

« فهرسة الجزء الخامس من نيل الاوطار من أسرار منتقى الاخبار »

صفحة

( كتاب البيوع )	٢
( أبواب ما يجوز به وما لا يجوز )	٢
باب ما جاز في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تنفع فيه	٢
باب النهي عن بيع فضل الماء	٥
باب النهي عن ثمن عسب الفعل	٦
باب النهي عن بيع الغرر	٧
باب النهي عن الاستئناة في البيع إلا أن يكون معلوما	١١
باب بيعتين في بيعة	١٢
باب النهي عن بيع العربون	١٣
باب تحريم بيع العدي عن يتخذه خراوكل بيع أعان على معصية	١٤
باب النهي عن بيع ما لا يملك كإعضى في شتره ويسلمه	١٥
باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر	١٦
باب النهي عن بيع الدين بالدين وجواز بيع الدين عن هو عليه	١٦
باب نهى المشتري عن بيع ما اشتراه قبل قبضه	١٨
باب النهي عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان	٢١
باب ما جاء في التفريق بين ذوى المحارم	٢٢
باب النهي أن يبيع حاضر لباد	٢٤
باب النهي عن الخش	٢٦
باب النهي عن تلقى الركان	٢٦
باب النهي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه إلا في الزائدة	٢٨
باب البيع بغير اشماد	٣٠
( أبواب بيع الاصول والثمار )	٣٢
باب من باع مثلاً مؤبداً	٣٢
باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه	٣٣
باب الثمرة المشتراة بلحمها جائحة	٣٨
( أبواب الشروط في البيع )	٣٩
باب اشتراط منفعة المبيع وما في معناها	٣٩
باب النهي عن بيع شرطين من ذلك	٤٠
باب من اشترى عبداً بشرط أن يهتقه	٤١
باب أن من شرط الولاء أو شرطاً فاسداً الغاؤه العقد	٤١

- ١٠٥ باب ضمان دين الميت المفلس  
 ١٠٨ باب في ان المضمون عنه اغنياء اباداء الضامن لا يجبر ضمانه  
 ١٠٨ باب في ان ضمان ذلك المبيع على البائع اذا خرج مستحقا  
 ١٠٩ ( كتاب التفليس )  
 ١٠٩ باب ملازمة المولى واطلاق المعسر  
 ١١١ باب من وجد سلعة باعها من رجل عنده وقد أفلس  
 ١١٤ باب الحجر على المدين وبيع ماله في قضاء دينه  
 ١١٥ باب الحجر على المبذر  
 ١١٨ باب علامات البلوغ  
 ١٢١ باب ما يحل لولي اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة  
 ١٢٢ باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب  
 ١٢٣ ( كتاب الصلح وأحكام الجوار )  
 ١٢٣ باب جواز الصلح عن المعلوم والمجهول والتحليل منهما  
 ١٣٠ باب الصلح عن دم العمد بكثير من الدية وأقل  
 ١٣١ باب ما جاء في وضع النسيب في جدار الجار وان كره  
 ١٣٢ باب في الطريق اذا اختلقت وافية كم تجعل  
 ١٣٥ باب اخراج ميازيب المطر الى الشارع  
 ١٣٦ ( كتاب الشركة والمضاربة )  
 ١٤٠ ( كتاب الوكالة )  
 ١٤٠ باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود واية الحقوق واخراج الزكوات واطعامه  
 الحدود وغير ذلك  
 ١٤٣ باب من وكل في شراى فاشترى بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة  
 ١٤٤ باب من وكل في التصديق بماله فدفعه الى ولده الموكل  
 ١٤٥ ( كتاب المساقاة والمزارعة )  
 ١٤٨ باب فساد العقد اذا شرط أحدهما لنفسه التبن أو بقعة بعينها وشجره  
 ١٥٥ ( أبواب الاجارة )  
 ١٥٥ باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح  
 ١٥٩ باب ما جاء في كسب الجنام  
 ١٦٢ باب ما جاء في الابرة على القرب  
 ١٦٩ باب التمس أن يكون النفع والابرة مجهولا وجواز استئجار الابرة بظعامه  
 وكسونه



- ١٧٠ باب الاستنجار على العمل بما اوتىة أو مشاهدة أو معاودة أو معاودة  
١٧١ باب ما يذكر في عقد الاجارة بالنقد البيع  
١٧١ باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سرية عمله  
١٧٣ ( كتاب الوديعة والعارية )  
١٨٠ ( كتاب اسباب الموات )  
١٨١ باب النهي عن منع فضل الماء  
١٨٣ باب الناس شركاء في ثلاث وشرب الارض السما قبل السفلى اذا قل الماء  
أو اختل تفاوتيه  
١٨٦ باب الحث لدواب بيت المال  
١٨٨ باب ما جاء في اقطاع المعادن  
١٩١ باب اقطاع الاراضي  
١٩٣ باب الجلاوس في الطرقات المتسعة للبيع وغيره  
١٩٥ باب من وجد دابة قد سبها اهلها رغبة عنها  
١٩٦ ( كتاب الغصب والضممانات )  
١٩٦ باب النهي عن جلد وهزله  
١٩٧ باب اثبات غصب العقار  
١٩٩ باب تلك فرع الغاصب بثبوتته وقلم غرسه  
٢٠٢ باب ما جاء فيمن غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها  
٢٠٣ باب ما جاء في ضمان المثلث يجنبه  
٢٠٥ باب جناية البهية  
٢٠٧ باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا  
٢٠٩ باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة  
٢١٢ باب ما جاء في كسر أو اتي الخمر  
٢١٢ ( كتاب الشفعة )  
٢٢٠ ( كتاب الاقطة )  
٢٣٠ ( كتاب الهبة والهدية )  
٢٤٦ باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاعداء لهم  
٢٤٠ باب الثواب على الهدية والهبة  
٢٤١ باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي ان يرجع أحد في عطيته الا الوالد  
٢٤٦ باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده  
٢٥٠ باب في العمري والرقي

- ٢٥٣ باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها او مال زوجها  
 ٢٥٨ باب ما جاء في تبرع العبد  
 ٢٦٠ ( كتاب الوقف )  
 ٢٦٥ باب وقف المشاع والمنقول  
 ٢٦٧ باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى اهلهم من يدخل فيه  
 ٢٧٢ باب ان الوقف على الوليد يدخل فيه ولدا الولد بالقرينة لا بالاطلاق  
 ٢٧٤ باب ما يصنع بناضل مال الكعبة  
 ٢٧٦ ( كتاب الوصايا )  
 ٢٨٢ باب ما جاء في كراهة تجاوزة الثاثل والايعاء للوارث  
 ٢٨٨ باب في أن تبرعات المريض من الثاثل  
 ٢٩٠ باب وصية الحربى اذا أسلم ووثنه هل يجب تنفيذها  
 ٢٩١ باب الايصاء بما يدخل النيابة من خلافة وعمالة ومحاكمة في نسب وغيره  
 ٢٩٢ باب وصية من لا يدري مثله  
 ٣٠١ باب ان ولي الميت يقضى دينه اذا علم صحته  
 ٣٠٣ ( كتاب الفرائض )  
 ٣٠٥ باب البداءة بقوى الفروض واعطاء العصبية ما بقى  
 ٣٠٨ باب سقوط ولدا الاب بالاخوة من الابوين  
 ٣٠٩ باب الاخوات مع البنات عصبية  
 ٣١٠ باب ما جاء في ميراث الجددة والجد  
 ٣١٤ باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من أسنل ومن أسلم على يدى رجل وغير ذلك  
 ٣١٩ باب ميراث ابن الملائنة والزانية منهم ما ميراثهم مامنهم وانقطاعه من الاب  
 ٣٢١ باب ميراث الحمل  
 ٣٢٢ باب الميراث بالولاء  
 ٣٢٥ باب انتهى عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السائبة  
 ٣٢٧ باب الولاء هل يورث أو يورث به  
 ٣٢٩ باب ميراث المعتق ببعضه  
 ٣٣١ باب امتناع الارث باختلاف الدين وحكم من أسلم على ميراث قبل ان يقسم  
 ٣٣٤ باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع ووثنه من زوجة وغيرها  
 ٣٣٧ باب في ان الانبياء لا يورثون  
 ٣٤١ ( كتاب العتق )  
 ٣٤١ باب الحث عليه  
 ٣٤٦ باب من اعتق عبدا وشترط عليه خدمة

- ٣٤٧ باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محرّم
- ٣٥٠ باب ان من مثل بعيدته عتق عليه
- ٣٥٤ باب من اعتهق شركاله في عيّد
- ٣٦١ باب التديبر
- ٣٦٥ باب المسكّاب
- ٣٧٢ باب ما جاء في أم الولد

\*(تمت)\*

\* (فهرسة الجزء الثامن من عون الباري) \*

صفحة	
٢	باب فضل ليلة القدر
١١	أبواب الاعتكاف في المساجد كلها
٢١	(كتاب السيوع)
١٠٥	(كتاب السلم)
١٠٨	(كتاب الشفعة)
١١١	(كتاب الاجارة)
١٢٠	(كتاب الخواتم)
١٢٦	(كتاب الوكالة)
١٣٤	ما جاء في الحرث والمزارعة
١٤٩	(كتاب الشرب)
١٦٢	(كتاب الاسعة قراض والخير والتفليس)
١٦٨	(كتاب في الخصومات)
١٧١	(كتاب في اللقطة)
١٧٥	(كتاب المظالم)
١٨٩	في الشركة في الطعام والهدايا والعروض
١٩٧	(كتاب الرهن)
٢٠٢	(كتاب في العتق وفضله)
٢١١	(كتاب في المكاتب)
٢١٢	(كتاب الهبة وفضاها والتصرير علىها)
٢٣١	فضل المتبعة
٢٣٤	(كتاب الشهادات)
٢٣٨	حديث الافك
٢٥٢	(كتاب الصلح)
٢٥٥	(كتاب الشروط)
٢٧٨	(كتاب الوصايا)
٢٨٩	فضل الجهاد والسير
٢٩٦	الحور والعين وصفة من

\* (املاح ما وقع من الغلط في الجزء الخامس من كتاب نيل الاوطار  
شرح منتقى الاخبار) \*

صحيحة	سطر	خطا	صواب
١١	٢٣	زيادة لا	زيادة الا
٣٦	=	رويه	رواية
٤٤	٢٨	قفا	تقاء
٧٢	١٢	عن	غير
٩٨	٤	حنيضة	حنيضة
١١٥	١٩	يغلي	ينعلى
١٥٥	٢٢	يغيرها	يعيرها
١٦٢	١٩	وبعضهم قال	وتعقبهم الحافظ
١٦٨	=	بالحيل	باطل
١٧٥	١٠	فوقبتهم	عوقبتهم
١٨١	١٢	الفرق	العرق
٢٠٠	٥	غم	عم
٢٠٢	١٣	بثما	بثما
٢٠٧	٢٤	قتاة	قتادة
٢١٠	١٤	عند الله	عبد الله
٢١٧	١٠	اشفعة	الشفعة
٢١٩	١	درهم	دراهم
٢٢٢	١٥	دعرف	قعرف
٢٢٦	١٨	الملةقط	الملةقط
٢٢٧	٢٥	اكها	اكها
٢٢٣	١٩	قنبت	تثبت
=	٢٢	يطرقه	تطرقه
٢٤١	١٥	قاي	قاي
٢٦١	٢٢	يكونهم	يكون المراد بهم
٢٧٩	٩	بعث	بعث
٢٨١	=	للوارث	الوارث
٢٩٢	٢٠	تعتي	يعدى
٢٩٤	٤	ارفوني	ارفعوني
=	٩	احد	اجد
٢٩٨	١٧	فوتب	قواتب

صواب	خطا	سطر	مجمعة
عم	عم	٢٠	٢٩٩
بخمار	بخمار	١٥	٣٠٠
الداري	الداري	١٠	٣٠٤
انسكر	نسكر	٨	٣١٠
قتادة	قتاة	١٨	٣١١
لاوارث له	لاوارث	٥	٣١٧
لني	لني	٣	٣١٨
رجع عمرو ورجا	رجع	٨	٣٢٧
شقي	شيا	١٥	٣٣١
فصاروا	نصاروا	٧	٣٣٣
اغرمه	غرمه	١٢	٣٣٦
قال	قال	٧	٣٥١
اخبارا	اخبارا	١٢	٣٦٤
بالقبضة	بالقبضة	=	٣٧٤
عند الحاكيم	الحاكيم	١	٣٧٦

(تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه)

• (اصلاح ما وقع من القاط في طبع الجزء الخامس من عون الباري) •

صواب	خطا	سطر	مصحفة
الاولى منه	الاولى	٩	٣
اماراتها ان	اماراتها	٢٠	٨
من شرع	من شرع	٣	١٢
جدار	جدار	٣٥	١٤
قصيرا	قصيرا	٣٦	•
بلغ	بلغت	١	١٥
•	•	•	•
تجزئة	تجزئة	٣	٢١
اتخذ	اتخذ	٤	٢٢
السبب	السب	٣	٢٨
الشبه	الشبه	١٠	٢٩
المعتادة	المعتاة	٣٥	٤٣
اتساعا	اتساعا	٣٤	٤٤
أفاد المانظ الشوكاني انتهى		١	٤٧
في نيل الاوطار			
ينهار ابدأ أو	ينهار ابدأ أو	•	٤٨
بلاماء واليهام	بلاماء	٤	•
فهو هيمنان وهي هيما	فهو هيما	•	•
ابتاعه	بتاعه	١٣	٥٢
فبقى	فد في	٧	٥٥
للاخر	للاخر	٢٠	٥٦
حديث	الحديث	١٣	٥٧
انه استشكل	انها استشكلت	٢٤	•
×	أى	١	٥٩
لم يرد	ليرد	١٦	•
بقضاء	بقضاء	٣٦	•
وتذير العصابة	والعصابة	٣	٦١
جاف	جافيا	١٧	•
زيدا	زيد	١١	٦٣
طال	نال	٣٦	•
عالم	الم	٣٣	٦٥

ص ٦٥	٢٥	خ ٢٥	ص ٦٥
٧١	٢٢	٢٢	٧١
٧٢	١٣	١٣	٧٢
٨١	٤	٤	٨١
٨٢	٢٠	٢٠	٨٢
٩٤	٢١	٢١	٩٤
٩٩	٥	٥	٩٩
١٠١	٢	٢	١٠١
١٠٢	٠	٠	١٠٢
١٠٩	٢	٢	١٠٩
١١٠	٢٤	٢٤	١١٠
١١٠	٥	٥	١١٠
١١٣	٤	٤	١١٣
١١٥	٢٦	٢٦	١١٥
١٣٠	٢	٢	١٣٠
١٣٢	٥	٥	١٣٢
١٣٦	٢٤	٢٤	١٣٦
١٣٧	٥	٥	١٣٧
١٣٩	٢٥	٢٥	١٣٩
١٤١	١	١	١٤١
١٤٢	٥	٥	١٤٢
١٤٤	٧	٧	١٤٤
١٤٤	٢٤	٢٤	١٤٤
١٥٥	٢	٢	١٥٥
١٤٧	١٠	١٠	١٤٧
١٤٨	٢٢	٢٢	١٤٨
١٤٩	٢٨	٢٨	١٤٩



صواب	خطا	سطر	صحيفة
ومسلم	ومسلم	٢١	١٥٢
لفظه	لفظه	٣٥	•
الموات	الموت	٣٦	•
أورفت	أى رفت	•	١٥٧
X	من غير قصد من صاحبها	٣	١٥٨
اسائه	اساءة	٢٤	•
والثالث انه	والثالث	١٥	١٦٢
وهى الشئ	الشئ	٣٢	١٧١
اقر	اسر	٢١	١٧٤
الاقرار	الاسراد	٣	١٧٦
باب الاكراه	الاكراه	٢	١٧٧
الالاد	الرجال	١١	١٨١
البصر	البصير	٢٧	١٨٥
عمدة الترمذى	فى الترمذى	٢	١٨٧
من ذكر العام بعد الخاص	من الخاص بعد العام	١	١٩٢
ما بعدها	ما بعد	١٣	١٩٥
الذكاة	الذكاة	٣٥	•
المثل بهم وال	المثل وبهم ال	•	•
واجبة على المرتين فلم مرتين	واجبة للمرتين	٣٤	١٩٨
غفقه	غفقه	•	١٩٩
بنفقة	بنفقته	٣٦	٢٠٠
الرهن اذ هو	الراهن	٢٠	٢٠١
يناشدك	يناشدك	١	٢١٧
الاستوى	لاستوى	٣٢	٢٢٠
ومحل	محل	٣٤	٢٢٦
الاولى ان	ان الاولى	٢٩	٢٢٤
شهودا	شهو	٢٤	٢٢٣
وعقوق	وعوق	١٥	٢٢٦
وانما التلاف	وانتلاف	٣٢	•
من ذكر الخاص	من الخاص	٤	٢٢٧
كراهية	كرهية	٢٧	•
استقرها	استقرها	٢٧	٢٤٣

صواب	خطا	سطر	حقيقة
اثنى	اثنى	١	٢٤٩
محييها	محييها	٤	٢٥٠
اراد الخلف	اراد الخلف	٣٦	➤
قال والله	قال	٢٨	٢٥٥
الهواء	اله	➤	٢٥٨
اذا هم	اذا هم	٣٠	٢٥٩
غبار	غبار	➤	➤
وزاد	وزا	٣٤	٢٦١
سره	سره	١	٢٦٢
ابن	وابن	➤	٢٧٨
فيم	فيم	➤	٢٨٦
فباليد ثم بالمال	فباليد	٢٠	٢٨٩
ما من	ما من	٣٢	٢٩٢
والماصل الى قوله الدرجات X		٦	٢٩٦
مخاطبا لها	مخاطبا	➤	٢٩٨
X	اها	٧	➤
وان	وبان	٢٢	➤
للصيانة	للصيانة	٣٥	➤
احدا لا	احدا	٣٤	٣٠٠
كان في	كان في	٣١	٣٠٢
النوح	الوحد	٢٢	➤
X	ان العمل الصالح	١٠	٣٠٤
بفعل	فعل	٣٦	➤
X	قال وقيل الى قوله قد نبجا	٢	٣٠٥
ان	ن	٣٥	٣٠٧
الجواد	الجوا	٦	٣١٢
بغير	بغير	٣٢	➤
وانه لا يباس	انه لا يباس	٣٧	٣١٧
وسم ما قرأته	واقرايته	٣٦	٣٢١
ليلة حارس	حارس	٣٥	٣٢٤
X	كاه	٨	٣٢٦
رباط يوم	رباط	٢٧	➤

صواب	خطا	سطر	صفحة
X	يوم	٢٢	٢٢٦
قيص	القميص	٢٦	٢٢٩
يزيد بن معاوية	يزيد بن	٢٣	٢٣٤
كان	كان قبل	١٨	٢٣٥
بلازمها	ملازمها	٢٢	٢٣٦
كنز ابن	نزار ابن	٢٠	٢٣٨
الولد	الولد	٤	٢٤٢
X	وقال الكرماني الى قوله كذلك	٢١	٢٤٣
فلق	ملق	٢٧	٢٥٠
ثغاء	ثغاء	٢٨	٢٥٧
الحاء	الميم	٢١	-
مكة منها	مكة	=	٢٥٨
اذ	اذل	٢٠	٢٦٤
تجبر	يجبر	٧	٢٧٢
الجبل	الجبل	٢١	٢٧٣
به ورجل كسرى	به و كسرى	٢٧	-
ان يكون	يكون	٦	٢٧٩

(تم بحمد الله وعونه)

الجزء الخامس من نيل الاوطار من أسرار منتقى  
الاخبار لامام المحققين شيخ الاسلام  
والمسكين محمد بن علي الشوكاني  
نفع الله به القاصي  
والداني

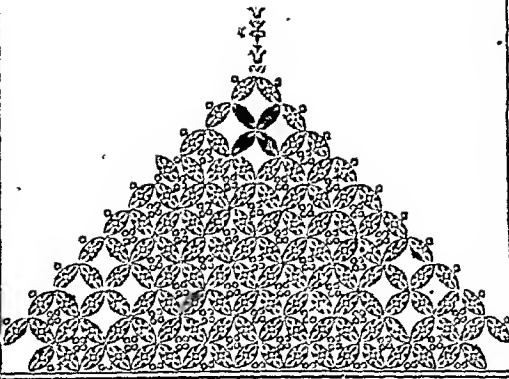
م

وبه امشه كتاب عون الباري لحل أدلة البخاري للسيد الامام العلامة الملائكة المؤيد  
من الله تعالى أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري فسخ الله  
تعالى في مدته وهو شرح كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للعلامة  
شهاب الدين أبي العباس الشيخ أحمد الشرجي الزبيدي نفعه الله تعالى برحمته  
واسكنه فسيح جناته



\* (بسم الله الرحمن الرحيم)  
(باب فضل ليلة القدر)

ينفع القاف واسكان الدال  
سميت بذلك لعظم قدرها أي  
ذات القدر العظيم لنزول القرآن  
فيها ووصفها بانها خير من ألف  
شهر أو ما يصلح لمجيئها بالعبادة  
من القدر الجسيم أولان الأسماء  
تقدر فيها وتنقض أقوله تعالى  
فيه ايترق كل أمر حكيم وتقدير  
الله تعالى سابق فهي ليلة إظهار  
الله تعالى ذلك التقدير للإشارة  
ويجوز فتح الدال على أنه مصدر  
قدر الله الشيء قدرا وقدر الغتان  
سكانهم والنور وقال سهل بن  
عبد الله لان الله يقدر الرحمة فيها  
على عباده المؤمنين وعن الخطابي  
ابن أحمد لان الأرض تضيق فيها  
على الملائكة من قوله ومن قدر  
عليه رزقه وعن مالك كافي  
الموطأ قال سمعت من أثق به  
يقول ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أرى أعمار الناس  
قبله أو ما شاء الله من ذلك فكانه  
تقاسم أعمار أمته أن لا يبلغوا  
من العمل مثل ما بلغ غيرهم في  
طول العمر فاعطاه الله تعالى  
ليلة القدر وجعلها خيرا من  
ألف شهر قال وقد خص الله  
تعالى بها هذه الامة فلم تكن  
لمن قبلهم على الصحيح المشهور  
وهل هي باقية أو رفعت حكمي  
المتولي المتولي عن الروافض



بسم الله الرحمن الرحيم

بك اللهم استعين على نيل الاوطار من أسرار مكني الاخبار متوسلا اليك ببيدك المختار  
قال المصنف رحمه الله تعالى

\* (كتاب البيوع)

\* (أبواب ما يجوز بيعه وما لا يجوز)

\* (باب ما جاء في بيع النجاسة وآلة المعصية وما لا تنفع فيه)

(عن جابر انه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الله حرم بيع الخمر والميتة  
والخنزير والأصنام فمقل يارسل الله أرباب تحوم الميتة فانه يطل بها السفن ويدهن  
بها الجلود ويستصبح بها الناس فقال لا هو حرام ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
عند ذلك فأنزل الله اليه وان الله لما حرم شحومه اجملوه ثم باعوه فأكلوا ثمنه رواه الجماعة  
\* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعن الله اليهود حرمت عليهم  
الشحوم فباعوها وأكلوا ثمنها وإن الله اذا حرم على قوم أكل نهي حرم عليهم ثمنه  
رواه أحمد وأبو داود وهو حجة في تحريم بيع الدهن النجس) حديث ابن عباس في  
النية يرفعها أو ما تحريم بيعها على أهل الذمة فبقى على الخلاف في خطاب الكافر  
بالنروع قوله والميتة بفتح الميم وهي ما زالت عنه الحياة لا بد كاهة شرعية ونقل ابن  
المنذر أيضا الاجماع على تحريم بيع الميتة والظاهر أنه يحرم بيعها بجميع أجزائها قيل  
ويستثنى من ذلك السمك والجراد وما لا تحله الحياة قوله والخنزير فيه دليل على تحريم  
بيع سمه بجميع أجزائه وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على ذلك وحكى ابن المنذر

وحكى الفاكه انى انما الخاصة بسنة واحدة وقعت في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم وهل هي ممكنة في جميع السنة وهو قول مشهور عن الحنفية أو مختصة برضان ممكنة في جميع ايامه رواه ابن أبي شيبة عن عمر بن الخطاب صحيح ورواه عنه أبو داود مر فوجاه وجه السبكي في شرح المنهاج أو هي أول ليلة من رمضان رواه أبو عاصم ٣ من حديث أئس أوليلة النصف بئنه

حكاها ابن الملقن في شرح العمدة

وفي قول حكاها الفرطبي في المقهم انما ليلة نصف شعبان أو هي ليلة سبع عشرة رواه ابن أبي شيبة والطبراني من حديث زيد بن أرقم أو مهمة في العشر الاوسط حكاها النووي أوليلة ثمانى عشرة ذكره ابن الجوزى أوليلة تسع عشرة رواه عبد الرزاق عن علي أو أول ليلة من العشر الاخير واليه مال الشافعي أو هي ليلة اثنتين وعشرين أو ثلاث وعشرين رواه مسلم أوليلة أربع وعشرين رواه الطيالسي عن أبي سعيد مر فوجاه أو ثمان وعشرين رواه ابن العربي في العارضة أو سبع وعشرين رواه مسلم وغيره أو تسع وعشرين أو ليلة الثلاثين أو في أوتار العشر أو تبتة في العشر الاخير كما قاله أبو قلابة وقبل غير ذلك قال في الفتح وقد اختلف العلماء في ليلة القدر اختلافًا كثيرًا وتوصل انما من مذاهم في ذلك أكثر من أربعين قولًا كما وقع لنا نظير ذلك في ساعة الجمعة وقد اشتركا في اخفاء كل منها ما يتبع الجاه في طلبها ثم ذكر تلك الاقوال واحدا واحدا وبلغ الى القول

عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في القليل من شعره والعله في تحريم بيعه وبيع الميته هي النجاسة عند جمهور العلماء فيتمعدى ذلك الى كل نجاسة ولكن المشهور من مالك طهارة الخنزير قوله والاصنام جمع صنم قال الجوهري هو الوثن وقال غيره الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصورا فينم على هذا عموم وخصوص من وجه ومادة اجتماعهم ما اذا كان الوثن مصورا والعله في تحريم بيعها عدم المنفعة المباحة فان كان ينتفع بها بعد الكسر جاز بيعها عند البعض ومنعه الاكثر قوله أرأيت شعوم الميته الخ أى فهل بيعها الماذ كرم المنافع فانها مقتضية لصحة البيع كذا في الفتح قوله ويستصحبها الناس الاستصباح استعمال من المصباح وهو السراج الذى يشتعل منه الضوء قوله لاهو حرام الاكثر على أن الغدير راجع الى البيع وجعل بعض العلماء راجعا الى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع بها وهو قول أكثر العلماء لا ينتفع من الميته بشئ الا ما خصه دليل كالجمل المدبوغ والظاهر ان مرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر الحديث فباعوها وتحريم الانتفاع يؤخذ من دليل آخر كحديث لا تلتفعوا من الميته بشئ وقد تقدم والمعنى لا تظنوا ان هذه المنافع مقتضية لجواز بيع الميته فان بيعها حرام قوله جملوه بفتح الجيم والميم أى أذابوه يقال جملها اذا ذابها والجمل الشحم المذاب وفي رواية للبخارى جملوها ثم باعوها وحديث ابن عباس فيه دليل على ابطال الخيل والوسائل الى المحرم وان كل ما حرمه الله على العباد فبيعه حرام لتحريم ثمنه فلا يخرج من هذه السكينة الا ما خصه دليل والتخصيص على تحريم بيع الميته في حديث الباب مخصوص بعموم مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم انما حرم من الميته أكلها وقد تقدم وقوله ان الله الهود زاد في سنن أبي داود ثلاثا (وعن أبي جحيفة انه اشترى حمارا فمكسرت محاجه وقال ان

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حرم ثمن الدم وثن الكب وكسب البغي وعن الوائشة والمستوشمة وآكل الربا وموكله وعن المصورين متفق عليه \* وعن أبي مسعود عتبة ابن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكب ومهر البغي ونحو ان البكاهن رواه الجماعة \* وعن ابن عباس قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكب وقال ان جاء يطلب ثمن الكب فاملا كفه ترابا رواه أحمد وأبو داود \* وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكب والسنور رواه أحمد ومسلم وأبو داود) حديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمذرى والمافظ في التلخيص بوجهه ثقات لان أبا داود رواه من طريق عبيد الله بن عمرو والرقى وهو من رجال الجماعة

الخامس والاربعين ثم قال وجميع هذه الاقوال التى حكيناها بعد الثالث فهل جوامع متفقة على امكان حصولها والحث على التماسها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وأربع هذه الاقوال هو القول الخامس والعشرون أعنى انما في أوتار العشر الاواخر قال المافظ في الفتح ودليله حديث عائشة وكذلك حديث ابن عمر واليه ذهب أبو ثور والزنى وابن خزيمة وجماعة من

هـ المذاهب وأربابها من الجاهل واليه سبع وعشرين ١٤ (عن ابن عمر رضي الله عنهم) أن رجلاً آمن أصحاب النبي صلى الله عليه وآله (والم) قال في الفتوح أقف على تسعة أحدهم هؤلاء (أروا إليه القدر في المنام في) أي إلى (السبع الأواخر) ١٥ دخول السبع الأواخر كونه فليصغر في السبع الأواخر ثم يحفل بهم رؤا ١٦

عن عبد الكريم بن مالك الجزري وهو كذلك عن قيس بن حنبل يفتح العلماء عليه  
واسكان الواحدة وفتح الفوقية وهو من ثقات التابعين كما قال ابن حبان وحديث جابر  
هو في م لم يلفظ سألت جابرا عن ثمن الكلب والسور فقال زهير النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن ذلك وقد أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه بلفظ ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الهر وقال الترمذي غريب وقال النسائي هذا  
 حديث منكر اه وفي اسناده عمر بن زيد الصنعاني قال ابن حبان يتفرد بالمناكير عن  
 المشاهير حتى خرج عن حد الاحتجاج به وقال الخطابي قد تكلم بعض العلماء في اسناد  
 هذا الحديث وزعم انه غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن عبد البر  
 حديث بيع السور لا يثبت رفعه وقال النووي الحديث صحيح رواه مسلم وغيره انتهى  
 ولم يخرج مسلم من طريق عمر بن زيد المذكور بل رواه من حديث معقل بن عبد الله  
 الجزري عن أبي الزبير قال سألت جابرا وقد أخرج الحديث أيضا أبو داود والترمذي من  
 طريق أخرى ليس فيها عمر بن زيد الصنعاني باللفظ الذي ذكره المصنف ولكن في اسناده  
 اضطراب كما قال الترمذي قوله حرم ثمن الدم اختلف في المراد به فقبيل أجرة الحجابة  
 فيكون دلالة ان قال بانها غير حلال وسبأني الكلام على ذلك في باب ما جاء في كسب  
 الحجام من أبواب الاجارة وقيل المراد به ثمن الدم نفسه فيدل على تحريم بيعه وهو حرام  
 اجماعا كما في الفتح وقوله وعن الكلب فيه دليل على تحريم بيع الكلب وظاهره عدم الفرق  
 بين المعلم وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو  
 حنيفة يجوز وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره ويدل عليه ما أخرجه  
 النسائي من حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الا  
 كلب صيد قال في الفتح ورجال اسناده ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي  
 من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو ضعيف فينبغي حمل المطلق على  
 المقيد ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد ان صلح هذا المقيد للاحتجاج به وقد  
 اختلفوا أيضا هل تجب القيمة على متاعه فن قال بتحريم بيعه قال بعدم الوجوب ومن  
 قال بجوازها قال بالوجوب ومن فصل في البيع فصل في لزوم القيمة وروى عن مالك انه  
 لا يجوز بيعه وتجب القيمة وروى عنه ان بيعه مكروه فقط قوله وكسب البغي في الرواية  
 الثانية ومهر البغي والاراد ما تأخذ الزانية على الزنا وهو مجمع على تحريمه والبغي يفتح  
 الموحدة وكسر المعجمة وتشديد النخمانية وأصل البغي الطلب فبأنه أكثر ما يستعمل  
 في الفساد وامتد له على أن الامة اذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه الشافعية  
 يحجب لبيد الحكم قوله ولعن الواشمة والمستوشمة سبأني الكلام على هذا في باب

ليلة القدر وعظمته أو أنوارها  
ونزول الملائكة فيها وإن ذلك  
كان في ليلة من السبع الأواخر  
ويتمثل أن قائلاً قال له - هم هي  
في كذا وعين ليلة من السبع  
الأواخر ونسبت أو قال إن ليلة  
القدر في السبع فهي ثلاثة  
احتمالات (فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أرى) أي  
أعلم (رؤياكم قد نوطات) أي  
توافقت (في) رؤيتها في ليالي  
(السبع الأواخر) فكان  
متمصراً أي طالها وقاصدها  
(فأبصرها في) ليالي (السبع  
الأواخر) من رمضان من غير  
تعيين وهي التي آخره أو السبع  
بعد العشرين والجل على هذا  
أولى ثمنا وله إحدى وعشرين  
وثلثاً وعشرين بخلاف الجمل  
على الأول فإنه لا يدخلان ولا  
تدخل ليلة التاسع والعشرين  
على الثاني وقد دخل على الأول  
وفي حديث علي - مرفوعاً عنه  
أحمد فلا تغلبوا في السبع  
البواقي - ولمسلم عن ابن عمر  
التمسوها في العشر الأواخر فإن  
ضغف أحدكم أو عجز فلا يغلبن  
على السبع البواقي وهذا  
السباق يرجح الاحتمال الأول  
من تفسير السبع وظاهر

الحديث ان طلبها في السبع مستندة الرويا وهو مشكل لانه ان كان المعنى انه قيل لكل واحد في السبع فشرط ما  
 العمل التمييز وهم كانوا اياما وان كان معناه ان كل واحد رأى الحوادث التي تكون فيها في منامه في السبع فلا يلزم منه ان  
 يكون في السبع كالرويت حوادث القيامة في المنام في ليلته فانه لا تكون تلك الليالي سبع لقيامها وأجيب بان الاستناد

الى الرؤيا انما هو من حيث الاستدلال به على أمر وجودي غير مخالف لقاعدة الاستدلال والحاصل ان الاستناد الى الرؤيا  
هناك امر ثبت استحبابه مطلقا وهو طلب ليلة القدر وانما ترجيح السبع الاواخر لسبب الرؤيا الدالة على كونها في السبع  
الاواخر وهو استدلال على أمر وجودي لزمه استحباب شرعي مخصوص ٥ بالنأ كيد بالنسبة الى هذه الليلة لا انها

ثبت بها حكم أو ان الاستناد الى  
الرؤيا انما هو من حيث اثره  
صلى الله عليه وآله وسلم لها  
كاحد ما قيل في رؤيا الاذان  
وهذا الحديث أخرجه مسلم في  
الصوم والنسائي في الرؤيا قال  
في الفتح وفي هذا الحديث دلالة  
على عظم قدر الرؤيا وجواز  
الاستناد اليها في الاستدلال على  
الامور الرجولية بشرط أن لا  
يخالف القواعد الشرعية اه  
(عن أبي سعيد) سبعة من مائة  
الحديث (رضي الله عنه) قال  
اعتكفنا مع النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم العشر الاوسط من  
رمضان) ذكره وكان حقه أن  
يقول الوسط على التأنيث انا  
باعتبار لفظ العشر من غير نظر  
الى مفرداته ولفظه مذكر فيصح  
وصفه بالاوسط واما باعتبار

ما يكره من تزني النساء من كتاب الوليمة ان شاء الله قوله وآكل الربا وموكله يأتي ان شاء  
الله الكلام على هذا في باب التشديد في الربا من أبواب الربا قوله ولعن المصورين فيه ان  
التصوير من أشد الحرمات لان اللعن لا يكون الا على ما هو كذلك وقد تقدم ما يحرم من  
التصوير وما لا يحرم في أبواب اللعن قوله ولعن الكاهن الخوان يضم الحاء المهملة  
مصدر حلوته اذا اعطيته قال في الفتح وأصله من الخلاوة شبه بالشئ الخلو من حيث انه  
يؤخذ سهلا بلا كلفة ولا مشقة والخوان أيضا الرشوة والخوان أيضا ما يأخذه الرجل  
من مهر بفتنه انفسه والكاهن قال الخطابي هو الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويخبر  
الناس عن الكواثر قال في الفتح - لواء الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من أخذ العوض  
على أمر باطل وفي معناه التجسيم والضرب بالخصى وغير ذلك مما يتعانا به العرافون من  
استطلاع الغيب قوله فاملا كنهه ترابا كناية عن منعه من الثمن كناية لاطالب الخائب  
لم يحصل في كفه غير التراب وقيل المراد التراب خاصة لجل الحديث على ظاهره وهذا جود  
لا يبغي التحويل عليه ومثله حل من حل حديث حشو التراب في وجوه المداحين على  
معناه الحقيقي قوله والسمنور بكسر السين المهملة وفتح النون المشددة وسكون الواو  
بعد هاء هو الهروفي - دليل على تحريم بيع الهروفي قال أبو هريرة ومجاهد وجابر بن  
زيد حكى ذلك عنهم ابن المنذر وحكاها المنذري أيضا عن طاووس وذهب الجمهور الى جواز  
بيعه وأجابوا عن هذا الحديث بما تقدم من تضعيفه وقد عرفت ذلك وقيل انه يحمل  
النهى على كراهة التنزيه وان يعمه ليس من مكارم الاخلاق ولا من الروايات ولا يخفى  
ان هذا الخارج للنهي عن معناه الحقيقي لا مقتض

#### \*(باب النهي عن بيع فضل الماء)\*

(عن اياس بن عبد الله بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء رواه الترمذي  
ابن ماجه وصححه الترمذي وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثله رواه أحمد  
وابن ماجه) حديث اياس قال القشيري هو على شرط الشيخين وحديث جابر هو في صحيح  
مسلم ولفظه انظ حديث اياس وكذا أخرجه النسائي والحديثان يدلان على تحريم بيع  
فضل الماء وهو الفاضل عن كفاية صاحبه واظهار أنه لا فرق بين الماء الكائن في أرض  
مباحة أو في أرض مملوكة وسواء كان للشرب أو لغيره وسواء كان لحاجة الماشية أو للزرع  
وسواء كان في فلاة أو في غيرها وقال الترمذي ظاهر هذا اللفظ النهي عن نقس بيع الماء  
الفاضل الذي يشرب فانه السابق الى الفهم وقال النووي ما كان أصحاب الشاهي لله  
يجب بذل الماء في الفلاة بشرط احدها أن لا يكون ماء أخريه تغني به الغاني أن يكون

في تلك السعة لارفع وجودها لانه أمر بالقاسمها حيث قال (فالتسوها) أي ليلة القدر (في العشر الاواخر في الوتر) أي في  
أواخر تلك الليلة وأوله اليلة الحادي والعشرين الى آخر ليلة التاسع والعشرين ليلية اشغافها وهذا لا ينافي قوله القسوها  
في السبع الاواخر لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يحدث بعبادتها جازما به والا قول وهو اشغافها في اواخر العشر الاخير



قول حكاه القاضى عياض وغيره قال الحنابلة وتطلب في ليلة العشر الاخير وليا الى الوتر كذا قال الشيخ في الدين بن تيمية  
رحمه الله الوتر يكون باعتبار الماضي فقط ليلة القدر ليلة احدى وعشرين ليلة ثلاث وعشرين الخ وتكون باعتبار  
الباقي لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ٦ لتاسعة تبقى فان كان الشهر ثلاثين يكون ذلك ليلة الاشفاع فليلا الثانية تاسعة

البذل الحاجة الماشية لالسقي الزرع الثالث ان لا يكون مالكم محتاجا اليه ويؤيد  
ما ذكرنا من دلالة الحديثين على المنع من بيع الماء على العموم حديث أبي هريرة عند  
الشيخين مرفوعا بلفظ لا يمنع فضل الماء ليعتد به فضل الكلا وذكرة صاحب جامع الاصول  
بلفظ لا يباع فضل الماء وهو لفظ مسلم وسيمأتى هذا الحديث وما في معناه في باب النهى  
عن منع فضل الماء من كتاب احياء الموات ويؤيد المنع من البيع أيضا الحديث الثامن  
شركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار وسيمأتى في باب الناس شركاء في ثلاث من كتاب  
احياء الموات أيضا وقد حمل الماء المذكور في حديثي الباب على ماء الفعل وهو مع كونه  
خلاف الظاهر مردود بما في حديث جابر الذي أشار اليه المصنف فانه في صحيح مسلم بلفظ  
نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع فضيل الماء عن منع ضربا بالفعل  
وقد خصص من عموم حديثي المنع من البيع للماء ما كان منه محرز في الآية فانه  
يجوز بيعه قياسا على جواز بيع الحطب اذا حرزه الحاطب الحديث الذي أخرجه مسلم  
الله عليه وآله وسلم بالاحتياط ليستغنى به عن المسئلة وهو متفق عليه من حديث أبي  
هريرة وقد تقدم في الزكاة وهذا القياس بعد تسليم صحته انما يصح على مذهب من  
جوز التخصيص بالقياس والخلاف في ذلك معروف في الاصول ولكنه يشكل على النهى  
عن بيع الماء على الاطلاق ما ثبت في الحديث الصحيح من ان عثمان اشتري نصف بئر  
رومية من اليهودى وسبها لاهمسين بعد ان سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من  
يشترى بئر رومية فهو سبيع بها على المسلمين وله الجنة وكان اليهودى يبيع ماءها الحديث فانه  
كما يدل على جواز بيع البئر نفسها وكذلك العين بالقياس عليها يدل على جواز بيع الماء  
لتقريره صلى الله عليه وآله وسلم لليهودى على البيع ويجاب بان هذا كان في صدر الاسلام  
وكانت شوكة اليهود في ذلك الوقت قوية والنبي صلى الله عليه وآله وسلم صالحهم في مبادئ  
الامر على ما كانوا عليه ثم استقرت الاحكام وشرع لامته تحريم بيع الماء فلا يعارضه  
ذلك التقرير وايضا الماء عند دخل تبعا لبيع البئر ولا نزاع في جواز ذلك

• (باب النهى عن غن عيب الفعل) •

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن غن عيب الفعل رواه أحمد  
والبخاري والنسائي وأبو داود وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع  
ضربا بالفعل رواه مسلم والنسائي وعن أنس ان رجلا من كلاب سأل النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم عن عيب الفعل فنهاه فقال يا رسول الله انا بطرق الفعل فأنكرهم فرخص له  
في الكرامة رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب) في الباب عن أنس غير حديث

تبقى ليلة الرابعة سابعة تبقى  
كما نُسره أبو سعيد وان كان  
الشهر ناقصا كان التاريخ  
بالباقي كالتاريخ بالماضي اه  
وأما القول بانحصارها في السبع  
الاواخر فلا يعرف فاقبل به  
وميل الشافعي الى انها ليلة  
الحادى والعشرين أو الثلاث  
والعشرين لقوله صلى الله عليه  
وآله وسلم في حديث أبي سعيد  
وفيه فوكف المسجد في مصلى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ليلة احدى وعشرين وحديث  
عبد الله بن أنيس عند مسلم انه  
صلى الله عليه وآله وسلم قال أريد  
ليلة القدر ثم أنسيتها وأراني  
في صبيحتها ابعث في ماء وطين  
قال فطرت ليلة ثلاث وعشرين  
وعبارة الشافعي في الام كما نقله  
البيهقي في المعرفة وتطلب ليلة  
القدر في العشر الاواخر من شهر  
رمضان قال وكأني رأيت  
والله أعلم أقوى الاحاديث فيه  
ليلة احدى وعشرين وليلة  
ثلاث وعشرين وقال الحنابلة  
وارجى الاوتار ليلة سبيع  
وعشرين قال في الانصاف وهذا  
المذهب وعليه جماهير الاصحاب  
وهو من المفردات اه وبه جزم  
أبي بن كعب وحلف عليه كافي

مسلم وفي حديث ابن عمر عند احمد مرفوعا ليلة القدر ليلة سبع وعشرين وحكاها الشافعي من الشافعية في الحلية الباب  
عن أكثر العلماء به قال ابن عباس واستحسنه عمر وقال ابن قدامة ان ابن عباس استنبط ذلك من عدد كلمات السورة وقد  
وافقه ان قوله فيها هي سابع كلمة بعد العشرين واستنبطه بعضهم من وجه آخر فقال ليلة القدر تسعة أعرف وقد اعيدت

في السورة ثلاث مرات وذلك سبع وعشرون وعن مالك انها تنقل في العشر الاواخر من رمضان وعن أبي حنيفة انها في  
رمضان تنقل وتقرأ عن أبي يوسف ومحمد لا تنقل ولا تنقل لكن قد يرعى وقيل هي عندهما في النصف الاخير من  
رمضان وقال أبو بكر الرازي هي غير مخصوصة بشهر من الشهور وبه قال ٧ الحنفية وفي فتاوى قاضي خان المشهور

عن أبي حنيفة انها تدور في  
الليلة كلها وقد تكون في  
رمضان وفي غيره وصح ذلك عن  
ابن مسعود وعن ابن خزيمة انها  
تنقل في كل سنة الى ليلة من  
الليلة الاخرى واختاره  
الذوي وقيل غير ذلك مما يطول  
استقصاؤه وذكر كبري فامنها  
القسطاني في هذا المقام وغيره  
في غيره (واني رأيت اني اسجد في  
ماء بطين من كان اعتكف مع  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم فاجتمع) الى معتكفه وفيه  
التفات اذا اتم ان يقول  
اعتكف معي (فرجعنا) الى  
معتكفنا (وما نرى في السماء  
قزعة) بفتح القاف اي قطعة  
رقية من السحاب (بجاءت  
سحابة قطرت) بفتح الطاء (حق  
سأل سقف المسجد) من باب  
ذكر الخلل وارادة الخلل اي قطر  
الماء من سقفه (وكان) السقف  
(من جريد النخل) سقفه الذي  
جود عنه خوصه (وأقيمت  
الصلاة) صلاة الصبح (فرأيت  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم يسجد في الماء والطين حتى  
رأيت اثر الطين في جبهته)  
الشريعة صلى الله عليه وآله  
وسلم زاذي رواية على الانتف  
في الطين تصديق رؤياه وحله

الباب عند الشافعي وعن علي عليه السلام عند الحاكم في علوم الحديث وابن حبان  
والبراز وعن البراء عند الطبراني وعن ابن عباس عنه أيضا قوله عيب الفعل بفتح  
العين المهملة واسكان السين المهملة أيضا وفي آخره وحلة ويقال له العيب أيضا  
والفعل المذكور من كل حيوان فرسا كان أو جلا أو قيسا وغير ذلك وقد روى النسائي من  
حديث أبي هريرة عن عيب التيس واختلاف فيه فعمل هو ماء الفعل وقيل أجرة  
الجماع ويؤيد الأول حديث جابر المذكور في الباب وأحاديث الباب تدل على أن يسع ماء  
الفعل واجارته حرام لانه غير متقوم ولا مأموم ولا مدور على تسليمه واليه ذهب الجمهور  
وفي وجهه لشافعية والحنابلة وبه قال الحسن وابن سيرين وهو مروي عن مالك انها  
تجوز اجارة الفعل للضراب مدة معلومة وأحاديث الباب ترد عليهم لانها صادقة على  
الاجارة قال صاحب الافعال أعيب الرجل عيبا كثرى منه فلا ينزيه ولا يصح  
القداس على تلقح النخل لان ماء الفعل صاحبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقح قال  
في الفتح وأما عاربه ذلك فلا خلاف في جوازه قوله فرخص له في الكرامة فيه دليل ان  
المعبر اذا اهدى اليه المستعير هدية بغير شرط حلت له وقد ورد الترغيب في اطراق  
الفعل أخرج ابن حبان في صحيحه من حديث أبي كبشة مرفوعا من اطرق فرسا فاعقب  
كان له كاجر سبعين فرسا

### \* (باب النهي عن بيع الغرر) \*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر  
رواه الجماعة الا البخاري \* وعن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا تشتروا السمك في الماء فانه غرر رواده \* وعن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن بيع حبل الحبله رواده \* وأحمد ومسلم والترمذي \* وفي رواية نهى عن  
بيع حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب رواده أبو داود  
وفي لفظ كان أهل الجاهلية يتاعون لحوم الجزو رالي حبل الحبله وحبل الحبله ان تفتح  
الناقة ما في بطنها ثم تحمل التي تحب فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك متفق عليه  
وفي لفظ كانوا يتاعون الجزو رالي حبل الحبله فنهاهم صلى الله عليه وآله وسلم عنه رواده  
البخاري) حديث ابن مسعود في اسناده يزيد بن أبي زياد عن المسيب بن رافع عن ابن  
مسعود قال البهقي فيه ارسال بين المسيب وعبد الله والصحیح ووقعه وقال الدارقطني  
في العلل اختلاف فيسه والموقوف أصح وكذلك قال الخطيب وابن الجوزي وقد روى

الجمهور على الاثر الخفيف لكن يعكس عليه قوله في بعض طرقه ووجهه مما تلى طينا وفي الحديث ترك مسج جبهة المصلي  
والسجود على الخاقل والامر بطلب الاولى والارشاد الى تحصيل الفضل وان التسميان جائز على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
ولا تنقص ولا تصير عليه في ذلك لاسيما فيما لم يؤذن له في تبليغه وقد يكون ذلك في مصلحة تتعلق بالشريعة كغنى السهم وفي الصلاة

وبالإجماع في العبادة كما في هذه القصة لأن ليلة القدر لو عينت في ليلة بعينها حصل الاقتصاد عليها فقالت العبادة في غيرها  
وقيل استجاب الاعتكاف في رمضان وترجم اعتكاف العشر الاخير وان من الروايات ما يقع تعبها مطا بقا رتب الاجكام  
على رؤيا الانبياء قال في الفتح ليلة القدر ٨ منصرفه في رمضان ثم في العشر الاخير منه ثم في اوتارها في ليلة منه بعينها

وهذا هو الذي يدل عليه مجموع  
الاخبار الواردة فيها وقد ورد لليلة  
القدر علامات كثيرة أكثرها  
لا يظهر الا بعد ان تضي منافي  
صحح مسلم عن ابي بن كعب ان  
السوس تطلع في صبيحتها لاشعاع  
لهوا في رواية لاجد مثل الطست  
وتحوه لاجد عن ابن مسعود وزاد  
صافية وعن ابن عباس عند ابن  
خزيمة هر فوعا ليلة القدر طلاقة  
لاحارة ولا باردة تصبح شمس يومها  
جرا ضعيفة ولا جدم حديث  
عبادة بن الصامت سرفوعا انها  
صافية بلجة كان في سائر اساطعها  
سائمة صاحبة لاحر فيها ولا بارد  
ولا يميل لكو كبري في فيها  
وان من أول امارات ما الشمس  
في صبيحتها تخرج مستوية ليس  
لها شعاع مثل التمر ليلة البدر  
لا يميل للشيطان ان يخرج معها  
يومئذ ولا بن أبي شيبه من حديث  
ابن مسعود أيضا ان الشمس تطلع  
كل يوم بين قرني الشيطان  
الا صبيحة ليلة القدر وله من  
حديث جابر بن سمرة سرفوعا ليلة  
القدر ليس له معار وريح ولا بن  
خزيمة من حديث جابر سرفوعا  
في ليلة القدر وهي ليلة طلاقة  
بلجة لاحارة ولا باردة تنفخ  
كواكبها ولا يخرج شيطانها  
حتى يضي فجرها ومن طريق

أبو بكر بن أبي عاصم عن عمران بن حصين حديثا هر فوعا وقيل انتهى عن بيع السمك  
في المساء هو شاهد لهذا قوله انتهى عن بيع الحصة اختلاف في تفسيره فقبل هو أن يقول  
بعثك من هذه الاثواب ما وقعت عليه هذه الحصة ويرى الحصة أو من هذه الارض  
ما انتهت اليه في الرمي وقيل هو أن يشترط الخيار الى أن يرى الحصة وقيل هو أن يجعل  
نفس الرمي يدعا ويؤيده ما أخرجه البزار من طريق حفص بن عاصم عنه أنه قال يعني  
اذا قذف الحصة فقد وجب البيع قوله وعن بيع الغرر بفتح المجمة وبراءين مهملتين  
وقد ثبت انتهى عنه في أحاديث منها المذكور في الباب ومنها عن ابن عمر عند أحمد  
وابن حبان ومنها عن ابن عباس عند ابن ماجه ومنها عن سهل بن سعد عند الطبراني  
ومن جملة بيع الغرر بيع السمك في الماء كما في حديث ابن مسعود ومن جملة بيع الطير  
في الهواء وهو يجمع على ذلك والمعدوم والمجهول والابق وكل ما دخل فيه الغرر بوجه  
من الوجوه قال النووي انتهى عن بيع الغرر أصل من أصول الشرع يدخل تحته  
مسائل كثيرة جدا ويؤيد في بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع تبعا  
بحيث لو افر لم يصح بيعه والثاني ما يتساح به له المالحقارة أو الممشقة في تمييزه أو تعيينه  
ومن جملة ما يدخل تحت هذين الأمرين بيع اسامس البناء واللبن في ضرع الدابة والحمل  
في بطنها والقطن المشوي في الجبة قوله حمل الجبة الحبل بفتح الحاء المهملة والباء  
وغلظ عياض من سكن الباء وهو مصدح حديث جميل والحبل بفتحهم ألباضاج حابل  
مثل ظلمة وظالم وكتبة وكتائب والهاء فيه للمبالغة وقيل هو مصدر يسمى به الحيوان  
والاحاديث المذكور في الباب تقضي بطلان البيع لان انتهى يستلزم ذلك كما تقرر في  
الاصول واختلاف في تفسير جميل الحبل فتم من فسر بما وقع في الرواية من تفسير ابن  
عمر كبحر به ابن عبد البر وقال الاسماعيلي والخطيب هو من كلام نافع ولامة افاة بين  
الروايتين ومن جملة الذاهيين الى هذا التفسير مالك والشافعي وغيرهما وهو ان يبيع لحم  
الجزور ثم يمشي الى أن يلد ولد الناقة وقيل الى أن يحمي ولد الناقة ولا يشرط وضع  
الحمل وبه جزم ابو اسحق في التنبية وتمسك بالتفسيرين المذكورين في الباب فانه ليس  
فيها ما ذكر ان يلد الولد واسكنه وقع في رواية متفق عليها باللفظ كان الرجل يتباع الى  
أن تلج الناقة ثم تلج التي في بطنها وهو صريح في اعتبار ان يلد الولد ومشتمل على زيادة  
فبرج وقال أحمد واسحق وابن حبيب السالكى والترمذي وأكثر أهل اللغة منهم أبو  
عبيدة وابو عبيد هو بيع ولد الناقة الجاهل في الحال فتكون علة انتهى على القول الاول  
جهالة الاجل وعلى القول الثاني بيع الغرر لكونه معدوما ويجهل ولا غير مقدور  
على تسليمه ويرجح الاول قوله في حديث الباب لحوم الجزور وكذلك قوله يتناعون الجزور

أبي قتادة عن ابن ميمونة عن أبي هريرة سرفوعا وان الملائكة تلك الليلة أكثر في الارض من عدد الحصى قال  
وروى ابن أبي حاتم من طريق مجاهد لا يرسل فيها شيطان ولا يحدث فيها داء ومن طريق الضحاك يقبل الله التوبة  
فيها من كل تائب وتفتح فيها أبواب السماء رهي من غروب الشمس الى طلوعها وذكر الطبري عن قوم ان الاشجار تلك

الدلالة تسقط الى الارض ثم تعود الى منابتها وان كل شئ يسجد فيها وان المياه المالحة تعذب تلك اليلة انتهى وقال القسطلاني  
وقد جاء أن ليلة القدر علامات تظهر فقبل يرى كل شئ ساجدا وقل ترى الانوار في كل مكان ساطعة حتى في المواضع المظلمة  
وقبل يسجد مع سلام من الملائكة وقل علامتها استجابة دعاء من وقعت له ولا يلزم ٩ من تخلف العلامة عدمها فرب قائم فيها

لم يحصل لبعثها الا العبادات ولم ير شيئا  
من كرامة علاماتها وهو عند  
الله افضل ممن رآها وأي كرامة  
افضل من الاستقامة التي هي  
عبارة عن اتباع الكتاب والسنة  
واخلاص النية انتهى بلفظه  
وأما قول ابن العربي الصحيح انها  
لا تعلم فان ذكره النووي بان  
الاجاديت قد تظاهرت بإمكان  
العلم بها وأخبر به جماعة من  
اصالحين فلامعنى لانكار ذلك  
وقد جزم ابن حبيب من المالكية  
ونقله الجوهري وحكاه صاحب  
العمدة من الشافعية ورجحاه ان  
ليلة القدر خاصة بهذه الامة ولم  
تكن في ادم قبلهم وهو معتض  
بحديث أبي ذر عن عبد الله بن مسعود  
حدث قال فيه قلت يا رسول الله  
اتكون مع الانبياء فاذا ماتوا  
رفعت قال بل هي باقية وعملهم  
قول مالك السابق بالغنى أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
تقاصر أعمار أمته الى آخره وهذا  
محتمل للآويل فلا يدفع الصريح  
في حديث أبي ذر كما قاله الحفاظان  
ابن حجر في فتح الباري وابن كثير  
في تفسيره (عن ابن عباس  
رضي الله عنهما ان النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال التمسوا  
أي ليلة القدر (في العشر

قال ابن القيم حصل الخلاف المراد البيوع الى أجل أو بيع الجنين وعلى الاول هل  
المراد بالاجل ولادة الام أم ولادة ولدها وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين الاول أو جنين  
الجنين فصارت أربعة اقوال كذا في الفتح قوله ان نتج بضم أوله وسكون ثانيه ونخ  
ثالثه والفاعل المانة قال في الفتح وهذا القول وقع في لغة العرب على صيغة الفعول  
المستند الى المفعول قوله الجزور بفتح الجيم وضم الزاي وهو الابعير ذكره كان أو أنش  
(وعن شهر بن حوشب عن أبي سعيد قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن شراء  
ماني بطون الانعام حتى تضع وعن يبيع ماني ضرعها الا بكيل ومن شراء العبد وهو آبق  
وعن شراء المغنم حتى تقسم وعن شراء الصدقات حتى تقبض وعن ضرب الغنم رواه  
احمد وابن ماجه والترمذي منه شراء المغنم وقال غريب وعن ابن عباس قال نهى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع المغنم حتى تقسم رواه النسائي وعن أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يسله رواد احد أو ابوداود وعن ابن عباس قال نهى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع غر حتى يطعم أو صوف على ظهر أو لبن في ضرع أو عن  
في ابن رواد الدارقطني حديث أبي سعيد أخرجه أيضا البزار والدارقطني وقد ضعف  
الحافظ اسناده وشهر بن حوشب فيه مهال تقدم وقد حسن الترمذي ما أخرجه منه  
ويشهد لأكثر الاطراف التي اشتمل عليها أحاديث أخر منها الحديث النهي عن بيع الغرور  
وما ورد في النهي عن بيع المالاقيح والمضامين وما ورد في حبل الحبله على أحد التفسيرين  
وحديث أبي هريرة في اسناد أبي داود ورجل مجهول وحديث ابن عباس الاخر أخرجه  
أيضا البيهقي وفي اسناده عمر بن فروخ قال البيهقي تفرد به وليس بالقوى انتهى ولكنه قد  
وثقه ابن معين وغيره وقد رواه عن وكيع مرسل ابوداود في المراسم وابن أبي شيبة في  
مصنفه قال ووقفه غيره على ابن عباس وهو المحفوظ وأخرجه أيضا ابوداود من طريق  
أبي اسحق عن عكرمة والشافعي من وجه آخر عن ابن عباس والظاهر في الاوسط من  
طريق عمر المذكور وقال لا يروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا بهذا الاسناد  
وفي الباب عن عمران بن حصين مرفوعا عند أبي بكر بن أبي عاصم بالنظر نهى عن بيع ماني  
ضرع الماشية قبل ان تحلب وعن الجنين في بطون الانعام وعن بيع السمك في الماء  
وعن المضامين والمالاقيح وحبل الحبله وعن بيع الغر قوله عن شراء ماني بطون الانعام  
ففيه دليل على أنه لا يصح شراء الحمل وهو يجمع عليه والعللة الغرور وعدم القدرة على  
التسليم قوله وعن يبيع ماني ضرعها هو أيضا يجمع على عدم صحة بيعه قبل ان تصالها  
فمنه من الغرور بالجهة الا أن يبيعه منه كيلا يخوأن بقول بعض منك صاعا من حليب

٢ نيل (او اخر من رمضان) أي ليلة القدر في ثمانية تبقى وهي ليلة احدى وعشرين  
لان الحق المقطوع بوجوه بعد العشرين تسعة أيام لا حتمال أن يكون الثمارة تسعة وعشرين وليوافق الاحاديث الدالة  
على أنها في الاوتار (في سابعة تبقى) وهي ليلة ثلاث وعشرين (في خامسة تبقى) وهي ليلة خمس وعشرين وانما يصح منهناه

ويرافق ليلة القدر ورواها من اليماني على ما ذكر في الاحاديث اذا كان الشهر ناقصا فاما اذا كان كاملا فلا تكون الا في شفع  
لان الذي يبقى بعدها ثمان فتكون التسعة الباقية ليلة اثنين وعشرين والسابعة الباقية بعد ست ليلة أربع وعشرين  
والثامنة الباقية بعد أربع ليال ليلة السادس ١٠ والعشرين وهذا على طريقة العرب في التاريخ اذا جاوزوا نصف

الشهر فائتيا بقرخون بالباقي  
منه لا بالمانى منه (وعنه) أى  
عن ابن عباس (رضي الله عنه  
في رواية قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم هي) أى  
ليلة القدر (في العشر) ولا يوى ذر  
والوقت زيان الاواخر (هي في تسع  
بمضين) من المضى وهو بيان  
للعشر أى هي في ليلة التسع  
والعشرين (أو في سبع بيقين)  
من البتاء أى في ليلة الثالث  
والعشرين او مهمة في ايام  
السبع ولكنهم في مضين فتكون  
ليلة السابع والعشرين (يعنى  
ليلة القدر) واختلاف في رفع هذه  
الليلة ووقتها فرجع عند البخاري  
الموقوف وقد أطال الحافظ ابن  
تجر في هذا المقام في بيان أقوال  
أهل العلم في تعيين ليلة القدر  
وحكمة اخفائها وذكر علاماتها  
طولا جسد الانطولى بذكرها هنا  
في شفاء الاططلاع على تفاصيل  
ذلك فلا يرجع فتح الباري يتضح له  
ما قيل له فيها وما لها وما عليها  
(عن عائشة رضي الله عنها قالت  
كان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا دخل العشر) أى  
الاخير كما صرح به في حديث على  
عند ابن أبي شيبة من رمضان

بقرنى فان الحديث يدل على جوازها لارتفاع الغرور والجهالة قوله وعن نساء العبد  
الابق فيه دليل على أنه لا يصح بيعه وقد ذهب الى ذلك الهادي والشافعي وقال أبو  
حنيفة وأصحابه والمؤيد بالله وأبو طالب انه يصح موقفا على التسليم واستدلوا بعموم  
قوله تعالى وأحل الله البيع وهو من التسليم بالعام في مقابلة ما هو أخص منه مطلقا  
وعلة النهي عدم القدرة على التسليم ان كانت عين العبد الا بق معلومة والا فعموم  
الجهالة والغرور وعدم القدرة على التسليم قوله وشراء المغنم مقتضى النهي عدم صحة  
بيعها قبل القسمة لانه لا ملك على ما هو الاظهر من قول الشافعي وغيره لاحد من الغنمين  
قبلها فيكون ذلك من أكل أموال الناس بالباطل قوله وعن شراء الصدقات فيه دليل  
على أنه لا يجوز لامتصديق عليه بيع الصدقة قبل قبضها لانه لا يملكها الا به وقد خصص  
من هذا العموم المصدق فتقبل يجوز له بيع الصدقات قبل قبضها وهو غير مقبول الا  
بدليل يخص هذا العموم وجعل في الخلية اليه بمنزل القبض دعوى مجردة وعلى تسليم  
قيامها مقام القبض فلا فرق بينه وبين غيره قوله وعن ضرب الغنم الغنم المراد بذلك أن  
يقول من يعتاد الغنم في الجرار غير ما أخرجه في هذه الغنم فهو ذلك كذا من الثمن  
فان هذا لا يصح لما فيه من الغرور والجهالة قوله نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يباع  
ثم حتى يطعم سبأى الكلام على هذا في باب النهي عن بيع الثمر قبل بدو صلاحه قوله  
أو صوف على ظهر فيه دليل على عدم صحة بيع الصوف مادام على ظهر الحيوان والى  
ذلك ذهب العترة والفقهاء والعلة الجاهل والذات الأدبية الى الشجار في موضع القطع قوله أو  
عن ابن يعنى لما فيه من الجهالة والغرور (وعن أبي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن الملامسة والمنابذة في البيع والامسة لمس الرجل ثوب الا تحريمه  
باللأبأبائهم ولا يلقاه والمنابذة أن يذبح الرجل الى الرجل بثوبه وينبذ الاخر بثوبه  
ويكون ذلك بيعهم من غير نظر ولا تراص متفق عليه وعن أنس قال نهى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم عن المناقلة والمناصرة والمنابذة والامسة والمزابنة رواه البخاري  
قوله عن الملامسة والمنابذة هما مفسران بما ذكر في الحديث ذكر البخاري ذلك في اللباس  
عن الزهري وقد فسرا بأن الملامسة أن يمس الثوب ولا ينفذ راليه والمنابذة أن يطرح  
الرجل ثوبه بالبيع الى الرجل قبل أن يلقبه وينظر اليه وهو كالتفسير الاول قال في الفتح  
ولا يبي عوانة عن يونس أن يتبايع القوم السلع لا ينظرون اليها ولا يخبرون عنها أو يتناذب  
القوم السلع كذلك فهم كذا من أبواب القمار وفي رواية لابن ماجه من طريق سفيان عن  
الزهري المنابذة أن يقول ألق الى مامعك وألقى اليك مامعي وللناس في من حديث أبي هريرة

(تمت نزهة) بكسر الميم أى ازاره وسلم جد وشدة المنزلة وهو كناية عن شدة الجهد والاجتهاد في العبادة كما يقال الملامسة  
فلان يشد وسطه ويسعى في كذا وفيه نظر فانها قالت جد وشدة المنزلة عطف شدة المنزلة على الجهد والعطف يقتضى التغير والصحيح  
أن المراد به اعتزاله للناس وبذلك فسره الساف والائمة الممتدمون وجرم به عبد الرزاق عن الثوري واستشهد بقول الشاعر

قوم اذا خاربوا شدوا ما زهرهم \* عن النساء ولو بان باطهار وعن ابي بر بن عياش نحووه وقال الخطابي المعنى شهر للعبادة  
ويحتمل أن يراد الاعتزال والتشهير بمعافاة في شدائهم حقيقة وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يصيب من أشد في العشر من  
من رمضان ثم يعتزل النساء ويتفرغ لطلب ليلة القدر في العشر الاواخر ١١ وعند ابن أبي عاصم بأسناد مقارب عن عائشة

كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا كان رمضان قام  
ونام فاذا دخل لعشر شد المئزر واجتنب النساء وفي حديث  
أنس عن الطبراني قال صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل العشر  
الاخر من رمضان طوى فراشه واعتزل النساء (وأحيا ليلة)  
استغفره بالسهر في الصلاة وغيرها وأحيا معظمة أهلها  
في الصحيح ما علمته قام ليلة حتى الصباح وهذا من باب الاستعارة  
شبه القيام فيه بالحياة في حصول الانتفاع التام أي أحيا ليلة  
بالطاعة أو أحيا نفسه بالسهر فيه لان النوم أخو الموت وإضافته  
الى الليل انشاعا لان المأمور اذا حيى بالقطعة حيى كله بحياته  
وهو نحو قوله لا تجعلوا بيوتكم قبورا أي لا تهاووا فتكونوا

كالموات فتكون بيوتكم كقبور (وايقظ أهله) أي  
للصلاة والعبادة وهذا الحديث أخرجه مسلم أيضا في الصوم وأبو  
داود في الصلاة وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في الصوم  
\*) (بسم الله الرحمن الرحيم أبواب الإعتكاف في المساجد كلها)

قيدهم اذا يصح في غيرها وجمع

الملازمة أن يقول الرجل للرجل ابيعك ثوبي بثوبك ولا ينظر احد منهما الى ثوب الآخر  
ولكن يلبسه لساو المنايذة أن يقول أبيعك ثوبي بثوبك فبشترى كل واحد منهما من  
الآخر ولا يدري كم مع الآخر وروى أحمد عن معمر انه فسر المنايذة بأن يقول اذا ابتعت  
هذا الثوب فقد وجب البيع والملازمة أن يلبس بيده ولا ينشره ولا يقابسه اذا مسه  
وجب البيع واسلم عن أبي هريرة الملازمة أن يلبس كل واحد منهما ما ثوب صاحبه بغير  
أمل والمنايذة أن يبتد كل واحد منهما ثوبه الى الآخر لم ينظر واحد منهما الى ثوب  
صاحبه قال الحافظ وهذا التفسير الذي في حديث أبي هريرة اقعد بلفظ الملازمة  
والمنايذة لانهم افعال فستدعي وجود الفعل من الجانبين قال واختلف العلماء في تفسير  
الملازمة على ثلاث صور هي أوجه للشافعية أحكمها أن يأتي بثوب مطوى أو في ظلة  
فيلبسه المستأمن فيقول له صاحب الثوب بعتك بكذا بشرط أن يقوم لمسك مقام نظرك  
ولا خيار لك اذا رأيت به وهذا موافق للتفسير الذي في الاحاديث الثاني أن يجعل لنفسه  
اللبس يبعها بغير صيغة زائدة الثالث أن يجعله لابس شرطا في قطع خيار المجلس  
والبيع على التأويلات كما باطل ثم قال واختلفوا في المنايذة على ثلاثة أقوال وهي  
ثلاثة أوجه للشافعية أحكمها أن يجعل لنفسه الثوب بغير ما كان يقدم في الملازمة وهو الموافق  
للتفسير المذكور في الاحاديث والثاني أن يجعله للثوب بغير صيغة والثالث أن يجعله لابس  
النبذة قاطعا للخيار هكذا في الفتح والعلة في النهي عن الملازمة والمنايذة لغير وجه الجلالة  
وابتال خيار المجلس وحديث أنس يأتي الكلام على ما اشغل عليه من المحاقلة والمنايذة  
في باب النهي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وأما المحاضرة المذكورة فيه فهي بالظن  
والضاد المجتمعين وهي بيع الثمرة خضرا قبل بدو صلاحها وسيأتي الخلاف في ذلك

باب النهي عن الاستئمان في البيع إلا أن يكون معلوما \*

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن المحاقلة والمنايذة والنيا إلا ان  
نعلم رواه النسائي والترمذي وصححه) الحديث أخرجه مسلم بالنظر في النهي عن الثمن  
وأخرجه أيضا بزيادة لأن تعلم النسائي وابن حبان في صحيحه وغلط ابن الجوزي فزعم  
ان هذا الحديث ممتنع عامه وليس الامر كذلك فان البخاري لم يذكر في كتابه الثمن وهو يدل  
على تحريم المحاقلة والمنايذة وسبأ في الكلام عليهم والثمن بضم ثمانية وسكون النون  
المراد به الاستئمان في البيع نحو أن يبيع الرجل شيئا وبستني بعضه فان كان الذي  
استئمانه معلوما فنحو أن يستقني واحدة من الاشجار أو منزلا من المنازل أو موقعا معلوما  
من الارض صح بالاتفاق وان كان مجهولا فنحو أن يستقني شاة غير معلوم لم يصح البيع

المجاذوا كدها بلفظ كاه اليم جميعها خلا من خصه بالمساجد الثلاثة ومن خصه بمسجدي ومن خصه بمسجده تقام فيه  
الجمعة وهذا الاخير قول مالك في المدونة وهو مذهب الحنابلة وعن أبي حنيفة لا يجوز الا في مسجدي صلى الله عليه وآله فيهما الصلوات الخمس  
لان الاعتكاف عبارة عن انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجدي صلى الله عليه وآله فيهما الصلوات الخمس والاول هو قول الشافعي



في الجليل ومالك في الموطن وهو المشهور من مذهبه وبه قال محمد وأبو يوسف صاحب أبي حنيفة رحمه الله تعالى قال في الفتح  
 الاعتكاف لغة لزوم الشيء وحبس النفس عليه ومنعها عن غيرها في المسجد من شخص مخصوص على منة مخصوصة وليس بواجب  
 اجتماع الاعلى من نذر وكذا ن شرع فيه ١٢ فقطعه عامدا عند قوم واختلاف في اشتراط الصوم له وانفردوا بدين عقله

وقد قيل انه يجوز أن يستقنى مجهول العين اذا ضرب لاختياره مدة مدة لمومة لانه  
 بذلك صار كالعلموم وبه قالت الهاديون وقال الشافعي لا يصح ما في الجهة الطال البيوع من  
 الغرر وهو الظاهر ادخول هذه الصورة تحت عموم الحديث واخرجه يحتاج الى دليل  
 ويجوز كون مدة الاختيار مدة لمومة وان صار به على بصيرة في التعيين بعد ذلك لكنه لم يصر  
 به على بصيرة حال العقد وهو المعتبر والحكمة في الهى عن استئناف المجهول  
 ما ينضم من الغرر مع الجهالة

**\* (باب بيعتين في بيعة) \***

(عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من باع بيعتين في بيعة فله  
 أو كسهما أو الربا رواه أبو داود وفي لفظ نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيعتين  
 في بيعة رواه أحمد والنسائي والترمذي وصححه \* وعن سالم عن عبد الرحمن بن عبد الله  
 ابن مسعود عن ابيه قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن صفقة بين صفقة  
 قال ما له الرجل يبيع البيع فيقول هو بنا بكذا او هو بندق بكذا وكذا رواه أحمد  
 حديث أبي هريرة باللفظ الاول في أسناده محمد بن عمرو بن علقمة وقد كلف فيه غير واحد  
 قال المذري والمشهور عنه من رواية الدراوردي ومحمد بن عبد الله الانصاري انه صلى  
 الله عليه وآله وسلم نهي عن بيعتين في بيعة انتهى وهو باللفظ الثاني عند من ذكره  
 المصنف وأخرجه أيضا الشافعي ومالك في بلاغته وحديث ابن مسعود وأورده الحافظ  
 في التلخيص وسكت عنه وقال في جميع الزوائد رجال أحمد وثقات وأخرجه أيضا الترمذي  
 والطبراني في الكبير والوسط وفي الباب عن ابن عمر عند الدارقطني وابن عبد البر قوله  
 من باع بيعتين فليس بمالك باروا المصنف عن أحمد مدعنه وقد وافقه على مثل ذلك  
 الشافعي فقال بأن يقول بعتك بألف نقدا أو ألفين الى سنة فخذ أيهما شئت أنت وشئت  
 أنا ونقل ابن الرفعة عن القاضي ان المسئلة ثم روضة على أنه قبل على الابهام اما لو قال  
 قيات بألف نقدا أو بألفين بالنسيئة صح ذلك وقد فسر ذلك الشافعي بتفسير آخر فقال  
 هو أن يقول بعتك ذا العبد بألف على أن تبيعني دارك بكذا أي اذا وجب لك عندي  
 رجب لي عندك وهذا يصلح تفسير الرواية الاخرى من حديث أبي هريرة الاول فان  
 قوله فله أو كسهما يدل على أنه باع الشيء الواحد بيعتين بيعة بأقل وبيعة بأكثر وقيل  
 في تفسير ذلك هو أن يسلفه دينار في حطة الى شهر فلما حل الاجل وطالبه بالخطة  
 قال بعني القبة الذي لك على الى شهرين بتقنين فصار ذلك بيعتين في بيعة لان البيع  
 الثاني قد دخل على الاول فيرد اليه أو كسهما وهو الاول كذا في شرح السنن لابن

بشرط الطهارة له (عن عائشة  
 زوج النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم أن النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم كان يعتكف العشر  
 الاواخر من رمضان حتى توفاه  
 الله تعالى وفيه دليل على انه  
 لم يفسخ وأنه من السنن المؤكدة  
 خصوصا في العشر الاواخر من  
 رمضان لطلب ليلة القدر الجدة  
 والجهاد في العبادة وروى أبو  
 الشيخ بن حبان من حديث  
 حسين بن علي مرفوعا اعتكاف  
 عشر في رمضان بصحبتين وعربتين  
 وهو ضعيف (ثم اعتكف  
 أزواجه من بعده) فيه دليل  
 على ان النساء كن الرجال  
 في الاعتكاف وقد كان صلى الله  
 عليه وآله وسلم أذن لبعضهن  
 وأما انكاره علي بن الاعتكاف  
 بعد الاذن كما في الحديث الصحيح  
 فلهي آخر فقل خوف ان يكن  
 غير مخلفات في الاعتكاف بل  
 أردن القرب منه لغيرهن عليه  
 أو ذهاب المقصود من الاعتكاف  
 يكون من معه في المعتكف أو  
 لتضييقهن المسجد بأبنيتن  
 وعند أبي حنيفة انما يصح  
 اعتكاف المرأة في مسجد بيتها  
 وهو الموضع المهيأ في بيتها لصلاتها  
 واتفق العلماء على مشروطية

وسلان

المسجد

المسجد للاعتكاف الا محرمين غير من بابية المسالك فاجاز في كل مكان وقال الجمهور بعمومه في كل مسجد  
 الا ان تليقه الجمعة فاستحب له الشافعي والجامع واتفقوا على أنه لا بد من شرط فيه الصيام قال أقله  
 يوم وقال بعضهم يصح في دين اليوم وعن مالك بشرط عشرة أيام وعنه يوم أو يومان ومن لم يشترط الصوم قال أقله ما ينطبق

عليه اسم ابث ولا يشترط التعمد وقيل ليكني المروم مع النية كوقوف عرفة وروى عبد الرزاق عن ثعلبي بن أمية الصحابي قال اتى لامكث في المسجد الساعة وما مكث الا لا عتكمف (وعنها) اى عن عائشة (رضي الله عنها) قالت وان كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدخل على رأسه) وفي رواية عنها ابصغى ١٣ الى رأسه أى يدفى ويغسل (وهو) مجاور ومعتكمف (في المسجد) واما في

الحجرة وعند أجد كان يائني وهو معتكمف في المسجد فمعتكمف على باب حجرى فاغسل رأسه وسائر في المسجد (فارجله) اى فامسح شغره وأسرحه وفي رواية وأما حائض وفيه ان اخراج البعض لا يجزى بجري السبل ويبتنى عليه ما لو حائض لا يدخل يتنفس فادخل بعض اعضائه كراسه لم يمضت وبه صرح الشافعية وفيه جواز التنظف والمطيب والغسل والملاق والتزين الخافا بالترجيل والجمهور على أنه لا يكره فيه الا ما يكره في المسجد وعن مالك تكره فيه الصنائع والحرف حتى طلب العلم وفي الحديث استخدام الرجل امرأته برضاها وفي اخراجه رأسه دلالة على انقطاع المسجد للاعتكاف (وكان لا يدخل البيت الا الحاجة) فسرهما الزهرى راويه بالبول والغائط وافق عن استثنائهما واختلفا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولخرج لهما فتوضأ خارج المسجد لم يبطل بطلحق بهما القى والقصدان استباح اليه وعند أبي داود عن عائشة قالت السنة على المعتكمف أن لا يعود مريضا ولا يشهد

رسلان قوله فله أو كسهما أى انقصهما قال الخطابي لأعلم احدا قال بظاهر الحديث وصحح البيهقي باوكس الثمنين الا ما حكى عن الاوزاعي وهو مذهب فاسد انتهى ولا يخفى ان ما قاله هو ظاهر الحديث لان الحكم لا يالاوكس يستلزم صحة البيع به قوله أو الربا يعنى أو يكون قد دخل هو وصاحبه في الربا المحرم اذ لم يأخذ الاوكس بل أخذ الاكثر وذلك ظاهر في التفسير الذى ذكره ابن رسلان وأما في التفسير الذى ذكره أحمد عن مالك وذكره الشافعية فمفسد لمن قال يحرم بيع الثياب اكثر من سعر يومه لاجل النساء وقد ذهب الى ذلك زين العابدين على بن الحسين والناصر والمنصور بالله والهادوية والامام يحيى وقال الشافعية والحنفية وزيد بن علي والمؤيد بالله والجمهور انه يجوز لعموم الادلة الفاضية بجوازه وهو الظاهر لان ذلك المتكسك هو الرواية الاولى من حديث أبي هريرة وقد عرفت ما في راويها من المقال ومع ذلك فالشبهة واللفظ الذى رواه غيره وهو النهى عن بيعتين في بيععة ولا يجزى فيه على المطالب ولو سلمنا ان تلك الرواية التى تفرد بها ذلك الراوى صالحة للاحتجاج لكان احتمالها لنفسه يخرج عن محل النزاع كما سلف عن ابن رسلان فادع في الاستدلال به على المتنازع فيه على أن غاية ما فيه الدلالة على المانع من البيع اذا وقع على هذه الصورة وهى أن يقول نقدا بكدا ونسيئة بكذا اذا قال من أول الامر نسيئة بكذا فقط وكان أكثر من سعر يومه مع أن المتكسكين بهذه الرواية ينعون من هذه الصورة ولا يدل الحديث على ذلك فالدليل أخصر من الدعوى وقد جعنا رسالتنا في هذه المسئلة ونهناها شفاء الغلل في حكم زيادة الثمن لجرد الاجل وحققنا ما نتج من نسج اليه والمنة في تحريم بيعتين في بيععة عدم استقرار الثمن في صورة بيع الثياب الواحد بيمينين والتعلق بالشرط المستقبل في صورة بيع هذا على أن يبيع منه ذلك ولزوم الربا في صورة التقيير الحنطة قوله أو صفتين في صفة أى بيعتين في بيععة

### \* (باب النهى عن بيع العربون) \*

(عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع العربان رواه أحمد والنسائي وأبو داود وهو لما لك في الموطأ) الحديث منقطع لانه من رواية مالك انه بلغه عن عمرو بن شعيب ولم يذكره فيه ثم ما رواه ليسم وسماه ابن ماجه فقال عن مالك عن عبد الله بن عامر الأسلمى وعبد الله لا يبيح بحد يثنه وفي اسناد ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الامام مالك وهو ضعيف لا يبيح به وقد قيل ان الرجل الذى لم يسم هو ابن الهيثم ذكر ذلك ابن عدى وهو أيضا ضعيف ورواه الدارقطنى والخطيب عن مالك جنازة ولا يمس امرأه ولا يباشرها ولا يخرج الا الحاجة الا لما لا بد له منه وعن علي والغنى والحسن البصرى ان شهد جنازة أو عاد مريضا أو خرج للجمعة بطل اعتكافه وبه قال الكوفيون وابن المنذر في الجمعة وقال الثوري والشافعية واسحق ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكافه لم يبطل اعتكافه بنبهه وهو رواية عن أحمد (اذا كان معتكفا) فيه أنه يخرج لحاجته قرب



داره أو بعدت ولا يكف فعل ذلك في سقاية المسجد لأنه من حرم المرور ولا في داره سديقه بجوار المسجد العظمى (عن  
 عمر رضي الله عنه أنه سأل النبي صلى الله عليه وآله (و لم قال كنت تذاكر في الجاهلية) ليدكر مكان السؤال وفي التذمر من  
 وجهه آخر أن ذلك كان بالمعركة لما رجعوا ١٤ من حنين ورسد فادمنه الرد على من زعم أن اعتكاف عمر كان قبل المنع

من الصيام في الليل لأن غزوة  
 حنين متأخرة عن ذلك ولما سلم  
 فلما أسلمت سالت وفيه رد على  
 من زعم أن المراد بالجاهلية  
 ما قبل فتح مكة وأنه امتأذر  
 في الإسلام وأصرح من ذلك  
 ما أخرجه الدارقطني عن  
 عبيد الله بلقظ نذر عمر أن يعتكف  
 في الشرك (أن اعتكف ليلة)  
 استدله على جواز الاعتكاف  
 بغير صوم لأن الليل ليس ظرفاً  
 للصوم فلو كان شرطاً لصرح على  
 الله عليه وآله وسلم به وتغيب  
 بأن في رواية شعبة عن عبيد الله  
 عند مسلم يوم ما بدل إليه وتجمع ابن  
 حبان بين الروایتين بأنه نذر  
 اعتكاف يوم وليلة نحن أطلق ليلة  
 أراد يوم ومها ومن أطلق يوماً أراد  
 بليته وقد ورد الأهر بالصوم  
 في رواية عمرو بن دينار عن ابن  
 عمر صريحاً لكن إسنادها  
 ضعيف وقد زاد فيها أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال له  
 اعتكف وصم أخرجه أبو داود  
 والنسائي وفيه عبد الله بن عبد  
 وهو ضعيف وذكر ابن عدي  
 والدارقطني أنه قد ردد ذلك عن  
 عمرو بن دينار ورواية من روى  
 يوماً ما ذكره وقد وقع في رواية سليمان  
 ابن بلال فاعتكف ليلة فدل

عن عمرو بن الحرث عن عمرو بن شعيب وفي إسنادهما اليهم بن الجيان وقد ضعفه  
 الأزدي وقال أبو إسحاق صدوق ورواه البيهقي موصولاً من غير طريق مالك وأخرج عبد  
 الرزاق في مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العربان  
 في البيع فأحله وهو مرسل وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف قوله العربان  
 بضم العين المهملة واسكان الراء ثم موحدة مخففة ويقال فيه عربون بضم العين والياء  
 ويقال بالهمزة مكان العين قال أبو داود قال مالك وذاك فيما تروى والله أعلم أن يشتري  
 الرجل العبد أو يتكاري الهدية ثم يقول أعطيتك ديناراً على أني إن تركت السلعة  
 أو الكراهة أعطيتك ذلك انتهى وبمثل ذلك فسرد عبد الرزاق عن زيد بن أسلم والمراد أنه  
 إذا لم يحتر السلعة أو أكره الدابة كان الدينار أو نحوه للمالك بغير شيء وإن اختارهما  
 أعطاه بقية القيمة أو الكراهة وحديث الباب يدل على تحريم البيع مع العربان به قال  
 الجمهور وخالف في ذلك أحمد فذا جازره وروى نحوه عن عمرو بن دينار وبذلك حديث  
 زيد بن أسلم المتقدم وفيه مقال المذکور والاولى ما ذهب إليه الجمهور لأن حديث عمرو  
 ابن شعيب قد ورد من طريق يقوى بعضها بعضاً ولا ينعني الحظر وهو أخرج من  
 الإبادة كما تقرر في الأصول والعمل في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين أحدهما  
 شرط كون ما دفعه إليه يكون مجازاً إن اختار ترك السلعة والثاني شرط الرد على البائع  
 إذا لم يقع منه الرضا بالبيع

\*(باب تحريم بيع الصير من يخذ خراج كل بيع أعان على معصية)\*

\*(عن أنس قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الخمر عنزة عاصرها  
 ومعتصرها وشاربها وحاملها والحملولة إليه وساقها وبائعها وكل شئها والمشتري لها  
 والمنزلة رواه الترمذي وابن ماجه)\* وعن ابن عمر قال لعنت الخمر على عشرة وجود  
 لعنت الخمر بعينها وشاربها وساقها وبائعها ومبتاعها وعاصرها وحاملها  
 والحملولة إليه وكل شئها وشاربها وأبداود بنحوه لكنه لم يذكر كل  
 شئها ولم يقل عنزة) الحديث الأول قال الحافظ في التلخيص ورواه ثقات والحديث  
 الثاني في إسناده عبد الرحمن بن عبد الله الغافقي أمير الأندلس قال يحيى لأعرفه وقال  
 قوم هو معروف وصححه ابن السكن وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود وعن ابن  
 عباس عند ابن حبان وعن ابن مسعود عند الحافظ عن بريدة عند الطبراني في الأوسط  
 من طريق محمد بن أحمد بن أبي خيثمة بالحفظ من حبس العنب أيام القطاف حتى يبعه  
 من جهودي أو نضرائي أو من يخذ خرافته ثم التار على بصيرة حذره الحافظ في باو

على أنه لم يرد على نذر شيأ وإن الاعتكاف لا صوم فيه وأنه لا يشترط له عدمه (في المسجد الحرام) أي المرام

حول الكعبة ولم يكن في عهد رسول الله عليه وآله وسلم ولا في بكره حول البيت وبينها أبواب لدخول الناس  
 فوضع عمر رضي الله عنه بدورها وأمرها بالمسجد حذراً أن يصير أدون القامة ثم نتابع الناس على عمارته

وأنه حتى بلغت الآن إلى ما بلغت وزاد عمرو بن دينار في روايته عند الكعبة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم له (أرف) بذر لك الذي نذرته في الجاهلية أي على سبيل الندب وليس الأمر بالإيجاب لعدم اهلية الكافر للتقرب فحمله على الندب أولى إذ لا يحسن تركه بالإسلام ما عزم عليه في الكفر من الخير وعند الحسن بن علي بن النضر ١٥ من الكافر ومذهب الشافعية والحنابلة أن الاعتكاف لا صوم فيه وعن

أحمد أيضا لا يصح بغير صوم والاول هو الصحيح عندهم وعليه أصحابهم وقال المالكية والحنفية لا يصح إلا بصوم واحتجوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يعتكف إلا بصوم وفيه نظر لما في لفظ آخر عند البخاري أنه اعتكف في شوال وهذا الحديث أخرجه مسلم في الإيمان والنذور وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي فيه وفي الاعتكاف وابن ماجه في الصيام (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يعتكف في العشر الاواخر من رمضان فلما انصرف إلى المكان الذي أراد أن يعتكف فيه (إذا انخبت) مضروبة في المصدأ أحدها (خباء عاتشة) والثاني (خباء حفصة) والثالث (خباء بن زب فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (آلبر تقولون) أي تظنون (بهن) فاجري فعل القول بحري فعل الظن على اللغة المشهورة أي أنظنون أنهن طلبن البر وخالص العمل ولططاب الحاضرين شامل للنساء والرجال (ثم انصرف فلم يعتكف) ذلك الشهر (حتى اعتكف عشر من

المرام وآخر جه البهي بن زيادة أو بمن يعلم ان يتخذ خرا وقد استدلل المصنف رحمه الله بهدئي الباب على تحريم بيع العصير من يتخذ خرا وتحريم كل بيع أعان على معصية قداما على ذلك وليس في حديثي الباب تعرض لبيع العنب ونحوه من يتخذ خرا لأن المراد بلعن بائعها وأكل منها بائع الخمر وأكل من الخمر وكذلك بقية الضعفاء المذكورة هي للخمر ولو مجازا كما في عاصرها ومعتصرها فإنه بؤل المعصور إلى الخمر والذي يدل على حرمة المصنف حديث بريدة الذي ذكرناه لترتيب الوعيد الشديد على من باع العنب إلى من يتخذ خرا ولكن قوله حيس وقوله أو بمن يعلم ان يتخذ خرا يدلان على اعتبار قصد المصنف للبيع إلى من يتخذ خرا ولا خلاف في التحريم مع ذلك وإمامه عدمه فذهب جماعة من أهل العلم إلى جوازهم منهم إلهادوية مع الكراهة ما لم يعلم انه يتخذ لذلك وليكن الظاهر ان البيع من اليهودي والنصراني لا يجوز لأنه مظنة لمعامل العنب خرا وبؤله المنع من البيع مع ظن استعمال المبيع في معصية ما أخرجه الترمذي وقال غريب من حديث أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا القينات المغنيات ولا تشتروهن ولا تعلموهن ولا خير في تجارة فيهن وثمنهن حرام

\*(باب النهي عن بيع ما لا يملكه بعض في شتره وبسمله)\*

(عن حكيم بن حزام قال قالت بارء بن عبد الله بن أبي ربيعة قال لا تبع ما ليس عندك رواه النخبة) الحديث مأثور عنه ثم ابتاعه من السوق فقال لا تبع ما ليس عندك رواه النخبة الحديث أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي حسن صحيح وقد روى من غير وجه عن حكيم انتهى وفي بعض طريقه عبد الله بن عيسى زعم عبد الحق أنه ضعيف جدا ولم يلقه عنه ابن القطان بل نقل عن ابن جزم أنه مجهول قال المافظ وهو جرح مردود وقد روى عنه ذلك ثلاثة كما في التلخيص وقد احتج به النسائي وفي الباب عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن أبي داود والترمذي وصححه والنسائي وابن ماجه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ولا يشرطان في بيع ولا يبيع ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك قوله ما ليس عندك أي ما ليس في ملكك وقد رتلك والظاهر أنه يصدق على العبد المغصوب الذي لا يقدور على انتزاعه من هو في يده وعلى الأبق الذي لا يعرف مكانه والطير المنقذ الذي لا يقدور جوعه ويدل على ذلك معنى عند لغة قال الرضي انها تستعمل في الحاضر القريب وما هو في حوزة وان كان بعيدا انتهى فيخرج عن هذا ما كان غائبا خارجا عن الملك أو داخل فيه خارجا عن الحوزة وظاهره أنه يقال لما كان حاضرا وان كان خارجا عن الملك فعنى قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع ما ليس عندك أي ما ليس

شوال) أول يوم العيد قضاء عما تركه من الاعتكاف في رمضان على سبيل الاستحباب لأنه إذا عمل عملا أثبتته ولو كان لا وجوب لا اعتكاف معه تساؤه أيضا في شوال ولم ينقل وفي رواية عندهم سلم حتى اعتكف الاول من شوال قال الامام علي فيه دليل على جواز الاعتكاف بغير صوم لأن أول شوال هو يوم العيد وصومه حرام واعتريض بأن المعنى كان ابتداءه في العشر الاول وهو

مادى بما اذا ابتداء باليوم الثاني فلا دليل فيه لما قاله قال ابن المنذر وغيره في الحديث ان المرأة لا تعتكف حتى تستأذن زوجها وانما اذا اعتكفت بغير اذنه كان له أن يخرجها وان كان باذنه لم أن يرجع فبغيرها وعن أهل الرأي أن أذن المرأة الزوج ثم منها ثم بذلك وامتنعت وعن مالك ليس له ذلك 16 وهذا الحديث بحجة عليهم وفيه جواز ضرب الاخبية في المسجد وان الافضل

حاضر عندك ولا غائبة في ملكك وتحت حوزتك قال البغوي انتهى في هذا الحديث عن يروع الاعيان التي لا يملكها أما يبيع نبي موصوف في ذمته فيجوز فيه السلم بشرطه فلو باع شيئا موصوفا في ذمته عام الوجود عند المحل المنصوص في البيع جاز وان لم يكن المبيع موجودا في ملكه حالة العقد كالم قال وفي معنى يبيع ما ليس عنده في التساد يبيع الطير المغفلت الذي لا يعتاد رجوعه الى محله فان اعتاد الطائر أن يعود له لم يصح أيضا عند الأكثر الا التحلل فان الاصح فيه الصحة كما قاله النووي في زيادات الروضة وظاهر انتهى يخرج مالم يكن في ملكه الانسان ولا دخلا تحت مقدرة وقد استثنى من ذلك السلم فيكون أدلة جوازه مخصوصة لهذا النوع وكذا اذا كان المبيع في ذمة المشتري اذ هو كالحاضر المقتضى

\* (باب من باع ساعة من رجل ثم من آخر) \*

(عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع امرأة زوجها وأيمان فهي لأول منهما وأيمان رجل باع ببعاء من رجلين فهو الاول منهما رواه الخمسة الا أن ابن ماجه لم يذكر فيه فصل النكاح وهو يدل بعينه ومعه على فساد بيع البائع المبيع وان كان في مدة اختيار الحديث هو من رواية الحسن عن سمرة وفي سماعه منه خلاف قد تقدم وقد حسنه الترمذي وصححه أبو زرعة وأبو سالم والحاكم قال الحافظ وصححه متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة ورجالها ثقات ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عتبة بن عامر قال الترمذي الحسن عن سمرة في هذا أصح قوله فهي الاول منها وفيه دليل على أن المرأة اذا عقد لها وأيمان زوجها كانت لمن عقد له أول الوليين من الزوجين وبه قال الجمهور وسواء كان قد دخل بها الثماني أم لا وخالف في ذلك مالك وطاوس والزهري وروى عن عمر فقالوا انها تكون للثاني اذا كان قد دخل بها لان الدخول اقوى والخلاف في تفاصيل هذه المسئلة بين المفسرين طويل وقوله وأيمان رجل باع الخ فيه دليل على أن من باع شيئا من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الاخر حكم بل هو باطل لانه باع غير ما يملك اذ قد صار في ملك المشتري الاول ولا فرق بين أن يكون البيع الثاني وقع في مدة الخيار او بعد انقضاءه لان المبيع قد خرج عن ملكه بمجرد البيع

\* (باب انتهى عن يبيع الدين الدين وجواز ما بعين عن هو عليه) \*

(عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع السكالي بالسكالي رواه الدارقطني \* وعن ابن عمر قال انبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت اني آبيع الابل بالبيع فابيع بالذناير واخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير فقال لا بأس أن

لأنه أن لا يعتكف في المسجد وفيه جواز الخروج من الاعتكاف بعد الدخول فيه وأنه لا يلزم بالنية ولا بالنسوع فيه ويستنبط منه سائر القواطع خلافاً لما قال بالزوج وفيه ان أول الوقت الذي يدخل فيه المعتكف بعد صلاة الصبح وهو قول الاوزاعي والليث والثوري وقال الأئمة الاربعة وطائفة يدخل قبيل غروب الشمس وأول الحديث على انه يدخل من أول الليل ولكن انما يحتل بنفسه في المكان الذي اعده لنفسه بعد صلاة الصبح وهذا الجواب يشكل على منع الخروج من العبادة بعد الدخول فيها وأجاب عن هذا الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يدخل المعتكف ولا شرع في الاعتكاف وانما هم به ثم عرض له المانع المذكور فتم كنه على هذا فالأدوم أحد الأمرين اما أن يكون شرع في الاعتكاف فيدخل على جواز الخروج منه واما أن لا يكون شرع فيدخل على أن أول وقته بعد صلاة الصبح وفيه ان المسجد شرط للاعتكاف لان النساء شرع لهن الاحتجاب في البيوت فلو لم يكن المسجد شرطاً ما وقع

نأخذ من الاذن والمنع ولا يقتاتهن بالاعتكاف في مساجد بيوتهم وقول ابراهيم بن عاتبة في قوله البرزون دلالة على أنه ليس اهن الاعتكاف في المسجد اذ هو موه أنه ليس بمرهن وليس ما قاله بواضح وفيه شوم الغيرة لانهم انما شئوا عن المسجد المتفق الى تركه الافضل لاجله وفيه تركه الافضل اذا كان فيه مهلة وان من شئ على عمله الربا جازله

تركه وقطعه وفيه ان الاعتكاف لا يجب بالنية وفيه ان المرأة اذا اعتكفت في المسجد استحب لها ان تجعل لها ما يسترها وبشرط ان تكون اقامتها في مكان لا يضيق على المصلين وفي الحديث بيان مرتبة عائشة في كون حفصة لم تستاذن الا بواسطة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل ان يكون سبب ذلك كونه كان تلك الليلة في بيت عائشة (عن صفية ١٧ زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ورضي عنها انها جاءت رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم تزوره في اعتكافه) وفي رواية البخاري في صفة ابيس فاقبته أزوره ايملا) في المسجد في العشر الاواخر من رمضان فحدثت عنده ساعة) زاد في الادب من العشاء (ثم قامت تنقلب) اي ترد الى منزلها (فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها يقابلها) اي يردّها الى منزلها (حتى اذا بلغت باب المسجد عنده باب أم سلمة مر رجلان من الانصار) في الفتح لم أوقف على تسميتهما في شيء من كتب الحديث الا أن ابن العطار قال في شرح العمدة هما أسيد بن حصير وعبد ابن بشر ولم يذكر ذلك مستندا وفي رواية هشام كان يبيت في دار اسامة فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم معها فاقبته رجلان من الانصار وظاهروا أنه صلى الله عليه وآله وسلم خرج من باب المسجد والافلا فائدة في قوله انها في حديث هشام هذا لا تنجلي حتى انصرف معك ولا فائدة لفهم الباب المسجد فقط لان قلها انما كان لبعديتها وعند عبد الرزق فذهب معها حتى ادخلها في بيتها (فسلم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية معمر فمظار الى

ناخذ بسعر يومها ما لم تقترقا وينسكباني ثروا الخصة \* وفي افظ بعضهم أبيع بالذنانير وآخذ مكانها الورق وأبيع بالورق وآخذ مكانها الذنانير وفيه دليل على جواز التصرف في الثمن قبل قبضه وان كان في مدة الخيرة وعلى أن خيار الشرط لا يدخل في الصرف) الحديث الاول صححه الحاكم على شرط مسلم وتعقب بأنه تفريده موسى بن عبيدة الرندي كما قال الدارقطني وابن عدي وقد قال فيه أحمد لا يحمل الرواية عنه عندي ولا اعرف هذا الحديث عن غيره وقال ليس في هذا أيضا حديث يصح ولكن اجماع الناس على انه لا يجوز بيع دين بدين وقال الشافعي أهل الحديث يوهنون هذا الحديث اه ويؤيده ما أخرجه الطبراني عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع كالي بكالي دين بدين ولكن في اسناده موسى المذكور فلا يصلح شاهد والحديث الثاني صححه الحاكم واخرجه ابن حبان والبيهقي وقال الترمذي لا نعرفه من فروع الامن حديث مالك بن حرب وذكر انه روى عن ابن عمر موقوفوا وأخرجه النسائي موقوفوا عليه أيضا قال البيهقي والحديث تفرد به مالك بن حرب وقال شعبه رفعه لنا اسماء وأنا أفرقه قوله الكالي بالكالي هو موز قال الحاكم عن أبي الوائليد حسان هو بيع النسبمة بالنسبمة كذا نقله ابو عبيد في الغريب وكذا نقله الدارقطني عن أهل اللغة وروى البيهقي عن نافع قال هو بيع الدين بالدين وفيه دليل على عدم جواز بيع الدين بالدين وهو اجماع كما حكاه أحمد في كلامه السابق وكذا لا يجوز بيع كل معدوم بمعدوم قوله بالبيع قال الحافظ بالباء الموحدة كما وقع عند البيهقي في تبيع الغر قد قال النووي لم يكن اذ ذلك قد كثرت فيه التور وقال ابن باطيس لم أر من ضبطه وانما ظاهرا أنه بالنون حتى ذلك عنه في التلخيص وابن رسلان في شرح السنن قوله لا بأس الخ فيه دليل على جواز الاستبدال عن الثمن الذي في الذمة بغيره وظاهره انهم ما غير حاضر من جميع اهل الحاضر أحدهما وهو غير اللازم فيدل على أن ما في الذمة كالحاضر قوله ما لم تقترقا وينسكباني فيه دليل على أن جواز الاستبدال مقيد بالتقاضي في المجلس لان الذهب والنضة ما لان ربويان فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر الا بشرط وقوع التقاضي في المجلس وهو محكي عن عمر وابنه عبد الله رضي الله عنهما والحسن والحكم وطاوس والزهري ومالك والشافعي وابي حنيفة والثوري والاوزاعي واحمد وغيرهم وروى عن ابن مسعود وابن عباس وسعيد بن المسيب وهو أحد قول الشافعي انه مكروه أي الاستبدال المذكور والحديث يردعايم واختلاف الاولون فتمهم من قال بشرط أن يكون بسعر يومها كما وقع في الحديث وهو مذهب احمد وقال ابو حنيفة والشافعي انه يجوز بسعر يومها أو اعلى وارخص وهو خلاف ما في الحديث من قوله بسعر يومها وهو اخص من حديث اذا اختلفت هذه

٣ قيل يا النبي صلى الله عليه وآله وسلم تم اجاز أي مضيا وعند ابن حبان فلما رأياه استخيماف رجعا) فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سلم) امشيا (على رسلكا) بكسر الراء أي على هيئتكما فلا يس شيء ذكره في رواية معمر فقال لهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم (سلم) تعاليا قال الداودي أي تقربا وانكره ابن التين وقال أخرجه عن معمر بن يعقوب ليس وفي رواية سفيان فلما

أبصره فقام فقال تعالى قال ابن الذين انه وهم ثم قال يحتمل تعدد القصة قال في الفتح والاصل عدمه بل هو محمول على أن أحدهما كان تبعاً لآخر أو خص أحدهما بخطاب المشافهة دون الآخر ويحتمل أن يكون الزهري كان ذلك فيه فيه قول تارة رجل وتارة رجلان فتدروا سمع يدين منه وروى عن ١٨ هشيم عن الزهري فلق به رجل أو رجلان بالثك وليس لقوله رجل منه وهم

نعم رواه مسلم من وجه آخر من حديث أنس بالافراد ووجهه مانع قدم من أن أحدهما كان تبعاً لآخر فثبت أفرد ذكر الاصل وحيث ثبت ذكر الصورة (انما هي صفة بنت حبي) مصغراً ابن الخطيب وكان أبوها رئيس خيبر وكانت تكنى أم يحيى والصحيح انما مات سنة خمسين وقيل بعدها وكان علي بن الحسين حين سمع من هذا الحديث صغيراً وفي رواية هذه صفة (فقالا) أي الرجلان (سبحان الله يا رسول الله) أي تنزه الله عن أن يكون رسوله منهم بما لا ينبغي أو كناية عن التعجب من هذا القول (وكبر عليهم) أي عظيم وشق عليهم ما قال صلى الله عليه وآله وسلم وفي رواية هشيم فقل لا يارسول الله وهل ثقلن بك الاخيرا (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الشيطان يبالغ من الانسان) الرجال والنساء فالمراد الجنس (مبالغ الدم) أي ببالغه ووجه التشبيه شدة الاتصال وعدم المفارقة وهو كناية عن الوسوسة وفي رواية معمر يجرى من الانسان مجرى الدم وكذا لابن ماجه زاد عبد الاعلى فقال اني خفت ان يظن

الاصناف في عوا كيف شئت اذا كان يدا بيد فيني العام على الخاص

\*(باب من اشترى عن بيع ما اشتراه قبل قبضه)\*

(عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا ابتعت طعاما فلا تبعه حتى تستوفيه رواه احمد ومسلم \* وعن ابي هريرة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يباع حتى يستوفيه رواه احمد ومسلم \* واسلم ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يكفله \* وعن حكيم بن حزام قال قالت يا رسول الله اني اشترى ببعوعا فاعلم لي منها وما يحرم علي قال اذا اشتريت شيئا فلا تبعه حتى يقبضه رواه احمد \* وعن زيد بن ثابت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يباع السلع حيث يباع حتى يحوزها التجار الى رجالهم رواه ابو داود والدارقطني \* وعن ابن عمر قال كانوا يبايعون الطعام جراً فابا على السوق فنهى اهلهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه حتى يلقوا رواه الجماعة الا الترمذي وابن ماجه وفي انظر في الصحيحين حتى يحولوه \* والجماعة الا الترمذي من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يقبضه ولا يحد من اشترى طعاما بكيل او وزن ولا يبيعه حتى يقبضه ولا يبي داود والنسائي نهى أن يبيع أحد طعاما اشتراه بكيل حتى يستوفيه \* وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه قال ابن عباس ولا أحسب كل نبي الا مثله رواه الجماعة الا الترمذي وفي انظر في الصحيحين من ابتاع طعاما فلا يبيعه حتى يكفله) حديث حكيم بن حزام أخرجه ايضا الطبراني في الكبير وفي اسناده العلاء بن خالد الواسطي وزنه ابن حبان وضعفه موسى بن اسماعيل وقد أخرج النسائي بعضه وهو طرف من حديثه المة تقدم في باب النهي عن بيع ما لا يملكه وحديث زيد بن ثابت أخرجه ايضا الحاكم وصححه وابن حبان وصححه ايضا قوله اذا ابتعت طعاما وكذا قوله في الحديث انما نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الخ وكذا قوله من اشترى طعاما وكذا ذلك بقرينة ما فيه التصريح بطلاق الطعام في حديث الباب في جميعها دال على انه لا يجوز ان يشتري طعاما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجزاف وغيره الى هذاذهب الجمهور وروى عن عثمان البتي انه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والا حاد يث ترد عليه فان النهي يقتضي التحريم بحقيقة وبدل على الفساد المرادف للبطالان كما نقرر في الأصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجزاف وغيره فاجاز بيع الجزاف قبل قبضه وبه قال الاوزاعي والحق واحتجوا بان الجزاف يرى فيه كفاية

ظان ان الشيطان يجري الخ وفي رواية ابن ابي حنيفة ما أقول لك هذا أن تمكونا نظاماً من نهر او لكن قد عات والاستيفاء ان الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم (واني خشيت ان يقدف) الشيطان (في الجواب كاشفاً) واسلم شر اوله يكن صلى الله عليه وآله وسلم نسبه ما يظن ان به رواه الباقون من حديث ابيهم ما واكن خشي عليهم ما أن يربوس اهلها الشيطان

ذلك لانهم اغتبروا مقتضى هذه الآية الى الله لا في غير ادراك الى اعلامهم احسنها اذ قد وقع ان يعلموا ان بعده اذا وقع له مثل ذلك  
 وقد روى الحاكم ان الشافعي كان في مجلس ابن عيينة نسأله عن هذا الحديث فقال الشافعي انما قالوا ما ذلك لانه خاف عليهم ما  
 الكثر ان ظنا به التهمة فبادر الى اعلامهم ما نصيحة له ما قبل ان ينفذ ١٩ الشيطان في نفوس ما شياهم لمكان به قال  
 في الفتح وهو بين من المارق التي  
 اسافتم او غفل البزار في حديث  
 صفة هذا واستبعد وقوعه ولم  
 يأت بطائل اه وفي طقبات  
 العبادى ان الشافعي سئل عن  
 خبر صفة فقال انه على سبيل  
 التعليم علما اذا حدثنا بحارنا  
 أو نساءنا على الطريق أن نقول  
 هي محرم حتى لانهم وقال ابن  
 دقيق العيد فيه دليل على  
 التحريم يقع في الوهم نسبة  
 الانسان اليه مما لا ينبغي وهذا  
 مما كد في حق العلماء ومن  
 يقتدى بهم فلا يجوز لهم ان  
 ينفوا فعلا يوجب ظن السوء  
 بهم وان كان لهم فيه مخلص لان  
 ذلك سبب الى ابطال الانتفاع  
 بهم ومطابقة الحديث للترجمة  
 في قوله فقام النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يقام وفي رواية هشام  
 الدلالة على جواز خروج  
 المعة كفى لما جئته من أكل  
 وشرب وبول وغائط واذان على  
 منارة المسجد اذا كان راتبا  
 ومريض تشق الإقامة معه في  
 المسجد وخوف سلطان وصلاة  
 جمعة امكن الاظهر بطا لانه  
 بخروجها لانه كان يمكنه  
 الاعتكاف في الجامع ودفن  
 ميت تعين عليه كغسله واداء  
 شهادة تعين اذا وهما عليه وخوف عدو قاهر وغسل من استلام قال في الفتح وفي الحديث من القوائد جواز اشتغال المعة كفى  
 بالامور المباحة من تسييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وبإباحة خلوة المعة بكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعة كفى وبيان  
 شقة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحريم من التعريض لاسم الظن والاحتياط من

والاستيقاء انما يكون في مكيل او موزون وقد روى احمد من حديث ابن عمر مرفوعا  
 من اشترى طعاما بمكيل او وزن فلا يبيعه حتى يقبضه وروا ابو داود والنسائي بالفظن من  
 أن يبيع احدا طعاما اشتراه بمكيل حتى يستوفيه كاذ كره المصنف ولدا رقوط من حديث  
 جابر بن سمرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجري فيه الصاعان صاع  
 البائع وصاع المشتري ونحوه البزار من حديث ابن هريرة قال في الفتح باسناد حسن قالوا  
 وفي ذلك دليل على أن القبض انما يكون شرطا في المكيل والموزن دون الجزاف  
 واستدل الجوهري باطلاق احاديث الباب وبص حديث ابن عمر في حديثه مرفوعا فيه بانهم  
 كانوا يبتاعون جزافا الحديث ويدل ما قالوا حديث حكيم بن حزام المذكور لانه يعلم كل  
 مبيع ويحجب عن حديث ابن عمر وجابر اللذين احتج بهما مالك ومن معه بان النصيب  
 على كون الطعام المنه عن بيعه مكلا او موزونا لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في غيره  
 نعم لو لم يوجد في الباب الاحاديث التي فيها اطلاق لفظ الطعام لتمكن أن يقال انه  
 يحمل المطلق على المقيد بالمكيل والوزن وما بعد التصريح بالنهي عن بيع الجزاف قبل  
 قبضه كما في حديث ابن عمر فيقتضي المصير الى أن حكم الطعام يتحدد من غير فرق بين الجزاف  
 وغيره ويرجع صاحب ضوء النهار ان هذا الحكم اعني تحريم بيع الشيء قبل قبضه يختص  
 بالجزاف دون المكيل والموزون وما اثر المبيعات من غير الطعام وحكي هذا عن مالك  
 ويحجب عنه بما تقدم من اطلاق الطعام والتصريح بما هو اعم منه كما في حديث حكيم  
 والنصب على تحريم بيع المكيل من الطعام والموزون كما في حديث ابن عمر وجابر  
 وما حكاه عن مالك خلاف ما حكاه عنه غيره فان صاحب الفتح حكى عنه ما تقدم وهو  
 مقابل لما حكاه عنه وكذلك روى عن مالك ما يخالف ذلك ابن دقيق العيد وابن القيم وابن  
 رشد في نهاية النجته وغيرهم وقد سبق صاحب ضوء النهار الى هذا المذهب ابن المنذر  
 واكتفى به لم يخص بعض الطعام دون بعض بل سقوى بين الجزاف وغيره ونفى اعتبار  
 القبض عن غير الطعام وقد حكى ابن القيم في بدائع الفوائد عن أصحاب مالك كقول ابن  
 المنذر ويكنى في رد هذا المذهب حديث حكيم فانه يشمل بيعه وغير الطعام وحديث  
 زيد بن ثابت فانه مصرح بالهسي في السماع وقد استدل من خصص هذا الحكم بالطعام بما في  
 البخاري من حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى من عمر بكرا كان ابنه  
 رابكا عليه ثم وهب لابنه قبل قبضه ويحجب عن هذا بانه خارج عن محل النزاع لان البيع  
 معاوضة بعوض وكذلك الهبة اذا كانت بعوض وهذه الهبة الواقعة من النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم ايسر على عوض وغاية ما في الحديث جواز التمهين في المبيع قبل  
 قبضه بالهبة بغير عوض ولا يصح الخلاف للبيع وما اثر التصرفات بذلك لانه مع كونه فاسد

شهادة تعين اذا وهما عليه وخوف عدو قاهر وغسل من استلام قال في الفتح وفي الحديث من القوائد جواز اشتغال المعة كفى  
 بالامور المباحة من تسييع زائره والقيام معه والحديث مع غيره وبإباحة خلوة المعة بكف بالزوجة وزيارة المرأة للمعة كفى وبيان  
 شقة صلى الله عليه وآله وسلم على أمته وارشادهم الى ما يدفع عنهم الاثم وفيه التحريم من التعريض لاسم الظن والاحتياط من



الاعتبار قياس مع الفارق وإيضاحه قد تقرر في الأصول أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا  
 أمر الأمة أو نهاها أمر أو نهى ما يخصها من فعل ما يخالف ذلك ولم يعم دليل يدل على التام  
 في ذلك الفعل بخصوصه كان مختصاً به لأن هذا الأمر أو النهي الخاصين بالأمة في مسألة  
 مخصوصة هم الخص من أدلة التامى العامة مطلقاً فيبنى العام على الخاص وذهب بعض  
 المتأخرين إلى تخصيص النهى الذي نهى عنه قبل القبض بالبيع دون غيره قال فلا يحل  
 البيع ويحل غيره من التصرفات وأراد بذلك الجمع بين أحاديث الباب وحديث شرائه  
 صلى الله عليه وآله وسلم للبكر ولكنه يعكز عليه أن ذلك يثبت لزوم الحاق جميع التصرفات  
 التي بعوض وبغير عوض بالهبة بغير عوض وهو الحاق مع الفارق وأيضاً الحاقها بالهبة  
 المذكورة دون البيع الذي وردت بمنعه الأحاديث تتحكم والاولى الجمع بالحاق التصرفات  
 بعوض بالبيع فيكون فعلها قبل القبض غير جائز والحاق التصرفات التي لا عوض فيها  
 بالهبة المذكورة هذا ظاهر الراجح ولا يشك كل عليه ما قدمنا من أن ذلك الفعل مختص  
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم لأن ذلك إنما هو على طريق التنزل مع ذلك القائل بعد  
 فرض أن فعله صلى الله عليه وآله وسلم يخالف ما دلت عليه أحاديث الباب وقد عرفت أنه  
 لا مخالفة فلا اختصاص ويشهد لما ذهبنا إليه إجماعهم على صحة الوقف والعق قبل  
 القبض ويشهد له أيضاً ما عل به النهى فانه أخرجه الجساري عن طاوس قال قلت لابن  
 عباس كيف ذاك قال دراهم يدراهم والطعام مرجأ استههمه عن سبب النهى فاجابه بانه  
 إذا باعه المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في يد البائع فساكنه باع دراهم يدراهم وبين ذلك  
 ما أخرجه مسلم عن ابن عباس أنه قال لما سأله طاوس ألا تراهم يتناعون بالذهب والطعام  
 مرجأ وذلك لانه إذا اشترى طعاماً بمائد يئارود فباعها للبائع ولم يقبض منه الطعام فباع  
 الطعام إلى آخره ثمانية وعشرين مثلاً لا فساكنه اشترى بذهبه ذهباً كثيراً ولا يخفى أن  
 مثل هذه العلة لا تطبق على ما كان من التصرفات بغير عوض وهذا العمل أجود  
 ما عل به النهى لأن الصحابة أعارف بمقاصد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ولا شك أن المنع  
 من كل تصرف قبل القبض من غير فرق بين ما كان بعوض وما لا عوض فيه لا دليل عليه  
 إلا الحاق لسائر التصرفات بالبيع وقد عرفت بطلان الحاق ما لا عوض فيه به بما فيه  
 عوض وبجرحه صدق اسم التصرف على الجميع لا يجعله موقفاً لقياس عارف بعلم الأصول  
 قوله حتى يحوزها النجار إلى رحالهم فيه دليل على أنه لا يكفي مجرد القبض بل لابد من  
 تحويله إلى المنزل الذي يسكن فيه المشتري أو يضع فيه بضاعته وكذلك يدل على هذا قوله  
 في الرواية الأخرى حتى يحولوه وكذلك ما وقع في بعض طرق مسلم عن ابن عمر باللفظ كما  
 باع الطعام فبعث عليهما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ياهراً بابتاعه من المالك

اعمالهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم اعتمد من جبريل عليه السلام أن يعارضه بالقرآن في كل عام مرة واحدة فلما أدى عارضه في العام الأخير مرتين اعترك فيه مثلي ما كان يعتكف وهذا موضع الترجمة لأن الظاهر من إطلاق العشرين أنها متبوبة والعشر الأخيرة من دخول العشر الأوسط فيها قال ابن بطال مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم على الاعتكاف

تدل على انه من السنين المؤكدة وقد روى ابن المنذر عن ابن شهاب انه كان يقول بحجة الامساكين تركوا الاعتكاف والنبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يتركه منذ دخل المدينة حتى قبضه الله اه وقال مالك انه لم يعلم احدا من السلف اعتكف الا بابا بكر بن عبد الرحمن وان تركهم لذلك لما فيه من الشدة وهذا آخر ربيع العبادات وقام ٢١ الجزء الثالث من فتح الباري من بحرنة عشرة وثية لوجه الجزء الرابع أوام كتاب البيوع فرغت منه يوم الاربعاء رابع رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرة على صاحبها الصلاة والخير

(بسم الله الرحمن الرحيم)

\* (كتاب البيوع) \*

الذي ابتعناه فيه الى مكان سوا قبل أن نبيعه وقد قال صاحب الفتح انه لا يمتنع الايوا الى الرجال لان الامر به خرج مخرج الغالب ولا يخفى ان هـ منه دعوى تحتاج الى برهان لانه مخالفة لما هو الظاهر ولا عذر ان قال انه يحمل المطلق على المقيّد من المصير الى مادامت عليه هذه الروايات بقوله جزافا بتعليق الجيم والكسر أفصح من غيره وهو ما لم يعلم قدره على التفصيل قال ابن قدامة يجوز بيع الصبرة جزافا لانعم فيه خلافا اذا جهل البائع والمشترى قدرها قوله ولا أحسب كل شيء الا مثله اسـتعمل ابن عباس الفياس واعلم بيباعه النص المقتضى اسكون سائر الاشياء كالطعام كما سلف قوله حتى يكاله قيل المراد بالا كتيال القبض والاستيفاء كما في سائر الروايات وان كان الغلب في الطعام ذلك صرح بالفظ الكيل وهو خلاف الظاهر كما عرفت والظاهر ان من اشترى شيئا مكايلا أو موازنة فلا يكون قبضه الا بالكيل أو الوزن فان قبضه جزافا كان فاسدا وبهذا قال الجمهور وكما حكاه الحافظ عنهم في الفتح ويدل عليه حديث اختلاف اصاعين

\* (باب النسي عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان) \*

(عن جابر قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان صاعا الهانف وصاعا المشترى رواه ابن ماجه والدارقطني وعن عثمان قال كنت ابتاع القرم بطن من اليهود يقال لهم بنو قنقاع وأبيعه بريح فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا عثمان اذا ابتعت فاكمل واذا بعت فكل رواه أحمد والبخاري منه بغير اسناد كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث جابر أخرجه أيضا البيهقي وفي اسناده ابن أبي ليلى قال البيهقي وقد روى من وجه آخر وفي الباب عن أبي هريرة عند البراء بن اسناد حسن وعن أنس وابن عباس عند ابن عدي بأسنادين ضعيفين جدا كما قال الحافظ وحديث عثمان أخرجه عبد الرزاق ورواه الشافعي وابن أبي شيبة والبيهقي عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل قال البيهقي روى موصولا من أوجه اذا ضم بعضهم الى بعض قوى وقال في مجمع الزوائد اسناده حسن واستدل بهذه الاحاديث على أن من اشترى شيئا مكايلا وقبضه ثم باعه الى غيره لم يجز تسليمه بالكيل الاول حتى يكيله على من اشترى ثانيا واليه ذهب الجمهور وكما حكاه في الفتح عنهم قال وقال عطاء مجوز بيعه بالكيل الاول مطلقا وقيل ان باعه بنقد جاز بالكيل الاول وان باعه بنسيئة لم يجز بالاول والظاهر ما ذهب اليه الجمهور من غير فرق بين بيع وبيع للاحاديث المذكورة في الباب التي تفيد مجوعها ثبوت الحجة وهذا انما هو اذا كان الشراء مكايلا وما اذا كان جزافا فلا يعتبر الكيل المذكور عند أن يبيعه المشتري

جمع بيع وجمع لا اختلاف انواعه كبيع العين وبيع الدين وبيع المنفعة والصحيح والفاسد وغير ذلك وهو نقل ملك الى الغير بتمن والشراء قبوله ويطلق كل منهما على الآخر وأجمع المسلمون على جواز البيع والحكمة تقتضيه لان حاجة الانسان تتعاقب بما في يده صاحبه غابا وصاحبه قد لا يـدله ففي ثمر بيع البيع وسيله الى بلوغ الغرض من غير حرج وقوله سبحانه أحل الله البيع أصل في جوازه وللعلماء فيها أقوال أصحها انه عام مخصوص فان اللفظ لفظ العموم فيتناول كل بيع فيقتضي اباحة الجميع اكن قد منع الشارع ببوعا أخرى وحرما فهو عام في الاباحة مخصوص بما يدل الدليل على منعه وقيل عام أريد به الخصوص وقيل مجمل بينته السنة وكل هذه الاقوال تقتضي ان المفرد المحلى بالالف واللام يعم وقوله تعالى الا

أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم أو لها مال على اباحة البيوع المؤجلة وآخرها على اباحة التجارة في البيوع الحالية والمعتبر فيه مجرد التراضي وحقه مقته لا يعلم الا الله تعالى والمراد هنا أمارته كالإيجاب والقبول على الوجه المأذون فيه وكألفه على عند القائل به وعابه أهل العلم ونسقة دبالاشارة والكناية من قادر على النطق ولم يرد ما يدل على ما اعتبر به بعض



النفقة ما هو المعاش من الثمن لا يجوز البيع بغيرها وفي قوله تعالى تجارة عن ثراض دلالة على أن مجرد الثراض هو  
المناط فلا يبرئ من ذلك ولا بد من الدليل عليه بل لفظ أو تابع بأي لفظ وقع وعلى أي صفة كان وبأي لغة فمقدمة حصوله (عن  
عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال ٢٢ لما قدمنا المدينة آخر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وبين سعد بن

عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه قال ٢٢ لما قدمنا المدينة آخر رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وبين سعد بن

الربيع (الأنصاري الخزرجي  
اللقب البدرى وأخي بالمداوى  
بعدنا أخوين وكان ذلك بعد  
قدمه المدينة بخمسة أشهر  
وكانوا يتوارثون بذلك دون القرابة  
حتى نزلت وأولوا الأرحام بعضهم  
أولى ببعض (فقال سعد بن  
الربيع لعبد الرحمن بن عوف  
إني أكره الأنصار ما لا فائدهم  
لأن نصف مالي وانظر أي زوجتي  
هويت) بل لفظ المثنى المضاف إلى  
ياء المنة بكلمة واسم إحدى زوجتيه  
ثمرة بنت حزم بكلمة اسمها اسمعيل  
القاضي في أحكامه والآخرى  
لم تسم وهويت بمعنى أحببت  
(نزلت لك عنها) أي طلقها  
لأنك (فإذا حلت) أي انتقضت  
عدها قال ابن التين كان هذا  
القول من سعد قبل أن يسأل  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الأنصار أن يكفوا المهاجرين  
العمل ويعطوهم نصف الثمرة  
(تزوجتها) فقال لعبد الرحمن  
لأحاجة إلى في ذلك هل من سوق  
فيه تجارة) هذا موضع الترجمة  
والسوق يذكر ويؤث (قال  
سعد (سوق قينقاع) غير  
مصرف على إرادة القبيصة  
وبالصرف على إرادة الحى وحكى  
في التمهيد ثمانية نونه وهم بطن

(باب ما جاء في التقريب بين ذوى المحرم)  
(عن أبي أيوب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من فرق بين ولد وولدها  
فرق الله بينهما وبين أحبة يوم القيامة رواه أحمد والترمذى \* وعن علي عليه السلام قال  
أمرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبيع غلامين أخوين فبعتهما وفرقت بينهما  
ود كرت ذلك له فقال ادركهما فأرتبهما ما ولا تبعهما إلا جيعا رواه أحمد وفي رواية وهب  
لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلامين أخوين فبعتهما أحدهما فاقفالي ياعلى ما فعل  
غلامك فأخبرته فقال رده رده رواه الترمذى وابن ماجه \* وعن أبي موسى قال لعن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم من فرق بين والد وولده وبين الأخ وأخيه رواه ابن ماجه  
والدارقطنى \* وعن علي عليه السلام أنه فرق بين جارية وولدها فنهاه النبي صلى الله عليه  
والله وسلم عن ذلك ورد المبيع رواه أبو داود والدارقطنى) حديث أبي أيوب أخرجه أيضا  
الدارقطنى والحاكم وصححه وحسنه الترمذى وفي أسناده يحيى بن عبد الله المعافى وهو  
مختلف فيه وله طريق أخرى عند البيهقي وفيه انقطاع لأنهم من رواية العلامة عن كثير  
الأسكندر رآني عن أبي أيوب ولم يدركه وله طريق أخرى عند الدارمى وحديث أبي موسى  
أسناده لا بأس به فان محمد بن عمرو بن الهيثم صحيحه ابن خزيمة وابن الجارود وابن  
علي الأول رجل أسناده ثقات كما قال الحفاظ وقد صححه ابن خزيمة وابن الجارود وابن  
حبان والحاكم والطبراني وابن القطان وحديثه الثاني هو من رواية معين بن أبي شبيب  
عنه وقد أعله أبو داود وبالانقطاع بينهما وأخرجه الحاكم وصححه أسناده ورجمه البيهقي  
لشواهده وفي الباب عن أنس عن ابن عمر بن عبد الله بن الوليد واللعن ولده وفي أسناده  
مبشر بن عبد وهو ضعيف ورواه من طريق أخرى في اسمعيل بن عياش عن الجراح بن  
ارطاة وقد تقدم به اسمعيل وهو ضعيف في غير الشاهدين وعن أبي سعيد عند الطبراني  
بل لفظ لا نوله والدة بولدها وأخرجه البيهقي بأسناده ضعيف عن الزهري مراسلا والاحاديث  
المدكور في الباب فيما دلل على تحريم التقريب بين والد وولده وبين الأخوين أما بين  
الوالدة وولدها فقد حكى في البحر عن الإمام يحيى أنه اجتمع حتى يستغنى الولد بنفسه وقد  
اختلف في انقطاع المبيع فذهب الشافعي إلى أنه لا ينعقد وقال أبو حنيفة وهو قول  
لشافعي أنه ينعقد وقد ذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يحرم التقريب بين الأب والابن  
وأجاب عليه صاحب البحر بأنه مقيس على الأم ولا يخفى أن حديث أبي موسى المذكور  
في الباب يشهد الأب فالتعويل عليه أن صح أرى من التعويل على القياس وأما قيمة  
القرابة فذهب الهادوية والخنفية إلى أنه يحرم التحريق بينهم قياسا وقال الإمام يحيى

من الميرود أضيف إليهم السوق قال (فغدا إليه) أي إلى السوق (عبد الرحمن فاقب) ابن جامد معروف و الشافعي  
(وسمى) اشتراها منه قال (ثم تابع الغدق) بل لفظ المصدراى تابع الذهاب إلى السوق لتجارة (فالبث أن جاء عبد الرحمن عليه  
إثر صفة) أي الطبيب الذي استعمله عند الرفاعي (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) له (تزوجت قال نعم قال) صلى الله

عليه وآله وسلم (ومن) أي من التي تزوجتها (قال) تزوجت (امرأة من الانصار) هي ابنة أبي الحيسر انس بن رافع الانصاري  
الاوسى ولم تسم (قال كم سقت) أي كم أعطيت لها مهرًا (قال) سقت زينة نواة (أي خمسة دراهم) (من ذهب) وعن بعض المالكية  
هي ربع دينار وعن أحمد ثلاثة دراهم وثلاث (أو نواة من ذهب) ذلك الراوى ٢٣ (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

أولم) اتخذ وليمة وهي الطعام  
للعرس نذبا قياسا على الاضحية  
وسائر الولائم وفي قول وجوبا  
لظاهر الامر (ولو بشاة) أي مع  
القدرة والافتقار ولم صلى الله  
عليه وآله وسلم على بعض نسائه  
بمدن من شعبه كما في البخاري  
وعلى صفة بقر ومن واقظ  
والغرض من هذا الحديث هنا  
اشتغال بعض الصحابة بالتجارة  
في زمن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وتقريره على ذلك وفيه ان  
الكسب من التجارة ونحوها  
أول من الكسب من الهبة  
ونحوها وزواة هذا الحديث  
كلهم مديون وظاهره الارسل  
لكنه متصل على الصحيح (عن  
الزعمان بن شيرزى رضي الله عنهما  
قال قال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم الحلال بين) واضح  
لا يخفى حله وهو ما علم ملكه  
يقينا (والحرام بين) واضح  
لا يخفى حرمة وهو ما علم ملكه  
لغيره (وبينهما) أي الحلال  
والحرام الواضحين (أمور  
مستبهة) بفتح التاء وكسر الباء  
بالفتح التوحيد أي مستبهة على  
بعض الناس لا يدرى أي من  
الحلال أم من الحرام لأنها  
في نفسها مستبهة لأن الله تعالى

والشافعي لا يحرم والذي يدل عليه النص هو تحريم التفريق بين الاخوة وأما بين من  
عدهم من الارحام فالأما به بالقياس فيه نظرا لانه لا تحصل منهم بالذات رقة مشقة كما تحصل  
بالمفارقة بين الوالد والولد وبين الأخ وأخيه فلا الحاق لوجود الفارق فيمنع الوقوف على  
ما تنسأله النص وظاهر الاحاديث انه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره بما فيه  
مشقة تساوى مشقة التفريق بالبيع الا التفريق الذي لا اختصار فيه لانه مفرق كالقسمة  
والظاهر أيضا انه لا يجوز التفريق بين من ذكر لا قبل البلوغ ولا بعده وسيأتى بيان  
ما استدلل به على جواز بعده البلوغ (وعن سالم بن الأكوع قال خرجنا مع أبي بكر أمره  
عليه السلام أن يبعده الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرزونا فزارة فلما دفنوا من الماء أمرنا أبو بكر  
فعرسنا فإلهامنا الصحيح أمرنا أبو بكر فعرسنا الغارة فقتلنا على الماء من قتلنا ثم نظرت الى  
عقن من الناس فيه الذرية والنساء فحوا الجبل وأنا عذو في اثرهم فخفيت أن يسهوني  
الى الجبل فرميت بهم فوق وقع بينهم وبين الجبل قال فخفيت بهم اسوقهم الى أبي بكر وفيهم  
امرأة من فزارة عليها قشع من آدم ومعها ابنة لها من أحسن العرب وأجله فنفقاني أبو  
بكر ابنتها فلم أكشف انوثا باحتى قدمت المدينة ثم يت فلم أكشف لها نوثا فافقني النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في السوق فقال يا سلمة هب لي المرأة فقلت يا رسول الله لقد أعجبني  
وما كسفت لها نوثا فافسكت وتركني حتى اذا كان من الغد اقبني في السوق فقال يا سلمة هب  
لي المرأة فقلت هي للذي يا رسول الله قال فبعث بها الى أهل مكة وفي أيديهم اسارى  
من المسلمين ففداهم بثلث المرأة رواه احمد ومسلم وابوداود) قوله فعرسنا التعمير  
النزول آخر الليل للاستراحة قوله شئنا الغارة شن الغارة هواتيان العسدر من جهات  
مترقة قال في القاموس شن الغارة عليم صهبان كل وجه كاشفنا قوله عقن أي جماعة  
من الناس قال في القاموس العقن بالضم وبضمتين وكأثير وصرد الجسد ويؤتم الجمع  
اعناق والجماعة من الناس والرؤساء قوله قشع من آدم أي نطع قال في القاموس القشع  
بالفتح الفرو والنداق ثم قال ويثالث والنطع او قطعة من نطع قوله فلم أكشف لها نوثا بكاتبة  
عن عدم الجماع وقد استدلل بهذا الحديث على جواز التفريق وبوب عليه ابوداود وبذلك  
لان الظاهر ان البنت قد كانت بلغت قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جواز التفريق  
بعد البلوغ وجواز تقديم القبول بضيعة الطالب على الايجاب في الهبة ونحوها وفيه ان  
مأكله المساوون من الرقيق يجوز رده الى الكفار في القداء اه وقد حكى في الغيبة  
الاجماع على جواز التفريق بعد البلوغ فان دح فهو المستد لا هذا الحديث لان كون  
بلوغها وظاهر غير مسلم الا ان يقال انه حصل الحديث على ذلك للجمع بين الأدلة وقد

بعث برسوله صلى الله عليه وآله وسلم مبينا للامم جميع ما يحتاجونه في دينهم كذا اقره الامامون كالمكرمانى قال في الفتح فيه  
تقسيم الامم الى ثلاثة اشياء وهو صحيح لان النبي امان ينص على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على تركه مع الوعيد على  
فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال والبين والثاني الحرام المبين ففي قوله بين أي لا يحتاج الى بيان أو يشترك في معرفته

كل أحد والثالث مستتبه خلفائه فلا يدري هل هو سرام أو حلال وما كان هذا سبيله فيبقى اجتنبه لانه ان كانت في نفس الامر  
سراما فقد يدري من تبعه وان كانت حلالا فقد أبصر على تركه اجماع هذا القصد لان الاصل في الاشياء ما يختلف فيه حظر او اباحة  
والاولان قد يردان بغير ما فان علم المناخر ٢٤ منه ما والا فهو من حيز القسم الثالث والمراد أنهم امستتبه على بعض الناس

روى عن المنصور بالله والناصر في أحسن دقوايه ان حقه دحريم التفریق الى سميع وقد استدل على جواز التفریق بين اليالغين بما أخرجه الدارقطني والحاكم من حديث عبادة ابن الصامت بالفظ لا تفرق بين الام وولدها قيل الى متى قال حتى يبلغ الغلام وتخص الجارية وهذا نص على المطلوب صريح لولا ان في اسناده عبد الله بن عمر والواقفي وهو ضعيف وقد رماه على بن المديني بالكذب ولم يروه عن سعد بن عبد العزيز غيره وقد استشهد له الدارقطني بحديث سادة المذكور ولاشك ان مجموع ما ذكر من الاجماع وحديث سادة وهذا الحديث منتهى الاستدلال به على التفرقة بين الكبير والصغير

\* (باب النہی أن یبیع حاضر لباد) \*

(عن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد رواه البخاري والانسائي وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبيع حاضر لباد يدعو الناس

يرزق الله بعضهم من بعض رواء الجماعة البخاري وعن أنس قال نهيانا يبيع حاضر  
ليبادوان كان اخاه لابييه وأمه متفق عليه ولا يبي داود والقتبي ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم نهي أن يبيع حاضر ليبادوان كان اباؤه واخاه وعن ابن عباس قال قال رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان ولا يبيع حاضر لباد فقيل لابن عباس ما قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار رواه الجماعة الا الترمذي قوله حاضر لباد الحاضر ساكن الحضر والبادى ساكن البادية قال فى القاموس الحضر والحاضرة والحضارة

وفتح خلاف البادية والحصارة الافامه في الحضر ثم هال والخاصر خلاف البادية وقال  
البدو والبادية والبادات والبدوة خلاف الحضر وتبدى اقام بها وتبادى تشبه باهلها  
ولنسبة بداوى وبدوى وبد الغوم خرجوا الى البادية انتهى قولهم دعوا الناس الخفى  
مسند أحمد بن حنبل بقرينة عطاء بن السائب عن حكيم بن ابى زيدا عنه انه حدثهم ان ابا قال

قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا استغنى الرجل فليأخذ أهله يرويها البيهقي من حديث جابر مثله قوله لا تلقوا الركبان سألت في الكلام عليه قوله سمعنا أبا بصيرين مهملتين قال في الفتح وهو في الأصل القيم بالأمر

والحافظ ثم استعمل في متولى البيع والشراء لغيره وأحاديث الباب تدل على أنه لا يجوز للعاشر أن يبيع للبادي من غير فرق بين أن يكون البادي قريبا له أو أجنبيا وسواء كان في زمن الغلاء أو لا وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أم لا وسواء باعه له على التدرج أم

دفعه واجده وهات الخمية انه يخص الميع من ذلك برمن العلم وبما يحتاج اليه  
 أهل المصروقات الشافعية والخمالة ان الممنوع انما هو أن يجي البلاد بساعة يريد  
 يجرد الاجال أو الاشكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاسمة دلالات نظر ببعها

يدل على قوله لا يعالها كنه من  
الناس وقد تواردا كثر الأئمة  
الخارجية بزمه على إرادته في كتاب  
المبيوع لأن الشبهة في المعاملات  
تقع فيها كنهه وأوله تعلق أيضا  
بالسكاح وبالصيد والذبائح  
والاطعمة والاشربة وغير ذلك  
عما لا يخفى وفيه دليل على جواز  
الجرح والتعديل قاله البغوي  
في شرح السنة واستنبط منه  
بعضهم منع إطلاق الحلال  
والجرام على ما لا نص فيه لأنه  
من جملة ما لم يستبين أمكن قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم لا يعالها  
كثير من الناس يشعر بأن منهم  
من يعالها اه وقال ابن المنير فيه  
دليل على بقاء الجملة بعد الزني  
صلى الله عليه وآله وسلم خلافاً لمن  
منع ذلك وتأول ذلك من قوله  
تعالى ما قرطنا في الكتاب من شيء  
وانما المراد أن أصول البيان في  
كتاب الله تعالى فتدافع من  
الاجمال والاشتباه حتى يستقطب  
له البيان ومع ذلك قد يتعذر  
البيان في بعض التعارض فلا يطالع  
على ترجيح فيكون البيان حينئذ  
الاحتياط والاستبراء للعرض  
والدين والاختذ بالاشد على قول  
أبي خنيزم رحمه الله على قول أبي رجيع  
أن البراءة الأصلية وكل ذلك شأن

يرجع اليه عند الاستبعاد من غير ان يحجب الاجمال أو الاشتكال قال الحافظ ابن حجر وفي الاسئلة دلال بذكر نظر  
الان أو اذ به مجمل في حق بعض دون بعض أو أراد الرد على منكري القياس فيجتمعل ما قاله والله أعلم (فن ترك ما شبه به عليه من  
الاسم) يضم الشين وكسر الباء المشددة (كان الماستفان) أى ظهر تحريره (أترك ومن اجتراء) من الجرأة (على ما يشك) بفتح

أوله وضع ثمانية وبالعكس مبنيا للمفعول (فيه من الاثم أو شئ) أي قرب (أن يواقع ما استبان) أي ظهر حرمته فينبغي اجتناب ما شابهه قال في الفتح ان النسيء ما أن يكون أصله التحريم أو الاباحة أو يشك فيه فالاول كالصيد فانه يحرم أكله قبل ذكائه فاذا شك لم يزل التحريم الايقين والثاني كالتطهارة اذا حصلت لا ترتفع الا يقين الحدث ٢٥ ومن أمثلته من له زوجة او عبد

بمعها بسعر الوقت في الحال فيما نبيه الحاضر فيقول وضعه عندي لا يبعه لك على التدريج بأعلى من هذا السعر قال في الفتح فجعلوا الحكم منوطا بالبدى ومن شاركه في معناه قالوا وانما ذكر البادى في الحديث لكونه الغالب فالحق فيه من شاركه في عدم معرفة السعر من الحاضر من وجعلت المالكية البداة قيد او عن مالك لا يفتى بالبداة في ذلك الا من كان يشبه به فاما أهل القري الذين يعرفون ثمن السلع والاسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجوهري ان النسيء للتحريم اذا كان البائع عالما بالمبتاع مما تم الحاجة اليه ولم يعرضه البدوى على الحضرى ولا يخفى أن تخصيصه بالعموم عتق هذه الامور من التخصيص بمجرد الاستتباب وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلا حاصله انه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث يكون خفيا فانباع اللفظ أولى ولكنه لا يطمئن الخاطر الى التخصيص به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الاولى فيكون بيع الحاضر للبادى محرما على العموم وسواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخارى انه سمى على البيع بأجرة لا بغير أجرة فانه من باب النصيحة وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقا وتمسكوا بأحد حديث النصيحة وروى مثل ذلك عن الهادى وقالوا ان أحاديث الباب منسوخة واستظهروا على الجواز بالقياس على توكيل البادى للحاضر فانه جائز ويجب ان تمسكهم بأحد حديث النصيحة بأنهم اعمامة تخصصة بأحد حديث الباب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحد حديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان بيع الحاضر للبادى قد يكون على غير وجه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد بيع الحاضر للبادى الذى جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعى ببيع المسلم للمسلم الذى بينه الشارع للامة وليس ببيع الغش والحداد داخل فى معنى هذا البيع الشرعى كما انه لا يدخل فيه ببيع الربا وغيره مما لا يحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس به عاثر عياهم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعى ويجب ان يدعو النسخ بانهم انما تصح عند العلم بما أخر النامخ ولم ينقل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار باصداقة النص على ان أحاديث الباب أخص من الأدلة القاضية بجواز التوكيل مطلقا فيبنى العام على الخاص واعلم انه كما لا يجوز ان يبيع الحاضر للبادى كذلك لا يجوز ان يشتري له بوجه قال ابن سيرين والنخعي وعن مالك روايتان ويدل لذلك ما أخرجه أبو داود عن أنس بن مالك أنه قال كان يقال لا يبيع حاضر لباد وهى كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يبتاع له شيئا ولكن فى اسناده أبو هلال محمد بن سليم الراسبي وقد تكلم فيه غير واحد وأخرج أبو

وشك هل طلق او أعتق فلا عبرة بذلك وهو ما على ما ذكره والمالك ما لا يتحقق أصله وتردد بين الحظر والاباحة فالاولى تركه اه وزاد فى حديث الأواز لكل ملك حتى (والمعاصى) التى حرمها كالقتل والسرقة (حتى الله من يرتع حول الحصى يوشك) أى يقرب (أن يواقع) أى يقع فيه لان متعاطى المشبهات قد يصادف الحرام وان لم يعتد به او يقع فيه لاعتياده اهل شبه المكاف بالراعى والنفس البهيمية بالانعام والمشبهات بما حول الحصى والمعاصى بالحصى وتناول المشبهات بالزئج حول الحصى فهو ونشبهه بالحسوس الذى لا يخفى حاله ووجه التشبيه حصول العقاب بعدم الاحتراز فى ذلك كما ان الراعى اذا جره رعيه حول الحصى الى وقوعه استحق العقاب لذلك فكذلك من أكثر من المشبهات وتعرض لوقوعها وقع فى الحرام فاستحق العقاب قال فى فتح البارى واختلاف فى حكم المشبهات فقلل التحريم وهو مردود وقيل الوقف وهو كالتخلف فيما قبل الشرع وحاصل ما فسر به العلماء ان المشبهات أربعة أشياء أحدها تعارض الأدلة ثانياه اختلاف

٤ نيل خا العلماء وهى متزعة من الاولى ثالثها ان المراد بها قسم المسكر ولانه يمتنع ذنبه جانب الفعل والترك رابعها المراد بها المباح ولا يمتنع كمن قائل هذا أن يحمله على تساوى الطرفين من كل وجه بل يمكن محله على ما يكون من قسم خلاف الاولى بأن يكون متساوى الطرفين باعتبار ذاته رابع الفعل أو الترك باعتبار أثره خارج وقد

كان بعضهم يقول المكره عقبة بين العبد والحرام فن استكثر من المكره وتطرق الى الحرام والمباح عقبة بين العبد وبين المكره فن استكثر منه تطرق الى المكره وروا هذا الحديث ما بين بصري ومكي وكوفي وبخاري وانما كرر طرقه ردًا على ابن ماجة حيث حكى عن أهل المدينة ٢٦ ان النعمان لم يصح له سماع من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أخرج حديثه

عوانة في بيعه عن ابن سريج قال اقبل أنس بن مالك فقلت لا يبيع حاضر لباد أنس بن  
أن يبيعوا أو يتباعوا اللهم قال نعم قال محمد صدق أنها كلمة جامعة ويقوى ذلك العمل الذي  
نبه عليه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فان ذلك  
يحصل بشرائه من الآخر بركة بالاتمان كما يحصل ببيعته وعلى فرض عدم ورود نص يقضي  
بان الشراء حكمه حكم البيع فقد تقرران لفظ البيع بطلاق على الشراء وأنه مشترك  
بينهما كما كان لفظ الشراء يطلق على البيع لكونه مشتركا بينهما والخلاف في جواز  
استعمال المشترك في معنييه أو معانيه معروفة في الأصول والحق الجواز ان لم  
يتم اقتضا

\* (باب النہی عن الخبش) \*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد وأن يتناجشوا  
وعن ابن عمر قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن النجش فمتفق عليه - ما) قوله  
النجش بفتح النون وسكون الجيم بعدها مجمة قال في الفتح وهو في اللغة تنفير الصيد  
واستثارته من مكان ليهاديه قال نجث الصيد أنجثه بالضم نجثا وفي الشرع الزيادة  
في السلعة ويقع ذلك بمواطأة البائع فيشتهر كان في الاثم ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص  
بذلك الناجش وفيه يختص به البائع كمن يجبر بانه اشترى سلعة باكثر مما اشترى اهلها بغير  
غيره بذلك وقال ابن قتيبة النجش الختل والخذلية ومنه قيل للصائد ناجش لانه يخل  
الصيد ويختال له قال الشافعي النجش ان تحضر السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد  
شراها ليقصد به السوام فيعطون به أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوا سوامه قال  
ابن بطال أجمع العلماء على ان الناجش عاص بغيره واختلافه في البيع اذا وقع على ذلك  
ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع اذا وقع على ذلك وهو قول  
أهل الظاهر ورواية عن مالك وهو المشهور عند الحنابلة اذا كان بمواطأة البائع أو  
منفعة والمشهور عند المالكية في مثل ذلك نبوت الخیار وهو وجه للشافعية قياسا على  
المصرأة والاصح عندهم صحة البيع مع الاثم وهو قول الحنفية والهادوية وقد اتفق  
أكثر العلماء على تفسير النجش في الشرع بما تقدم وقيد ابن عبد البر وابن حزم وابن  
العربي الضرر بان تكون الزيادة المذكورة فوق عن المثل ووافقه هم على ذلك بعض  
المتأخرين من الشافعية وهو تقييد النص بغير منة تنص للتمديد وقد ورد ما يدل على جواز  
لعن الناجش فاخرج الطبراني عن ابن أبي أوفى مرفوعا الناجش آكل رباختان ملعون  
وأخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن منصور وموقوفات متصرين على قوله آكل الرباختان

\* (باب النہی عن تلقی الرکبان) \*

هذا الحديث في مسنده عن ابن  
عبينه فصرح فيه بتحديث أبي  
قروقه وبسماع أبي قروقه من  
الشعبي وبسماع الشعبي من  
النعمان وبسماع النعمان من  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم (عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كان عتبة بن أبي وقاص)  
هو الذي كسر ثنية النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في وقعة أحد  
فمات على شركه وقد ذكر ابن الأثير  
في أسد الغابة ما يقتضي أنه أسلم  
فالله أعلم قاله الحافظ زين الدين  
الهراتى وقال في الإصابة لم أر من  
ذكره في الصحابة إلا ابن منده وقد  
اشدنا انكار أبي نعيم عليه في ذلك  
قال ما عات له أسد الإلما بل روى  
عبد الرزاق عن مقسم ان عتبة لما  
كسر رباعية النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم دعا عليه أن لا يحول عليه  
الحول حتى يموت كافرا فأحال  
عليه الحول حتى مات كافرا إلى  
التار وحينئذ فلا معنى لإبراده  
في الصحابة (عهد) أى أوصى  
(إلى أخيه سعد بن أبي وقاص)  
أحد العشرة وهو أول من رمى  
بهم في سبيل الله وأحد من  
قدمه رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم بأبيه وأمه (ابن  
وليدة نزع) بن قيس العامري

اي جاريته ولم تسم واسم ولدها صاحب القصة عبد الرحمن وزمعة بفتح الزاي وسكون الميم والاي ذر بفتح الميم (عن  
قال الرقشي وهو الصواب) (مضى فاقبضه) وأصل هذه القصة كما في القسطلاني انه كانت لهم في الجاهلية امانيتين وكانت السادة  
ثنتين في ذلك فاذا أت احداهن بولد فربما يدعيه السيدور بما يدعيه الزاني فاذا مات السيدور لم يكن ادعاء ولا أنكره

فادعاء ورثته لحق به الا انه لا يشترك مستلقه في ميراثه الا ان يستلقه قبل القسمة وان كان السيد أنكر لم يلحق به وكان  
لزمعة بن قيس والد سودة أم المؤمنين أمة على ما وصف وعليها خبرية وهو يلزم ان يظهره اجماع كان سيدها يظن انه من عتبة  
أخي سعد فعهده عتبة الى أخيه سعد قبل موته أن يستلقى الحمل الذي بأمة زمعة ٢٧ (قالت عائشة) فلما كان عام الفتح

أخذته أي الولد سعد بن أبي  
وقاص وقال أي سعد هو ابن  
أخي عتبة قد عهد الى فيه أن  
استلقه به (فقام عبد بن زمعة)  
بغير ضافة ابن قيس بن عبد شمس  
الفرثي العامري أسلم يوم الفتح  
وهو أخو سودة أم المؤمنين  
(فقال) هو (أخي وابن وليدة  
أبي) أي جاريته (ولد على فراشه  
فتساوقا) أي فتدافعا بعد  
تخاصمهما وتنازعهما في الولد  
(الى النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال سعد يا رسول الله) هو  
(ابن أخي) عتبة كان قد عهد  
الى فيه ان استلقه به (فقال  
عبد بن زمعة) هو (أخي وابن  
وليدة أبي ولد على فراشه فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم هو) أي الولد (لأنك عبد  
ابن زمعة) وفيه قولان أحدهما  
معناه هو أخوك أما بالاستحقاق  
وأما من القضاء بعلمه لان زمعة  
كان صهره صلى الله عليه وآله  
وسلم والزوجته وبؤيده ما في  
الغازي عند البخاري وذلك فهو  
أخوك يا عبد وأما ما عند أحمد  
في مسنده والنسائي في سننه من  
زيادة ليس لك باخ فاعلمها البيهقي  
وقال المنذري انه ازيادة غير ثابتة  
وانما في ان معناه هو لك ما كالأمة

(عن ابن مسعود قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع منفق عليه  
وعن أبي هريرة قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يتلقى الجلب فان تلقاه انسان  
فألقاه فصاحب السلعة فيه بالخيار اذا ورد السوق رواه الجماعة الا البخاري وفيه دليل  
على صحة البيع) في الباب عن ابن عمر عند الشيخين وعن ابن عباس عندهما أيضا قوله  
نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن تلقى البيوع فيه دليل على ان التلقى محرم وقد  
اختلف في هذا النهي هل يقتضي انفساد أم لا قيل يقتضي انفساد وقيل لا وهو الظاهر  
لان النهي ههنا لا يخرج رخصه ولا يقتضيه كما نقرر في الاصول وقد قال بالفساد المارادف  
للإبطال بعض المالكية وبعض الحنابلة وقال غيرهم بعدم انفساد ما سلف ولقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم فصاحب السلعة فيه بالخيار فانه يدل على انعقاد البيع ولو كان  
فساد لم ينقض وقد ذهب الى الأخذ بظاهر الحديث الجمهور فلو لا يجوز تلقى الركن  
واختلفوا هل هو محرم أم مكروه فقط وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة انه أجاز التلقى  
وتعقبه الحافظان الذي في كتب الحنفية انه يكره التلقى في حالتين ان يضرب أهل البلد  
وان يلبس السعير على الواردين اهـ والتخصيص على الركن في بعض الروايات خرج  
مخرج الغالب في أن من يجب الطعام يكون في الغالب رابكا وحكم الجلب المأماني  
حكمه الرابك ويدل على ذلك حديث أبي هريرة المذکور فان فيه النهي عن تلقى الجلب  
من غير فرق وكذلك حديث ابن مسعود المذکور فان فيه النهي عن تلقى البيوع قوله  
الجلب بفتح اللام مصدر بمعنى اسم المفعول المجلوب يقال جلب الشيء جاء به من بلد الى  
بلد للتجارة قوله بالخيار اختلفوا هل ينبت له الخيار مطلقا أو بشرط أن يقع له في البيع  
عين ذهب الحنابلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر وظاهره ان النهي  
لاجل صنعة البائع وازالة الضرر عنه وصيائمه عن يئذه قال ابن المنذر وجهه مالك  
على نفع أهل السوق لا على نفع رب السلعة والى ذلك جنح الكوفيون والاوزاعي قال  
والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لا لأهل السوق اهـ وقد احتج مالك ومن  
معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقى السلع حتى تهبط الاسواق وهذا لا يكون دليلا  
لادعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع لانها اذا هبطت الاسواق عرف  
مقدار السعر فلا يخدع ولا مانع من أن يقال العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل  
السوق واعلم انه لا يجوز لتلقيهم البيع منهم كما لا يجوز للشراء منهم لان العلة التي هي  
مراعاة نفع الجالب أو أهل السوق أو الجميع خاصة في ذلك ويدل على ذلك ما في رواية  
للبخاري بالنظر لا يبيع فانه يتناول البيع لهم والبيع منهم وظاهر النهي المذکور في الباب  
عدم الفرق بين أن يتلقى الجالب بطلب الشراء أو البيع أو العكس بشرط بعض

ابن وليدة أبيك من غير لان زمعة لم يقرب ولا شهد عليه فلم يبق الا انه عبدته بالامه وهذا قاله ابن جرير (ثم قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم الولد) تابع (للقراش) أي صاحب القراش زوجا وسيدا وهو لفظ عام ورد على سبب خاص وهو معتبر  
العموم عند أكثر ظاهري اللفظ وقيل هو مقصور على السبب لو ورد فيه والاول أولى ثم ان صورة السبب التي ورد عليها



الهام قطعية المشهورة عند الأكثر من العلماء الواردة فيها فلا يخص منه بالاجتهاد قال الشيخ تقي الدين السبكي وهذا عندى ينبغي أن يكون إذا كانت قرائن حالية ومقالية على ذلك أو على أن اللفظ العام يشهد بطريق الاحتمال والافتد يزارع الخصم في دخوله وضما تحت اللفظ العام ويدعى ٢٨ أنه قديمة عند المتكلم باللفظ العام استخراج السبب وبيان أنه ليس داخل في الحكم

فإن للعلمة القائمين ولد الأمة المستخرجة لا يلدق سببها لم يشر به نظر إلى أن الأصل في اللسان الاقرار أن يتولوا في قوله صلى الله عليه وآله وسلم الولد للنراش وإن كان واردا في أمة فهو وارد إيمان حكم ذلك الولد وبيان حكمه ما بالثبوت أو بالانقضاء فثبت أن النراش هي الزوجة لانها هي التي يتخذ لها النراش غالبا وقال الولد للنراش كان فيه حصر أن الولد للعرة وبعته في ذلك لا يكون للأمة فكان فيه بيان الحكمين جميعا نفي السبب عن المسبب وإثباته لغيره ولا يلدق به دوى القطع ههنا وذلك من جهة اللفظ وهذا في الحقيقة نزاع في أن اسم النراش هل هو موضوع للعرة والأمة الموطوءة أو للعرة فقط فالختمية يدعون الثاني فلا عموم عندهم له في الأمة فتخرج المسئلة حيث من باب العبرة بعموم اللفظ أو بخصوص السبب نعم قوله صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الحديث هو أن يعبد بن زمة الولد للنراش (ولامها الحجر) أي الزاني الخفية بهذا التركيب يقتضى أنه أحق به على حكم السبب فيلزم

الشافعية في النسي أن يكون المتاق هو الطالب وبعضهم اشترط أن يكون المتاق فاصدا لذلك فلو خرج للسلام على الطالب أو للفرجة أو لراحة أخرى فوجدتهم فبايعهم لم يتناولوه النسي ومن نظر إلى المعنى لم يشرق وهو الأصح عند الشافعي وشرط البلوى في النسي أن يكذب المتاق في سعر البلد ويشترى منهم بأقل من ثمن المثل وشرط المتولى من أصحاب الشافعي أن يجبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول وشرط أبو إسحق الشيرازي أن يجبرهم بكساد ما معهم والكل من هذه الشبروط لا دليل عليه والظاهر من النسي أيضا أنه يتناول المسافة القصيرة والطويلة وهو ظاهر إطلاق الشافعية وقال بعض المالكية ميل وقال بعضهم أيضا فرضان وقال بعضهم يومان وقال بعضهم مسافة قصر وية قال الثوري وأما ابتداء التاق فقبل الخروج من السوق وإن كان في البلد وقبل الخروج من البلد وهو قول الشافعية وبالأول قال أحمد وأبو إسحق والليث والمالكية

\* (باب النسي عن بيع الرجل على بيع أخيه وسومه الأفي المزايدة) \*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا بيع أحدكم على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه الآن بأذن له رواه أحمد \* ولذا في لا يبيع أحدكم على بيع أخيه حتى يتناع أو يذر وفيه بيان أنه أراد بالبيع الشراء \* وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ولا يسوم على سومه وفي اللفظ لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يخطب على خطبة أخيه متفق عليه \* وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم باع قدحاً وحلساً فبين يذروا أحمد والترمذي حديث ابن عمر أخرجه أيضا باللفظ الأول مسلم وأخرجه أيضا البخاري في النكاح باللفظ ثم سأل عن بيع الرجل على بيع أخيه وأن يخطب الرجل على خطبة أخيه حتى يترك الخطاب قبله أو يأذن له الخطاب وأخرج نحو الرواية الثانية من حديث ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني وزادوا الاغتنام والموازيات وحديث أنس أخرجه أيضا أبو داود والنسائي وحسنه الترمذي وقال لا نعرفه إلا من حديث الأخضر بن عجلان عن أبي بكر الحنفي عنه وأعله ابن القطان بجعل حال أبي بكر الحنفي ونقل عن البخاري أنه قال لا يبيع حديثه ولفظ الحديث عند أبي داود وأحمد أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نادى على قدح وحلس لبعث أحباهما فقال رجل هما على يدهم ثم قال آخرهما على يدهم وفيه أن المسئلة لا تنحل إلا بالحد ثلاثة وقد تقدم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين وعن عتبة بن عامر عند مسلم قوله لا يبيع إلا كثر بائيات الياء على أن لانافية ويحتمل أن

أن يكون مراد من قوله للنراش فليقتبه لهذا البحث فإنه نفيس جدا وبالجملة ففي هذا الحديث تكون أصل في الحاق الولد بصاحب النراش وإن طرأ عليه وطء نحر والزاني لاحق له في الولد والعرب تقول في حرمان الشخص له الحجر وله التراب وقيل هو على ظاهره أي الرجم بالحجارة وضيف بأنه ليس كل زاني رجم بل الحصن وأيضا فلا يلزم من رجمه نفي

الولد والحديث انما هو في نفسه (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (السودة بنت زمعة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم) احتجبي منه) أي من ابن زمعة المتنازع فيه (ياسودة) والأمر للندب والاحتياط والافتقار ثبت نسبها واخوتها لها في ظاهر الشرع (لمأري) صلى الله عليه وآله وسلم (من شبهه) أي الولد المتخاصم فيه ٢٩ (بعتبة) بن أبي وقاص (فما رأها) عبد الرحمن المستطيق (حق) أي الله عز وجل

أي مات والاحتياط لا ينافي ظاهر الحكم وفيه جواز استطلاق الوارث نسبيا للمورث وان الشبه وحكم القافة اغما يعقد اذ لم يكن هنالك أقوى منه كافر ارض فلذلك لم يعتبر لشبهه الواضح وهذا موضع الترجمة لان الحاقه بزمعة يقتضي أن لا تحتجب منه سودة والشبه بعتبة يقتضي أن تحتجب والمشبهات ما أشبهت الحلال من وجهه والحرام من وجهه فاندفع اعتراض الداودي حيث قال ليس هذا الحديث من هذا الباب في شيء وقال ابن القصار انما يجب سودة منه لان الزوج أن يمنع زوجته من أخيهما وغيره وقال غيره بل وجب ذلك لغلط أمر الحجاب في حق أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولو اتفق مثل ذلك لغيره لم يجب الاحتجاب كما وقع في حق الاعرابي الذي قال له لعله نزع عرق وهذا الحديث أخرجه البخاري في مواضع ومسلم والنسائي في الطلاق والله أعلم (وعنها) أي عن عائشة (رضي الله عنها) قالت ان قوما قالوا يا رسول الله ان قوما يأوتوننا بالعم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه) عند

تكون ناهية وأشبهت الكسرة كقراءة من قرأ انه من يتقى ويصبر وهكذا ثبتت المياه في بقية ألفاظ الباب قوله الآن بأن لا يحتمل أن يكون استثناء من الحكمين ويحتمل أن يختص بالآخر والخلاف في ذلك وبين الرابع مستوفى في الاصول ويدل على الثاني في خصوص هذا المقام رواية البخاري التي ذكرناها قوله لا يخطب الرجل الخ سبأ في الكلام على الخطبة في النكاح ان شاء الله قوله ولا يسوم صورته أن يأخذ شيئا يشتره فيه قول المالكية لا يبيعك خيرا منه بثمنه أو مثله بارتخص أو يقول للمالك استرده لا يشتره منك باكثر وانما يجمع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما الى الآخر فان كان ذلك تصرحا فقال في الفتح لا خلاف في التحريم وان كان ظاهرا ففيه وجهان للشافعية وقال ابن حزم ان لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون وتعقب بأنه لا بد من أمر مبين لموضع التحريم في السوم لان السوم في السلعة التي تباع فينزل بالحرم اتفاقا كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر فتمعين ان السوم المحرم ما وقع فيه فقدر زائد على ذلك وأما صورة البيع على البيع والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى ساعة في زمن الخيار افسخ لا يبيعك بانقص أو يقول للبائع افسخ لا اشترى منك بازيد قال في الفتح وهذا يجمع عليه وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغمو ناغبنا فاحشا والاجاز البيع على البيع والسوم على السوم لحديث الدين النصيحة وأجيب عن ذلك بان النصيحة لا تقتصر في البيع على البيع والسوم على السوم لانه يمكن أن يعرفه ان قيمتها كذا فيجمع بذلك بين المصلحتين كذا في الفتح وقد عرفت ان أحاديث النصيحة أعم مطلقا من الاحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع فيبني العام على الخاص واختلغا في صحة البيع المذكور فذهب الجمهور الى صحته مع الانم وذهبت الحنابلة والمالكية الى فساده في احدي الروايتين عنهم وبه جزم ابن حزم والخلاف يرجع الى ما تقرر في الاصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو وصف ملازم لا يخرج قوله وحاسا بكسر الحاء المهملة وسكون اللام كسائر قيق يكون تحت برذعة البعير قاله الجوهري والحاس البساط أيضا ومنه حديث كن حلس بيتك حتى يأتيك يد خاطئة أو ممتة قاضية كذا في النهاية قوله فيمن يزيده دليل على جواز بيع الزائدة وهو البيع على الصفة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما سلف وحكي البخاري عن عطاء أنه قال أدركت الناس لا يرون بأسا في بيع المغنم فيمن يزيده ووصله ابن أبي شيبة عن عطاء ومجاهد وروى هو وسعيد بن منصور عن مجاهد قال لا بأس ببيع من يزيده وكذلك كانت تباع الاخماس وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيده في الغنم والموايرث قال ابن

الذبيح (أم لا) قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فما كان الله عليه وكاره) واستدل به على ان التسمية ليست شرطا لصحة الذبيح وغرض البخاري هنا بيان ورع الموسوسين كن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون الصيد كان لأناس ثم انفلت منه وكان يتركه شراء ما يحتاج اليه من مجهول لا يدري اماله حرام أم حلال وليست هنالك علامة تدل على الحرمة ولكن يترك تناوله



الذي لم يرد فيه متفق على ضعفه وعدم الاحتجاج به ويكون دليل الإباحة قويا وتأويله ممتنع أو مستبعد وهذا الحديث أصل في تحسين الظن بالمسلم وان أموره محمولة على الكمال ولا سيما أهل ذلك العصر قال الغزالي الورع أقسام ورع الصديقين وهو ترك ما لا يتناول بغير نية القوة على العبادة ٣٠ ورع المتقين وهو ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجزأ إلى الحرام

العربي لا معنى لاختصاص الجواز بالغنية والميراث فان الباب واحد والمعنى مشترك اذ واعلمهم جعلوا تلك الزيادة التي زادها ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني قيد الحديث أنس المذكور ولكن لم ينقل ان الرجل الذي باع عنه صلى الله عليه وآله وسلم القدر والحلس كانا معهما من ميراث أو غنية فظاهر الجواز مطلقا أما ذلك وأما الإلحاق غيرهما بما ويكون ذكرهما خارجا بخروج الغالب لانهما الغالب على ما كانوا يعتادون البيع فيه من زيادة ومن قال باختصاص الجواز به - إلا الرأى - والصحيح وروى عن النخعي أنه كره بيع الزائدة واحتج بحديث جابر النابت في الصحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال في مدبر من يشتريه مني فاشتره نعيم بن عبد الله بمائة دينار وهم واعرضه الاسماعيلي فقال ليس في قصة المدبر بيع الزائدة فان بيع الزائدة أن يعطى به واحد منهما ثم يعطى به غير زيادة عليه نعم يمكن الاستدلال له بما أخرجه الزائر من حديث سفيان بن وهب قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ينهى عن بيع الزائدة ولكن في استناده ابن الهيثم وهو ضعيف

#### \* (باب البيع بغير شاهد) \*

(عن عمارة بن خزيمة ان عمه حدثه وكان من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه ابتاع فرسا من اعرابي فاستبعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليقضيه ثمن فرسه فاسترع النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنى وأبطا الأعرابي فطفق رجال يعترضون الأعرابي فيسألهون بالفرس لا يشعرون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابتاعه فنادى الأعرابي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كنت مبتاعا هذا الفرس فابتعه والابتعه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين سمع نداء الأعرابي وأليس قد ابتعت منه منك قال الأعرابي لا والله ما ابتعتك فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلى قد ابتعتك فطفق الأعرابي يقول لهم شهدنا قال خزيمة أنا شاهد أنك قد ابتعتك فاقبل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خزيمة فقال بم تشهد فقال بقصد بقل يا رسول الله فجعل يهاديه خزيمة ثماده رجلين رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث سكنت عنه أبو داود والمذنب ذري ورجال استناده عنه أبي داود وثقات وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک قوله ابتاع فرسا قيل هذا الفرس هو المرتجز المذكور في أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سمي بذلك لحسن صهيله كأنه بصهيله ينشد رجز الشعر الذي هو أطيبه وكان أبيض وقيل هو الطرف بكسر الطاء وقيل هو الحبيب قوله من اعرابي قيل هو سوا بن الحرث وقال

ورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق اليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فان لم يكن فهو ورع الموسوسين قال ورواه ذلك ورع الثمور وهو ترك ما يقطع الشهادة أي أعم من أن يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال يأتي على الناس زمان لا يبالي المرء ما أخذ منه أمن الحلال أم من الحرام) ولا أحد لما تبين على الناس زمان وللناس من وجهه آخر يأتي على الناس زمان ما يبالي الرجل من أين أصاب المال من حلال أو حرام قال ابن التين أخبرني صلى الله عليه وآله وسلم بهذا التحذير من فتنه المال وهو من بعض دلائل نبوته صلى الله عليه وآله وسلم لاخباره بالأمور التي لم يكن في زمانه ووجه الذم من جهة التسوية بين الأمرين والأفاحذ المال من الحلال ليس مذموم ما من حيث هو والله أعلم كذا في الفتح ونسب القسط إلى هذا القول إلى السفاقي وبالجمل في الحديث ذم ترك التحري في المكاسب (عن زيد بن أرقم والبراء بن عازب رضي الله عنهما

خالا كذا جرين على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في النار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قال ان كان يد يد) أي متفانين في الذهب بالذهب والفضة بالفضة وأخذهم بالآخرة (فقال ان كان يد يد) أي متفانين في الجلباس (فلا بأس) به (وان كان نساء) بفتح النون والسنة بمدودا وفي رواية نسبا بكسر السين ثم ياء مهموزا أي متأخرا (فلم

يقطع) واشترط القبض في الصرف فاستحق عليه وانما الاختلاف في التفاضل بين الجلس الواحد وموضع الترجمة قوله وكما  
تأخرين والحديث رواه مسلم والنسائي في البيوع (عن أبي موسى رضي الله عنه قال استأذنت علي عمر) بن الخطاب رضي  
الله عنه وفي رواية ذكرها البخاري في الاستئذان ثلاثا (فلم يؤذن لي وكأنه) ٣١ أي عمر (كان مشغولا) بأمر من أمور

المسلمين (فرجعت ففرغ عمر)  
من شغله (فقال ألم أسمع صوت  
عبد الله بن قيس) أبي موسى  
الاشعري (أئذ نواله) بالدخول  
(قبل قدر جمع) فبعث عمرو رآني  
فحضرت (فدعاني) وقال لم رجعت  
(فقلت كما تؤمر بذلك) أي  
بالرجوع حين لم يؤذن للمستأذن  
(فقال) عمر (تأتي على ذلك) أي  
على الأمر بالرجوع (بالبيعة) زاد  
مالك في الموطأ فقال عمر لابي  
موسى اما اني لم أتمم ذلك ولا يكن  
خشيت أن يتقول الناس على  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم وحيفة فلا دالة في طلبه  
البيعة على أنه لا يخرج بخبر الواحد  
بل أراد سد الباب خوفا من غير  
أبي موسى ان يختلف كتابا على  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
عند الرغبة والرهبة (فانطلقت  
الى مجلس الانصار فسألتهم) عن  
ذلك (فقالوا لا يشهد لك على هذا)  
الذي أنكروا عمر (الأصغرنا أبو  
سعيد) سعد بن مالك (الخدري)  
أشاروا الى أنه حديث مشهور  
بينهم حتى ان أصغرهم سمعه من  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(فذهبت بابي سعيد الخدري)  
الى عمر فاخبره أبو سعيد بذلك  
(فقال عمر أخفى على هذا من امر

الذهبي هو سوا ابن قيس المخاري قوله فاستتبعه السنين للطلب أي أمره أن يتبعه الى  
مكانه كاستخدمه اذا أمره أن يخدمه وفيه شراهة السلعة وان لم يكن الثمن حاضرا  
وجواز تأجيل البائع بالثمن الى أن يأتي الى منزله قوله فطفق بكسر الفاء على اللغة  
المشهور وبفتحها على اللغة القليلة قوله بالقرض الباء زائدة في المقبول لان المساومة  
تتعدى بنفسها تقول سمعت الشيء قوله لا يشعرون الخ أي لم يقع من الصحابة السوم  
المنهسي عنه بعد استقرار البيع والنهي انما يتحقق عن علم لان العلم شرط التكليف قوله  
لا والله ما بعته قبل انما أنكروا هذا الصحابي البيع وحلف على ذلك لان بعض المنافقين  
كان حاضرا فأمره بذلك وأعلمه ان البيع لم يقع صحيا وأنه لا اثم عليه في الحلف على أنه  
ما باعه فاعة صدقته كلامه لأنه لم يذله نهر له نفاقه ولو علم ما اغتربه وهوذا وان كان هو  
الاثني بحال من كان صحابيا ولكن لا مانع من أن يقع مثل ذلك من الذين لم يدخل حب  
الايمان في قلوبهم وغير مستدكر أن يوجد في ذلك الزمان من يؤثر العاجلة فانه قد كان  
بهذه المثابة جماعة منهم كما قال تعالى منكم من يريد الدنيا ومنكم من يريد الآخرة  
والله يغفر لأولهم قوله لهم لم يلم بضم اللام وبناء الاخر على الفتح لانه اسم فعل وشبهه  
منصوب به وهو فاعيل بمعنى فاعل أي لم شاهد ازاد النسائي فقال النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قد ابتعته منكم نطق الناس يؤذون بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعرابي  
وهما يتراجعان وطفق الاعرابي يقول لم شاهد أي قد بعته بكسر الكاف قوله لم تشهد أي بأى  
شيء تشهد على ذلك ولم تشهد حاضر اعني وقوعه وفي رواية الطبراني لم تشهد ولم تكن حاضرا  
والحديث استدلل به المصنف على جواز البيع بغير شاهد قال الشافعي لو كان الاشهاد  
حتما لم يبايع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعني الاعرابي من غير حضور شهادة  
وهو ادع أن الامر في قوله تعالى وأشهدوا اذا تباعتم ليس على الوجوب بل هو على التندب  
لان فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم قرينة صارفة للاصر من الوجوب الى التندب وقيل  
هذه الآية منسوخة بقوله تعالى فان أمن بعضهم بعضا وقيل محكمة والامر على  
الوجوب قال ذلك أبو موسى الاشعري وابن عمر والضحاك وابن المسيب وجابر بن زيد  
ومجاهد وعطاء والشعبي والنخعي وداود بن علي وابنه أبو بكر والطبري قال الضحاك  
عزيم من الله ولو على باقة بقل قال الطبري لا يحل لمسلم اذ باع أو اشترى أن يترك الاشهاد  
والا كان مخافة الكتاب الله قال ابن العربي وقول العلماء كانه على التندب وهو  
الظاهر وقد ترجم أبو داود على هذا الحديث باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد  
يجوز له أن يحكم به وبه يقول شريح وفي البخاري ان مروان قضى بشهادة ابن عمرو وحده  
وأجاب عنه الجمهور بأن شهادة ابن عمر كانت على جهة الاخبار فيوجب أيضا عن شهادة

يقول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وفيه ان بعض الاحكام قد كان يخفى على بعض كبراء الصحابة كالحليفة الراشد فكيف بن دونه  
من الصحابة والتابعين والائمة المجتهدين وقد ذكرنا في كتابي الجنة بالاسوة الحسنة بالسنة طرفا من هذا الباب فراجع (الهائي)  
أي شغلني (الصفى بالاسواق يعني) عمر رضي الله عنه بذلك (الخروج الى تجارة) وفي رواية الى التجارة أي شغله ذلك وأطلقني عمر

على الاشتغال بالتجارة وهو الاثم الالهية عن ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الاوقات حتى حضر من هو  
أصغر مني مالم أحضره من العلم وفيه ان طالب الدنيا يمنع من استفادة العلم وقد كان احتياجه عرا الى السوق لاجل الكسب  
لعماله والتعفف عن الناس وهذا موضع الترجمة ٣٢ وفي ذلك رد على من يتنطع في التجارة فلا يحضر الاسواق ويخرج منها

لكن بمقتضى ان يخرج من يخرج  
لغلبة المنكرات في الاسواق في  
هذه الازمنة بخلاف الصدور الاول  
ويؤيده قوله تعالى فاتشروا  
في الارض وابتغوا من فضل الله  
وهو طلب الرزق واللهم ومطابقا  
ما يلهي سواك ان كان حراما  
أو حلالا وفي الشرع ما يحرم فقط  
وفي الحديث اباحة الخروج  
للتجارة وان قول الصحابي كما  
نؤمن بكذالك حكم الرفع وهذا  
الحديث أخرجه أبضافي  
الاعتماد ومسلم في الاستئذان  
وأبو داود في الادب (عن أنس  
ابن مالك رضى الله عنه قال  
سمعت رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم يقول من سره أى  
أفرحه أن يسطل في رزقه أو  
يفسأ أى يؤخر له في أثره أى  
في بقية عمره فليصل رحمه)  
أى كل ذي رحم محرم أو الوارث  
أو القريب وقد يكون  
بالمال وبالخدمة وبالزيارة قال  
العلامة في البسط في الرزق  
البركة فيه وفي العموم حصول  
القوة في الجسد لان صدقة  
أقاربه صدقة والصدقة تربي  
لمال وتزيد فيه فينموه او يزكو  
لان رزق الانسان يكتب وهو  
في بطن أمه فلذلك احتج الى

\*(أبواب بيع الاصول والغار)\*

\*(باب من باع فخلا مؤبرا)\*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ابتاع فخلا بعد أن يؤبر فمترها  
للذي باعها الا ان يشترط المبتاع ومن ابتاع عبدا فخلاله للذي باعه الا أن يشترط المبتاع  
رواه ابن ماجه \* وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن ثمرة  
الخل لمن أبرها الا أن يشترط المبتاع وقضى أن مال المملوك لمن باعه الا أن يشترط المبتاع  
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد في المسند) حديث عباد بن الصامت في اسناده انقطاع لانه من  
رواية اسحق بن يحيى بن الوليد بن عباد بن الصامت عن عباد ولم يدركه قوله فخلا  
جنس بذكروث والجمع فخل قوله بعد أن يؤبر التأخير التشقيق والتلخيص ومعناه شق  
طلع الخلة الاثني ليدرك فيه اشئ من طلع الخلة الذكر وفيه دليل على أن من باع فخلا وعلم  
ثمره مؤبر لم تدخل الثمرة في البيع بل تستقر على ملك البائع ويدل به قوله عليه السلام  
كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري وبذلك قال جمهور العلماء وخالفهم  
الاوزاعي وأبو حنيفة فقال لا تكون للبائع قبل التأخير وبعدة وقال ابن أبي ليلى تكون  
للمشتري مطلقا وكلا الاطلاقيين يخالف حديثي الباب الصحيحين وهذا اذا لم يقع شرط من  
المشتري بانه اشترى الثمرة ولان البائع بانه استثنى لنفسه الثمرة فان وقع ذلك كانت الثمرة  
للشارط من غير فرق بين أن تكون مؤبرة أو غير مؤبرة قال في الفتح لا يشترط في التأخير أن  
يؤبره أحد بل لو تأخر بنفسه لم يختلف الحكم عنه جميع القائلين به قوله الا أن يشترط  
المبتاع أى المشتري بقرينة الاشارة الى البائع بقوله من باع وظاهره أنه يجوز له أن يشترط  
بعضه أو كلها وقال ابن القاسم لا يجوز اشتراط بعضه او وقع الخلاف فيما اذا باع فخلا  
بعضه قد أبر وبعضه لم يؤبر فقال الشافعي الجميع للبائع وقال أحمد الذي قد أبر للبائع

هذا التأويل أو المعنى انه يكتب مقيدها بشرط كأن يقال ان وصل رحمه فله كذا والافكدا والمعنى بقاء والذي

ذكره الجيسل بعد الموت فكانه لم يمت وأغرب الحكيم الترمذي فقال المراد بذلك قوله البقاء في البرزخ وقال ابن قتيبة يمكن أن  
يكتب أجل العبد مائة سنة وتزكته عشرين فان وصل رحمه زاده التزكية وقال غيره المكتوب عند الملك الموكل به غير المعلوم

عند الله عز وجل فالاول يدخل فيه التغيير وتوجيه ان المعاملات على الظواهر والمعالم الباطن حتى لا يعاق عليه المحكم  
فذلك الظاهر الذي اطلع عليه الملك هو الذي تدخله الزيادة والنقص والحوادث والاثبات والحكمة فيه ابلاغ ذلك الى المكلف  
ليعلم فضل البروشوم القطيعة وفي كتاب الترغيب والترهيب للعالمين ٣٣ موسى المديني من حديث عبد الله بن عمرو بن

العاصي عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم انه قال ان  
الانسان ابعسل رحمه وما بقي  
من عمره الا ثلاثة ايام فيزيد الله  
تعالى في عمره ثلاثين سنة وان  
الرجل ليقطع رحمه وقد بقي من  
عمره ثلاثون سنة فينقص الله  
تعالى من عمره حتى لا تبقى منه الا  
ثلاثة ايام ثم قال هذا حديث  
حسن ومن حديث احمد بن حنبل بن  
عيسى عن داود بن عيسى قال  
مكتوب في التوراة ملأه الرحم  
وحسن الخلق وبر القربة يعمر  
الديار ويكثر الاموال ويريد في  
الاجال وان كان القوم كفارا  
قال ابو موسى يروى هذا من  
طريق أبي سعيد الخدري مرفوعا

والذي لم يؤبر لم يسترد وهو الصواب قوله ومن اجماع عبد الخ في دليل على ان العبد  
اذا ملكه سيد مالا ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقال في الجديد وابو حنيفة  
والهادوية ان العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الاول لان نسبة المال الى المملوك تقتضي  
انه يملك وتأويله بان المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف الى العبد  
للاختصاص والاتقاع للاثبات كما يقال الجمل للفرس خلاف الظاهر واستدل بالحدِيثين  
على ان مال العبد لا يدخل في البيع حتى الحلقه التي في اذنه وانما التي في اذنه  
والنمل التي في رجله والنياب التي على يده وقد اختلف في الثياب على ثلاثة أقوال الاول  
انه لا يدخل شيء منها وهو الذي نسب به الماوردي الى جميع الفقهاء وصححه النووي قال  
الماوردي انك العادة جارية بالاعقوع عنها فيعابن التجار الثاني انه يدخل في نطاق  
البيع للعادة وبه قال ابو حنيفة وكذلك قالت الهادوية في ثياب البذلة الثالث يدخل  
قد رما بستر العورة والمذهب الاول هو الاول واتخص بهن بالعادة مذهب مرجوح قوله  
ان مال المملوك فيه النسوية بين العبد والامة واعلم ان ظاهرا حديثي الباب يخالف  
الاحاديث التي ستأتي في النسي عن بيع الثمرة قبل صلاحها لانه يقتضي بجواز بيع الثمرة  
قبل التأخير بعده قال في الفتح والجمع بين حديثي النسي عن بيع الثمرة  
قبل بدو صلاحها وهو ان الثمرة في بيع النخل تابعة للنخل وفي حديث النسي مستقلة  
وهذا واضح جدا اه

### باب النسي عن بيع الثمرة قبل بدو صلاحها

عن ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهي  
البائع والمبتاع رواه الجماعة الا الترمذي وفي لفظ نهي عن بيع النخل حتى تره وهو  
يسمى السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة رواه الجماعة الا البخاري وابن ماجه وعن أبي  
هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبايعوا الثمار حتى يبدو صلاحها  
رواه أحمد ومسلم والشافعي وابن ماجه وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي  
عن بيع العنب حتى يسرد وعن بيع الحب حتى يشهد رواه الترمذي الا النسائي وعن  
أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع الثمرة حتى تره قالوا وما تره قال  
تحمروا وقال اذا منع الله الثمرة فبم تسهل مال خيلك اخرجاه حديث أنس الاول أخرجه  
أيضا ابن حبان والحاكم ومجمعه قوله يبدو بغيره مزة أي يظهر والثمار بالثلاثة جمع غرة  
بالصريك وهي أعم من الرطب وغيره قوله صلاحها أي جرت أوصفتها وفي رواية لمسلم  
ما صلاحها قال تذهب عاهتها واختلف السلف هل يكفي بدو صلاحها في جنس الثمار حتى

نيل خا الفضول وهي ما يابس في الحرب (بالمدينة عندهم يودي) هو أبو النخع كان في سنة الشافعي ومعه مات  
الخطيب ورواه البيهقي قبل رعاها برهنة عند أحد من مياسير الصحابة حتى لا يبق لاحد عليه منه لو أبرأه منه (وأخذ منه شعيرا)  
بلائين صاعا أو شعيرتين أو أربعين أو وسقا واحدا من شعير والاول عند البخاري من حديث عائشة والثاني في أخرى عنده

والثالث عند البزار عن ابن عباس والرابع عند عبد الرزاق (لا اله) أي لازواجه المطهرات وكن نسأله قال أنس (ولقد سمعته)  
صلى الله عليه وآله وسلم (يقول) وهذا من كلام أنس قاله في الفتح وقيل من كلام قتادة والضمير في سمعته لأنس قاله البرماوي  
كالكرماني وانتصر له العميني لأن نسبة ٣٤ ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نوع اظهار بعض الشكوى واظهار

الانفاق على سبيل المبالغة وليس  
ذلك يذكرك في حقه صلى الله عليه  
وآله وسلم وأقول قال صلى الله  
عليه وآله وسلم ذلك مظهرا  
للسبب في شرائه إلى أجل كذا  
وكره حقيقة الحال ولم يرد به  
الشكوى حتى يرد عليه ما قاله  
العميني وهو اخراج السباق عن  
ظاهره بغير دليل (ما لم يسمي عند  
آل محمد صلى الله عليه وآله  
(وسلم صاع برب ولا صاع حبيب)  
تعميم بعد تخصيص قال البرماوي  
وآل مقعمة (وان عنده اتسع  
نسوة) وفيه ما كان عليه صلى  
الله عليه وآله وسلم من التقليل  
من الدنيا اختيارا منه وفي  
الحديث جواز البيع إلى أجل  
وعمالة اليهود وان كانوا  
يا كاون أموال الربا كما أخبر الله  
تعالى عنهم ولكن مباحة لهم  
وأكل طعامهم ما ذؤن لنا فيه  
بإباحة الله تعالى وفيه معاملة  
من يظن أن أكثر ما له حرام مالم  
يتمش أن المأخوذ به منه حرام  
وجواز الرهن في الحضر وان كان  
في التبريد بمقتضى الحال فهو راجح  
هذا الحديث كله هم يصرون  
(عن المقدام) بكسر الميم  
وسكون القاف ابن سعد يكره  
البيكندي (رضي الله عنه) عن

لو بدأ المصالح في بستان من البلد مثلا جريع جميع البساتين أولا بد من بدوا صلاح في  
كل بستان على حدة أولا بد من بدوا صلاح في كل جنم على حدة أو في كل شجرة على حدة  
على أقوال والأول قول الليث وهو قول المالكية بشرط أن يكون من لا حذر الإنسان  
قول أحمد والثالث قول الشافعية والرابع رواية عن أحمد قوله منى المانع والمبتاع أما  
المانع فله لا يملك مال أخيه به بل يملك وأما المشتري فله لا يبيع ماله ويساعد البائع على  
الباطل قوله تزدهو يقال تزدها النخل يزدها إذا ظهرت ثمرته وأزدها يزدها إذا صغر  
هكذا في الفتح وقال الخطابي أنه لا يقال في النخل تزدها إنما يقال تزدها لا غير هذه الرواية  
ترد عليه قوله عن بيع السبل حتى يبيض بضم السين وسكون النون وضم الباء الموحدة  
يتأهل الزرع قال النووي معناه يشتد حبه وذلك بدو صلاحه قوله ويأمن العاهة هي  
الآفة تصيبه ففسد لأنه إذا أصيب بها كان أخذته منه من أكل أموال الناس بالباطل  
وقد أخرج أبو داود عن أبي هريرة مرفوعا إذا طلع التجم صبا حارفت العاهة عن كل بلد  
وفي رواية رفعت العاهة عن التجم هو الثريا وما لم يوهها صبا حارفت في أول فصل  
الصف وذلك عند الله إذا طرقت بلاد الحجاز وأبداه نضج الثمار وأخرج أحمد بن حنبل  
عن عثمان بن عبد الله بن ممرقة سألت ابن عمر عن بيع الثمار فقال نهى رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى تذهب العاهة قلت ومنى ذلك قال حتى تطاع الثريا قوله  
حتى يسود زاد ذلك في الموطأ فإنه إذا سواد يجزون العاهة والآفة واشتد إذا لم يلب  
قوته وملا بته قوله إذا منع الله الثمرة الخ صرح الدارقطني بأن هذا مدرج من قول أنس  
وقال رفعه خطأ وإكثفه قد ثبت مرفوعا من حديث جابر عند مسلم بلغة أن بعث من  
أخذ غمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا ثم أخذ مال أخيك بغير حق  
وسألت وفيه دليل على وضع الجوائح لأن معناه أن الثمار إذا تلف كان الثمن المدفوع بلا  
عوض فكيف يأكله البائع بغير عوض وبأي الكلام على وضع الجوائح والأحاديث  
الذكر في الباب يدل على أنه لا يجوز بيع الثمر قبل بدو صلاحها وقد اختلف في ذلك على  
أقوال الأول أنه باطل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى والثوري وهو ظاهر كلام الهادي  
والناسم قال في الفتح وهو من نقل الإجماع فيه الثاني أنه إذا شرط القطع لم يطل  
والباطل وهو قول الشافعي وأحمد ورواية عن مالك ونسبه الحافظ إلى الجمهور وحكاية في  
البحر عن المؤيد بالله الثالث أنه يصح أن لم يشترط التيقية وهو قول أكثر الحنفية قالوا  
والنهي محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلها وقد حكى صاحب البحر الإجماع على  
عدم جواز بيع الثمر قبل خروجه وحكي أيضا الاتفاق على عدم جواز بيعه قبل  
صلاحه بشرط المتاه وحكي أيضا عن الإمام يحيى أنه خص جواز البيع بشرط القطع

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أنه (قال ما أكل أحد طعاما) وعنده الاسماء على ما أكل أحد من بني آدم الإجماع  
طعاما (قط خيرا) أي أكل خيرا (من أن يأكل من عمل يده) فيكون أكله من طعام ليس من كسب يده معنى التفضيل على أكله  
من كسب يده وهو واضح ويحتمل أن يكون صفة طعاما فيحتاج إلى تأويل أيضا وذلك لأن الطعام في هذا التركيب فصل على

نفس أكل الإنسان من عمل يده بحسب الظاهر وأما المراد فيقال في تأويله الحرف المصدري وصلته بمعنى مصدوره راديه  
المنعول أي من مأكوله من عمل يده فمأكله ووجه نظرية ما فيه من إيصال النفع إلى المكاسب وإلى غيره فلا سلامة عن البطالة  
المؤدية إلى النضول وكسر النفس به ولتعطف عن السؤال (وان نبي الله داود ٣٥ عليه السلام كان يأكل من عمل يده)

في الدروع من الحسد يدوي بيعة  
لقوته وخص داود بالذكور لأن  
اقتضاه في أكله على ما به حمل  
بيده لم يكن من الحاجة لأنه كان  
خليفة في الأرض وانما اتقى  
الآكل من طريق الأفضل ولهذا  
أورد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قصته في مقام الاحتجاج  
بها على ما قدمه من أن خير  
الكسب عمل اليد وهذا بعد  
تقرير أن شرع من قبلنا شرع لنا  
وليسنا إذا ورد في شرعنا مدحه  
وتحسينه مع عموم قوله تعالى  
فهم آلهتهم اقتصدت وقد كان نبينا  
صلى الله عليه وآله وسلم يأكل  
من سعيه الذي يكسبه من أموال  
الكفار بالجهاد وهو أشرف  
المكاسب على الإطلاق لما فيه  
من إعلاء كلمة الله تعالى وخذلان  
كلمة أعدائه والنفع الأخرى  
ووقع في المستدرج عن ابن عباس  
بأنه روى أن داود ذرذاد وكان  
آدم حرا ثم كان فوح شجارا وكان  
دريس خياطًا وكان موسى راعيا  
وفي هذا الحديث فضل العمل  
باليد وتقديم ما يشره الشخص  
بنفسه على ما يشره غيره وفيه  
أن المكسب لا يقدر في التوكل  
وان ذكر الشيء بدليله أوقع في  
نفس سامعه قال في الفتح وقد

الاجماع وحكي عنه أيضا أنه يصح البيع بشرط القطع اجماعا ولا يخفى ما في دعوى بعض  
هذه الاجماع من المجازفة وحكي في البحر الأصغر زيد بن علي والمؤيد بالله ولا مام يحيى  
وأبي حنيفة والشافعي أنه يصح بيع الثمر قبل الصلاح تمسك به وم قوله تعالى وأحل الله  
البيع قال أبو حنيفة ومؤيد بالله القطع والمنه ور من مذهب الشافعي هو ما قدمنا فاما  
البيع بعد الصلاح فيصح مع شرط القطع اجماعا وينسب مدع شرط البقاء اجماعا ان  
جهلت المدة كذا في البحر قال الامام يحيى فان علمت صحتها فاسمها اذا غرر وقال  
المؤيد بالله لا يصح للنهي عن بيع بشرط واعلم ان ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من  
بيع الثمر قبل الصلاح وان وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو مقتضى النهي ومن ادعى  
ان مجرد شرط القطع يصح البيع قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل يصلح لتقييده  
أحاديث النهي ودعوى الاجماع على ذلك لا حجة لها الماعرف من أن أهل القول الاول  
يقولون بالبطلان مطلقا وقد عول الجوزون مع شرط القطع في الجواز على علل مستنبطة  
منها لوها مقبولة للنهي وذلك مما لا يقبل من لم يبيع بفارقة النصوص لمجرد دخالات  
عارضة وشبهها واهية ثم اربا بغير تشكيك فالحق ما قاله الاولون من عدم الجواز مطلقا  
وظاهر النصوص أيضا ان البيع بعد ظهور الصلاح صحيح سواء بشرط البقاء أم لم بشرط  
لان الشارع قد جعل النهي ممتدا إلى غاية بدو الصلاح وما بعد الغاية مخالفا لما قبلها  
ومن ادعى ان شرط استقامه قد دفعه الدليل ولا ينفعه في المقام ما ورد من النهي عن  
بيع بشرط لانه يلزمه في تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القلاع وهو بيع بشرط  
وأما ان كل شرط في البيع منها مباح فان اشترط جابر بعد بيعة العمل أن يكون له  
ظهور إلى المدينة قد صححه الشارع كسباني وهو شرط الذي نحن بصدده وقد قدم  
أيضا جواز البيع مع الشرط في النخل والعبد لقوله الا ان يشترط المبتاع وأما دعوى  
الاجماع على انه لا بشرط البقاء كما لم تدعوى فاسدة فانه قد حكى صاحب الفتح عن  
الجمهور انه يجوز البيع بعد الصلاح بشرط البقاء ولم يحك الخلاف في ذلك الا عن أبي  
حنيفة وأما بيع الزرع أخضر وهو الذي يقال له القصبيل فقال ابن رسلان في شرح  
السنن انفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصبيل بشرط القطع وخالف سفيان  
الثوري وابن أبي ليلى فقالا لا يصح بيعه بشرط القطع وقد اتفق الكل على انه لا يصح  
بيع القصبيل من غير شرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فاجزى بيعة بغير شرط تمسكا  
بأن النهي إنما ورد عن السبيل قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذهب إلى أن يستدل نص  
أصله وروى عن أبي الحسن الشيباني قال سألت كرومة عن بيع القصبيل فقال لا بأس  
فقلت انه يستدل فكرهه اه كلام ابن رسلان والحاصل ان الذي في الأحاديث النهي

اختلف العلماء في أفضل المكاسب قال لما ورد في أصول المكاسب الزراعة والتجارة والصناعة والاشبه به مذهب الشافعي ان  
أطيبها التجارة قال والاربع عندي ان أطيها الزراعة لانها أقرب إلى التوكل ونفعه الزوى بحديث المتقدم الذي في الباب وان  
الصواب ان أطيها المكسب ما كان بعمل اليد قال فان كان زراعا أو طببا المكاسب لما يشغل عليه من كونه عمل اليد وما



فيه من التوكل والمناجاة من النفع العام لا تدعى والدواب ولأنه لا بد فيه في العادة أن يؤكل منه بغير عوض قلت وفوق ذلك من  
عمل الدنيا بكتسب من أموال الكفار بالجهاد وهو مكتسب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو أشرف المكاسب لمناجاة من  
اعلا كلمة الله وخذلان كلمة أعدائه والنفع ٢٦ الأخرى قال قال ومن لم يعمل بيده فالزراعة في حقه أفضل لما ذكرنا قلت وهو

مبنى على ما بحث فيه من النفع  
المتعدى ولم ينص النفع المتعدى  
في الزراعة بل كل ما يعمل باليد  
فنفعه متعد لمناجاة من تهيئة  
اسباب ما يحتاج الناس اليه  
والحق أن ذلك مختلف المراتب  
وقد تختلف باختلاف الأحوال  
والأشخاص والعلم عند الله  
تعالى قال ابن المنذر أنما يفضل  
عمل اليد على سائر المكاسب إذا  
نصح العامل كما جاء مصرحاً به في  
حديث أبي هريرة قلت ومن  
شرطه أن لا يمتد يد الرزق من  
الكسب بل من الله تعالى في هذه  
الواسطة ومن فضل العمل باليد  
الشغل بالأمر المباح عن البطالة  
واللهو وكسر النفس بذلك  
والتعذب من ذلة السؤال  
والحاجة إلى الغير (عن جابر  
ابن عبد الله رضي الله عنهما أن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال رحم الله رجلا سمعا)  
باسكان الميم من الدعاء وهي  
البلود قال في الفتح المراد  
بالدعاء ترك المضاجرة ونحوها  
كلما كسبت في ذلك (إذا باع  
وإذا اشتري وإذا اقتضى) أي  
طلب قضاء حقه به وله وهذا  
يقتل الدعاء والمخير وبالأول جزم  
ابن حبيب المالكي وابن بطل

عن يبيع الحب حتى يشتهد وعن يبيع السدل حتى يبيش فما كان من الزرع قد سئل أو  
ظهر فيه الحب كان يبعه قبل اشتداد حبه غير جائز وما قبل أن يظهر فيه الحب  
والسئل فإن صدق على بيعه حينئذانه مخاضرة كما قال البعض أنه يبيع الزرع قبل أن  
يتبدل ببيع يبعه لو رزق انتهى عن المخاضرة كما نقلت في باب النسي عن يبيع القور لأن  
التفسير المذكور صادق على الزرع الأخضر قبل أن يظهر فيه الحب والسئل وهو الذي  
يقال له القصيل ولكن الذي في القاموس أن المخاضرة يبيع الثمار قبل بدو صلاحها وكذا  
في كثير من شروح الحديث فلا يتناول الزرع لأن الثمار جعل الشجر كما في القاموس  
وسياق في تفسير المخاضرة عند البعض ما يرشد إلى أنه يبيع الزرع قبل أن تغلظ سوقه فإن  
صح ذلك فذلك هو الاكثار الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقاً (وعن جابر  
قال نسي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن المخاضرة وفي انظر  
بذل المعاومة وعن يبيع السنين وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن بيع  
التمر حتى يبدو صلاحه وفي رواية حتى يطيب وفي رواية حتى يطعم وعن زيد بن أبي أجيبة  
عن عطاء عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن المخاضرة والمزابنة والخمارة وأن  
يتمرى النخل حتى يشقه والاشقاء أن يحمر أو يصفو أو يؤكل منه شيء والمخاضرة أن يباع  
الحقل بكيل من الطعام معلوم والمزابنة أن يباع الحقل بأوساق من القور والخمارة أن تبت  
والربيع واشباه ذلك قال زيد قلت لعطاء سمعت جابر ابن كرهذا عن رسول الله صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم قال نعم متفق على جميع ذلك إلا الأخير فإنه ليس لاسم (قوله المخاضرة قد  
اختلف في تفسيرها فهم من تفسيرها بما في الحديث فقال هي يبيع الحقل بكيل من الطعام  
معلوم وقال أبو عبيد هي يبيع الطعام في سبيله والحقل الحمرن وموضع الزرع وقال القيث  
الحقل الزرع إذا تشعب من قبل أن تغلظ سوقه وأخرج الشافعي في المختصر عن جابر أن  
المخاضرة أن يبيع الرجل الرجل الزرع بمائة فرق من الحنطة قال الشافعي ونفسير المخاضرة  
والمزابنة في الأحاديث يحتمل أن يكون عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأن يكون من  
روايته من رواه في الحديث عن رافع بن خديج والطبراني عن سهل بن سعد أن المخاضرة  
ما خوذ من الحقل جمع حقله قال الجوهري وهي الساحت جمع ساحة وفي القاموس  
الحقل قراج طيب يزرع فيه كالحنطة ومنه لا يثبت الحقل إلا الحنطة والزرع قد تشعب  
ورقه وظهر وكثر وإذا استجمع خروجه نباته أو مادام أخضر وقد أحقل في الكل والمخاضرة  
الزراع والمخاضرة يبيع الزرع قبل بدو صلاحه أو يبعه في سبيله بالحنطة أو المزابنة بالثلث  
أر. ربع أو أقل أو أكثر أو أكثر الأرض بالحنطة اهـ وقال مالك المخاضرة أن تكري

ورجحه الداودي ويؤيد الشافعي ما روى الترمذي عن زيد بن عطاء بن السائب عن ابن المسيك في هذا الحديث الأرض  
بلفظ غفر الله لرجل كان قبله كما كان سم لا إذا باع الحديث وهذا يشبهه بأنه قصه درجة لا بعينه في حديث الباب قال الكرماني  
ظاهرة الأخبار لكن قرينة الاستقبال المستفاد من إذا تجعله دعاء وتغيره رجح لا يكون سمها وقد يستفاد الدعاء من

تقدم بالذم ط قال القسطلاني قال البرماوى وغيره وفي رواية حكاه ابن السنين واذا قضى أى أعطى الذى عليه بسم الله  
من غير مطل وهذا الحديث أخرجه الترمذى وكذا ابن ماجه فى التجارات اه وللترمذى والحاكم من حديث أبى هريرة  
مرفوعا ان الله يحب سمح البيع سمح الشراء سمح القضاء وللناسى من حديث ٣٨ عثمان رفعه أدخل الله الجنة رجلا كان

الارض ببعض ما ينبت منها وهى الخبارة واسكنه يهد هـ ذاعطى الخبر عليمها فى  
الاحاديث قوله والمزينة بالزاي والموحدة والنون قال فى الفتح هى مفاعلة من الزين  
بفتح الزاي وسكون الموحدة وهو الدفع الشديد ومنه سميت الحرب الزبون اشدة الدفع  
فيما وقيل للبيع المخصوص من ائنة كان كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه عن حقه  
أولان أحدهما اذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع أقصه وأراد ألا تردفعه  
عن هذه الارادة بامضاء البيع اه وقد فسرت بعمافى الحديث أى يبيع النخل باوساق  
من القروفسرت به ذار ببيع الغن بالزيب كفى الصعيين وهذان أصل المزانة والحق  
الشافعى بذلك كل بيع مجهول أو معلوم من جنس يجزى الربا فى نقده وبذلك قال الجمهور  
ووقع فى البخارى عن ابن عمر ان المزانة ان يبيع القربى كل ان زاد فى وان نقص فعلى  
وفى مسلم عن نافع المزانة ببيع غر النخل بالقر كيلا وبيع الغن بالزيب كيلا وبيع  
الزروع بالطننة كيلا وكذا فى البخارى وقال مالك ان يبيع كل شئ من الخراف لا يعلم  
كيله ولا وزنه ولا عدده اذا بيع شئ يسمى من الكيل وغيره وما كان يجزى فيه الربا  
أم لا قال ابن عبد البر انظر مالك الى معنى المزانة لغة وهى المدافعة قال فى الفتح وفسر  
بعضهم المزانة بانهم يبيع القربى بدو صلاحه وهو خطأ قال والذى تدل عليه  
الاحاديث فى تفسيرها أولى وقيل ان المزانة المزارعة وفى القاموس الزين ببيع  
كل غر على شجرة بقر كيلا قالوا المزانة ببيع الرطب فى رؤس النخل بالقر وعن مالك  
كل خراف لا يعلم كيله ولا عدده ولا وزنه أو يبيع مجهول بغيره ولو من جنسه أو هى  
بيع المغالبة فى الجنس الذى لا يجوز فيه ما غبن اه قوله والمعاومة هى بيع الشجر  
اعواما كنديرة وهى مشتقة من العام كالمشاهرة من الشجر وقيل هى اكثر الارض  
سين وكذلك بيع السنين هو ان يبيع غر النخلة لاكثر من سنة فى عقد واحد  
وذلك لانه يبيع غر رايكونه يبيع مالم يوجد ذكر الرافعى وغيره لذلك تفسيره آخر وهو ان  
يقول بعتك هـ ذاسنة على أنه اذا انقضت السنة فلا يبيع بينهما وأردأنا ألفن وتردأت  
المبيع قوله والخبارة سمى فى تفسيرها والكلام عليها فى كتاب المساقاة والمزارعة قوله  
حتى يطيب هـ هذه الرواية وما بعدها من قوله حتى يطيب ينبغى أن يقدسها من الروايات  
المذكورة قوله حتى يشقه بضم أوله ثم شين معجمة ثم قاف وفى رواية للبخارى يشق  
وهى الاصل والها مبدل من الحاء واشقاق النخل اجراره واصفراره كفى الحديث والامم  
الشعبة بضم الشين المعجمة وسكون القاف بعدها همزة وقد امدت بالاحاديث الباب  
ونحوها على تحريم الحاقلة والمزانة وما شاركه ما فى الهبة قياسا وهى امامظة الربا  
لعدم علم التساوى أو الغرر وعلى تحريم بيع السنين وعلى تحريم بيع الثمر قبل صلاحه

سلامة تريا وباتعا وقاضيا  
ومقتضيا ولا حدم حديث  
عبد الله بن عمرو ونحوه وفيه  
الحض على السامحة فى المعاملة  
واسنة عمال معالى الاخلاق  
وترك المشاحمة والحض على ترك  
التضييق على الناس فى المطالبة  
وأخذ العفو منهم مـ (عن  
حديثه) بن الهيثم (رضى الله  
عنه) قال قال النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم) تلقت  
الملائكة أى استقبلت (روح  
رجل ممن كان قبلكم) عنده  
الموت (قالوا) أى الملائكة  
(أعانت من الخير شيئا) زادنى  
رواية فقال ما أعلم قيل انظر  
(قال كنت آمر فتى) جمع فتى  
وهو الخادم حرا كان أو مملوكا  
(أن ينظروا) أى يمشوا من  
الانتظار (المعسر ويتجاوزوا)  
أى يتساهلوا فى الاستيفاء (عن  
الموسر) واختلاف فى حد الموسر  
فقيل من عنده مائة ومائة من  
النزعة نفقته وقال الثورى وابن  
المبارك وأحمد وامحق من عنده  
خمسون درهماً وقيمتها من الذهب  
فهو موسر وقال الشافعى قد  
يكون الشخص بالدرهم غنيا مع  
كسبه وقد يكون بالالف فقيرا مع  
ضعفه فى نفسه وكثرة عياله وقيل

الموسر والمعسر يرجعان الى العرف فمن كان حاله بالنسبة الى مثله يعد موسرا فهو موسر وعكسه وهذا هو المعنى قال فى الفتح (قال  
فتجاوزوا عنه) بفتح الواو وفى رواية بكسر الواو على الامر وهـ ذامن قول الله لا ملائكة كذا فى القسطلاني ولعل الصواب انه  
على رواية الكسرى يدون ناه ابا بفتح لا غير وفى لفظ مسلم من حديث حذيفة بلفظ أى الله بعد من عباده آناه الله مالا



فقال له ماذا علمت في الدنيا قال ولا يكفون الله حسد بني اهل يارب اتيتني ما لا أفكنت ابايح الثمار وكان من خلق الجوارف مكنت  
أيسر على الموسر وانظر العسر فقال الله تعالى اياها حق بذا من لا تجار فزواج عن عبي قال عفة بن عامر الجهني وأبو مسعود  
الأنصاري هكذا منه من رسول الله ٣٨ صلى الله عليه وآله وسلم ولا يخارى في بني امر ائيل و... لم أيضا ان ربي لا كان قين

كان قبلكم أناء الملك ليعبض  
روحه فقيل له هل علمت من خبر  
قال ما أعلم قيل له انظر قال  
ما أعلم شيئا غير اني كنت أبايع  
الناس في الدنيا فأجازهم فانظر  
الموسر وأتجاره عن المعسر فادخل  
الله الجنة قال المظاهري هذا  
السؤال منه كان في القبر وقال  
الطبي يحتمل أن يكون فقيل  
مسند إلى الله تعالى واقفا  
عاطفة على مقدار أي أناء الملك  
لعهض روحه فقبض فيه ثم الله  
تعالى فقال له فاجابه فادخله الله  
الجنة وعلى قول المظاهري  
فقبض وأدخل القبر فتنازع  
ملائكة الرحمة وملائكة  
العذاب فيه فقيل له ذلك ونصر  
هذا قوله في الرواية الاخرى  
تجاره وراعي عبي وحديث  
الباب أخرجه البخاري في  
الاستقراض وفي ذكره  
اسرائيل وسلم في البيوع وابن  
ماجه في الاحكام (عن حكيم  
ابن حزام رضى الله عنه قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم البيعان) بفتح الباء الموحدة  
وتشديد الباء المتعانة التخمينة  
(بالخيار) في المجلس (ما لم يتفرقا أو  
قال حتى يتفرقا) أي بابتاعهم ما  
عن مكانهم ما الذي نبياعا فيه

وقد قدم الكلام عليه وقد وقع الاتفاق على تحريم بيع الرطب بالتمر في غير العراق  
وعلى تحريم بيع الخبطة في سائر بلاد الحطة منه له وعلى تحريم بيع العنب بالزبيب ولا  
فرق بينهما وأحل العلم بين الرطب والعنب على التخيروبير ما كان مقطوعا عنهم أو جوز  
أو حصة ببيع الرطب المقطوع بخوضه من البائس

باب التمرة المستقرة يلقبها بالجامحة

(عن جابر بن النضر صلى الله عليه وآله وسلم وضع الجوارح روماء أحد والنسائي وأبو داود  
وفي لفظ مسلم أمر بوضع الجوارح وفي لفظ قال ان بعث من اشبهت شجرة اصابتها  
جامحة فلا يحمل للأن تأخذ منه شيئا ثم تأخذ مال أخيك بغير حق روماء مسلم وأبو داود  
والنسائي وابن ماجه) وفي الباب من عائشة عند النبي بخبره وفي اسناده حارث بن أبي  
الرجل وهو ضعيف وابنه في الصحيحين عنهما المختصر وعن أنس وقد تقدم في باب بيع  
التمر قبل بدو صلاحها قوله الجوارح جمع جامحة وهي الآفة التي تصيب الثمر فتلكها  
يقال جامحهم الدهر واجتاحهم بتقديم الجيم على الحاء في ما إذا أصابهم سم بمكره عظيم ولا  
خلاف ان البر والتعطر والعطش جامحة وكذلك كل ما كان آفة مميامة وأماما كان  
من الأديمين كاسرة ثمره خلاف منه سم لم يره جامحة إذوله في الحديث السابق عن  
أنس اذا منع الله الثمرة ومنه سم من قال انه جامحة تشبه بالآفة السمماوية وقد اختلف  
أهل العلم في وضع الجوارح اذا بيعت التمرة بعد بدو صلاحها وسألها البائع لا يشتري  
بالخليفة ثم تلفت بالجامحة قبل أو ان الجذاذ فقال الشافعي وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين  
والليث لا يرجع المشتري على البائع بشئ قالوا نعماء وروى وضع الجوارح فيما اذا بيعت  
التمر قبل بدو صلاحها بغير بشرط القطع فيعمل طاق الحديث في رواية جابر على ما تقدم  
به في حديث أنس المتقدم واستدل الطحاوي على ذلك بحديث أبي سعيد أصيب رجل في  
ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدقوا عليه به فلم يبلغ ذلك  
وفاء دينه فقال خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما  
ليطال دين الغرماء يذهب الثمار بالعماء ولم يأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم الثمن  
عن باعها منه دل على ان وضع الجوارح ليس على غرمه وقال الشافعي في القديم هي من  
ضمنان البائع يرجع المشتري عليه بما دفعه من الثمن وبه قول أحمد وأبو عبيد القاسم بن  
سلام وغيرهم قال انقرطي وفي الأحاديث دليل واضح على وجوب استئط ما اجتبع من  
التمر عن المشتري ولا يلتفت الى قول من قال ان ذلك لم يثبت مرفوعا الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لانه من قول أنس بل الصحيح رفع ذلك من حديث جابر وأنس وقال مالك  
ان اذعت بالجامحة دون الثلث لم يجب الوضع وان كان الثلث فأكثروا بلفظه صلى الله

والشك من الراوي (فان صدقا) كل واحد منهم ما عايناه من الثمن ووصف المبيع ونحو ذلك (وبينا) ما يحتاج عليه  
الى بيان من عيب ونحوه في الساعة والثمن (بورلها) ما في بيعهما أي كثر تنوع المبيع والثمن (وان كتما) أي كتم البائع عيب  
الساعة والمشتري عيب الثمن (وكذا) في وصف الساعة والثمن (بحقة بركة بيعهما) أي ذهبت زيادته ونحوه وان فعه له

أحد هادون الاخرى تحت بركة يبعه وحده ويحفل أن يعود شؤم أحده ما على الاخر بان تنزع البركة من المبيع اذا وجد الكذب أو الكتم قال ابن بطل أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة وهذا الحديث أخرجه في البيع وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وفي الشروط (عن أبي سعيد رضى الله عنه قال كما ٣٩ نزلت في الجمع) بفتح الجيم وسكون الميم أى نعتى وكان هذا العلم مما كان

عليه وآله وسلم الثابت والثالث كثير قال أبو داود لم يصح في الثابت شئ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو رأي أهل المدينة والرابع الوضع مطلقاً من غير فرق بين القليل والكثير وبين البيع قبل بدو الصلاح وبعده وما احتج به الأولون من حديث أنس المتقدم يجب أن يخصص على الوضع مع البيع قبل الصلاح لا ينافى الوضع مع البيع بعده ولا يصلح منه تخصيص ما دل على وضع الجوائح ولا تبيده وأما ما احتج به الطحاوى فغير صالح للاستدلال به على محل النزاع لأنه لا تصرح فيه بأن ذهاب ثمة ذلك الرجل كان به أهات مناهية وأيضاً عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمين على العموم فلا ينافيه عدم النقل في قضية خاصة وسياق حديث أبي سعيد في كتاب التماس وبأنى في شرحه بقية الكلام على الوضع

صلى الله عليه وآله وسلم يبعه فيهم مما أفاء الله عليهم من خير (وهو الخلط من التمر) أى من أنواع متفرقة وانما خلط لردائه فنيه دفع ثوبهم من يتوهم أن مثل هذا لا يجوز بيعه لاختلاط جوده برديته لأن هذا الخلط لا يتحد في البيع لأنه متغير ظاهر فلا يمدح باختلاف ما لو خلط في أوعية من جهة يرى جودها ويختل رديتها وبخلاف خلط اللبن بالماء فإنه لا يظهر (وكذا يبيع صاعين) من التمر (بصاع) واحد منه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تبيعوا) (صاعين) من التمر (بصاع) منه (ولا) تبيعوا (درهمين بدرهم) ويدخل في معنى التمر جميع الطعام فلا يجوز في الجنس الواحد منه التفاضل والنساء والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي وأخرجه ابن ماجه في التجارات (عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه اشترى عبداً بحماماً لم يسم (فامر به إجماعه فكسرت) فسئل عن كسر الحمام وهو الأكله التي يجمع بها (وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) عن ابن الكلب (ولو علم التجاسه

\*(أبواب الشروط في البيع)\*

\*(باب اشتراط منفعة لمبيع وما في معناه)\*

(عن جابر أنه كان يبيع على رجل لذة أعما فأراد أن يسيبه قال ولحقني الذي صلى الله عليه وآله وسلم قد عالى وضرب به فساوسه لم يسر منه فله فقال بعنيه فقلت لا ثم قال بعنيه وبعته واستثنت حملانه إلى أهلى منفق عليه وفى لفظ لأحد البخارى وشروط ظهره إلى المدينة) قوله أعما الأعماء الثعب والجمز عن السير قوله بعنيه زاد في رواية متفق عليها بوقية وفى أخرى بضم من أواق وفى أخرى أيضاً بوقيتين بدرهم أو درهمين وفى بعضها بأربعة دنانير وفى بعضها بثمانمائة درهم وفى بعضها بأعشرين ديناراً وقد جمع بين هذه الروايات بما لا يخالف عن تكافؤ واستدل به هذا على جواز طاب البيع من المسالك قبل عرض المبيع للمبيع قوله حملانه بضم الحاء المهملة والمراءد الجمل عليه وتمام الحديث فى العيصين فلما بلغت أخته بالجل إلى فققدت ثمنه ثم رجعت فارسلت فى أترى فقال أترانى ما كنتك لا خذ جلاك خذ جلاك ودرهمك فهو لك وللحديث ألفاظ فيها اختلاف كثير وفى بعضها طول وهو يدل على جواز لبيع مع استثناءه كقولنا قال الجمهور وجوز ما لك اذا كانت مسافة لسفر قرية وحدها بثلاثة أيام وقال الشافعى وأبو حنيفة وآخرون لا يجوز ذلك سواء قلت المسافة أو كثرت واحتجوا بحديث النهى عن بيع وشروط وحديث النهى عن الثنا وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصصة عين تدخلها الاحتمالات ويجب أن حديث النهى عن بيع وشروط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقاً فبني الإمام على الخاص وأما حديث النهى عن الثنا فقد تقدم تقييده بقوله إلا أن يعلو والله حديث فوائد مبسطة فى مطولات شروح الحديث

فلا يصح بيعه كغتر بدميته ونحوهما وجوز أبو حنيفة بيع الكلاب وكل غيرها أنها تضمن بالقيمة عند الاتفاق وعن مالك روايتان وقال الحنابلة لا يجوز بيعه مطلقاً قال الشوكانى فى نيل الاوطار وظاهر الحديث عدم الفرق بين المبيع وغيره سواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز واليه ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة يجوز وقال عطاء والنخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره

ويدل عليه ما أخرجه النسائي من حديث جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثخن الكلب الاكل صيد قال  
في الفتح رجال اسنادهم ثقات الا انه طعن في صحته وأخرج نحوه الترمذي من حديث أبي هريرة لكن من رواية أبي المهزم وهو  
ضعيف فينبغي حل المطلق على المقيد ٤٠ ويكون الهرم بيع ما عدا كلب الصيد ارجح لاحتجاج به وقد اختلفوا

• (باب النهي عن بيع شرطين من ذلك) •

(عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لا يبيع سلف  
وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ولا يبيع مالم يس عندك رواه الخمسة الا ابن  
ماجه فان له منه ربح مالم يضمن ويبيع مالم يس عندك قال الترمذي هذا حديث حسن  
صحيح) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة والحاكم وأخرجهم ابن حبان والحاكم أيضا بلفظ  
لا يبيع سلف ولا يبيع ولا شرطان في بيع وهو هذا ولعله من حديث عمرو بن شعيب  
عن أبيه عن جده ووجد في النسخ الصحيحة من هذا الكتاب عن عبد الله بن عمرو بن شعيب  
والصواب اثباتها وأخرجهم ابن خزيمة في الحديث والحاكم في المعالم والطبراني في الاوسط  
والحاكم في علوم الحديث من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده باللفظ من  
يبع وشرط وقد استغربه النووي وابن أبي القوارس قوله لا يبيع سلف وبيع قال  
البنغوي الماراد بالسلف هنا القرص قال أحمد وهو أن يقرضه قرضاً ثم يبيعه عليه يباع  
يزداد عليه وهو فاسد لانه انما يقرضه على أن يجابه في الثمن وقد يكون السلف بيعاً في  
السلم وذلك مثل أن يقول أبيعك عبدي هذا بالف على أن تسلمني مائة في كذا وكذا أو يسلم  
اليه في شيء ويقول ان لم يبتئ السلم فيسه عندك فهو بيع لك وفي كتب جماعة من أهل  
البيت عليهم السلام ان السلف والبيع صورته ان يريد الشخص أن يشتري السلعة بأكثر  
من ثمن الاجل النساء وعنده ان ذلك لا يجوز فيحتاج فيه قرضه الثمن من البائع ليحمله  
اليه حيلة والاولى نفسه يير الحديث بما تقرر فيه الحقيقة الشرعية أو اللغوية أو العرفية  
أو الجاز عند تعدد الجمل على الحقيقة لا بما هو معروف في بعض المذاهب غير معروف في  
غيره وقد عرفت الكلام في جواز بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لاجل انفسه قوله ولا  
شرطان في بيع قال البنغوي هو ان يقول بعتك هذا العبد بالف نقداً أو بالدين نسيئة فهذا  
بيع واحد تضمن شرطين مختلفين المقصود فيه باختلافهما ولا فرق بين شرطين وشرط  
وهذا التفسير مروى عن زيد بن علي وأبي حنيفة وقيل معناه ان يقول بعتك ثوبي بكذا  
وعلى قصارته وخياطته فهذا فاسد عند أكثر العلماء وقال أحمد انه صحيح وقد أخذ بظاهر  
الحديث بعض أهل العلم فقال ان شرط في البيع شرط واحد اصح وان شرط شرطين أو  
أكثر لم يصح فبيع منه إلا أن يقول بعتك ثوبي على ان اخيطه ولا يصح أن يقول على ان  
اقصره واخيطه ومذهب الاكثر عدم الفرق بين الشرط والشرطين وانفقوا على عدم  
صحته ما فيه شرطان قوله ولا ربح مالم يضمن يعني لا يجوز أن يأخذ ربح سلعة لم يضمنها  
مثل أن يشتري مناعاً ويبيعه الى آخره بل قبضه من البائع فهذا البيع باطل ورواه

أيضا أهل تجب القيمة على مثله  
عن قال: بقرم بيعه قال بعدد  
الوجوب ومن قال بجوازها قال  
بالوجوب ومن فصل في البيع  
فصل في لزوم القيمة اه وقال  
في السيل وفي اسناده الحسن بن  
أبي جعفر قال يبيح بن معين  
ليس بشئ وضعفه أحمد وقال  
ابن حبان لأصل له وأخرج نحوه  
الترمذي من حديث أبي هريرة  
وفي اسناده أبو المهزم وهو ضعيف  
متردد فلم يصح الاسناد به ليلي  
تقوم به الحجة اه (وعن الدم)  
أي أجرة الخجامة وأطلق عليه  
الثنى تجوزا قال الحافظ الشوكاني  
وقد استدلل بذلك من قال بقرم  
كسب الخجامة ويؤيد هذا نسبة  
ذلك محتمل كما في حديث أبي  
هريرة بلفظ من السكت مهر  
البنغي وأجرة الخجامة أخرجه  
الحازمي في التامخ والمنسوخ  
وذهب الجمهور الى أنه حلال  
واحتجوا بحديث أنس وابن  
عباس الاتيين في رواية جوا  
النهي على التنزيه لان في كسب  
الخجامة دناءة والله يحب معالي  
الامور ولان الخجامة من الاشياء  
التي تجب للمسلم على المسلم الاغاثة  
له عند الاحتياج اليها ويؤيد هذا  
اذنه صلى الله عليه وآله وسلم لما

سأله عن أجرة الخجامة ان يطعم منها فاصح ورقبه ولو كانت سراً لما جاز لا تتفاح بها بحال ومن أهل القول لا يجوز  
من زعم ان النهي منسوخ وجنح الى ذلك الطحاوي وقد عرفت ان صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر النسخ وعدم امكان  
الجمع بوجه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بمجمل النهي على كراهة التنزيه بقريظة اذنه صلى الله عليه وآله وسلم بالانقاع بها

في بعض المنافع وباعطائه صلى الله عليه وآله وسلم الاجر لمن حجه ولو كان حراما لما مكنته عنه ويمكن ان يجعل النهي عن كسب الجرام على ما يكتسبه من بيع الدم فقد كانوا في الجاهلية ياكلونه ولا يبعدون ان يشتروه الا كل فيكون غنمه حراما وان كان الجمع بين الوجهين يقتضي عين المصير الى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال ٤١ في صحة اطلاق اسم الخبث والسحت على المذكور وتزنيها قال في القاموس

الخبث ضد الطيب وقال السحت بالضم وبضمة تن الحرام أو ما خبث من المكاتب فلزم عنه العار انتهى وهذا يدل على

جواز اطلاق اسم الخبث والصحت على المكاتب الدينية وان لم تكن محرمة والجماعة كذلك فيزول الاشكال انتهى ويتردد ذلك في كل ما يشبهه من كسب وغيره (ونهي) صلى الله عليه وآله وسلم نهى تحريم (عن الواشمة) الفاعلة للوشم (والوشومة) أي عن فعلها وما والوشم ان يغرز الجلد بآلة ثم يحشى بكحل أو نيلة فيزرق أثره أو يخضر وانما نهى عن ذلك

لما فيه من تغيير خلق الله تعالى قال في الروضة لوشق موضعاً في بدنه وجعل فيه دماً أو وشم يده أو غيرها فإنه نجس عند الغرض وفي تعليق الفراء انه يزال الوشم بالعلج فان كان لا يمكن الا بالجرح لا يخرج ولا نهى عليه بعد (و) نهى أيضا عن فعل (آكل الربوا) عن فعل (موكاه) لانها ماهرة في الفعل (والمصنوع) الحيوان لا الشجر فان الفتنة فيه أعظم وهو حرام بالإجماع وهذا الحديث من

لا يجوز لان المبيع في ضمان البائع الاول وليس في ضمان المشتري منه لعدم القبض قوله ولا يبيع ما ليس عنده ذلك قد قدمنا الكلام عليه في باب النهي عن بيع ما لا يملكه

• (باب من اشترى عبدا بشرط أن يعتقه)

(عن عائشة انها أرادت أن تشتري بريدة للعق فاشترطوا أولاها فاذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اشترها أو اعتقها فافانها الولام ان اعترق متفق عليه ولم يذكر البخاري النظة اعتقها) قوله بريدة هي بفتح الباء الموحدة وبر امين بينهما مخفية بوزن فعيلة شتقة من البر وهو عتق الاراك وقيل انه فاعلة من البرعنى مفعولة أي مبرورة أو بمعنى فاعلة كريمة أي بارة وكانت لناس من الانصار كما وقع عند أبي نعيم وقيل لناس من بني هلال قاله ابن عبد البر وقد ذكر المصنف رحمه الله ههنا هذا الطرف من الحديث الاستدلال به على جواز المبيع بشرط العتق وسيأتي الحديث بكامله قريبا قال النووي قال العلماء الشرط في المبيع أقسام أحدها بقضية اطلاق العقد كشرط تسليمه الثاني بشرط فيه مصلحة كالرهن وهذا جائز ان اتفاقا الثالث اشتراط العتق في العبد وهو جائز عند الجمهور وهذا الحديث الرابع ما يزيد على مقتضى العقد ولا مصلحة فيه لا يشتري كاستئنا من مفعلة فهو باطل

• (باب ان من شرط الولاء أو شرط فاسد الغاوصح انعقد)

(عن عائشة قالت دخلت على بريدة وهي مكاتبه فقالت اشتريني فاعترقني قالت نعم قالت لا يبيعوني حتى يشترطوا ولا في قالت لا حاجة لي فيك فباع بثلث النسي صلى الله عليه وآله وسلم أو بثلثة فقال ما شأن بريدة فذكرت عائشة ما قالت فقال اشترها فاعترقها ويشترطوا ما شاؤوا قالت فاشتريتها فاعترقتها واشترط أهلها أولاها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لمن أعتق وان شرطوا ما شئوا بشرط رواه البخاري ولمسلم معناه وللبخاري في لفظ آخر تخذيمها واشترطوا لهم الولاء فاعان الولاء لمن أعتق وعن ابن عمر ان عائشة أرادت أن تشتري بريدة فاعترقها فقال أهلها اني بكم اعلى ان ولاها لانا فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يبيعك ذلك فان الولاء لمن أعتق رواه البخاري والنسائي وأبو داود وكذلك مسلم لكن قال فيه عن عائشة جعله من ماله بها وعن أبي هريرة قال أرادت عائشة ان تشتري بريدة فاعترقها فقال أهلها الا ان يكون الولاء لهم فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا يبيعك ذلك فان الولاء

٦ نيل خا افراده وأخرجه أيضا في البيوع والطلاق واللباس (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول الحلف بفتح الحاء وكسر اللام الميمين الكاذبة (منفقة) بفتح الالف والثالث ويكون الثاني من نفق البيع اذا راج ضد كسب أي من يده (السلفة) بكسر السين المتاع وما يتجر به (محققة) من الحق أي مذهبة (للبركة)

وأُسند الله إلى الخلف أسنادا محمداً بالإنه سب في رواج السادة ونفاقها وفي الحديث أن الخلف المكاذب وإن زاد في الميل فإنه يعجز البركة والنفاق والزيادة وكذلك قوله تعالى يعني الله الرأى يعجز البركة من البيع الذي فيه الرأى وإن كان العدد زائداً لكن يعجز البركة يفضي إلى الضمحل ٤٣ العدد في الدنيا أو إلى الضمحل الآخر في الآخرة فأمره بول إلى أنه وتقص

وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذلك أبو داود والشافعي (عن خباب رضي الله عنه قال كنت قيناً في الجاهلية) القين الحذاء قال ابن دريد ثم صار كل صانع عنه العرب قيناً قال الزجاج القين الذي يصلح الأسنة وأما قول أم أيمن أباقت عائشة فغفرا، زينتم قال الخليل القمين التزين ومنه سميت المغنمية قينة لان من شأنها الزينة (وكانت على العاصي بن وائل) هو والد عمرو بن العاصي الصحابي المشهور (دين فانيته انقضاءه) أي أطلب منه دين وبين في رواية أنه أجرة سب عنه (قال لا عظيم) حقه (حتى تكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم قال خباب (فقلت) له (لا أكفر بمحمد) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى يميتك الله ثم تبعث) زاد في رواية الترمذي قال وإني كنت ثم ممبعوث فقلت نعم واستشكل كون خباب علق الكفر ومن علق الكفر كفر والجواب أن الكفر لا يتصور حينئذ بعد البعث لما يشبه الآيات الباهرة الملهمة إلى الإيمان اذ ذلك فكانه قال لا أكفر أبداً أو أنه خاطب العاصي بما يعتقده من كونه

لمن اعتق رواه مسلم قوله استترها في ذلك دليل على جواز بيع المكاتب إذا رضى ولو لم يجهز نفسه وبه قال أحمد وريضة والاوزاعي واللبث وأبو ثور ومالك والشافعي في أحد أقواله واختاره ابن جرير وابن المنذر وغيرهم على تناسيل أهم في ذلك كذا في الفتح وإلى مثل ذلك ذهب الهادي وأتباعه وقال أبو حنيفة والشافعي في أصح القولين عنه وبعض المالكية أنه لا يجوز بيعه مطلقاً ويرى عن ابن مسعود وأجواباً عن حديث الباب بأن بريرة عجزت نفسها بما يدل استعانتها عائشة كما في كثير من الروايات ويجب بأنه ليس في استعانتها عائشة ما يستلزم العجز قوله ويشترطوا ما شأوا فله دليل على أن شرط البائع للعبد أن يكون الولالة لا يصح بل الولاء لمن اعتق بإجماع المسلمين قوله وإن استرطوا مائة شرط قال النووي أي لو شرطوا مائة مرة أو كيداً فالشرط باطل وإنما جرد ذلك على التوكيد لان الدليل قد دل على بطلان جميع الشروط التي ليست في كتاب الله فلا حاجة إلى تقييدها بالمائة فإنها لو زاد عليها كان الحكم كذلك قوله واشترطى لهم الولاء استشكل صدور الالزام منه صلى الله عليه وآله وسلم بشرط فاسد في البيع واختلاف العلماء في ذلك فذهب من أنكر الشرط في الحديث فروى الخطابي في المعالم بسنده إلى يحيى بن أكثم أنه ذكر ذلك وعن الشافعي في الام الإشارة إلى تضعيف هذه الرواية التي فيها الالزام بالشرط وذكره انفرادهم اشام بن عروة دون أصحاب أبيه وأشار غيره إلى أنه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن وانبت الرواية آخرون وقالوا اشام ثقة حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردهم ثم اختلفوا في توجيه ذلك فقال الطحاوي إن الالزام في قوله لهم يعني على كونه تعالى وإن أسأتم فلها وقد أسند هذا الشيخ في المعرفة عن الشافعي وجرم به الخطابي عنه وهو مشهور عن المزني وقال النووي إن هذا تناول ضعيف وكذلك قال ابن دقيق العيد وقال آخرون الأمر في قوله اشترطى للإباحة أي اشترطى لهم أولاً فإن ذلك لا ينفعهم وينوي هذا قوله ويشترطوا ما شأوا وقيل إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كان أعلم الناس أن اشترط الولاء باطل واشترط ذلك بحيث لا يجنى على أهل بريرة فلما أرادوا أن يشترطوا ما تقدم لهم العلم به علانه أطلق الأمر مريداً به التأكيد كقوله تعالى اعملوا ما شئتم فكانه قال اشترطى لهم الولاء فسيماون أن ذلك لا ينفعهم ويؤيد هذا ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك ما بال رجال يشترطون شروطاً الخ فوجبه لهم هذا القول مشيراً إلى أنه قد تقدم منه بيان إبطاله اذ لو لم يتقدم منه ذلك لبداً ببيان الحكم لا بالتوبيخ لعدم المقضي له اذ هم يتكفرون بالبراءة الأصلية وقال الشافعي أنه أذن في ذلك اقتضاداً بعمل عليهم شروطهم ليرتدعوا عن ذلك ويرتدع عنه غيرهم وكان ذلك من باب الأدب وقيل

لا يقر بالبعث فكانه علق على محال (قال) العاصي (دعني حتى أموت وأبعث) على البناء للمفعول (فسأوني ما لا وولداً فأقضيتك فنزلت) هذه الآية (أفرايت الذي كفر) بآياتنا وقال لا وتبين ما لا وولداً أطلع الغيب) أي أقدم بلغ من شأنه إلى أن ارتقى إلى علم الغيب الذي يوحى به الواحد الإله حتى ادعى أن يوتي في الآخرة ما لا وولداً (أم اتخذ عند

الرحمن عهدا) بذلك فانه لا يتوصل الى العلم به الا باحد هذين الطريقين وقيل العهد كلمة الشهادة والعمل الصالح فان وعد الله  
بالنواب عليه ما كالعهد عليه وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في المظالم والتفسير الاجارة ومسلم في ذكر المذاقين  
والترمذي في التفسير وكذا النسائي والغرض من هذا الحديث هنا ٤٣ ان فيه ذكر القين والحداد عن أنس بن مالك

رضي الله عنه ان خياطاً لم يسم

(دعا رسول الله صلى الله عليه

وآله) وسلم اطعام صنعه قال

أنس بن مالك فذهبت مع رسول

الله صلى الله عليه وآله (وسلم

الى ذلك الطعام فقرب) الخياط

(الى رسول الله صلى الله عليه

وآله) وسلم خبزاً قال الامام علي

كان من شعير (ومر فاقم فيه) داء

بضم الدال وتشديد الباء مدودا

الواحدة دباءة فهمزة معقلبة عن

حرف عله وخطأ الحمد الجوهرى

حيث ذكره في المقصور أى فيه

قرع (وقد يفرأيت النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم يتبع الدباء

من سواى القصعة) بفتح القاف

(قال) أنس (فلم أزل أحب الدباء

من يومئذ) قال الخطابي فيه

جواز الاجارة على الخياط ردا

على من أبطلها به لانه إنما ليست

بأعيان مرتبسة ولا صفات

معلومة وفي صنعة الخياط معنى

ليس في سائر ما ذكره البخاري

من ذكر القين والصانع والتجار

لان هؤلاء الصانع انما يكون

منهم الصنعة المحضة فيما يستصنعه

صاحب الحديد والخشب والفضة

والذهب وهى أمور من صنعة

يوقف على حدها ولا يخطأ بها

غيرها والخياط انما يخطب الثوب

معنى اشترطى اتركى محالنتهم فيما يشترطونه ولا تظهرى نزاعهم فيما دعوا اليه من اعاد  
لتجيز العتق لتشوف النزع اليه وقال الروى أقوى الاجوبة ان هذا الحكم خاص  
بعائشة في هذه القصة وان سببه المبالغة في الزجر عن هذا الشرط لمخالفتهم حكم الشرع  
وهو كمنع الحج الى العمرة كان خياطاً تلك الحجة مبالغة في الزلة ما كانوا عليه من منع  
العمرة في أشهر الحج ويستفاد منه انه كان أخف المنسدين اذا استلزم ان الة أشدهما  
وتعقب بأنه استدلال يختلف فيه على مختلف فيه وتعقبه ابن دقيق العيد بأن التخصيص  
لا يثبت الا بدليل وقال ابن الجوزى ايس في الحديث ان اشترط الولاء والعتق كان  
مقارناً للعقد فيحصل على أنه كان سابقاً للعقد فيكون الامر بقوله اشترطى مجزئاً وعدولا  
يجب الوفاء به وتعقب باستنبه ان الأمر بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم شخصاً ان يعد  
مع علمه بأنه لا يثني بذلك الوعد وقال ابن حزم كان الحكم ثابتاً لجواز اشترط الولاء غير  
المعتق فوقع الامر باشترطه في الوقت الذى كان ذلك جائزاً فيه ثم نسخ بخطبه صلى الله  
عليه وآله وسلم وهو بعيد قوله فاعلم الولاء من أعتق فيه اثبات الولاء للمعتق ونفيه  
عما عداه كما تقتضيه انما الحضرية واستدل بذلك على أنه لا ولأى ان أسلم على يديه رجل  
أو وقع بينه وبين رجل مخالفة ولا لامة تطرأ ويبقى الكلام على بقية هذا الحديث  
في كتاب العتق ان شاء الله تعالى

### \* (باب شرط السلامة من القين) \*

(عن ابن عمر قال ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه يجتدع في البيوع فقال  
من بايعت فقل لا خلاية متفق عليه \* وعن أنس بن مالك لا على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم كان يباع وكان في عقد يدعى في عقد ضعف فأتى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فذاه الويار ول الله التجرة على فلان فانه يبتاع وفي عقد يدعى ضعف فدعاه  
وسم فقال يا نبي الله انى لا أصبى عن البيع فقال ان كنت غير تارك للبيع فقل هاوها ولا  
خلاية رواه الخمسة وصححه الترمذي وفيه حجة الطبر على السنية لانهم لا يرون طلبة  
منه وأقرهم عليه ولو لم يكن معروفاً عنهم لمسا طلبة ولا انكر عليهم \* وعن ابن عمر ان  
منقذاً دفع في رأسه في الجاهلية ما مومة نجبات اسانه فكان اذا بايع يجتدع في البيع  
فقال لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بايع وقل لا خلاية ثم أتى بالخيار ثلاً فقال ابن  
عمر فسمعه ببايع ويقول لا خلاية لا خلاية رواه الحميدى في مسنده فقال حدثنا  
سفيان عن محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر فذكره \* وعن محمد بن يحيى بن حبان قال

في الاغلب يخطوط من عنده فيجتمع الى الصنعة لا كالأكل واحد \* مائة منهاها التجارة والاخرى الاجارة وحصة احداهما لا تميز من  
الاخرى وكذلك هذا في ثمرات الصباغ اذا كان يخطوطه ويصبع هذا يصنعه على العادة لاعتناءه في الصانع وجميع ذلك  
فاسد في القياس الا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجدهم على هذه العادة أول زمن النبوة فلم يغيرها ذلك ولو لم يغيره



لشق عليه ثم قال رجع زل من موضع النسيء والعدول به ما من صحيح لما فيه من الارقاق انتهى قال في الفتح وفيه دلالة على أن  
الطحاوية لا تنافي المروعة انتهى والحدوث أخرجه أيضا في الطحاوية وكذلك أبو داود والترمذي وقال حسن صحيح (عن  
جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال كنت مع ٤٤ النبي صلى الله عليه وآله (رسالة في غزاة) قيل هي ذات الرهاج كفى طبعات

ابن سعد وسيرة ابن هشام وابن  
مسيد الناس وفي البخاري كانت  
في غزوة تبوك وفي مسلم من  
حديث جابر قال أقبلنا من  
مكة الى المدينة فيكون  
بالمدينة أو عمرة النضبة أو في  
الفتح أو جهة الوداع لكن جهة  
الوداع لأنه في غزوة بل ولا عمرة  
النضبة ولا المدينة على الأرجح  
فمعين الفتح وبه قال البلقيسي  
(فأبى بن جلي وأعيان) أي تعب  
وكل يقال أعيان الرجل أو أعيان  
في الشيء يستعمل لازما ومتعديا  
تقول أعيان الرجل وأعيان الله  
(فأبى على النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فقال جابر فقلت نعم  
قال ما شأنك) أي ما حالك وما  
جرت لك حتى تأخرت عن الناس  
(قلت أومأ على جلي وأعيان  
تختلف عنهم) أي (فأبى) صلى الله  
عليه وآله وسلم حال كونه (يحببه)  
مضارع جبن أي يجهله (يحببه)  
أي يعصاه الله وجه من رأها  
كل الصالحين معدلان بلغة قطبه  
الراكب ما يسقط منه (ثم قال  
اركب فركبت فلقد رأيتني) أي  
الجل (أركفه) أمعه (عن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم)  
حتى لا يتجارزه (قال تزوجت قلت  
نعم قال بكرة) تزوجت (أم ثيبا)

هو حديث معتقد بن عمرو وكان رجلا قد أصابته آفة في رأسه فسكرت لسانه وكان لا يدع  
على ذلك التجارة فكان لا يزال يغيب باقي النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قد ذكر ذلك لمختار  
فأنت يا بيت فقل لأخيه نية ثم أنت في كل ساعة أتبعتهما خيار ثلاث ليال ان رضى  
فأما لك وإن سخطت فأردوها على صاحبها رواه البخاري في تاريخه وابن ماجه  
والدارقطني) حديث أنس أخرجه أيضا الحاكم وحديث ابن عمر الثاني أخرجه أيضا  
البخاري في تاريخه وأما كفي مستدركه وفي إسناده محمد بن اسحق وفي الباب عن جابر  
انخطاب عند الشانعي وابن أبي رواد وأما كفي والدارقطني وتبعه أن الرجل اسمه حيان  
ابن منقذ أخرجه أيضا عنه الدارقطني والطيبري في الارسط وقيل ان الله تعالى  
والدحيان كفي حديث الباب قال النووي وهو الصحيح وبإسناده عبد الحق روى ابن  
الطحاوي أنه حيان بن منقذ وتروى الخطيب في الميقات وابن أبي خوري في التلخيص قال ابن  
الصلاح وأما رواية الاشراف فمكره فلا أصل لها قيل لا خلافة بكسر النجمة وسكتة  
اللام أي لا خديعة قال العلم المتقنه النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليستظفه  
عند البيع فيعالم به به أحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع ومقادير  
التقية روى له ما يرى لنفسه والمراد أنه إذا ظهر غش رد الثمن واسترد المبيع واختلاف  
العلم في هذا الشرط هل كان حاديا بهذا الرجل ثم يدخل فيه جميع من شرط هذا الشرط  
فعند أحد روايات في رواية عنه والمنصور بالله والامام يحيى أنه ثبت الرد لكن من شرط  
هذا الشرط ويثبتون الرد يغيبون أن يعرف قبضة السلع وقبضه بعضهم يكون الغش  
فأشار حوثلت النتيجة عنده فالواجب ما مع الخدع الذي لا جرم أثبت النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لذلك الرجل الخيار وأجيب بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما جعل لينة  
الرجل الخمار لضعف الذي كان في عدمه كفي حديث أنس الله كور فلا يلحق به  
الامان كان مثله في ذلك بشرط أن يقول هذا المنة والله ولي هذا روى أنه كان إذا غش يشهد  
رجل من الصحابة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعله بالخيار ولا يرجع في ذلك  
وبه مذايبت أنه لا يصح الاستدلال بهذا هذه القصة على ثبوت الخيار لكل مغيرون وإن  
كان صحيح العقل ولم على ثبوت الخيار لمن كان ضعيف العقل إذا غش ولم يقل هذا المنة  
وهذا ما ذهب إليه ورده هو الحق وأما في هذا القصة على ثبوت الخيار لمن قال لا خلافة  
سوا غش أم لا وسوا جده غش أو عيب أم لا وبإسناده حديث ابن عمر الآخر والظاهر أنه  
لا يثبت الخيار إذا أوجب ذلك خلافة لا إذا لم توجد لأن السبب الذي يثبت الخيار لا يجب  
هو وجود ما فاما من إذا لم يوجد فلا خيار واستدل بذلك أيضا على جواز الخيار لنفسه

كما  
بالمثلية وقد تطلق على البالغة وإن كنت بكرا مجازا وتعاروا المرادها المندراء (قلت يل) تزوجت  
(ثيبا) شيء سهل بنت مسعود الأوبسية (قال أنلا) تزوجت (جارية) بكرا (فلا عيبا ولا عيبك) وفي رواية قال ابن أنس من  
العذار أو لعام أو في أخرى فها لا تزوجت بكرا انصاحك وتصحاحك أو تلعنك وتلعنك وتلعنك وتلعنك وتلعنك وتلعنك وتلعنك وتلعنك

زواة البخاري بضمها وقد فسرها الجوهري وزقوله: **الاعمال** ما تتركه من الاعمال بالاعمال المعروفة ويؤيده رواية الضعيف وجعله بعضهم من  
 الاعمال وهو الرقيق وفيه حصص على تزويج البكر وفضله تزويج الابكار وملاعبة الرجل أهله (قلت ان في اخوات) ولمسلم ان  
 عبد الله هلك وترك تسع بنات واني كرهت ان آتين أو أجيئن من عثمان ٤٥ (فأحببت ان أتزوج امرأته بجمعهن ونقشطنهن)

بضم الشين أي تسرح شعرهن  
 (وتقوم عليهن) زاد مسلم  
 وتصلحن (قال) صلى الله عليه  
 وآله وسلم (اما) حرف تنبيه (انك  
 قادم) على أهللك (فاذا قدمت)  
 عليهم (فالكيس الكيس) بفتح  
 الكاف والنصب على الاغراء  
 والكيس الجماع قال ابن الاعرابي  
 فيكون قد حضمه عليه لما فيه وفي  
 الاعتسالة منه من الاجر لكن  
 فسره البخاري في موضع آخر من  
 جامعهم هذا بأنه الولد واستشكل  
 وأجيب بأنه اما أن يكون قد  
 حضمه على طلب الولد واستعمال  
 الكيس والرفق فيه اذ كان جابر  
 لاولده اذ ذاك أو يكون قد أمره  
 بالتحفظ والتوقي عند اصابت  
 الاهل بخفاة ان تمكون  
 حاضا فقدم عليه اطول الغيبة  
 وامتداد الغربة والكيس شدة  
 المحافظة على الشيء قاله الخطابي  
 وقيل الولد العقل لما فيه من  
 تكميل جماعة المسلمين ومن  
 القوائد الكثيرة التي يحافظ  
 على طلبها اذ هو العقل (ثم قال)  
 صلى الله عليه وآله وسلم (أبيع  
 جلك قلت نعم فاشتره مني بأوقية)  
 وكانت في القديم بأربعين درهما  
 وزنه نأفعولة والجمع الاواق  
 مشددا وقد تحفف ويجوز فيها

كما أشار إليه المصنف وغيره وهو واستدل صحيح لكن بشرط ان يطلب ذلك من الامام  
 أو الحاكم قرابة من كان في نصرته سقمه كما في حديث انس قوله في عقدة العقدة العقل كما  
 يشعر بذلك التفسير المذكور في الحديث وفي التلخيص العقدة الرأي وقيل هي العقدة  
 في اللسان كما يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر أنهم سخطوا لسانه وكذلك قوله فكسرت لسانه  
 وعدم افصاحه بلفظ الخلابة حتى كان يقول لا خذنا به بادل اللام ذال لا مضممة وفي رواية  
 لمسلم انه كان يقول لا خذنا به بادل اللام نونا ويبدل على ذلك أيضا قوله تعالى واحمل  
 عقدة من اساني ولم يذكروا في القاموس الاعدة اللسان قوله سفع بالسيف المهملة ثم القاء  
 ثم العين المهملة أي ضربوا بالمأمومة التي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجملدة الرقيقة  
 التي عليه قوله ثم أنت بالخيار ثلاثا استدلل به على أن مدة هذا الخيار ثلاثة أيام من دون  
 زيادة قال في الفتح لانه حكمهم ورد على خلاف الاصل فية تصريه على أقصى ما ورد فيه  
 ويؤيده جعل الخيار في المصراة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع واغرب به  
 المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كان في الرقيق وهذا يحتاج الى دليل  
 ولا يكتفي فيه بمجرد الاحتمال انتهى قوله وعن محمد بن يحيى بن حبان بفتح الخاء المهملة  
 وهو غير صاحب الصحيح المعروف بابن حبان بكسر الحاء

\* (باب اثبات خيار المجلس)

(عن حكيم بن حزام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقال  
 حتى يفترقا فان صدقا وينا بوليه) إجماع في بيعهما ما وان كدبا وكما صحقت بكيفية هما  
 \* وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول  
 أحدهما له أحبه اخترت وربما قال أو يكون بيع الخيار وفي لفظ اذا تباعد الرجلان فكل  
 واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا أو كانا جميعا أو يخيرا أحدهما الآخر فان خيرا أحدهما الآخر  
 فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد ان تباعا بوليهما فكل واحد منهما بالخيار  
 وجب لبيعه منفق على ذلك كله \* وفي لفظ كل بيعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا لا بيع الخيار  
 متفق عليه أيضا \* وفي لفظ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا  
 لا بيع الخيار \* وفي لفظ اذا تباعا المتبايعان بالبيع فكل واحد منهما بالخيار من بيعه  
 ما لم يتفرقا أو يكون بيعهما عن خيار فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب قال نافع  
 وكان ابن عمر رحمه الله اذا بايع رجلا فاراد أن لا يقبله قام بثمنه ثم رجع اخرجهما  
 قول البيعان بثمنه ثانيا يبيع البائع والمشتري والبيع هو البائع أطلق على

أوقية بغير أن وهي لغة عامرية وفي رواية بخمس أواق وزادني أوقية وفي أخرى بأوقيتين ودرهم أو درهمين وفي أخرى بأوقية  
 ذهب وفي أخرى بأربعة دنانير وفي أخرى بعشرين دينارا قال البخاري وقول الشعبي بوقية أكثر قال عياض سبب اختلاف  
 الروايات انهم رويوا بالمعنى فالمراد أوقية ذهب كما فسره سالم بن أبي الجعد عن جابر ويعمل عليهم رواية من روى أوقية وأطلق ومن



روى خمسة أو اثنى عشر في نسخة ذهب ذلك الوقت فلاخبار عن وقبة الذهب هو اخبار عارضة به العقد  
وأواني النسخة اخبار عارضة حصل به الزيادة على الاوقية كما في رواية فزال يزيد وأما أربعة دنائير  
فحصل انما كانت يومئذ اوقية ورواية ٤٦ أوقية يتحمل ان احدهما من والاخرى زيادة كما قال وزادني أوقية وقوة

المشتري على - دليل التغليب أولان كل واحد من الشئطين يطلق على الآخر كما سلف قوله  
بالخبار كسب انشاء المجبة اسم من الاختيار او التخيير وهو طلب خير الامرين من امضاء  
البيع أو فسخه والمراد بالخبار هنا خيار المجلس قوله عالم يفتقر فاذا اختلف هل المعتبر  
التفرق بالابدان أو بالاقوال فابن عمر - حمله على التفرق بالابدان كما في الرواية المذكورة  
عنه في الباب وكذلك حمله أبو برزة الاسدي حتى ذلك عنه أبو داود قال صاحب الفتح  
ولا يعلم له ما يخالف من الصحابة قال أيضا نقل في باب عن الفضل بن سلمة انه يقال افتقر  
بالكلام وتفرقا بالابدان وزاد ابن العربي بقوله وما تفرق الذين أو تووا الكتاب فانه ظاهر  
في التفرق بالكلام لانه بالاعتقاد وأجيب بأنه من لازمه في الغالب لان من خالف آخر  
في عقيدته كان مستعدا لمناقضته اياه يدينه ولا يخفى ضعف هذا الجواب والحق  
حمله كلام الفضل على الاستعمال بالحقيقة وانما الاستعمال أحدهما في موضع  
الآخر انما انتهى وبؤيد حمله التفرق على تفرق الابدان ما رواه البيهقي من حديث  
عمر بن شبيب عن أبيه عن جده باللفظ حتى يفتقر من مكان - ما رواه البيهقي من حديث  
الباب بهضم ابلفظ التفرق وبعض ابلفظ الافتراق كما عرفت فاذا كانت حقيقة  
كل واحد منهما - ما مخالفة للحقيقة - الآخر كما سلف فينبغي ان يحمل أحدهما على  
الجازيوسما وقد دل الدليل على ارادة حقيقة التفرق بالابدان فيحمل ما دل على التفرق  
بالاقوال على معناه الجازي ومن الادلة الدالة على ارادة التفرق بالابدان قوله في حديث  
ابن عمر المذكور عالم يفتقر فاولا كانا جميعا وكذلك قوله وان تفرقا بعد ان تبارا ولم يترك  
واحد منهما المبيع فقد وجب البيع فان فيه البيان الواضح ان التفرق بالابدان قال  
الخطابي وعلى هذا وجدنا امر الناس في عرف اللغة وظاهر الكلام فاذا قيل تفرق  
الناس كان المفهوم منه التفرق بالابدان قال ولو كان المراد تفرق الاقوال كما يقول  
أهل الرأي لالا الحديث عن الفائدة وسقط معناه وذلك ان العلم محط بان المشتري  
عالم بوجبه منه قبول المبيع فهو بالخيار وكذلك البائع خياره في ملكه ثابت قبل ان  
يعقد البيع وهذا من العلم العام الذي استقر بانه قال وثبت ان المتبايعين هما  
المتباقدان والبيع من الاسماء المشتقة من افعال الفاعلين ولا يقع حقيقة الابعاد  
حصول الفعل منهم كقولهم زان وسارق واذا كان كذلك فقد صح ان المتبايعين هما  
المتعاقدان وليس بعد ذلك تفرق الا التميز بالابدان انتهى فنقرر ان المراد بالتفرق  
المذكور في الباب تفرق الابدان وبهذا اتفق من أثبت خيار المجلس وهم جماعة من  
الصحابة منهم علي صلوات الله عليه وأبو برزة الاسدي وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة  
وغیره - ومن التابعين شريح والشعبي وطاوس وعطاء بن أبي مليكة نقل ذلك عنهم

ودرهما أو درهمين موافق  
لقوله في بعض الروايات وزادني  
قيراطا ورواية عشر من دينار  
محمولة على دنائير صغار كانت اهم  
على أن الجمع بهذا الطريق فيه  
بعد في بعض الروايات ما لا يقبل  
شسا من هذا التأويل وقال  
الحافظ الشوكاني في نيل الاوطار  
وقد جمع بين هذه الروايات بما  
لا يخفى عن تكافؤ السهلي  
وروى من وجه صحيح انه كان يزيد  
درهما ودرهما وكما زاده درهما  
يقول قد أخذته بكذا والله يغفر  
لك فكان جابر أقصد بذلك كثرة  
استغفار النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وفي رواية قال بعني بأوقية  
فبعته واستثنت جلالة الى أعلى  
وفي أخرى أفقرني رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ظهره الى  
المدينة وفي أخرى لك ظهره الى  
المدينة قال البخاري الاشترط  
أكثر واضح عندي واحتج به أحمد  
على جواز بيع دابة بشرط البائع  
لنفسه ركوبه الى موضع معلوم  
قال المرداوي وعليه الاصح  
وهو المعمول به في المذهب وهو  
من المفردات وعنه لا يصح وقال  
مالك يجوز اذا كانت المسافة  
قريبة وقالت الشافعية والحنفية  
لا يصح سواء بعدت المسافة أو

قربت لحديث النهي عن بيع بشرط وأجابوا عن حديث جابر بانه واقعة عين تنطرق اليه الاحتمالات البخاري  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم أراد ان يعطيه الثمن هبة ولم يرد حقيقة البيع بدليل آخر القصة أو أن الشرط لم يكن في نفس العقد  
بل سابقا فلم يؤثر ويجاب بان حديث النهي عن بيع بشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب المطلقة في العام

على الخاص أفاده الحافظ الشوكاني في نيل الأوطار وفي رواية النسائي أخذته ~~بكذا~~ وأعره ذلك ظهوره إلى المدينة فزال  
الاشكال ولكن انتصر الحافظ ابن القيم رحمه الله في أعلام الموقعين لما أخرجه حديث الباب وأجاب عن أجوبة المخالفين له  
جوابا شافيا لا يحتل هذا المقام بسطه فراجع به بتضحك الحق الحق ١٧ بالاتباع (ثم قدم رسول الله صلى الله عليه

البحاري ونقل ابن المبرد القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهري وابن أبي ذئب  
من أهل المدينة وعن الحسن البصري والأوزاعي وابن جريج وغيرهم وبالغ ابن حزم  
فقال لا يعرف لهم مخالف من التابعين إلا الخفي وحده ورواية مكذوبة عن شريح  
والصحيح عنه القول به ومن أهل البيت الباقر والصادق وزين العابدين وأحمد بن عيسى  
والناصر والامام يحيى نقل ذلك عنهم صاحب الجرح وحكاه أيضا عن الشافعي وأحمد  
والمحقق وأبي نوري ذهب المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلهم وإبراهيم الخفي إلى أنها  
إذا وجبت الصنعة فلا خيار وحكاه صاحب الجرح عن النوري واللبث والامامية  
وزيد بن علي والقاسمية والعنبري قال ابن حزم لا نعلم لهم سابقا إلا إبراهيم وحده وهذا  
الخلافا لما هو بعد التفرق بالأقوال وأما قبله فالتباين ثابت إجماعا كما في الجرح ولاهل  
القول الآخر أجوبة عن الأحاديث القاضية بثبوت خيار المجلس فمنهم من رده  
لكونه معارضا لما هو أقوى منه نحو قوله تعالى واشهدوا إذا ابتاعتم أو توليتم  
خيارا للمجلس اسكان الآية غسيرة فمقدمة لان الشهادان وقع قبل التفرق لم يطابق الأصل  
وأن وقع بعده التفرق لم يصادف محلا وقوله تعالى تجارة عن تراص قائم اتدل على  
أن مجرد الرضا يتم البيع وقوله تعالى أو فوا باله قد دلان الرابع عن وجوب العقد  
قبل التفرق لم يرق به ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم المساواة على شروطهم  
والخيار بعده العقد يفسد الشرط ومنه حديث التحالف عند اختلاف المتبايعين  
لاقتضائه الحاجة إلى التبيين وذلك لا يلزم لزوم العقد ولو ثبت خيار المجلس لكان كافيا  
في رفع العقد ولا يفتني أن هذه الأدلة على فرض ثبوتها لم تحل النزاع اعلم ما لقا في  
العام على الخاص والمصعب إلى الترجيح مع امكان الجمع غير جائز كما تقر في وضعه  
ومن أهل القول الثاني من أجاب عن أحاديث خيار المجلس بأنهم ساءوا وختمهم هذه  
الأدلة قال في الفتح ولا حاجة في شيء من ذلك لان النسخ لا يثبت بالاجتهاد والجمع بين الحديثين  
مهم ما أمكن لا يصارعه إلى الترجيح والجمع هنا ~~ممكن~~ بين الأدلة المذكورة غير  
تعسف ولا تكلف انتهى وأجاب بعضهم بأن اثبات خيار المجلس مخالف للقصاص الجلي  
في الحاق ما قبل التفرق بما بعده وهو قياس فاسد لا اعتبارا لصدمته النص وأجاب  
بعضهم بأن التفرق بالابدان محمول على الاستحباب تحسينا لمعاملة مع المسلم ويجب  
عنه بأنه خلاف الظاهر فلا يصار إليه الأدليل وهكذا يجب عن قول من قال انه  
محمول على الاحتياط للخروج من الخلاف وقيل انه يحمل التفرق المذكور في الباب  
على التفرق في الأقوال كما في عقد النكاح والأجارة قال في الفتح وتعقب بأنه قياس مع  
ظهور الفارق لان البيع ينقل منه ملك رتبة المبيع ومنعته بخلاف ما ذكر وقيل

وآله (وسلم) المدينة (قبلي) وقدمت  
بالغدافة (فخنا) أي هو وغيره من  
الحنابلة (إلى المسجد فوجدته)  
صلى الله عليه وآله وسلم (على باب  
المسجد قال الآن قدمت قلت  
نعم قال فدع) أي اترك (جلك  
فادخل) أي المسجد (فصل  
ركعتين) فيه (فدخلت) المسجد  
(فصلت) فيه ركعتين وفيه  
استحباهم ما عند القدم من سقر  
(فامر) صلى الله عليه وآله وسلم  
(بلا لأن ينزلني أوقية فووزني  
بلا فارجح لي) (في الميزان) وهو  
محمول على أذنه صلى الله عليه  
وآله وسلم له في الأرجاح له لان  
الوصف لا يرجح إلا بالاذن  
(فانطلقت حتى وليت) أي أدبرت  
(فقال ادع لي جارا قلت الآن  
يزد علي الجبل ولم يكن شيء أبغض  
إلي مني) أي من رد الجبل (قال)  
صلى الله عليه وآله وسلم (خذ  
جلك ولا تخنه) وفي هذا الحديث  
مباشرة الكبير والشريف شراء  
الخوارج وإن كان له من يكفيه  
إذا فعل ذلك على سبيل التواضع  
ولا لادعاء بالنبي صلى الله عليه  
وآله وسلم فلا يشك أخذ أنه كان  
له من يكفيه ما يريد من ذلك  
ولكنه كان يفعلها تعليميا وتشريعا  
كذا في الفتح وهذا الحديث

أخرجه البخاري في نحو عشرين موضعا وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي الأناط مختلفة وأسانية متغايرة  
(عن) عبيد الله (بن عمر رضي الله عنه أنه اشترى ابلا هيميا) بكسر الهاء وسكون اليا مع اهيم وهيماء وهي الإبل التي هي  
الهيام وهو دابشيه الاستعفاء تشبه منه فلا تروى وقال في القاموس الهيم الإبل العظام والهيام العشاق الموسوسون

وكسحاب نالاية الثالثة من الرمل فهو ينال ابد او هو من الرمل ما كان ترابا دقا قابلا وبضم وزجل هائم وهيوم متخير وهيمان  
عشاشان والهيام بالضم كالجنون من العشق والهياء المفاخرة بالاماء ودا يصيب الابل من ماء تنبريه مستنقعا فهي هياء (من  
رجل) اسمه نواس يفتح النون ونشيد ٤٨ الواو وبعد الالف سين مهملة ولامه ابي كهم في الفتح بكسر النون

والخفيف (وله فيها شريك)  
قال في الفتح لم أقف على اسمه (بغاء)  
شريكه الى ابن عمر فقال له  
ان شريكى باعك ابله ياولم  
يعرفك) بسكون العين أو بتشديد  
الراء من التعريف أى لم يعاك  
انها هي (قال) اى ابن عمر  
لنواس (فاسنةها) فعل امر  
من الاستيقاق وزاد في رواية ابن  
ابى عمر قال فاسنةها اذ اى ان كان  
الامر بكافة قول فارفعها قال  
(فما نذهب) أى نواس (يستاقها)  
اى ليرفعها استدرج ابن عمر  
(قال دعها) اى اتركها  
(رضينا بقضاء رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) أى بحكمه  
(لاعدوى) قال الخطابي لا أعرف  
لعدوى هنا معنى إلا أن يكون  
الهيام داء من شأنه أن من وقع به  
اذا رعى مع الابل حصل له امتهله  
وقال غيره الهام معنى ظاهر اى  
رضيت بهذا البيع على ما فيه من  
العيب ولا أعدى على البائع ما كما  
واخاره هذا التأويل ابن التين  
ومن تبعه قال الداودى معناه  
انتهى عن الاعتداء والظلم وقال  
أبو على الهجرى في النوادر الهيام  
داء من ادواء الابل يحدث عن  
شرب الماء النجس اذا كثر طعمه  
ومن علامة حدوثه اقبال البعير

المرااد بالمتباعد عن المتساو ما قال في الفتح ورد بأنه مجاز فالجل على الحقيقة أو ما يقرب  
منه الأولى وقد أحجج الطحاوى على ذلك بآيات وأحاديث استعمل فيها الجواز وتعقب  
بأنه لا يلزم من استعمال الجواز في موضع استعماله في كل موضع قال البياض ومن  
نفي خيار الجمل ان تركب مجازين للمهلة التفرق على الأقوال وسيله للمتعابدين  
على المتساو ومن وأيضا فكلام الشارح يهتد عن الجمل عليه لانه يصير تقديرا  
المتساو من ان شاء الله البيع وان شاء الله يبعده وهو تحصيل حاصل لأن كل أحد  
يعرف ذلك ولا هل القول الآخر أجوبة غير هذه فاما ما سألني في آخر الباب ومنها  
غيره وقد بسطها صاحب الفتح وأجاب عن كل واحد منها وقد ذكرنا هنا ما كان  
يحتاج منها الى الجواب وتركها ما كان ساقطاً عن أحب الاستيفاء فارجع الى المطولات  
وقد اختلف القائلون بأن المراد بالتفرق تفرق الابدان هل له حد ينتهي اليه أم لا  
والمشهور الرابع من مذاهب العلماء على ما ذكره الحفاظ ان ذلك موكول الى  
العرف فكل ما عد في العرف تفرقا حكم به وما لا فلا قوله فان همد قاربنا أى صدق  
البائع في اخبار المشتري وبين العيب ان كان في السلعة وصدق المشتري في قدر الثمن  
وبين العيب ان كان في الثمن ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بمعنى واحد وذكر  
أحدهما تأكيذاً لا لآخر قوله بحقت بركة بيعهما يحتمل أن يكون على ظاهره وان شؤم  
التدليس والكذب وقع في ذلك العقد فحق بركته وان كان أجورا والكاذب  
ما زور او يحتمل أن يكون ذلك مختصا بمن وقع منه التدليس بالعيب دون الآخر  
ورجح ابن ابي حمزة قوله أو بقر أحدهما الصاحبه اختاروه بما قال أو يكون بيع  
الخيار قد اختلف العلماء في المراد بقوله لا يبيع الخيار فقال الجمهور هو استثناء من  
امتداد الخيار الى التفرق والمراد انه ما ان اختار امضاء البيع قبل التفرق  
فقد لزم البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق فالتقدير الا لا يبيع الذي يخفى فيه الخيار  
وقيل هو استثناء من انقطاع الخيار بالتفرق والمراد بقوله أو يبيع أحدهما الآخر  
أى فيشترط الخيار مدة معينة فلا يفتى الخيار بالتفرق بل يبقى حتى تضي المدة حكماء  
ابن عبد البر عن أبي ثور روح الاول بأنه أقل في الاضمار ولا يخفى ان قوله في هذا الحديث  
فان خير أحدهما الآخر فبنايعا على ذلك فقد وجب البيع معين الاحتمال الاول  
وكذلك قوله في الرواية الاخرى فاذا كان بيعهما عن خيار فقد وجب وفي رواية للنسائي  
الا ان يكون البيع كان عن خيار فان كان البيع عن خيار وجب البيع وقيل هو  
استثناء من اثبات خيار الجمل والمعنى أو خيرا أحدهما الآخر فيصير عدم ثبوت خيار  
الجمل فينتفى الخيار قال في الفتح وهذا ضعيف هذه الاحتمالات وقيل المراد بذلك انها

على الشمس حيث دارت واستقرارة على آكامه ونبريه وبديه بقص كالدائب فاذا أرا صاحبها بالخيار  
استبانة أمره استبان له فان وجد ربحه مثل ربح النخلة فهو أهم من شئ بوله أو بعمره أصابه الهيام انتهى قال في الفتح وبهذا  
يتضح المعنى الذي خفي على الخطابي وابتداه احتمالا والحديث على هذا التأويل يصير في حكم المرفوع أى لا هادى ولا طيرة

وعلى تأويل ابن التين يصير موقوفاً من كلام ابن عمرو على الذي اختاره نجرى الجهمي في جمعة وفي الحديث جواز بيع الشيء المغيب اذا بينه البائع ورضى به المشتري سواء بينه قبل العقد أو بعده ولكن اذا أخر بيانه عن العقد ثبت الخيار للمشتري وفيه اشتراء الكبير حاجته بنفسه ووثق ظلم الرجل الصالح وذكر الجهمي في آخر ٤٩ الحديث قصة قال وكان نواس يجالس ابن

عمرو وكان يضحكه فقال له يوما وددت أن ألقى بأباقيس ذهبا فقال له ابن عمرو اتصنع به قال أموت عليه (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال جهم أبو طيبة) بفتح الطاء المهملة وسكون الخسنة وفتح الموحدة واسمه نافع على الصحيح فعند أحمد وابن السكن والطبراني من حديث محبصة ابن مسعود أنه كان له غلام حجام يذال له نافع أبو طيبة فأنطى إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأله عن شراجه الحديث وحكى ابن عبد البر أنه سجد دينار ورهموه في ذلك لأن دينار الحجام نابي فعند ابن منده من طريق بسام الحجام عن دينار الحجام عن أبي طيبة الحجام قال جهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث وبذلك جزم أبو أحمد الحسام في الكنى أن دينار الحجام بروى عن أبي طيبة لأنه أبو طيبة نفسه وذكر البغوي في الصحابة بإسناد ضعيف أن اسم أبي طيبة ميسرة وقال العمري الصحيح أنه لا يعرف اسمه (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأمر له بصاع من تمر وأمر أهله) وفي رواية وكأم مواليه وهم بنو حارثة على الصحيح ومولاه منهم محبصة بن مسعود وانما جمع على طريق

بالخيار لم يتفرقا لأن يتخيار أو لوقبل التفرق والآن يكون البيع بشرط الخيار ولو بعد التفرق قال في الفتح وهو قول يجمع التأويلين ويؤيده ما وقع في رواية للخزاري باللفظ لا يبيع الخياراً ويقول لصاحبه اخترت حاجات أو على التقسيم لا على الشك قوله أو يتخير باسكان الرأفة على قوله لم يتفرقا ويحتمل نصب الرأفة على أن أو بمعنى إلا أن كما قيل إنما كذلك في قوله ويقول أحدهما لصاحبه اختر قوله قال نافع وكان ابن عمر هو موصول بإسناد الحديث ورواه مسلم من طريق ابن جريج عن نافع وهو ظاهر في أن ابن عمر كان يذهب إلى أن التفرق المذكور بالابدان كما تقدم (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال البيع والمبتاع بالخيار حتى يتفرقا الآن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقيله رواه الخمسة إلا ابن ماجه ورواه الدارقطني وفي لفظ حتى يتفرقا من مكانه وعن ابن عمر قال بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادي بمال له يجبر فلما تبعاه نازحتهما على عقبى حتى خرجت من بينه خشية أن يراثنى البيعة وكانت السمعة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا رواه البخاري وفيه دليل على أن الرؤية حاللة للعقد لا تشترط بل كفى الصنعة أو الرؤية المتقدمة) حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا البيهقي وحسنه الأتمذ في الباب عن أبي برزة عند أبي داود وابن ماجه بإسناد رجاله ثقات أن رجلا باع فرسا بغلام ثم أقام بقبية يومهما وأملتهما يعني البائع والمشتري فلما أصبحا من الغد حفر الرجل فقام الرجل إلى فرسه يسرجه فلم يدم فأتى الرجل وأخذ به بالبيع فأتى الرجل أن يدفعه إليه فقال يتي وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاتيا بأبرزة فقال أترضيه أن أقضى بينك كما بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم البيعان بالخيار ما لم يتفرقا في رواية أنه قال ما أرا كما افترقتما وفي الباب أيضا عن سهره عن سعد النسائي وعن ابن عباس عن ابن حبان والحاكم والبيهقي وعن جابر عند البراء والحاكم وصححه قوله صفقة خيار بالرفع على أن كان تامة وصفقة فاعاها والمقدير الآن توجد أو توجد صفقة خيار والنصب على أن كان ناقصة واسميها مضمرة وصفقة خبر والمقدير الآن تكون الصفقة صفقة خيار والمراد أن المتبايعين اذا قال أحدهما لصاحبه اختر امضاه البيع أو فسخته فاختار أحدهما تم البيع وان لم يتفرقا كما تقدم قوله خشية أن يستقيله بالنصب على أنه مفعول له واستدل بهذا القائلون بعدم ثبوت خيار الجملين وقد تقدم ذكرهم قالوا الآن في هذا الحديث دليل على أن صاحبه لا يملك الفسخ إلا من جهة الاستقالة وأجيب بأن الحديث حجة عليهم لا لهم ومعناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن

٧ نيل خا المجاز كما يقال شو فلان قتلوا رجلا ويكون القتال واحدا أو اما ما وقع في حديث جابر أنه مولى بني بياضة فهو وهم فان مولاهم آخر يقال له أبو هند (أن ينفقوا من خراجهم) بفتح الخاء المجمة ما يشرده السيد على عبده أن يؤديه إليه كل يوم أو شهر أو نحو ذلك وكان خراجهم ثلاثة أصع فوضع عليه صاعا كما في حديث رواه الطحاوي وغيره وفيه جواز الحماة

وأخذ الاجرة عليه وحديث النبي عن كسب الخيام محمول على التنزيه والكرامة انما هي على الخيام لا على المستعمل له  
لضرورة الى الخيام وعدم ضرورة الخيام لكثرة غير الخيام من الصنائع ولا يلزم من كونها من المكاسب الدينية ان لا تشرع  
قال كساح أي الكساح أسوأ حال من ٥٠ الخيام ولو نواطأ الناس على تركه لأضر بهم حاله الحافظ في الفتح وقد تقدم تحقيق

الكلام في ذلك وهذا الحديث أخرجه أبو داود في السبع (عن ابن عباس رضي الله عنهما) قال احتجبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الذي حجه أي صاعاً من تمر كما في الحديث السابق (ولو كان) أي الذي أعطاه من الاجرة (حراماً لم يعطه) وهو نص في إباحة أجرة الخيام وفيه استعمال الاجير من غير تسمية اجرة واعطاؤه قدرها وأكثروا وكان قدرها ما فوق العمل على العادة وأخرجه أيضاً في الاجارة وأبو داود في السبع (عن عائشة رضي الله عنها) انها اشترت غرقة بضم النون والراء وبكسرهما وبالقاف المقتوحة وسادة صغيرة (فيها تصاوير) حيوان (فلم ير آثار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قام على الباب فلم يدخله قالت فعرفت في وجهه (صلى الله عليه وآله وسلم) (الكرامة فقط) يا رسول الله أتوب الى الله والى رسوله ماذا أذنبت فيه جواز التوبة من الذنوب كلها أجمالاً وان لم يستحضر التائب خصوص الذنب الذي حصلت به مؤاخذته (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ما بال هذه النمرة قلت اشتريتها لانه قد علمها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضاً ماله روح على أي وجهه كان كالتصاوير العكسية المأداة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التذكير والتحجيز (أحبوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

يحتار فيه البيع فالمراد بالاستدانة فسخ التام من المبيع وعلى هذا اجل الترمذي وغيره من العلماء فالمراد لو كانت الفرفة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنعنه من المفارقة لانها لا تختص بعجاس العقد وقد أثبت في أول الحديث ان خياره ومده الى غاية التفريق من العالج ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فعين جعلها على الفسخ وجعلوا في الحل على الكرامة لانه لا يبق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قيل له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذلي أي يطلب مني استبداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب المبيع ولا يبقى عثمان خبيراً في فسخه

### \* (أبواب الربا) \*

قال الرخيمشمر في الكشاف كتب بالواو على لغة من يفهم كما كتبت الصلاة والزكاة وزيدت الالف بعد هاء شبع بالواو والجمع وقال في الفتح الربا موصوف بحكي مده وهو شاذ وهو من ربا بربو فيكتب بالالف ولكن وقع في خط المصنف بالحاف بالواو اه قال الفراء انما كتبوه بالواو لان أهل الخيام نعلوا الخط من أهل الحيرة ولغة هم الربوا فعلمهم الخط على صورة لغتهم قال وكذا قرأه أبو عمارة العدوي بالواو وفرازة جزوة والكسائي بالامالة بسبب كسرة الراء وقرأه الباقون بالفتح الباء قال ويجوز كتبه بالالف والواو والياء اه وتضمنه ربوان وأجاز الكوفيون كتابة ثمانية بالياء بسبب الكسرة في أوله وغلطهم البصريون قال في الفتح وأصل الربا الزيادة ما في نفس الشيء كقوله تعالى اهتزت وربت واماني بمقابلته كدرهم بدرهمين فقل هو حقيقة فهم ما قبل حقيقة في الاول مجاز في الثاني زاد ابن مريج انه في الثاني حقيقة شرعية وبطاق الربا على كل مبيع محرم اه ولا خلاف بين المسلمين في تحريم الربا وان اختلوا في تفاصيله

### \* (باب التشديد فيه) \*

(عن ابن مسعود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه وكتبه رواد الخمسة وصححه الترمذي غير أن لفظ النساء أكل الربا وموكله وشاهديه وكتبه اذا علموا ذلك ما عوفون على لسان محمد صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة وعن عبد الله بن حنظل غسيل الملازمة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درهم ربا بأكله الرجل وهو يعلم أشد من ست وثلاثين زينة رواد أحمد) حديث ابن مسعود أخرجه

أشتريتها لانه قد علمها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضاً ماله روح على أي وجهه كان كالتصاوير العكسية المأداة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التذكير والتحجيز (أحبوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

يحتار فيه البيع فالمراد بالاستدانة فسخ التام من المبيع وعلى هذا اجل الترمذي وغيره من العلماء فالمراد لو كانت الفرفة بالكلام لم يكن له خيار بعد البيع ولو كان المراد حقيقة الاستقالة لم تنعنه من المفارقة لانها لا تختص بعجاس العقد وقد أثبت في أول الحديث ان خياره ومده الى غاية التفريق من العالج ان من له الخيار لا يحتاج الى الاستقالة فعين جعلها على الفسخ وجعلوا في الحل على الكرامة لانه لا يبق بالمروءة وحسن معاشرته المسلم لان اختيار الفسخ حرام قوله رجعت على عقبي الخ قيل له لم يبلغ ابن عمر حديث عمرو ابن شعيب المذكور في الباب ويمكن ان يقال انه بلغه ولكنه عرف انه لا يدل على التحريم كما تقدم والمراد بقوله بالوادي وادي القرى قوله ان يراذني بتشديد الدال وأصله يراذلي أي يطلب مني استبداده قوله وكانت السنة الخ يعني ان هذا هو السبب في خروجه من بيت عثمان وانه فعل ذلك ليجب المبيع ولا يبقى عثمان خبيراً في فسخه

أشتريتها لانه قد علمها وتوسدها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أصحاب هذه الصور المصورين أيضاً ماله روح على أي وجهه كان كالتصاوير العكسية المأداة في هذا الزمان وغيرها (يوم القيامة يعذبون فيقال لهم) على سبيل التذكير والتحجيز (أحبوا) بفتح الهمزة (ما خلقتم) صورتم كصورة الحيوان (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ان البيت الذي

فيه) هذه (الصور لا تدخله الملائكة) عام مخصوص فالمراد غير الحفظه أما الحفظه فلا يذوقون الانسان الا عند الجماع والخلاء  
كما عند ابن عدي وضعه والمراد بالصورة صورة الحيوان فلا بأس بصورة الاثبار والجمال وتحوز ذلك مما لا روح له ويدل له قول  
ابن عباس في مسلم لم يزل الرجل ان كنت ولا بدافعا لافاصنع الشجر وما لا نفس له ٥١ واما الصورة التي تبين في البساط والوسادة

وغيرهما فلا يمنع دخول الملائكة  
بسم الكن قال الخطابي انه عام  
في كل صورة اه واذا حصل  
الوعيد لم يصنعها فهو حاصل  
لمستعملها لانها لا تصنع  
الا لتستعمل فالصانع سبب  
والمستعمل مباشر فيكون أولى  
بالوعيد ويستفاد منه انه لا فرق  
في تحريم النهو وبين أن تكون  
صورة لها ظلال أولوا لا بين أن  
تكون مدهونة أو منقوشة أو  
منقورة أو منسوجة أو معكوسة  
خلافا لما استثنى النجج وادعى  
انه ليس بتصوير ووجه المطابقة  
بين الحديث والترجمة من جهة  
أن الثوب الذي فيه الصورة  
يشترك في المنع منه الرجال  
والنساء فحديث ابن عمر يدل على  
بعض الترجمة وحديث عائشة  
على جمعها وقال الكرماني  
الاستبراء أعم من التجارة فكيف  
يدل على الخاص الذي هو التجارة  
التي عدها علماء الباب وأجاب  
بان حرمة الجزء مستلزمة لحرمة  
الكل فهو من باب اطلاق الكل  
وارادة الجزء وقال ابن المنير الظاهر  
ان البخاري أراد الاستبراء على  
صحة التجارة في المنارق المصورة  
وان كان استعملها مكرها  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم إنما

أيضا ابن حبان والحاكم وصححه وأخرجهم مسلم من حديث جابر بلفظ ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم لعن أكل الربا وموكله وشاهديه هم سواء في الباب عن علي عليه  
السلام عنه ذلك وعن أبي جحيفة تقدم في أول البيع وحديث عبد الله بن حنظلة  
وأخرجه أيضا الطبراني في الأوسط والكبير قال في مجمع الزوائد ورجال أحمد رجال الصحيح  
ويشهد له حديث البراء عند ابن جرير بلفظ الراباثنان وستون بابا اذا ناهى مثل ايمان الرجل  
أمه وحديث أبي هريرة عند البيهقي بلفظ الربا يسبعون بابا اذا ناهى الذي يتبع على أمه  
وأخرج ابن جرير عنه نحوه وكذلك أخرجه نحوه ابن أبي الدنيا وحديث عبد الله بن  
مسعود عند الحاكم وصححه بلفظ الراباثة وسبعون بابا يسرهما مثل أن يشكخ الرجل  
أمه وان أربي الربا عرض الرجل المسلم قوله أكل الربا بعد الهزيمة وموكله يسكون الهزيمة  
بعد الميم ويجوز ابداله او الأى ولعن مطعمه غير وسمى أخذ المال آكلوا دافعه مؤكلا  
لان المقصود منه الاكل وهو أعظم منافعه وسببه اتلاف أكثر الاشياء قوله وشاهديه  
رواية أبي داود بالافراد والبيهقي وشاهديه أو شاهده قوله وكاتبه فيه دال على تحريم  
كتابة الربا اذا علم ذلك وكذلك الشاهد لا يحرم عليه الشهادة بالامع العلم فاما من كتب أو  
شهد غيبا لم يدخل في الوعيد ومن جله ما يدل على تحريم كتابة الربا منه ادنه وتحليل  
الشهادة والكتابة في غيره قوله تعالى اذا نذرتهم يدين الى أجل مسمى فاكتبوه وقوله  
تعالى وانهم اذا اتوا بجمعهم بالكتابة والاشهاد فيما أحلوه وفهم منه تحريمه ما فيما  
حرمه قوله أشد من ست وثلاثين الخ يدل على ان معصية الربا من أشد المعاصي لان  
المعصية التي تعدل معصية الزنا التي هي في غاية النظافة والاشناعة بقدر العدد المذكور  
بل أشد منها لاشك انهم اقد تجاوزت الحد في القبح وأقبح منها السطة على الرجل في عرض  
أخيه المسلم وهذا جعلها الشارع أربي الربا وبعد الرجل يتكلم بالكلمة التي لا يجدها الذة  
ولا تزيد في ماله ولا جاهد فيكون الله أشد من انهم من رضى ستا وثلاثين زينة هذا بما لا  
يصنعه بنفسه عاقل نسال الله تعالى السلامة آمين آمين

### \* (باب ما يجزى فيه الربا) \*

(عن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تتبعوا الذهب بالذهب الا  
مثلا بمثل ولا تشعروا بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق الا مثلا بمثل ولا تشعروا  
بعضها على بعض ولا تتبعوا منهن ما غابا بنساجز بمقتضى عليه \* وفي لفظ الذهب بالذهب  
والفضة بالفضة والبر بالبر والنسيب بالنسيب والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بمثل يبيد من زاد  
أو استزاد فقد أربي الاخذ والمعطى فيه سواء رواه أحمد والبخاري \* وفي لفظ لا تتبعوا

أنكر على عائشة استعمالها ولم يأمرها بفسخ البيع والحديث أخرجه أيضا في المنكاح واللباس وبه الخلق ومسلم في اللباس  
قال في الفتح وفي بعض طرق الحديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم تركها على ما بعد ذلك والثوب الذي فيه الصورة يشترك  
في المنع منه الرجال والنساء (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال نكاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفر) قال في الفتح لم أذهب



على تعيينه (فكثرت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف والذات الناقصة أول ما يركب (صعب) أي نفور لا يكون له مثيل وكان (العمر)  
ابن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني فيه قدم أمام القوم فيزجره عمر ويزجره ثم يقدم فيزجره عمر ويرده) ذلك بيننا لصعوبة  
هذا البكر فلماذا ذكره بالغاء (نقال ٥٠) النبي صلى الله عليه وآله (وسلم لعمر بعينه قال) عمر (هو لست يا رسول الله قال

بعينه فباعه من رسول الله صلى  
الله عليه وآله (وسلم) زادني  
الهيئة فاشترى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم (فقال النبي صلى الله  
عليه وآله (وسلم هو) أي الجبل  
(لست يا عبد الله بن عمر نصنع به  
ما شئت) من أنواع التصريفات  
وهذا موضع الترجمة فانه صلى  
الله عليه وآله وسلم وهب  
ما يتاعه من ساعته ولم ينكر  
البائع فكان قاطعا لما يراه لان  
مكونه نزل منزلة قوله أمضيت  
وقال ابن التين هذا نصف  
من البخاري ولا يظن بالنبي صلى  
الله عليه وآله وسلم انه وهب  
ما فيه لاحد بخيار ولا انكار لانه  
انما بعث مبيعا وجوابه انه صلى  
الله عليه وآله وسلم قد بين  
ذلك بالأحاديث المصرحة بخيار  
المجلس والجمع بين حديث الباب  
وبين الأحاديث المصرحة بخيار  
المجلس ممكن بان يكون بعد  
العقد فارق عمر بان تقدمه  
أو تأخر عنه ثلاثا وهب وليس  
في الحديث ما يثبت ذلك ولا ينفيه  
فلا معنى للاحتجاج بهذه  
الواقعة العينية في ابطال  
ما دل عليه الأحاديث المصرحة  
من اثبات خيار المجلس فانما ان  
كانت مقدمة على حديث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزن بورن مثله لـ سوا يسوا رواه أحمد ومسلم  
وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب ووزن بورن مثله  
بمثل والنقصة بالنقصة ووزن بورن مثله لـ سوا يسوا رواه أحمد ومسلم والنسائي \* وعن أبي هريرة  
ابن عمار عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال القرب بالقر والخنطة بالخنطة والشعير بالشعير  
والمخ بالمخ مثله لـ سوا يسوا \* وعن زاذل \* وازاد في الأما اختلاف الوان رواه مسلم  
\* وعن فضالة بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا  
وزن بورن رواه مسلم والنسائي وأبو داود قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع  
أنواعه من مضروب ومنقوش وجيد ودي وسريع وهكسرو وحلي وتبر وخاصر  
ومغشوش ومنقوش والنزوي وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة لـ سوا يسوا  
هو وضع المال أي الذهب يباع بالذهب ووزن بورن أو مصدرو كد أي يوزن وزنا  
بورن وقد جمع بين المثل والوزن في روايته مسلم المذكورة قوله ولا تشفوا بضم أوله وكسر  
الشين المججمة وتشديد الفاء رايي من أشف والشف بالكسر الزيادة ويقاطق على النقص  
والمراد هنا الانقضاء قوله بياجر بالنون والجيم والزاي أي لا تبعوا ما وجب لـ سوا يسوا  
ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من المؤجل كالتائب عن المجلس مطلقة ما وجب لـ سوا يسوا  
والتاجر المتأخر قوله والغضبة بالنقصة يدخل في ذلك جميع أنواع النقصة كما دل في الذهب  
قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الخنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف  
ونبه رد على من قال ان الخنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والليت والاوزاعي  
رمتسكو ويقول صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما ياتي وبأنى الكلام على ذلك  
قوله فن زاد الخ فيه التصريح بخرم ربا الفضل وهو مذنب الجهر وللأحاديث الكثيرة  
المذكورة في الباب وغيرها فانها قاضية بخرم بيع هذه الاجناس بعضها بعض  
مقاضا لا وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضل ثم رجع عن ذلك وكذلك روى عن ابن  
عباس واختلف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه  
الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهي وروى مثل قوله ما عن أسامة  
ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير واستدلوا على جواز  
ربا الفضل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالفظاع لما راي في النسبة زاد مسلم  
في رواية عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدا بيد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنهال  
قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصريف فقالا نسي رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

البيهان بالخيار فحديث البيهان قاض عليها وان كانت متأخرة عنه حمل على انه صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى عباس  
بالبيان السابق واستفاد منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعا لما يراه البائع كما فهمه البخاري  
والله أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أهدته من الهبة والعق انه يبيع جائزا واختلافوا فيما

إذا أنكر ولم يرض فالذين يرون أن المبيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالابدان يجيزون ذلك ومن يرى التفرق بالابدان لا يجيزه والحديث صحة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقا بين المبيعين وانفقوا على منع بيع الطعام قبل قبضه واختلوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانياً يجوز مطلقاً  
الا الدور والارض وهو قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف ثالثها يجوز  
مطلقاً الا الماكيل والموزون  
وهو قول الاوزاعي وأحمد  
واسحق رابعها يجوز مطلقاً  
الا الماكول والمشروب وهو  
قول مالك وأبي ثور واختيار ابن  
المسيب واختلوا في الاعتقاد  
فالجهور على انه يصح الاعتقاد  
ويصرف قبضاً سواء كان للبايع حق  
الحبس بان كان الثمن حالاً ولم  
يدفع له أم لا ولا يصح في الوقف  
أيضاً صحته وفي الهبة والرهان  
خلاف والاصح عند الشافعية  
انهم لا يعلمان وحديث الباب  
حجة لمقابلته ويمكن الجواب عنه  
بانه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيلاً  
في القبض قبل الهبة وهو  
اختيار البغوي قال اذا أذن  
المشتري للموهوب له في قبض  
المبيع كفي وتم المبيع وحصلت  
الهبة بعده لم يكن لا يلزم من هذا  
اتحاد القابض والمقبض لان ابن  
عمر كان راكباً بعير حمله وقد  
احتج به المالكية والحنفية في  
أن القبض في جميع الاشياء  
بالقبض واليه أو ما البخاري  
وعند الشافعية والحنابلة تكفي  
القبضة في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابي سعيد قلت نعم قال فلا بأس فأخبرت أبا سعيد فقال أو  
قال ذلك اناسم كتب اليه فلا يفتيكموه وله من وجه آخر عن أبي انضره سالت ابن عمر وابن  
عباس عن الصرف فلم ير يابه بأساً وانى لقاعد عند أبي سعيد فسألتهم عن الصرف فقال  
ما زاد فهو باقاً ذكرت ذلك لقوله ما زاد فهو باقاً الحديث قال ثخديني أبو الصهباء انه سأل ابن  
عباس عنه فذكره قال في الفتح واتفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلوا في الجمع  
بينه وبين حديث أبي سعيد فقيس ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت  
بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا لربا لا الاغلاظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب  
الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وانما القصد نفي الاكمل  
لانني الاصل وأيضا نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمتفهم فيقدم عليه  
حديث أبي سعيد لان دلالة بالمنطوق ويحمل حديث أسامة على ربا الاكبر اه ويمكن  
الجمع أيضا بان يقال منه وم حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء  
كان من الاجناس المذكورة في أحاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا  
المفهوم بمنطوقه أو أعم من غيره مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدا بيد كما تقدم  
فليس ذلك من ربا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا  
الفضل منطوقه ولو كان صرفا لما رجح ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد بذلك  
كما تقدم وقد روى البخاري رجوع ابن عباس واستغفاره عنه لدأن سمع عمر بن الخطاب  
وابنه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل  
وقال حفظنا من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ وروى عنه البخاري أيضا  
انه قال كان ذلك برأي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي  
قاله ابن عباس مرفوع فهو عام مخصوص بأحاديث الباب لانها أخص منه مطلقا وأيضا  
الأحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما  
قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة  
وهشام بن عاصم والبراء بن رزيم وقضالة بن عبيد وأبي بكر وعمر وأبي الدرداء  
وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها  
فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح  
بما سلف لمكان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق  
يفتح الواو وكسر الراء وباسكانهم على المشهور ويجوز فتحهما كما في الفتح وهو الفضة  
وقيل بكسر الواو والمضروبة ويفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير

وما أشبههما من النقولات وقال ابن قدامة ليس في الحديث نص يرجح بالمبيع فيحتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو  
الظاهر فانه لم يذكره عن غيره عن قوله في حديث الباب فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق  
هذا الحديث عند البخاري فانه قد فعل هذا هو ببيع وكون الثمن لم يذكر لا يلزم أن يكون هبة مع النص يرجح بالثمن أو كما لم يذكر



على تعميمه (فكنت على بكر) بفتح الباء وسكون الكاف ولد الناقة أول ما يركب (صعب) أي نفور لم يذل وكان (أعمر) ابن الخطاب رضي الله عنه (فكان يغلبني فيمقدم أمام القوم فينجزه عرويه ثم يتقدم فينجزه عرويه) ذلك بينا الصعوبة هذا البكر فلذا ذكره بالغيا (فقال ٥٠ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر بعينه قال) عمر (هو) لك يا رسول الله قال

بعينه فباعه من رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زادني الهبة فاشترته النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم هو) أي الجمل (لأن) يا عبد الله بن عمر تصنع به ما شئت من أنواع التصرفات وهذا موضع الترجمة فانه صلى الله عليه وآله وسلم وهب ما يتاعه من ساعته ولم ينكر البائع فكان قاطعا لخير له لأن سكوتة نزل منزلة قوله أمضيت وقال ابن التين هذا تصف من البخاري ولا يظن بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه وهب ما فيه لاحديا ولا انكار لانه انما بعث مبيعا وجوابه انه صلى الله عليه وآله وسلم قد بين ذلك بالأحاديث المصروفة بخيار المجلس والجمع بين حديث الباب وبين الأحاديث المصروفة بخيار المجلس ممكن بان يكون بعد العقد فارق عمر بان تقدمه أو تأخر عنه مثلا ثم وهب وإيس في الحديث ما يثبت ذلك ولا ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة العينية في ابطال ما دلت عليه الأحاديث المصروفة من اثبات خيار المجلس فانما ان كانت متقدمة على حديث

الذهب بالذهب ولا الورق بالورق الا وزن بوزن مثله لا بمثل سواء بسواء رواه أحمد ومسلم ه وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب ووزن بوزن مثله بمثل والفضة بالفضة ووزن بوزن مثله بمثل رواه أحمد ومسلم والنسائي ه وعن أبي هريرة ايضا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرب بالنور والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والمخ بالمخ مثله بمثل يدا بيد عن زاذأ واستراد فقد أرى الاما اختلفت ألوانه رواه مسلم ه وعن فضال بن عبيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الذهب بالذهب الا وزن بوزن رواه مسلم والنسائي وأبو داود قوله الذهب بالذهب يدخل في الذهب جميع أنواعه من مضروب ومنقوش ومنجود وري وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش وقد قل النووي وغيره الاجماع على ذلك قوله الامثلة عمل هو مصدر في موضع المال أي الذهب يباع بالذهب وزنا عوزون أو مصدر مؤن كد أي بوزن وزنا بوزن وقد جمع بين المثل والوزن في رواية مسلم المذكورة قوله ولا تشقوا بضم أوله وكسر الشين المعجمة وتشديد الفاء يأتي من أشق وأشف بالكسر الزيادة فيطلق على النقص والمراد هنا لا تقصروا قوله بناجر بالنون والجرم والزاي أي لا تبعوا موصلا بحال ويحتمل أن يراد بالغائب أعم من الموجب كالتائب عن المجلس مطلقا أو محلا كان أو حالا والناجر الناجم قوله والفضة بالفضة يدخل في ذلك جميع أنواع الفضة كما سلم في الذهب قوله والبر بالبر بضم الباء وهو الحنطة والشعير بفتح أوله ويجوز الكسر وهو معروف وفيه رد على من قال ان الحنطة والشعير صنف واحد وهو مالك والبيث والاوزاعي وتمسكوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما سألني وبأني التكلام على ذلك قوله فمن زاد المخ فيه التصريح بجمع بصرى بالفضل وهو مذهب الجمهور وللأحاديث الكثيرة المذكورة في الباب وغيرها فانها قاضية بجمع بيع هذه الاجناس بعضها ببعض متفاضلا وروى عن ابن عمر انه يجوز بالفضل ثم رجع عن ذلك وكذلك روى عن ابن عباس واختلاف في رجوعه فروى الحاكم انه رجع عن ذلك لما ذكره أبو سعيد حديثه الذي في الباب واستغفر الله وكان ينهى عنه أشد النهي وروى مثله قواهم ما عن أسامة ابن زيد وابن الزبير وزيد بن أرقم وسعيد بن المسيب وعروة بن الزبير وأبو داود على جواز ربا الفضل بل بحديث أسامة عنده الشيخين وغيرهما بالفاظ العامة ربا في التسمية زاد مسلم في رواية عن ابن عباس لا ربا فيما كان يدا بيد وأخرج الشيخان والنسائي عن أبي المنال قال سألت زيد بن أرقم والبراء بن عازب عن الصرف فقالا لا شيء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق دينا وأخرج مسلم عن أبي نضرة قال سألت ابن

البيعان بالخيار في حديث البيعان فاض عليه وأن كانت متأخرة عنه حل على الله صلى الله عليه وآله وسلم اكتفى عباس بالبيان السابق واستقدم منه ان المشتري اذا تصرف في المبيع ولم ينكر البائع كان ذلك قاطعا لخيار البائع كما فيه البخاري والله أعلم وقال ابن بطال اجمعوا على ان البائع اذا لم ينكر على المشتري ما أجدنه من الهبة والعق ان بيع جائز واختلفوا فيما

إذا أئكرو لم يرض فالذين يرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفريق بالابدان يجيزون ذلك ومن يرى التفريق بالابدان  
لا يجيزه والحديث حجة عليهم اه وليس الامر على ما ذكره من الاطلاق بل فرقوا بين المبيعين وانفقوا على منع بيع الطعام  
قبل قبضه واختلفوا فيما عدا الطعام على مذاهب أحدها لا يجوز بيع شيء ٥٣ قبل قبضه مطلقا وهو قول الشافعي ومحمد

ابن الحسن ثانيها يجوز مطلقا  
الا الدور والارض وهو قول أبي  
حنيفة وأبي يوسف ثالثها يجوز  
مطلقا الا المكمل والموزون  
وهو قول الاوزاعي وأحمد  
واسحق رابعها يجوز مطلقا  
الا المأكول والمشروب وهو  
قول مالك وأبي ثور واختيار ابن  
المسيب واختلفوا في الاعناق  
فالجهم ورعى انه يصح الاعتناق  
ويصير قبضا سواء كان للبائع حق  
الجنس بان كان الثمن حالا ولم  
يدفع له أم لا والاصح في الوقف  
أيضا صحته وفي الهبة والرهن  
خلاف والاصح عند الشافعية  
انهما لا يصحان وحديث الباب  
حجة لمقابله ويمكن الجواب عنه  
بانه يحتمل أن يكون ابن عمر وكيل  
في القبض قبل الهبة وهو  
اختيار البغوي قال اذا أذن  
المشتري لله وهب له في قبض  
المبيع كفي وتم البيع وحصلت  
الهبة بعده لكن لا يلزم من هذا  
اتحاد القابض والمقبض لان ابن  
عمر كان راكب البعير حينئذ وقد  
احتج به المالكية والحنفية في  
أن القبض في جميع الاشياء  
بالقبضة واليه أو ما البخاري  
وعند الشافعية والحنابلة تنكفي  
القبضة في الدور والاراضي

عباس عن الصرف فقال لا يد ابي سعيد قلت نعم قال فلا بأس فاخبرت ابا سعيد فقال أو  
قال ذلك اناس منكم اليه فلا يفتيكوه ووهله من وجه آخر عن أبي نضرة سألت ابن عمر وابن  
عباس عن الصرف فلم يريا به بأسا واني انما عد عند أبي سعيد فسأله عن الصرف فقال  
ما زاد فهو با فانما ذكرت ذلك اقوله ما أفذكر الحديث قال فحدثني أبو الصهباء انه سأل ابن  
عباس عنه فذكره قال في الفتح وانفق العلماء على صحة حديث أسامة واختلفوا في الجمع  
بينه وبين حديث أبي سعيد فقيس ان حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت  
بالاحتمال وقيل المعنى في قوله لا ربا لربا لا اغلظ الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب  
الشديد كما تقول العرب لا عالم في البلد الا زيد مع ان فيها علماء غيره وانما المقصد نفي الاكل  
لانفي الاصل وأيضا نفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة انما هو بالمفهوم فيقدم عليه  
حديث أبي سعيد لان دلالة بالانطوق ويحمل حديث أسامة على الربا الاكبر اه ويمكن  
الجمع أيضا بان يقال مفهوما حديث أسامة عام لانه يدل على نفي ربا الفضل عن كل شيء سواء  
كان من الاجناس المذكورة في احاديث الباب أم لا فهو أعم منها مطلقا فيخصص هذا  
المفهوم بمنطوقه أو ما أخرجه مسلم عن ابن عباس انه لا ربا فيما كان يدا بيد كما تقدم  
فليس ذلك من روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون دلالة على نفي ربا  
الفضل منطوقه ولو كان من روى عن عالم يرجع ابن عباس واستغفاره عنه لدأن سمع عمر بن الخطاب  
كما تقدم وقد روى الحارثي رجوع ابن عباس واستغفاره عنه لدأن سمع عمر بن الخطاب  
وانه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يدل على تحريم ربا الفضل  
وقال حفظت ما من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما لم احفظ وروى عنه الحارثي أيضا  
انه قال كان ذلك برأي وهذا أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فتركت رأيي الى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم ان ذلك الذي  
قاله ابن عباس من روى عنه فهو عام يخص بابا من الباب لانها أخص منه مطلقا وأيضا  
الاحاديث القاضية بتحريم ربا الفضل ثابتة عن جماعة من الصحابة في الصحيحين وغيرهما  
قال الترمذي بعد أن ذكر حديث أبي سعيد وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة  
وهشام بن عامر والبراء بن رزيم وقصة ابن عباس وأبي بكر وابن عمر وأبي الدرداء  
وبلال اه وقد ذكر المصنف بعض ذلك في كتابه هذا وخرج الحافظ في التلخيص بعضها  
فلو فرض معارضة حديث أسامة لها من جميع الوجوه وعدم امكان الجمع أو الترجيح  
بما سلف له كان الثابت عن الجماعة أرجح من الثابت عن الواحد قوله ولا الورق بالورق  
بفتح الواو وكسر الراء أو باسمه على المشهور ويجوز فتحه ما كذا في الفتح وهو الفضة  
وقيل بكسر الواو المضروبة وبفتحها المال والمراد هنا جميع أنواع الفضة مضروبة وغير

وما أشبههم دون المنة قولان وقال ابن قدامة ليس في الحديث نص صريح بالبيع فيحتمل أن يكون قول عمر هو لك أي هبة وهو  
الظاهر فانه لم يذكر منة قلت وفيه غفلة عن قوله في حديث الباب فبما عه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي بعض طرق  
هذا الحديث عند البخاري فانه تراه فعلي هذا هو بيع وكون الثمن لم يذكرا يلزم أن يكون هبة مع التصريح بالشراء وكالم يذكرا

التي يحتمل أن يكون النص المشروط راجعاً إلى نقل قول الحبيب الطبري يحتمل أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساقه بعد  
العقد كما ساقه أولاً وموقع قبض له لأن قبض كل شيء بحسبه كذا في الفتح وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضاً في الهبة (وعنه)  
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه إن رجلاً) \* هو حبان بن منة فقد كارهوا ابن الجارود والحاكم وغيرهما جرحوا به النووي

في شرح مسلم وهو يفتح الحاء  
وتشديد الباء الموحدة ومنه  
بمسكس القاف الصحابي ابن  
الصحابي الانصاري وقيل هو  
منهذين عمرو كما وقع في ابن  
ماجه وتاريخ البخاري وصححه  
النووي في مهماته وكان حبان  
قد شتم أحد أوما بعد ما وتوفي  
في زمن عثمان رضي الله عنه  
(ذكر النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم أنه يندع في البيوع) على  
البناء المارة عول وعند الشافعي  
وأحمد وابن خزيمة والدارقطني  
أن حبان بن منة قد كان ضعيفاً  
وقد شتم في رأسه مأمورة وقد  
تعلل لسانه وفي رواية وكان في  
عقدته يعني في عقله ضعف رواه  
الخمسة وصححه الترمذي قال  
الحافظ الشوكاني في تيل الاوطار  
العقدة العقل كما يشعر بذلك  
التفسير المذكور في الحديث  
وفي التلخيص العقدية الرأى  
وقيل هي العقدية في اللسان كما  
يشعر بذلك ما في رواية ابن عمر  
أنهم أخطأت لسانه وكذلك قوله  
فكسرت لسانه وعدم إفصاحه  
بالفاظ الخ لابة حتى كان يقول  
لاخذنا بآيدال اللام في الامة  
وفي رواية لمسلم أنه كان يقول  
لاخذنا بآيدال اللام فونا ويدل

مضروبة قوله الاوزن بالوزن مثلاً بمثل سواء بسواء الجمع بين هذه الالفاظ قد صدقنا  
أولاً بالمعنى قوله الاماختلفت ألوانه المراد أنهم اختلفوا في اللون اختلفا في الصبغ به كل  
واحد منهم اجنساً غير جنس مقابلته معناه معنى ما يأتي من قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
إذا اختلفت هذه الاصناف فبيعهوا كيف شئتم وسند ذكر أن شاء الله ما يستفاد منه (وعن  
أبي بكر) قال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن الفضة بالفضة والذهب بالذهب  
الأسواء بسواء وأمرنا أن نشتري الفضة بالذهب كيف شئنا ونشتري الذهب بالفضة  
كيف شئنا أخرجه وفيه دليل على جواز الذهب بالفضة بمجازفة \* وعن عمر بن الخطاب  
قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذهب بالورق والياها وها هو البر بالبر باب  
الاهاء وها والشعير بالشعير باب الاهاء وها والقر بالقر باب الاهاء وها متفق عليه  
\* وعن عمار بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب والفضة  
بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقر بالقر والمخ بالمخ مثلاً بمثل سواء بسواء يدايد  
فإذا اختلفت هذه اصناف ببيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد رواه أحمد ومسلم  
والناسائي وابن ماجه وأبي داود وشيخوه في آخره وأمرنا أن نبيع البر بالشعير والشعير  
بالبر يدايد كيف شئنا وهو صريح في كون البر والشعير جنسين \* وعن معمر بن عبد الله  
قال كنت أسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الطعام بالطعام مثلاً بمثل وكان  
طعامنا يوشم بالشعير رواه أحمد ومسلم \* وعن الحسن عن عبادة وأنس بن مالك أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال ما وزن مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً وما كيل مثلاً بمثلاً  
فإذا اختلف النوعان فلا بأس به رواه الدارقطني حديث أنس وعبادة أشار إليه  
في التلخيص ولم يتكلم عليه وفي إسناده الربيع بن صبيح وثقه أبو زرعة وغيره رصده  
جماعة وقد أخرج هذا الحديث البزار أيضاً وشهد أحسنه حديث عبادة المذكور  
أولاً وغيره من الأحاديث قوله كيف شئنا هذا الاطلاق مقيد بما في حديث عبادة  
من قوله إذا كان يدايد يدايد في بيع بعض الربويات ببعض من التقابض والاهاء  
في الصرف وهو يبيع الدراهم بالذهب وعكسه فانه متفق على اشتراطه وظاهر هذا  
الاطلاق والتفويض الى المشيئة أنه يجوز بيع الذهب بالفضة والعكس وكذلك سائر  
الاجناس الربوية إذا بيع بعضها ببعض من غير تقييد بصفة من الصفات غير صفة  
القبض ويدخل في ذلك بيع البازف وغيره قوله الاهاء وها بالمعنى ما وقع الهزة وقيل  
بالكسر وقيل بالسكون وحكى القصر بغير همز وخطأها الخطابي ورد عليه النووي وقال

على ذلك أيضاً قوله تعالى واحال عقدة من لسانى ولم يذكر في القاموس الاعدة لسان (فقال) له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هي  
وآله وسلم (إذا يابعت فقل لا خلافة) بكسر الميم وفتح القاف اللام أى لا خديعة في الدين لان الدين النصيحة فلا ينبغي الخداع وخبرها  
مخدوف قال النووي شتى لغة النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا القول ليلفظ به عند البيع ليلفظ به ما عليه على الله من

دوى البصائر من معرفة الساع ومقادير القيمة فيم البرى له كبرى لنفسه وكان الناس في ذلك اذعاء لا يفتنون اطاهم المسلم وكانوا  
ينظرون له كما ينظرون لانفسهم اه واستعمله في الشرع عبارة عن اشتراط خيار الثلاث وقد زاد الميهقي في هذا الحديث  
باسناد حسن ثم أتت بالخيار في كل ساعة ابتعت اثلاث ليال وفي رواية ٥٥ الدارقطني عن عمر فجعل له رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم عهدة ثلاثة أيام  
زاد ابن اسحق في رواية يونس  
ابن بكير فان رضى فأمسك وان  
سخط فاردد في حتى ادرك  
زمن عثمان وهو ابن مائة وثلاثين  
سنة فكثيرا اس في زمن عثمان  
فكان اذا اشترى شيئا فقبل له انك  
غبت فيه رجع به فيشهد له الرجل  
من الصحابة بان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم قد جعله بالخيار ثلاثا  
فترد له دراهمه واستدل به لاجد  
على انه يد بالغير الفاسح لمن لم  
يعرف قيمة الساعة وحده بعض  
الحنابلة بنات القيمة وقيل  
بسدسها وأجاب الشافعية  
والحنفية والجمهور بانهم واقعة  
عين وحكاية حال فلا تصح دعوى  
العموم فيها عند أحد وقال  
البيضاوي حديث ابن عمر هذا  
يدل على أن الغبن لا يفسد البيع  
ولا يثبت الخيار لانه لو أفسد  
البيع أو أثبت الخيار لينه  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم ولم يأمره بالشرط اه وفيه  
اشتراط الخيار من المشتري فقط  
وقيس به البائع ويصدق ذلك  
باشتراطهما معا قال في الفقه  
واستدل به على أن مد الخيار  
المشترط ثلاثة أيام من غير زيادة  
لانه حكم ورد على خلاف الاصل

هي صحيحة ايكن قليلة والمعنى خذوها وحكي بزيادة كاف مكسورة ويقال هاهنا بكسر  
الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ وقال ابن الاثير هاهنا وهاهنا وان يقول كل واحد من  
البيوعين هاهنا فيه عطية ما في يده وقيل معناها اخذوا أعط قال وغير الخطابي يميز فيه السكون  
وقال ابن مالك هاهنا مفعول بمعنى خذ وقال الخليل هاهنا كلمة تستعمل عند المأولة والمقصود  
من قوله هاهنا وهاهنا أن يقول كل واحد من المتعاقدين لصاحبه هاهنا فية باضان في المجلس  
قال فالتمديد لا يبيعوا الذهب بالورق الامتولا بين المتعاقدين هاهنا وهاهنا قوله فاذا اختلفت  
هذه الاصناف الخ ظاهر هذا انه لا يجوز بيع جنس ربوي بجنس آخر الامع القبض ولا  
يجوز مؤجلا ولو اختلفا في الجنس والتمديد كالخطة والشعير بالذهب والفضة وقيل  
يجوز مع الاختلاف المذكور وانما يشترط التقابض في الشئتين المختلفين جنسا المتفقين  
تقديره كالفضة بالذهب والبر بالشعير ان لا يعقل التفاضل والاستواء الا فيما كان كذلك  
ويجوز بان مثل هذا لا يصلح تخصيص النصوص وتقييدها وكون التفاضل والاستواء  
لا يعقل في المختلفين جنسا وتقديره ممنوع والسند أن التفاضل معقول لو كان الطعام  
بوزن أو النقود تسكال ولو في بعض الأزمان والبلدان ثم انه قد يبلغ عن الطعام الى مقدار  
من الدراهم كثير عند شدة الغلاء بحيث يعقل ان يقال الطعام أكثر من الدراهم وما  
المانع من ذلك وأما الاستدلال على جواز ذلك بحديث عائشة عند البخاري ومسلم  
وغیرهما قالت اشترى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يهودى طعاما بثمنه وأعطاه  
درعاهما فلا يخفى أن غاية ما فيه أن يكون مخصصا للخص المذكور بصورة الرهن فيجوز  
في هذه الصورة لا في غيرها لعدم صحة الحاق ما لا عوض فيه عن الثمن بما فيه عوض عنه  
وهو الرهن نعم ان صح الاجماع الذي حكاه المغربي في شرح بلوغ المرام فانه قال واجمع  
العلماء على جواز بيع الربوي بربوي لا يشاركه في العلة متفاضلا أو مؤجلا كبيع الذهب  
بالخطة وبيع الفضة بالشعير وغيره من المكيل اه كان ذلك هو الدليل على الجواز عند  
من كان يرى صحة الاجماع وأما اذا كان الربوي يشاركه في العلة فانه كان يبيع  
الذهب بالفضة أو العكس فقد تقدم انه يشترط التقابض اجماعا وان كان في غير ذلك من  
الاجناس كبيع البر بالشعير أو بالقر أو العكس فظاهر الحديث عدم الجواز اليه ذهب  
الجمهور وقال أبو حنيفة وأصحابه وابن عاتية لا يشترط والحديث يرد عليه وقد عكس ما لا  
بقوله الا يدا بيد وبقوله الذهب بالورق وبالاهاهنا على انه يشترط القبض في الصرف  
عند الايجاب بالكلام ولا يجوز التراضي ولو كانا في المجلس وقال الشافعي وأبو حنيفة  
والجمهور ان المتعبر بالتقابض في المجلس وان تراضى عن الايجاب والظاهر الاول ولكنه  
أخرج عبد الرزاق وأحمد وابن ماجه عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قيمة مصر به على أقصى ما ورد فيه وبؤيده جعل الخيار في المصرة ثلاثة أيام واعتبار الثلاث في غير موضع النص وجاز أقل منها  
بالاولى واستدل به على ان من قال عند العقد لا خلاية انه يصير في تلك الصنقة بالخيار سواء وجد فيه عيبا أو غيبة أم لا وبالغ  
ابن حزم في جوده نقال لو قال لا خديعة أو لا غش أو ما أشبه ذلك لم يكن له الخيار حتى يقول لا خلاية ومن أسهل ما يرد به عليه

انه ثبت في صحيح مسلم انه كان يقول لا خنابة وكانه كان لا يفتضح باللام للغة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحکم في حقه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعله بالظهار فدل على انهم اختلفوا في ذلك بالمعنى واستدل به على أن الكبير لا يتغير عليه ولو تبين سنه ٥٦ وفيه نظار واستدل به على البيع بشرط الظهار وفيه ما كان أهل ذلك العصر

فقال اشترى الذهب بالفضة فاذا أخذت واحدا منها فلا تتأرق صاحبك وبينك باليس فيمكن ان يقال ان هذه الرواية تدل على اعتبار الجنس قوله ان يبيع البر بالشعير الخ فيه كما قال المصنف تصريح بان البر والشعير جنسان وهو مذهب الجمهور وحكى عن مالك والليث والاوزاعي كما تقدم أنهم ما جنس واحد وبه قال معظم علماء المدينة وهو يحكى عن عمر وسعد وغيرهما من السلف وتبعوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام كما في حديث معمر بن عبد الله المذکور ويجاب عنه بما في آخر الحديث من قوله وكان طعامنا يومئذ الشعير فانه في حكم التقييد لهذا المطلق وأيضا التصريح بجواز بيع أحد هـما بالأخر متفاضلا كما في حديث عبادة وكذلك عطف أحدهما على الآخر كما في غيره من أحاديث الباب مما لا يبقى معه ارتياب في أنه ما جنسان واعلم انه قد اختلف هل يلحق بهذه الاجناس المذكورة في الاحاديث غيرها فيكون حكمه حكمها في تحريم التفاضل والنسب مع الاتفاق في الجنس وتحريم النساء فقط مع الاختلاف في الجنس والاتفاق في العلة فقالت الظاهرية انه لا يلحق بهما غيرها في ذلك وذهب من عداهم من العلماء الى انه يلحق بهما ما يشاركهما في العلة ثم اختلفوا في العلة ما هي فقال الشافعي هي الاتفاق في الجنس والظم فيما عدا التقدير وأما ما فلا يلحق بهما غيرهما من الموزونات واستدل على اعتبار الطم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الطعام بالطعام وقال مالك في التقدير كقول الشافعي وفي غيره ما العلة الجنس والتقدير والاقنيات وقال ربيعة بل اتفاق الجنس ووجوب الزكاة فقالت العترة جميعا بل العلة في جميعها اتفاق الجنس والتقدير بالكيل والوزن واستدلوا على ذلك بكراهة صلى الله عليه وآله وسلم للمكيل والوزن في أحاديث الباب ويدل على ذلك أيضا حديث أنس المذکور فانه حكم فيه على كل موزون مع اتحاد نوعه وعلى كل مكيل كذلك بانه مثل بمثل فاشعر بان الاتفاق في أحدهما مع اتحاد النوع موجب لتحريم التفاضل به وهو المنصر لا بالقياس وبه يرد على الظاهرية لانهم انما منعوا من الاتفاق لتفهم للقياس ومما يؤيد ذلك ما سألني في حديث أبي سعيد وأبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في الميزان مثل ما قال في المكيل على ما سببته المصنف ان شاء الله تعالى والى مثل ما ذهب اليه العترة ذهب أبو حنيفة وأصحابه كما حكى ذلك عنه المهدى في البحر وحكى عنه انه يقول العلة في الذهب الوزن وفي الاربعة الباقية كونها مطعومة موزونة أو مكيلة والحاصل انه قد وقع الاتفاق بين من عدا الظاهرية بان جزء العلة الاتفاق في الجنس واختلافها في تعيين الجزء الآخر على تلك الاقوال ولم يمتنع برأى أحدهم من العدد جزأ من العلة مع اعتبار الشارع له كما في رواية من حديث أبي سعيد ولا درهمين بدرهم وفي حديث عثمان عند مسلم لا تبعوا الديار بالدينارين

عليه من الرجوع الى الحق وقبول لشبر الواحد في الحقوق وغيرها وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في ترك الحبل وأبو داود والنسائي في البيوع (عن عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يغزو جيثم) أي يقصد (الكعبة) تخريبها فاذا كانوا يبيدونها من الارض) وسلم عن أبي جعفر الباقر هي يبيدونها بالمدينة اهـ والبيداء لمكان معروف بين مكة والمدينة وفي رواية أخرى ان أم سلمة قالت ذلك زمن ابن الزبير وفي أخرى ان عبد الله بن صفوان أحد رواة الحديث عن أم سلمة قال والله ما هو بهذا الجيثم (يخسف بالولهم وآخرهم) وزاد الترمذي في حديث صفية ولم ينج أوسطهم وسلم في حديث حفصة فلا يقي الا الشريد الذي يخسر عنهم واستغنى به ذاعن تكاف الجواب عن حكم الاوسط وان العرف يقضى بدخوله فين هلك أوله كونه آخره بالنسبة الى أول وأولا بالنسبة لآخر فدخل (قالت) عائشة (قلت يا رسول الله كيف يخسف بالولهم وآخرهم وفيهم اسواقهم ومن ليس منهم) جمع سوق وعليه ترجم البخاري وانه تقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدين وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم (وعن اشرافهم بالمحبة والراء والقاصو في رواية محمد بن بكر عنه سد الاسماعيل وفيهم سواهم يدل أسواقهم وقال رواة البخاري أسواقهم أي بالقاف وأظنه تصحيفا فان الكلام في الخيف بالامر لا بالسوق وتعبه في فتح الباري بأنه لفظ سواهم تصحيفا

سوق وعليه ترجم البخاري وانه تقدير أهل أسواقهم الذين يبيعون ويشتررون كما في المدين وفي مستخرج أبي نعيم وفيهم (وعن اشرافهم بالمحبة والراء والقاصو في رواية محمد بن بكر عنه سد الاسماعيل وفيهم سواهم يدل أسواقهم وقال رواة البخاري أسواقهم أي بالقاف وأظنه تصحيفا فان الكلام في الخيف بالامر لا بالسوق وتعبه في فتح الباري بأنه لفظ سواهم تصحيفا

قائه يعني قوله ومن ليس منهم فيلزم منه التكرار بخلاف رواية البخاري ثم أقرب الروايات الى الصواب رواية أبي نعيم وليس في لفظ أسواقهم ما يمنع أن يكون الخسف بالناس لا بالأسواق والمراد بالأسواق أهلها أي يخسف بالمقاتلة ومن ليس من أهل القتال كالباعة ويحتمل أن يكون المراد بالأسواق هذا الرعايا قال ابن الأثير ٥٧ السوقة من الناس الرعية من دون الملاك

وكثير من الناس بطنون السوقة  
أهل الأسواق اه قال في الامع  
كالتمقيح لكن هذا يتوقف على  
أن السوقة يجمع على أسواق  
وذكر صاحب الجامع انه يجمع  
على سوق كقوله ثم قال في المصانح  
لكن البخاري اغماهم منه أنه  
جمع سوق الذي هو محل البيع  
والشراء فينبغي أن يحزر النظر  
فيه اه ونبه به على أن الحديث  
أبغض البلاء الى أهله أسواقها  
المروى في مسلم ليس من شرطه  
وفي رواية لمسلم فقلنا ان الطريق  
يجمع الناس قال نعم فيهم  
المستبصر أي المستبين لذلك  
التأنيد للمقاتلة والتجوير إلى  
المكره وابن السبيل أي مالك  
الطريق معهم وليس منهم  
والغرض كله انها استشككت  
وقوع العذاب على من لا ارادة له  
في القتال الذي هو سبب العقوبة  
فوقع الجواب بان العذاب  
يقع عاما لحضور آجالهم كما قال  
صلى الله عليه وآله وسلم (يخسف  
بأولهم وآخرهم) لشؤم الاشرار  
(ثم يعنون) بعد ذلك (على  
نياهم) فيعامل كل أحد عند  
الحساب بحسب قصده وفي رواية  
مسلم لم يكون مهلكا واحدا  
ويصدرون مصادر شتى وفي

(وعن أبي سعيد وأبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا على  
خبير فجاهم ثم خنبت فقال اكل تمر خبير هكذا قال ابنا أخذ الصاع من هذا بالصاعين  
والصاعين بالثلاثة فقال لا تفعل بلع الجمع بالدرهم ثم اتبع بالدرهم خنبتا وقال في الميزان  
مثل ذلك رواه البخاري) الحديث أخرجه أيضا مسلم قوله رجلا صرح أبو عوانة  
والدارقطني ان اسمه سواد بن غزبه بجمجمة فرأى فيها مشددة كعطية قوله خنبت بفتح  
الجيء وكسر الذون وسكون التحتية وآخره واحدة اختلف في تفسيره فقبل هو الطبيب  
وقبل الصلب وقيل ما أخرج منه حشفه ورديته وقبل ما لا يختلط به غيره وقال في  
القاموس ان الخنبت عرجيد قوله بلع الجمع بفتح الجيم وسكون الميم قال في الفتح هو التمر  
المتخلط بغيره وقال في القاموس هو الدقل أو صنف من التمر والحديث يدل على انه لا يجوز  
بيع ردى الجنس بجمجمة فاضلا وهذا أمر يجمع عليه لاختلاف بين أهل العلم فيه  
وأما سكوت الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما  
اكفاه فان ذلك معلوم وقد ورد في بعض طرق الحديث أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قال هذا هو الر بافرده كانه على ذلك في الفتح وقد استدل أيضا بهذا الحديث على جواز  
بيع العينة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمره أن يشتري بثمن الجمع خنبتا يمكن  
أن يكون بائع الخنبت منه هو الذي اشتري منه الجمع فيكون قد عادت اليه الدراهم التي  
هي عين ماله لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمره بأن يشتري الخنبت من غير من باع  
منه الجمع وترك الاستفصال ينزل منزلة العموم قال في الفتح وتعتب بأنه مطلق والمطابق  
لا يشمل فإذا عمل به في صورة سقط الاحتجاج به في غيرها فلا يصح الاستدلال به على جواز  
الشراء من باع منه تلك السلعة بعينها انتهى وسأني الكلام على بيع العينة قوله وقال  
في الميزان مثل ذلك أي مثل ما قال في المسكيل من انه لا يجوز بيع بعض الجنس منه بعضه  
مقافضا لا وان اختلفا في الجودة والرداءة بل يباع رديته بالدراهم ثم يشتري به الجديد  
والمراد بالميزان هنا الموزون قال المصنف رحمه الله وهو حجة في جريان الربا في الموزونات  
كاه الان قوله في الميزان اي في الموزون والافقه الميزان ليست من أموال الر بانتهى

• (باب في أن الجهل بالتساوي كالعالم بالقاضل) •

(عن جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الصبرة من التمر لايعلم  
كيلها بالكيل المسمى من التمر رواه مسلم والفساق وهو يدل به وهمه على انه لو باعها  
بجنس غير التمر بلان) قوله الصبرة قال في القاموس والصبرة بالضم ما جمع من الطعام بالا  
كيل ووزن انتهى قوله لايعلم كيلها صفة كاشفة للصبرة لانه لا يقال لها صبرة الا اذا

٨ نيل حا حديث أم سلمة عند مسلم فقلت يا رسول الله كيف بن كان كارها قال يخسف به ولكنه يبعث يوم  
القيامة على نية قال المهلب في هذا الحديث أن من كثر سواد قومه في المعصية مختارا ان العقوبة تلزمه معهم اه وفيه التفسير  
من مصاحبة أهل الظلم ومجالستهم وقد كثروا سوادهم وأخرجهم مسلم من وجه آخر عن عائشة وفيه أن الاحمال تعتبر بنية العامل







أى ثم انصرف منه (بخان بن فاطمة) ابنته والفقهاء بكسر الهمزة اسم للموضع المنسح الذي امام البيت (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (انكم لبعج أنتم لبعج) اسم يشابه للمكان البعيد وهو ظرف لا يتصرف فلما غلط من اعربته معناه لاقوله رأيت ثم رأيت قال الخطابي اللبس على معنيين أحدهما الصغير والآخر اللثيم ٥٩ والمراد هنا الأول والمراد بالثاني ما ورد في

حديث أبي هريرة أيضا يكون أسعد الناس بالذهب البعج بن البعج قال ابن النين زاذان فارس ان العبد أيضا يقال له البعج انتهى ولعل من أطلقه على العبد أراد أحدا من المذكورين وهن الاصمعي البعج الذي لا يمتدى لمنطق ولا غيره مأخوذ من الملا كبعج وهي التي تخرج من السلي قال الأزهرى وهذا القول أرجح الأقوال هنا لانه أراد ان الحسن صغير لا يمتدى لمنطق ولم يردانه لثيم ولا عبد (خبسته) أى منعت فاطمة الحسن من المبادرة الى الخروج اليه صلى الله عليه وآله وسلم (شيا) قال أبو هريرة (فظننت أنما تلبسه) أى ان فاطمة تلبس الحسن (خبايا) بكسر السين قال الخطابي قلادة من طيب ليس فيها ذهب ولا فضة أو هي من قرنفل أو خبيط من خرز يلبسه الصبيان والجواري قاله الداودى وقال ابن أبى عمير أحد رواة الحديث الخبايا (حق عاتقه) (يشند) يسرع (حق عاتقه) الذى صلى الله عليه وآله وسلم

والمقابل له من جنسه والى العمل بظاهر الحديث ذهب عمر بن الخطاب وجماعة من السلف والسلفى وأحمد وأصحق ومحمد بن الحكم المالكي وفات الخنفة والثورى والحسن بن صالح والعروة انه يجوز اذا كان الذهب المنفرد أكثر من الذى فى القلادة ونحوها الامثلة ولادونه وقال مالك يجوز اذا كان الذهب تابعه الغير يان يكون الثلث فما دون وقال حماد بن أبى سليمان انه يجوز ببيع الذهب مع غيره بالذهب مطلقا سواء كان المنفصل مثل المتصل أو أقل أو أكثر واعتذرت الخنفة ومن قال بقواهم عن الحديث بان الذهب كان أكثر من المنفصل واستدلوا بقوله فقصلتم افوجدت فيه أكثر من اثني عشر دينارا والثنى اما سبعة أو تسعة وأكثر ما روى انه اثنا عشر وأجيب عن ذلك بما تقدم عن البيهقى من ان القصة التى شهد بها فضالة كانت متعددة فلا يصح التمسك بما وقع فى بعضها وإهدار البعض الآخر وأجيب أيضا بان العلة هى عدم الفصل وظاهر ذلك عدم الفرق بين المساوى والاقل والاكثر والغلبة وغيرها وبهذا يجاب عن الخطابي حيث قال ان سبب النهى كون تلك القلادة كانت من الغنائم مخافة أن يقع المساوون فى بيعها وقد أجاب الطحاوى عن الحديث بأنه مضطرب قال السبكي وليس ذلك باضطراب قادح ولا تردا لاحاديث الصحيحة بمنى ذلك انتهى وقد عرفت مما تقدم انه لا اضطراب فى معنى الخنفة والاضطراب فى غيره لا يقدح فيه وبهذا يجاب أيضا على ما قاله مالك وأما ما ذهب اليه حماد بن أبى سليمان فيردود الحديث على جميع التقادير واهله بعد نزعه بمنى ما قال الخطابي أولم يلاغه قوله حتى تميز بضم تاء المخاطب فى أهله وتشديد الياء المكسورة بعد الميم قوله انما أردت التجارة يعنى انظر الى الذى فى القلادة ولم أرد الذهب

#### \*(باب مرد المكيل والوزن)\*

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال المكيل المكيل أهل المدينة والوزن وزن أهل مكة رواه أبو داود والنسائى) الحديث سكت عنه أبو داود والمندرى وأخرجه أيضا البراد وصححه ابن خبان والدارقطنى وفى رواية لابي داود عن ابن عباس مكان ابن عمر قوله المكيل المكيل أهل المدينة الخ فيه دليل على انه يرجع عند الاختلاف فى الكيل الى مكيل المدينة وعند الاختلاف فى الوزن الى ميزان مكة امام قد ارميزان مكة فقال ابن حزم بحث غاية البحث عن كل من وثقت بتميزه فوجدت كلايه قول ان دينار الذهب بمكة ورنه اثنتان وثمانون حبة وثلاثة اعشار حبة بالحب من الشعير والدرهم سبعة اعشار المنقال فوزن الدرهم سبع وخمسون حبة وسبعة اعشار حبة وعشر عشر حبة فالرطل مائة وثمانية وعشرون درهما بالدرهم المذكور وأما مكيل المدينة فقد قدمنا حقيقة فى

(وقبله) وفى رواية ورقاء فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدره هكذا أى مداه فقال الحسن يدره هكذا فالنزاهة (وقال اللهم احببه وأحب من يحبه) وفى الحديث بيان ما كان الصحابة عليه من توقير النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمشي معه وما كان عليه من التواضع من الدخول فى السوق والجلوس قضاء الدار ورجعة الصلوة وغير المازاح معه ومعاقبته وتقبيله ومنقبته للحسن

ابن علي وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الباب من مسلم في الفضائل والنسائي في المناقب وابن ماجه في السنة (عن ابن عمر رضي الله عنهما منهم كانوا يشترون طعاما من الربكان على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم) جمعوا كعب والمراد به جماعة أصحاب الابل في السفر ٦٠ (فبعث عليهم من يمنعهم أن يبيعوه حيث) أي من البيع في مكان (اشتروه حتى

القطرة ووقع في رواية لابي داود من طريق الوليد بن مسلم عن حنظلة بن أبي سفيان الجهمي قال وزن المدينة وميكايل مكة والرواية المذكورة في الباب من طريق سفيان الثوري عن حنظلة عن طاوس عن ابن عمر وهى أصح وأما الرواية التي ذكر أبو داود عن ابن عباس فرواها أيضا الدارقطني من طريق أبي أحمد الزبيري عن سفيان عن حنظلة عن طاوس عن ابن عباس ورواه من طريق أبي نعيم عن الثوري عن حنظلة عن سالم بديل طاوس عن ابن عباس قال الدارقطني أخطأ أبو أحمد فيه

• (باب النهي عن بيع كل رطب من حب أو تمر يابس به) •

(عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة أن يبيع الرجل تمر حائطه ان كان يخلط بتمر كيلا وان كان كرمه يبيعه بربيب كيلا وان كان زرعان يبيعه بكيل طعام نهى عن ذلك كله متفق عليه • وإسلم في رواية وعن كل تمر يخرجه • وعن سعد بن أبي وقاص قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل عن اشتراء التمر بالرطب فقال ان حوله لا ينقص الرطب اذا بيع قالوا نعم فنهى عن ذلك رواه الخمسة وصححه (الترمذي) حديث • أخرجه أيضا ابن خزيمة وابن حبان والطحاكي وصححه وصححه أيضا ابن المدبني وأخرجه الدارقطني والبيهقي وقد أهدى جماعة منهم الطحاوي والناييري وابن حزم وعبد الحناني في أسنده زيدا أبا عباس وهو مجهول قال في التلخيص والجلوب ان الدارقطني قال انه ثقة ثبت وقال المنذري وقد روى عنه ثقات واجتمعه مالك مع شدة نقده وقال الحاكم لا أعلم أحدا طعن فيه قوله عن المزابنة قد قدم ضبطها في باب النهي عن بيع التمر بربيب بدو صلاحه قوله تمر حائطه بالمائة وفتح الميم قال في الفتح والمراد به الرطب خاصة قوله تمر كيلا بالمائة من فوق وسكون الميم والمراد بالكرم الغيب قال في الفتح وهذا أصل المزابنة وألحق الجهم وربط ذلك كل بيع مجهول مجهول أو مجهول من جنس يجري فيه لربا قال فاما من قال اضمن لك صبرتك هذه به مشرين صاعمة لا يغازاد فني وما ننقص فعلى فهو من القمار وليس من المزابنة ونعقبه الحافظ بأنه قد ثبت في البخاري عن ابن عمر تفسير المزابنة ببيع التمر بكيل اربا ذنلي وان نقص فعلى قال ثبت ان من صور المزابنة هذه الصورة من القمار ولا يلزم من كونها امتارا أن لا تسمى مزابنة قال ومن صور المزابنة ببيع الزرع بالخطئة بما أخرجه مسلم في تفسير المزابنة عن نافع بلغة المزابنة ببيع تمر النخل بالتمر كيلا وببيع الغيب بالربيب كيلا وببيع الزرع بالخطئة كيلا وقد أخرج هذا الحديث البخاري كما ذكره المصنف ههنا ولم ينقله عنه مسلم وقد قدمنا مثل هذا في باب النهي عن بيع التمر بربيب بدو صلاحه وقد مر أيضا ما نسير به مالك المزابنة

ينقلوه حيث يبيع الطعام) في الاسواق لان القبض شرط وبالنقل المذكور يحصل القبض ووجه نهيه عن بيع ما يشتري من الربكان الابعاد فهو يول في موضع يريد أن يبيع فيه الرفق بالناس ولذلك ورد النهي عن تلقى الربكان لان فيه ضررا لغيرهم من حيث السعر فلذلك أمرهم بالنقل عند تلقى الربكان ليوسعوا على أهل الاسواق (وقال ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع الطعام اذا اشتراه حتى يستوفيه) أي يقبضه وفيه انه لا يجوز بيع المبيع قبل قبضه وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي بأسانيد مختلفة وألفاظ متباينة (عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ما ههنا سئل عن صفة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في التوراة) لانه كان قد قرأها (فقال) عبد الله (أجل) حرف جواب مندل نعم فيكون تصديقا للمعبر واعلاما لمستخير ووعدا للطالب فيقع بعد نحو قام ونحو اقام زيد ونحو اضرب زيدا أي يصحكون بعد الخبر وبعد الاستفهام والطالب وقيل يخص بالخبر وهو قول الزمخشيري وابن

مالك وقيد المالقي الخبر بالثبت والطلب بغير النهي قال في الذام وهى جواب كنتم الا انه أحسن منه في التصديق قوله ونعم أحسن منه في الاستفهام انتهى وهذا قاله الاخفش كما في المغني لابن هشام قال الطبري وفي الحديث جاء جوابا بالامر على تأويل قرأت التوراة هل وجدت صفة صلى الله عليه وآله وسلم فيها أخبرني قال أجل (والله انه لم يوصف في التوراة ببعض

صفته في القرآن) أكد كلامه بجوار كدات الحلف بالله والجلالة الانسية ودخول ان عليهم او دخول لام التأكيد على الخبر (يا أيها النبي انا أرسلناك شاهدا) لامتك المؤمنين بتصديقهم وعلى الكافرين بكذبهم (ومبشرا) للمؤمنين الموحدن المتبعين (ونذيرا) للكافرين المشركين المقلدين أو مبشرا للمطيعين بالجنة والعصاة بالنار ٦١ أو شاهد الارسل قبله بالبلاغ وهذا

كاه في القرآن في سورة الاحزاب (وحزنا) أي حسنا (للاميين) للعرب يتخصنون به من غوائل الشيطان أو من سطوة العجم وتغلبهم وسعوا أميين لان أعظمهم لا يقرؤن ولا يكتبون (أنت عبيدي ورسولي مميكت المتوكل) على الله لقناعته باليسير من الرزق واعتماده على الله في النصر والصبر على انتظار الفرج والاخذ بحاسن الاخلاق واليقين تمام وعد الله فتوكل عليه فسماه المتوكل (ليس بفظ) سي الخلق جافيا (ولا غليظ) قاسي القلب وهذا موافق لقوله تعالى فيما رجوة من الله لنت لهم ولو كنت فظا غليظ القلب لانقضوا من حولك وهذا لا يعارض قوله سبحانه وتعالى راغلظ عليهم لان النبي محمول على طبعه الذي جبل عليه والامر محمول على المعالجة أو النبي بالنسبة للمؤمنين والامر بالنسبة للكفار والمنافقين كما هو مصرح به في نفس الآية ويجعل أن تكون هذه آية أخرى في التوراة لبسان صفته (ولا مضطرب) بتشدائد الظواهر وهي الغصاة اثنتا عشرة الفراء والصحاب بالصاد أشهر أي لا يرفع صوته على الناس لسوء خلقه ولا يكثر الصياح عليهم

قوله أن ينقص الاسفهام ههنا البق المراد به حقيقة أعنى طلب الفهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالميا به ينقص اذا يسبل المراد تنبيه السامع بان هذا الوصف الذي وقع عنه الاسفهام هو علة التنبه ومن المشعرات بذلك الفاء في قوله فنبهني عن ذلك ويستفاد من هذا عدم جواز بيع الرطب بالرطب لان نقص كل واحد منهما لا يحصل العلم به مثل نقص الاستروما كان كذلك فهو مظنة الربا وقد ذهب الى ذلك الشافعي وجهور أصحابه وعبد الملك بن المناجشون وأبو حنيفة والكثير من المناطقة وذهب مالك وأبو حنيفة وأحمد في المشهور وعنده والمزني والرويان من أصحاب الشافعي الى أنه يجوز قال ابن المنذر ان العلماء متفقوا على جواز ذلك الا الشافعي ويدل على عدم الجواز ان الاسماء على في مسخره على البخاري روى حديث ابن عمر بلفظ نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر بالتمر وذلك يشمل بيع الرطب بالرطب

#### • (باب الرخصة في بيع العرايا) •

(عن رافع بن خديج وسهل بن أبي حنيفة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزابنة بيع التمر بالتمر الا أصحاب العرايا فانه قد أذن لهم رواه أحمد والبخاري والترمذي وزاد فيه وعن بيع العنب بالزبيب وعن كل ثمر بخمره • وعن سهل بن أبي حنيفة قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر بالتمر وخص في العرايا ان يشتري بخمره ما كانها أهل الرطب متفق عليه • وفي النسخ عن بيع التمر بالتمر وقال ذلك الربا نكاح المزابنة الا انه رخص في بيع العربية النخلة والخلتين يأخذها أهل البيت بخمره انما ربا كل منهما رطبا متفق عليه • وعن جابر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين اذن لأهل العرايا ان يبيعوها بخمره يقول السوق والوسقين والثلاثة والاربعة رواه أحمد • وعن زيد بن ثابت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا ان تباع بخمرها كما لا رواه أحمد والبخاري وفي لفظ رخص في العربية يأخذها أهل البيت بخمرها انما ربا كل منهما رطبا متفق عليه • وفي لفظ آخر رخص في بيع العربية بالرطب أو بالتمر ولم يرخص في غير ذلك اخرجه • وفي لفظ بالتمر والرطب رواه ابو داود) حديث جابر أخرجه أيضا الشافعي وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم وفي الباب عن أبي هريرة عند الشيخين ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص في بيع العرايا بخمرها فيما دون خمسة أسواق أو في خمسة أسواق قوله يبيع التمر بالتمر الاول بالمائة وفتح الميم والثاني بالثنية الفوقية وسكون الميم والمراد بالاول ثمر النخلة وقد صرح بذلك مسلم في رواية

(في الاسواق) بل يلبس جانبهم ويرفق بهم وفيه ذم أهل السوق الذين يكونون بالصفة المدحومة من الضعف واللغظ والزيادة في المدحومة والدم بما يتبايعونه والائتمان المائنة وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم شر البقاع الاسواق لما يغلب على أهلها من هذه الاحوال المدحومة (ولا يدفع بالسنة السنية) هو كقوله تعالى ادفع بالتي هي أحسن السنة (ولكن يعفون ويعفون)

فإن منتهك حرمة الله تعالى (ولن يقبضه الله) يمينه (حتى يقيم به الملة العوجاء) ملة إبراهيم قائم إذا عوجت في أيام النبوة  
فزيدت ونقصت وغيرت عن استقامتها واميلت بهد قوامها وما زالت كذلك حتى قام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم  
فأقامها حتى ما كان عليه العرب من الشرك ٦٢٠ وأثبت التوحيد جزاء الله عن أمته خير وأقرب (إن يقولوا لا اله الا الله

ويفتح بها) أي بكلمة التوحيد  
الخالص (أعينا عينا) ولا تنافي  
بين هذا وبين قوله تعالى وما أنت  
بم أدي العبي عن ضلالهم لأنه  
دل إيلاء الفاعل المعنوي حرف  
النفي على أن الكلام في الفاعل  
وذلك أنه تعالى نزل له حرمة على  
إيمان أقوم منزلة من يدعي  
استقلاله بالهداية فقال له أنت  
لست بمستقل فيه بل أنك أتهدى  
إلى صراط مستقيم بأذن الله  
تعالى وتيسره وعلى هذا ففتح  
معطوف على قوله يقيم أي يقيم  
الله تعالى بوامطة الملة العوجاء  
بأن يقولوا لا اله الا الله ويفتح  
بواسطة هذه الكلمة أعينا عينا  
(وإذا أنا صما وقولوا غلظا) واستدل  
به المؤلف على كراهية السخب  
في السوق وهو رفع الصوت  
بالخمس وغيره قال في الفتح  
وأخذت الكراهة من نفي  
الصفة المذكورة عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم كانت في  
عنه صفة الغلظة والغلظة  
ويستفاد منه أن دخول الامام  
الاعظم في السوق لا يحط عن  
مرتبه لان النبي إنما ورد في ذم  
السخب فيها لا عن أصل الدخول  
أهـ (عن جابر رضي الله عنه قال  
نوفى عبد الله بن عمرو بن حرام

فقال عمر النخلة وليس المراد التمر من غير النخل لانه يجوز بيعه بالتمر بالمائة والسكون  
قوله الأصحاب العرايا جمع عربية قال في الفتح وحشي في الأصل عطية غير النخل دون الرقبة  
كانت العرب في الجلب تنطوق بذلك على من لا تمر له كما تنطوق صاحب الشاة أو الأيل  
بالمخبة وحشي عطية اللبن دون الرقبة ويقال عربت النخلة بفتح العين وكسر الراء تعرى  
إذا فردت عن حكم أخواتها بأن أعطاهما المالك فقيرا قال مالك العربية أن يهرى الرجل  
الرجل النخلة أي يهبها له أو يهب لغيرها ثم يأتى بدخوله عليه ويرخص الموهوب له  
للواهب أن يشتري رطبها منه بقراباس هكذا علقه البخاري عن مالك ووصله ابن  
عبد البر من رواية ابن وهب وروى الطحاوي عن مالك أن العربية النخلة للرجل في حائط  
غيره فيكره صاحب النخل الكثير دخول الآخر عليه فبقول أنا أعطيك بخرص فخلت  
تمر أفرخص لفي ذلك فشرط العرب عند مالك أن يكون لأجل الضرر من المالك  
يدخل غيره إلى حائطه أو دفع الضرر عن الآخر أقام صاحب النخل بما يحتاج إليه  
وقال الشافعي في الام وحكا عنه البيهقي أن العرايا أن يشتري الرجل تمر النخلة بخرصه  
من التمر بشرط التقابض في الحال واشترط مالك أن يكون التمر مؤجلا وقال ابن أبي  
في حديثه عن ابن عمر عند أبي داود والبخاري تعليقا أن يعرى الرجل الرجل أي يهب له  
في ماله النخلة والنخلتين فينشق عليه أن يقوم عليه أفيدعهما بخرصه وأخرج الامام  
أحمد عن سفيان بن حسين أن العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون  
أن ينظروا بها فرخص لهم أن يبيعوها عياشا أو امن أو قال يبيع بن سعيد الانصاري  
لعربية أن يشتري الرجل تمر النخلات طعام أهل رطبها بخرصه أمرا قال القرطبي كأن  
الشافعي اعقد في تفسير العربية على قول يحيى بن سعيد وأخرج أبو داود عن عبد ربه  
ابن سعيد الانصاري وهو أخو يحيى المذكور أنه قال العربية الرجل يهرى الرجل النخلة  
أو الرجل يستثنى من ماله النخلة يأكلها رطباً فبيعها بخرصه أو أخرج ابن أبي شيبة في مصنفه  
عن وكيع قال سمعنا في تفسير العربية أنهم النخلة يعريها الرجل للرجل ويشتريها  
في بستان الرجل وقال في القاموس وأعرأ النخلة وخبه ثمره عامها والعربية النخلة المعرة  
والتي أكل ما عليها وقال الجوهري هي النخلة التي يعريها صاحبها رجلا محتاجا بأن  
يبيع له ثمرها عامها من عراها إذا قصده قال في الفتح صور العربية كثيرة منها أن يقول  
رجل لصاحب النخل يعني تمر نخلات باعها بخرصه من التمر فيخرصه أو يبيعها أو يقبض  
منه التمر ويسلم له النخلات بالنخلة فينتفع برطبها ومنها أن يهب صاحب الحائط لرجل  
نخلات أو تمر نخلات معلومة من حائطه ثم يتضرر بدخوله عليه فيخرصها أو يشتري رطبها  
بقدر خرصه بتمر مجمل ومنها أن يهبه أياها فيضررها الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب

وهو أبو جابر هذا (وعليه دين فاستعنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من الاستعانة وفي رواية فاستشفعت من  
الشفاعة (على غرما أنه أن يرضوها) أي يتركوا (من دينه) شيئا (فطلب النبي صلى الله عليه وآله وسلم اليهم فلم ينعزلوا) أي لم  
يتركوا شيئا (فقال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وآله) (وسلم اليهم فلم ينعزلوا) أي لم  
يتركوا شيئا (فقال في النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وآله) (وسلم اذهب فنه نف عرلة اصنافا) أي اعزل كل صنف على خدمة أجهل (المجوة)

وهي ضرب من أجود القرب بالمدينة (على حدة وعقد زيد على حدة) بفتح العين وسكون الذال مضافا إلى شخص يسمى زيد وهو نوع من التردى قال الجوهري العقد بالفتح الخلة وبالكسر الكساسة فاصناف عر المدينة كثيرة جدا فذكر أبو محمد الجوهري في الفروق انه كان بالمدينة قبله أنهم عدوا عند أميرها صنوف الاسود خاصة ٦٣ فزادت على السنين قال والقرا لاجر

أكثر عندهم من الاسود (ثم أرسل إلى) بلفظ الامر قال جابر (ففعلت) ما أمرني به صلى الله عليه وآله وسلم (ثم أرسلت إلى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وآله وسلم) (جلس) أي جأ وجلس (على) (اعلاه) أي أعلى القم (أو في وسطه ثم قال كل القوم) (أمر من) كال يكيل (فكأتمهم حتى أوفيتهم) الذي لهم وبقي قرى كأنه لم ينقص منه شيء وفيه من مجزئة ظاهرة صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقته للترجمة من جهة أن الكيل على المعطى بأنما كان أو مؤلفا للمدين أو غير ذلك وهذا قول أبي حنيفة ومالك والشافعي قال في الفتح وياتحق في ذلك بالكيل الوزن فيما وزن من السلع وهو قول فقهاء الامصار وكذلك مؤنة وزن الثمن على المشتري لا النقد الثمن فهو على البائع على الاصح عند الشافعية اه وأخرجه أيضا في الاستقراض والوصايا والمغازي وعلاجات النبوة

والناس في الوصايا (عن المقدم ابن معدى كرب رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال كيوا طعماكم أي عند البيع (بيارلكم) أي فيه بالجزم جواب الامر قال ابن بطال

ثم ولا يجب أكلها رطبا لاحتياجه إلى التمر فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره ثم يأخذ مجعلا ومنها أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستغنى منه فخلات معلومة يقيم نفسه أو لعيله وهي التي عني له عن خرصها في الصدقة وسميت عرايا لانها عريت عن ان تخرس في الصدقة فرخص لاهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من ثمر قوتهم ان يتناعوا بذلك التمر من رطب تلك الخلات بخرصها ومنا بطاق عليه اسم العربية أن يعرى رجلا ثمر فخلات يبيع له أكلها والتصرف فيها وهذه هبة محضه ومنها أن يعرى غامل الصدقة لصاحب الحائط من حائط فخلات معلومة بخرصه في الصدقة وهاتان الصورتان من العرايا لا يبيع فيه ما يجمع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجوهري وقصر مالك العربية في البيع على الصورة الثانية وقصرها أبو عبد الله على الصورة الأخيرة من صور البيع وأراد به رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشترونه لتجارتهم ولا ادخار ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربية على الهبة وهي أن يعرى الرجل الرجل ثمر فخله ولا يسل ذلك ثم يبدله أن يرجع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه ثم أوجله على ذلك أخذه بعموم الترخي عن بيع الثمر الثمر وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في الاحاديث قال ابن المنذر الذي رخص في العربية هو الذي نهي عن بيع الثمر بالقر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة قال وقطير ذلك الاذن في السلم مع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبع ما ليس عندك قال ولو كان المراد الهبة لما استثنيت العربية من البيع ولانه عبر بالرخصة والرخصة لان يكون الا في شيء ممنوع والممنوع انما كان في البيع لا الهبة وبأنما قيدت بخمسة أوسق والهبة لا تنقيد وقد احتج أصحاب أبي حنيفة لمذهبه بأشياء تدل على أن العربية العطية ولا حجة في شيء منه لانه لا يلزم من كون أصل العربية العطية أن لا تطلق شرعا على صور أخرى وقالت الهادوية وهو وجه في مذهب الشافعي ان رخصة العرايا مختصة بالخواص الذين لا يجدون رطبا فيجوز لهم ان يشتروا منه بخرصه ثم أوسعوا بما أخرجه الشافعي في مختلف الحديث عن زيد بن ثابت انه سمى رجلا محتاجين من الانصار **س**كوا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا نقد في أيديهم يتناعون به رطبا ويا كاون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يتناعوا العرايا بخرصه من القم ويجب عن دعوى اختصاص العرايا بهذه الصورة اما أولا فبالقدح في هذا الحديث فانه أنكره محمد بن داود الظاهري على الشافعي وقال ابن حزم لم يذكر الشافعي له اسما ناديا بطل وأما ثانيا فعلى تسليم صحته لا منافاة بينه وبين الاحاديث الدالة على أن العربية أهم من الصورة التي اشغل عليها والحاصل ان كل صورة

الكيل مندوب اليه فيما ينفعه المرء على عياله وهي الحديث أخرجه أبو بكر معلوم بلفظكم إلى المدة التي قدرتم مع ما وضع الله من البركة في مداهل المدينة بدعوتهم صلى الله عليه وآله وسلم وقال ابن الجوزي يشبه أن تكون هذه البركة للتسمية عليه عند الكيل ولا معارضة بين هذا الحديث عاشرية كان عندي شطريه مير كل مني حتى طال على فكلته ففني الحديث لان معناه

أنها كانت تخرج قوتهم وهو شئ يسير بغير كيل فبورك لها فيه فلما كالتة في رعد ابن ماجه فإزانا كل منه حتى كالتة  
الجارية فلم يلبث أن في ولولم تكمل رجوت أن يبقى أكثر لأن حديث الباب أن يكال عند شرائه أو دخوله إلى المنزل وحديثه  
عند الاتفاق منه فالكيل الأول ٦٤ ضروري لدفع الغرر في البيع ونحوه والثاني لجرد القنوط والاستكثار ما يخرج

منه ذكره القسطلاني وقال  
الحب الطبري لما أمرت عائشة  
بكيل الطعام فأنظره إلى مقتضى  
العادة فأنقله عن طلب البركة  
في ذلك المسألة ردت إلى مقتضى  
العادة اه قال في الفتح والذي  
يظهر لي أن حديث المفسر دام  
محمول على الطعام الذي يشتري  
فالبركة تحصل فيه لا مثقال أمر  
الشارع وإذا لم يمثل الأمر فيه  
بالأكسبال نزع من نفسه لشؤم  
العصيان وحديث عائشة محمول  
على أنها كالتة للاختبار فذلك  
دخله النقص وهو شبهه بقول  
أبي رافع لما قال له النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم في الثالثة أنا أتى  
الذراع فقال وهل للشاة إلا  
ذراعان فقال لولم تقل هذا  
لنا واتنى مادمت أطلب منك  
تخرج من شؤم المعارضة  
وبشه لما قاتنه حديث لا تحصى  
فيحصى الله عليك والحاصل أن  
الكيل بمجرده لا يحصل به البركة  
فالم يضمن اليه أمر آخر وهو  
امتنال الأمر فيما يشرع فيه  
الكيل ولا تنزع البركة من الكيل  
بمجرد الكيل فالم يضمن اليه  
أمر آخر كالمعارضة والاختبار  
والله أعلم ويحتمل أن يكون  
معنى قوله كيلوا طعامكم أي إذا

من صور العربا وورد به الحديث صحيح أو ثبتت عن أهل الشرع أو أهل اللغة فهي جائزة  
لدخولها تحت مطلق الأذن والتمتعيص في بعض الأحاديث على بعض الصور لا ينافي  
ما ثبت في غيره قوله بخبره بفتح الخاء المجتمة وأشار ابن التين إلى جواز كسره وجرم  
ابن العربي بالكسر وأنكر الفتح وجوزهم النوروي وقال الفتح أشهر قال ومعناه بقدر  
ما فيه إذا صار غرا ففتح قال هو اسم الفعل ومن كسر قال هو اسم للنق الخروص قال  
في الفتح والخروص هو التخمين والحديث قوله يقول الوسق والوسقين الخ استدلال به بذا من  
قال أنه لا يجوز في بيع العربا إلا دون خمسة أوسق وهم الشافعية والحنابلة وأهل الظاهر  
قالوا لأن الأصل التحريم ويبع العربا برخصة فيؤخذ بما يتحقق فيه الجواز ويأتي ما وقع  
فيه الشك ولكن مقتضى الاستدلال بهذا الحديث أن لا يجوز تجاوزا أربعة أوسق  
مع أنهم يجوزونهم إلى دون الخمسة بقدر ريسرو الذي يدل على ما ذهبوا إليه حديث أبي  
هريرة الذي ذكرناه لقوله فيه فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق فيملئ في الشك وهو  
الخمسة ويعمل بالمستيقن وهو ما دونهم وقد حكى هذا القول صاحب البحر عن أبي حنيفة  
ومالك والشافعية وأبي العباس وقد عرفت ما سأل من تحقيق مذهب أبي حنيفة في العربا  
وحكى في الفتح أن الرابع عند المالكية الجواز في الخمسة فلا يروى الشك واحتج لهم  
بقول سهل بن أبي حنيفة أن العربية ثلاثة أوسق أو أربعة أو خمسة قال في الفتح ولا يخفى فيه  
لأنه موقوف وحكى الماوردي عن ابن المنذر أنه ذهب إلى تحديد ذلك بالأربعة أوسق  
وتعقبه الحافظ بأن ذلك لم يوجد في شيء من كتب ابن المنذر وقد حكى هذا المذهب ابن  
عبد البر عن قوم وهو ذهب إلى ما ذهب إليه حديث جابر من الاقتصار على الأربعة وقد ترجم  
عليه ابن حبان الاحتياط لا يزيد على أربعة أوسق قال الحافظ وهذا الذي قاله يتعين  
المعبر إليه وما جاء به حد لا يجوز تجاوزه فليس بالواضح اه وذلك لأن دون الخمسة  
المذكورة في حديث أبي هريرة يقتضي جواز الزيادة على الأربعة إلا أن يجعل الدون  
بجملته ما لا أربعة كان واضحا ولكنه لا يخفى أنه لا مجال في قوله دون خمسة أوسق  
لأنها تنافي أول ما صدق عليه الدون لغة وما كان كذلك لا يقال له يحمل ومعناه يوم العدد  
في الأربعة لا يعارض المنطوق الدال على جواز الزيادة عليه أقوله ولم يخصص في غير ذلك  
فيه دليل على أنه لا يجوز بشرائه الرطب على رؤس النخل بغير التمر والرطب وفيه أيضا  
دليل على جواز الرطب المخروص على رؤس النخل بالرطب المخروص على الأرض وهو  
رأى بعض الشافعية منهم ابن حبان وقيل لا يجوز وهو رأي الاصطخري منهم ومعه  
جماعة وقيل إن كانوا نوعا واحدا لم يجوزوا لأحاجة اليه وإن كانوا نوعين جاز وهو رأي أبي  
اسحق وصححه ابن أبي عمير وهذا كما في إذا كان أحدهما على النخل والآخر

ادخرتوه طابا من الله البركة واثقين بالإجابة وكان من كاله بعد ذلك انما يكيله ليعرف مقداره فيكون ذلك شكاً على  
في الإجابة فبما قبله بسيرة نقاده قال الحب الطبري ويحتمل أن تكون البركة التي تحصل بالكيل بسبب السلامة من سوء الظن  
بالخادم لأنه إذا أخرج بغير حساب قد يفرغ ما يخرج به وهو لا يشعر فيهم من يتولى أمره بالأخذ منه وقد يكون برأوا إذا كاله



أمن من ذلك أه قلت ولا مانع من جعل الحديث على جميع هذه المعاني فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قد أوتي جوامع الكلم وقد قيل في مسند البزار أن المراد بكيل الطعام تصغير الأربعة قال الحافظ ابن حجر رحمه الله ولم يتحقق ذلك ولا خلافه أه وهذا الحديث من أفراد البخاري وأكثروا له الشاميون ورواه ابن ماجه أيضا عن عبد الله بن زبدر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال إن إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام) بحرم مكة) بحريم الله (ودعاهلها وحرمت المدينة) أن يصاد فيها (كبحرم إبراهيم مكة ودعوت لها في مدها وضاعتها) أن يبارك ١٦٥ فيما كيل فيها (مثل مادعا إبراهيم) عليه السلام (لمكة) قال في الفتح أراد

المصنف نفقة هذه الترجمة أي باب بركة صنائع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عقب التي قبلها يشهر بان البركة المذكورة في حديث مقدام متقدمة بما اذا وقع عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصناعه ويحتمل أن يتعدى ذلك إلى ما كان موافقا لها - ما إلى ما يخالفها والله أعلم عن ابن عمر رضي الله عنهما لما قال رأيت الذين يشتررون الطعام) بشراء (بمجازفة) أي حال كونهم بمجازفة من أي من غير كيل ولا وزن ولا تقدير (يضمرون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كراهة (أن يبيعوه حتى يؤثروا إلى رطالهم) أي يقبضوه وعن الشافعي يبيع الضربة من الخنطة والقر بمجازفة صحيح وليس بمحرام وهى هو مذكورة كراهة تنزيه لانه أصحها مكرره كراهة تنزيه لانه قد يقع في الندم وعن مالك لا يصح البيع اذا كان بائع الضربة جازا فاعلم قدرها قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي هذا

على الارض وأما في غير ذلك فقد قدمنا الكلام عليه في الباب الذي قبل هذا

• (باب بيع اللحم بالحيوان) •

(عن سعيد بن المسيب أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن بيع اللحم بالحيوان رواه مالك في الموطأ) الحديث أخرجه أيضا الشافعي مرسلان حديث سعيد وأبو داود في المراسيل ووصله الدارقطني في الغريب عن مالك عن الزهري عن سهل بن سعد وحكم بضعفه وصوب الرواية المرسل المذكورة وثبته ابن عبد البر وله شاهد من حديث ابن عمر عند البزار وفي مسنده ثابت بن زيهر وهو ضعيف وأخرجه أيضا من رواية أبي أمية بن يعلى عن نافع أيضا وأبو أمية ضعيف وله شاهد أقوى منه من رواية الحسن عن سمرة عند الطائفة والبيهقي وابن خزيمة وقد اختلف في صحة سماعه منه وروى الشافعي عن ابن عباس أن جرورا تخربت على عهد أبي بكر فجار رجل يعناق فقال أعطوني منها فقال أبو بكر لا يصلح هذا وفي مسنده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف ولا يحتج به الحديث فيمنع من الاحتجاج بمجموع طرقه فيدل على عدم جواز بيع اللحم بالحيوان وإلى ذلك ذهب العترة والشافعي إذا كان الحيوان مأكولا وإن كان غير مأكول جاز عند العترة ومالك وأحمد والشافعي في أحد قوليه لاختلاف الخلف وقال الشافعي في أحد قوليه لا يجوز لعموم النبي وقال أبو حنيفة يجوز مطلقا واستدل على ذلك بعموم قوله تعالى وأحل الله البيع وقال محمد بن الحسن الشيباني أن غلب اللحم جاز لمقابل الزائد منه الجلود

• (باب جواز التناضل والنسيئة في غير المكبل والموزون) •

(عن جابر بن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى عبيدا بعبد بن رواه الحنفية وصححه الترمذي ولمسلم معناه) وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى ضفيرة بسبعة أرؤس من دخية الكلبي رواه أحمد ومسلم وابن ماجه (قوله ولمسلم معناه ولفظه عن جابر قال جاء عبد فباع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد فباعه بسبعة يريد فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته واشتره بعدين أسودين ثم لم يبيع أحدا بعد حتى يسأله بعدوه وفي الحديث دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كان يد يدوهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة

٩ قيل الحديث وكذا حديث مسلم بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يشتري الطعام ثم يبيع حتى يستوفي وكذلك بقية ما فيه التصريح بمطلق الطعام دليل على أنه لا يجوز أن يشتري طعاما أن يبيعه حتى يقبضه من غير فرق بين الجراف وغيره وإلى هذا ذهب الجمهور وروى عن عثمان البستي أنه يجوز بيع كل شيء قبل قبضه والاحاديث ترد عليه فان النبي يقبض التبريم بوجهه ويدل على الفساد المراد البطلان كما تقر في الأصول وحكي في الفتح عن مالك في المشهور عنه الفرق بين الجراف وغيره فاجاز بيع الجراف قبل قبضه وبه قال الأوزاعي والشافعي واستجواب ابن الجراف يرى قبضه في التخليه



[illegible]

وسمى بقصة فمضى أشار اليه البخاري في البيع وذكرها في غزو خيبر (وعن عبد الله بن عمرو قال أخبرني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أبعت حبشاً على أبل كانت عندك قال فحملت الناس عليه حتى تغدئ الأبل ولقيت بقية من الناس قال فقلت يا رسول الله الأبل قد تغدئ وقد بقيت بقية من الناس لا تظهر لهم فقال لي ابتع عليهما ابلا بة ثلاثين من أبل الصدقة إلى محلهما حتى تغدئ هذا البعث قال وصكت استأج البعير بقولمين وثلاث قلائص من أبل الصدقة إلى محلهما حتى تغدئ ذلك البعث فلما جاءت أبل الصدقة أداها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برواه أحمد وأبو داود والدارقطني بمعناه وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه باع جملادى عصفير بعشرين بعيراً إلى أجل رواه مالك في الموطأ والشافعي في مسنده \* وعن الحسن بن ميمونة قال سمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة رواه الخمسة وصححه الترمذي وروى عنه الله بن أحمد مثله من رواية جابر بن سمرة) حديث ابن عمر وفي إسناده محمد بن إسحق وفيه مقال معروف وقوى الحفاظ في الفتح إسناده وقال الخطابي في إسناده مقال رآه بعض من أجل صحابته من أبل سمرة ولكن قدر رواه البيهقي في سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وأثر علي عليه السلام هو من طريق الحسن بن محمد بن علي عن علي عليه السلام وفيه انقطاع بين الحسن وعلي وقد روى عنه ما يعارض هذا فأخرج عبد الرزاق عن طريق ابن المسيب عنه أنه كره بيعاً يبيع بر نسيئة وروى ابن أبي شيبة عنه نحوه حديث سمرة صححه ابن الجارود ورواه ثقات كما قال في الفتح إلا أنه اختلف في معناه الحسن بن ميمونة وقال الشافعي هو غير ثابت عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحديث جابر بن سمرة عزاه صاحب الفتح إلى زيادات المسند لعبد الله بن أحمد كما فعل المصنف سكت عنه وفي الباب عن ابن عباس عند البراء والطحاوي وابن حبان والدارقطني نحوه حديث سمرة قال في الفتح ورواه ثقات إلا أنه اختلف في رصده وإرساله فخرج البخاري وغير واحد إرساله انتهى قال البخاري حديث النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة من طريق عكرمة عن ابن عباس رواه الثقات عن ابن عباس موقوفاً وعن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسلًا وفي الباب أيضاً عن ابن عمر عند الطحاوي والطبراني

جرافا وبذل ما قالوا حديث  
 سكيم بن حزام قال قلت يا رسول  
 الله اني اشتري بئرا عاقيا يجل لي  
 منها وما يحرم علي قال اذا  
 اشتريت شيئا فلا تبعه حتى تقبضه  
 روافد أحمد لا تبع كل بيع  
 ويحجب عن حديث ابن عمر وبخبر  
 الذين احتج بهم امامك ومن معه  
 بان التخصيص على كون الطعام  
 المنهي عن بيعه مكبلا أو موزونا  
 لا يستلزم عدم ثبوت الحكم في  
 غيره نعم لو لم يوجد في الباب الا  
 الاحاديث التي فيها اطلاق انظر  
 الطعام لا يمكن أن يقال يحتمل  
 المطلق على التقيد بالكيل والوزن  
 وأما بعد التصريح بالنهي عن  
 بيع الجزاق قبل قبضه كما في  
 حديث ابن عمر فيتحتم المصير الى  
 أن يحكم الطعام مقصدا من غير فرق  
 بين الخراف وغيره انتهى وهذا  
 الحديث أخرجه البخاري في  
 المحار بين ومسلم في البيوع وكذا  
 أبو داود والسنن (عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم  
 نهى أن يبيع الرجل طعاما حتى

يستوفيه) أى يقبضه (قبل) القائن طاوس (لابن عباس كيف ذاك) أى ما سببه الله تعالى (قال ذالدراهم بدرهم) وعنه  
أى إذا باع المشتري قبل القبض وتأخر المبيع في ذل البائع فمكانه باع دراهم بدرهم (والطعام مرجأ) أى مؤخر والمعنى أن  
يشتري من انسان طعاما يذره إلى أجل ثم يبيعه منه أو من غيره قبل أن يقبضه يذره من ماله فلا يجوز لانه في المقدار يبيع  
ذهب بذهب والطعام غائب فمكانه قد باعه يذره الذي اشتري به الطعام يذره من ماله فهو ربا ولانه يبيع غائب بآجر (عن عمر  
ابن الخطاب رضي الله عنه يخبر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الذهب بالذهب) ولا يوزن ذرو الوقت بالوزن بفتح الواو

وكسر الزاهري رواية أكثر أصحاب ابن عيينة عنه وهي رواية أكثر أصحاب الزهري أي يبيع الذهب بالذهب أو بالورق (ربا)  
بالتنوين من غيرهم (الاهام وهام) بالمذوق الهز فيه ما على الافصح الاشهر وهي اسم فعل بمعنى خذ نقول هاهم وهام أي خذ  
درهما والمعنى يبيع الذهب بالذهب ربا في جميع الحالات الاحال الحضور والتفويض فكيف عن التقابض بقوله هاهم وهام لانه  
لازمه قاله الطيني وعبر بذلك لان المعطى قابل خذ بالسان الحال سواء وجد معه بالسان المقال أولا فلا استثناء مفرغ من الخير  
(والبرابر) وهو المنطة أي يبيع أحدهما بالآخر (ربا الا) مقولا عنده ٦٧ من المتعاقدين (هاه وهام) أي خذ (والقبر)

بالقبر) أي يبيع أحدهما بالآخر  
(ربا الا) مقولا عنده من المتبايعين  
(هاه وهام) الشعر بالشعر (بفتح  
الشين على المنه ور وقد تكسر  
قال ابن مكي العقلي كل فعيل  
وسطه حرف حلق مكسور يجوز  
كسر ما قبله في لغة تميم قال وزعم  
الليث ان قوما من العرب يقولون  
ذلات وان لم تكن عينه حرف حلق  
فحوكبير وجليل وكريم والمعنى  
ان يبيع الشعر بالشعر (ربا الا)  
مقولا عنده من المتعاقدين (هاه  
وهام) أي يقول كل واحد منهما  
للاخر خذو يؤخذ منه ان البر  
والشعر صنفان وبه قال الشافعي  
وأبو حنيفة وفقهاء المجتهدين  
وغيرهم وقال مالك والليث  
ومعظم علماء المدينة والشام  
وغيرهم من المتقدمين انهما  
صنف واحد وانما على ان الذرة  
صنف والارز صنف الا الليث بن  
سعد وابن وهب المالكي فقالا  
ان هاهم الثلاثة صنف واحد  
ولم يذكر البخاري في شيء من هذه  
الاحاديث التي أوردها المحركة  
المتبرجهم بالسباب قال في الفتح

وعنه أيضا عند مالك في الموطأ والشافعي انه اشترى راحلة بأربعة أبعرة يوفيه اصحابها  
بالريضة وذكره البخاري تعليقا وعنه أيضا عند عبد الرزاق وابن أبي شيبة انه سئل عن  
يعرب يعرب فكرهه وروى البخاري تعليقا عن ابن عباس واصله الشافعي انه قال قد  
يكون البعير خير من البعيرين وروى البخاري تعليقا أيضا عن رافع بن خديج واصله  
عبد الرزاق انه اشترى بعيرا من فاعطاهما أحدهما وقال آتيك بالآخر غدا وروى  
البخاري أيضا ومالك وابن أبي شيبة عن ابن المسيب انه قال لا ربا في الجوان وروى  
البخاري أيضا وعبد الرزاق عن ابن سيرين انه قال لا بأس ببيع بعيرين ببقول خفي نفدت  
الابل بفتح النون وكسر القاف وفتح الدال المهملة وآخره تاء التانيث بقوله بفتح النون  
ابن رسلان جمع قلوص وهي الناقة الشابة بقوله حتى نفدت ذلك البعث بفتح النون  
وتشديد القاف بعد هاء الهمزة المتكلم أي حتى يتجهز ذلك الجيس وذبح الى مقصده  
والاحاديث والآثار المذكورة في الباب متعارضة كما ترى فذهب الجمهور الى جواز  
بيع الجوان بالجوان بثلاثة مفاضل مطلقا بشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من  
ذلك مطلقا مع النسبة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين والهادوية  
وتمسك الاولون بحديث ابن عمرو وما ورد في معناه من الآثار وأجابوا عن حديث سمرة  
بما فيه من المقال وقال الشافعي المراد به النسبة من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما  
يحتمل النسبة من طرف واحد اذا كانت النسبة من الطرفين فهي من بيع الكالئ بالكالئ  
وهو لا يصح عند الجميع واحتج المانعون بحديث سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وماني  
معناها من الآثار وأجابوا عن حديث ابن عمرو وبانه مذخور ولا يحتمل ان النسخ لا يثبت  
الا بعد تقرر تأخر النسخ ولم ينقل ذلك فلم يبق ههنا الا الطاب الطريق الجمع ان أمكن ذلك  
أو المصير الى التعارض قيل وقد أمكن الجمع بما سلف عن الشافعي ولكنه متوقف على  
 صحة اطلاق النسبة على بيع العدوم بالعدوم فان ثبت ذلك في لغة العرب أو في اصطلاح  
الشرع فذلك لا فلا شك ان احاديث التهمي وان كان كل واحد منها لا يخلو عن مقال  
لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من الصحابة سمرة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضها يقوى  
بعضها فهي أرجح من حديث واحد غير حال عن المقال وهو حديث عبد الله بن عمرو ولا  
سيما وقد صحح الترمذي وابن الجارود حديث سمرة فان ذلك مرجح آخر وأيضاً قد تقرر في

وكانه استنبط من الامر بتقبل الطعام الى الرحال ومنع بيع الطعام قبل استيفائه فلو كان الاحتكار حراما لم يأمروا بما يؤول  
اليه و كانه لم يثبت عنده حديث معمر بن عبد الله من فوجا لا يحتمل كبر الخطي أخرجه مسلم لكن مجرد ايواء الطعام الى الرحال  
لا يستلزم الاحتكار لان الاحتكار الشريعي امساك الطعام عن البيع وانتظار الغلام مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه  
وقبل غير ذلك وقد ورد في ذم الاحتكار احاديث كحديث عمر بن قوامن احدهم على المسلمين طعامهم ضرب به الله بالخدام  
والافلاس أخرجه ابن ماجه بإسناد حسن وعنده والحاكم بإسناد ضعيف عنه في فوجا الحساب من زرق والحق كرماءون

(عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيع حاضر لباد) متاعا يقدم به من البادية  
 ليسعه بشعر يومه بأن يقول له أي الحاضر اتركه عندى لا يبيعه لك على التدريج باعلى (و) قال (لا تنجسوا) من الخيش وهو  
 أن يزيد في الثمن بلا رغبة بل بغير غيره (ولا يبيع الرجل على بيع أخيه) بأن يقول لمن اشتري سبعة في زمن خمار الجلس أو خمار  
 الشرط أفسح لا يبعك خيرا منه بمثل ثمنه أو مثله بانقص فانه حرام وكذا الشراء على ثرائمه بأن يقول للبائع أفسح لا تترى مثلك  
 بازيد وكذا السوم على سومة بأن يقول ٦٨ لمن اتفق مع غيره في بيع ولم يعقداه أنا اشتريه بازيدا وأنا أبيعك خيرا منه

الأصول أن دليل التحريم أربع من دليل الإباحة وهذا أيضا مرجع ثالث وأما الآثار  
 الواردة عن العصابة فلا حجة فيها وعلى فرض ذلك فهي مختلفة كما عرفت

(باب أن من باع سلة لبنيسة لا يتبرمها بأقل مما باعها) \*

(عن ابن الصق السبيعي عن أجرة أنه اشترى سلة دخلت على عائشة فدخلت معها ثم ولد زيد بن  
 أرقم فقالت يا أم المؤمنين اني بعثت غلاما من زيد بن أرقم بمائة مائة درهم نسيئة والى  
 ابنته منه بمائة مائة فقد أفتت له عائشة بنس ما اشتريت وبنس ما اشتريت ان جهاده  
 مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قد بطل إلا أن يتوب رواه الدارقطني) الحديث في  
 اسناده الغالية بنت ابي شع وقدرى عن الشافعي أنه لا يبيع وقرى كلامه ابن كثير في ارشاده  
 وفيه دليل على أنه لا يجوز لمن باع شيئا بمن نسيئة أن يشتريه من المشتري بدون ذلك الثمن  
 فقد قبل قبض الثمن الأول اما اذا كان المقصود التحمل لا خيدا المتقد في الحال وردا كثر  
 منه بعد أيام فلا شك أن ذلك من الربا المحرم الذي لا يقع في تحمله الجبل الباطل وسيأتي  
 الخلاف في بيع العينة في الباب الذي بعده هذا والصورة المذكورة هي صورة بيع  
 العينة وليس في حديث الباب ما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا  
 البيع ولكن تصريح عائشة بأن مثل هذا الفعل موجب لبطلان الجهاد مع رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم يدل على أنها قد علمت تحريم ذلك بنص من الشارع إما على جهة  
 العموم كالأحاديث القاضية بتحريم الربا الشامل لمثل هذه الصورة أو على جهة  
 الخصوص كحديث العينة الآتي ولا ينبغي أن يظن بها أنها قالت هذه المقالة من دون أن  
 تعلم بدليل يدل على التحريم لأن مخالفة الصحابي رأى صحابي آخر لا يكون من الوجبات  
 للأحباط

(باب ما جاء في بيع العينة) \*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال إذا ضن الناس بالدينار والدرهم وسابغوا  
 بالعينة واتبعوا أذناب البقر وتركو الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم بلا فلا يرفعهم حتى  
 يراجعوا دينهم رواه أحمد وأبو داود ولقظه إذا تباعتم بالعينة وأخذتم أذناب البقر  
 ورصبتم بالزرع وتركت الجهاد سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا إلى دينكم)

بأخص منه فيحرم بعد استقرار  
 الثمن بالتراضي صريحا وقبل  
 العقد فلو لم يصرح له المالك  
 بالاجابة بأن عرض به أو سكت  
 أو كانت الزيادة قبل استقرار  
 الثمن بأن كان المبيع اذ ذلك  
 ينشأ عن عيبه لطالب الزيادة  
 يحرم حتى يأذن له المالك أو يترك  
 اتفاه مع المشتري فلا يحرم  
 لأن الحق لهما وقد اسقطاه هذا  
 إن كان الاذن مالكا فان كان  
 ولنا أو وصيا أو وكيل فلا عبرة  
 بأذنه إن كان فيه ضرر على المالك  
 ذكره الأذرى قال في الفتح وقد  
 استثنى بعض الشافعية في تحريم  
 البيع والسوم على الآخر ما اذا  
 لم يكن المشتري مغبونا غشنا  
 فاحشا وبه قال ابن حزم واحتج  
 بحديث الدين النصيحة فيكون  
 لم تحصر النصيحة في البيع  
 والسوم فلهذا أن يعرفه أن قيمتها  
 كذا وانك إن بعتهما بكذا مغبون  
 من غير أن يزيد فيها فيجوز بذلك  
 بين المصلحين وذهب الجمهور  
 إلى صحة البيع المذكور مع تأني  
 فاعله وعند المالكية راحة

في نسائه وإيمان به جرم أهل الظاهر والله أعلم (ولا يحظ على خطبة أخيه) بكسر الظاء المحجمة وصورتها الحديث  
 أن يحظ الرجل المرافقة كن إليه ويتفق على صداق معلوم ويتراضوا لم يبق إلا العقد فيجوز آخر ويخطب ويزيد في الصداق  
 والمعنى في ذلك الأيداء وهو خبر بمعنى النسي (ولأنسأل المرافقة اذنتها) خبر بمعنى النسي أو النسي على الحقيقة أي لا أنسأل  
 امرأه زوج امرأتها أن يطلق زوجته ويتزوج بها ويكون لها النفقة والمفاخرة ما كان له أو هو معنى قوله (لتكفأ) أي تغلب  
 (عاني أناتها) والحديث أخرجه البخاري في النكاح والبيوع وكذا أبو داود وفيه ما يعضه والترمذي والنسائي وابن ماجه

في النكاح والتجارات (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ان رجلا عتق غلاما له عن دبر) اسم الرجل أبو مذكور الانصاري كما في مسلم واسم الغلام يعقوب كما في مسلم والنسائي والدبر بضم الدال أي قال له أنت حر بعد موتي (فاحتاج) الرجل إلى ثمنه (فأخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من يشتريه مني) فعرضه للزيادة ليستقصي فيه للمفسد الذي باعه عليه (فأشتراه نعيم بن عبد الله) بضم النون التحام العدو القرشي ووصف بالتحام لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال دخلت الجنة فسمعت نعمة نعيم فيها والنعمة السعة أسلم قديما وأقام بمكة إلى قبيل الفتح ٦٩ وكان قومه يمنة ونه من الهجرة لثرفه

فيهم لانه كان يتفق عليهم فقالوا أقم عندنا على أي دين شئت ولما قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعتمقه وقبله واستنهم ليوم اليرموك سنة خمس عشرة بكذا (وكذا) غنائة درهم (فدفعه اليه) أي دفع صلى الله عليه وآله وسلم الثمن الذي يبيع به المديبر المذكور لمدبره أو دفع المديبر لمشتريه نعيم وفي الحديث جواز بيع المديبر وهو قول الشافعي وأحمد وذهب أبو حنيفة ومالك إلى المنع والحديث بحجة عليهما وفيه جواز بيع الزائدة وورد في البيع فبين يدي حديث أنس انه صلى الله عليه وآله وسلم باع حاسا وقد جاو قال من يشتري هذا الطلاس والقديح فقال رجل أخذتم ما بدرهم فقال من يزيد على درهم فاعطاه رجل درهمين فباعهما منه أخرجه أحمد وأصحاب السنن مطولا مختصرا واللفظ للترمذي وقال حسن وأما حديث سفيان بن وهيب سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثمها عن بيع الزائدة فقد

الحديث أخرجه أيضا الطبراني وابن القطان وصححه قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وقال في التلخيص وعندي ان اسناد الحديث الذي صححه ابن القطان معطل لانه لا يزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لان الاعمش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو عطاء انظر اساني فيكون فيسه تدليس التسوية باسقاط نافع بين عطاء وبين عمر انتهى والاعمش قال هكذا لان الحديث رواه أحمد والطبراني من طريق أبي بكر بن عبيد الله عن الاعمش عن عطاء عن ابن عمر ورواه أحمد وأبو داود من طريق عطاء انظر اساني عن نافع عن ابن عمر وقال المندري في مختصر السنن ما لفظه في اسناده اسحق ابن أسيد أبو عبد الرحمن انظر اساني بزيل مصر لا يحتاج بحديثه وفيه أبطاء انظر اساني وفيه مقال انتهى قال الذهبي في الميزان ان هذا الحديث من مناه كبره وقد ورد انتهى عن العينة من طرق عقدها البيهقي في سننه بابا سابق فيه جميع ما ورد في ذلك وذكره وقال روى حديث العينة من وجهين ضعفين عن عطاء بن أبي رباح عن عبد الله بن عمر بن الخطاب قال وروى عن ابن عمر موقوفا أنه كره ذلك قال ابن كثير وروى من وجهه ضعيف أيضا عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعا ويعضده حديث عائشة يعني المتقدم في الباب الذي قبل هذا وهذه الطرق يشد بعضها بعضا قوله بالعينة بكسر المعين المهملة ثم ياء متعينة ساكنة ثم ياء قال الجوهرى العينة بالكسر الساف وقال في القاموس وعين أخذه بالعينة بالكسر أي السلف أو أعطى بها قال والتاجر باع سلعة بثمن إلى أجل ثم اشترى ما منه بأقل من ذلك الثمن انتهى قال الرازي وبيع العينة هو أن يبيع شيئا من غيره بثمن مؤجل ويسله إلى المشتري ثم يشتريه قبل قبض الثمن بثمن نقدا أقل من ذلك القدر انتهى قال ابن رسلان في شرح السنن وسميت هذه المبايعة عينة لحصول النقد لصاحب العينة لان العين هو المال الحاضر والمشتري انما يشتري بالبيعها بعين جاضرة فصل اليه من قومه ليصل به إلى مقصوده اه وقد ذهب إلى عدم جواز بيع العينة مالك وأبو حنيفة وأحمد والهادوية وجوز ذلك الشافعي وأصحابه مستدين على الجواز بما رقع من ألقاظ البيهقي التي لا يراد بها حصول مضرة وطرحوا الاحاديث المذكورة في الباب واستدل ابن القيم على عدم جواز العينة بما روى عن الاوزاعي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يأتي على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع قال وهذا

أخرجه الميزاني في اسناده ابن ابي عمير وهو ضعيف وقال الترمذي عقب حديث أنس المذكور والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا بأسا ببيع من يزيد في الغنائم والمواريث قال ابن العربي لا معنى للاختصاص فان الباب واحد والمعنى مشترك اه قال في الفتح ويتحقق به ما غيرها الاشارة إلى الحكم وقد أخذ بنظره الاوزاعي واسحق نخصا الجواز ببيعهما وعن ابراهيم النخعي انه كره بيع من يزيد اه والحديث بحجة على كل من ينكر جوازه ويرى كراهته وأخرجه البخاري أيضا في الاستقراض وكذا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه (عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

ثم يسمي عن يسع جبل الجبلية (أي نهي تحريم قال نافع أو ابن عمر كما جزم به ابن عبد البر) (وكان) يسع جبل الجبلية (يسع بقايعه) أهل الجبلية (كان الرجل) منهم (يساع الجوز) يفتح الجوز ويضع الزاوي وهو البعير ذكره كان أو أنثى (إلى أن تنتج الناقة) مبنيا للمفعول من الأفعال التي لم تسع الا كذلك نحو جن وزهى عليه أي تكبر أي تضع ولدها فولدها تاج بكسر النون من تسمية المفعول بالمصدر يقال نجت الناقة بإبناء المفعول ساج أي ولدته (ثم تنتج التي في بطنها) ثم تعبد المولودة حتى تكبر ثم تلد المفعول بالصدر يقال نجت الناقة بإبناء المفعول ساج أي ولدته (ثم تنتج التي في بطنها) البائع بعته هذه السلعة بمن موجد إلى أن تنتج هذه الناقة ثم تنتج التي في بطنها وصفته عند الشافعي ومالك أن يقول ٧٠

الحديث وان كان مرسلًا فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق ولهم من المسندات ما يشهد له  
وهي الاحاديث الدالة على تحريم العينة فإنه من المعلوم ان العينة عند من يستعملها  
انما يسمى ايعاء وقد اتفقا على حقيقة الربا بالضرر مع قبل العقد ثم غير اسمها الى المعاملة  
وصورتها الى التبايع الذي لا قصد له افيه المنة وانما هو حيلة ومكر وخديعة لله تعالى  
في اسم الحيل على من اراد فعله أن يعطيه مثلاً ألفا الادرها باسم القرض ويبيعه خرقه  
نساوي درهمه انهم ما اتفقوا درهم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم انما الاعمال بالنيات اصل  
في ابطال الحيل فان من اراد أن يعامله معاملة يعطيه فيها القبا بالف وخمسائة انما سوى  
بالاقرض تخصيل الربح الزائد الذي أظهره ان عن الثوب فهو في الحقيقة اعطاء ألفا  
حالة بالف وخمسائة موجه وجعل صورة القرض وصورة البيع محلاً لهذا المحرم  
ومعلوم أن هذا لا يرفع التحريم ولا يرفع المفسدة التي حرم الربا لاجلها بل يزيد هاقوة  
وإنما كيد من وجوه عديدة منها انه يقدم على مطابقة الغريم المحتاج من جهة السلطان  
والحكام اقداماً لا بقوله الربح لانه واثق بصورة العقد الذي تخيل به هذا معنى كلام ابن  
القيم قوله واتبعوا اذئاب البقر المراد الاشتغال بالحرث وفي الرواية الاخرى واخذتم  
اذئاب البقر ورزقتم بالزرع وقد جعل هذا على الاشتغال بالزرع في زمن يتعين فيه الجهاد  
قوله وتروكو الجهاد أي المتعين فعله وقد روى الترمذي بإسناد صحيح عن ابن عمر قال كنا  
عدينا الروم فخرجوا البناصة اعظميا من الروم فخرج اليهم من المسلمين معهم أو أكثر  
وعلى أهل مصر عتبة بن عامر وعلى الجماعة نضال بن عبيد فحمل رجل من المسلمين على  
صف الروم حتى دخل بينهم فصاح المستأوف وقالوا سبحان الله الباقي بيده الى التهلكة فقام  
أبو أيوب فقال يا أيها الناس انكم انا ولون هذا الذوول وانما نزلت هذه الآية لما عاين الله  
الاسلام وكثر ناصروه فقال بعضهم البعض سرا ان اموالنا قد ضاعت وان الله قد عز  
الاسلام وكثر ناصروه فلو اقمنا في اموالنا واصطلمنا ما ضاع منها فانزل الله على نبيه ما يرد  
علمنا فقال ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فسكات التهلكة الاموال واصلاحها وتزول  
الغزو قوله فلا يضم الذال المجهمة وكسرها أي صغاراً ومسكنة ومن أنواع الذل الخراج  
الذي يسلمونه كل سنة لملك الارض وسبب هذا الذل والله أعلم انهم لما تروكو الجهاد  
في سبيل الله الذي فيه عز الاسلام واظهاره على كل دين عاينهم الله بنقيضه وهو ازال

لأن الأجل فيه مجهول وقيل  
هو بيع ولد ولد الناقة في الحال  
بان يقول إذا تبعت هذه الناقة  
ثم تبعت التي في بطنها فقد بيعت  
ولدها لأنه بيع مالهين بماله  
ولامه لوم ولادة دور على تسليمه  
فيدخل في بيع الغرور وهذا الثاني  
نفسه برأه ل اللغة وهو أقرب  
لفظا وبه قال أحمد والاول أقوى  
لأنه تفسير الراوى وهو ابن عمر  
وهو أعرف وليس مخالفا للظاهر  
فان ذلك هو الذى كان في الجملة  
والنهي وارد عليه قال النووي  
ومذهب الشافعي ومحققى  
الاصوليين ان تفسير الراوى  
مقدم اذ لم يخالف الظاهر  
ومحصل الخلاف كما قاله ابن التين  
هل المراد البيع الى أجل أو بيع  
الجنين وعلى الاول هل المراد  
بالأجل ولادة الام أو ولادة ولدها  
وعلى الثاني هل المراد بيع الجنين  
الاول أو بيع جنسين الجنين  
فصارت أربعة أقوال اه ولم  
يذكر البخارى بيع الغرور صريحا  
لكن بيع جبل الحبل نوع منه  
وهو انواع كثيرة فهو من باب

التنبيه بنوع مخصوص معلول بعلة على كل نوع توجد فيه تلك العلة وقد وردت أحاديث كثيرة في النهي عن بيع الغرر من حديث أبي هريرة وابن عباس عن عبد الله بن ماجه وسهل بن سعد عن أحمد وحديث الباب أخرجه أبو داود والنسائي في البيوع قال النووي النهي عن بيع الغرر أصل من أصول البيع فبدخل تحتها مسائل كثيرة جداً ويستثنى من بيع الغرر أمران أحدهما ما يدخل في البيع تبعاً لما لو أقر لم يصح بيعه كبيع أساس الدار والدابة التي في ضرعها اللبن والحامل والثاني ما يفتاح الناس بمثله إما لحقارته أو لاهتقته في تمييزه وتعيينه كالجبة المحشوة والنهر من السقاء قال ومن بيع الغرر



لما اعتاده الناس من الاستعجار من الاسواق بالاوراق مالا فانه لا يضح لان الثمن ليس حاشرا فيكون من المعاطاة ولم توجد  
صيغة يصح بها العقد اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اشترى غنما مصراة)  
أي التي صرى ابنها وحقن في الثدي وجمع فلم يحجب وأصل التصرية حبس الماء وهذا قول أبي عبيدو كثر أهل اللغة وقال  
الشافعي هو ربط أخلاف الناقة أو الشاة وترك حالبها حتى يجفح لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتها فيزيد في ثمنها المأري  
من كثرة لبنها (فاحتلبها) ظاهر الحديث أن الخيار لا يثبت إلا بعد الحلب ٧١ والجهور على أنه اذا علم بالتصرية ثبت له

الخيار ولو لم يحلب لكن لما كانت  
التصرية لا تعرف غالباً إلا بعد  
الحلب ذكر قيد في ثبوت الخيار  
فلو ظهرت التصرية بعد الحلب  
فالغنى سار ثابت (فان رضى بها  
أمسكها) أي أبقاها على ملكه  
وهو مقتضى صحة بيع المصراة  
وأثبت الخيار لا يشتري ولو اطلع  
على عيب بعد الرضا بالتصرية  
فرداه هل يلزم الصاع فيه خلاف  
والاصح عند الشافعية وجوب  
الرد وعند المالكية قولان

(وان سخطها ففي حلبة) يسكون  
اللام (صاع من تمر) ظاهره ان  
الصاع في مقابلة المصراة سواء  
كانت واحدة أو أكثر لقوله  
من اشترى غنما لانه اسم مؤنث  
موضوع للجنس ثم قال ففي  
حلبتها صاع من تمر ونقل ابن  
عبد البر عن استعمال الحديث  
وابن بطال عن أكثر العلماء وابن  
قدامة عن الشافعية والحنبلة  
وعن أكثر المالكية يرد عن كل  
واحدة صاعا واستدل به على  
وجوب رد الصاع مع الشاة اذا  
اختار فسح البيع ولو كان اللبن

الذلة بهم فصاروا يشون خلاف أذ ناب البقر بعد ان كانوا يركبون على ظهور الخيل التي  
هي اعز مكان قوله حتى ترجعوا الى دياركم فيه زجر بليغ لانه نزل الوقوع في هذه  
الامور من نزلة الخروج من الدين وبذلك غسلت من قال بتحريم العينة وقيل ان دلالة  
الحديث على التحريم غير واضحة لانه قرن العينة بالاختذاب البقر والاشتغال بالزرع  
وذلك غير محرم وتوعد عليه بالذل وهو لا يدل على التحريم ولا يفي ما في دلالة  
الاقتران من الضعف ولا نسلم ان التوعد بالذل لا يدل على التحريم لان طلب أسباب العزة  
الدينية وتجنب أسباب الذلة المنافية للدين واجبان على كل مؤمن وقد توعد على ذلك  
بأنزاله الى الاهو ولا يكون الا للذنب شديد وجعل الفاعل لذلك بمنزلة الخارج من الدين  
المرتد على عقبه وصرحت عائشة فانه من المحبطات للجهاد مع رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم كما في الحديث السالف وذلك انما هو شأن الكفار

\*(باب ما جاء في الشبهات)\*

(عن النعمان بن بشير أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحلال بين والحرام بين وبينهما  
أمر مشتبه فمن ترك ما يشبهه عليه من الاثم كان لما استبان اترك ومن اجتبر على ما يشك  
فيه من الاثم أو شك أن يواقع ما استبان والمماصى حتى الله من يرتع حول الحى يوشك  
أن يواقع متهفق عليه) قوله الحلال بين الخ فيه تقسيم للاحكام الى ثلاثة أشياء وهو  
تقسيم صحيح لان الشئ إما أن ينص الشارع على طلبه مع الوعيد على تركه أو ينص على  
تركه مع الوعيد على فعله أو لا ينص على واحد منهما فالاول الحلال البين والثاني الحرام  
البين والثالث المشتبه لثقاته فلا يدري أحلال هو أم حرام وما كان ههنا سبيله فينبغي  
اجتنابه لانه ان كان في نفس الامر حراما فقد برئ من التبعة وان كان حلالا فقد  
استحق الاجر على الترك لهذا القصد لان الاصل مختلف فيه مظهر أو باحة وهذا التقسيم  
قد وافق قول من قال عن سيأتي ان المباح والمكروه من المشبهات ولكنه يشكك عليه  
المنادى فانه لا يدخل في قسم الحلال البين على ما زعمه صاحب هذا التقسيم والمراد  
بكون كل واحد من القسمين الاولين بذاته عما لا يحتاج الى بيان أو عما يشكك في معرفته  
كل أحدهم وقد ردان جميعاً أي تأييد على الحل والحرمه فان علم المتأخر منهما فذلك

باقيا ولم يتغير فاراد رد هل يلزم البائع قبوله فيه وجهان أحدهما لاذهب طراوته واختلاطه بما تجدد عند المستاع والتقصيص  
على التمر يقتضي تعيينه وقال الحنفية لا يجوز رد المصراة مع انهما ولا مع صاع تمر قالوا وهذا الحديث مخالف لقوله تعالى  
فمن اعتدى عليكم فاعمدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في فتح الباري وقد أخذ بظاهر هذا الحديث  
بجهور أهل العلم وأفتى به ابن مودود أبو هريرة ولا يخالف لهم من الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصص  
عديده ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن احتلب قليلا أو كثيرا ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد أم لا وخالف في أصل المسئلة

أكثر المنفعة في نروعها وآخرون وخالفهم زفرقة القول يقول الجمهور إلا أنه قال بخير بين صاع قرأ ونصف صاع بروكذ قال  
ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية إلا أنهم قالوا لا يتعين صاع القربل قيمته وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك لكن  
قالوا يتعين قوت البلد قياسا على زكاة الفطر واعتذر الحنفية عن الاستدلال بحديث المصراع بقا عدا رشتي فتمهم من طعن  
في الحديث لكونه من رواية أبي هريرة ولم يكن كابر مسعود وغيره من فقهاء الصحابة فلا يؤخذ بما رواه شاذنا للقياس الجلي  
وهو كلام أذى قائم به نفسه وفي كتابه ٧٢ غنى عن تكلف الرد عليه وقد ترك أبو حنيفة القياس الجلي لرواية أبي هريرة

وأما كافي الرضا بن يزيد القم  
ومن التهمة في الصلاة وغيره  
ذلك وأظن لهذه التهمة أورد  
البخاري حديث ابن مسعود  
عقب حديث أبي هريرة إشارة  
منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى  
بوفق حديث أبي هريرة ناولان  
خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما  
خالف ابن مسعود القياس الجلي  
قال ابن السعدي في الاضطلام  
التعرض إلى جانب الصحابة  
علامة على خذلان فاعله بل هو  
بدعي وضلالة وقد اختص  
أبو هريرة بزيادة الحفظ لدهاء  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
والم له يعني قوله إن أخواني من  
المهاجرين كان يشغلهم الصنف  
بالأسواق وكنت ألزم رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فأشبهه إذا غابوا وأحفظ إذا  
نسوا الحديث وهو في كتاب  
العالم وأول البيوع أيضا عند  
البخاري ثم مع ذلك لم يقر أبو  
هريرة برواية هذا الاصل فقد  
أخرج أبو داود من حديث  
ابن عمر والطبراني من وجه

والا كان ما ورد فيه من القسم الثالث قوله أمور متبهة أي نهت بغيره مما يتبين  
فحكمه على التعيين زاذني رواية للبخاري لا يعاها كثير من الناس أي لا يعلم حكمه أو جاء  
وانحاف في رواية للترمذي وانظروا لا بدري كثير من الناس أمن الحلال هي أم من الحرام  
ومفهوم قوله كذا أن معرفة حكمها يمكن لكن للأقليل من الناس وهم المتهدون  
فالشبهات على هذا في حق غيرهم وقد تنوع أهم حيث لا يظهر لهم ترجيح أحد الدليلين قوله  
والمعاصي حتى الله في رواية للبخاري وغيره إلا أن حتى الله تعالى في أرضه محارمه والمراد  
بالمحرم والمعاصي فعل النهي المحرم أو ترك المأمور الواجب والحج المحمي أطلق المصدر  
على اسم المفعول وفي اختصاص التمثيل بالحج زكاة وهي أن ملوك العرب كانوا يجعون  
لإراعي مواشيهم أما كن مخصصة يتوعدون من رعى فيها بغيره يراد منهم بالعقوبة الشديدة  
فقل لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بما هو مشهور عندهم فالخائف من العقوبة  
المراقب لرضا الملك يبعد عن ذلك الحج خشية أن تقع مواشيه في شيء منه فيبعده أسلم له  
وعز الخائف المراقب بقرب منه ويرعى من جوانبه فلا يأمن أن يقع فيه بعض مواشيه  
بغير اختياره ويرعى بأحدب المكان الذي هو فيه ويقع الخصب في الحج فلا يملك نفسه  
أن يقع فيه فالتشبه هو الملك حقا ومجاهد محارمه وقد اختلف في حكم الشبهات فقل  
البحر وهو مردود وقيل الكراهة وقيل الوقف وهو كالحلاف فيقبل النهر  
واختلاف العلماء أيضا في تفسير الشبهات فمنهم من قال إنها ما تعارضت فيه الأدلة ومنهم  
من قال إنها ما اختلف فيه العلماء وهو متزعزع من التفسير الأول ومنهم من قال إن المراد  
بها قسم المكروه لانه يجذبها جانباً الفعل والترك ومنهم من قال هي المباح وقيل ابن المنبر  
عن بعض مشايخه أنه كان يقول المكروه عقبة بين العبد والطعام فمن استكثر من  
المكروه طرقت إلى الحرام والمباح عقبة بينه وبين المكروه فمن استكثر منه تطرق إلى  
المكروه ويؤيد هذا ما وقع في رواية لابن حبان من الزيادة بلقظ اجعلوا بينكم وبين  
الحرام سيرة من الحلال من فعل ذلك استبرأ عرضه ودينه قال في القم بعد أن ذكر  
التفاسير له شبهات التي قدمناها من المأظفة والذي يظهر لي رجحان الوجه الأول قال ولا  
يعد أن يكون كل من الأوجه من ادواي يختلف ذلك باختلاف الناس فالعالم لا يظن  
لا يفتي عليه تمييز الحكم فلا يقع له ذلك إلا في الاستكثار من المباح أو المكروه ومن دونه

أخرج عنه وأبو يعلى من حديث ابن النبي في من حديث عمرو بن عوف المزني وأحمد من رواية رجل  
من الصحابة لم يسم وقال ابن عبد البر هذا الحديث يجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة  
لها ومنهم من قال هو حديث مضطرب لذكر التعريف نارة والقمح أخرى واللبن أخرى واعتباره بالصانع نارة وبالمثل  
أو المثلين نارة وبالأناه أخرى والجواب أن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح ومنهم من قال هو  
معارض لعدم القرآن بقوله تعالى وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عاقبتم به وأجيب بأنه من ضمان المتلفات والعقوبات



والمتلفات ضمن بالمثل وبغير المثل ومنهم من قال هو منسوخ وتعتقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ولا دلالة على النسخ مع مدعيه لانهم اختلفوا في النسخ ما هو اختلافه كثيرا وكما متعتقب ومنهم من قال هو خبر واحد لا ينفد الا الاظن وهو مخالف لقياس الاصول المقطوع به فلم يلزم العمل به وتعتقب بأن التوقف في خبر الواحد انما هو في مخالفة الاصول لا في مخالفة قياس الاصول وهذا الخبر انما خالف قياس الاصول بدليل ان الاصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس والكتاب والسنة في الحقيقة هم الاصل والاخران مردودان اليهما فالسنة اصل والقياس فرع ٧٣ فكيف يرد الاصل بالفرع بل الحديث

الصحيح اصل بنفسه فكيف

يقال ان الاصل بخلاف نفسه

وعلى تقدير التسليم يكون قياس

الاصول يقيد القطع وخبر

الواحد لا يقيد الا الاظن فتناول

الاصل لما يخالفه هذا الخبر

الواحد غير مقطوع به لجواز

استثناه محله عن ذلك الاصل

قال ابن دقيق العيد وهذا أقوى

مقتضى في الرد على هذا المقام

وقال ابن السمعاني متى ثبت الخبر

صار أملا من الاصول ولا

يحتاج الى عرضه على أهل آخر

لانه ان وافقه فذلك وان خالفه

لم يجز زواجه ما لانه رد الخبر

بالقياس وهو مردود بالاتفاق

فان السنة مقدمة على القياس

بلا خلاف اه وقد بسط الحافظ

ابن حجر رحمه الله القول في بيان

هذه المسئلة وأدلتها وورد من

خالفه بسط يطول ذكره وكذا

الحافظ ابن القيم رحمه الله في

الاعلام وجاء ما يدهش الناظر

ويسر خاطر المنصف الناظر

وكذا الشوكاني رحمه الله

في نيل الاوطار وكذا غيره هؤلاء

ولا ريب ان حديث أبي هريرة في المصراة المروى في الصحيح حجة على المخالف ولا

قول لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنهم كان وأينما كان ومن كان وإذا جاءهم الله بطل خبرهم معقول وأين

القياس وان كان جليلا من السنة المطهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فاني الله

الحجب من آراء هؤلاء فاباوا السنة بالقياس ولم يستحيوا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة ابن تذهب بهم عقولهم هم إلى

الحق أم إلى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد ﷺ فبا أم في دينه كخاطر ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه

تقع له الشبهة في جميع ما ذكر بحسب اختلاف الاحوال ولا يخفى ان المستكثر من المذكور تصريفه في جملة على ارتكاب المنهي في الجملة أو يحمله اعتياده لارتكاب المنهي غير المحرم على ارتكاب المنهي المحرم أو يكون ذلك اسرفيه وهو أن من تعاطى ما نهى عنه يصير مظالم القلب لفقده ان نور الورع فيقع في الحرام ولو لم يجتز الوقع فيه ولهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم فمن ترك ما يشبه عليه من الاثم الملعون وعلم أن العلماء قد عظموا أمر هذا الحديث فعبدوا ربهم أربعين سنة تدور عليهم الاحكام كما نقل عن أبي داود وغيره وقد جمعها من قال

عبد الدين عندنا كلمات \* مسندات من قول خير البرية

اترك المشبهات وازهد ودعها \* ليس بعينك واعيانك بنفسه

والاشارة بقوله ازهد الى حديث ازهد فيما في أيدي الناس أخرجه ابن ماجه وحسن

اسناده الحافظ وصححه الحاكم عن مهمل بن سعد مرفوعا باللفظ ازهد في الدنيا يحبك الله

وازهد فيما عند الناس يحبك الناس وله شاهد عند أبي نعيم من حديث أنس ورجاله

ثقات والمشهور عن أبي داود حديث ما نهيتكم عنه فاجتنبوه مكان حديث ازهد

المذكور وحديث الباب بعضهم ثالث ثلاثة وحديث الثاني وأما ابن العربي انه

يمكن أن ينتزع منه وحده جميع الاحكام قال القرطبي لانه اشتمل على التفصيل بين

الحلال وغيره وعلى تعلق جميع الاعمال بالقلب فن هذا يمكن أن ترد جميع الاحكام اليه

وقد ادعى أبو عمر الداني ان هذا الحديث لم يرو عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير

النعمان بن شبيب فان أراد من وجهه صحيح فسلم وان أراد على الاطلاق فرد وقاله في

الايوسط للطبراني من حديث ابن عمر وعاروف الكبيري من حديث ابن عباس وفي

الترغيب للاصبهاني من حديث واثله وفي اسانيد هامقال كالحافظ (وعن عطية

السعدي أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع

مالا بأس به بذرا ما به البأس رواه الترمذي وعن أنس قال ان كان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم لم يصيب القرة فبقول لولا أني أخشى ان امان الصدقة لا كتمتها متقى عليه وعن

أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا دخل أحدكم على أخيه المسلم

فاطعمه طعاما فليأكل كل من طعامه ولا يسأله عنه وان سقاها شربا من شربه فليشرب من

١٠ نيل خا

ولا ريب ان حديث أبي هريرة في المصراة المروى في الصحيح حجة على المخالف ولا

قول لاحد مع قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كأنهم كان وأينما كان ومن كان وإذا جاءهم الله بطل خبرهم معقول وأين

القياس وان كان جليلا من السنة المطهرة انما يصار اليه عند فقد الاصل من الكتاب والخبر لا مع وجود واحد منهما فاني الله

الحجب من آراء هؤلاء فاباوا السنة بالقياس ولم يستحيوا من الله تعالى ورسوله في هذه المخالفة ابن تذهب بهم عقولهم هم إلى

الحق أم إلى الباطل دعوا كل قول عند قول محمد ﷺ فبا أم في دينه كخاطر ﷺ (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه

سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «أذنت الأمة قمين زناها» بالبيئة أو بالجل أو بالقرار (فليجلدها) سيدنا فقيه ان  
السيد يقيم الجلد على رقيقه خلافاً لابي حنيفة رحمه الله وزاد أيوب بن موسى الجلد لكن قال أبو عمر لأنه لم أحد أذكر فيه الجلد  
غيره (ولا يثرب) أي يوجبها ولا يقرعها بل نابعه الجلد لا ارتفاع أو يوم بالجلد قال في المصابيح وفيه نظر وقال الخطابي معناه أنه  
لا يقتص على التثريب بل يقام عليه الجلد (ثم أن زنت) نائياً (فليجلدها) ولا يثرب ثم أن زنت الثالثة فليجلدها (بعد جلد واحد  
الزنا استحباباً) ولو لم يذكره أكتفاً بما قبله (ولو) ٧٤ كان البيع (بجبل من شعر) وهذا أم بالغته في التصريح على بيعها أو قيده

بالشعر لأنه الأكثر في حبائهم  
وهذا الحديث أخرجه مسلم في  
الحدود والنسائي وشاهد التريجة  
آخر الحديث فليجلدها الخ فإنه يدل  
على جواز بيع الزاني ويشعر  
بأن الزنا عيب في المبيع قال ابن  
بطل قائد الأمر ببيع الأمة  
الزانية المبالغية في تقبيح فعلها  
والاعلام بأن الأمة الزانية لأجزاء  
أهلها إلا البيع أبداً وإنما لا يثرب  
عند سيدنا زنا جر اليها عن معاودة  
الزنا ولعلها أن تستعف عند  
المشتري بأن يزوجها أو يعفوها  
بنفسه أو يزوجها بغيره أو  
بالإحسان إليها كذا في الفتح  
وقال شريح بن الحرث الكندي  
القاضي أن شاء المشتري رد الرقيق  
المبتاع ذكره كان أو أثنى ولو  
مستغيراً من الزنا الصادر منه ما  
قبل العقد وان لم يذكر رتبة  
القيمة به ولو تاب لأنهم الزنا  
لا تزول ومذهب الحنفية الزنا  
عيب في الأمة دون العبد فتد  
الأمة لأن الغالب أن الاقتراض  
مقصود فيها وطالب الولد وزنا  
يحل بذلك وفي الامالي الزنا في

شرايه ولا يسأله عنه رواء أحمد \* وعن أنس بن مالك قال إذا دخلت على مسلم لا يهتم فكل  
من طعامه واشرب من شرابه ذكره البخاري في صحيحه حديث عطية السعدي حسنه  
الترمذي وأخرج ابن أبي الدنيا في كتاب التقوى عن أبي الدرداء نحوه وانظر كلام  
التقوى أن يبقى الله حتى يترك ما يرى أنه حلال خشية أن يكون حراماً وحديث أبي  
حريرة أخرجه أيضاً الطبراني في الأوسط وفي أسناده مسلم بن خالد الزنجي ضعفه الجيهور  
وقد رثق قال في مجمع الزوائد وبقي رجال أحمد رجال الصحيح هذه الأحاديث ذكرها  
المصنف رحمه الله للإشارة إلى ما فيه شبهة كحديث أنس وإلى ما لا شبهة فيه كحديث أبي  
حريرة وقد ذكر البخاري في تفسير الشبهات حديث عقبة بن الحرث في الرضاع لقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم كيف وقد قيل وحديث عائشة في قصة ابن وليلة زمعة لقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم واحتجني منه يا سودة فإن الظاهر أن الأمر بالمقارفة في الحديث الأول  
والاحتجاب في الثاني لأجل الاحتياط وتوقي الشبهات وفي ذلك نزاع يأتي بيانه إن شاء  
الله تعالى قال الخطابي ما شككت فيه فالزور اجتنابه وهو على ثلاثة أقسام واجب  
ومستحب ومكروه قالوا واجب اجتناب ما يستلزم ارتكاب المحرم والمندوب اجتناب  
معاملته من أكثر ما للمكروه واجتناب الرخص المشروعة اهـ وقد أرشد  
الشارع إلى اجتناب ما لا يتيقن المرء له بقوله دع ما يريبك إلى ما لا يريبك لك أخرجه  
الترمذي والنسائي وأحمد وابن حبان والحاكم من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما  
وفي الباب عن أنس عند أحمد \* وعن ابن عمر عند الطبراني وعن أبي هريرة عن والده بن  
الاسقع ومن قول ابن عمر وابن مسعود وغيرهما وروى البخاري وأحمد وأبو نعيم عن  
حسان بن أبي سنان البهري أحد العباد في زمن التابعين أنه قال إذا شككت في شيء  
فأتركه ولا ينعيم من وجهه آخره أنه اجتمع يونس بن عيسى وحسان بن أبي سنان فقال  
يونس ما عالجت شيئاً أشد علي من الزور فقال حسان ما عالجت شيئاً أهون علي منه  
قال كيف قال حسان تركت ما يريبني إلى ما لا يريبني فاستقرحت قال الغزالي  
الزور أقدم ورع الصديقين وهو ترك ما لم يكن عليه شبهة واضحة وورع المتقين وهو  
ترك ما لا شبهة فيه ولكن يخشى أن يجير إلى الحرام وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق  
إليه احتمال التحريم بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع فأن لم يكن فهو ورع

الموسوي

الجارية عيب وان لم يعد عند المشتري للعوق العار بالولادها وفي حديث آخر

عن أبي هريرة وزيد بن خالد الجهني الصحابي الذي رضي الله عنه لما روى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الأمة إذا  
زنت ولم تحصن قال أذنت فاجلدوها ثم إن زنت فاجلدوها ثم إن زنت فبيدها ولو بضفير رواء البخاري والضعيف جيل  
مفتول أو منسوج من الشعر وهذا على جهة التعريض أوليس من إضاعة المال بل هو حث لهم على محاربة الزنا والمباعدة  
انما توجهت على البائع لأنه الذي لدغ فيه امرأة بعد أخرى ولا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين ولا كذلك المشتري فإنه

بعد لم يجرب منها سوا فليست وظيفته في الماء عدة كالبائع فلا يقال كيف يتصور نصيحة الجاني وكيف يقع البيع اذا  
 انتم معاينين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تلقوا الركبان) جمع راكب أى  
 لا تستقبلوا الذين يحملون المتاع الى البلد لا تشتروا منهم قبل أن يقدموا الاسواق ويعرفوا الاسعار (ولا يبيع حاضر لباد)  
 هو أن يقول الحاضر إن يقدم من البادية فليبعه بسعر يومه اتركه عندى لا يبعه لك بأعلى (قال) طاووس بن كيسان (قلت  
 لا ين عباس ما) معنى (قوله لا يبيع حاضر لباد قال لا يكون له سمسار) بكسر السين ٧٥ أى دلا لا وهو في الاصل القيم بالامر

والحافظ له ثم استعمل في متولى  
 البيع والشراء غيره وظاهر  
 الحديث يدل على أنه لا يجوز  
 للحاضر أن يبيع للبادى من غير  
 فرق بين أن يكون البادى قريبا  
 له أو أجنبيا وسواء كان في زمن  
 الغلاء أولا وسواء كان يحتاج  
 اليه أهل البلاد أولا ولا وابعائه  
 له على التدريج أم دفعة واحدة  
 واستنبط البخارى منه تخصيص  
 النهى عن بيع الحاضر للبادى  
 اذا كان بالاجر وقوى ذلك بعموم  
 حديث النصيحة لكل مسلم لان  
 الذى يبيع بالاجر لا يكون عرضه  
 نصح البائع غالبا وانما عرضه  
 تحصيل الاجرة فاقضى ذلك  
 اجازة بيع الحاضر للبادى بغير  
 أجرة من باب النصيحة قال  
 الحافظ ويؤيده ما في بعض طرق  
 الحديث المعلق في البخارى وكذلك  
 ما أخرجه أبو داود من طريق  
 سالم المكي ان اعرايا حدثه انه  
 قدم بجبلوبة له على طلحة بن  
 عبيد الله فقال له ان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم نهى أن يبيع  
 حاضر لباد وان كان اذهب الى

الموسوسين قال ووراء ذلك ورع اليهود وهو ترك ما بسقط الشهادة أى اعم من أن  
 يكون ذلك المتروك حراما أم لا اه وقد أشار البخارى الى ان الوساوس ونحوها ليست  
 من المشبهات فقال باب من لم ير الوساوس ونحوها من المشبهات قال في الفتح هذه الترجمة  
 معقودة لبيان ما يكره من التمتع في الورع

\* (أبواب أحكام العيوب) \*

\* (باب وجوب تبين العيب) \*

(عن عقبة بن عامر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول المسلم أخو المسلم  
 لا يبيع للمسلم باع من أخيه يباع وفيه عيب الا يبينه له ورواه ابن ماجه \* وعن واثله قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يبيع لأحد أن يبيع شيئا الا يبين ما فيه ولا يبيع لأحد  
 يعلم ذلك الا يبينه ورواه أحمد \* وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم مر برجل  
 يبيع طعاما فدخل يده فيه فاذا هو مبلول فقال من غشني فليس منارواه الجماعة الا  
 البخارى والنسائي \* وعن العلاء بن خالد بن هوذة قال كتب الى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم كتابا هذا ما اشتري العلاء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله اشتري منه عبدا  
 أو أمة لاداء ولا غائلة ولا خبطة يبيع المسلم المسلم رواه ابن ماجه والترمذى) حديث عقبة  
 أخرجه أيضا أحمد والدارقطنى والحاكم والطبرانى من حديث أبي شامة عنه ومدايره  
 على يحيى بن أيوب وتابعه ابن لهيعة قال في الفتح واسناده حسن وحديث واثله أخرجه  
 أيضا ابن ماجه والحاكم في المستدرک وفي اسناد احمد ابو جعفر الرازى وأبو سباع والاقول  
 مختلف فيه والثاني قيل انه مجهول وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وفيه قصة  
 وادعى ان مسلما لم يخزجه فلم يصب وقد اخرج نحوه احمد والدارمى من حديث ابن عمر  
 وابن ماجه من حديث ابى الجراء والطبرانى وابن حبان في صحيحه من حديث ابن مسعود  
 واحمد من حديث ابى بردة بن نيار والحاكم من حديث عمير بن سعيد عن عمه وحديث  
 العلاء أخرجه أيضا النسائي وابن الجارود وعلقه البخارى قوله لا يبيع للمسلم الخ وكذلك  
 قوله لا يبيع لأحد الخ فيهم ادليل على تحريم كتم العيب وجوب تبينه للمشتري قوله

السوق فانظر من يبيعك فتاورنى حتى آمر لك أو انما لك وخصه الحنفية بزمن القبط لان فيه اضرار باهل البلد فلا يكره  
 زمن الرخص وتمسكوا بعموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الدين النصيحة وزعموا انه ناسخ لحديث النهى وحمل الجمهور  
 حديث الدين النصيحة على عمومه الا في بيع الحاضر للبادى فهو خاص يقضى على العام قال الشوكانى في نيل الاوطار  
 واستظهر الحنفية بالقياس على توكيل البادى للحاضر فانه جائز وينجى عن تمسكهم بأحاديث النصيحة بانها عامة مخصصة  
 بأحاديث الابواب فان قيل ان أحاديث النصيحة وأحاديث الباب بينهما عموم وخصوص من وجه لان يبيع الحاضر للبادى قد

يكون على غرضه النصيحة فيحتاج حينئذ الى الترجيح من خارج كما هو شأن الترجيح بين العمومين المتعارضين فيقال المراد  
 بيع الحاضر للبادي الذي جعلناه أخص مطلقا هو البيع الشرعي بيع المسلم للمسلم الذي ينفه الشارع لانه وليس يبيع الغش  
 والفساد اخلاقي صمى هذا البيع الشرعي كما انه لا يدخل فيه بيع الربا وغيره مما لا يتحل شرعا فلا يكون البيع باعتبار ما ليس  
 بمعاشر عبادهم من وجه حتى يحتاج الى طلب مرجح بين العمومين لان ذلك ليس هو البيع الشرعي ويحتاج عن دعوى النسخ  
 بانهم انما انصح عند العلم بتأخر الناصح ٧٦ ولم يتدل ذلك وعن القياس بانه فاسد الاعتبار لصادقته النص على ان الحديث

الباب أخص من الادلة القاضية  
 بجواز التوكيد مطلقا فينبى  
 العام على الخاص اهـ وضرة  
 بيع الحاضر للبادي عند الشافعية  
 والحنبلة أن يمنع الحاضر للبادي  
 من بيع متاعه بان يأمره بتركه  
 عنده ليدفعه له على التدرج  
 بين عال والمبيع مما تم حاجة  
 أهل البداليه فلا تنفي عموم  
 الحاجة اليه كأن لا يمنع اليه الا  
 نادر او عمت وقصد البدوي  
 ببيع بالتدرج فسد له الحاضر أن  
 يقوضه اليه أو قصد ببيع به  
 بوجه فقال أتركه عندى لا يبيعه  
 كذلك لم يحرم لانه لم يضر بالناس  
 ولا سبيل الى منع المالك منه لما  
 فيه من الاضرار به ولو قال  
 البدوي للحاضر ابتداء أتركه  
 عندى لتبيعه بالتدرج لم يحرم  
 أيضا وجعل المال كية اليد او  
 قيما فجعلوا الحكم منوطا  
 بالبادي ومن شاركه في معناه  
 ليكون الغالب فألحق به من  
 يشاركه في عدم معرفة السعر  
 الحاضر فاضرار أهل البلد  
 بالاشارة عليه بان لا يبادر بالبيع

فليس من انقطع مسلم فليس متى قال النووي كذا في الاصول ومعناه ليس بمن اهتدى  
 بهدي واقتدى بعلى وعلى وحسن طريقى كما يقول الرجل لولده اذا لم يرض فعله است  
 منى وهكذا في نظائره مثل قوله من اجل علينا السراح فليس منا وكان سفيان بن عيينة  
 يكره تفسيره مثل هذا ويقول بلئس مثل القول بل يسلك عن تاويله لم يصح كون وقوع في  
 النفوس وأبلغ في الزجر اهـ وهو يدل على تحريم الغش وهو مجموع على ذلك قوله  
 العداء بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة أيضا وأخره مزبور في الفاعل وهو  
 هو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة والعداء صمى في قليل الحديث أسلم به عند حنين  
 قوله لاداء قال المطرزي المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا كوجع الكبد والسعال  
 وقال ابن المنذر لاداء أى يكفه البائع والافلو كان بالعبد داء بينه البائع كان من بيع  
 المسلم للمسلم ومحصله انه لم يرد بقوله لاداء نفي الداء مطلقا بل نفي داء مخصوص وهو ما لم يطلع  
 عليه قوله ولا غالة قيل المراد بها الاباق وقال ابن بقال هو من قولهم اعتلانى فلان اذا  
 احتمل بحيلة سلب به امالى قوله ولا خيعة بكسر الميم وبضمها او سكون الموحدة  
 وبفتحها مثلثة قيل المراد بالخلق الخيعة كالاباق وقال صاحب العين هي الدية وقيل  
 المراد الخرام كما عثر عن الحلال بالطيب وقيل الداء ما كان في الخلق بفتح الخاء والخيعة ما  
 كان في الخلق بضمها والغائلة المذكورة البائع عن بيان ما يدعى من مكرهه في المبيع فاه  
 ابن العربي

(باب أن الكسب الحادث لا يمنع الرد بالعيب)

(عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى أن الخراج بالضمان رواه الخمسة وفي  
 رواية ابن رجلا اتباع علاما فاستغله ثم وجد به عيبا فردّه بالعيب فقال البائع غلّه عبدى  
 فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم الغلّه بالضمان رواه احمد وابوداود وابن ماجه وفيه  
 حجة لمن يرى تلف العبد المشتري قبل القبض من ضمان المشتري) الحديث اسرجه أيضا  
 الشافعي وابوداود الطيم السبي وصححه الترمذي وابن حبان وابن الجارود والحاكم وابن  
 القطان ومن جملة من صححه ابن سريجة كما حكى ذلك عنه في بلوغ المرام وحكى عنه في  
 التلخيص أنه قال لا يصح وضعفه البخاري واهذا الحديث في سنن ابن داود ثلاث طرق

وعن مالك لا يأنق بالبدوي في ذلك الامن كان يشبهه قال فاما أهل القرى الذين يعرفون أئمان السلع  
 والأسواق فليسوا داخلين في ذلك وحكى ابن المنذر عن الجهم وراى النبي للتحريم اذا كان البائع عالما والمشتري بمحتاج  
 اليه ولم يعرضه البدوي على الحضري قال الشوكاني في نيل الاوطار ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الامور من التخصيص  
 بمجرد الاستنباط وقد ذكر ابن دقيق العمد تقصير الاجمالية لا يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى لا حيث كان خفيا فإتباع اللفظ  
 أولى واكنه لا يذهب من الخطأ الى التخصيص به مطلقا فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى فيكون بيع الحاضر للبادي

يخرما على العموم سواء كان بأجرة أم لا وروى عن البخاري أنه جلى النهي على البيع بأجرة لا بغيره فإنه من باب النصيحة  
 اه وقال الحافظ في الفتح قال ابن دقيق العيد أكثر هذه الشروط تدور بين اتباع اللفظ والمعنى والذي ينبغي أن ينظر في المعنى  
 إلى الظهور والخلة أم حيث يظهر فخصص النص أو بعينه وحيث يخفى فاتباع اللفظ أولى فاما اشتراط أن يلتزم البدوي ذلك  
 فلا يقوى لعدم دلالة اللفظ عليه وعدم ظهور المعنى فيه فان الضرر الذي على النهي لا يفترق الحال فيه بين سؤال البدوي  
 وعدمه وأما اشتراط أن يكون الطعام مما تدعو الحاجة إليه فتوسط ٧٧ في الظهور وعدمه وأما اشتراط ظهور السلامة

في الباد فكذا ذلك أيضا لا احتمال  
 أن يكون المقصود مجرد تقرب  
 الربح والرزق على أهل البلد وأما  
 اشتراط العلم بالنهي فلا إشكال  
 فيه وقال السبكي شرط حاجة  
 الناس إليه معتبر ولم يذكر جماعة  
 عمومها وانما ذكره الرافي تبعاً  
 للبعوى ويحتاج إلى دليل  
 واختلافه وأيضاً فيما إذا وقع البيع  
 مع وجود الشروط المذكورة  
 هل يصح مع التجزيم أو لا يصح  
 على القاعدة المشهورة كذا في

الفتح وغيره وهذا الحديث أخرجه  
 البخاري أيضاً في الإجارة ومسلم  
 وأبو داود في الميوع وابن ماجه  
 في التجارات (عن ابن عمر رضي  
 الله عنهم أن رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم قال لا يبيع  
 بعضكم على بيع بعض) عدل  
 بعلى لأنه ضمن معنى الاستعلاء  
 (ولا تلقوا السلع) بكسر السين  
 جمع ساعة وهي المئاع (حتى يهبط)  
 أي ينزل (به إلى السوق) ومطلق  
 النهي يتناول طول المسافة  
 وقصرها وهو ظاهر إطلاق  
 الشافعية وقيد المالكية محل

اثنتان رجالهما رجال الصحيح والثالثة قال أبو داود أسنداهما ليس بذلك ولعل سبب ذلك  
 أن فيه مسلم بن خالد الزنجي شيخ الشافعي وقد وثقه يحيى بن معين وتابعه عمر بن علي  
 المقدسي وهو متفق على الاحتجاج بقوله أن الخراج بالضمان الخراج هو الدخل والمنفعة  
 أي تلك المشتري الخراج الحاصل من المبيع بضمان الأصل الذي عليه أي بسببه قالوا  
 للسمعية فإذا اشترى الرجل أرضاً فاستغلها وأداية فركبها أو عيدا فاستخدمه ثم وجد به  
 عيباً قديماً فله الرد ويستحق الغلة في مقابلة الضمان للمبيع الذي كان عليه وظاهر  
 الحديث عدم الفرق بين الفوائد الأصلية والفرعية وإلى ذلك ذهب الشافعي وفصل  
 مالك فقال يستحق المشتري الصوف والشعر دون الولد وفرق أهل الرأي والهادوية بين  
 الفوائد الفرعية والأصلية فقالوا يستحق المشتري الفرعية كالكرايم دون الأصلية كالولد  
 والتمر وهذا الخلاف إنما هو مع انفصال الفوائد عن المبيع وأما إذا كانت متصلة  
 وقت الرد وجب ردّها بالإجماع قيل إن هذا الحكم يختص بمن له ملك في العين التي اتفق  
 بخراجها كالمشتري الذي هو سبب ورود الحديث رأى ذلك مال الجمهور وقالت الحنفية  
 إن الغاصب كالمشتري قياساً ولا ينبغي ما في هذا القياس لأن الملك فارق يمنع الإلحاق  
 والاولى أن يقال إن الغاصب داخل تحت عموم اللفظ ولا عبرة بخصوص السبب كما نقرر  
 في الأصول قوله فاستغله بالعين المتبعة وتشديد اللام أي أخذ غلته

### (باب ما جاء في المصرة) \*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تصروا الإبل والغنم فن ابتاعها  
 بعد ذلك فهو بخير النظرين بعد أن يعلم أن رضى بها أمسكها أو أن يخطها ردها وصاعاً  
 من تمر متفق عليه \* وللخاري وأبي داود من اشترى غنماً مصراً فاحتاجها فان رضى بها  
 أمسكها وإن يخطها ففي خاتمها صاع من تمر وهو دليل على أن الصاع من التمر في متابلة  
 اللبن وأنه أخذ قسطاً من التمر وفي رواية إذا ما اشترى أحدكم قمحة مصراً أو شاة مصراً  
 فهو بخير النظرين بعد أن يحاجها ما هي والإبل ردها وصاعاً من تمر رواه مسلم وهو دليل  
 على أنه يملك بغير أرش وفي رواية من اشترى مصراً فهو بمنزلة خيار ثلاثة أيام إن شاء

النهي بحد مخصوص ثم اختلفوا فيه فقيل ميل وقيل فرسخان وقيل يومان وقيل مسافة القصر وهو قول الثوري وأما  
 ابتداءها فالتام إلى أعلى السوق جائز فان خرج عن السوق ولم يخرج من البلد فقد صرح الشافعية بأنه لا يدخل في النهي  
 وحد الابتداء عندهم الخروج من البلد والمعروف عند المالكية اعتبار السوق مطاقاً كما هو ظاهر الحديث وهو قول أحمد  
 وأصح وعن الثوري كراهة التام ولو في الطريق ولو على باب الميت حتى تدخل السلعة السوق وقال البايع يمنع قرباً بعد  
 وإذا وقع بيع التام على الوجه المنهي عنه لم يفسخ البيع فقد ورد من حديث أبي هريرة عن جماعة إلا البخاري فإن تلقاه



الإنسان فصاحبه بالخيار إذا ورد السوق قال في المنتقى وفيه دليل على صحة البيع قال الشوكاني في نيل الأوطار اختلغا واهل  
ينبت له الخطا ومطلعا أو بشرط أن يقع له في البيع غبن ذهب الخنا بلة الى الاول وهو الاصح عند الشافعية وهو الظاهر  
وظاهره ان النهي لاجل منفعة البائع وازالة الضرر عنه وصاحبه من يخذله قال ابن المنذر ووجه ما لك على نفع أهل السوق  
لا على نفع رب السعة والى ذلك جرح الكوفيون والاوزاعي قال والحديث حجة للشافعي لانه أثبت الخيار للبائع لاهل السوق  
اه وقد احتج مالك ومن معه بما وقع ٧٨ في روايته من النهي من تاتي السلع حتى يطمع بها الى الاسواق وهذا لا يكون دليلا

لمدعاهم لانه يمكن أن يكون ذلك  
رعاية لمنفعة البائع لانهم اذا  
هبطت الاسواق عرف مقدار  
السعر فلا يخذع ولا مانع من أن  
يقال العلة في النهي مراعاة نفع  
البائع ونفع أهل السوق اه  
ومن صرت به سعة ومنزلة على  
نحو ستة أميال من المصر التي  
تجلب اليها تلك السعة فانه يجوز  
لشراؤها اذا كان محملا اليها  
للاجارة اه وهذا الحديث  
أخرجوه مسلم وأبو داود والشافعي  
وابن ماجه في التجارات (وعنه)  
أي عن ابن عمر (رضي الله عنه)  
ان رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم لم يبي) نهى تحريم (عن  
المزابنة) مناعلة من الزين وهو  
المنع الشديد لان كل واحد من  
المتبايعين يزين صاحبه عن حقه  
أي يدفعه أولان أحدهما اذا  
وقف على ما فيه من الغبن أراد  
دفع البيع عن نفسه وأراد  
الاخر دفعه عن هذه الارادة  
بإمضاء البيع وفي الجامع للقران  
المزابنة كل بيع فيه غرر وأصله  
ان المغبون يريد أن يفسخ البيع  
ويريد الغاين أن لا يفسخه فترابن عليه أي يتدافعان قال ابن عمر (والمزابنة بيع الثمر) بالمشقة وقع  
الميم أي الرطب على الخلل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كيلا) أي من حيث السكيل وذكر السكيل ليس  
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامقهوم له اوله مفهوم واسكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى  
بالمع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع الغنم بالزبيب كيلا  
وفي الحديث جواز تسمية العنب كرم ما يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره

أمسكها وان شاع ردها ومعهها صاعا من تمر لا يردوها فليرد معها صاعا واه البخاري  
عثمان النهدي قال قال عبد الله من اشترى محمولا فردها فليرد معها صاعا واه البخاري  
والبرقاني على شرطه وزاد من غرر قوله لا تصر وانضم أوله وفتح الصاد المهملة وضم  
الراء المشددة من صريت اللبن في الضرع اذا جمعه وظن بعضهم انه من صمرت فقيده  
بفتح أوله وضم ثانيه قال في الفتح والاول أصح قال لانه لو كان من صمرت لقبيل مصر ردة  
أو مصر ردة لا مصر ردة على انه قد سمع الاصران في كلام العرب ثم استدل على ذلك  
بشاهدين عربيين ثم قال وضبطه بعضهم بضم أوله وفتح ثانيه بغير واو على البناء المعجول  
والمشهور الاول اه قال الشافعي التصريه هي ربط اخلاف الشاة أو الناقة وتركها  
حتى يجتمع لبنها فيكثر فيظن المشتري ان ذلك عادتهم فيزيد في ثمن الماشي من كثرة لبنها  
وأصل التصريه حبس الماء يقال منه صريت الماء اذا حبسته قال أبو عبيدة واكثر أهل  
اللغة التصريه حبس اللبن في الضرع حتى يجتمع وانما اقتصر على ذكر الابل والغنم دون  
البقر لان غالب ما شتم كانت من الابل والغنم والحكم واحد خلا قال داود قوله فن  
ابتاعها بعد ذلك أي اشتراها بعد التصريه قوله بعد أن يحلبها ظاهرا من الخيار لا يثبت  
الابعد الحلب والجهور على انه اذا دعى بالتصريه ثبت له الخيار على الفور ولو لم يحلب  
لمكن لما كانت التصريه لا يعرف غالبا الا بعد الحلب جعل قيد في ثبوت الخيار قوله  
ان رضىها أمسكها استدل بهذا على صحة بيع المصر اقمع ثبوت الخيار قوله وصاعا من  
تمر الواو عاطفة على الضمير في ردها ولكنه يعكس عليه ان الصاع مدفوع ابتداء لاهر دود  
ويمكن أن يقال انه يجاز عن فعل يشمل الاخرين نحو سألها او دفعها كما في قول الشاعر  
هل علقتم اتينا وما بارد أي نأتموا ويمكن أن يقدر فعل آخر يناسب المعطوف أي ردها  
وسلم وأعط صاعا من تمر كما قيل ان التقدير في قول الشاعر المذكور وسقيته اما باردا وقيل  
يجوز أن تكون الواو بمعنى مع ولكنه يعكس عليه قول جمهور النخاعة ان شرط المقبول  
معه أن يكون فاعلا في المعنى نحو جئت أنا وزيدا وقت أنا وزيد انعم جعله مفعولا معه  
صحح عنده من قال يجوز ان يصاحبه للمفعول به وهم القليل وقد استدل بالتخصيص على  
الصاع من التمر على انه لا يجوز رد اللبن ولو كان باقيا على صفة لم يتغير ولا يلزم البائع  
قبوله لذهاب طراوته واختلاطه بما تجد عند المشتري قوله لقعة هي الناقة الحلوب أو

التي  
الميم أي الرطب على الخلل وهو المراد هنا (بالتمر) اليابس بالمشقة وسكون الميم (كيلا) أي من حيث السكيل وذكر السكيل ليس  
قيدا في هذه الصورة بل جرى على ما كان من عادتهم فلامقهوم له اوله مفهوم واسكنه مفهوم موافقة لان المسكوت عنه أولى  
بالمع من المنطوق (وبيع الزبيب بالكرم كيلا) وهو شجر العنب والمراد العنب نفسه وفي رواية مسلم وبيع الغنم بالزبيب كيلا  
وفي الحديث جواز تسمية العنب كرم ما يفتح الكاف وسكون الراء وحديث النهي عن تسميته به محمول على التنزيه وذكره

ليان الجواز وهذا على تقدير ان تفسير المزابنة صادر عن الشارع صلى الله عليه وآله وسلم اعلى القول بانه من الصحابي فلا  
يجوز على الجواز ويحمل انتهى على الحقيقة وهذا أصل المزابنة وألحق الشافعي بذلك بيع كل مجهول بمجهول أو معلوم من جنس  
يجوز الباقي نقده ومن صور المزابنة أيضا بيع الزرع بالخطة وقال مالك المزابنة كل شيء من الخراف لا يعلم كبله ولا وزنه ولا  
عدده اذا بيع بشئ مسمى من السكيل وغيره سواء كان من جنس يجزى الربا في نقده أولا وسبب انتهى عنه ما يدخله من القمار  
والغرر قال ابن عبد البر نظر مالك الى معنى المزابنة لغة وهي المذافعة ويدخل ٧٩ فيها القمار والمخاطرة وفسر بعضهم المزابنة  
بانها بيع الثمر قبل بدو صلاحه

وهو غلط فالغايرة بينهما ظاهرة  
وقيل هي المزارعة على الجزء  
وقيل غير ذلك والذي تدل عليه  
الاحاديث في تفسيرها أولى وهذا  
الحديث أخرجه مسلم والنسائي  
أيضا (عن مالك بن اوس) بن  
الحديثان المحدثان رواية (رضي  
الله عنه أنه اتى صريفا) من  
الدراهم (بمائة دينار) ذهبها  
كانت معه (قال فدعا في طلحة بن  
عبد الله) بالتصغير أحد العشرة  
(فتراوضنا) أي تجارنا حديث  
البيع والشراء وهو ما بين  
المتبايعين من الزيادة والنقصان  
لان كل واحد منهما ما يروض  
صاحبه وقيل هي المواضعة  
بالسعة بان يصف كل منهما ما  
بسلعته لا ينخر (حتى اضطر  
مني) ما كان مني (فاخذ الذهب  
يقام في يده) ضمن الذهب معنى  
العدد المذكور وهو المائة فأنه  
لذلك (ثم قال) اصبر (حتى يأتي  
خازني من الغاية) وكان الطلحة  
بها مال من ثمن وغيره وانما قال  
ذلك لظنه جوازه كسائر البيوع

التي تحت قوله ثلاثة أيام فيه دليل على امتداد الخيار وهذا المقدار قد تقدم في هذه الرواية  
الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحطب على الفور كما في قوله بعد أن يحطبها والى هذا  
ذهب الشافعي والهادي والناسر وذهب بعض الشافعية الى ان الخيار على الفور  
وجملوا رواية الثلاث على ما اذا لم يعلم انهم مصرع قبل الثلاث قالوا وانما وقع التخصيص  
عليه لان الغالب انه لا يعلم بالتصريفة فيما و منها واختلفوا في ابتداء الثلاث فقبل من  
وقت بيان التصريفة والله ذهب المتأخرون وقيل من حين العقد به قال الشافعي وقيل  
من وقت التفرق قال في الفتح ويلزم عليه أن يكون الفور أوسع من الثلاث في بعض  
الصور وهو ما اذا أخر ظهور التصريفة الى آخر الثلاث ويلزم عليه أن تحسب المدة قبل  
التمكن من الفسخ وان يفوت المقصود من التوسيع بالمدة أه قوله من غير لاسمراء  
لفظ مسلم وأبي داود من طعام لاسمراء وينبغي أن يحمل الطعام على الثمر المذكور في هذه  
الرواية وفي غيرها من الروايات ثم لما كان المتبادر من لفظ الطعام القمح نفاه بقوله  
لاسمراء وبشكل على هذا الجمع ما في رواية البرار بل لفظ صاع من بر لاسمراء وأجيب عن  
ذلك بأنه يحتمل أن يكون على وجه الرواية بالمعنى لما ظن الراوي ان الطعام مساو للبر غير  
عنه بالبر لان المتبادر من الطعام البر كما سلف في الفطرة وبشكل على ذلك الجمع أيضا ما في  
مسند أحمد بن حنبل صحيح كما قال الحافظ عن رجل من الصحابة بل لفظ صاع من طعام أو صاعا  
من تمر فان التخمير يقتضي المغيرة وأجاب عنه في الفتح باحتمال أن يكون شكرا  
الراوي والاحتمال قادح في الاستدلال فينبغي الرجوع الى الروايات التي لم يختلف  
وبشكل أيضا ما أخرجه أبو داود من حديث ابن عمر بل لفظ صاع من تمر أو تمر  
لبنهما وأجاب عن ذلك الحافظ بأن اسماء الحديث ضعيف قال وقال ابن قدامة انه  
متروك الظاهر بالاتفاق قوله محفلة بضم الميم وفتح الحاء المهملة والقاف المشددة من  
التحليل وهو التجميع قال أبو عبيد سميت بذلك لكون اللبن يكثر في ضرعها وكل شيء  
كثرت فيه حفلة تقول ضرع حافل أي عظيم واحتفل القوم اذا كثرت جمعهم ومنه سمي  
الحفل وقد أخذ بظاهر الحديث الجمهور قال في الفتح وافق به ابن مسعود وأبو هريرة ولا  
يخالف لهم في الصحابة وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يخصى عدده ولم يفرقوا  
بين أن يكون اللبن الذي احتلب قليلا كان أو كثيرا ولا يميز أن يكون التمر قوت تلك البلية

وما كان بلغه حكم المسئلة (وعمر) بن الخطاب رضي الله عنه (يسمع ذلك فقال) عمر مالك بن اوس (والله لا تفارق حق  
تاخذ منه) عوض الذهب وفي رواية الليث والله ان عطيمه وريقه (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الذهب بالذهب واليا  
الاهاهواه) أي الاجال الحضور والتقايض فيكنى عن التقايض بقوله هاهاهاه لانه لازمه قال الحافظ ويدخل في الذهب جميع  
أصنافه من ضربوب ومنقوش جيد ردي وصحيح ومكسر وحلي وتبر وخالص ومغشوش ونقل النووي تباعه غيره في ذلك الاجماع  
اه (وذكر باقي الحديث وقد تقدم) ولفظه والبر بالبر بالاهاهاه والشعير بالشعير بالاهاهاه والتمر بالتمر بالاهاهاه



(عن أبي بكر) نفيح بن الحارث الشافعي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) لا تتبعوا الذهب بالذهب) مضروباً كان أو غير مضروب (الأسوا بسواه) أي الامتساو بين قطعام بقطعام مع باقي النعموت وهما الخلول والتفاضل قبل التفرق وهذا قول أبي حنيفة والشافعي وعن مالك لا يجوز الصرف الا عند الإيجاب بالكلام ولو انتقل من ذلك الموضع الى آخر لم يصح تقابضهما فلا يجوز عندنا تراضى القبض في الصرف سواء كان في المجلس أو تفرقاً ولا يصح بيع ما في دينار جديدة أو دربة أو وسط بمائة ٨٠ دينار جديدة ومائة دربة أو بمائة دربة ومائة وسط وهذا

من ناعمة مدحوة ودرهم مدحوة ودرهم وهو ان تشقيل الصفة على روى من الجانبين يعتبر فيه التماثل ومعه غيره ولو من غير نوعه (ولا تتبعوا الفضة بالفضة) سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة (الا سواء بسواء) متساوين مع الخلول والتفاضل في المجلس (وبيعوا الذهب بالفضة والفضة بالذهب) وغير ذلك مما يختلف فيه الجنس كمنطقة بشعر (كيف شتم) أي متساوياً ومائة مثلاً بعد التقابض في المجلس والمفاضل قبل التقاضل مع الخلول والتفاضل فلما اختلفت العملة في الروبين كالذهب والمنطقة أو كان أحدهما عرضي أو كلاهما غير روي كذهب وثوب وعبد وتوب حل التفاضل والنساء والتفرق قبل القبض وهذا الحديث أخرجه مسلم والنسائي أيضاً (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) قال لا تتبعوا الذهب بالذهب الامم لا يجمل) أي الاحال

أم لا وخالف في أصل المسئلة أكثر الحنفية وفي فروعها آخرون اما الحنفية فقالوا لا يرد بعيب التصريف ولا يجب رد الصاع من الترو وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور الا انه قال بخبر بين صاع من الترو ونصف صاع من بروكذا قال ابن أبي ليلى وأبو يوسف في رواية الا انه ما قال الا يتعين صاع الترو بل قيمة وفي رواية عن مالك وبعض الشافعية كذلك ولكن قالوا يتعين قوت البالد قياساً على زكاة الفطر وحكي البغوى انه لا خلاف في مذهب الشافعية انه ما لو تراضى باغير التمر من قوت أو غيره كني وأثبت ابن كج الخلاف في ذلك وحكي ما ورد في وجهين فيما اذا ايجز عن التمر هل يلزمه قيمته ببلده أو بأقرب البلاد التي فيها التمر اليه وبالمثل قالت الحنابلة اه كلام الفتح والهادوية يقولون ان الواجب رد اللتان كان باقياً وان كان نالفاً فخذله وان لم يوجد المثل فالقيمة وقد اعذر الحنفية عن حديث المصنف ابعاداً بسطها صاحب فتح الباري وسنشهري الى ما ذكره باختصار ووزن بد عليه ما لا يخفى من فائدة العذر الاول الطعن في الحديث بكون رايه أباً هريرة قالوا لم يكن كائن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة ولا يوجبون ذلك ما روي به اذا كان مخالفاً للقياس الجلي وبطلان هذا العذر أوضح من أن يشتغل ببيان وجهه فان أباه هريرة رضي الله عنه من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثاً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان لم يكن أسقطهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم له بالحفظ كما ثبت في الصحيحين وغيره ما في قصة بسطه لردائه بين يدي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه تفرد به بشي من الاحكام الشرعية وقد اعذر رضي الله عنه عن تفرد به بكثير مما لا يشرك فيه غيره بما ثبت عنه في الصحيحين من قوله ان اصحابي من المهاجرين كان يشغلهم الصق بالانواق وكنت ألزم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأنهم اذا غابوا أو أحفظ اذا نسوا وأيضاً لو سلم ما ادعوا من انه ليس كغيره في الفقه لم يكن ذلك قادحاً في الذي يتفرد به لان كثير من الشريعة بل أكثرها وارد من غير طريق المشهورين بالفقه من الصحابة فطرح حديث أبي هريرة لزم طرح شرط الدين على ان أباه هريرة لم يتفرد بروايته هذا الحكم عن رسول الله بل رواه عنه ابن عمر كما أخرجه مالك من حديثه أبو داود والطبراني وأبو هريرة كما أخرجه ذلك من حديثه أبو يعلى وعمر بن عوف المزني كما أخرجه ذلك عنه البيهقي ورجل

أكونهما متساويين أي متساو بين موزوناً بموزون وزاد مسلم الا ورايوزن سواء من أي وضع الخلول والتفاضل في المجلس (ولان شقوا) بضم التاء وكسر الشين وضم الفاء من الاشفاق أي لا تفضلوا قال في الفتح وهو راي من أشق والشق بالكسر الزيادة وتطلق على النقص (بعضها على بعض ولا تتبعوا الورق بالورق) بكسر الراء مهملة بالفضة بالفضة (الا) حال كونهما مثلاً مثلاً لولا نشقوا بعضهم على بعض ولا تتبعوا منها غائباً أي مؤجلاً (بناجز) أي بحضور أي فلا بد من التقابض في المجلس والحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا الترمذي والنسائي قال ابن بطال

فيه جهة لاشافعي فيمن كان له على رجل درهم ولا تخير عليه فان لم يجز أن يقاص أحدهما الا خريعه لانه يدخل في معنى الذهب بالورق ديتالانه اذا لم يجز غائب بناخر قارى أن لا يجوز غائب بغائب في (وعنه) أي عن أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) قال الدينار بالدينار والدرهم بالدرهم زاد مسلم من زادوا زاد فقد أربى (فقال له) القتاتل أبو صالح ذكوان الزيات (ان ابن عباس لا يقوله) أي لا يقول بان الربا ما هو فيما اذا كان أحد العوضين بالنسيئة وما اذا كانا متفاضلين فلا ربا فيه أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين ٨١ (فقال أبو سعيد لابن عباس سمعته من

النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أو وجدته في كتاب الله تعالى قال كل ذلك لا أقول) برفع كل أي لم يكن السماع ولا الوجهان وقيل بالنصب قال في الفتح فالمتني هو المجموع انتهى وخيفتد فيكون لسلب الكل بخلاف وجه الرفع فانه عموم السلب وهو أبلغ وأعم من سلب الكل على ما لا يخفى وهو مراد ابن عباس لانه ليس مراده في المجموع من حيث هو مجموع حتى يكون البعض ثابتا بل مراده في كل واحد من الأمرين أي لم أسمع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا وجدته في كتاب الله وفيه دلالة على أن القرآن والحديث هما الأصل في الأحكام فاذا وجد الحكم في واحد منهما فهو حجة وان لم يوجد في أحدهما فليس بحجة (وأنت أعلم برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مني) أي لا تكلم كنتم بالغين كاملين عند ملازمة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنا كنت صغيرا وهذا فيه غاية الانصاف منه

من الصحابة لم يسم كما أخرجه أحمد بإسناد صحيح وابن مسعود كما أخرجه الاسماعيلي وان كان قد خالفه الاكثر ورووه موقوفا عليه كما فعله البخاري وغيره وتبعهم المصنف ولكن مخالفة ابن مسعود للقياس الحل مشعرة بثبوت حديث أبي هريرة قال ابن عبد البر وفيه ما قال ان هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل واعتل من لم يأخذه بأشياء لاحقية لها العذر الثاني من أعذار الحنفية الاضطراب في متن الحديث قالوا الذكر القم فيه تارة والقمع أخرى والابن أخرى واعتبار الصاع تارة والمثل او المئين أخرى وأجيب بأن الطرق العجيبة لا اختلاف فيها والضعيف لا يعمل به الصحيح العذر الثالث انه معارض عموم قوله تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتهم به واجيب بأنه من ضمان المتلفات لا العقوبات ولو سلم دخوله تحت العموم فالصاع مثل لانه عوض المتلف وجهه له مخصوصا بالقرءة والشجار ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصوص بهم هذا الحديث اما على مذهب الجاهل ورفض ظاهر واما على مذهب غيرهم فلانه مشهور ورويه صالح التخصيص العمومات القرآنية العذر الرابع ان الحديث مفسوخ وأجيب بأن الفسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال ولو كفي ذلك لرد من شاء ما شاء واختلقوا في تعيين النسخ فقال بعضهم هو حديث ابن عمر عند ابن ماجه في النهي عن بيع الدين بالدين وذلك لان ابن المصراة قد صارد بنافي ذمة المشترى فاذا ألزم بصاع من تمر صار دينه بالدين كذا قال الطحاوي وتعقب بأن الحديث ضعيف بائنا اتفاق المحدثين ولو سلمت صلاحيته فكيف يكون ما نحن فيه من بيع الدين بالدين بمتموع لانه يرد الصاع مع المصراة حاضر الانسيئة من غير فرق بين ان يكون الدين موجودا او غير موجود ولو سلم انه من بيع الدين بالدين فحديث الباب مخصوص لعموم ذلك النهي لانه اخص منه مطلقا وقال بعضهم ان ناسخه حديث الخراج بالضممان وقد تقدم وذلك لان الدين فضلته من فضلات الشاة ولو تلفت لكائن من ضمان المشترى ترى فتكون فضلاته بالواجب بان المعروف هو ما كان فيما قبل البيع لا الحادث وايضا حديث الخراج بالضممان به تسليم شهول له لخل التزاع عام مخصوص بحديث الباب فكيف يكون ناسخا وايضا لم ينقل تأخره والنسخ لا يتم بدون ذلك ثم لو سلم مع عدم العلم بالتنازع جواز المصير الى التعارض وعدم لزوم بناء العام على الخاص لكان حديث الباب ارجح لكونه في الصحيحين وغيرهما ولما يده بما ورد في معناه عن غيره واحد

١١ نيل حا رضى الله عنه وهو الاثر باصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن تبعهم باحسان قال في الفتح وفي السباق دليل على أن أبي سعيد وابن عباس متفقان على أن الأحكام الشرعية لا تطالب الامن الكتاب والسنة انتهى (ولكنني أخبرني أسامة) بن زيد (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ربا الا في النسيئة) أي لا في التفاضل قال القسطلاني وقد أجمع على ترك العمل بظاهره وقيل انه محمول على الاجناس المختلفة فان التفاضل فيما لا ربا فيه ولكنه يحمل فيمنه حديث أبي سعيد أو انه منسوخ وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال وقال الخطابي يحتمل انه سمع كلمة

من الخبر الحديث ولم يذكر أوله كأنه سئل عن الخبر بالشعير أو الذهب بالفضة من تناقض لإفقال إنما الرباني النسبة وهو صحيح  
لاختلاف الجنس وقد رجع ابن عباس عن ذلك فروى الحارث بن عيسى عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
سألت أبا جهم عن الصرف فقال كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره ما كان منه عينا يعين يدايد وكان يقول إنما الرباني  
النسبة فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث وفيه القربى والقرابة والخطة بالخطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة  
بالفضة يدايد مثلاً مثلاً فن زاد فهو ربا ٨٢ فقال ابن عباس استغفر الله وأتوب إليه فكان ينهى عنه أشد انتهى انتهى

من الصحابة وقال بعضهم - ما نكح الأحاديث الواردة في رفع العقوبة بالمال هكذا قال  
عيسى بن أبيان وقد عقبه الطحاوي بأن التصريحية إنما وجدت من البائع فلو كان من ذلك  
الباب لكانت العقوبة له والعقوبة في حديث المصراة المشتهرة فافتقرت وأيضاً عوم  
الأحاديث القاضية بجمع العقوبة بالمال على فرض ثبوتها بخبر موصلة بحديث المصراة  
وقد قدمنا البحث في التأديب بالمال مبسوطاً في كتاب الزكاة وقال بعضهم ما نكح حديث  
البيعان بالخيار ما لم يتفرقا وقد تقدم وبذلك أجاب محمد بن شعاع ووجه الدلالة أن الفرق  
قاطعة للغير من غير فرق بين المصراة وغيرها وأجيب بأن الحنفية لا يثبتون خيار  
المجاس كسلف فكيف يحتجون بالحديث المذهب وأيضاً قد تسلم صحة احتجاجهم به وهو  
مخصص بحديث الباب وأيضاً قد ثبت خيار العيب بعد التفرق وما هو جوابهم فهو  
جوابنا العذر الخامس أن الخبر من الأحاديث لا ينفذ إلا بالنقض وهو لا ينعى به إذا  
خالف قياس الأصول وقد تقرر أن المذهب يضمنه وبالله والقبح بقيته من أحد القدرين  
فكيف يضمن بالخبر على الخصوص وأجيب بأن التوقف في خبر الواحد إنما هو إذا كان  
مخالفاً للأصول لا لقياس الأصول والأصول الكتاب والسنة والاجماع والقياس  
والاولان هما الأصل والآخران مردودان إليهما فكيف يرد الأصل بالفرع ولو سلم أن  
الاتحادى يتوقف فيه على الوجه الذي زعموا فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحه  
فخصه بذلك القياس المذهب وقد أجيب عن هذا العذر بأجوبة غير ما ذكرنا ولكن  
أما ما ذكرناه ومن جملة ما خالف فيه هذا الحديث القياس عندهم أن الأصول  
تقتضى أن يكون الضمان بقدر التالف وهو مختلف وقد ذكره ههنا بقدر ما عرفت وهو  
الصاع وأجيب بجمع التعميم في جميع المصروفات فإن الموصوفة أرشها مضمرة مع اختلافها  
بالكبر والصغر وكذلك كثير من الجنائيات والقرعة مقدرة في الجنين مع اختلافه والحكمة  
في تقدير الضمان ههنا بقدر ما وجدنا واحداً لقطع التشاجر لما كان قد اختلط اللبن الحادث بعد  
القد باللبن الموجود قبله فلا يعرف مقداره حتى يسلم المشتري نظيره والحكمة في التقدير  
بالقر أنه أقرب الأشياء إلى اللبن لأنه كان قوتهم أذن كالتقريب من جملة ما خالف به  
الحديث القياس عندهم أنه جعل الخيار فيه ثلاثاً مع أن خيار العيب لا يقدر بالثلاث  
وكذلك خيار الرؤية والمجاس وأجيب بأنه حكم المصراة أن يقر بأصله عن ماله فلا

والصرف دفع ذهب وأخذ فضة  
وعكسه قال في الفتح وله شرطان  
منع النسبة مع اتفاق النوع  
واختلافه وهو المجموع عليه ومنع  
التفاضل في النوع الواحد منهما  
وهو قول الجمهور وخالف فيه ابن  
عمر ثم رجع وابن عباس واختلف  
في رجوعه انتهى قال الشوكاني  
في نيل الأوطار قال الحافظ  
في الفتح وافق العلماء على صحة  
حديث أسامة واختلفوا في  
الجمع بينه وبين حديث أبي سعيد  
فقيل إن حديث أسامة منسوخ  
لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال  
وقيل المعنى في قوله لا بالاعظ  
الشديد التحريم المتوعد عليه  
بالعقاب الشديد كما تقول العرب  
لا عالم في البلد الأزيد مع أن فيها  
علماء غيرهم إنما قصدتني الأكمل  
لأنني الأصل وأيضاً نفي تحريم  
ربا الفضل من حديث أسامة  
إنما هو بالمفهوم فيقدم عليه  
بحديث أبي سعيد لأن دلالة  
بالمنطوق وحديث أسامة عام  
لأنه يدل على نفي ربا الفضل عن  
كل شيء سواء كان من الاجناس

الذكورة في أحاديث الباب أم لا فهو أعم مطلقاً فيخص هذا العموم بنطوقها وأما ما أخرجه يستغرب  
مسلم عن ابن عباس أنه قال لا ربا فيما كان يدايد فليس ذلك مروياً عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى تكون  
دلالة على نفي ربا الفضل منطوقة ولو كان مرفوعاً لما رجع ابن عباس واستغفر لما حدثه أبو سعيد وقد روى الحارث  
رجوع ابن عباس واستغفاره عنه أن مع عمر بن الخطاب وأبوه عبد الله يحدثان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
بما يدل على تحريم الفضل وقال حنظلة بن رسول الله ما لم أحفظ وقد روى عنه الحارث أيضاً أنه قال كان ذلك برأيي وهذا

أبو سعيد الخدري يحدثني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في حديث رأيي إلى حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعلى تسليم أن ذلك الذي قاله ابن عباس مرفوع فهو عام يخص بأحاديث ربا الفضل لأنها أخص منه مطلقا انتهى قال في السمعيل ولو سلمنا التعارض تنزلا كانت الأحاديث المصروفة بخرم ربا الفضل أرجح للشوتم في الصحيحين وغيرهما من طريق جماعة من الصحابة قال الترمذي به أن ذكر حديث أبي سعيد المصريح بالاجتناس المذهب بالفضل وفي الباب عن أبي بكر وعمر وعثمان وأبي هريرة وهشام بن عامر والبراء وزيد بن أرقم وفضالة ٨٣ بن عبيد وأبي بكر وأبي الدرداء

وبلال وعبد الله بن مسعود ورافع الأسدي الأشكال على كل تقدير انتهى وفي هذا الحديث ثلاثة من الصحابة واخرجه مسلم والنسائي وابن ماجه في البيوع (عن البراء ابن عازب وزيد بن أرقم رضي الله عنهم ما منهم ما سئل عن الصرف) السائل يسأل ابن سلامة الرياحي البصري العكني بأبي المنهال والصرف يسع أحد النقة دين بالآخر ومعنى به أصرفه عن مقتضى البياعات في جواز التفاضل فيه وقيل من الصرف وهو تصويته - ما في الميزان (فكل واحد منهما) أي من البراء وزيد (يقول هذا خير مني فكلاهما) يقول نبي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الذهب بالورق ديناً أي غير حال حاضر في المجلس قال في الفتح البيع كاه ما بالنقد أو بالعرض حالا أو مؤجلا فهو أربعة أقسام فبيع النقد ما بمثله وهو المراد به أو بصفة غيره وهو الصرف وبيع العرض بالنقد يسمى النقد بمثله والعرض عرضا

بمعنى أن يتصرف بوصف يخالف غيره وذلك لأن هذه المدة هي التي يتبين بها بين الغرر بخلاف خيار الرؤية الغيب والمخاس فلا يحتاج إلى مدة ومن جملة ما خالفه القياس عندهم أنه يلزم من الأخذ به الجمع بين العوض والعوض فيه إذا كان قيمة الشاة صاعا من تمر فأنه يرجع إليه مع الصاع الذي هو مقيس دارقها وأجيب بأن التمر عوض الدين لا عوض الشاة فلا يلزم ما ذكر ومن جملة ما خالفه القياس عندهم أنه إذا استرد مع الشاة صاعا وكان ثمن الشاة صاعا كان رد صاعا صاعا فيلزم الربا وأجيب بأن الربا إنما يمتد في العقود لا في الفسوخ بدليل أنهم لو تابعا ما عدا حيازة ضمة لم يجوز أن يتفرقا قبل القبض ولو تأقلا في هذا العقد بعينه جاز التفرق قبل القبض ومن جملة المخالفة أنه يلزم من الأخذ به ضمان الأعيان مع بقائها فيما إذا كان الدين موجودا وأجيب بأنه تعذر رد ما لا يستلزم بالدين الحادث وتعذر تمييزه فاشبهه الأبق بعد الغصب فإنه يضمن قيمته مع بقاء عينه لتعذر رده ومنها أنه يلزم من الأخذ به إثبات الرد بغير عيب ولا شرط وأجيب بأن أسباب الرد لا تنحصر في الآخرين المذكورين بل له أسباب كثيرة منها الرد بالتسليم وقد أثبت به الشارع الرد في الركبان إذا تلقفوا كالمسك ولا يخفى على منصف أن هذه القواعد التي جعلوها هذا الحديث مخالفا لها لو سلم أنهم قد قامت عليهم الأدلة لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصها في الله العجب من قوم يبلغون في الحماسة عن مذاهب أسلافهم وابتدعوا على السنة المطهرة المبرجة الصحيحة إلى هذا الحد الذي يسمونه بالبليس وينفق في حصول مثل هذه القضية التي قل طمعه في مثلها لاسيما من علماء الاسلام النفس والنفس وهكذا فلتكن غمرات القذوبات وتقليل الرجال في مسائل الحرام والحلال العذر السادس أن الحديث محمول على صورة مخصوصة وهي ما إذا اشترى شاة بشرط أنهم يتحلب مثلا خمسة أرطال وشرط فيها الخيار فالشرط فاسد فإن اتفاقا على إسقاطه في مدة الخيار صرح العقد وإن لم يمتد بطل ووجب رد الصاع من التمر لأنه كان قيمة الدين يومئذ وأجيب بأن الحديث معلق بالتصيرية وما ذكره يقتضي تعلقه بفساد الشرط سواء وجدت تصيرية أم لا فهو تأويل متعسف وأيضاً لو سلم أن ما ذكره من جهة لزوم الحديث فالقصر على صورة معينة هي فرد من أفراد الدلائل لا بد من إقامة دليل عليه قال في الفتح واختلف القائلون بالحديث في أشياء منها لو كان عالما

وبيع العرض بالعرض يسمى مقايضة والحلول في جميع ذلك جائز وأما التاجيل فإن كان النقد بالنقد مؤخر فلا يجوز وإن كان العرض مؤجلا جاز وإن كان العرض مؤخر فهو بيع الدين بالدين وليس بجائزا إلا في الحوالة عند من يقول أنهم يبيع بالعرض حال والله أعلم وفي الحديث ما كان الصداقة عليه من التواضع وانصاف بعضهم بعضا ومعرفة أحدهم حق الآخر واستظهار العالم القريب بظهوره في العلم (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبعوا الثمن بالمثلثة وفتح الميم (حتى يبدوا صلاحه) أي يظهر دينه والصلاح في كل شيء هو صيرورته

الى الصفة التي يطلب فيها (ولا يبيع بالتمر) الاول بالثلثة والثاني بالثناة قال (سالم) (وأخبرني عبد الله) بن عمر بن الخطاب (عن زيد بن ثابت) ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) رخص بعد ذلك أي بعد النهي عن بيع التمر بالتمر (في بيع الدورية) بكسر الراء وتشديد الياء واحد العرايا وهي أن تخرص ثخلات فيكون رطبها اذا جفت ثلاثة أو سق مثلاً (بالرطب) على الارض (أو بالتمر) بالثناة وهذا أصح ما ورد في رد على من جعل من الحنفية النهي على عمومها ومنع أن يكون بيع العرايا مباحاً متفقاً من وزعم أنهم مباحك ٨٤ مختلفان ورد في سبيل واحد وكذلك من زعم منهم أن بيع العرايا مباح

بالنهي عن بيع التمر بالتمر لان المسوخ لا يكون بعد المناخ (ولم يخصص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على التخلل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون اول التخيير والجهور على المنع فيتأولون هذه الرواية بأنهم شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر فلا يعول على غيره وقد وقع عند النسائي والطبراني عن الزهري ما يدل على أن أول التخيير لا للشك واقتضاه بالرطب بالتمر وقيس العنب بالرطب يجتمع أن كلا منهما لا يكره فيكون خرصه وبدخر يابسه وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكره الماوردي والرواية وأما غير الرطب والعنب من الثمار التي تجفف كالشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مسخرة بالاوراق فلا يتأني الخرص فيها بخلاف ثمرة التخلل والكرم فانها متدلية ظاهرة

بالنهي عن بيع التمر بالتمر لان المسوخ لا يكون بعد المناخ (ولم يخصص في غيره) مقتضاه جواز بيع الرطب على التخلل بالرطب على الارض وهو وجه عند الشافعية فتكون اول التخيير والجهور على المنع فيتأولون هذه الرواية بأنهم شك الراوي أي ما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما في أكثر الروايات يدل على أنه إنما قال التمر فلا يعول على غيره وقد وقع عند النسائي والطبراني عن الزهري ما يدل على أن أول التخيير لا للشك واقتضاه بالرطب بالتمر وقيس العنب بالرطب يجتمع أن كلا منهما لا يكره فيكون خرصه وبدخر يابسه وكالرطب البسر بعد بدو صلاحه لان الحاجة اليه كهي الى الرطب ذكره الماوردي والرواية وأما غير الرطب والعنب من الثمار التي تجفف كالشمش وغيره فلا يجوز لانها متفرقة مسخرة بالاوراق فلا يتأني الخرص فيها بخلاف ثمرة التخلل والكرم فانها متدلية ظاهرة

### \* (باب النهي عن التسعير) \*

(عن أنس قال غلا السعر على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله لو سعرت فقال ان الله هو القابض الباسط الرازق المسعر واني لا رجو أن ألقى الله عز وجل ولا يطالبني أحد بعظمية ظلمتها اياه في دم ولا مال رواه الخمسة الا النسائي وصححه الترمذي) الحديث أخرجه أيضا الدارمي والبخاري وابو يعلى قال الحافظ واسناده على شرط مسلم وصححه أيضا ابن حبان وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد وإبي داود قال جابر بن

وهذا الحديث أخرجه مسلم (عن جابر رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وقال (عن بيع التمر حتى يطيب) بفتح التاء وهو الرطب والمسلم حتى يمد صلاحه (ولا يباع حتى يمنه) أي من التمر (الا بالدينار والدرهم) وكذا يجوز بالعروض بشرط واقصر على الذهب والنفضة لانهم جادل ما يتعامل به قاله ابن بطال (الا العرايا) أي فيجوز بيع الرطب فيها بعد أن يخرص ويعرف قدره بعد ذلك من التمر قال ابن المنذر ادعى الكوفيون أن بيع العرايا منسوخ عنهم صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع التمر بالتمر وهذا امر دودلان الذي روى النهي عن بيع التمر بالتمر هو الذي

تدوى الرخصة في العرايا فثبت النهي والرخصة معا قال الحافظ في الفتح ورواية سالم الماضية في الباب الذي قبل هذا ائتمل على ان الرخصة في بيع العرايا واقع بعد النهي عن بيع الثمر بالتمر واقتضاه عن ابن عمر في فوعا ولا تبعوا الثمر بالتمر قال وعن زيد بن ثابت ان الله صلى الله عليه وآله وسلم رخص بعد ذلك في بيع العربية وهذا هو الذي يقتضيه لفظ الرخصة فانما تكون بعد المنع وكذلك بقية الاحاديث التي وقع فيها استثناء العرايا بعد ذكر بيع الثمر بالتمر انتهى وهذا الحديث أخرجه أبو داود في البروع وابن ماجه في التجارات (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص) من الترخيص وفي رواية أرخص من الارخاص والعسفا

واحد (في بيع) غر (العرايا) وهي النخل (في خمسة أسواق) جمع وسق يفتح الواو على الألف وهو ستون صاعا والصاع خمسة أرطال وثلاث بتقدير الجفاف مثله (أو دون خمسة أسواق) شك من الراوي وبين مسلم ان الشك فيه من داود بن الحصين وللجاري في آخر الشرب من وجه آخر عن مالك مثله وقد اعتبر من قال يجوز بيع العرايا عنه يوم هذا العدد ومنعوا ما زاد عليه واختلوا في جواز الخمسة لأجل الشك المذكور والخلاف عند المالكية والشافعية والراجح عند المالكية الجواز في الخمسة وما هو عند الشافعية الجواز فيادون الخمسة ولا يجوز في الخمسة وهو قول الحنابلة وأهل الظاهر فماخذ المنع ان الأصل التحريم وبيع العرايا رخصة فيؤخذ بما يتحقق منه الجواز فيبقى ما وقع فيه الشك وسبب الخلاف ان النهي من المزابنة هل وردت مقدما ثم وقعت الرخصة في العرايا أو وقع النهي عن بيع المزابنة مقدما ثم رخصت

فقال يارسول الله سرف قال بل ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يارسول الله سرف قال بل الله يخفض ويرفع قال الحافظ واسفاده حسن وعن أبي سعيد عند ابن ماجه والبخاري والترمذي وهو حديث أنس ورجال رجال الصحيح وحسنه الحافظ وعن علي عليه السلام عند البزار نحوه وعن ابن عباس عند الفريابي في الصغير وعن أبي جحيفة عنده في الكبير قوله لوسعت للتسيير هرا أن يأمر السلاطان أو نوابه أو كل من ولي من أمور المسلمين أمر أهل السوق أن لا يبيعوا أو متعهم إلا بصر كذا فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان لمصلحة قوله المعروفه وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير وأنه مظلة ووجهه أن الناس مساطون على أموالهم والتسيير حجر عليهم والامام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة المائع بتوفير الثمن وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاحتداد لانفسهم والزام صاحب السلعة ان يبيع بما لا يرضى به منافا قوله تعالى الا أن تكون تجارة عن تراض والى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك انه يجوز للامام التسعير وأحاديث الباب ترد عليه وظاهر الاحاديث انه لا فرق بين دولة ولا في حالة الرخص ولا فرق بين المخلوب وغيره والى ذلك مال الجوهري ووجهه للشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء وهو مردود وظاهر الاحاديث عدم الفرق بين ما كان قوتالا لا محي ولا غير من الحيوانات وبين ما كان من غير ذلك من الادامات وسائر الامتعة وجوز جماعة من متأري أئمة الزيدية جواز التسعير فيما عدا قوت الا دمي والبهيمة كما حكى ذلك عنهم صاحب الغيث وقال شارح الانصار ان التسعير في غير القوتين اهل اتفاق والتخصيص يحتاج الى دليل والمناسب الملقى لا يفتض التخصيص صرائح الأدلة بل لا يجوز العـ حل به على فرض عدم وجود دليل كما تقر في الاصول

(باب ما جاء في الاحتكار)

(عن سعيد بن المسيب عن معمر بن عبد الله العدوي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحتكر الا خاطئ وكان سعيد يحتكر الزيت رواه احمد ومسلم وأبو داود وعن

في بيع العرايا فعلى الاول لا يجوز في الخمسة للشك في روع التحريم وعلى الثاني يجوز لا شك في قدر التحريم والاول أرجح وحكى ابن عبد البر هذا القول عن قوم قالوا واحتجوا بحديث جابر ثم قال ولا اختلاف بين الشافعي ومالك ومن اتبعهما في جواز العرايا في أربعة أسواق ما لم يباغ خمسة أسواق ولم يثبت عندهم حديث جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول حين أذن لأصحاب العرايا ان يبيعوها بخرصها يقول الواسق والوسقين والثلاثة والأربعة انتهى قلت حديث جابر أخرجه الشافعي وأحمد وصححه ابن خزيمة وابن حبان والحاكم ورتبهم عليه ابن حبان الاحتياط ان لا يزيد على أربعة أسواق في الفتح وهذا



الذي قاله يعز المصير اليه وأما جده حد الايجوز تجاوزه فليس بالواضح ومن فروع هـ - مذم المسئلة مالوزا في صفة على خمسة  
 أوسق فان البيع يبطل في الجميع انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم) أي في زمنه وإيامه) يتاعون الثمار بالمثلاثة جمع ثمر بالتحريك وهي أغم من الرطب وغيره ولم يجزم البخاري بحكم المسئلة  
 أي بيع الثمار قبل بدو صلاحها القوة الخلاف فيها وقد اختلف في ذلك على أقوال فقيل يبط - ل مطلقا وهو قول ابن أبي ليلى  
 والثوري ورواهم من نقل الإجماع على البطلان ٨٦ وقيل يجوز مطلقا ولو بشرط التبقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب ورواهم

معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دخل في نبي من أسعار  
 المسلمين ليغليه عليهم - م كان حقا على الله أن يبعده بعظم من النار يوم القيامة وعن أبي  
 هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احتكر حكرة يريد أن يغلي بها على  
 المسلمين فهو خاطئ رواه - ما أجد - وعن عمار قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 يقول من احتكر على المسلمين طعامهم - م ضربه الله بالخذام والافلاس رواه ابن ماجه  
 حديث معمر أخرجه أيضا الترمذي وغيره وحديث معقل أخرجه الطبراني في الكبير  
 والوسط وفي اسناد زيد بن مرة أبو المعلى قال في مجمع الزوائد ولم أجد من ترجمه وبقيته  
 رجاله رجال الصحيح وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحاكم وزاد وقد برئت منه ذمة الله  
 وفي اسناد حديث أبي هريرة أبو معشر وهو ضعيف وقد وثق وحديث عمر في اسناد الهيثم  
 ابن رافع قال أبو داود وروى - حديثا منكرا قال الذهبي هو الذي أخرجه ابن ماجه يعني  
 هذا وفي اسناده أيضا البويحي المكي وهو مجهول ولبقية أحاديث الباب شواهد منها  
 حديث ابن عمر عند ابن ماجه والحاكم واسحق بن راهويه والدارمي وأبي يعلى والعقيلي  
 في الضعفاء بلفظ الجالب مرزوق والمحتمكر ماعون وضعف الحافظ اسناده ومنه حديث  
 آخر عند ابن عمر أيضا عند أحمد والحاكم وابن أبي شيبة والبرائ وأبي يعلى بلفظ من احتكر  
 الطعام أربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه زاد الحاكم وأما أهل عرصة أصبح  
 فيهم امرؤ جافع فقد برئت منه - م ذمة الله وفي اسناده أصبح بن زيد وكثير بن مرة والاول  
 محتلف فيه والثاني قال ابن حزم انه مجهول وقال غيره معروفي ووثقه ابن سعد وروى  
 عنه جماعة واحتج به النسائي قال الحافظ ورواهم ابن الجوزي فأخرج هـ - هذا الحديث  
 في الموضوعات وسكنى ابن أبي حاتم عن أبيه انه منكر ولا شك ان أحاديث الباب تنقض  
 بجموعها الاستدلال على عدم جواز الاحتكار لو فرض عدم ثبوت شيء منها في الصحيح  
 فكيف وحديث معمر والمذكور في صحيح مسلم والتصریح بان المحتمكر خاطئ كاف  
 في افادة عدم الجواز لان الخاطئ المذنب المعاصي وهو اسم فاعل من خطي بكسر العين  
 وهـ - من اللام خطأ بفتح العين وبكسر الفاء وسكون العين اذا تم في فعله قاله أبو عبيدة  
 وقال سمعت الأزهري يقول خاطئ اذا أعمد واخطأ اذا لم يتعمد قوله بعظم يضم العين

من نقل الإجماع فيه وقيل ان شرط  
 القطع لم يبطل والباطل وهو قول  
 الشافعي وأحمد والجمهور ورواية  
 عن مالك وقيل يصح ان لم يشترط  
 التبقية والنهي محمول على بيع  
 الثمار قبل ان توجد أصلا وهو  
 قول أكثر الخنفية وقيل هو على  
 ظاهره لكن النهي فيه للتنزيه  
 وحديث زيد هذا يدل على الأخير  
 وقد يحمل على الثاني قال الشوكاني  
 في نيل الأوطار وظاهر الأحاديث  
 المنع من بيع الثمر قبل الصلاح وان  
 وقوعه في تلك الحالة باطل كما هو  
 مقتضى النهي ومن ادعى أن  
 مجرد شرط القطع يصح البيع  
 قبل الصلاح فهو محتاج الى دليل  
 يصلح انتقيس أحاديث النهي  
 ودعوى الإجماع على ذلك لاصحة  
 لها وقد عول الجوزون مع شرط  
 القطع على عال مستنبطة فجعلوها  
 مقيدة للنهي وذلك مما لا يفيد  
 من لم يسمع بمقارفة النصوص  
 مجرد خيالات عارضة وشبه واهية  
 تنهار بأيسر تشكيك فالحق ما قاله  
 الاولون من عدم الجواز مطلقا  
 (فاذا جدد الناس) بفتح الجيم

والدال المهملة وقال الحافظ ابن حجر والعيني بالذال المعجمة أي قطعه وانما التخل وهذا قاله في الصحاح المهملة  
 في باب الدال المعجمة وقال في باب الدال المهملة جـ - الد التخل يجده أي صرعه وأجـ - د التخل حان له أن يجده وهذا من الجد  
 والجداد مثل الصرم والصرام والعهوي والمستمل أجـ - د قال السفاقي أي دخل في الجداد كاطم اذا دخل في الظلام وهو  
 أكثر الروايات (وحضر تصاغيم) بالاضاد المعجمة أي ظلمهم (قال المبتاع) أي المشتري (انه أصاب الثمر) بالمثناة (الدمان)  
 بفتح الدال وتحتف الميم هكذا ضبطه أبو عبيد والصغاني والجوهري وابن فارس في الجمل وضبطه الخطابي بضم أوله قال



بعضهما بعضا والضم رواية الثعالبى والفتح رواية السرخسى قال ورواه بعضهم بالكسر وقال ابن الأثير وكان الظن  
أنسبه لأن ما كان من الادواء والعاهات فهو بالضم كالسعال وانزكام وفمسه أبو عبيد بن نافع فساد الطلع وتعفنه وسواده وقال  
الزنادقة انزل قبل ادراكه وانما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة اسودد معقونا (أصابه مرض) بضم الميم كصداع  
جميع الامراض وهو داء يقع في القرنية (أصابه قشام) بضم القاف وتخفيف الشين قال الطحاوى شئ يصيبه حتى  
لا يربط وقال الاصمعي هو أن ينقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحا وهذه الامور ٨٧ الثلاثة (عاهات) عيوب وآفات تصيب  
التمر جمع عاهة والعاهة العيب

المهملة وسكون الظاء المججمة أى يمكن عظيم من النار قوله حكمة بضم الحاء المهملة  
وسكون الكاف وهى حبس السمع عن البيع وظاهر أحاديث الباب الاحتكار  
محرم من غير فرق بين قوت الأذى والدواب وبين غيره ولتصريح بلطف الطعام في بعض  
الروايات لا يصلح لتقريب بقية الروايات المطلقة بل هو من التخصيص على فرد من الأفراد  
التي يطلق عليها المطلق وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام انما هو لانه هو القلب وهو غير  
معول به عند الجمهور وما كان كذلك لا يلحق بالتقريب على ما تقر في الأصول وذهبت  
اشافعية الى ان المحرم انما هو الاحتكار لا قوت خاصة لا غيره ولا مقدرة الكفاية منها  
والى ذلك ذهبت الهاديوية قال ابن رسلان في شرح السنن ولا خلاف في أن ما يدخره  
الإنسان من قوت وما يحتاجون اليه من سنن وعسل وغير ذلك جائز لأبى به انتهى  
ويدل على ذلك ما ثبت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يعطى كل واحد من زوجاته  
مائة وسق من خبز قال ابن رسلان في شرح السنن وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يدخر لاهله قوت سنتهم من تمر وغيره قال أبو داود قيل اسعد يعنى ابن المسيب فانك  
تحتكر قال ومعه كان يحتكر وكذا في صحيح مسلم قال ابن عبد البر وآخرون انما كانا  
يحتكران الزيت وجملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة اليه وكذلك حله  
الشافعي وأبو حنيفة وآخرون ويدل على اعتبار الحاجة وقصد اغلاء السعر على المسلمين  
قوله في حديث معقل من دخل في شئ من أسرار المسلمين يغلبه عليهم وقوله في حديث  
أبي هريرة يردان يغلب به على المسلمين قال أبو داود وسألت أحمد ما الحكمة قال ما فيه  
عيش الناس أى حياتهم وقوتهم وقال الأثرم سمعت أبا عبد الله يعنى أحمد بن حنبل يسئل  
عن أى شئ الاحتكار فقال اذا كان من قوت الناس فهو الذى يكره وهذا قول ابن عمر  
وقال الاوزاعي المحتكر من يعتز بالسوق أى ينصب نفسه للتردد الى الاسواق يشتري  
منها الطعام الذى يحتاجون اليه يحتكره قال السبكي الذى ينبغي أن يقال في ذلك انه ان  
منع غيره من الثمر او حصل به ضيق حرم وان كانت الاسعار رخيصة وكان القدر الذى  
يشترى به لا حاجة بالناس اليه فليس لمنعه من شرائه وادخاره الى وقت حاجة الناس اليه  
معنى قال القاضى حسين والروايات الواردة بما يكون هذا حسنة لانه يمنع به الناس وقطع  
الحرام في المنع باستحبابه قال أصحاب الشافعي الاولى يسع الفاضل عن الكفاية قال

هى على وزن مفعلة لا على وزن مفعولة لانهم مصدر والمصدر ولا يجرى على مثال فعل وزعم صاحب التقييف والعلامة  
الحريرى ان الاسكان من لحن العامة وفي ذلك نظر فقد أثبت الجامع والصحاح والمحكم والمراد منه المشورة ان لا يشتروا شيئا  
حتى يتكامل صيلاح جميع هذه الثمرة لتلاقي المنازعة قال في الفتح وهذا التعليق لم اره موصولا من طريق الليث وقد رواه  
سعيد بن منصور عن ابي الزناد عن ابيه نحو حديث الليث واخرجه أبو داود والطحاوى من طريق يونس بن يونس عن ابي الزناد  
واخرجه البيهقي من طريق يونس (يشير بها) عليهم (لكثرة خصومتهم) قال أبو الزناد واخبرني خارجة بن زيد بن ثابت ان أباه

زيد بن ثابت لم يكن يبيع غمارا رضة حتى تطلع انبثا النجم المعروف وهي قطائع مع الفجر أول فصل الصيف عند اشتداد الحر في بلاد الخجاز وبانتهى انتفاج النجوم والمعتسرة في الحقيقة التضيح وما لوخ النجم علامة له وقد ينه بقوله فيتمين الاصغر من الاحمر وفي حديث أبي هريرة عن أبي داود مر فوعا اذا طلع النجم صباحا رفعت العاهات عن كل بلد وقوله كالمشورة يشبه حال الداودي هذا انوار بل بعض قتلة الحديث وعلى تقدير أن يكون من قول زيد بن ثابت فلعن ذلك كان في أول الامر ثم ورد الجزم بالنهي بحايته حديث ابن عمر وغيره قال ابن المنبر ٨٨ فيه ايماء الى أن النهي لم يكن عزيمة وانما كان مشورة وذلك يقتضي

السبكي اما امسا كطالة استغناء أهل البادية عنه رغبة في أن يبيعه اليهم وقت حاجتهم اليه فينتهي أن لا يكره بل يستحب والماصل ان العلة اذا كانت هي الاضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار الاعلى وجه يضربهم ويستوى في ذلك القوت وغيره لا يتم بتضررون بالبيع قال الغزالي في الاحياء ما ليس بقوت ولا معين عليه فلا يبيعه حتى ياتي اليه وان كان مطعوما وما يبيع على القوت كاللحم والزيت وما يبيعه على القوت وما يبيعه على القوت في بعض الاحوال وان كان لا يمكن المداومة عليه فهو في محل النظر في العلماء من طرد النحر في السمن والعسل والشيرج والطين والزيت وما يجري مجرا وقال السبكي اذا كان في وقت حط كان في ادخار العسل والسمن والشيرج وامثاله اضرارا فينبغي أن يقتضي تحريمه واذا لم يكن اضرارا فلا يحل الاحتكار الاقوات عن كراهة وقال القاضي حسين اذا كان الناس يحتاجون الثياب ونحوها لشد البرد والستر العورة فيكره لمن عنده ذلك امساكه قال السبكي ان أراد كراهة تحريم فظاهر وان أراد كراهة تنزيه فبمعنى وحكي أبو داود عن قتادة انه قال ليس في التمرد كراهة وحكي أيضا عن سفينان انه سئل عن كبس القف فقال كانوا يكرهون الحكة والكبس بفتح الكاف واسكان المؤخدة والقف بفتح القاف وتشديد القاف الفوقية وهو اليابس من القصب قال الطيبي ان القف يبيد بالاربعين اليوم غير مراد به التحديد انتهى ولم أجدهم من ذهب الى العمل بهذا العدد

\*(باب النهي عن كسر سكة المسلمين الامن بامن)\*

(عن عبد الله بن عمر والمازني قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان تكسر سكة المسلمين الجائرة بينهم الامن بامن رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه) الحديث أخرجه الحاكم في المستدرک وزاد نهى أن تكسر الدراهم فتجعل فضة وتكسر الدينار فتجعل ذهباً وضعفه ابن حبان وأهل وجه الضعف كونه في اسماده محمد بن فضال بفتح الفاء والصاد المعجمة الأزدي الجهشي البصري البصري قال المنذري لا يحتاج بحديثه قوله سكة بكسر السين المهملة أي الدراهم المضروبة على السكة الحديد المنة قوشة التي تطبع عليها الدراهم والدينار بفتح الدال الجائرة بمعنى المانعة في معاملتهم قوله الامن بامن كان تكون زيوا في معنى كسر الدراهم كسر الدينار والبولس التي عليها سكة الامام لاسيما

البلواز الا انه اعقبه بأن زيدا راوى الحديث كان لا يبيعه ما حتى يدر صلاحها وأحاديث النهي بعد هذا مبتوتة فكانه قطع على الكوفيين احتجاجهم بحديث زيد بأن فعله يعارض روايته ولا يرد عليهم وذلك ان فعل احمد الجائز لا يدل على منع الاتخرو حاصله ان زيد امتنع من بيع غماره قبل بدو صلاحها ولم يفسر امتناعه هل كان له نحر ام أو كان له غير مصلحة في حقه انتهى (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تباع التمرة حتى تشقى) بضم التاء وفتح السين وتشديد القاف المكسورة آخره حاء مهملة وضبطه العيني كالبزماوى يسكون السين وتحتف القاف قال في الفتح من الراعي يقال أشقى غير الخلة يشقى اشقا اذا أجزأ واصدتر والاسم الشقة بضم المعجمة وسكون الفاف وقال الكرماني التشقى تغير اللون الى الصفرة أو الحمرة فجعله في الفتح

من باب الافعال والكرمانى من باب التفعيل وقال في التوضيح واللامع وضبطه أبو ذر بفتح القاف قال عباس فان كان هذا فيجب أن تكون القاف مشددة والتاء مفتوحة تفعل منه (فقبل وما تشقى قال) سعيد بن ميناء واجر (تحمار وتصغار) من باب الافعال من الثلاثي الذي زيدت فيه الالف والتضعيف لان أصلها حمر وصغر قال الجوهرى حمر الشيء واحمر بمعنى وقال في القاموس حمر حمر اصار حمر كاحمر وقرق المحققون بين اللون الثابت واللون العارض كأنه في المصباح كالنقيج فقالوا حمر فيما ثبتت حمرته واستقرت واحمر فيما تحول حمرته ولا تثبت انتهى وقال الخطابي أيا دال الحمر

والاصغر اظهروا واثلي الحر والصفرة قبل ان يشبع وانما يقال تعال من اللون الغير المتكهن قال العيني وفيه نظر لانهم اذا ارادوا في لفظ حجر مبالغة يقولون حجر فيزيدون على اصل الكلمة الالف والتضعيف ثم اذا ارادوا المبالغة فيه يقولون اجمار فيزيدون فيه الفين والتضعيف واللون الغير المتكهن هو الثلاثي الجرد اعني حجر فاذا تمكن يقال اجمر واذا ازداد في التمكن يقال اجمار لان الزيادة تدل على التكثير والمبالغة (وبوكل منها) وهذا التفسير من قول سعيد بن ميناء كما بين ذلك احمد في روايته اهذا الحديث وعند الاسماعيلي ان السائل سعيد والمفسر جابر وفيه دليل على ٨٩ أن المراد يمد والصلاح قدر زائد على ظهور

الفسرة وسبب انتهى عن ذلك خوف الغرر الكثرة الجوائح فيها وقد بين ذلك في حديث أنس فاذا اجرت وأكل منها أمنت العاهة عليه أي غالباً (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع الثمار حتى ترهق) من أزهى يرهق وهو بها الخاطي ونهى ترهق بالواو واثبت بعضهم ما تقدم فقال زها اذا طال واكمل وأزهى اذا اجمر واصفر (ف قيل له وما ترهق) زاد القسائي والطحاوي يا رسول الله وهذا صريح في الرفع لكن رواه اسحق بن جعفر وغيره عن جده موقوفاً على أنس (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أو أنس (حتى تحمر فقال رأيت) أي أخبرني وهو من باب الكناية حيث استعملهم وأراد الامر (اذمخ الله الثمرة) بالمثلثة بأن تلفت (بم) يأخذ أحدكم مال أخيه) باطلا لانه اذا تلفت الثمرة لا يبقى له شيء ترى في مقابلة ما دفعه شيء وفيه اجراء الحكم على الغالب لان تطرق

اذا كان التعامل بذلك جازيا بين المسلمين كغير او الحكمة في انتهى ما في الكسر من الضرر باضاعة المال لما يحصل من النقصان في الدراهم ونحوها اذا كسرت وأبطلت المعاملة بهم قال ابن رسلان لو أبطل السلطان المعاملة بالدراهم التي ضربها السلطان الذي قبله وأخرج غيره اجاز كسر تلك الدراهم التي أبطلت وسبكه الاخراج الفضة التي فيها وقد يحصل في سبكها وكسرها ربح كثير لافاعله انتهى ولا يخفى ان الشارع لم يأذن في الكسر الا اذا كان بهم أباس ومجرد الابدال لم يقع البيع ربحا فاضى الى الضرر بالكثير من الناس فالجزم بالجواز من غير تقييد باقتفاء الضرر لا ينبغي قال أبو العباس بن سريج أنهم كانوا يرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقرض ويخربونهم مما عن السحر الذي يأخذونهم بما به ويجمعون من تلك القرضة شيئا كثيرا بالسبك كما هو معهود في المملكة السامية وغيره او هذه الفعلة هي التي نهى الله عنها قوم شعيب بقوله ولا تبخسوا الناس أشياءهم فقالوا أئمننا أن نفعل في أموالنا يعني الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض ولم ينهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة (فاثمة) قال في البحر مسئلة الامام يحيى لو باع بقرضة ثم حرم السلطان التعامل به قبل قبضه فوجهان يلزم ذلك النقد اذا عقدا عليه الثاني يلزم قيمة اذا صار لكساده كالعرض انتهى قال في المنازك وكذلك لو صار كذلك يعني النقد لعرض آخر وكثيرا ما وقع هذا في زمن الفساد الضرر به لا همال الولاة النظر في المصالح والاضرار ان اللازم القيمة لما ذكره المصنف انتهى

\*(باب ما جاء في اختلاف المتبايعين)\*

(عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا اختلف البيعان وليس بينهما ما يمينه فاقول ما يقول صاحب السلعة أو يتراد ان رواه احمد وأبو داود والنسائي وزاد فيه ابن ماجه والبيع قائم بعينهم وكذلك أحمد في رواية والسلعة كما هي والدارقطني عن أبي وائل عن عبد الله قال اذا اختلف البيعان والبيع مسه لك فالقول قول البائع ورفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا جد والنسائي عن أبي عبيدة واثاه رجلان تباعا سلعة فقال هذا أخذت بكذا وكذا وقال هذا بيعت بكذا وكذا فقال أبو عبيدة آتى عبد الله في مثل هذا فقال حضرت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مثل هذا

١٢ نيل خا التاف الى ما بد اصلاحه يمكن وعدم تطرقه الى ما لم يمد صلاحه يمكن فنيط الحكم على الغالب في الحالين واختلف في هذه الجملة هل هي من فوعة أو موقوفة فصريح مالك بالرفع وقال الدارقطني خالف مالك جماعة منهم ابن المباركة قال في الفتح وليس في جميع ما تقدم ما يمنع أن يكون التفسير هو فوعا لان مع الذي رفعه زيادة علم على ما عند الذي وقفه وليس في رواية الذي وقفه ما ينفي قول من رفعه وقد روى مسلم ما يوجب رواية الرفع من حديث أنس واقظه قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو بيعت من أخيك ثم ارفا صابته عاهة فلا يحل لك ان تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق

واستدل به ذاك على رضع الجوائح في الثمر يستغنى به لا بد وسلاحه ثم نصيبه بما تحته فقال ما لك يضع عنه الخلق وقال أحذروا  
عبد يضع الجميع وقال الشافعي واليه والكوفيون لا يرجع على البائع بشئ وقالوا انما ورد وضع الخائفة فيها اذا بيعت  
الغرة قبل بدو صلاحها بغير شرط القطع فيحمل مطلق الحديث في رواية جابر على ما قبله في حديث أنس وانه أعلم واستدل  
العلماء بحدوث أبي سعيد أصيب زجره في ثمار ابتاعها فكثرت فيه فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدقوا عليه فلم يبلغ  
ذلك وقام فيه فقال خذوا ما وجدتم ٩٠ وليس لكم الا ذلك أخرجه مسلم وأصحاب السنن قال فلما لم يطل دين الغرماء ذهب

الثمار وفيه سم باعتمار لم يؤخذ  
الثلث منهم بل على ان الامر بوضع  
الجوائح ليس على عومه كذا  
في الفتح وذهب الشوكاني في الدور  
الهيبة والنيل الى وجوب وضع  
الجوائح مطلقا من غير فرق  
بين القليل والكثير وبين  
البيع قبل بدو الصلاح وبعده  
واخرج حديث جابر وعائشة في  
الصحة من وهو عند أبي حنيفة  
على الاستصحاب وكذا عند الشافعي  
في الحديث وفي القديم على الوجوب  
وهو ظاهر الاحاديث (عن أبي  
سعيد الخدري وابي شربة رضى  
الله عنهما ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم اعلم عمل) اى  
أمر (رجلا) هو سواد بن غزية  
بوزن عطية كما هما ابو عروافة  
والدارقطني (على خبر جهم يقر  
بجنب) بوزن عظيم بالجيم وكسر  
النون وبعدها النكتانية الساكنة  
موحدة تنوع جده من انواع الثمر  
قال مالك هو الكيس وقال  
الطحاوى هو الطيب وقيل  
الصلب وقيل الذى اخرج منه  
خشفه وريته وقيل هو الذى

فأمر بالبائع أن يستلف ثم يختار المبتاع ان شاء أخذ وان شاء ترك) الحديث يروى عن  
عبد الله بن مسعود من طرق بالفاظ ذكر المصنف رحمه الله بعضها وقد أخرجه أيضا  
الشافعي من طريق سعيد بن سالم عن ابن جريج عن اسمعيل بن أمية عن عبد الملك بن عمار  
عن أبي عبيدة عن أبيه عبد الله بن مسعود وقد اختلف فيه على اسمعيل بن أمية ثم على  
ابن جريج وقد اختلف في صحة سماع أبي عبيدة من أبيه ورواه من طريق أبي عبيدة أحمد  
والنسائي والدارقطني وقد صححه الحاكم وابن السكيت ورواه أيضا الشافعي من طريق  
سفيان بن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة عن ابن مسعود وفيه أيضا انقطاع لان  
عونا لم يدرك ابن مسعود ورواه الدارقطني من طريق القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن مسعود عن أبيه عن جده وفيه اسمعيل بن عباس عن موسى بن عقبة ورواه أبو داود  
من طريق عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده عن ابن  
مسعود وأخرجه أيضا من طريق محمد بن أبي ليلى عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله  
ابن مسعود عن أبيه عن ابن مسعود ومحمد بن أبي ليلى لا ينجبه وعبد الرحمن لم يسمع من  
أبيه ورواه ابن ماجه والترمذي من طريق عون بن عبد الله أيضا عن ابن مسعود وقد  
سبق انه منقطع قال البيهقي وأصح اسناد يروى في هذا الباب رواية أبي العباس عن  
عبد الرحمن بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده ورواه أيضا الدارقطني  
من طريق القاسم بن عبد الرحمن قال الحافظ ورجاله ثقات الا أن عبد الرحمن اختلف في  
سماعه من أبيه رواية الترمذي ورواه أيضا مالك بلاغا والترمذي وابن ماجه باسناد منقطع  
ورواه أيضا الطبراني بالفظ البيهقي اذا اختلفا في البيع ترادا قال الحافظ رواه ثقات  
لكن اختلف في عبد الرحمن بن صالح يعني الراوى له عن فضيل بن عياض عن منهور  
عن ابراهيم عن علقمة عن ابن مسعود قال وما أظنه حفظه فقد جزم الشافعي ان طريق  
هذا الحديث عن ابن مسعود ليس فيهما شئ موصول ورواه أيضا النسائي والبيهقي  
والحاكم من طريق عبد الرحمن بن قيس بالاسناد الذى رواه عنه أبو داود وكاسلف وصححه  
من هذا الوجه الحاكم وحسنه البيهقي ورواه عبد الله بن أحمد في زيادات المسند من طريق  
القاسم بن عبد الرحمن عن جده بلفظ اذا اختلف المتبايعان والسمعة قائمة ولا يمتنع  
لاحد هما تحالفا ورواه من هذا الوجه الطبراني والدارمي وقد انفرد به قوله والسمعة

لا يخلط بغيره بخلاف الجمع (فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) كل غرضير هكذا قال الرجل (لا والله) قائمة  
يارسول الله اننا لما أخذنا هذا الصاع من هذا) أى من الجنب (بالصاعين) زاد في رواية من الجمع بفتح الجيم وسكون الميم القراردى  
(والصاعين) من الجنب (بالثلاثة) من الجمع وفي رواية بالثلاث وهما جائزان لان الصاع يذكروا يوث (فقال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) لا تفرق بين الجمع) أى القراردى (بالدراهم ثم اتبع) اشترى (بالدراهم) تمرا (جنبيا) ليكونا صفتين فلا يخلط  
الراوى استدل الشافعية على جواز الجمع في بيع الربوي بجنسة متفاضلا كبيع ذهب بذهب متفاضلا بان يبيع من صاحبه

بدراهم او عرض وبشترى منه بالدراهم أو بالعرض الذهب بعد التقابض أو ان يفرض كل منه ما صاحبه وببرته أو ان يتواها أو يهب القاضل مال السكك لصاحبه بعد شرائه منه ما عدا ما عايساويه وكل هذا جائز اذا لم يشترط في بيعه واقراضه وهبته ما فيه له الاخر نعم هي مكروهة اذا نوي ذلك لان كل شرط أفسد التصريح به العقد اذا نوا كره كما لو تزوجها بشرط ان يطلقهام  
ينعقد أو يفسد ذلك كره ثم ان هذه الطرق ليست حيلة في بيع الربوي بجنسه متفاضلا لانه حرام بل حيل في عليك لتحصيل ذلك ففي التعبير بذلك تسامح وقد زاد سليمان في روايته لهذا الحديث بعد قوله لا تفعل ٩١ ولكن مثلا بمثل أى بيع المثل بالمثل وزاد في آخره وكذلك الميزان أى في

بيع ما يوزن من المقنات بمثله قال ابن عبد البر كل من روى عن عبد المجيد هذا الحديث ذكر فيه الميزان سوى مالك وهو امر مجمع عليه لا خلاف بين اهل العلم فيه كل يقول على أصله ان كل ما دخل الراب من جهة التفاضل فالكيل والوزن فسه واحد لكن ما كان أصله الكيل لا يباع الا كيلا وكذا الوزن ثم ما كان أصله الوزن لا يباع ان يباع بالكيل بخلاف ما كان أصله الكيل فان بعضهم يجزئ فيه الوزن ويقول ان المماثلة تدرك بالوزن في كل شيء قال واجمعوا على ان القربا لا يجوز بيع بعضه ببعض الا بمثل ومساواه فيه الطيب والدون وأنه كاهل اختلاف أنواعه جنس واحد وأما سكوت من سكنت من الرواة عن فسخ البيع المذكور فلا يدل على عدم الوقوع اما ذهولا واما اكتفاء بان ذلك معلوم وقد ورد الفسخ من طرق اخرى عند مسلم بلغة فقال هذا الربا فردوه ويحفل تعدد القصص وان التي لم يقع فيها

فأما محمد بن أبي ابي ولا يوجب به كما عرفت لسوء حفظه قال الخطابي ان هذه اللفظة يعني والسلعة قائمة لا تفسخ من طريق العقل مع احتمال أن يكون ذكرها من الغليب لان أكثر ما عرض النزاع حال قيام السلعة كقوله تعالى في حجوركم ولم يفرقوا كثيرا الفقهاء في البيوع الفاسدة بين القائم والتالف انتهى وأبو واثل الراوى لقوله والبيع مستهلك كما في حديث الباب هو عبد الله بن بجير شيخ عبد الرزاق الصنعاني القاص وثقه ابن معين وقال ابن حبان يروى الجواب التي كانت ماعهولة لا يوجب به وليس هذا المذكور عبد الله بن بجير ابن ريشان فانه ثقة وعلى هذا فلا يوجب ما تقدمه أبو واثل المذكور وأما قوله فيه تحالفا فقال الحافظ لم يقع عند أحد منهم وانما عندهم والقول قول البائع او يتراد ان المبيع انتهى قال ابن عبد البر ان هذا الحديث منقطع الا أنه مشهور الاصل عند جماعة فلقوه بالقبول وبهواعليه كثير من فروعه وأهل ابن حزم بالانقطاع وتابعه عبد الحق وأعله هو وابن القطان بالجهاالة في عبد الرحمن وأبيه وجده وقال الخطابي هذا حديث قد اصطلح الفقهاء على قبوله وذلك يدل على أن له أصلا وان كان في اسناده مقال كما اصطلموا على قبول لا وصية لوارث واسناده فيه ما فيه انتهى قوله البيعان اي البائع والمشتري كما تقدم في التليار ولم يذكر الامر الذي فيه الاختلاف وحذف المتعلق مشعرا بالعميم في مثل هذا المقام على ما تقر في علم المعاني فيم الاختلاف في المبيع والتمن وفي كل أمر يرجع اليهما وفي سائر الشروط المعبرة والتصریح بالاختلاف في الفن في بعض الروايات كما وقع في الباب لا ينافي في هذا العموم المستفاد من الحذف قول صاحب السلعة هو البائع كما وقع التصریح به في سائر الروايات فلا وجه لما روى عن البعض ان رب السلعة في الحال هو المشتري وقد استدل بالحديث من قال ان القول قول البائع اذا وقع الاختلاف بينه وبين المشتري في أمر من الامور المعلقة بالقدور ولكن مع يمينه كما وقع في الرواية الاخرى وهذا اذا لم يقع التراضي بينهما على التراضي فان تراضيا على ذلك جاز بلا خلاف فلا يكون له ما خلاص عن النزاع الا التفاضل أو حلف البائع والظاهر عدم الفرق بين بقاء المبيع وتلفه لما عرفت من عدم انتماض الرواية المصرح فيه بالاشتراط بقاء المبيع للاحتجاج والتزام مع التلف يمكن بأن يرجع كل واحد منهم ما بمثل المثل وقيمة القيمي اذا تروك ما يدل عليه هذا الحديث من كون القول قول البائع من غير فرق

الرد كانت قبل تحريم ربا الفضل والله أعلم وقد احتج بحديث الباب من أجاز بيع العينة وهو ان يبيع الطعام من رجل نقد او يبيع منه طعاما قبل الافتراق ويعدله الله عليه وآله وسلم لم يخص فيه بائع الطعام ولا مبيعا منه من غيره وهذا قول الشافعي وأبي حنيفة ومنعه المالكية وأجابوا عن الحديث بان المطلق لا يشمل وان كان يشيع فاذا اهل به في صورة فقط سطر الاحتجاج به فيما عداها باجتماع من الاصوليين وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل وابتع عن اشترى الجميع بل خرج الكلام غير متعرض لعين البائع من هو فلا يدل ولا يصح الاستدلال به على جواز الشراء من باعه تلك السلعة بعينها وقيل وجه الاستدلال به لذلك

من جهة ترك الاستفصال ولا يخفى ما فيه وقال القرطبي استدلل بهذا الحديث من لم يقل بسد الذرائع الا ان بعض صور هذا  
 البيع يؤدي الى بيع الثمر بالقرم متفاضلا ويكون الثمن اغوا ولا حجة في هذا الحديث لانه لم ينص على شراء الثمن الثاني من باعه  
 الثمر الاول ولا ينافي ظاهر السياق بعمومه بل باطلاقة والمطابق يحتمل التقييد باجلا فوجب الاستفسار واذا كان كذلك  
 فتمتيمه بادي دليل كاف وقد دل الدليل على سد الذرائع فلتكن هذه الصورة ممنوعة واستدل بعضهم على الجواز بما أخرجه  
 سعيد بن منصور من طريق ابن سيرين ان عمر ٩٣ خطب فقال ان الدرهم بالدرهم سواء بسوا يدا بيد فقال له ان عوف فيعطى

الجنيب وياخذ غديره قال لا  
 ولكن اتبع به هذا عرضا فاذا  
 قبضته وكان له فيه نيسة فاهضم  
 ماشيت وخدع اي نقد شئت  
 واستدل ايضا بالاتفاق على ان  
 من باع الساعة التي اشتراها من  
 اشتراها منه بعد مدة فالبيع  
 صحيح فلا فرق بين التجهيل في  
 ذلك والتأجيل فدل على ان  
 المعتبر في ذلك وجود الشرطي  
 أصل العقد وعدمه فان تشارطا  
 على ذلك في نفس العقد فهو باطل  
 أو قبله ثم وقع العقد غير شرط  
 فهو صحيح ولا يخفى الورع قال  
 بعضهم ولا تضر ارادة الشراء  
 اذا كان غير شرط وهو يمكن أراد  
 ان يرني بامرأة ثم عدل عن ذلك  
 وخطبها وتزوجها فانه عدل عن  
 الحرام الى الحلال بكلمة الله  
 التي أباحها وكذلك البيع والله  
 أعلم وفي الحديث جواز اختيار  
 طيب الطعام وجواز الكالة في  
 البيع وغيره وفيه ان البيوع  
 الفاسدة ترد وفيه حجة على من  
 قال ان بيع الربا جائز باصله من  
 حيث انه بيع ممنوع بوصفه من

فاعلم أنه لم يذهب الى العمل به في جميع صور الاختلاف أحد فيما علم بل اختلوا في ذلك  
 اختلافًا طويلا على حسب ما هو مبسوط في القروع ووقع الاتفاق في بعض الصور  
 والاختلاف في بعض وسبب الاختلاف في ذلك ما سأق من قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 البيعة على المدي واليمين على المدي لانه يدل بعمومه على ان اليمين على المدي عليه  
 والبيعة على المدي من غير فرق بين أن يكون أحدهما بائعا والآخر مشتريا ولا وحديث  
 الباب يدل على ان القول قول البائع مع عينه والبيعة على المشتري من غير فرق بين أن  
 يكون البائع مدعيًا أو مدعي عليه فبين الحديثين عموم وخصوص من وجه فيستعارضان  
 باعتبار مادة الاتفاق وهي حيث يكون البائع مدعيًا فينبغي ان يرجع في الترجيح الى  
 الامور الخارجية وحديث ان اليمين على المدي عليه من اهل المصنف في كتاب الاقضية الى  
 أحمد ومسلم وهو أيضا في صحيح البخاري في الرهن وفي باب اليمين على المدي عليه وفي تفسير  
 آل عمران وأخرجه الطبراني بالنظر البيعة على المدي واليمين على المدي عليه وأخرجه  
 الاسماعيلي بلفظ ولكن البيعة على الطالب واليمين على المطلوب وأخرجه البيهقي بلفظ  
 لو يعطى الناس بدعواهم لادى رجال أموال قوم ودماءهم ولكن البيعة على المدي  
 واليمين على من أنكر وهذه الانفاظ كلها في حديث ابن عباس من في رام الترجيح بين  
 الحديثين لم يصعب عليه ذلك بعد هذا البيان ومن أمكنه الجمع بوجه مقبول فهو المتعين

\*(كتاب السلم)\*

(عن ابن عباس قال قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في التمار  
 السفة والسفنة فقال من أسلف فليسأف في كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم  
 رواه الجماعة وهو حجة في السلم في منقطع الخمس حالة العقد) قوله كتاب السلم هو بفتح  
 السين المهملة والادغام كالسلف وزنا ومعنى وحكى في الفتح عن الماوردي ان السلف لغة  
 أهل العراق واسلم لغة أهل الخزاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس  
 قال السلف أعم قال في الفتح والسلم شرعا بيع موصوف في الذمة وزيد في الحديث يدل يعطى  
 عاجلا وفيه نظر لانه ليس داخل في حقيقة قوله وانفق العلماء على مشروعية الاما حكي  
 عن ابن المسيب واختلفوا في بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط البيوع  
 وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلافوا هل هو عدة دغر حوز الحاجة أم لا اه قوله

حيث انه يبيع منه نوع بوصفه من حيث انه ربا فعلى هذا سقط الربا ويصح البيوع قاله القرطبي قال ووجه الرد انه لو كان كذلك لما ردا النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم هذه الصفة ولا أمره برد الزيادة على الصاع وفي الحديث قيام عذر من لا يعلم التحريم حتى يعلم وفيه جواز الفرق  
 بالنفس وترك الجمل على النفس لا اختياراً كل الطيب على الردى خلافا لمن منع ذلك من المتزهدين (عن أنس بن مالك رضى الله  
 عنه انه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة) من الحقل جمع حقله وهي الساحة الطيبة التي لا بناء فيها الا  
 شجر وهي بيع الحنطة في سنبلها بكميل معلوم من الحنطة الخالصة والمعنى فيه عدم العلم بالماثلة وان المقصود من البيوع مستورد



بما ليس من صلاحه قال في الفتح قال أبو عبيد هو بيع الطعام في سبيله بالبر وقال الليث الحقل الزرع اذا شعب من قبل أن يغلق  
سوقه والمنهى عنه بيع الزرع قبل ادراكه وقيل يبيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقيل يبيع ما في رؤس الخيل بالثمن وعن مالك بن  
الكرام الارض بالخطئة أو بكيل طعام أو دابة والمشهور ان المحاقلة كراء الارض ببيع غرض ما يفت ٥١ (و) نهى أيضا عن  
(الخاضرة) وهي مقابلة من الخضرة والمراد ببيع الثمار والحبوب قبل بدو صلاحها قال يونس بن القاسم هو بيع الثمار قبل  
ان تنظم وبيع الزرع قبل ان يشتمد وبقوله منه وحكى الطحاوي عن عمر بن يونس ٩٣ قال فسر لي ابي قال لا اشترى ثمر الخيل

حتى يوقع محررا أو مصفرا وبيع  
الزرع الا خضر مما يحصد بطنه  
بعد بطن مما يهتم معرفة الحكم  
فيه وقد أجازته الخطئة مطلقا  
وثبت الخيار اذا اختلف وعنده  
مالك يجوز ان ابدأ صلاحه  
وللمشتري ما يتجدد منه بعد ذلك  
حتى ينقطع ويقتصر الغرر في ذلك  
للحاجة وشبهه جوار كراء خدمة  
العبد مع انهما يتجدد ويختلف  
وكراء المرضعة مع ان لبنها يتجدد  
ولا يذرى كم يشرب منه الطفل  
وعند الشافعية يصح بعد بدو  
الصلاح مطلقا وقبله يصح بشرط  
القطع ولا يصح بيع الحب في سبيله  
كالجوز واللوز قال القسطلاني  
لا يجوز بيع زرع لم يشتمد حبه ولا  
يبيع بقول وان كانت تجذر اذ  
الابشرط القطع أو القلع أو مع  
الارض كالقمر مع الشجر فان لشدة  
حب الزرع لم يشترط القطع ولا  
القلع كالتمر بعد بدو صلاحه قال  
الزرع كشي وقاس بما مر من  
الاكتفاء في التباير بطلع واحدة  
وفي بدو صلاح بجهة واحدة  
الاكتفاء هنا بأشدة اداسه

يسلمون بضم أوله قوله السنة والسنتين في رواية البخاري عامين أو ثلاثة والسنة بالانصب  
على الظرفية أو على المصدر وكذلك لفظ سنتين وعامين قوله في كيل معلوم احتراز بأكيل  
عن السلم في الاعيان وقوله معلوم عن المجهول من المكيل والموزون وقد كانوا في المدينة  
حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسلمون في ثمار نخيل باعيا ثم ائتمهم عن ذلك لما  
فيه من الغرر اذ قد تصاب تلك النخيل بعامة فلا تفرشأ قال الحافظ واشترط تعيين الكيل  
فيما يسلم فيه من المكيل متفق عليه من أجل اختلاف المكيل الا أن لا يكون في البلد  
سوى كيل واحد فانه يصرف اليه عند الاطلاق قوله الى أجل معلوم فيه دليل على  
اعتبار الاجل في السلم واليه ذهب الجمهور وقالوا لا يجوز السلم حالا وقالت الشافعية  
يجوز قالوا لانه اذا جاز مؤجلا مع الغرر فجواز له حالا أولى وليس ذكر الاجل في الحديث  
لاجل الاشتراط بل معناه ان كان لاجل فليكن معلوما وتعتب بالسكينة فان التأجيل شرط  
فيها واجيب بالفرق لان الاجل في السكينة شرع لعدم قدرة العبد غالباً واستدل الجمهور  
على اعتبار التأجيل بما أخرجه الشافعي والحاكم وصححه عن ابن عباس انه قال شهد أن  
السلف المضمون الى أجل قد أحله الله في كتابه وأذن فيه ثم قرأ يا أيها الذين آمنوا اذا  
تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وبما يجب بان هذا يدل على جواز السلم الى أجل ولا  
يدل على انه لا يجوز الامو جلا وبما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس انه قال لا قساف  
الى العطاء ولا الى الحصاد واضرب أجلا ويجب بان هذا ليس بحجة لانه موقوف عليه  
وكذلك يجب عن قول أبي سعيد الذي علقه البخاري ووصله عبد الرزاق بلفظ السلم بما  
يقوم به السعير بآولكن السلف في كيل معلوم الى أجل وقد اختلف الجمهور في مقدار  
الاجل فقال أبو حنيفة لا فرق بين الاجل القريب والبعيد وقال أصحاب مالك لا بد من  
أجل تتغير فيه الاسواق وأقله عندهم ثلاثة أيام وكذا عند الهادي وعند ابن القاسم  
خمس عشرة يوما وأجاز مالك السلم الى العطاء والحصاد ومقدم الحاج ووافقه أبو نوري واختار  
ابن خزيمة تأقيته الى الميسرة واحتج بحديث عائشة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث  
الى حمودى ابنته الى نوبين الى الميسرة وأخرجه النسائي وطعن ابن المنذر في صحته  
وليس في ذلك دليل على المطلوب لان التنصيص على نوع من أنواع الاجل لا ينفي غيره وقال  
المنصور بالله أقله أربعون يوما وقال الناصر أقله ساعة والحق ما ذهب اليه الشافعية

واحدة وكل ذلك مشكل ٥١ وكذا لا يصح بيع الجزر والفجل والثوم والبصل في الارض لاستمرار مقصودها ويجوز بيع  
ورقها الظاهر بشرط القطع كالبقول قال الامام الشوكاني في السيل والنيل وأما بيع الزرع الاخضر قبل ان يسدل ويظهر  
فيه الحب وهو الذي يقال له القصيل فقال ابن رسلان في شرح سنن أبي داود اتفق العلماء المشهورون على جواز بيع القصيل  
بشرط القطع وخالف سفيان الثوري وابن أبي ليلى فقال لا يصح بيعه بشرط القطع قال وقد اتفق الكل على انه لا يصح بيع  
القصيل من غير بشرط القطع وخالف ابن حزم الظاهري فأجاز بيعه من غير بشرط القطع ٥١ ولا يصدق على بيع القصيل انه



بيح الخاضرة الذي ورد النبي عنه لان النبي انما ورد عن السبقيل قال ولم يأت في منع بيع الزرع مذنب الى أن يسبقيل نصر  
أمسلا ولان في كتب اللغة ما يدل على ان الخاضرة بيع الثمار قبل بدو صلاحها والثمار هي حمل الشجر فلا يتناول الزرع كافي  
كتب اللغة أيضا وقد فسّر بعض أهل العلم الخارقة ببيع الزرع قبل ان يغلظ سوقه فان صح ذلك كان دليلا على المنع والا كان  
الظاهر ما قاله ابن حزم من جواز بيع القصيل مطلقا زاد في النيل وروى عن أبي اسحق الشيباني قال سألت عكرمة عن بيع  
القصيل فقال لا بأس به والحاصل ان الذي ٩٤ في الاحاديث التي عن بيع الحب حتى يشتد وعن بيع السبدل حتى يبيض

كما كان من الزرع قد سبقيل أو ظهر  
فيه الحب كان بيعه قبل اشتداد  
حبه غير جائز وأما قبل ان يظهر  
فيه الحب والسبدل فان صدق  
على بيعه حينئذانه خاضرة كما  
قال البعض انما يبيع الزرع قبل  
ان يشتد لم يصب بيعه لورود النبي  
عن الخاضرة لان التفسير المذكور  
صادق على الزرع الاخضر قبل  
ان يظهر فيه الحب والسبدل  
وهو الذي يقال له القصيل ويمكن  
الذي في القاموس ان الخاضرة  
بيع الثمار قبل بدو صلاحها  
وكذا في كثير من شروح الحديث  
فلا يتناول الزرع لان الثمار حمل  
الشجر كافي القاموس وسيتأتى في  
تفسير الخارقة عند البعض ما يرشد  
الى انما يبيع الزرع قبل ان يغلظ  
سوقه فان صح ذلك فسد الوالا  
كان الظاهر ما قاله ابن حزم من  
جواز بيع القصيل مطلقا اه  
(و) نرى عن (الامانة) بان  
يأمن نوبامطوي في ظلة ثم يشتريه  
هل ان لا خيار له اذ ارأه أو يقول  
اذا لمسته فقد بيعته (والمناذبة)  
بالزال المجمة بان يجعلا التبديعا

من عدم اعتبار الاجل لعدم ورود دليل يدل عليه فلا يلزم التعبد بحكم بدون دليل وأما  
ما يقال من انه يلزم مع عدم الاجل أن يكون بيعه بالمعدوم ولم يرخص فيه الا في السلم ولا  
فارق بينهما وبين البيع الا الاجل فيجب عنه بان الصيغة فارقة وذلك كافي واعلم ان للسلم  
شروطا غير ما اشقل عليه الحديث مبسوط في كتب الفقه ولا حاجة انافي التعرض لما  
لدليل عليه الا انه وقع الاجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المسلم فيه على وجه يتبين  
بتلك المعرفة عن غيره (وعن عبد الرحمن بن أبي رزي وعبد الله بن أبي أوفى قالا كانصيب  
المقام مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباطا من أنباط الشام فنسألهم  
في الحنطة والشعير والزيت الى أجل مسمى قيل أكان لهم زرع أو لم يكن قالوا لا كانا لهم  
عن ذلك رواه أحمد والبخاري وفي رواية كانا سلفا على عهد النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم وأبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزيت والتمر وما نراه عندهم رواه الخمسة الا  
الترمذي وعن أبي سعيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسلف في شيء فلا  
يصرفه الى غيره رواه أبو داود وابن ماجه وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم من أسلف شيئا فلا يشترط على صاحبه غير قضائه وفي انظر من أسلف في شيء  
فلا يأخذ الا ما أسلف فيه أو رأس ماله رواهما الدارقطني واللفظ الاول دليل امتناع  
لرهن والضمين فيه والثاني يمنع الاقالة في البعض) حديث أبي سعيد في اسناده عطية بن  
سعد العوفي قال المذنب لا يبيع بحديثه قوله ابن ابي رزي بالوحدة والزاي على وزن اعل  
وهو الخراعي أحد صغار الصحابة ولا يسه ابري بحجة قوله أنباط جمع نبط وهم قوم  
معه رفون كانوا يتركون بالباطح من العراقيين قاله الجوهري وأصلهم قوم من العرب  
دخلوا في الجحيم واختلطت أنسابهم فسدت أسنتهم ويقال لهم النبط بفتحين والنبط  
بفتح أوله وكسر ثانيه وزيادة تيمانية وانما هو ايدل لمعرفتهم بالباطح الماء أي استخرجوا  
الكثرة مع الجحيم القلاحية وقيل هم نصارى الشام وهم عرب دخلوا في الروم ونزلوا بواي  
الشام ويدل على هذا قوله من أنباط الشام وقيل هم طائفة ان طائفة اختلطت بالجحيم  
ونزلوا الباطح وطائفة اختلطت بالروم ونزلوا الشام قوله فنسألهم بضم النون واسكان

(والمناذبة) يبيع التمر اليابس بالرطب كيلا ويبع الزبيب بالعنب كيلا وهذا الحديث من افراد البخاري (عن  
عائشة رضي الله عنها قالت هنت) بالصرف ودونه (أم معاوية) بن أبي سفيان رضي الله عنهم (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)  
ان أباسفيان رجل شحيح) بمضيل حريص (فهو على جناح) بضم الجيم انم (أن آخذ من ماله) قال خذني أنت ونولك  
فما يكفيك لنفسك وبنيتك (بالمعروف) اقتصر عليه لان السكان لا مورهم وأحالها صلى الله عليه وآله وسلم على العرف فيما  
ليس فيه حكم بدنيهم وكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم هذا قسما لا حكام لان أباسفيان كان عكة فلا يستدل به على الحكم على

الغائب بل قال المولى انه كان حاضر اسوالها فقال أنت في حل مما أخذت قال ابن المنير المقتصد به هذا إثبات الاعتماد على العرف وانه يقضى به على ظواهر الالفاظ ولو أن رجلاً على بيع سلعة فباعها بغير النقد الذي هو عرف الناس لم يجوز وكذا الوبايع موزوناً أو مكيلاً بغير الكيل أو الوزن المعتاد وذكر القاضي حسين ان الرجوع الى العرف أحد أركان القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه فمن الرجوع الى العرف في معرفة أسباب الأحكام من الصفات الإضافية كصفة ضبة الفضة وكبرها وغالب السكنافة في اللبنة ونادرها وقرب منزلها وبعده ٩٥ وكثرة فعل أو كلام وقتلته في الصلاة وعن

منه من بدل ومهر مثل وكف نسكاح وموتة كسوة وسكنى وما يلقا بحال الشخص من ذلك ومنها الرجوع اليه في المقادير كالحيض والطهر وأكثرتة الحمل وسن اليأس ومنها الرجوع اليه في فعل غير منضبط تترتب عليه الأحكام كاحياء الموات والأذن في الضيافة ودخول بيت قريب وتبسط مع صديق وما يصدقها وايداعا وهديّة وغصبا وحفظ ودبعة وانتفاها بعارية ومنها الرجوع اليه في أمر شخص كالأفاظ الايمان وفي الوقف والوصية والتفويض ومقادير المكاييل والموازين والتقود وغير ذلك اه وترجم البخاري حديث الباب بلفظ من أجرى أمر أهل الامصار على ما يتعارفون بينهم في البيوع والاجارة والمكاييل والوزن وسنهم على حسب سياهم ومذاهم المشهورة أي في عالم بات فيه نص من الشارع عن جابر رضى الله عنه قال جعل رسول الله صلى الله عليه وآله

السنة المهمة وتختفيق اللام من الاسلاف وقد تشدد اللام مع فتح السين من التسليف قوله ما كانا اهتم عن ذلك فيه داليل على انه لا يشترط في المسلم فيه أن يكون عند المسلم اليه وذلك مستفاد من تقريره صلى الله عليه وآله وسلم اهتم مع ترك الاستئصال قال ابن رسلان وأما المعلوم عند المسلم اليه وهو موجود عند غيره فلا خلاف في جواز قوله وما نراه عندهم لفظ أبي داود الى قوم ما هو عندهم أي ليس عندهم أصل من أصول الخنطية والشعر والقروا والزيب وقد اختلف العلماء في جواز السلم فيما ليس بوجوده في وقت السلم اذا أمكن وجوده في وقت الحلول الاجل فذهب الى جوازه الجمهور وقالوا لا يبصر انقطاعه قبل الحلول وقال أبو حنيفة لا يصح فيما لا يقطع قبله بل لابد أن يكون موجودا من العقد الى الحلول ووافقه الثوري والاوزاعي فلو أسلم في شيء فأنقطع في محله لم ينفسخ عند الجمهور وفي وجهه للشافعية بنفسه واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه أبو داود عن ابن عمر ان رجلاً أسلف رجلاً في فحل فلم يخرج تلك السنة شيئا فاختصم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم استحل ما له اراد عليه ما له ثم قال لا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه وهذا نص في القرو وغيره قياس عليه ولو صح هذا الحديث اكان المصير اليه أولى لانه صريح في الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبد الرحمن بن ابراهيم وعبد الله بن أبي أوفى فليس فيه الامتطة التقرير منه صلى الله عليه وآله وسلم مع ملاحظة تنزيل ترك الاستئصال منزلة العموم ولكن حديث ابن عمر هذا في اسناده رجل مجهول فان أبدا ودرواه عن محمد بن كثير عن سفيان عن أبي اسحق عن رجل نجراني عن ابن عمر ومثله هذا لا تقوم به حجة قال القائلون بالجواز ولو صح هذا الحديث لحل على بيع الاعيان أو على السلم الحلال عند من يقول به أو على ما قرب أجده قالوا وما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون في الثمار السنتين والثلاث ومن المعلوم ان الثمار لا تبقى هذه المدة ولو اشترط الوجود لم يصح السلم في الرطب الى هذه المدة وهذا أولى ما يتمسك به في الجواز قوله فلا يصرفه الى غيره الظاهر أن الضمير راجع الى المسلم فيه لا الى غيره الذي هو رأس المال والمعنى انه لا يحل جعل السلم فيه ثمة الشيء قبل قبضه ولا يجوز بيعه قبل القبض أي لا يصرفه الى شيء غير عقد السلم وقيل الضمير راجع الى رأس المال السلم وعلى ذلك جله ابن رسلان في شرح السنن وغيره أي ليس له صرف رأس المال في عوض آخر كأن يجعله ثمة الشيء آخر فلا يجوز له ذلك

(وسلم الشفعة) يضم الشين من شفعت النبي اذا ضمته وسيت شفعة انضم نصيب الى نصيب (في كل مال لم يقسم) عام مخصوص لان المراد العقار المحتمل للشفعة وهذا كالأجماع وشذعاء جري الشفعة في كل شيء حتى في النوب وأما ما لا يحتمل القسمة كاللحم ونحوه فلا شفعة فيه لانه بقسمة تبطل المنفعة ولا شفعة الا لشريك لم يقسمه فلا شفعة لئلا خلاف للحنفية واحتجوا بما رواه الطحاوي باسناد صحيح من حديث أنس مرفوعا جازا الدار حتى بالدار وقيل به بحيث ونظر بطول ذكره ما رواه الشوكاني في ذلك رسالة مستقلة راجحة في المطلق وأبطل شفعة الجاز وكذا في نيل الاوطا والسيل

الجواز (فإذا وقعت الحدود) أي مزارع مقسومة (وصرفت الطرق) أي بنيت مصارف الطرق وشوارعها (فلا شفعة) حيثئذ لانهم بالقسمة تكون غير مشاعة قال ابن المنير أدخل في هذا الباب حديث الشفعة لأن الشريك يأخذ الشفعة من المشتري فلهما فاختاره من ثم يكمه ما به جازت قطعاً وهذا الحديث أخرجه في الترمذي والشفعة تركت الميل وأبو داود في البيهقي والترمذي في الأحكام وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم هاجر ٩٦ إبراهيم عليه السلام بسارة) بتخفيف الراء وقيل بتشديد هاء أي سافر بها

حق يقبضه وإلى ذلك ذهب مالك وأبو حنيفة والهادي والمؤيد بالله وقال الشافعي وزفر يجوز ذلك لأنه عوض عن مستقر في الذمة بخلاف كماله كان قرضاً ولأنه مال عاد اليه بنفسه العقد على فرض تعذر المسلم فيه بخلاف أخذ العوض عنه كالفن في المبيع إذا فسخ العقد قوله فلا يشترط على صاحبه غير قضاء فيه دليل على أنه لا يجوز شيء من الشروط في عقد السلم غير القضاء واستدل به المصنف على امتناع الرهن وقد روي عن سعيد بن جبير أن الرهن في السلم هو الرهن بالمضنون وقد روي نحو ذلك عن ابن عمر والأوزاعي والحسن وهو إحدى الروايتين عن أحمد وروى فيه الباقر واستدلوا بما في الصحيح من حديث عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشترى طعاماً من يهودي نسخته ورهقه درهماً من حديد وقد ترجم عليه البخاري باب الرهن في السلم وترجم عليه أيضاً في كتاب السلم باب الكفيل في السلم واعترض عليه الأسماعيلي بأنه ليس في الحديث ما ترجم به ولعله أراد الخلق الكفيل بالرهن لأنه حق ثبت الرهن به بخلاف أخذ الكفيل به والخلاف في الكفيل كالاخلاف في الرهن قوله فلا يأخذ إلا ما أسلف فيه الخ فيه دليل على أن قال أنه لا يجوز صرف رأس المال إلى شيء آخر وقد تقدم الخلاف في ذلك

\*(كتاب القرض)\*

\*(باب فضيلته)\*

(عن ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مسلم يقرض مسلماً قرضاً مرتين إلا كان كصدقة من رزق الله له ما جاءه) الحديث في أسناده سليمان بن بشر وهو متروك قال الدارقطني والصواب أنه موقوف على ابن مسعود وفي الباب عن أنس عند ابن ماجه فروعا للصدقة بعشرة أمثالها والقرض بمائة عشرة وفي أسناده خالد بن يزيد ابن عبد الرحمن الشامي قال أنساق ليس بثقة وعن أبي هريرة عن مسلم فروعا من نفس عن أخيه كربة من كرب الدنيا نفس الله بها عنه كربة من كرب يوم القيامة ومن بصر على معسر يسر الله عليه في الدنيا والآخرة والله في عون العبد ما كان في عون أخيه وفي فضيلة القرض أحاديث وعومات الأدلة القرآنية والحديثية القاضية بفضل المعاونية وقضاء حاجة المسلم وتفريج كربته وسد فاقته شاملة له ولا خلاف بين المسائرين في مشروعيته قال ابن رسلان ولا خلاف في جواز سؤاله عند الحاجة ولا نقص على طالبه

(قد دخل بمأقره) هي مصر وقال ابن قتيبة الأردن (فيها ملك من الملوك) هو صاردوق وقيل سنان بن علوان وقيل عمرو بن أميئ القيس بن سببا وكان على مصر (أوجباً من الجبارة) شك من الراوي (فقيل) له (دخل إبراهيم ناهراً فذهي من أحسن النساء) وقال ابن هشام وشي به خنط كان إبراهيم يمتار منه (فارسيل) الملك (اليه) أن يا إبراهيم من هذه المرأة التي معك قال أختي يعني في الدين (تمرجع) إبراهيم عليه السلام (اليها) قال لا تكذبني حديثي فاني أخبرتهم أنك أختي) اختلف في السبب الذي جعل إبراهيم على هذه التوضيحية مع أن ذلك الجبار كان يريد اغتصابها على نفسها أختها كانت أوزوجة فقيل كان من دين ذلك الجبار أن لا يتعرض للأزواج إلا فيقتلهم فأراد إبراهيم عليه السلام دفع

أعظم الضررين بارتكاب أخيهما وذلك أن اغتصابه إياها واقع لا محالة لئلا يظن أن علم أن له أزواجا في الحياة جعلته الغيرة على قتلها واعدامه أو حبسه واضرارها بخلاف ما إذا علم أن لها أخا فإن الغيرة حينئذ تكون من قبل الأخ خاصة لأن قبل الجبار فلا يسأل به وقيل المراد أن علم أنك امرأتى الرزقى بالطلاق (واقه الله على الأرض) هذه التي نحن عليها (مؤمن) أي من مؤمن (غيري وغيرك) واستشكل بكون لوط كان معه كما قال تعالى فآمن لوط وأبواب لم يكن معه لوط إذ ذاك بالأرض التي وقع فيها ما وقع كما قدرته بهذه التي نحن فيها ولم يكن معه لوط إذ ذاك

(فارسل) التحليل عليه السلام (بسم الله) اى بسارة الى الجبار (فقام اليه) بعد أن دخلت عليه (فقامت) سارة حال كونها (توضاً) وفيه ان الوضوء ليس من خصائص هذه الامة (وقد لي ذنابات اللهم ان كنت بك وبرسولك) ابراهيم ولم تكن شاكاً في الايمان بل كانت قاطعة به وانما ذكرته على سيد الفريضة ضماً لنفسها وقال في الاصل مع الاحسن ان هذا ترجم وتوسل بايمانهم القضاء سؤلها (واحصنت فريضة الاعلى زوجي) ابراهيم (فلا تسلط على) هذا (الكافر فغط) بضم الغين اى اخذ بجاري نفسه حتى مع له غطاء (حتى ركض برجله) اى حركها وضرب بها ٩٧ ارض وفي رواية مسلم فقام ابراهيم الى الصلاة فلما دخلت عليه اى على

ولو كان فيه شيء من ذلك لما استسلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال في البحر وموقعه أعظم من الصدقة اذ لا يترض الاحتياج اذ ويدل على هذا حديث أنس المذكور وفي حديث الباب دليل على أن ترض الذي ترض يقوم مقام التصديق به مرة

(باب استقرار الحيوان والقضاء من الجنس فيه وفي غيره) \*

(عن أبي هريرة قال استقرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سنا فاعطى سنا خيراً من سنها وقال خياركم أحاسنكم قضاء رواه احمد والترمذي وصححه وعن أبي رافع قال استنف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر اخواته ابل الصدقة فامرني أن أقضي الرجل بكره فقلت اني لم أجده في الابل الاجل لا خيار ارباعها فقال أعطه اياه فان من خير الناس احسنهم قضاء رواه الجماعة الا البخاري وعن أبي سعيد قال جاء اعرابي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتقاضاه ديناً كان عليه فارسل الى حوالة بنت قيس فقالت اياهان

كان عندك ثمرة فأقرضنيها حتى يأتيها ثمرة فتضيق تحتها فصر لاني ما جبه) حديث أبي هريرة هو في الصحيحين باللفظ كان لرجل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لحق فأغفله فهم به أصحابه فقال دعوه فان اصحاب الحق مقال فقال لهم اشتروا له سنا فاعطوه اياه فقالوا انا لا نجد الاسنأ هو خير من سنها قال فاشتروه وأعطوه اياه فان من خيركم أو خيركم احسنكم قضاء وسياق وفي الباب عن العرياض بن سارية عن ابي الساق واليزار قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكراً او أتيته اتقاضاه فقلت اقض عن بكري فقال لا أقض لك الا نجيبة فدعاني فاحسن قضائي ثم جاء اعرابي فقال اقض بكري فقاضاه بعيراً وحديث أبي سعيد في اسناده عن ابن ماجه ابن أبي عبيدة عن أبيه وهما ثقتان وبقية اسناده ثقات قوله أحسنكم قضاء جمع احسن ورواية الصحيحين أحسنكم كما سلف وهو الفصحى ووقع في رواية لابي داود محاسنكم بالميم كطلع ومطالع قوله بكراً بفتح الباء الموحدة وهو النقي من الابل قال الخطابي هو في الابل بمنزلة الغلام من الذكور والقلوص بمنزلة الجارية من الاناث قوله رابعاً بفتح الراء وتخفيف الموحدة وهو الذي استكمل ست سنين ودخل في السابعة وفي الحديثين دليل على جواز الزيادة على مقدار القرض من المستقرض وسياق الكلام على ذلك قال الخطابي وفي حديث أبي رافع من الفقه جواز تعدد

الملاك لم يملك ان يسطيه اليها فقبضت يده قبضة شديدة وقد روى انه كشف لابراهيم عليه السلام حتى رأى حاله المثلث ينامر قلبه امر وقيل صار قصر الجبار لابراهيم كالقارورة الصافية فصرى الملك وسارة وسمع كلامه ما والله اعلم قال ابو هريرة ظاهره انه موقوف عليه (قالت اللهم انيت) هذا الجبار (يقال هي قتلتها) وذلك موجب لتوقعها مساة خاصة الملك (فارسل) الجبار اى اطاق مما عرض له (ثم قام اليها) ثانياً (فنامت توضاً وتصلى وتقول اللهم ان كنت آمنت بك وبرسولك) ابراهيم (واحصنت فريضة الاعلى زوجي) ابراهيم (فلا تسلط على هذا الكافر فغط) الجبار يعني اخنوخ حتى صار كالصروع (حتى ركض) ضرب (برجله) الارض (قال ابو هريرة) رضى الله عنه (فقامت اللهم ان بعث هذا الجبار) (فيقال هي قتلتها) (فارسل) اى اطلق الجبار (في

١٢ ثلثا المائة او في المائة) شك الراوى (فقال) الجبار عقب اطلاقه في المرة الثانية او الثالثة لجماعته (والله ما ارسلتم الى الاشيطانا) اى مقردا من الجن وكانوا قبل الاسلام يعظمون أمر الجن جداد يرون كل ما يقع من الخوارق من فعلهم وتصرفهم وهذا يناسب ما وقع له من الخلق الشبهة بالصرع (ارجعوها) اى ردوها (الى ابراهيم عليه السلام) ورجع باقى لازما ومتعديا (واعطوها) امر اى أعطوا وسارة (آجر) ركان ابو آجر من ملوك القبط من حتن قرية بمصر (فرجعت الى ابراهيم عليه السلام) زاد في احاديث الانبياء فأنتم اى ابراهيم وهو قائم بصلى فأوما يدهمهم اى ما الخير (فقال اشعرت)

أى أعانت (أن الله كتب الكتاب) أى صرعه لوجهه أو أخره أو رده خائباً أو غافله وأذله (وأنت دم وليدة) الوليدة الجارية  
للخدمة سواء كانت كبيرة أو صغيرة وفى الأصل الوليد الطفل والائى وليدة والجمع ولائد وموضع الترجمة قوله أعطوها أحر  
وقبول سار منسبه وامضاء ابراهيم ذلك فغيبه هبة الكافر وقبول هدية السلطان الظالم وابتلاء الصالحين لرفع درجاتهم  
وفيه اباحة المعاريض وانهم امة واحدة عن الكذب وهذا الحديث أخرجه أيضاً فى الهبة والاكرام وحديث الانبياء  
﴿وعنه﴾ أى عن أبى هريرة (رضى الله عنه ٩٨ قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) والذى نفسى بيده ليوثكن

الصدقة قبل محالها وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تصل له الصدقة فلا يجوز أن  
يقضى من ابل الصدقة شيئاً كان استلافه لنفسه فدل على انه استلافه لاهل الصدقة  
من أرباب المال وهذا استدلال الشافعى وقد اختلف العلماء فى جواز تقديم الصدقة  
عن محل وقتها فاجازه الادراعى وابو حنيفة وأصحابه وابن حنبل وابن راهويه وقال  
الشافعى يجوز أن يعجل الصدقة سنة واحدة وقال الشافعى (١) لا يجوز أن يخرجها قبل  
حلول الحول وكرهه نعيمان النورى وقد تقدم فى الزكاة ذكر ما يدل على الجواز وفى  
الحديثين أيضاً جواز قرض الحيوان وهو مذاهب الجمهور ومنع من ذلك الكوفيين  
والهادوية قالوا لانه نوع من البيع مخصوص وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن بيع  
الحيوان بالحيوان كما سلب ويجاب بان الاحاديث متعارضة فى المنع من بيع الحيوان  
بالحيوان والجواز وعلى تسليم ان المنع هو الراجح فحديث أبى هريرة وأبى رافع والعرباض  
ابن سارية مخصوصة بعوم النهى وأما الاستدلال على المنع بان الحيوان مما به ظم فيه  
التنارت فمفهوم وقد استثنى مالك والشافعى وجعاعة من العلماء قرض الولاد فدلوا  
لا يجوز لانه يؤدى الى عارية الفرج وأجاز ذلك مطلقا داود والطائفة والشافعى ومحمد بن  
داود وبعض الخراسانيين وأجزه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه وأجازوه  
بعض أصحاب الشافعى وبعض المالكية فهم يحرم وطؤه عنى المستقرض وقد حكى امام  
الحرمين عن السلف والغزالي عن الصحابة النهى عن قرض الولاد وقال ابن حزم مانع  
فى هذا الأصل من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا من قول صاحب ولا إجماع  
ولا قياس اهـ وحديث أبى سعيد المذكور وفيه دلائل على انه يجوز لمن عليه دين أن  
يقضيه بدين آخر ولا خلاف فى جواز ذلك فيما أعلم

• (باب جواز الزيادة عند الوفاء والنهى عن اقبله) •

(عن أبى هريرة قال قال لرجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم سن من الابل فجاءه بقاضاه  
فقال اعطوه فطلبوا منه فلم يجدوا الا ستافوقها فقال اعطوه فقال أوفيتنى أوفال الله  
فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خيركم أحسنكم قضاء • ومن جابر قال أتيت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وكان لى عليه دين فقصانى وزادنى متفق عليه ما • وعن أنس

بلام التوكيد المتوحدة (أن  
ينزل فيكم) أى فى هذه الامة (ابن  
مريم) أى ليسر عن أوليقر بن  
نزول ابن مريم من السماء ينزل  
عند المنارة البيضاء شرق دمشق  
واضعاً كفيه على أجنحة ماكين  
(حكى) يفتحين أى حاكماً (مقفاً)  
عادلاً يقال أقسط اذا عدل  
وقسط اذا جار أى حاكماً من  
حكام هذه الامة بهذه الشريعة  
الجمعية لا يبايرسالة المسئلة  
وشريعة ناصية (فيكم  
الصليب) الذى تعظمه النصارى  
(ويقتل الخنزير) أى يأمر  
بإعدامه مبالغة فى تحريم أكله  
وفيه بيان انه نجس لان عيسى  
عليه السلام إنما قتله بحكم هذه  
الشريعة المحمدية والشئ  
الطاهر المنتفع به لا يباح أنلافه  
وهذا موضع الترجمة على ما لا  
يخفى كذا فى القسط لاني قال  
الامام الشوكاني فى السبيل  
الجواز استبدال القائلون  
بنجاسته بقوله تعالى أو طم  
خنزير فانه نجس ويجاب  
عنه بان المراد بالرجس هنا

الحرام كما يفهمه سياق الآية ولما وردت فيما يحرم أكله لا فيما هو نجس  
فان الله سبحانه قال قل لا تجد فيما أوحى الى محرماً على طاعم يطعمه الا أن يكون ميتة أو دماً مسفوحاً أو طم خنزير فانه رجس  
أى حرام ولا تلازم بين النجس وبين الحرام فقد يكون الشئ حراماً وهو طاهر كما فى قوله تعالى حرمت عليكم أمهاتكم ونحو  
ذلك واستدلوا أيضاً بحديث أبى ثعلبة الخشنى وفيه الاصر بغسل آية أهل الكتاب مع اللادلك بانهم يطبخون فيها الخنزير  
ويشربون فيها الخمر وقد علمنا ان إيجاب الغسل لازالة ما يحرم أكله ويشرب به لا لكونه نجساً فان ذلك يحكم آخر غير مقصود

وسئل

للتأمر وعلى تقدير الاحتمال تنزلا فلا ينتقض الاحتجاج به على محل النزاع اهـ فكذا الامر بقوله لا يدل على نجاسته  
فلا يأمّل وقال جابر حرم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيع الخنزير (ويضع الجزية) عن ذمتهم أى يرفعها وذلك بان يحسم  
الناس على دين الاسلام فيسلمون وتسقط عنهم الجزية وقيل يضعها يضربها اعليم ويلزمهم اباها من غير محاباة وهذا قاله  
عائض احتمالا ونعتبه الذوى بأن الصواب ان عيسى عليه السلام لا يقبل الا الاسلام والجزية وان كانت مشروعة في  
هذه الشريعة الا ان مشروعيته انتقطع بزمن عيسى عليه السلام وليس عيسى ٩٩ بناسخ حكمها بل بنفيه هو المبين للنسخ

بـوله هذا (ويقيم) أى يكثر  
(المال حتى لا يقبله أحد) اكثرته  
واسـ تغنا كل أحد بما في يده

بسبب نزول البركات ونوالى  
الخيرات بسبب العدل وعدم  
الظلم وتخرج الارض كنوزها  
وتقل الرغبات في اقتناء المال

اعلمـ بم يقرب الساعة وهذا  
المـديت أخرجه في أحاديث

الانبياء ومسلم في الايمان  
والترمذى في الفتن وقال حسن

صحيح (عن ابن عباس رضى  
الله عنهما انه أتاه رجل) لم يسم

(فقال يا ابن عباس انى انسان  
انما يعيش من صنعة يدي واني

أصنع هذه التصاوير فقال له  
(ابن عباس لا أحد ذلك الا ما

سمعت من رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم سمعته يقول

من صور صورة فان الله معه  
بها (حتى ينفخ فيها) أى فى الصورة

(الروح واما بنافخ فيها) الروح  
(أبدا) فهو يعذب أبدا (فربا

الرجل) أصابه الربو وهو مرض  
يعلمونه الناس ويضيق الصدر

أو دعر وامتلاء خوفا أو انتفخ  
كلمة (فقال) له ابن عباس (وبحك) كلمة ترجم كأن ويك كلمة

وسئل الرجل من اين قرض اخاه المال فيمضى اليه فقال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

وسلم اذا قرض أحدكم قرضا فاهدى اليه واحمله على الدية لا يركبها ولا يقبله الا أن

يكون جرى بينه وبينه قبل ذلك رواه ابن ماجه وعن انس عن النبي صلى الله عليه وآله

وسلم قال اذا قرض فلا يأخذ هدية رواه البخارى في تاريخه وعن ابن بردة بن ابى

موسى قال قدمت المدينة فلقيت عبد الله بن سلام فقال لي انك بارض فيها الربا ذنبا فاذا

كان لك على رجل حق فاهدى اليك حل تبن أو حل شعير أو حل قث فلا تأخذه فانه ربا

رواه البخارى في صحيحه حديث أنس في اسناده يحيى بن أبى اسحق الهناتى وهو مجتهد

وفى اسناده أبى بصير بن حميد الضبي وقد ضعفه أحمد والراوى عنه حميد بن عيسى

وهو ضعيف قوله من أى رجل لمن معين وفى حديث أبى هريرة دليل على جوار المطالبة

بالدين اذا حل أجله وفيه أيضا دليل على حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وفواضقه وانصافه وقد وقع في بعض النسخ ان الرجل أغاظ على النبي صلى الله

عليه وآله وسلم فتهم به أصحابه فقال دعوه فان لصاحب الحق مقالا كما تقدم وفيه دليل على

جواز قرض الحيوان وقد تقدم الخلاف في ذلك وفيه جواز رد ما هو افضل من المثل

المقتضى اذا لم تنفع شرطية ذلك في العقد وبه قال الجمهور وعن المالكية ان كانت

الزيادة بالعدد لم يجز وان كانت بالوصف جرت ويرد عليهم حديث جابر المذكور في الباب

فانه صرح بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زاده والظاهر ان الزيادة كانت في العدد وقد

ثبت في رواية للبخارى ان الزيادة كانت قيراطا واما اذا كانت الزيادة مشروطة في العقد

فحرم اتفاقا ولا يلزم من جواز الزيادة في القضاء على مقدار الدين جواز الهديّة ونحوها

قبل القضاء لانها بمنزلة الرشوة فلا تحل كما يدل على ذلك حديثنا انس المذكور في الباب

وأثر عبد الله بن سلام والحاصل ان الهديّة والعارية ونحوهما اذا كانت لأجل اتعّيس

في أجل الدين أو لأجل رشوة صاحب الدين أو لأجل أن يكون لصاحب الدين نفعة في

مقابل دينه فذلك محرم لانه امانوع من الربا ورشوة وان كان ذلك لأجل عادة جارية

بين المقرض والمستقرض قبل التدان فلا بأس وان لم يكن ذلك لغرض اصلا فالظاهر

لمنع لاطلاق النبي عن ذلك واما الزيادة على مقدار الدين عند القضاء بغير شرط ولا انه

(ربوة شديدة) بتقليت الرأ (واصف وجهه) بسبب ما عرض له (فقال) له ابن عباس (وبحك) كلمة ترجم كأن ويك كلمة

عذاب (ان آيت الآن تصنع) ما ذكرت من التصاوير (فعلمك بهذا الشجر) ونحوه (كل شئ ليس فيه روح) لا بأس

بتصويره وكذا فى صحيح مسلم فاصنع الشجر وما لا نفس له وهذا هو مذهب الجمهور واستنبطه ابن عباس من قوله صلى الله عليه

وآله وسلم فان الله معه ذنبه حتى ينفخ فدل على ان المصور انما يتحقق هذا العذاب لمكونه قد بان تصوير حيوان بمقتضى بالله

عز وجل وتصور جاد ليس فى معنى ذلك لا بأس به ووجه استدلال البخارى به على كراهة بيع التصاوير وغيرها واضح وليس



لـ عبد بن الحسن الراوى عن ابن عباس وهو أخو الحسن البصرى فى البخارى مودى وسوى هذا الحديث (عن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال قال الله عز وجل ثلاثة أى من الناس) أفاضلهم يوم القيامة رجل أعمى بى) أى أعطى العهد بآبى والميم بى قال ابن التميمى وذكر الثلاثة ليس لتخصيص لانه سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين ولكنه أراد ان يمد على هؤلاء الثلاثة والمصم يقع على الواحد فافوقه والمذكر والمؤنث بلفظ واحد (ثم غدر) فنقض العهد الذى عليه ولم يبق به (ورجل باع حرا) ١٠٠ عالمه عمدا فأكل غنمه) وخص الأكل بالذكر لانه أعظم مقصود

وفى حديث عبد الله بن عمر عند آى داود مرفوعا ورجل اعتبد خسرنا وهو أعم من الأول فى الفعل وأخص منه فى الفعل به واعتماد الطر كما قاله الخطا بى يقع بأمرين إما بأن يعنفه ثم يكتم ذلك أو يبعده وإما بأن يستخذه كرهابعد العتق والأول أشدهما قال فى الفتح ذات وحديث الباب أشد لان فيه مع كتم العتق أو بجمعه العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الرعي عليه أشد وقال المذهب انما كان أشد شديدا لان المسكين أكفأ فى الحرية فمن باع حرا فقد منعه التصرف فيما أباح الله له وأزله الذى أنقذه الله منه قال ابن الجوزى الحر عبد الله فمن جنى عليه فخصمه بيده قال ابن المنذر لم يختلفوا فى أن من باع حرا أنه لا يقطع عليه بعتى إذا لم يسرقه من حرز مثله إلا ما يروى عن علي فقطع به من باع حرا قال وكان فى جواز بيع الحر بخلاف قديم ثم ارتفع فروى عن علي قال من أقر على نفسه بأنه

عبد فهو عبد قلت يحتمل أن يكون محله فبين لم تعلم جرمه لكن روى عن قتادة أن رجلا باع نفسه فقضى وأبى عمر بالله عبد وجعل غنمه فى سبيل الله وعن زرارة بن أبى أرفى أحد التابعين أنه باع حرا فى دين وقتل ابن الحزم أن الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقتل عن الشافعى مثل قول زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع (ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما ناله سمع رسول الله صلى الله عليه وآله

\*) (كتاب الرهن) \*

(عن أنس قال رهن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم درعاه عندهم ودى بالمدينة وأخذ منه شعير الأله روماء أحد والبخارى والنسائى وابن ماجه \* وعن عائشة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أتى صاعا من يهودى إلى أجل ورهنه درعاه من حديثه بلفظ يوفى ودرعه موهنة عندهم ودى بملايين صاعا من شعير أجراها \* ولا جد والنسائى

عبد فهو عبد قلت يحتمل أن يكون محله فبين لم تعلم جرمه لكن روى عن قتادة أن رجلا باع نفسه فقضى وأبى عمر بالله عبد وجعل غنمه فى سبيل الله وعن زرارة بن أبى أرفى أحد التابعين أنه باع حرا فى دين وقتل ابن الحزم أن الحر كان يباع فى الدين حتى نزلت وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة وقتل عن الشافعى مثل قول زرارة ولا يثبت ذلك أكثر الأصحاب واستقر الإجماع على المنع (ورجل استأجر أجرا فاستوفى منه) العمل (ولم يعطه أجره) وهذا كاستخدام الحر لانه استخدمه بغير عوض فهو عين الظلم وهذا الحديث من أفراد البخارى (عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ما ناله سمع رسول الله صلى الله عليه وآله

(وسلم يقول عام الفسخ وهو بركة) سنة ثمان من الهجرة (ان الله ورسوله حرم بيع الخمر و) حرم بيع (الميتة والخنزير) لاحتباسهما  
فيمتد إلى كل نجاسة والميتة ما زالت عنها الحياة لا بد كاسترعية ونقل ابن المنذر وغيره الاجماع على تحريم بيعها ويستثنى  
من ذلك السمك والجراد قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد حكى صاحب الفتح الاجماع على تحريم بيع الخنزير وحكى  
ابن المنذر عن الاوزاعي وأبي يوسف وبعض المالكية الترخيص في التذليل من شعره والعلة في تحريم بيعه وبيع الميتة هي  
النجاسة عند جمهور العلماء فيمتد ذلك إلى كل نجاسة وليكن المشهور ١٠١ عن مالك طهارة الخنزير اه والذي حقه

في السيل طهارة الخنزير ولا يلزم  
من عدم صحة بيعه النجاسة  
(و) حرم بيع (الاصنام) جمع صنم  
قال الجوهري هو الوثن وقال في  
النهاية الوثن كل ماله جثة  
معمولة من جواهر الارض أو  
من الخشب أو من الجواهر كصورة  
الآدمي تحمل وقنصب قعبه  
والصنم الصورة بالاجنة قال وقد  
يطلق الوثن على غير الصورة وقال  
في الفتح ينما عموم وخصوص  
من وجهه فان كان مصورا فهو  
وثن وصنم لعدم المنفعة المباحة  
فيها فيمتد إلى معدوم الانتفاع  
شرعا فيبيعها حرام مادامت على  
صورتها فلو كسرت وأمكن  
الانتفاع برضاها جاز بيعها  
عند الشافعية وبعض الحنفية  
نعم في بيع الاصنام والصور  
المأخوذة من جواهر نفيس وجهه  
عند الشافعية بالصحة والمذهب  
المشيع مطافا وبه أجاب عامة  
الاصحاب (فقبل) لم يسم القائل  
وفي رواية فقال رجل (يا رسول  
الله رأيت) أخبرني (شجوم  
الميتة فأنه يطلى بها السفن

وابن ماجه مثله من حديث ابن عباس وفيه من الفقه جواز الرهن في الحضر ومعاملة  
أهل الذمة) حديث ابن عباس أخرجه أيضا الترمذي وصححه وقال صاحب الاقتراح  
هو على شرط البخاري قوله رهن الرهن يفتح أوله وسكون الهاء في اللغة الاحتباس من  
قواهم رهن الشيء اذا دام وثبت ومنه كل نفس بما كسبت رهينة وفي الشرع جعل مال  
وثيقة على دين ويطلق أيضا على العين المرهونة تسمية للمعاملات بسم المصدرو وأما  
الرهن بضمين فالجمع ويجمع أيضا على رهان بكسر الراء ككتب وكتاب وقرئ بهما قوله  
عندي ودي هو أبو الشحم كما بينه الشافعي والبيهقي من طريق جعفر بن محمد عن أبيه أن  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم رهن درعاه عند أبي الشحم اليهودي رجل من بني ظفر في  
شعب اه وأبو الشحم يفتح المجمة وسكون المهملة كنية وظفر يفتح الظاء والقاف بطن  
من الاوس وكان حليفهم وضبطه بعض المتأخرين بهمزة مدودة وموحدة مكسورة  
اسم فاعل من الأباء وكانه التمس عليه بائي اللحم الغنابي قوله بثلاثين صاعا من شعير في  
رواية الترمذي والنسائي من هذا الوجه بعشرين واهله صلى الله عليه وآله وسلم رهنه  
أول الامر في عشرين ثم استزاده عشرة فرواه الراوي تارة على ما كان الرهن عليه أولا  
وتارة على ما كان عليه آخره وقال في الفتح اهله كان دون الثلاثين بجبر الكسر تارة  
وأثنى الجبر أخرى ووقع لابن حبان عن أنس ان قيمة الطعام كانت ديناراً وزاد أحمد في  
رواية فاجد النبي صلى الله عليه وآله وسلم ما يفتكها به حتى مات والا حاديث  
المذكورة فيها دليل على مشروعية الرهن وهو مجمع على جوازه وفيه أيضا دليل على صحة  
الرهن في الحضر وهو قول الجمهور والتميز بالسفر في الآية خرج بخارج الغالب فلا  
منهوم له لدلالة الاحاديث على مشروعيته في الحضر وأيضا السفر مظنة فقد انكسر  
فلا يحتاج إلى الرهن غالباً الا في مشروعيته وخالف مجاهد والحنابلة فقال لا يشرع الا في السفر  
حيث لا يوجد المكاتب وبه قال داود وأهل الظاهر والاحاديث ترد عليهم وقال ابن حزم  
ان شرط المرتين الرهن في الحضر لم يكن له ذلك وان تبرع به الرهن جاز وحمل أحاديث  
الباب على ذلك وفيه أيضا دليل على جواز معاملة الكفار فيما لم يتحقق بتحريم العين  
المعامل فيها وجواز رهن السلاح عند أهل الذمة لا عند أهل الحرب بالاتفاق وجواز  
الشراء بالثمن المؤجل وقد تقدم تحقيق ذلك قال العلماء والحنكمة في عدوله صلى الله

ويدهن به الجلود ويستصحب بها الناس) أي يجعلونها في سرجه ومصابيحهم يستضيئون بها فهل يحمل بيعها المأذ كمن  
المنافع فأنه مقتضية لصحة البيع كالحمل الأهلية فأنه وان حرم أكلها يجوز بيعها للمنافع (فقال) صلى الله عليه  
وآله وسلم (لا تبيعوها) أي بيعها (حرام) وقال النووي كافي في نيل الاوطار قوله لاهو حرام الا كثر على أن الضمير راجع إلى  
البيع وجعله بعض العلماء راجعاً إلى الانتفاع فقال يحرم الانتفاع به وهو قول أكثر العلماء فلا ينتفع من الميتة بشئ الا ما  
خصه دليل كالجمل المدبوع والظاهر ان يرجع الضمير البيع لانه المذكور صريحاً والكلام فيه ويؤيد ذلك قوله في آخر



الله عليه وآله وسلم نهى عن ثمن الكلب) المعلم وغيره مما يجوز أفعاله ولا يجوز ظاهر النهي التحريم ومن لازم ذلك أن لا قيمة على متلفه وبذلك قال الجمهور وقال مالك لا يجوز بيعه وتجب القيمة على متلفه وعنه كالجهور وعنه كقول أبي حنيفة يجوز وتجب القيمة وقال عطاء النخعي يجوز بيع كلب الصيد دون غيره وروى أبو داود من حديث ابن عباس مرفوعاً نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب وقال إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملا كفه تراباً واسفاده صحيح وروى أيضاً بسند حسن عن أبي هريرة مرفوعاً لا يحل ثمن الكلب والعلة في تحريمه ١٠٣ عند الشافعي نجاسة الكلب مطلقاً وهي

بالنظر لا بتمتع ما شبه امرئ بغير ذنبه ويحجب عن دعوى مخالفة هذا الحديث الصحيح الأصول بأن السنة الصحيحة من جهة الأصول فلا ترد الأبعاد أض أخرج منها بعد تعدد الجمع وعن حديث ابن عمر بأنه عام وحديث الباب خاص فبني العام على الخاص والتسخير لا يثبت الأدليل يقضي بتأخر التامخ على وجه يتعذر معه الجمع لا مجرد الاحتمال مع الامكان وقال الأوزاعي والليث وأبو ثور أنه يمين حمل الحديث على ما إذا امتنع الراهن من الاتساق على المرهون فيباح حينئذ لغيره وأجود ما يصحح به للجهور حديث أبي هريرة لا آتي وستعرف الكلام عليه قوله الأثر يفتح الدال المهملة وتشديد الراء مصدر بمعنى الذارة أي ابن الدابة ذات الضرع وقيل هو ههنا من إضافة الشيء إلى نفسه كقوله تعالى حب الحصيد (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال

لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه رواه الشافعي والدارقطني وقال هذا إسناد حسن متصل) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وابن حبان في صحيحه وأخرجه أيضاً ابن ماجه من طريق أخرى وصحح أبو داود والبرزالي والدارقطني وابن القطان إرساله عن سعيد بن المسيب بدون ذكر أبي هريرة قال في التلخيص وله طريق في الدارقطني والبيهقي كلها ضعيفة وقال في بلوغ المرام إن رجاله ثقات إلا أن الحفوط عن أبي داود وغيره إرساله اه وساقه ابن حزم من طريق قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن إبراهيم حدثنا يحيى بن أبي طالب الأنطاكي وغيره من أهل الثقة حدثنا نصر بن عاصم الأنطاكي حدثنا شبابة عن ورقاء عن ابن أبي ذئب عن الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يغلق الرهن الرهن إن رهنه له غنمه وعليه غرمه قال ابن حزم هذا إسناد حسن ونعقبه الحافظ بأن قوله نصر بن عاصم ضعيف وانما هو عبد الله بن نصر الأصم الأنطاكي وله أحاديث متكررة وقد رواه الدارقطني من طريق عبد الله بن نصر المذكور وصحح هذه الطريق عبد الحق وصحح أيضاً وصلة ابن عبد البر وقال هذه اللفظة يعني له غنمه وعليه غرمه اختلف الرواة في رفعها ووقفها ورفعها ابن أبي ذئب ومعه غيرهم أو وقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث بخوده وبين أن هذه اللفظة من قول سعيد بن المسيب وقال أبو داود في المراسيل قوله له غنمه وعليه غرمه من كلام

قائمة في المعلم وغيره وعلة المنع عند من لا يرى نجاسة ثمنه النهي عن اتخاذه والامر بقتله ولذلك خص منه ما أذن في اتخاذه وبطل عليه حديث جابر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ثمن الكلب الكلب صيداً أخرجه النسائي بسند راجح له ثقات إلا أنه طعن في صحته قال القسطلاني الحديث ضعيف بائناً في أئمة الحديث كجائزه القوي في شرح المذهب كغيره اه وقد وقع في حديث ابن عمر عند ابن أبي حاتم بالفظ نهى عن ثمن الكلب وإن كان ضارياً يعني بما يصيد وسنده ضعيف قال أبو حاتم هو منكر وفي رواية لا حديث نهى عن ثمن الكلب وقال طهمة جاهلية ونحوه للطبراني من حديث ميمونة بنت سعد وقال القرطبي مشهور ومذهب مالك جواز اتخاذه الكلب وكراهية بيعه ولا يفسخ إن وقع لكن الشرع نهى عن بيعه تنزيهاً لأنه ليس من مكارم الأخلاق (و) نهى عن (مهر البغي) أي ما أخذ الزانية على

الزنا ومهر الكوبة على صورته وهو حرام بالإجماع وجع البغي بغايا والبغاة الزنا والفجور وأصل البغي الطلب غير أنه أكثر ما يستعمل في الفساد واستدله على أن الأمة إذا أكرهت على الزنا فلا مهر لها وفي وجهه للشافعية يجب للسيدة الحكم (و) نهى عن (حلوان الكاهن) يضم الحاء وسكون اللام مصدر حلوانه حلواناً إذا أعطيت وأصله من الخلاوة وشبهه بالشيء الحلوان حيث أخذه حلوانه لا بلا كافة ومنه يقال حلوانه إذا أطعمته الحلوان والمراد هنا ما أخذه الذي يدعى مطالعة علم الغيب ويحبر الناس عن الكواثر وكان في العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور فيهم من كان يزعم أنه ربيهم من الجن

وتابعة يلقى اليه الاخبار ومنهم من كان يدعي انه يستدرك الامور بقههم اعطيه ومنهم من كان يسمى عرافا وهو الذي يزعم انه يعرف الامور بمقدومات يستدل بها على مواقعها كالشي يسرق فيعرف المظنون به السرقة وتتهم المرافة فيعرف من صاحبها ومنهم من يسمى النجم كاهنا فالخديت شامل لهؤلاء كلهم قاله القسطلاني قال الخطابي واخذ العوض على مثل هذا وان لم يكن منها اعننه فهو من اكل المال بالباطل ولان الكاهن يقول ما لا يتفق به ويعان بما يعطاه على ما لا يحل قال القرطبي واما التسوية في النسي بين الكلب وبين مهر البقي ١٠٤ وحلوان الكاهن فعمد مول على الكلب الذي لم يؤذن في ائنه اذ هو على

تقدير العموم في كل كتاب قاله في هذه الثلاثة للقدرا المشترك من الكراهة وهو اعم من التحريم والتنزيه اذ كل واحد منها انتهى عنه ثم يؤخذ خصوص كل واحد منها من دلائل آخر فاننا عرفنا تحريم مهر البقي وحلوان الكاهن من الاجماع لان مجرد النسي ولا يلزم من الاشتراك في العطف الاشتراك في جميع الوجوه اذ قد يعطف الامر على النسي والايجاب على النسي اه وهذا بناء على ما قاله من ان المشهور وجواز اتخاذ مظافة اما على ما شهروه الشيخ خليل فلا قال في الفتح حلوان الكاهن حرام بالاجماع لما فيه من اخذ العوض على امر باطل وفي معناه التحميم والضرب بالخصا وغير ذلك مما يتعانا به العرافون من استطلاع الغيب والحلوان ايضا اخذ الرجل مهر ابنته لنفسه اه قلت ومنه ما باخذه المشايخ من صريديهم على التعاويذ والتمائم والرقى ونحوها وقد اخبر الله سبحانه وتعالى عن حال هؤلاء

سعد بن المسيب نقله عنه الزهري قوله لا يباقي الرهن يجعل أن تكون نافسة ويجعل أن تكون ناهية قال في القاموس غلق الرهن كفتح استحققه المرتن وذلك اذ لم يثبت في الوقت المشروط اه وقال الازدري الغلق في الرهن ضد الفك فاذا فك الرهن فقد أطلقه من وثاقه عند مرتها نه وروى عبد الرزاق عن معمر انه فسر غلق الرهن بما اذا قال الرجل ان لم آتكم بمالك فالرهن لك قال ثم بلغني عنه أنه قال ان هلك لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه وقد روى ان المرتن في الجاهلية كان يتلك الرهن اذ لم يؤذ الزاهن اليه ما يستحقه في الوقت المضروب فأبطله الشارع قوله له غنمه وعليه غرمه فيه دلائل لمذهب الجمهور والمتقدم لان الشارع قد جعل الغرم والغرم للراهن ولكنه قد اختلف في وصله وارساله ورفعها ووقفه وذلك مما يلوجب عدم انتفاؤه لمعارضة ما في صحيح البخاري وغيره كما سلف

\*(كتاب الحوالة والضممان)\*

\*(باب وجوب قبول الحوالة على المتي)\*

(عن أبي هريرة قال قال الغني ظلم واذا اتبع أحدكم على ملي فليتبسح رءاه الجماعة وفي افظ لاجد ومن أحبل على ملي طيحتل هو عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال مطل الغني ظلم واذا أحلت على ملي فاتبعه رواه ابن ماجه) حديث ابن عمر اسأله في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا اسمعيل بن نوبة حدثنا شمس بن عيسى عن يونس بن عبيد عن نافع عن ابن عمر فذكره واسمعيل بن نوبة قال ابن أبي حاتم صدوق وبقية رجله رجل الصحيح وقد أخرجه أيضا الترمذي وأخذ قوله الحوالة هي بفتح الحاء المهملة وقد تكسر قال في الفتح مشتقة من التحويل أو من الحول يقال حال عن العهد اذا انتقل عنه حولا وهي عند الفقهاء نقل دين من ذمة الى ذمة واختلافوا هل هي بيع دين بدين رخص به فاستثنى من النسي عن بيع الدين بالدين وأهوى استيفاء وقيل هي عقد ارفاق مستقبل وبشرط في صحة ارضاء المحيل بلا خلاف والمحتمل عند الاكثر والمحتمل عليه عند بعض ويشترط أيضا تماثل التقدين في الصفات وأن يكون في شيء معلوم ومنهم من خصها بالتقدين ومنهم ما في الطعام لانهم يبيع طعام قبل أن يستوفى اه قوله مطل الغني من

فقال ان كثير من الاخبار والرهبان لما يكون أموال الناس بالباطل الآلية ونحوه ما باخذه الوعاظ على وعظهم وتذكيرهم وأكلهم الضيافات بهذا التقر يب فكل ذلك لا يجوز عن كراهة تحريم أو تنزيه على اختلاف الاحوال والادعال والاشخاص وما هذا عند ادمعان النظر الاحلوان الكاهن أو أكل الحبر والراهب أموال الناس بالباطل فما أشبه الآلية بالبارحة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الاجارة والطلاق والطب ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه الترمذي فيه وفي النكاح والنسائي فيه وفي الصيدواين ماجه في البخاريات والله أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم) \* (كتاب السلم) \* بفتح السين واللام السلف وزنا ومعنى وذكر الماوردي ان السلف لغة أهل العراق والسلم لغة أهل الحجاز وقيل السلف تقديم رأس المال والسلم تسليمه في المجلس فالسلف أعم قال النووي ذكره وفي حديث السلم عبارات أحسن الله عقد على موصوف في الذمة يدل بعطى عاجل بالمجلس البيع مسمى سلمته تسليم رأس المال في المجلس وسلمنا التقديم رأس المال وأورد عليه ان اعتبار التجبيل بشرط صحة السلم لا ركن فيه وأجيب بان ذلك رسم لا يقدح فيه ما ذكره وأجمع المسلمون على جواز السلم اه قال في الفتح اتفق العلماء على ١٠٥ مشروعية الاما حكي عن ابن المسيب

واختلافه وفي بعض شروطه واتفقوا على انه يشترط له ما يشترط للبيع وعلى تسليم رأس المال في المجلس واختلافه واهل هو عقد غرر يجوز للحاجة أم لا انتهى قال القسطلاني وفيه نظر فان في مذهب المالكية يجوز تأخير كله أو بعضه الى ثلاثة أيام على المشهور لخلفية الامر في ذلك وقد لا يجوز للدين بالدين وفي التلخيص كرهت طائفة السلم وروى عن أبي عبيدة ابن عبد الله بن مسعود انه كان يكرهه والاصل في جوازه قوله نه الى يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه قال ابن عباس أشهد ان السلف المضمون الى أجل مسمى قد أحله الله في كتابه ثم تلا الآية وفيه ما يدل على ذلك وهو قوله تعالى الا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وهذا في البيع الناجز فدل على ان ما قبله في الموصوف غير الناجز (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم

إضافة المصدر الى الذاعل عند الجهور والمعنى انه يحرم على الغنى القادر أن يعطل صاحب الدين بخلاف العاجز وقيل هو من إضافة المصدر الى المفعول أي يجب على المستدين أن يوفي صاحب الدين ولو كان المستحق للدين غنيا فان مطالته ظلم فكيف اذا كان فقيرا فانه يكون ظلما بالاولى ولا يخفى بعد هذا كما قال الحافظ والمطل في الاصل المد وقال الأزهرى المدافعة قال في الفتح والمراد هنا تأخير ما استحق أدائه بغير عذر قوله واذا اتبع باسكان التاء المثناة الفوقية على البناء المجهول قال النووي هذا هو المشهور في الرواية واللغة وقال القرطبي اما اتبع فبضم الهمزة وسكون التاء مبني لما لم يسم فاعله عند الجميع واما فلتتبع فالأكثر على التخفيف وقيد بعضهم بان تشديد الاول أجدود وتعقب الحافظ ما ادعاه من الاتفاق بقول الخطابي ان أكثر الحديثين يقولونه يعنى اتبع بتشديد التاء والصواب التخفيف والمعنى اذا أحيل فليحتل كما وقع في الرواية الاخرى قوله على ملى قبل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرماني الملى كالمعنى لفظا ومعنى وقال الخطابي انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركهها فقد سهله قوله فاتبعه قال في الفتح هذا بتشديد التاء بخلاف الحديثين يدلان على انه يجب على من أحيل بجمعة على ملى أن يجتهد الى ذلك ذهب أهل الظاهر وأكثر الخنابلة وأبو ثور وابن جرير وجه الجهور على الاستحباب قال الحافظ ووههم من نقل فيه الاجماع وقد اختلف هل المطل مع الغنى كبيرة أم لا وقد ذهب الجهور الى أنه موجب للقسق واختلافه واهل يفسق بجرة أو يشترط التكرار وهل يعتبر الطالب من المستحق أم لا قال في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب منه لا أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطاوعا وفصل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا اه والظاهر الاول لان القادر على التكسب ليس على الوجوب انما هو عليه فقط لان تعليق الحكم بالوصف مشعر بالعلية

\*(باب ضمان دين الميت المفلس)\*

(عن سلمة بن الأكوع قال كنا عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأتى بجنزة فقالتوا يا رسول الله صل عليها قال هل ترك شيئا قالوا لا فقال هل عليه دين قالوا لا ثم قال

١٤ نيل خا وآله وسلم المدينة والناس يسلفون) من أسلف (في الغمر) بالمثلثة وفتح الميم (العام والعامين) بالاصب على الفارقة أو قال عامين أو ثلاثة شك اسمعيل بن مليه ولم يشك سفيان فقال وهم يسلفون السنتين والثلاثة (فقال من أسلف) وفي رواية من سلف بتشديد اللام والاول أشمل لدخول الحيوان فيه صح السلم فيه خلافا للحنفية وقد ثبت في حديث مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم اقترض بكر أو قيس عليه السلم وعلى البكر غيره من سائر الحيوانات وحديث الهبي عن السلف في الحيوان قال ابن السكيت غني عن غيره وان يخرجه الحاكم (في غمر) بالمثلثة وقال البرماوي والعيني كالبكر ما في غير بالمثلثة



والظاهر انهم اتبعوا في ذلك قول النووي في شرح مسلم وفي بعضها بالثلثة وهو أعلم لكن الكلام في رواية البخاري هل فيها بالثلثة قاله أعلم وفي رواية زيادة كيل (فليبلغ في كيل معلوم) فيما يكال كالقمح والشعير (وزن معلوم) فيما يوزن وكذا عند فقيهاته كالحريون وزرع فيميدزع كاشوب النظر في جوابه صلى الله عليه وآله وسلم هذا مع أن المعيار الشرعي في القير بالثلثة الكيل لا الوزن قاله في المأبج والجواب أن الواو بمعنى أو والمراد اعتبار الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن وقال النووي في شرح مسلم معناه ان أسلم كيلاً ١٠٦ أو وزناً فليكن معلوما وفيه دليل لجواز السلم في المكيل وزناً وجواز السلم

خلاف وفي جواز السلم في الموزن كيلاً وجهان للشافعية أحدهما بجوازه كعكسه وهذا بخلاف الربويان لأن المقصود هنا معرفة الثمن وهذا المعاملة بعبادة عهدده صلى الله عليه وآله وسلم وحمل الامام اطلاق الاصحاب بجواز كيل الموزن على ما عهدد الكيل في مثله ضابطاً حتى لو أسلم في ثمنات المسك والعنبر ونحوهما كيلاً لم يصح لأن القدر الذي يبرم منه مائة كثيرة لا يعد ضابطاً فمه وهذا الحديث أخرجه أيضاً في السلم ومسلم في البيوع وكذا أبو داود والترمذي وأخرجه النسائي في نفسه وفي الشرح وطاب ما حقه في التجارات ولو أسلم في مائة صاع حنطة على أن وزنها كذا لم يصح لأن ذلك يغير وجوده ويشترب الوزن في البطيخ والبادنجان والقناء والسفرجل والرمان فلا يكفي فيه الكيل لأنها تتجاني في الكيل ولا تعدل لكثرة التقاوت فيها والجمع فيها بين العد والوزن مفسد ويصح السلم في البوز والرز بالوزن في نوع يقل

صلوا على صاحبكم وقال أبو قتادة صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه رواء أحمد والبخاري والنسائي وروى النسخة الأباود هذه الفصحة من حديث أبي قتادة وصححه الترمذي وقال فيه النسائي وابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أتكفل به وهذا صريح في الانشاء لا يثبت في الاخبار بما مضى وعن جابر قال كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يصلي على رجل مات عليه دين فأتى بعيت فسال عليه دين قالوا نعم ديناران قال صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة هـ ما على يا رسول الله فصلى عليه فلما فتح الله على رسوله قال أنا أولى بكل مؤمن من نفسه في ترك ديناهي ومن ترك ما لا يورثه رواء أحمد وأبو داود والنسائي حديث أبي قتادة أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث جابر أخرجه أيضاً ابن حبان والدارقطني والحاكم في الباب عن أبي سعيد وعند الدارقطني والبيهقي بإسناد قال الحافظ ضعيفة بالفظ كالمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في جنازة فلما وضعت قال صلى الله عليه وآله وسلم هل علي صاحبكم من دين قالوا نعم درهمان قال صلوا على صاحبكم فقال صلى الله عليه وآله وسلم يا رسول الله هما على وأنا لهما قضاء من فقام يصلي ثم أقبل على علي عليه السلام فقال جزاك الله عن الاسلام خير او فخره انك كما فتككت رهان أخيك ما من مسلم فخر رهان أخيه الا فك الله رهانه يوم القيامة فقال بعضهم هذا لعلي رضي الله عنه خاصة ام المؤمنين عامة فقال بل للمسلمين عامة وعن أبي هريرة عند الشيخين وغيره ما ناله صلى الله عليه وآله وسلم قال في خطبته من خلف مالا أو حسناً لورثته ومن خلف كلاً أو ديناً فيكاهه إلى ودينه على وعن سلمان عند الطبراني بنحو حديث أبي هريرة وزاد على الولاية من بعده من بيت مال المسلمين وفي اسناده عبد الله بن سعيد الانصاري متروك ومتمم وعن أبي امامة عند ابن حبان في ثقافته قوله ثلاثة دنانير في الرواية الاخرى ديناران وفي رواية لابن ماجه وأحمد وابن حبان من حديث أبي قتادة سبعة عشر درهما وفي رواية لابن حبان من حديث ثمانية عشر وهران دينارين وفي رواية لابن حبان أيضاً من حديثه ديناران وفي رواية له أيضاً من حديث أبي امامة نحو ذلك وفي مختصر المزني من حديث أبي سعيد الخدري ان الدين كان درهماين ويجمع بين رواية الدينارين والثلاثة بان الدين كان دينارين وشطرا فن قال الثلاثة جبر الكسر

اختلافه بغلط قشوره ورفقها بخلاف ما يكثر اخلافه بذلك فلا يصح ويجمع في اللين بكسر الموحدة بين العد والوزن ومن بان يقول مائة اربعة وزن كل اربعة واحدة رطل (وفي رواية عنه) أي عن ابن عباس (الى اجل معلوم) قال النووي وليس ذكر الاجل في الحديث لاشترط الاجل بل سعادته ان كان أجل فليكن معلوماً (عن ابن أبي أوفى) بعد الله (رضي الله عنه) ما قال انا كنا سلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي في زمن حياته وايام حياته الشريفة) (و) على عهد (ابى بكر ووعز) الخليفةين بعده صلى الله عليه وآله وسلم ورضي عنهم (في الجنة) والشعير والزبيب والقمر بالثلثة وذكرا أربعة أشيا من

ومن قال ديناران الغاء أو كان أصلهما ثلاثة توفي قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران  
فمن قال ثلاثة فباعتبار الأصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين والاول الباق  
كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف والاولى الجمع بين الروايات كلها باعتبار عدد  
القصص وأحاديث الباب تدل على انه انصح الضميمة عن الميت ويلزم الضمين ما ضمن به  
وسواء كان الميت غنياً أو فقيراً والى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على  
مد الميت إذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة إلا بشرط أن يترك الميت وفاء  
دينه والى ما يصح والحكمة في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من علمه دين  
تخريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاثتهم صلاة النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من  
عليه دين محرمة عليه أو جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود  
الضامن كما في حديثه سلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يمنع من الصلاة الى من اذان  
دينه غير جائز وامان استعدان لاهر هو جائز نعماً كان يمنع وفيه نظر لان في حديث أبي  
هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية للبخاري من توفي وعليه دين ولو كان الحال  
مختلفاً لبيته صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاء في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاء جبريل عليه السلام فقال انما  
الظالم في الديون التي حلت في البغي والاسراف فاما الماتعقب وذو العيال فانما ضامن له  
أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضامعاً الحديث  
قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحازمي بعد ان أخرجه لا بأس به في المبايعات وليس فيه  
ان التفصيل المذكور كان مستقراً وإنما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم من ترك ديناً فلي على وفي صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد  
أن فتح الله عليه اشعاراً به كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص  
ملكه وهل كالبقضاء واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى  
لامر المسامين أن يدفع له عن مات وعليه دين فان لم يفعل فلا ثم عليه ان كان حق الميت في بيت  
المال بقي بقدر ما عليه والافقة قوله فعلى قال ابن بطال وهذا ما يخرج ترك الصلاة على  
من مات وعليه دين وقد حكى الحازمي اجماع الامة على ذلك

ومن قال ديناران الغناء أو كان أصلهما ثلاثة فتوفي قبل موته دينار أو بقي عليه ديناران  
فمن قال ثلاثة فباعتبار الأصل ومن قال ديناران فباعتبار ما بقي من الدين والاول ايق  
كذا في الفتح ولا يخفى ما في ذلك من التعسف والاولى الجمع بين الروايات كلها بتمعن  
القصة وأحاديث الباب تدل على انها تصح الضميمة عن الميت ويلزم الضمين ما ضمن به  
وسواء كان الميت غنيا أو فقيرا والى ذلك ذهب الجمهور وأجاز مالك للضامن الرجوع على  
مد الميت اذا كان له مال وقال أبو حنيفة لا تصح الضمانة الا بشرط أن يترك الميت وفاء  
دينه والام يصح والحكمة في ترك النبي صلى الله عليه وآله وسلم الصلاة على من عليه دين  
تخريض الناس على قضاء الديون في حياتهم والتوصل الى البراءة لثلاثة وتسهم صلاة النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال في الفتح وهل كانت صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من  
عليه دين محرمة عليه او جائزة وجهان قال النووي الصواب الجزم بجوازها مع وجود  
الضامن كما في حديثه سلم وحكى القرطبي أنه ربما كان يمنع من الصلاة الى من اذن  
دينه بغير جازر وامان اسمة مدان لانه هو جازرنا كما كان يمنع وفيه نظر لان في حديث أبي  
هريرة ما يدل على التعميم حيث قال في رواية للجباري من توفي وعليه دين ولو كان الحال  
مختلفا للبينة صلى الله عليه وآله وسلم نعم جاز في حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم لما امتنع من الصلاة على من عليه دين جاءه جبريل عليه السلام فقال انما  
الظالم في الديون التي حلت في البغي والاسراف فاما المتعفف وذو العيال فانما ضامن له  
أودى عنه فصلى عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك وقال من ترك ضامعا الحديث  
قال الحافظ وهو ضعيف وقال الحارثي بعد ان أخرجه لابأس به في المبايعات وليس فيه  
ان التفصيل المذكور كان مستقرا ونما فيه انه طرأ بعد ذلك وانه السبب في قوله صلى الله  
عليه وآله وسلم من ترك دينار فعلى وفي صلته صلى الله عليه وآله وسلم على من عليه دين بعد  
أن فتح الله عليه اشعار انه كان يقضيه من مال المصالح وقيل بل كان يقضيه من خالص  
ملكه وهل كآب القضا واجبا عليه أم لا فيه وجهان قال ابن بظا وهكذا يلزم المتولى  
لامر المسكين أن يقوله بن مات وعليه دين فان لم يفعل فالاثم عليه ان كان حق الميت في بيت  
المال بنى بقدر ما عليه والافقه سلمه قوله فعلى قال ابن بطان هذه انا ما خرج ترك الصلاة على  
من مات وعليه دين وقد حكى الحارثي اجماع الامة على ذلك

المعلوم والوزن المعلوم فان كان فيما ديكال ولا يجوز فلا بد فيه من عدد معلوم قلت اودع معلوم والعدد والذرع يلحقان بالكيل والوزن للجامع بينهما. او هو عدم الجبهة التامة دار ويجرى في الذرع ما نقتدم شرطه في الكيل والوزن من تعيين الذراع لاجل اختلافه في الاماكن (فقليل له) أي لابن أبي أوفى والقاتل محمد بن أبي مجاهد (الى من كان أصله عنده) أي المسلم فيه (قال ما كنا نساألهم عن ذلك) كأنه استفاد الحكم من عدم الاستفصال وتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وآخر هذا الحديث ولم يسألهم أنهم حوث أم لا حوث لهم واستدل بهذا الحديث على صحة السلم اذ لم يذكر مكان القبض وهو قول احمد وامحق وأبي ثوبان



(عن أبي رافع) أسلم القبطي (رضي الله عنه مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه جاء الى سعد بن أبي وقاص فقال له أي سعد (ابن) أي اشتر (من يتي في دارك فقال سعد) لابي رافع (والله لأزيدك على أربعة آلاف نجمة أو) قال (مقطعة) وهما يعني أي مؤجلة والشك من الراوي وفي رواية سفيان أربعة مائة من قال وهو يدل على ان المنقال اذ ذاك كان بعشرة را هم (قال أبو رافع) لقد أعطيت بهما خمسة مائة دينار ولولا أني سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول الجار أحق بسبعة (بفتح السين المهملة والقاف ويجوز ابدال السين صا) القرب والملاصقة أو الشريك ١٠٩ وفي حديث عند الترمذي فنظريه اذا كان غائبا اذا كان طرفيهما

واحد ا قال ابن بطال استدله أبو حنيفة وأصحابه على اثبات الشفعة للجار وأوله غيبههم على ان المراد الشريك بناء على ان أبا رافع كان شريك سعد في البيتين لذلك دعاه الى الشراء منه قال وأما قولهم انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جارا فردد فان كل شيء قارب شيئا قيل له جار وقد قالوا لأمراء تجارة لما بينهم من المخاطبة اه وقواه الشوكاني في الدراري المضية ثم في شرح المتن في رسالة المصنف

عن هشيم عن موسى بن السائب وثقه أحمد عن قتادة عن الحسن قوله من وجد عين ماله يعني المغصوب أو المبرور عند رجل أو امرأته وأحق به من كل أحد اذا ثبت انه ملكه بالبيعة أو صدقه من في يده العين ثم ان كانت العين يجوز له مع أخذ العين المطالبة بشفعتها مدة بقاءه في يده سواء تنفع به امن كانت في يده أم لا واذا كانت العين قد نقصت بغيب استعمال كتمه الثوب وعى العباء وسقوط يده بأقفة ثقيل يجب أخذ الارش مع أجرته سليما سابقا لالنقص وناقصا لما بعده وكذلك لو كان النقص بالاستعمال قوله البيع بتشديد التحتية مكسورة وهو المشتري أي يرجع على من باع تلك العين منه ولا يرجع عند الهادوية الا اذا كان تسليم المبيع الى مستحقه باذن البائع أو بحكم الحاكم بالبيعة أو يعلم لا اذا كان الحكم مستندا الى اقرار المشتري أو نكوله فلا يرجع على البائع ثم ان كان المشتري علم بان تلك العين مغصوبة فبموجبه علم به من المطالبة كل ما توجه على الغاصب من الاجرة والارش وان جهل الغصب ونحوه كانت يده عليه اية مائة كالأوديعة وقيل يد ضمانه راكن يرجع بما غرم على البائع قوله بائنا يعني الذي دفعه الى البائع

(كتاب النفليس)\*

(باب ملازمة المولى واطلاق المعسر)

(عن عمرو بن النضر يد عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم قال لي الواحد ظلم يحل عرضه وعقوبته رواه الخمسة الا الترمذي قال أحمد قال وكيع عرضه شكايته وعقوبته (بفتح) الحديث أخرجه أيضا البيهقي والحاكم وابن حبان وصححه وعلقه البخاري قال الطبراني في الاوسط لا يروى عن الشريد الا بهذا الاسناد ترويه ابن أبي دلباه قال في الفتح واسناده حسن قوله النفليس هو مصدر نفلس أي نسبه الى الافلاس والنفلس شريعا من يزدنيه على وجوده هي مفلسا لانه صاروا من الخس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير شارة الى انه صار لا يملك الا أدنى الاموال وهي الفلوس أو مسمى بذلك لانه يمنع التصرف الا في الشيء التامه كالفلوس لانهم ما كانوا يملكون في الاشياء الخطيرة أو انه صار الى حالة لا يملك فيها فلسا في هذا قاله زمرة في ألفاس للسلب قوله لي الواحد الذي بالفتح وتشديد الياء المطال والواحد بالجمع المعنى من الواحد بالضم يعني القبلة قوله يحل بضم أوله أي

ان من أسبابها الاشتراك في الطريق والاشتراف في قرار النهر أو مجاري الماء هو راجع الى السبب الذي ذكرناه لان الاشتراك في طريق النهر أو في سواقه هو اشتراك في بعض ذلك الشيء وقد حقه لنا ذلك المقام في كتابنا هداية السائل الى ادلة المسائل بالفارسية فراجع هو بطل الكلام هناك على ذلك يستدعي طولاً منوطاً (ما عطف به) اي البعثة الجامعة للبيتين (أربعة آلاف وانا عطى بهما خمسة مائة دينار فاعطاها الياء) قال في معالم السنن وقد احتج به ما من يرى الشفعة بالجار وأوله غيره على ان المراد الجار أحق بسبعة اذا كان شريكاً فيكون معني الحديثين على التوافق دون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك لانه قد يجاور شريكه

وبما كنه في الدار المشتركة بينهم ما كثر اذ تسمى جارة لهذا المعنى قال ويحتمل انه اراد احق بالبر والمودة وما في معناه اذ  
وتابعه على من الحقيقة في نفسه سب السب الى الجوار لان لفظ احق في الحديث يقتضي شركة في نفس الشفعة والمضى له حق  
الشفعة الشرية والجوار على مذهب القائل به ولا ريب ان اشهر ذلك احق من غيره فكيف يرجح الجوار عليه مع ورود قوله  
الله وحسن النتيجة فيجعل الجوار على الشرية كما بين حديث جابر المصريح باختصاص الشفعة بالشرية وحديث ابي رافع  
اذ هو مصروف الظاهر اتفاقا لان ١١٠ الذين قالوا بشفعة الجوار قدموا الشرية بطلانها في الطريق ثم على

من ليس بجوار ومن ثم تعين  
التأويل وقال الخطابي بعد ان  
ساق حديث ابي رافع عند ابي  
داود نكلم بعضهم في اسناد هذا  
الحديث واضطراب الرواية  
ثم ذكر وجوه الاضطراب قال  
ولا حديث التي جاءت في ان  
لاشفعة الا للشرية كما ساقها  
جبار وليس في شيء منها اضطراب  
اه قات ولا يضرب الاضطراب  
حيث رواه البخاري في جامعه  
الصحيح فالاولى حمل الجوار على  
معنى الشرية وهو الذي ذهب  
اليه الحقون من اهل الحديث  
وقال به الفقهاء المأول عليهم في  
القديم والحديث واضح من  
لم يقل بشفعة الجوار ايضا ان  
الشفعة ثبتت على خلاف الاصل  
معنى مع عدمه في الجوار وهو ان  
الشرية لا تدخل عليه شرية  
فتأذى به فدعت الحاجة الى  
مقامه فيه فدخل عليه الضرر  
ينقص قيمته لمكانه وهذا لا يوجد في  
المقسوم والله اعلم وهذا الحديث  
أخرجه أيضا البخاري في قوله  
الحليل وأخرجه أبو داود في

يجوز وصحة بكونه ظالم الماروي البخاري واليهيقي عن سفيان منسب التميمي الذي رواه  
المصنف عن أحمد بن وكيع وادخل بالحديث على جواز حدس من علمه الدين حتى  
بقضية اذا كان قادرا على القضاء ناديه الى وشديد اعلمه لا اذا لم يكن قادرا لقوله الواحد  
فانه يدل على ان المعسر لا يحمل عرضه ولا عقوبته والى جواز الحدس للواحد ذهبت  
الحنفية وزيد بن علي وقال الجمهور يبيع عليه الحاكم لما ساق في حديث هارون  
غير الواحد فقال الجمهور لا يبيع لمن قال أبو حنيفة يلازمه من له الدين وقال شريح  
يبيع والظاهر قول الجمهور وروبو قوله تعالى فنظرة الى ميسرة وقد اختلف هل يقضو  
المامل أم لا واختلف أيضا في تهدير ما يقضيه والكلام في ذلك مبسوط في كتب الله  
(وعن أبي سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في غزاة  
ابتاعه افكروا دينه فقال تصدقوا عليه فصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاءه به فقال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم افروا به خذوا ماؤا ودموا وامنكم الا ذلك رواه  
الجامعة الا البخاري) قوله في غزاة ابتاعه اذ يدل على ان الغزاة اذا امتدت مقبولة على  
المشتري وقد تقدم في باب وضع الجوائح ما يدل على انه يجب على البائع أن يضع عن  
المشتري بقدر ما أصابته الجائحة وقد جمع بينهما ما بان وضع الجوائح محمول على الاستحباب  
وقيل انه خاص بما يبيع من الثمار قبل بدو صلاحه وقيل انه يؤول حديث أبي سعيد هذا  
بان التصديق على الغريم من باب الاستحباب وكذلك قضاءه دين غريمه من باب التعرض  
لمكارم الاخلاق وليس التصديق على جهة العزم ولا القضاء للغريم على جهة الحزم وهذا  
هو الظاهر ويدل عليه قوله في حديث وضع الجوائح لا يحمل لك ان تأخذ منه شيئا ثم تأخذ  
ماله تأخذ فانه صريح في وجوب الوضع لا في استحبابه وكذلك قوله في هذا الحديث ولا يبر  
لكم الا ذلك فانه يدل على ان الدين غير لازم ولو كان لازما لماسقط الدين بمجرد الاعمال  
كان لازم الانتظار الى ميسرة وقد قدمنا في باب وضع الجوائح عدم صلاحية حديث  
أبي سعيد هذا للاستدلال به على عدم وضع الجوائح لوجهين ذكرناهما اهنا لا وقد اتمد  
بالحديث على ان المقتلس اذا كان له من المال دون ما عليه من الدين كان الواجب عليه  
لغير ما تسلم المال ولا يجب عليه ائتم شيء غير ذلك وظاهره ان الزيادة ساقطة عنه ولو أيسر  
بعد ذلك لم يطالب بها

عن عائشة رضي الله عنها قالت يا رسول الله ان لي جارين فالي أيهما أهدي (باب  
البسوق وابن ماجه في الاحكام) عن عائشة رضي الله عنها فاما قالت عن تبدل من  
قال الى أقربهم مائتك بابا) وامن في الحديث ما يدل على ثبوت شفعة الجوار لان عائشة رضي الله عنها فاما قالت عن تبدل من  
جيرانهم بالهدية فانه خبرها بان من قرب أولى من غيره لانه ينظر الى ما يدخل دار جاره وما يخرج منها فاذا رأى ذلك أحب ان يشاركه  
فيه وانه أحرص اجابة الجوار عند الترائب العارضة له في أوقات الغنلة فذلك بدى به على من بعد قال ابن بطال اجماع في هذا  
الحديث لمن أوجب الشفعة لما يحصل من الضرر بشاركة الغير الاجنبي بحد لاف الشرية في نفس الدار والمصيق للدار اه

وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله أي الجوار أقرب وفيه إشعار إلى أن البخاري يختار مذهب الكوفيين في استحقاق الشفعة بالجوار لكنه لم يترجم له وإنما اعقب بهذا الحديث ليدل بذلك على أن الأقرب جوار أحق من الأبعد لكنه لم يصرح في الترجمة بأن غرضه الشفعة واستدل بتوربشتي بإيراد البخاري حديث الجوار أحق بشفعة على تقوية شفعة الجوار وبإبطال ما تأوله الخطابي من منعها عليه \* (بسم الله الرحمن الرحيم) \* (كتاب الإجارة) \* بكسر الهمزة على المشهور وحكى الرازي ضحها وصاحب الاستعذب فتحها وهي لغة أمم للأجرة والاثابة يقال أجرت به بالمد ١١١ وغير المد إذا أنتمه وشرعا قد على منفعة مقصودة معلومة قابلة للأبذل

والإباحة بعوض معلوم فخرج بمنفعة العيين وبمنفعة التذاه كتفاحة للشم وبمنفعة الإقراض والجعالة على عمل مجهول وبقابلية للبذل والإباحة البضع وبعوض هبة المنافع والوصية بهم أو الشراكة والإعارة وبعباءة المساقاة والجعالة على عمل معلوم بعوض مجهول كالخج بالرزق نعم يرده عليه يبيع حق المهر وشحوه والجعالة على عمل معلوم بعوض معلوم وفي الفتح الإجارة اصطلاحاً ما قبلت منفعة رقبته بعوض \* (عن أبي موسى) (عبد الله بن قيس الأشعري) (رضي الله عنه) قال أقبلت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي رجلان من الأشعرين لم يسميها وقد سمى من الأشعرين الذين قد سدوا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عاصم وغيرهم) (فقلت ما عات أنهم ما يطلبان العمل) كذا نساقه مختصراً ولفظه في

\* (باب من وجد سلعة بأعها من رجل عنده وقد أفلس) \*

(عن الحسن بن سمره عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من وجد متاعه عنده ففلس بعينه فهو أحق به رواه أحمد \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أدرك ماله بعينه عن رجل أفلس أو إنسان قد أفلس فهو أحق به من غيره رواه الجماعة \* وفي لفظ قال في الرجل الذي يعدم إذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه أنه صاحبه الذي يباعه رواه مسلم والنسائي \* وفي لفظ أبيع رجل أفلس فوجد رجل عنده ماله ولم يكن اقتضى من ماله شيئاً فهو له رواه أحمد \* وعن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أبيع رجل باع متاعاً فافلس الذي ابتاعه ولم يقبض الذي باعه من ثمنه شيئاً فوجد متاعه بعينه فهو أحق به وإن مات المشتري فصاحب المتاع أسوة الغرماء رواه مالك في الموطأ وأبو داود وهو مرسل وقد أسنده أبو داود من وجه ضعيف) حديث سمره أخرجه أيضاً أبو داود قال في الفتح واستاده حسن وهو من رواية الحسن البصري عنه وفي سماعه منه خلاف معروف قد قدمنا الكلام فيه ولا يكتنه بشبه حديثه حديث أبي هريرة المذكور بعده ويشبه حديثه أيضاً ما أخرجه الشافعي وأبو داود وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة أنه قال قال في مفلس أتوبه لا قضين فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أو مات فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به وفي استاده أبو المعمر قال أبو داود والطحاوي وابن المنذر وهو مجهول ولم يذكر له ابن أبي حاتم إلا إرواها واحداً ذكره ابن حبان في الثقات وهو لا يقطع والبيهقي من طريق أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب وحديث أبي بكر بن عبد الرحمن وهو مرسل كما ذكره المصنف لأن أبا بكر تابعي لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورصده أبو داود من طريق أخرى فقال عن أبي بكر المذكور عن أبي هريرة وهي ضعيفة كما قال المصنف وذلك لأن فيها اسمعيل بن عياش وهو ضعيف إذا روى عن غير أهل الشام ولا يكتنه ههنا روى عن الحارث الزبيدي وهو شامي قال الحافظ وقد اختلف على اسمعيل فخرجه ابن الجارود من وجه عنه عن موسى بن عتبة عن الزهري وموسى ولا وقال الشافعي حديث أبي المعمر أولى من هذا وهذا قطع وقال البيهقي لا يصح وصله ووصله عبد الرزاق في مصنفه وذكر ابن حزم

استتابة المرتدين في باب حكم المرتد والمرتدة ومعي رجلان من الأشعرين الذين قد سدوا مع أبي موسى في السفينة كعب بن عاصم وأبو مالك وأبو عاصم وغيرهم) (فقلت ما عات أنهم ما يطلبان العمل) كذا نساقه مختصراً ولفظه في

الأشعرين أحدهما عن عبيد بن الأسير عن يساري ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسألهم أسأل أي العمل فقال يا أبا موسى أو يا عبد الله بن قيس قال قلت والذي به ذلك بالحق ما أظلمت على ما أنتم ما و ما شئتم أنتم ما يطلبان العمل فكان لي انظر إلى سواك تحت شفته فقلت أي انزوت (فقال ابن أرو) قال (لا) بالالف شئت من الراوي (نسبته) على علمنا من أراد) لما فيه من التهمة بسبب حرصه ولأن من سأل الولاية وكل إليها ولا يعان عليها ولما كان في الغالب أن الذي يطلب العمل إنما يطلبه لأجرة طابق ذلك ما ترجم له وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الإجارة والأحكام وفي استتابة المرتدين ومستسلم في المغازي



وأورد في الحدود والفتاوى في القضاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال ما بعث الله نبيا إلا رعى الغنم فقال أصحابه وأنت أي وأنت أيضا رعيتهما فقال نعم كنت أراعيها على قراريط لأهل مكة) قال سفيان بن عيينة يعني كل شاة بقراط وفي القيراط الذي هو جز من الدينار أو الدرهم وهو نصف الدانق أو نصف عشر الدينار أو جز من أربعة وعشرين جزا وقال أبو الواحق الحاربي قراريط اسم موضع مكة وصحبه ابن الجوزي كابن ناصر وأبيده غلطى بأن العرب لم تكن تعرف القيراط قال في الفتح ١١٢ لكن الأرجح الأول لأن أهل مكة لا تعرفهم مكانا يقال له قراريط اه وقال

بعضهم لم تكن العرب تعرف القيراط الذي هو من النقد ولذا قال صلى الله عليه وآله وسلم كما في الصحيح تفقحون أرضا يذكر فيها القيراط لكن لا يلزم من عدم معرفتهم له الآن أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعرف ذلك والحكمة في الهامهم رعي الغنم قبل النبوة ليحصل لهم من القيام برعيها على ما يكافونه من القيام بأمر أمتهم ولأن في مخالطة تزايد العلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على مشقة الرعي ودفعوا عنها السباع الضارية والأيدي الخاطفة وعلوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها وعرفوا ضعفها واحتياجها إلى العقل من رعي إلى رعي ومن مسرح إلى مسرح رفقا وضعيفها واحسنوا تعاهدها فهو توطئة لتعريفهم سياسة أمهم وتخص الغنم لأنها أضعف من غيرها ولأن تفرقها أكثر من تفرق الأبل والأبقار لا مكان ضبط الأبل والأبقار بالربط دونها وفي الحديث دليل على جواز الإجارة على رعي الغنم

ان عمر ابن مالك رواه أيضا عن أبي هريرة في غرائب مالك وفي التمهيد ان بعض أصحاب مالك وصله قال أوردوا والمرسل أصح وقد روى المرسل الشيعان بلفظ من أدرك مال بهيمة عن رجل قد أفلس أو ان كان قد أفلس فهو أحق من غيره ورواه ابن حبان والدارقطني وغيرهما من طريق الثوري عن أبي بكر عن أبي هريرة بنحو لفظ الشيعان قوله بهيمته فيه دليل على ان شرط الاستحقة أن يكون المال باقيا بهيمته لم يتغير ولم يتبدل فان تغيرت العين في ذاتها بانقص مثلا أو في صفة من صفاتها فهي أمانة لا يربط ذلك قوله في الرواية الثانية ولم يفرقه وذهب الشافعي والهادوية إلى ان البائع أولى بالعين بعد التغير والتقص قوله فهو أحق به أي من غيره كأننا من كان وارثا أو غريبا أو يتيما قال الجوهري وروى لفظ الحنفية في ذلك فقالوا لا يكون البائع أحق بالعين المبيعة التي في يد المفلس وتأولوا الحديث بأنه خبر واحد مخالف للأصول لأن الساعة صادرة بالبيع ملكا للمشتري ومن ضمانه واستحقاق البائع أخذها منه نقض للملك وجعلوا الحديث على صورة وهي ما إذا كان المتاع وديعة أو عارية أو لئنة وقمق بانه لو كان كذلك لم يرد بالافلاس ولا جعل أحقهم المأتمنة فيه صيغة أفعل من الاشتراك وأيضا يرد ما ذهبوا إليه قوله في حديث أبي بكر أي أيارجل يبيع متاعا فان فيه التصريح بالبيع وهو أخص في محل النزاع وقد أخرجه أيضا سفيان في جامعه وابن حبان وابن خزيمة عن أبي بكر عن أبي هريرة باللفظ اذا ابتاع رجلا ساعة ثم أفلس وهي عنده بهيمته وفي لفظ لابن حبان اذا أفلس الرجل فوجد البائع ساعة وفي لفظ مسلم والبيهقي انه لصاحبه الذي باعه كذا كره المصنف وعند عبد الرزاق باللفظ من يبيع ساعة من رجل قال الحافظ فظهر بهذا ان الحديث وارد في صورة البيع ويتحقق به القرض وسائر ما ذكره في من العارية والوديعة بالأولى والاعتذار بان الحديث خبر واحد من غير وجه من ذلك ما تقدم عن حمزة وابن جرير وابن أبي بكر بن عبد الرحمن ومن ذلك ما أخرجه ابن حبان بأسناده صحيح عن ابن عمر مر فوجها بنحو حديث الباب وقد قضى به عثمان بن كزاره البخاري والبيهقي عنه حتى قال ابن المنذر لا نعرف لعثمان مخالفا في الصحابة والاعتذار بأنه مخالف لأصول اعتذار فاسد ما عرفنا الثمن ان السنة العكسة هي من جهة الأصول فلا يترك العمل بها إلا ما هو انقض من أوله يرد في المقام ما هو كذلك وعلى تسليم أنه ورد ما يدل على أن السنة

ويلحق به في الجوز غيرهما من الحيوانات وفي ذكره صلى الله عليه وآله وسلم لئلا يعلم انه اشرف خلق الله ما فيه تميز من التواضع والتصريح بعنته عليه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في التجارات (عن أبي موسى رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم قال مثل المسكين واليهود والنصارى كمثل رجل اساءت أجرة قوما) هم اليهود وهم من باب القلب أي كمثل قوم استأجروهم رجل أو هو من باب تشبيه المركب بالمركب لا تشبيه المفرد بالمفرد فلا اعتبار إلا بالجمع وعين اذ التقدير مثل الشارع معكم كمثل رجل مع آخر (يعملون له عملا وما إلى الابل على أجرة معلوم) أي على قيراطين (فعملوا له إلى نصف النهار فقالوا لا حاجة لنا إلى ابلنا الذي شربنا) إشارة إلى أنهم كفروا بولولوا واستغنى الله عنهم وهذا من إطلاق القول وإرادة لا يرد

لان لازمه ترك العمل المعبر به عن ترك الايمان (وما عاينا باطل) اشارة الى احباط عملهم بكفرهم بعيسى اذ لا ينفعهم الايمان بموسى وحده بعد بعثة عيسى (فقال لهم لا تفعلوا) ابطال العمل وترك الاجر المشروط (أكلوا بقية عملكم وخذوا أجركم كاملا فابوا وتركوا واستأجروا آخرين) وهم النصارى (بعدهم فقال) لهم (أكلوا بقية يومكم هذا وليكم الذي شرطت لهم) أي اليهود (من الاجر) وهو القيراطان (فعملوا حتى اذا كان حين صلاة العصر قالوا لك ما عملنا باطل ولك الاجر الذي جعلت لنا فيه) فكفروا وتولوا وخطب عليهم كالمهود (فقال لهم ١١٣ أكلوا بقية عملكم فان ما بقى من النهار شئ

يسير) بالنسبة لما مضى منه والمراد ما بقى من الدنيا (فابوا) أن يعملوا وتركوا أجرهم وفي حديث ابن عمر انه استأجر من اليهود من اول النهار الى نصفه والنصارى منه الى العصر فبين الجديتين مغايرة واجيب بان ذلك بالنسبة الى من يجز عن الايمان بالموت قبل ظهور دين آخر وهذا بالنسبة الى من ادرك دين الاسلام ولم يؤمن به والظاهر انهما قضيتان وقال ابن رجب ما حصله ان حديث ابن عمر سيق منه الا لاهل الاعذار قوله فجزوا فاشار الى ان من يجز عن استيفاء العمل من غير ان يكون له صنيع في ذلك يحصل له الاجر تاما بفضل الله قال وذكر حديث ابي موسى مثالا لمن اخر لغير عذر والى ذلك الاشارة بقوله عنهم لا حاجة لنا الى اجرنا فاشار بذلك الى ان من اخره عامدا لا يحصل له ما حصل لاهل الاعذار اه وفي رواية اخرى عن ابن عمر في باب من ادرك ركعة من العصر ما وافق رواية ابي موسى وهو يدل على

نصير بالبيع عمل كالمشتري فما ورد في الباب أخص مطلقا فيبقى العام على الخاص وحل بعض الحنفية الحديث على ما اذا قلنا المشتري قبل ان يقبض السلعة وتعتب بقوله في حديث سيرة عند مفلس وبقوله في حديث ابي هريرة عند رجل وفي لفظ لابن حبان ثم افلس وهي عنده ولا يبيع اذا افلس الرجل وعنده متاع وقال جماعة ان هذا الحكم أعني كون البائع أولى بالساعة التي بقيت في يد المفلس مخصص بالبيع دون القرض وذهب الشافعي وآخرون الى ان المقرض أولى من غيره واحتج الاولون بالروايات المتقدمة المصرحة بالبيع قالوا فتحمل الروايات المطلقة عليهم اولئك لا يخفى أن التصريح بالبيع لا يصلح لتقييد الروايات المطابقة لانه انما يدل على أن غير البيع بخلافه بفهمه والقب وما كان كذلك لا يصلح لتقييد الاعلى قول ابي ثور كما تقرر في الاصول وربما يقال ان المصرح به هنا هو الوصف فلا يكون من مفهوم اللقب قوله ولم يكن اقتضى من ماله شيئا فيه دليل لما ذهب اليه الجمهور من ان المشتري اذا كان قد قضى بعض الثمن لم يكن البائع أولى بحال يسلم المشتري منه من المبيع بل يكون اسوة الغرماء وقال الشافعي والهادوية ان البائع أولى به والحديث يرد عليهم قوله وان مات المشتري الخ فيه دليل على أن المشتري اذا مات والسلعة التي لم يسلم المشتري منها باقية لا يكون البائع أولى بها بل يكون اسوة الغرماء والى ذلك ذهب مالك وأحمد وقال الشافعي البائع أولى به واحتج بقوله في حديث ابي هريرة الذي ذكرناه من افلس او مات الخ ورجحه الشافعي على المرسل المذكور في الباب قال ويصح ان يكون آخره من رأى ابي بكر بن عبد الرحمن لان الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين روه عن ابي هريرة وغيره لم يذكروا ذلك بل صرح بعضهم عن ابي هريرة بالتسوية بين الافلاس والموت كما ذكرنا قال في التفتيح فتعين المصير اليه لانها زيادة مقبولة من ثقة قال وجرم ابن العربي بان الزيادة التي في مرسل مالك من قول الراوي ورجع الشافعي ايضا بين الحديثين بحمل مرسل ابي بكر على ما اذا مات ملئاً وحل حديث ابي هريرة على ما اذا مات منه اسوة بقوله في حديث ابي هريرة او مات على ان صاحب السلعة أولى به او لو اراد الورثة أن يعطوه منهم لم يكن لهم ذلك ولا يلزمه القبول وبه قال الشافعي وأحمد وقال مالك يلزمه القبول وقالت الهادوية ان الميت اذا خلف الوفا لم يكن البائع أولى بالسلعة وهو خلاف الظاهر لان الحديث يدل على أن الموت من

٥٠ نيل ان مبلغ الاجر لليهود لعمل النهار كله قيراطان واجر النصارى للنصف الباقي قيراطان فالجوز اعن العمل قبل تمامه لم يصيبوا الا قدر عملهم وهو قيراط (واستأجروا) هم المسلمون (أن يعملوا) بقية يومهم فعملوا بقية يومهم حتى غابت الشمس واستكملوا اجر القريتين) اليهود والنصارى (كاهما) بايمانهم بالانبياء الثلاثة محمد وموسى وعيسى (فذلك مثلهم) أي المسلمين (ومثل ما قبلوا من هذا النور) الحمدي وللاسما على فذلك مثل المسلمين الذين قبلوا هدى الله وما جبهه رسوله ومثل اليهود والنصارى تركوا ما امرهم الله به واستدل به على ان بقاء هذه الامة يزيد

على الالف لانه يقتضى ان مدة اليهود تطير مدنى النصارى والمساكين وقد اتفق أهل الذل على ان مدة اليهود الى البعثة  
الحمدية كانت أكثر من ألفي سنة ومدة النصارى من ذلك ستمائة سنة وقيل أقل مدة المساكين أكثر من ألف سنة قطعاً فاله  
الفتح وقد حقه ذلك المقام في كتابنا القطة العجلان مما عسى اليه حاجة الانسان بما لا يتصور الزيد عليه وفي الحديث تفضيل  
هذه الامة وتزوير أجرها مع قلة عملها (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه) ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
يقول انطلق ثلاثة رهط قال الجوهرى ١١٤ الرهط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة قال تعالى وكان

موجبات استحقاق البائع للامعة ويؤيد ذلك عطفه على الافلاس واستدل بالحديث  
الباب على حلول الدين الموزجىل بالافلاس قال فى الفتح من حيث ان صاحب الدين انزل  
متاعه بعينه فيكون أحق به ومن لوازم ذلك انه يجوز له المطالبة بالمؤجل وهو قول  
الجمهور ولكن الراجح عندنا ان المؤجل لا يجعل بذلك لان الاجل حق مقصوده  
فلا يقوت وهو قول الهادوية واستدل أيضاً بالحديث الباب على ان لصاحب المتاع  
ان يأخذه من غيره يحكم ما حكم قال فى الفتح وهو الاصح من قول العلماء وقيل يتوقف  
على الحكم

\*(باب الحجر على المدين وبيع ماله فى قضاء دينه)\*

(عن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحجر على معاذ ماله وباعه فى دين كان  
عليه رواء الدارقطني \* وعن عبد الرحمن بن كعب قال كان معاذ بن جبل شاباً مختاراً كان  
لا يمسك شيئاً فى يده ان حتى أغرق ماله كله فى الدين فأبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
فكلمه اليكم غرماء فلو تروا كوا الاحد لتر كوا المعاذ لاجل رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم فباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اهم ماله حتى قام معاذ بغير شيء رواه سعيد  
فى سننه هكذا مرسل) حديث كعب أخرجه أيضاً البيهقى والحاكم وصححه ومروى  
عبد الرحمن بن كعب أخرجه أيضاً ابوداود وعبد الرزاق قال عبد الله بن الحارث المرسى  
وقال ابن الاطالع فى الاحكام هو حديث ثابت وقد أخرجه الحديث الطبرانى ويشهد له  
ما عند مسلم وغيره من حديث أبى سعيد قال أصيب رجل على عهد رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم وقد تقدم وقد استدلى بحججه صلى الله عليه وآله وسلم على معاذ على انه  
يجوز الحجر على كل مدين وعلى انه يجوز للعاكم بيع مال المدين لقضاء دينه من غير  
فرق بين من كان ماله مستغراً بالدين ومن لم يكن ماله كذلك وقد حكى صاحب البحر هذا  
عن العقدة والشافعى ومالك وأبى يوسف ومحمد وقيدوا الجواز بطلب أهل الدين للسهر  
من الحاكم وروى عن الشافعى انه يجوز قبيل الطلب للمصلحة وحكى فى البحر أيضاً عن  
زيد بن على والناسرو أبى حنيفة انه لا يجوز الحجر على المدين ولا بيع ماله بل بحسبه  
الحاكم حتى يقضى واستدل اهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجعل مال امرئ مسلم

فى المدينة تسعة رهط فجمع  
وايس له واحد من افطه مثل  
ذرد (عن كان قبلكم - ق  
أبو المبيت) موضع البيتونة  
(الى غار) كهف فى جبل  
(فدخل لوه فأنحدرت) هبطت  
(صخرة من الجبل فسدت عليهم  
الغار فوالوا الله لا ينجيكم) من  
الانجاء أى لا يخلصكم (من هذه  
الضرة الآن تدعوا الله بالصالح  
أعمالكم فقال رجل منهم اللهم  
كان لى أبوان شيخان كبيران)  
هو من باب التغليب اذا مراد  
الاب والام (وكنى لا أغبى  
قبلهما) والغبوق شرب العشى  
أى ما كنت أقدم عليهم ما فى شرب  
نصيم - ما من اللبن (أهلاً) أقارب  
(ولامالا) رقيقاً (فنائى) كسعى  
أى بعد (بى فى طلب شئ) بعد  
(يوما فلم أرح) من اراح ربا عيا  
أى لم ارجع (عليهما) اى على  
أبوى (حتى ناما فخلبت) وفى  
رواية فخلبت بالميم (لهما  
غبوقهما) ما فوجدهما نائمين  
وكرهت ان اغبى قبلهما - ما أهلا  
او مالا نائمت والقدح على يدي

على التثنية (انتظروا سبعة ايام حتى يرق الفجر) اى ظهر ضياؤه (فاستيقظا فشر باغبوقهما اللهم ان كنت  
فعلت ذلك ابتغاء وجهك فخرج عنا ما نحن فيه من هذه الضرة فأنفرت شيأ لا يستطيعون ان يخرج) منه (قال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم وقال الاستر اللهم كانت لى بنت عم كانت أحب الناس الى فأردتها عن نفسها) أى بسبب نفسها أو من  
جهتها والعموى والمسقى على نفسها أى مستعيلة عليها هو كناية عن طلب الجماع (فامتنعت منى حتى أملت) أى نزلت (بها  
سنة من السنين) المقطعة فاحرجتها (فجاءتني فاعطيتها عشرة دينار ومائة دينار) وفى البيوع مائة دينار والتخصيص بالعدد

لا ينافي الزيادة أو المائة كانت بالمائة والعشرون تبرعاً منه كرامة لها (على أن تخلى بيني وبين نفسي هافقه علت) ذلك (حتى إذا قدرت عليها) وفي رواية فلما قدمت بين رجلاي (أقامت لأجل لك) بفتح الهمزة وبضمة الميم (أن تنض الخاتم الابحثة) أي لا يجعل لك إزالة البكارة إلا بالحلل وهو الفكاح الشرعي المسوغ للوطء (فتخرجت) أي تجنبت واحترزت من الاثم الناشئ (من الوقوع عليها) بغير حق (فانصرفت عنها وهي أحب الناس إلى وتركت الذهب الذي أعطيتها) قال المعنى وفي رواية أبي ذر الرقي والذهب يذكروني وثقت (اللهم ان كنت فعلت ذلك ابتغاء ١١٥ وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) أي من هذه

الصخرة (فانفجرت الصخرة غير أنهم لا يستطيعون الخروج منها قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال الثالث اللهم ام اني استأجرت أجراً) بضم الهمزة جمع أجبر (فاعطيتهم أجراً غير رجل واحد) منهم (ترك) أجرو (الذي له وذهب ففجرت) أي كثرت (أجرو حتى كثرت منه الاموال فجاءني بعد حين فقال يا عبد الله أدى إلى أجري) بياء ثابتة بعد الدال والصواب حذفها (فقلت لكل ما ترى من أجرك) وفي رواية من أجلك (من الابل والبقر والغنم والرقيق) بيان لقوله ما ترى (نقال يا عبد الله لانستعزى بي) يحجز وما على الامر (فقلت له اني لا استعزى بك فاخذته كله فاستاقه فلم يترك منه شيئاً اللهم فان كنت فعلت ذلك ابتغاء وجهك فافرج عنا ما نحن فيه) من هذه الصخرة (فانفجرت الصخرة فخرجوا) من الغار (يعشون) وقد تعقب المهلب البخاري بأنه ليس في الحديث دليل لما ترجم له

الحديث وهو مخصص بحديث معاذ المذكور وأما ما ادعاه امام الحرمين حاكياً لذلك عن العلماء وتبعه الغزالي ان يحرم معاذ لم يكن من جهة استدعاء غرمائه بل الاشبه انه جرى باستدعائه فقال الحافظ انه خلاف ما صح من الروايات المشهورة في المراسيل لا يداود التصريح بان الغرماء المقصود ذلك قال وأما ما رواه الدارقطني ان معاذ أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فكلما ليكلم غرماءه فلا حجة فيه ان ذلك لا لئلا ينسب الجحيم وانما فيه طلب معاذ الفرق منهم وبهذا تجتمع الروايات انتهى وقد روى الجحيم على المديون واعطاء الغرماء ماله من فعل عمر كافي الموطأ والدارقطني وابن أبي شيبة والبيهقي وعبد الرزاق ولم ينقل انه أنكر ذلك عليه أحد من الصحابة

• (باب الجحيم على المذبح) •

عن عروة بن الزبير قال اذنا عبد الله بن جعفر يبعثنا قال علي رضي الله عنه لا تين عثمان ولا تجرن عليك فأعلم ذلك ابن جعفر الزبير فقال انا نشر يكف في بيعتك وأنى عثمان رضي الله عنه ما قال تعالى الجحيم على هذا فقال الزبير انا نشر يكف فقال عثمان أبحر على رجل شر يكف الزبير رواه الشافعي في مسنده هذه القصة رواها الشافعي عن محمد بن الحسن عن أبي يوسف القاضي عن هشام بن عروة عن ابيه وأخرجهما أيضاً البيهقي وقال بقال ان أبا يوسف نفرد به وليس كذلك ثم أخرجهما من طريق الزهري المديني القاضي عن هشام بن عروة ورواه أبو عبيد في كتاب الاموال عن عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن عثمان عن ابن سيرين قال قال عثمان لعلي عليه السلام لا تأخذ علي يد ابن أخيك يعني عبد الله بن جعفر وتجر عليه اشتري سبعة بستان ألف درهم ما يسرني أني إلى يغلي وقد ساق القصة البيهقي فقال اشتري عبد الله بن جعفر أرضاً سبعة فباع ذلك علياً عليه السلام فعزم علي ان يسأل عثمان الجحيم عليه فجاءه عبد الله بن جعفر إلى الزبير فذكر ذلك له فقال الزبير انا نشر يكف فلما يسأل علي عثمان الجحيم علي عبد الله بن جعفر قال كف أبحر علي من شره الزبير وفي رواية للبيهقي أن الثمن ستمائة ألف وقال الرافعي الثمن ثلاثون ألفاً قال الحافظ لعبد الله بن جعفر قال علي عثمان الجحيم علي من كان سيئ القصة ابن حزم فقال بستان ألفاً قد أسدل به هذه الواقعة من أجاز الجحيم علي من كان سيئ

فان الرجل اغماً التجرفي أبحر أجبره ثم اعطاه له على سبيل التبرع فانه انما كان يلزمه قدر العمل خاصة انتهى (عن أبي سعيد رضي الله عنه) سعد بن مالك الخدري (قال انطلق نفر) هو ما بين الثلاثة إلى العشرة من الرجال لكن عند ابن ماجه أنهم كانوا ثلاثين وكذا عند الترمذي ولم يسم أحد منهم وعنده أحمد بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثين رجلاً (من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم في سفرة سافروها) أي في سرية علياً أبو سعيد الخدري كما عند الدارقطني ولم يعينها أحد من أهل المغازي فيما وقف عليه الحافظ ابن حجر رحمه الله (حتى نزلوا) أي ليلا يكفي في الترمذي (على حي من احياء العرب) قال في الفتح

ولم أذهب على تعيين الحى الذى نزلوا به من أى القبائل هم (فاستقصا فوهم) أى طلبوا منهم الضيافة (فأبوا أن يضيّفوهم فادّخ)  
 أى لسخ مبيلا للمفعول (سبذ ذلك الحى) أى بقرب كافى الترمذى ولم يسم سيد الحى (فسعوا له بكل شئ) مما جرت العادة أن  
 يتدوا به من لدغة العقرب وفي رواية الكشميرى فسقوا إلى طلبوا له الشفاء أى عالجوه بما يشفيه وقد زعم السفاقي أنها  
 تعصف (لا يشفعه شئ) فقال بعضهم (لبعض) (لأنهم هؤلاه الرط الذين نزلوا) عند كز لعل أن يكون عندهم شئ يداويه  
 (فأتوهم فقالوا يا أباهم الرط ان سيدنا لدغ ١١٦ وسعينا له بكل شئ لا يشفعه) وفي رواية معبد بن سير بن ان الذى جاءهم

جارية منهم فيجعل على أنه كان  
 معها غيرها (فهل عند أحد منكم  
 من شئ) زاد أبو داود من هذا  
 الوجه ينفق صاحبنا وزاد البزار  
 فقالوا لهم قد بلغنا أن صاحبكم  
 جاء بالنور والشفاء قالوا نعم (فقال  
 بعضهم) هو أبو سعيد الخدرى  
 كافى بعض روايات مسلم (نعم والله  
 انى لا رقى ولكن والله لقد  
 استشفيناكم فلم تضيقونا فأتانا  
 براق لكم حتى ينجوا لنا جعلنا  
 بضم الجيم وسكون العين ما يعطى  
 على العمل (فصالحوهم) أى  
 وافقوهم (على قطع من الغنم)  
 وفي رواية النبائى ثلاثون شاة  
 وهو مناسب لعدد السرية كما مر  
 فكانهم اعتبروا عددتهم فجعلوا  
 لكل واحد شاة (فانطلق) الرافى  
 إلى الملدوغ وجعل (يتقل عليه)  
 أى ينفخ نفخا معه أدنى برق قال  
 ابن أبي جرة في جملة النفوس محل  
 التقل في الرقية به - القراءة  
 لتصل بركة الرقى في الجوارح  
 القى رعايا فحصل البركة في الرقى  
 الذى يتقله (ويقرأ الحمد لله رب  
 العالمين) الفاتحة إلى آخرها وفي

التصرف وبه قال على عليه السلام وعثمان وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن جعفر  
 وشريح وعطاء والشافعى ومالك وأبو يوسف ومحمد هكذا في البحر قال في الفتح والجمهور  
 على جواز الحجر على الكبير وخالف أبو حنيفة وبعض الظاهريّة ووافق أبو يوسف  
 ومحمد قال الطحاوى ولم أر عن أحد من الصحابة منع الحجر على الكبير ولا عن التابعين  
 إلا عن إبراهيم وابن سيرين ثم حكى صاحب البحر عن العترة أنه لا يجوز مطلقا وعن أبي  
 حنيفة أنه لا يجوز أن يلم إليه ماله بعد خمس وعشرين سنة وإهم أن يجيبوا عن هذه  
 القصة بأنهم وقعت عن بعض من الصحابة والخجة انما هو إجماعهم والأصل جواز  
 التصرف لكل مالك من غير فرق بين أنواع التصرفات فلا يمنع من الإماء ما لم يلبس  
 على منعه ولو كان الظاهر أن الحجر على من كان في تصرفه نفسه كان أمرا معروفا  
 عند الصحابة ما لو فانيهم ولو كان غير جائزا لا نكره بعض من اطاع على هذه القصة  
 وإمكان الجواب من عثمان رضى الله عنه عن على عليه السلام بأن هذا غير جائز وكذلك  
 الزبير وعبد الله بن جعفر لو كان مثل هذا الأمر غير جائزا لكان له ما عن تلك الشبهة  
 من دوحه والعجب من ذهب العترة إلى عدم الجواز مطلقا وهذا ما هم وسيدهم  
 أمير المؤمنين على كرم الله وجهه يقول بالجواز مع كون أكثرهم يجعل قوله بحجة متبعة  
 يجب المصير إليها وتصل لمعارضة المرفوع وأما اعتذار صاحب البحر عن ذلك بأن علينا  
 عليه السلام لم يفعل ذلك ففي غاية من السقوط فإن الحجر لو كان غير جائزا لذهب إلى  
 عثمان وسأل منه ذلك وأما اعتذاره أيضا بأن ذلك اجتماع فخالف ما شئى عليه في كثير  
 من الإحداث من الجزم بأن قول على حجة من غير فرق بين ما كان للاجتهاد فيه مخرج  
 وما ليس كذلك على أن ما لا مجال للاجتهاد فيه لا فرق فيه بين قول على عليه السلام وغيره  
 من الصحابة إن له حكم الرفع وانما محل النزاع بين أهل البيت عليهم السلام وغيرهم  
 فيما كان من مواطن الاجتهاد وكثيرا ما ترى جماعة من الزيدية في مؤلفاتهم يجزمون  
 بحجة قول على عليه السلام أن وافق ما يذهبون إليه ويعتدرون عنه أن خالف بأنه  
 اجتهاد لا حجة فيه كما يقع منهم ومن غيرهم إذا وافق قول أحد من الصحابة ما يذهبون  
 إليه فانهم يقولون لا تخالف له من الصحابة فكان إجماعا ويقولون أن خالف ما يذهبون  
 إليه قول صحابي لا حجة فيه وهكذا يحتجون بأقواله صلى الله عليه وآله وسلم أن كانت

رواية جابر ثلاث مرات وفي رواية الأعشى سبع مرات والحكم الزائد (فكانت نشط) أى - (من عقال) موافقة  
 يكسر العين جعل يشده ذراع البهيمه لكن قال الخطابي أن المشهور أن يقال في الحل انشط بالهمز وفي العقدة نشط وقال ابن  
 الأثير وكثيرا ما يجي في الرواية كانت نشط من عقال وليس يصح يقال نشطت العقدة إذا عقدتها وانشطت إذا حللتها وفي  
 القاموس كالصاح كنصر عقده كنشطه وانشطه - له ونقل في المصابيح عن الهروي أنه رواه كأنما انشط وعن السفاقي أنه  
 كذلك في بعض الروايات ههنا (فانطلق) الملدوغ حال كونه (عشى وما به قلبه) يجوز كات أى علة ومسمى بذلك لأن الذى نصيبه

يتقلب من جنب الى جنب اعم موضع الدائم ونقل عن خط الديماطى انه اذا ما اخوذ من القلب ياخذ البعير فيستكي منه قلبه فيموت من يومه (قال فاوقوهم جعلهم الذى صالحوهم عامه) وهو الثلاثون شاة (فقال بعضهم افسهوا فقال الذى رقى لانفعلاوا) ما ذكرتم من القصة (حتى أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر له الذى كان) من أمرنا هذا (فتمنظر ما يأمرنا) به فنتبعه وفى رواية لا عمن فلما قبضنا الغنم عرض فى انفسنا منها نأتى (فقد مواعلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) المدينة (فذكروا له) القصة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم ١١٧ للراقى (وما يدريك أنها) أى الفاتحة (رقية)

بضم الراء وسكون المقاف وعند الدارقطى وماء ملك أنها رقية قال حق أتى الى فى روى (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (قد أصبتم) فى الرقية أوفى بوقفتكم عن انصرف فى الجعل حتى استأذتوني أو أعم من ذلك (اقسموا) الجعل بينكم (واضربوا) أى اجعلوا (لى معكم) منه (سهما) أى نصيبا والامر بالقصة من باب معكازم الاخلاق والا فالجميع للراقى وانما قال اضربوا تطيبها القلوبهم ومبالغة فى أنه حلال لاشبهه فيه (ففتح رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ومطابقته للترجمة واضحة قال ابن عباس من روعا حق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله وجه هذا تمسك الجمهور فى جواز الاجرة على تعليم القرآن ومنع ذلك الحنفية فى التعليم لانه عبادة والاجر فيه اعلى الله تعالى وهو القياس فى الرقى الا أنهم أجازوه فى الرقى لهذا الخبر وقال الشيبى لا يشترط المعلم على من يعلمه اجرة الا أن يعطى شيئا فليقبله وقال الحكم لم اسمع

موافقة المذهب وبعثوا من عنها ان خالفت بان غير معلومة الوجه الذى لاجله وقعت فلا تصلح للعبة فليكن هذا منك على ذكره من المزاكى التى يتبين عندها الانصاف والاعتداف رقة من التنبية على مثل هذا وكرناه ما فيه من التذبر عن الاعتدال بذلك ومن الأدلة الدالة على جواز الجعل على من كان بعد البلوغ سبي التصرف قول الله تعالى ولا تؤثروا السفهاء أموالكم قال فى السفاها المبدرون أموالهم الذين ينفقونها فيما لا ينفع ولا يدى لهم باصلاحها وتقرها والتصرف فيها والخطاب للارباب وأضاف الاموال اليهم لانهم من جنس ما يقيم به الناس معايشهم كما قال ولا تقتلوا أنفسكم فمأملكت أيمانكم من قياتكم المؤمنات والدليل على أنه خطاب للارباب فى أموال السامى قوله وارزقوهم فيها واكسوهم ثم قال فى تفسير قوله تعالى وارزقوهم فيها واجعلوا مكانا لارزقهم بان تجروا فيها وتبرجوا حتى تكون نفقة لهم من الارباح لامن جلب المال فلا يأكاه الاتفاق وقيل هو أمر لكل أحد أن لا يخرج ماله الى أحد من السفهاء قريب أو جنى رجل أو امرأته يعلم أنه يضعه فيما لا ينفع ويفسد ما انتهى وقد عرفت بهذا عدم اختصاص السفهاء المذكورين بالصبيان كما قال فى الخبر فانه يخص ما تبذل عليه الصلوة بلا محض ومما يؤيد ذلك فيه صلى الله عليه وآله وسلم عن الاسراف بالماء ولو على نهر جار ومن المؤيدات عدم انكاره صلى الله عليه وآله وسلم على قرابة جبان لما سألوا أن يتجبر عليه ان صح ثبوت ذلك وقد تقدم الحديث بجميع طرقه فى البيع وقد استدل على جواز الجعل على السفهاء أيضا برده صلى الله عليه وآله وسلم صدقة الرجل الذى تصدق بأخذ فوييه كما أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذى وابن خزيمة وابن حبان وغيرهم من حديث أنس بن مالك وأخرجته الدارقطى من حديث جابر وبما أخرجه أبو داود وصححه ابن خزيمة من حديث جابر أيضا ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رد البمضة على من تصدق بها ولا مال له غيرها وبرده صلى الله عليه وآله وسلم عتق من اعتق عبدا لله عن ذهرو لا مال له غيره كما أشار الى ذلك البخارى وترجم عليه باب من رد أمر السفهاء الضعيف العقل وان لم يكن حجر عليه الامام زمن جلة ما استدل به على الجواز قول ابن عباس وقد سئل متى ينقض يثم اليتيم فقال لعمرى ان لرجل ائتمت لحينه وانه ضعيف

أحدا من النفعاء كره الماعل وأعطى الحسن البصرى دراهم عشرة أجرة المعلم ولم ير ابن سيرين باجر القسام بأساى اذا كان بغير اشتراط امانع الاشتراط فكان يذكره وقال ابن سيرين كان يقال السحت الرشوة فى الحكم وكانوا يعطون الاجرة على الغرض أى نظارص الثمرة وحمل بعضهم الاجزى هذا الحديث على الثواب وسباق القصة التى فى الحديث بأن هذا التأويل وادعى بعضهم نسخه بالاخبار الواردة فى الوعيد على أخذ الاجرة على تعليم القرآن وقد رواها أبو داود وغيره ونعقب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال وبان الاخبار القاضية بالمنع وقابع محمولة للتأويل لتوافق الاخبار الصحيحة تكذيب الباب



وبأنه بما لا تشوبه الخلة فلا تنقوى على معارضة ما في الصحيح وقد عرفت بما سبق أنه ساندتم من الاحتجاج على المطلوب والجمع  
يمكن اما بعمل الاجراء المذكور على الثواب ويرد بان سباق القصة ياتي ذلك أو المراد أخذ الاجر على الرقبة فقط كما يشهر به السابق  
فيكون محذور الا احاديث القاضية بالمنع أو يمنع الاجر هناك على عونه فيشمل الاجر على الرقبة والتلاوة والتعليم ويخص  
أخذها على التعليم بالا حاديث المتقدمه ويجوز ما عداها وهذا الظاهر وجوه الجمع فينبغي المصير اليه قاله الامام في نيل الاوطار  
والسبل الجرار وفي هذا الحديث ان رجلاه ١١٨ كما هم مذكورون بالكفى وهو غريب جدا وكاهم بصريون غير أبي عروانة

الاخذ لنفسه ضعف العطاء فاذا اخذ لنفسه من صالح ما اخذ الناس فقد ذهب  
عنه اليه حكمه في الفتح والحكمة في الاجر على السفيه ان حفظ الاموال حكمه لانها  
مخافة لا انتفاع بها بلا تمذير ولهذا قال تعالى ان المذيرين كانوا اخوان الشياطين  
قال في البحر فصل والسفه المقتضى للعجز عندهم ان ثبته هو صرف المال في الفسق  
او فيما لا مصلحة فيه ولا غرض ديني ولا دنيوي كشر ما يساوي درهما بمائة لا صرفه  
في أكل طيب ولبس نفيس وفاخر المشهور لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج  
لعباده الاية وكذا لو اتقته في القرب انتهى

• (باب علامات البلوغ) •

(عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال حفظت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يتم بعد احتلام ولا صمات يوم الى الليل رواه أبو داود وعن ابن عمر قال عرضت على  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني وعرضت عليه  
يوم الخندق وأنا ابن خمس عشرة فاجازني رواه الجماعة • وعن عطية قال عرضنا على  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم قرظة فكان من أنبت قبل ومن لم ينبت خلى سبيله  
وكنيت ممن لم ينبت فخلى سبيلي رواه الخمسة وصححه الترمذي وفي لفظ من كان محتلما أو  
انبت عانته قتل ومن لا ترك رواه أحمد والنسائي • وعن حمزة أن النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال اقتلوا شيوخ المشركين واستحيوا شرخهم والشرخ الغلمان الذين لم ينبتوا  
رواه الترمذي وصححه) حديث علي عليه السلام في اسناده يحيى بن محمد المدني الجارى  
منسوب الى الجار الجهم والراء الممهلة بلدة على الساحل بالقرب من مدينة الرسول صلى  
الله عليه وآله وسلم قال البخاري يشكمون فيه وقال ابن حبان يجب التنكب عما انفرد  
به من الزوايات وقال العقيلي لا يتابع يحيى المذكور على هذا الحديث وفي الخلاصة أنه  
وثقه الجعفي وابن عدي قال المنذرى وقد روى هذا الحديث من رواية جابر بن عبد الله  
وأنس بن مالك وليس فيما يثبت وقد أعل هذا الحديث أيضا عبد الحق وابن القطان  
وغيرهما وحسنه النووي مقسكا بسكون أبي داود وعليه ورواه الطبراني في الصغير بسند  
آخر عن علي عليه السلام ورواه أبو داود والطائفي في مسنده وأخرج نحوه الطبراني

فرا سألني وأخرج البخاري أيضا  
في الطب وكذا مسلم وأخرج أبو  
داود نفسه وفي البيوع والترمذي  
فيه وكذا النسائي وابن ماجه  
في التجارات قال الحافظ ابن حجر  
وفي الحديث جواز الرقبة بكتاب  
الله وبلحق به ما كان بالذكور والدعاء  
المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخاف  
ما في المأثور وأما الرقي بما سوى ذلك  
فليس في الحديث ما يثبت ولا  
ينفيه وفيه منبروعة الضائفة  
على أصل البوادى والتزول على  
مياه العرب وطلب ما عندهم  
على سبيل القرى أو الشراء وفيه  
مقابلة من امتنع من المكرمه  
بتظير صنعه لما صنعه الصحابي من  
الامتناع من الرقبة في مقابلة  
امتناع أولئك من ضيافتهم  
وهذه طريقة موسى عليه  
السلام في قوله لو شئت لقتلت  
عليه أبرأ ولم يغتذر الخضر عن  
ذلك الا بامر خارجي عن ذلك  
وفيه أيضا ما يلزمه المرسى على  
نفسه لان أباسعيد الترم أن  
يرقى وان يـكون الجعل له  
ولا صحابه وأمره النبي صلى الله

عليه وآله وسلم بالوفاء بذلك وفيه الاشتراك في الموهوب اذا كان أصله معلوما وجواز طلب الهدية ممن  
يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه وفيه جواز قبض الشيء الذي ظاهره الحيل وترك التصرف فيه اذا عرضت فيه شبهة وفيه  
الاجتهاد عند فقد النص وعقامة القرآن في صدور الصحابة خصوصا القاتحة وفيه أن الرزق المقسوم لا يستطاع من هو  
في يده منعه عن قسم له لان أولئك منعهوا الضيافة وكان الله قسم للصحابة في مالهم نصيبا فنعوهم فسيب لهم لدغ العقرب حتى  
سبق لهم ما قسم لهم وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لان عادة الناس الاتجار بأمر كبيرهم

فما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقا انتهى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ما قال نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب الفحل) بفتح العين وسكون السين والفحل الذي كرم من كل حيوان فرسا كان أو نيسا أو جلا أو غير ذلك والمعنى نهى عن كراثه والمشهور في كتب الفقه أن عصب الفحل ضرابه وقيل أبجرة ضرابه وقيل ماؤه وعلى الثاني أي أبجرة الجامع جرى المؤلف ويؤيده حديث جابر بن نهي عن بيع ضراب الفحل رواه مسلم والنسائي وفي رواية الشافعي نهى عن عصب الفحل والحاصل أن بذل المال عوضا عن الضراب كان ١١٩ به ما نابطل قطعا لأن ماء الفحل غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه

وكذا أن كان اجارة على الاصح ويجوز أن يعطى صاحب الاتي صاحب الفحل شيئا على سبيل الهدية لما روى الترمذي وقال حسن غريب من حديث أنس أن رجلا من كلاب سال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن عصب الفحل فقال يا رسول الله أنا نطرق الفحل فنكرم فرخص في الكرامة وهذا مذهب الشافعي والجمهور وقال المالكية حله أهل المذهب على الاجارة المجهرولة وهو أن يستاجر منه غلله ليضرب الاتي حتى تحمل ولا تشك في جهالة ذلك لأنها قد تحصل من أول مرة فيغيب صاحب الاتي وقد لا تحمل من عشرين مرة فيغيب صاحب الفحل فان استأجره على نزوات معلومة ومدة معلومة جاز قال في نيل الاوطار والاحاديث ترد عليهم لانها صادقة على الاجارة قال صاحب الافعال عصب الرجل عسبا أكثرى منه فلا ينزوبه

في الصكبير عن حنظلة بن حذيفة عن جده واسناده لا بأس به وأخرج نحوه أيضا ابن عدي عن جابر وحديث ابن عمر زاد فيه البيهقي وابن حبان في صحيحه بعد قوله لم يجزني ولم يرني بلغت وبعد قوله فاجازني ورأني بلغت وقد صحح هذه الزيادة أيضا ابن خزيمة وحديث عطية القرظي صحيحه أيضا ابن حبان والحاكم وقال على شرط الصحيحين قال الحافظ وهو كما قال الأئمة لم يجز جال عطية وماله الا هذا الحديث الواحد وقد أخرج نحوه حديث عطية الشبخان من حديث أبي سعيد بلغة فكان يكشف عن مؤثر المراهقين فن أثبت منهم قتل ومن لم يثبت جعل في الذراري وأخرج البزار من حديث سعد بن أبي وقاص حكم على بني قريظة أن يقتل منهم كل من جرت عليه المواسي وأخرج الطبراني من حديث أسلم بن مجير الانصاري قال جعاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أسارى قريظة فكنت انظر في فوج الغلام فان رأيت قد أثبت ضربت عنقه وان لم أره قد أثبت جعلته في مغنم المسلمين قال الطبراني لا يروى عن أسلم الا بهذا الاسناد قال الحافظ وهو ضعيف وحديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود وهو من رواية الحسن عن سمرة وفي مساعده منه مقال قد تقدم وفي الباب من أنس عند البيهقي بلفظ اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله وما عليه واقامت عليه الحدود قال في التلخيص وسنده ضعيف وعن عائشة عند أحمد وإبني داود والنسائي وابن ماجه وابن حبان والحاكم بالنظر رفع القلم عن ثلاثة عن الصبي حتى يبالغ وعن النائم حتى يستيقظ وعن الجنون حتى يفيق وأخرجه أيضا أبو داود والنسائي وأحمد والدارقطني والحاكم وابن حبان وابن خزيمة عن علي عليه السلام من طرق وفيه قصة جرت لهم مع عرقها البخاري في الطرق عن أبي ظبيان عنه بالحديث والقصة ومنها عن أبي ظبيان عن ابن عباس وهي من رواية جرير بن حازم عن الأعمش عنه وذكره الحاكم عن شعبة عن الأعمش كذلك لكنه وقفه وقال البيهقي تفرد جرير بن حازم قال الدارقطني في العمال وتفرد به عن جرير عبد الله بن وهب وخاتمه ابن فضيل ووكيع فرواه عن الأعمش موقوفا وكذا قال أبو حصين عن أبي ظبيان وخالفهم عثمان بن رزيق فرواه عن الأعمش ولم يذكر فيه ابن عباس وكذا قال عطاء بن السائب عن أبي ظبيان عن علي وعمر رضي الله عنهما مرفوعا قال الحافظ وقول وكيع وابن فضيل أشبه بالصواب وقال النسائي حديث أبي حصين أشبه بالصواب ورواه أيضا أبو داود من حديث أبي

ولا يصح القيام على تلقح الفحل لأن ماء الفحل ما حبه عاجز عن تسليمه بخلاف التلقح انتهى قال في الفتح وأما عارية ذلك فلا خلاف في جوازها فان أهدى للمعبر هدية من المستعير بغير شرط جازا انتهى وقد ورد الترغيب في أطراف الفحل أخرجه ابن حبان في صحيحه من حديث أبي بصير مرفوعا عن أنس بن مالك قال كاجر سبعين فرسا وهذا الحديث أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في البيوع أقول هذا آخر كتاب الاجارة وفي قوله تعالى في قصة موسى وشعيب عليه السلام يا أيها المستاجر دلالة على مشروعية الاجارة مطلقا ومشرعية بتسليم نفسه للخدمة وتدل أيضا على أنه إن أطلق الخدمة

فهي متروكة على المتعارفين ولا يضرها الجواز في الجملة ولا يوجب تجوزا على كل عمل لم يمنع منه ما منع شرعا لا لطلاق الأدلة الواردة في ذلك وتكون الاجرة معلومة عند الاستئجار لحديث أبي سعيد المتقدم فان لم تكن أجرة معلومة استحق التاجر من ثمنه ما كان عليه عند اهل ذلك العمل وهو الاقرب الى العدل وقد ورد النهي عن كسب الحجام وهو الذي وحلوان الكاهن وابرة المزدن وقتير العلمان ويجوز الاستئجار على ثلاثة اقران ويجوز ان يكرى العين مدة معلومة باجرة معلومة ومن ذلك الارض بشرط ما يخرج منها ومن افسد ما استقر عليه او اناث ١٢٠ ما لا يجره ضمن الحديث على اليد ما اخذت حتى تؤديه اخرجه احمد والشافعي

السنة والحاكم وصحة ومجمل  
بسط ذلك كتب القروع والله اعلم  
\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

• (کتاب الحوائات) •

بالمجم وفتح الحاء وقد نكس رجع  
حوالة مشتق من الخويل أو  
من الخوول يقال حال عن العهد  
إذا التقل عنه - خوولا وهي  
عند الفقهاء تملك دين من  
ذمة إلى ذمة أخرى واختلفوا  
هل حتى يسع دين بدين رخص  
فيه فاستثنى من التمسى عن  
يسع الدين بالدين أو هي استيفاء  
وقبل هي عقد ارفاق مستعمل  
ويستلزم في صحته ارضا المحل  
بلا خلاف والمحال عند الأكثر  
والحال عليه عند بعض من ثلث  
ويستلزم أيضا تماثل الحقيقتين في  
الصفات وأن يكون في شيء معلوم  
ومنه من خصها بالذمة بدين  
ومنعها في الطعام لانها يسع  
طعام قبل أن يستوفى (عن  
أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
مطل) المديان (الغنى) القادر  
على وفاء الدين ربه بعد استحقاقه

المضي عن علي عليه السلام بالحديث دون النص وأبو الضحى قال أبو زرعة حديثه  
عن علي مرسل ورواه ابن ماجه من حديث القاسم بن يزيد عن علي قال أبو زرعة وهو  
مرسل أيضا ورواه الترمذي من حديث الحسن البصري قال أبو زرعة أيضا هو  
مرسل لم يسمع الحسن من علي شيئا وروى الطبراني عن أبي إدريس الخولاني قال أخبرني  
غير واحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثوبان ومالك بن شداد وغيرهم  
فذكر نحوه وفي أسناده يزيد بن سنان وهو مختلف فيه قال الحافظ وفي أسناده مقال في  
إسناده ورواه الطبراني أيضا من طريق مجاهد عن ابن عباس وإسناده ضعيف كما قال  
الحافظ قوله لا يتم بعد احتلام استدلاله على أن الاحتلام من علامات البلوغ ونعني  
بأنه بيان لقائمة مدة البتة وارتفاع البتة لا يستلزم البلوغ الذي هو مناط التكليف لأن  
البتة يرتفع عنه ما دار إليه الصبي أصلا فذلك قوله لا يكلف إنما يكون عند ادراكه لمصلحة  
آخريه والاولى الاستدلال بما وقع في رواية لاجد وابن داود والحاكم من حديث علي  
عليه السلام بلفظ وعن الصبي حتى يحتلم ويؤيد ذلك قوله في حديث عطية بن كان مجتبا  
وقد حكى صاحب البحر الإصباح على أن الاحتلام مع الانزال من علامات البلوغ في  
الذكر ولم يجعه المذهب وبالله علامة في الانثى قوله ولا صمات الخ الصمات الكون قال  
في القاموس وما ذقت صماتا كصبايا شيئا ولا صمت يوم الى الليل أي لا يصمت يوم تام  
انتهى قوله فلم يجزني وقوله فاجازني المراد بالاجازة الاذن بالتمتع روح للقتال من اجازته اذا  
أمضاه وأذن له لامن الخائفة التي هي العطية كأنهم صمات صاحب ضوء النهار وقد استدل  
بحديث ابن عمر هذا من قال ان مضي خمس عشرة سنة من الولادة يكون البلوغ في الذكر  
والانثى واليه ذهب الجمهور وتعب ذلك الطحاوي وابن القصار وغيرهما بأنه لا دلالة في  
الحديث على البلوغ لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يتعصر لسمه وان غرضه خطو رفق  
يبال ابن عمر ويردهما التبع ماذ كرنا من الزيادة في الحديث أعني قوله ولم يرني بلغت  
وقوله ورأيت بلغت والظاهر أن ابن عمر لا يقول هذا بمجرد الظن من دون ان يصدر منه  
صلى الله عليه وآله وسلم ما يدل على ذلك وقال ابو حنيفة بل مضي ثمان عشرة سنة للذكر  
وسبع عشرة للانثى قوله فكان من أنبت الخ استدلاله من قال ان الانبات من علامات  
البلوغ واليه ذهب اليهودية وقد بدوا ذلك بأن يكون الانبات بعد التسع وتعب بأن قيل

(ظلم) محرم عليه وخرج بالغي العاجز عن الوفاء والمطل أصلاً الماد والمراد هنا تأخير ما استحق أداءه من  
بغير عذر ولفظ المطل يشعر بتقدم الطلب فيه وخدمته ان الغنى لو أخر الدفع مع عدم طالب صاحب الحق لم يكن ظالماً قال  
امام الحرمين والسهماني وعز الدين بن عبد السلام لا يجب الاداء الا بعد الطلب وهو مفهوم تقييد الضرورى في التخليص  
بالطلب والجهور على انه من اضافة المصدر للفاعل والمعنى انه يحرم على الغنى التاخر ان يعطى بالدين بعد استحقاقه بخلاف  
العاجز وقيل هو من اضافة المصدر للمفعول والمعنى انه يجب وفاء الدين وان كان مستحقه غنياً ولا يكون سبباً لتأخير حقه عنه

واذا كان كذلك في حق الغني فهو في حق الفقير أولى قال الحافظ زين الدين العراقي وهذا فيه تعسف وتكلف وقال الحافظ ابن حجر ولا يخفى بعد هذا التأويل قال الحافظ في الفتح وهل يتصف بالمطل من ليس القدر الذي عليه حاضر عنده لكنه قادر على تحصيله بالتكسب مثلاً أطلق أكثر الشافعية عدم الوجوب وصرح بعضهم بالوجوب مطلقاً وقيل آخرون بين أن يكون أصل الدين وجب بسبب يعصى به فيجب والا فلا انتهى قال الشوكاني في نيل الأوطار ولظاهر الأول لأن القادر على التكسب ليس على الوجوب إنما هو عليه فقط لأن تعاقب الحكم بالوصف مشعر بالعلية ١٢١ انتهى وعند الفسائي وابن ماجه

المطل ظلم والمعنى أنه من الظلم وأطلق ذلك للمبالغة في التنفير عن المطل (فإذا أتبع أحدكم مبنياً للمفعول (على ملى) قال الكرمانى الملى كالغنى لفظاً ومعنى وقال الخطاطبى انه في الاصل بالهمز وضبطها الزركشى أيضاً بالهمز من الملاءة قال في المصابيح وظاهره ان الرواية كذلك فينبغي تحريرها ولم نظفر بشئ قال التستلى والذي في الفرع وجميع ما وقفت عليه من الاصول المعتمدة بدون الهمز وهو الذي روينا وقال الحافظ في الفتح والملى بالهمز مأخوذ من الاملاء يقال ملأ الرجل يملأه الاملاء صارت امياً وقال الكرمانى الملى كالغنى لفظاً ومعنى فاقضى انه بغير همز وليس كذلك فقد قال الخطاطبى انه في الاصل بالهمز ومن رواه بتركه افقد سنده انتهى وقال الشوكاني في نيل الأوطار قيل هو بالهمز وقيل بغير همز ويدل على ذلك قول الكرمانى الملى كالغنى لفظاً ومعنى وقال الخطاطبى الخوذ كرهذه الجملة عقب

من أنبت ليس لأجل التكليف بل لدفع ضرره لكونه مظنة للضرر كقتل الحمية ونحوها ورد هذا التعقب بأن القتل لمن كان كذلك ليس إلا لأجل الكفر لا لدفع الضرر لحديث أمريت ان أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله وطالب الايمان وازالة المانع منه فرع التكليف يؤيده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يغزو الى البلاد البعيدة كتبون ويأمر بغزو أهل الاقطار النائية مع كون الضرر بمن كان كذلك مأموماً وكون قتال الكفار لكفرهم هو مذهب طائفة من أهل العلم وذهبت طائفة أخرى الى أن قتالهم لدفع الضرر والقول بهذه المقالة هو منشأ ذلك التعقب ومن القائلين بهذا شيخ الاسلام ابن تيمية حفيد المصنف وله في ذلك رسالة قوله شرخهم بفتح الشين المعجمة وسكون الراء المهملة بعدها حاء معجمة قال في القاموس هو أول الشباب انتهى وقيل هم للغان الذين لم يبلغوا وجه المصنف على من لم ينبت من الغلمان ولا بد من ذلك للجمع بين الأحاديث وان كان أول الشباب يطلق على من كان في أول الانبات والمراد بالانبات المذكور في الحديث هو انبات الشعر الاسود المتجدد في العانة لانبات مطلق الشعر فانه موجود في الاطفال

(باب ما يجزى لولى اليتيم من ماله بشرط العمل والحاجة)\*  
(عن عائشة رضي الله عنها في قوله تعالى ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيراً) فأما كل بالمعروف انما انزلت في ولى اليتيم اذا كان فقيراً انما بيا كل منه مكان قيامه عليه بالمعروف وفي لفظ أنزلت في ولى اليتيم الذي يقوم عليه ويصلح ماله ان كان فقيراً أو كل منه بالمعروف أخرجهما وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انى فقير ليس لى شئ ولى يتيماً فقال كل من مال يتيماً غير مسرف ولا مبادر ولا متأمل رواه الخمسة الا الترمذى ولا اثر في سننه عن ابن عمر انه كان يزكى مال اليتيم ويستقرض منه ويدفعه مضاربة حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وأشار المنذرى الى ان في اسناده عمرو بن شعيب وفي سماع أبيه من جده مقال قد تقدم التنبيه عليه وقال في الفتح اسناده قوى والاية المذكورة تدل على جواز كل ولى اليتيم من ماله بالمعروف اذا كان فقيراً ووجوب الاستعفاف اذا كان غنيا وهذا ان كان المراد

١٦ نيل خا ما قبلها يشعر بان الامر بقبول الخوالة معطل بكون مطل الغنى ظماً قال ابن دقيق العيد واعل السبب فيه انه اذا تقرر كونه ظماً والظاهر من حال المسلم الاحتراز عنه فيكون ذلك سبباً للام بقبول الخوالة عليه لان به يحصل المقصود من غير ضرر المطل ويحتمل أن يكون ذلك لان المالى لا يتعد راسخاً في الحق منه عند الامتناع بل يأخذ الحاكم قهراً ويوفيه فقبول الخوالة عليه يحصل الغرض من غير مفسدة في الحق قال والمعنى الاول أرجح لما فيه من بقاء معنى التعليل بكون المطل ظماً وعلى هذا المعنى الثانى تكون العلة عدم وفاء الحق لا الظلم انتهى وعلى المعنى الاول اقصر الراعى وقال ابن

الرقعة في المطلب وهذا اذا كان الرضا بالغنى يعود الى من عليه الدين وقد قيل انه يعود الى من له الدين وعلى هذا الاحتياج ان  
يذكر في التدبيرين الغنى انتهى قال البرماري وقد يدعى ان في كل منهما جابقاء التعديل يكون المطلب ظاهرا لا بد في كل منهما من  
حذف بذكره يحصل الارتباط فيقدر في الاول مطال الغنى ظلم والمسلم في الظاهر يحتج به في اتبع على غنى فيمنعني ان يتبعه وفي  
الثاني مطال الغنى ظلم والظلم تزيد الحكم ولا تقرب من اتبع على ملي فليتبسح ولا يتسح من المطلب ويشبه كما قال الاذرى انه يعتبر  
في استصحاب قوله على ملي كونه وقيا ١٢٢ وكون ماله طيبا يخرج الماطل ومن في ماله شبهة (فليتبسح) اذا احيل بالدين

بالغنى والفقير في الآية ولي اليتيم على ما هو المشهور وقيل انه في الآية اليتيم أي ان  
كان غنيا فلا يسرف في الانفاق عليه وان كان فقيرا فليطعمه من ماله بالمعروف فلا  
يكون في هذا في الآية دلالة على الاكل من مال اليتيم أصلا وهذا التفسير رواه ابن  
التين عن ربيعة وابن المنين المصير الى الاول اقول عائشة المذكور وقد اختلف أهل  
العلم في هذه المسئلة قروى عن عائشة انه يجوز لاولي أن يأخذ من مال اليتيم قدر عمله  
وبه قال عكرمة والحسن وغيرهم وقيل لا يأكل كل منه الا عند الحاجة ثم اختلفوا فقال  
عبدلبن عمرو وسعد بن جبيرة ومجاهد اذا أكل ثم ايسر قرضي وقيل لا يجب القضاء وقيل  
ان كان ذهابا ونفقة لم يجز له أن يأخذ منه شيئا الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز  
بقدر الحاجة وهذا أصح الاقوال عن ابن عباس وبه قال الشعبي وأبو العالية وغيرهما  
أخرج جميع ذلك ابن جرير في نفسه وبه قال هو يوجب القضاء مطلقا واستصر له وقال  
الشافعي يأخذ من مال اليتيم من أجرته ونفقته ولا يجب الرد على الصغير عنه والظاهر  
من الآية والحديث جواز الاكل مع الفقر بقدر الحاجة من غير اسراف ولا تبذير  
ولانائل والاذن بالا كل يدل اطلاقه على عدم وجوب الرد عند التمكن ومن ادعى الوجوب  
فعليه الدليل قوله غير مسرف ولا مبادر وهذا مثل قوله تعالى ولانائل اسرافا  
وبدأ رأى مسرفين ومبادرين كبر الايتام أولا اسرافكم ومبادرتكم كبيرهم بقرطوب  
في انفاقها روية ولون تنفق كما تشتهى قبل ان يكبر اليتم حتى فينتزعوها من أيدينا وانه  
أبي داود وغيره مسرف ولا مبادر قوله ولا مائل قال في القاموس أثل ماله ثائلا لا زكاة  
وأصله وملكه عظمه والاهل كسأهم أفضل كسوة وأحسن اليهم والرجل كثر ماله انتهى  
والمراد هنا انه لا يدخر من مال اليتيم لنفسه ما يزيد على قدر ما يأكله قال في الفتح المنائل  
بثلاثة فتم مثلثة مشددة بينهم ما همزة هو المنفذ والتائل اخذ أصل المال حتى كانه عنده  
قديم وأثله كل شيء أصله قديم اياه كان يترك مال اليتيم الخ فيه ان ولي اليتيم يترك ماله  
ويعامله بالقرض والمضاربة وما شابه ذلك

• (باب مخالطة الولي اليتيم في الطعام والشراب) •

(عن ابن عباس قال لما نزلت ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن عزلوا أموال  
اليتم حتى جعل الطعام بنفسه واللحم ينتن فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم وآله

الذي على مؤثر فليقتل نذبا  
قال في الفتح الاخر للاستصحاب  
عند الحاجة وروى عنهم من نقل فيه  
الاجماع وقيل هو أصر الحاجة  
وارشاد وهو شاذ وجعله أكثر  
المطالبة وأبو ثور وابن جرير وأهل  
الظاهر على ظاهره وعبرة  
الخرق ومن أحيل بحقه على ملي  
قواجب عليه أن يحتمل واليه  
مال البخاري حيث قال اذا أحيل  
على ملي فليس له رد وقوله ظلم  
يشعر بكونه كبيرة والجهر على  
ان فاعله يفسق لكن هل يثبت  
فسقه مرة واحدة أم لا قال  
الذوي مقتضى مذهبا التكرار  
ورده السبكي في شرح المنهاج  
بان مقتضى مذهبا عدمه  
واستدل بان منع الحق بعد  
طلبه واستفاء العذر عن أدائه  
كك الغضب والغضب كبيرة  
وتسمية ظلميا يشعر بكونه كبيرة  
والكبيرة لا يشترط فيها التكرار  
لكن لا يحكم عليه بذلك الا بعد  
أن يظهر عدم عذره انتهى  
واختلفوا هل يفسق بالتأخير مع  
القدرة قبل لطلب أم لا قال في

الفتح والذي يشعر به حديث الباب التوقف على الطلب لان المطلب يشعر به ويدخل في المطلب كل من رزقه حق فنزلت  
كالزوج لزوجته والسيد لعبده والحاكم لرعيته وبالعكس واستنبط منه ان العسر لا يحبس ولا يطالب حتى يوسر قال الشافعي  
لو جازت مؤاخذه لكل ظلميا وافرض انه ليس بظالم لمجرمه وقال بعض العلماء له أن يجب له وقال آخرون له أن يلازمه  
واستدل به على ان الحوالة اذا صححت ثم تعذر القبض بحدوث حادث يموت أو فاس لم يكن للمعامل الرجوع على المبيع لانه لو كان  
له الرجوع لم يكن لا شترط الغنى فائدة فلما شترطت علم انه انتقل اتمقا لا الرجوع له كالمو عوضه عن دينه بعوض ثم تلف العوض

في يد صاحب الدين فليس له رجوع وقال الحنفية يرجع عند التعذر وشبهه بالضمان واستدل به على ملازمة المماطل والزامة بدفع الدين والتوصل اليه بكل طريق وأخذ منه قهر واستدل به على اعتبار رضا الحيل والمحال دون الحال عليه لكونه لا يذكر في الحديث وبه قال الجهور وعن الحنفية أيضا وبه قال الاصطخري من الشافعية وفيه الارشاد الى ترك الاسباب القاطعة لاجتماع القلوب لانه زجر عن المماطلة وهي تؤدي الى ذلك والله أعلم والحديث أخرجه أيضا في الحواشي ومسلم في البيوع وكذا النسائي والترمذي وابن ماجه (عن سالم بن الاكوع) اسمه سنان المدني ١٢٣ ثم دعيه الرضوان (رضي الله عنه) انه

(قال كذا جالساً عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ أتى بجنازة فقالوا صل عليها يا رسول الله قال في الفتح لم أقف على اسم صاحب الجنازة ولا على الذي بعده وفي حديث جابر عندهما الحكم مات رجلاً فغسلناه وكفناه وحفظناه ووضعناه حيث نوضع الجنازة عند مقام جبريل ثم أذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم به (فقال هل عليه) أي على الميت (دين) لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان قبل أن تفتح عليه الفتوح اذا أتى بمسلم لا وفاء لديه قال لا صحابه صلاوا عليه ولا يصلي هو عليه تحذيراً عن الدين وزجراً عن المماطلة (قالوا لا) دين عليه (قال فهل ترك شيئاً قالوا لا) أي لم يترك شيئاً (فصلى عليه) زاده الله شرفاً لديه (ثم أتى بجنازة أخرى فقالوا يا رسول الله صل عليها قال هل عليه دين قيل نعم قال فهل ترك شيئاً) لديه (قالوا) ترك (ثلاثة دنائير) ولما لم يكن جابر ديناراً وعنده الطبراني من أسماء بنت يزيد ديناراً من

فترت وانحطاطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح قال في الطوهم رواه أحمد والنسائي وأبو داود الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وصححه وفي استناده عطاء بن السائب وقد تقرر بوضوئه مقال وقد أخرج له البخاري ومقرؤنا وقال أبو بركة وتكلم فيه غير واحد وقال الامام أحمد من سمع منه فديماً فهو صحيح ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء ووافقه على ذلك يحيى بن معين وهذا الحديث من رواية جابر بن عبد الحميد عنه وهو ممن سمع منه حديثاً ورواه النسائي من وجه آخر عن عطاء بن موهب ولا وزاد فيه وأحل لهم خلطهم ورواه عبد بن حميد عن قتادة عن سلاور رواه الثوري في تفسيره عن سعيد بن جبير عن سلاور أيضاً قال في الفتح وهذا هو المحفوظ مع إسناده وروى عبد بن حميد من طريق السدي عن حماد بن عيسى عن ابن عباس قال انحطاطه أن تشرب من لبنه ويشرب من لبنك وتأكل من قصعته وتأكل من قصعتك والله يعلم المفسد من المصلح من يتعمد كل مال اليتيم ومن يتجنبه وقال أبو عبد الله المراد بالخطاظة أن يكون اليتيم بين عيال الوالي عليه فيشتق عليه أفرار طعامه فيأخذ من مال اليتيم قدر ما يرى انه كافيه بالحصري فيخطئه بشفقة عياله ولما كان ذلك قد تقع فيه الزيادة والنقصان خشوا منه فوسع الله لهم وقد ورد التفسير عن كل أموال اليتامى والتشديد فيه قال الله تعالى ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً انما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلحون صغيراً وثبت في الصحيح ان كل مال اليتيم أحد السبع الموبقات فالواجب على من ابتلى يتيماً أن يقف على الحد الذي أباحه له الشارع في الاكل من ماله ومخالطة لان الزيادة عليه ظلم يصلي به فاعله صغيراً ويكون من الموبقين نسال الله السلامة

\*(كتاب الصلح وأحكام الجوار)\*

\*(باب جواز الصلح عن المعلوم والجهر والجهليل منهم)\*

(عن أم سلمة قالت جابر جازلان يختصمان الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مواريت بينهم ما قد درست ليس بينهما بيئة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انكم تحتصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وانما تابشروا من بعضكم ألحن بحجته من بعض وانما أقضى بينكم على نحو مما سمعتم فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه فانما فطع

وشطراً وجمع في الفتح بين هذا بان من قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال دينارين الغاء أو كان أصلهما ثلاثة فوفى قبل موته ديناراً وبقي عليه ديناران فمن قال ثلاثة فباعتبار الاصل ومن قال ديناراً فباعتبار ما بقي (فصلى عليها) ولعله صلى الله عليه وآله وسلم علم أن هذه الدنانير الثلاثة تفي بدنيه بقرائن الحال أو بغيرها (ثم أتى بالثلاثة فقالوا صل عليها) يا رسول الله (قال هل تركت الميت شيئاً قالوا لا قال فهل عليه دين قالوا) نعم عليه (ثلاثة دنائير قالوا صل على صاحبكم قال أبو قتادة) الحارث بن ربيع الأنصاري (صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه) واقتطعت ابن ماجه فقال أبو قتادة أنا أنكفله به وزاد الحاكم في حديث جابر



فقال هماعيل وفي مالك والميت منهم ما يرى قال نعم فبذل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم اذا اتى بأبائهم يقول  
ما صنعت الدينار ان حتى كان آخر ذلك ان قال قد قضيتهم ما يارسل الله قال الآن حين بردت عليه جلده وقد ذكر في هذا الحديث  
ثلاثة احوال وترك الرابع وهو من لادين عليه وله مال وحكم هذا انه كان يصلي عليه ولعله انما يذكر لكونه كان كثير الاكوبة  
لم يقع ولم يسم احد من الموق الثلاثة ومطابقته للترجمة ظاهرة من قول ابي قتادة على دينه وفي الرواية الاخرى انا انك فعل به  
وقوله عليه الصلاة والسلام هماعيلك ١٢٤ وفي مالك والميت منهم ما يرى وفي هذا ذهب الجمهور فصنعوا هذه الكفالة من

له قطعة من النار ياتي بها أسطمانا في عنقه يوم القيامة فبني الرجلان وقال كل واحد  
منهما حتى لا تخي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اما اذا قلتم فاذا بها فاقسم ما  
توخيا الحق نعم استم ما تم ليحل كل واحد منكما صاحبه رواه أحمد وأبو داود وفي رواية لابي  
داود انما قضى بينكم برأيي فيما لم ينزل على فيه الحديث أخرجه أيضا ابن ماجه وسكت  
عنه أبو داود والمنذري وفي اسناده اسامة بن زيد بن أسلم المدي مولى عمر قال النسائي  
وغيره ليس بالقوي وأصل هذا الحديث في الصحيحين وسما في باب ان حكم الحاكم بقدر  
ظاهر الاباطنة من كتاب الاضية قوله انكم تحتصمون الى رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يعني في الاحكام قوله وانما أنا بشر البشر يطلق على الواحد كما في هذا الحديث وعلى  
الجمع نحو قوله تعالى نذير للبشر والمراد انما أنا مشارك لغيري في البشرية وان كان صلى  
الله عليه وآله وسلم زائد عليهم بما أعطاها الله تعالى من المعجزات الظاهرة والاطلاع على  
بعض الغيوب والحصر ههنا مجازي أي باعتبار علم الباطن وقد حققه علماء المعالي  
وأشهر الى طرف من تحقيقه في كتاب الصلاة قوله ألحن أي افطن واعرف ويجوز  
أن يكون معناه أفصح تعبير عنها وأظهر احتجاجا جافا بما جاء بعبارة تحصيل الى السامع  
انه محق وهو في الحقيقة مبطل والظاهر أن يكون معناه أبلغ كما في رواية في الصحيحين  
أي أحسن ايراد الكلام وأصل اللحن الميل عن جهة الاستقامة يقال لحن فلان  
في كلامه اذا مال عن صحيح النطق ويقال لحن فلان اذا قلت له قولا به فهمه ويخفى على  
غيره لانه بالتورية ميل كلامه عن الواضح المقهور قوله وانما أقضى الخ فيه دليل  
على ان الحكم انما يحكم بظاهر ما يسمع من الالفاظ مع جواز كون الباطن خلافه  
ولم يتعبد بالبحث عن البواطن باستعمال الاشياء التي تقضى في بعض الاحوال الى ذلك  
كانواع السياسة والمداهمة قوله فلا يأخذ فيه ان حكم الحاكم لا يحل به الحرام كما زعم  
بعض أهل العلم قوله قطعة بكسر القاف أي طائفة قوله أسطمانا بضم الهمزة وسكون  
السين المهملة قال في القاموس السطام بالكسر المسعار الحديثة مقطوعة تحرك بها  
النار تم قال والاسطام المسعار اه والمراد هنا الحديثة التي تسعير بها النار أي ياتي  
يوم القيامة حاملا لها مع انتقاله قوله حتى لا تخي فيه دليل على جهة هبة الجمهور وهبة  
المدعي قبل ثبوته وهبة الشريك لشريكه قوله اما اذا قلتم افظ أي داودا ما اذا فعلنا

غير رجوع في مال ميت وعن مالك  
له أن يرجع ان قال انما صنعت  
لا يرجع فان لم يكن الميت مال وعلم  
الضامن بذلك فلا رجوع له وعن  
أبي حنيفة ان ترك الميت وفاء جاز  
الضمان بقدر ما ترك وان لم يترك  
وقام يصح وهذا الحديث حجة  
للجمهور وصلاته صلى الله عليه  
 وآله وسلم عليه وان كان الدين  
باقيا في ذمة الميت لكن صاحب  
الحق عاد الى الرجاء بعد الإياس  
واطمأن بان دينه صار في مأمن  
خفف ضغطه وقرب من الرضا وفي  
هذا الحديث اشعار بصعوبة أمر  
الدين وانه لا يغني عنه له الامن  
ضرورة وفهمه وجوب الصلاة على  
الخنزة وهذا الحديث أخرجه  
أيضا في الكفالة وهو سابع  
ثلاثاته وأخرجه النسائي أيضا  
في الجنائز (عن أنس بن مالك  
رضي الله عنه أنه قيل له) القائل  
عاصم بن سليمان المعروف بالاحول  
(أبلغك ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال لا حلف) بكسر  
الحاء أي لا عهد (في الاسلام)  
على الاشياء التي كانوا يتعاهدون  
عليها في الجاهلية (فقال) أنس له

(قد حالف) أي آخى (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بقرقرش والانصار في داري أي بالمدينة على الحق والصبر  
والاخذ على يد الظالم كما قال ابن عباس رضي الله عنه الانصبر والنصيحة والرفادة أي المعاونة ويوصى له وقد ذهب الميراث قال  
الطبري ما استدبل به أنس على اثبات الحلف لا ينافي حديث جبير بن مطعم في نفيه فان الاخاء المذكور كان في أول الهجرة وكانوا  
يتوارثون به ثم نسخ من ذلك الميراث وبقي ما يطله القرآن وهو التعاون على الحق والنصر والاختذ على يد الظالم وبطل منه  
ما خالف حكم الاسلام مما كانوا يتوارثونه بينهم بأرائهم القائمة في الجاهلية وبقي ما عداه على حاله واختلف الصحابة في الحد

الفصل بين الحلف الواقع في الجاهلية والاسلام فقال ابن عباس ما كان قبل نزول الآية جاهلي وما بعده  
والذين عاهدت ايمانكم فأتوهم نصيبهم وعن علي ما كان قبل نزول لا يلاف قريش جاهلي وعن عثمان كل حلف  
الجاهلي وما بعده اهلاحي وعن عمر كل حلف كان قبل الجاهلية فهو مشدد وكل حلف بعده موقوف قال في الفتح  
ويمكن الجمع بان المذكورات في رواية غير عمر ما يدل على ناكده حلف الجاهلية والذي في حديث عمر ما يدل على نسخ ذلك وهذا  
الحديث أخرجه أيضا في الاعتصام ومسلم في الفضائل وأبو داود في الفرائض ١٢٥ (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما

قال قال النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم لو قد جاء مال البحرين  
 موضع بين البصرة ودمان أي لو  
 تحقق الجبي (قد أعطيتك هكذا  
 وهكذا) زاد في الشهادات فبسط  
 يديه ثلاث مرات (فلم يجئ مال  
 البحرين حتى قبض النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فلما جاء مال  
 البحرين) هو مال الجزية وكان  
 عامل النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم على البحرين العلاء بن  
 الحضرمي (أمر أبو بكر) الصديق  
 رضي الله عنه رجلا (فنادى من  
 كان له عند النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم عدة) أي وعد (أودين  
 فلما أتتما) قال جابر (فأتيته)  
 ومطابقته للترجمة من جهة ان  
 أبا بكر رضي الله عنه لما قام مقام  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 تكفل بما كان عليه من واجب  
 أو تطوع فلما التزم ذلك لزمه ان  
 يوفي جميع ما عليه من دين أو عدة  
 وكان صلى الله عليه وآله وسلم  
 يحب الوفاء بالوعد فنقد أبو بكر  
 ذلك وقد عاهد بعض الشافعية من  
 خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم

ما فعلت ما قسمت قال في شرح السنن اما بتخفيف الميم يحتمل أن يكون بمعنى حقا  
 واذلة لعل قولنا فاقسم عليه دليل على أن الهبة انما تملك بالقبول لان النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم أمرهم بالانقسام بعد ان وهب كل واحد نصيبه من الآخر قوله  
 ثم توخى بفتح الواو والخاء المعجمة قال في النهاية أي أقصدا الحق فيما قسمت من القسمة  
 يقال توخيت الشيء أتوخاه اذا قصدت اليه وتعمدت فعلة قوله ثم استهم أي  
 لماخذ كل واحد منكم ما تخرج به القرعة من القسمة ليعتبرهم كل واحد منكم كما عن  
 الآخر وفيه الامر بالقرعة عند المساواة والمشاحسة وقد وردت القرعة في كتاب الله  
 في موضعين أحدهما قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم والثاني قوله تعالى فساوهم فكان من  
 المحدثين وجاءت في خمسة أحاديث من السنة الاول هذا الحديث الثاني حديث  
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كان اذا أراد سفره أقرع بين نسائه الثالث انه صلى الله عليه  
 وآله وسلم أقرع في ستة مملوكين الرابع قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو يعلم الناس  
 ما في النداء والصف الاول لاستهموا عليه الخامس حديث الزبير ان صفية جاءت  
 بثوبين لتسكن فيهم حمزة فوجدنا الى جنبه قتيلا فقلنا الحمد ثوب ولا نصارى ثوب  
 فوجدنا أحد الثوبين أوسع من الآخر فأقرعنا عليه ما ثم كفنا كل واحد في الثوب  
 الذي خرج له والظاهر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على هذا وقرره لانه كان  
 حاضر اهلنا ويعد أن يخفى عليه مثل ذلك في حق حمزة وقد كانت الصحابة تعقد القرعة  
 في كثير من الامور كما روى انه تشاح الناس يوم القادسية في الاذان فأقرع بينهم سعد  
 قوله ثم ايجال الخ أي ليسأل كل واحد منكم صاحبه ان يجعله في حل من قبله بابر اذمته  
 وفيه دليل على انه يصح الابرار من المجهول لان الذي في ذمة كل واحد هبة غير معلوم  
 وفيه أيضا صحة الصلح بمعلوم عن مجهول ولكن لا بد مع ذلك من التحليل وحكي في البحر  
 عن الناصر والشافعي أنه لا يصح الصلح بمعلوم عن مجهول قوله برأي هذا ما استدلل به اهل  
 الاصول على جواز العمل بالقياس وانه حجة وكذا استدلو به حديث بهت معاذ المعروف  
 (وعن عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الصلح جائز بين المسلمين  
 الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي وزاد المساون  
 على شروطهم الا شرطوا حرم حلالا أو أحل حراما قال الترمذي هذا حديث حسن صحيح)

وجوب الوفاء بالوعد اخذ من هذا الحديث ولا دلالة في سياقه على الخصوصية ولا على الوجوب (فقلت) لا ي بكر (ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا وكذا حتى لي) أبو بكر رضي الله عنه (حشية) بفتح الحاء قال ابن قتيبة هي الحفنة وقال  
 ابن فارس مل الكفين وفيه قبول خبر الواحد العدل من الصحابة ولو جرح ذلك نفعا لنفسه لان أبا بكر لم يلتزم من جابر شاهد على  
 صحة دعواه ويحتمل أن يكون أبو بكر علم ذلك فغضى له بعلمه فيستدل به على جواز مثل ذلك لما حكم فعددتها فاذا هي خمسة مائة  
 وقال خدمتها أي مثل خمسة مائة فالجمله ألف وخمسمائة وذلك لان جابر لما قال ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لي كذا

وكذا وكذا ثلاث مرات حثاله أبو بكر خنية بثمان خمسمائة فقال خذته ثلثم التصير ثلاث مرات كما وعد صلى الله عليه وآله وسلم  
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الخس والمغازي والشهادات ومسلم في فضائل النبي صلى الله عليه وآله وسلم واستدل البخاري  
بهذا الحديث على أن من تكلم عن ميت دينان ليس له أن يرجع عن الكفالة لأنهم الأئمة له واستقر الحق في ذمته ثم أورد  
حديث سلمة بن الأكوع المتقدم ثم حديث الباب واستدل به على جواز ضمان ما على الميت من دين ولو لم يتركه وقام هو وقول  
الجمهور خلافا لا يحنيفة وقد بالغ ١٤٦ الطحاوي في نصرة قول الجمهور والكفالة كما قاله الماوردي تكون في النفوس

والضمان في الأموال والحنيفة  
في الديات والزعماء في الأموال  
النظام قال ابن حبان في صحيحه  
الزعم لغة أهل المدينة والجميل  
لغة أهل مصر والكفيل لغة  
أهل العراق وهي الترام حتى ثابت  
في ذمة الغير أو أحضار من هو  
عليه أو عين مضمونة والله أعلم

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

٦ • (كتاب الوكالة) •

بفتح الواو ويميز كسر هاء هي  
في اللغة التنبؤ بوض والحفظ  
تقول ركأت فلانا إذا استخففته  
وركأت الأمر إليه بالتعريف  
إذا فوضته إليه وفي الشرع  
اقامة الشخص غيره مقام نفسه  
مطلقا أو مقيدا وقال القسطلاني  
تنويض شخص أمره إلى آخر  
فيما يقبل النيابة والاصل فيها  
قبل الاجماع قوله تعالى فابعثوا  
أحدكم بورقكم هذه وقوله تعالى  
اذهبوا بقميصي هذا وهو شرع  
من قبلنا وورد في شرعا ما يقرره  
كقوله تعالى فابعثوا أحكاما  
أهل الآية (عن عقبة بن عامر  
رضي الله عنه أن النبي صلى الله

الحديث أخرجه أيضا الحارثي وابن حبان وفي أسناده كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف  
عن أبيه وهو ضعيف جدا قال فيه الشافعي وأبو داود وهوركن من أركان الكذب  
وقال النسائي ليس بثقة وقال ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوعه وترك أحمد  
وقد نوّس الترمذي في تصحيح حديثه قال الذهبي أما الترمذي فروى من حديثه الصلح  
جائز بين المسلمين وصححه فلهذا لا يعقد العلماء على تصحيحه وقال ابن كثير في إرشاده  
قد نوّس أبو عيسى يعني الترمذي في تصحيحه هذا الحديث وما شاكاه اه واعتزله  
الحافظ فقال وكانه اعتبر بكثرة طرقه وذلك لأنه رواه أبو داود والحارثي  
كثير بن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال قال الحارثي على شرطه ما وصحه ابن حبان  
وحسنه الترمذي وأخرجه أيضا الحارثي من حديث أنس وأخرجه أيضا من حديث  
عائشة وكذلك الدارقطني وأخرجه أحمد من حديث سليمان بن بلال عن العلاء عن أبيه  
عن أبي هريرة وأخرجه ابن أبي شيبة عن عطاء مرسل وأخرجه البيهقي موقوفا على عمر  
كتبه إلى أبي موسى وقد صرح الحافظ بأن أسناد حديث أنس وأسناده حديث عائشة  
واهبان وضعف ابن حزم حديث أبي هريرة وكذلك ضعفه عبد الحق وقد روى  
من طريق عبد الله بن الحسين المصيصي وهو ثقة وكثير بن زيد المذكور قال أبو زرعة  
صدوق وثقة ابن معين والوليد بن رباح صدوق أيضا ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة  
والطرق بشهد بعضها ببعض فاقول أحوا اليأس أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسنا  
قوله الصلح جائز ظاهر هذه العبارة العموم فيشمل كل صلح إلا ما استثنى ومن ادعى عدم  
جواز صلح زائد على ما استثناه الشارع في هذا الحديث فعليه الدليل وإلى العموم ذهب  
أبو حنيفة ومالك وأحمد والجمهور وحكي في البحر عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى أنه  
لا يصح الصلح عن انكار وقد استدلل بهم بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يعمل مال امرئ  
مسلم إلا بطيبة من نفسه وبقوله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ويحباب  
بأن الرضا بالصلح مشعر بظيية النفس فلا يكون أكل المال به من أكل أموال الناس  
بالباطل واحتج لهم في البحر بأن الصلح معاوضة فلا يصح مع الانكار كالبيع وأجيب  
بأنه لا معنى للانكار في البيع لعدم ثبوت حق لاحدهما على الآخر يتعلق به الانكار  
قبل صدور البيع فلا يصح القيام قوله بين المسلمين هذا يخرج مخرج الغالب لأن الصلح

عليه) وآله (وسلم اعطاء غنما) للضحايا (بجمعها على صحابته) بعد ان وهب جللتها لهم (فبقى عتود) بفتح العين وضم الناء جائز  
الصغير من العزاذ أقوى أو إذا أتى عليه حول وقيل إذا قدر على السفاد (فذكره للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ضع أنت)  
وعلم منه أنه كان من جلة من كان له نصيب من هذه القسمة فكأنه كان شريكاً لهم وهو الذي تولى القسمة بينهم وفي الإصاح  
من طريق أخرى بانظاره قسم بينهم ضمها فدل على أنه عين تلك الغنم للضحايا فوهب لهم جللتها ثم أمر عقبة بجمعها فجمع  
الاستدلال به ما ترجمه قال في المصابيح فبني ان يضاف إلى ذلك ان عقبة كان وكيله على القسمين بتوكيل شريكه في تلك الضحايا

التي فيها حتى يتوجه ادخال حديثه في ترجمة وكالة الشريك اشريكه في القسم وهذا الحديث أخرجه البزارى أيضا في الضحايا  
والشركة ومسلم في الضحايا والترمذى والنسائى وابن ماجه فيه أيضا (عن كعب بن مالك) الانصارى أحد الثلاثة الذين تيب  
عليهم (رضى الله عنه) أنه كانت لهم غنم) شامل للضان والمغز (ترعى بساح) بفتح السين جبل بطيبة (فابصرت جارية لنا) لم يعرف  
اسمها (بشاة من غنمنا موثافكسرت سجرا) يجرح كالسكين (فدجتم ابيه) فيه جواز ذبيحة الحرة والامة والذبح بكل جارح الا  
السن والظفر وفورداستقتناؤهما (فقال ايهم) كعب (لاتأكلوا) منها شيئا ١٢٧ (حتى) - آل النبي صلى الله عليه وآله (وسلم)

(أو) قال حتى (أرسل الى النبي  
صلى الله عليه وآله (وسلم من  
يسأله) عن ذلك شك الراوى  
(وانه سأل النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم عن ذلك) عن ذبح  
الشاة (أو أرسل) الى النبي صلى  
الله عليه وآله (وسلم من يسأله  
فسأله (فأمره) صلى الله عليه وآله  
وسلم (يا كاهن) وفي هذا الحديث  
تصديق الراوى والوكيل فيما  
اتقنا عليه حتى يظهر عليه  
دليل انطيمانه والكذب قال  
في عمدة القارى وهو قول مالك  
وجماعه وقال ابن القاسم اذا  
خاف الموت على شاة فذبحها  
لم يضمن ويصدق ان جاءها  
مذبوحة وقال غيره يضمن حتى  
يبين ما قال وقال ابن القاسم اذا  
انزى على اناث الماشية بغير اذن  
مالكها فهل سكت فلا ضمان عليه  
لانه من صلاح المال وتمامه  
وقال أنسب عليه الضمان  
ومطابقة الترجمة للحديث في  
مسئلة الراوى لان الجارية  
كانت راعية للغنم فلما رأت ان  
شاة من ساقوت ذبحتها ولم يرفع

جائز بين الكفار وبين المسلم والكافر ووجه التخصيص أن الخطاب بالاحكام  
في الغالب هم المسلمون لانهم المتقادون لاقوله الاضطرار بالنصب على الاستثناء وفي رواية  
لأبي داود والترمذى بالرفع والصلح الذي يحرم الحلال تصالحه الزوجة للزوج على أن  
لا يظلمها أو لا يتزوج عليها أو لا يبيت عندهم ما الذي يحلل الحرام كأن يصالحه على  
وطء أمة لا يحل له وطؤها أو كل مال لا يحل له أو نحو ذلك قوله المسلمون على  
شروطهم أى ثابتون عليها الا يرجعون عنها قال المنذرى وهذا في الشروط الجارية دون  
النامدة ويذكر على هذا قوله الا بشرط ما حرم خلا لا الخ ويؤيده ما ثبت في حديث بريدة من  
قوله صلى الله عليه وآله وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث من عمل عملا  
ليس عليه أمرنا فهو ردد والشرط الذي يحل الحرام كأن يشترط نصرة الظالم أو الباطن  
أو غزو المسلمين والذي يحرم الحلال كأن بشرط عليه أن لا يظلم أمة أو زوجته أو نحو ذلك  
(وعن جابر ان أباه قتل يوم أحد شهيدا وعليه دين فاشتد الغرماء في حقهم قال فأتيت  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألتهم ان يقبلوا غمرة حائطي ويحللوا أبى قابولم يعطهم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم حائطي وقال سنفقدو عليك فغدأ علينا حين أصبح فطاف  
في النخل ودعا في ثمرها بالبركة فجحدتهم فاقضيتهم وبقي لنامن ثمرها وفي لفظ ان أباه توفي  
وترك عليه ثلاثين وسقارجل من اليه ودفاسنظره جابر فأتى أن ينظره فكلهم جابر رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم يشفع له اليه فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان  
اليه وديا أخذ غمرة فخله بالذى فأتى فدخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم النخل فثنى فيها  
ثم قال لجابر جلدله فأوف له الذى له فجده بعد ما رجع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فأوفاه ثلاثين وسقا وفضلت سبعة عشر وسقارا واهما البخارى) قوله فجحدتهم بالجيم  
والذين مهملةين والجد اصرام النخل والحديث فيه دلائل على جواز المصالحاة بالجهول  
عن المعلوم وذلك لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سأل الغريم أن يأخذ غمر الحائط وهو  
جهول القدر في الاوساق التي له وهى معلومة ولكنه ادعى في البحر الاجماع على عدم  
الجواز فقال ما لفظه مسئلة ويصح معلوم عن معلوم اجماعا ولا يصح بجهول اجماعا ولو  
عن معلوم كأن يصالح شيء عن شيء أو عن ألف بما يكسبه هذا العام اه فتنبغي أن ينظر

أمرها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمرها بالكلية على من ذبحها وأمامه مسئلة الوكيل فلحقه بها لان يد كل من الراوى  
والوكيل يدأمانة فلا يعملان الاعيان مصلحة ظاهرة ولا يمنع من ذلك كون الجارية كانت ملكا لصاحب الغنم لان الكلام  
في جواز الذبح الذى تضمنته الترجمة لافى الضمان والحديث أخرجه أيضا في الذبايح وكذا ابن ماجه (عن أبي هريرة رضى الله  
عنه ان رجلا) لم يسلم (أق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يتقاضاه) أى يطلب منه قضا دين وهو يعير له من معين  
(فاعاظ) لاني صلى الله عليه وآله وسلم لكونه كان يديا أو كان مساسا وشدد في المطالبة من غير قدر ان يشتضى كقرا بل جرى

على عادة الاعراب من الجفاف في الخطابة وهذا أولى رييل له ما رواه أحمد عن عبد الرزاق عن سفيان بن عمار بن علقمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيرا ووقع في ترجمة بكر بن سهل من المجهول الأوسط للطبراني عن العرباض بن سارية ما يفهم أنه قد يكون روى النسائي والحاكم الحديث المذكور وفيه ما يقتضي أنه غيره وكان القصة وقعت للأعرابي ووقع للعرباض نحوها (فهم به أصحابه) صلى الله عليه وآله وسلم ورضي الله عنهم أي أرادوا أن يذكروا الرجل المذكور بالقول أو بالفعل لكنهم لم يقدروا ذلك أدامه صلى الله عليه وآله وسلم ١٢٨ (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعوه) أي اتركوه

ولا تتعرضوا له وهذا من حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وكرمه وقوة صبره على الجفاء مع قدرته على الانتقام منهم (فإن له أحب الحق مقبلا أي صولة الطالب وقوة الحق لكنه على من عطله أو يسيء المعاملة لكن مع رعاية الأدب المشروع) ثم قال أعطوه سنة مثل سنة قالوا يا رسول الله لا نجد سنا (الا أمثل) أي أفضل (من سنة فقال أعطوه فإن خيركم أحسنكم قضاء) ترجم له البخاري بالوكالة في قضاء الديون ومطابقته لها ظاهرة وفيه أيضا جواز وكالة الحاضر بالبلد بغير عذر وهو مذهب الجمهور ومنعه أبو حنيفة إلا به مذهب أوسفر أو برضا الخصم واستغنى مالك من بينه وبين الخصم عداوة وهذا لو قبل منه صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم لم يكن صلى الله عليه وآله وسلم حريضا ولا غائبا قال الحافظ ابن حجر وموضع الترجمة منه لو كالة الحاضر واضح وأما الغائب فيسقط عنه بطريق الأولى

في صحة هذا الإجماع فإن الحديث مصرح بالموافاة وقال المهلب لا يجوز عند أحد من العلماء أن يأخذ من له دين تمرقرا بمجازفة يدينه لمسايقه من الجهل والغرور وإنما يجوز أن يأخذ بمجازفة في حقه أقل من دينه إذا علم ألاخذ ذلك ورضي اه وهكذا قال الدمياطي وعلقه ما ابن المنير فقال بيع المعلوم بالمجهول من ابنة فإن كان تمرقرا نحو فزانية وربا لكن اغتفر ذلك في الوفا وتبعه الحافظ على ذلك فقال أنه يغتفر في القضاء من المعاوضة ما لا يغتفر ابتداء لان بيع الرطب بالتمر لا يجوز في غير العراق ويجوز في المعاوضة عند الوفا قال وذلك بين في حديث الباب انتهى والحاصل أن هذا الحديث يخص للعامة والمتقدم في البيع القاضية بوجوب معرفة مقدار كل واحد من البدين المتساويين جنسا وتقدير ايجوز القضاء مع الجهالة إذا وقع الرضا ويؤيد هذا حديث أم سلمة السالف فانه ما وقعت فيه المصالحة بمعلوم عن مجهول والموازيث الدارسة تطلق على الاجناس الربوية وغيره فانها بقضى بعينه ومما انها تجوز المصالحة مع جهالة أحد العوضين وإن كان المصالح به والمصالح عنه ربويين ولكن لا بد من وقوع التحليل كما هو مصرح به في الحديثين وقد استدل المقبلي في الابحاث بهذا الحديث على جواز صرف القضية بالقضية مع التصريح بتطبيب الزائد وأنه لا يلزم من ذلك ابطال المقصد الشرعي في الر بالان كل جملة توصل بهم الى السلامة من الاثم فهي جائزة وإنما المحرم الجملة التي توصل بهم الى ابطال مقصد شرعي قال فعلى هذا يجوز الصرف للقروض وبالجملة وهما ضربتان كبيرة وصغيرة ونحو ذلك مما دعت الضرورة اليه قال ونحو ذلك رخص في بيع العربية والأذنان كان يمكن بيع القمر بالدرهم ثم شراء رطب بالدرهم أما لو كان الغرض طلب التجارة والارباح كالمصارفة فلا يجوز الى آخر كلامه وصرح أيضا بأنه لا حاجة في الصرف الى تكلف شرائعها ثم بيعها كما في حديث تميم الجعفي والجنيب السالف قال لان ذلك يلحق بالمتنع للضرورة اليه في أكثر الاحوال وغالب ان فيه غاية المشقة وأنت خير بان الحديث ورد على خلاف ما تقتضيه الاصول فلا يجوز أن يجاوز به موده وهو ضرورة القضاء فلا يصح القياس وهذا على فرض عدم صحة الإجماع على خلاف ما يقتضيه الحديث فان صح فالعمل به في تلك الصورة والخصوصية لا يجوز فكيف يصح الحاق غيرها به أو أيضا خبر القلادة السالف مشعر بعدم جواز بيع القضية بالقضية وان وقعت

وقال الكرماني لفظ أعطوه يتناول وكلا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حضورا وغيبا وقال ابن المنير المراضاة فقه هذه الترجمة انه ربما توهم متوهم ان قضاء الدين لما كان واجبا على الفور امتنع الو كالة فيه لانها تأخير من الموكل الى الوكيل فبين ان ذلك جائز ولا به مطالعة (عن المسور بن مخرمة رضي الله عنهم ما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال حين جاءه وفد هوازن) حال كونهم (مسلمين) لم يتعرض الحافظ ابن حجر ولا القسطلاني لهذا القيام لاى معنى كان وعلى أى جهة وقع والظاهر انه كان لسمع الكلام وسماعه لالة فاعلم والاکرام لورد انتهى عنه في أحاديث وكونه من يدين العجم



وكرهته صلى الله عليه وآله وسلم له وهاذا كان الصحابة لا يقولون له في المجلس وبالجملة كان فيهم تسعة نفر من أشرفهم (فسألوهم أن يرد إليهم أموالهم وسببهم) وعند الواقدي كان فيهم أبو برقان السدي فقال يا رسول الله إن في هذه الخطايا أذا أمهاتك وخالاتك وحواضك ومريضاتك فامتن علينا من الله عليك (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحب الحديث إلى أصدقهم فاختاروا) أن أورد إليكم (أحدى الطائفتين أما السبي وأما المال وقد كنت استأثرت أي انتظرت) بكم) وفي لفظهم (وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انتظرهم) يحضروا ١٢٩ (بضع عشرة قليلة) لم يقسم السبي وتركه

بالجملة (حين فصل) أي رجع (من الطائف) إلى الجمرة تقسم الغنائم بها وكان توجهه إلى الطائف فحاصرها ثم رجع عنها فجاء وفده ووازن بعد ذلك فبين لهم أنه آخر القسم يحضروا فابطوا (فلما تبين لهم) أي ظهر لوفده ووازن (أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير راد إليهم إلا أحدى الطائفتين) المال أو السبي (قالوا فانا نختار سبينا) وفي رواية أخرى ابن عقبة قالوا خيرتنا يا رسول الله بين المال والحسب قال حسب أحب إلينا ولا تتكلم في شأنه ولا بهير (فنام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في المسلمين فأنشئ على الله بما هو أهله ثم قال أما بعد فإن اخوانكم هؤلاء) وفده ووازن (قد جاؤنا نائبين) وأنى قد رأيت أن أورد إليهم سببهم) هذا موضع الترجمة لأن الوفدة كانوا وكلاء عنه في رد سببهم فشفعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيهم فأذاب الوكيل أو الشفيع لنفسه وأغبره فأعطى ذلك في حكمه

المرضاة والمباراة فهذه القصاص الذي عول عليه فاسد الاعتبار فان قال ان صرف الدراهم بالقدر وشي يحتاج إليه كل أحد وتدعو الضرورة إليه بخلاف بيع الفضة التي ليست بضرورية بما لها من قول هذا تخصيص بمجرد الحاجة والمشقة ومن ذلك لا ينتهض لتخصيص النصوص ولا سيما مع إمكان التخصيص عن تلك الورطة بأن يشترى بأحد البدلين حينئذ يبيعها بالثمن لا آخر كما أرشد إليه الشارع في قضية تفر الجوع والجناب فان بهذه الوسيلة تنفي الضرورة الحاملة على ارتكاب ما لا يصلح ولو كان مجرد حصول المشقة مجوزا لمخالفة الدليل ومسوغا للمعصية كان في ذلك معذرة لمن لا رغبة له في القيام بالواجبات لان كثير منهم امسكوا بالمشقة كالجوع والجهد ونحوهما (وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت عنده مظلمة لأخيه من عرضه أو شيء فليتحال منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه) رواه البخاري وكذا أن أحد الترمذي وصححه وقال فيه مظلمة من مال أو عرض) قوله مظلمة بكسر اللام على المشهور وحكى ابن قتيبة وابن النير والجوهري قصتها وأنبأه ابن القوطية وحكى القزاز انضم قوله أو شيء هو من عطف العام على الخاص فيه يدخل فيه المال بأصنافه والبراحات حتى الظلمة ونحوها قوله قبل أن لا يكون دينار ولا درهم أي يوم القيامة كما ثبت في رواية الاسماعيلي قوله أخذ من سيئات صاحبه أي صاحب المظلمة فحمل عليه أي على الظالم وفي رواية مالك فطرح عليه وقد أخرج هذا الحديث مسلم من وجه آخر وهو أوضح سيئاتهم من هذا لفظه المقاس من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة أو يأتي قد شتم هذا وسفك دم هذا أو كل مال هذا فيعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته فان في ذلك حسنة قبل أن يقضى ما عليه أخذ من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى ولا تزوروا زنا ولا تزوروا زنا أخرى لانه إنما يعاقب بسبب فعله وظلمه ولم يعاقب بغير جنائمه منه بل بجنايته فقط وبات الحسنات بالسيئات على ما اقتضاه عدل الله تعالى في عبادته وفي الحديث دليل على صحة الإبراء من الجهول لا لطلاقه وزعم ابن بطال أن في هذا الحديث دليلا على اشتراط التعيين لان قوله مظلمة يقتضى أن تكون معلومة القدر المشار إليها قال الحافظ ولا يخفى

١٧ نيل خا حكمهم قاله ابن بطال وقال الخطاى فيه ان اقرار الوكيل على موكله مقبول لان العرف بمنزلة الوكلاء فيمن أقيموا له من أمرهم وبهذا قال أبو يوسف وقمادة أبو حنيفة ومحمد بن الحنفية وابن أبي ليلى لا يصح اقرار الوكيل عن الموكل وليس في الحديث حجة للجواز لان العرف ليسوا وكلاء وانما هم كالأمراء عليهم فقبح قولهم في حقهم بمنزلة قبول قول الحاكم في حق من هو حاكم عليه (فن أحب منكم أن يطيب بذلك) من التطيب أو من طاب يطيب والمعنى من أحب أن يطيب يدفع السبي إلى هو وزن نفسه مجانا من غير عوض (فليشعل ومن أحب منكم أن يكون على



عليه) أي نصيبه من النبي (حتى نعطيها إياه) أي عوضه (من أول ما بيني وبين الله عاباً فليعمل) من أفاضني مما يحصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد وأصل النبي الربوع كنه كان في الأصل أنهم فرجع إليهم ومنه قيل لظن الذين بعد الزوال في ملأه يرجع من جانب الغرب إلى جانب الشرق واستدل به على القرض إلى أجل مجهول (فقال الناس قد طيب بذلك) بتشديد التحسنة أي جعلناه طيباً من حيث كونهم رضوا بذلك وطابت نفوسهم به (لرسول الله) أي لأجله (صلى الله عليه وآله وسلم) لهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (والأنا لنأخذ منكم في ذلك من لم أذن فارجعوا واستأذني) (والواو على لغة كلوني البراءة) (الينا عرفاً) (كم أمركم) جمع عرب ١٢٠ وهو الذي يعرف أمور القوم وهو النقيب ودون الرئيس وأراد صلى الله

عليه وآله وسلم بذلك التقصى عن أمرهم استجابة لنفوسهم (فرجع الناس فكلمهم عرفاً) (ثم في ذلك قطابت نفوسهم به) (ثم رجعوا) أي العرفاء (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأخبروه (أنهم) أي القوم (قد طيبوا) ذلك (وأذنوا) (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن يراد النبي إليهم وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الحسن والمغازي والعق والهيبة والأحكام وأنخرجه أبو داود في الجهاد والنسائي في السيرة قصة العرفاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ زكاة رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني آت) كفاض (لجعل يحسن) أي يأخذ بكفه (من الطعام) وعند الله ما كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه وفي رواية فإذا القرقد أخذ منه ملء كف (فأخذته) أي الذي حدث من الطعام زاد في رواية أبي المنوك أن أبا هريرة شك إلى

عليه وآله وسلم بذلك التقصى عن أمرهم استجابة لنفوسهم (فرجع الناس فكلمهم عرفاً) (ثم في ذلك قطابت نفوسهم به) (ثم رجعوا) أي العرفاء (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فأخبروه (أنهم) أي القوم (قد طيبوا) ذلك (وأذنوا) (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أن يراد النبي إليهم وهذا الحديث أخرجه أيضاً في الحسن والمغازي والعق والهيبة والأحكام وأنخرجه أبو داود في الجهاد والنسائي في السيرة قصة العرفاء (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال وكفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بحفظ زكاة رمضان) أي فطر الصوم (فأتاني آت) كفاض (لجعل يحسن) أي يأخذ بكفه (من الطعام) وعند الله ما كان على تمر الصدقة فوجد أثر كف كانه قد أخذ منه وفي رواية فإذا القرقد أخذ منه ملء كف (فأخذته) أي الذي حدث من الطعام زاد في رواية أبي المنوك أن أبا هريرة شك إلى

باب الصلح عن دم العمد بما كثر من الدية وأقل

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قبل متعباً دفع إلى أوامه المقة قول فان شاؤوا قتلوا وان شاؤوا أخذوا الدية وهي ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلقة وذلك عقل العمد وما صالحوا عليه فهو لهم وذلك تشديد العقل رواه أحمد وابن ماجه والترمذي الحديث حسنه الترمذي وفي إسناده أحمد على بن زيد ابن جندب وفيه مقال عن يعقوب السدوسي ويقال فيه عتبة بن أوس عن ابن عمرو وروى البيهقي بإسناده إلى ابن خزيمة قال حضرت مجلس المزني يوماً وسأله سائل من العراقيين عن شبه العمد فقال السائل أن الله وصف القتل في كتابه من عدا وخطأ فلم قلتم أنه على ثلاثة أصناف فأخرج المزني الحديث ابن عمرو قال له ينظره أخرج بعلي بن زيد بن جندب فسكت المزني فقلت لما نظره قد روى هذا الحديث عن غيره بن زيد فقال من رواه غيره فقلت أيوب السختياني وجابر الجعفي قال لي فن عتبة بن أوس قلت رجل من أهل البصرة روى عنه ابن سيرين على جلالته فقال للمزني أنت تماظر أم هذا فقال إذا جاء الحديث فهو ينظر لانه أعلم به مني اهـ فدل كلام ابن خزيمة هذا على أن علي بن زيد قد توبع وأيضاً الترمذي رواه عن أحمد بن سعيد الدارمي عن خبان بن هلال عن محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب قوله خلة أي حاملة ووقع في رواية أربعون خلقة في بطونها وأولادها واستشكل ذلك لأن الخلقة هي التي يطمها ولدها وأجيب بأنه قد سبى لا تقييد وقيل تأكيده وإيضاح وقيل غير ذلك والحديث يأتي الكلام على ما استعمل عليه في أبواب الديات وإنما لغة المصنف هي باللام استدلال

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أولاً فقال له أن أردت أن تأخذ فقل سبحان من يخبرك لمحمد قال فقلتم فإذا أنا به فامريني فإخذته (وقلت والله لا رعتك) من دفع الخصم إلى الحاكم أي لأذهبن بك (إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ليحكم عليك بقطع اليد لك سارق (قال ابن خزيمة) (وعلى عمال) أي نفقة عيال أو على جمعي في وفي رواية فقال إنما أخذته لأهل بيت فقرا من الحق (ولم حاجة شديدة قال) أبو هريرة (فأخذته فاصبحت فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (إنما آتيته) (بأباهريرة ما فعل أسيرك البارحة) سمي أسيراً لانه كان رباطه بدير لان عادداً العرب يربطون

الاسير بالقد قال الداودي وفيه اطلعه صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات وفي حديث معاذ عند الطبراني أن جبريل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك (قال) أبو هريرة (قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعيا لا فرجة له نخليت سبيله قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أما) حرف استفتاح (انه قد كذبك) في قوله انه محتاج (وسيهود) الى الاخذ (فعرفت أنه سيهود لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه سيهود فرصدته) أي ترقبته (لئلا يخرج من الطعام فاخذته فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال دعني فاني محتاج) لاخذ ١٢١ (وعلى عيال لا أعود فرجته فخلت سبيله فاصبحت

فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله شككنا حاجة شديدة وعيا لا فرجة له نخليت سبيله قال صلى الله عليه وآله وسلم (أما انه قد كذبك وسيهود فرصدته) المرة (الثالثة لئلا يخرج من الطعام فاخذته فقلت لا رفعتك الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا آخر ثلاث حركات انك تزعم لا تعود ثم تعود قال دعني وفي رواية دخل بعني (أعلمك) بالجزم (كلمات ينفعك الله بها) قال الطبراني وهو مطلق لم يعلم منه أي النفع فيحمل على المقيد في حديث علي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من قرأها يعني آية الكرسي حين يأخذ مضجعه أمنه الله تعالى على داره ودار جاره وأهل دورات حوله رواه البيهقي في شعب الإيمان انتهى وفي رواية اذا قلتم لم يقربك ذكر ولا آتني من الانس ولا من الجن (قلت ما هو) أي الكلام وفي نسخة ما هن أي الكلمات

بقوله فيه وما صالحوا عليه فهو لهم فانه يدل على جواز الصلح في الدماء باكثر من الدينية  
 \* (باب ما جاء في وضع الخشب في جدار الجدار ان كره)

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره ثم يقول أبو هريرة مالي أراكم عنكم مرضسين والله لا يرمين بها بين أكماسكم رواه الجماعة الا النسائي \* وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا ضرر ولا ضرار والرجل أن يضع خشبه في حائط جاره واذا اختلفتم في الطريق فاجعلوا سبعة أذرع \* وعن عكرمة بن ربيعة بن أخوين من بني الغيرة أعتق أحدهما أن لا يغرز خشبه في جداره فلقب بالجمع بن يزيد الانصاري ورجلا كثيرا دهالوا نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبه في جداره فقال الحنفية أي أخى قد علم انك لا مفضل لك على وقد حلفت فاجعل اسطوا نادون جداري ففعل الآخر فغرز في الاسطوان خشبه رواه ما أحمد وابن ماجه) أما حديث ابن عباس فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي والطبراني وعبد الرزاق قال ابن كثير أما حديث لا ضرر ولا ضرار فرواه ابن ماجه عن عباد بن الصامت وروى من حديث ابن عباس وأبي سعيد الخدري وهو حديث مشهور انه وهو أيضا عند ابن ماجه والدارقطني والحاكم والبيهقي من حديث أبي سعيد وعند البيهقي أيضا من حديث عباد والطبراني في الكبير وأبي نعيم من حديث ثعلبة بن مالك القرظي وما فيه من جعل الطريق سبعة أذرع ثابت في الصحيحين من حديث أبي هريرة كما ساقى وأما حديث مجمع فانخرجه أيضا ابن ماجه والبيهقي وسكت عنه الحفاظ في التلخيص وعكرمة بن ربيعة المذکور مجهول قوله لا يمنع بالمرم على النسي وفي رواية لا حد لا يمنع وفي لفظ البخاري بالرفع على الظهيرة ومعنى في معنى النسي قوله خشبه قال القاضي عياض رويته في مسلم وغيره من الاصول بسبعة الجمع والافراد ثم قال وقال عبد الغني بن سعيد كل الناس تقوله بالجمع الا الطحاوي فانه قال عن روح بن النرج سالت أبا زيد والحرث بن بكير ويونس بن عبد الأعلى عنه فقالوا كلهم خشبة بالتموين ورواية مجمع تشهد لدراوه بلفظ الجمع ويؤيدها أيضا ما رواه البيهقي من طريق شريك عن معاذ عن ابن عباس باللفظ

(قال اذا أويت) آيت (الى فراشك) للنوم وأخذت مضجعت وفي رواية عند الصباح والمساء فانقرأ آية الكرسي الله لا اله الا هو الحى القيوم حتى تحتم الآية زاد ما ذين جبل في روايته عند الطبراني وخاتمة سورة البقرة آمن الرسول الى آخرها فانك لن يزال عليك من الله) أي من عنده أو من جهة أمر الله أو من قدرته أو من بأس الله ونقمته (حافظ) يحفظك (ولا يقربك شيطان حتى تصبح) فخلت سبيله فقلت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما فعل أسيرك البارحة قلت يا رسول الله زعم أنه يعلم كلمات ينفعني الله بها فخلت سبيله قال صلى الله عليه وآله وسلم (ما هي) الكلمات (قلت قال لي اذا أويت الى فراشك

فاقرأ آية الكرسي من أوله حتى تختم الله لاله الاحوالى القيوم وقال لى ان يزال عليك من الله حافظ ولا يقربك شيطان حتى تصبح وكانوا اى الغلبة (أعرض نبي على) تعلم (الخبر) وفعله وكان الاصل أن يقول وكان الله على طريق الاتفات وقيل هو مدرج من كلام بعض رواة وبالجملة فهو موقوف للاعتذار عن تخلفه سبيله بعد المرة الثالثة حرصا على تعلم ما يقع (نقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) اما انه قد صدقك) بختمك الدال في تنفع آية الكرسي ولما أثبت له الصدق وأهم المدرج فاستدركه بصيغة تفيده بالمبالغة في الذم بقوله ١٣٢ (وهو كذوب) وفي حديث معاذ بن جبل صدق الحديث وهو كذوب (نقل)

اذا سأل أحدكم جاره أن يدعم جسده على حائطه فلا يمتعه قال القرطبي وانما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق الرواية في هذا الطرف لان أهم الخشية الواحدة يخف على الجار المساجبة به بخلاف الاخشاب الكثيرة والاحاديث تدل على انه لا يحل للجار أن يمنع جاره من غرز الخشب في جداره ويحجزه الحاكم اذا امتنع وبه قال أحمد واسحق وابن حبيب من المالكية والشافعي في القديم وأهل الحديث وقالت الحنفية والمالكية والهادوية ومالك والشافعي في أحد قوليه والجوهري يشرط إذن المالك ولا يجبر صاحب الجدار اذا امتنع وحلوا النبي على التزديد جمع بينهما وبين الأدلة القاضية بأنه لا يحل حال امرئ مسلم الا بطبيعة من نفسه وتعتب بان هذا الحديث أخص من تلك الأدلة صلتها بيني العام على الخاص قال البيهقي لم تجد في السنن الصريحة ما يعارض هذا الحكم الا عرومان لا يمتنع كمران يخضعوا وحمل بعضهم الحديث على ما اذا تقدم استئذان الجار كما وقع في رواية لابن داود بلفظ اذا استأذن أحدكم أخاه وفي رواية لا جدم من سأل جاره وكذا في رواية لابن حبان فاذا تقدم الاستئذان لم يكن للجار المنع الا اذا لم يتقدم قوله في جداره الظاهر هو دال الضمير الى المالك أى في جدار نفسه وقيل الضمير يعود على الجار الذي يريد الغرز أى لا يمتعه من وضع خشبه على جدار نفسه وان تضر ربه من جهة منع الضوء مثلا ووقع لابي عوانة من طريق زياد بن سعد عن الزهري أنه يضع جداره على جدار نفسه ولو تضرر به جاره والظاهر الاول وبؤيده قوله في حديث ابن عباس في حائط جاره وكذلك قوله في الحديث الآخر فاجعل أسطوا نادون جداري قيل وهذا الحكم مشروط عند القائلين بأنه يجب ذلك على الجار بحاجة من يريد الغرز اليه وعدم تضرر المالك فان تضرر لم يقدم حاجة جاره على حاجته ولكنه لا ينبغي ان اطلاق الاحاديث فاض بعدم اعتبار عدم تضرر المالك ولكنه يجب على من يريد الغرز أن يتوقى الضرر بما يمكن فان لم يمكن الا بضرار وجب على الغارز اصلاحه وذلك كما يقع عند دفع الجدار لغرز الخدوع وأما اعتبار حاجة الغارز الى الغرز فاحر لا بد منه قوله ما لي أراكم هنا معرضين أى عن هذه المقالة التي جاءت بها السنة أو عن هذه الوصية أو الموعظة قوله والله لا رمين بها بينا كفاكم بالناء الفوقية أى لا قرعتمكم بها كما يضرب الانسان بالشيء بين كنفه ليدنيه من غفلة قال القاضي عياض وابن عبد البر وقد رواه بعض رواة

من مخاطب منذ ثلاث له اليا أبا هريرة قال لا أعلم (قال ذلك شيطان) من الشياطين وكان على صفة الأدميين فلم يكن في امساكه مضادا لملك سليمان ولا منافاة لحديث ان شيطانا نفلت على البارحة الحديث لاحتمال ان الذي هم به النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يوثقه رأس الشياطين وقد وقع لابي بن كعب عند الساقى وأبي أيوب الانصاري عند الترمذي وأبي أسيد الانصاري عند الطبراني وزيد بن ثابت عند ابن أبي الدنيا قصص في ذلك الا أنه ليس فيها ما يشبه قصة أبي هريرة الا قصة معاذ وهو محمول على التعمد وموضع الترجمة قوله تخلت سبيله لان أبهريرة وان لم يكن وكيل في الاعطاف فهو وكيل في الجلالة تضرره وأنه وكيل بحفظه الزكاة وقد ترك مما وكل بحفظه شيئا وأجاز صلى الله عليه وآله وسلم فعله فقد ظاهره الترجمة قطعاً نعم في أخذ اقراض الوكيل الى أجل مسمى من هذا الحديث

نظر ولا ينبغي ما في ذلك من التكلف والضعف وفي الحديث أن الشيطان قد يعلم ما ينتفع به المؤمن وأن الحكمة قد يتأقماها الكافر الفاجر فلا ينتفع بها أو تؤخذ عنه فينتفع بها وان الشخص قد يعلم الشيء ولا يعمل به وان الكافر قد يصدق ببعض ما يصدق به المؤمن ولا يكون بذلك مؤمنا وان الكذوب قد يصدق وان الشيطان من شأنه أن يكذب وأنه قد يصور ببعض الصور فممكن رؤيته وان من أقبح حفظ شيء يسمى وكلاهما الحق باكلون من طعام الانس وانهم يظهران للانسان وانهم يتكلمون بكلام الانس وانهم يسرقون ويخدعون وفيه فضل آية الكرسي وفضل آخر سورة البقرة

وان الحق يصيبون من الطعام الذي لا يذ كرام الله عليه وفيه ان المارق لا يقطع في الجماعة ويحتمل أن يكون القدر المسروق لم يبلغ النصاب ولذلك جاز للصحابي العقوبة قبل تبليغه الى الشارع وفيه قبول العذر والستر على من يظن به الصدق وفيه اطلاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الغيبات باعلام الله سبحانه الهاماً أو وحياً ووقع في حديث معاذ بن جبل جاء الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعلم بذلك وفيه جواز جمع كافة القطر قبل ليلة القدر وتوكيد البعض لحفظها وتفرقها (عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال جاء بلال) رضي الله عنه ١٣٣ (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقر برني) قال

الجوهري ضرب من التمر زاد في المحكم انه أصفر مدور وهو أجود اقر وفي مسند أحمد هروغا خير ثم البرني يذهب الداء (فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أين هذا) اقر البرني (قال بلال كان عندنا تمر ردي) بزنة فعل من ردى الشيء يرد أدراعه فهو ردي أي فاسد وأردانه أفسدته قاله الجوهري (فبعثت منه صاعين بصاع ليطعم) بلال (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي لفظ ليطعم بالنون وفي بعضه ليطعم بالميم (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عند ذلك) القول الصادر من بلال المؤذن (أوه أوه) هذا (عين الربا) هذا (عين الربا) بفتح الراء أوه وعين الربا أوه بتشديد الواو بمعنى العجز قال السفاقي وانما تأوه ليكون أبلغ في الزجر وقاله اما تألم من هذا الفعل وامان سوء الفهم زاد مسلم من طريق أبي نضيرة عن أبي سعيد في نحو هذه القصة فردوه ومعلوم أن بيع الربا مما يجب رده (ولكن

الموطأ) كفاكم بالنون والكشف الجانب ونوته مفتوحة والمعنى لا صرخن بها بين جماعتكم ولا أكتمها أبداً وقال الخطابي معناه ان لم تقبلوا هذا الحكم ونعمه ما لوابه راضين لاجتماعها أي الخشبة على رقابكم كارهين أراد بذلك المبالغة وفي تعاليق القاضي حسين ان أباعريرة قال ذلك حين كان متولياً بمكة أو المدينة وكانه قاله لما رآهم توفقوا عن قبول هذا الحكم كواقع في رواية لابن داود انهم تكسروا رؤسهم لما سمعوا ذلك قوله لا ضرر ولا ضرار هذا فيه دليل على تحريم الضرر على أي صنعة كان من غير فرق بين الجار وغيره فلا يجوز في صورة من الصور الابدال يخص به هذا العموم فعليه بطالبة من جوار المضارة في بعض الصور بالادلة فان جاء به قبانه والاضررت بهذا الحديث وجهه فانه قاعدة من قواعد الدين تشهد له كليات وجزئيات وقد ورد الوعيد لمن ضار غيره فان خرج أبو داود والنسائي والترمذي وحسنه من حديث أبي هريرة **بسم الله** الصاد المهمل مالک بن قيس الانصاري وهو من شهم دبدر او ما بعدهما من المشاهد قال ابن عبد البر بالاختلاف قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ضار الله به ومن شاق شاق الله عليه واختلفوا في الفرق بين الضرر والضرر ارفقيل ان الضرر فعل الواحد والضرر ان فعل الاثنين فصاعداً وقيل الضرر ان تضربه من غير أن تنفع والضرر ان تضره وتنفع أنت به وقيل الضرر ان الجزاء على الضرر والضرر الابتداء وقيل هما بمعنى قوله ولأرجل أن يضع خشبة في حائط جاره فيه دليل على جواز وضع الخشبة في جدار الجار واذا جاز الغرز جاز الوضع بالاولى لانه أخف منه قوله فاجعله وسبعة أذرع هذا محمول على الطريق التي هي مجرى عامة المسلمين باجماعهم ومواسمهم فاذا نشأ جرح من له أرض يتصل بها مع من له فيها حق جعل عرضها سبعة أذرع بالذراع المتعارف في ذلك البلد بخلاف بنات الطريق فان الرجل اذا جعل في بعض أرضه طريقة ممسكة للمارين كان تقديرها الى خبيره والافضل توسيعها وايسر هذه الصورة مراد الحديث لان المفروض أن هذه لادافعة فيها والاختلاف وسما في تمام الكلام على الطريق في الباب الذي بعده هذا قوله أعق أحدهما أي حلف بالحق

• (باب في الطريق اذا اختلفوا فيه كم يجعل) •

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا اختلفتم في الطريق فاجعلوه اذا أردت أن تشترى) القرا الجيد (فبيع القمر) الردي (بيعه آخر ثم اشترى) الجيد (به) أي بمن الردي حتى لا تقع في الربا وفي الحديث البحث عما يسر به الشخص حتى ينكشف حاله وفيه النص على تحريم ربا الفضل واهتمام الامام بأمر الدين وتعليمه لمن لا يعلمه وارشاده الى التوصل الى المباحات وغيرها واهتمامه بالتابع بأمر متبوعه واتباعه الجيد له من أنواع المطعومات وغيرها وفيه ان صدقة الر بالانصاع وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع وكذا النسائي (عن عقبه بن الحارث رضي الله عنه قال سمعني بالنعيمان وأبنا النعمان) وهو من شهم دبدر او كان من احابى به (شاربا) مسكراً أي متصفا بالشرب لانه حين سمع به لم يكن شاربا

حقة قسمة بل كان سكران ويدل له ما في الحدود بلانظ وهو سكران (فاصر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كان في البيت أن يضربوا قال) عتبة بن الحرث (فكنت أنا فيه ضربة فمصر بناه باله مال والحريد) وفيه أن الإمام الميراث قال إقامة الحد بنفسه وولي غيره كان ذلك بمنزلة تركه له - ثم في إقامته ولا يصح عند الشافعية التوكيل في إثبات الحدود إيمانهم على الدرهم قد يبيع إثباتهم بالولوك الثمانية بأن يقدف شخص آخر فيطأ به بحد القذف فله أن يدركه عن نفسه بإثبات زواجه ولو كلفه فإذا ثبت أنهم عليه الحد رتبة فساد من الحديث كما قال الخطابي ١٣٤ أن حد الحر لا يتأثر إلا إذا فاقه كذا الحمل لتضع حملها قالوا إن

ابن حجر في الفتح

• (بسم الله الرحمن الرحيم) •

• (ما جاء في الحرث) •

أي الزرع (والزراعة) وهي المعاملة على الأرض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالها فإن كان من العامل فهي مخبرة وهو ما أن أفردنا عن المسافة باطلان اللهم عن الزراعة في مسلم وعن المخبرة في الصحاح ولأن تحصيل منعة الأرض ممكنة بالاجارة فلم يجز العمل عليها ببعض ما يخرج منها كالمواشي بخلاف الشجر فإنه لا يمكن عقد الاجارة عليه بخلاف المسافة واختار في الروضة تبعاً لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحته ما روى أخبار النعماني على ما إذا شترط لأحد هما زرع قطعة معينة ولا شتر آخرى وقد ذكر البخاري في صححه عن الساف آثاراً أوله أنه أراد بذلك الإشارة إلى أن الصحابة لم ينقل عنهم الخلاف في الجواز خصوصاً أهل المدينة وقد تيسر بالأحاديث المذكورة

سبعة أذرع رواء الجماعة إلا لئلا في لفظ لا حيد إذا اختلفوا في الطريق رفع من بينهم سبعة أذرع وعن عباد بن الصامت أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في الرحمة تكور في الطريق ثم يبدأ أهلها البنيان فيما قضى أن يتروا الطريق سبعة أذرع وكانت تلك الطريق تسمى الميناء راء عبد الله بن أحمد في مسنده (أبيه) حديث عباد أخرجه أيضاً الطبراني بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطريق الميناء الحديث والرازي عن عبادة - بحق بن يحيى ولبيدركه ويشهد له ما أخرجه عبد الرزاق عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الاختلاف في الطريق الميناء فاجعلوا سبعة أذرع وما أخرجه ابن عدي من حديث أنس بلفظ قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كل من الأسياد الثلاثة مقال اهـ ولكنه يقوى بعضهم ببعض اقتضاهم للاختلاف كما لا يخفى قوله إذا اختلفتم في لفظ لله أرى إذا نشأ جروا ولا سمعتم قيل إذا اختلف الناس في الطريق رزاد المسألة في بعد ذكر الطريق فقال الميناء قال الحافظ ولم يتابع عليه وأبست محفوظاً في حديث أبي هريرة وانما ذكرها البخاري في الترجمة مشبهة إلى الأحاديث التي ذكرناها كجرت بذلك قاعدة قوله سبعة أذرع قال في الفتح الذي يظهر أن المراد بالزراع ذراع الأدمي فيعتبر بذلك بالمعدل وقيل المراد ذراع البنان المتعارف راجعاً هذا المقدار إنما هو في الطريق التي هي مجرى عامة المسابغ لأعمال وسائر المواشي كما أسلفنا الطريق المشروعة بين الأملاك والطرق التي يمر بها أبو آدم فقط ويدل على ذلك التقسيم بالميناء كما في الأحاديث المذكورة والميناء مكيورة ومختلطة ما كنه وبمدها فوقية ومذبذبة من المعال من الأسيان والميناء زائدة قال أبو عمرو والشيء الميناء أعظم الطرق وهي التي يكثر مرور الناس فيها وقال غيره هي الطرق الواسعة وقيل العامرة - وكذا في البحر عن الهادي أنه إذا التبس عرض الطريق بين الأملاك أو كان حولها أرض - موات بقي ما تحتها من المزارع أو المزارع أو الميناء وفي نسخة وفي نسخة مثل عرض باب فيه انتهى وبهذا التفسير فالت الهادوية والحكمة في ورود الشرع بتقدير الطريق سبعة أذرع هي أن تسلكها الأجمال والانتقال دخولاً وخروجاً وتبعاً بما لا بد منه كما طرح عند الأبواب قوله الرحمة بفتح الحاء المهملة وتسكن على ما في

في باب إجاعة من السلف قال الحازمي روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه

القاموس

وعبد الله بن مسعود وعمار بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد العزيز وابن أبي ليلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الرأي أبو يوسف القاضي ومحمد بن الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمسافة يجوز من القرأ والزراع قالوا ويجوز العقد على المزارعة والمسافة مجمعتين فيساقية على الخيل ويزارعه على الأرض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحدة منهم ما شئوا وأجابوا عن الأحاديث النافضة بالنهي عن المزارعة بأنهم المحمولة على التنزيه أو على ما إذا اشتراط صاحب الأرض

ناحية معينة منها أو بشرط ما ينبت على النهر صاحب الأرض لما في كل ذلك من الغرر والجهالة وعليه تتمحل الأحاديث الواردة في النهي عن الخبارة كما هو شأن حمل المطلق على المنع ولا يصح حملها على الخبارة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خبر لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم استقر عليه إلى موته واستقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا تصريح رافع بجواز المزارعة على شيء معلوم مضنون ولا يشترط على جواز المزارعة بجزء معلوم حديث أسيد بن ظهير فإن النهي فيه ليس بمتوجه إلى المزارعة بالنصف والثالث والرابع فقط بل إلى ذلك مع اشتراط ١٢٥ ثلاثة جداول والقصارة وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أبى رد أصلي الله عليه وآله وسلم لم يفعلها في خبر نعم حديث رافع عند أبي داود والنسائي وابن ماجه لما ظن كانت له أرض فأنزرها أو أنزرها ولا يكرها بثالث ولا ربع ولا بطعام مسمى وكذلك حديثه أيضا عند أبي داود بإسناد فيه بكر بن عامر الجبلي الكوفي وهو متكلم فيه قال أنه زرع أرضا فمربه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو يسقيها فسأله لمن الزرع ولين الأرض فقال زرعى يسدري وعلى ولي الشطر والجبى فلان الشطر فقال أريته فأرد الأرض على أهلها وأخذ نفقة مك ومثله حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة قالت وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع فيهدأ على المنع من الخبارة بجزء معلوم ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد بن ظهير على فرض أنه نهى عن المزارعة بجزء معلوم

أما موسى وهي المكان بناحية ومتسعة ومن الوادى مسيل مائه من جانبيه والمراد هذا المكان بجانب الطريق كفي الحديث

\*(باب اخراج ميازيب المطر إلى الشارع) هـ

(عن عبد الله بن عباس قال كان للعباس ميازيب على طريق عوف فلبس ثيابه يوم الجمعة وقد كان ذبح للعباس فرحان فاما في الميازيب صب ما بهدم الفرخين فاجبر عمر بقلعه ثم رجع فملح ثيابه ولبس ثيابا غير ثيابه ثم جاء فصلى بالناس فاتاه العباس فقال والله أنه لا موضع الذي وضعه النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل عمر للعباس وأنا أعزم عليك لما صنعت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففعل ذلك العباس) الحديث لم يذكرا المصنف من خرج به كافي التسخن الصحيحة من هذا الكتاب وفي نسخة أنه أخرجه أحمد وهو في مسند أحمد باللفظ كان للعباس ميازيب على طريق عمر فلبس ثيابه يوم الجمعة فاصابه منه ما بهدم فاتاه العباس فقال والله أنه لا موضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعزم عليك لما صنعت على ظهري حتى تضعه في الموضع الذي وضعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عنه فقال هو خطأ ورواه البيهقي من أوجه أخر ضعيفة أو منقطعة وانظروا أحدها والله ما وضعه حيث كان الرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بيده وأورده الخاء كم في المستدرک وفي أسناده عبد الرحمن بن زيد بن أسلم وهو ضعيف قال الحافظكم ولم ينجح الشيخان بعبد الرحمن وزوايه أبو داود في المراسيل من حديث أبي هريرة المدني قال كان في دار العباس ميازيب فذكره والحديث فيه دلائل على جواز اخراج الميازيب إلى الطرق لكن بشرط أن لا تكون محدثة تضر بالمسلمين فإن كانت كذلك منعت لأحاديث المنع من الضرر قال في البحر مسئلة المستتر ويمنع في الطريق الفرس والبياع والخفر وحرور السواحل والميازيب وربط الكلاب الضارية ما فيها من الأذى ثم حكى في البحر أيضا عن أبي حنيفة والهادوية أنه لا تضيق قرار السكك النافذة ولا هواؤها شيء وأن اتسعت أذالها أو تابع للقرار في كونه حقا كنبعية هواء الملك لقراره وعن الشافعي والمؤيد بالله في أحد أقواله أنما حق المارق في القرار لا الهواء فيجوز الروشن والسباياط

وعدم تقييده بما فيه من كلام أسيد من قوله بالنصف والثلث والرابع ويشترط ثلاثة جداول والقصارة وما سبق في الربيع ولكنه لا يسبيل إلى جعلها ناسخة لما فعله صلى الله عليه وآله وسلم في خبر لونه وهو مستتر على ذلك وتقريره لجماعة من الصحابة عليه ولا يسبيل إلى جعل هذه الأحاديث المشبهة على النهي منسوخة بفعله وتقريره وأصدور النهي عنه في أثناء مدة معاملته ورجوع جماعة من الصحابة إلى روايته من روى النهي والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بحمل النهي على ما إذا كان مع اشتراط جزء معين من الأرض والجداول والقصارة وما سبق في الربيع ولا شك أن مجموع ذلك غير الخبارة التي أجازها



رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يمكن الجمع بحمل النبي على الكراهة لانا نقول الحديث لا يفتي في الاحتجاج به للمعاد الذي فيه ولا سيما مع ما رخصته للاحاديث العجيبة الثابتة من طرق متعددة الواردة ببوار العلم لا يجوز منه بل وم كيفية يصح أن يكون ذلك ربا وقد مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجدلاء الصحابة بل يعد أن يعمل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المذكورة ويؤت عليهم ما دل كنهه الجأنا إلى القول بذلك الجمع بين الاحاديث وهذا ما تروى في هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار من الاحاديث ١٣٦ القاضية بالجواز بانها مختصة به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقرر من أنه

صلى الله عليه وآله وسلم إذا نسي عن نبي نهيها عنه بالامة رفعه لما ينسأله كان ذلك مختصا به لا نانا قول أو لا النبي غير مختص بالامة وثاني انه صلى الله عليه وآله وسلم قر رجاعة من الصحابة على مثل معاملته في خير إلى عند موته وثالثا قد استقر على ذلك بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجدلاء الصحابة فيبعد كل البعد أن يخفى عليهم مثل هذا اه ملخصا من نيل الاوطار للحفاظ الشوكاني رحمه الله ومنه في السيل (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما من مسلم يغرس غرسا) بمعنى المغروس أي شجرا (أو يزرع زرعاً) مزروعاً أو للتبويع لان الزرع غير الغرس (فيما كل منه طير أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة) والتعبير بالمسلم يخرج الكافر فيقتصر النواب في الاخرة بالمسلم دون الكافر لان القرب انما تصح من المسلم فان تصدق الكافر أو فعل شيئا من

حدث لا ضرر وكذلك المزاب قال المؤيد بالله ويجوز تضيق النافذة المسبلة بالاضرر فمة لمصلحة عامة باذن الامام وكذلك يجوز تضيق هوامها بالاولى والى مثل ما ذهب اليه المؤيد ذهب الهادوية وقالوا يجوز أيضا التضيق لمصلحة خاصة في الطرف المشر وعنه بين الاملاك

• (كتاب الشركة والمضاربة) •

(عن أبي هريرة رفعه قال ان الله يقول انا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما صاحبه فإذا خانه خرجت من بينهما رواه ابو داود) الحديث صحيحه الحاكم واهله ابن القطان بالطول بحال سعيد بن حيان وقد ذكر ابن حبان في الثقات واهله أيضا ابن القطان بالارسال لم يذكر فيه أباه ريرة وقال انه الصواب ولم يسنده غير أي همام محمد بن الزبرقان وسكت ابو داود والمنذرى عن هذا الحديث وأخرج نحوه أبو القاسم الاصبهاني في الترهيب والترهيب عن حكيم بن حزام قوله كتاب الشركة بكسر الشين وسكون الراء وحكى ابن بابش فسخ الشين وكسر الراء وذكر صاحب الفتح فيها أربع لغات فسخ الشين وكسر الراء وكسر الشين وسكون الراء وقد تخذ في الهام وقد يفتح أولا مع ذلك قوله والمضاربة هي مأخوذة من المضرب في الارض وهو السفر والمشي والعامل مضارب بكسر الراء قال الراجعي ولم يشتق للمعالم منه اسم فاعل لان العامل يختص بالمضرب في الارض فعلى هذا تكون المضاربة من المفاعلة التي تكون من واحد مثل عاقبت الاقص قوله انا ثالث الشريكين المراد ان الله جل جلاله يضع البركة لك الشريكين في مالهما مع عدم الخيانة ويعدهما بالزعاية والمعونة ويتولى الحفظ لما لهما قوله خرجت من بينهما أي زعمت البركة من المال زاد رزين وجاء الشيطان ورواية الدارقطني فاذا خان أحدهما صاحبه رفعها عنه ما يعنى البركة (وعن السائب بن أبي السائب انه قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم كنت شريكي في الجاهلية فكنت خير شريك لا تداريني ولا تغاريني رواه ابو داود وابن ماجه ولفظه كنت شريكي ونعم الشريك كنت لا تداريني ولا تغاريني) الحديث أخرجه أيضا النسائي والحاكم وصححه وفي لفظ لابي داود وابن ماجه أن السائب الخزرجي كان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قبل البعثة فقام يوم الفتح فقال مرحبا بأخي وشريكي لا تداريني ولا تغاريني وفي لفظ ان السائب قال أثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم

وجوه البر لم يكن له أجر في الاخرة فتم مأكل من زرع الكافر يغاب عليه في الدنيا كما ثبت دليله وأما من قال يحتق عنه بذلك من عذاب الاخرة فيحتاج إلى دليل وفي حديث عائشة عند مسلم قلت يا رسول الله اين جسدان كان في الجاهلية يصل الرحم ويطعم المسكين فهل ذلك نافعه قال لا ينفذه انه لم يقل يوما رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين يعني لم يكن مصداقا للبعث ومن لم يصدق به كافر ولا ينفعه عمل ونقل عياض الاجماع على أن الكفار لا تنفعهم أعمالهم ولا يذابون عليهم انعيم ولا تنقيف عذاب لكن بعضهم أشد عذابا من بعضهم بحسب جرائمهم وأما حديث أبي أيوب

الانصارى عند أخذهم فوعا مامن رجل يفرض غرسا وحديث مامن عبد قفا هرهما يتناول المسلم والكافر ~~ال~~كن يحمل  
الطلق على المقعد والمراد بالمسلم الجنس فتدخل المرأة المسلمة قال في القنح وفي الحديث فضل الغرس والزرع والحض على عمارة  
الأرض ويستنبط منه اتخاذ الضيعة والقيام عليها وفيه فساد قول من أنكر ذلك من المتزهدة وحمل ما ورد من التنفير عن  
ذلك على ما إذا أشغل عن أمر الدين فنه حديث ابن مسعود مرفوعا لاتخذوا الضيعة فترغبوا في الدنيا الحديث قال القرطبي  
يجمع بينه وبين حديث الباب بحمله على الاستكثار والاستغلال به عن أمر الدين ١٤٧ وخلق حديث الباب على اتخاذها

بالكفاف وانفع المسكين بها  
وتحصل ثوابها وفي رواية لمسلم  
الا كان له صدقة الى يوم القيامة  
ومقتضاها ان أجر ذلك يستمر مادام  
الغرس أو الزرع ما كولا منه  
ولو مات زارعه أو غارسه ولو انتقل  
ملكه الى غيره وظاهر الحديث  
ان الاجر يحصل للمتاعى الزرع  
والغرس ولو كان عمله لغيره لانه  
اضافها الى أم مبشر ثم سألها عن  
غرسه وقد تقدم الكلام على  
أفضل المكاسب في كتاب البيوع  
اه قال ابن العربي في سعة كرم  
الله أن يثيب على ما بعد الحياة  
كما كان يثيب ذلك في الحياة وذلك  
في سنة صدقة جارية أو علم ينفع  
به أو ولد صالح يدعو له أو غرس أو  
زرع أو رباط أو للرباط ثواب عمله  
الى يوم القيامة اه قال القسطلاني  
ثم ان حصول هذه الصدقة  
المذكورة يتناول حتى من غرسه  
لعماله أو لفقته لان الانسان  
يثاب على ما سرقه وان لم ينو ثوابه  
ولا يختص حصول ذلك عن يانشر  
الغرس أو الزراعة بل يتناول  
من استأجره عمل ذلك والصدقة

وآله وسلم لم يؤمنوا علي ويذكرونني فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
أنا أعلمكم به فقلت صدقت يا بني أنت وأمي كنت شريكي فنعى الشريك لاتدارى ولا تقارى  
ورواه أبو نعيم في المعرفة والطبراني في الكبير من طريق قيس بن السائب وروى أيضا  
عن عبد الله بن السائب قال أبو حاتم في العلل وعبد الله ليس بالقوى وقد اختلف هل  
كان الشريك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم السائب المذكور أو ابنه عبد الله واختلف  
أيضا في اسلام السائب وحبسته قال ابن عبد البر هو من المؤلفة قلوبهم وعن حسن  
اسلامه وعاش الى زمن معاوية وروى ابن هشام عن ابن عباس انه من هاجر مع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وأعطاه يوم الجعرانة من غنائم حنين وقال ابن اسحق انه قتل يوم  
يذكر كافر أو قيل ان اسمه السائب بن زيد وهو وهم ويقال السائب بن قيلة قوله لاتدارى  
ولاتقارى أى لاتمانعنى ولا تتجاوزنى وفي الحديث بيان ما كان عليه النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها وفيه جواز السكوت من  
الممدوح عند سماع من يمدحه بالحق \* (وعن أبي المنهال ان زيدا بن أرقم والبراء بن عازب

كانا نسير يمين فاشترى افاضة بنقد ونسيئة فبلغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم فامرهما أن  
ما كان بنقد فاجيزوه وما كان بنسيئة فردوه ورواه أحمد والبخاري بجملة لفظ البخاري  
ما كان يدا بيد نخذوه وما كان نسيئة فردوه والحديث استدلل به على جواز تفريق  
الصفة في صحيح الصحيح منها ويطل ما لا يصح وتعب باحتمال أن يكونا قد اعتدوا  
مختلفين ويؤيده ما في البخاري في باب الهجرة الى المدينة عن أبي المنهال المذكور فذكر  
هذا الحديث وفيه قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة ونحن نتبايع هذا البيع  
فقال ما كان يدا بيد فليس به بأس وما كان نسيئة فلا يصح فعنى قوله ما كان يدا بيد  
نخذه أى ما وقع لكم فيه التقابض في المجلس فهو صحيح فأما قوله وما لم يقع لكم فيه  
التقابض فليس بصحيح فأنكره ولا يلزم من ذلك أن يكونا جميعا في عقد واحد واستدل  
بهذا الحديث أيضا على جواز الشركة في الدراهم والدنانير وهو اجماع كما قال ابن بطال  
لكن لا بد ان يكون نقد كل واحد منهما مثل نقد صاحبه ثم يخطأ ذلك حتى لا يتميز  
ثم يصرفا جميعا الآن يقيم كل واحد منهما الاخر مقام نفسه وقد حكى أيضا ابن بطال  
ان هذا الشرط يجمع عليه واختلفوا اذا كانت الدنانير من أحدهم والدراهم من الآخر

١٨ نيل خا حاصلة حتى فيما عجز عن جمعه كالسبل المجوز عنه بالصدقة فأي كل منه حيوان فانه مندرج تحت  
مقوله الحديث واستدل به على أن الزراعة أفضل المكاسب وقال به كثيرون وقيل المكسب بالندوقيل التجارة وقيل كسب  
اليد أفضل من حيث الحل والزرع من حيث عموم الانتفاع وحيث أنه يفتن في أن يختلف ذلك باختلاف الحال فحيث احتج  
الى الاقوات أكثر تكون الزراعة أفضل للتوسعة على الناس وحيث احتج الى المنجرات لانتفاع الطرق تكون التجارة أفضل  
وحيث احتج الى الصنائع تكون أفضل والله أعلم وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الادب والترمذي في الاحكام

﴿عن أبي امامة الباهلي﴾ صدى بن عمران آخر من مات من الصحابة بالشام وليس له في البخاري سوى هذا الحديث وآخر من  
في الامامة والجهاد (رضي الله عنه انه رأى سكة) بكسر السين وتشديد الكاف الحديدية التي يحرق بها الارض (وشيان آله  
الحرق فقال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يدخل هذا بيت قوم) يعملون بهما بانفسهم (الا أدخله الله) فلو كان  
لهنهم من يعمل لهم وأدخلت الآلة دارهم لفظ فليس مراداً أو هو على عمومه فان الذل شامل لكل من أدخل على نفسه  
ما به من مطالبة آخره ولا سيما اذا كان ١٣٨ المطالب من ظلمة الولاة في مستخرج أبي نعيم الا أدخلوا على انفسهم ذلاً

لا يخرج عنهم الى يوم القيامة أي  
لما يلزمهم من حقوق الارض  
التي يزعمونها ونطالبهم بها الولاة  
بل وياخذون منهم الآن فوق  
ما عليهم بالضرب والحبس بل  
ويجبهونهم كالعبيد أو أسوأ من  
العبيد فان مات أحد منهم أخذوا  
ولده عوضه بالغصب والظلم وربما  
أخذوا الكثير من ميراثه  
ويحرمون ورثته بل ربما أخذوا  
من يولد الزرع فجعلوه زراعاً وربما  
أخذوا ماله كما شاهدنا فلاحول  
ولا قوة الا بالله وكان العمل في  
الاراضي أول ما افتتحت على  
أهل الذمة فكان أصحابه  
يكرهون تعاطي ذلك قال ابن  
الذين هذا من اخباره صلى الله  
عليه وآله وسلم بالمغيبات لان  
المشاهد الآن أكثر الظلم انما هو  
على أهل الحرب قال في الفتح وقد  
أشار البخاري بالترجمة الى الجمع  
بين حديث أبي امامة والحديث  
السابق في فضل الزرع والغرس  
وذلك باحد أمرين اما أن يحمل  
ما ورد من الذم على عاقبة ذلك  
ومحله اذا اشتغل به فضيع بسببه

فمنعه الشافعي ومالك في المشهور عنه والكوفيون الا الثوري واختلفوا ابطاله فنعى  
الشركة في غير المتقدمين فذهب الجمهور الى الصحة في كل ما يملك وقيل يختص بالنقد  
المضروب والاصح عند الشافعية اختصاصه بالمثل وحديث اشتراك الصحابة  
في ازواجهم في غزوة الساحل كما في حديث جابر عند البخاري وغيره برده على من قال  
باختصاص الشركة بالنقد لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قررهم على ذلك وكذلك  
حديث سالم بن الاحمكوع عند البخاري وغيره انهم جمعوا ازواجهم ودعا النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم لهم فبها البركة ويرد على الشافعية حديث أبي عبيدة الا في حديث  
رويفع والخاص ان الاموال في جميع أنواع الاموال فمن ادعى الاختصاص  
بنوع واحد أو بأنواع مخصوصة ونفي جواز ما عداها فعليه الدليل وهكذا الاصل جواز  
جميع أنواع الشركة المفضلة في كتب الفقه فلا قبل دعوى الاختصاص ببعض  
الابدان (وعن أبي عبيدة عن عبد الله قال اشتركت أنا وعازر وسعد فيما نصب يوم بدر

قال نخاسع بآسير بن ولم اجب أنا وعازر بنى رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وهو  
في شركة الابدان وتلك المباحات وعن رويح بن ثابت قال ان كلاً أخذنا في زمن رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم ياخذنصراً خبيثاً على أن له النصف مما يفتح ولنا النصف  
وان كان أخذنا بالطير له النصف والريش ولان آخر القدر زواجه أجد وأبو داود الحديث  
الاول منقطع لان أبي عبيدة لم يسمع من أبيه عبد الله بن مسعود والحديث الثاني في اسناده  
أبو داود وشيخان بن أمية القتيبي وهو مجهول وبقي رجاله ثقات وقد أخرجه النسائي  
من غير طريق وهذا المجهول باسناد رجاله كلهم ثقات بقوله النص وهو المهرول من الابل  
والنصل حديثه السهم والريش هو الذي يكون على السهم والقدر بكسر القاف السهم  
قبل أن يرأس وينصل استبدل بحديث أبي عبيدة على جواز شركة الابدان كما ذكره  
المصنف وهي أن يشترك العاملان فيما يبعه لانه فيم وكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل  
ويعمل عنه في قدر معلوم مما استوجرا عليه وبهينان الصنعة وقد ذهب الى صحة مال  
بشرط اتحاد الصنعة والى صحة هاتين العترة رأياً حكيمة وأصحابه وقال الشافعي شركة  
الابدان كالأبطال لان كل واحد منهما متميز بدينه ومنافعه فيختص بنوائده وهذا

ما من جهة ظنه واما أن يعمل على ما اذا يضيع الا أنه جاوز الحد فيه وهذا الحديث من افراد البخاري ﴿عن أبي هريرة﴾ كما  
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أسسك كلباً فإنه يفتنك كل يوم من) أجرة (عله قيراط) وعند مسلم  
قيراطان والحكم للزائد لانه حفظ ما لم يحفظه الاخر أو انه صلى الله عليه وآله وسلم أخبرنا ولا ينقص قيراط واحد فسمعته الرازي  
الاول ثم أخبرنا بانه ينقص قيراطين زيادة في التاكيد للتخفيف عن ذلك فسمعته الثاني أو ينزل على حاليين فينقص للقيراطين باعتبار  
كثرة الانسار بالتحاذي ونقص الواحد باعتبار قلته قال ابن عسك البرقي ما يترى إلى أن يتحاذيها ليس يحرم لان ما كان يتحاذي

بحر ما امتنع اتخاذه على كل حال - وانه نقص الاجر أو لم ينقص فدل ذلك على أن اتخاذهامكروه لاحترام ١٨٩ قال في الفتح يحتمل أن تكون العقوبة تقع بعدم التوفيق للعمل بمقدار قيراط مما كان يعمل من الخير ولم يتخذ الكلب ويحتمل أن يكون الاتخاذ حراما والمراد بالنقص أن الأثم الحاصل بالتخاذه يوازن قدر قيراط أو قيراطين من أجره فينتقص من ثواب عمل المتخذ وقد ما يترتب عليه من الأثم بالتخاذه وهو قيراط أو قيراطان وقيل ينقص نقص القيراطين عن اتخاذهما بالمدينة الشريفة خاصة والقيراط بما عداها وقيل يلحق بالمدينة في ذلك سائر المدن والقرى ويختص القيراط ١٢٩ بأهل البوادي وهو يلحق إلى معنى

كثرة التماذي وقيل غير ذلك وقد حكى الرويان في البحر اختلاف في الاجر هل ينقص من العمل الماضي أو المستقبل وفي محل نقصان القيراطين فقليل من عمل النهار قيراط ومن عمل الليل آخر وقيل من الفرض قيراط ومن النقل آخر والقيراط هنا مقدار معلوم عند الله تعالى والمراد نقص جزء أو جزأين من اجرائه وهل اذا تعددت الكلاب تتعدد القيراط وسبب النقص امتناع الملازمة من دخول يتسه أولا يلحق المارين من الأذى أو ذلك عقوبة اتهم لاتخاذهم مانهي عن اتخاذه أولا ولأن بعضهم أشياطين أولولوغها في الاواني عنده غفلة صاحبها (الا كلب حرث أو ماشية) فيجوز والتمتدح بالاسناد واصح عند الشافعية اباحة اتخاذه الكلاب لحفظ الدور والدروب قياسا على المصوص بما في معناه كما أشار إليه ابن عبد البر واستدل المالكية بجواز اتخاذه على طهارتها فان ملازمة معهم الاحتراز عن من شئ منها أمر

كلا واشتركا في ما شئتهما وهي متينة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح وأجابت الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يدفعها لمن يشاء وهذا الحديث حجة على أبي حنيفة وغيره عن قال ان الوكالة في المباحات لا تصح والحديث الثاني يدل على جواز دفع أحد الرجلين إلى الآخر وحامله في الجهاد على أن تكون الغنيمة بينهما والاحتجاج بهذين الحديثين انما هو على فرض أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع وقرر وعلى فرض عدم الاطلاع والتقرير لا حجة في أفعال الصحابة وأقوالهم الآن يصح اجماعهم على أمر (وعن حكيم بن حزام صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه كان يشترط على الرجل اذا اعطاه مالا متارضة يضرب له به أن لا يتجمل مالى في كبد رطبة ولا تنجسه في حجر ولا تنزل به بطن مسيل فان فعلت شيئا من ذلك فقد ضمت مالى رواه الدارقطني) الاثر أخرجه أيضا البيهقي وقوى الحافظ اسناده وفي تجويز المضاربة آثار عن جماعة من الصحابة منها عن علي عليه السلام عند عبد الرزاق انه قال في المضاربة الوضعية على المال والربح على ما اصطفاوا عليه وعن ابن مسعود عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى زيد بن جليدة مالا مضاربة وأخرجه عنه أيضا البيهقي وعن ابن عباس عن ابيه العباس انه كان اذا دفع مالا مضاربة فذكر قصة وفيه انه رفع الشرط إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاجازه وأخرجه البيهقي باسناد ضعيف والطبراني وقال تفرد به محمد بن عقبة عن يونس بن أرقم عن أبي الجارود وعن جابر عند البيهقي انه سئل عن ذلك فقال لا بأس به وفي اسناده ابن لهيعة وعن عمر عند الشافعي في كتاب اختلاف العراقيين انه اعطى مال بتم مضاربة وأخرجه أيضا البيهقي وابن أبي شبة وعن عبد الله وعبيد الله ابني عمر أنهم اقيموا بموسى الاشعري بالبحر من مصر فهما من غزوة فمنا وندفلسا فانه مالا وابتهاعا منه متاعا وقدمابه المدينة فباعا ورهبافيه وأراد عمر أخذ رأس المال والربح كله فقالوا لو كان تلف كان ضمانه علينا فكيف لا يكون ربحه لنا فقال رجل يا أمير المؤمنين لو جعلناه قراضا فقال قد جعلته قراضا وأخذ منه ما نصف الربح أخرجه مالا في الموطأ والشافعي والدارقطني قال الحافظ اسناده صحيح قال الطحاوي يحتمل أن يكون عمر شاطره مانه كما شاطر عماله أموالهم وقال البيهقي تأول الترمذي هذه القصة بانه سألهما البره الواجب عليهما ان يجعلاه كالمساكين

شاق والاذن في الشئ اذن في مكملات مقصوده كما أن في المنع من لوازمه مناسبة للمنع منه الامر من غسل ما ولغ فيه الكلب من غير تفصيل وتخصيص العموم غير مستسكرا اذا سوغه لدليل قال ابن المنير أراد الجباري اباحة الحرث بدليل اباحة اقتناء الكلاب المنهي عن اتخاذهما لاجل الحرث فاذا رخص من أجل الحرث في الممنوع من اتخاذه كان أقل درجاته أن يكون مباحا (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه في رواية الا كلب غنم أو صيد) وعند مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب الا كلب ممد أو كلب غنم فقل لابن عمر ان أباه يرى يقول

أو كذب زرع فقال ابن عمر إن أبي هريرة زرع قال في الفتح ويقال إن ابن عمر أراد بذلك الإشارة إلى تميمت رواية أبي هريرة وإن سبب حفظه هذه الزيادة دونه أنه كان صاحب زرع ومن كان مشتقاً لا ينبغي احتجاج إلى تعرف أحكامه وقد وافق أباه هريرة على ذكر الزرع سفيان بن زهير وعبد الله بن معقل وهو عند مسلم ١٤٠ قال ابن عبد البر في هذا الحديث إباحة اتخاذ الكلاب للصيد والماشية وكذلك الزرع لأنهم إذا زادوا حافظاً وكراهة اتخاذها لغير ذلك لأنه يدخل في معنى الصيد وغيره مما ذكر اتخاذها لطلب المنافع ودفع المضار قياساً ١٤٠ فيختص كراهة اتخاذها لغير حاجة لما فيه من ترويع الناس وامتناع دخول

الملائكة للبيت الذي هي فيه قال ووجه الحديث عندى أن المعاني المتعبد بها في الكلاب من غسل الأنام سبعة لا يكاد يقوم به المكلف ولا ينفذ منها فربما دخل عليه باتخاذها ما يفتقر أجرو من ذلك اه (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) في رواية أخرى الكلاب صيداً وماشية (واقفوا على أن المأذون في اتخاذها ما يحصل الاتفاق على قتله وهو الكلب العقور وأما غير العقور فقد اختلف هل يجوز قتله مطلقاً أم لا واستدل به على جواز تربية الجرو الصغير لأجل المنفعة التي يؤل أمره إليها إذا كبر ويكون القصص لذلك قائماً مقام وجود المنفعة كما يجوز بيع ما لا يفتقع به في الحال وفي هذا الحديث أيضاً الحث على تكثير الأعمال الصالحة والتحذير من العمل بما ينقصها والتنبية على أسباب الزيادة فيها والنقص منها التجنب أو تركه كسب وبيان لطف الله تعالى بخلقته في إباحة ما أهم به نفع وتبليغ بينهم

فلم يجيباه فلما طلب النصف اجاباه عن طيب انفسهما وعن عثمان عند البيهقي أن عثمان اعطى ما للمضاربة فهذه الآثار تدل على أن المضاربة كان الصحابة يتعاملون بها من غير تكثير فكان ذلك إجماعاً منهم على الجواز وليس فيها شيء مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ما أخرجه ابن ماجه من حديث صهيب قال قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل والمقارضة وإخلاط البر بالشعر للبيت لا للبيع لكن في استاده نصر بن القاسم عن عبد الرحيم بن داود وهما مجهولان وقد توب أبو داود في سننه للمضاربة وذكر حديث عمرو اليماني الذي سمي باني ولاد لانه فيه على جوازها لأن القصة المذكورة فيه ليست من باب المضاربة كما ستعرف ذلك قريباً قال ابن خزم في مراتب الإجماع كل أبواب الفقه فلها أصل من الكتاب والسنة طاشا القراض فما وجدناه أصلاً فيه ما البينة ولكنه إجماع صحيح مجرد والذي يقطع به أنه كان في عصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلم به وأقره ولو لذلك أسأجارتهم وقال في الجرائم كانت قبل الإسلام فاقروا انتهى وأحكام المضاربة مبسطة في كتب الفقه فلا تشغل بالنطويل بها لأن موضوع هذا الشرح الكلام على ما يتعلق بالحديث قبله أن لا تجل ما في كبد رطبة أى لا تشترى به الحيوانات وانما ناه عن ذلك لأن ما كان لروح عرضة للهلاك بفار وموت عليه

**\*( كتاب الوكالة ) \***

**\*( باب ما يجوز التوكيل فيه من العقود وإيقاعات الحقوق واخراج الزكوات وإقامة الحدود وغير ذلك ) \***

( قال أبو رافع استسلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم بكر الخيانت ابل الصدقة فأمرني أن أقضى الرجل بكره وقال ابن أبي أوفى أقيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصدقة مال أبي فقال اللهم صل على آل أبي أوفى وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إن الخازن الأمين الذي يعطى ما أمر به كاملاً موثقاً طيبة بنفسه حتى يدفعه إلى الذي أمر به أحدهم المصدقين وقال واعدياً أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجه اه وقال علي عليه السلام أمرني النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بدنه وأقسم جلودها وحلها

أهم أمور معاشهم ومعاييرهم وفيه ترجيح المصلحة الرجحة على المفسدة لوقوع استئناسها بمتنفع به مما حرم اتخاذها (وعنه) وقال أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال بينما رجل لم يسم (راكب على بقرة التفت إليه) أى البقرة وفي رواية أخرى فتسكمت (فقال لم أخلق لهذا) أى للراكب بقرة بقية قوله واكب (خلقت للبرائة) وفي ذكرني امرئيل عن سفيان بن عمار رجل يسوق بقرة أذركم انضربها فقلت أنالهم بخلق هذا النما خلقتنا للعرث فقال الناس سبحان الله بقرة تسكلم (قال) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (أمنت به) أى بنطق البقرة وفي ذكر بني إسرائيل فاني أومن بهم لما

أى إذا كان يستغفر بونه ويجعلون منه فاقى لا استغفريه وأومن به (أنا وأبكر وعمر) واستدل به على أن الدواب لا تستعمل  
الانبياء جرت العادة باستعمالها فيه ويحتمل أن يكون قولها إنما خلقنا للعرش إشارة إلى تعظيم ما خلقت له ولم يرد الحصر في ذلك  
لأنه غير مراد اتفاقا لأن من جملة ما خلقت له أنها تذبج وتؤكل بالانفاق قال ابن بطال في هذا الحديث حجة على من منع كل  
الخليل مستدلا بقوله تعالى أتركوهما وزينة فانه لو كان ذلك دالا على منع كل الدليل هذا الخبر على منع كل البقر لقوله إنما  
خلقنا للعرش وقد اتفقوا على جوازها كما هو اقل على أن المراد بالعموم المستفاد ١٤١ من جهة الامتنان في قوله لتركوهما

وقال أبو هريرة وكفى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حفظ زكاة رمضان وأعطى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم عقبة بن عامر غنما يقسمها بين أصحابه) هذه الأحاديث لم يذكر  
المصنف في هذا الموضع من ترجعها وحديث أبي رافع قد تقدم في باب استعراض  
الحيوان من كتاب القرض وأورد ههنا للاستدلال به على جواز التوكيل في قضاء  
القرض وحديث ابن أبي أوفى قد تقدم في باب تفرقة الزكاة في بلد هاهنا من كتاب الزكاة  
وذكره المصنف ههنا للاستدلال به على جواز توكيل صاحب الصدقة من يوصيها إلى  
الامام وحديث الخازن ذكره المصنف في باب العاملين على الصدقة من كتاب الزكاة  
وسيدكر الأحاديث الواردة في تصرف المرأة في مال زوجها والعديد في مال سيده والخازن  
في مال من جعله خازن في أموال الهبة والعطية وذكر حديث الخازن ههنا للاستدلال  
به على جواز التوكيل في الصدقة لقوله فيه الذي يعطى ما أمر به كاملا وقوله أعديا ليس  
سيأتي في كتاب الحدود وفيه دليل على أنه يجوز للامام توكيل من يقيم الحد على من وجب  
عليه وحديث على عليه السلام تقدم في باب الصدقة بالجلود من أبواب الضحايا والمهدايا  
وفيه دليل على جواز توكيل صاحب الهدى لرجل أن يقسم جلودها ووجلاها وحديث  
أبي هريرة هو في صحيح البخاري وغيره وقد أورد في كتاب الوكالة وبوب عليه باب إذا وكل  
رجل رجلا فترك الوكيل شيئا فأجاز له الموكل فهو جائز وإن أقرضه إلى أجل مسمى جاز  
وذكر فيه معنى السارق إلى أبي هريرة وأنه شكاه إليه الحاجة فتركه يأخذ فكانت أسلفه إلى  
أجل وهو وقت إخراج زكاة الفطر وحديث عقبة بن عامر تقدم في باب السن الذي  
يجزى في الإضحية وفيه دليل على جواز التوكيل في قسمة الضحايا وهذه الأحاديث تدل  
على صحة الوكالة وهي بفتح الواو وقد تكسر التقويض والحفظ تقول وكنت فلانا إذا  
استخف ظنته ووكتات الأمر إليه بالتخفيف إذا فوضته إليه وهي في الشرع إقامة  
الشخص غيره مقام نفسه مطلقا ومقيدا وقد استدل على جواز الوكالة من القرآن  
بقوله تعالى فابعدوا أحديكم بأرضكم وقوله تعالى أبعثني على خزائن الأرض وقد دل  
على جوازها أحاديث كثيرة منها ما ذكره المصنف في هذا الكتاب وقد أورد البخاري في  
كتاب الوكالة ستة وعشرين حديثا مستمعة معاقبة وإمامية موصولة وقد حكى صاحب  
البر الأجماع على كونها مشروعة وفي كونها مائة أو ولاية وجهان فقيس لثبوتها في غيرها

ويجوز فتحها يسكنونها وقال ابن العربي هو بالاشكان والضم تصحيف وقال ابن الجوزي هو بالسكون والمحدثون يروونه بالضم  
وقال في القاموس السبع يسكنون الموعدة الموضع الذي يكون فيه الحشر أى من لها يوم القيامة ويعكر على هذا قول الذئب  
لأراعى لها غيرى والذئب لا يكون راعيا يوم القيامة أو يوم السبع عيدها من الجاهلية كانوا يتغلبون فيه بله وهم عن كل  
شيء قال وروى بضم الباء انتهى أى يغفل الراعى عن غنمه فيمكن الذئب منها وإنما قال ليس لها راع غيرى مبالغة في غفلة عنها  
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم لما تنجب الناس حيث قالوا سبحان الله ذئب يسكنكم كفى ذكر بنى إسرائيل (أمنت به) أى بتكلم



الذئب) أنا وأبو بكر وعمر قال الراوى عن أبي هريرة) وهو أبو سلمة بن عبد الرحمن (وما هما) أى العمران (يومئذ فى القوم) أى لم يكونا حاضرين قال القسطلانى ونطق البقر والذئب جائز عقلاً أعنى النطق اللغظى والنفسى معا غير ان النفسى يشترط فيه العقل وخلقه فى البقر والذئب جائز وكل جائز أخير به صاحب المجزأة انه واقع علمنا انه واقع ولا يحتمل توقف المتوقفين على أنهم شكوا فى الصدق ولكن استبعدوا استبعادا عاديا ولم يعلموا علماً مكيناً ان خرق العادة فى زمن النبوات يكاد أن يكون عادة فلا عجب اذا وهذا الحديث أخرجه أيضا ١٤٢ فى المناقب وبنى اسرائيل ومسلم فى الفضائل والترمذى فى المناقب مقطوعاً (وعنه)

الخائفة وقيل ولاية لجواز المخالفة الى الصلح كالبيع بمحل وقد أمر به وحيل  
(وعن سليمان بن يسار ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا رافع مولاه ورجلا من  
الانصار فزوجه ميمونة بنت الحارث وهو بالمدينة قبل أن يخرج رواجه ماله فى الموطن وهو  
دليل على أن تزوجه به اسبق احرامه وانه خفى على ابن عباس \* وعن جابر قال أردت  
الخروج الى خيبر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذا أتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر  
وسقاً فان ابغى منك آية تضع يدك على رقوته رواه أبو داود والدارقطنى \* وعن يعلى بن  
أمية عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتت رسل فاعطهم ثلاثين درعاً وثلاثين  
بعيراً فقال له العاربية مؤداة يا رسول الله قال نعم رواه أحمد وأبو داود وقال فيه قالت  
يا رسول الله عارية مضمونة أو عارية مؤداة قال بل مؤداة) الحديث الاول أخرجه أيضا  
الشافعى وأحمد والترمذى والنسائى وابن حبان وقد ادعاه ابن عبد البر بالانقطاع بين  
سليمان بن يسار وأبي رافع لانه لم يسمع منه وتعب به قد وقع التصريح بسماعه فى تاريخ  
ابن أبى خيثمة فى حديث نزول الابطح ورجح ابن القطان اتصاله ورجح ان مولد سليمان سنة  
سبع وعشرين ووفاته أى رافع سنة ست وثلاثين فيكون سنه عند موت أبي رافع ثمان سنين  
وقد تقدم الكلام على زواجه صلى الله عليه وآله وسلم بميمونة واختلاف الاحاديث  
فى ذلك فى كتاب الحج فى باب ما جاء فى تكاح المحرم وفيه دليل على جواز التوكيل فى عقد  
التكاح من الزوج والحديث الثانى علق البخارى بارفامنه فى الخمس وحسن الحافظ فى  
التلخيص اسناده ولكنه من حديث محمد بن اسحق قوله فان ابغى منك آية أى علامة  
قوله ترقوته بفتح المضنة من فوق وضم القاف وهى العظم الذى بين ثغرة النحر والعاتق  
وهو اترقونان من الجانبين وفى الحديث دليل على صحة الوكاله وان الامام له ان يوكل  
و يقيم عاملاً على الصدقة فى قبضها وفى دفعها الى مستحقيها والى من يرسله اليه بامارة وفيه  
أيضاً دليل على جواز العمل بالامارة أى العلامة وقبول قول الرسول اذا عرف المرسل  
اليه صدقه وهل يجب الدفع اليه قيل لا يجب لان الدفع اليه غير مبرئ لاحتمال أن ينكر  
الموكل أو المرسل اليه وبه قال الهادى وأتباعه وقيل يجب مع التصديق بامارة أو نحوها  
ليكن له الامتناع من الدفع اليه حتى يشهد عليه بالتبض وبه قال أبو حنيفة ومحمد

أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه  
قال قالت الانصارى للنبي صلى  
الله عليه وآله وسلم) حين قدم  
المدينة يا رسول الله (اقسم بيننا  
وبين اخواننا) أى المهاجرين  
(التخيل) بكسر الخاء جمع فخل  
كأبيد جمع عبده وهو جع نادر  
(قال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(لا) أقسم وانما أبى ذلك لانه علم  
أن الفتوح ستفتح عليهم فسكره  
أن يخرج عنهم شيأ من رقبته  
فخيلهم التى بها قوام أمرهم  
شفقة عليهم فالفهم الانصار ذلك  
جمعوا وبين المصلحة بين امتثال  
ما أمرهم به صلى الله عليه وآله  
وسلم ونجمل مواساة اخوانهم  
المهاجرين (فقالوا) أى الانصار  
للمهاجرين (تكفونا المؤنة)  
فى النخل بفتح هاء بالسقى والتربية  
(ونشرككم) بفتح أوله ونالته  
قال فى الفتح حسب (فى الثمرة)  
أى ويكون المتحصل من الثمرة  
مشتركا بيننا وبينكم قال المهلب  
وهذه هى المساواة بعينها وتعبه  
ابن التين بان المهاجرين كانوا  
مالاً وامن الانصار نصيباً

من الارض والمال باشرط النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الانصار مواساة المهاجرين بليلة العقبة قال فليس ذلك من  
المساواة فى شئ قال الحافظ وما ادعاه مردود لانه شئ لم يقيم عليه دال ولا يلزم من اشتراط المواساة ثبوت الاشتراك فى الارض  
ولو ثبت بغير ذلك لم يبق اسوألهم لذلك ورد عليهم معنى قال دندواضحه محمد الله تعالى انتهى وزاد القسطلانى لكن لم يلبثوا  
مقدار الانصاء التى وقعت والمقرران الشركة اذا جهمت ولم يكن فيها جزء معلوم كانت نصيبين أو كان نصيب العامل فى المساقاة  
معلوم بالعرف المستصحب فتركوا النص عليه اعتماداً على ذلك العرف (قالوا) أى الانصار والمهاجرون كاهم (سواءوا أطعمنا)

أى امتثانا أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيما أشار إليه قاله العيني وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشروط وكذا النسائي  
 (عن رافع بن خديج) بفتح الخاء الانصاري رضى الله عنه (قال كذا) أكثر أهل المدينة من درعا) هو مكان الزرع  
 أو مصدر رأى كذا أكثر أهل المدينة زرعاً (كأنك ترى الأرض) من الأكره (بالأجمة منها مسمى) القياس مسماه ليكن ذكره  
 باعتبار أن ناحية الشيء بعضه أو باعتبار الزرع (لست بالأرض) أى مال الكهاتن يلاهم منزلة العبد وأطلق السيد عليه  
 (قال) رافع بن خديج (فما) أى كثيراً والكشميين فهم ما والاولى ١٤٣ والناثى لا يناسب إلا بالتعسف (يصاب  
 ذلك) البعض أى تقع عليه مصيبة ويتلف ذلك (وتسلم الأرض) أى باقيا (ومما يصاب الأرض ويسلم ذلك) البعض (فنهينا) عن هذا الأكره على هذا الوجه لأنه موجب لحرمان أحد الطرفين فيؤدى الى الأكل بالباطل (وأما الذهب والورق) بكسر الراء الفضة (فلم يكن يومئذ) يكرى بهم ما ولم يردنى وجودهم ما ووجه الحديث من حيث إن من أكره أرضاً لمدة فله أن يزرع ويغرس فيها ماشاء فإذا تمت المدة فلصاحب الأرض طلبه بقلعها فهو من إباحة قطع الشجر وهذا كاف في المطابقة وفيه إن كراء لأرض يجوز مما يخرج منها منسى عنه وهو مذهب أبى حنيفة ومالك والشافعي وفي هذا الحديث رواية تاتبعي عن تاتبعي عن الصحابة وأخرجه البخاري أيضا في المزارعة والشروط ومسلم في البيوع وكذا أبو داود وأخرجه النسائي في المزارعة وابن ماجه في الأحكام (عن عبد الله

وفي الحديث أيضا دليل على استحباب اتخاذ علامة بين الوكيل وموكله لا يطلع عليها غيره البعد الوكيل عليها في الدفع لأنها أسهل من الكتابة فقد لا يكون أحدهما من محسبهم ولأن الخط يشبهه والحديث الثالث أخرجه أيضا النسائي وسكت عنه أبو داود والمذري والخافظ في التلخيص وقال ابن حزم أنه أحسن ما ورد في هذا الباب وقد ورد في معناه أحاديث يأتى ذكرها في العارية عند الكلام على حديث صفوان إن شاء الله وفيه دليل على جواز التوكيل من المستعير لعض العارية قوله العارية مؤداة سيأتى الكلام على هذا في العارية إن شاء الله تعالى

• (باب من وكل في شراء ثمن فاشتري بالثمن أكثر منه وتصرف في الزيادة) \*

(عن عروة بن أبى الجعد البارقى إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه ديناراً يشتري به له شاة فاشتري له به شاتين فباع أحدهما بدينار وجاهه بدينار وشاة فدعاه بالبركة في بيعه وكان لو اشتري التراب لم يجمع فيه رواه أحمد والبخاري وأبو داود وعن حبيب بن أبى ثابت عن حكيم بن حزام إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعته ليشتري له أضحية بدينار فاشتري أضحية فأرجع فيها ديناراً فاشتري أخرى مكانها بالجاه بالأضحية والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال صح بالاشاة وقد صدق بالدينار رواه الترمذي وقال لا يعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب بن أبى ثابت لم يسمع عنه سوى من حكيم ولا أبى داود نحوه من حديث أبى حصين عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم) الحديث الاول أخرجه أيضا الترمذي وابن ماجه والدارقطني وفي اسناده من عبد الجبار سعيد بن زيد أخو حماد وهو مختلف فيه عن أبى اسيد المازني بن زبار وقد قيل انه مجهول لكنه قال الخافظ انه وثقه ابن سعد وقال حرب سمعت أبا حنيفة عليه وقال في التقريب انه ناصبي جلد قال المذري والنووي اسناده صحيح لمجتمعه من وجهين وقد رواه البخاري من طريق ابن عينة عن شبيب بن غرقلة سمعت الحنفي يحدثون عن عروة رواه الشافعي عن ابن عينة وقال ان صح قلت به ونقل الزنى عنه انه ليس بثابت عنده قال البيهقي انما ضعفه لان الحنفي غير معروفين وقال في موضع آخر هو مرسل لان شبيب بن غرقلة لم يسمع من عروة وانما سمعه من الحنفي وقال الرافي هو مرسل قال الخافظ الصواب انه متصل في اسناده منهم

ابن عمر رضى الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل (خير بشرط) بنصف (ما يخرج منها من عمر) بالمئنة إشارة الى المساقاة (أو زرع) إشارة الى المزارعة (فكان يعطى أزواجه) رضى الله عنهن (مائة وسق) بفتح الواو وكسر هاء كافي التالين والوسق ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم منها ثمانون وسق عمرو منها (عشرون وسق شعير) الحديث وهذا الحديث عمدة من أجاز المزارعة والخبرة لتقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم لذلك واستقراره في عهد أبى بكر الى أن اجلاهم عمر رضى الله عنه وبه قال ابن خزيمة وابن المنذر والخطابي وصنف فيهما ابن خزيمة عن أبى بن فيه على الأحاديث الواردة

باللهي عنهما وجمع بين أحاديث الباب ثم تابعه الخطابي وقال ضعف أحمد بن حنبل حديث النهي وقال هو مضطرب وقال الخطابي وابطلها مالك وأبو حنيفة والشافعي لأنهم لم يبقوا على علته قال فالمرارة جائزة وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار لا يطل العمل بها أحد قال القسطلاني والمختار جواز المزارعة وتأويل الأحاديث على ما إذا شرط لواحد ذرع قطعة معينة ولا آخر أخرى والمعروف في المذهب إبطالها متى أفردت الأرض بمخبرة أو مزارعة بطل العقد وإذا بطلنا فتكون الغلة لصاحب البذر لأنهم إنما عمله فان كان ١٤٤ البذر للعامل فلصاحب الأرض أجرهما أو المالك فللعامل عليه أجرة مثل

والحديث الثاني منقطع في الطريق الاولى لعدم سماع حبيب من حكيم وفي الطريق الثانية في اسمه مجهول قال الخطابي ان الخبرين معا غير متصانين لان في أحدهما وهو خبر حكيم رجلا مجهولا لا يدري من هو وفي خبر غيره وان الخي حديثه وما كان هذا اسميه من الرواية لم تقم به الحجة وقال البيهقي ضعف حديث حكيم من أجل هذا الشيخ وفي الحديثين دليل على انه يجوز للوكيل اذا قال له المالك اشتري هذا الدينار شاة ووصفها ان يشتري به شاتين بالصفة المذكورة لان مقصود الموكل قد حصل وزاد الوكيل خيرا ومثل هذا الواهم ان يبيع شاة بدرهم فباعها بدرهمين أو بان يشتريها بدرهم فاشتراها بنصف درهم وهو الصحيح عند الشافعية كما نقله النووي في زيادات الروضة قوله فباع أحدهما بدينار فيه دليل على صحة بيع الفضولي وبه قال مالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه والشافعي في القديم وقواه النووي في الروضة وهو مروي عن جماعة من السلف منهم علي عليه السلام وابن عباس وابن مسعود وابن عمر واليه ذهب الهاديون وقال الشافعي في الجديد وأصحابه والناسرين ان البيع الموقوف والشراء الموقوف باطلان الحديث المتقدم في البيع ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبع ما ليس عندك وأجابوا عن حديثي الباب بما فيه من المقال وعلى تقدير الصحة فيمكن انه كان وكيله بالبيع بقرينة فهمها منه صلى الله عليه وآله وسلم وقال أبو حنيفة انه يكون البيع الموقوف صحيحا دون الشراء والوجه ان الانخراج عن ملك المالك مقدر الى اذنه بخلاف الادخال ويجاب بان الادخال للمبيع في الملك يستلزم الانخراج من الملك للثمن وروى عن مالك العكس من قول أبي حنيفة فان صح فهو قوي لان فيه جمعا بين الاحاديث قوله فاشترى أخرى مكانها فسد دليل على ان الاضحية لا تصير أضحية بمجرد الشراء وانه يجوز البيع لا بدال مثل أو أفضل قوله وتصدق بالدينار جعل جماعة من أهل العلم هذا أصلا فقالوا من وصل اليه مال من شبهة وهو لا يعرف له مستحقا فانه يتصدق به ووجه الشبهة ههنا أنه لم يأذن لعروة في بيع الاضحية ويحتمل أن يتصدق به لانه قد خرج عنه للقرينة لله تعالى في الاضحية فكرهه أهل علمنا

\* (باب من وكل في التصديق بما له فدفعه الى ولد الموكل) \*

(عن معن بن يزيد قال كان أبي يخرج بدنانير يتصدق بهما فوضعها عند رجل في المسجد

عـله وعمل ما يتعلق به من الآلة  
كالبحر ان حصل من الزرع شيء  
أولهما فاعلى كل منهما أجرة مثل  
عمل الآخر بنفسه وآلته في  
حصته لذلك فان أراد أن يكون  
الزرع بينهما على وجه مشروع  
يجب أن لا يرجع أحدهما على  
الآخر بشئ فليس تأجر العامل  
من المالك نصف الأرض بنصف  
منافعه ومنافع آلته ونصف  
البذر ان كان منه وان كان  
البذر من المالك استأجر المالك  
العامل بنصف البذر ليزرع  
لنصف الأرض وبعد يروى نصف  
الأرض الآخر وان شاء استأجره  
بنصف البذر ونصف منفعة ذلك  
الأرض ليزرع لباقيها في باقيها  
وان كان البذر لهما أجرة نصف  
الأرض بنصف منفعته ومنفعة  
آلته أو أعاره نصف الأرض  
وتبرع العامل بمنفعة بده وآلته  
فما يخص المالك أو أكره  
نصفها ليد ينار مثلاً واكثرى  
العامل ليعمل على نصيبه بنفسه  
وآلته بدينار ورواة أصاوفي الحديث  
أيضاً جواز المساقاة في النخل

والكرم وجميع الشجر الذي من شأنه ان ينثر كالكروخ والشمس يميزه لئلا يجهل للعامل من الثمرة جفت  
 بوبه قال الجمهور وخصه الشافعي في الجديد بالنخل وكذا شجر العنب لانه في معنى النخل بجامع وجوب الزكاة وتأتى الخرض في  
 ثمرتها خفوت المسافة فيها ما سعى في تمييزه ما رقبنا بالمالك والعامل والمساكين واختار القنوي في تصحيحه ههنا على سائر  
 الاشجار المثمرة وهو القول القديم واختاره السبكي فيها ان احتاجت الى عمل ومحل المنع ان تقرب بالمسافة فان ساقاه عليها بما  
 للنخل أو عنب ههنا كالزراعة وألحق المقل بالنخل شبهه وخصه داود بالنخل وقال أبو حنيفة وزفر لا تجوز المسافة بحال لانها

الجارعة بقرة مة قدومة أو مجهولة وجوزها أبو يوسف ومحمد بن وهب بن قيس لأنهما قد عدل على عمل في المال ببعض غنائه فهو كالضاربة لأن الضارب يعمل في المال بجزء من غنائه وهو معدوم ومجهول وقد صرح عقدا الجارعة مع أن المنافع معدومة وكذلك هنا وأيضا فالقيام في نصر أو إجماع على من يرى بجهته مردود (عن ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عن الكرام) أي عن الزرع على طريق الخبارة ولا يقال هذا يعارض النهي عنه لأن النهي كان فيما يشترطون فيه شرطا فاسدا وعدمه فيما لم يكن كذلك أو المراد بالاثبات نهى التنزيه وبالنفي نهى التحريم ١٤٥ (ولكن قال إن يخرج أحدكم أحاده خيره من أن يأخذ عليه خراجا معاوما)

أي أجرة معدومة ومناسبة الحديث للباب من جهة أن فيه للعامل جزأ من غنائه وهذا هو ترك مالك الأرض هذا الجزء للعامل كان خيرا له من أن يأخذ منه وفيه جواز أخذ الأجرة لأن الأولوية لا تنافي الجواز وقد تقدم الكلام على ذلك في أول الباب بما فيه مقتنع لمن تأمله وهذا الحديث أخرجه أيضا في المزارعة والهبة ومسلم وأبو داود في البيوع والترمذي وابن ماجه في الأحكام والنسائي في المزارعة (عن عمر رضي الله عنه قال لولا آخر المسلمين ما فقت قرية إلا قسم بين أهلها) الغنائم وفي رواية ما افتتح المسلمون قرية من قرى الكفار الا قسمتها بينهم ما نأنا (كما قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم خيبر) سكن النصارى آخر المسلمين يقتضي أن لا أقسمها بل اجعلها وقعة على المسلمين ومذهب الشافعية في الأرض المفتوحة عنوة أنه يلزم قسمتها إلا أن يرضى بوقعتها من غنائه عن مالك تصير

لجنت فأخذتها فاقبته بها وقال والله ما يالك أردت بها انخاضه إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لك مانويت يا يزيد ولك يا معن ما أخذت روماء أحمد والبخاري قوله عند رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه قوله فاقبته بها أي ابت أي بالذات خبر المذكورة قوله والله ما يالك أردت يعني لو أردت أنك تأخذها لا أعطيتك يا هاشم بن غزيو كليل وكأنه كان يرى أن الصدقة على الولد لا تجزئ أو تجزئ واحد من الصدقة على الأجنبية أفضل قوله لك مانويت أي أنك نويت أن تصدق به على من يحتاج إليها وابنك محتاج فتصدقت موقعها وإن كان لم يخطر بباله أنه يأخذها ولا يملك ما أخذ لأنه أخذها محتاجا إليها واستدل بالحديث على جواز دفع الصدقة إلى كل أصل وفرع ولو كان من تلمذه نفقته قال في الفتح ولا حاجة فيه لأن ما راقعة حال فاحتمل أن يكون معن كان مستقلا لا يلزم إياه نفقته والمراد به هذه الصدقة صدقة التطوع لا صدقة الفرض فإنه قد وقع الإجماع على أنه لا تجزئ في الولد كما تقدم في الزكاة وفي الحديث بجواز التوكيل في صرف الصدقة ولهذا الحديث ذكر المصنف هذا الحديث ههنا

#### \* (كتاب المساقاة والمزارعة) \*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل أهل خيبر بشطر ما يجزئ من ثمر أو زرع روماء الجماعة \* وعنه أيضا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر على خيبر سألته اليهود أن يقرهم بها على أن يكفوه عملها أو لهم نصف الثمرة فقال لهم نقركم بها على ذلك ما شئنا متفق عليه وهو حجة في أنه عقد جائز والبخاري أعلى بهود خيبر أن يعملوا ويرزقوا ولهم شطر ما يخرج منها مسلم وأبي داود والنسائي دفع إلى يهود خيبر فخل خيبر وأرضها على أن يعملوا من أموالهم ولرزول الله صلى الله عليه وآله وسلم شطر عمرها قلت وظاهر هذا أن البذر منهم وإن تسمية نصيب العامل تغني عن تسمية نصيب رب المال ويكون الباقي له وعن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عامل يهود خيبر على أن يخرجهم متى شئنا روماء أحمد والبخاري بعناه \* وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دفع خيبر أرضها وتخلها مقاسمة على النصف روماء أحمد وابن ماجه \* وعن أبي هريرة قال قالت الأنصار للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أقسم بيننا وبين أخواننا النخل قال لا نقسمه ولا نكفونا

١٩ نيل خا وقفنا بنفس الفتح وعن أبي حنيفة والثوري يخير الإمام بين قسمتها أو فقيتها وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد وأبو داود في الخراج (عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أكرم أرضا من أكرمتها أكرمتها وأكرمتها أكرمتها) قال تعالى وعمرها أكرمتها وأكرمتها أكرمتها جعل فيها عمارا قال ابن بطلان ويمكن أن يكون أصله اعتبر أرضا أخذها وسقطت التام من الأصل قال في المصابيح وهذا رد لا اتفاق الرواة بمجرد احتمال يجوز أن يكون وأن لا يكون وأكثر ما يعمده هو وغيره على مثل هذا وإن لا يرضى لاحد أن يقع فيه اهـ

وأصيب بان صاحب العين ذكر انه يقال اعمرت الارض أي وجدت ما تارة ويقال اعمر الله بك منزلك وعمر الله بك منزلك وعمر  
بان الطوحي بعد ان ذكر عمر الله بك منزلك وعمر الله بك ذكر انه لا يقال اعمر الرجل منزله بالالف وقال الزركني ضم الهمزة أجود  
من الفتح قال في المصباح يفتح ذلك الى ثبوت رواية فيه وظاهر كلام القاضي ان جميع رواة البخاري على الفتح اه وعن أبي  
ذراع وبضم الهمزة أي اعمر غيره وكان المراد بالغير الامام والمعنى من اعمر أرضا (ليست لاحد) بالاحياء (فهو أحق) بهم من  
غيره والمراد أرض موات غير موروثة ١٤٦ في الاسلام وأعمرت جاهلية ولا هي حريم لمعمر بالزرع أو الغرس أو السقي أو

البناء فهي له وسيت موثنا شيها  
له بابا مائة الف غير المنتفع بها ولا  
يشترط في نفي العمارة التحقق بل  
يكفي عدم تحققها بان لا يرى  
أثرها ولا دليل على ما من أصول  
شجر ونهر وجدر أو نادر ونحوها  
ورأى احياء الموات على بن  
أبي طالب في أرض الخراب  
بالكوفة وقال عمر بن الخطاب  
من أحيأ أرضا ميتة فهي له أي  
يجرد الاحياء سواه أذن له الامام  
أم لا اكتفا بما ذن الشارع صلى  
الله عليه وآله وسلم وهذا قول  
الجمهور ومذهب الشافعي وأبي  
يوسف ومحمد بن يسحق استدلوا به  
بخرجا من خلاف أبي حنيفة  
حيث قال ليس له أن يحيي مواتا  
مطلقا لا بأذنه وسواء كانت فيما  
قرب من العمران أم بعد وعن  
مالك فيما قرب وضابط القرب  
فما بهل العمران اليه حاجة من  
رعي أو نحوه واحتج الطحاوي  
للجمهور مع حديث الباب  
بالقياس على ماء البحر والنهر وما  
يصاد من طير وحيوان فأنهم  
انفقوا على ان من أخذه وصاده

عليه سوا ما قرب ام بعد اذن الامام ولم يأذن وهذا الحديث من أفراد البخاري ونصف استفاده الاول مصريون  
بالميم والثاني مديون (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال أجلي حرم) بالجميع أي اخرج (اليهود والنصارى من أرض الطرس)  
لأنه لم يكن لهم عهد من النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بقائهم في الحجاز دائما بل كان موقفا على مشيئته وبالجملة  
الواقدي من المدينة التي تبوك ومن المدينة الى طريق الكوفة وقال غيره مكة والمدينة والبلد ونحوها وقال ابن عمر  
موصول (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما ظهر) أي غلب (على خيبر اراد إخراج اليهود منها وكانت الأرض

حين ظهر) اى غاب صلى الله عليه وآله وسلم (عليه الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم) كانت خيبر ففتح بغضها  
وبعضها عنوة فالذى فتح عنوة كان جميعه لله ورسوله وللمسلمين والذى فتح صلحا كان ليهود ثم صار للمسلمين بعد الصلح (واراد  
اخراج اليهود منها) اى من خيبر (فسأت اليهود رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليقرهم بها) اى ليسكنهم بخيبر (ان اى  
بان (يكفوا أهلها) اى بكفاية عمل شغلها وهر اعيانها والقيام بتعهداتها وعماراتها فانهم سددية (ولهم نصف الفجر) الحاصل من  
الاخبار (فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) فتركهم بها على ذلك) ١٤٧ الذى ذكره قوله من كفاية العمل ونصف

القرى لكم (ما شئنا) استبدل به  
الظاهرية على جواز المساقاة  
مدته مجهولة واجاب عنه الجمهور  
بان المصادق ان المساقاة ليست  
عقد مسمى كالباع بعد انقضاء  
مدتها ان شئنا عقدنا عقد آخر  
وان شئنا اخرجناكم (فقرروا بها)  
اى سكنوا بخيبر (حقا) اى لا هم  
اى اخرجهم (عمر) بن الخطاب  
رضي الله عنه منها (الى تيماء)  
قرية من امهات القرى على  
البحر من بلاد طي (واربعاء)  
بسكون التمنية قرية من الشام  
سميت باربعاء من ملك بن ارنشذ  
ابن سام بن نوح وانما اجلاهم  
عمر لانه صلى الله عليه وآله وسلم  
عهد له مدته ان يخرجوا من  
جزيرة العرب ومناسبة الحديث  
للجانب في قوله نكرمهم بها على ذلك  
ما شئنا (عن رافع بن خديج  
رضي الله عنه قال قال صلى الله عليه وآله وسلم  
ابن رافع اقدمنا رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم عن امر  
كان بنا رافعا) اى ذارفا (قلت)  
اظهر (ما قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم فهو حق)

ينهى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اه والى نحو ذلك يشير كلام البخارى وهو وجه  
الشائعية وقال فى القاموس المزارعة المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون  
البذر من مالها وقال الخبارة ان يزرع على النصف ونحوه اه قوله بشمار ما يخرج  
فيه جواز المزارعة بالجزء المعلوم من نصف اوبع او ثمن او نحوها والشرط ان يجمع فى  
النصف وقد يأتى بمعنى النعم والقصد ومنه قوله تعالى فول وجهك شطر المسجد الحرام اى  
نحوه قوله نكرمهم بها على ذلك ما شئنا المراد اننا نكنسكم من المقام الى ان نشاء اخرجكم  
لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازما على اخرجهم من جزيرة العرب كما هو بذلك عند  
موته واستدل به على جواز المساقاة مدته مجهولة وبه قال أهل الظاهر وخالفهم الجمهور  
وتأولوا الحديث بان المراد مدة العهد وانما اخرجكم بعد انقضائها ولا يثنى بعده وقبل  
ان ذلك كان فى أول الامر خاصة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وهذا يحتاج الى دليل قوله  
ما بالمدينة أهل بيت هجرة الخ هذا الاثر اوردته البخارى ووصله عبد الرزاق قوله وزارع  
على عليه السلام الخ اما أثر على عليه السلام فوصله ابن أبي شيبة واما اثر ابن مسعود  
وسعد بن مالك فوصلهما ابن أبي شيبة واما اثر عمر بن عبد العزيز فوصله ابن أبي شيبة أيضا  
واما اثر القاسم وهو ابن محمد بن أبي بكر فوصله عبد الرزاق واما اثر عروة وهو ابن الزبير  
فوصله ابن أبي شيبة واما اثر آل أبي بكر وآل على وآل عمر فوصله ابن أبي شيبة أيضا وعبد  
الرزاق واما اثر عمر بن الخطاب فوصله ابن أبي شيبة أيضا والبيهقى وقد ساق  
البخارى فى صحيحه عن السلف غير هذه الآثار ولعله أراد بذلك كرها للاشارة الى أن  
العصاة لم ينقل عنهم الخلاف فى الجواز خصوصا أهل المدينة وقد تمسك بالاحاديث  
المذكورة فى الباب جماعة من السلف قال المازمى روى عن على بن أبى طالب رضى الله  
عنه وعبد الله بن مسعود وعمر بن ياسر وسعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وعمر بن عبد  
العزيز وابن أبى ابيلى وابن شهاب الزهري ومن أهل الراى ابو يوسف القاضى ومحمد بن  
الحسن فقالوا تجوز المزارعة والمساقاة بجزء من الثمر أو الزرع قالوا ويجوز العقد على  
المزارعة والمساقاة حجة عتين فتساقى به على النخل وتزارعه على الارض كما جرى فى خيبر  
ويجوز العقد على كل واحدة منهما منقذة وأجابوا عن الاحاديث القاضية بالنهي عن  
المزارعة بانهم اشجولوا على التنزيه وقيل انها اشجولوا على ما اذا اشترط صاحب الارض ناحية

لانه ما يطق عن الهوى (قال دعانى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم) فلما آتيتهم (قال ما تصنعون بمعاقلكم) اى بزارعكم  
قال ظهير (قلت نواجرها على الزرع) بضم الراء وفى لفظ على الربيع تصغير الراء وفى رواية على الربيع بفتح الراء وهو النهر  
الصغير اى على الزرع الذى هو عليه قال الحافظ وهذا هو المشهور فى حديث رافع والمعنى انهم كانوا يكرون الارض ويشترطون  
لانفسهم ما ينبت على النهر (وعلى الاوسق من القروا السعير) والواو بمعنى أو (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا تفعلوا) وهذه  
ضبعة النهي المذكورة أول الحديث حيث قال لقد بينا (ايزرعوها) انهم (أو ازرعوها) اى اعطوها لغيركم يزرعها بغير اجرة



(أو أمسكوها) أي أتركوها معطلة وأول تخصيص لآل البيت (قال رافع قات سمعوا طاعة) أي أسمع كلامك سمعوا وأطيعوا طاعة أي كلامك وأمر لك سمع أي مسجوع وفيه مباغلة وكذلك طاعة بمعنى مطاع أو أنت مطاع فيما أمر به وهذا الحديث أخرجه مسلم في البيوع والنسائي في المزارعة وابن ماجه في الاحكام (عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان يكرى) من أكرى أرضه يكرىها (خزأرضه على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان) أي أيام خلافتهم (وصدرا من اماره معاوية) ولم يقل خلافته لان ابن عمر كان لا يسابح ١٤٨ ان لم يجمع عليه الناس ومعاوية كذلك ولذا لم يابح لابن الزبير ولا عبد الملك

في حال اختلافهما ولم يترك على ابن أبي طالب فيحتمل أن يكون لانه لم يزرع في أيامه (ثم حدث) ابن عمر (عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كراء المزارع فذهب ابن عمر الى رافع فسأله فقال) رافع (نهي النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كراء المزارع فقال ابن عمر قد علمت) يا رافع (انا كنا نكرى خزأرضنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) نبت (على الاربعاء) جمع ربيع وهو الثمر والفضة غير (وربى من التبن) وحاصل حديث ابن عمر انه ينكر على رافع اطلاقه في النهي عن كراء الاراضي ويقول الذي نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذي كانوا يدخلون فيه الشريط الفاسد وهو انهم يشترون ما على الاربعاء وطائفة من التبن وهو مجهول وقد ينسب هذا ونصيب غيره آفة أو بالعبكس فتقع المزارعة ويبقى المزارع أو رب الارض بلا شيء ومطابقة الحديث لترجمة من

منهم عينة وقال طاوس وطائفة قبله لا يجوز كراء الارض مطلقا لا يجوز من الثمر والطعام ولا يذهب ولا يفضه ولا يغير ذلك وذهب اليه ابن حزم وقواء واحتج له بالاحاديث المطابقة في ذلك وسأني وقال الشافعي وأبو حنيفة والعترة وكثيرون انه يجوز كراء الارض بكل ما يجوز ان يكون غنما في المبيعات من الذهب والفضة والعروض وبالطعام سواء كان من جنس ما يزرع في الارض أو غيره لا يجوز من الخارج منها وقد أطلق ابن المنذر ان المصنابة أجمعوا على جواز كراء الارض بالذهب والفضة ونقل ابن بطال اتفاق فقهاء الامصار عليه وتمسكوا بما سألني من النهي عن المزارعة يجوز من الخارج وأجازوا عن احاديث الباب بان خير فكت حذوة فمكان أهلها عبيد الله صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذ من الخارج منها فهو له وما تركه فهو له وروى الطحاوي هذا المذهب عن عبد الله بن عمر وعبد الله بن عباس ورافع بن خديج وأبي سعيد بن حضير وأبي هريرة ونافع قال واليه ذهب مالك والشافعي ومن السكونيين أبو حنيفة اهـ وقال مالك انه يجوز كراء الارض بغير الطعام والتمر لانه لا يصير من بيع الطعام بالطعام وحل النبي على ذلك هكذا حكى عنه صاحب الفتح قال ابن المنذر ينبغي أن يعمل ما قاله مالك على ما إذا كان المنكرى به من الطعام جزأ مما يخرج منها فاما اذا كثرا بطعام مع الحوم في ذمة المنكرى أو طعام حاضر بفضية المالك فلا مانع من الجواز وقال أحمد بن حنبل يجوز اجارة الارض يجوز من الخارج منها اذا كان البذر من رب الارض حكى ذلك عنه الطحاوي واعلم انه قد وقع لجاعة لاسيما من المتأخرين اختباط في نقل المذهب في هذه المسئلة حتى أفضى ذلك الى أن بعضهم يروى عن العالم الواحد الامر من المتأخرين وبعضهم يروى قول العالم وآخر يروى عنه نقيضه ولا جرم فالمسئلة باعتبار اختلاف المذهب فيها وتعيين راجعها من مرجوحها من المعضلات وقد سمعت في رسالة مسئلة وسبأ في تحقيق ما هو الحق وتفصيل بعض المذاهب والاشارة الى نتيجة كل طائفة ودفعها

• (باب فساد العقد اذا شريط أحدهم النفسه التبن أو بقعة بعينها ونحوه) •

(عن رافع بن خديج قال كأكثر الانصار حقة لا فسكان كرى الارض على ان لا يهذه ولهم هذه فربما أخرجه هذه ولم يخرج هذه فربما ناع ذلك فاما الورق فلم يهنا أخرجه وهو في الغلط كأكثر أهل الارض من درعا كذا كرى الارض بالناحية منها اسمى اسيد الارض قال

حيث ان رافع بن خديج لما روى النبي عن كراء المزارع يلزم منه هادة ان أصحاب الارض انما يزرعون بانفسهم فربما أو ينجحون به المزارع من غير بدل فتحصل فيه المواساة (وعنه) أي عن ابن عمر (رضي الله عنه قال كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الارض تنكرى) بضم أوله وقع الرأه (ثم خشى عبد الله بن عمر) أن يكون النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أحدث في ذلك شيئا لم يكن به (أي حكمه ما هو ناسخ لما كان يعمله من جواز النكراء) (فتكر كراء الارض) وقد احتج بهم سدا من كراء اجارة الارض يجوز مما يخرج منها وهذا الحديث ساقه مختصرا وقد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي

مطلوباً (عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان يوم يصادق) أصحابه (وعنده رجل من أهل  
البادية لم يسم) (أن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه) عز وجل أي يستأذن ربه فأخبر عن الأمر المحقق الآتي بالفظ الماضي  
(في) (أن ياتر) (الزرع) يعني سأله تعالى أن يزرع (فقال) (ربه تعالى) (له ألسن فيعاشن) من المشتبهات (قال بلى) (الأمر كذلك  
(ولكني أحب أن أزرع) فأذن له (قال فبذر) أي ألقى البذر على أرض الجنة (فبادر الطرف نياته واستواؤه واستواءه) (بين ذلك وبين استواء الزرع ولجأ امرء كله  
من الحصد وهو قلع الزرع (فيكون أمثال الجبال) يعني أنه لما بذر لم يكن ١٤٩

من الحصد والتذرية والجوع الا  
كل البصر وكان كل حبة منه  
منسب الجبل وفيه ان الله تعالى  
أغنى أهل الجنة فيها عن تعب  
الدنيا ونصبها (فيقول الله تعالى  
دونك) أي خذها (يا ابن آدم فانه)  
أي فان الشأن (لا يشعبك شيء  
فقال الاعراب) أي ذلك الرجل  
الذي من أهل البادية (والله  
لا يتعبه الا قرشاً او انصاريه  
فانهم) أي قريشاً والانصار  
(أصحاب زرع وأما نحن) أي  
أهل البادية (فلسنا بأصحاب  
زرع فضحك النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) قال ابن المنير  
ادخل هذا الحديث هنا لتبيينه  
على ان احاديث المنع من الكراه  
انما جاءت على النسيب لا على  
الايجاب لان العادة فيها يحرس  
عليه ابن آدم اشده الحرص أن  
لا يمنع من الاستمتاع به وبقاء  
حرص هذا الحرص من أهل  
الجنة على الزرع وطلب الانتفاع  
به حتى في الجنة دليل على انه مات  
على ذلك لان المريموت على  
معايش عليه ويعت على مامات

فر بما يصاب ذلك ولم الأرض ور بما يصاب الأرض ويسلم ذلك فنهينا فاما الذهب والورق  
لم يكن يومئذ رواه البخاري وفي لفظ قال انما كان الناس يؤجرون على عهد رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم على الماذيانات واقبال الجدول وأشيائهم من الزرع فبذلك هذا  
ويسلم هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ولم يكن للناس كرى الا هذا فاذا ذلك زرع عنه فاما شيء  
معلوم مضمون فلا يابى به رواه مسلم وأبو داود والنسائي وفي رواية عن رافع قال حدثني  
عمامتهم اكانا بكريان الأرض على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما يثبت على  
الأرض بما وبشيء يستثنيه صاحب الأرض قال فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم على  
ذلك رواه أحمد والبخاري والنسائي وفي رواية عن رافع ان الناس كانوا يكرون المزارع  
في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالمأذيانات وما يسقى الربيع وشي من القتب فذكره  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كرى المزارع بهذا ونهى عنها رواه أحمد قوله حقلاً  
أي أهل حر أربعة قال في القاموس الحاقل المزارع والمحاقلة بيع الزرع قبل بدو صلاحه  
أو يبيعه في سبيله بالخطبة أو المزارعة بالثلث والرابع أو أقل أو أكثر أو كراء الأرض  
بالخطبة اه قوله فنهانا عن ذلك أي عن كرى الأرض على ان لنا هذه وله هذه فيصلح  
النسك به المذهب من قال ان المنهى عنه انما هو هذه النوع ونحوه من المزارعة وقد  
حكى في الفقه عن الجمهور ان المنهى محمول على الوجه المقتضى الى الغرور والطمع لا لاعت  
اكرامهم اطلاقاً حتى بالذهب والفضة قال ثم اختلف الجمهور في جواز اكرامهم بالجزء مما يخرج  
منه فاف قال بالجواز جعل احاديث المنهى على التنزيه قال ومن لم يجز اجازتها بالجزء مما  
يخرج قال المنهى عن كرامهم المحمول على ما اذا اشترط صاحب الأرض ناحية منها أو شرط  
ما يثبت على النهر لصاحب الأرض لما في كل ذلك من الغرور والطمع اه قوله فاما الورق  
فلم يثبت الا منافاة بين هذه الرواية وبين الرواية الثانية أعنى قوله فاما الذهب والورق فلم يكن  
يومئذ لان عدم المنهى عن الورق لا يستلزم وجوده ولا وجود المعاملة به وفي رواية عن  
رافع عند البخاري انه قال ليس بها بأس بالدينار والدرهم قال في الفتح يحتمل أن يكون  
رافع قال ذلك باجتهاده ويحتمل أن يكون علم ذلك بطريق التنصيص على جوازه أو علم أن  
المنهى عن كرى الأرض ليس على اطلاق بل بما اذا كان بشيء مجهول ونحو ذلك فاستنبط

عليه وقد دل ذلك على ان آخر عهدهم من الدنيا جواز الانتفاع بالأرض واستثمارها ولو كان كراؤها محرم عليه لفعلهم نفسه من  
الحرص عليه احق لا يثبت هذا القدر في هذه الثبوت اه وفي هذا الحديث من الفوائد ان كل ما انتهى في الجنة من  
امور الدنيا يمكن فيها اقال المهلب وفيه وصف الناس بغالب عاداتهم قال ابن بطال وفيه ان النفوس جبت على الاستكثار  
من الدنيا وفيه اشارة الى فضل القناعة وتم الشهوة وفيه الاخبار عن الأمر المحقق الآتي بالفظ الماضي  
(بسم الله الرحمن الرحيم) (كتاب الشرب) (بسم الشين المعجمة أي كتاب الحكم في قسمة الماء والشرب في الأصل

النصيب والمظ من الماء (عن محمد بن سعد) الساعدي (رضي الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقدح) فيه ماء ولرب شيب به (فشرب منه وعن عبيدة بن رافع) هو ابن عباس كما في مسند ابن أبي شيبة (والاشياخ) وفيهم من الذين الوليد (عن يساره قال يا غلام أتأذن لي أن أعطيه الاشياخ قال) الغلام (ما كنت لا وثر بفضل منك أحد يا رسول الله فأعطاه إياه) وفي الحديث مشرب وعية قسمة الماء وأنه لا يملك لأحد من الناس من الماء (عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال حلبت لرسول الله صلى الله عليه وآله ١٥٠ (وسلم شاة داجن) هي التي تألف البيوت وتقيمهم ولم يقل داجنة اعتبارا

بتأنيث الموصوف لان الشاة مذكرة وتوث وفي النهاية هي التي تغلف في المنزل (وهي) أي الداجن (في دار أنس بن مالك) رضي الله عنه (وشيب) أي خاط (لبنه) أي من البئر التي في دار أنس فأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم القدح (وسلم القدح فشرب منه) صلى الله عليه وآله وسلم (حتى إذا نزع القدح) أي قلعه (عن فيه) عن جعفر بن (وعلى يساره أبو بكر) الصديق رضي الله عنه (وعن عبيدة بن رافع) قيل أنه خالدين الوليد وردبانه لا يقان له أعرابي (فقال جرير بن الخطاب رضي الله عنه) وخاف أن يعطيه (أي يعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم القدح) (الأعرابي) أي أبا بكر يا رسول الله عندك (قوله) تذكير الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وأهله وأعلاما للأعرابي جباله الصديق (فأعطاه) صلى الله عليه وآله وسلم (الأعرابي الذي على عيبيه ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم قدموا (الايمن فالايمن) قال

من ذلك جواز الكرى بالذهب والنضرة ويرج كونه حرفا عما أخرجه أبو داود والنسائي بإسناد صحيح عنه قال نسي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاذلة والمزانية وقال انما يزرع ثلاثة رجل له أرض ورجل مخ أرضا ورجل أكثر أرضا يذهب أو فضة لكن بين الناس من وجه آخر ان المرفوع منه النهي عن المحاذلة والمزانية وان ببقته مخرج من كلام سعيد بن المسيب وقد أخرج أبو داود والنسائي ما هو أظهر في الدلالة على الرفع من هذا وهو حديث سعيد بن أبي وقاص (أي قول) بما على الماذنات بذال مججمة مكسورة ثم مثناة تحته ثم ألف ثم فون ثم ألف ثم مثناة فوقية هذا هو المشهور وسكني القافية عياض عن بعض الرواة فتح المذال في غير صحيح مسلم وهي ما ثبتت على حانة النهر ومسائل المسائل استخرجت من كتبها سوادية وهي في الأصل مسائل المياه فتسمية الثابت عليها بابا ٥٠٠ كما وقع في بعض الروايات بلفظ يؤتى حرون على الماذنات مجاز مرسل والعلاقة المجاورة أو الحالبة والحلية قوله وأقبال الجدول بفتح الهمزة وسكون القاف وتخفيف الموحدة أي أوائل والجدول السواق جمع جدول وهو النهر الصغير قوله واشياء من الزرع يعنى مجهول المقدار ويدل على ذلك قوله في آخر الحديث فاما ثي معلوم مضمون فلا يابن به قوله فربما يهلك قوله زجر عنه على البناء للمجهول أي نهي عنه وذلك لما فيه من الغرر المؤدى الى التشاجر وكل أموان الناس بالباطل قوله على الاربعاء جمع ربيع وهو النهر الصغير كني وأنيباً ومع أبضاً على ربيعان كصبي وصبيان قوله يستغنيه من الاستغناء كأنه يشير الى استغناء الثالث والرابع كذا قال في الفتح أو استدلل على أن هذا هو المراد برواية أخرى ذكرها البخاري ولكنه يناقض هذا التفسير قوله في الرواية الاولى فاما ثي معلوم مضمون فلا يابن به وهذا الحديث يدل على تحريم المزارعة على ما يقضى الى الغرر والجهالة ويوجب المشاجرة وعليه فحصل الاحاديث الواردة في النهي عن الخابرة كما هو شأن حمل المطلق على المقيّد ولا يصح حملها على الخابرة التي فعلها النبي صلى الله عليه وآله وسلم في خيبر لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم أسقر عليهم الى موته واستقر على مثل ذلك جماعة من الصحابة ويؤيد هذا التصريح رافع في هذا الحديث بجواز المزارعة على شيء معلوم مضمون ولا يشكل على جواز المزارعة بجزم معلوم حديث أسيد بن ظهير (أي قال) إنني فيه ليس يتوجه الى المزارعة بالنصف

أنس فهي سنة فهي سنة أي تقدمه الايمن وان كان مقصودا لا خلافي في ذلك نعم خالف ابن حزم فقال والثالث لا يجوز منأولة غير الايمن الا باذن الايمن وأما حديث ابن عباس عند أبي يعلى الموصلي بإسناد صحيح قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا سقى قال أيدوا يا أكبراء أو قال بالا كبر فعمول على ما إذا لم يكن على جهة عيبيه أحد بل كان الحاضرون تلقاء وجهه منأولا وانما استأذن صلى الله عليه وآله وسلم الغلام في الحديث السابق ولم يستأذن الاعرابي هنا لأنه لا قلب الاعرابي وتعايبها نفسه وشهقة أن يسبق الى قلبه شيء ثم لا يقرب عهد به بالخاوية ولم يجعل للغلام ذلك لأنه قرأته وسنه دون

المشقة فاستأذنه عليهم قادبا ولما يوحشهم بتقديمه عليهم وتعليمنا بأنه لا يدفع الى غير الاين الاباذنه وهذا الحديث أخرجه  
البخارى ايضا فى الاثر بقرينة وكذا مسلم وابوداود والترمذى وابن ماجه (ع) عن ابي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا يمنع فضل الماء ليعن به الكلا) بفتح الكاف واللام بعدها همزة مقصورة العشب بابسه ورطبه واللام  
فى لينع لام العاقبة ومعنى الحديث ان من شق ماء بقلعة وكان حول ذلك الماء كلاليس حوله ماء غيره ولا يوصل الى رعيه الا اذا  
كانت المواشى ترد ذلك فنهى صاحب الماء ان يمنع فضل مائه لانه اذا منعها ١٥١ منع رعيه ذلك الكلا والكلا لا يمنع لما

فى منعه من الاضرار بالناس  
ويلحق به الرعاء اذا احتاجوا  
الى الشرب لانهم اذا منعوا من  
الشرب امتنعوا من الرعى هناك  
ويحتمل أن يقال يمكنهم حمل الماء  
لانفسهم اقله ما يحتاجون اليه  
منها بخلاف الهائم والصحيح  
الاول ويلحق بذلك الزرع عند  
المالكه والصحيح عند الشافعية  
وبه قال الحنفية الاختصاص  
بالماشية وفرق الشافعي فيما  
حكاه المزي عنده بين المواشى  
والزروع بان الماشية ذات ارواح  
يخشى من عطشها وتم ايجلاف  
الزرع وبهذا الجواب النووي  
 وغيره واستدل مالك بالحديث  
جابر عنه انه سلم نهى عن بيع  
فضل الماء لاطلاقه وعدم  
تقييده وتعقيب بأنه يحتمل على  
المقييد وعلى هذا لو لم يكن كالا  
يرعى فلا يمنع من المنع لانه قاء  
العله قال الخطائى والنهى عند  
الجمهور للتنزيه وهو محتاج الى  
دليل بصرف النهى عن معناه  
الحقيقى وهو التحريم قال فى الفتح  
وظاهر الحديث وجوب بذله لجانا  
وبه قال الجمهور وقيل لاصاحبه

والثالث والرابع فقط بل الى ذلك مع اشتراط ثلاث جد اول والقصة وما يبقى الربيع  
ولاشك ان مجموع ذلك غير المخبرة التى أجازها صلى الله عليه وآله وسلم وفعلها فى خير نعم  
حديث رافع عند أبي داود والنسائى وابن ماجه بالفظ من كانت له أرض فليزرعها أو  
ليزرعها ولا يكرها بثلاث ولا ربيع ولا بطعام مسقى وكذلك حديثه أيضا عند أبي داود  
باسناد فيه بكر بن عامر الجبلى الكوفي وهو متصلا فى كلام فيه قال انه زرع أرضا فربى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم وهو يقيم سائلا له من الزرع ولما فى الأرض فقال زرعى يذرى وعلى  
ولى الشطر ولبنى فلان الشطر فقال أرى يقيم سائلا له من الزرع ولما فى الأرض فقال زرعى يذرى وعلى  
حديث زيد بن ثابت عند أبي داود قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الخبارة  
قات وما الخبارة قال أن يأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع فيها دليل على المنع من الخبارة  
يجزى معلوم ومثل هذه الأحاديث حديث أسيد الا ترى على فرض انه نهى عن المزارعة  
يجزى معلوم وعدم تقييده بنصفه من كلام أسيد كاسى أى وأبى كنه لاسمى الى جعلها  
ناصة لسانه له صلى الله عليه وآله وسلم فى خير لموته وهو مستمر على ذلك وتقريره جماعة من  
الصحابة عليه ولا سبيل الى جعل هذه الأحاديث المشبهة على النهى منسوخة بقوله صلى  
الله عليه وآله وسلم لم وتقريره لصدور النهى عنه فى اثناء مدة معامته ورجوع جماعة من  
الصحابة الى رواية من روى النهى والجمع ما أمكن هو الواجب وقد أمكن هنا بحمل  
النهى على معناه الجازى وهو الكراهة ولا يشك على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
أرى يقيم سائلا له كور وذلك باق يقال قد وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
هذه المعاملة بأنهم ارباؤا بالبحرام بالاجماع فلا يمكن الجمع بالكراهة لانه قول الحديث  
لا يمنع الا احتياج به للمقال الذى فيه ولا سيما مع معارضته للأحاديث الصحيحة الثابتة  
من طرق متعددة الواردة ببجواز المعاملة يجوز معلوم وكيف يصح أن يكون ذلك ربا وقد  
مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليه ومات عليه جماعة من أجياله الصحابة بل يعد  
ان يعامل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المعاملة المكروهة ويموت عليهم اولادهم ألقانا الى  
المقول بذلك الجمع بين الأحاديث وهذا ما ترجمه فى هذه المسئلة ولا يصح الاعتذار عن  
الأحاديث القاضية بالجواز بانهم اختصه به صلى الله عليه وآله وسلم لما تقر من انه صلى الله  
عليه وآله وسلم اذ نهى عن شئ نهيها مختصا بالامة وفعل ما يحالفه كان ذلك الفعل مختصا

طلب القيمة من المحتاج اليه كما فى طعام المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورجوع  
الملازمة فيجوز أن يقال يجب عليه البذل وتثبت له القيمة فى ذمة المبدول له فيكون له أخذ القيمة منه متى أمكن ذلك اه قال  
الشوكانى فى نيل الاوطار ولكنه لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهى عن بيع فضل الماء لا بد لان على تحريم المنع ولو  
جازه لأخذ العوض لجازله بالبيع اه وهذا محمول عند أكثر الفقهاء من أصحابنا وغيره على ماء البئر المحفورة فى الملك أو فى  
الموات بقصد التملك أو الارتفاق خاصة فالاولى وهى التى فى ملكه أو فى موات بقصد التملك على ماء على الصحيح عندنا انعية

ونص عليه الشافعي في القديم والثانية وهي المحفورة في موات بقصد الارتفاق لا يملك الحافر ما هانم هو أولى به إلى ان يرتحل  
 فاذا ارتحل صار كغيره ولو عاد بعد ذلك وفي كذا الحديث يجب عليه بذل ما يفضل من حاجته والمراد بما حاجته نفسه وعياله وما شئبه  
 وزرع له لكن قال امام الحرمين وفي الزرع احتقال على بعد اما البئر المحفورة فلامارة فساوها ثم ترك بينهم والحافر كاحدهم ويجوز  
 الاستقامة للشرب وسقى الزرع فان ضاق عنهم افاك الشرب أولى وكذا المحفورة بلا قصد على أصح الوجهين عند الشافعية وأما  
 الحرز في اناء فلا يجب بذل فضله على الصحيح ١٥٢ لغير المضطر ويملك بالاحراز هذا كلام الشافعية وكلام الحنفية والحنابلة

في ذلك متقارب في الاصل  
 والمدرن وان اختلقت تقاصها  
 وجعل المالكة هذا الحكم في  
 البئر المحفورة في الموات وقالوا  
 في المحفورة في الملك لا يجب عليه  
 بذل فضلها وقالوا في المحفورة في  
 الموات لا يتابع وصاحبها ورثته  
 أحق بكة ايتهم وهذا النهي  
 للتحريم عند مالك والشافعي  
 والارزاعي والليث وقال غيرهم  
 هو من باب المعروف ومطابقة  
 الحديث للباب من حيث ان  
 فضل المائيد على ان صاحب  
 الماء أحق به عند عدم الفضل  
 وأخرجه البخاري أيضا في تركه  
 الجليل وسلم في الميوع والنسائي  
 في احياء الموات وأبو داود  
 والترمذي وابن ماجه (وفي رواية  
 عنه) أي عن أبي هريرة (رضي  
 الله عنه ان رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم لم قال لا تمنعوا  
 فضل الماء لقنعه وابه فضل الكلا  
 والمانع عنه منع النضل لا تمنع  
 الاصل وهل يجب عليه بذل  
 الفاضل عن حاجته لزراع غيره  
 الصحيح عند الشافعية وبه قال

به لاننا نقول أولا النهي غير مختص بالامة وثانيا الله صلى الله عليه وآله وسلم قرر جماعة  
 من الصحابة على مثل معاملته في خيبر إلى عند موته وثالثا انه قد استقر على ذلك بعد  
 موته صلى الله عليه وآله وسلم جماعة من أجداء الصحابة ويعد كل البعد أن ينبغي عليهم مثل  
 هذا ومن أوضح ما استدلل به على كراهة المزارعة يجوز معلوم حديث ابن عباس الآتي  
 (وعن أسيد بن ظهير قال كان أحدنا إذا استغنى عن أرضه أو أقرها اليها أعطاهما بالنصف  
 والثالث والرابع ويشترط ثلاث جهات اول والقصد وما سبق في الرابع وكان يعمل في  
 حمل الشهدا وبصيب منها منفعة فأتانا رافع بن خديج فقال نهي النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم عن أمر كان لكم نفعاً وطاعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خير لكم  
 ثم أخرج عن الحقل رواه أحمد وابن ماجه والقصد بقية الحب في السبيل بعد ما يداين  
 الحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي بدون كلام أسيد بن ظهير ورجال اسناد  
 الحديث رجال الصحيح قوله والقصد قال في القاموس والقصد بالقصد والقصد  
 بالكسبر والقصر والقصر محو كمين والقصر العليمان الحبة اه قوله عن الحقل  
 أو ما يخرج من القتب بعد الدوسة الاولى والقشرة العليمان الحبة اه قوله عن الحقل  
 بفتح الحاء المهملة واسكان القاف أصله كما قال الجوهري الحقل الزرع اذا شعب ورفه  
 قبل ان تغلق سوقه فالحقل القراح الطيب يعني من الارض الصالحة للزراعة والحافل  
 مواضع الزراعة كما ان المزارع مواضعها وقد بين البخاري الحافل التي نهي عنها صلى  
 الله عليه وآله وسلم من رواية رافع قال فبسه ما تصنعون بمعاذكم قالوا نؤاخرها على  
 الرابع وعلى الاوسق من القروا الشعر قال لا تنعوا والحديث يدل على عدم جواز مطلق  
 المزارعة ولكنه ينبغي ان يقيد بما في اوله من كلام أسيد من ضم الاشتراط المقضي للقصد  
 وعلى فرض عدم تقييد بذلك فيحمل على كراهة التزويه لما أسلفنا (وعن جابر قال كان  
 نضار على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فبصيب من القصرى ومن كذا  
 ومن كذا فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كان له ارض فليرزها أو ليرزها أخاه  
 والا فليدعها رواه أحمد ومسلم والنسائي والقصد قوله والقصرى قد سبق ضبطه  
 وتفسيره قوله فليرزها بفتح التمهية والراءى بنفسه قوله او ليرزها بضم التمهية وكسر

الحنفية لا يجب وقال المالكية يجب عليه اذا خشى عيانه الهلاك ولم يضر ذلك بصاحب الماء قال  
 الاي أبو عبد الله والحديث حجة لنا في القول بسد الذرائع لانه انما نهي عن منع فضل الماء ليوذى البسه من منع الكلا  
 اه وقد ورد النهي عن منع الكلا من بعض طرق الحديث ومعه ابن حبان من رواية أبي سعيد مولى بني عفار عن أبي  
 هريرة نظه لا تمنعوا فضل الماء ولا تمنعوا الكلا فيزول المال ويجوع العيال وهو محمول على غير المملوك وهو الكلا النبات  
 في الموات فمنعه يجر دغلم اذا الناس فيه سواء اما الكلا النبات في أرضه المملوك كالهياض فيذهب الشافعية جواز بيعه وفيه

تخالف عند المالكية صحاح ابن العربي الجوزي (عن عبد الله بن مسعود) رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من حلف على عين أي على مخلوف عين حال كونه يقطع بها أي بسبب العين (مال امرئ) مسلم (هو عليها) أي في الأقدام عليها (فاجر) أي كاذب ويحتمل أن تكون جملة يقطع صفة أمين والتقييد بالمسلم جرى على الغالب والأفلا فرق بين المسلم والذي والمعاهد وغيرهم كما جرى على الغالب في تقييده بمال ولا فرق بين المال وغيره في ذلك وفي مسلم من حديث إياس بن ثعلبة الحارثي من أقطع حتى امرئ مسلم بميمه (أي الله) يوم القيامة (وهو عليه غضبان) ١٥٣ فيعاده لصاحبه المفضوب عليه من كونه

لا ينظر إليه ولا يكلمه ولمسلم من حديث واث بن هجر وهو عنه مع عرض وعنه أبي داود من حديث عمران فليتبوا أمهات من النار (فانزل الله تعالى أن الذين يشكرون) يستبدلون (بمهادهم) بما جاؤوا الله عليه من الإيمان بالرسول والوفاء بالامانات (وإيمانهم) وبما حلفوا عليه (عند أئمة الأئمة) فناء الأشعث بن قيس الكندي من المكان الذي كان فيه إلى المجلس الذي كان عبد الله يجلس فيه (فقال ما حدثكم أبو عبد الرحمن) يعني ابن مسعود وفي رواية قال شدته قال فقال صدق (في أنزلت هذه الآية) كانت لي بئر في أرض ابن عم لي اسمه معدان بن الأسود بن معديكرب الكندي ولقبه الحنشير (فقال لي) رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (شهودك) أي أقم شهودك على حقك قلت مالي شهود قال صلى الله عليه وآله وسلم (فيمينه) أي فاطلب يمينه أي فاحلج القاطعة بينكما

الراء أي يجعلها من رعدة لا خيمه بلا موضوع وذلك بأن يعيدها ياها ويشهد بها هذا المعنى الرواية الآتية باللفظ لأن يخ أهدكم أخاه أي يجعلها من رعدة لا خيمه بلا موضوع وذلك بأن يعيدها ياها ويشهد بها هذا المعنى الرواية من مؤاجرة الأرض مطلقا لقوله والآن عليه دعها ولكن ينبغي أن يحصل هذا المطلق على المقيد بما سلف في حديث رافع أو يكون الأمر للذهب فقط لما سلفنا وما سلفنا في وقدره بعض العلماء تعطيل الأرض عن الزراعة لأن فيه تضییع المال وقد نهى صلى الله عليه وآله وسلم عن إضاعة المال وقد تم في هذا الحديث زراعة الأرض من المال بنفسه ما في ذلك من الفضيلة فإن الاشتغال بالعمل فيها والاستغناء عن الناس بما يحصل من القرب العظيمة مع ما في ذلك من الاشتغال عن الناس والتزعم من مخالطة هم التي هي لاسيما في مثل هذا الزمان سم قاتل وشغل عن الرب جل جلاله شاغل إذا لم يكن في الإقبال على الزراعة تنبذ عن شيء من الأمور الواجبة كالجها ووقد أورد البخاري في صحيحه حديثا في فضل الزرع والغرس وترجم عليه باب فضل الزرع والغرس ورواه مسلم من حديث أنس (وعن سعد بن أبي وقاص أن أصحاب المزارع في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانوا يكرهون من أروعهم ما يكون على السواقي وما سده بالماء مما حول النبت فجاءوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاختصموا في بعض ذلك فنهاهم أن يكرهوا بذلك وقالوا كروا بالذهب والفضة رواء أجدوا وأودوا والناس في ما ورد من النهي المطلق عن الخبارة والمزارعة يحصل على ما فيه مفسدة كما يفتنه هذه الأحاديث أو يحصل على اجتهادهم اندباوا أصحابا فاجدوا ما يدل على ذلك فروى عمرو بن دينار قال قال اطاوس لو تركت الخبارة فأنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن هذا فقال أن أعلمهم يعني ابن عباس أخبرني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم ينه عنهم أو قال لأن يخ أحدكم أخاه خيره من أن يأخذ عليهم آخر أجامه لو ماروا أجدوا والبخاري وابن ماجه وأبو داود وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض رواء الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليحرمها أخاه فإن أبي فليترك أرضه أخرجاه

٢٠ نيل خا يمينه (قات يا رسول الله اذ يحلف فذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الحديث) وهو قوله من حلف على يمين إلى آخره (فانزل الله ذلك) أي قوله تعالى أن الذين يشكرون بعهد الله الآية (تصديةقه) صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا في الأشخاص والشهادات والإيمان والنذور والتفسير والشركة ومسلم في الإيمان وكذا أبو داود والنسائي في القضاء وابن ماجه في الأحكام (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة) من الناس (لا ينظر الله إليهم يوم القيامة) فإن من سخط على غيره واستهان به أعرض عنه (ولا ينظر إليهم ولا يطهرهم



(وايه - عذاب أليم) موقل على ما نه لوه (رجل كان له فضل ماء) زائد عن حاجته (بالطريق فنعته) أى القاضل من الماء (من ابن السبيل) وهو المسافر (و) الثاني من الثلاثة (رجل بايع اماما) أى عاقدا الامام الاعظم (لا يسابعه الا لينا فان أعطاه منها رضى) الفاء تنوينية (وان لم يخطمه منها مضطو) الثالث (رجل أقام سلطته) من قامت السوق اذا انفتحت (بعد العصر) ليس بقيد بل خرج مخرج الغالب لان الغالب ان مثله كان يقع فى آخر النهار حيث يريدون الفراغ عن معاملتهم نعم يحتمل أن يكون تخصيص العصر لكونه وقت ارتفاع الاعمال ١٥٤ (فقال والله الذى لا اله غيره لقد أعطيت بها) بفتح الهـ موزنة أى دفعت

وبالاجماع تجوز الاجارة ولا تجب الامارة فعلم أنه أراد النذب) حديث سعد بن مسعود عن ابي داود والمؤدري قال فى الفتح ورجاله ثقات الا أن محمد بن بكرمة المخزومي لم يرو عنه الا ابراهيم بن سعد قوله وما بعد بفتح السين وكسر العين المهملة بين قيل معناه ما جاء من الماء سيجها لا يحتاج الى ساقية وقيل معناه ما جاء من الماء من غير طلب وقال الازهر والسعد بن النهر ما خوذ من هذا وسواء هذا النهر القى تنصب اليه ما خوذ من هذا وفى رواية ما بعد بالصاد بدل السين أى ما ارتفع من النذب بالماء دون ما سفل منه قوله بالذهب والفضة فيه رد على طاوس حيث كره اجارة الارض بالذهب والفضة كما روى عنه مسلم والنسائي من طريق حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال كان طاوس يذكره أن يروا أرضه بالذهب والفضة ولا يرى بالثالث والرابع بأسا فقال له بجاهد اذهب الى ابن رافع بن خديج فاسمع حديثه عن أبيه فقال لو أعلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عنه لم أفعله له ولكن حدثني من هو أهل منه ابن عباس فذكر الحديث الذى ذكره المصنف وللنسائي أيضا من طريق عبد الكريم عن مجاهد قال أخذت بيد طاوس فادخلته الى ابن رافع بن خديج فحدثته عن أبيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن كراه الارض فابى طاوس وقال سمعت ابن عباس لا يرى بذلك بأسا وهذه الرواية عن طاوس تدل على انه كان لا يمنع من كراه الارض مطلقا وقد حكى صاحب الفتح عنه انه يمنع مطلقا كما تقدم وقد استدل بهذا الحديث من جواز كراه الارض بالذهب والفضة وقد تقدم ذكرهم وألقوا به ما غيرهما من الاشياء المعلومه لانهم رأوا ان يحمل النهي فيما لم يكن معلوما ولا مضمونا وفى هذا الحديث أيضا رد على من منع من كراه الارض مطلقا كما تقدم قوله وما ورد من النهي الخ المنزل حديث جابر عند أبي داود بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من لى ذرا الخبارة فليؤذن بحرب من الله ورسوله وحديث زيد بن ثابت ثابت عند أبي داود قال نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الخبارة وقد تقدم ومن حديث جابر أيضا عند مسلم وأبي داود وابن ماجه بلفظ نهي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من المحاقلة والمزانية والخبارة الحديث ومثل حديث ثابت بن الضحالة عند مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن المزارة وحديث رافع عند أبي داود ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي عن كراه الارض وأصله فى الصحيحين وهو

لبايعه ابنيه او فى نسخة أعطيت بضم الهـ موزنة بغير اللام فعول أى أعطاني من يريد شراها (كذا وكذا) ثم اعلم ان (فصدقه رجل) واشترها بذلك الثمن الذى حلف انه أعطاه وأعطيه اعتمادا على حلفه الذى أكد به بالتوحيد واللام وكلمة قدس التى هى هنا للتحقيق (ثم قرأ) صلى الله عليه وآله وسلم الآية (ان الذين يشترون بعهد الله وايمانهم ثمنا قليلا) والتنصيص على العدد فى قوله ثلاثة لا ينسب الى الزائد (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال يئذ رجل) قال فى الفتح لم أقف على اسمه (عثنى) زاد مالكا بقلادة وفى رواية عثنى بطريق مكة (فاشدد عليه العطش فنزل بئرا فشرب منها ثم خرج) من البئر (فاذا هو بكلب) حال كونه (يلث) أى يرتفع نفسه بين أضلاعه أو يخرج لسانه من العطش حال كونه (يا كل الثرى) أى يكدم بفيه الارض

التيهية (من العطش) وفى رواية من العطاش بالضم قال فى القاموس هو داء لا يروى صاحبه وقال السفاقي داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهذا موضع ذكر هذه الرواية وسماها الحافظ ابن جرير ذكرها فى فتح الباري وروى العيني عند اشتداد العطش على الرجل وعبارته فى قوله فاشد عليه العطش كذا لا كذا هو فى الموطأ ووقع فى رواية المستقلى العطاش قال ابن التين هو داء يصيب الغنم تشرب فلا تروى وهو غير مناسب هنا قال وقيل يصح على تقدير ان العطش يحدث عنه هذا الداء كذا كما قلت وسياق الحديث يأباه فظاهر ان الرجل سقى الكلب حتى روى ولذلك جوزى بالمغفرة اهـ

فتأمله (فقال) الرجل (لقد بلغ هذا) أي الكلب (مثل الذي بلغني) أي من شدة العطش وزاد ابن حبان من وجهه آخر عن أبي صالح فرجه (فلا تخفه) ولا ابن حبان فتزع أحد خفيه (ثم أمسكه بقبه) أي صعد من البئر بعد المرتقى منها (ثم رقى) منها كصعد وزنا ومعنى وذكر ابن التين بوزن مضى وأنكره وقال عياض في المشرق وهي لغة طي مثل بقي يقي ورضي يرضى يأتون بالفحمة مكان الكسرة فتقلب الياء الفا وهذا أبهم في كل ما هو من هذا الباب اه قال في الفتح والاول أفصح وأشهر (فسيق الكلب) حتى أرواه أي جعله ريان (نشكر الله له) أي على ما أو قبل عمله ذلك ١٥٥ أو اظهر ما جازاه به عند ملائكته (فغفر له)

له وفي رواية فادخله الجنة بدل فغفر له (قالوا) أي الصعابة وصمى منهم سرافقة بن مالك فيمارواه أحد روايته امامه وحبان (بارسول الله) الامر كما ذكرنا (واب لنا في) سقى (الهمائم) أو الاحسان اليها (اجرا) أو بالالاستفهام المؤكد للتعجب (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (في) ارواه (كل) ذي (كبد) بفتح الكاف وكسر الباء ويجوز سكونها وكسر الكاف وسكون الباء (رطبة) برطوبة الحياة من جميع الحيوانات اوهو من باب وصف الشيء باعتبار ما يؤكل اليه فيكون معناه في كل كبد حرام لمن سقاها حتى تصير رطبة واليكبد يذكرو بوزن (أجر) حاصل أو كائن قال النووي ان عمومه مخصوص بالحيوان المحترم وهو ما لم يؤمر بقتله فيحصل الشراب بسقيه ويلحق به اطعامه وغير ذلك من وجوه الاحسان اليه اه وقال الداودي هو عام في جميع الحيوان وقال أبو عبيد اللطيف

هذه الاحاديث الواردة بالنهي على الاطلاق وقد ذكر المصنف في هذا الباب طرفا منها واوردنا بعضها من ذلك فيما سلف وكلام المصنف هذا كلام حسن ولا بد من المصير اليه للجمع بين الاحاديث المختلفة وهو الذي رجحناه فيما سلف قوله لم ينه عنها هذا الا في رواية من روى النهي عنه صلى الله عليه وآله وسلم لم لان المذهب مقدم على الثاني ومن علم حجة على من لم يعلم ولكن قوله لان يخفى أحدكم أخاه خيره الخ يصلح جعله قرينة لصرف النهي عن التمرير الى الكراهة كما سلف وقوله يخفى يخفى التخيصة وسكون الميم وفتح النون بعدها حاء مهملة ويجوز كسر النون والمراد يجعلها امنجة أي عطية وعارية كما تقدم وهكذا يدل على ان النهي ليس على حقيقة ما في الرواية الثانية عن ابن عباس من ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يحرم المزارعة ولكن أمر أن يرفق بعضهم ببعض قوله فليزرعها أو ليحرمها فقد تقدم الكلام على هذا قوله فليزرعها قد قدمنا ان بعض العلماء كرم تعطيل الارض عن الزراعة لما ورد من النهي عن اضاءة المال وهذه الرواية والتي سلفت في حديث جابر يدلان على جواز ترك الارض بغير زراعة وقد جمع بين الرواية القاضية بالنهي عن ذلك وبين ما ناهى عن النهي عن الاضاءة على اضاءة عين المال أو المنفعة التي لا يختلفها منفعة والارض اذا تركت بغير زرع لم تعطل منفعتها فانها قد تغتبت من الحطب والحشيش وسائر الكلا ما ينفع في الرعي وغيره وعلى تقدير أن لا يحصل ذلك فقد يكون التأخير للزرع عن الارض اصلاحا لها يختلف في السنة التي تأخيرها له فان في سنة الترتك وهذا كله ان حمل النهي على عمومه فأما لو حمل على ما كان مألوفا لهم من الكراهية فيخرج منها ولا سيما اذا كان غير معلوم فلا يستلزم ذلك تعطيل الانتفاع به في الزراعة بل يكره بالذهب أو الفضة كما تقرر ذلك قوله وبالاجماع تجوز الاجارة الخ استدلال المصنف رحمه الله به لما على ما ذكره من الذنب لان العارية اذا لم تكن واجبة بالاجماع من غير فرق بين المزارعة وغيره لم يجب على الانسان أن يزرع أرضه بنفسه أو بغيره ما أو يعطها بل يجوز له أمر رابع وهو الاجارة لانها اجارة بالاجماع والعارية لا تجب بالاجماع فلا تجب عليه واذا انتهى الوجوب بقي الغلب

\*(أبواب الاجارة)\*

\*(باب ما يجوز الاستئجار عليه من النفع المباح)\*

هذا الحديث كان في امر ائبل واما الاسلام فقد أمر بقتل الكلاب قال ابن التين لا يمتنع اجراؤه على عمومه فيسقى ثم يقتل لانا امرنا بان نخمس القتل ونهينا عن المثلة واستدل به على طهارة سور الكلب والجواب انه فعل بعض الناس ولا يدري هل هو ممن كان يقتل به ام لا واجب بانه اذا ساقه امام شرعنا ساق المدح ولم يقيده بغيره صح الاستدلال به وفي الحديث جواز السرقة ورد او بغير زاد وحمل ذلك في شرعنا ما اذا لم يخف على نفسه الهلاك وفيه الحث على الاحسان الى الناس لانه اذا حصلت المغفرة بسبب سقى الكلب غسقى المسلم اعظم اجرا واستدل به على جواز صدقة التطوع للمشر كفي

ويشبهني ان يكون محله ما اذا لم يوجد هناك مسلم فالاسلم احق وكذا اذا دار الامر بين البهيمه والادعي المحترم واستوي في الحاجة  
فلا ادعي احق قال القسطلاني وفيه ان الماسم اعظم القربات وعن بعض الصالحين من كثرت ذنوبه فعليه بسقي الماء  
والحديث اخرجه ايضا في المغالام والادب ومسلم في الحيوان والبوداود في الجهاد (وعنه) اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه)  
النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال والذي نفسي بيده لا ذودن (اي لا طردن) رجلا عن حوضي (المستقدم من شهر البكوث) (كما  
تذاد) اي تطرد الناقة (الفرسية من الابل عن الحوض) ١٥٦ اذا ارادت الشرب والحكمة في الذود انه صلى الله عليه وآله

(عن عائشة في حديث الهجرة قالت واستاجر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبو بكر  
رجلا من بني الدليل هادي آخرتا وانطريت المساهر بالهداية وهو على دين كما قرأ رسول  
وأمناء فدفعها اليه راحلتهم ما وواعداء غار نور بعد ثلاث ليل فأتاهما براسلهم حاصيه  
ليل ثلاث فارتحلارواه أحمد والبخاري) قوله واستاجر الواء ثابتة في نفس الحديث  
الطويل لان هذه القصة معطوفة على قصة قبائلها وقد ساقها البخاري مستوفاة في الهجرة  
قوله الدليل بالكسر للدال حى من عبد القيس ذكره صاحب القاموس في مادة ذول  
وذ كرفي مادة دأل أنه يطابق على قبائل واه يأتى بفتح الدال وبضمها وكعب قوله حريتا  
بكسر الميم وتشديد الراء بعد هاء ثمانية ساكنة ثم مناة فوقانية وقوله المساهر بالهداية  
مدرج من قول الزهري قوله وأمناء بفتح الهمزة وكسر الميم المخففة ضد الخيانة قوله  
غار نور هو الغار المذكور في التنزيل ونور رجل بمكة وليس هو الجليل الذي في المدينة  
المذكور في الحديث الصحيح ان المدينة حرام ما بين غير الى نور وقد سبق الاختلاف فيه  
في كتاب الحج والحديث فيه دلائل على جواز استجار المسلم للكافر على عداية الطريق اذا  
أمن اليه وقد ذكر البخاري هذا الحديث في كتاب الاجارة وترجم عليه باب استجار  
المشركين عند الضرورة واذا لم يوجد أهل الاسلام فكانه أراد الجمع بين هذا وبين قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم ان الامة بين يديكم فممنكم أنرجعهم مسلم وأصحاب السنن قال ابن بطال  
الفقهاء يميزون استجارهم ببعض المشركين عند الضرورة وغيرهم الماس في ذلك من الذلة لهم  
واقبالا لمتنع ان يوجب المسلم نفسه من المشرك لما فيه من الازلال اه (وعن أبي هريرة

وسلم يريدان يرد كل احد الى  
حوض نبيه لما ورد ان لكل نبي  
حوضا وان المذودين هم  
المنافقون او المعتدون او  
المرتدون الذين بدلوا ومناسبة  
الحديث بالبَاب قوله حوضي  
فانه يدل على انه احق بحوضه  
وبما فيه وهذا الحديث ذكره  
البخاري معلة واخرجه مسلم  
موصولا في فضائل النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم (وعنه)  
اي عن أبي هريرة (رضي الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) أنه (قال ثلاثة) من  
الناس (لا يكاههم الله يوم  
القيامة) عبادة عن غضبه  
عليهم وتعرض بجر ما هم حال  
مقابلتهم في الكرامة والزلفى من  
الله وقيل لا يكاههم بما يصيبون  
ولكن يصور قوله اخسوا فم اولا  
تكمالهم (ولا ينظر اليهم) نظر  
وحسة اولهم (رجل حلف على  
سبعة اقداع طي) بفتح الهمزة  
اي لمن اشتراها منه (بها) اي  
بسيها وفي رواية لا يذرا عطى  
بضم الهمزة وكسر الطاء مبني  
للمفعول اي اعطاه من يريد

قال نعم كنت أرهاها على قراريط لاهل مكة رواه أحمد والبخاري وابن ماجه وقال توبد  
ابن سعيد يعني كل شاة بقرط وقال ابراهيم الحاربي قراريط اسم موضع) قوله على  
قراريط في رواية ابن ماجه كنت أرهاها لاهل مكة بالقراريط وكذا رواه الاسماعيلي  
وقد صوب ابن الجوزي وابن ناصر التفسير الذي ذكره ابراهيم الحاربي لكن رجع تفسير  
سويد بن اهل مكة لا يعرفون بها مكانا يقال له قراريط وقد روى النسائي من حديث  
نصر بن حزن بفتح الميم له وسكون الزاى بعد هاءون قال اقتصر أهل الابل والغنم فقال

شراءها (اكثر مما اعطى) أي دفع لها أكثر مما أعطى زيد الذي استأمنه (وهو كاذب) جملة حاله رسول  
(و) الثاني (رجل حلف على يمين كاذبة) أي محلف يمين قسمي عينا مجازا للاملاسة بينهم ما أراد ما شأنه أن يكون محل  
عليه والافه وقبل اليمين ليس محل فاعليه فيكون من مجاز الاستعارة (بعد العصر) قال الخطابي خصه بتعظيم الاثم فيه وان  
كانت اليمين الفاجرة محرمة كل وقت لان الله اعظم هذا الوقت وقد روى ان الملائكة تجتمع فيه وهو ختام الاعمال والامور  
بجواتيها فغلظت العقوبة فيه لئلا يقدم عليها (ليقطع بها مال رجل مسلم) أي لياخذ قطعة من ماله (و) الثالث (رجل منع

فضل ماء) زائد عما يحتاج اليه (فيعول الله اليوم أم منعك فضلي كما منعت فضل مالم تعمل يدك) ومناسبة الحديث للترجمة من حيث ان المعاقبة وقعت على منح الفضل فدل على انه أحق بالاصل وهذا الحديث قد تقدم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا حدي يخص نفسه به يرى فيه ما يشته دون سائر الناس) (الا لله عز وجل) (ولرسوله) ومن قام مقامه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خليفة خاصة اذا احتجج الى ذلك لمصلحة المسلمين كما فعل العمران وعثمان رضى الله عنهم وانما يحصى الامام ما ليس بمملوك ١٥٧ كبطون الاودية والجبال والموات وفي النهاية قيل

كان الشمر ينف في الجاهلية اذا نزل أرضا في حيه استعوى كابا فحصى مدى عواء الكلاب لا يشركه فيه غيره وهو يشارك القوم في سائر ما يرون فيه فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك و اضاف الخبي الى الله ورسوله أى ما يحصى للخيل التى ترصد للجهاد والابل التى يحمل عليها في سبيل الله تعالى وابل الزكاة وغيرها والخبي هو المكان المحصى وهو خلاف المباح والمراد بالخبي منع الرعي في أرض مخصوصة من المباحات فيجعلها الامام شخصه وصية برعى به اتم الصدقة مثلا واستدل به الطحاوى لمذهبه في اشتراط اذن الامام في اخيه الموات وتعقب بالفرق بينهما فان الخبي أخص من الاحياء (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الخيل لرجل أجر) (أى ثواب) (ولرجل ستر) أى ساتر فقره وحاله (وعلى رجل وزن) أى اتم ووجهه الحصر في هذه ان الذى

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث موسى وهوراعى غنم وبعث داود وهوراعى غنم وبعث وأرأى غنم أهلى بجياد وزعم بعضهم ان فى هذه الرواية رد لتأويل سويد بن سعيد لانه ما كان يرى بالاجرة لاهله فيتعين انه أراا المكان فغير تارة بجياد وتارة بقراريط وتعقب بانه لا مانع من الجمع وانه كان يرى لاهله بغير أجره و لغيرهم بأجرة وهم المراد بقوله أهل مكة ويؤيد نفسه سيرسويد قوله على قراريط فان الخبي بهلى يدل على ما قاله ولا ينافي ذلك جعلها بمعنى الباء الى للسبيبة وأما جعلها بمعنى الباء الى للظرفية فبمعنى ذلك العلماء الحكمة فى الهام رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم القرن برعى على ما سيكونه من القيام بأمر أمتهم لان فى مخاطبتهم ما يحصل العلم والشفقة لانهم اذا صبروا على رعيها وجهها بعد تفرقة فى الرعى ونقلها من مسرح الى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلوا الاختلاف طبعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها الى المفاودة ألقوا من ذلك الصبر على الامة وعرفوا اختلاف طبعها وتفاوت عقولها فخيروا كسرها ورفعوا بضعها وأحسنوا التعااملها ان يكون تسامها لمشقة ذلك أسهل مما لو كفوا القيام به من أول وهلة لما يحصل لهم من التدرج بذلك وخصت الغنم بذلك لكونهم أضعف من غيرها ولان تفرقها أكثر من تفرق الابل والبقر لا مكان ضبط الابل والبقر بالربط دونها وفى الحديث دليل على جواز الاجارة على رعى الغنم ويلحق بها فى الجواز غيرها من الحيوانات (وعن سويد بن قيس قال جلبت أنا وخزيمة العبدى بن امان هجر فأتينا به مكة فجاءنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عيشى فساومنا مبر اويل فبعنااه ونم رجل بن بالاجر فقال له زن وأرجح رواه التلمسة وصححه الترمذى ومعه داييل على ان من وكل رجلا فى اعطائهم لا تخرولم بقدر جاز ويحمل على ما يتعارفه الناس فى مثله ويشهد لذلك حديث جابر فى بيعه جله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا بلال اقضه وزده فاعطاه أربعة دنانير وزاد قيراطا رواه البخارى ومسلم وعن رافع بن رافة قال نهانا النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الامة الاما عمت يديهم او قال هكذا باصابعهم نحو الخيل والفرل والنفس رواه أحمد وأبو داود) حديث سويد بن قيس سكنت عنه أبو داود والمنذرى وأخرج نحوه أبو داود والنسائى وابن ماجه عن ابي هصوان بن

يقتضى الخيل اما أن يقتنمها للركوب أو للنجارة وكل منهما اما أن يقتن به فعل طاعة الله وهو الاول أو مصيتمه وهو الاخير أو يتجره عن ذلك وهو الثانى (فاما) الاول (الذى) هى (له) أجر فرجل ربطها فى سبيل الله) أى أعدّها للجهاد (فاطال به فى مرج) أرض واسعة فيها كالا كثير (أو روضة) شك من الراوى (فأصابته فى طيلها ذلك) بكسر الطاء وفتح الياء الخيل الذى يربط به ويظول لها التمرى ويقال طول بالواو المقتوحة بدل الياء (من المرج أو الروضة كانت له) أى لصاحبها (حسنت ولوانه انقطع طيلها فاستنت) أى عدت بمرح وانشاط أى رفعت يديهم او طرحتهم معا (من فاشرفين) أى شوطا وشوطين وسعى به لان الغازى

يشرف على ما يوجه اليه. وقال في المصاييح كالتفتيح الشرف العالي من الارض (كانت آثارها) في الارض هو اقرها عند  
خطواتهم (ارادوا ان يثبتوا) أي اصاحبها (ولوا انهم امرت بنهر) بفتح الهاء وسكونها الغتان فصيحته ان (فشربت منفسه) من  
غير قصد من صاحبها (ولم يرد ان يسبق كان ذلك) أي شربها وهدم ارادته ان يسبقها (حسنت له فهي لذلك اجر) لا يطهرها وهذا  
موضع الترجمة وهي شرب الناس ربي الدواب من الانهار (و) الثاني الذي هي له ستر (رجل رباطها تغنيا) أي استغنى عن  
الذات بطالب نتائجها (وتعدها) عن سؤالهم ١٥٨ فيخير فيها او يتردد عليها متاجرة او مزارعة (ثم لم ينس حق الله)

المفروض (في رقابها) في ردى  
زكاة تجارتهم عند من يقول  
بالزكاة فيها (ولا) في (ظهورها)  
غير كسب عليها في سبيل الله ولا  
يحملها ما لا يطيقه (فهو لذلك)  
المذكور (ستر) لصاحبها أي  
سائرته لئلا يراه (و) الثالث  
الذي هي له رزق (رجل رباطها  
نغرا) أي لاجل ان يغراى تعاطما  
(وربما) أي اظهارا للطاعة  
والباطن بخلاف ذلك (وفواء)  
بكسر النون وفتح الواو ومدودا  
أي عداوة لاهل الاسلام (فهو  
على ذلك) الرجل (وزرور) مثل  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم من الجر) أي عن صدقتها  
كما قال الخطابي والسائل هو  
صعصعة بن ناجية جد الفرزدق  
(فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
زما انزل على نبي امي) منصوص  
(الاهذه الآية الجامعة) أي  
العامية الشاملة (الفائدة) بالذات  
المجمعة أي القليلة المثل المنفردة  
في معناها فانها تقتضي ان من  
احسن الى الحر رأى احسانه في  
الآخرة ومن اساء اليه او كلفها

فوق طاقتها أو أي اساءت اليها في الآخرة (فن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة  
شريرا) والذرة النملة الصغيرة وقيل الذر ما يرى في شعاع الشمس من الهباء وقال الزركشي قوله الجامعة محجة ان حال العموم  
في من وهو مذهب الجمهور قال في المصاييح وهو محجة أيضا في عموم التكرار الواقعة في سياق الشرط نحو من عمل صالحا لفته  
وهذا الحديث أخرجه أيضا في الجهاد وفي علامات النبوة والتفسير والاعتصام ومسلم في الزكاة والسائق في النبل في من عمل  
ابن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال أصبت شارفا المستمعة من النوق قاله الجوهري وغيره وعن الاصمعي يقال للذكر شارف



والاثني شارقة (مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مغنم يوم بدر) في السنة الثانية من الهجرة (قال وأعطاني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شارقاً) مسنة (أخرى) من الذوق قبل يوم بدر من الخمس من غنيمة عبد الله بن جحش (فأنتقم ما يؤما عنه دباب رجل من الانصار وأما أريدان أحل عليهما أذخراً) بكسر الهمزة ثبت معروف طيب الرائحة يستعمله الصواغون واحذته اذخرة (لا يبعه ومعى صائغ) من الصياغة وفي لفظ طابع وفي آخر طالع أي رمعه من بدله على الطريق قال البكر ما في وقد يقال انه اسم الرجل (من بني قينقاع) غير منصرف على ارادة القبيلة ١٥٩ أو منصرف على ارادة الحى وهم رهاط من

اليهود (فاستعين به) أي ببنى الاذخر (على وليمة فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وحزرة بن عبد المطلب يشرب) خرا في ذلك البيت معه قينسة (أي مغنية) فقالت (الا للتبسية يا حزن) منادى مرخم متهوِّج الزاى على لغة من نوى وبضعها على لغة من لم ينو

(للشرف) بضم الشين والراء جمع شارف (النواء) بكسر النون جمع ناوية وهي السنية وفي جمعها وما شارفاً دليل على اطلاق الجمع على الاثنين (فذار) أي قام حزة (اليهما) أي الى الشارفين (حزة بالسيف) لما سمع مقالة القينسة (لجُب) بتشديد الباء أي قطع (أسنمتما) جمع سنام وهو ما على ظهر البعير (وبقر) أي شق (خواصرهما) أي خصرهما (ثم أخذ من أكبادهما) لان السنام والكبد اطايب الجزور عند العرب (قال علي) رضي الله عنه (فقطرت الى منظر) بفتح الميم والمجسة (افطعنى) أي خوقني لتضرره

الدارقطني كذاب وأخرج الطبراني أيضاً عن هناد بن المهلب بن أبي صفرة وهي امرأة الخلاج بن يوسف ان زياد بن عبد الله القرشي دخل عليها ويدها مغزل تغزل به فقال لها تغزئين وأنت امرأة أمير فقات سمعت ابي تحدث من جدى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول اطوا لكن طاعة اعظم كن اجرا والمراد بالاطاعة طاعة الغزل من الكنان او القطن وفي اسناد يزيد بن مروان الخلال قال ابن معين كذاب قوله والنفس بفتح النون وسكون الفاء بعدها شين مججمة والمراد به نفس الصوف والشعر ونذ القطن والصوف ونحو ذلك وفي رواية النقش بالقاف وهو التطير

### \* (باب ما جاء في كسب الخجام) \*

عن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن كسب الخجام ومهر البغي وعن المكاب روى أحمد بن حنبل عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال كسب الخجام خبيث ومهر البغي خبيث وعن المكاب خبيث روى أحمد بن حنبل عن ابي داود والترمذي وصححه والنسائي ولفظه شر المكاب عن المكاب وكسب الخجام ومهر البغي وعن حميدة ابن مسعود انه كان له غلام خجام فزجره النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن كسبه فقال الا اطعمه أيتما مال قال لا قال أفلا تصدق به قال لا فرخص له أن يعلقه ناضحه روى أحمد بن حنبل عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اجارة الخجام فنهاه عن ان يزل يساله فيها حتى قال اعلفه ناضحك او اطعمه رقيقك روى أحمد بن حنبل عن ابي داود والترمذي وقال حديث حسن حديث ابي هريرة قال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح واخرجه ايضا الطبراني في الاوسط واخرجه ايضا الحازمي في الناسخ والمنسوخ باللفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من اصحب مهر البغي واجرة الخجام ويشهد له ما اخرجه الحازمي ايضا عن ابي مسعود عقبة بن عمرو قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن كسب الخجام وحديث رافع اخرجه ايضا مسلم وحديث حميدة اخرجه ايضا مالك وابن ماجه قال في الفتح ورجاله ثقات وأخرج نحوه احمد في مسنده من حديث جابر واقطه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن كسب الخجام فقال اطعمه ناضحك وقال في مجمع الزوائد انه أخرج حديث حميدة المذكور اهل السنن الثلاث باختمه واروا الطبراني في الاوسط قال

بتأخر الابقاء بما طعمه رضي الله عنه ما يجب فوات ما يستعين به قال (قايت نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم وعنده زيد بن حارثة) حبه صلى الله عليه وآله وسلم (فاخبرته بالخبر فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (ومعه زيد فاظلمت معه فدخل على حزة) البيت الذي هو فيه (فتغيط) أي أظهر صلى الله عليه وآله وسلم الغيط (عليه) فرفع حزة بصرة وقال هل انتم الاعبيد لا تاني اراد به التغاخر عليهم بانه اقرب الى عبد المطلب ومن فوقه لان عبد الله ابا النبي صلى الله عليه وآله وسلم وابا طالب عمه كانا كاهن بن ابي عبد المطلب في الخضوع لمحرمة وجواز نصرته في مالهما وقد قاله قبل تحرير الخبر وفي طائفة السكر فلم يؤخذ به



(فربيع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (يقهر) أي إلى ورائه زاد في آخر الجواهر وجهه لحزبه شبيهة بأن  
 يرتد عيسيه في حال سكره فينتقل من القول إلى الفعل فأراد أن يكون ما يقع منه مجرأى منه ليدفعه إن وقع منه شيء وعند ابن  
 أبي شيبة أنه أعزم حجة عنهم ما وحل النهي عن الفقهري أن لم يكن عذر (حتى خرج عنهم) أي عن حجة ومن معه (وذلك) أي  
 المذكور من هذه القصة (قبيل تحريم الخمر) فلذلك عذره صلى الله عليه وآله وسلم فيما قال وفعل ولم يواخذوه بشيء الله عنه  
 وموضع الترجمة منه قوله وأما يريد أن يحمل ١٦٠ عليه ما ذكره الألبانيه فإنه دال على ما ترجم به من جواز الاحتياط  
 والاحتشاش وهذا الحديث

آخر جبه في المغازي واللباس  
 والخمس ومسلم وأبو داود واستنبط  
 منه فوائد كثيرة (عن أنس  
 رضي الله عنه قال أراد النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أن  
 يقطع الانصار (من البحرين)  
 بلفظ التثنية ناحية معروفة قال  
 الخطابي يحتمل أنه أراد الموات  
 منها ليقلد كونه بالأحياء أو أراد  
 أن يخصهم بقنابل جزيتا وبه  
 جزم أصحابه بل القاضي وابن  
 قرقول قال الحافظ الذي يظهر لي  
 أنه صلى الله عليه وآله وسلم أراد  
 أن يخص الانصار بما يحصل من  
 البحرين أما التابز يوم عرض  
 ذلك عليهم وهو الجزية لأنهم  
 كانوا أصحابا عليا وأما بعد  
 ذلك إذا وقعت الفتوح فخراج  
 الأرض أيضا وقد وقع منه ذلك  
 صلى الله عليه وآله وسلم في عدة  
 أراضيه بعد فتحها وقبل فتحها  
 منها أقطاعه عينا الداريت  
 إبراهيم فلما فتحت في عهد عمر بن  
 ذلك أقيم واسم في أيدي ذريته  
 من ابنته رقيقة وبه كذب من

في مجمع الزوائد أيضا ورجال أحمد رجال الصحيح وقال في حديث جابر الذي ذكرناه أن رجلا  
 رجل الصحيح قوله البغي بفتح الموحدة وكسر المعجمة وتشديد الباء فيعني فاعله  
 أو مفعوله وهي الزانية ومنه قوله تعالى ولا تسكرها فقامت على البغاء أي على الزنا  
 وأصل البغي الطلب غيراته أكثر ما يستعمل في طلب الفساد والزنا والمراد ما كتبت  
 الأمة بالقبور لا بالصنائع الجائرة وقد قدمنا في أول كتاب البيع أنه يجمع على تحريم مهر  
 البغي قوله وعن المكب قد قدمنا الكلام عليه في أول البيع وقد استدل بأحد  
 الباب من قال بتحريم كسب الجاهل وهو بعض أصحاب الحديث كافي الجرجاني  
 حقيقة في التحريم والتحريم حرام ويؤيد هذا التسمية ذلك مما كافي حديث أبي هريرة  
 الذي ذكرناه وذهب الجمهور من العترة وغيرهم إلى أنه حلال واحتملوا حديث أنس وابن  
 عباس الأتيمين وجعلوا النهي على التنزيه لأن في كسب الجاهل ذنبا والله يحب معالي الأمور  
 ولأن الجاهل من الأشياء التي يجب للمسلم على المسلم للاعانة له وهذا الاختصاص ليس له  
 هذا أذن صلى الله عليه وآله وسلم لما أله عن أجرة الجاهل أن يطعم منه ما ضعه ورقيقه  
 ولو كانت حراما لما جاز الانتفاع بها بحال ومن أهل هذا القول من زعم أن النهي  
 منسوخ وجع إلى ذلك الطحاوي وقد عرفت أن صحة النسخ متوقفة على العلم بتأخر  
 النسخ وعدم إمكان الجمع بوجهه والاول غير ممكن هنا والثاني ممكن بحمل النهي على  
 كراهة التنزيه بقريته أذن صلى الله عليه وآله وسلم بالانتفاع به في بعض المنافع  
 وباعطاه صلى الله عليه وآله وسلم الأجر لمن جمعه ولو كان حراما لما مكنته منه وبمكن أن  
 يحمل النهي عن كسب الجاهل على ما يكتبه من بيع الذم فقد كانوا في الجاهلية يأكلونه  
 ولا يبعد أن يشتره لاكل فيكون غنمه حراما ولكن الجمع بين هذا الوجهين يستفيع  
 المصير إلى الجمع بالوجه الاول ويبقى الاشكال في صحة إطلاق اسم الخبيث والسميت  
 على المكسور وتنزيها قال في القاموس الخبيث ضد الطيب وقال السهت بالفهم  
 وبضمين الحرام أو ما خبت من المكاسب فلزم عنه المارافته وهذا يدل على جواز  
 إطلاق اسم الخبيث والسميت على المكاسب الذميمة وإن لم تكن محرمة والجاهل كذلك  
 فيقول الاشكال وجمع ابن العربي بين الاحاديث بأن يحمل الجواز إذا كانت الاجرة على  
 عمل مع الخوم ويحمل الزجر على ما إذا كانت على عمل مجهول وحكى صاحب الفتح عن

النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة ذكرها ابن سعد وأبو عبيد في كتاب الاموال وغيرها  
 اه (فقال الانصار) لا تقطع لنا (حتى تقطع لآخراتنا من المهاجرين مثل الذي تقطع لنا) زاد البيهقي في روايته فلم يكن  
 ذلك عنده أي ليس عنده ما يقطع منه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (سترون بعدى اثره) بفتح الهمزة والناو بضم الهمزة  
 وسكون الاخرى أي يستأثر عليكم بامور الدينار بفضل غيركم نفسه عليكم ولا يجعل لكم في الامر نصيبا وهذا من اعلام  
 بيوتة فان فيه اشارة الى ما وقع من استئثار المولى من قريش على الانصار بالاموال والتفضيل في العطاء وغير ذلك فاصبروا

تحتي تلقوني) أي يوم القيامة زادت في غزوة الطائف على الخوض وفي الحديث أن لأمام أن يقطع من الاراضي التي تحت يده لمن يراه أهلا لذلك قال في الفتح المراء بالقطع ما يخص به الامام بعض الرعية من الارض الموات فيختص به وبصير أو لي بإحيائه من لم يسبق الى احيائه واختصاص القطع بالموات متفق عليه في كلام الشافعية وحكي أن الاقطاع تسويغ الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك قال وأكثر ما يستعمل في الارض وهو ان يخرج منها لمن يراه مما يجوز له ان يملكه اياه فيه ماله واما بأن يجعل له غلته مدة انتهى قال السبكي والثاني هو الذي ينبغي في زماننا ١٦١ اقطاعا ولم أر احدا من أصحابنا يذكره وتترجبه على طسريق فقهي

مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للامام قطع بذلك اختصاصا كاختصاص المتحجر ولكنه لا يملك الرقبة بذلك انتهى وبهذا جزم المحب الطبري وادعى الأذري في الخلاف في جواز تخصيص الامام بعض الجند بغيره أرضا اذا كان مستحقا لذلك والله أعلم انتهى والحديث أخرجه أيضا في الجزية وفضل الانصار قال القسطلاني قيل في الحديث ان الانصار لا تكون فيهم تحت الخلافة لأنه جعلهم تحت الصبر الى يوم القيامة والصبر لا يكون الا من مغلوبا محكوم عليه وفيه فضله ظاهر فلا انصار حيث لم يستأثروا بشئ من الدنيا دون المهاجرين (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهم ما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ابتاع نخلا بعد أن تورفتموها للبائع) فله حق الاستطراف لا قسطا فيها وليس للمشتري أن يمنع من الدخول اليها الا ان له حقا لا يصل اليه الا به

أحمد وجماعة الفرق بين الحر والعبد فذكره هو اللعرا الاحتراف بالجماعة وقالوا يحرم عليه الاتفاق على نفسه منها ويجوز له لاتفاق على الرقيق والدواب منها وأباحوها للعبد مطلقا وعدهم حديث محمية لانه أذن له صلى الله عليه وآله وسلم ان يعلف منه ناضجه والناضح اسم للبعير والبقرة التي ينضح عليها من البئر والنهر ورواية الموطا واطعمه نضاحك بضم النون وتشديد الضاد جمع ناضح قال ابن حبيب النضاح الذين يسقون الخيل واحده ناضح من الغلمان ومن الابل وانما يسقون في الجمع لجمع الابل نواضح والغلمان ناضح (وعن أنس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم احتجهم بجمه أبو طيبة وأعطاهم صاعين من طعام وكام مواليه مخفقا وعنه متفق عليه وهو في لفظ دعا غلاما من بجمه فاعطاهم أجره صاعا أو صاعين وكام مواليه أن يخففوا عنه من ضر بيته رواء أحمد والخيارى وعن ابن عباس قال احتجهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعطى الختام أجره ولو كان سحتا لم يعطه رواء أحمد والخيارى ومسلم واقظه بجم النبي صلى الله عليه وآله وسلم عبد لبني يياضة فاعطاه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أجره وكام سيده مخفقا عنه من ضر بيته ولو كان سحتا لم يعطه النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله أبو طيبة بفتح الطاء المهمله وسكون النجمة بعده ما وحدة واسمه نافع قوله وأعطاه صاعين من طعام في الرواية الاخرى صاعا أو صاعين وفي رواية أبي داود فامر له بصاع من تمر وفي رواية لمسلم فامر له بصاع أو مد أو مدين على الشك قوله وكام مواليه في رواية أبي داود فامر أهله والمراد بمواليه ساداته وجعل لكونه كان مملوكا كالجاعة كأيدي على ذلك رواية مسلم بجم النبي عبد لبني يياضة قوله مخفقا وعنه في الكلام حذف والتقدير كام مواليه ان يخففوا عنه مخفقا وعنه كما في الرواية الاخرى ولفظ أبي داود فامر أهله أن يخففوا عنه من نحر اجه وفيه جواز الشفاعة للعبد الى مواليه في تخفيف الخراج عنه قوله ولو كان سحتا قد تقدم ضبطه وتفسير معناه في شرح الاحاديث التي قبل هذا وفي رواية للخيارى ولو علم كراهة لم يعطه يعني كراهة تخريم وفي رواية له أيضا ولو كان حراما لم يعطه وذلك ظاهر في الجواز قوله من ضر بيته الضر بية تطلق على أمور منها غلة العبد كما في القاموس وهي بفتح المعجمة فميلة بمعنى مفعولة وجمعها ضرائب ويقال لها خراج وغلة وأجر والحديثان

٢١ نيل خا (الآن يشترط المبتاع) ان تكون القمرة له وبوافقه البائع فتكون للمشتري (ومن ابتاع) اشترى (عبد اوله) أي للعبد (مال فله الذي باعه) لان العبد لا يملك شيئا أصلا لانه مملوك فلا يجوز أن يكون مالكا بعبه قال أبو حنيفة وهو رواية عن أحمد وقال مالك وأحمد وهو القول القديم لسانه لو ملكه سيده مال ملكه لقوله وله مال فاضافه اليه لكنه اذا باعه بعد ذلك كان ماله للبائع وتأول المانعون قوله وله مال بان الاضافة للاختصاص والانتفاع لا الملك كما يقال جمل الدابة وسرج الفرس ويدل له قوله فله للبائع فاضاف المال اليه وأنى البائع في حالة واحدة ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد

كان ملكا لاثنين في حالة واحدة فثبت أن إضافة المال إلى العبد مجازة أي للاختصاص وإلى المولى حقيقة أي للملك وقيل  
 الشوكاني في نيل الاطوار في الحديث دأبل على أن العبد إذا ملكه سيده فماله ملكه وبه قال مالك والشافعي في القديم وقيل  
 في الحديث وأبو حنيفة والهادوية أن العبد لا يملك شيئا أصلا والظاهر الأول لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضي أنه يملك  
 وتاويله بأن المراد أن يكون شيء في يد العبد من مال سيده وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع لالهلاك كما يقال الجبل للفرس  
 خلاف لظاهره انتهى (الأن بشرط المبتاع) ١٦٢ كون المال جميعه أو جزء معين منه لم يمتنع لأنه يكون قد باع شيئ

يدلان على أن آجرة الجناية حلال وقد قدمنا الخلاف في ذلك وما هو الحق  
 (باب ما جاء في الإجارة على القرب) \*

(عن عبد الرحمن بن شبل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا القرآن وتعلموا  
 فيه ولا تفتخوا عنه ولا تأكلوا به ولا تستكثروا به روى أحمد وعنه عمران بن حصين عن  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا القرآن واسألوا الله به فإن من بعدكم قوم ما يعرفون  
 القرآن يسألون به الناس روى أحمد والترمذي وعنه أبي بن كعب قال عاب رجل رجلا  
 القرآن فاهدى إلى قوسا فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أخذتها  
 أخذت قوسا من نار فرددتها روى ابن ماجه وداود وابن ماجه فمخوذ ذلك من حديث  
 عبادة بن الصامت قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعثمان بن أبي العاص لا تأخذوا  
 بأخذ علي إذا نه أجرة) أما حديث عبد الرحمن بن شبل فقال في جميع الروايات رجال أحمد  
 ثقات وأخرجه أيضا الأبرار ويشهد له أحاديث منها حديث عمران بن حصين وأبي بن  
 كعب المذكوران في الباب ومنها حديث جابر عن أبي داود قال خرج عليه ناس من رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم ونحن نقرأ القرآن وفينا الأعرابي والجمعي فقال اقرؤوا فكل  
 حسن وسيجيء أقوام يقيمونه كما يقيم القدر يتجملونه ولا يتأجلونه ومنها حديث سهل  
 ابن سعد عن أبي داود أيضا وفيه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اقرؤوا قبل أن  
 يقرأه قوم يقيمونه كما يقيم السهم يتجمل أجرو ولا يتأجله وأما حديث عمران بن حصين  
 فقال الترمذي بعد أخرجه هذا حديث حسن ليس اسناده بذلك وأما حديث أبي بن  
 كعب فأخرجه أيضا البيهقي والرواني في مسنده قال البيهقي وابن عبد البر هو منقطع يعني  
 بين عطية السكاحي وأبي بن كعب وكذلك قال المزي وبعضهم قال الحافظ ٣ بأن عطية  
 ولد في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأعله ابن القطان بالجهل بحال عبد الرحمن بن سلم  
 الراوي عن عطية وله طرق عن أبي قال ابن القطان لا يثبت من شيء قال الحافظ ونما قال  
 نظروا ذكر المزي في الاطراف له طرقا منها أن الذي أقرأه أبي هو الطفيل بن عمرو وشبهه  
 ما أخرجه الطبراني في الاوسط عن الطفيل بن عمرو والدوسي قال أقرأني أبي بن كعب  
 القرآن فاهدى إليه قوسا فغدا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قدأها فقال

العبد والمال الذي في يده بمن  
 واحد وذلك جائز ولو باع عبدا  
 وعليه ثيابه لم تدخل في البيع بل  
 تستمر على ملك البائع إلا أن  
 يشترطها المشتري لأندراج  
 الثياب تحت قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وله مال ولأن اسم العبد  
 لا يتناول الثياب وهذا أصح  
 الوجه عند الشافعية والثاني  
 أنه تدخل والثالث يدخل سائر  
 العسرة فقط وقال المالكية  
 تدخل ثياب المهنة التي عليه  
 وقال الحنابلة يدخل ما عليه من  
 الثياب المعتادة قال الشوكاني  
 في النبل المذهب الأول هو  
 الأول والتخصيص بالعادة مذهب  
 هر جوح انتهى ولو كان مال  
 العبد دراهم والن درهم أو  
 دينار واشترط المشتري أن ماله له  
 ووافقه البائع فقال أبو حنيفة  
 والشافعي لا يصح هذا البيع  
 لما فيه من الربا وهو من قاعدة  
 مدحوة ولا يقال هذا الحديث  
 يدل للعصاة لأنقول قد علم  
 البطلان من دليل آخر وقال  
 حلال يجوز لا طلاق الحديث

وكانه لم يجعل لهذا المال حصه من الثمن ثم ان ظاهر قوله في مال العبد إلا أن بشرط المبتاع أنه لا فرق بين أن يكون  
 معلوما أو مجهولا لكن القياس يقتضي أنه لا يصح الشرط إذا لم يكن معلوما وقد قال المالكية أنه يصح اشتراط ولو كان  
 مجهولا وكذا قال الحنابلة أن فرغنا على أن العبد يملك بملك السيد صح الشرط وإن كان المال مجهولا وإن فرغنا على أنه لا يصح  
 اعتبر عليه وسائر شروط البيع إلا إذا كان قصده البطلان فلا يشترط ومقتضى مذهب الشافعي راجي حنيفة أنه لا بد  
 يكون معلوما (بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاستقراض) وهو طلب القرض وهو فتح الذان أشهر

من كسرها وإطلاق اسمها على الشيء المقرض معه تدبره في الأراض وهو قايك الشيء على أن يرد به وسمى بذلك لأن المقرض  
يقطع له مقرض قطعة من ماله ويسميه أهل الجزار لفافا (والجوز) يفتح الحاء وسكون الجيم وهو في الشرع منع التصرف في المال  
(والنقليل) وهو في اللغة النداء على المناس وشهرته بصفة الأفلاس المأخوذ من الفلاس التي هي أخس الأموال وشرعاً جبر  
الحاكم على الفلاس والفلاس لغة المعسرو يقال من صار ماله فلوساً وعرعاً من جبر عليه ليقضى ماله عن دين لا أدى وجميع المؤلفين  
هذه الأمور الثلاثة أقله الأحاديث الواردة فيها ولعل بعض ما به بعض ١٦٣ (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى

الله عليه وآله وسلم قال من  
أخذ أموال الناس بطريق  
القرض أو غيره بوجه من وجوه  
المعاملات (يريد أداها أذى  
الله عنه) أي يسره ما يؤديه من  
فضله لحسن نيته وروى ابن ماجه  
وابن حبان والحاكم من حديث  
ميمونة مرفوعاً من مسلم يدين  
دينا يعلم الله أنه يريد أداها لا  
أداها الله عنه في الدنيا (ومن  
أخذ أي أموال الناس (يريد  
اتلافها) على صاحبها (أن يلقه  
الله) في معاشه أي يذهب من يده  
فلا ينفع به لسوء نيته ويبقى عليه  
الدين فيعاقبه به يوم القيامة  
وعن أبي امامة مرفوعاً من تدين  
بدين وفي نفسه وفاؤه ثم مات  
تجاوز الله عنه وأرضى غريمه  
بما شاء ومن تدين بدين وليس  
في نفسه وفاؤه ثم مات اقتض الله  
تعالى لغريمه يوم القيامة رواء  
الحاكم عن بشر بن قبيص وهو متروك  
عن القاسم عنه ورواه الطبراني  
في الكبير أطول منه ولفظه  
قال من أدين ديناً وهو يتوأن  
يؤديه أداها الله عنه يوم القيامة

النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقادها من جهنم قلت يا رسول الله انار بما حضر طعامهم  
فاكانا فقال أأما ما عمل لك فانتما كما به بخلاك وأما ما عمل اغبرك فخرته فأ كانت منه فلا  
باس وما أخرجه الأثرم في سننه عن أبي قال كنت اختاف إلى رجل من قدامه قد أصابته  
علة قد اختبس في بيته أقرته القرآن فيؤتي بطعام لا آكل مثله بالمدينة فخال في نفسه  
شيء فذكرته للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان كان ذلك الطعام طعامه وطعام أهله  
فكل منه وان كان بخلك فلاناً كله وأما حديث عبادة الذي أشار إليه المصنف فأنقله  
قال عات ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فاهدي إلى رجل منهم قوساً فقلت ليست  
بمال وأمرى عليها في سبيل الله عز وجل لا تين رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فلا بأس أنه فانيته فقلت يا رسول الله انه رجل أهدي إلى قوساً من كنت أعلمه الكتاب  
والقرآن وليست بمال وأمرى عليها في سبيل الله فقال ان كنت تحب أن تطوق طوقاً من  
نار فاقبلها وفي أسناده المغيرة بن زياد أبو هاشم الموصلي وقد وثقه وكيع ويحيى بن معين  
وتكلم فيه جماعة وقال الإمام أحمد ضعيف الحديث حدثت بأحد حديث مناهك كبير وكل  
حديث رفعه فهو منكرو وقال أبو زرعة الرازي لا يثبت حديثه واكنه قد روى عن عبادة  
من طريق أخرى عند أبي داود باللفظ فقلت ما ترى فيها يا رسول الله فقال حجة بين كنفك  
تقادت بها وتعلق بها وفي هذه الطريق بقيت بن الوليد وقد تكلم فيه جماعة ووثقه الجمهور  
اذا روى عن الثقات وقد أورد الحفاظ حديث عبادة هكذا في كتاب النفقات من  
التلخيص وتكلم عليه فليراجع في الباب عن معاذ عند الحاكم والبرازي نحو حديث  
أبي وعن أبي الدرداء عند الدارمي بأسناد على شرط مسلم بنحوه أيضاً وأما حديث عثمان  
ابن أبي العاص فقد تقدم الكلام عليه في الأذان وقد استدل بأحد حديث الباب من قال  
إنه لا تحمل الأجرة على تعليم القرآن وهو أحمد بن حنبل وأصحابه وأبو حنيفة والهادوية  
وبه قال عطاء والفضال بن قيس والزهري وأحق وعبد الله بن شقيق وظاهره عدم  
الفرق بين أخذها على تعليم من كان صغيراً أو كبيراً وقات الهادوية أنها يحرم أخذها  
على تعليم الكبير لاجل وجوب تعليمه القدر الواجب وهو غير متعين ولا يحرم على تعليم  
الصغير لعدم الوجوب عليه وذهب الجمهور إلى أنها تحمل الأجرة على تعليم القرآن وأجابوا  
عن أحاديث الباب بأجوبة منها ان حديث أبي وعبد الله قضيتان في عين فيجتمعا ان النبي

ومن استدان ديناً وهو لا ينوي أن يرد به فمات قال الله عز وجل يوم القيامة ظنفت أي لا أخذ لعبد أي بحقه فيؤخذ من  
حسناته فتجعل في حسناته الاتخرفان لم يكن له حسنات أخذ من سيئات الاتخرف فتجعل عليه وعن عائشة مرفوعاً من حمل من  
أمتي ديناً ثم جهدي قضاءه ثم مات قبل أن يقضيه فأناوليه رواء أحمد بأسناد جيد وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الأحكام  
وفيه علم من أعلام النبوة لما انفرد بالمعينة عن تعاطي شيأ من الأمرين وقيل المراد بالانكاف عذاب الاتخرف وقال ابن بطال  
فيه الخوض على ترك استئصال أموال الناس والترغيب في حسنات التادية إليهم عند المداينة وان الجزاء قد يكون من جنس

العمل وقال الداودي فيه آية من عليه دين لا يعنى ولا يصدق وان فعل رد انتم حتى قال في الفتح وفي اخذ هذا من هذا بعد كبر  
وفيه الترهيب في تحسين التوبة والترهيب من ذلك فان مدار الاعمال على اوفى الترهيب في الدين لمن ينوي الزيادة وقد اخذ  
بذلك عبد الله بن جعفر ديارواه ابن ماجه والحاكم من رواية محمد بن علي عنه انه كان يستدين فيسئل فقال سمعت رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله مع الدائن حتى يقضى دينه اسناده حسن لكن اختلاف فيه على محمد بن علي فرواه الحاكم  
ايضا من طريق القاسم بن الفضل عنه ١٦٤ عن عائشة بالقط مامن عبد كانت له نية في وفاة دينه الا كان له من الله عون

صلى الله عليه وآله وسلم علم انهم افعلوا ذلك خالصا لله فكره اخذ الله عوض عنه وامان  
علم القرآن على الله وان ياخذ من المتعلم ما دفعه اليه بغير سؤال ولا استئذان نفس  
فلا بأس به وأما حديث عمران بن حصين فليس فيه الا تحريم السؤال بالقرآن وهو غير  
اتخاذ الاجر على تعليمه وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فهو اخص من محل النزاع لان  
المنع من التناكل بالقرآن لا يستلزم المنع من قبول ما دفعه المتعلم بطيبة من نفسه وأما  
حديث عثمان بن أبي العاص فالقياس للتعليم عليه فامد الاعتبار لما سأل في هذا الباب  
ما يمكن أن يجاب به عن أحاديث الباب ولكنه لا يخفى ان ملاحظة مجموع ما تنقضي به  
يفسد ظن عدم الجواز وينتمض للاستدلال به على المطلوب وان كان في كل طريق من  
طرق هذه الاحاديث مقال فيه فمما يقوى بعضها ويؤيد ذلك ان الواجبات انما تفعل  
لوجوبها والمحرمات انما تركت لغير مجها فنأخذ على شيء من ذلك أجرا فهو من الأكابر  
لاموال الغير بالباطل لان الاخلاص شرط ومن أخذ الاجرة غير مخلص والتخليع  
للاحكام الشرعية واجب على كل فرد من الافراد قبل قيام غيره به ومن جله ما أحاط به  
المجوزون دعوى النسخ بحديث ابن عباس الآتي وسيأتي الجواب عن ذلك واستدلوا على  
الجواز أيضا بما أخرجه الشيخان وغيرهما عن سهل بن سعد ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم جاءه امرأة فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قياما طويلا فقام  
وجلس فقال يا رسول الله زوجتيها ان لم يكن لك بها حاجة فقال صلى الله عليه وآله وسلم هل  
عندك من شيء تصدقه اليها فقال ما عندي الا ازارى هذه فقال النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم ان أعطيتم ازارك جلست لا ازارك فالتمس شيئا فقال ما أجده شيئا فقال التمس  
ولو خاتما من حديد فالتمس فلم يجد شيئا فقال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم هل من  
انقرآن شيء فقال نعم سورة كذا وسورة كذا اسمها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
قد زوجتكها اجماعا منك من القرآن وفي رواية قد ملكك كنكها اجماعا منك من القرآن واسم  
زوجتكها تعلمها من القرآن وفي رواية لا يبي داود عليها عشرين آية وهي امرأتك ولا احد  
قد أنكحكها على ما معك من القرآن وقد أجاب المانعون من الجواز عن هذا الحديث  
باجوبة منها انه زوجها به بغير صداق اكرامه لحفظه ذلك المقدار من القرآن ولم يجعل  
التعليم صداقا وهذا امر دود برواية مسلم وأبي داود المذكرة ومن أن هذا منحصر

قالت فانما النفس ذلك العون  
وساق له شاهدا من وجه آخر  
عن القاسم عن عائشة وفيه أن  
من استقرى شيئا بدين ونصرف  
فيه وأظهر أنه قادر على الوفاء  
ثم تبين الامر بخلافه ان البيع  
لا يرد بل يقتضيه حلول الاجل  
لاقتضاره صلى الله عليه وآله  
وسلم على الدعاء عليه ولم يلزمه رد  
البيع قاله ابن المنير (عن أبي  
ذو) جندب بن جنادة رضي الله  
عنه قال كنت مع النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم  
فلما أبصر يعني أحدا الجبل  
المشهور (قال ما أحب أنه) أي  
ان أحدا (تحول لي ذهبيا كنت  
عندي منه) أي من الذهب  
(دينار فوق ثلاث) من الليالي  
(الادينار أرصده) من الارصاد  
أي أعداه ومن رصده أي رقبته  
(الدين ثم قال ان الاكثرين) مالا  
(هم الاقلون) ثوبا (الامن قال  
بالمال) أي الامن صرف المال  
على الناس في وجوه البر والصدقة  
(هكذا وهكذا) وأشار أبو شهاب  
بين يديه وعن عيينة وعن شعالة

وفيه التعمير عن الفعل بالقول نحو قولهم قال بيده أي أخذ أو رفع وقال برجله أي مشى (وقليل  
ما فهم وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مكانك) أي الزم مكانك حتى آتيتك (ونقد لم غير بعيد فسمعت صوتا فاردت أن آتية  
صلى الله عليه وآله وسلم (ثم ذكرت قوله) الزم (مكانك حتى آتيتك فلما جاء قلب يا رسول الله) ما هو (الذي) سمعت (أو قال)  
ما هو (الصوت الذي سمعت) شك من الراوي (قال وهل سمعت) استهزاء به على سبيل الاستخبار (قلت نعم) سمعت (قال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (أتاني جبريل عليه السلام فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة قلت وان فعل كذا وكذا)



أَيُّ وَانْزَعَتْ وَأَنْ شَرَّقَ كَمَا جَاءَ فِي الرَّاقِ مَسْمُورًا (قَالَ نَعَمْ) وَمَطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّجَمُّعِ فِي قَوْلِهِ الْأَذْيَارُ أَرْضُهُ لِلَّذِينَ مِنْ حَيْثُ  
أَنْ فِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَى الْأَهْتِمَامِ بِإِدَاءِ الدِّينِ قَالَ ابْنُ بَطَالٍ فِيهِ إشارَةٌ إِلَى عَدَمِ الْاسْتِعْرَاقِ فِي كَثِيرِ الدِّينِ وَالْاِقْتِصَارِ عَلَى الْيُسْرِ مِنْهُ أَخْذًا  
مِنْ اِقْتِصَارِهِ عَلَى ذِكْرِ الدِّينَارِ وَالْوَاحِدِ وَلَوْ كَانَ عَلَيْهِ مِائَةُ دِينَارٍ مِثْلًا لَمْ يَرُدَّ لَدَا تَهَادِينَارًا وَاحِدًا أَنْتَ سَيَّ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَلَا يَخْفَى  
مَافِيهِ وَفِيهِ الْأَهْتِمَامُ بِأَهْلِ الدِّينِ وَمَا كَانَ عَلَيْهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الزَّهَادَةِ فِي الدُّنْيَا أَنْتَهَى وَفِيهِ الْبَشَارَةُ لِأَهْلِ التَّوْحِيدِ  
عَلَى مَا كَانَ مِنْهُمْ مِنَ الْعَصِيَانِ وَفِيهِ رَوَايَةُ التَّابِعِيِّ عَنِ النَّبَاطِيِّ عَنِ الْحَكَّابِيِّ ١٦٥ وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْأَسْتِثْنَانِ وَالرَّقَاقِ وَبَيَّه  
الطَّلَقَ وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ وَالتَّرْمِذِيُّ

بِئْسَ الْمَرْأَةُ وَذَلِكَ الرَّجُلُ وَلَا يَجُوزُ غَيْرُهُمَا وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا أَخْرَجَهُ سُعَيْدُ بْنُ مَنْصُورٍ عَنْ  
أَبِي النُّعْمَانَ الْأَزْدِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ امْرَأَةٍ عَلَى سُورَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ  
ثُمَّ قَالَ لَا يَكُونُ لِاحِدٍ مِنْكُمْ مَهْرًا وَهِيَ امْرَأَتُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَسْمَعْ لَهُمَا مَهْرًا وَلَمْ  
يُعْطِهَا صَدَاقًا وَأَوْصَى أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ يَدَّوْهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ وَأَوْصَى بِمِائَةِ دِينَارٍ وَأَوْصَى بِمِائَةِ دِينَارٍ وَأَوْصَى بِمِائَةِ دِينَارٍ  
ابْنُ عَامِرٍ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ زَوْجَ رَجُلٍ امْرَأَتَهُ وَلَمْ يَفْرُضْ لَهُمَا مَهْرًا وَلَمْ يُعْطِهَا  
شَيْئًا فَأَوْصَى أَهْلَهُ بِمِائَةِ دِينَارٍ بِسَهْمِهِ مِنْ خَيْرِ مِائَةِ دِينَارٍ الْف. وَهِيَ امْرَأَتُهُ مِائَةِ دِينَارٍ فَعَلَّ  
لَا ظَاهِرَ لَهَا وَمِنْ جِهَةِ مَا احْتَجَّ بِهِيَ عَلَى الْجَوَازِ حَدِيثُ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْمُنْقَدَّمُ فِي الزَّكَاةِ  
أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَمَّا آتَاكَ مِنَ هَذَا الْمَالِ مِنْ غَيْرِ مِثْلَةٍ وَلَا اِشْرَافٍ  
نَفْسٌ نَخَذَهُ الْحَدِيثُ وَجِبَابُ عَنْهُ بِأَنَّهُ عَمُومٌ مُخْتَصٌّ بِأَحَادِيثِ الْبَابِ (وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
أَنَّ نَفَرًا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَاجْتَمَعُوا فِيهِمْ لِدَيْخٍ أَوْ سُلَيْمٍ فَعَرَضَ  
لَهُمْ رَجُلٌ مِنْ أَهْلِ الْمَاءِ فَقَالَ هَلْ فِيكُمْ مِنْ رَاقٍ فَانْفِثُوا فِي الْمَاءِ رَجُلًا لِدَيْخٍ أَوْ سُلَيْمًا فَأَنْطَلَقَ  
رَجُلٌ مِنْهُمْ فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى شَاخِصٍ مِمَّا أَلْفَا إِلَى أَصْحَابِهِ فَكَّرَهُ وَذَلِكَ وَقَالُوا  
أَخَذَتْ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا حَتَّى قَدِمُوا الْمَدِينَةَ فَقَالُوا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَخَذَ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ  
أَجْرًا فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللَّهِ رَوَاهُ  
الْجُبَارِيُّ \* وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ أَنْطَلَقَ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
فِي سَفَرٍ سَافَرُوا فِيهَا حَتَّى نَزَلُوا عَلَى حَيٍّ مِنْ أَحْيَاءِ الْعَرَبِ فَاسْتَضَافُوهُمْ فَأَبَوْا أَنْ يَضِيفُوهُمْ  
فَلَدَغَ سَيِّدُ ذَلِكَ الْحَيِّ فَمَعَا بِلِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ شَيْءٌ فَقَالَ بَعْضُهُمْ لَوْ أَتَيْتُمْ هَؤُلَاءِ الرُّهْطَ  
الَّذِينَ نَزَلُوا لَعَلَّهُمْ أَنْ يَكُونَ عَنْدهُمْ بَعْضُ شَيْءٍ فَأَتَوْهُمْ فَقَالُوا يَا أَيُّهَا الرُّهْطُ إِنَّ سَيِّدَنَا  
لَدَغَ وَسَعَيْنَا لِكُلِّ شَيْءٍ لَا يَنْفَعُهُ فَهَلْ عَنْدَ أَحَدٍ مِنْكُمْ مِنْ شَيْءٍ قَالَ بَعْضُهُمْ إِنِّي وَاللَّهِ لَأَرْقِي  
وَلَكِنْ وَاللَّهِ لَقَدْ اسْتَضَفْنَاكُمْ فَلَمْ تَضِيفُوا فَمَا أَتَانَا بِأَقْرَبِكُمْ حَتَّى تَجْعَلُوا الْمَاجِعَ لَا  
فَصَالِحُوهُمْ عَلَى قَطِيعٍ مِنْ غَنَمٍ فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نَشِطُ  
مِنْ عَقَالٍ فَأَنْطَلَقَ يَتَقَلَّبُ عَلَيْهِ وَيَقْرَأُ الْحَمْدَ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَكَأَنَّمَا نَشِطُ  
بَعْضُهُمْ اقْتَسَمُوا فَقَالَ الَّذِي رَقِيَ لَا تَفْعَلُوا حَتَّى نَأْتِيَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْهُ

الْأَعْرَابِيَّ وَفِي بَعْضِهِمْ اعْطَوْهُ أَيْ مِنَ الْأَضْلَقَانِ مِنْ خِيَارِ النَّاسِ أَحْسَنَهُمْ قِصَامًا وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
وَسَلَّمَ وَلَيْسَ هُوَ مِنْ قَرْضٍ بِحَرْمَةٍ إِلَى الْقَرْضِ النَّهْيِ عَنْهُ لِأَنَّ الْمُنْهَى عَنْهُ مَا كَانَ مَشْرُوطًا فِي الْقَرْضِ كَشَرْطِ رَدِّ صَحِيحٍ عَنْ  
مَكْسَرٍ أَوْ رَدِّهِ بِزِيَادَةٍ فِي الْقَدْرِ أَوْ الصَّفَةِ أَوْ الْمَعْنَى فِيهِ أَنْ مَوْضُوعُ الْقَرْضِ الْإِرْقَاقُ فَإِذَا شَرَطَ فِيهِ لِنَفْسِهِ حَقًّا خَرَجَ عَنْ  
مَوْضُوعِهِ فَفَنَعَ حَقَّهُ فَلَوْ فَعَلَ ذَلِكَ بِالشَّرْطِ كَمَا فَعَلْنَا اسْتَجِيبَ وَلَمْ يَكْرَهُ وَيَجُوزُ لِلْمَقْرَضِ أَخْذُهَا لَكِنْ مَذْهَبُ الْمَالِكِيَّةِ أَنَّ  
الزِّيَادَةَ فِي الْعَدَدِ مِنْهُ سَيِّئٌ ﴿عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ مَا مِنْ مُؤْمِنٍ إِلَّا وَهُوَ أَوَّلُ﴾





له ان يصلي مع وجود الضامن قال النووي الصواب الجزم بجواز دفع وجود الضامن انتهى قال في شرح تقريب الاسانيد والظاهر ان ذلك لم يكن محرما عليه وانما كان يقع له ليجرض الناس على قضاء الدين في حياتهم والتوصل الى البراءة منه لئلا تقوم بهم صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عليهم فلما فتح الله تعالى عليه الفتوح صار يصلي عليهم ويقضى دين من لم يخلف وفاته كما هو سهل كان واجبا عليه أو يعله تذكروا تفضلا فيه خلاف عند الشافعية أيضا والاشهر عندهم وجوبه وعدمه من الخصائص وعند ابن حبان وصححه أنا وأثر من لا وارث له أعقل عنه وارثه ١٦٧ فهو صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث

انفسه بل يصرفه للمسلمين وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير (عن المغيرة بن شعبه) بن مسعود الثقفي الصحابي المشهور اسلم قبل الحديبية وولى امرأة البصرة ثم المكوفة الموفى سنة خمسين على الصحيح أنه (رضي الله عنه) قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الله حرم عليكم عقوق الامهات) وكذا حرم عقوق الاباء وخص الامهات بالذكر لان برهن مقدم على بر الاب في التاطف والخول واضعفن فهو من تنحيص الشيء بالذكر اظهار التعظيم بموقعه (وواد البنات) أي دفنهن أحياء حين يولدن وكان أهل الجاهلية يفعلون ذلك كراهية فيهن وقيل ان أول من فعل ذلك قيس بن عاصم التيمي وكان بعض أعدائه أغار عليه فأمير الله فانتحذها لنفسه ثم حصل بينهم صلح فدفن ابنه فانتحذها فاختارت زوجها فأتى قيس على نفسه ان لا تولد له بنت فادفنها حية فقبه العرب على ذلك (ومنع) بفتح بتغير

يتقبل بضم الفاء وكسر هاء وهو يفتح معه قليل بزاو قد سبق بتحقيقه في الصلاة قال ابن أبي جرة محل التفضل في الرقية يكون بعد القراءة لتحصل بركة القراءة في الجوارح التي عز عليها الرق قوله ويقرأ الحمد لله رب العالمين في رواية أنه قرأها سبع مرات وفي أخرى ثلاث مرات والزيادة أرجح قوله انشأ بضم النون وكسر المجمة من الثلاثي كذا الجميع الرواة قال الخطابي وهو لغة والمشهور انشأ اذا عقدوا نشط اذا حل واصلا الانشطة بضم الهاء وزو المجمة ينه ما نون ساكنة وهي الحبل والعقال بكسر المهملة بعدها قاف هو الحبل الذي يشده ذراع البهيمة قوله وما به قلبه بفتح القاف واللام اي علة ومهيئت العلة قلبه لان الذي تصديه يقاب من جنب الى جنب اب علم موضع الداء قاله ابن الاعرابي ومنه قول الشاعر وقد برئت فبا بالصدر من قلبه وحكى عن ابن الاعرابي أن القلب اذا خوذ من القلب ياخذ البعض فيؤلمه قلبه فيموت من يومه قوله فقال الذي رقى بفتح القاف قوله وما يدريك أنها رقية قال الداودي معناه وما ادراكه وقد روى كذلك ولعله هو المحفوظ لان ابن عيينة قال اذا قال وما يدريك فلم يعلم واذا قال وما ادراكه فقد علم وتعبه ابن التين بان ابن عيينة انما قال ذلك فيما وقع في الفران والافلا فرق بينهم في اللغة في نفي الدراية وهي كلمة تقال عندما تجب من الشيء وتستعمل في تعظيم الشيء أيضا وهو لا ينفك هنا كما قال الحافظ وفي رواية بعده قوله وما يدريك أنها رقية قلت التي في روي ولدا رقطي قلت يا رسول الله مني التي في روي وذلك ظاهر في أنه لم يكن عنده علم متقدم بعشر وعيسة الرقي بالفاصلة قوله ثم قال قد أصبحت بحمل ان يكون صواب فعلهم في الرقية ويحتمل أن يكون ذلك في وقتهم عن التصرف في الجعل حتى استاذنوه ويحتمل ما هو أعم من ذلك بقوله وانصرفوا الى معكم سهوا أي اجعلوا منه نصيبا وكان صلى الله عليه وآله وسلم اراد المبالغة في تانيهم كما وقع في قصة الحمار الوحشي وغير ذلك وفي الحديثين دليل على جواز الرقية بكتاب الله تعالى ويلحق به ما كان بالذكور والدعاء المأثور وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما في المأثور وأما الرقي بغير ذلك فليس في الاحاديث ما يثبت ولا ما ينفيه الامام سيأتي في حديث خارجة وفي حديث أبي سعيد مشروعية الضيافة على أهل البوادي والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القرى أو الشراء وفيه مقابلة من امتنع من المكفرة

صرف وفي رواية منها يسكون النون مع تنوين العين أي وحرم عليهم منع الواجبات من الحقوق (وهات) بالبناء على حذف حرف العلة قال القسطلاني فعل امر من البناء انتهى وفيه نظر فليست أملى أي وحرم أخذ ما لا يجلب من اموال الناس أو يمنع الناس رفقده أو يأخذ رفقدهم (وكره لكم قيل) كذا (وخال) فلان كذا ما يتحدث به من فضول الكلام وكثرة السؤال في العلم للامتحان واظهار البراءة او مسئلة الناس اموالهم او عمالا يعني وربما يكره المسئول الجواب فيمنعني الى سكونه فيجته عليه أو يلجئني الى ان يكذب وعدمه قول الرجل لصاحبه اين كنت وما المسائل المنهي عنها في زمنه

على الله عليه وآله وسلم فكان ذلك خوفاً ان يفرض عليهم شيء فلم يكن فرضاً وقد امنت الغائلة (و) كره ايضاً (اضاعة المال) النهر في انفاقه كالتوسع في الاطعمة اللذيذة والملابس الحسنة وتقوية الاراني والسقوف بالذهب والفضة لما ينشأ عن ذلك من القسوة وظلم الطبع وقال سعيد بن جبيرة انفاقه في الحرام والاقوى انه ما انتق في غيره وجهه المأذون فيه من عساواه كانت دينية او دنيوية فمنع منه لان الله تعالى جعل المال قنماً للمصالح العباد في تبذيرهات فبوت تلك المصالح اما في حق مضيعها او امان في حق غيره ويستثنى ١٦٨ من ذلك كثرة انفاقه في وجوه البر لخصه بل ثواب الاخرة ما ينفوت حقها

بنظير صنعه وفيه الاشتراك في العظيمة وجواز طاب الهدي عن يعلم رغبته في ذلك واجابته اليه (وعن خارجه بن الصلت عن عمه انه اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم اقبل راجعاً من عنده فخر على قوم عندهم رجل مجنون موثق بالحديد فقال اهله انا قد جد ثنان صاحبكم هذا قد جاء بخير فهل عندك شيء ثداويه قال فرقيته بقائمة السكاب ثلاثة ايام كل يوم مرتين فبرأ فاعطوني ما تاتي شاه فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاخبرته فقال خذها فلعمري من أكل برقية باطل فقد أكل برقية حق رواه أحد وأبو داود و قد صح ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم زوج امرأة رجلاً على أن يعاها سوراً من القرآن ومن ذهب الى الرخصة اهذه الاحاديث حل حديث أبي وعادة على ان التعليم كان قد تعين عليهم او حل فيما سواهم من الامر والنهي على الذنب والكرهية حديث خارجه أخرجه ايضاً النسائي وسكت عنه أبو داود والمذري ورجل اسناده رجال الصحيح الا خارجه المذكور وقد وثقه ابن حبان بن أخرجه ايضاً ابن حبان والحاكم وصححه وحدثت تزويج المرأة قد ذكرناه في أول الباب قوله عن عمه هو علاقة بن حصار يضم الصاد ومحقق الحاء المسملة العجيبى الصحابي وقال خليفة هو عمه الله بن عذير بكسر العين المهمل وسكون المثلثة بعد خامسة تحتية مفتوحة ثم راعمه له وقيل امه علاقة ويقال حصار بالسين والاول أكثر قوله ثلاثة ايام لفظ أبي داود ثلاثة ايام غدوة وعشية كلما ختمها جمع برافه ثم نقل قوله فلعمري اقسام بحياة نفسه كما اقسام الله بحياته والعمر والعمر بفتح العين وضمة واواحد الا أنهم خصوا اقسامهم بالفتوح لا بمار الاخف وذلك لان الحلف كثير الدور على آسنتهم ولذلك حذفوا الخبر وقد يدره بعمره كما اقسام كما حذفوا الفعل في قولك بالله قوله برقية باطل أي برقية كلام بالحيل فحذف المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه والرقى الباطلة المذمومة هي التي كلامها كفر أو التي لا يعرف معناها كالطاسم المجهولة المعنى قوله على أن يعاها سوراً من القرآن قد تقدم الجواب عن الاستدلال بهذا الحديث وتحقق ما هو الحق والاحاديث المذكورة في هذا الباب تدل على انه يجوز للانسان ان يستتر في يحمل الحديث الوارد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب وهم الذين لا يرقون ولا يستترقون على بيان الافضية واستحباب التوكل والاذن ابيان الجواز ويمكن أن

انحروا بها واهم منه والحاصل ان في كثرة الانفاق ثلاثة اوجه الاول انفاقه في الوجوه المذمومة شرعاً فلا شك في منعه والثاني انفاقه في الوجوه المحمودة شرعاً فلا ريب في كونه مقبلاً بها بالنظر المذمور والثالث انفاقه في المباحات بالامالة كمالا لنفسه فهذا ينقسم الى قسمين احدهما ان يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس باسراف والثاني ما لا يليق به عرفاً وهو ينقسم ايضاً الى قسمين ما يكون لدفع منسدة ناجزة او متوقفة فليس هذا باسراف والثاني ما لا يكون في حق من ذلك والجمهور على انه اسراف وذنب بعض الشافعية الى انه ليس باسراف قال لانه قوم به مصلحة البسود وهو عرض صحيح واذ كان في غير معصية فهو مباح قال ابن دقيق العيد وظاهر القرآن يجمع ما قاله انتهى وقد صرح بالجمع القاضي حسين وتبعه الغزالي وحزبه الرافي وصح

في الشرح الصغير والمحذر انه ليس بتبذير وتبعه النووي والذي يترجح انه ليس مذموم اذا ناله لكنه يقضى بجمع غالباً الى ارتكاب المحذور كسؤال الناس وما أدى الى المحذور فهو محذور ورواية هذا الحديث كلهم كوفيون وفيه دلالة بتابعيون (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في الخصومات) جمع خصومة (عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال سمعت رجلاً يقرأ) قال الحافظ ابن حجر في المقدمة لم أعرف اسمه وقال في الفتح يحتمل أن يقدر به عمر رضى الله عنه (آية) وصحح ابن حبان أنها من سورة الرحمن (بسم الله الرحمن الرحيم) وأله (وسلم خلافها فاخذت بيده فأتيت به

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) زاد في رواية أخرى فاختبرته فعرفت في وجهه الكراهية (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
(كلا كما يحسن) ومعنى الاحسان راجع الى ذلك الرجل لقراءته والى ابن مسعود اسماعه من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ثم تخبره في الاحتياط والكراهية راجعة الى جداله مع ذلك الرجل كما فعل ٤٠٠ رضى الله عنه به شام لان ذلك موقوف بالاختلاف  
وكان الواجب عليه ان يقره على قراءته ثم يسأل عن وجهها وقال المظهرى الاختلاف في القرآن غير جائز لان كل لفظ منه اذا  
جاز قراءته على وجهين او اكثر فلو انكر احد واحد من ذلك الوجهين ١٦٩ او الوجود فقد انكر القرآن ولا يجوز

في القرآن القول بالرأى لان  
القرآن سنة متبعة بل عليه ما ان  
يسأل عن ذلك من هو اعلم منهما  
(لا تختلفوا) في القرآن وفي معجم  
البعوى عن ابي جهيم بن الحارث  
ابن الصمة انه صلى الله عليه وآله  
وسلم قال ان هذا القرآن أنزل  
على سبعة أحرف فلا تماروا في  
القرآن فان المراءى فيه كفر (فان  
من كان قبلكم اختلفوا فيها لكانوا)  
وفيه ان الاختلاف يورث الهلاك  
ومطابقة الحديث للترجمة قال  
الهمي في قوله لا تختلفوا لان  
الاختلاف الذي يوجب الهلاك  
هو اشد الخصومة وقال الحافظ  
ابن حجر في قوله فاخذت بيده  
فأثبت به رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم قال فانه المناسب للترجمة  
اه وما قاله الحافظ هو الصواب  
لانه شامل للخصومة وللانشاص  
الذي هو احضار الغريم من موضع  
الى آخر والله اعلم (عن ابي  
هريرة رضى الله عنه قال استب  
رجلان رجلى من المسلمين) هو ابو  
بكر الصديق رضى الله عنه كما  
أخرجه سفيان بن عيينة في جامعه

يجب مع جملة الاحاديث الدالة على ترك الرقبة على قوم كانوا يقدون نفعها وتاثيرها  
بطبعها كما كانت الجاهلية يزعمون في أشياء كثيرة

(باب النهي أن يكون النفع والاجر مجعولا  
وجوازا استخبار الاجير بطعامه وكسوته)\*

(عن ابي سعيد قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن استخبار الاجير حتى يبين  
له اجره وعن النجش واللمس والقاء الجورواه أحمد\* وعن ابي سعيد ايضا قال نهى عن  
عسب الفعل وعن فقير الطعان رواه الدارقطني وفسر قوم فقير الطعان بطحن الطعام  
يجز منه مطبوخا لما فيه من استحقاق طحن قدر الاجرة اكل واحد منه اعلى الاخر  
وذلك متناقض وقيل لا بأس بذلك مع العلم بقدره وانما المنهى عنه طحن الصبرة لا يعلم  
كيلها بقفيز منها وان شرط حساب الان معاده مجهول فهو كبيعها الا فميزا منها\* وعن عتبة  
ابن النذر قال كان عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقر أطس حتى باع قصة موسى عليه  
السلام فقال ان موسى أجز نفسه ثمان سنين أو عشر سنين على عفة فزجه وطعام بطمه رواه  
احمد وابن ماجه) حديث ابي سعيد الاول قال في جمع الروايات رجال أحمد رجال الصحيح  
الا ان ابراهيم النخعي لم يسمع من ابي سعيد فيما احسب اه وأخرجه ايضا البيهقي وعبد  
الرزاق واحق في مسنده وأبو داود في المراسيل والنسائي في الزراعة غير مرفوع ولفظ  
بعضهم من استأجر اجيرا فليسم له أجره وحديثه الثاني أخرجه ايضا البيهقي وفي اسناده  
هشام أبو كليب قال ابن الفطان لا يعرف وكذا قال الذهبي وزاد وحديثه منكر وقال  
مغلطاي هو ثقة وأورده ابن حبان في الثقات وحديث عتبة بن النضر بضم النون  
وتشديد المهملة في اسناده مسلمة بن علي الحسني وهو متروك وقيل اسمه مسلم والاول اصح  
قوله حتى يبين له أجره فيه دليل لمن قال انه يجب تعيين قدر الاجرة واهم العترة والشافعي  
وأبو يوسف ومحمد وقال مالك وأحمد بن حنبل وابن شاذب لم يجب للعرف واستحسن  
المسائين قال في البحر قلنا لا نسلم بل الاجماع على خلافه اه ويؤيد القول الاول القياس  
على غن المبيع قوله وعن النجش الى آخر الحديث قد تقدم الكلام على ذلك في البيع  
والقاء الجور هو بيع الحصة الذي تقدم تفصيله واذا أخذ النهي عن النجش على عموم

٢٢ نيل خا وابن ابي الدنيا في كتاب البعث لكن في تفسير سورة الاعراف من حديث ابي سعيد الخدري التصريح بانه  
من الانصار فيحمل على تعدد القصة أو على انه من الانصار بالمعنى الاعم (ورجل من اليهود) زعم ابن بشكوال انه فتخاص بكسر  
الفاء وسكون النون وعزمه لابن امحق قال في الفتح والذي ذكره ابن امحق الفتخاص مع ابي بكر قصة أخرى في نزول قوله تعالى  
لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ونحن أغنياء (قال المسلم) أبو بكر رضى الله عنه أو غيره (والذي اصطفى محمد اعلى العالمين  
فقال اليه ودي والذي اصطفى موسى على العالمين) وفي رواية بيننا يهودى يعرض سلعته أعطى بها شيئا كرهه فقال لا والذي اصطفى

مروى على البشر (فرغ المسلم يد عند ذلك) أي عند اجتماع قول اليهودي والذي أصطنع موسى ما فيه من عجم لفظ العالمين فيدخل فيه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقرر عند المسلم أن محمداً أنزل (خاطم وجه اليهودي) عقوبة له على كذبه عنده (فذهب اليهودي إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخبر بما كان من أمره وأمر المسلم فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى الله عليه) وفي رواية فقال اليهودي يا أبا القاسم إن لي ذمة وعهد ما أقابل فلان فلان لم يجهنم فقال لم طاعت وجهه فذكره فغضب النبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى روى في وجهه (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا تخبروني

على موسى) تنبى يراي يودى إلى تنبيهه أو تنبى يراي تنبى بكم إلى الدعوة أو قاله نواضة أو قيل إن يودى سلم الله سيد ولد آدم (فان الناس يصعدون) بفتح العين من صعد بكسر هاء إذا غي عليه من الفزع (يوم القيامة فاصعق معهم فاكون أول من يفيق) لم يبين في رواية الزهري محل الإفاقة من أي الصعقتين وفي رواية عبد الله ابن الفضل فإنه ينفخ في الصور فيصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله ثم ينفخ فيه أخرى فاكون أول من بعث (فإذا موسى باطش جانب العرش) أخذ بناحية منه بقوة (فلا أدري أكان فيمن صعدق فافاق قبل) فيكون ذلك فضيلة ظاهرة (أو كان ممن استأق الله) في قوله فصعق من في السموات ومن في الأرض إلا من شاء الله فلم يصعق في فضيلة أيضاً والذي حقه الحفاظ ابن حجر في باب أحاديث الأنبياء أن الصعق المذكور يكون في موقف الحشر وهو الغشيان من شدة الهول

صح الاستدلال به على عدم جواز الاستنجار عليه ولعله بعد ذلك عطف اللامس واللقاء الجرع عليه قوله نهي عن عصب الفحل قد سبق ضبطه وتفسيره في البيع والمراية الكراه كما قال أبو وهري يقال عصب الرجل أي أعطيته الكراه وقيل ماء الفحل نفسه لقول زهير ولولا عصبه لتركوه \* وشرب منجعة فحل مزار وقد ذهب الشافعية والحنفية والعنزة إلى أنه لا يجوز تاجير الفحل للضراب وقال مالك وابن أبي حريز فيصح كالأعادة وهو قياس فاسد الاعتبار قوله وعن قتيبة الطعان حكى الحفاظ في التلخيص عن ابن المبارك أحد رواة الحديث بأن صورته أن يقال للطعان الطعن بكذا وكذا وزيادة قتيبة من نفس الطعن وقد استدل بهذا الحديث أبو حنيفة والشافعية ومالك والليث والناصري على أنه لا يجوز أن تكون الأجرة قبض المعمول بعد العمل وقالت الهادوية والامام يحيى والمزني أنه يصح بقدر منعه معلوم وأجابوا عن الحديث بأن مقدار القبة مجهول وأنه كان الاستنجاء على طعن صبرة بقتير منها بعد طعنهما وهو فاسد عندهم قوله وطعام بطنه فيه متمسك لمن قال يجوز الاستنجاء بالثقة ومثلها الكسوة وهو أبو حنيفة والامام يحيى وقال الشافعية وأبو يوسف ومحمد والهادوية والمنصور بالله لا يصح الجاهالة

\*(باب الاستنجار على العمل مياومة أو مشاهرة أو معاومة أو معاودة)\*

(عن علي رضي الله عنه قال جمعت مرة جوعا شديدا فخرجت أطلب العسل في عوالي المدينة فإذا أنا بأحمرأة قد جمعت مدرا فظننتها تريد به فقاطعتها كل ذنوب على حمرة فقد دنت ستة عشر ذنوبا حتى مجأت يداي ثم أتيتها فعدت لي ست عشرة حمرة فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فآخبرته فاكل مني منها رواه أحمد \* وعن أنس لما قدم المهاجرون من مكة المدينة قدموا وليس بأيديهم شيء فكانت الانصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الانصار على أن أعطوهم نصف غمار أموالهم كل عام ويكفروهم العمل والمؤنة أخرجاه قال البخاري وقال ابن عمر أعلني النبي صلى الله عليه وآله وسلم خبير بالشر فكان ذلك على عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدره من خلافة عمر ولم يذكر أن أبا بكر وعمر جردا إلا جازة بعد ما قبض النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حديث علي عليه السلام بحدود الحفاظ

يعتري أهل الموقف في ذلك اليوم فقمه يكون أول من يفيق ولا يلزم من ذلك فضله على نبينا صلى الله عليه وآله وسلم أسناده إذ قد يكون في المنقول مزية ليست في الفاضل لا تقتضي تفضيله على الفاضل وهذا الحديث أخرجه أيضا في التوحيد وفي الرقاق ومسلم في الفضائل وأبو داود في السنة والنسائي في الزهري (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) أن اليهودي راض رأس جارية (أي دفن) ولم تسم هي ولا اليهودي نعم في رواية أبي داود أنها كانت من الانصار (بين حجرين) وعند الطحاوي عدايم يودي في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على جارية فآخذوا ضاحا كانت عليهم أروضهم رأهم أو الأروضاح نوع من الخلى يعمل من



الفضة واسلم فرض رأسه بين حجرين وللمتدني خرجت تجارية عليه وآله وضاح فأخذها يهودى فرض رأسه وأخذ ما عليه من الحلبي  
قال فادركت وبهم ارمق فأتى بها النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قيل من فعل هذا) الرخذ (بك اقلان) فعله استنهام استخباري  
(اقلان) فعله قاله صريتين وفائدة ان يعرف المتهم ليطالب (حتى متى) القاتل (اليهودى فاومت) أى أشارت (برأسها) أى نعم  
(فأخذها يهودى فاعترف) انه فعل به اذ لك (فأمر به النبي صلى الله عليه وآله وسلم فرض رأسه بين حجرين) احتج به المالكية  
والشافعية والحنابلة والجمهور وعلى ان من قتل بشئ يقتل بمثله وعلى ١٧١ ان القصاص لا يختص بالمحدد بل يثبت بالمثقل  
خلافه لا لى حنفية رحمه الله

حيث قال لأقصاص الا في القتل  
بمحدد وتمسك المالكية به سدا  
الحديث لمذهبهم في ثبوت القتل  
على المتهم بمجرد قول المجروح وهو  
تمسك باطل لان اليهودى اعترف  
بما ترى وانما قتل باعترافة قاله  
النووى وقد انعقب بعض  
المالكية ما شنع به النووى بان  
المالكية لا يثبتون القتل  
بمجرد قول المجروح بل انما  
اعترفوا له لو نال يد معه من قسامة  
فصح الاستدلال على اعتباره اذ  
لو كان لغوا لما كان لسؤالها معنى  
ولاطاب الخصم بسببه واما  
اعترافه فقد أعفى عن القسامة

وحينئذ قد عوى البطلان هى  
الباطلة اه وهذا الحديث  
أخرجه البخارى أيضا فى الوصايا  
والديات ومسلم فى الحدود وابن  
ماجه فى الديات (حديث الاشعث  
تقدم قريبا) فى المساقاة (وذكر  
فيه انه اختصم هو ورجل من  
أهل حضر موت وفى هذه الرواية  
قال انه هو يهودى) اسمه  
الجشيش بالجيم

اسناده وأخرج ابن ماجه بسند صحيحه ابن السكن وأخرج البيهقي وابن ماجه من حديث  
ابن عباس بلفظ ان عليا عليه السلام أجز نفسه من يهودى يسقى له كل دلو بقرعة وعندهما  
ان عددا القرسة عشرة وفى اسناده حسن راويه عن عكرمة وهو ضعيف قوله ذنوبها والدلو  
مطابقة أو التي فيها ماء أو الممتلئة أو التي هي غير ممتلئة أفاد معنى ذلك فى القاموس وقد  
قدمنا تحفته فى أول هذا الشرح قوله مجازات بكسر الجيم أى غاظت وتنفطت وبقح  
الجيم غاظت فقط قال فى القاموس مجازات يده كنصر وفتح مجاز مجولا نفطت من العمل  
فجرت كالمجرات وقد أعجزها النعمان أو الجمل أن يكون بين الجلد والعم ماء أو الجملته خادمة  
رقيقة يتجفع فيها ماء من أثر العمل وحديث على عليه السلام فيه بيان ما كانت الصحابة  
عليه من الحاجة وشدة الفاقة والصبر على الجوع وبذل النفس واتعابها فى تحصيل القوام  
من العيش للتعفف عن السؤال وتحمل المنى وان تأجير النفس لا يعد دناوة وان كان  
المستأجر عزيزا شريفا أو كافرا والأجير من اشرف الناس وعظماهم وم وأورده المصنف  
للاستدلال به على جواز الاجارة مع اعادة يعنى ان يفعل الاجير عدة ما عاين من العمل  
بعد عمله من الاجرة وان لم يبين فى الابتداء مقدار جميع العمل والاجرة وحديث أنس  
فيه دال على جواز اجارة الارض بنصف الثمرة الخارجة منها فى كل عام وكذلك حديث  
ابن عمر وقد تقدم بسط الكلام على اجارة الارض وما يصح منها او لا يصح فى المزارعة

#### \* (باب ما يذ كفى عقدا لاجارة بلفظ البيع) \*

(عن سعيد بن مسينة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان له فضل أرض  
فأجزعها أو أجزعها أخاه ولا تبعوها قبل السعيد ما لا تبعوها يعنى الكراء قال نعم رواه  
أحمد ومسلم) قد تقدم الكلام على ما اشتمل عليه الحديث فى المزارعة وأعاد المصنف ههنا  
للاستدلال به على صحة اطلاق لفظ البيع على الاجارة وهو مجاز من باب اطلاق الحكم على  
الشئ وهو لما هو من الاشياء التابعة له كاطلاق البيع هنا على الارض وهو لمنفعةها

#### \* (باب الاجير على عمل متى يستحق الاجرة وحكم سر اية عمله) \*

(عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقول الله عز وجل ثلاثة  
أباحصهم يوم القيامة ومن كنت خصمة خصمته رجل أعطى بي ثم غدر ورجل باع حرا

(بسم الله الرحمن الرحيم) \* (كتاب فى الاقطعة) \* الشئ الذى يلمقط وهو بضم اللام وفتح القاف على المشهور وعند أهل  
اللغة والمحدثين وقال عياض لا يجوز غيره وقال الرخشمى فى القائق الاقطعة بفتح القاف والعامية يسكنونها وبه جزم الخليل  
قال واما بالفتح فهو الاقطعة وقال الأزهري هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى سمع من العرب وأجمع عليه أهل اللغة والحديث  
الفتح ويقال لقاطعة بضم اللام ولقط بفتحها بلاها وقال ابن برى التحريك لا مفعول نادر فاقضى ان الذى قاله الخليل هو القياس  
قال فى إرشاد السارى وهى فى اللغة الشئ الملقوط وشراعا ما وجد من حق ضائع محتتم غير محرز ولا تمتنع بقوته ولا يعرف الواجب



مستحقة وفي الالتقاط معنى الامانة والولاية من حيث ان الملقط أمين فيما التقطه والشرع ولا يحفظه كالولي في مال الظنل  
وفيه معنى الاكتساب من حيث ان الالتقاط بعد التعريف (عن أبي بن كعب رضي الله عنه قال وجدت صرة فيه امانة  
ديار فابت) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال) (ل) (عرفها سولا) أمر من التعريف كان يتأدى من ضاع لشيء فليطلبه  
عندى ويكون في الاسواق ويجمع الناس وابواب المساجد عند خروجهم من الجماعات ويصونها لان ذلك اقرب الى وجود  
صاحبها الا في المساجد كالاتطاب النقطة ١٧٢ فيها تم يجوز تعريضها في المسجد الحرام اعتباره بالعرف ولانه يجمع الناس

وأكل غنمه وورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يوفه أجره رواه أحمد والبخاري وعن  
أبي هريرة في حديث له عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه بلغه رلامته في آخر ليلة من  
رمضان قيل يا رسول الله أهي ليلة القدر قال لا ولكن العامل انما يوفي أجره اذا قضى عمله  
رواه أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
من تطيب ولم يعلم منه طب فهو ضامن رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه حديث أبي  
هريرة الثاني أخرجه أيضا الزارقي اسناده هشام بن زياد أبو المظالم وهو ضامن  
وحديث عمرو بن شعيب قال أبو داود وبه أخرجه هذا لم يروه إلا الوليد بن مسلم لا يدرى  
هو صحيح أم لا وأخرجه النسائي مسندا ومنقطعاً وفي الباب عن عبد العزيز بن عمر بن عبد  
الله بن زياد قال حدثني بعض الوفد الذين قدموا على أبي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم أي اطيب تطيب على قوم لا يعرف له تطيب قبل ذلك فاعتنت فهو ضامن أخرجه  
أبو داود وفي اسناده مجهول لا يعلم هل له صحبة أم لا قوله ثلاثة أنا خصمهم قال ابن التين  
هو سبحانه وتعالى خصم لجميع الظالمين الا انه أراد التشديد على هؤلاء فانه صريح والخصم  
يطاق على الواحد والاثنتين وعلى أكثر من ذلك وقال الهروي الواحد بكسر أوله قال  
الفراء الاول قول القصاص ويجوز في الاثنين خصمان وفي الثلاثة خصوم وقوله ومن كنت  
خصمه خصمته هذه الزيادة ليست في صحيح البخاري ولكنها أخرجه أحمد وابن حبان وابن  
خزيمة والامامهيلي قوله اعطى بي ثم غدر المفعول محذوف والتقدير اعطى بي يمينه في أي  
عاهد وحلف بالله ثم لم يوف قوله باع حرا أو كل غنمه خصم الكل لانه اعظم مقصود وفي رواية  
لابن داود ورجل اعتبد محموره وهو عام من الاول في الفعل وأخص منه في المفعول قال  
الخطابي اعتبار الحريق بغير ما يمين ان يبعثه ثم يكتم ذلك أو يبيعه والثاني ان يبيعه ثم  
كرهاه العتق والاول أشدهما قال في الفتح والاول أشد لان فيه مع كتم الفعل أو يبيعه  
العهد بعتق ذلك من البيع وأكل الثمن فمن ثم كان الوعيد عليه أشد قال المهلب وانما  
كان الله شديد الان المسلمين اكفاء بالحري به فن باع حرا فقد نفعه انه تصرف فعما أباح الله له  
والزومه الذي انقذه الله منه وقال ابن الجوزي الحرة عبد الله بن جنى عليه نفسه سببه  
قال ابن القدر لم يختلفوا في ان من باع حرا انه لا قطع عليه يعني اذا لم يترقه من حرمته  
الامايروي عن علي عليه السلام انه تقطع بدم باع حرا قال وكان في جواز بيع الحرة

وقضية التعاليل ان مسجد المدينة  
والاقصى كذلك وقضية كلام  
النور في الروضة تحريم  
التعريف في بقعة المساجد قال  
في المهمات وليس كذلك فالمقول  
المكرهة وقد عجز به في شرح  
المهذب قال الاذخر وغيره بل  
المنقول واصواب التحريم  
للاحاديث الظاهرة فيسه وبه  
صرح الماوردي وغيره ولعل  
النور لم يربط بالاق المكرهة  
كرهة التنزيه ويجب أن يكون  
محلل التحريم او المكرهة اذا  
وقع ذلك برفع الصوت كما اشارت  
اليه الاحاديث اما لوسال الجماعة  
في المسجد بدون ذلك فلا تحريم  
ولا كراهة ويجب التعريف في  
محل النقطة ولو التقط في الصحراء  
وهناك قاله تبعها وعرف فيها  
والافني بالمدينة قد قرئت أم  
بعدت ويجب التعريف حولا  
كما ملان أخذها لئلا يبعد  
التعريف وقد يكون أمانة ولو بعد  
السنة حتى يتأكدوا المعنى في  
كون التعريف سنة انما لا تنازع  
فيها القوائل وتعضي فيها الازمنة

الاربعة ولو التقط اثنان النقطة عرف كل منهما سنة قال ابن الرفعة وهو الاشبه لانه في النصف كالتقط واحد وقال خلاف  
السبكي بل الاشبه ان كلا من باع حرا نصف سنة لان النقطة واحدة والتعريف من كل منهما ما اكفاه النصفه او انما تقسم بينهما  
عند التقاط ولا يشترط الفور للتعريف بل المعتبر تعريض سنة متى كان ولا المبالاة بالخوف في السنة كان عرف شهرين وتر له شهرين  
كفاه ذلك لانه عرف سنة ولا يجب الاستيغاب للسنة بل يعرف على العادة فينادى في كل يوم مرتين في طرفيه في الابتداء ثم في كل  
يوم مرة ثم في كل اسبوع مرتين أو مرة ثم في كل شهر قال أبي بن كعب (فعر فتم) أي الصرة (حولها) بالها في بعض النسخ حولا

باسقاط الهاء بدل حواها (فلم أجذب من يعرفها) بالتحقيق (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (فقال عرفها حولاً فلا تعرفتم اذ لم أجد) من يعرفها (ثم أتيت) صلى الله عليه وآله وسلم (ثلاثاً) أى مجموع آتيته ثلاث مرات لأنه أتى بعد المراتين الأولىين ثلاثاً وإن كان ظاهر اللفظ يقتضيه لأن ثم اذا اختلفت عن معنى التثنية في الحركات والترتيب والمهلة تكون زائدة لا عاطفة البتة قاله الاخفش والكوفيون (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (احفظ وعاءها) الذى تسكون فيه اللقطة من جلد او خرقة او غيرهما وهو بكسر الواو وبالهاء مزة معدودا (وعدها ووكاهها) بزنة وعاء الخيط الذى ١٧٣ يشده برأس الصرة أو الكيس او نحوهما والمعنى فيه ليعرف صدق مدعىها

واثبات الحق لا يتحقق بماله وليتنبه على حفظ الوعاء وغيره لان العادة جارية بالقائه اذا اخذت اللقطة وهل الامر للوجوب أو النذوب قال ابن الرفعة بالاول وقال الا ذرى وغيره بالنذوب وكذا يندب كتب الاوصاف المذكورة قال الماوردى وانه التقطها من موضع كذا في وقت كذا (فان جاء صاحبها) أى فارددها اليه وعند أحمد والترمذى والنسائى من طريق الثورى وابى داود من طريق حماد كاهم عن سالم بن كهيل في هذا الحديث فان جاء أحد بخبرك بعددها ووعائها ووكائها فاعطها اياه أى على الوصف من غير بينة وبه قال المالكية والحنابلة وقال الخنيفة والشافعية يجوز لاهل التقط دفعها اليه على الوصف ولا يجبر على الدفع لانه يدعى مالاً لا يدعى غيره فيحتاج الى البينة اهموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المينة على المدعى فيحتاج الى البينة على الادعاء الحديث على الاباحة جمعاً بين

خلاف قد يمتدح فروي عن علي رضي الله عنه انه قال من أقر على نفسه بانه عبد فهو عبد وروى ابن أبي شيبة عن طريق قتادة ان رجلاً باع نفسه فقضى عمر بانه عبد وجعل ثمنه في سبيل الله ومن طريق زرارة بن اوفى احد التابعين انه باع حر في دين ونقل ابن حزم ان الحر كان يساع في الدين حتى نزلت وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ونقل عن الشافعي مثل ذلك ولا يثبتها اكثر اصحابه وقد استقر الاجماع على المنع قوله ولم يوفه اجره هو في معنى من باع حراً أو أكل ثمنه لانه استوفى ثمنه بغير عوض فكأنه اكاهما ولانه استخدمه بغير اجرة فكأنه استخدمه قوله انما يوفى اجره اذا قضى عمله فيه دليل على ان الاجرة تستحق بالعمل واما المالك فعند العترة والى حنيفة واصحابه انما غلبت بالعقد فتبعتها أحكام المالك وعند الشافعي واصحابه انما تستحق بالعقد وهذا في الصحة واما الفاسدة فقال في البحر لا تجب بالعقد اجاعاً وتجب بالاستيفاء اجاعاً قوله فهو مضمن فيه دليل على ان متاع طي الطيب يضمن ما حصل من الجنابة بسبب علاجه وامان عدم منه انه طبيب فلا ضمان علمه وهو من يعرف العلة ودواها وله مشايخ في هذه الصناعات ثم رواه ابا الخلق فيما اوجازوا له المباشرة

\* (كتاب الوديعه والعارية) \*

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا ضمان على مؤتمن رواه الدارقطني) الحديث قال الحافظ في اسناده ضعف وأخرجه الدارقطني من طريق أخرى عنه بالنظر ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان وقال انما يروى هذا عن شريح وغيره فروع قال الحافظ وفي اسناده ضعفان قوله الوديعه هي في اللغة مأخوذة من السكون يقال ودع الشيء يدع اذا سكن فكأنها ما كنه عند المودع وقيل مأخوذة من الدعة وهي خفض العين لانها غير مبتذلة بالاتفاق وفي الشرح العين التي يضعها المالكها عند آخر الاحتفاظ او هي مشروعة اجاعاً والعارية بتشديد الياء قال في النهاية كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار ويحجب مع على عوارى متددا وفي الشرح اباحة منافع العين بغير عوض وهي أيضا مشروعة اجاعاً قوله لا ضمان على مؤتمن فيه دليل على انه لا ضمان على من كان أميناً على عين من الاعيان كالوديع والمستهير اما الوديع فلا يضمن قيل اجاعاً الجنابة منه على العين وقيل في البحر

الحديثين قال الخطابي ان صححت هذه اللفظة يعنى فان جاء صاحبها بخبرك فعرف عفاصها وعودها ووكاهها فاعطها اياه والا فهي للتمتع بخلافها وهي فائدة قوله اعرف عفاصها الخ والاقالا احتياط مع من لم ير الرد الا بالبيعة قال الحافظ قد صححت هذه الزيادة فتعين المصير اليها اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وهذا هو الحق فتدرك اللقطة لمن وصفتها بالصفات التي اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب اللقطة بعض الاوصاف دون بعض كان يذكر العفاص دون الوكاه والعفاص دون العدد فقد اختلف في ذلك فقيل لا يثبته الا بعرفة جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء به بعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره ان مجرد

الوصف يكفي ولا يحتاج الى التفسير وهذا اذا كانت اللفظة لها معان خاصة وكما هو مذهبنا فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن لها شيء من ذلك فلا بد من ذكر اوصاف مخصوصة بما تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع فان اقام شاهدين به اوجب الدفع والالام يجب ولو اقام مع الوصف شاهد ايم او لم يختلف معه لم يجب الدفع اليه فان قال له يلزمك تسليمها اليه ان اذ اليعلم صدقه المثلث انه لا يلزمه ذلك ولو قال نعم لم انما املكه في ذلك الحلف انه لا يعلم لان الوصف لا يثبت العلم كما صرح به في الروضة لكن يجوز له بل يستحب ١٧٤ كما نقل عن النص الدفع اليه ان ظن صدقه في وصفها بما لا يثبت ولا يجب لانه

الاجماع على ذلك وتأول ما حكى عن الحسن البصري ان الوديع لا يضمن الا بشرط الضمان بان ذلك محمول على ضمان التفريط لا الجناية المتعمدة والوجه في تضمينه الجناية انه صار بهما خاتما والخاتم ضامن لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ولا على المستودع غير المغل ضمان والمغل هو الخاتم وهكذا يضمن الوديع اذا وقع منه تعد في حفظ العين لانه نوع من الخيانة واما العارية فذهب المعتز والخنفية واما الكسبة الى انها غير مضمونة على المستعير اذا لم يحصل منه تعد وقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء الشافعي وأحمد وأصحابي وعزاه صاحب الفتح الى الجوهري انه اذا تلفت في يد المستعير ضمانه الا فيما اذا كان ذلك على الوجه المأذون فيه وعن الحسن البصري والحنفي والاوزاعي وشريح والخنفية انها غير مضمونة وان شرط الضمان وعند المعتز وقتادة والغنوي انه اذا شرط الضمان كانت مضمونة وحكى في البحر عن مالك والبيهقي ان غير الحيوان مضمون والحيوان غير مضمون واستدل من قال انه لا ضمان على غير المتعدي بما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس على المستعير غير المغل ضمان وبه قوله لا ضمان على مؤثني وبما أخرجه ابن ماجه عن ابن عمر وبلفظ من أودع ودبعة فلا ضمان عليه وفي اسناده الثني بن الصباح وهو متروك وتابعه ابن لهيعة قيساذ كره البيهقي وبما أخرجه أبو داود وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان من حديث أبي امامة انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول في حجة الوداع العارية مؤداة والزعيم غارم وتعقب بان التصريح بضمان الزعيم لا يدل على عدم ضمان المستعير واستدل من قال بالضمان بحديث سمرة الا في بقوله تعالى ان الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى أهلها ولا يخفى ان الامر بتأدية الامانة لا يستلزم ضمانا اذا تلفت واستدل من فرق بين الحيوان وغيره بحديث صفوان الا في ولا يخفى ان دلالة على أن غير الحيوان مضمون لا يستلزم ان يحكم الحيوان بخلافه (وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا امانة الى من انتمت لك ولا تخن من خالك رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن) الحديث أخرجه أيضا الحاكم وصححه وفي اسناده طلق ابن غنم عن شريك وامتنع منه الحاكم بحديث أبي التياح عن أنس وفي اسناده أيوب ابن سوييد يختلف فيه وقد تقدم ربه كما قال الطبراني وقد استكره حديث الباب أبو حاتم الرازي وأخرجه أيضا البيهقي ومالك وفي الباب عن أبي بن كعب عند ابن الجوزي

مدع فيحتاج الى حجة فان لم يظن صدقه لم يجز ذلك ويجب الدفع اليه ان علم صدقه ويلزمه الضمان لا ان الزمه بتسليمها اليه بالوصف كما يرى ذلك كالحكي وجنبلي فلا يلزمه الهدء لعدم تقصيره في التسليم وان سلمها الى الوصف باختياره من غير الزام حاكم له ثم تلفت عند الوصف وأثبت بها آخر حجة وغرم الملتقط بدلها راجع الملتقط بما غرمه على الوصف ان سلم اللفظة له ولم يقره الملتقط بالمالك لحصول التلف عنده ولان الملتقط سلمه بناء على ظاهره وقد بان خلافه فان اقره بالمالك لم يرجع عليه مؤاخذا له باقراره (والا) بان لم يجز صاحبها (فاستمتع بها) اي بعد الخلق باللفظ كقولك كنت وتبكي اشارة الى انك من كسائر العقود وكذا الكتابة مع النية كذا قيل ولكن لم أجده عليه دليل الا قال اني فاستمتع اي بالهبة وهذا الحديث أخرجه مسلم في اللفظة وكذا أبو داود والترمذي في الاحكام والنسائي في اللفظة

وابن ماجه في الاحكام قال الشوكاني ولقطة مكة المذكورة أشد تعريضا من غيرها ولا بأس بان يقتفع الملتقط بالشئ اليسير في الحقير كالعصا والسوط ونحوهما بعد التعريف به الاثنا وثلاثة قطضالة الدواب الا الابل لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مالك ولها معها اخذوا هارسقاؤها ردا الماء وتاكل الشجر رواه البخاري عن زيد بن خالد الجهني اه ويلحق بالابل ما يمتنع بقوة من صغار السباع كالبقر والفر من أوبعدوه كالارب والنابي أو بطيرانه كالمام فهذا ونحوه لا يحل التقاطه بمقاولة لانه مضمون بالامتناع عن أكبر السباع مستغن بالرحى الى ان يجدها ملكا اذا كان التقاطه له لذلك ويجوز للفظ صيانة له عن الخونة (عن أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم قال اني لا اقلب الى أهلي فاجسد القرة) يسكون الميم وأنى بلفظ المضارع  
استهضار الصورة الماضية (ساقطة على فراشي فارفعها لا كلاها ثم أخشى ان تسكون صدقة فالفها) ظاهره انه تركه أو رعا  
نسيمة أن تكون من الصدقة فلم يحش ذلك لا كلاها ولم يذكر تعريضه لذل على ان مثل ذلك من المحقرات يترك بالاختلاف لا يحتاج  
الى تعريف لكن هل يقال ان القطة رخص في ترك تعريضها أو وليست القطة لان القطة ما من شأنه ان يترك دون ما لا قيمة له  
(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب المظالم) مجمع مظالم بكسر اللام ١٧٥ وفتحها حكاك الجوهري وغيره والكسر

١ كثير ولم يضبطها ابن سبويه في  
سائر نصوصها الا بالكسر وفي  
القاسموس والمظالم بكسر اللام  
وكثامة ما يظلمه الرب لم يذكر  
فيه غير الكسر ونقل ابو عبيد  
عن ابى بكر بن القوطية لا تقول  
العرب مظالم بفتح اللام انما هي  
مظالم بكسر ها وهي اسم لما اخذ  
بغير حق والظلم بالضم قال صاحب  
القاسموس وغيره وضع الشئ في  
غير موضعه (عن ابى سعيد  
الخدري رضي الله عنه عن  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم انه قال اذا خالص  
المؤمنون فنجوا (من) الصراط  
المضروب على (الدار حسوا  
بقنطرة) كائنة (بين الجنة  
و) الصراط الذي على متن (النار  
فيمتصون) من القصاص والمراد  
به تتبع ما ينهم من المظالم واسقاط  
بعضها ببعض وفي القنطرة الضاد  
المجتمعة المفتوحة الخفقة (مظالم  
كانت بينهم في الدنيا) من انواع  
المظالم المتعلقة بالابدان والاموال  
فتمت قصصنا بالحسنات والسيئات  
فمن كانت مظالمه اكثر من مظالمه

في العمل المتناهية وفي اسناده من لا يعرف وأخرجه أيضا الدارقطني وعن ابى امامة عند  
البيهقي والطبراني بسند ضعيف وعن أنس عند الدارقطني والطبراني والبيهقي وأبى نعيم  
وعن رجل من الصحابة عند أحمد وأبى داود والبيهقي وفي اسناده مجهول آخر غير الصحابي  
لان يوسف بن ماهك رواه عن فلان عن آخر وقد صححه ابن السكن وعن الحسن بن مسعود  
عند البيهقي قال الشافعي هذا الحديث ليس بثابت وقال ابن الجوزي لا يصح من جميع  
طرقه وقال أحمد هذا حديث باطل لا يعرفه من وجه يصح ولا يخفى ان وروده بهذه الطرق  
المتعددة مع تصحيح امامين من الأئمة المعتبرين لبعضهم البعض امام ثالث منهم مما يبريه  
الحديث منه فضلا لا يحتاج قوله ولا يخفى من خلك فيه دليل على انه لا يجوز مكافأة  
الخائن بمثله فله فيكون مخصصا للعموم وقوله تعالى وبجراسية سبيته مثلها وقوله تعالى  
وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما قوبلتهم به وقوله تعالى ومن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل  
ما اعتدى عليكم والحاصل ان الأدلة القاضية بتحريم مال الآدمي ودمه وعرضه  
عمومها مخصص بهذه الآيات وحديث الباب مخصص لهذه الآيات فيحرم من  
مال الآدمي وعرضه ودمه ما لم يكن على طريق المجازاة فانه لا يحل الاغنياء فانه لا يحل  
ولكن الخيانة انما تكون في الامانة كما يشعر بذلك كلام القاسموس فلا يصح الاستدلال  
بهذا الحديث على انه لا يجوز ان تغدر عليه استيفاء حقه بحسب حق خصه على العموم  
كما فعله صاحب البحر وغيره انما يصح الاستدلال به على انه لا يجوز للانسان اذا تغدر  
عليه استيفاء حقه أن يجلس عنده ودبعة تلصقه أو عارية مع ان الخيانة انما تكون  
على جهة الخديعة والخفية وليس محل النزاع من ذلك وما يؤيد الجواز انه صلى الله  
عليه وآله وسلم لم لا من آفة أبي سفيان أن تأخذها ولولدها من مال زوجها ما يكفيها كافي  
الحديث الصحيح وقد اختلف في مسئلة الجنس المذكورة فذهب الهادي الى انه لا يجوز  
مطلقا لامن الجنس ولا من غيره قال المؤيد بالله ان قول الهادي مسبوق بالاجماع وقال  
الشافعي والمنصور بالله يجوز من الجنس وغيره وقال أبو حنيفة والمؤيد بالله يجوز من  
الجنس فقط وقال الامام يحيى يجوز من الجنس ثم من غيره لم تذكره ديننا قال في البحر بعد  
حكاية الخلاف قلت الاقرب اشترط الخ كما يجب يمكن للخبر يعني حديث الباب فان  
تغدر جاز الجنس وغيره الا ان يصح الحقوق وظواهر الآي (وعن الحسن بن سمره عن

احيه اخذ من حسناته ولا يدخل احد الجنة ولا حده عليه ساعة (حتى اذا تقوا) بضم التون والقاف المشددة من التقية وفي  
لفظ تقصوا أي اكملوا القصاص (وهذبوا) أي خلاصوا من الآثام بقاصصة بعضهم ببعض (أذن لهم بدخول الجنة) ويقطعون  
فيها المنازل على قدر ما بقي لكل واحد من الحسنات (فو) الله (الذي نفس محمد بيده لا حدهم بسكنه في الجنة أدل بمنزله كان في  
الدنيا) وانما كان أدل لانهم عرفوا مساكنتهم بتعريضهم اعياهم بالعداوة والعشى والحديث أخرجه البخاري أيضا في الرقاق (عن  
ابن عمر رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله ينفق في المؤمن) أي يقربه (فيضع عليه كنفه)

بفتح الكاف والنون اى حفظه وسره وقاله ابن المبارك والاولى اجراء الكسف على ما جاء من غير تأويل ولا تكليف ولا تعطيل  
ولا تشبيه كما هو مذهب سلف الامة وانتم (ويستتره) عن اهل الوقت (فيقول) تعالى له (اعترف ذنب كذا اتعترف ذنب كذا)  
صرتين (فيقول) المؤمن (نعم اى رب) اعترفه (حتى اذا قرأ ربه نوبه) جعله مقرا بان اظهر له ذنوبه والجلأ الى الارباب حتى يعرف  
منه الله عليه في ستره عليه في الدنيا وفي الآخرة (ورأى في نفسه انه هالك) باستحقاقه العذاب (قال) تعالى له  
(ستتره) اى الذنوب (عليك في الدنيا ٥٧٦ وانا اعترفه هالك اليوم فيعطى) حينئذ كتاب حسنة واحدة واما الكافر بالافراد

الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال على اليد ما أخذت حتى تؤديه واما الخسنة الا ان الناس  
زاد أبو داود والترمذي قال قتادة ثم نسي الحسن فقال هو أمينك لا ضمان عليه يعنى  
العارية) الحديث صححه الحاكم وسماع الحسن من سهره فيه خلاف مشهور وقد تقدم  
وفيه دليل على انه يجب على الانسان رد ما أخذته يده من مال غيره باجارة أو  
غيره ما حتى يرد الى مالكه وبه استدلل من قال بان الوديع والمستعير ضمانان وقد تقدم  
الخلاف في ذلك وهو صالح الاحتجاج به على التضمين لان المأخوذ اذا كان على اليد  
الاخذته حتى ترده فالمراد انه في ضمانه كما يشعر لفظه على من غير فرق بين مأخوذه ومأخوذ  
وقال المقبلي في المنار يستحبون بهذا الحديث في مواضع على التضمين ولا اراه صريحا لان  
اليد الامينة أيضا عليهم اما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة

ومستحب عن سريلى تركته \* بهما من ليلى بغير يقين  
يقولون خبرنا فانت أمينها \* وما أنا ان خبرتهم بأمين

انما كلامنا هل يضمن المأخوذ بغير جنائية وليس الفرق بين المضمون وغير المضمون  
الا هذا واما الحفظ فستترك وهو الذى تفيد على فعلى هذا الممن الحسن كما زعم قتادة  
حين قال هو أمينك لا ضمان عليه بهدرواية الحديث اهـ ولا يخفى عليك ما فى هذا  
الكلام من قلة الجسدى وعدم الثابتة ويبيان ذلك ان قوله لان اليد الامينة عليها  
ما اخذت حتى تردوا الا فليست بأمانة يقتضى الملازمة بين عدم الرد وعدم الامانة فيكون  
تلف الوديعه والعارية باى وجه من الوجوه قبل الرد مقتضى ما يخرج الامين عن كونه  
امينا وهو مجموع فان مقتضى ذلك انما هو التلف بجنائية أو جنائية ولا نزاع فى أن ذلك  
موجب للضمان انما النزاع فى تلف لا يصير به الامين خارجا عن كونه أميناً كالتلف باس  
لا يطاق دفعه أو بسبب سوء أو نسيان أو بآفة مما يورثه أو سرقة أو ضياع بلا تفریط فانه  
يوجد التلف فى هذه الامور مع بقاء الامانة نظاير الحديث يقتضى الضمان وقد عارضه  
ما اسلفنا وقال فى ضوء النيران الحديث انما يدل على وجوب تأدية غير التالف والضمان  
عبارة عن غرامة التالف اهـ ولا يخفى ان قوله فى الحديث على اليد ما أخذت من  
المقتضى الذى يتوقف فهم المراد منه على مقتدر وهو اما الضمان أو الحفظ أو التأدية  
فيكون معنى الحديث على اليد ضمان ما اخذت او حفظ ما اخذت او تأدية ما اخذت

(والمناقون) وفى لفظ المناق (فيقول الانماد) جع شاهد او  
شهمسد من الملائكة والنبين  
وسائر الانس والجن (هؤلاء  
الذين كذبوا على ربهم الالعة  
الله على الظالمين) وفيه اشارة  
الى ان عموم قوله اغفرها لك  
مخصوص بحديث ابن مسعود  
المافى (وعنه) اى عن ابن  
عمر (رضى الله عنه ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
المسلم) سواء كان حرا او عبدا بالغا  
اولا (اخو المسلم) اى فى الاسلام  
(لا يظلمه) خبر عني النهى لان  
ظلم المسلم للمسلم حرام (ولا يسهل)  
بضم اوله وسكون ثانيه وكسر  
ثالثه لا يتركه مع من يؤذيه بل  
يحميه وزاد الطبرانى ولا يسهل  
مصيبته نزلت به (ومن كان فى حاجة  
اخيه) المسلم (كان الله فى حاجته)  
وعنده مسلم من حديث ابن هريرة  
والله فى عون العبد ما كان العبد  
فى عون اخيه (ومن فرج عن مسلم  
كربة) بضم الكاف وسكون الراء  
وهى الفم الذى ياخذ النقص اى  
من كرب الدنيا (فرج الله عنه كربة

من كربات يوم القيامة) بضم الكاف والراء جمع كربة (ومن ستر مسلما) راءه على محصية قد انقضت فلم يظهر ذلك للناس ولا  
فاوراه حال تلبسه بها وحب عليه الانتكار لاسيما ان كان مجاهرا به افا ان يستره والارفعه الى الخاء وليس من القبيحة المحرمة  
بل من النصيحة الواجبة (ستره الله يوم القيامة) وفى حديث ابن هريرة عند الترمذى ستره الله فى الدنيا والآخرة وفيه اشارة الى  
ترك الغيبة لان من أظهر مساوئ اخيه فلم يستره وفى الحديث حص على القماون وحسن التعامير والالفة وفيه ان المجازاة تقع  
من جنس الطاعة وان من حلف ان فلانا أخوه واراد اخوة فى الاسلام لم يحنث وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا فى الاكراه



مسلم وأبو داود والترمذي في الحديث والنسائي في الرجم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم انصر أخاك) أي في الاسلام (ظالمًا) كان (أو مظالمًا) زاد في الاكرام عن عبيد الله وحده فقال رجل يا رسول الله انصره اذا كان مظالمًا فأريت اذا كان ظالمًا كيف أنصره قال تتجوز عن الظلم فان ذلك أنصره أي معك أيامه من الظلم نصرته أيامه على شيطانه الذي يغويه وعلى نفسه التي تأمره بالسوء وتغويه (قال رجل) (يا رسول الله) ولم يسم هذا الرجل (هذا) أي الرجل الذي (تصرد) حال كونه (مظالمًا) كيف تنصره (ظالمًا) ١٧٧ قال تأخذ فوق يديه) بالثنية وهو كناية عن

ولا يصح ههنا تقدير النافية لانه قد جعل قوله حتى تؤديه غاية لها والشئ لا يكون غاية لنفسه وأما الضمان والحفظ فكل واحد منهما ما صالح للتقدير ولا يقدران معًا ما تقرر من ان مقتضى لا عموم له من قدر الضمان اوجبه على الوديع والمستعير ومن قدر الحفظ اوجبه عليه ما ولم يوجب الضمان اذا وقع التلف مع الحفظ المتببر بوجوبه ذاتا تعرف ان قوله انما يدل الحديث على وجوب النافية لغير التلف ليس على ما ينبغي وما يخالفه رأى الحسن لروايته فقد تقرر في الاصول ان العمل بالرواية لا بالراي (وعن صفوان بن أمية ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم استعار منه يوم حنين ادرعًا قال اغضب ايا محمد قال بل عارية مضمونة قال فضاع بعضهم افعرض عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يضمها له فقال انا اليوم في الاسلام ارض رب واه اجد وأبو داود وعن انس بن مالك قال كان فزع بالمدينة فاستعار النبي صلى الله عليه وآله وسلم درعًا من ابني طلحة يقال له المندوب فركبه فلما رجع قال ما رأيتنا من شيء وان وجدناه لجبر امتنق عليه) حديث صفوان أخرجه ايضا النسائي والحاكم واورده شاهدان من حديث ابن عباس وافظه بل عارية مؤداة وفي رواية لابن داود ان الادراع كانت مابين المشركين الى الاربعين ورواه البيهقي عن أمية بن صفوان مرسلًا وبين ان الادراع كانت ثمانين ورواه الحسن اكم من حديث جابر وذكر انهم امانة درع واعلى ابن حزم وابن القطان طرق هذا الحديث قال ابن حزم أحسن ما فيه الحديث يعلى بن أمية وقد تقدم في كتاب الوكالة قوله اغضبا مع مول لفعل مقدر هو مدخول اليه من أي تأخذها اغضبا لا ترددها على فاجاب صلى الله عليه وآله وسلم بقوله بل عارية مضمونة فن استدل بهذا الحديث على ان العارية مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة كاشفة لطبيعة العارية أي ان شأن العارية الضمان ومن قال ان العارية غير مضمونة جعل لفظ مضمونة صفة مخصصة أي استعيرها منك عارية مضمونة بانها مضمونة لا عارية مطلقة عن الضمان قولنا فعرض عليه ان يضمها فيه ما دل على أن الضمان من أسباب الضمان لا على ان مطلق الضمان يفرض وان يوجب الضمان على كل حال لاحتمال أن يكون نافذ ذلك البعض وقع فيه بتقرير قوله نزع أي خوف من عدو وأبو طلحة المذكور هو زيد بن سهل زوج ام أنس قوله يقال له المندوب قيل معنى بذلك من الذنب وهو الرهن عند السابق وقيل لندب كان في جسمه وهو اثر الجرح قوله وان

منعه عن الظلم بالفعل ان لم يمنع بالقول وعن بالفوقية الاشارة الى الاخذ بالاستعلاء والقوة وقد ترجم البخاري بالفظ الاعانة وساق الحديث بالفظ النصر فاشار الى ما ورد في بعض طرقه وذلك في بارواه حديث جبر بن معاوية وهو بالمهملة وآخره جبر مصغرا عن أبي الزبير عن جابر بن جوعا أن اخذ ظالمًا الحديث أخرجه ابن عدى وأبو نعيم في المستخرج من الوجه الذي أخرجه منه البخاري قال ابن بطال انصر عند العرب الاعانة وقد فسر صلى الله عليه وآله وسلم ان نصر الظالم منعه من الظلم لانك اذا تركته على ظلمه اذاه ذلك الى ان يقتص منه فتهلك له من وجوب القصاص نصرة له وهذا من باب الحكيم بالشئ وتسميته بما يؤول اليه وهو من عجيب الفصاحة ووجيز البلاغة وقد ذكر مسلم من طريق ابني الزبير عن جابر بن عبد الله الحديث الباب يستفاد منه زمن وقوعه ولنظنه اقتتل رجل من المهاجرين و غلام من الانصار فنادى المهاجري

يا لله هاجر بن ونادي الانصاري يا لاله انصر اخاك يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما هذا دعوى الجاهلية قالوا الان غلامين اقتتلا فكسع أحدهما الاخر فقال لا بأس ولينصر الرجل أخاه ظالمًا أو مظالمًا الحديث وذكر الفضل الضبي في كتابه المناشير ان أول من قال انصر أخاك ظالمًا أو مظالمًا جندب بن العتير التميمي و اراد بذلك ظاهره وهو ما اعتادوه من حجة الجاهلية لا على ما فهمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي ذلك يقول شاعرهم اذا نال انصر أخى وهو ظالم \* على القوم انصر أخى حين يظلم قال ابن المنير في الحديث اشارة الى أن الترتل كانه عمل في باب الضمان ويحتج به فروع كثيرة (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الظالم ظلمات يوم القيامة)



أى بأخذ مال الغير بغير حق أو التناول من عرضه أو نحو ذلك ظلمة على صاحبه فلا يبرئ من يوم البعث بسبب ظلمه في الدنيا  
 فربما وقع قدمه في ظلمة ظلمه فهو في حفرة من حفر النار وإنما يشاء الظالم من ظلمة القلب لأنه لو استغاب نور الهدى لاعتبر فإذا  
 سعى المنقون بنورهم الذي حصل لهم بسبب التقوى اكتسبت ظلمات الظالم الظالم حيث لا يغنى عنه ظلمه شيئا قال ابن مسعود  
 يؤتى بالظلمة فيوضعون في تابوت من نار ثم يزجرون فيها وهذا الحديث أخرجه الترمذي في البروج لم في الأدب وألفظه من  
 حديث جابر أنقوا الظلم فان الظلم ظلمات ١٧٨ يوم القيامة واتفقوا والشيخ الحديث قال ابن الجوزي الظلم يستقل على معصيتين

أخذ حق الغير بغير حق ومبارزة  
 الرب بالخسافة والمعصية فيه  
 أشد من غيرها لأنه لا يقع غالباً  
 إلا بالضعيف الذي لا يقدر على  
 الانتصار (عن أبي هريرة رضي  
 الله عنه قال قال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم من كانت  
 له مظلمة لأخيه) وفي رواية لأحد  
 (من عرضه) بكسر العين الموهلة  
 موضع الذم والمدح معناه سواء  
 كان في نفسه أو أصله أو فرسه  
 (أو شيء) من الأشياء كالأموال  
 والجراحات حتى اللطمة وهو من  
 عطف العام على الخاص (فليتخذه  
 منه اليوم) أى من أيام الدنيا  
 بما قاله بقوله (قل أن لا يكون  
 دينار ولا درهم) فيؤخذ منه بدل  
 مظلمته وهو يوم القيامة والمراد  
 بالتخيل أن يسأله أن يجعله في حل  
 وليطلبه ببراءة منته وقال الخطابي  
 معناه يستوجهه ويقطع دعواه  
 عنه لأن ما حرم الله من الغيبة  
 لا يمكن تحيله وجاء رجل إلى ابن  
 سيرين فقال اجعلني في حل فقد  
 اغتبتك فقال انى لأحل ما حرم  
 الله ولكن ما كان من قبله أقات

وجدناه البحر قال الخطابي ان هي النافسة واللام بمعنى الاى ما وجدناه البحر قال ابن  
 التين هذا مذهب الكوفيين وعند البصريين أن ان تخففه من النقلة واللام زائدة قال  
 الأصمعي يقال للأعرص بحر إذا كان واسع الجرى أولان جريه لا يستقد كما لا يستقد البحر ويؤيده  
 ما وقع في رواية البخاري بلفظ فكان بعد ذلك لا يجارى (وعن ابن مسعود قال كان عبد  
 الماعون على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عاربه الدلو والقدر رواه أبو داود)  
 الحديث سكت عنه أبو داود وحسنه المنذرى وروى عن ابن مسعود وابن عباس انهما  
 قسرا قوله تعالى ويمنعون الماعون انه متاع البيت الذي يتعاطاه الناس بينهم من القناس  
 والدلو والحبل والقار وما شبه ذلك وعن عائشة الماعون الماء النار والمخ وقيل الماعون  
 الزكاة قال الشاعر

قوم على الاسلام لما تحنوا \* ماعونهم ويضيعوا التمهيدا

قال في الكشف وقد يكون منع هذه الاشياء محظوراً في الشرعية اذا استعملت عن  
 اضطرار وقبحا في المروءة في غير حال الضرورة وأخرج أبو داود والنسائي عن جهمية بضم  
 الموحدة وفتح الهاء وسكون الياء التحتية بعد هاء سين موحدة القزارية عن أبيها قات  
 استأذن أبي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فدخل بيته وبين قيسه فجعل يقبله ويلتمس ثم قال  
 يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال الماء قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه  
 قال الملح قال يا بني الله ما الشيء الذي لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيراك وسمياني حديث  
 جهمية هذا في باب اقطاع المعادن من كتاب احياء الموات وروى ابن أبي حاتم عن قرينة  
 وعمر بن الخطاب رضي الله عنهما وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله  
 مانعه هذا فقال لا تمنعوا الماعون قالوا يا رسول الله وما الماعون قال في الحجر والحديد  
 وفي الماء قالوا فاي الحديد قال قدوركم القناس وحديد القناس الذي تفتنون به قالوا وما  
 الحجر قال قدوركم الحجاره وهذا حديث غريب وروى عن عكرمة ان رأس الماعون زكاة  
 المال وأدناه المخل والدلو الابرة وروى ابن أبي حاتم ان الماعون العواري وأصل الماعون  
 من المعن وهو الشيء القليل فسميت الزكاة ماعونا لأنها أقل من كثير وكذلك الصدقة  
 وغيرها وهذه التفسير ترجع كلها إلى شيء واحد وهو المعاونة بمال أو منفعة ولهذا قال محمد  
 ابن كعب الماعون المعروف وفي الحديث كل معروف صدقة (وعن عائشة انها قالت

في حل ولما قال قبل أن لا يكون دينار ولا درهم كانه قيل فيأخذ منه بدل مظلمته فقال (ان كان له) أى الظالم (عمل) وعليها  
 صالح أخذ منه (أى من ثواب عمله الصالح) بقدر مظلمته (التي ظلمها صاحبه) (وان لم يكن له حسنة) أي أخذ من سيئات صاحبه  
 الذي ظلمه (فحمل عليه) أى على الظالم عقوبة سيئات المظالم قال المازري زعم بعض المتبدعة ان هذا الحديث معارض لقوله  
 تعالى ولا تزوروا زواجرى وهو باطل وجهها البينة لأنه انما عوقب بعباده ووزره فتوجه عليه حقوق لغريمه فدعت اليه من  
 حسنة فلما فرغت حسنة أخذ من سيئات خصمه فوضعت عليه خفة العقوبة مسببة عن ظلمه ولم يعاقب بغير جنابة منه  
 وهذا الحديث قد أخرج مسلم معناه من وجه آخر وهو أوضح سابقا من هذا وألفظه المثلث من أمي من يأتي يوم القيامة بصلاة

وصيام وزكاة وبأى قدس ثم هذا وسفك دم هذا وكل مال هذا فاعطى هذا من حسنة وهذا من حسنة فان فنت حسنة قبل  
أن يقضى ما عليه أخدم من خطاياهم فطرح عليه وطرح في النار (عن سعيد بن زيد) القرشي أحد العشرة بالمبشرة بالجنة  
(رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من ظلم من الأرض ظمياً قليلاً أو كثيراً وفي رواية من أخذ  
شبراً من الأرض ظمياً ولا جسد من حديث أبي هريرة من أخذ من الأرض شبراً بغير حق (طوقه من سبع أرضين) أى يوم  
القيامة قيل أراد طوق الزكليف وهو أن يطوق جملها يوم القيامة ولا حد ١٧٩ من حديث يعلى بن مرة حر فوعا من أخذ

أرضاً بغير حقها كاف أن يحمل  
تراجمها إلى المحشر وفي رواية  
للتبراني في الكبير من ظلم من  
الأرض شبراً كاف أن يحفره حتى  
يلعب به الماء ثم يحمله إلى المحشر  
وقيل أنه أراد أن يحسب به الأرض  
فتصير الأرض المغصوبة في عنقه  
كالطوق ويظلم قدر عنقه حتى  
يسع ذلك كما جافى غلظ جلد الكافر  
وعظم ضرره قال البغوي وهذا  
أصح ويؤيده حديث ابن عمر  
المسوق في هذا الباب ولفظه  
خسف به يوم القيامة إلى سبع  
أرضين وفي حديث ابن مسعود  
عند أحمد بإسناد حسن والطبراني  
في الكبير قلت يا رسول الله أى  
الظالم أظلم فقال ذراع من الأرض  
ينقصه المرء المسلم من حق أخيه  
فليس حصة من الأرض يأخذها  
الاطوقها يوم القيامة إلى قعر  
الأرض ولا يعلم قعرها إلا الله الذي  
خلقها والمراد بالاطوق أى  
فيكون الظلم لازماً في عنقه لزوم  
الائم عنقه وماله قوله تعالى أظلمناه  
طائر في عنقه وهذا مديد عظيم  
للعاصب خصوصاً ما يقع به بعضهم

وعلى ادور قطري ثمن خمسة دراهم كان لي مهن درع على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله  
والله وسلم لما كانت امرأة ثقيف بالمدينة الأرسلت إلى تميم يرواها أحمد والبخاري قوله  
درع الدرر قبض المراءه وحمز ك قال الجوهرى ودرع الحديد مؤنثة وحكى أبو عبيدة  
أنه أبيض كروبو وثق قوله قطري بكسر القاف وسكون المهملة بعد هاء وفي رواية  
المستلى والسر خسي بضم القاف وسكون المهملة وآخر منون والقطري نسبة إلى القطر  
وهي ثياب من غايظ النطن وغيره وقيل من القطن خاصة تعرف بالقطرية فيها حجرة قال  
الزهري الثياب القطارية منسوبة إلى قطر قرية من البحرين فكسروا القاف للنسبة  
وخففوا قوله ثمن خمسة دراهم نصب ثمن بقية دير فعل وخسعة بالخفض على الإضافة أو  
برفع ثمن وخسعة على حذف الضمير والتقدير ثمنه خمسة وروى بضم أوله وتشديد الميم على  
لفظ الماضي ونصب خمسة على نزع الخافض أى قوم بخمسة دراهم قوله ثمن بالقاف  
والهائية المشددة أى تزين من فإن الشيء قيمة أى أصله والقيمة يقال للماشطة  
وللمغنية وحكى ابن التين أنه روى ثمن بالقاف أى تعرض وتجبلى على زوجها قال في الفتح  
ولم يضبط ما بعد الفاء قال وروايته بخط بعض الحفاظ بمنه فواقية قال ابن الجوزي أرادت  
عائشة أنهم كانوا أولاً في حال ضيق فكان الشيء المحترق عندهم إذ ذل العظم القدر وفي  
الحديث أن عارية الثياب للعرس أمر مع مول به مرغ فيه وأنه لا يعدم التشبع  
(وعن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من صاحب إبل ولا بقرة ولا غنم لا يؤدى  
حقها إلا أقعد لها يوم القيامة بقاع فترتطو به ذات الظلف بظلفها ونقطه ذات  
القرن ليس فيها يومئذ جناح ولا مكسورة القرن قد لا يارسول الله وما حقه قال اطراق  
خلها وإعارة دلوها ومختم أو حبلها على الماسوح على سبيل الله رواه أحمد ومسلم  
الحديث قد سبق شرح بعض ألفاظه في أول كتاب الزكاة قوله اطراق خلها أى عارية  
الفعل لمن أراد أن يستعيره من مالك بطريق به على ما شئت قوله وإعارة دلوها أى من  
حقوق الماشية أن يعير صاحبها الدلو الذى يسقي به إذا طلبه منه من يحتاج إليه قوله  
ومختم بالانون والمهملة والنخعة فى الأصل العطية قال أبو عبيدة النخعة عند العرب على  
وجهين أحدهما أن يعطى الرجل صاحبه فيكون له ولا آخر أن يعطيه ناقة أو شاة ينتفع  
بها أو ويرها ثم يذبحها والمراد به إعتاقاً ربة ذوات الأيمان ليؤخذ بها ثم ترد لصاحبها

من ثمة المدارس والربط ونحوه مما يظنون به القرب والذكر الجليل من غصب الأرض لذلك وغصب الآلات وإسنة عمال  
العمال ظمناً وعلى تقدير أن يعطى فأما يعطى من المال الحرام الذى اكتسبه ظمناً الذى لم يقل أحد يجوز أن يأخذ ولا الكفار  
على اختلاف ملأهم فيرد هذا الظالم بإرادته الخير على ربه من الله بعد ما سمع هذا الظالم قوله صلى الله عليه وآله وسلم من  
ظلم من الأرض شيئاً طوقه من سبع أرضين وقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيما روى عن ربه ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل  
أعطى بني العهد ثم غدر ورجل باع حراً أو أكل ثمنه ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه عمله ولم يعطه أجره رواه البخاري في الحديث  
تحريم الظلم والغصب وتغلظ عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من الجائر قاله القرطبي وكأنه فرعه على أن الكبيرة ما ورد

فيه وعبد شديد خلافا لابي حنيفة وآبي يوسف حيث قالوا الغصب لا يتحقق الا فيما ينقل ويحول لان ازالة اليد بالنقل ولا نقل في العقار واذا غصب عقار انما ملك في يدهم بضمه وقال محمد بن فضال وهو قول آبي يوسف الاول وفيه قال الشافعي انما يثبت اليد ومن ضرورته زوال يد المالك لاستحالة اجتماع اليدين على شئ واحد في حالة واحدة فيتحقق الوصفان وهو الغصب فصار كالمقول وبحجود الوديعة ولا يبي حنيفة وآبي يوسف ان الغصب اثبات اليد بازالة المالك بفعل في العين وهذا لا يتصور في العقار لان يد المالك لا تزول الا بانحراجه ١٨٠ عنهم او خوف فعل فيه لاني العقار قاله في الهداية قال ابن المنير وفيه دليل

على أن الحكم اذا تعلق بالمساكن الارض تعلق بباطنها الى القنوم فن ملك ظاهر الارض ملك بباطنها من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك وان من ملك أرضا ملك أسفلها الى منتهى الارض فله أن يمنع من سفل تحتها ما يربو بها بغير رضاء ومن حبس أرضا مسجدا أو غيره يتعلق التحبس بباطنها حتى لو أراد امام المسجد أن يحفر تحت أرض المسجد وينشئ مطامير تكون أبوابها الى جانب المسجد تحت مصطبة له أو نحوها او يجعل المطامير حوائط وتخازن لم يكن ذلك لان باطن الارض تعلق به الحبس كظاهرها فتلك لا يجوز اخذ قطعة من المسجد حائطا كذلك لا يجوز ذلك في باطنها قال في الفقه وفيه ان الارضين السبع مترا كمن لم يفتق بعضها من بعض لانها لو فتقت لا كتفى في حق هذا الغاصب بطريق الذي غصبها لانفصالها عما تحتها اشار الى ذلك الداودي وفيه ان الارضين السبع طباق كالمعونات وهو ظاهر قوله تعالى

**\*( كتاب احياء الموات ) \***

(عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من احيى أرضا ميتة فهي له رواه أحمد والترمذي وصححه \* وفي الفقه من أحاط حائطاً على أرض فهي له رواه أحمد وأبو داود ولا حدمه من رواية سمرة \* وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من احيى أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق رواه أحمد وأبو داود والترمذي \* وعن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من عمر أرضاً ميتة لا حدفها وأحق بها رواه أحمد والبخاري \* وعن أنس بن مضر قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فباعتني فقال من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو له قال ففرح الناس ببعادون يتخاطون رواه أبو داود) حديث جابر أخرجه بنحوه النسائي وابن حبان وخديث سمرة أخرجه أيضا أبو داود والطبراني والبيهقي وصححه ابن الخارود وهو من رواية الحسن عنه وفي سماعة عنه خلاف ولقطة من أحاط حائطاً على أرض فهي له وحديث سعيد أخرجه أيضا النسائي وحسنه الترمذي وأعله بالارسال فقال روى مرسلاً لا يرجح الدارقطني ارساله أيضا وقد اختلف مع ترجيح الارسال من هو الصحيح الذي روى من طريقه قيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر ورجح الحفاظ الاول وقد اختلف فيه على هشام بن عروة اختلفا كثيراً رواه أبو داود والطبراني من حديث عائشة وفي اسناده زمعة وهو ضعيف ورواه ابن أبي شيبة والبخاري ورواه في مسندهما من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده وعاقبه البخاري وحديث أسمر بن مضر من صحبه الضبائي الخزاز وقال البغوي لا اعلم بهذا الاسناد غير هذا الحديث قوله من احيى أرضاً ميتة هي الارض الميتة هي التي لم تعم رشنت عمارتها بالحياة وتعطيلها بالموت والاحياء ان يعمر

ومن الارض مثلها خلافاً لما قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعة اقاليم لانه لو كان كذلك لم بطرق الغاصب شخص شبرا من اقليم آخر قاله ابن التين (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الارض شيئا قل أو كثر (بغير حق) خسف به) أي بالاخذ غصباً بذلك الارض المغصوبة (يوم القيامة الى سبع أرضين) فتصير له كالطوف في عنقه بعد أن يطوله الله تعالى وان هذه الصفات تنوع له احب هذه الجناية على حسب قوة المفسد وتوضعت في عذاب بعضهم بدار بعضهم بدار (وعنه) أي وعن ابن عمر (رضي الله عنه) انه من يقوم بأكون عمر اقال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يهوى عن الاقران) من الثلاثي المزيدي قال عياض والصواب القرآن وهو أن تعمر مرة بمرة عند الكل لان فيه

اجفاف برقمته مع مافيه من الشر المزمى بما حبه نعم اذا كان التمر لم ياكله فله ان يأكل كنه شاموك ذلك ان اذن له في ذلك جازا  
لانه سقته فله ان يسقطه وهذا مذهب من يصح هبة الجوهول (الا ان يستأذن الرجل منكم اخاه) فمأذن له فانه يجوز لانه  
سقته فله اسقاطه وهل انتهى للتحريم أو للتنزيه فقل عباس عن أهل الظاهر انه للتحريم وعن غيرهم انه للتنزيه فموجب التروى  
التنصيص فان كان مشتركا بينهم حرم الابريضاهم والافلا وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الاطعمة والشر كذا ومسلم وأبو  
دارود والترمذي وابن ماجه في الاطعمة والنسائي في الوليمة (عن عائشة ١٨١ رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) قال ان بغض الرجال الى

الله عز وجل (الالذ ان خصهم)

أفعل تنصيص من اللدد وهو

شدة الخصومة والخصم يفتح الخاء

وكسر الصاد المولج بالخصومة

المساوية واللام في الرجال للعهد

فالمراد الاخس وهو منافق أو

المراد الالذ الباطل المستحل له

أو هو تغليب في الزجر والحديث

أخرجه أيضا في الاحكام والتفسير

ومسلم في التفسير والترمذي

والنسائي في التفسير (عن أم

سلمة رضى الله عنها زوج النبي

صلى الله عليه وآله (وسلم) انه

سمع خصومة بين اب ججته التي

هي سكن أم سلمة (أخرج اليهم)

أى الى الخصوم ولم يسهوا (فقال

انما أنا بشر) من باب الجهر

المجازي لانه حذر خاص أى

باعتبار علم البواطن ويسمى عند

علماء البيان قصر القلب لانه أتى

به لارد على من زعم ان من كان

رسولا يعلم الغيب فيطلع على

البواطن ولا يخفى عليه المظالم

ونحو ذلك فاشار الى أن الوضع

المشترى يفتنى أن لا يدرك من

الامور الاظواهر فانه خلق خلقا لا يعلم من قضايا تتبعه من حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جعل علمه من التضاييا البشرية ولم

يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرا على سائر البشر (وانه ياتينى الخصم) وفي الاحكام وانكم تختصمون الى (فأهل بعضكم

أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحق بحجة من بعض

أى السن وأقص وأبين كلاما وأقدر على الحجة وفيه اقتراح خبر لعل التي اسمها حجة بان المصدرية (فاحسب) ينتفع السنين وكسرها

لغة أن أى فاعل لفصاحتها ببيان حجة (انه صدق فاقضى له بذلك) الذي سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بقى مسلم) أى

أودى او معاهد فالتعريض بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخبر الغالب (فانما هي) اى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

شخص الى أرض لم يتقدم ملك عليها الا بعد فيصيبها بالسقي او الزرع أو الغرس أو البناء  
فخصم بذلك ملكه كما يدل عليه أحاديث الباب وبه قال الجوهور وظاهر الاحاديث المذكورة  
انه يجوز للاحياء سواء كان باذن الامام أو بغير اذنه وقال أبو حنيفة لا بد من اذن الامام  
وعن مالك يحتاج الى اذن الامام فيما قرب من اهل القرية اليه حاجة من مرضى ونحوه  
ويعمل فالت هادوية قوله من أحاط حاطافه ان التحصيل على الأرض من جهة له  
ما يستحق به ملكها والمقدار المعبر ما يسمى حاطافا في اللغة قول لا يس اعرق ظالم قال  
في القح رواية الاكثر بنو عرق وظالم نعت له وهو راجع الى صاحب العرق أى ليس  
لذى عرق ظالم أو الى العرق أى ليس اعرق ذى ظالم ويرى بالاضافة ويكون الظالم صاحب  
العرق ويكون المراد بالعرق الأرض وبالأول جزم مالك والشافعي والزهري وابن فارس  
وغيرهم وبالبالغ الخطابي فغلط رواية الاضافة وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهرا  
ويكون باطنا فالباطن ما احتضره الرجل من الآبار أو اختبره من المعادن والظاهر  
ما بناه أو غرسه وقال غيره العرق الظالم من غرس أو زرع أو بنى أو حفر في أرض غيره بغير  
حق ولا شبهة قول لا يس عرق أرضا يفتح العيز ويخفف الميم ووقع في البخاري من أعرب زيادة  
الهمزة في أوله وخيل رأوها وقال ابن بطال يمكن أن يكون أعرق فسططت الماء من  
النسجة وقال غيره قد سمع فيه الرباعي يقال اعرق الله منزلك ووقع في رواية أبي ذر من  
أعرب ضمهم الهمزة أى أعمره غيره قال الحافظ وكان المراد بالغير الامام قوله يتهادون  
يتخاطون المعاداة الاسراع بالسير والمراد بقوله يتخاطون يعهون على الأرض علامات  
بالخطوط وهي تسمى الخطوط واحدتها خطبة كسر الخاء وأصل الفعل يتخاطون  
فادغم الماء في الطاء التثنية يد بالاسم في حديث أم عمر بن عبد الله المراد بقوله في حديث  
عائشة ليست لاحد أى من المسلمين فلا حكم له تقدم الكافر أما اذا كان حرييا فظاهرا وأما  
الذي فقيه خلاف معروف

\*(باب النهى عن منع فضل الماء)\*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تمنعوا فضل الماء للمنعوا به الكلا  
متفق عليه \* وسلم لا يساع فضل الماء لبيع به الكلا ولا بخارى لا تمنعوا فضل الماء  
لتمنعوا به فضل الكلا \* وعن عائشة قالت نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يمنع

الامور الاظواهر فانه خلق خلقا لا يعلم من قضايا تتبعه من حقائق الاشياء فاذا ترك على ما جعل علمه من التضاييا البشرية ولم  
يؤيد بالوحى السماوى طرأ عليه ما يطرا على سائر البشر (وانه ياتينى الخصم) وفي الاحكام وانكم تختصمون الى (فأهل بعضكم  
أن يكون أبلغ) أى أحسن ايراد الكلام (من بعض) أى وهو كاذب وفي الاحكام ولعل بعضكم أن يكون الحق بحجة من بعض  
أى السن وأقص وأبين كلاما وأقدر على الحجة وفيه اقتراح خبر لعل التي اسمها حجة بان المصدرية (فاحسب) ينتفع السنين وكسرها  
لغة أن أى فاعل لفصاحتها ببيان حجة (انه صدق فاقضى له بذلك) الذي سمعته منه (فن قضيت) أى حكمت (له بقى مسلم) أى  
أودى او معاهد فالتعريض بالمسلم لانه هو له وانما خرج مخبر الغالب (فانما هي) اى القصة والحالة (قطعة) طائفة (من النار)

اي من قضيت له بظاهر يخالف الباطن فهو سرام فلا يأخذ من ما قضيت له لانه يأخذ ما يؤل به الى قطعة من النار ووضعت المسبب وهو قطعة من النار موضع السبب وهو ما حكم له به (فلما أخذها وقامت كرها) قال النووي ليس معناه التقدير بل هو التاميد والزميد كقولنا تعالى في شأنه فليؤمن ومن شاء فليكفر وكقولنا تعالى انتم اولوا ما شئتم اه ويشق أن الصيغة الاولى لا تميد واول الاضرب والثانية على حقيقة من الاميجاب أو بل وليد عنها والحديث أخرجه أيضا في الاحكام والشم اذات وترك الحبل ومسلم في القضاء وأبو داود في الاحكام ١٨٢ (عن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال قلنا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم)

ذلك تبعثنا فنزل بقوم لا يقرؤنا  
أى لا يضيئوننا (فترى فيه)  
فقال صلى الله عليه وآله وسلم  
(لسان نازم بقوم قاهر لكم)  
بضم الهمزة وكسر الميم (ع)  
ينبغي للضيف فاقبلوا) ذلك منهم  
(فان لم يفعلوا فخذوا منهم) اى  
من مالهم (حق الضيف) فاشهر  
الوجوب بحيث لو ائتمروا من  
فعله أخذ منهم قهر او قال به  
الملك مطلقا وقال أحمد بالوجوب  
على اهل البادية دون القرى  
ومذهب ابى حنيفة ومالك  
والشافعي والجمهور ان ذلك سنة  
مؤكدة واجابوا عن حديث  
الباب بجعله على المضطرين فان  
ضيقانهم واجبة تؤخذ من مال  
الممتنع بعوض عند الشافعي  
او هذا كان في اول الاسلام  
حين كانت المواساة واجبة فلما  
انسخ الاسلام نسخ ذلك بقوله  
صلى الله عليه وآله وسلم جائزته  
يوم وليلة والجارزة تفضل وليست  
بواجبة وهذا ضعيف لا حقال  
أن يراد بالتفضل تمام اليوم  
والليلة لا اصل للضيافة او المراد

انفع البئر رواه أحمد وابن ماجه \* وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من منع فضل مائه أو فضل كائمه منعه الله عز وجل فضل يوم القيامة رواه أحمد \* ومن عباد بن الصامت ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بين أهل المدينة في الخيل ان لا يمنع نفع بئر وفضى بين أهل البادية ان لا يمنع فضل ماء لينع به الكلاء رواه عبد الله بن أحمد في المسند) حديث عمرو بن شعيب في اسناده محمد بن راشد الخزازي وهو ثقة وقد ضعفه بعضهم لكن حديث أبي هريرة بثم مد لصفة الاحاديث المذكورة بعده ومما يشهد بصحة حديث جابر عن مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع فضل الماء وحديث ابى اس بن عبد عند أهل السنن بنحوه وصححه الترمذي وقال أبو الفتح القشيري هو على شرطه ما لو كان حديث عمرو بن شعيب في اسناده لثبت بن أبي سليمان وقد رواه الطبراني في الصغير من حديث الاعشى عن عمرو بن شعيب ورواه في الكبير من حديث واثله بالفظ آخر واسناده ضعيف وحديث عائشة رواه ابن ماجه من طريق عبد الله بن اسمعيل وهو ابن أبي خالد الكوفي قال أبو حاتم مجهول وكذا قال في التقريب قوله فضل الماء المراد به ما زاد على الحاجة ويؤيد ذلك ما أخرجه أحمد من حديث أبي هريرة بالفظ ولا يمنع فضل ماء بعد ان يستغنى عنه قال في الفتح وهو محمول عند الجمهور على ماء البئر المحفورة في الأرض الملوكة وكذلك في الموات اذا كان لقصد التملك والصحيح عند الشافعية وانص عليه في القديم وحرمله ان الحافر يملك ماءها وأما البئر المحفورة في الموات الشافعية وانص عليه في القديم وحرمله ان الحافر يملك ماءها بل يكون أحق به الى ان يرتحل وفي القصد الارثاق لا التملك فان الحافر لا يملك ماءها بل يكون أحق به الى ان يرتحل وفي الصورةين يجب عليه بذل ما يتفضل عن حاجته والمراد حاجة نفسه وعياله وزوجه وما شئبه هذا هو الصحيح عند الشافعية وخص المال الكمية هذا الحكم بالموات وقالوا في البئر التي لا تملك لا يجب عليه بذل فضلها وأما الماء الحر في الاناء فلا يجب بذل فضله لغير المضطر على الصحيح اه قال في البحر والماء على أضرب حق اجماعا كالاناء غير المستخرجة والسمول وذلك اجماعا كما يحجر في الجرار ونحوها ومختلف فيه كما لا بارو العمون والفتا المختارة في المالك اه والفتا هي بفتح القاف الكظامة التي تحت الأرض وسأني ذكر الخلاف في ذلك قال ابن بطال لا خلاف بين العلماء ان صاحب الحق أحق بمائه حتى يروى قال الحافظ وما نفاه من الخلاف هو على القول بان الماء يملك فكأن الذين يذهبون الى انه يملك وهم

العمال المبعوثون من جهة الامام بدليل قوله انك تبعه فاسكان على المبعوث الميهم طعامهم وحر كيمهم وسكاهم الجمهور يأخذونه على العمل الذي يتولونه لانه لا مقام لهم الا بقامة هذه الحقوق حكمه الخطاطي وقال وكان هذا في ذلك الزمان اذ لم يكن للمسلمين بيت مال قاما اليوم فازراق العمال من بيت المال قال والى نحو هذا ذهب أبو يوسف في الضيافة الى اهل شجران خاصة وتعقب بأن في رواية الترمذي انما نخر يقوم وامار الترمذي الى انه محمول على من طلب الشراء تحتها جاقا متنع صاحب الطعام فله أن يأخذ منه كرها قال وروى نحو ذلك في بعض الحديث مفسر او قيل انه خاص بأهل الزمة وقد شرط عمر حين ضرب الجزية على نصارى الشام ضيافة من نزل بهم وتعقب بانه تخصيص يحتاج الى دليل خاص ولا يجزى في ذلك فيما صنفه عمر لانه ما أخر عن سؤال



صحة أشار الى ذلك النووي وعن الشيخ ابي الحسن المائي ان المراد ان لكم ان تأخذوا من اعراضهم بالستكم وتذكروا  
لناس عيهم وتعقبه المازري بان الاخذ من العرض وذكرا العيب ندب في الشرع الى تركه لا الى فعله واقرى الاجوبة الاول  
واستدل به البخاري على مسئلة الظفر وترجم بلفظ قصاص المظلم اذا وجد مال نظامه هل ياخذ منه بقدر الذي له ولو بغير حكم  
حاكم وهي مسئلة الظفر والمفتي به عند المالكية انه ياخذ بدرجة ان امن فقتة او نسبة الى رذيله وهذا في الاموال واما في  
العقوبات البدنية فلا يقتص منها نفسه وان امكنه لكثرة الغوائل ١٨٣ وبمسئلة الظفر قال الشافعي بخزم بالاخذ فيما

اذا لم يمكن تحصيل الحق بالقاضي  
بان يكون غريمه منكرا ولا يئنة  
ا صاحب الحق عند وجود الجنس  
فيجوز عنه اخذه ان ظفريه  
فان لم يجز الا غير الجنس جاز  
أخذه بقدره ويجتهد في التقويم  
ولا يخيى فان امكن تحصيل  
الحق بالقاضي بان كان مقسرا  
بمطالاة او منكرا وعلمه بينة او  
كان يرضو اقراره لو حضر عند  
القاضي وعرض عليه اليمين فهل  
يسئل بالاخذ أم يجب الرفع الى  
القاضي فيه وجهان والاصح  
عند أكثرهم جواز الاخذ وعند  
المالكية خلاف كما وجوه  
الخففة في المثلي دون المتقوم بما  
يخشى فيه من الخيف يعني ياخذ  
من الذهب والذهب ومن الفضة  
الفضة ومن المكيل المكيل  
ومن الموزون الموزون ولا ياخذ  
غير ذلك وفي سنن أبي داود عن  
حديث المتقدم من معدى كرب

الجهورهم الذين لا خلاف عندهم في ذلك وقد استدل بتوجه النهي الى الفضل على جواز  
بيع الماء الذي لا فضل فيه وقد تقدم الكلام على ذلك في البيع قوله لا يمنع به السكالك بفتح  
الكاف واللام بعده هاهمزة موصورة وهو النبات رطبه ورياسه والمعنى أن يكون حول  
البئر كذا ليس عنده ما غيره ولا يمكن أصحاب الماوشى رعيه الا اذا مكثوا من سقى بهم أعظم  
من تلك البئر فلا يتضرر ربا بالعطش بعد الرعي فيستلزم منهم من الماء منهم من الرعي  
والى هذا التفسير ذهب الجمهور ويروى على هذا يختص البذل بمن له ماشية ويلحق به الرعاة اذا  
احتاجوا الى الشرب لانه اذا منعهم من الشرب امتنعوا من الرعي ههنا ويحتمل ان يقال  
يكره لهم حمل الماء لانفسهم اقله ما يحتاجون اليه منه بخلاف البهائم والصحاح الاول ويلحق  
بذلك الزرع عند مالك والصحاح عند الشافعية وبه قالت الخففة الاختصاص بالماشية  
وفرق الشافعي فيما حكم المرنى عنه بين الماوشى والزرع بان الماشية ذات أرواح يخشى  
من عطشها موتها بخلاف الزرع وبهذا أجاب النووي وغيره واستدل مالك بحديث جابر  
المتقدم لا طلاقه وعدم تقييده وتعقب بأنه يحمل على المقيد وعلى هذا لو لم يكن هذا الكلام  
يرعى فلا يمنع من المنع لانقاء العلة قال الخطابي والنهي عن عند الجمهور وللتزنية وهو محتاج  
الى دليل يصرف النهي عن معناه الحقيقي وهو التحريم قال في الفتح وظاهر الحديث  
وجوب بذله بجانا وبه قال الجمهور ووقيل اصاحبه طلب القيمة من المحتاج اليه كما في طعام  
المضطر وتعقب بأنه يلزم منه جواز البيع حالة امتناع المحتاج من بذل القيمة ورد منع  
الملازمة فيجوز ان يقال يجب عليه البذل وثبت له القيمة في ذمة المبدول له فيكون له  
أخذ القيمة منه متى أمكن ولكنه لا يخفى ان رواية لا يباع فضل الماء ورواية النهي  
عن بيع فضل الماء يدلان على تحريم البيع ولو جازله أخذ العوض لجازله البيع قوله  
نفع البئر أى الماء الفاضل فيها عن حاجة صاحبها وفيه دلائل على انه لا يجوز منع فضل  
الماء البائت في البئر كما لا يجوز منع فضل ماء النهر وانه لا فرق بينهما ما والنفق بفتح النون  
وسكون القاف بعدها عين مهملة

\*(باب الفاس شركاء في ثلاث وشرب الارض العليا)

قبل السفلى اذا قل الماء أو اختلفوا فيه)\*

(عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع الماء والنهر الكلا رواه

فان نصره حق على كل مسلم حتى ياخذ بقري اياته من زرعه وماله ورواه ابن ماجه بلفظ لا الضيف واجبة فمن أصبح بفنائها  
فهو دين عليه فان شاء اقتضى وان شاء ترك فظاهر انه يقتضى وبطالب وينصره المساون ليصل الى حقه لانه ياخذ ذلك بيده  
من غير علم أحد قال في الفتح واتفقوا على أن يحمل الجواز في الاموال لافي العقوبات البدنية لكثرة الغوائل في ذلك ومحل  
الجواز في الاموال أيضا اذا أمن الغائلة كنسبته الى السرقة ونحو ذلك اهـ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يمنع) بالزعم على أن لافاهية وبالرفع على انه خبر بمعنى النهي ولا حجة لا يمنع وهي تؤيد  
رواية الجزم أى لا يمنع (جار جاره) الماصق له (أن يغرز خشبة) وفي لفظ خشبة بالجمع (في جداره) واستدل به على ان الجدار



إذا كان لواحد وله جار فاراد أن يضع جذعه عليه جائز سواء أذن المالك أم لا فإن امتنع أجبر عليه قال أحمد وأبو حنيفة وغيرهما من أصحاب الحديث وابن حبيب من المالكية والشافعية في القديم ولا فرق في ذلك عندهم ثم بين أن يحتاج في وضع الخشب إلى نقب الجدار أم لا لأن رأس الخشب يسد المنفذ ويقوى الجدار وعنه في الجديد قولان أشهرهما اشتراط أذن المالك فإن امتنع لم يجبر وهو قول الحنفية ونجوا الأمر في الحديث على المذهب والنهي على التنزيه جعلا بينه وبين الأحاديث الدالة على تحريم مال المسلم الأبرضا قال الحافظ ١٨٤ وفيه نظر وجزم الترمذي وابن عبد البر عن الشافعي بالقول القديم وهو نوصه

في البويطي قال البويطي لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم الأعومات لا تستدكر أن تخصها وقد جعله الراوي على ظاهره وهو أعلم بالمراد بما حدث به يشير إلى قوله (ثم يقول أبو هريرة) أي بعد روايته لهذا الحديث مخالفة على العمل بظاهره وتخصيصا على ذلك لما رآهم توقفوا عنه (مالي أراكم عنها) أي عن هذه المقالة (معرضين) وعند أبي داود إذا استأذن أحدكم أخاه أن يغرز خشبة في جسده فلا يمنعه فتنكسوا رؤسهم فقال أبو هريرة مالي أراكم قد اعرضتم ولا جد فلما حدثهم أبو هريرة بذلك طأطأ رؤسهم (والله لأرmin بها) أي بهذه السنة (بين كتابكم) جمع كتف وفي رواية أبي داود لا تقنوا أي لا صرخن بالسنة المطهرة الثالثة أو بالمقالة الحقة فيكم ولا وجعنكم بالتقرع بها كما يضرب الإنسان بالشئ بين كتفيه يستقيم ظمن عقله أو الغدير للخشبة والمعنى

ابن ماجه وعن أبي خراش عن بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المسلمون شركاء في ثلاثة في الماء والكلأ والنار رواه أحمد وأبو داود ورواه ابن ماجه من حديث ابن عباس وزاد فيه وعنه حرام حديث أبي هريرة قال الحافظ أسنده صحيح وحديث بعض الصحابة رواه أبو نعيم في الصحابة في ترجمة أبي خراش ولم يذكر الرجل وقد شغل أبو حاتم عنه فقال أبو خراش لم يدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحافظ وهو كما قال فقد سماه أبو داود في روايته حبان بن زيد وهو الشترعي تابعي معروف قال الحافظ في بلوغ المرام ورجاله ثقات وحديث ابن عباس فيه عبد الله بن خراش وهو متروك وقد صححه ابن السككن وفي الباب عن ابن عمر عند الخطيب وزاد الملح وفيه عبد الحكم بن ميسرة ورواه الطبراني بسند حسن عن زيد بن جبير عن ابن عمر وله عنده طريق أخرى عن جبير بن عتبة عن أبيه عند أبي داود وقد تقدم لفظه في شرح حديث ابن مسعود من كتاب الودعة والعارية وسياق في باب إقطاع المعادن وعن عائشة عند ابن ماجه انها قالت يا رسول الله ما الشئ الذي لا يجعل منه ماء الملح والماء والنار الحديث واسنده ضعيف كما قال الحافظ وعن أنس عند الطبراني في الصغير بل فقط خصاتنا لا يجعل منعهما الماء والنار قال أبو حاتم في العلل هذا حديث منكر وعن عبد الله بن مرجس عند العقيلي في الضعفاء فهو حديث بهيئة قوله الماء فيه دليل على أن الناس شركاء في جميع أنواع الماء من غير فرق بين الحرز وغيره وقد تقدم في الباب الأول أن الماء الحرز في الجرار وهو ماء إجماعا ومن لازم الملك الاختصاص وعدم الاشتراك بين غير مختصين بكيفية قضى به الحديث فإن صح هذا الإجماع كان لمخصه الأحاديث الباب وأما ما لا نهافه فقد تقدم أنه حق بالإجماع واختلاف في ماء الآبار والعيون والكلأ ثم فعند الشافعية والحنفية وأبي العباس وأبي طالب أنه حق لملك واستدلوا بأحاديث الباب وقال الإمام يحيى والمؤيد بالله في أحد قوليه وبه نص أصحاب الشافعي أنه ملك وفاسوه على الماء الحرز في الجرار وهو ماء إجماعا وبالسيول أشبه منه بماء الحيرة فهو قال في البحر فصل ومن احتقر بئر أو نهر فله حق عاقته إجماعا وإن بعدت منه أرضه وتوسط غيرها اه واختلاف في ماء البرك فقبل حق وقبل ملك قوله والنار قبل المارد بها الشجر الذي يحطبه الناس وقيل المراد بها الاستصباح

ان لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لا جعلت الخشبة على رقابكم كارهين وقصد بذلك المبالغة قاله الخطابي منها وبهذا التأويل جزم امام الحرمين تبعا لغيره وقال ان ذلك وقع من أبي هريرة حين كان إلى امرأة المدينة وقال الطيبي هو كناية عن الزامهم الحجة القاطعة على ما ادعاه أي لأقول الخشبة ترمى على الجدار بل بين أ كتابكم لما وصى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالبر والاحسان في حق الجار وجل أثقاله وقال ابن عبد البر ويؤيد في الموطن بالنون جمع كتف بفتحها وهو الجانب وقد وقع عند ابن عبد البر من وجه آخر لارمين بين أيمن أيمنكم وان كرهتم وهذا يرجح التأويل المتقدم واستدل المهلب

من المالكية يقول أي هريرة هذا بان العمل كان في ذلك العصر على خلاف ما ذهب إليه أبو هريرة قال لانه لو كان على  
الوجوب لما جهل الصلابة تأويله ولا عرضوا عن أبي هريرة حين حدثهم به فلو أن الحكم قد تقرر عندهم بخلافه لما جاز  
عليهم جهل هذه القرينة فدل على أنهم لم يوافقوا في ذلك على الاستصحاب اه قال في الفتح وما أدري من أين له ان المعرضين  
كانوا اصحابه وانهم كانوا اعداء لا يجهل مثلهم الحكم ولم يجوز أن يكون الذين خاطبهم أبو هريرة بذلك كانوا غير فقهاء بل ذلك  
هو المتعين والافلو كانوا اصحابه أو فقهاء ما واجههم بذلك وقد قوى الشافعي ١٨٥ في القديم القول بالوجوب بان عمر قضى به  
ولم يخالفه أحد من عصره فكان

اتفاقا منهم على ذلك اه ودعوى  
الاتفاق هنا أقوى من دعوى  
المهلب لان أكثر أهل عصر عمر  
كانوا صحابة وغالب أحكامه  
منتشرة اطول ولايته وأبو هريرة  
انما كان على امره المدينة نيابة  
عن مروان في بعض الاحيان  
وأشار الشافعي الى ما أخرجه  
مالك ورواه هو بسند صحيح أن  
الضحاك بن خليفة سأل عمر بن  
مسامة أن يسوق خليفه فيمزيه في  
أرض محمد بن مسلمة فامتنع محمد  
ابن مسلمة فكلمه عمر في ذلك فأبى  
فقال والله ليمرن به ولوعلى بطناك  
فعمل عمر الامر على ظاهره وعده  
الى كل ما يحتاج اليه الجار الى  
الانتفاع به من دارجاره وأرضه  
وفي دعوى العمل على خلافه  
نظريته في الفتح وهذا الحديث  
أخرجه مسلم في البيوع وأبو داود  
في القضاء والترمذي في الاحكام  
وأخرجه ابن ماجه أيضا (عن  
أبي سعيد الخدري رضى الله عنه  
عن النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم قال اياكم والمخوس على

منها والاستضاء قبضوها وقيل المراد به التجارة التي توري النار اذا كانت في موات  
الارض واذا كان المراد به الضوء فلا خلاف انه لا يختص به صاحبه وكذلك اذا كان  
المراد به التجارة المذكورة وان كان المراد به الشجر فالخلاف فيه كالخلاف في الحطب  
وسماني قوله والسكاة قد تقدمت في الباب الذي قبل هذا وهو أعم من الخلال  
والخشيش لان الخلال لا يختص بالرطب من النباتات والخشيش يختص باليابس والكلاء  
بعمه ما قيل المراد بالكلاء هنا هو الذي يكون في المواضع المباحة كاللاودية والجلال  
والاراضي التي لا مالكا لها وأما ما كان قد أحرز بعد قطعه فلا تركة فيه بالاجماع كما قيل  
وأما النباتات في الارض المملوكة والمصجرة ففيه خلاف فقيل مباح مطلقا واليه ذهب  
الهادوية وقيل تابع للارض فيكون حكمه حكمها واليه ذهب المؤيد بالله واعلم ان  
أحاديث الباب تنتمض بمجموعها فتدل على الاشتراك في الامور الثلاثة مطلقا ولا يخرج  
شي من ذلك الا بدليل يخص به عمومها لا يعم منها مطلقا كالأحاديث القاضية بانه  
لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيبه من نفسه لانهم اجمع كونه أعم انما تصلح للاحتجاج بها  
بعد ثبوت الملك وثبوته في الامور الثلاثة محل النزاع (وعن عبادة ان النبي صلى الله عليه

وآله وسلم قضى في شرب الخمر من السبيل ان الاعلى يشرب قبل الاسفل ويترك الماء الى  
الكعبين ثم يرسل الماء الى الاسفل الذي يليه وكذلك حتى تنقضي الحوائط أو يفتي الماء  
رواه ابن ماجه وعبد الله بن أحمد وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قضى في سبل مهزوران يسبك حتى يباغ الكعبين ثم يرسل الاعلى على  
الاسفل رواه أبو داود وابن ماجه حديث عبادة أخرجه أيضا البيهقي والطبراني وفيه  
انقطاع وحديث عمرو بن شعيب في اسناده عبد الرحمن بن الحارث الخزومي المدني تكلم  
فيه الامام أحمد وقال الحافظ في الفتح ان اسناده هذا الحديث حسن ورواه الحاكم في  
المستدرک من حديث عائشة انه قضى صلى الله عليه وآله وسلم في سبل مهزوران الاعلى  
يرسل الى الاسفل ويحبس قدر الكعبين وأعله الدارقطني بالوقف وصححه الحاكم ورواه  
ابن ماجه وأبو داود ومن حديث ثعلبة بن أبي مالك ورواه عبد الرزاق في مصنفه عن أبي  
حاتم القرظي عن أبيه عن جده أنه سمع كبارهم يذكرون ان رجلا من قريش كان له

٢٤ نيل خا الطرقات لان الجالس به الايسلم غالباً من رؤية ما يكره ومما لا يحل الى غير ذلك وترجم بالصعدات  
وانظر المثنى الطرقات ليعلم قدسنا وفيهم في المعنى نعم ورد بالنقطة الصعدات عند ابن حبان من حديث أبي هريرة وزعم ثعلب ان  
المراد بالصعدات وجبه الارض والمحقق في معناه من الجالوس في الطوائف وفي الشبايك المنرفة على المارة حيث  
يكون في غير المعلوم (فقالوا ما لنا) اي غنى عنها (انما هي) أي الطرقات (مجا) اسنادنا تحدث فيها قال عليه الصلاة والسلام (فاذا  
أيدتم الا الجالس) من الاباء (فاعطوا الطريق حقها قالوا) يا رسول الله (وما حق الطريق قال) صلى الله عليه وآله وسلم (غنص  
البصير) عن الجرام (وكف الاذي) عن الثامن فلا تخطه قمرهم ولا تختابهم الى غير ذلك (ورد السلام) على من يسلم من المارة

(وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر) ونحوهما مما حث الله عليه الشارع من الحسنات ونهى عن المنكرات وزاد أبو داود ورواه  
السبل وتثبت العاطس والطبري من حديث عروا عنه الملهوف وقد تين من ساق الحديث أن النبي للتنبيه له لا يضعف  
الجائس عن أداء هذه الحقوق المذكورة وفيه حجة لمن يقول أن سد الذرائع بطريق الأولى لأعلى الحكم لأنه صلى الله عليه وآله  
وسلم نهى أولاً عن الجلوس حياء للمادة فلما قالوا ما لنا نذهب لهم في الجلوس بهما على شريطة أن يهبطوا الطريق حقها  
وفسر هاهنا كذا المقام سد الأصلية فخرج ١٨٦ وأولاهم الجلوس على الجلوس وإن كان فيه مصلحة لأن القاعدة تقتضي

سهم في بني قريظة فخاصهم إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في مهزور السبل الذي  
يقسمون ماءه فتضى بينهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الماء إلى السكعين  
لا يمس إلا على الأسفل قوله مهزور بفتح الميم وسكون الهاء بعد هاء الزاي مضمومة  
ثم وأسا كنه ثم راء وهو وادي بني قريظة بالجبار قال البكري في المعجم هو وادي من  
أودية المدينة وقيل موضع سوق المدينة وكان قد تصدق به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وآله وسلم على المسلمين فاقطعه عثمان بن الحرث بن الحكم أخا بني قريظة وأقطع من ذلك  
وقال ابن الأثير والمنذري أمامه روزبة قديم الرأى في موضع سوق المدينة  
وأحاديث الباب تدل على أن الأعلى تستحق أرضه الشرب بالسبل والغيل وماء البئر قبل  
الأرض التي تحتها وإن الأعلى يسلك الماء حتى يبلغ إلى السكعين أي كعب بن رجل الإنسان  
الكائنين عند مفصل الساق والقدم ثم يرسله بعد ذلك وقال في البحر أن الماء إذا كان قليلاً  
مفله أن يعم أرض الأعلى إلى السكعين في الضيل وإلى الشرا في الزرع لقضائه صلى الله عليه  
عليه وآله وسلم بذلك في خبر عبادة يعني المذكور في الباب قال وأما قوله صلى الله عليه  
وآله وسلم لا يبرأ من أرضك حتى يبلغ الجدر فيل عقوبة لخطيئة وقيل بل هو المستحق  
وكان أمره صلى الله عليه وآله وسلم بالفضل فإن كانت الأرض بعضها مطمئن فلا يبلغ في  
بعضها السكعين إلا وهو في المطمئن إلى الر كبتين قدم المطمئن إلى السكعين ثم حسمه  
وسقى باقيها وقال أبو طالب العبدة بالكفاية للأعلى اه وهو المختار عند الهنادية قال  
ابن النين الجهم وعلى أن الحكم أن يسلك إلى السكعين وخصه ابن كثة بالخيل والشجر  
قال وأما الزرع فإلى الشراك وقال الطبري الأرضي تحتها فميسك لكل أرض ما  
يكفيها وسما في بقية الكلام على هذه المسألة في شرح حديث الزبير إن شاء الله تعالى  
وقد أورد المصنف رحمه الله في باب النهي عن الحكم في حال الغضب من كتاب الاقضية

باب الحين لدواب بيت المال \*

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حث النقيع للخبيل المسلمين رواه أحمد  
والنقيع بالنون موضع معروف وعن الصعب بن جثامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم حث النقيع وقال لا حى إلا لله ولرسوله رواه أحمد وأبو داود والبخاري منه لا حى إلا  
لله ولرسوله وقال باعنا أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حث النقيع وإن عمر حث شرف

تقديم دور المفتحة على جاب  
المصلحة وهذا الحديث أخرجه  
أيضاً في الاستئذان ومسلم فيه  
وفي اللباس وأبو داود في الأدب  
(عن أبي هريرة رضي الله عنه  
قال قضى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم إذا تشاجروا أي  
تخاصموا في الطريق الميناء)  
بكسر الميم وهي الرحبة الواسعة  
تكون بين الطريق ثم يريد أهلها  
البنين فيسترك منها الطريق  
(بسبعة أذرع) ليسلكها الأجمال  
والاقتال دخولا وخروجاً وتوسع  
ما لا بد لهم من طرحه عند الأبواب  
ويلتحق بأهل البنين من قعد  
للبسح في حافة الطريق فإن كان  
الطريق أزيد من سبعة أذرع لم  
يمنع من القعود في الزادوان  
كان أقل منه منع لثلاثين  
الطريق على غيره وعند عبد الرزاق  
عن ابن عباس عن النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا اختلفتم في  
الطريق المية فاجعلوها سبعة  
أذرع أي يجعل قدر الطريق  
المشتركة سبعة أذرع ثم يبق بعد  
ذلك لكل واحد من الشراك في  
الأرض قدر ما يمتنع به ولا يضر

غيره قال الزركشي تعالى لا يضر ويذهب الشافعي اعتبار قدر الحاجة والحديث مجمل عليه فإن ذلك عرف والربذة  
المدينة صرح بذلك الماوردي والروائي قال في الفتح والذي يظهر أن المراد بالذراع قدر ذراع الأديم فيعتبر ذلك بالمعدل  
وقبل المراد ذراع البنين المتعارف (عن عبد الله بن زيد الأنصاري رضي الله عنه قال نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
عن النهي من النهب وهو أخذ مال المرء الذي ليس له جواراً ونهب مال الغير غير جائز (والمثلة) العقوبة الناجمة في الأعضاء  
بكدع الأنف وقطع الأذن ونحوهما قال عبادة بن الصامت الأنصاري بإيعاز النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن لا تنهب لانه كان  
من شأن الجاهلية أنهم يبيعونهم من الغارات فوقع البيعة على الزرع عن ذلك (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص

(رضي الله عنهما قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون ماله فهو شهيد) وألفظ النسائي من قتل دون ماله مظلوماً فالجنتى وبقية أصحاب السنن من حديث سعيد بن زيد مر فروعاً من قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون أخيه فهو شهيد ثم قال حديث صحيح وعنه ابن ماجه من أريد ماله ظالمًا فقتل فهو شهيد قال النووي فيه جواز قتل من قصد أخذ المال بغير حق سواء كان المال قليلاً أو كثيراً وهو قول الجمهور ورشد من أوجبه وقال بعض المالكية لا يجوز ١٨٧ إذا طاب الشيء الخفيف وقال القرطبي

سبب الخلاف عندنا هل الأذن في ذلك من باب تغيير المنكر فلا يفتقر الحال بين القليل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال وحكي ابن المنذر عن الشافعي قال من أريد ماله أو نفسه أو حريمه فله الاختيار أن يكلمه أو يستغيث فإن منع أو امتنع لم يكن له قتاله والأفله أن يدفعه عن ذلك ولو أتى على نفسه وليس عليه عقل ولا دية ولا كفارة ولا يمكن ليس له عند قتله قال ابن المنذر والذي عليه أهل العلم أن الرجل أن يدفع عما ذكر إذا أريد ظلمًا بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ عن نفسه من علماء الحديث كالحجومي على استثناء السلطان لا إذا توارى بالامر بالصبر على جنونه وترك القيام عليه وفرق الأوزاعي بين الحال التي للناس فيها جماعة وإمام فعمل الحديث عليها وأما في حال الاختلاف والفرقة فليست مسلم ولا يقاتل أحد أو يرد عليه ما وقع في حديث أبي هريرة عنده مسلم بلفظ أ رأيت أن جار رجل يريد

والريذة وعن أسلم مولى عمر أن عمر استعمل مولى له يدعى هنياء على الحمى فقال يا هنياء اضمي جناحك على المسكين واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مستجابة وأدخل رب الصريفة ورب الغنمة وياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عثمان فانهم ماتوا ثم لاث ما شيتهم ما يرجعون إلى نخل وزرع ورب الصريفة ورب الغنمة انتم لاث ما شيتهم ما ياتيني بنيه يقول يا أمير المؤمنين افتادكمهم أنا لا بالمال والكلأ يسرع على من الذهب والورق وإيم الله أنهم ليرون إلى قد ظلمهم أنهم بالبلادهم فأتوا عليهم في الجاهلية وأسلموا عليهم في الإسلام والذي نفسي بيده لو لا المال الذي أحل عليه في سبيل الله ما سميت عليهم من بلادهم شيئاً رواه البخاري حديث ابن عمر أخرجه أيضاً ابن حبان وحديث الصعب أخرجه أيضاً الحاكم قال البيهقي ان قوله حمى النقيع من قول الزهري وروى الحديث النسائي فذكر الموصول فقط اعني قوله لا حمى الله ورسوله ويؤيد ما قاله البيهقي أن أبا داود أخرجه من حديث ابن وهب عن يونس عن الزهري فذكره وقال في آخره قال ابن شهاب وبلغني أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمى النقيع وقد وهم الحاكم فزعهم ان حديث لا حمى الله متفق عليه وهو من أفراد البخاري وتبع الحاكم في وهمه أبو الفتح القشيري في الاسام وابن الرقعة في المطلب وأثر عمر أخرجه أيضاً الشافعي عن الدراوردي عن زيد بن أسلم عن أبيه مثله وأخرجه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري مرسلًا قوله حمى النقيع أصل الحمى عند العرب ان الرئس منهم كان اذا نزل منزلاً لم يخصصه سوى كلبه على مكان عال فإلى حيث انتهت صوته جاد من كل جانب فلا يرى فيه غيره ويرى هو مع غيره فيما سواه والحمى هو المكان الحمى وهو خلاف المباح ومعناه أن يمنع من الاحياء في ذلك المواضع التي توفى فيه الكلأ وترعاه مواش مخصوصة ويمنع غيرها والنقيع هو بالنون كما ذكر المصنف وحكي الخطابي ان بعضهم صحفه فقال بالموحدة وهو على عشرين فرسخاً من المدينة وقدره ميل في غاية أميال ذكر ذلك ابن وهب في موطئه وأصل النقيع كل موضع يستقنع فيه الماء وهذا النقيع المذكور في هذا الحديث غير نقيع الخضبات الذي جمع فيه أسعد بن زرارة بالمدينة على المشهور كما قال الحافظ وقال ابن الجوزي ان بعضهم قال إنه ما واحد قال والأول أصح قوله لا حمى الله ورسوله قال الشافعي يحتمل معنى الحديث شيئين

أحدهما قال فلا تطعه قال أ رأيت ان قاتني قال قاتله قال أ رأيت ان قاتله قال فهو في النار قال ابن بطلان إنما أدخل البخاري هذا الحديث في هذا الباب ليعين ان لا انسان أن يدفع عن نفسه وماله ولا شيء عليه فانه اذا كان شهيداً اذا قتل لذلك فلا قد عليه ولا دية اذا كان هو المقاتل (عن أنس) بن مالك رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه هي عائشة قال الطبري وإنما بهم من تغيبه الشائعات وأنه مما لا يخفى ولا يلتبس انه اهـ لان الهدايا كانت تدعى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيته (فأرسات إحدى أمهات المؤمنين) هي صفية كما رواه أبو داود والنسائي أو حفصة رواه الدارقطني وابن ماجه وأما سائر رواة الطبراني في الاوسط واسناده أصح من اسناده الدارقطني

وساقه بسند صحيح وهو أصح ما ورد في ذلك ويحمل التعدد (مع خادم) قال في الفتح لم أفق على اسم الخادم وأما المرسله فهي  
 زيب بنت جش ذكر ابن حزم في المحلى (بقصة فيها طعام) وفي الأوسط للطبراني بقصة فيها خبز وطعم من بيت أم سلمة  
 (فصربت) عائشة (بيدها فكسرت القصعة) زاد أجد نصقين وعند النسائي من حديث أم سلمة فقامت عائشة ومعها فهور  
 فلفقت القصعة (فصوها) صلى الله عليه وآله وسلم أى القصعة وفي رواية تجمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلقى القصعة ثم جعل  
 يجعل فيها الطعام الذي كان في القصعة ويقول ١٨٨ غارت أمكم ولا جد فاحذوا الكسرتين فضم أحدهما إلى الأخرى (وجعل

فيها الطعام) الذي انثر منها  
 (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم  
 لأصحابه الذين كانوا معه (كلوا  
 وحبس الرسول) الذي جاء  
 بالطعام (والقصعة حتى فرغوا)  
 من الأكل وأتى بقصة من عند  
 عائشة (فدفع القصعة الصحيحة)  
 إلى الرسول ليُعطيها لآل كسرت  
 صحتها (وحبس) القصعة  
 (المكسورة) في بيت التي كسرت  
 زاد الثوري وقال إنا كنا  
 وطعام كطعام قال ابن بطلان  
 أخرج به الشافعي والكويتون  
 فمن استلأك عروضا وحياونا  
 فعليه مثل ما استلأك قال ولا  
 يقضي بالقيمة إلا عند عدم المثل  
 وذهب مالك إلى القيمة مطلقا  
 وعنه في رواية كالأول وعنه ما  
 صنعه الأدي فالمثل وأما  
 الحيوان فالقيمة والأفانيل وهو  
 المشهور عندهم وما أطلقه عن  
 الشافعي فيه نظر وإنما يحكم في  
 الشيء بمثله إذا كان متساوي  
 الأجزاء وأما القصعة فهي من  
 المنة قومات لا اختلاف أجرائها  
 والجواب ما حكاه البيهقي بأن

أخذهم ليس لأحد أن يحمي للمسلمين إلا ما جاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم والأخ  
 معناه الأعلى مثل ما جاء عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعلى الأول ليس لأحد من  
 الزلافة بعده أن يحمي وعلى الثاني يختص الحي عن قام مقام رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم وهو الخليفة خاصة قال في الفتح وأخذ أصحاب الشافعي من هذا أن في المسئلة  
 قوانين والراجح عندهم الثاني والأول أقرب إلى ظاهر اللفظ اه ومن أصحاب الشافعي من  
 الحق بالخليفة ولأنه لا قاله قال الحافظ ومحل الجواز ما لنا أن لا يضر بكافة المسلمين اه  
 وظاهر قوله في الحديث الأول للخليل خيل المسلمين أنه لا يجوز إلا ما على فرض الحاقه  
 بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يحمي لنفسه وإلى ذلك ذهب مالك والشافعية والحنفية  
 والهادوية قالوا بل يحمي خليل المسلمين وسائر أفعالهم ولا سيما أفعالهم من ضعف منهم عن  
 الاتصاف كافيه له عمرى الأثر المذكور وقد ظن بعضهم أن بين الأحاديث القاضية بالتح  
 من الحي والاحاديث القاضية بجواز الإحياء معارضة ومنشأ هذا الظن عدم الفرق  
 بينهم ما هو فاسد فان الحي أخص من الإحياء مطلقا قال ابن الجوزي ليس بين الحديثين  
 معارضة فالحي المنهى عنه ما يحمي من الموات الكثيرة الغشب لنفسه خاصة كمنع  
 الجاهلية والإحياء المباح ما لا منفعة للمسلمين فيه شاملة فافترقا قال وإنما تعدأرض  
 الحي موانا لكونهم لم يتقدم فيها ملك لأحد أكنهنا شبه العاصم قالنا فيها من المنفعة  
 العامة قوله وإن عمر حى شرف لفظ البخاري الشرف بالتعريف قال في الفتح والشرف  
 بفتح المجهلة والراء بعد هاء في المنهم ورود كرمياض أنه عند البخاري بفتح المهملة وكسر  
 الراء وقال في موطأ ابن وهب بفتح المهملة والراء قال وكذا رواه بعض رواة البخاري أو  
 أصله وهو الصواب وأما شرف فهو موضع يقرب مكة ولا يدخله الألف واللام قوله  
 والريذة بفتح الراء والموحدة بعد هذا الهمزة موضع معروف بين مكة والمدينة وروى  
 ابن أبي شيبة بإسناد صحيح أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في الصدقة قوله هنيأ بضم الهاء وفتح الذون  
 وتشديد الحنة قوله الصريعة تصغير صرمة وهي ما بين العشرين إلى الثلاثين من الأبل  
 أو من العشر إلى الأربعين منها

\* (باب ما جاء في إقطاع المعادن) \*

(عن ابن عباس قال أقطع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لإبل بن الحارث المزني

المعادن  
 القصعين كاتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بيت زوجته فعاقب الكسيرة بجعل القصعة المكسورة  
 في بيتها وجعل القصعة في بيت صاحبته ولم يكن هنا تضمين ويحمل على تقدير أن تكون القصعين لهما أنه رأى في ذلك سدا إذا  
 بينهم ما فرضنا بذلك ويحمل أن يكون ذلك في الزمان الذي كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكسيرة بإعطائه قصعتها للأخرى قالت  
 ويعد هذا التصريح بقوله إنا كنا أمما التوجيه الأول فيعكر عليه قوله في رواية ابن أبي حاتم من كسر شيئا فهو له وعليه  
 مثله زاد في رواية الإدرا قطي فصارت قضية وذلك يقتضي أن يكون حكما عاما يمكن من وقوعه مثل ذلك وفي دعوى من اعتذر  
 عن القول به بأنه واقعة عين لا عموم فيها لكن يحمل ذلك ما إذا فسدت المكسورة وما إذا كان الكسيرة متفقا يمكن إصلاحه فعلى



الحسنى أو شبه والله أعلم وأمام مسئلة الطعام فهي محتملة لأن يكون ذلك من باب المعونة والاصلاح دون بث الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس لممثل معلوم وفي طرف الحديث ما يدل على ذلك وإن الطعamen كانوا مختلفين واحتج به الخنفية لقولهم إذا تغيرت العين المغصوبة بفعل الغاصب حتى زال اسمها وعظم منافعها زال ملك المغصوب عنها وما كان كذا الغاصب وضمنه أوق الاستدلال بذلك بهذا الحديث نظر لا يحن وفي الحديث حسن خلقه صلى الله عليه وآله وسلم وإنصافه وحمله قال ابن العربي كانه انما لم يؤدب السكابرة ولو بالكلام لما وقع منها من التعدي لمافهم ١٨٩ من ان التي آهت أرادت بذلك أذى التي هو

في بيته والمظاهرة عليه افاقه صر على تغريمها للقصة قال وانما لم يغرمها الطعام لأنه كان مهدي لهم فاقلافة قبول أو وفي حكم القبول وغفل رحمه الله عما ورد في الطرق الاخرى والله المستعان وبه التوفيق

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(في الشريعة في الطعام)\*

بفتح الشين وكسر الراء وهى لغة الاختلاط وشرعاً بموت الحق في شئ لاثنين فاكتر على جهة الشيعو وقد تحدثت الشريعة فهرا كالارث أو باختيار كالشراء وهى أنواع أربعة تترك الابدان كشركة الجمالين وسائر المحترقة ليكون كسهم مائة أو بأكثر أو متفاوتا مع اتفاق الصنف وواحدة لافها وشركة الوجوه كأن يشترك وجهان عند الناس ليقاع كل منهما بما يؤجل ويكون المبتاع لهما فإذا باعا كان الفاضل على الاثمان بينهما وشركة المقايضة بان يشترك اثنان بان يكون بينهما كسهم ما ياموالهما أو أبداً ما وعلمها ما تعرض من مغرم وصميت مقايضة

معادن القبلية جاسمها وغورهما وحيث يصلح الزرع من قدس ولم يعطه حق مسلم رواه أحمد وأبو داود ورواه أيضاً من حديث عمرو بن عوف المزني وعن أبيض بن جمال أنه وفد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم استقطعه الملح فقطع له فلما أذنولى قال رجل من المجلس أتدري ما أقطعت له انما أقطعت له الماء العذ قال فأنزعه منه قال وسأله عما يجي من الاراك فقال ما لم تنه له خفاف الابل رواه الترمذى وأبو داود وفي رواية له اخفاف الابل قال محمد بن الحسن الخزرجي يعني ان الابل تا كل منتهى رؤسها ويصمى ما فوقه وعن بهيسة قالت استأذن أبى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجعل يدنو منه ويلتزمه ثم قال يا نبي الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الماء قال يا نبي الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال الملح قال يا نبي الله ما الشئ الذى لا يحل منعه قال أن تفعل الخير خيران رواه أحمد وأبو داود حديث ابن عباس في استناده أبو أويس عبد الله بن عبد الله أخرجه لمسلم في الشواهد وضعفه غيره واحد قال أبو عمرو هو غريب من حديث ابن عباس ليس يرويه عن أبي أويس غير ثور وحديث عمرو بن عوف الذى أشار إليه المصنف في استناده ابن ابيه كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده وقد تقدم أنه لا يمتنع به حديثه وحديث أبيض بن جمال أخرجه أيضاً ابن ماجه والسنائي وحسنه الترمذى وصححه ابن حبان وضعفه ابن القطان ولعل وجه التضعيف كونه في استناده السماعى المازنى قال ابن عدى أحاديثه مخالفة منه كروية حديث بهيسة أنه عذبه بالحق وابن القطان بانها لا تعرف وتعتقب بانها كرها ابن حبان وغيره في الصحابة ولحديثها شواهد تقدمت في كتاب الوديعه والعمارية عند الكلام على حديث ابن مسعود في الماعون قوله القبلية منسوبة الى قبل بفتح القاف والواحدة وهى ناحية من ساحل البحر يمتد بين المدينة خمسة أيام وفي رواية لابن داود معادن القبلية وهى من ناحية الفرع وقد تقدم من ذلك هذا التفسير في باب ما جاء في الزرع والمعدن من كتاب الزكاة لأن حديث اقطاع بلال تقدم هنا لا يلقظ غير ما هنا وقال في التاموس والقبل بحركة تشتر من الارض يستقبلك أو دأس كل أكمة أو جبل أو مجتمع رمل والحجة الواضحة اه قوله جاسمها بفتح الجيم وسكون اللام وكسر السين المهملة تبعدها يا النسب والجاس كل مرتفع من الارض

من تفاوضا في الحديث شرعاً فيه جميعاً وشركة العنان بكسر العين من عن الشئ يظهر اما لانها أظهر الانواع أو لأنه ظهر لكل منهما مال الاخر وكما باطله الاشركة العنان لثلاثة الاول عن المال المشترك واكثر الغرو فيها بخلاف الاخيرة فهى الصحيحة ولها شروط المعاقدان وشروطها أهلية التوكيل والتوكيل والصيغة ولا بد فيها من انفاذ على الاذن من كل منهما لا تخفى التصرف بالبيع والشراء والمال المعقود عليه وتجاوز الشريعة في الدراهم والدينار بالاجاع وكذا في سائر المثلثات كالبز والحديد لانها اذا اختلطت بجنسها ارتفع القيمة فاشبهت النقدين وان يخلط اقبل اعقد له تحقيق معنى الشريعة كذا في الفسطاطي قال الشيو كافي في السيل الجرار وقد وقعت الشريعة بين جماعة من الصحابة وهى مما فرده الاسلام عما كان في



المجاهلية ولكن هذه الأنواع التي ذكرها أهل الفروع وقالوا متعاضدة وعنان وأيدان وتوجد ليست إلا سمي اصطلاحوا  
عليهم باوجعوا لكل واحد منهم ما هيمة وقيدوها بقيود وليس هذا العلم علم مواضعة ولا علم اصطلاح بل هو علم مدين فيه ما شرعه  
الله عز وجل لعباده من العبادات والمعاملات والشركة الشرعية توجد بوجود التراضي بين اثنين أو أكثر على أن يدفع كل  
واحد منهم من ماله مقدار ما علموا أنهم يطلبون به المكاسب والأرباح على أن لكل واحد منهم بقدر ما دفعه من ماله مما حصل  
لهم من الربح وعلى كل منهم بقدر ذلك ١٩٠ مما يلزم في المؤثر التي يخرج من مال الشركة فإذا حصل التراضي الذي هو المناس

في كل المعاملات فليس من شرط  
هذه الشركة أن يكون مال كل  
واحد منهم مساويا لمال من  
شاركه فإن العلم ينصيب كل واحد  
منهم وإن كان بعضها حصة  
وبعضها كثير يحصل به المطلوب  
من التخاصص في الغنم والغرم  
وهكذا الوجه لا اشتراط إخراج  
المال بادي بدا وخطه في تلك  
الحال بل المقصود الاختيار  
بجمعهم حتى لو اشترى أحدهم  
بنته نوعا من أنواع العروض  
وفعل الآخرون مثله وقد حصل  
التراضي على أن أرباح تلك  
العروض المشتركة تكون للجمع  
بموجب الحصص والخسر على  
الجميع كانت هذه شركة صحيحة  
وهكذا لو أخرج كل واحد منهم  
عروضا وقد عرف مقدار قيمة  
كل نوع من أنواع هذه العروض  
التي أخرجها كل واحد منهم  
وتراضوا على الاشتراك فيها حصل  
في الجموع من الأرباح والأغرام  
كانت هذه شركة صحيحة وهكذا  
حصل التراضي بين اثنين أو أكثر  
على أن يطلبوا أسباب الرزق من

ويطلق على أرض نجد كما في القاموس قوله وغور به ابفتح الغين المججمة وسكون الواو  
وكسر الراء نسبة إلى غور قال في القاموس إن الغور يطلق على ما بين ذات عرق إلى  
البحر وكل ما انحدر مغربا عن تهامة وهو موضع منخفض بين القلنس وحوران مسيرة ثلاثة  
أيام في عرض فرسخين وموضع في ديار بني سليم وما لبس في العدوية ٥٥ والمراد ههنا  
المواضع المرتفعة والمنخفضة من معادن القبلية قوله من قدس بضم القاف وسكون  
الدال المهملة بعد هاسين مهملة وهو جبل عظيم بنجد كما في القاموس وقيل الموضع  
المرتفع الذي يصلح للزراع كما في النهاية قوله العد بفتح السين المهملة وتشديد الدال  
المهملة أيضا قال في القاموس الماء الذي له مادة لا تتمع قطع كما العين ٥٥ وجمعه أعداد  
وقيل العد ما يجمع ويعدورده الأدهرى ورج الأول وأساديت الباب تدل على أنه  
يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وإن بعده من الأئمة إقطاع المعادن والمراد بالإلحاق  
جعل بعض الأراضي الموات مختصة ببعض الأشخاص سواء كان ذلك معسدا أو أرضا  
لما سبأ في فم صير ذلك البعض أولى به من غيره ولكن بشرط أن يكون من الموات التي  
لا يختص بها أحد وهذا أمر متفق عليه وقال في الفتح حكى عياض أن الإقطاع تسويغ  
الامام من مال الله شيئا لمن يراه أهلا لذلك وأكثر ما يستعمل في الأرض وهو أن يخرج منها  
لمن يراه ما يجوز ما يابن عليه أيامه فيعمره وما يابن يجعل له غلته مدة قال السبكي والثاني  
هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ولم أر أحدا من أصحابنا ينادي كره ونحوه عليه على طريق  
فقهى مشكل قال والذي يظهر أنه يحصل للأمة قطع بذلك اختصاص كاختصاص المتعبر  
ولا كنه لا يملك الرقبة بذلك وبهذا جزم الطبري وادعى الأذري نفي الخلاف في جواز  
تخصيص الامام ببعض الجند بغلة أرضه إذا كان مستحقا لذلك هكذا في الفتح وحكى  
صاحب الفتح أيضا عن ابن التين أنه إنما يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما  
يقطع من التي ولا يقطع من حق مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الإقطاع قلميكا وغير  
قلميكا وعلى الثاني فيجعل إقطاعه صلى الله عليه وآله وسلم الدور بالمدينة قال الحافظ كانه  
يشير إلى ما أخرجه الشافعي من سلا ووصله الطبري أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما  
قدم المدينة أقطع الدور يعني أنزل المهاجرين في دور الانصار برضاهم قوله قال محمد بن  
الحسين الخ ذكر الخطابي وجه آخر فقال إنما يسمى من الأقاليم ما بعد عن حضرة العمارة

فلا  
مجموع ما رزقهم الله كان بينهم على كذا فإن هذه شركة صحيحة ولو اشترى بعضهم في مشارق الأرض وبعضهم  
في مغاربها وقد استترك ابن مسعود وعمار بن ياسر وسعد بن أبي وقاص فيما يصيبون من المغنم في يوم بدر كما أخرج ذلك أبو  
دارود والنسائي وابن ماجه ومعلوم أن مثل هذه الشركة في مثل هذا اليوم مع قلة المغنم لا تختفي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
بل ورد ما يدل على أنه كان يقع ذلك في زمنه صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه كما أخرج أحمد وأبو داود والنسائي عن ربيعة بن  
ثابت قال أن كان أحدنا في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأخذ نفوا أخيه على أنه النصف مما يقع وأن كان أحدنا  
أطير له النصف والرئيس والآخر القدر وإذا قررنا هذا أغناك عن هذا الكلام المدون في كتب الفروع والحاصل أن

التراضى على الاشتراء سواء تعاق بالثقة ودوا الاعراض أو الابدان هو كالمشركة شرعية ولا يعتبر الاجور والتراضى مع العلم بمقدار  
حصته كل واحد من الربح والخسر فان كان الخسر باعتبار مقدار مال الشركة أو بمقادير قيمة العروض فلا بد من معرفة المقدار  
اتربح الربح عليه فان حصل التراضى على الاستواء في الربح مع اختلاف مقدار الاموال كان ذلك جائزا ساغوا لو كان مال  
أحدهم بسيرا ومال غيره كثيرا وليس في مثل هذا بأس في الشريعة فانهم متجارة عن تراض ومساخطة بطبيعة نفس اه وقال  
في نيل الاوطار والحاصل ان الاصل جواز الشركة في جميع أنواع ١٩١ الاموال فن ادعى الاختصاص بنوع واحد أو

بأنواع مخصوصة ونفى جوازها  
عدها فعلية الدليل وهكذا  
الاصل جواز جميع أنواع  
الشركة المفصلة في كتب الفقه  
فلا يقبل دعوى الاختصاص

بالبعض الابدليل اه (والله)  
بكسر النون وبفتحها وهو  
اخراج القوم نفقاتهم على قدر  
عدد الرفقة وخلطها عند المرافقة  
في السفر وقد يتفق رفقة

فيصنعونه في الحضر يقال  
تذاهدوا وتذاهد بعضهم بعضا  
قاله الازهرى وقال الجوهرى  
شيوخه امكن قال على قدر نفقة  
صاحبه وشيوخه لابن فارس وقال  
ابن سيدة التمهيد العون وطرح  
نهمه مع القوم أعانهم وخارجهم  
وذلك يكون في الطعام والشراب  
وقيل فذكر قول الازهرى وقال  
عياض مثل قول الازهرى الا أنه  
قدمه بالسفر والخلط ولم يبقه  
بالعدو وقال ابن التين قال جماعة  
هو النفقة بالسوية في السفر  
وغيره والذي يظهر ان أصله في  
السفر وقد يتفق في الحضر رفقة  
فيصنعونه وأنه لا يتقدم بالتسوية

فلا تبلغه الا بل الرائحة اذا أرسلت في الرمي اه وحديث بهيسة يدل على انه لا يحل  
منع الماء والملح وقد تقدم الكلام في الماء وأما الملح فظاهر الحديث عدم الفرق بين ما كان  
في معدنه أو قد انفصل عنه ولا فرق بين جميع أنواعه الصالحة للاقتاع بها

### \*(باب اقطاع الاراضى)\*

(عن أسماء بنت أبي بكر في حديث ذكرته قات كنه أنقل النوى من أرض الزبير التي  
أقطعها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على رأسى وهو منى على ثلثي فرسخ متفق عليه  
وهو حجة في سفر المرأة اليسير بغير محرم وعن ابن عمر قال أقطع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم الزبير حفره وأجرى الفرس حتى قام ثم رى بسوطه فقال أقطعه حيث بلغ  
السوط رواه أحمد وأبو داود وعن عمرو بن حريث قال خطب لي رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم دارا بالمدينة بقوم وقال أزيدك أزيدك رواه أبو داود وعن وائل بن حجر أن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أقطعهم أرضا بحضر موت وبعث معاوية أياهم ليعطيهم ما يرواه  
الترمذى وصححه وعن عروة بن الزبير ان عبد الرحمن بن عوف قال أقطعني رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وعمر بن الخطاب أرضا كذا وكذا فذهب الزبير الى آل عمر  
فاشتري نصيبه منهم فأتى عثمان بن عفان فقال ان عبد الرحمن بن عوف زعم ان النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم أقطعهم وعمر بن الخطاب أرضا كذا وكذا واذا في اشتريت نصيب آل عمر  
فقال عثمان لعبد الرحمن جاز الشهادته وعليه رواه أحمد وعن أنس قال دعا النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم الانصار ليعطيهم الجرين فقالوا يا رسول الله ان فعلت فكتب  
لاخواننا من قريش بمنزلهم فلم يكن ذلك عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال انكم  
سترون بعدى أثره فاصبروا حتى تلقوني رواه أحمد والبخاري) حديث ابن عمر في اسناده  
عبد الله بن عمر بن حفص بن غاصم بن عمر بن الخطاب وفيه مقال وهو أخو عبيد الله بن  
عمر العمري وحديث عمرو بن حريث سكت عنه أبو داود والمنذرى وحسن اسناده الحافظ  
واقطع ابي داود أزيدك أزيدك مرتين وحديث وائل بن حجر أخرجه أيضا أبو داود  
والبيهقي وابن حبان والطبراني وحديث عروة بن الزبير لم أجده غير أحمد ولم أجده في باب

الاي القسمة وأما في الكل فلا تسوية لاختلاف حال الاكابر وأحاديث الباب تشهد لكل ذلك وقال ابن الاثير هو ما يخرج من  
الرفقة عند المناجدة الى العدو وهو ان نفقة بينهم بالسوية حتى لا يكون لاحدهم على الآخر فضل فزانه قيدا آخر وهو سفر  
الغزو والمعروف انه خاط الزاد في السفر مطلقا وأشار الى ذلك البخاري حيث قال يأسكل هذا بعضا وهذا بعضا وقال  
القاسبي هو طعام الصلح بين القبائل وهذا غير معروف فان ثبت فاعله أصله وذكر محمد بن عبد الملك التماري ان أول من  
أحدث التمهيد حصن بهمه لم يتم مهجة مصغر الرقائى قات وهو بعد له ثبوت في زمن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وحصن لاصحبه  
له فان ثبت احكام أوليته فيه في زمن مخصوص أو في فئة مخصوصة (والعروض) بضم العين جمع عرض يسكون الراء مقابله

التقديروا ما بقصها بجميع أصناف المال وما عدا التقديروا في فيه الطعام فهو من الخاص بعد العام ويندخل فيه الرويات ولكنه اعتقر في التقديرك. وت الدليل على جوازها واختلاف العلماء في صحة الشريعة (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال سخط أزودة النوم) أي في غزوة هوازن كما عند الطبراني (وأما قوله) أي افتقر (والفأوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم في حجره) أي في حجره وهو ظاهر فيما ترجم به من كون أخذهم منها كان بغير قسمة مستوية (فلقمهم عمر) بن الخطاب رضي الله عنه (فاخبروه) بذلك ١٩٢ (فقال ما بقاؤكم بعد البكم) إذا أخرتو حالان نوالى المني قد ينضى إلى الهلاك

(فدخل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا رسول الله ما يتأوهم بعد أبلهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (نادى الناس) فهم (يا تون بفضل أزوادهم فبسطوا ذلك نطع) بكسر النون وفتح الطاء ويجوز فتح النون وسكون الطاء (وجعلوه) أي فضل الأزواد (على النطع) فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعا برك (بتشديد الراء) أي على ما على النطع (ثم دعاهم بأوعيتهم) جمع وعاء (فاحتى الناس) أي أخذوا حمية حمية وهي الأخذ بالكفين (حتى فرغوا ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأنى رسول الله) إشارة إلى أن ظهور المجزة مما يؤيد به الرسالة وقد أخرج في الجهاد وهو من أفراد (عن أبي موسى رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم ان الأشعر بين) نسبة إلى الأشعر قبيلة من اليمن (إذا أرموا في الغزو) أي في أزوادهم

الاقطاع من جميع الزوائد مع أنه يذكر كل حديث لا يخرج عن الامهات الست قوله من أرض الزبير الخ يمكن أن تكون هذه الأرض هي المذكورة في حديث ابن عمر المذكور بعده وفي البخاري في آخر كتاب الخمس من حديث أسماء ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير أرضا من أموال بني النضير وفي سنن أبي داود عن أسماء ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أقطع الزبير بخلا قوله حضر فرسه بضم الحاء المهملة واسكان الصاد المججمة وهو العدو وقوله وبعت معاوية أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوله ليقطع لهم البحر من قال الخطابي يحتمل أنه أراد الموات منها البقية كونه بالأحياء ويحتمل أنه أراد العاشر منها لكن في حقه من الخمس لأنه كان ترك أرضها فليقسمها ونعقب بأنهم اقتحت صلحا وضررت على أهلها الجزية فيحتمل ان يكون المراد انه اراد ان يخصهم بمناول جزية او به جزم اسمعيل القاضي ووجهه ان بطلان ارض الصلح لا تقسم فلا تلك قال في الفتح والذي يظهر لي انه صلى الله عليه وآله وسلم اراد ان يخص الانصار بما يحصل من البحر من أما الناجز يوم عرض ذلك عليهم فهو الجزية لانهم كانوا صالحوا عليها واما بعد ذلك اذا وقعت الفتوح فخراج الارض ايضا وقد وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم ذلك في عدة اراض بعد فتحها وقبل فتحها منها اقطاعة قيس الدار في بيت ابراهيم فلما فتح في عهد عمر بن الخطاب ذلك اقيم واستقر في ايدي ذرية من ابنته رقية ويدهم كتاب من النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وقصته مشهورة وكرها ابن سعد وابوعبيد في كتاب الاموال وغيرها ما قوله فلم يكن عنده ذلك يعني بسبب قلة الفتوح واغرب ابن بطال فقال معناه انه لم يرد فعل ذلك لأنه كان أقطع المهاجرين ارض بني النضير قوله اثره بفتح الهاء موزنة والثالثة على المشهور ورواها صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الى ما وقع من استئثار الملوكة من قريش على الانصار بالاموال والتفضيل بالعطاء وغير ذلك فهو من اعلام نبوته وفيه ما كانت فيه الانصار من الايتار على انفسهم كما وصفهم بذلك فقال يؤثرون على انفسهم ولو كان بهم خصاصة واحاديث الباب في ادليل على انه يجوز للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن بعده من الائمة اقطاع الاراضي وتخصيص بعض دون بعض بذلك اذا كان فيه مصلحة وقد ثبت عنه صلى الله عليه وآله وسلم في الاقطاع غير احاديث هذا الباب والباب الذي قبله منها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

واصله من الرمل كأنهم لصقوا بالرمل من القلة كما قيل ترب الرجل اذا افتقر كأنه لصق بالتراب قال تعالى أقطع مسكينا ما تمربة (أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في انوار واحد بالسوية فهم منى وانامهم) أي متصلون أو فعلوا فعلى في هذه المواساة وقال النووي معناه المبالغة في اتحاد طريقتهما واتفاقهما في طاعة الله تعالى وفيه منة عظيمة للأشعر بين وفي الحديث استحب ان يخط الزاد سفر او حضر او قول الحافظ ابن حجر فيه جواز هبة الجهول لبقية العبي بأن لا يدر في الحديث ما يدل له وليس فيه المواساة بعضهم بعضا ولا باحة وهذا لا يسمى هبة لان الهبة عليك المال والقليل غير الاية وأيضا الهبة لا تكون الا بالايحاب والقبول ولا بد من القبول عند جهول العلم ولا يجوز

فما يسم الا محوذة مقسومة قال الشوكاني في السبل الجرار الهبة هي أن يتكرم على غيره بنصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك ايجاب ولا قبول ولا مجلس بل ان قبله الموهوب له ورضى بصيره اليه ولو بعد مدة مهما كان الزاها باقيا على ذلك العزم فهذه هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على الفاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم أن في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ومطابقة الحديث للترجمة ظاهرة والحديث أخرجه مسلم في الفضائل والنسائي في السيرة وفي الحديث أيضا فضيلة الأئمة ١٩٣ والمواصلة كذا في الفتح (عن رافع بن

خديج رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم بني الحليفة) زاد مسلم من تهمامة وهو يرد على النووي حيث قال تبعنا للقاسي انه المهمل الذي بقرب المدينة قال السقا قسي وكان ذلك سنة ثمان من الهجرة في قضية حنين (فاصاب الناس جوع فاصابوا ابلا وغنا) لا واحد له من لفظه بل واحد بهير (قال) رافع (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم في اخريات القوم) بضم الهمزة للرفق بهم وحمل المنقطع (فجاءوا وذبحوا) هما صابوه (ونصبوا القدور) بعد أن وضعوا اللحم فيم الطبخ (فاصر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالقدور) ان تكفأ (فاكفئت) أي أمليت لفرغ ما فيها يقال كفأت الاناء وأكفأته اذا امتلته وانما أكفئت لانهم ذبحوا الغنم قبل أن تقسم ولم يكن لهم ذلك قال النووي لانهم كانوا قد دناهم الى دار الاسلام والحمل الذي لا يجوز الاكل فيه من مال الغنمة المشتركة فان الاكل منها قبل القسمة انما

أقطع صخر بن ابي العلاء الجبلي الاحمسي ما لبني سليم لما هربوا عن الاسلام وتركو ذلك الماء ثم رده اليهم في قصة طويلة منذ كورة في سنن ابي داود ومنها ما أخرجه أبو داود عن سيرة بن معبد الجهني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نزل في موضع المسجد تحت دومة فقام ثلاثا ثم خرج الى تبول وان جهينة لحقوه بالرحبة فقال لهم من أهل ذى المروة فقالوا بنو رفاعه من جهينة فقال قد أقطعتم البني رفاعه فاقسموها فغنم من باع ومنهم من أمسك فعمل ومنها غنم داود عن قيس بن خزيمة قالت قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وتقدم صاحبني يعني حريث بن حسان وابد بكر بن وائل فبايعهم على الاسلام عليه وعلى قومه ثم قال يا رسول الله اكتب بيننا وبين بني تميم بالدهناء ان لا يجاورها البنا منهم ثم أحد الامسا فرأوا مجاور فقال اكتب لباغلام بالدهناء فلما رأته قد أمر لهم اشخص بي وهي وطني وداري فقلت يا رسول الله انه لم يسألك السوية من الارض اذ سألك انما سألته بالدهناء فعندك مقيم الجبل وهرعى الغنم ونساء بني تميم وابناؤها واراذل فقال امسك يا غلام صدقت المسكينة السلم أخو المسلم يسعهما الماء والشجر ويتعاوانا على القتال يعني الشيطان وأخرجته ايضا الترمذي مختصرا ومنها ما أخرجه البيهقي والطبراني ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قدم المدينة أقطع الدور واقام ابن مسعود فيمن أقطع واسناده قوي

\* (باب الجلوس في الطرقات المتسعة للبيع وغيره) \*

(عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اياكم والجلوس في الطرقات فقالوا يا رسول الله ما لنا من مجالسنا يدنفنا فيها فقال اذا أديتم الحاجاس فاعطوا الطريق حقه ما قالوا وما حق الطريق يا رسول الله قال غص البصر وكف الاذى ورد السلام والامر بالمعروف والنهي عن المنكر متفق عليه \* وعن الزبير بن العوام ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لان يعمل أحدكم حبالا فيخطب تيمم فيضعه في السوق فيبيعه ثم يستغني به فينفقه على نفسه خير له من أن يسأل الناس اعطوه او منعه ورواه أحمد) حديث الزبير أخرجه البخاري أيضا بنحو ما هنا وقد اتفق الشيخان على مثل معناه من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين والمسئلة من ابواب

٢٥ نيل خا يباح في دار الحرب والمأموريه من الاوراق انما هو اتلاف المرق عقوبة لهم واما اللحم فلم يتفقوه بل يحمل على انه جمع ورد الى المغنم ولا يظن بانه اتلاف مال الغنائم لانه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن اضاعة المال نعم في سنن ابي داود بسند جيد انه صلى الله عليه وآله وسلم كذا القدور بقوسه ثم جعل يربل اللحم بالتراب ثم قال ان النبهة ليست باحل من الميتة او ان الميتة ليست باحل من النبهة شك هنا احذر وانه قد يجاب بانه لا يلزم من ترك الاتلافه لا مكان تداركه بالغسل لكنه بعيد ويحتمل ان فعله صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه ابغى في الزجر ولو ردها الى المغنم لم يكن فيه كبير جزا ما ينوب الواحد منهم من ذلك نزيه سير في كان افسادها عليهم مع تعاقب قلوبهم بها وغلبة شهواتهم ابلغ في الزجر (ثم قسم) صلى الله عليه وآله وسلم (فعدل

عشرة) والله وأب عشر (من الغنم سبع) أي سواها به وهو محمول على أنه كان بحسب قيمتها يومئذ ولا يخالف هذا قاعدة الأضحية  
من إقامة بعيرة فام سبع شياه لانه الغالب في قيمة الشياه والابل المعتدلة وهذا وضع الترجمة على ما لا يخفى (فتد) أي هرب  
وشرد (منه) أي هرب فله وهو فاعياهم أي أعجزهم (وكأن في القوم خيل يسيرة) أي قليلة (فأهوى) أي مال وتصد (رجل منهم) إليه  
(بسمهم) أي فرما به (فحبسه الله) أي بذلك السهم (ثم قال) صلى الله عليه وآله وسلم (إن هذه البهائم أي الابل (أو البقر) جمع  
أبدت بالمد وكسر الباء أي نوافرو وشوارد 194) (كأن) أي أريد الوحش فباعل بكم منها فاصنعوا به هكذا) أي ارموه بالسهم كل صيد قال

الزكاة قوله أياكم والجلوس بالنصب على التحذير قوله ما لنا من مجالسنا بدينه دليل على  
أن التحذير لا يراد بالاجتماع للوجوب إذ لو كان للوجوب لم يراجعوه كما قال القاضي عياض وفيه  
متسلك لمن يقول إن سدا الذرائع بطريق الأولى لا على الحتم لانه منهي أولا عن الجلوس  
حسب المادة فلما قال ما لنا من مجالسنا بدينه كراههم المقاصد الأصلية للمنع فعرف أن النهي  
الأول لا يراد إلى الأصل ويؤخذ منه أن دفع المسئلة أولى من جلب المضلة لانه أولى  
إلى ترك الجلوس مع ما فيه من الإضرار عمل بحق الطريق وذلك أن الاحتياط في طلب  
السلامة أكدر من الطمع في الزيادة قال الحافظ ويحتمل أنهم رجوا وقوع النسخ تنقيفا  
لما شكروا من شدة المساجعة إلى ذلك يعني فلا يكون قواه من المذكور دليل على أن التحذير  
الذي في قوة الأمر لا يراد قال في يوده أن في مرسل يحيى بن بهمر وظن القوم أنه اعزجة  
قوله إذا أيتهم إلى المجلس في رواية للبزار فإذا أيتهم إلى المجلس قوله غرض البصر الخ زاد  
أبو داود في حديث أبي هريرة وأرشد السيل وتشعبت العاطس إذا جد وزاد الطبراني من  
حديث عمر وأغاثه الماهوف وزاد البراء من حديث ابن عباس وأعينه وأعلى الجوزة وزاد  
الطبراني من حديث سهل بن حنيف وذكر أنه كثر في رواه أوزاد الطبراني أيضا من حديث  
وحشي بن حرب وأهدوا الأغنياء وأعينوا المظلوم وجاء في حديث أبي طلحة من الزيادة  
وحسن الكلام وقد نظم الحافظ هذه الآداب فقال

جعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق أنسا  
أفنى السلام وأحسن في الكلام وشملت عاطسا وسلاما راحسا  
في الخيل عاون ومظلوما أعن واغت \* لهفان وأهد سبيلا وأهد حيرانا  
بالعرف مرواه عن مكروكف آذى \* وغض طرفا وأكثرت كرمولانا

والعلة في التحذير من الجلوس على الطريق ما فيه من التعرض للفتنة بالنظر إلى من يحرم  
النظر إليه وللحق لله والله ما بين التي لا تلزم غير الناس في ذلك الخيل وقد أشار في حديث  
الباب بغض النظر إلى السلامة من التعرض للفتنة بمن يمر من النساء وغيرهن وبكف  
الأذى إلى السلامة من الاحتقار والغيبة وبرد السلام إلى الأكرام الماروا بالأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر إلى استبعاد جميع ما يشرع وترك جميع ما لا يشرع وعلى هذا التعليل  
بقية الآداب التي أشرنا إليها ولكل منها شاهد صحيح أو حسن وقد استوفى ذلك الحافظ

رافع بن خديج (فقلت) يا رسول  
الله (انترجوا وأنصاف العمد  
غدا) والشك من الراوى والرجاء  
هنا بـ في الخوف (وليست  
مدى) أي معنا كما في نسخة  
والمدى بضم الميم وبالذال المهملة  
مقصودة منونة جمع مدينة سكنين  
أي وإن استعما بنا سيوف في  
الذبايح تسكن وتجز عنه دناها  
العواوين المقاتلة بها (أفندج  
بأنصب) ولمسلم فتدكي باللفظ  
بكسر اللام وسكون السين قطع  
القصب أو قشوره (قال) صلى  
الله عليه وآله وسلم (ما أنهر  
الدم) أي صبه بكثرة وهو مشبه  
بجري الماء في النهر وروى بالزاي  
حكاك النفاذ عياض وهو غريب  
قال في المصابيح وهذا تحريف  
في النقل فإن الناصبي قال في  
المناظر ووقع الأصلي في كتاب  
الصيدان بن الزاي وليس بشئ  
والصواب ما فيه أنه نهر بل أركا  
في سائر المواضع فالقاضي إنما  
حكى هذا عن الأصلي في كتاب  
الصيد لا في المكان الذي نحن  
فيه وهو كتاب الشركة وكلام

الزركشي ظاهر في روايته في هذا الخيل الظاهر وهو تحريف بالإشك اه (وذكر اسم الله عليه فكهوه) هذا غلط في  
من اشترط التسمية عند الذبح وهم المالكية والحنفية فانه عاق الأذن في الأكل بجمع أمرين والمعاني على شيئين فتنى بالتفاء  
أدهما وأجاب الشافعية بأن هذا معارض بحديث عائشة رضي الله عنها أن قومها قالوا إن قوميا أتوا تبا للحم لا تدرى أذكروا  
اسم الله عليه أم لا فقالوا أنتم وكوافه وهو محمول على الاستحباب قال الشوكاني في السبل الجرار ولا يخفى أن الأحاديث  
الصحيحة دلت على ترتيب جواز الأكل على أن اسم الله ذكر كاسم الله تعالى عليه فان ذلك يقتضي أن التسمية شرط لا لتحليل الذبيحة  
بل لأنها لو لم تكن قد ورد ما يدل على أنه إذا لبس على الأكل هل ذكر كاسم الله على الذبيحة أم لا فانه يسمى على أي حال كان الجازي



من حديث عائشة رضي الله عنها ان قوما قالوا يا رسول الله ان قومنا يقولون اننا لندري اذكروا اسم الله عليه آم لا فقال سمعوا عليه  
انتم وكوا قالت وكانوا حديث عهد بالاكفر فهدا يدل دلالة بينة على انه اذا التبس على الاكل هل وقعت التسمية من الذابح  
آم لانه يكتب في التسمية منه عند الاكل فالخامس ان التسمية فرض على الذابح واعادتها عند الاكل فرض على المتردد وليس  
في الادلة ما يدل على ان التسمية سنة فقط كما قال جماعة اه والضمير في كونه يعود على المذكي المتهوم من الكلام لان انما  
الا للدم يدل على شئ انهم رده ضرورة وهو المذكي ولكن لا بد من رابط ١٩٥ يعود على ما من الجملة أو لا يسها فيقدر

في الفتح في كتاب الاستبذان وحديث الزبير قد سبق شرح ما شغل عليه في كتاب الزكاة  
وذكره المصنف ههنا اقول فيه فيه في السوق في بيعه فان فيه داية لا على جواز  
الجلوس في السوق للبيع ولا لاحتوائها بالاسواق من كثرة الطرق فيه

(عن عبد الله بن حميد بن عبد الرحمن الجعفي عن الشعبي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من وجد دابة فاعجز عنها اهلها ان يعاقوها فسيبوها فاخذها فاحياها فهي له قال

عبيد الله فقات له من هذا فقال عن غير واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم

رواه ابوداود والدارقطني \* وعن الشعبي يرفع الحديث الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

قال من ترك دابة هلكه فاحياها رجل فهي لمن احياها رواه أبو داود الحديث الاول في

اسماده عبيد الله بن حميد وقد وثق وحكى ابن ابي حاتم عن يحيى بن معين انه سئل عنه فقال لا اعرفه نعم لا اعرفه حقيقة

والحكمة بقى لا عرف تحقيق امره واماجهالة الصداقة الذين أبهمهم الشعبي فغير قاذرة  
في الحيد دلت لان مجهول لهم ومقول على ما هو الحق مقول في ذلك

والشعبى قد اتى جماعة من الصالحين - كى الهم انه - عن ثمانين قوادى من اهل

رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبكى مفطورين عند الرحمن عز عن الشيخ انه قال

أدركت خمسمائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقولون علي وطه

والزبير في الجنة والحديث الثاني مع ارساله فيه عبيد الله بن حميد المذكور قوله فسيبوها

وكذلك قوله من ترك لأبيه يؤخذ من الاطلاق انه يجوز ان لا الدابة التسبب في الصغراء

أن يعرفها وليسمعها ويسمى في معرفة فان قد بدأ حصة وقتها في معرفة

سبب اختلافهما في اسماع فان عردا جبر وقال ابو حنيفة واصحابه بل يؤمر  
ببعض الاحوال كما اشكر واحب بان ذات الره ح تفارق الشئ والاول ان كانت

لداية مما يؤكل لحمه أن يذبحها مائة تكثيرا يطعمها المحتاجين قال أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما كان في مكة

اتى عززت عن الاستعمال لمن وشوه فلا يجوز اصحابها تسليم ابل يجب علمه نقمها

فأولها فاحشها يعني بسقيها وعافها وخدمتها وهو من باب الجواز كقوله تعالى ومن أحباها

كانما أحبا الناس جميعا قوله فهي له أخذ بظاهره أجدد والبيت والحسن واستحق

ما لو امن رلد ايه بهه لكه فاحدها انسان فاطمه اوسه اها وخدمه الى ان قويت على

أحكما كما تعبد بهما إلى وهذا من أوقال النوروى المعنى لا تدبجوا بالعظام لأنها اتجس بالدم وقد نهى عن تجس العظام في الاستنجاء  
لكونها إذا دأخو أنكم من الجن اه قال في جمع العدة وهو ظاهر قلت وتقويض العلة إلى الشارع أولى وأحوط (وأما الظفر  
فقدى الحديث) ولا يجوز التشبه بهم ولا بشعارهم لأنهم كفار وهم يدهون المذبح باظفارهم حتى ترهق النفس خنقا وتعذبا  
ويجلبونهم إلى الدكاكة لذلك ضرب المثل وبهم أل في الظفر للجنس فإذ كانت وصفتها بالجمع ونظيره قولهم أهلك الناس الدرهم البيض  
والدينار الصفر قال النوروى ويدخل فيه ظفر الأذى وغيره منة نصة الاطاهر أو تجس أو كذا السن وجوزة أبو خنيفة  
بوصاحبه بالمنة نص ابن اه والحديث حجة عليهم لأنه ليس فيه ذلك التفصيل ولا يخصص عموم من النص والحديث أخرجه أيضا



في الجهاد والذباح وسلم في الاضاحي وأبو داود في الذباح والترمذي في الصلوة والاضاحي وابن ماجه في الاضاحي والذباح  
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شقيقا) بفتح الشين أي نصيبا وزنا ومعنى  
 (من عتقه) أي من عبد مشترك بينهما وبين آخر قبله لا كان أو كثير ذكر كان أو أنثى (فعليه خلاصه في ماله) أي فعله أدامه قيمة  
 الباقى من ماله ليخلص من الرق (فإن لم يكن له مال قوم المملوك) أي كاه (قيمة عدل) أي استه واما لزيادة قيمه ولا نقص (ثم  
 استسمى) على البناء للمفعول أي أكرم العبد ١٩٦ الاكتساب لقيمة نصيب الشريك ليقف بقية رقبته من الرق (غير مشقوق)

المشي والجل وعلى الركوب ملكها الا أن يكون ماله كهاثر كمال الرغبة عنها بل يرجع  
 اليها أو ضلت عنه وإلى مثل ذلك ذهب الهاديون وقال مالك هي مالها الاول ويعبرم  
 ما أنفق عليها الاخذ وقال الشافعي وغيره ان ملك صاحبها يزل عنها بالعجز وسبيله اسبيل  
 اللقطة فاذا جازمها وجب على واحد هاردها عليه ولا يضمن ما أنفق عليها لانه لم ياذن  
 فيه قوله به لانه يضم الميم وفتح اللام اسم المكان الاطلاق وهي قراءة الجمهور وفي قوله تعالى  
 ما شهدناه ملك أهله وقرأه حفص بفتح الميم وكسر اللام

\*(كتاب الغصب والضمانات)\*

\*(باب النهي عن جده وهزله)\*

(عن السائب بن يزيد عن أبيه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يأخذن  
 أحدكم متاع أخيه جادا ولا لعبا وإذا أخذ أحدكم عصا أخيه فليردها عليه رواه أحمد  
 وأبو داود والترمذي \* وعن أنس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يحل مال امرئ  
 مسلم الا بطيب نفسه رواه الدارقطني وعمره حجة في الساحة الغصب بيني عليها والعين  
 تتغير صفتهم انها لا تملك \* وعن عبيد الرحمن بن أبي ليلى قال حدثنا أصحاب النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم انهم كانوا يسرون مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنام رجل منهم فأنطق  
 بعضهم الى جبل معه فاخذوه ففزع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يحل لاسلم أن  
 يروق مسابرا رواه أبو داود) حديث السائب حسن الترمذي وقال غريب لا نعرفه الا  
 من حديث ابن أبي ذئب اه وقد سكت عنه أبو داود والمذري واخرجه ايضا البيهقي  
 وقال اسناده حسن وحديث أنس في اسناده الحارث بن محمد القهري وهو مجهول وله  
 طريق أخرى عند الدارقطني أيضا عن حماد بن أنس وفي اسناده داود بن الزرقان وهو  
 متروك ورواه أحمد والدارقطني من حديث أبي حمزة الرافعي عن عمه وفي اسناده علي بن  
 زيد بن جدعان وفيه ضعف واخرجه الحاکم من حديث ابن عباس من طريق عكرمة  
 واخرجه الدارقطني من حديث ابن عباس ايضا من طريق مقدم وفي اسناده العزمي  
 وهو ضعيف ورواه البيهقي وابن حبان والحاكم في صحيحهم ما من حديث أبي حماد  
 الساعدي باقظ لا يحل لامرئ أن يأخذ عصا أخيه بغير طيب نفسه قال البيهقي

أي مشدد (عليه) في الاكتساب  
 اذا عجز ولم يذ كر بعض الرواة  
 السعاية فقيل هي مدرجة في  
 الحديث من قول قتادة ليست  
 من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم  
 وبذلك صرح النسائي وغيره  
 والقول بالسعاية مذهب أبي  
 حنيفة وخالفه صاحباه والجمهور  
 ومطابقة الحديث للترجمة لا تتجنى  
 وهي تقويم الاشياء بين الشركاء  
 بقيمة عدل وقد أخرج به أيضا في  
 العتق وكذا مسلم فيه وفي النذور  
 وأبو داود فيه والترمذي في  
 الاحكام والنسائي في العتق وابن  
 ماجه في الاحكام قال ابن بطال  
 لا خلاف بين العلماء ان قيمة  
 العروض وسائر الامتعة بعد  
 التقويم جائز وانما اختلافوا في  
 قسمتها بغير تقويم فاجازه الاكثر  
 على سبيل التراضي ومنعه  
 الشافعي وحجته حديث ابن عمر  
 فيمن اعتق بعض عبده فهو نص  
 في الرقيق والحق الباقي به (عن  
 النعمان بن بشير رضي الله عنهما  
 عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم) انه (قال مثل القائم على

حدود الله) الامر بالمعروف والنهي عن المنكر (والواقع فيها) أي في الحدود والتارك للمعروف والمرتكب  
 للمعكر (كمثل قوم استموا) أي اقرعوا ومن القرعة (على سقينة) مشتركة بينهم بالاجارة والمالك تنازعوا في المقام به اعلاوا  
 سقلا (فاصاب بعضهم) بالقرعة (اعلاها) وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها اذا استموا من الماء واعلى من فوقهم  
 وفي الشهادات في أسفلها يعمرون بالماء على الذين في أعلاها فنادوا به (فقالوا) انا خرقنا في نصيبنا خرقا ولم نؤذ أي  
 لم نضر (من فوقنا) وفي الشهادات فاخذنا فجعل يقرأ أسفل السقينة فقلوا مالنا قال تأذيتني ولا بد لي من الماء فان  
 يتركوه وما أرادوا) من الخرق في نصيبهم (هلمكوا جميعا) أهل الماء والسفل لانه من لازم خرق السقينة غرقوا واعلاها (وان

أخذوا على أيديهم) منعوهم من الخرق (نحو) أي الآخذون (ونحو واجبها) أي جميع من في السفينة وهكذا إقامة الحدود يحصل بها النجاة لمن أقامها وأقيمت عليه والأهالك العاصي بالعصية والساكت بالرضاها ومطابقة الحديث للترجمة غير خفية وهي هل يقرع في القسمة والاستقام فيه أي في أخذ السهم وهو النصيب أو القسمة بمعنى القسم والقسم اسم من أسماء الاقتسام وفيه وجوب الصبر على أذى الجار إذا خشي وقوع ما هو أشد ضررا وأنه ليس لأصاحب السفن أن يتحدث على صاحب العلو ما يضر به وأنه أن أحدث عليه ضررا لم يصبه إلا حله وإن لأصاحب العلو ١٩٧ منعه من الضرر وفيه جواز قسمة العقار

المتفاوت بالقرعة قال ابن بطال والعلماء متفقون على القول بالقرعة إلا الكوفيين فإنهم قالوا لا معنى لها لأنهم أنشبهوا الزلام الذي نهى الله عنها والجواب أن الذي نهى عن الزلام هو الذي أجاز وقرر القرعة فلا معنى لأنكارها وإنما على قياس يصادم النص الصحيح الصريح فهو فاسد الاعتبار في مقابل الدليل الواضح الذي ليس به خفاء وقد أخرج الترمذي هذا الحديث في التفتيح

وحديث أبي حميد أصح ما في الباب وحديث ابن أبي ليلى سكت عنه أبو داود والمنذري وأسناده لا بأس به قوله متاع أخيه المتاع على ما في القاموس المنفعة والسلعة وما تمتعت به من الخواص الجع امتعة قوله ولا لأعبار فيه دليل على عدم جواز أخذ متاع الإنسان على جهة المزح والهزل قوله لا يحل مال امرئ مسلم الخ هذا امر مصرح به في القرآن الكريم قال الله تعالى ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ولا شك أن من أكل مال مسلم بغير طيبة نفسه أكل له بالباطل ومصرح به في عدة أحاديث منها حديث أنس وأموالكم ودماءكم عليكم حرام وقد تقدم وجميع عليه عند كافة المسابن ومتوافق على معناه العقل والشرع وقد خص هذا العموم بأشياء منها الأخذ الزكاة كرها والشقة وإطعام المضاطر والقريب المعسر والزوجة وقضاء الدين وكثير من الحقوق المالية قوله لا يحل لمسلم أن يروع مساماة دلائل على أنه لا يجوز تزويج المسلم ولو بما صورته صورة المزح

(باب إثبات غصب العقار) \*

(عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ظلم شبرا من الأرض طوقه الله من سبع أرضين متفق عليه \* وعن سعيد بن زيد قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ شبرا من الأرض ظلما طوقه يوم القيامة من سبع أرضين متفق عليه \* وفي لفظ لأحمد من سرق \* وعن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من اقتطع شبرا من الأرض بغير حقه طوقه الله يوم القيامة من سبع أرضين رواه أحمد \* وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أخذ من الأرض شيئا بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين رواه أحمد والبخاري) حديث أبي هريرة هو في صحيح مسلم وفي الباب عن يعلى بن مرة عند ابن حبان في صحيحه وابن أبي شيبة في مسنده وأبي يعلى وعن المسور بن مخرمة عند العقيلي في تاريخ الضعفاء وعن شداد بن أوس عند الطبراني في الكبير وعن سعد بن أبي وقاص عند الترمذي وعن أبي مالك الأشعري عند ابن أبي شيبة بإسناد حسن وعن الحكم بن الحرث السلمي عند الطبراني وأبي يعلى وعن أبي شريح الخزاعي عند الطبراني أيضا وعن ابن مسعود عند أيضا وأحمد وعن ابن عباس عند الطبراني أيضا قوله من ظلم شبرا في رواية للبخاري قيدش بر بكسر القاف وسكون

وقال حسن صحيح (عن عبد الله ابن هشام رضى الله عنه وكان قد أدرك النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قبل موته بست سنين فيها ذكره ابن مسنده) وزهبت به أمه زينب بنت حميد الصغائية إلى رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) في الفتح فقالت يا رسول الله يا بعه فقال هو صغير فسبح رأسه ودعاه بالبركة (وكان يخرج إلى السوق فيشتري الطعام فيلقاه ابن عمر وابن الزبير) رضى الله عنهم (فبقولان له) أي لابن هشام (أشركا) أي أجمعنا شريكين لك في الطعام الذي

اشتريته (فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد دعاه بالبركة فيشركهم) في ذلك (فربما أصاب) أي من الربح (الراحلة كما هي) أي بتمامها (فبيعته بها إلى المنزل) والراحلة محتمل أن يراد بها المحمول من الطعام وإن يراد بها الحامل والاول أولى لأن سياق الكلام وارد في الطعام وقد ذهب المظهرى إلى الجمع حيث قال يعنى ربما يجدد دابة متاع على ظهرها فيشترى من الربح ببركة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله أشركا لكونه ما طلبا منه الاشتراك في الطعام الذي اشتراه فاجاب ما إلى ذلك رهم من الصحابة ولم ينقل عن غيرهم ما يخالف ذلك فيكون جهة الوجه وورع في حصة الشريك في كل ما يملك ومن المال كونه لشركه الشريك في الطعام والربح عند هدم الجوار كذا في الفتح (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الرهن) \*

في الحضر والرحن لغة النبوة ومائة المائة الراهنة أي الثابتة وقال الامام الاحمد بن حنبل في كل نفس لها كسبة رهيبة  
وشرها جعل عين مقولة رهيبة يدبر يستوفي منها عند عذروفاة وبطاقي أيضا على العين المرهونة تسمية للمفعول باسم  
المسدرة قاله القسطلاني فاما الرهن بفتحين فالجمع ويجمع أيضا على رهنان ككذب وككاتب وقيل الحضر لانه لا يارة الى ان التسمية  
بالحضر في الآية المبكرية تخرج للعالم فلا مذهب له لانه لا يارة الحديث على مشروعية في الحضر وهو قول الجمهور واستحبوا  
له من حيث المعنى بان الرهن شرع وثيقة ١٩٨ على الدين لقوله تعالى فان آمن بعضكم ببعض فانه يشترط الى ان المراد بالرهن

الاستيثاق وانما قيل به بالحضر  
لانه مقابلة نقد الكاتب فخرجه  
تخرج الغالب وخالف في ذلك  
بما جاهدوا انهم انما انقله الطبري  
فلا لا يشرع الا في الشرع حيث  
لا يوجد الكتاب وبه قال داود  
وأهل الظاهر وقال ابن حزم ان  
شرط المرتهن الرهن في الحضر  
لم يكن ذلك وان تبرع به الراهن  
جاز وحمل حديث ارتن ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم درعه  
بعده اليه ودي على ذلك وحديث  
وهن الذي صلى الله عليه وآله وسلم  
درعه بالمدينة عندهم ودي رد على  
من اعترض بان له ليس في الآية  
والحديث تعرض للرهن في  
الحضر (هن أبي هريرة رضى  
الله عنه قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) الظاهر  
ب(كسب) أي الظاهر المرهون  
(بنقطة) أي يركب ويتفق عليه  
(اذا كان حرجونا وابن الدار)  
أي ذات الحضر (بشرب بنقطة)  
اذا كان حرجونا أي يركبه  
الراهن ويشرب الاسباب لان له  
وقتها أو المراد المرتهن وهذا

التسمية أي قدر شرب وكان قد ذكر الشبر إشارة الى استواء القليل والكثير في الوعيد كذا  
في الفتح قوله يطوقه بضم أوله على البناء المجهول قول من سبع أرضين بفتح الراء  
ويجوز اسكانه اقال الخطاطي له وجهان أحدهما ان معناه انه يكافئ ثقل ما ظلم منه ساقى  
القيامه الى الحضر ويكون كالطوق في عنقه لانه طوق حقيقة الثاني ان معناه انه يعاقب  
بالحسب الى سبع أرضين أي فتكون كل أرض في تلك الحالة طوقا في عنقه اه ويؤيد  
الوجه الثاني حديث ابن عمر المذكور وقيل معناه كالاول لكن بعد أن ينقل جميعه يعمل  
كله في عنقه طوقا وبمعظم قدر عنقه حتى يسع ذلك كما ورد في غلط جلد الكافرو فحوز ذلك  
ويؤيد حديث يعلى بن مرة المشار اليه سابقا بلنفا أيسار جل ظلم شبر من الارض كأنه  
الله أن يحضره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه يوم القيامة حتى يقضى بين الناس  
وحديث الحكم السلي المشار اليه أيضا قال الماقدسي واسماده حسن والظن من أخذ من  
طريق المين شبر اجاء يوم القيامة يسميه من سبع أرضين قال في الفتح ويحتمل أن يكون  
المراد بقوله يطوقه يكافئ أن يجعله طوقا ولا يستطيع ذلك فيعذب به كما جاء في حق من  
كذب في مناه كاذب ان بعد شهيرة ويحتمل أن يكون التطويق تطويق الاثم والمراد به  
ان الظالم المذكور لا زلم له في عنقه لزوم الاثم ومنه قوله تعالى الرماط طائر في عنقه ويحتمل  
أن تنوع هذه الصفات لصاحب هذه المعصية وتنقسم بين من تلبس بها فيكون  
بعضهم معذبا ببعض وبعضهم بالبعث الآخر بحسب قوة المعصية وضعفه اهذا وجه  
ما ذكره من الوجوه في تفسير الحديث قوله من اقتطع قطعة من شئ يجزى فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب  
ووصله الى ملك نفسه عن اقتطع قطعة من شئ يجزى فيه القطع الحقيقي وأحاديث الباب  
ندل على تغلب عقوبة الظلم والغصب وان ذلك من الكافرو وتدل على أن تخوم الارض  
تلك فيكون للمالك منع من رام أن يحضر تحتها حفرية قال في الفتح ان الحديث يدل على  
ان من ملك أرضا ملك أسقطها الى منتهى الارض ولان يمنع من حفر تحتها سربا أو يثرابغير  
رضاء وان من ملك ظاهر الارض ملك باطنها بما فيه من حجارة وأبنية ومعادن وغير ذلك  
وان له أن ينزل بالحفر ما شاء ما لم يضرب عن حجارة وفيه ان الارضين السبع متركة لم يفتق  
بعضها من بعض لان الوقت لا كفي في حق هذا الغصب بتطويق التي غصبه الاقتصارها  
عانتها أشار الى ذلك الداودي وفيه أن الارضين السبع اطباق كالسموات وهو ظاهر

الاخير قول أحمد واحتج له في المغني بان نفقة الحيوان واجبة للمرتهن فيه حق وقد أمكنه استيفاء حقه من غنمه قوله  
الرهن والنبابة عن المسالك فيما وجب عليه واستيفاء ذلك من منافعها فذلك كما يجوز للمرأة أخذ من ثمنها من مال زوجها عند  
امتناعه بغير اذنه والنبابة عنه في الاتفاق عليهم او قد قيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجعلا واجيب  
بانه لا اجمال بل المراد المرتهن بقرينة ان اتفاق الراهن بالعين المرهونة لا أجل كونه مائلا والمراد هنا الاتفاق في مقابلة النفقة  
وذلك يقتضيه بالمرتهن كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى قال في الفتح وفي الحديث حجة ان حال يجوز للمرتهن من الرهن  
الاتفاق بالركوب والحلب بقدر النفقة ولا يتنعم بغيره المذهب الحديث وأما دعوى الاجمال منه فقد دل منطوقه على الإجابة

الاتفاق في مثابة الاتفاق وهذا يختص بالمرتهن لان الحديث وان كان جملا يمكن يختص بالمرتهن لان انتفاع الرهن بالرهون  
الكونه ماله كارتبته لا يكونه منفذ قاعليه وذهب الجمهور الى ان المرتهن لا ينتفع من المرهون بشئ وتناولوا الحديث الكونه ورد  
على خلاف القياس من وجهين أحدهما التجوز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني تضمينه ذلك بالنفقة قال ابن  
عبد البر هذا عند جهة ورالفقهاء تردده أصول جميع علمها وآثار ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخه حديث ابن عمر في أبواب  
المظالم لا تحاب ما شئ امرئ بغير اذنه اه قال في التمهيد ويحيى عن ١٩٩ دعوى بخلافه هذا الحديث الصحيح للاصول

بان السنة الصحيحة من جملة  
الأصول فلا ترد الا بعراض  
أرجح منها بعد تعذر الجمع وعن  
حديث ابن عمر بانه عام وحديث  
الباب خاص فبينى العام على  
الخاص والنسخ لا يثبت الا  
بديل بقضى آخر النسخ على  
وجهه بعد تعذر جمع الجمع لا يعجز  
الاحتمال مع الامكان اه وقال  
في السيل وقد ورد اذا كانت  
الدابة مروهنة على المرتهن  
عليها وابن الدريش وعلي  
الذي يشرب نفقته فكانت هذه  
الرواية معينة للمراد بالحديث  
وهو ان الفوائد للمرتهن والموت  
عليه ومما يؤيد هذا انه لا معنى  
ليكون الرهن يركب ويشرب في  
مقابل النفقة فان الرهن ملكه  
فلا ينفق على ملكه بعوض ولا  
بعارض هذا حديث أبي هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
انه قال لا يباقي الرهن من صاحبه  
الذي رهنه له غنمه وعليه غرمه  
أخرجناه الشافعي والدارقطني  
وحسن اسناده والحاكم والبيهقي  
وابن حبان في صحيحه وله طرق  
ولكن محل الخطة منه قوله له غنمة

قوله تعالى ومن الارض مثلهن خدافان قال ان المراد بقوله سبع أرضين سبعه اقاليم  
لانه لو كان كذلك لم يطوق الغاصب شـ برامن اقاليم آخر قاله ابن التين وهو الذي قبله مبنى  
على أن العقوبة متعلقة بما كان سبيها والافق قطع النظر عن ذلك لا يلزم بين ما ذكره اه  
(وعن الاشعث بن قيس أن رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم في أرض باليمن فقال الحضرمي يا رسول الله أرضي اغتصبها هذا وأبوه  
فقال الكندي يا رسول الله أرضي ورثتها من أبي فقال الحضرمي يا رسول الله استخافه  
أنه ما بعلم انها أرضي وأرض والدي اغتصبها أبوه فثما الكندي لليمن فقال رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم انه لا يقطع عبدا أو رجلا بعينه مالا الا لقي الله يوم يلقاه وهو  
أجذم فقال الكندي هي أرضه وأرض والده رواه احمد) الحديث رواه ايضا الطبراني في  
الاوسط وفي اسناده محمد بن سلام المسجي له غرائب وبقية رجاله رجال الصحيح والاشعث  
أبضا حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير والاوسط واسناده ضعيف وقصة الحضرمي  
والكندي سيأتي ذكرها في باب استلاف المنكر من كتاب الاقضية من حديث وائل بن  
حجر عنه مسلم في صحيحه والترمذي وصححه بخوماهنا واهـ لا يأتي الكلام عليه هنا لان  
ان شاء الله قال في التلخيص والحضرمي هو وائل بن حجر والكندي هو امرؤ القيس بن  
عابس واسمه ربيعة اه وفيه نظره فانه سبأني عن وائل بن حجر في كتاب الاقضية بلفظ جاء  
رجل من حضرموت ورجل من كندة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخ وهذا يشعربان  
الحضرمي غير وائل وأيضا قال في البدر المنير اسم الحضرمي ربيعة بن عبدان وكذا جاء  
مبينافي احدى روايتي صحيح مسلم وعبدان بكبير المهمة وبعد هاموحدة والحديث فيه  
دليل على انه اذا طلبت عين العلم وجبت وعلى انه يستحب للقاضي أن يعظم من رام الحلف  
قوله انه لا يقطع عبدا الخ انظر الصحيحين من حديث الاشعث من حلف على يمين يقطع  
بها مال امرئ مسلم هو فيها فاجرائي الله وهو عليه غضبان وسيأتي في كتاب الاقضية

\*(باب ثلث زرع الغاصب بنفقته وقلع غرسه)\*

(عن رافع بن خديج ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من زرع في ارض قوم بغير  
أذنهم فليس له من الزرع شئ وله نفقته رواه الخمسة الا النسائي وقال البخاري هو حديث

وعليه غرمه وقد اختلف في رفع هذه الزيادة ووقفها اصرح ابن وهب راوى هذه الزيادة بانهم من قول سعيدي بن المسيب وهكذا  
صرح أبوداود في المراسيل انه من كلام سعيدي فالرجوع الى الحديث الاول مع صحة هو المتعين فتسكون الفوائد المنصوص  
عليها في الحديث للمرتهن ويلحق غـ يرها من الفوائد بالقياس لعدم الفارق والكسب من جلتها أفلا وجه للفرق بينهما وبينها  
فتسكون كلها للمرتهن والموت عليه من نفقة وغيرها مما ندعو اليه حاجة المرتهن اه وقال الشافعي يشبه أن يكون المراد من  
رهن ذات درو ظهر له يمنع الرهن من درها وظهرها فهي محبوبة ومركوبة له كما كانت قبل الرهن اه فيجوز للرهن انتفاع  
لا ينقص المهرين كركوب وركبتي واستخدام ولبس وانما يخل لا ينقصه انه وقال الحنفية ومالك وإحدى روايتي عنه يمس الرهن

ذلك لانه يتاى حكم الرهن وهو الحبس الدائم واحتج الطحاوى في شرح الاماربان هذا الحديث بحمل لم يبين فيه من الذى يشرب اللبن ويركب فن أين جازاهم أن يجعلوه لارهن دون أن يجعلاوه للمرتن الا ان يقارنه دايمل من كتاب أو سنة أو إجماع قال رجع ذلك فقد روى هشيم هذا الحديث بلفظ اذا كانت الدابة مروهنة فعلى المرتن علفها وعتن الذى يشرب وعلى الذى يشرب نفقةا ويركب فدل هذا الحديث ان المعنى بالر كوب ويشرب اللبن في الحديث الاول هو المرتن لا الراهن فعمل ذلك له وجعلت النفقة عليه بدلا عما يتعرض منه مما ذكرنا ٢٠٠ وكان هذا عندنا في الوقت الذى كان الربا مباحا فلم يحرم الربا حرمت اشكاله

حسن وعن عروة بن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من أحيا أرضا فهي له وليس لمرق ظالم حق قال واقدأ أخبرني الذى حدثني هذا الحديث ان رجلا من اصحابنا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غرس احداهما بخلاف في أرض الاخر فقاضى اصحاب الارض بارضه وامر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقه فدايتها وانما التضرع اصولها بالقوس وانما النخل غم زوايا اودود والدارقطنى حديث رافع ضعفه الخطابي ونقل عن البخارى تضعيفه وهو خلاف ما نقله الترمذى عن البخارى من تحسينه وضعفه أيضا السهقي وهو من طريق عطام بن ابي رباح عن رافع قال ابو زرعة لم يسمع عطام من رافع وكان موسى بن هرون يضعف هذا الحديث ويقول لم يروه غير شريك ولا رواه عن عطام غير ابي اسحق ولكن قد تابعه قيس بن الربيع وهو سبي الحفظ وقد أخرج هذا الحديث أيضا البيهقي والطبراني وابن أبي شيبة والطحاوي وابن ماجه وأبو يعلى وحكى ابن المنذر عن أحمد بن حنبل انه قال ان ابا اسحق زاد في هذا الحديث زرع بغير اذنهم وليس فيه يريه ذكر هذا الخبر وحديث عروة سكنت عنه ابوداود والمنذرى وحسن الحافظ في بلوغ المرام اسناده وفي رواية لابن داود فقال رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأ كثر ظنى أنه أبو سعيد المنذرى فانارأيت الرجل يضرب في أصول النخل واول حديث عروة هذا قد تقدم في اول كتاب الاحياء من حديث سعيد بن زيد واخرج ابوداود من حديث جعفر بن محمد بن علي عن أبيه الباقر عن سمرة بن جندب انه كانت له عضد من نخل في حائط رجل من الانصار قال ومع الرجل اهله قال وكان سمرة يدخل الى نخله فيتاذى به الرجل ويشق عليه فطلب اليه أن يناقله فاني فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد كره ذلك فطلب اليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يبيعه فاني فطلب اليه أن يناقله فاني قال فهو لي ولا كذا وكذا امر ارغبه فاني فقال أنت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم الانصاري اذهب فاقام نخله وفي سماع الباقر من سمرة بن جندب نظر فقد نقل من مواده وفاة سمرة مائة عذرة مع سماعة قوله فليس له من الزرع شئ فيه دايمل على أن من غصب أرضا وزرعها كان الزرع للمالك للارض وللغاصب ما غرمه في الزرع يسلم له مالك الارض قال الترمذى والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم وهو قول احمد وحق قال ابن رسلان وقد استدل به كما قال الترمذى احمد على ان من زرع بذرا في أرض غيره واسترجعها صاحبها فلا يخلو اما ان يسلمه ترجعها اما ان لا

وردت الاشياء المأخوذة الى ابدان المساوية لها وحرم بيع اللبن في الضرع فدخل في ذلك انتهى عن النفقة التي على كسبها المنفق ليس في الضرع وتلك النفقة غير موقوف على مقدراتها واللبن أيضا كذلك فارتفع بنسخ الربا ان تجب النفقة على المرتن بالمنافع التي تجب له عوضا منها وباللبن الذي يحتمله ويشربه وتعتب بان النسخ لا يثبت بالاحتمال والتمايز في هذا معذور والجعل بين الاحاديث يمكن وطريق هشيم المذكور زعم ابن حزم ان اسمعيل بن سالم الصائغ تفرد عن هشيم بالزيادة وانما من تحميطه وتعتب بان أحمد رواها في مسنده عن هشيم وكذلك أخرجه الدارقطنى من طريق زياد بن أيوب عن هشيم وقد ذهب الاوزاعي والليث وأبو ثور الى حمله على ما اذا امتنع الراهن من الاتفاق على المرهون فيباح حينئذ للمرتن الاتفاق على الحيوان حفظا لحياته ولا يباع

المالية فيه وجعل له في مقابلة نفقته الانتفاع بالر كوب أو يشرب اللبن بشرط ان لا يرد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وهي من جملة مسئلة الظفر وقيل ان الحكمة في العدول عن اللبن الى الدر لاشارة الى ان المرتن اذا حلب جازله لان الدر ينتج من اللبن بخلاف ما اذا كان اللبن في اناء مثلا وروهه فانه لا يجوز لامرتن ان يأخذ منه شيئا أصلا كذا قال (وعلى الذى يركب) الظاهر (ويشرب) ابن الدارة (النفقة) عليهم ما كانتا من كان هذا ظاهر الحديث وفيه حجة لمن قال يجوز للمرتن من الرهن الانتفاع بالر كوب والحلب بقدر النفقة ولا يمتنع بغيرهما المفهوم الحديث قاله الحافظ في الفتح وقال القاضى الشوكاني في المختصر ويشرحه يجوز رهن ما عدا كذا الراهن في دين عليه والظاهر يركب واللبن يشرب بنفقة

المهرون وما قالوا ان الحديث ورد على خلاف القياس فيحسب بان القياس فاسد الاعتبار منبني على شفا جرف هار لا يصح الاحتجاج به لان العام لا يرد به الخاص بل يبنى عليه انتهى وقال الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى اخذ احمد وغيره من ائمة الحديث بهذه التتوي وهو الصواب وقال في اعلام الموقعين وهذا الحديث من احسن الاحكام واعدا لها ولا يصلح للراهنين غيره وما عداه ففساده ظاهر ثم اطال في تخريج القياس على وفق حديث الباب الى ما لا يسعه المقام ومن مسائل هذا الباب انه لا يغلق الرهن بمائه حديث أبي هريرة عند الشافعي والدارقطني وحسنه والحاكم والبيهقي ٢٠١ وابن حبان في صحيحه عن النبي صلى الله

عليه وآله وسلم قال لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه له غنمه وعلمه غرمه قال الحافظ في بلوغ المرام رجاله ثقات الا ان الحفظ عند أبي داود وغيره ارساله انتهى (عن ابن عباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان اليمين على المدعى عليه) أورد البخاري في باب اذا اختلف الراهن والمرتهن أى في أصل الرهن وبحو فالبينة على المدعى واليمين على المدعى عليه واراد البخاري الجمل على عمومه خلافا لمن قال ان القول في الرهن قول المرتهن ما لم يجاوز قدر الراهن كاشاهد للمرتهن قال ابن القين جرح البخاري الى أن الرهن لا يكون شاهدا قال العلماء

والحكمة في ذلك ان جانب المدعى ضعيف لانه يقول خلاف الظاهر فكيف الحجة القوية وهي البينة وهي لا تجلب لنفسه انفعالا ولا تدفع عنها ضررا فيعزى به هذا ضعف المدعى وجانب المدعى عليه قوى لان الأصل فراغ ذمته فاكفى فيه بحجة ضعيفة وهي اليمين لان

وياخذها بعد حصاد الزرع أو يسترجعها والزرع قائم قبل ان يحصد فان اخذها مستحقها اياه بعد حصاد الزرع فان الزرع اغاصب الارض لا يعلم فيها خلافا وذلك لانه غام ماله وعليه أجرة الأرض الى وقت التسليم وضمن نقص الأرض وتسوية حفرها وان أخذها الأرض صاحبها من الغاصب والزرع قائم فيها لم يملك اجبارا للغاصب على قلعه وخير المالك بين أن يدفع اليه نفقته ويكون الزرع له أو يترك الزرع للغاصب وبهذا قال أبو عبيد وقال الشافعي وأكثر الفقهاء ان صاحب الأرض يملك اجبارا للغاصب على قلعه واستدلو بقروله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق ويكون الزرع لمالك البذر عندهم على كل حال وعليه كراء الأرض ومن جملة ما استدله الاولون ما أخرجه أحمد وأبو داود والطبراني وغيرهم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى زرعاً في أرض ظهير فاجبه فقال ما أحسن زرع ظهير فوالله انه ليس اظهره ولكنك اقلان قال فخذوا زرعكم وردوا عليه نفقته فدل على أن الزرع تابع للأرض ولا يمتحنى ان حديث رافع بن خديج أخص من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لعرق ظالم حق مطابقة في العام على الخاص وهذا على فرض أن قوله ليس لعرق ظالم حق يدل على أن الزرع لرب البذر فيكون الرابع ما ذهب اليه أهل القول الاول من أن الزرع لصاحب الأرض اذا استرجع أرضه والزرع فيها وأما اذا استرجعها بعد حصاد الزرع فظاهر الحديث أنه أيضا لرب الأرض ولا يكتسبه اذا صبح الاجماع على أنه للغاصب كان محض صالها هذه الصورة وقد روى عن مالك واكثر علماء المدينة مثل ما قاله الاولون وفي الجران مالكا والقيام به ولان الزرع لرب الأرض واحتج لما ذهب اليه الجمهور من ان الزرع للغاصب بقوله صلى الله عليه وآله وسلم الزرع للزراع وان كان غاصبا ولم أفق على هذا الحديث فيمنه نظريه وقال ابن رسلان ان حديث ليس لعرق ظالم حق ورد في الغرس الذي له عرق مستطيل في الأرض وخديث رافع ورد في الزرع فيجمع بين الحديثين ويعمل بكل واحد منهما في موضعه ولكن ما ذكرناه من الجمع أرجح لان بناء العام على الخاص أولى من المصير الى قصر العام على السبب من غير ضرورة والمراد بقوله وله نفقته ما أنفقته الغاصب على الزرع من المؤنة في الحرث والسقي وقيمة البذر وغير ذلك وقيل المراد بالنفقة قيمة الزرع فقدر قيمته ويساها المالك والظاهر الاول قيل له وليس لعرق ظالم حق قد تقدم ضبطه

٢٦ نيل خالف يجلب لنفسه النفع ويدفع الضرر فكان ذلك في غاية الحكمة نعم قد يجعل اليمين في جانب المدعى في مواضع تستغنى لدليل كإيمان القسامة ودعوى القيمة في المتلفات ونحو ذلك كما هو مبسوط في كتب الفقه ومذهب الشافعية في مسئلة الرهن تصديق الراهن بيمينه حيث لا بيعة لان الأصل عدم رهن ما ادعاه المرتهن فان قال الراهن لم تكن الاتجار موجودا عند العقد بل احدثتها فان لم يتصور حدها بعد فهو كاذب وطواب يجوب الدعوى فان أصر على انكار وجودها عند العقد جعلنا كالأوحاف المرتهن وان لم يصبر عليه واعتزف بوجودها وانكر رهنها قبل ما منه انكاره لجواز صدقه في نفي الرهن وان كان قد بان كذبه في الدعوى الاولى وهي نفي الوجود وما اذا تصبر وحدها بعد العقد



فان لم يمكن وجودها عنده صدق بلايين وان أمكن وجودها وعده عنده فاقول قوله بيمينه لما صار فان حلف فبهي كالاشجار  
الحادثة بعد الرهن في القلع وسائر الاحكام وقد مر بيانها هذا ان كان رهن تبرع فان اختلفا في رهن مشروط في بيع بان  
اختلفا في اشتراطه فيه او اتفقا عليه واختلفا في شيء مما سبق تخالفا كسائر صور البيع اذا اختلف فيها انهم ان اتفقا على اشتراط  
فيه واختلفا في أصله فلا تخالف لانهم لم يختلفا في كيفية البيع بل يصدق الراهن واللازم من الفسخ ان لم يرهن وهذا الحديث  
أخرجه أيضا في الشهادات وتفسير آل عمران ومسلم والترمذي وابن ماجه في الاحكام وأبو داود والنسائي في القضايا

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب في العتق وفضله)\*

والعتق بكسر الميم المهملة بمعنى  
الاعتاق وهو ازالة الملك عن  
الادعي قال الازهرى هو مشتق  
من قواهم عتق الفرس اذا سبق  
وعتق الفرس اذا طار لالت الرقيق  
يخص بالعتق ويندب حيث شاء  
عيسى بن مريم رضي الله عنه  
قال قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم ايمان رجل)  
وأى كلمة دخلت عايماما وفي  
لفظ ايمان مسلم (اعتق امرأ مسلم)  
استنقذ الله تعالى (أى خلاص الله  
بكل عضو منه عضو آمنه من النار)  
زاد في كقارارات الايمان حتى  
قرجه بقرجه وخص الفرج  
لانه محل أكبر البكائر بعد الشرك  
والنساء في حديث كعب بن مرة  
ولياما امرئ مسلم أعتق امرأتين  
مسلمتين كانتا فكاكه من النار  
عظيم منهن ما بعظم ويايما امرأة  
مسلمة أعتقت امرأة مسلمة  
كانت فكاكها من النار اسناده  
صحيح ومثله لترمذي من حديث  
أبي امامة والطبراني من حديث

وتفسيره في أول كتاب الاحياء قوله وامر صاحب النخل الخ فيه دليل على أنه يجوز  
الحكم على من غرس في أرض غيره غرسا بغير إذنه بقطعه اقال ابن رشد في النهاية أبجع  
العلماء على أن من غرس نخلا أو غرا أو بالجملة نباتا في غير أرضه أنه يؤمر بالقلاع ثم قال الا  
ما روى عن مالك في المشهور ان من زرع فله زرعته وكان على الزارع كراه الارض وقد  
روى عنه ما يشبهه قول الجمهور ثم قال وفرق قوم بين الزرع والثمار الى آخر كلامه قوله  
عم بضم الميم له رتشد الميم جمع حجمة وهي الطويلة وفي القاموس ما يدل على أنه يجوز  
فتح أوله لانه قال بعد تفسيره بالنخل الطويل ويضم

\*(باب ما جاء في غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها)\*

(عن عاصم بن كليب أن رجلا من الانصار أخبره قال خرجنا مع النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فلما رجع استقبله داعي امرأة فبها وجى بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فاكلوا  
فغضب أبان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يلوك لقمة في فمه ثم قال أجد لحم شاة أخذت  
بغير إذن أهلها فقالت المرأة يا رسول الله اني ارسلت الى البقيع يشتري لي شاة فلم أجد  
فارسلت الى جارتي قد اشتري شاة ان أرسل بها اليها فلم يوجد فإرسلت الى امرأته  
فأرسلت اليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اطعمي به الاسارى رواه أحمد  
وأبو داود والدارقطني وفي لفظ له ثم قال اني لأجد لحم شاة ذبحت بغير إذن أهلها فقالت  
يا رسول الله أخى وانام من أعز الناس عليه ولو كان خيرا ممن لم يغير على وعلى ان أرضيه  
بأفضل منها فاجب أن يأكل منها وأمر بالطعام للاسارى) الحديث في اسناده عاصم بن  
كليب قال علي بن المديني لا ينجح به اذا انفرد وقال الامام أحمد لا بأس به وقال أبو حاتم  
الرازي صالح وقد أخرج له مسلم وأما جولة الرجل الصحابي فغير قاذحة لما قرناه غير  
مرة من أن مجهول الصحابة مقبول لان عموم الأدلة القاضية بانهم خير الخلق لقمة من جميع  
الوجوه أقل احوالها أن تثبت لهم بها هذه التربة أعنى قبول مجاهيلهم لانه واجههم تحت  
عمومها ومن تولى الله ورسله تعديله فالواجب حمله على العدالة حتى يكتشف خلافها  
ولا انكشاف في المجهول قوله يلوك قال في القاموس اللوك أهون المضغ أو مضغ صاب  
قوله لقمة بضم اللام وسكون القاف ويجوز فتح اللام قال في القاموس اللقمة وقطع

عبد الرحمن بن عوف ورجاله ثقات وفي الحديث فضل العتق وان عتق الذك أفضل من عتق الانثى خلافا  
لما في فضل عتق الانثى محتجبان عتقها يستدعي مبرورة ولد هاسر اسوا تزوجها حرا أو عبد بخلاف الذك ومقابل في الفضل ان  
عتق الانثى غالباً يستلزم ضياعها ولان في عتق الذك من المعاني العامة ما ليس في الانثى كصلاحيةه للقضاء وغيره مما يصلح  
للاذكور دون الاناث قال الخطابي ويستحب عند بعض العلماء ان لا يكون العبد المعتق ناقص العضو بالعمور والشلل  
ونحوه مما بل يكون سليما ليكون معتقه قد نال الموعود في عتق اعضائه كلها من الدار باعتاقه اياه من الرقي في الدنيا وقال  
ورعاً كان نقصان الاعضاء زيادة في الثمن كالمهمل اذا صلح لا يصلح له غيره من حفظ الحرم وغيره انتهى فقيه اشارة الى أنه

يعتبر النقص الجهور بالمنفعة وما قاله في مقام المنع وقد استسكروا النووي وغيره وقال لاشك ان في حق الحيض وكل ناقص فضله لكن الكامل أولى وقال ابن المنبر فيه اشارة الى أنه ينبغي في الرقبة التي تكون اكدارة أن تكون مؤمنة لان الكفارة متقدمة من النار فينبغي ان لا يقع الا بعدة من النار وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا كقارات الايمان ومسلم في العتق وكذا النسائي والترمذي (عن أبي ذر رضي الله عنه قال سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أي العمل أفضل قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) قوله حالان الجهاد كان اذ ذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت فاي الرقاب أفضل) أي لائق (قال إيمان بالله وجهاد في سبيله) قوله حالان الجهاد كان اذ ذاك أفضل الاعمال ٢٠٣ (قلت فاي الرقاب أفضل) أي لائق (قال

ما جاء باللقم قوله فلم يوجد بضم أوله وسكون الواو وكسر الجيم أي لم يعطى ما طلبته وفي القاموس أوجده أعناه وفلان ما لوبه أظفره وبه الحديث فيه دليل على مشروعية اجابة الداعي وان كان اصرأ والمدهور جلا أجنبي اذا لم يعارض ذلك بمفسدة مساوية أو راجحة وفيه مجيز لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ظاهرا لعدم اساغته لذلك اللحم واخباره بما هو الواقع من أخذها بغير اذن أهلها وفيه تجنب ما كان من المأكولات حراما أو مشتبها وعدم الاتكال على تجوز اذنا مال كد بعدا كله وفيه أيضا أنه يجوز صرف ما كان كذلك الى من يأكله كالاسارى ومن كان على صفته سم وقد أورد المصنف هذا الحديث للاستدلال به على حكم من غصب شاة فذبحها وشواها أو طبخها وكا وقع في الترجمة وقد اختلف العلماء في ذلك فحكى في البحر عن القاسمية وأبي حنيفة ان المالك يحجر بين طاب القيمة وبين أخذ العين كالحى وعدم لزوم الارش لان الغاصب لم يستملك ما ينفرد بالتقويم وحكى عن المؤيد بالله والناصر والشافعي ومالك انه يأخذ العين مع الارش كالمقطع الاذن وهو هاو عن محمد أنه يحجر بين القيمة وأول العين مع الارش

\*(باب ما جاء في ضمان المتاع بجحسه)\*

(عن أنس قال أهدت بعض أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم البه طعما في قصعة فضربت عائشة القصعة بيدها فالت ما فيها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم طعمام بطعمام وانما بانام رواه الترمذي وصححه وهو جع نام اسائر الجماعة الامسماه وعن عائشة انها قالت ما رأيت صانعة طعمام مثل ضحية أهدت الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اناء من طعمام فنامت نفسي ان كسرتة نقلت يا رسول الله ما كفارة قال اناء كاناه وطعمام كطعمام رواه أحمد وأبو داود والنسائي) الحديث الاول لفظه في البخاري ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان عند بعض نسائه فارسات احدى امهات المؤمنين مع خادمها بقصة فيها طعمام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطعمام وقال كاد دفع القصعة للصبيحة للرسول وحبس المكسورة هذا أخذ الفاظ البخاري وله الفاظ أخر وليس فيه تهمة الضاربة وهي عائشة كما وقع في رواية الترمذي التي ذكرها المصنف والحديث الثاني في اسناده أفلت بن خليفة أبو حسان ويقال فليت

أغلاها) بالمجمة وروى بالمهملة (عنا) ومسلم عن هشام أكثرها غنا وهو بين المراد قال النووي محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أو مالو كان مع شخص ألف درهم مثلا فإراد أن يشتري بها رقبة يعتقها فوجده رقبة نفيسة ورقبتين مفضواتين فائتقان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السهمنة افضل لان المطلوب هنا فاك الرقبة وهما لا طيب اللحم انتهى قال في الفتح والذي يظهر أن ذلك يختلف باختلاف الاشخاص قرب شخص واحد اذا عتق انتفع بالعتق وانتفع به اضعاف ما يحصل من النفع بعق أكثر عدد اضعافه ورب محتاج الى كثرة اللحم ليفرقه على المحاييج الذين يتفقون به أكثر مما ينتفع هو بطيب اللحم والضابط ان ايم ما كان أكثر نفعا كان افضل سواء قل أو أكثر واحتج به مالك في ان عتق الرقبة الكفارة اذا كانت أعلى ثمننا أفضل من المسامة وخالفه اصبغ وغيره وقال المراد

بقوله أغلاها غنا من المسان وقد تقدم تقييده بذلك في الحديث الاول (وانفسها عند أهلها) أي أكثرها رغبة عند مالكيها لمحبتهم فيها لان عتق مثل ذلك لا يقع الا بالمال (قلت فان لم يفعل) أي ان لم أقدر على العتق ولدارقطني في الغرائب فان لم استطع (قال تعين صائغا) من الصنعة أو صائغا بالاضاد من الضياع أي تعين داضباع من فقر أو عيال أو حال قصر عن القيام بها وأطال القسط لاني في تصحيح الروايات بالمجمة والمهملة وما قيل فيها مجدا فراجع (أو تصنع لا خرق) وهو من لا يحسن صنعة ولا يهتدى اليها (قال فان لم يفعل قال تدع الناس من النهر) أي تكف عنهم مشرك فيه دليل على ان الكف عن الشيء داخل في فعل الانسان وكسبه حتى يؤخر عليه ويعاقب غير ان الثواب لا يحصل مع التكف الا مع النية والقصد

لامع الغفلة والذهول قاله القرطبي (فإن صدقة تصدق بها على نفسك) وفي الحديث أن الجهاد أفضل الأعمال بعد  
الايان والابوة باختلاف احوال السائلين وفيه حسن المراجعة في السؤال وضرب المقتى والحلم على التأييد  
ورفته به وقد روى ابن حبان والطبري وغيرهما عن أبي ذر جندب ما طويلا فيه أسئلة كثيرة وأجوبته يشغل على فوائد كثيرة  
منها سؤاله أي المؤمنين أكمل وأي المسلمين أسلم وأي الهجرة والجهاد والصدقة والصلاة أفضل وفيه ذكر الانبياء وعددهم  
وما أنزل عليهم وآداب كثيرة من أواسر ونواه ٢٠٤ وغير ذلك قال ابن المنير وفي الحديث إشارة إلى أن إعانة الصانع أفضل

من إعانة الصانع لان غير الصانع  
مظنة الإعانة فكل أحد يعينه  
عابا بخلاف الصانع فإنه لشهرته  
بصنعه يغفل عن إعانتته فهو  
من جنس الصدقة على المستور  
إتمى وهذا الحديث من أعلى  
حديث وقع عند البخاري وهو  
في حكم المسائل وأخرج به  
مسلم في الايمان والنسائي في العتق  
والجهاد وابن ماجه في الاحكام  
(عن عبد الله بن عمرو رضي الله  
عنه ما أنزل رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال من أعتق  
شركا في عبداً أي نصيبا سواه  
كان قليلا أو كثيرا أو شركا  
في الاصل مصدر أطلق على  
متعلقه وهو المشترك ولا بد من  
اضمار أي جزء مشترك لان  
المشترك في الحقيقة الجمله (فكان  
له أي للذي أعتق (مال يبلغ) أي  
شيء يبلغ (عن العبد) أي قيمة  
بقيته (قوم العبد قيمة عدل)  
بأن لا يراد من قيمته ولا ينقص  
ولمسلم والنسائي لاوكس ولاشطط  
والوكس النقص والشطط الجور  
(فأعطى شركاه حصصهم) أي

العامري قال الامام أحمد ما أرى به بأسا وقال أبو حاتم الرازي شيخ وقال الخطابي في  
اسناد الحديث مقال وقال في الفتح أن اسناده حسن قوله بعض أزواج النبي هي زينب  
بنت جحش كما رواه ابن حزم في المحلى عن أنس ووقع قريب من ذلك لعائشة مع أم سلمة كما  
روى النسائي عنهم أنها أتت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطعام في حفنة فقامت عائشة  
متزربة بكساء ومعهما نهر فقامت به الحفنة الحديث والرواية المذكورة في الباب عن  
عائشة تشعر بأنه قد وقع لها مثل ذلك مع صفية وقد روى الدارقطني عن أنس من طريق  
عمران بن خالد شذوذ ذلك قال عمران أ كثر ظني أنكم لا تعرفون عائشة حفنة  
قال في الفتح ولم يصب عمران في ظنه أنها حفنة بل هي أم سلمة ثم قال نعم وقعت القصة  
لحفنة أيضا وذلك فيما رواه ابن أبي شيبة وابن ماجه من طريق رجل من بني سؤدة غير  
مسمى عن عائشة قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع أصحابه ف صنعت له طعاما  
وصنعت له حفنة طعاما فاستفتى فقالت للبراءة أن اطلق فأ كفتي قصعتما كما كفتها  
فانكسرت وانتذر الطعام فجعله على النطع فأكوه ثم بعث بقصعتي إلى حفنة فقال  
خذوا ظرفا مكان ظرفكم وبقية رجاله ثقات قال الحفاظ وتحرر من ذلك أن المراد به  
أبهم في حديث الباب هي زينب بجحش الحديث من يخرج به وهو جيد عن أنس وما عدا  
ذلك ففصل أخرى لا تليق بن تحقيق أن يقول في مثل هذا قيل المرسل فلائذ وقيل  
فلائذ من غير تحريك قوله أنا ما نأفقه دليل على أن القيمي يضمن بمثله ولا يضمن بالقيمة إلا  
عند عدم المثل ويؤيده ما في رواية البخاري المقتضية بلغة ودفع القصعة الصحيحة  
للرسول وبه احتج الشافعي والكوفيون وقال مالك إن القيمي يضمن بقيته مطلقا وفي  
رواية عنه كالمذهب الاول وفي رواية عنه أخرى ما صنعته لآدمي فالمثل وأما الحيوان  
فالقيمة وعنه أيضا ما كان مكيلا أو موزونا فالقيمة والا فالمثل قال في الفتح وهو  
المشهور عندهم وقد ذهب إلى ما قاله مالك من ضمان القيمي بقيته مطلقا جماعة من أهل  
العلم منهم الهادي والهادوية ولا خلاف في أن المثل يضمن بمثله وأجاب القائلون بالقول الثاني  
عن حديث الباب وما في معناه بما حكاه البيهقي من أن القصعتين كانتا للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم في بيتي زوجته فعاقب الكاسرة فجعل القصعة المكسورة في بيتها وجعل  
القصعة في بيت صاحبتها ولم يكن هناك تضمين وتعقب بما وقع في رواية لابن أبي حاتم بالنظر

من  
قيمة حصصهم أي أن كان له شرك فان كان إعطاء جميع الباقي وهذا الخلاف فيه ولو كان مشتركا بين ثلاثة  
فأعتق أحدهم حصته وهي النصف والثاني حصته وهي السدس فهل يقوم عليهم ما نسب صاحب النصف بالسوية أو على  
قدر الحصص الجهور على الثاني وعند المالكية والحنابلة خلاف كالاخلاف في الشفعة إذا كانت لاثنتين هل يأخذان  
بالسوية أو على قدر المالك (وعتق عليه) العبد (والا) بأن لم يكن موسرا (فقد عتق منه ما عتق) أي حصته وظاهر الحديث  
العموم في كل رقيق لكن يستثنى الجاني والمرهون ففقيه خلاف والاصح في الرهن والحنابلة يمنع السرية لان فيما ابطل  
جن المرتين والجاني عليه الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي في العتق (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال

رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ان الله تجاوز لي عن أمتي ما وسوست به صدورهم) أي ما حدثت به أنفسهم وهو ما يحظر بالدال والوسوسة الصوت الخفي ومنه وسواس الخلق لاصواتهم أو قبل ما يظهر في القلب من الخواطر ان كانت تدعو إلى الرذائل والمعاصي تسمى وسوسة فان كانت تدعو إلى الخصال المرضية والطاعات تسمى الهام أو لا تكون الوسوسة إلا مع التردد والتزلزل من غير ان يطمئن إليه أو يستقر عنده (ما لم تعمل) في العمليات بالخوارخ (أو تسلكم) في الأقليات بالأسان على وفق ذلك ومطابقة الحديث للترجمة من قوله ما وسوست لأن ٢٥٥ الوسوسة لا اعتبار لها عند عدم التوطن فكذلك الخطي والناسي لا توطن

أهماء (وعنه) أي عن أبي هريرة (رضي الله عنه) أنه لما أقبل يريد (السلام) وكان مقدمه فيما قاله الفلاس عام خيبر وكان في الحورم سنة سبع وكان أسلامه بين الحديبية وخيبر (ومعه غلامه) قال في الفتح لم أقف على اسمه (ضل) أي تاه (كل واحد منهم) من صاحبه (فذهب إلى ناحية) (فأقبل) أي الغلام (بعد ذلك) وأبو هريرة جالس مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا هريرة هذا غلامك قد ناك فقال (أما) أي حتما (إني أشهدك أنه) حر قال فهو حين يقول (أي الوقت الذي وصل فيه إلى المدينة) (بالسلة من طولها وغنائمها) أي تعبها ومشقتها (على أنها) من دارة الكفر (أي الحرب) (نجت) وهذان من بحر الطويل وفيه الحرم وهذا الشعر لابي هريرة وألغى لاهمه أو لابي هريرة الغنوى تمثل به أبو هريرة وفيه النائم من النصب

من كسر شيئا فهو له وعليه مثله وبهم - إذ برد على من زعم أنهم ما وقعوا عين لا عوم فيما ومن جلة ما أجابوا به عن حديث الباب وما في معناه بأنه يحتمل أن يكون في ذلك الزمان كانت العقوبة فيه بالمال فعاقب الكاسرة بإعطاء قصعتها الأخرى وتعقب بأن التصريح بقوله أنا بآيائنا بعد ذلك قوله طعام بطعام قيل ان الحكم بذلك من باب المعونة والإصلاح دون بيت الحكم بوجوب المثل فيه لأنه ليس له مثل معلوم قال الحافظ وفي طرق الحديث ما يدل على أن الطعامين كانا مختلفين في قوله فما ملكت نفسي أن كسرته لفظ أبي داود فأخذني أفكل بفتح الهاء وواسكان الفاء وفتح الكاف ثم لام وزنه أفعل والمعنى أخذتني رعدة إلا فكل وهي الرعدة من برد أو خوف والمراد هنا أنهم بالممارأت حسن الطعام غارت وأخذتهم سائل الرعدة

### \* (باب جنابة البهيمة) \*

(قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم العجماء جرحها جبارة وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرجل جبار رواه أبو داود \* وعن حرام بن محمصة أن ناقة البراء بن عازب دخلت حائطاً فالتفت فيه فقتلها فقتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على أهل الحوائط حفظها بالبراء ما أفدت المرائشي بالليل ضامن على أهلها رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه \* وعن النعمان بن بشير قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وقف دابة في سبيل من سبيل المسلمين أو في سوق من أسواقهم فإطأت يده أو رجل فهو ضامن رواه الدارقطني وهذا عند بعضهم فيما إذا وقعها في طريق ضيق أو حيث تضر المار) حديث العجماء جرحها جبار أخرجه الجماعة من حديث أبي هريرة وقد تقدم في باب ما جاء في الركا والعدن من كتاب الزكاة وحديث أبي هريرة أخرجه أيضا النسائي وقال الدارقطني لم يروه غير سفيان بن حسين وخالفه الحافظ عن الزهري منهم مالك وابن عيينة ويونس ومعمّر وابن جرير وعقيل وإيث بن سعد وغيرهم كلهم يرووه عن الزهري فقالوا العجماء والبرجبار والعدن جبار ولم يذكروا الرجل وهو الصواب وقال الخطابي قد تسلك الناس في هذا الحديث وقيل أنه غير محفوظ وسفيان بن حسين معروف بسوء الحفظ وقد روى آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة عن رسول

والسفر (عن حكيم بن حزام رضي الله عنه أنه اعتق في الجاهلية) وهو مشرك (مائة رقبة ووجل على مائة بعير فأسلم رجل على مائة بعير واعتق مائة رقبة) في الحج لما روى أنه حج في الإسلام ومعه مائة بدنة قد جلاها بالخير ووقف بمائة عبد وفي أعناقهم أطواق الفضة فحرموا عن الجميع (قال) أي حكيم (فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلت يا رسول الله وذكرك الحديث) أي بابقه وهو رأي أي أخبرني أشياء كنت أصنعها في الجاهلية كنت أتحدث بها نفسي أتبرأ رأي أطلب بها البر والأحسان إلى الناس والتقرب إلى الله تعالى قال فقال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسألت على ما سألناك من خير (وقد تقدم في الزكاة) ليس المراد به هبة التقرب في حال الكفر بل إذا أسلم ينتفع بذلك الخير الذي فعله وإنك بفعل ذلك

اكتسبت طبا عابجه فانتفعت بتلك الطبايع في الاسلام وتكون تلك العادة قد مهدت للهدى وتعد على فعل الخير وانك  
ببركة فعل الخير هديت الى الاسلام لان المبادئ عنوان الغايات (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم اغار على بني المصطلق) بطن من خزاعة (وهم غارون) جمع غاري غارون اي اخذهم على غرة (وانعامهم تنقي  
 على الماء فقتل مقاتلتهم) أي الطائفة الباغية (وسبي ذرارهم) وفي هذا جواز الاغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة  
 من غير اذار بالاغارة لكن الصحيح استحباب ٢٠٦ الاذار وبه قال الشافعي والليث وابن المنذر والجمهور وقال مالك

يجب الاذار مطلقا وفيه جواز  
استرقاق العرب لان بني المصطلق  
عرب من خزاعة وهذا قول  
الشافعي في الجديد وفيه قال مالك  
وجهور أصحابه وأبو حنيفة  
وقال جماعة من العلماء لا يسترقون  
اشرفهم وهو قول الشافعي  
في القديم والاول ارجح (وأصاب  
يوسف جويرية) بنت الحرث بن  
أبي ضرار وكان أبوها أسيد  
قومه وقيل وقعت في سهم ثابت  
ابن قيس وكانت تتهافتها انقضى  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم كتابها وتزوجها فارس  
العام مافي أيديهم من السبايا  
المصطلقية ببركة مضاهرة النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فلا تعلم  
امراة أكثر بركة على قوصها منها  
(رضي الله عنها) عن أبي هريرة  
رضي الله عنه قال ما زلت أحب  
بني تميم بن مرة بن اد بن طابخة  
ابن الياس بن مضر (منه ثلاث)  
أي ثلاث خصال (تمت من  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يقول فيهم) أي في بني تميم  
(سمعتهم يقول هم أشد أمتي على

الله صلى الله عليه وآله وسلم الرجل جبار قال الدارقطني تفرد به آدم بن أبي إياس عن  
شعبة وسفيان بن حسين المذكور قد استشهد به البخاري وأخرج للمسلم في المقدمة  
ولم يحتج به واحد منهم ما وثقكم فيه غير واحد وحديث حرام بن محيصة أخرجه أيضا  
مالك في الموطأ والشافعي والنسائي والدارقطني وابن حبان وصححه والحاكم والبيهقي قال  
الشافعي اخذناه لثبوته واتصاله ومعرفة رجاله قال الحافظ ومدايره على الزهري  
واختلف عليه فقبيل عن الزهري عن ابن محيصة ورواه عن ابن عباس عن مالك فزاد  
فيه عن جندب بن محيصة ورواه عنه عن الزهري عن حرام عن ابن عباس ولم يتابع عليه  
ورواه الاوزاعي واهم عمل بن أمية وعبد الله بن عباس عن الزهري عن حرام عن  
البراء قال عبد الله الحق وحرام لم يسمع من البراء وسبقه الى ذلك ابن حزم ورواه النسائي من  
طريق محمد بن أبي حنيفة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن البراء ورواه ابن عيينة  
عن الزهري عن حرام وسعيد بن المسيب أن البراء ورواه ابن جريج عن الزهري أخبرني  
ابو اسامة بن سهل أن ناقة البراء ورواه ابن أبي ذئب عن الزهري قال بلغني أن ناقة البراء  
وحديث النعمان قال في الجامع الكبير رواه البيهقي وضعفه قوله جبار يضم الجيم أي  
هدير قال في القاموس هو الهدير والباطل وظاهره أن جنابة اليها ثم غدير مضمونة  
وايكن المراد اذا فعالت ذلك بنفسها ولم تكن عقورا ولا فرط ما لكها في حفظها حيث  
يجب عليه الحفظ وذلك في الليل كما يدل عليه حديث حرام بن محيصة وكذلك في اسواق  
الساكنين وطرقهم وبجائهم كما يدل عليه حديث النعمان بن بشير قوله الرجل بكسر  
الراء وسكون الجيم يعني انه لا ضمان فيما جنته الذابة برجلها ولكن بشرط أن لا يكون  
ذلك بسبب من حالها كونه في الاسواق والطرق والجامع وطرقها في تلك الامكنة  
كما يدل على ذلك حديث النعمان وبشرط أن لا يكون ذلك في الاوقات التي يجب على  
المالك حفظها فيها كالليل وهذه الحديث وان كان فيه المقال المتقدم ولكنه يشهد له  
ما في الحديث المتفق عليه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم برحها جبار فان عومته  
يقضي عدم الفرق بين جنابها برجلها أو بغسرها أو الكلام في ذلك مبسوط في الكتب  
الفقهية قولنا ضمان على أهلها أي مضمون على أهلها وفي حديث البراء وان حفظ  
الناشئة بالليل على أهلها وان على أهل الناشئة ما أصابت ناشئتهم بالليل وقد استدل

بذلك  
الدجال) وعنده مسلم هم أشد الناس قولا في الملاحة فيكون المراد باللاحم أو ذك  
الدجال ليدخل غيره بطريق الاولى (قال وجاءت صدقاتهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هذه صدقات قومنا)  
لاجتماع نسبهم بنسبه الشريف في الياس بن مضر (وكانت سمية منهم عند عائشة) وعند الاسماعيلي وكانت على عائشة نسمة من  
بني اسمعيل قال في الفتح لم أقف على اسمها وعند أبي عوانة من رواية الشعبي وكان على عائشة محرروا بين الطيراني في الاوسط من  
رواية الشعبي المراد بالادي كان عليه اواكه كان نذرا وعنده في الكبير أم ساقالت بانبي الله اني نذرت عمة قامن ولد اسمعيل فقال  
لها النبي صلى الله عليه وآله وسلم اصبري حتى يجي في بني العنبر عند الجاني في بني العنبر فقال لها اخذي منهم سم أربعة فاخذت



منهم روي جاوز يبابوزنيا وسيرة نصح النبي صلى الله عليه وآله وسلم على رؤسهم وترك عليهم قال في الفتح والذي تعين لعنق عائشة من هؤلاء الاربعة اما رديح واما زني ففي سنن ابي داود من حديث الزيب ما يرشد الى ذلك انتهى (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اعقها) أي النسمة (فانهم امن ولدا اسمعيل) وفيه دليل على جواز استرقاق العرب وتملكهم كسائر فرق العجم الا أن عتقهم افضل امكن قال ابن المنير تلك العرب لا بد عندى فيه من تفصيل وتخصيص للشرقاء ولو كان العربي مئال من ولد فاطمة رضي الله عنهم ائولو فرضنا ان حسينا أو حسينيا تزوج أمة بشرطه لانتبه بعدنا استرقاق ٢٠٧ ولده قال واذا أفاد كون المسبي من ولد اسمعيل يقتضي استحباب اعتاقه

فالذي بالمثابة التي فرضناها يقتضي وجوب حريته حقا قال في الفتح وفي الحديث ايضا فضيلة ظاهرة لبعني تميم وكان فيهم في الجاهلية وصدر الاسلام جماعة من الاشراف والرؤساء وفيه الاخبار عما سمي من الاحوال الكائنة في آخر الزمان وفيه الرد على من نسب جميع الامم الى بني اسمعيل لتفرقتهم صلى الله عليه وآله وسلم بين خولان وهم من اليمن وبين بني النضير وهم من مضر والمشهور في خولان انهم من ولد كهلان بن سبأ وقال ابن الكلبي خولان من قضاة وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل عن زهير (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يقل أحدكم لملك غيره (أطعم ربك) أمر من الاطعام (وضئ ربك) أمر من وضأه يوضئه (اسق ربك) أمر من سقاها يسقيها وسبب النهي عن ذلك ان حقيقة الربوبية لله تعالى لان الرب هو المالك والقائم

بذلك من قال انه لا يضمن مالك البهيمة ما جنته بالتمارويض من ما جنته بالليل وهو مالك والشاقي والهادوية وذهب أبو حنيفة وأصحابه الى أنه لا ضمان على اهل الماشية مطلقا واحتجوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم جرحها جبار ولا شك انه عموم مخصوص بحديث عوام بن ححصة والنعمان بن بشير قال العجاوي الا أن تمتدق مذهب أبي حنيفة انه لا ضمان اذا أرساها مع حافظ واما اذا أرساها من دون حافظ ضمن انتهى ولا دليل على هذا التفصيل وذهب الليث وبعض المالكية الى أنه يضمن مالكها ما جنته ليل الأثرها وهو اهدار الدليل العام والخاص وروى عن عمر انه لا يضمن ما تلفته بما لا يقدر على حفظه ويضمن ما أمكنه حفظه وهو ايضا تفصيل لا دليل عليه ولا يثبت كل على المذهب الاول قول الله تعالى اذ نفشت فيه عنهم القوم في قصة داود وسليمان على القول بأن شرع من قبلنا بالزمن لان النفس انما يكون بالليل كما جزم بذلك الشعبي وشريح ومسروق روى ذلك البيهقي عنهم

\*(باب دفع الصائل وان أدى الى قتله وان المصول عليه يقتل شهيدا)\*  
(عن أبي هريرة قال جاز رجل فقال يا رسول الله أ رأيت ان جاز رجل يريد أخذ مالي قال فلا تعطه مالك قال أ رأيت ان قاتلني قال قاتله قال أ رأيت ان قتلني قال فانت شهيد قال أ رأيت ان قتله قال هو في النار ورواه مسلم وأحمد وفي نسخة يا رسول الله أ رأيت ان أدى علي مالي قال انشد الله قال فان أبو علي قال قاتل فان قتل في الجنة وان قتل في النار فيه من الفقه انه يدفع بالاسهل فالاسهل وهو عن عبد الله بن عمرو أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل دون ماله فهو شهيد متفق عليه وفي نسخة من اريد ماله بغير حق فقاتل فقتل فهو شهيد ورواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه وعن سعيد بن زيد قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول من قتل دون دينه فهو شهيد ومن قتل دون دمه فهو شهيد ومن قتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون أهله فهو شهيد ورواه أبو داود والترمذي وصححه حديث سعيد بن زيد أخرجه ايضا بقبية اهل السنن وابن حبان والحاكم وقد أخرج احمد والنسائي وأبو داود والبيهقي وابن حبان من حديث ابي هريرة عن رواية قتادة عن النضر بن انس

بالشي ولا يوجد هذا حقيقة الا لا تعالى قال الخطأ في سبب المنع ان الانسان مربيوب متهيب بالخالص التوحيد لله تعالى وترك الاشراك معه فيكره المضاهاة بالاسم لا لا يدخل في معنى الشرك ولا فرق في ذلك بين الحر والعبد وأما من لا تعبد عليه من سائر الحيوانات والجمادات فلا يكره أن يطلق ذلك عليه عند الاضائة كقوله رب العار والثوب ورب البقوع واما قوله تعالى اذ كرتي عند ربك فانه ورد لبيان الجواز والنهي للادب والتزكية دون التحريم أو النهي عن الاكثار من ذلك وابتداء هذه اللفظة عادة ولم ينه عن اطلاقها في نادر من الاحوال وهذا الاختار القاضي عياض وتخصيص الاطعام وما بهد ما بال كل غلبة استعمالها في مخاطبات ويدخل في النهي ان يقول السيد ذلك عن نفسه فانه قد يقول لعبد اسق ربك فيضع الظاهر موضع الضمير على



سبل التعظيم لنفسه بل هذا أولى بالنهي من قول العبد ذلك أو الاجنبى ذلك عن السيد قال في مصابيح الجامع ساق البخارى  
في الباب قوله تعالى والصالحين من عبادكم وامائكم وقوله صلى الله عليه وآله وسلم قوموا الى سيدكم تنصرون على ان النهي  
انما جاءه توجهه على جانب السيد اذ هو في مظنة الاستطالة وان قول الغير هذا عجز يدوه هذه امته خلافا لثرائه بقوله اخبارا  
وتعريفا وليس في مظنة الاستطالة والآية والحديث مما يؤيد هذا الفرق وفي الحكايات المأثورة ان سائلا وقف ببعض  
الاحياء فقال من سيد هذا الحق فقال ٢٠٨ رجل انما فقال لو كنت سيدهم لم تقله وقال النورى المراد بالنهي من استعمله

على جهة التعظيم لا من اراد  
التعريف انتهى ومجمله كما قال  
في الفتح اذ لم يحصل التعريف  
بدون ذلك استعمالا للادب  
في اللفظ كاذل عليه الحديث  
(وليقل سيدى ومولائى) وانما  
فرق بين السيد والرب لان  
الرب من أسماء الله تعالى اتفاقا  
واختلف في السيد هل هو من  
أسماء الله تعالى ولم يأت في القرآن  
انه من أسماء الله تعالى نعم روى  
البخارى في الادب المفسر وأبو  
داود والنسائى وأحمد من حديث  
عبد الله بن الشخير عن النبي صلى  
الله عليه وآله وسلم قال السيد  
الله فان قلنا انه ليس من أسماء الله  
فأفرق واضح اذ التباس وان  
قلنا انه من أسماء الله تعالى فليس  
في الشهرة والاستعمال كلفظ  
الرب فيحصل الفرق بذلك وانما  
من حيث اللفظة فالسيد من  
السود وهو المقدم يقال ساد  
قومه اذا تقدم عليهم ولا شك  
في تقدم السيد على غلامه قلنا  
حصل الاتفاق جاز الاطلاق  
وأما المولى فقال النورى يقع على

عن بشير بن نهيك عنه بالفظ ولا قصاص ولا دية وفي رواية للبيهقي من حديث ابن عمر  
ما كان عليك فيه شيء وقد تعقب الحافظ في صلاة الخوف من التخصيص من زعم أن  
حديث ابن عمر وابن العاص متفق عليه وقال انه من أفراد البخارى وفي هذا التعقب  
نظر فان الحديث في صحيح مسلم وفيه قصة وقد اعترف الحافظ في الفتح في كتاب المظالم  
والغصب بأن مسلما أخرج هذا الحديث من طريق ابن عمر وودكر القصة وأما حديث  
الباب فيما دل على أنه يتجاوز مقابلة من أراد أخذ مال انسان من غير فرق بين  
القبيل والكثير اذا كان الاخذ بغير حق وهو مذهب الجمهور كالحاكم النورى  
والحافظ في الفتح وقال بعض العلماء ان المقابلة واجبة وقال بعض المالكية  
لا يتجاوز اذا طلب الشيء الخفيف وامل متمسك من قال بالوجوب ما في حديث ابى هريرة  
من الامر بالمقابلة والنهي عن تسليم المال الى من رام غصبه واما القائل بعدم الجواز  
في الشيء الخفيف فعموم احاديث الباب يرد عليه ولكنه ينبغي تقديم الاخف فالأخف  
فلا يعدل المدفع الى القتل مع امكان الدفع بدونه ويدل على ذلك امره صلى الله عليه  
وآله وسلم بانشاد الله قبل المقابلة وتكامل الاحاديث المذكورة على جواز المقابلة لمن  
اراد اخذ المال تدل على جواز المقابلة لمن اراد اراقة الدم والقتل في الدين والاهل  
وحكى ابن المنذر عن الشافعى انه قال من اراد ماله او نفسه او حريمه فله المقابلة وليس  
عليه عقل ولا دية ولا كفارة قال ابن المنذر والذى عليه اهل العلم ان للرجل ان يدفع  
عما ذكر اذا اراد طلبا بغير تفصيل الا ان كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالجهميين  
على استثناء السلطان لا تثار الواردة بالامر بالصبر على جوره وترك القيام عليه انتهى  
ويدل على عدم لزوم القود والدية في قتل من كان على الصفة المذكورة ما ذكرنا من  
حديث ابى هريرة وحمل الاوزاعى احاديث الباب على الحالة التي للناس فيها امام واما  
حالة الفرقة والاختلاف فليس تسلم المبنى على نفسه او ماله ولا يقاثل احدا قال في الفتح  
ويرد عليه حديث ابى هريرة عند مسلم يعنى حديث الباب واحاديث الباب مصرحة  
بان المقتول دون ماله ونفسه واهله ودينه شهيد ومقابلة اذا قتل في النار لان الاول  
محق والثاني مبطل قوله دون ماله قال القرطبي دون في اصلها ظرف مكان بمعنى تحت  
وتستعمل بالخفية على الجواز وجهه ان الذي يقاثل عن ماله غالبا انما يجعله خلفه أو

سنة عشر معنى منها الناصر والولى والمالك وحينئذ فلا بأس ان يقول مولى أيضا السكن يعارضه حديث مسلم  
والنسائى من طريق الاعمش عن ابى صالح عن ابى هريرة في هذا الحديث لا يقل احدكم مولاى فان مولاكم الله واجيب بان  
مسلم قد بين الاختلاف في ذلك على الاعمش وان منهم من ذكر هذه الزيادة ومنهم من حذفها قال عياض وحذفها أصح وقال  
القرطبي روى من طرق متعددة مشهورة وليس ذلك مذكورا فيه افظه ران اللفظ الاول أرجح وانما صرحنا بالتراجع للمعارض  
بينهما والجمع معتذر والعلم بالتاريخ موقوف لم يبق الا الترجيح وقد كان بعض كبار العلماء يأخذون بما ذكرناه من أن يخاطب أحدا  
بالفظ السيد أو كتابته قال في الفتح ويأتى كدهذا اذا كان المخاطب غيرتى فعند أبى داود والبخارى في الادب المنرد من حديث

تريد من فوعالاته لول الله ما في حديث ونحوه عند الحاك (ولا يقل أحدكم عبدى أمتي) لان حقيقة العبودية انما يستحقها الله تعالى ولان فيها تعظيما لا يليق بالخلوق وقد بين صلى الله عليه وآله وسلم العلة في ذلك حيث قال في هذا الحديث عند مسلم والنسائي في عمل اليوم والليلة من طريق العلامة بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة لا يقول أحدكم عبدى فان كانكم عبيد الله وكل نساءكم اما الله وعندي أبي اودود والنسائي في عمل اليوم والليلة أيضا من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة فانكم المملوكون والرب الله فنهى عن التناول في اللفظ كما نهى عن ٢٠٩ التناول في الفعل (واقتل فتاى وقتاى

وغسلى) لان الميست دالة على الملك كدلالة عبدى فارشد صلى الله عليه وآله وسلم الى ما يؤدى الى المعنى مع السلامة من التعاطف مع انها تطلق على الحر والمملوك لكن اضافته ثل على الاختصاص قال الله تعالى واذا قال موسى اقناؤه وهذا النهى للتنزيه دون التحريم كما هو وهذا الحديث أخرجه مسلم في الادب (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا أتى أحدكم خادمه بطعامه فان لم يجلسه معه) وعند مسلم فليقلعه معه فليأكل كل وعند أحمد والترمذى فليجلسه معه فان لم يجلسه معه ولا يجلسه فليأكل كل (ولم يجلسه معه فان لم يفعل (فليأكله) من الطعام (لقمة أو لقمتين) شك من الراوى ورواه الترمذى بلفظ لقمة فقط وفي رواية مسلم فليقلعه ذلك بما اذا كان الطعام فليأكله (أو كاه أو كاهتين) يعنى لقمة أو لقمتين (فانه) أى الخادم (ولى علاجه) أى الطعام عند تحصيل آله وتحميل مشقة

تحمته ثم يقال عليه اهـ ولكنه يشك على هذا قوله في حديث سعيد بن زيد دون دينه دون دمه -

(باب في ان الدفع لا يلزم المصول عليه ويلزم الغير مع القدرة) \*

(عن عبد الله بن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما يمنع أحدكم اذا جاء من يريد قتله أن يكون مثل ابنى آدم القاتل في النار والمقتول في الجنة رواه أحمد \* وعن أبي موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في الفتنة كسر وافي اقسىكم وقطعوا أوتاركم واضربوا بسيوفكم الحجارة فان دخل على أحدكم كمينه فليكن خيرا بنى آدم رواه الخمسة الا النسائي \* وعن سعد بن أبي وقاص أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال انما استكون فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم خير من المائى والمائى خير من السامى قال أرايت ان دخل على بيتي فبسط يده الى لقتلى قال كن كابن آدم رواه أحمد وأبو داود والترمذى \* وعن سهل بن حنيف عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أذل عنده مؤثما فلم ينصره وهو يقدر على أن ينصره أذله الله عز وجل على رؤس الخلائق يوم القيامة رواه أحمد) حديث ابن عمر أورده الحافظ في التلخيص وسكت عنه وأخرج نحوه أبو داود من حديثه بلفظ سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من مشى الى رجل من أمتي ليقته فليقل هكذا أى فليدركه فليقتل في النار والمقتول في الجنة وحديث ابى موسى أخرجه أيضا ابن حبان وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين وقال الترمذى حسن غريب اهـ وفي اسناده عبد الرحمن بن ثروان تكلم فيه بعضهم ووثقه يحيى بن معين واحتج به البخارى وحديث سعد بن أبي وقاص حسن الترمذى وسكت عنه أبو داود والترمذى والحافظ في التلخيص ورجال اسناده ثقات الا حسين بن عبد الرحمن الأشجعي وقد وثقه ابن حبان وحديث سهل بن حنيف أخرجه أيضا الطبرانى وفي اسناده ابن ابي عمير وبقيته رجاله ثقات يشهد احسنه حديث البراء بن عازب عند البخارى وغيره وفيه الامر بسبع والنهى عن سبع ومن السبع المأمور بها ناصر المظالم وحديث أبى موسى عند البخارى وغيره بلفظ المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضا وحديث انصر أخاك ظالما أو مظلوما أخرجه البخارى وغيره وفي الباب عن

٢٧ نيل حا - حره ودخانه عند الطبخ وتعلق به نفسه وشمر راحته واختلف في حكم الامر بالاجلاس فقال الشافعى انه أفضل فان لم يفعل فليس بواجب أو يكون بالخيار بين أن يجاسه أو يناديه وقد يكون أمره اختيارا غير حتم ورجح الراقى الاحتمال الاخير وجل الاول على الوجوب ومعناه ان الاجلاس لا يتعين لكن ان فعله كان أفضل ولا يتعين المداولة ويحتمل ان الواجب أحدهما لا بعينه والثانى ان الامر للتدب مطلقا وهذا الحديث أخرجه البخارى أيضا في الاطعمة (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا قال أحدكم فليجنب الوجه) ولفظ مسلم فليتنى بقل فليجنب ويقتل فليأكله العلة ليست على ظاهرها ويؤيده حديث مسلم بلفظ اذا ضرب

ومنه للنساق وأبي داود وفي الادب المفرد اذا ضرب أحدكم خادعة ويحتمل أن تكون على ظاهرها لتناول ما يقع عند دفع  
الصائل مثلا فيتمنى دفعه عن القصد بالضرب الى وجهه ويدخل في النهي كل من ضرب في حدة أو تعزير أو تاديب وفي  
حديث أبي بكر وغيره عند أبي داود وغيره في قصة التي زنت فامر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم برجمها وقال ارجوها  
واتقوا الوجه وإذا كان ذلك في حق من تعين هلا كهفن دونه أولى وقد وقع في مسلم تعليل اتقاء الوجه في حديث أبي هريرة  
من طريق أبي أيوب فان الله خلق آدم على صورته ٢١٠ والاكثر على أن الضمير يعود على المضروب لما تقدم من الأمر

يا كرام وجهه ولولا ان المراد  
التعليل بذلك لم يكن انه هذه الجلة  
ارتباط بما قبلها وقبل يعود  
على آدم اي على صفة فامر  
بالاجتناب كراما لآدم  
لمشابهة له لصورة المضروب  
وهراعاة لحق الابوة وظاهر  
النهي التحريم ويؤيده حديث  
سويد بن مقرن عند مسلم انه  
رأى رجلا ظم غلامه فقال أما  
عات ان الصورة محرمة قال  
النوروى قال العلماء انما نهى  
عن ضرب الوجه لانه لطيف مجمع  
الحساس وأكثر ما يقع الادراك  
بأعضائه فيخشى من ضربه أن  
تبطل أو تنشوه كلها أو بعضها  
والشئين فيها فاحش لبروزها  
وظهورها بل لا يسلم اذا ضرب  
عالم من شئ اه وهذا التعليل  
حسين والكن الذي تقدم من  
رواية مسلم أولى وقال القرطبي  
أعاد بعضهم الضمير على الله  
متسكنا بورد في بعض طرقه ان  
الله خلق آدم على صورة الرحمن  
قال وكان من رواه رواه بالعمى  
متسكنا بناتوه فغلط في ذلك

أبي بكر بنحو حديث سعد عند أبي داود وعن أبي هريرة بنحوه أيضا عند البخاري ومسلم  
وعن ابن مسعود بنحوه عند أبي داود وعن خريم بن قانك بنحوه أيضا عند أبي داود وعن  
أبي ذر عند أبي داود والترمذي بلفظ قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أبا ذر  
قلت لبيك وسعدك قال كف أنت اذا رأيت أشجار الزيت قد غرقت بالدم قلت ما حار  
الله ورسوله قال عليك بمن أنت منه قلت يا رسول الله أفلا أخذتني فاضمه على عاتق  
قال شاركت القوم اذن قلت فما أهرني قال تلزم بيته قلت فان دخل على بيتي قال فان  
خشيت أن يهرلك شعاع السيف فألقو بك على وجهك يومئذ والله واعه وعن المقداد بن  
الاسود عند أبي داود قال ايم الله لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ثلاثا  
ان السعيد لمن جنب الفتن ولما ابتلى فصبر فواها معنى قوله فواها التلهيف وعن أبي  
بكر غير الحديث الاول عند الشيخين وأبي داود والنسائي قال سمعت رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يقول اذا نواجه المسلمان بسيفيهما فاقا القاتل والمقتول في النار قال  
يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال انه أراد قتل صاحبه وعن خالد بن عرفطة  
عند احمد والحاكم والطبراني وابن قانع بلفظ سمعتهم يكون بعدى فتنة واختلاف فان  
استطعت أن تكون عند الله المقتول لا القاتل فافعل وفي استماد على بن زيد بن جندعان  
وهو ضعيف وقد أخرجه الطبراني من حديث حذيفة ومن حديث خباب وعن أبي  
واقد ونخشة أشار الى ذلك الترمذي قوله كسر وافيكم قيل المراد الكسر حقيقة  
ليس عن نفسه باب هذا القتال وقيل هو مجاز والمراد ترك القتال ويؤيد الاول  
واضربوا بسيفكم الخجارة قال النووي والاول أصح قوله القاعد فيه اخير من القائم  
الخجاء بيان عظم خطر الفتنة والحث على تجنبها والهرب منها ومن التسبب في شئ  
من أسبابها فان نشرها وقتلتها يكون على حسب التعاقب بقوله كن كائن آدم يعني الذي  
قال لآخيه لما أراد قتله لئن بسطت الي يدك لتقتلني ما أنا بأسط يدك لئلا تقتل كما  
حكى الله ذلك في كتابه والاحاديث المذكورة في الباب تدل على مشروعية ترك المقاتلة  
وعند وجوب المدافعة عن النفس والمال وقد اختلف العلماء في ذلك فقالت طائفة  
لا يقاتل في فتن المسلمين وان دخلوا عليه بيته وطلبوا قتله ولا تجوز له المدافعة عن نفسه  
لان الطالاب متناول وهذا مذهب أبي بكر الصديق وغيره وقال ابن عمر وعمران بن

وقد أنكر المازري ومن تبعه صحة هذه الزيادة ثم قال وعلى تقدير صحة انضمام على ما يليق  
بالإبارة سبحانه وتعالى قال لا يظن قلت وهذه الزيادة أخرجه ابن أبي عاصم في السنة والطبراني من حديث ابن عمر بإسناد  
رجاله ثقات وأخرجها أيضا ابن أبي عاصم من طريق أبي يونس عن أبي هريرة بلفظ يرد التأويل واقتضيه من قاتل فليجنب الوجه  
فان صورة وجه الانسان على صورة وجه الرحمن فتعين اجراء ما في ذلك على ما تقر به أهل السنة من أمرارة كما جاء من غير  
اعتقاد تشبيه أو من تأويله على ما يليق بالرحمن جل جلاله وقال المازري غلط ابن قتيبة فاجرى الحديث على ظاهره وقال  
صورة كالصور اه وقال حرب الكرماني في كتاب السنة سمعت ابا يحيى بن راهويه يقول صرح ان الله خلق آدم على صورة الرحمن

وقال الحق الكوسج سمعت أحمدا يقول هو حديث صحيح وقال الطبراني في كتاب السنة حدثنا عبد الله بن أحمد قال قال رجل لابي ان رجلا قال خلق الله آدم على صورة الرجل فقال كذب هذا قول الجهمية اه وعنده البخاري في الادب واهم مدعي أبي هريرة مرفوعا لا تقولن فيخ الله وجهك ووجهك من أشبه وجهك ان الله خلق آدم على صورته وهو ظاهر في عود الضمير على المقول له \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب في المسكاتب) \* اي الرقيب الذي يكتبه مولاه على مال يؤديه اليه فاذا أداها أعنتق فان عجز رد ٢١١ الى الرق وبكسر القاء السيد الذي تقع

منه المسكاتية والكتابة عقد عتق بلفظها بعوض منجم بنجمين فاكثر وهي خارجة عن قواعد المعاملات عند من يقول ان العبد لا يملك لدورانها بين السيد ورقية له ولا يبيع ماله بماله وكانت الكتابة متعارفة قبل الاسلام فاقرها الشارع صلى الله عليه وآله وسلم وقال الروياني انها اسلامية لم تكن في الجاهلية والاول هو الصحيح وأول من كوتب في الاسلام بريرة ومن الرجال سلمان وهي لازمة من جهة السيد الا ان عجز العبد وجازئله على الراجح وأول من كوتب بهذا النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبو أمية مولى عمر بن سيرين مولى أنس قال في الفتح واختلف في تعريف الكتابة وأحسنه تعليق عتق بصفة معلومة على جهة مخصوصة (عن عائشة رضي الله عنها أن بريرة) وكانت تخدم عائشة قبل ان تستتر بها فلما كاتبها أهلها

الحسين وغيرهم لا يدخل فيه البكن ان قصد دفع عن نفسه قال النووي فهذان المذهبان ممتنعان على ترك الدخول في جميع فتن المسلمين قال القرطبي اختلف السلف في ذلك فذهب سعد بن أبي وقاص وعبد الله بن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم الى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال يجب عليه أن يلزم بيته وفات طائفة يجب عليه التحول عن بلد المقاتلة أصلا ومنهم من قال يترك المقاتلة حتى لو أراد قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال يدافع عن نفسه وعن ماله وعن أهله وهو معذور ان قتل أو قتل نفسه وذهب جمهور الصحابة والتابعين الى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وكذا قال النووي وزاد أنه مذهب عامة علماء الاسلام واستدلوا بقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى حتى تفي إلى أمر الله قال النووي وهذا هو الصحيح وتناول الاحاديث على من لم يظهر له الحق أو على طائفتين ظالمتين لا تأويل لواحدة منهما ما قال ولو كان كما قال الاولون اظهر الفساد واستطال أهل البغي والمبطلون اه وقال بعضهم بالتفصيل وهو انه اذا كان القتال بين طائفتين لا امام لهما فالتقاتل ممنوع يومئذ وتنزل الاحاديث على هذا وهو قول الاوزاعي كما تقدم وقال الطبري انكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان الحق أصاب ومن أعان الخطيئ أخطأ وان أشبكل الامر فهي الخلالة التي وردت انتهى عن القتال فيه او ذهب البعض الى أن الاحاديث وردت في حق ناس مخصوصين وان انتهى مخصوص بمن خوطب بذلك وقيل ان النهي انما هو في آخر الزمان حيث يحصل التحقق ان المقاتلة انما هي في طلب الملائك وقد اتى هذا في حديث ابن مسعود فاخرج ابو داود عنه انه قال له وابصة بن معبد ومتى ذلك يا ابن مسعود فقال تلك ايام الهرج وهو حيث لا يأمن الرجل بجليسه ويؤيد مذهب اليه الجمهور وقول الله تعالى فمن أبغى عليكم فاعادوا عليه بمثل ما عتدى عليهم وقوله تعالى وجزا سنيئة سنيئة منها ما وتحو ذلك من الآيات والاحاديث ويؤيده ايضا الآيات والاحاديث الواردة في وجوب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيأتي الامتياز زيادة تحقيق في باب ما جاء في توبة القتال من كتاب القصاص وحديث سهل بن حنيف وما ورد في معناه يدل على انه يجب نصر المظلوم ودفع من أراد اذلاله بوجه من الوجوه وهذا مما لا علم فيه خلافا وهو مندرج تحت ادلة النهي عن المنكر

(جاءت اليها تسعة معناني مال) كاتبها ولم تكن قضت من كاتبها شيئا وعليها خمسة أواق فحمت في خمس سنين كما في رواية أخرى عند البخاري (قاتلها عائشة ارجعي الى أهلك) ساداتك فان أحبوا ان أقضي عنك كتابك ويكون ولاؤك لي فعلت) ظاهره ان عائشة طابت أن يكون الولاء لها اذا أدت جميع مال الكتابة وابتس ذلك مراد او كيف نطلب ولا من أعنتقه غيره او قد أزال هذا الاشكال ما في رواية أبي أسامة عن هشام حيث قال بعد قوله ان أعداءهم عقدوا واحدة وأعتقه ويكون ولاؤك لي فمات فتبين ان عرضها أن تستتر بها مشراة صحيحة ثم تعتقه اذا عتق فرع ثبوت الملك (فذكرت ذلك) الذي قالته عائشة (بريرة لا أهلها فاقبوا) أي فامتنعوا أن يكون الولاء لعائشة (وقالوا ان شئت) عائشة رأيت تحسب (الاجر) عاتق

الله فلا تذل ولا تكون ولا ذلة لالهها (فذكرت) بريرة (ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي الشرط فذهبت بريرة  
الى أهلها فالت لهم فابوا عليهم ابغاث من عندهم ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جالس فقالت اني قد عرضت ذلك عليهم  
فابوا الا ان يكون الولاء لهم فسمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم خابرت عائشة النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فقال لها رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم) ابتاعني فاعتقني فاعتقني ثم قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما بال انا م  
بشعرون شرطا ليست في كتاب الله (٢١٢) قال ابن خزيمة اي ليس في حكم الله جوازها او وجوبه الا ان كل من شرط شرط لم

• (باب ماجاء فی کسر أوائی النور) •

(عن أنس عن أبي طلحة أنه قال يا رسول الله انى اشتريت خرايا فى سحري فقال  
أهراق الخمر وأكسر الدنان رواء الترمذى والدارقطنى \* وعن ابن عمر قال أمرنى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أن آتية بمدينة وهى الشقرة فأنية بها فإرساء بها فأرقت ثم  
أعطانيها وقال أغد على بها ففعلت فخرج بأصحابه إلى أسواق المدينة وفيها زقاق الخمر قد  
جلبت من الشام فأخذ المدينة منى فشق ما كان من تلك الزقاق بحضرته ثم أعطانيها وأمر  
الذين كانوا معه أن يمضوا معي ويهأونوني وأمرني أن آتي الأسواق كلها فلا أبعد فيها زقاق  
خمر إلا شقته ففعلت فلم أترك في أسواقها زقاقا إلا شقته رواء أحمد وعن عبد الله بن أبي  
الهيذيل قال كان عبد الله يحلف بالله أن التي أمر بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم  
حين حرمت الخمر أن تكسر دنانها وأن تكفلان القروا الزبيب رواء الدارقطنى  
حديث أنس عن أبي طلحة رجال أسناده ثقات وأصله في صحيح مسلم وأخرجه أحمد وأبو  
داود والترمذى من حديث أنس قال الترمذى وهو أصح وحديث ابن عمر أشار إليه  
الترمذى وذكره الحافظ فى الفتح وعزاه إلى أحمد كما فعل المصنف ولم يتركه عليه وقال فى  
مجمع الزوائد أنه رواء أحمد بأسنادين فى أحدهما ما أبو بكر بن أبى هريرة وقد اختلط وفى  
الأخر أبو طعمة وقد وثقه محمد بن عبد الله بن عمار الموصلى وبقيته رجاله ثقات وحديث  
عبد الله رواء الدارقطنى من طريق شيخه العباس بن العباس بن المغيرة الجوهري بأسناد  
رجال ثقات وقد أشار إليه الترمذى أيضا وفى الباب عن جابر وعائشة وأبى سعيد  
وأحاديث الباب تدل على جواز أهراق الخمر وكسر دنانها وشق أزقاقها وإن كان  
مالها غنى لم يكلف وقد ترجم البخارى فى صحيحه لهذا فى باب هل يكسر الدنان التى  
فيه الخمر وتخرق الزقاق قال فى الفتح لم يثبت الحكم لأن المعتمد فيه التفصيل فإن كان  
الأوعية بحيث يراق ما فيها فاذا غسلت طهرت وانه تقع به الميجز أن لا يفها أو الأجاز ثم ذكر  
أنه أشار البخارى بالترجمة إلى حديث أبي طلحة وابن عمر وقال إن المحدثين إن ثبتنا فلما  
أمر بكسر الدنان وشق الزقاق عوبة لأصحابها والأفلاقة فاعبأ به - قد ظهرها يمكن  
كما دل عليه حديث سلمة المذكور فى البخارى وغيره فى غسل القدور التى طبخت فيها الخمر

ينطق به الكتاب باطل لأنه قد  
يشترط في البيع الكفيل فلا  
يبطل الشرط ويشترط في الثمن  
شروط من أوصافه أو بنحوه  
ونحو ذلك فلا تبطل فالشرط  
المشروعة صحة وغيرها باطل  
(من اشترط شيئا ليس في كتاب  
الله عز وجل) (فليس له أن  
شرط) وفي انقضاء وان اشترط (مائة  
صرة) أو كيدلان العموم في  
قوله من اشترط دال على بطلان  
جميع الشروط المذكورة فلا  
حاجة إلى تقييدها بالمائة ولو  
زادت عليها كان الحكم كذلك  
لما دلت عليه الصيغة (شرط الله  
أجق وأوثق) ليس أفعّل تفضيل  
فيه ما على بابه فالمراد أن شرط الله  
هو الحق والقوى وما سواه  
قال القرطبي قوله ليس في كتاب  
الله أي ليس بشرط وعاقبه تأصيلا  
ولانقضاء ومعنى هذا أن من  
الاحكام ما وجد تفصيله في  
كتاب الله كالوضوء ومنها ما وجد  
تأصيله دون تفصيله كالصلاة  
ومنها ما أصل أصله كالدلالة  
الكتاب على أصله السنة

والاجماع وكذلك القياس الصحيح فكل ما يقيس من هذه الاصول تفصيلا فهو مأخوذ من كتاب

الله تعالى تأصيلا وقوله ولو كان مائة شرط خرج مخرج التكثير يعني ان الشروط الغير المشروعة باطلة ولو كثرت ويستفاد  
منه ان الشروط المشروعة صحيحة كذلك في فتح الباري \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الهبة وفضلها  
والتعريض عليها) \* والهبة بالكرم مصدر وهب يهب ومعناها في اللغة ائصال الشيء للغير بما ينفعه مالا كان أو غير ماله وهي  
في الشرع تملك بلا عوض في الحياة وهي شاملة للهدية والصدقة فاما الهدية فهي تملك ما يبعث غابا بلا عوض الى المهدى  
اليه اكرامه فلا رجوع فيها اذا كانت لاجنبى فان كانت من الاب لولد فله الرجوع فيها بشرط بقاء الموهوب في سلطنة المتهب

ومنها الهدى المنقول الى الحرم ولا يقع اسم الهدية على العقار لا امتناع نقله فلا يقال أهدي لدار أو لأرضا بل على المنقول كالناب والعبد أو أما الصدقة فهي عليك ما يعطى بلا عوض للحتاج الثواب الآخرة وأما الهبة فهي عليك بلا عوض حال عما ذكر في الصدقة والهدية بإيجاب وقبول لفظا بأن يقول نحو وهبت لك هذا فيقول قبلت كذا في القسطا في قال الشوكاني في السيل الهبة هو أن يتكرم على غيره بصيب من ماله عن طيبة نفس فاذا وقع هذا القدر فهو الهبة الشرعية ولا يشترط في ذلك إيجاب ولا قبول ولا محاسن بل ان قبله الموهوب له ورضى بصيره اليه ولو بعد ٢١٣ مدة مهما كان الواهب باقيا على ذلك العزم فهو هبة صحيحة وليس في الشرع ما يدل على وجود ألقاظ مخصوصة ولا على مجلس ولا على قبض ومن زعم ان في الشريعة ما يدل على شيء من ذلك فهو مطالب بالبيان اه ولا يشترط ان في الهدية على الصحيح بل يكفي البعث من هذا والقبض من ذلك وكل من الصدقة والهدية هبة ولا عكس فلو حلف لا يهب له فقه صدق عليه أو أهدي له حنث والاسم عند الاطلاق ينصرف الى الأخير واستعمل البخاري المعنى الاعم فانه ادخل فيها الهدايا (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يا نساء المسلمين) وفي لفظ المؤمنات وقدر واه الطبراني من حديث عائشة بلفظ يا نساء المؤمنات لا تحتقرن جارة) هدية مه هداة (لجارتهم ولو) انهم اهدى (فرس) شاة عظم قليل اللحم وهو للبعير موضع الحافر من الفرس ويطلق على الشاة مجازا أو أشير بذلك الى المبالغة في اهداء الشيء اليسير وقوله لا الى حقيقة الفرس

واذنه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك بعد أمره بكسرها قال ابن الجوزي أراد التغليظ عليهم في طبخهم ما نهى عن كاله فلما رأى ادعائهم اقتصروا على غسل الاواني وفيه رد على من زعم ان دفن الحجر لاسيدل الى تطهيرها لما يداخلها من الحجر فان الذي دخل القدر من الماء الذي طبخت به الحجر نظيره وقد أذن صلى الله عليه وآله وسلم في غسلها فدل على امكان تطهيرها

### \* (كتاب الشفعة) \*

(عن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل ما لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة واد أحمد والبخاري وفي لفظ انما جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم الشفعة الحديث رواه أحمد والبخاري وأبو داود وابن ماجه وفي لفظ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة رواه الترمذي وصححه وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا قسمت الدار وحدت فلا شفعة فيها رواه أبو داود وابن ماجه بمعناه وعن جابر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة في كل شرك لم تقسم ربيعة أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه فان شاء أخذ وان شاء تركه فان باعه ولم يؤذنه فهو أحق به رواه مسلم والنسائي وأبو داود) حديث أبي هريرة رجال اسماه ثقات قوله قضى بالشفعة قال في الفتح الشفعة بضم المجهمة وسكون الفاء وغلط من حركها وهي مأخوذة لغة من الشفع وهو الزوج وقيل من الزيادة وقيل من الاعانة وفي الشرع انتقال حصصة شريك الى شريك كانت انتقلت الى أجنبي بمثل العوض المسمي ولم يحتلف العلماء في مشروعيتهما الاما نقل عن أبي بكر الاصم من انكارها اه قوله في كل ما لم يقسم ظاهر هذا العموم ثبوت الشفعة في جميع الاشياء وانه لا فرق بين الحيوان والجماد والمنقول وغيره وقد ذهب الى ذلك العترة ومالك وأبو حنيفة وأصحابه وسأني تفصيل الخلاف في ذلك قوله فاذا وقعت الحدود أي حصص قسم الحدود وفي المبيع وانضمت بالقصة مواضعها أقوله وصرفت بضم الصاد وتخفيف الزاء المكسورة وقيل بتشديد هاء يينت مصارفها وكأنه من التصريف أو التصرف قال ابن مالك معناه خالصت وبانت وهو

لانه لم يتجر العادة بهدائه أي لا تقع جارة من الهدية لجارتها بالوجود عند الاستقلال بل ينبغي أن تجوز لها بما يتيسر وان كان قليلا فهو خير من العدم واذا وصل القليل صار كثيرا وفي حديث عائشة المذكور يا نساء المؤمنات تهادوا ولو فرس شاة فانه يثبت المودة ويذهب الضغائن وحديث الباب أخرجه مسلم أيضا والتزمى من طريق أبي معشر عن سعيد المقبري عن أبي هريرة ولم يقل عن أبيه وزاد في أوله تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر الحديث وقال غريب وأبو معشر فيه ضعف ويحتمل أن يكون النهي انما وقع للمهدي اليها وانهم لا تحتقر ما يهدي اليها ولو كان قليلا قال في الفتح وجهه على الأعم من ذلك أولى وفيه استحلاب المودة واسقاط التكلف (عن عائشة رضي الله عنها انها قالت لعروة بن الزبير يا ابن أخي) وأم عروة



هي آفة بنت أبي بكر (ان كانا ننظر الى الهلال ثم الهلال ثم الهلال ثلاثة أهلة) نكملها (في شهرين) باعتبار رؤية الهلال في أول الشهر الأول ثم رؤيته ثانيا في أول الشهر الثاني ثم رؤيته في أول الشهر الثالث فالتسعون يوما والمرثى ثلاثة أهلة (وما أوقدت في آيات رسول الله صلى الله عليه وآله) وفي رواية أخرى عند البخاري في الرقاق بلفظ كان يأتي علينا الشهر مانوق فديمه ناراً ولا منافاة بينهما وبين رواية الباب وعقد ابن ماجه عنها باللفظ لقد كان يأتي على آل محمد الشهر مانوق في بيت من بيوت الدخان الحديث قال عروة (فقلت) ٢١٤ لعائشة رضي الله عنها (يا خالة ما كان يعيشكم) من أعاشه الله عيشة

قال الحافظ ابن حجر وفي بعض النسخ ما كان يغنيكم بسكون العين المعجمة بعد هانن مكسورة ثم تحتة وهو معنى ما يعيشكم وما تعقب به العيني ليس في محله (قالت الاسودان) أي كان يعيشنا (القر والماء) من باب التغليب كالعمرين والقمرين والافاء لالون له ولذلك قالوا الايضان اللبن والماء وانما أطلقت على الفرس سود لانه غالب عمر المدينة (الا انه قد كان لرسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم جيران من الانصار سعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن حوام وأبو أيوب خالد بن زيد وسعد بن ذرارة وغيرهم (كانت لهم منافع) جمع منجعة أي غنم فيها لبن (وكأنهم ينفون) أي يعطون (رسول الله صلى الله عليه وآله) وسلم من أمانهم فيسقينها وهذا موضع الترجمة وفي الهدية معنى الهبة وفي هذا الحديث ما كان للصحابة من التقليل من أمر الدنيا في أول الأمر وفيه فضلى الزهد وإيثار الواجد للمعتمد والاشتراف فيما في الأيدي وفيه جواز ذكر

مشتق من الصرف بكسر المهملة وهو الخبال من كل شيء يسمى بذلك لانه صرف عنه الخاط فعمل هذا صرف مخفف الراوي على الأول أي التصريف والتصرف مشدد قوله فلا شفعة استدل به من قال ان الشفعة لا تثبت الا بالخطة لا بالجواري وقد حكى في البحر هذا القول عن علي وعمرو وعثمان وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار وعمر بن عبد العزيز وربيعة ومالك والشافعي والاوزاعي وأحمد وأبو حنيفة وعبد الله بن الحسن والامامية وحكى في البحر ابيضا عن العترة وابي حنيفة وأصحابه والثوري وابن أبي ليلى وابن سيرين ثبوت الشفعة بالجوار واجابوا عن حديث جابر بما قاله أبو حاتم ان قوله اذا وقعت الحدود والجوارح من قوله ورد ذلك بان الاصل ان كل ما ذكر في الحديث فهو منه حتى يثبت الادراج بدليل وورد ذلك في حديث غيره مشعر بعدم الادراج كافي حديث ابي هريرة المذكور في الباب واستدل في ضوء التماس على الادراج بعدم اخراج مسلم لذلك الزيادة ويجاب عنه بأنه قد يقتصر بعض الأئمة على ذكر بعض الحديث والحكم للزيادة لاسيما وقد أخرجهما مثل البخاري على ان معنى هذه الزيادة التي ادعى أهل القول الثاني ادراجها هو معنى قوله في كل ما لم يقسم ولا تفاوت الا يكون دلالة أحدهما على هذا المعنى بالمنطوق والآخر بالمفهوم احتج أهل القول الثاني بالأحاديث الواردة في اثبات الشفعة بالجوار كحديث سمرة والنسري بن سويد وأبي رافع وجابر وسفيان وأما الأحاديث القاضية بقبول الشفعة لطلق الشريك كافي حديث جابر المذكور من قوله في كل شربة وكافي حديث عباد بن الصامت الآتي فلا تصلح للاحتجاج بها على ثبوت الشفعة للجوار إذ لا شربة بعد القسمة وقد أجاب أهل القول الأول عن الأحاديث القاضية بقبول الشفعة للجار بان المراد بها الجار الاخص وهو الشريك الخاط لان كل شيء قارب شيئا يقال له جار كما قيل لامرأة الرجل جارة لما ينتمى من الخاططة وبهذا يدفع ما قيل انه ليس في اللغة ما يقتضي تسمية الشريك جاراً قال ابن المبرز طاهر حديث أبي رافع الآتي انه كان يملك بيتين من جملة دار سعد لاشقة صاها ناعما من منزل سعد ويدل على ذلك ما ذكره عمر بن شبة ان سعدا كان اتخذ دارين بالبلاط مقابلتين بينهما عشرة أذرع وكانت التي عن يمين المسجد منهم مال أبي رافع فاشتترها سعد منه ثم ساق الحديث الآتي فاقضى كلامه ان سعدا كان جاراً لابي رافع قبل أن يشتري منه داره لا شريكاً

المروما كان فيه من الضيق بعد ان يوسع الله عليه تذكريا بعمه وإيماناً به غيره وفي هذا الحديث كذا الحديث والعنونة ورواه كلهم مدنيون ورواية الراوي عن خاتمة وثلاثة من التابعين على نسق واحد وأخرجه أيضاً مسلم (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله) وسلم قال لو دعت الى ذراع) وهو الساعد وكان صلى الله عليه وآله وسلم يجب أكله لانه مبادئ الشاة وأبعد عن الأذى (أو كراع) بضم الكاف مادون الركبة من الساق (لا تجبت) الداعي (ولو أهدى الى ذراع أو كراع لقبلت) وهذا يدل على جواز التقليل من الهدية وأنه لا يرد والهدية في معنى الهبة لما فيه من النافعة وخمسمائة بالذكر للجمع بين الحقيق والخاطر (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه قال أفجعنا) أي اثراؤنا ونفونا (أرضنا)

من موضعه (بحر الظهور) وهو على مثال ثبينة ظهرت من العلم المضاف والمضاف اليه موضع قريب من مكة على خمسة اميال الى  
 جهة المدينة وقيل هو وادونقول العامة بطن من وبينهم مائة عشر ميلا وبه جزم البكري والارنب واحد الارانب اسم جنس  
 يطلق على الذكور والانثى (فسمى القوم) نحو ما يصطادوه (فلماغبوا) بفتح الغين وفي لفظ فتعربوا وهو معنى لغبوا أى أعيروا قال  
 انس (فادر كتم) أى الارنب (فاخذتها فأتيت بها أباطلحة) زوج أم أنس واسمها أم سليم (فذبها وبعث بها الى رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم بوركها) ما فوق الفخذ أو فخذها (الشك من الراوى ٢١٥) (فقيل) أى قبل المبعوث اليه (قات  
 وأكل منه قال وأكل منه) وفيه

كذا قال الحافظ وقال أيضا انه ذكر بعض الخنفية انه يلزم الشافعية القائلين بحمل  
 اللفظ على حقيقته ومجازه ان يقولوا بشعبة الجار لان الجار حقيقة في الجوار ومجاز في  
 الشريك وأجيب بان محل ذلك عند الجرد وقد قامت القرينة هنا على الجواز فاعتبر  
 الجمع بين حديثي جابر وابي رافع فحديث جابر صريح في اختصاص الشفعة بالشريك  
 وحديث أبي رافع مصروف الظاهر اتفاقا لانه يقتضى أن يكون الجار أحق من كل  
 أحد حتى من الشريك والذين قالوا بشعبة الجوار قدموا الشريك مطابقة المشاركة في  
 الشرب ثم المشاركة في الطريق ثم الجار على من ليس بجوار وأجيب بان المنفصل عليه  
 مقدر أى الجار أحق من المشتري الذى لا جوار له قال فى القاموس الجار الجوار والذى  
 أجرة من أن يظلم والجبر والمستجير والشريك فى التجارة وزوج المرأة وما قرب من  
 المنازل والمقامم والخليف والناصر اه والخاص ان الجار المذكور فى الاحاديث  
 الآتية ان كان يطلق على الشريك فى الشيء والجوار له بغير شركة كانت مقتضية  
 بعمومها ثبوت الشفعة لهما جميعا وحديث جابر وأبي هريرة المذكوران يدلان على  
 عدم ثبوت الشفعة للجوار الذى لا شركة له فيخصه ان عموم أحاديث الجوار لا يكتفى به  
 على هذا حديث الشريدين سوى دقان قوله ليس لاحد فيهما شرك ولا قسم الجوار  
 مشعر بثبوت الشفعة لجرد الجوار وكذلك حديث سمرة لقوله فيه جار الدار أحق بالدار  
 فان ظاهره ان الجوار المذكور جوار لا شركة فيه ويحجب بأن هذين الحديثين لا يصلحان  
 لمعارضته ما فى الصحيح على أنه يمكن الجمع بما فى حديث جابر الآتى بلفظ اذا كان  
 طريقه ما واحدا فانه يدل على ان الجوار لا يكون مقتضيا للشفعة الامع اتحاد الطريق  
 لا مجردة ولا عذر لمن قال يحمل المطلق على المقدم من هذا ان قال بصحة هذا الحديث  
 وقد قال بهذا أعني ثبوت الشفعة للعار مع اتحاد الطريق بعض الشافعية وبؤيده أن  
 شرعية الشفعة انما هى لدفع الضرر وهو انما يحصل فى الأغلب مع الخاطئة فى الشيء  
 المملوك أو فى طريقه ولا ضرر على جار لم يشاركه فى أصل ولا طريق الا نادرا واعتبار  
 هذا النادر يستلزم ثبوت الشفعة للجار مع عدم الملاصقة لان حصول الضرر له قد يقع  
 فى نادر الحالات كحجب الشمس والاطلاع على العورات ونحوهما من الروائع الكريمة  
 التى يتأذى بها ويرفع الاصوات ويسمع بعض المنكرات ولا قائل بثبوت الشفعة لمن

جواز قبول هدية الصيد وهذا  
 الحديث أخرجه البخارى ومسلم  
 فى الذبايح وأبو داود فى الاطعمة  
 والنسائي والنسائي وابن ماجه  
 فى الصيد (عن ابن عباس  
 رضى الله عنهما قال أهدت أم  
 حفيد) مصغرا واسمها هزيلة  
 نصغير هزلة وهى أخت أم المؤمنين  
 ميمونة (خالة ابن عباس الى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم أقطا)  
 بفتح الهزة وكسر القاف لبنا  
 بحقه (وسمنا وأضبا) بتشديد  
 الباء جمع ضب دوية لا تشرب  
 الماء وتعيش سبع مائة سنة  
 فصاعدا ويقال انهم ابول فى كل  
 اربعين يوما قطرة ولا يسهقها  
 سن (فأكل النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم من الاقط والسمن  
 وترك الضب تقذرا) أى لاجل  
 الكراهة (قال ابن عباس فاكل)  
 أى الضب (على ما تدرسه رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم ولو  
 كان حراما ما أكل على مائة  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم) قال الشافعى هذا الحديث

موافق حديث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم امتنع من أكل الضب لانه عاقه لانه حرمه فاكل الضب حلال اه  
 قال فى الفتح استدلال ابن عباس صحيح من جهة التقرير أى تقرير النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومطابقة الحديث الترجمة من  
 قوله فاكل من الاقط والسمن لان آكله دليل على قبول الهدية وهذا الحديث أخرجه أيضا فى الاطعمة والاعتصام ومسلم فى  
 الذبايح وأبو داود فى الاطعمة والنسائي فى الصيد (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا  
 أتى بطعام زاد أحد ابن حبان من غير أهله (سأل عنه أهديه أم صدقة فان قيل صدقة قال لا ضابطه كذا ولم يأكل) لانهم احرام  
 عليه (وان قيل هدية ضرب بيده) أى شرع فى الاكل مسرعا (صلى الله عليه وآله وسلم فاكل معهم) وأكله معهم يدل على

قبول الهدية ويؤخذ منه ان التحريم انما هو على الصدقة لا على العين وفي قصة شاة أم عطية قال انهم اى الشاة قد بلغت محلها اى صارت خلا لا باقية الهامن الصدقة الى الهدية ويؤيده الحديث الا فى بعد ذلك (عن انس بن مالك رضى الله عنه قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالحلم) فسأل عنه (فقبل تصدق) به (على بريرة) قال هو الهام صدقة ولنا هدية اى حيث اهدته بريرة لانا لان الصدقة يسوغ للفقير التصرف فيها بالبيع وغيره كتصرف سائر المالا فى املاكهم وأنخرج هذا الحديث ايضا فى الزهد ومسلم فى الزكاة وأبو داود والنسائي ٢١٦ (عن عائشة رضى الله عنهم أن نساء رسول الله صلى الله عليه وآله

كان كذلك والضرر النادر غير معتبر لان الشارع علق الاحكام بالامور الغالبة فعلى فرض ان الحادى لغة لا يطاق الاعلى من كان ملاصقا غير مشارك فبغنى تقييد الجوار بالتحاد الطريق ومقتضاها أن لا تثبت الشفعة بمجرد الجوار وهو الحق وقد عزم صاحب المنار أن الاحاديث تقتضى ثبوت الشفعة للجار والشريك ولا منافاة بينهما ووجه حديث جابر بتوجيه بارد والصواب ما حررناه قوله فى كل شركة فى مسلم وسنن أبى داود فى كل شركة وهو بكسر الشين المججمة واسكان الراء من أشهر كنه فى البيع اذا جعله لك شريكا ثم خفف المصدر بكسر الهمزة وسكون النون فىقال شرك وشركة كما يقال كام وكلمة قوله أربعة بفتح الراء وسكون الواو واحدة فأثبت ربع وهو المنزل الذى يرتفعون فيه فى الربع ثم سعى به الدار والمسكن قوله لا يحل له أن يبيع الخ ظاهره انه يجب على الشريك اذا أراد البيع أن يؤذن شريكه وقد حكى مثل ذلك القرطبي عن بعض مشايخه وقال فى شرح الارشاد الحديث يقتضى أنه يحرم البيع قبل العرض على الشريك قال ابن الرقعة ولم أظفر به عن أحدهم من أصحابنا ولا يحمى دعيته وقد قال الشافعى اذا صح الحديث فاضربوا بقولى عرض الحائط وقال الزركشى انه صرح به الفاروق قال الاذرى انه الذى يقتضيه نص الشافعى وجعله الجهم ورمي الشافعية وغيرهم على الذنب وكراهة ترك الاعلام قالوا لانه يصدق على المكروه أنه ليس بحلال وهذا انما يتم اذا كان اسم الحلال مختصا بما كان مباحا أو منسوبا أو واجبا وهو ممنوع فان المكروه من أقسام الحلال كما تنقرو فى الاصول قوله فان باعته ولم يؤذنه فهو أحق به فيه دليل على ثبوت الشفعة للشريك الذى لم يؤذنه شريكه بالبيع وأما اذا أعلمه الشريك بالبيع فأذن فيه فباع ثم أراد الشريك أن يأخذه بالشفعة فقال مالك والشافعى وأبو حنيفة والهادوية وابن أبى ليلى والبتى وجهور أهل العلم ان له أن يأخذه بالشفعة ولا يكون مجرد الاذن بمبطلاتها وقال الثوري والحكم وأبو عبيد ووظيفة من أهل الحديث ليس له أن يأخذه بالشفعة بعد وقوع الاذن منه بالبيع وعن أحمد وروايتان كالمذهبين ودليل الا تخرين مفهوم الشرط فانه يقتضى عدم ثبوت الشفعة مع الاذن من البائع ودليل الاولين الاحاديث الواردة فى شفعة الشريك والجوار من غير تقييد وهى منطوقات لا يقاومها ذلك المفهوم ويجب ان

(وسلم كن حزين) اى طائفتين (فحرب فيه عائشة) بنت ابى بكر (وحفصة) بنت عمر (وصفية) بنت حنى (وسودة) بنت زمعة (والحزب الاثرام سالة) بنت ابى امية (وسائر نساء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بنات بنت جحش وميمونة بنت الحارث وام حبيبة بنت ابى سفيان وجويرية بنت الحارث (وكان المساون قد علموا حب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عائشة فاذا كانت عند أحدهم هدية يريد أن يهديها الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخبرها حتى اذا كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت عائشة يوم نوبتها (بعث صاحب الهدية الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى بيت عائشة) و (وسلم فى بيت عائشة) فكلهم حرب ام سلة فقلن لها كلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم يكلم الناس فيه قول من اراد أن يهدى الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هدية فليهدى اى الشئ المهدى اليه حيث كان) صلى الله عليه وآله

وسلم (من نسائه) اى من بيوت نسائه (فكلتمه ام سلة بما قالن) لها (فلم يقل لها) صلى الله عليه وآله وسلم (شيا) المفهوم (فما أنما) عما اجابها (فقلت) ام سلة (ما قال لي شيا فقلن لها فكلتمه قالت) أى عائشة (فكلتمه) اى ام سلة (حين دار اليها) اى يوم نوبتها (ايضا فلم يقل لها شيا) فقلت ما قال لي شيا فقلن لها فكلتمه حتى يكلمك فدار اليها فكلتمه فقال لها الان تؤذني فى عائشة (لفظة فى هذا لا تعميل كقوله تعالى فذا كن الذى آمننى فيه) فان الوحى لم يأتنى وانافى نوب امرأة الا عائشة قالت اى ام سلة (فقلت انوبى الى الله من اذنا رسول الله ثم انهن) اى امهات المؤمنين الذين هم حزب ام سلة (دعون) أى طالبين (فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارسلت) اى فاطمة (الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهو عند

عائشة (تقول) له صلى الله عليه وآله وسلم (ان نسائك يشهدنك الله) أى يسألك بالله وفى انفسك الله (العدل فى بنت أبى بكر) عائشة قال فى الفتح أى التسوية بينهن فى كل شئ من المحبة وغيرها وقال الكرماني فى محبة القاب فقط لانه كان يسوى بينهن فى الأفعال المتدورة وقد اتفق على انه لا يلزمه التسوية فى المحبة لانه ليست من مقدور البشر (فكلمته) فاطمة رضى الله عنهم فى ذلك وعند ابن سعد من حماد بن عيسى بن الحسين ان التى خاطبت فاطمة بذلك منهن زينب بنت جحش وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سألها أرسائك زينب قالت زينب وغيرها قال أهى التى ٢١٧٠ وأبت ذلك قالت نعم (فقال يا بنىة لا تحبين ما أحب قالت بلى) زاد مسلم قال

فاجبى هذه أى عائشة (فرجعت) فاطمة (اليهن فاجبرتمن) الذى قاله (فقدان ارجعنى اليه فابت) فاطمة (أن ترجع) اليه (فارسلان زينب بنت جحش فأنش) صلى الله عليه وآله وسلم (فاغلظت) فى كلامها (وقالت ان نسائك يشهدنك الله اعدل فى بنت ابن ابى قحافة) هو والد ابى بكر الصديق وامه عثمان رضى الله عنهما (فرفعت) زينب (صوتها حتى تناوأت عائشة) أى منها (وهى قاعدة فسيبها) أى سبت زينب عائشة رضى الله عنهما (حتى ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لينظر الى عائشة هل تكلم قال فتكلمت عائشة ترد على زينب حتى اسكتهم قالت فتظر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى عائشة وقال انما ابنت أبى بكر) أى انما ابنة عافلة عازفة كايها وكأنه صلى الله عليه وآله وسلم أشار الى ان أبى بكر كان عالما بقلب مضر ومناياها ولا يستغرب من بنته ما فى ذلك عنه

المفهوم المذكور صالح لتقييد تلك المطلقات عند من على مفهوم الشرط من أهل العلم والترجيح انما بصار اليه عند تعذر الجمع وقد أمكن فهم ما يجمل المطلق على التقيد (وعن عبادة بن الصامت ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالشفعة بين النكران فى الارض والدور رواه عبد الله بن أحمد فى المسند ويصححه ويصححه عن أنس بن مالك فى الحديث فيما تضره الشفعة وعن سمرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال جاز الدار أحق بالدار من غيره رواه أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وعن أنس بن مالك قال قال رسول الله ارض ليس لاحد منكم الا حصة ولا قسم الا الجوار فقال الجار أحق بدية ما كان زواجا أو نسائى وابن ماجه ولا بن ماجه مختصر الشريعة أحق بسبقه ما كان حديث عبادة أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير وهو من رواية اسحق عن عبادة ولم يذكره ونسبه ما صححه الاحاديث الواردة فى نبوت الشفعة فيما هو أعسم من الارض والدار الحديث جابر المتقرب وكحديث ابن عباس عند البيهقى حر فوعا بالفظ الشفعة فى كل شئ وزجالة ثقات الا انه اعيل بالارسال وأخرج الطحاوى له شاهد من حديث جابر باسناد لا بأس برواه كما قال الحافظ ويشهد الحديث عبادة أيضا الاحاديث الواردة بقبول الشفعة فى خصوص الارض كحديث أنس بن مالك كوروى خصوص الدار كحديث سمرة المذكور أيضا وهكذا تشهد له الاحاديث القاضية بقبول الشفعة الجار على العموم وحديث سمرة أخرجه أيضا البيهقى والطبرانى والاضياء وفى سماع الحسن عن سمرة مقال معروف قد تقدم التنبه عليه ولكنه أخرج هذا الحديث أبو بكر بن أبى خزيمة فى تاريخه والطحاوى وأبو يعلى والطبرانى فى الاوسط والاضياء عن أنس وأخرجه ابن سعد عن أنس بن مالك كوروى حديث سمرة المذكور وحديث أنس بن مالك كوروى حديث سمرة المذكور أيضا عبد الرزاق والطحاوى والبيهقى قال فى المعالم ان حديث الجار أحق بسبقه لم يروه أحد غير عبد الملك بن أبى سليمان عن عطاء بن جابر وتكلم شعبية فى عبد الملك من أجل هذا الحديث قال وقد تكلم الناس فى اسناد هذا الحديث واضطراب الروايات فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن أبى رافع وقال بعضهم عن أبى رافع وأرسله بعضهم والاحاديث التى جاءت فى تقييدها جارية ليس فى شئ منها

٢٨ نيل \* ومن يشابهه فاطم \* والولد ميراثه قال المهلب فى الحديث انه لا يخرج على الرجل فى اثار بعض نسائه بالتخلف والطرف من المال واعتضه ابن المنبر بانه لا دلالة فى الحديث على ذلك وانما الناس كانوا يفعلون ذلك والزوج وان كان مخاطبا بالعدل بين نسائه فالمهدون الاجانب ليس أحدهم مخاطبا بذلك فلهذا لم يقدم صلى الله عليه وآله وسلم الى الناس بشئ فى ذلك وأيضاً فليس من مكارم الاخلاق ان تعرض الرجل الى الناس بمثل ذلك لما فيه من التعرض لطلب الهدية ولا يقال انه صلى الله عليه وآله وسلم هو الذى يقبل الهدية فيما لم يكن فيه لزم التخصيص من قبله لانه يقول المهدى لاجل عائشة كأنه ملك الهدية بشئ يخص عائشة والقبول يتبع فيه تعجير المال مع ان الذى يظهر انه صلى الله عليه وآله وسلم كان يشركهن

مشعرة بالتفسير السديد عن ذلك الفعل حيث امتنع صلى الله عليه وآله وسلم من مباشرة هذا الشهادته لآبائهما جود تضرع  
 الصيغة عن ظاهر الاذن به هذه القرأتين وقد استعملوا مثل هذا اللفظ في مقصود التهنئة قلت ظاهر الحديث وجوب التسوية في  
 عطية الاولاد وبه سرح البخاري حيث قال اذا اعطى بعض ولده شيئا لم يجوز له ذلك حتى يعادل بينهم ويعطى الاخرين منه  
 ولا يثبت له عليه وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين اولادكم في العطية اهـ وهو مذهب طائوس والثوري واحمد وراعي  
 وقال به بعض المالكية والاحاديث ٤٤٠ دال على وجوب التسوية وان التفضيل باطل جدير بحجب على فاعله استبراهه

وذهب الجمهور الى ان التسوية  
 مستحبة فقط واجابوا عن  
 الاحاديث بما لا ينبغي الالتفات  
 اليه كذا في الدراري للشوكاني  
 وقال في السبيل والمصالح انه  
 ليس في المقام ما يدفع ما ذكرناه  
 من الروايات الدالة على تحريم  
 التخصيص وانه باطل مردود  
 غير حق اهـ وهو الحق الرابع  
 وجدوا الامر على النذب  
 والتمس على التسنيز فيكره  
 عندهم للوداد وان علان يجب  
 لاحد ولديه أكثر من الآخر  
 ولو ذكرنا لاية قضى ذلك الى  
 العسوف وفارق الارث بان  
 الوارث راض بما فرض الله له  
 بخلاف هذا وان الذكر والانثى  
 انما يمتثلان في الميراث بالعصوبة  
 أما بالرحم المجردة فهي مساواة  
 كالاخوة والاخوات من الام  
 والهمسة للاولاد امرهم واحدة  
 للرحم نعم ان تماوتوا حاجة قال  
 ابن الرفعة فليس من التفضيل  
 والتخصيص المذكور السابق  
 واذا ركب التفضيل المذكور  
 قالوا لى ان يعطى الاخرين

فيه دلائل على ان الجوارع مجردة لا تثبت به الشفعة بل لا بد معه من اتحاد الطريق ويؤيد  
 هذا الاعتبار قوله في حديث جابر وأبي هريرة المتقدمين فاذا وقعت الحدود وصرفت  
 الطرق فلا شفعة وقد أسلفنا الكلام على الشفعة بمجرد الجوارع (قائدة) من الاحاديث  
 الواردة في الشفعة حديث ابن عمر عن ابن ماجة والبخاري باللفظ لاشفعة لغائب ولا لصغير  
 والشفعة لكل عقال وفي اسناده محمد بن عبد الرحمن بن البيهقي وله منا كبر كبره وقال  
 الساقط ان اسناده ضعيف جدا وضعفه ابن عدى وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو  
 زرعة منسكرو وقال البيهقي ليس بثبت وروى هذا الحديث ابن حزم عن ابن عمر أيضا باللفظ  
 الشفعة لكل العقال فان قدما كان ثبت حقه والا فالأولم عليه وذكره عبد الحق في  
 الاحكام عنه وتعليقه ابن القطان بأنه لم يروه في المحلى وأما في غير المحلى وأخرج عبد الرزاق  
 من قول شرح انما الشفعة ابن واثنوا ذكره فاهم بن ثابت في دلائله ورواه القاضي أبو  
 الطيب وابن الصباغ والمباوردي بلا اسناد باللفظ الشفعة لمن واثنوا أى بادر اليه او يروى  
 الشفعة كمنط عقال

• (كتاب النقطة) •

(عن جابر قال رخص لنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في العصا والوسط والخيل  
 واشباهه بالنقطة الرجل يتنفع به رواه احمد وأبو داود وعن أنس ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم مر بتمر في الطريق فقال لولا انى أخاف أن يكون من الصدقة لا كنا أخرجه  
 وفيه اباحة المحترات في الحال) حديث جابر في اسناده الغيرة بن زياد قال المذرى تكلم  
 فيه غير واحد في التقرير صدوق له أو هام وفي الخلاصة وثقه وكبح وابن معين وابن عدى  
 وغيرهم وقال أبو حاتم شيخ لا يحتج به قوله النقطة بضم اللام وفتح القاف على المشهور  
 لا يعرف المحدثون غيره كما قال الازهرى وقال عباس لا يجوز غيره وقال الخليل هو يكون  
 القاف وأما بالفتح فهو وكثير الالفاظ قال الازهرى هذا الذى قاله هو القياس ولكن الذى  
 جمع من العرب واجمع عليه أهل اللغة والحديث الفتح وقال الزمخشري في القاف بفتح  
 القاف والعامية تكهنا قال في الفتح ونه القمان أيضا القاطة بضم اللام ولقطة بفتحها  
 قوله واشباهه يعز كل شئ يسير قوله ينتفع به فيه دلائل على جواز الاتقاع بما يوجب  
 الطرقات من المحترات ولا يحتاج الى تعريف وقيل انه يجب التعريف بها لانه أيام لما

ما يحصل به العدل ولو رجع جازل حكى في الجراسم ما به قال لاسنوى ويجه أن يكون محل بوزنه أو استجابه أخرجه  
 في الرائد عن أحمد تصح التسوية ويجب ان يرجع وعنه يجوز التفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لمأنته أو دينه أو فهو  
 ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضيل الاضرار (قال فاتعوا الله واعدوا بين اولادكم قال يرجع)  
 بشير من عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فرد عطية) التي أعطاهما نعمان واستدل به على ان الاب ان يرجع فيما هو لانه  
 وكذلك الام وهو قول أكثر الفقهاء الا ان المالكية فرقوا بين الاب والام فلو اللام ان ترجع ان كان الاب جادون ماذا لم  
 وقيدوا رجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً أو ينسكج وبذلك قال اسحق وقال الشافعي للاب الرجوع



مطلقة وقال أحمد لا يخل للواهب أن يرجع في هبته مطلقا وقال الكوفيون إذا كان الموهوب صغيرا لم يكن الالب الرجوع وكذا إن كان كبيرا وقبضها قالوا وإن كان الهبة لزوج من زوجة أو بالعكس أولدى رحم لم يجوز الرجوع في شيء من ذلك ووافقه ماصحق في ذي الرحم وقال للزوجة أن ترجع بخلاف الزوج والاحتجاج لكل ذلك بطول وصحة الجهر وفي استثناء الالب أن الولد وماله لا يسه فليس في الحقيقة الرجوع وعلى تقدير كونه رجوعا نرى بما اقتضته مصلحة الناديب ونحو ذلك وفي الحديث أيضا الذب إلى النائف بين الاخوة وترك ما يقع بينهم الشكنا ويورث العقوق للآباء ٢٢١ وان عطية الالب لابنه الصغير في حجره

لا يحتاج إلى قبض وإن الأشهاد فيها يغني عن القبض وقيل إن كانت الهبة ذهبا أو فضة فلا بد من عزلها وأفرادها وفيه كراهة تحتمل الشهادة فيما ليس بمباح وإن الشهادة في الهبة مشروعة وليس بواجب وفيه جواز الميل إلى بعض الأولاد والزوجات دون بعض وإن وجبت التسوية بينهم في غير ذلك وفيه إن للإمام الاعتناء أن يتحمل الشهادة ويظهر فائدتها أما المحكم في ذلك بعلمه عند من يجزئ أو يؤيدها عند بعض نوائله وفيه مشروعية استئصال الحالك والمنقضي عما يحتمل الاستئصال أقوله آلا ولد غيره فلما قال نعم قال أفكاهم أعطيت مثله فلما قال لا قال لأشهد بفقدهم منه أنه لو قال نعم أشهد وفيه تسمية الهبة صدقة وإن للام كلاما والمبادرة إلى قبول قول الحق وأمر الحاكم والمفتي بتقوى الله تعالى في كل حال وفيه إشارة إلى سوء عاقبة الحرص والتمنع لأن عمرة لورضيت بما وهبه زوجها الولد لما رجع فيه فلما أشهدت حرصها

أخرجه أحمد والطبراني والبيهقي والجوزجاني والمحقق لأحمد من حديث يعلى بن مرة مرفوعا عن التقي لقطعة يسيرة حبلا أو درهمين أو شبه ذلك فليعرفها ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام زاد الطبراني فإن جاء صاحبها أو الأختية صدق بها وفي أسناده عمر ابن عبد الله بن يعلى وقد صرح جماعة بضعفه ولكنه قد أخرج له ابن خزيمة متابعه وروى عنه جماعة وزعم ابن حزم أنه مجهول وزعم هو وابن القطان أن يعلى وحكيمة التقي روت هذا الحديث عن يعلى مجهولان قال الحافظ وهو يجب متهمة لأن يعلى صحابي معروف الصحة قال ابن رسلان ينبغي أن يكون هذا الحديث معمولا به لأن رجال أسناده ثقات وليس فيه معارضة للأحاديث الصريحة بتعريف سنة لأن التعريف سنة هو الأصل المحكوم به عزيمته وتعريف الثلاث رخصة تيسر للملحقة لأن الملحقة اليبير يشق عليه التعريف سنة فمشقة عظيمة بحيث يؤدي إلى أن أحدا لا يملك اليبير والرخصة لا تعارض العزيمة بل لا تكون إلا مع حكم الأصل كما هو مقرر في الأصول ويؤيد تعريف الثلاث ما رواه عبد الرزاق عن أبي سعيد أن عليا جاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدinar وجده في السوق فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم عرفة ثلاثا فله فلم يجد أحدا يعرفه فقل كاهاه وينبغي أيضا أن يقدم مطلق الانتفاع المذكور في حديث الباب بالتعريف بالثلاث المذكور فلا يجوز للملحقة أن تنقطع بالحقرة إلا بعد التعريف به ثلاثا جملا لمطلق على المقيد وهذا إذ لم يكن ذلك الشيء المقيد كولا فإن كان ما كولا جاز أكله ولم يجب التعريف به أصلا كالثمرة ونحوها الحديث أنس المذكور لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد بين أنه لم يمنع من أكل الثمرة الأخشبية أن تكون من الصدقة ولولا ذلك لا كاهاه وقد روى ابن أبي شيبة عن ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها وجدت ثمرة فأكلمها وقالت لا يجب الله أنسها قال في الفتح يعنى أنها لو تركت فلم تؤخذ فتوكل ففسدت قال وجوز أن لا كل هو الجزوم به عند الأكثر اه ويمكن أن يقال أنه بقيد حديث الثمرة بجهد التعريف ثلاثا كما قيده حديث الانتفاع وإنكم المبحر للمساكين عاده بمثل ذلك وأيضا الظاهر من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا كاهاه بعد التعريف به ثلاثا وقد اختلف أهل العلم في مقدار التعريف بالمقيد فحكى في البحر عن زيد بن علي والناسر والقاسمية

في تذييل ذلك أفضى إلى بطلانه وتعميقه في المصايح بان إبطاله ما ارتفع به بجور وقوع في القضية فليس ذلك من سوء العاقبة في شيء وقال المهلب فيه إن للإمام أن يرد الهبة والوصية ممن يعرف منه هر وباعن بعض الورثة اه (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العائد زرجا أو غيره) في هبته كالهبة بقي نعم يعود في قيمته زاد أبو داود قال ولا نعلم التي إلا حرما واحتج به الشافعي وأحمد على أنه ليس للواهب أن يرجع فيما وهبه إلا الذي ينص له الالب لابنه وهذا مال لا أن يرجع في الاجنبي الذي قصده منه الثواب ولم يشبهه وبه قال أحمد في رواية وقال أبو حنيفة للواهب الرجوع في هبته ممن الاجنبي مادامت قائمة ولم يعرض منها وأجاب عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل العائد في هبته كاهاه في قيمته



فالتشبيه من حيث انه ظاهر القبح ضرورة وخلاف الاشرط والكذب غير محذور بالحرام والحلال فيكون العائد في هبة عائد الى امر قدر كالقدر الذي يعود فيه الكذب فلا يثبت بذلك منع الرجوع في الهبة ولكنه يوصف بالقبح حال في السبيل ولا ينبغي ان هذا الحديث الذي أخرجه البخاري المشتمل على هذا التشبيه المفيد لانه كبريه الرجوع ما يكرهه الانسان وأعظم ما تنفر عنه نفوس بني آدم يدل بأبلغ دلالة على عدم جواز الرجوع فيها ومما يدل على عدم الجواز ما أخرجه أحمد وأهل السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث ٢٢٢ ابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ما رفعاه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم

انه ذال لا يثبت للرجل ان يعطى العطية فيرجع فيها الا الوالد فيها يعطى ولده والحلال ضد الحرام كما في كتب اللغة فالرجوع عن الهبة حرام الالهية والدولة فان الشرح قد سوغ له الرجوع كافي الحديث ويؤيده حديث عائشة عند أحمد وأهل السنن ولد الرجل من أطيب كسبه فكلوا من أموالهم شبيهاً وصحبه ابن حبان وأبو زرعة ويؤيده أيضاً ما أخرجه أحمد وأبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان اعرابياً أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد أن يجتاح مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطب بما كاتم من كسبك وان أولادك من كسبك فكلوه هنيئاً أخرجه آئناً ابن ماجه وابن الجارود ويؤيده أيضاً ما أخرجه ابن ماجه من حديث جابر ان رجلاً قال يا رسول الله ان لي مالاً والداوان أبي يريد أن يجتاح مالي فقال أنت ومالك لأبيك قال ابن القطان اسناده صحيح وقال المنذرى رجاله

والثاني أنه يعرف به سنة كالكثير وحكى عن المؤيد بالله والامام يحيى وأصحاب أبي حنيفة أنه يعرف به ثلاثة أيام واحتج الاولون بشواهد صلى الله عليه وآله وسلم عرفها سنة قالوا لم يفسد واحتج الآخرون بحديث بهلي بن مرة وحديث علي وجهه لوهما مخصصين اعموم حديث التعريف سنة وهو اصواب لما سلف قال الامام المهدي قلت الاقوى تخصيصه بما مر للخرج ٨٥ يعني تخصيص حديث السنة بحديث التعريف ثلاثاً (وعن عياض بن حمار قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من وجد نقطة فليشده ذوى عدل أو ليحفظ عقاصمها ووكاهه فان جاء صاحبها فلا يكتم فهو أحق بها وان لم يجيء صاحبها فهو مال الله يؤتيه من يشاء رواه أحمد وابن ماجه وعن زيد بن خالد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يا وى الضالة الاصال ما لم يعرفها رواه أحمد ومسلم وعن زيد بن خالد قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن النقطة الذهب والورق فقال اغرف وكاهها وعقاصمها ثم عرفها سنة فان لم تعرف فاستنفقها او تسكن ودبعة عندك فان جاء طالبها يؤم من الدهر فأدائها اليه وسأله عن ضالة الابل فقال مالك ولها دعها فان معها حدادها وسفاهم ترد الماشوا تكل الشجر حتى يجدها ربها وسأله عن الشاة فقال من ذها فاعطها اياه والافهى لث رواه مسلم وهو دليل على دخوله في ملكه وان لم يقصده وعن ابي بن كعب في حديث النقطة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال عرفها فان جاء أحد يخطب بركبعتها وعاتها ووكاهها فاعطها اياه والا فاستمتع بها حتى تصير من حديث أحمد ومسلم والترمذي وهو دليل وجوب الدفع بالصفة) حديث عياض بن حمار أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي وابن حبان ولفظه ثم لا يكتم ولا يخيب فان جاء صاحبها فهو أحق بها والافهى مال الله يؤتيه من يشاء وفي لفظ لبيد في ثم لا يكتم وليعرف ورواه الطبراني وله طرق وفي الباب عن مالك بن عمير عن أبيه أخرجه أبو موسى المديني في الذيل قوله فليشدهم ظاهر الامر يدل على وجوب الاشهاد وهو أحد قول الشافعي وبه قال أبو حنيفة وفي كيفية الاشهاد

ثقات وفي الباب أحاديث قال ابن حجر في الفتح والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد ان تقبض ذهب الجمهور قولان الالهية والدولة قال الطبري يخص من عزم الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والد او الموهوب له ولده والالهية التي لم تقبض والتي ردها الميراث الى الواهب الثبوت الاخبار باستفتاء كل ذلك اهـ (عن ميمونة بنت الحارث) أم المؤمنين الهلالية (رضي الله عنهما) اعطت ولده أي أمة وللنساء انما كانت لها اجارية سوداء قال في الفقه لم أقف على اسمها (ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان يومها الذي يدور عليه افيها قالت اشعرت) أي أعمت (يا رسول الله اني أعطت وابتدق قال أو فعت) أي العتق (قالت نعم) نهاته (قال أما انك لو أعطيها) أي ابنته (أخوالك) من بني هلال قال لامبي في رواية

أخواتك بالتأبدل اللام قال عياض وأعله أصح من رواية أخوالك بدليل زراية مالك في الموطا فلو أعطيتهم أختيك ولا تراض  
فيحتمل أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال ذلك كله (كان) اهطاؤك لهم (أعظم لاجرك) من عتقها ومعه ومه ان الهبة لذوى الرحم  
أفضل من العتق كما قاله ابن بطال وليس ذلك على إطلاقه بل يختلف باختلاف الأحوال وقد وقع في رواية النسائي بيان وجه  
الافضية في إعطاء الأخوال وهو احتياجهم إلى من يخدمهم وانظروا أن لا فديت بها بنت أختك من رعاية الفخ على أنه ليس  
في الحديث نص على أن صلة الرحم أفضل من العتق لأنهما واقعة عين ٢٢٣ وتعمل الترجمة انهم أعتقت قبل أن تستأمر النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وكانت  
شديدة فلم يستدر ذلك عليهم بل  
أرشدوا إلى ما هو الأولى فلو كان  
لا ينفذها تصرف في مالها لا بطله  
قوله في الفتح وفي هذا الحديث  
ثلاثة من التابيعين على نسق واحد  
ونصف رجاله الأول مصريون  
والآخر مدنيون وأخرجه مسلم  
في الزكاة والنسائي في العتق  
(عن عائشة رضي الله عنها  
قالت كان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم إذا أراد سفرا  
أقرع بين نسائه فأيتهن  
أي امرأة منهن (خرج سهمها)  
الذي باعها (خرج) صلى الله  
عليه وآله وسلم (بها معه) في  
صحبته (وكان يقدم لكل امرأة  
منهن يومها وليامها غير أن سودة  
بنت زمعة) أم المؤمنين (وهبت  
يومها وليامها عائشة زوج النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم) حال  
كونها (تبتغي) تطلب (بذلك رضا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وأله  
(وسلم) وموضع الترجمة قوله  
وهبت يومها وليامها عائشة إذ  
لو قلنا ان الهبة كانت لرسول

قولنا أحدهما ينسب إليه وجدلة طه ولا يعلم بالعاقص ولا غيره له لا يتوصل بذلك الكاذب  
إلى أخذها والثاني يشهد على صفاتها كلها حتى إذا مات لم يتصرف فيها الوارث وأشار  
بعض الشافعية إلى التوسط بين الوجهين فقال لا يستوعب الصفات ولكن يذكر بعضها  
قال النووي وهو الأصح والنسائي من قولي الشافعي أنه لا يجب الأشهاد وبه قال مالك  
وأحمد وغيرهما قالوا وإنما يستحب احتياط الان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يأمر به  
في حديث زيد بن خالد ولو كان واجبا لبيته قوله عفاصم أبكمس العين الملهة وتخفيف الفاء  
وبعد الألف صادمهم له وهو الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلدا كان أو غيره وقيل  
له العفاص أخذ من العتص وهو النقي لأن الوعاء يثني على ما فيه وقد وقع في زوائد  
المستدعاة بن أحمد في حديث أبي خرقم بديل عفاصها والعفاص أيضا الجلد الذي  
يكون على رأس القارورة وأما الذي يدخل فم القارورة من جلد أو غيره فهو الصمام بكمس  
الصاد المهملة فثبت يذكر العفاص مع الوعاء فالمراد الثاني وحيث يذكر العفاص مع  
الوكاء فالمراد الأول كذا في الفتح والوكاء بكمس الواو والمداخيط الذي يشد به الوعاء  
الذي تكون فيه النفقة يقال أو كتمته إيكاء فهو موكأ ومن قال الوكأ بالقصر فهو وهم  
قوله فلا يكتم أي لا يجوز كتم اللقطة إذا جاء لها صاحبها وذكر من أوصافها ما يغلب الظن  
بصدقه قوله يؤتية من يشاء استدلال به من قال ان الملتقط يملك اللقطة بعد أن يعرفها  
حولها وهو أبو حنيفة لكن بشرط أن يكون فقيرا وبه قالت الهاديونية واستدلوا على  
اشتراط الفقر بقوله في هذا الحديث فهو مال الله قالوا وما يضاف إلى الله انما يتملكه من  
يستحق الصدقة وذهب الجمهور إلى أنه يجوز له أن يصرفها في نفسه بعد التعمير بقسواء  
كان غنيا أو فقيرا الإطلاق الأدلة الشاملة للفقير والفقير كقوله فاستمتع بها وفي لفظ فهي  
كسبيل مالك وفي لفظ فاستنفقةها وفي لفظ فهي للزواج أو عن دعوى ان الإضافة تدل  
على الصرف إلى الفقير بان ذلك لا دليل عليه فان الأشياء كلها انضاف إلى الله قال الله تعالى  
وآتوهم من مال الله الذي آتانا كم قوله لا بأوى الضالة الخ في نسخته يؤوى وهو ضارع  
أوى بالمد والمراد بالزال من ليس بهمة تدلان حق الضالة أن يعرفها فإذا أخذها من  
دون تعريف كان ضالا وسباني بقيمة الكلام على هذا في آخر الباب قوله اعرف عفاصها  
ووكاءها الغرض من هذه المعرفة معرفة الآلات التي تحتفظ فيها اللقطة ويلحق بما ذكر

الله صلى الله عليه وآله وسلم تقع المطابقة قاله الكرماني وقال ابن بطال ان هذا الحديث ليس من هذا الباب لان السفينة أن  
تهب يومها الضرتها وانما السفينة في افساد المال خاصة وهذا الحديث أخرجه أيضا في الشهادات وأبو داود في النكاح  
والنسائي في عشرة النساء (عن المورين مخزومة رضي الله عنهم أنه قال قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقبية) جمع قباه  
جنس من الشياطين ضيقة من اباس العجم معروف (ولم يعط مخزومة منها) أي من الأقبية (ثيبا) أي في حال تلك القسمة (فقال  
مخزومة) للمسور (يا بني انطلق بنا إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية حاتم في الشهادات عسى أن يعطينا منها شيئا  
قال المسور (فانطلقت معه فقال ادخل فادعه) صلى الله عليه وآله وسلم (لي) زاد في رواية فاعطاه ذلك فقال يا بني انه ليس

يجب ان (قال قد عوته له فخرج) صلى الله عليه وآله وسلم (اليه وعليه قوامها) (الحق من الالهيية) (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (في الله عليه وآله وسلم  
(خبيا هذا) القماء (لث قال) المسور (فمنظر اليه) أي الى القماء مخزومة (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رضي مخزومة) أي هل  
رضي ويحقل كما قال ابن التين أن يكون من قول مخزومة ومطابقة الحديث لا ترجع من حيث أن نقل المتاع الى الموهوب له قبض  
واختلف هل من شرط صحة الهبة القبض أم لا فالجمهور وهو قول الشافعي الجديد والكوفيون أنه لا تملك الا بالقبض اقول  
أي بكر الصديق لعائشة رضي الله عنها ٢٢٤ في مرضه فيما تحمله الى صحنه من عشرين وسقا ووددت انك سريته أو قبضته وانما

حفظ الجنس والصفة والتقدير وهو الكيل فيما يكال والوزن فيما يوزن والزرع فيما  
يزرع وقد اختلفت الروايات في بعضها معرفة العفاص والوكا فبلى التعريف كما في  
الرواية المذكرة في الباب وفي بعضها بالتعريف مقيد على معرفة ذلك كما في رواية  
البخاري باللفظ عرف فيها سنة ثم اعرف عفاصها او كما قال النووي يجمع بين الروايتين  
بان يكون مأمورا بالمعرفة في حالتين فيعرف بالعلامات وقت الالتماس حتى يعلم صدق  
واصفها اذا وصفتها ثم يعرفها مرة أخرى بعد تعريفها سنة اذا اراد ان يتأكد الباع  
قد رها وصفتها اذا جاء صاحبها بعد ذلك فردها اليه قال الحافظ ويحقل أن تكون ثم في  
الروايتين بمعنى الواو فلا تقتضي تربية الا لا تقتضي تخالفا لاحتياج الى الجمع وتقويه كون  
الخروج واحدا والقصة واحدة وانما يحسن الجمع بما تقدم لم يرد لو كان الخروج مختلفا او  
تعددت القصة وليس الغرض الا ان يقع التعريف والتعريف مع قطع النظر عن أهمها  
يسبق قال واختلف العلماء في هذه المعرفة على قوانين أظهرهما الوجوب لظاهر الامر  
وقيل يستحب وقال بعضهم يجب عند الالتماس ويستحب بعده قبوله ثم عرفها بتسديد  
الراء وكسرها أي اذ كرها للباس قال في القحج قال العلماء يحل ذلك المحتفل ككتاب الماحد  
والاسواق ونحو ذلك يقول من ضاعت له نفقة ونحو ذلك من العبارات ولا يذكر شيئا  
من الصفات قوله سنة الظاهر أن تكون متوالية وليكن على وجه لا يكون على  
جهة الاستيعاب فلا يلزمه التعريف بالليل والاستيعاب الايام بل على المعتاد فيعرف في  
الابتداء كل يوم مرتين في طرفي النهار ثم في كل يوم مرة ثم في كل أسبوع مرة ثم في كل شهر  
ولا يشترط ان يعرفها بنفسه بل يجوز له ان يوكل غيره ويعرفها في مكان وجودها وفي غيره  
كذا قال العلماء وظاهره أيضا وجوب التعريف لان الامر يقتضي الوجوب ولا سيما  
وقد سمي صلى الله عليه وآله وسلم لم يعرفها اضلا كما تقدم وفي وجوب المبادر الى  
التعريف خلاف بيناهل الامر يقتضي الفور أو لا وطاهره أيضا انه لا يجب التعريف  
بعد السنة وبه قال الجمهور وروايت في البحر الاجماع على ذلك ووقع في رواية من حديث  
أبي عبد الجبار وغيره بلفظ وجدت صرة قيم امائة دينار فأتيت النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فقال عرفها حولاً فعرفتها فلم أجدها من يعرفها ثم أتيتها ثلثا فقال عرفها حولاً فلم  
أجدتها أتيتها ثلثا فقال احفظ وعامها وعددها وكاشا فان جاء صاحبها او افاسخها

هو اليوم مال الوارث ولانه عقد  
إرفاق كالقرض فلا يملك الا بالقبض  
وفي القديم تصح بنفس العقد  
وهو مشهور مذهب المالكية  
وقالوا تبطل ان لم يقبضها  
الموهوب له حتى وجب الواهب  
لغيره وقبضه الثاني وهو قول  
اشبه وشهد وعن ابن القاسم  
مثله وهو قول الغري المدونة  
ولابن القاسم انه الاول قال  
محمد وليس بشئ والخائر اولي  
وقال المراد اوى من الحنابلة  
وتصح بعدة وثلاثه أيضا ولو  
بعمالة يفعل فتجهيز بقبضه يجوز  
الى الزوج عليك وهو كبيع في  
ترجي قبوله وتقدمه وغيره ما  
وتلزم بقبض كبيع باذن واهب  
الا ما كان في يده فله فيلزم بعدد  
ولا يحتاج الى مضي مدة يتأني  
قبضه فيها وعن أحمد يلزم في غير  
مكيل وموزون ومعدود  
ومذروع بحجر الهبة ولا يصح  
قبض الا باذن واهب اه وهذا  
الحديث أخرجه أيضا في اللباس  
والشهادات والجنس والادب  
وصلى في الزكاة وادود في اللباس

والزمدى في الاستئذان (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال اتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بيت فاطمة بنته فاستنعت  
رضي الله عنهما فلم يدخل عليها) وعند أبي داود وابن جبران قال وقلم كان يدخل الا باذن (وجاء على) زوجها فوراها مهمته (فذكر  
له ذلك) الذي وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم من عدم دخوله عليها (فذكره) على (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وفي رواية  
فقال يا رسول الله اشتد عليا انك جئت فلم تدخل عليا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اني رأيت على بابها شرا موشيا) بفتح الميم  
وسكون الواو وكسر المجمة وبعد ما تحته أي مخططا بالوان شتى (فقال مالي والديا فانها على) رضي الله عنه (فذكر ذلك)  
الذي قاله صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقالت له امر في فيه) أي في السر (بما شأنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لها فقلها

هَذَا (تَرْسُلُهُ) أَيُّ بِالْأَسْتِ الْمَوْشَى (إِلَى فُلَانٍ أَهْلُ بَيْتٍ بِهِمْ حَاجَةٌ) وَلَيْسَ سُرَّ الْبَابِ حَرَامًا لَكِنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَرِهَ  
لَا يَنْتَهِي مَا كَرِهَ لِنَفْسِهِ مِنْ تَجْمِيلِ الطِّيبَاتِ قَالَ الْكِرْمَانِيُّ أَوْلَانُ فِيهِ مَوْرَانَةٌ وَشَاوَسْتَدَلَّ بِهِ الْبُخَارِيُّ عَلَى جَوَازِ هَدِيَّةِ مَا يَكْرَهُ  
لِبَيْتِهِ وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي الْإِبَاسِ (عَنْ عَلِيٍّ) بْنِ أَبِي طَالِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ أَهْدَى إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) حَلَّةَ سَبْرَاءَ بِكُسْرٍ السِّينِ وَفُتِحَ الْمَاءُ قَالَ الْخَلِيلُ لَيْسَ فِي السَّكَلَامِ فِعْلًا بِكُسْرٍ أُولَاهُ مَعَ الْمَدِّ سَوَى سَبْرَاءَ وَحَوْلَاهُ وَهُوَ الْمَاءُ  
الَّذِي يُخْرَجُ عَلَى رَأْسِ الْوَلَدِ وَعَنْبَاءُ نَعْمَةٌ فِي الْعَنْبِ وَقَوْلُهُ حَلَّةٌ يَالْتَمُونَ ٢٢٥ وَقَالَ عِيَّاضٌ ضَبَطْنَاهُ عَلَى الْإِضَافَةِ قَالَ الزُّهْرِيُّ

أَنَّهُ قَوْلُ الْحَقِّ - قَيْنٌ وَمَتَقَيْنٌ  
الْعَرَبِيَّةُ وَأَنَّهُ مِنْ إِضَافَةِ الشَّيْءِ  
لِصِفَتِهِ كَمَا قَالُوا ثَوْبٌ خَزْفَالٌ مَالِكٌ  
وَالسَّيْرَاءُ هُوَ الْوَشْيُ مِنَ الْحَرِيرِ  
وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ ثَابِتٌ فِيهِ اخْطُوطٌ  
مِنْ حَرِيرٍ أَوْ قَزْوَانًا قِيلَ لَهَا سَبْرَاءُ  
لِتَسِيرَ الْخُطُوطُ فِيهَا وَقِيلَ الْحَرِيرُ  
الصَّافِي وَقِيلَ نَوْعٌ مِنَ الْبَرْدِ يَخْطُطُهُ  
حَرِيرٌ (فَلَبَسْتُهَا فَأَرَأَيْتَ الْغَضَبَ  
فِي وَجْهِهِ) زَادَ مُسْلِمٌ فَقَالَ إِنِّي لَمْ  
أَجْعَلْ بِهَا إِلَيْكَ لَتًا لِبَيْسِهَا غَضَبْتُ  
بِهَا إِلَيْكَ أَتَشَقُّهَا خَيْرًا مِنْ النِّسَاءِ  
(فَشَقَقْتُهَا بَيْنَ نِسَائِي) أَيُّ قَطَعْتُهَا  
فَقَرَقْتُهَا لِمَنْ خَرَجَ جَمْعُ خَمَارٍ  
مَا تَغَطَّى بِهِ الْمَرْأَةُ رَأْسَهَا وَالْمُرَادُ  
بِقَوْلِهِ نِسَائِي مَا فَسَّرَهُ فِي رِوَايَةِ أَبِي  
صَالِحٍ حَيْثُ قَالَ بَيْنَ الْفَوَاطِمِ قَالَ  
ابْنُ قُتَيْبَةَ الْمُرَادُ بِهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ  
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
وَفَاطِمَةُ بِنْتُ أَسَدِ بْنِ هَاشِمٍ وَالْمَدَّةُ  
عَلَى وَلَا أَعْرِفُ الثَّلَاثَةَ وَذَكَرَ أَبُو  
مَنْصُورُ الْأَزْهَرِيُّ أَنَّهَا فَاطِمَةُ بِنْتُ  
حِزَّةَ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ وَزَادَ عِيَّاضٌ  
فَاطِمَةَ امْرَأَةَ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ  
وَهِيَ بِنْتُ شَيْبَةَ بْنِ رِبْعَةَ وَقِيلَ  
بِنْتُ عَتَبَةَ بْنِ رِبْعَةَ وَقِيلَ بِنْتُ

فَاسْتَمْتَعَتْ فَلَقِيَتْهُ بَعْدَ بَيْعَةِ فَتَالَا أَدْرَى ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا كَذَا فِي الْبُخَارِيِّ  
وَذَكَرَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مِنْ صَحِيحِهِ فَزَادَ ثَمَّ أَتَيْتُهُ الرَّابِعَةَ فَقَالَ أَعْرِفُ  
وَعَامَهَا الْخَالِ قَالَ فِي الْفَتْحِ الْقَائِلُ فَلَقِيَتْهُ بَعْدَ بَيْعَةِ هُوشَعَةَ وَالَّذِي قَالَ لَا أَدْرَى هُوَ شَيْخُهُ  
سَلَمَةُ بْنُ كَهِيلٍ وَهُوَ الرَّائِي هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ سُوَيْدٍ عَنْ أَبِي بَنْ كَعْبٍ قَالَ شَعْبَةَ فَسَمِعْتُهُ  
بَعْدَ عَشْرٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ عَرَفْتُهَا عَامًا وَاحِدًا وَقَدْ بَيْنَ أَبُو دَاوُدَ الطَّبَايِصِي فِي مَسْنَدِهِ الْقَائِلُ  
فَلَقِيَتْهُ وَالْقَائِلُ لَا أَدْرَى فَقَالَ فِي آخِرِ الْحَدِيثِ قَالَ شَعْبَةُ فَلَقِيَتْ سَلَمَةَ بَعْدَ ذَلِكَ فَقَالَ  
لَا أَدْرَى ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ أَوْ حَوْلًا وَاحِدًا وَبِهِمَا ذَاتَيْنِ بَطْلَانُ مَا قَالَهُ ابْنُ بَطَالٍ أَنَّ الَّذِي شَكَّ  
هُوَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ وَالْقَائِلُ هُوَ سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ وَقَدْ رَوَاهُ عَنْ شَعْبَةَ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كَهِيلٍ بِغَيْرِ شَكٍّ  
جَمَاعَةٌ وَفِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ الْأَحَادِيثُ سَلَمَةُ فَإِنْ فِي حَدِيثِهِ عَامَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةً وَجَمْعُ بَعْضِهِمْ بَيْنَ  
حَدِيثِ أَبِي هَذَا وَحَدِيثِ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ كَوْرُ قِيَمِهِ سَلَمَةُ فَقَطَّ بَانَ حَدِيثُ أَبِي عَجْمُولٍ عَلَى  
حَزْنِ الْوَرَعِ عَنِ التَّصْرِيفِ فِي اللَّقْطَةِ وَالْمُبَالَغَةِ فِي التَّعْظِيفِ عَنْهُمَا وَحَدِيثُ زَيْدٍ عَلَى مَا لَبَدَ  
مِنْهُ وَحَزْمُ ابْنِ حَزْمٍ وَابْنُ الْجَوْزِيِّ بَانَ الزِّيَادَةُ فِي حَدِيثِ أَبِي غُلَظٍ قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ وَالَّذِي  
يُظْهَرُ لِي أَنَّ سَلَمَةَ اخْطَأَ فِيهَا ثَمَّ ثَبَّتَ وَاسْتَقَرَّ عَلَى عَامٍ وَاحِدٍ وَلَا يُؤْخَذُ إِلَّا بِمَا يَشْكُ فِيهِ لَا بِمَا  
يَشْكُ فِيهِ رَاوِيَهُ وَقَالَ أَيْضًا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَرَفَ أَنَّ تَعْرِيفَهُ الْم  
يَقَعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي فَأَمَرَ ثَابِتًا بِإِعَادَةِ التَّعْرِيفِ كَمَا قَالَ لَامَسِي صَلَاتَهُ أَرْجِعْ فَصَلَّ  
فَأَنكَ لَمْ تَصَلِّ قَالَ الْحَافِظُ وَلَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا عَلَى مِثْلِ أَبِي مَعْ كَوْنُهُ مِنْ فَهْمِ الْأَصْحَابِ  
وَفَضْلُهُمْ قَالَ الْمُنْذَرِيُّ لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنْ أَعْمَةِ الْفَتَوَى أَنَّ اللَّقْطَةَ تَعْرِفُ ثَلَاثَةَ أَعْوَامٍ إِلَّا  
شَرِيحًا عَنْ عَمْرِو بْنِ قَدْحٍ كَمَا مَوْرَدِي عَنْ شَوَّازٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ وَحَكَى ابْنُ الْمُنْذَرِ عَنْ عَمْرِو بْنِ قَدْحٍ  
أَقْوَالٌ يَعْرِفُ بِهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ عَامًا وَاحِدًا ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَزَادَ ابْنُ حَزْمٍ عَنْ  
عَمْرِو بْنِ قَدْحٍ وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ قَالَ فِي الْفَتْحِ وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ عَلَى عَظَمِ اللَّقْطَةِ وَحَقَّاقَتُمْ أَقْوَالَهُ  
فَإِنْ لَمْ تَعْرِفْ فَاسْتَنْتَفِهَا الْخَالِ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْأَنْصَارِيُّ لَا أَدْرَى هَذَا فِي الْحَدِيثِ أَمْ هُوَ  
شَيْءٌ مِنْ عِنْدِ زَيْدِ بْنِ مَوْلَى الْمُنْبَعَثِ يَعْنِي الرَّائِي عَنْ زَيْدِ بْنِ خَالِدٍ كَمَا حَكَى ذَلِكَ الْبُخَارِيُّ عَنْ  
يَحْيَى قَالَ فِي الْفَتْحِ شَكَّ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ هَلْ قَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ وَدِيعةً عَنْدهُ مَرْفُوعٌ أَمْ لَا وَهُوَ  
الْقَدَرُ الْمَشَارِإِي بِهِ هَذَا دُونَ مَا قَبْلَهُ لَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهُ فِي أَكْثَرِ الرِّوَايَاتِ وَخَلَقُوا عَنْ ذَكَرَ  
الْوَدِيعَةَ وَقَدْ جَرَمَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بِرَفْعِهِ مَرَّةً أُخْرَى كَأَنِّي صَحَّحْتُ مُسْلِمًا بِالْفَتْحِ فَاسْتَنْتَفِهَا

٢٩ نِيلُ خَا الْوَلِيدِ بْنِ عَتَبَةَ وَمَوْضِعُ التَّرْبَةِ قَوْلُهُ نَرَأَيْتَ الْغَضَبَ فِي وَجْهِهِ فَانْدَالٌ عَلَى أَنَّهُ كَرِهَ لِبَيْسِهِ مَا كَرِهَ لِبَيْسِهِ وَآلُهُ  
وَهَذِهِ الْحَلَّةُ كَانَ أَهْدَاهَا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَكْبَرُ دَرُومَةٍ كَأَنِّي مُسْلِمٌ وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي الْمُنْفَقَاتِ وَالْإِبَاسِ وَمُسْلِمٌ  
فِي الْإِبَاسِ وَالنِّسَائِيُّ فِي الزِّيْنَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) ثَلَاثِينَ  
وَمِائَةً فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ (وَسَلَّمَ) هَلْ مَعَ أَحَدٍ مِنْكُمْ طَعَامٌ فَزَادَ مَعَ رَجُلٍ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ أَوْ نَحْوَهُ فَجَعَلَ ثَمَّ جَارِجًا مُشْرَكًا  
قَالَ فِي الْفَتْحِ لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ وَلَا عَلَى اسْمِ صَاحِبِ الصَّاعِ (مُشْعَانُ) بِضَمِّ الْمِيمِ (طَوِيلٌ) زَادَ الْمُسْتَقْلَى جِدًّا فَوْقَ الطَّوِيلِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ  
يَكُونَ تَفْسِيرُ الْمَشْعَانِ وَقَالَ الْقَزَّازُ الْمَشْعَانُ الْخَافِي الثَّامِرُ الرَّأْسِ وَقَالَ غَيْرُهُ طَوِيلٌ شَعْرُ الرَّأْسِ جِدًّا الْبَعِيدُ الْعَهْدُ بِالذَّهْنِ

الشعث وقال القاضى فائر الراس متفرقه (بغنى بسوقه) انقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) له (ييعا) أى اتبّع ييعا وأخذ منها  
 نائعا (أم عطية أو ذال أم هبة) والشك من الراوى (قال) (المشرك) (لا) ليس هبة (بل) هو (ييع) أى مبيع وأطلق عليه ييعا  
 باعتبار ما يؤلف اليه (فاشترى) صلى الله عليه وآله وسلم (منه) أى من المشرك (شاة) أى من الغنم شاة (فصنعت) أى ذبحت  
 (وأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وآله) (وسلم) (بواد البطن) منها أو هو كبدها أو كل ما فى بطنها من كبده وغيره ألك الأول أبلغ فى  
 المجزأة أن يشوى وأيم الله ما فى الثلاثين ٢٢٦ والمائة الذين كانوا معه صلى الله عليه وآله وسلم الأول قد حرّى النبي صلى الله

عليه) وآله (وسلم) أى قطع (له)  
 (سوة) بضم السين أى قطعة (من)  
 سواد بطنها إن كان شاهدا أعطاه  
 إياه) قال فى الفتح أى أعطاه إياه  
 فهو من القلب وقال العمى أى  
 أعطى الحزاة الشاهد أى الحاضر  
 ولا حاجة الى دعوى القلب بل  
 العبارة تارة فى الاستعمال  
 (وان كان غائبا خباله) منها (يخجل  
 منها) أى من الشاة (قصعتين  
 فاكوا أجهون) فيكون فيه  
 مجزأة أخرى لكونه سوادا وسما  
 أيدى القوم كلهم أو المراد منهم  
 أكلوا منه - ما فى الجلة أعم من  
 الاجتماع والافتراق (وشبعنا  
 ففضلت القصصعتان بقملها)  
 أى الطعام الذى فضلى (على  
 البعير) وكما قال) شك من الراوى  
 وفى هذا الحديث مجزأة تكثير  
 سواد البطن حتى وسع هذا  
 العدد وتكثير الصاع ولحم الشاة  
 حتى أشبعهم أجمعين وفضلت  
 منهم فضلة تجلوها لعدم حاجة  
 إليها وأوردته البخارى فى باب جواز  
 قبول الهدية من المشركين لأنه  
 صلى الله عليه وآله وسلم سأله هل

ولم يكن وديعة عندك وكذلك جزم برفعهما الخ الذين تخلفوا عن سليمان عن ربيعة عند مسلم وقد  
 أشار البخارى الى رجحان رفعها فترجم باب إذا جاء صاحب اللقطة ردها عليه لأنها وديعة  
 عنده والمراد بكونها وديعة أنه يجب ردها فتجوز ذكر الوديعة عن وجوب ردها لها بعد  
 الاستئذان لأن الوديعة حقيقة يجب أن تبقى عن المأذون فى استئذانه لا تبقى عنه  
 كذا قال ابن دقيق العيد قال ويحتمل أن تكون الواو فى قوله ولستكن وديعة بمعنى أراى  
 أما أن تستغنى عنها وتغرم بدليها أمانا تركها عندك على سبيل الوديعة حتى يجي صاحبها  
 فتمطها إياه وبسته فقام من اسميتها وديعة أنه لو تلفت لم يكن عليه ضمها قال فى الفتح  
 وهو اختيار البخارى تبع الجساعة من السلف قوله فان معها أحداها وسقاها الحذاء  
 بكسر الميم له بعد هذا اللفظ مع المد أى خفيها والمراد بالقائه وجوبها وقيل عندها  
 وأشار بذلك الى استغنائه عن الحفظ لها بما ركب فى طباعها من الجسالة على العطش  
 وتناول الماء كقول بغير تعب لطول عنتها فلا تحتاج الى ملقطة قوله لك أو لا خيمك أو للذئب  
 فيه إشارة الى جواز أخذها كأنه قال هى ضعيفة لعدم الاستقلال بمعرفة الله لا لمجرد  
 بين أن تأخذها أنت أو أخوك قال الحافظ والمراد به ما هو أعم من صاحبها أو من ملقطة  
 آخر والمراد بالذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حديث على أخذها لأنه إذا غلبت  
 إذا لم تؤخذ بقيت للذئب كان ذلك أدعى له إلى أخذها وفيه رد على ما روى عن أحمد فى رواية  
 أن الشاة لا تملق وتمسك به مالك فى أنه يملكها بالاختصاص ولا تملق غرامة ولو جاء صاحبها  
 واحتج على ذلك بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم سوي بين الذئب والملقطة والذئب  
 لا غرامة عليه فيكذلك الملقطة وأجيب بأن اللام ليست للذئب لأن الذئب لا يملك وقد  
 أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملقطة كان له أخذها فدل على أنها باقية على  
 ملك صاحبها ولا فرق بين قوله فى اللقطة شأنك بها وأخذها وبين قوله هى لك أو لا خيمك أو  
 للذئب بل الأول أشبه بالقول لأنه لم يشرك به ذئبا ولا غيره قوله فان جاء أحد يخبرك الخ  
 فيه دليل على أنه يجوز للملقطة أن يرد اللقطة الى من وصفه بالعلامات المذكورة من  
 دون إقامة البينة وبه قال المؤيد بالله والامام مجيب وبعض أصحاب الشافعى وأبو بكر  
 الرازى الحنفى قالوا لأنه يجوز العمل بالظن لا اعتماد فى أكثر الشريعة إذا لا تنفيذ البينة  
 إلا الظن وبه قال مالك وأحمد وحكى فى البحر عن القاسمية والخنفية والشافعية أن اللقطة

يبيع أو يهدى وفيه فساد قول من جعل رد الهدية على الوثنى دون السكابي لأن هذا الإعرابى كان وثنيا وفيه لا ترد  
 المواساة عند الضرورة وظهور البركة فى الاجتماع على الطعام قال فى الفتح ولم أر هذه القصة إلا من حديث عبد الرحمن وقد ورد  
 تكثير الطعام فى الجلة من أحاديث جماعة من الصحابة يحمل الإشارة اليها علامات النبوة اهـ (عن أم هانئ بنت أبي بكر) الصديق  
 رضى الله عنهم قالت قدمت على (أبي) اسمها فقبله مصغرا بنت عبد العزيز بن سبأ زاد فى الأدب مع ابنه واسمه كما ذكره الربيع  
 الحارث بن مدركة قال فى الفتح ولم أر له ذكر فى الصحابة فكأنه مات مشركا وفى رواية أخرى قدمت فى الهدية وكان أبو بكر طلقها  
 فى الجاهلية به - إذا يان يبيع ويمنى وقرط فابت أسماها ان تقبل هديتها وتذنها إيتها (وهى مشركة فى عهد رسول الله صلى الله



علمية) وآله (وسلم) أي في زمنه (فاستفتيت رسول الله صلى الله عليه) وآله (وسلم) قلت ان احي قد مات وهي راغبسة) في شيء  
تأخذة أو عن ديني أو في القرب مني ومجاورتي والموود الى لانم الية بدأت أسماء بالهدية ورغبت منها في المكافاة لا الاسلام لانه  
ليقع في شيء من الروايات ما يدل على اسلامها ولو حل قوله راغبسة أي في الاسلام لم يستلزم اسلامها فدل الم بصب من ذكرها في  
الاصحاح وأما قول الزركشي وروى راغبسة بالميم أي كراهية للاسلام ساخطه له فهوهم انه رواية في البخاري وليس كذلك بل هي  
رواية عنه - دأب داود والاسماعيل (أفصل احي قال نعم صلى الله عليه) زاد ٢٢٧ في الادب فانزل الله فيها لاينهاكم الله عن

الذين لم يقسأوا لكم في الدين وعن  
الاسدي انهم سألوا في ناس من  
المشركين قلت ولا منافاة بينهما  
فان السبب خاص واللفظ عام  
فيتناول كل من كان في معنى  
والدأب أسماء وقيل نسخ ذلك آية  
الامر بقتل المشركين حيث  
وجدوا والاول أولى وقال  
الخطابي فيه ان الرحم الكافرة  
توصل من المال ونحوه كما توصل  
المسلمة ويستنبط منه وجوب  
نفقة الاب الكافر والام الكافرة  
وان كان الولد مسلما وفيه موادة  
أهل الحرب ومعاملتهم في زمن  
الهدنة والسفر في زيارة القريب  
وتحسرى أسماء في أمر دينها  
وكيف لا وهي بنت الصديق  
وزوج الزبير رضي الله عنهم  
(ع) عبد الله بن عمر رضي الله  
عنهما انه شهد عند عمر وان لبني  
صهيب) بنهم الصادق فتح الهاء  
ابن سنان الرومي لان الروم سبوه  
صغيرا وبنيدهم سبعة وحبيب  
وسعد وصالح وصبيني وعباد  
وعثمان ومحمد (أن رسول الله صلى  
الله عليه) وآله (وسلم) أعطى

لا ترد الوصف وان ظن المنة صدقه اذ هو مدع فلا تقبل وسكن في الفتح عن أبي حنيفة  
والشافعي انه يجوز له الرد الى الوصف ان وقع في نفسه صدقه ولا يجبر على ذلك الا بينة  
قال الخطابي ان صحته هذه اللفظة يعني قوله فان جاء صاحبها بيمين الخ لم يجز مخالفتها  
وهي فائدة قوله اعرف عناصم الى آخره والا فلا لاحتمال طمع من لم ير الرد الا بالبينة قال  
ويتأولون قوله اعرف عناصم اعلى انه أمره بذلك للاحتياط به لانه لو اتكفون الدعوى فيها  
معاملة وذكر غيره من فوائد ذلك أبضاً ان يعرف صدق المدعي من كذبه وان فيها انبيها  
على حفظ المال وغيره وهو الرعا لان الهادة جرت بالقائمة اذ اخذت النفقة وانه اذ انبه  
على حفظ الرعا كان فيه تنبيه على حفظ النفقة من باب الاولى قال الحافظ قد صحته هذه  
الزيادة فتعين المصير اليها اهـ وهذا هو الحق فتعد اللفظة لم وصفها بالاسماء التي  
اعتبرها الشارع وأما اذا ذكر صاحب الالة دلة بعض الاوصاف دون بعض كأن يذكر  
العناصر دون الوكاه أو العناصر دون العدد فتد اختلاف في ذلك فقل لا شيء له الا بمعرفة  
جميع الاوصاف المذكورة وقيل تدفع اليه اذا جاء ببعضها وظاهر الحديث الاول وظاهره  
أيضا ان مجرد الوصف يكفي ولا يحتاج الى الامين وهذا اذا كانت اللفظة لها عناصر ووكاه  
وعدد فان كان لها البعض من ذلك فالظاهر انه يكفي ذكره وان لم يكن له شيء من ذلك فلا بد  
من ذكر أوصاف مختصة بها تقوم مقام وصفها بالامور التي اعتبرها الشارع قوله والا  
فاستمتع بها الامر فيه للإباحة وكذا في قوله فاستنفذتها وقد اختلف العلماء في اذ انصرف  
المنقط في اللفظة بعد تعريضها سنة ثم جاء صاحبها اهل بضمهم الهاء لا فذهب الجهور الى  
وجوب الرد ان كانت العين موجودة أو البديل ان كانت اسمها مكتت وخالف في ذلك  
الذكر ايسى صاحب الشافعي ووافقه صاحباه البخاري وداود بن علي امام الظاهرية  
لكن وافق داود الجهور اذا كانت العين قائمة ومن أدلة قول الجهور ما تقدم باللفظ  
ولم تكن ودبعة عنه ذلك فان جاء طالب الخ وكذلك قوله فان جاء صاحبها فلا تنكتم فهو أسقى  
به الخ وفي رواية البخاري من حديث زيد بن خالد اعرف عناصم او وكاههم كاهها فان جاء  
صاحبها فادها اليه أي بدائها لان العين لا تبقى بعداً كاهها وفي رواية لابن داود فان جاء باغها  
فادها اليه والا فاعرف عناصم او وكاههم كاهها فان جاء باغها فادها اليه فاهم باداها اليه  
قبيل الإذن في أكه او بعده وفي رواية لابن داود أيضا فان جاء صاحبها فدفعها اليه

صهيبايتين (وجرة) وهي التي ادعى بها (فقدني) مروان بشم اذ نههم) أي بشم اذ نههم (بشم اذ نههم)  
وعنههم وتعتب بان لم يند كذلك في الحديث بل عبر عن الخبر بالشهادة والخبر يؤكدها التسم كثير وان كان السامع غير منكر ولو  
كانت شهادة حتمية لا تحتاج الى شاهد آخر ولا ينبغي ما في هذا فليتم امل والتباعدة المستمرة تنفي الحكم بشهادة الواحد فلا بد من  
اثنتين أو شاهد وعين فالجل على هذا أولى من جملة على الخبر وكون الشهادة غير حتمية وهذا الحديث تفرد به البخاري واستدل  
به بعض المتأخرين لقول بعض السلف كشرع انه يكفي الشاهد الواحد اذا انقضت اليه قرينة تدل على صدقه وترجم له أبو  
داود في السنن باب اذا علم الحاكم صدق الشاهد الواحد يجوز له ان يسكنهم وساق قصة تخرج عنه بن ثابت في سبب تسمية هذا



الشهادتين وهي مشهورة بالجهود وعلى ان ذلك خاص بخزينة الله أعلم وقال ابن النجاشي ان يكون مروان أعطى نفسه من  
يستحق عنه العطاء من مال الله تعالى فان كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أعطاه كان تنفيذها فان لم يكن كان هو المنفذ  
للعطاء قال وقد يكون ذلك خاصا لغنى كادق في قصة أبي قتادة حيث قضى له بدعواه وشهادته من كان عنده السلب كذا في الفتح  
(عن جابر رضي الله عنه قال قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالعمرى) يضم العيز وسكون الميم مأخوذة من العمر  
(انما) أي العمرى (لمن وهبته) زاد مسلم ٢٢٨ لا ترجع الى الذي اعطاها لانه اعطى عطاء وقت فيه الموارث وله وهي

والاعرفت وكما وعقاصها تم قبضها في مالها فان جاء صاحبها فادفعها اليه والمراد  
بقوله اقبض في مالها اجعلها في مالها وقابض وكسر الباء من الانقباض قال  
ابن رشد اتفق فقهاء الامصار مالاً والثوري والاوزاعي وأبو حنيفة والشافعي ان له ان  
يتصرف فيها قال مالك والشافعي له ان يتكلم بها وقال أبو حنيفة ليس له الا ان يتصدق  
بها وروى مثل قوله عن علي وابن عباس وجعالة من التابعين وقال الاوزاعي ان كان ملا  
كثير اجعله في بيت المال وروى مثل قول مالك والشافعي عن عمرو ابن مسعود وابن عمر  
وكاهم متفق على انه ان اكلها ضعهما للصاحبها الا أهل الظاهر اه قال في البحر مسئله ولا  
بضمن الملتقط اجاء الا للقرية او جناية اذ هو أمين حيث لم يأخذ لغرض نفسه فان جنى  
أو فرط فالأكثر يضمن وداود والكرائسي لا يضمنن أقوله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
جاء صاحب الظبيرة ولم يذكر وجوب البدل قلنا أمر عليا عليه السلام بغرامة الدينار في الظبيرة  
المشهور وخبركم بحول علي من أبيس من معرفة صاحبها اه وحديث علي الذي أشار  
اليه أخرجه أبو داود عن بلال بن يحيى العباسي عنه انه التقط ديناراً فاشترى به دينقاً  
فعره صاحب الدينق فرد عليه الدينار فاحذره على فقطع منه قبراً طين فاشترى به لحماً قال  
المنذرى في سماع بلال بن يحيى من علي نظروا وقال الحافظ اسناده حسن ورواه أيضاً أبو داود  
عن أبي سعيد الخدري ان علي بن أبي طالب وجد ديناراً فاقى به غاطمة فساءت عنه رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال خورق الله فأكل منه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
وأكل علي وغطامة فاما كان به ذلك أمته امره أن تشد الدينار فقال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم يا علي أدا الدينار وفي اسناده رجل مجهول وأخرجه أبو داود أيضاً من وجه  
آخر عن أبي سعيد وذكره ما رواه وفي اسناده موسى بن يعقوب الزمعي وثقه ابن معين  
وقال ابن عدى لا بأس به وقال النسائي ليس بالقوى وروى هذا الحديث الشافعي عن  
الدارقطني عن شريك بن أبي نجر عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد وزاد انه أمره ان يعرفه  
ورواه عبد الرزاق من هذا الوجه وزاد في جعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام وفي اسناده  
الزيادة أبو بكر بن أبي سبرة وهو ضعيف جداً وقد اعل انه في هذه الروايات لا ضرابها  
وإما رضم الأحاديث اشترط السنن في التعريف قال يحمى أن يكون انما باع له الاكل  
قبل التعريف لا لاضطراره وعن عبد الرحمن بن عثمان قال نهى رسول الله صلى الله عليه

لمن أمر ولعقبه فلو قال ان مت  
عاد الى أو الى ورثتي ان مت صحت  
المهبة ولغا الشرط لانه فاسد  
ولا طلاق الحديث قال الترمذي  
للعمرى ثلاثة أحوال أحدها ان  
يقول أشترتك هذه الدار فاذا مت  
فهي لورثتك أو لعقبك فتصح بلا  
خلاف وبمثل رقبة الدار وهي  
هبة فاذا ماتت فالدار لورثته والا  
فليت المال ولا تعود الى الواهب  
بحال فانها ان يقتصر على قوله  
جعلت لك عمرى ولا يتعبر لما  
سواه ففي صحته قولان للشافعي  
أصحهما ما هو الجديد حكمته ثالثها  
ان يزيد عليه بان يقول فان مت  
عادت الى ولورثتي ان مت صح ولغا  
الشرط وقال أحمد تصح العمرى  
المطلقة دون المؤقتة وقال مالك  
العمرى في جميع الاسواق عليك  
لمنافع الدار مثلاً ولا تملك فيها رقبة  
بحال ومذهب أبي حنيفة كالمبايع  
ولم يذكر البخاري في الرقي في هذا  
الباب شيئاً فله يرى انما هما في  
المعنى كالجهور وقد روى النسائي  
باسناد صحيح عن ابن عباس موقوفة  
العمرى والرقي سواء وقد منعها  
مالك وأبو حنيفة ومحمد خلافاً

للجمهور ورواقتهم أبو يوسف والنسائي عن عطاء قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن العمرى والرقي قلت وآله  
وما الرقي قال يقول الرجل للرجل هي لك خيانتك فقلت فلهما فهو جاز أن يخرج من راي وعن ابن عمر هريرة عن عمرى ولا رقي في  
أمر شيئاً أو أرقبه فهو له حياته وماله ورجاله فقلت لكن اختلف في سماع حبيب له من ابن عمر فصرح به النسائي في طريق وفاته  
في أخرى وأجيب بان معناه لا عمرى بالشرط الفاسد على ما كانوا يفعلونه في الجاهلية من الرجوع الى فليس لهم العمرى  
المعروفة عندهم المقتضية للرجوع فأحاديث النهى موقوفة على الارشاد قال الشوكاني في السبل الجرار أقول الاحاديث الواردة  
في العمرى والرقي تدل على انها هبة لا معمر والمرب وقد رث عنه في ذلك ما ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث أبي هريرة

رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهله أو قال جائزة وفي الصحيحين أيضا من حديث جابر قال  
قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري لمن وهبت له وفي مسلم وغيره من حديث جابر أنه سكاو عليكم أموا السكم  
ولا تنفسدوها فن أعمر عمرى فهى للذى أعمر حيا وميتا وأخرج أحمد وأبو داود والنسائي من حديث زيد بن ثابت قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أعمر عمرى نهى لمعمره محياه ومماته لا ترقبوا من أرقب شيئا فهو وسيل الميراث وأخرجه  
أيضا ابن ماجه وابن حبان وفي لفظ لأحمد والنسائي من هذا الحديث جعل ٢٢٩ الرقبى للذى أرقبها وفي لفظ لأحمد جعل  
الرقبى للوارث وأخرج أحمد

والنسائي من حديث ابن عباس  
باسناد صحيح العمري جائز لمن  
أعمرها والرقبى جائز لمن أرقبها  
وأخرج أحمد والنسائي أيضا  
باسناد رجاله ثقات من حديث  
ابن عمر قال قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم لا تعمروا ولا  
ترقبوا فن أعمر شيئا أو أرقب فهو  
له حياته ومماته فهذه الأحاديث  
تدل على أن العمري المورثة  
والماطقة وكذا الرقبى تقتضى  
المالك وتورث من جعفت له وورث  
ما يدل على أن العمري الذى تكون  
للمعمرو ولعقبه هى التى يقال فيها  
له ولعقبه أخرجه أحمد ومسلم  
والنسائي وابن ماجه وفي لفظ  
لابي داود والنسائي والترمذى  
وصححه من حديث جابر أيما  
رجل أعمر عمرى له ولعقبه فانما  
الذى يعطاها لا ترجع الى الذى  
اعطاها لانه أعطى عطاه وقت  
فيمه الموارث وفي لفظ لأحمد  
ومسلم وأبي داود عن جابر قال  
اغما التى أجازها رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم ان يقول هى  
للك ولعقبك فاما اذا قال هى لك

والله وسلم عن اقطعة الحاج رواه أحمد ومسلم وقد سبق قوله في المذمكة ولا تحلل اقطعة  
المعرف واحتج بهم من قال لا تلك اقطعة الحرم بحال بل تعرف أبدا الحديث الثامن قد سبق  
في باب صيد الحرم وشجره من كتاب الطحج قوله نسي عن اقطعة الحاج هذا النهى تأوله  
الجمهور بان المراد به النهى عن التمسك بذلك للمالك وأما لاندادها فلا بأس ويدل على  
ذلك قوله في الحديث الآخر ولا تحل اقطعتها الا لعرف وفي لفظ آخر ولا تحل ساقطتها الا  
للمشدد قوله الا لعرف قد استشهد كل تخصيص لقطعة الحاج بمثل هذا مع ان التعريف لا بد  
منه في كل اقطعة من غير فرق بين لقطعة الحاج وغيره وأجيب عن هذا الاشكال بأن المعنى  
ان لقطعة الحاج لا تحل الا لمن يرد التعريف فقط من دون تلك فاما من أراد ان يعرفها فم  
يتأكد كها فلا وقد ذهب الجمهور الى ان لقطعة مكة لا تملك بل للتعريف خاصة قال في  
الفتح واذا اختصت بذلك عندهم لا مكان ايضا لها الى ارباب الانه ان كانت للملكي فظاهر  
وان كانت للاساقى لا يخلو لو افاق غالبها من اربابها فاذا عرفها واجدها في كل عام سهل  
التوصل الى معرفة صاحبها قال ابن بطال وقال أكثر المالكية وبعض الشافعية هى  
كغيرها من البساتين وانما تختص مكة بالمبالغة في التعريف لان الحاج يرجع الى بلده  
وقد لا يعود فاحتاج الملقط لها الى المبالغة في التعريف واحتج ابن المنير لمذهبه بظاهر  
الاستثناء لانه نفي الحل واستثنى المشدد دل على ان الحل ثابت لما استدلان الاستثناء من  
النفي اثبات قال ويلزم على هذا ان مكة وغيرها سواء والسبب في مقتضى تخصيصها قال  
الحافظ والجواب ان التخصيص اذا وافق الغالب لم يكن له مفعول والغالب ان اقطعة مكة  
يأس مائة قطعه من صاحبها وصاحبها من وجدانهم الفرق الخلق في الافاق البعيدة فربما  
داخل الملقطة الطمع في تمامها من أول وهله ولا يعرفها فنسى الشارع عن ذلك وأمر  
ان لا يأخذها الا من عرفها وقال الحق بن راهويه معنى قوله في الحديث الا للمشدد أى من  
سمع ناشدا يقول من رأى كذا خيفة يجرى ولو وجد اللقطة ان يرفعها اليه دعا على صاحبها  
وهو أصيب من قول الجمهور لانه قيده بمبالغة للمعرف دون حالة ويرد عليه قوله الا لعرف  
والحديث يفسر بعضه بعضا وقد حكى في البحر عن العشرة وأبي حنيفة وأصحابه واحده  
قولى الشافعي انه لا فرق بين لقطعة الحرم وغيره واحتجهم بان الاله لم تنصل (وعن منذر  
ابن جبر قال كنت مع أبي جبر بالبوازيج في السواد فراحت البقرة فرأى بكرة أنكرها

ما عشت فانما ترجع الى صاحبها وفي رواية للنسائي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري ان يهب الرجل  
للرجل ولعقبه الهبة ويدل على ان حدث بك حدث وبعبك فهى الى والى عقبى الخ المني أعطيها ولعقبه وأخرج أحمد باسناد  
رجالهم رجال الصحيح من حديث جابر ان رجلا من الانصار أعطى امه حبة نقة من نخيل حياتهم فباتت فجاء اخوته فقالوا نحن  
فيه شرع سواء قال فاني فاختموا الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقسها بينهم فميراثنا هذه الروايات كلها من حديث  
جابر ومن قوله قد اختلفت كما ترى فان الروايات الاولى هذه دل على ان العمري التى تورث هى ما قبل قيم الهبة ولعقبه والحديث  
الاخر المروي من طريقه في الرجل الذى جعل لاهله الميراثية حياتهم انكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بانها الورثة

يدل على خلاف ذلك فالخاصل انه اذا قيل في العمري والرقبي تسوية عليك كانت عليك ان وقعت له ولمن بعده وان قال عمرتك أو  
أرقتك فظاهر الأحاديث التي ذكرناها انما عليك له وتورث عنه وما روى عن جابر فقد اختلف ما هو من نوع منعه وما كان  
مدراجا لا حاجة فيه فيجب الرجوع الى سائر الأحاديث وهي كما عرفت مصرحة بانها لك ولورثتك فكان حكم هذه المطابقة  
عن ذكر العقب حكم ما ذكر فيها الابق وبهذا المؤيدة اذا قال عمرتك أبدا أو أرقبتك أبدا فأنما عليك كيدل عليه لفظ التأييد  
وأما اذا كانت مقيدة بمدة أو مائة كان ٢٣٠ يقول عمرتك أو أرقبتك هذا عشر سنين أو عشرين سنة فإنه لا يستحق الألف

المقدار لانهم تطب نفسه الا  
بذلك القدور وهكذا الاشتراط كان  
يقول عمرتك هذا ما عشت فإذا  
مت رجع الى فإنه يرجع اليه عند  
موت الممور فهذا حاصل ما ينبغي  
ان يقال في العمري والرقبي  
والعمري المؤقت يستحق صاحبها  
جميع الثواب الحاصلة في العين  
أه (عن عائشة رضي الله عنها  
انه دخل عليه الأيمن الخزومي المكي  
الحنبلي (وعليه سادع) بكسر  
الدال قيس المرأة وهو مذكر قال  
الجوهري ودرع الحديدة مؤنث  
وحكى أبو عبيدة انه يذكرونها  
(من قطر) بكسر القاف وسكون  
الطاء ضرب من برود البين غليظ  
فيه بعض الخشونة قال الأزهرى  
السياب القطارية منسوبة الى قطر  
قريبة من البحرين (وفي رواية من  
قطان عنه خمسة دراهم فقالت  
ارفع بصرك الى جاريقي) قال في  
الفتح لم اعرف اسمها (انظر إليها)  
بلفظ الامر (فانها تزهى) بضم  
الاول وفتح الهمزة التكبير (ان  
تلبسه في البيت) يقال زهى  
الرجل اذا تكبر وعجب بنفسه  
وهو من الأفعال التي لم ترد الا

فقال ما هذه البقرة قالوا بقره خلقت بالبقرة فامرهم ان يظردت حتى توارت ثم قال سمعت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يأوى الضالة الا هذا رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه  
ولما في الموطاع ابن نمير قال كانت ضوال الابل في زمن عمر بن الخطاب ابلا مؤبلة  
تنتابح لا يسكنها أحد حتى اذا كان عثمان أمر به فتمت ما تم تساع فاذا جاء صاحبها أعطى  
ثمنها حديث منذر أخرجه أيضا النسائي وأبو يعلى والطبراني في الكبير والضيائي في مختار  
ويشهد له ما في صحيح مسلم من حديث يزيد بن خالد بن لياوى الضالة لا ضال وقد تقدم  
قوله عن منذر بن جبر يعنى ابن عبد الله الجبلى وقد أخرج لثمة مسلم في الزكاة والعلم من  
صحيحه قوله بالبوارجح يفتح الباء الموحدة وبعد الألف زاي مبهمة بعد ما تنحصر ثم جيم  
كذا ضبطه البكري في معجم المبلدان ثم قال كذا اتفقت الروايات فيه عند أبي داود قال  
ولا أعلم هذا الاسم ورد الا في هذا الحديث وهو انه عندي الموانع بالميم وهو محفوظ قال  
والوارجح من يار هذا بل وهي متصلة بنواحي المدينة وذلك ابن السمعاني بوازج بالباء  
الموحدة وبعد الألف زاي بالمدة قدسية فوق بغه ادخرج من اجاعة من العلماء قديما وحديثا  
وقال المنذرى بوازج الالباء فتمت بها جبر بن عبد الله وهو انوم من مواليه وليست  
بوازج الملك التي بين تكريت واربيل قوله لا يأوى الضالة الخ قد تقدم ضبطه وتفسيره  
والمراد بالضالة هنا ما يهوى نفسه من الابل والبقر وبقدري على الابداع في طلب المرعى  
والماء بخلاف الغنم فالحيوان الممنوع من صفار السباع لا يجوز له القاطه سواء كان كبير  
جشمة كالابل والخيل والبقر او عني نفسه بطيرانه كالطيور المملوكة أو بنابه كالفهود  
ولا يجوز له الا ما هو نأبه أخذ ما يمكن ان يقيد بمطابق هذا الحديث بما تقدم في حديث  
زيد بن خالد قوله فيه ما لم يعرفها او يكون وصف الذي يأوى الضالة بالضلال مقيد بعدم  
التمهيد وأما النقاط الابل ونحوها فقد استبعد المنع منه من قوله صلى الله عليه وآله  
وسلم مالك ولها دعوا قولهم مؤبلة كمنعها أى كثيرة متخذة لا تقبض وفي هذا الاثر جواز  
النقاط الابل للامام وجواز بيعها واذا جاء مالكها دفع اليه الامام عنها

\*(كتاب الهبة والهبة)\*

\*(باب افتقارها الى القبول والقبض وانه على ما يتعارفه الناس)\*

مبنية لما لم يدع ناعله وان كان بمعنى الفاعل مثل عنى بالامر وتحت النافذة لكن قال في الفتح انه رأى في رواية أبي ذر زهوى (عن  
بفتح أوله وقد حكاه ابن دُرَيْد ما كان قال الاصمعي لا يقال بالفتح (وقد كان في منهن) أى من الدرور (درع على عهد رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم) أى في زمنه وأيامه (فما كانت امرأتان) مبنيا لانه قول أى ترين يقال فان الشئ ثمانية اصله وقيل  
تجلى على زوجهما (بالمدينة الا أرسلت الى تستعير) أى ذلك الدرع لانهم كانوا اذا ذكروا في حال ضيق فكان الشئ الخسيس عندهم  
تقبضا وفي الحديث جواز الاستعارة للعروس عند البناء وقال في الفتح فيه ان عارية السياب للعرس أمر معمول به من غير قبض  
وانه لا يعلم من التشبيع وفيه تواضع عائشة وأمر حاد في ذلك مشهور وفيه دلالة عائشة عن خدمها ورقتها في المعاتبة وإظهارها

عندها مع الحاجة اليه وتواضعه باخذها بالغة في حال السار مع ما كان منهم ورأى انهم آمنوا بالجوهر في الله عنها اه وهذا الحديث تفريده البخاري قال القسطلاني وفيه من القوي اثم لا يخفى فتمامه والله أعلم (فضل المنجحة) \* بفتح الميم والحاء المله الناقية أو الشاة تعظيم اغنيك بفتحهم اثم يرد هاء عليك والنجحة بالكسر العطمة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال لما قدم المهاجرون المدينة من مكة وليس بأيديهم شيء) وكانت الانصار أهل الأرض والعقار فقاسمهم الانصار على ان يعطوهم ثماراً موافقاً لهم كل عام ويكفونهم العمل والموتة في الزراعة والموتة في حديث أبي هريرة المروي في البخاري في المزارعة حيث قالوا اقمهم بيننا وبين اخواننا النخل قال لا مقامه الاصول والمراد هنا ٢٣١ مقامه الثمار (وكانت امه ام أنس) بدل

من امه وامه اسم له وهي (ام سليم) مصغرا (وكانت ام عبد الله بن أبي طلحة) ايضافه وأخوانس لأمه قال في الفتح والذي يظهر ان قائل ذلك الزهري عن أنس امكني بقية السياق تقتضي انه من رواية الزهري عن أنس فيكون من باب التجريد كأنه يتترع من نفسه شخصه فيخاطبه (فكانت اعطت) أي وهبت (ام أنس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عذاقا) بكسر العين جمع عذق بفتح العين وسكون الذا لالمجحة الخلة نسمها أو اذا كان حملها موجودا والمراد غيرها (فاعطاهن) أي الخلات (النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) بركة (مولاته) وحاضنته (أم اسامة بن زيد) مولاه صلى الله عليه وآله وسلم وهو أخو أم ايمن بن عبيد الحبشي لأمه وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازي وانساني في المناقب واستدل به على فضل المنجحة وهو واضح ظاهر الدلالة ليس به خفاء (قال أنس ابن مالك فلما فرغ النبي صلى الله عليه وآله وسلم من قتال أهل خيبر قال انصرف الى المدينة فمات

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو دعيت الى كراع أو ذراع لاجبت ولو أهدي الى ذراع أو كراع لقبات رواه البخاري وهو عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو أهدي الى كراع لقبات ولو دعيت عليه لاجبت رواه أحمد وانتم مذى وصححه) في الباب عن ام حكيم الخزاعية عنه الطبراني قالت قلت يا رسول الله تمكروا رد اللطف قال ما أفقهه لو أهدي الى كراع لقبات قال في القاموس اللطف بالتحريك اليسير من الطعام قوله كتاب الهبة بكسر الهاء وتحريك الباء الموحدة قال في الفتح تطلق بالمعنى الاعم على أنواع الابرار وهبة الدين عن هو عليه والصدقة وهي هبة ما يتعوض به طاب ثواب الآخرة والهدية وهي ما يلزمه الموهوب له عوضه ومن خصه بالحياسة أخرج الوصية وهي تكون أيضا بالأنواع الثلاثة وتطلق الهبة بالمعنى الاخص على ما لا يقصد له بدل وعليه ينطبق قول من عرف الهبة بانهم اعلم ذلك بالاعوض اه قوله والهدية بفتح الهاء وكسر الدال المهملة بعدها ياء مشددة ثم تاء تانيث قال في القاموس الهدية كقضية ما تحف به قوله الى كراع هو مادون الكعب من الدابة وقيل هو اسم مكان قال الطائفة ولا يثبت ويرده حديث أنس وحديث أم حكيم المذكوران وخص الكراع والذراع بالذ كراي جمع بين الحقير والخطير لان الذراع كانت أحب اليه من غيرها والكراع لاقية له وفي المثل أعط العبد كراعا يطالب ذراعا هكذا في الفتح وانظرا هران مراده صلى الله عليه وآله وسلم الحضر على اجابة الدعوة ولو كانت الى شيء حقير كما كراع والذراع وعلى قبول الهدية ولو كانت شأ حقير امن كراع أو ذراع وليس المراد الجمع بين حقير وخطير فان الذراع لا يعد على الانفراد خطيرا ولم يقبر عادة بالدعوة اليه ولا يخذله قاله كلام من باب الجمع بين حقير بين وكون أحدهما أحقر من الآخر لا يتضح في ذلك ومحبته صلى الله عليه وآله وسلم للذراع لا تستلزم أن تكون في نفسه خطيرة ولا سيما في خصوص هذا المقام ولو كان ذلك مراده صلى الله عليه وآله وسلم لقال الكراع الذي هو أحقر مما يهدي ويهدي اليه باخطر مما يهدي ويهدي اليه كما شاة وما فوقها ولا شك ان مراده صلى الله عليه وآله وسلم الترفع في اجابة الدعوة وقبول الهدية وان كانت الى امر حقير وفي شيء يسير وقد ترجم البخاري اه هذا الحديث فقال باب القليل من الهدية وفي الحديثين المذكورين دليل على اعتبار القبول لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لقبات وسياق الخلاف في ذلك (وعن خالد بن عدي ان النبي

المهاجرون الى الانصار من انهم التي كانوا منحورهم من غارهم) لاستغنائهم بغنيمة خيبر (فرد النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى امه) هي ام أنس ام سليم (عذاقها) الذي كانت أعطته وأعطاه هو لام ايمن (وأعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم ايمن) مولاته (مكائهن) أي بدلهن (من حائطه) أي بستانه وفي رواية من خالصه أي خالص ماله وفي طريق سليمان التيمي عن أنس ان الرجل كان يجعل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلات من أرضه حتى فحيت علمه قريظة والنضير فجعل بعد ذلك يرد عليه ما كان اعطاه قال أنس وان أهلي أمروني ان آتي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاسأله ما كان أهله أعطوه أو بعضه وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد أعطاه ام ايمن فانيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعطانيهن فجات أم ايمن فجعلت

الذوبى عنى وقالت والله لا أعطيكمهن وقد أعطانيهن فقال نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يا أيمن اتركيه ولا تكذب  
وتقول كلاما لا اله الا هو ففعل يقول كذا وكذا حتى أعطاه عشرة أمثلة أو قرأ من عشرة أمثلة والله وانما بعثت ذلك  
لأنهم ظننت انهم أهبة مؤيدة وغلبك لأهل الرقة فإراد صلى الله عليه وآله وسلم استجابة قلبهم فى استرداد ذلك فما زال يزيد هاتى  
العرض حتى رضيت تبرعاً منه صلى الله عليه وآله وسلم واكراماً له من حق الحضرة زاده الله شرفاً وتكريماً رواه عن عبد الله بن  
عمر بن العاصي (رضي الله عنه) قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أربعون خصلة (ولاحد حسنة) يدل شخصه  
(اعلان منحة العز) الاتي من العز ٢٣٢ (ما من عامل يعمل خصلة منها) أى من الأربعين (وجاؤا بها وتصدق بموعودها

صلى الله عليه وآله وسلم قال من جاء من أخيه يعرف من غير ان يراف ولا مسئلة فليقبله ولا يردّه فانما خورزق ساقه الله اليه رواه أحمد وعن عبد الله بن بسر قال كانت ابنتي رجلا تبغني بالشئ الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تطرفه اياه فليقبله مني وفي لفظ كانت تبغني الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالهدية فليقبلها رواه أحمد وهو حديث علي بن ابي حمزة في قبول الهدية برسالة الصبي لان عبد الله بن بسر كان كذلك مدة حياة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعن أم كلثوم بنت أبي سامة قالت لما تزوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم أم سامة قال لها اني قد اهديت الى النجاشي حلة وأوراق من مراك ولا أرى النجاشي الا قدماء ولا أرى هديتي الا مردود فان ردت علي فهي لك قالت وكان كما قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وردت عليه هديته فاعطى كل امرأه من نسائه أوقية مراك وأعطى أم سلمة بقية المراك والحلة رواه أحمد حديث خالد بن عدي قد تقدم في باب ما جاء في الفقير والمسكين من كتاب الزكاة وأعادته المصنف من جهة الاستدلال به على ان الهدية تقبل الى القبول لقوله فيه فليقبله وحديث عبد الله بن بسر أخرجه أيضا الطبراني في الكبير قال في جمع الزوائد ورجالهما يعني أحمد والطبراني رجال الصحيح وله حديث آخر أخرجه الطبراني في الكبير وفي اسنادهم الحاكم بن الوليد ذكره ابن عدي في الكامل وذكره هذا الحديث وقال لا اعرفه هذا عن عبد الله بن بسر الا عن الحاكم هكذا هم معنى كلامه قال في جمع الزوائد وبقية رجاله ثقات حديث أم كلثوم أخرجه أيضا الطبراني وفي مسنده مسلم بن خالد الرضبي وثقه ابن معين وغيره وضعفه جماعة وفي مسنده أيضا ما موصى بنت عقبة قال في جمع الزوائد لا اعرفها وبقية رجاله رجال الصحيح قوله في حديث خالد فليقبله فيه الامر بقبول الهدية والهبة ونحوهما من الاخ في الدين لاختيه والنهي عن الرد لما في ذلك من جلب الوحشة وتنافر الخواطر فان التهادي من الاسباب المؤثرة للعدوة لما أخرجه البخاري في الادب المفرد والبيهقي وابن طاهر في مسند الشاميين من حديث محمد بن بكر عن ضماد بن اسمعيل عن موسى بن وردان عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم ادوا وادوا فقال الحافظ واسناده حسن وقد اختلف فيه على ضماد

الأدلة (الله عز وجل) (جها)  
الجنة) جاء ما معناه ان دخول  
الجنة ليس بالأعمال بل بمحض  
فضل الله وسننذ فيكون المراد  
من الدخول نيل الدرجات والمنازل  
فيكون كقوله تعالى أو رفقا بها  
كنتم تعملون فاطاق هنا السبب  
وهو الدخول وأريد السبب  
وهو نيل المنازل وفوز الدرجات  
وخلاصة المقصود ان العمل  
دخول الجنة بمحض فضل الله  
تعالى اذ لا عمل للعبد أصلا في  
الحقيقة وبذلك القصور والمنازل  
والجور بسبب نسبة العمل في  
الظاهر اليه من فضله ومنه علمك  
ان خلق العمل ونسبه اليك  
وآخر هذا الحديث في البخاري  
قال حسن فعدنا ما دون منهجة  
العز من رد السلام وتشميت  
العاطس واماطة الاذى عن  
الطرفين ونحوه اي مما وردت به  
الاحاديث قياسا مطعنا ان يبلغ  
نحو عشرة خصال قال ابن  
بطال ليس في قول حسن ما يمنع  
من وجدان ذلك وقد حض النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم على  
أواب من الخلع والبر لا تصحى

كثرة معلوم انه صلى الله عليه وآله وسلم كان عالما بالاربعين المذكورة وانما لم يذكرها وابوهما صلى الله عليه وآله فقيل  
وسلم لمعنى هو أنفع من ذكرها وذلك والله اعلم خشية أن يتكون التعميم والترغيب فيها من هذا في غير هاتين أبواب الخير قال وقد  
بلغنى ان بعضهم نظمها فوجدوا تريد على اربعين فما زاده اعانة الصانع والمصنعة للاخلاق واعطاء شمس النعل والستر على المسلم  
والذب عن عرضه وادخال السرور عليه والتقصص في الجواهر والدلالة على الخير والكلام الطيب والقرص والزرع والشفاقة  
وعيادة المريض والمصافحة والجمعة في الله والبعض لاجلها وانجاسة لله والتزاور والنصح والرحمة وكلها في الاساليب العشرة  
وفيهما ما قد سارح في كونه دون منيحة العز قال الحافظ وحديث مما ذكره الله سبحانه قد تعجب ان المنبر بعضها فقال ان الاولى



لا يعتنى بعدها ما تقدم وقال الكرماني جميع ما ذكره رحمه بالغيب ثم من ابن عرف انه أدنى من المنجحة قات وانما اردت بما ذكرته منها قريبات الخمس عشرة التي عندها احسان بن عطية وهي ان شاء الله تعالى لا يخرج عما ذكرته ومع ذلك فانما موافق لابن بطال في امكان تتبع أربعين خمسة من خصال الخبر أدناه منجحة العزوم موافق لابن المنبر في رد كثير مما ذكره ابن بطال مما هو ظاهره فوق المنجحة والله أعلم اهـ وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الزكاة وهذا آخر النصف الاول من كتاب التجريد الصريح لاحاديث الجامع الصحيح للإمام العلامة الحسين بن المبارك الزبيدي رحمه الله تعالى وبإيه النصف الآخر أوله كتاب الشهادات هذا ونسأل الله الكريم الوهاب أن يدخلنا الجنة بلا سابقة عذاب ٢٢٣ بحمد سيد الانبياء والمرسلين صلى الله عليه

وعلى آله وصحبه أجمعين وكان الفراغ من زبره هذا الشرح المسمى بعون الباري بحل أدلة البخاري على يده وافته أبي الطبيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والاخرة وحياه بنعمه الذخرة يوم الثلاثاء اعله سبع عشر من شهر الله رجب سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف الهجرية على صاحبها الصلاة والتحية في بالقيوم وبالجمعة صانها الله وأهلها عن كل رزية وبليية بحياه خير البرية بدارة المليك العظمى والسيدة الكبرى حضرتنا نواب شاهجان بيكم أصلح الله تعالى حالها وما ألهما وعلما في الدارين آمين وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه أئيب وأخردعوانا أن الحمد لله رب العالمين أولا وآخرا وظاهرا وباطنا قاعما وقاعدا سافرا وحاضرا

\*(بسم الله الرحمن الرحيم)\*

\*(كتاب الشهادات)\*

جمع شهادة وهي مصدر شهد يشهد قال الجوهرى الشهادة خبر قاطع

ف قيل عنه عن أبي قبيل عن عبد الله بن عمر أو رده ابن طاهر ور واه في مسند الشهاب من حديث عائشة بل فقطم ادوا تزداد واحبا وفي اسناده محمد بن سليمان قال ابن طاهر لا أعرفه وأورده أيضا من وجه آخر عن أم حكيم بنت وداع الخزاعية وقال اسناده غريب وليس بهجة وروى مالك في الموطأ عن عطاء الخراساني رفعه تصاخوا يذهب الغل وتهادوا تحابوا وتذهب الشكنا وفي الاوسط للطبراني من حديث عائشة تهادوا تحابوا وهاجروا نوروا اولادكم محبدا وادوا لوالى الكرام عثراتهم قال الحافظ وفي اسناده نظير وأخرج في الشهاب عن عائشة تهادوا فان الهدية تذهب الضغائن ومداراه على محمد بن عبد النور عن أبي يوسف الاعشى عن هشام عن أبيه عن اوى له عن محمد هو أحمد بن الحسن المقرئ قال الدارقطني ليس بشقة وقال ابن طاهر لا أصل له عن هشام ورواه ابن حبان في الضعفاء من طريق يكر بن بكار عن عائشة بن شرح عن أنس بل فقطم ادوا فان الهدية قلت أو كثر تذهب الضغينة وضعفه به أنذ قال ابن طاهر تفرد به عائشة وقدر واه عنه جماعة قال ورواه كوث بن حكيم عن مكحول عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل او كوث مرسل وروى الترمذى من حديث أبي هريرة تهادوا فان الهدية تذهب وحر الصدر وفي اسناده أبو عمر المدينى تفرد به وهو ضعيف ورواه ابن طاهر في أحاديث الشهاب من طريق عهدة بن مالك يلفظ الهدية تذهب بالسمع والبصر ورواه ابن حبان في الضعفاء من حديث ابن عمر بل فقطم ادوا فان الهدية تذهب الغل ورواه محمد بن غزيرة وقال لا يجوز الاحتجاج به وقال نيسه البخاري منكر الحديث وروى أبو موسى المدينى في الذيل في ترجمة زعبل بالزاي والعين المهملة والباء الموحدة يرفعه تزاور واه تهادوا فان الزيارة تنبت الوداد والهدية تذهب الضغينة قال الحافظ وهو مرسل وليس لزعبل بهجة قوله فانما هو رزق ساقه الله اليه فيه دليل على ان الاشياء الواصلة الى العباد على أيدي بعضهم هي من الارزاق الالهية لمن وصلت اليه وانما جعلها الله جارية على أيدي العباد لاثابة من جعلها على يده فالحمود على جميع ما كان من هذا القبيل هو الله تعالى قوله يطرفه اياه بالطاء المهملة والراء بعدها فاء قال في القاموس الطريقة بالضم الاسم من الطريف والطارف والمطرف للمال المستحدث قال والغريب من التمر وغيره قوله فية بلامه اقيه دليل على اعتبار القبول ولاجل ذلك ذكره المصنف وكذلك حديث أم كلثوم فيه دليل

٢٠ نيل والمشاهدة المعاينة مأخوذة من الشهود أى الحضور لان الشاهد مشاهد لما غاب عن غيره وقيل مأخوذة من الاعلام كذا في الفتح وفي القاموس الشهادة خبر قاطع وقد شهد كذا وكرم وقد تسكن هاؤه وشهد كسمعه شهد واحضرة فهو شاهد بالجمع شهد وشهد وشهد لمزيد بكذا شهادة أى ما عهده من الشهادة فهو شاهد اهـ قال السيد مر تفي في تاج العروس على القاموس قوله وقد تسكن هاؤه للتحقق عن الاخفش قال شيخنا لان الثلاثى الحلقى العين الذى على فعل بالضم أو فعل بالكسر يجوز تسكين عينه تحققة مطلقا كما في الكافية المالكية والتسهيل وشروحه ما غير هابل جوزوا في ذلك أربع لغات شهد كفر وشهد بسكون الهاء مع فتح الشين وشهد بكسر الهاء أيضا مع سكون الهاء وشهد بكسرتين اهـ والفرق بين الشهادة



والرواية مع انه ما خبر ان كافي شرح البرهان للمازري ان الخبر عنه في الرواية اضر عام لا يختص بمعين نحو الاعمال بالنيات  
والثدعة فيسلم بانه لا يختص بمعين بل عام في كل الخلق والاعصار بخلاف قول العدل لهذا عند هذا ان يزار فانه الزام  
لمعين لا يعمده واعتبه الامام ابن عرفة بان الرواية تتعلق بالجن في كثير الحديث بخبر الكعبة ذوالسويقتين من الحبشة  
انتهى وقد تكون مركبة من الرواية والشمادة كالاخبار عن رؤية هلال رمضان فانه من جهة ان الصوم لا يختص بشخص  
معين بل عام على من دون مسافة القصر ٢٣٤ رواية ومن جهة انه يختص بأهل المسافة ولهذا العام شهادة قاله الكرماني

(عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال خير الناس اهل قرنى) أى عصرى مأخوذ من الاقتران في الامر الذي يجمعهم والمراد هنا الصحابة قبل والقرن ثمانون سنة أو أربعون أو مائة أو غير ذلك (ثم الذين يلونهم) أى يقرّبون منهم وهم التابعون (ثم الذين يلونهم) وهم اتباع التابعين وهذا يقتضى ان الصحابة أفضل من التابعين والتابعون أفضل من اتباع التابعين لكن هل هذه الافضلية بالنسبة الى المجموع أو الافراد محل بحث والى الثمانين ذهب الجمهور والاول قول ابن عبد البر والشيخ أحمد ولي الله المحدث الذهلباوى وفي كتاب المواهب اللدنية بالمخ المجدبة مباحث ذلك وزاد عمران بن حصين في حديثه عند البخارى في هذا الباب لا أدري أذكر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قرنين أو ثلاثة ان بعدكم قوم يبخون ولا يؤتمنون ويشهدون ولا

أرضاع على اعتبار القبول لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض الهدية التي بعث بها الى الخياشي بعد رجوعه ادى ذلك على ان الهدية لا تملك بمجرد الادعاء بل لابد من القبول ولو كانت تلك مجرد ذلك لما قبضه صلى الله عليه وآله وسلم لانهم اقد صارت ملكا للخياشي عند بعثه صلى الله عليه وآله وسلم بها فاذا مات بعد ذلك وقبل وصولها اليه صارت لورثته والى اعتبار القبول في الهبة ذهب الشافعي ومالك والناصر والهادوية والمؤيد بالله في أحد قوليه وذهب بعض الحنفية والمؤيد بالله في أحد قوليه الى أن الايجاب كفى وقد تمسك بمحدث أم كنوم أحمد واسحق فقالا في الهدية التي مات من احد بيت اليه قبل وصولها أن كان حاملها رسول المهدي رجعت اليه وان كان حاملا رسول المهدي اليه فهي لورثته وذهب الجمهور الى ان الهدية لا تنتقل الى المهدي اليه الا بان يقبضها اهو أو وكيله وقال الحسن ايم مات في ي لورثة المهدي اذ اقبضها الرسول قال ابن بطال وقول مالك كقول الحسن وروى البخاري عن أبي عبيدة نعيم لابن أن تكون الهدية قد انقضت أم لا مضير امنه الى ان قبض الرسول يقوم مقام قبض المهدي اليه وحديث أم كنوم هذا أخرجه أيضا الطبراني والحاكم وحسن صاحب الفتح اسناده قول لا أرى الخياشي الا قدماء قد سبق في صلاة الجنازة ما يدل على ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعلم أصحابه بموت الخياشي على جهة الجزم وصلى جوارحه عليه وتقدم انه رفع له نعشه حتى شاهده وكل ذلك يخالف ما وقع من تظننه صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الرواية (وعن أنس قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بحمال من البحر بن فقال انثروه في المسجد وكان أكثر مال أتى به النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ جاء العباس فقال يا رسول الله اعطني فاني فاديت نفسي وعقبه لا قال خذ حتى في قوبه ثم ذهب ية لا فلم يستطع فقال امر بعضهم يرفعه الى قال لا قال ارفعه انت على قال لا فتر مننه ثم ذهب ية لا فلم يرفعه قال امر بعضهم يرفعه على قال لا قال ارفعه انت على قال لا فتر مننه ثم احمله على كاهله ثم انطاقة زال النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصره حتى خفي عليه انجبا من حرصه فقام النبي صلى الله عليه وآله وسلم واثم من ادرهم زواة البخاري وهو دليل على جواز التفصيل في ذوى القربى وغيرهم وترك تخميس النقي وانه متى كان في الغنمية ذور رحم له بعض الغنائم لم يعن

يستشهدون وينذرون ولا يقرون ويظهر فيهم السمن بكسر السين وفتح الميم وفتح الترمذي ثم يحيى قوم عليه يتسمنون ويخون السمن (ثم يحيى أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته) أى في حالين لافي حالة واحدة لانه دور قال البيضاوى وبعه الكرماني هم الذين يحرضون على الشهادة مشغوفين بترويحها يتعلقون على ما يشهدون به فتارة يخلفون قبل أن يأتوا بالشهادة وتارة يعكسون ويحتمل أن يكون من لافي سرعة الشهادة والمين وحرض الرجل عليه ما والتسرع فيها حتى لا يدري بايم ما يبتدى فكأنه يسبق أحدهما الا آخر من قلده ما لانه بالدين قال النووي واحتج به المالكية في رد الشهادة من جانب معها والجمهور على أنها لا ترد قال ابراهيم النخعي وكانوا يضربون ثاويحن صفار على الشهادة والغنى حتى لا يصير

ذلك لهم عادة فيختلفون في كل ما يصلح وما لا يصلح والله أعلم قال ابن بطال يستدل به على أن الحلف في الشهادة يبيطها وقال في  
الفتح يحتمل أن يكون المراد التحمل بدون التحميل أو الاداء بدون طلب والثاني أقرب ويعارضه ما رواه مسلم من حديث زيد  
ابن خالد مرفوعا الأخير كبحر الشهادة الذي يأتي بالشهادة قبل أن يستلمها قال في نيل الاوطار لا شو كافي وقد اختلف أهل العلم  
في ذلك فبعضهم جحجج الى الترجيح فرج ابن عبد البر حديث زيد بن خالد كونه من رواية أهل المدينة فقدمه على حديث عمران  
اكونه من رواية أهل العراق وبايع فزعم ان حديث عمران المذكور لا أصل له وجحجج غيره الى ترجيح حديث عمران

عليه \* وعن عائشة ان أبا بكر الصديق كان نكحها جاد عشرين وسقما من ماله بالغاية فلما  
حضرته الوفاة قال يا بنبة اني كنت نكحتك جاد عشرين وسقا ولو كنت جددته واحترقته  
كان لك وانما هو اليوم مال وارث فاقسموه على كتاب الله رواه مالك في الموطأ حديث  
عائشة رواه مالك من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة وزوى البيهقي من طريق ابن  
وهب عن مالك وغيره عن ابن شهاب وعن حنظلة بن أبي سفيان عن القاسم بن محمد نحوه  
قوله بمال من البحرين روى ابن أبي شيبة من طريق حميد بن هلال مرسل انه كان مائة  
ألف وانه ارسل به العلاء بن الحضرمي من خراج البحرين قال وهو أول خراج جهل الى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وروى البخاري في المغازي من حديث عمرو بن عوف ان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم صالح أهل البحرين وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي وبعث  
أبا عبيدة بن الجراح اليهم فقدم أبو عبيدة بمال فسمعت الانصار بقدمه الحديث  
فيستفاد منه تعيين الافي بالمال يمكن في كتاب الردة لوالا قدى ان رسول العلاء بن  
الحضرمي بالمال هو العلاء بن حارثة الثقفي فلعله كان رفيق أبي عبيدة وأما حديث جابر  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال له لو قد جاء مال البحرين اعطيتك وفيه فلم يقدم مال  
البحرين حتى مات النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث فهو صحيح والمراد به انه لم يقدم  
في السنة التي مات فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه كان مال خراج أو جزية فكان  
يقدم في كل سنة قوله انتم واهي صبهه قوله وفاديت عقيلاي ابن أبي طالب وكان أسرع  
عنه العباس في غزوة بدر ويقال انه أسرعهم الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب  
وان العباس اقتداه أيضا وقد ذكر ابن اسحق كيفية ذلك قوله حتى ذهب له ثم مثلته  
مقتوحة والضمير في ثوبه يعود على العباس قوله يقبله بضم أوله من الاقلال وهو الرفع  
والحمل قوله من بعضهم بضم الميم وسكون الراء في رواية أو ضرب بالهمز قوله يرفع بالجزم  
لانه جواب الامر ويجوز الرفع اي فهو يرفعه والكاهل بين الكفتين قوله يتبعه بضم  
أوله من الاتباع قوله وثم منها درهم يفتح المثلثة أي هناك وفي هذا الحديث بيان كرم  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعدم التفاته الى المال قل أو كثر وان الامام ينبغي له ان  
يترك مال المصالح في مستحقها أو أنه يجوز للامام أن يضع في المسجد ما يشترط فيه المسلمون  
من صدقة ونحوها واستدل به ابن بطال على جواز اعطاء بعض الاصناف من الزكاة

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد  
من ذكر من يجزى بشهادته ولا يعلم به اصحابها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث  
زيد وتاويل حديث عمران بتأويلات أحدها انه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحميلها وهذا حكمه  
الترمذي عن بعض أهل العلم ثانيا المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظ وكانوا  
يضر بوتساع الشهادة أي قول الرجل شهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كذا من الحلف  
واليمين في تعمي شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي هذا جواب الطحاوي ثانيا المراد بها الشهادة على المتعيب من أمر

على أن الأصل في أداء الشهادة عند الحاكم انه لا يكون الا بعد الطلب من صاحب الحق فيخص ذم من يشهد قبل أن يستشهد  
من ذكر من يجزى بشهادته ولا يعلم به اصحابها وذهب بعضهم الى جواز أداء الشهادة قبل السؤال على ظاهر عموم حديث  
زيد وتاويل حديث عمران بتأويلات أحدها انه محمول على شهادة الزور أي يؤدون شهادة لم يسبق لهم تحميلها وهذا حكمه  
الترمذي عن بعض أهل العلم ثانيا المراد بها الشهادة في الحلف بدل عليه قول ابراهيم في آخر حديث بن مسعود بلفظ وكانوا  
يضر بوتساع الشهادة أي قول الرجل شهد بالله ما كان الا كذا على معنى الحلف فذكره ذلك كما كره الا كذا من الحلف  
واليمين في تعمي شهادة كما قال تعالى فشهادة أحدهم وهي هذا جواب الطحاوي ثانيا المراد بها الشهادة على المتعيب من أمر

الناس فيهم ذم على قوم أنهم في النار وعلى قوم أنهم في الجنة بغير دليل كما يصنع ذلك أهل الأهواء وحكام الخطابي وأبعها المراد به من ينتسب شاعرا وليس من أهل الشما. خامسها المراد به التسارع إلى الشهادة وصاحبها عالم من قبل أن يسأله والحاصل أن الجمع مهم ما يمكن فهو مقدم على الترجيح فلا يصار إلى الترجيح في أحاديث الباب وقد أمكن الجمع بين هذه الأمور اه (عن أبي بكره رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكبائر) قال ذلك (ثلاثا) ثا كذا (عن أبي بكره رضى الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ألا أنبئكم بأ كبر الكبائر) (قالوا بلى يا رسول الله) أى أخبرنا (قال) صلى الله عليه وآله وسلم أ كبر الكبائر لتنبه السامع على احضار فهمه ٢٣٦

(الاشترائه بالله) يحتمل مطلق الكفر ويكون مخصوصا بالذكر لغلبته في الوجود لا سيما في بلاد العرب فذكر تنبيهها على غيره ويحتمل أن يكون المراد به خصوصيته لأنه يرد عليه من بعض الكفر أعظم قبضا من الاشترائه وهو التعطيل لأنه نقي مطلق والاشترائه اثبات مقيد في ترجيح الاحتمال الاول (وعنوق الوالدين) وهذا يدل على انقسام الكبائر في عظمها إلى كبير وأ كبر ويؤخذ منه ثبوت الصغار لأن الكبيرة بالنسبة إليها كبرها وإما ما وقع لأبي إسحق الاسفرايين والقاضي أبي بكر الباقلاني وابن القشيري والامام من أن كل ذنب كبيرة وتقيم الصغار نظرا إلى عظمته من عصى بالذنب فقد قالوا كما صرح به الزركشي أن الخلاف بينهم وبين الجمهور لفظي قال المقراني وكانهم كرهوا تسمية معصية الله صغيرة اجالا له عز وجل مع أنهم وافقوا في الجرح على أنه لا يكون بمطلق المعصية وإن من الذنوب ما يكون

قال الحافظ ولادلالة فيه لأن المال لم يكن من الزكاة وعلى تقدير كونه منها فالتعباس ليس من أهل الزكاة فان قبل انما أعطاه من سهم الغارمين كما أشار إليه الكرماني فتدفع قبيل ولكن الحق أن المال المذكور كان من الخراج أو الجزية وهما من مال المصالح انتهى قوله لم يعتق عليه يريدان العباس وعقيله قد كان غنيمتهما النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمسلمون وهما رجحان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأله وسلم وأله وسلم ما يدل على أن هذا مراد المصنف رحمه الله في كتاب العتق في باب ما جاء في من ملك ذارحم محرر ولا يظهر أن هذا الحديث في هذا الموضع وجه مناسبة فان المصنف ترجم لافته قار أهبة إلى القبول والقبض وأنه على ما به عارفه الناس فان أراد أن قبض العباس قام مقام القبول فغير ظاهر لأن تقدم سؤاله يقوم مقامه على أن المال المذكور في الحديث لم يكن للنبي صلى الله عليه وآله وسلم حتى يكون الدفع منه إلى العباس وإلى غيره من باب الهبة بل هو من مال الخراج أو الجزية كما عرفت والنبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما تولى قسمته بين مصارفه قوله جادعشرين وسقا يجيب وبعبارة الاندال هو ماله متشدد أي أعطاهما لا يجده عشرين وسقا والمراد أنه يحصل من عمرته ذلك والجده صرام النخل وهذا الاثر يدل على أن الهبة انما تملك بالقبض اقبوله لو كنت جديته واسترثته كان لك وذلك لأن قبض الثمرة يكون بالجهد وقبض الارض بالحرق وقد نقل ابن بطال اتفاق العلماء أن القبض في الهبة هو غاية القبول قال الحافظ وغفل عن مذهب الشافعي فان الشافعية يشترطون القبول في الهبة دون الهدية

\*(باب ما جاء في قبول هدايا الكفار والاهداء لهم)\*

(عن علي رضى الله عنه قال اهدى كسرى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبل منه واهدى له قيس مر فقبل واهدت له الملوك فقبل منها رواه أحمد والترمذي وفي حديث عن بلال المؤذن قال انطلقت حتى أتته يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وإذا اربع ركائب مناخات عليهن أحجامهن فاستأذنت فقال لي أبشر فقد جاءك الله بقضائك قال الم تر لركائب المناخات الأربع فقلت بلى فقال ان لك رقابهن وماعلين فان عليهن كروة وطعاما ما هداهن إلى عظيم فذلك فاقبضهن واقض دينك ففعلت فحضر لابي داود)

فأدحا في العدالة وما لا يتدح هذا مجمع عليه وإنما الخلاف في التسمية والاطلاق والصحيح التغاير لورود القرآن حديث والاحاديث فيه ولأن ما عظم معصيته أحق باسم الكبيرة بل قوله تعالى ان تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه صريح في انقسام الذنوب إلى كبائر وصغائر ولذا قال الغزالي لا يلبق اندكار الفرق بينهم ما وقد عرف من مدارك الشرع اه والكلام في تعريف الكبائر مبسوط في ارشاد النعمان إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني وفي الزواجر عن اقتراف الكبائر للشيخ ابن حجر الفقيه المكي قال في القبح بأن الكلام عليه في الأدب مع الكلام على الكبائر وضابطها وبيان ما قبل في عدد هاهنا شاء الله تعالى ولا يلزم من كون هذه المذكورات أكبر الكبائر استوائ رتبتهما في نفسها كما إذا قلت زيد وعمر وأفضل من بكر

فانه لا يقتضى استواء زيد وعمر في الفضيلة بل يحتمل ان يكونا متفاوتين فيها وكذلك هنا فان الاشهر الشا كبر الذنوب المذكورة  
افاده القسطلاني كما ان التوحيد درأ من الطاعات (وجلس وكان متكئا) تا كيد اللعنة وعظما القبح (فقال الاوقول الزور)  
فصل بين المتعاطفين بحرف التنبيه والاستفتاح تعظيما للشأن الزور لما يرتب عليه من المفساد وادضافة القول الى الزور  
من اضافة الموصوف الى صفته وزاد في رواية وشهادة الزور وقال ابن دقيق العيد يحتمل ان يكون من الخاص بعد العام  
لكن ينبغي أن يحتمل على التأكيده فانا لو حملنا القول على الاطلاق لزم أن تكون ٢٣٧ الكذبة الواحدة مطلقا كبيرة

وليس كذلك ومرا تب الكذب  
متفاوتة بحسب تفاوت مفساده  
ومنه قوله تعالى ومن يكسب  
خطيئة او اثما ثم يرم به بريأ فقد  
احق له بهتنا واغنامينا قال  
في الفتح وسبب الاهتمام بذلك  
كون قول الزور وشهادة الزور  
أشمل وقوعا على الناس والناس  
بهم أكثر فان الاشهر الشا ينبوعه  
قلب المسلم والعقوب بصرف عنه  
الطبيع وأما الزور فالحوامل عليه  
كثيرة كالعداوة والحسد وغيرهما  
فاحتج الى الاهتمام بتعظيمه  
حتى جلس وكان متكئا وليس  
ذلك لعظمها بالنسبة الى ما ذكر  
معها من الاشهر الشا لقطع ما بل لكون  
مفسدة الزور متعددة الى غير  
الشاهد بخلاف الشرك فان  
مفسدته قاصرة غالبا اه (فازال  
بكره حتى قلنا ليت به سكت)  
قال في الفتح أى شفقة عليه  
وكرهية لما يترجمه وفيه ما كانوا  
عليه من كثرة الادب معه صلى الله  
عليه وآله وسلم والمحبة له والشفقة  
عليه اه وقال في جمع العدة هو  
تعظيم لما حصل لمركب هذا

حديث على أخرجه أيضا البزار وأورده في التلخيص ولم يتكلم عليه ولم يذكره صاحب  
جمع الزوائد في باب هدايا الكفار وقد حسنه الترمذي وفي اسناده توير بن أبي فاختة  
وهو ضعيف وحديث بلال سكت عنه أبو داود والذهبي ورجال اسناده ثقات وهو  
حديث طويل وأورده أبو داود في باب الامام يقبل هدايا المشركين من كتاب الخراج وفيه  
ان بلالا كان يتولى نفقة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكان اذا أتى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم انسان مسالما رايانا حرا بلالا أن يسترض له البرد حتى لزمته ديون فضاها عنه  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاربع الر كاذب وما عليها وفي الباب عن عبد الرحمن  
ابن علقمة الثقفي عن النسائي قال لما قدم وفد ثقيف قدموا معهم بهدية فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم أهديت أم صدقة فان كانت هدية فأتها ليتغني بها وجه رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم وقضاء الحاجة وان كانت صدقة فأتها ليتغني بها وجه الله قالوا لا  
بل هدية فقباها منهم وعن أنس عند الشيخين ان أكيدر دومة أهدي رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم جبة سندس ولابي داود ان ملك الروم أهدي الى النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم مستقة سندس فلبسها الحديث والمستقة بضم القوافية وقصها القرو  
الطويلة السكمين وجعهما سائق وعن أنس أيضا عند أبي داود ان ملك ذي بزن أهدي  
الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حلة أخذها ثلثة وثلاثين بغير اقبائها وعن علي  
أيضا عند الشيخين ان أكيدر دومة الجندل أهدي الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثوب  
حرير فاعطاه عليا فقال شققه خرا بين الفواطم وعن أبي حميد الساعدي عند البخاري  
قال غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بموك وأهدي ابن العلاء للنبي صلى الله  
عليه وآله وسلم بردا وكتب له بجرهم وجاء الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول  
صاحب ايلة بكتاب وأهدي اليه بغلة بيضاء الحديث وفي مسلم أهدي فروة بالذام الى  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بغلة بيضاء ركبها يوم حنين وعن بريدة عند ابراهيم  
الحربي وابن خزيمة وابن أبي عاصم ان أمير القمي أهدي الى رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم جارتين وبغلة فكان يركب البغلة بالمدينة وأخذ إحدى الجارتين لنفسه  
فولدت له ابراهيم ووهب الاخرى لحسان وفي كتاب الهدايا لابراهيم الحربي أهدي يوحنا  
ابن روية الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بغلته البيضاء وعن أنس أيضا عند البخاري

الذنب من غضب الله ورسوله ولما حصل للسامعين من الرعب والخوف من هذا المجلس وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنابة  
المريدين والاستئذان والادب ومسلم في الايمان والترمذي في البر والشهادات والتفسير (عن عائشة رضي الله عنها قالت  
سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجلا) هو عبد الله بن يزيد الانصاري القاري وزعم عبد الغني انه الخطمي قال الحافظ  
ابن حجر وليس في روايته التي ساقها نسبه كذلك وقد فرق ابن منده بينه وبين الخطمي فاصاب والمعنى هنا سمع صوت رجس  
(يقرأ في السجدة فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (رحمه الله) أي القاري (لقد أذكرني كذا وكذا آية أسقطتم) أي نسبتين  
(من سورة كيدا وكيدا) كلمة مهمة يكتفي بها عن العديد وغيره وهي في الاصل مركبة من كاف التشبيه واسم الإشارة قال في الصح

لم أقف على نعمين الآيات المذكورة وأغرب من زعمهم أن المراد بذلك إحدى وعشرون آية لأن ابن عبد الحكم قال فحين  
أقران عليه كذا وكذا درهم واحد وعشرون درهما قال الداودي يكون مقرا بدرهمين لأنه أول ما يقع عليه ذلك اه  
وقال المالكية واللفظ للشيخ خليل وكذا درهم عشرون وكذا وكذا درهم عشرون وكذا كذا درهم عشرون وقال الشافعية  
ويجب عليه بقوله كذا درهم بالرفع درهم ليكون الدرهم تفسير المأبى به بقوله كذا وكذا لو نصب الدرهم أو خفض أو سكن  
أو كرر كذا إلا عطف في الأحوال الأربعة ٢٣٨ لذلك ولا احتمال التوكيد في الأخيرة وإن اقضى النصب لزوم عشرين

لكونه أول عدد مفرد ينصب  
الدرهم عقبه إذ لا نظر في تفسير  
المبهم إلى الأعراب ومتى كررها  
وعطف بالواو أو بضم ونصب  
الدرهم كقوله على كذا وكذا  
درهما أو كذا ثم كذا درهم  
تكرر الدرهم بعد كذا فيلزمه  
في كل من المثالين درهمان لأنه  
أقر بعشرين وعقبهما بالدرهم  
مضموبا فالظاهر أنه تفسير لكل  
منهما بمائة تضي العطف غير  
أنه قد ورد في صيغة الأعراب  
تتميز الأحد هما وقد مر مثله للأخر  
فلو خفض الدرهم أو رفعه أو  
سكنه لا يتكرر لأنه لا يصلح غزرا  
لما قبله (وعنها) أي عن عائشة  
(رضي الله عنها) في رواية قالت  
تهجد النبي صلى الله عليه وآله  
(وسلم) في بيتي فسمع صوت عباد  
هو ابن بشر الأنصاري الأشم إلى  
الصحابي (يصل في المسجد فقال  
يا عائشة أصوت عباد هذا قلت نعم  
قال اللهم ارحم عبادا) وظاهره  
أن المبهم في الرواية السابقة هو  
هذا المفسر في هذه لكن جزم  
عبد الغني بن سعيد في مهماته

وغیرہا نہ ہو دینے اتنی انبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم بشاۃ مسعودہ فا کل منها الحریث  
والاحادیث المذكورة فی الباب تدل علی جواز قبول الہدیۃ من الکافر وبعارضها  
حدیث عیاض بن حجار الآتی وسیاق الجمع بینہما ویلہ (وعن أسماء بنت ابی بکر قالت  
أتتني أمی رغبة فی عهد قریش وهی مشرکة فسأت النبی صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم أهلها  
قال نعم متفق علیہ زاد البخاری قال ابن عیینة فانزل اللہ فیہا لا ینہا کم اللہ عن الذین لم  
یقائلو کم فی الدین ومعه فی رغبة ای طامعة تسأنی شیئا وعن عامر بن عبد اللہ بن الزبیر  
قال قدمت قبیلہ ابنة عبد العزی بن سعد علی ابنہا اسماء بنت ابیاض باب واقطوعن وهی  
مشرکة فأت اسماء فقبل ھدیہہا وتدخلھا بیتہا فسأت عائشة النبی صلی اللہ علیہ وآلہ  
وسلم فانزل اللہ تعالی لا ینہا کم اللہ عن الذین لم یقائلو کم فی الدین الی آخر الآیۃ فأمرھا  
أن تقبل ھدیہہا وان تدخلھا بیتہا رواہ أحمد) حدیث عامر بن عبد اللہ بن الزبیر ذکر  
المصنف ھذا صراحا ولم یقل عن ابنہ وقد أخرجه ابن سعد وأبو داود والطیالسی  
والحاکم من حدیث عبد اللہ بن الزبیر وأخرجه أيضا الطبرانی کاحد وفي اسماء ھما  
مصعب بن ثابت ضعیفہ أحمد وغيرہ ووثقہ ابن حبان قولہ أتتني أمی فی رواية للبخاری فی  
الادب مع ابنہا وذكر الزبیر ان اسم ابنہا المذکور الحریث بن مدرک بن عیب بن عمر بن  
محروم قولہ رغبة اختلف فی تفسیرہ فقیل ما ذکرہ المصنف من انہا رغبة فی شیء تأخذہ  
من بنتہا وهی علی شرکھا وقیل رغبة فی الاسلام وتعقب بان الرغبة لو كانت فی الاسلام  
لم یحتاج الی الاستئذان وقیل معناہ رغبة عن ذنبی وقیل رغبة فی القرب منی ومجاورتی  
ووقع فی رواية لابن داود رغبة بالمیم أي کارہة للاسلام ولم تقدم مهاجرة قولہ قال نعم فیہ  
دلیل علی جواز الہدیۃ للقرب المکافرو والآیۃ المذکورة تدل علی جواز الہدیۃ للکافر  
مطلقا من القرب وغيرہ ولا منافاة ما بین ذلك وما بین قولہ تعالی لا تجزقوا ما یؤمنون باللہ  
والیوم الآخر یؤدون من حاد اللہ ورسولہ الآیۃ فانہا عامۃ فی حق من قائل ومن لم  
یقائل والآیۃ المذکورة خاصۃ بمن لم یقائل وأیضا البر والصلة والاحسان لا ینسب لہم  
التحاب والتواد المنہی عنہ ومن الأدلة القاضیۃ بالجواز قولہ تعالی وان جاهد الذ علی  
ان تشرک بی ما لیس لک بہ علم فلا تطعہما وصاحبہما فی الدینا معروفا ومنها أيضا حدیث

بان المبهم فی الاولی هو عبد اللہ بن یزید كما مر فی حتمہ انہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم سمع صوت رجلین فعر ف أحدهما ابن  
فقال هذا صوت عباد ولم یعرف الآخر فسأل عنہ والذي لم یعرفہ هو الذي تذکر بقراءتہ الآیات التی نسیم ما ونیہ جواز النسبان  
علیہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم فیما لیس طریقہ البلاغ ومطابقة الحدیث لما ترجم لہ من کونہ صلی اللہ علیہ وآلہ وسلم اعتمد  
علی صوت الرجل من غیر رؤیۃ شخصہ  
(حدیث الاقل) \* هذا سقط عند أبي الوقت وترجم له باللفظ  
تعديل النساء بعضهن بعضا (عن عائشة رضي الله عنهما قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا أراد أن يخرج  
يسقرا) أي إلى سفر أو مضمين معنى ينشئ (أقرع بين أزواجه) تطييبا لقلوبهن (فأيتن) أي فأي أزواجه (خرج سمها

شرح بهامعه فافرح بيننا في غزاة غزاهما هي غزوة بني المصطلق من خزاعة (تفريحهم) فيه اشعار بانها كانت في تلك الغزاة وحدها واما خروج أم سلمة معها أيضا في هذه الغزوة كما ذكره الواقدي فضعيف قالت عائشة (تفريحت معه) صلى الله عليه وآله وسلم (بعد ما انزل الحجاب) أي الامر به (فانا أجل في هودج وأنزل فيه) والهودج حمل له قبة تستر بالثياب ونحوها يوضع على ظهر البعير يركب فيه النساء ليكون استترهن (فسرنا حتى اذا فرغ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من غزوة تلك وقفل) أي رجع من غزوة (ودفونا) أي قربنا (من المدينة آذن) ٢٣٩ بالمداي أعلم (ليلة بالرحيل) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة فنزل

منزل فبات به بعض الليل ثم آذن بالرحيل (فقامت حين آذنها بالرحيل فشبث) أي لقضاء حاجتي منفردة (حتى جاوزت الجيش فلما قضيت شأني) أي الذي توجّهت له (أقبلت إلى الرجل) إلى المنزل (فلما صددى فإذا عقلتني) بكسر العين قلادة (من جزع الظفار) بفتح الظاء وسكون الزاي خزيم معروف في سواده يباض كالعروقي وقد قال النيفاشي لا يتبين باليسه ومن تفلده سكّرت همومه ورأى منامات رديئة وإذا علق على طفل سال لعبه وإذا لف على شعر المطلقة سهلت ولادتها والصواب ظفار مدنية يالين واطفار وهم وعلى تقدير صحة الرواية فيجتمعت انه كان من الظفر احد أنواع القسط وهو طيب الرائحة يتجر به فاعله عمل مثل الخرز فاطلقت عليه جعزا تشبها به ونظمته قلادة اما الحسن لونه أو طيب ريحه وفي رواية الواقدي فكان في عنق عقدة من جزع ظفار كانت

ابن عمر عند البخاري وغيره ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كسا عمر حلة فارسل به إلى أخ له من أهل مكة قبل أن يسلم قوله قال ابن عيينة الخ لا ينافي هذا ما رواه ابن أبي حاتم عن السدي انها نزلت في ناس من المشركين كانوا الذين جابوا المسلمين وأحسن اخلاقهم من سائر الكفار لان السبب خاص واللفظ عام فيتناول كل من كان في معنى والدلة أسماء كذا قال الحافظ ولا يخفى ما فيه لان محل الخلاف تعيين سبب النزول وعموم اللفظ لا يرفع وقيل ان هذه الآية منسوخة بالامر بقتل المشركين حيث وجدوا قوله قتيله بضم القاف وفتح الفوقية وسكون التحتية مضغرا ووقع عند ابن بركان اسمها قيل بفتح القاف وسكون التحتية وضبطه ابن ماكولا بسكون الفوقية قوله ضباب واقط في رواية غير أحمد زيب وسمن وقرقا ووقع في نسخة من هذا الكتاب قرط مكان اقط قوله فأمرها أن تقبل هديتها الخ فيه دليل على جواز قبول هدية المشرك كما دلت على ذلك الأحاديث السابقة وعلى جواز انزال المنازل المسلمين (وعن عياض بن حمارة أنه أهدى للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هدية أو ناقة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسلمت قال لا قال اني نهيت عن زبد المشركين رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه) الحديث صححه أيضا ابن خزيمة وفي الباب عن عبد الرحمن بن كعب بن مالك عند موسى بن عقبة في المغازي ان عاصم بن مالك الذي يدعي ملاعب الاسنة قدم على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو مشرك فأهدى له فقال اني لا أقبل هدية مشرك الحديث قال في الفتح رجاله ثقات الا انه مرسل وقد وصله بعضهم ولا يصح قوله زبد المشركين بفتح الزاي وسكون الموحدة بعد هاء ال قال في الفتح هو الرندانتهى يقاب زبد من بدنه بالكسر وأما زبد بالضم فهو اطعام الزبد قال الخطابي يشبه أن يكون هذا الحديث منسوخا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل هدية غير واحد من المشركين وقيل انما ردّها ليعيظه فيحمله ذلك على الاسلام وقيل ردّها لان الهدية موضوعة من القلب ولا يجوز أن يعامل اليه بقلبه فزدها قطع السبب المليل وليس ذلك مناقض القبول هدية النجاشي وأما كيد ودومة والموقوس لانهم أهل كتاب كذا في النهاية وجميع الطبري بين الأحاديث فقال الامتناع فيما أهدى له خاصة والقبول فيما أهدى للمسلمين وفيه نظر لان من جله أدلة الجواز السابقة ما وقعت الهدية فيه له صلى الله عليه وآله وسلم خاصة وجميع غيره بان الامتناع في حق من يريد بهديته التودد والمواالة

أي قد ادخلني به على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (قد انقطع) وفي رواية ابن اسحق عند أبي عوانة قد انسل من عنق وأنا لا ادري (فريحت) إلى المكان الذي ذهبت اليه (فالتمت عقدي فخبسني ابتغاه) أي طلبه وعند الواقدي وكنت أظن ان القوم لو لم يمشوا بعيري حتى اكون في هودجي (فاقبل الذين يريدون لي) أي يشدون الرجل على بعيري ولم يسم احداهم نعم ذكر منهم الواقدي ابو موهبة وقال البلاذري انه شهد غزوة المريسيع وكان يخدم بعير عائشة (فاحتلوا هودجي فرحلوه) بالتخفيف والتشديد أي وضعوا هودجي (على بعيري الذي كنت أركب) أي عليه وفي قوله فرحلوه على بعيري تجوز لان الرجل هو الذي يوضع على ظهر البعير ثم يوضع الهودج فوقه (وهي يحسبون اني فيه) أي في الهودج (وكان النساء



أذذال عفا خالم ينقلن) بكثرة الاكل (ولم يغشهن اللحم) لم يكتر عليهن (وانما باكلن العلفنة) بضم العين وسكون اللام أى القليل (من الطعام) لم يستفكر القوم حين رفعوه مثل الهودج) أى الذى اعتمدوا منه الحاصل فيه بسبب ما ركب منه من خشب وحبال وسرور وغيره اولى شدة سخافة عائشة لا يظهر لوجود هانية زيادة ثقل وفي نفسها سرورة النور من طريق يونس سخفة الهودج وهذا ارضع لان مرادها اقامة عذرهم في تحميل حودجها وحى است فيه فكانت الخفة جسمها بحيث ان الذين يحملون هودجها لا يفرق عندهم ٢٤٠ بين وجود هانية وعدمها ولهذا اردت ذلك بقولها (فاختاروا) وكنت جارية

حديثة السن) لم تكمل اذذال خمس عشرة سنة (فبعثوا الجمل) أى آثاره (وساروا فوجدت عقيدي بعد ما استقر الجيش) أى ذهب ما ضياعه واستفعل من مر (فجئت منزلهم وليس فيه أحد) وفي التفسير فجئت منازلهم وليس بها داع ولا مجيب (فاعتت بالحق) أى فقصدت (منزل الذى كنت فيه فظننت) أى علمت (انهم سيمقدوني فيرجعون الى قبيلة الناجاسة غلبتني عيناى فتمت) أى من شدة الغم الذى اعتراها وان الله تعالى اطفأ بها فأتى عليها النوم لتسترى من وحشة الانفراد في البرية بالليل (وكان صفوان بن العطل) بفتح الطاء المشددة (السلى) بضم السين وفتح اللام (ثم الذكوانى) مندوب الى ذكوان بن ثعلبة وكان صحابيا فاضلا (من وراه الجلبش) وفي حديث ابن عمر عند الطبراني ان صفوان كان سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان يجعله على الساقة فكان اذا وحل الناس قام يصلى ثم اتبعهم

والقبول في حق من يرجى بذلك تأنيبه وتأليفه على الاسلام قال الحافظ وهذا أقوى من الذى قبله وقبل يمتنع ذلك لغيره من الامراء ويجوز له خاصة وقال بعضهم ان احاديث الجواز منه وخبره بحديث الباب عكس ما قد قدم عن النطائى ولا يخفى ان التسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال وكذلك الاختصاص وقد اورد البخارى في صحيحه حديثنا استنبط منه جواز قبول الهدية الوثني ذكر في باب قبول الهدية من المشركين من كتاب آلهية والهدية قال الحافظ في الفتح وفيه فساد قول من حمل رد الهدية على الوثني دون الكفاي وذلك لان الواهب المذكور في ذلك الحديث وثني

### • (باب الثواب على الهدية والهبة) •

(عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدية ويثيب عليها ارواه احمد والبخارى وأبو داود والترمذى وعن ابن عباس ان اعرابيا وهب للنبي صلى الله عليه وآله وسلم هبة فأتاه به عليه قال لا تزاده قال ارضيت قال لا تزاده قال ارضيت قال نعم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لقد همت ان لا اتب هبة الا من قرئى أو انصارى أو ثقى رواه أحمد) حديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن حبان في صحيحه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد رجال الصحيح وأخرجه أبو داود والبيهقي من حديث أبي هريرة بنحوه وطوله الترمذى ورواه من وجوه آخر وبين ان الثواب كان ست بكرات وكذا رواه الحاكم وصححه على شرط مسلم قوله ويثيب على أى يعطى المهدى بدلها والمراد بالثواب الجزاء وأقله ما يساوى قيمة الهدية واقتض ابن أبي شبة ويثيب ما هو خير منه ما وقد أعل حديث عائشة المذكور بالارسال قال البخارى لم يذكروا كسيع ومحاضر عن هشام عن أبيه عن عائشة وفيه إشارة الى ان عيسى بن يونس تقر بدوصله عن هشام وقال الترمذى والبرار لا تعرفه الا من حديث عيسى بن يونس وقال أبو داود وتقر بدوصله عيسى بن يونس وهو عند الناس مرسل انتهى وقد استدل بهض المسالك بيهذا الحديث على وجوب المكافأة على الهدية اذا أطلق المهدى وكان ممن مثله يطلب الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الاعلى للادنى ووجه الدلالة منه مواظبته صلى الله عليه وآله وسلم ومن حيث المعنى ان الذى أهدي قصداً يعطى أكثر مما أهدي فلا أقل ان يعرض بظلم

تم سقط له شئ اتاده وفي حديث أبي هريرة عند البرار وكان صفوان يتخاف عن الناس فيصيب القدح والجراب هدية والادوة وفي مرسل مقاتل بن حيان فى الاكليل فيحمله فية قدم به فيعرفه في اصحابه (فاصبح عند منزلى) كانه تأخر في مكانه حتى قرب الصبح فركب ليظهره ما يسقط من الجلبش مما يتخفيه الابل أو كان تأخره عما جرت به عادته من غلبة النوم عليه (فراى سواد انسان) أى شخص انسان (فانم) لا يدرى أرجل أم امرأه (فانانى) زادنى النفسير فرفنى حين رأى (وكان رأتى قبل الخطاب) أى قبل نزوله (فاستعظمت) من نوحى (باسترجاعه) أى بقوله ان الله وانا اليه راجعون (حين أناخر احلته) وكأشئ عليه ما جرى له ان شدة فلذا استرجع (فوطئ يدها) أى وطئ صفوان يداها ليراحله ليسهل الركوب عليهم فلا يحتاج الى مساعد

(فركبتهم فانطلق) منه وان حال كونه (يقودني الرحلة حتى ايتنا الجيش بقدمائنا) حال كونهم (معوسين) نازلين (في شحر الظهيرة) حتى بلغت الشمس منتهاها من الارتفاع وكانهم اوصات الى البحر وهو على الصدر او اولها وهو وقت شدة الحر (فهلك من هلك) زاد ابو صالح في شأني (وكان الذي يولي الافك) اي تصدى له وتقلده رأس المنافقين (عبد الله بن ابي ابن سلول) واتباعه مسطح بن اثانة وحسان بن ثابت وجماعة بنت جحش وفي حديث ابن عمر فقال عبد الله بن ابي جريحه اورب الكعبة واعانته على ذلك جماعة وشاع ذلك في العسكر (فقد دمننا المدينة فاشته كيت) مرضت (بها شهرا) زاد في التفسير حين قدمته (والناس يقضون) يشعرون (من قول اصحاب الافك ويريني) أي يشككني ويوهمني (في وجعي) أي لا أرى من النبي صلى الله عليه وآله (فيسلم ثم يقول وآله وسلم الاطف) أي الرفق (الذي كنت ارى منه حين امراضنا) يدخل (٢٤١) صلى الله عليه وآله وسلم (فيسلم ثم يقول

كيف تمكم) بكسر التاء والنونية وهي في الاشارة لامؤنت مثل ذا كم في المذكر قال في التنقيح وهي تدل على لطف من حيث سؤاله عنها وعلى نوع جفائه من قوله تيممكم (لا اشعر بشئ من ذلك) الذي يقوله أهل الافك (حتى نقهت) أي انفت من مرضي ولم تسكامل لي الصحة (فخرجت أنا وأم مسطح قبل المناصع) موضع خارج المدينة (متبرنا) أي موضع قضاء حاجتنا (لا تخرج الا لسلامي ايل وذلك قبل أن تخذل كنف) جمع كنيف وهو السائر والمراد به هنا المكان المتخذ لقضاء الحاجة (قريبا من يوتنا وامرنا امر العرب الاول) أي لم يخلعوا باخلاق أهل الحاضرة والعجم في التبرز (في البرية) خارج المدينة (أوفي التنزه) أي طلب النزاهة والمراد بالبعد من البيوت والشك من الراوي (فاقبلت انوارم مسطح) سلمى (بنت ابي رهم) حال

هديته وبه قال الشافعي في القديم والهادوية ويجاب بان مجرد الفعل لا يدل على الوجوب ولو وقعت المواهبة كما تقرر في الاصول وذهبت الحنفية والشافعي في الجديدان الهبة للشواب باطله لاتنفع دلالة ان يبيع مجهول ولان موضع الهبة التبرع قوله الامن قرشي الخ لفظ أبي داود وابع الله لأقبل هدية بعد يومى هذا من أخذ الا أن يكون مهاجريا أو قرشيا أو أنصاري أو دوسيا أو ثقبيا وسبب همه صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ما رواه الترمذي من حديث أبي هريرة قال أهدى رجل من فزاراة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاققه من ابله فعوضه منها بعض العوض فتخطه فسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول على المنبر ان رجلا من العرب يهدى أحدهم الهدية فاعوضه عنها بقدر ما عدى فيظلم ليطغى على الحديث وقد كان بعض أهل العلم والفضل يمتنع هو واصحابه من قبول الهدية من احد اصلا لان صدق ولا من قريب ولا غيرهما وذلك لفساد النيات في هذا الزمان حكى ذلك ابن رسلان

\*(باب التعديل بين الاولاد في العطية والنهي أن يرجع أحد في عطية الا لوالد)\*

(عن النعمان بن بشير قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم اعدلوا بين أبنائكم رواه أحمد وأبو داود والنسائي وعن جابر قال قالت امرأة بشير انخل ابني غلاما واشهد لي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان ابنة فلان سالتني ان انخل ابنها غلامي فقال له اخوة قال نعم قال فكلمهم أعطيت مثل ما أعطيتك قال لا قال فليس يصلح هذا وان لا يشهد الا على حق رواه أحمد ومسلم وأبو داود ورواه أحمد من حديث النعمان بن بشير وقال فيه لا تشهدني على جور ان ابنيك عليك من الحق ان تعدل بينهم \* وعن النعمان بن بشير أن أباه أتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اني نحت ابني هذا غلاما كان لي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أكل ولدك فحمله مثل هذا فقال لا فقال فارجعه

٣١ نيل خا كوتنا (غشى) أي ماشين ورهم اسمه أنيس (فعرثت) أي أم مسطح (في مرطها) بكسر الميم كساه من صوف أو خرا وكان قاله الخليل (فقات تعين مسطح) أي كبل وجهه أو هلك أول زمة الشمر (فقات لها أنيس ما قلت أقمسين رجلا شهيد بدرا) وعند الطبري ان أنيس بن المهاجر بن الأرقم (فقات يا هنتاه) أي يا هذنداء لا بعد خطابتها اخطاب البعيد لكونهم نسبهم للبسلة وقلة المعرفة بمكايده النساء (ألم تسمعي ما قالوا فاخبرتني بقول الافك) أي أهل الافك (فازدت مرضا الى مرضي) أي معه قال في الفتح وعند سعيد بن منصور ومن مرسل أبي صالح فقالت ماتدري ما قال قلت لا والله فاخبرتها عما خاض فيه الناس فاخذتم الحجي وعند الطبري اني باسناد صحيح عن أوب عن ابن أبي مليكة عن عائشة قالت لما بلغني ما تكلموا به هممت ان آتي قليبافا طرح نفسي فيه (فأنا رجعت الى بيتي دخل علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم فسلم فقال كيف تمكم

فقلت ان ذنبي ان آفي ابوي فالت واياها حسدا فريد ان استيقن الخبر من قبلهما اي من جديهما فاذا نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فقلت ابوي فقلت لا ي (أم رومان زاد في التفسير بأمتام ما يتحدث به الناس فقلت يا بنه هوني على نفسك ان فراقه لقلما كانت امرأة قط وضيفة) على وزن عطية من الوضاعة وهي الحسن والجمال وكانت عائشة رضي الله عنها كذلك ولمسلم من رواية ابن ماحان حظية من الحظوة أي وجبة رفيعة المنزلة (عند رجل يحبها وله اضر اثر) جمع ضرة وزوجات الرجل ضرا لئلا يكل واحدة يحصل لها المضر من الاخرى بالغيرة (الا كثرن) اي استأثرت الزمان (عليها) النول في عيما وتقصها فالاستئناس منقطع او بعض اتباع ضرائرها كحمة بنت جحش أخت زبابة المؤمنين فالاستئناس متصل والاول هو الراجح لان امهات المؤمنين ٢٤٢ لم يعين المنة متصل لكن المراد بعض اتباع الضرائر وارادت امها

متفق عليه ولفظه لم قال نه مدق على اي يعض ماله فقالت أي عرة بنت راحة لا أرضي حتى تشهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فانطلق أبي اليه يشمه مدق على مدق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أفعلت هذا بولدك كليم قال لا فقال انقوا الله واعملوا في أولادكم فرجع أبي في تلك الصدقة وللبخاري مثله لكن ذكره فقط العطية لا بلقة الصدقة) حديث النعمان بن بشير الاول سكت عنه أبو داود والمنذري ورجال اسناده ثقات الا المفض - لي بن المنيب بن أبي صفرة وهو صدوق في الباب عن ابن عباس عند الطبري في الحديث وسعيد بن منصور بلقة وسواين أولادكم في العطية ولو كنت مفضلا أحد الفضل النساء في اسناده سعيد بن يوسف وهو ضعيف وذكر ابن عدي في الكامل انه لم يره أنكر من هذا وقد حسن الحافظ في الفتح اسناده قوله ابن أولادكم عنك به من أو جب التسوية بين الأولاد في العطية وبه صرح البخاري وهو قول طائوس والثوري وأحمد واسحق وبعض المالكية قال في الفتح والمنهري عن هؤلاء انه باطل وعن أحمد تصح ويجب أن يرجع وعنه يجوز النفاضل ان كان له سبب كان يحتاج الولد لزماته أو دينه أو نحو ذلك دون الباقي وقال أبو يوسف يجب التسوية ان قصد بالتفضل الاضرار وذهب الجوهري الى أن التسوية مسندة فبان فضل بعضا من وكرو وجعلوا الامر على السند وكذلك جعلوا النبي الثابت في رواية لمسلم بلقة ليسر له أن يكونوا في البر سواء قال بلي قال فزادني عن التزيه وأجابوا عن حديث النعمان بأجوبة عن مرة ذكرها في فتح الباري وسفر رهاها من نسخة مع زيادات مفيدة قال أحد هان الموهوب النعمان كان جمع مال والده حكاة ابن عبد البر وتعقبه بان كثير من طرق الحديث مصرحة بالعصبة بخلاف حديث الباب ان الموهوب كان غلاما وكان في لفظ مسلم المذكور قال تصدق على أبي يعرض ماله الجواب الثاني ان العطية المذكورة لم تنجز وانما جاء بشير يستشير النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك فاشار عليه بان لا يفعل فترك حكاة الطبري ويحاج عنه بان أمره صلى الله عليه وآله وسلم لم له بالاجتماع بشير بالتخيير

بذلك ان تمون عليها بعض ما سمعت فان الانسان يتأذى بغيره فيما يقع له وطيب خاطرها باشارتها بما يشعر بانها فائقة الجمال والمظنوة عنده صلى الله عليه وآله وسلم (فقلت سبحان الله) تعجباً من وقوع مثل ذلك في حقها مع برائهم المحقة عدها وقد نطق القرآن الكريم بما تلفظت به فقال تعالى عند ذلك سبحانك هذا بهتان عظيم (ولقد يتحدث الناس بهذا) بالمضارع المفتوح الاول ولا يذير يحدث بالماضي وفي رواية هشام بن عروة عند البخاري فاستعبرت فبككت فسمع أبو بكر صوفي وهو فوق البيت يقرأ فقال لا ي ما شأنها قالت بلغها الذي ذكر من شأنها ففاضت عيناه فقال أقمت عليك يا بنه الاربعين الى بيتك فرجعت قالت عائشة (فبت تلك الليلة حتى أصبحت لا يرقى الى دمع) اي لا ينقطع (ولا اكمل

بنوم) لان الهموم موجبة للسهر وسيلان الدموع وفي المغازي عن مسروق عن أم رومان قالت وكذلك عائشة سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالت نعم قالت ابو بكر قالت نعم فخرت مغشياً عليهما فافأفاقت الاوعا عليهما بنافض فطرح عليهما ثيابهما فغطهما (ثم أصبحت فدعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على بن أبي طالب) رضي الله عنه (واسامة بن زيد حين استلبت الوحى) اي طال بهت نزوله أو استبطأ الوحى حال كونه (يستشيرهما) لعله باهليتهما له شورة (في فراق اهل) لم تنقل في فراق انكر اهتاهم الصريح بأضاعة الفراق اليها (فاما اسامة فاشار عليه) صلى الله عليه وآله وسلم (بالمذى) يعلم في نفسه من الود لهم فقال اسامة (عم اهلان) العفائف الاثقات بك وغير بالجمع اشارة الى تعميم امهات المؤمنين بوصف المذكور او اراد تعظيم عائشة وليس المراد انه تيرأ من الاشارة وكل اشارة الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما اشار

وبراها (يا رسول الله ولا تعلم والله الاخير) انما حافت ليقوى عنده صلى الله عليه وآله وسلم برائتها ولا يشك (واما على بن ابي طالب) رضى الله عنه (فقال يا رسول الله لم يضيئ الله عليك والنساء سواها كثير) بصيغة التذكير للكل على ارادة الجنس وللواقدي قد أحسن الله لك وأطاب طاقها وانكح غيرها وانما قال ذلك لما رأى عنده صلى الله عليه وآله وسلم من القلق والغم لاجل ذلك وكان شديد الغيرة صلى الله عليه وآله وسلم فرأى على ان يفرقها يسكن ما عنده صلى الله عليه وآله وسلم بسببها الى أن يتحقق برائتها فاجمعها فبذل النصيحة لاراحتها لا عداوة عائشة وقال في جملة النفوس مما قرأته فيها لم يجزم على بالاشارة بفرقها لانه عقب ذلك بقوله (وسئل الجارية) بريرة (تصدقك) بالجزم على الجزاء ففوض على الاخرى في ذلك الى انظره صلى الله عليه وآله وسلم فمكانه قال ان أردت تعجيل الراحة ففارقها وان أردت ٢٤٣ خلاف ذلك فاجتث عن حقيقة الامر الى أن تطلع على برائتها لانه كان يتحقق

وكذلك قول عمر لا أرضى حتى تشهد الخ الجواب الثالث ان النعمان كان كبير اولم يكن قبض الموهوب بخازلانيه الرجوع ذكره الطحاوى قال الحافظ وهو خلاف ما في أكثر طرق الحديث خصوصا قوله ارجعه فانه يدل على تقدم وقوع القبض والذي تظافرت عليه الروايات انه كان صغيرا وكان أبوه قابضا لصغره فاهربوا العتية المذكورة بعد ما كانت في حكم المقبوض الرابع ان قوله ارجعه دليل الصحة ولولم تصح الهبة لم يصح الرجوع وانما امر بالرجوع لان للوالد ان يرجع فيها وهب لولده وان كان الافضل خلاف ذلك لكان استصحاب التسوية يرجح على ذلك فذلك امر به قال في الفتح وفي الاحتجاج بذلك نظر والذي يظهر ان معنى قوله ارجعه أى لا تقض الهبة المذكورة ولا يلزم من ذلك تقدم صحة الهبة الخامس ان قوله أشهد على هذا غيرى اذن بالاشهاد على ذلك وانما امتنع من ذلك لكونه الامام وكنه قال لأشهد لان الامام ليس من شأنه أن يشهد وانما من شأنه أن يحكم حكمه الطحاوى وارتضاه ابن القضاة وتعب به لانه لا يلزم من كون الامام ليس من شأنه أن يشهد أن يجتمع من تحمل الشهادة ولا من أدائها اذا اعتنت عليه والاذن المذكور من ادبه التوبيخ لما تدل عليه بقية الفاظ الحديث قال الحافظ وبذلك صرح الجمهور في هذا الموضع وقال ابن حبان قوله أشهد بصيغة أمر والمراد به نفي الجواز وهي كقوله عائشة اشتهر على اهل البيت ويؤيد هذا تسميته صلى الله عليه وآله وسلم وآله وسلم لذلك جورا كما في الرواية المذكورة في الباب السادس التمسك بقوله الا سويت بينهم على ان المراد بالامر الاستصحاب والنهي التنزيه قال الحافظ وهذا جيد لولا ورود تلك الالفاظ الزائدة على هذه الالفاظ ولا سيما رواية سويتهم السابع قالوا المحفوظ في حديث النعمان قاربوا بين اولادكم لا سواووا وتعقب بانكم لا توجبون المقاربة كالاتوجبون التسوية الثامن في التشبيه الواقع بينهم في التسوية بينهم بالتسوية منهم في البرقرينة تدل على ان الامر للندي ورذبان اطلاق الجور على عدم التسوية والنهي عن التدنؤيل يدلان على الوجوب فلا تصلح تلك القرينة لغيرها سيما

ان بريرة لا تخبره الا بعامته وهي لم تعلم عن عائشة الا البراءة المحضة (فقد عارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال الزركشي قبل ان هذا وهم فان بريرة انما اشتهرت عائشة وأعتقتها قبل ذلك ثم قال والمخلص من هذا الاشكال ان تفسير الجارية ببريرة مدرج في الحديث من بعض الرواة ظنا منه انها هي قال في المصابيح وهذا أى الذى قاله الزركشي ضيق عطن فانه لم يرفع الاشكال الا بنسبة الوهم الى الراوى قال والمخلص عندي الراجع لتوهم الرواة وغيرهم أن يكون اطلاق الجارية على بريرة وان كانت معققة اطلاقا مجازيا باعتبار ما كانت عليه فاندفع الاشكال ولله الحمد اه وهذا الذى قاله في المصابيح بناء على سببية عتق بريرة وفيه نظر لان قصته انما كانت بعد فتح مكة لانها لما خيرت

فاختارت نفسها كان زوجها يتبعها في سبيل المدينة يكي عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعباس يا عباس الا تعجب من حب مغيب بريرة ففقيه دالة على ان قصته بريرة كانت متأخرة في السنة التاسعة أو العاشرة لان العباس انما سكن المدينة بعد رجوعهم من غزو الطائف وكان ذلك في أواخر سنة ثمان ويؤيد ذلك قول ابن عباس انه شاهد ذلك وهو انما قدم المدينة مع أبويه وأيضا فقول عائشة ان شامو واليك ان أعداهم عدة واحدة فيه اشارة الى وقوع ذلك في آخر الامر لانهم كانوا في أول الامر في غاية الضيق ثم حصل لهم التوسع بعد الفتح وقصة الافك في ربيع سبع سنة ست أو سنة أربع وفي ذلك رد على من زعم ان قصتها كانت ممتدة قبل قصة الافك وحمل على ذلك قوله هنا فقد عارض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بريرة وأجيب باحتمال انها كانت تخدم عائشة قبل ثرائها أو ان استترتها وأخرت عتقها الى بعد الفتح أو دام حزن زوجها عليها مدة طويلة أو

كان حصـ لهما الفسخ وطلبت ان ترد بعد جديدا وكانت لعائشة ثم باعتم انتم استعادتكم ايمد الكتابة والله أعلم (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا بريده هل رأيت فيه اشيا يريدك) يعني من جنس ما قيل فيها فاجابت على العموم وندت عنها كلما كان من التقاض من جنس ما اراد صلى الله عليه وآله وسلم السؤال عليه وغيره (فقالت بريده لا والذي به مثلك بالحق ان رأيت) أي ما رأيت (منها امرأ أعجمية) أي أعجمية (عليها) في كل أمور هاتق (أكثر من انما اجارية حديثة السن تنام عن الحجين) لان الحديث السن يغلبه النوم ويكثر عليه (فتأني الداجن فتأكله) الشاة التي تألف الصوت ولا تخرج الى المرعى وعند الطبراني ما رأيت منها شيئا منذ كنت عندها الا اني عثمت بعيني في فقات احفظني هذه الحبيبة حتى اقتبس نارا لاخبر هاتق عات بخاتم الشاة فاكلم وهو نفسير المراد بقوله فتأني الداجن ٢٤٤ وهذا موضح الترجمة لانه صلى الله عليه وآله وسلم سأل بريده عن

وان صلت لسرف الامر التاسع ما تقدم عن أبي بكر من شغلته لعائشة وقوله لهما فلو كنت احترثته كما تقدم في أول كتاب الهبة وكذلك ما رواه الطحاوي عن عمر انه شغل ابنه عاصمادون سائر ولده ولو كان التفضيل غير جائز لما وقع من الخليفة من قال في الفتح وقد اجاب عروة عن قصة عائشة بان اخوتها كانوا راضين وبجواب بمثل ذلك عن قصة عاصم اه على انه لاجبة في فعلهما لاسيما اذا عارض الرقوع العاشر ان الاجماع انعقد على جواز عطية الرجل ماله لغير ولده فاذا اجاز له ان يخرج جميع ولده من ماله لتملك الغير جاز له ان يخرج بعض أولاده بالتملك لبعضهم ذكرا ابن عبد البر قال الحافظ ولا يخفى ضعفه لانه قبا من مع وجود النص اه فالحق ان التسوية واجبة وان التفضيل محرم واختلاف الموجبون في كيفية التسوية فقال محمد بن الحسن وأحمد واسحق وبعض الشافعية والمالكية العدل ان يعطى الذكركن كالمراث واحتجوا بان ذلك حظه من المال لومات عنه الواهب وقال غيرهم لافرق بين الذكركن والانثى وظاهر الامر بالتسوية معهم وبؤيد حديث ابن عباس المتقدم قوله وعن النعمان بن بشير ان اياه الخ قد روى هذا الحديث عن النعمان عدد كثير من التابعين منهم عروة بن الزبير عنده مسلم والنسائي وأبي داود وابو الضمى عند النسائي وابن حبان واجد والطحاوي والمفضل بن المهلب عند احمد وأبي داود والنسائي وعبد الله بن عتبة بن مسعود عند احمد وعون بن عبد الله عند أبي عوانة والشمعي عند الشيخين وأبي داود واجد والنسائي وابن ماجه وابن حبان وغيرهم وقد رواه النسائي من مسند بشير والدا النعمان فشد بذلك قوله فخلت ابني هذا بفتح النون والهاء المهملة أي اعطيت والخله بكسر النون وسكون المهملة العطية بغير عوض قوله غلاما في رواية لابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي بشير بن سعد أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان عمرة بنت رواحة نقتب بعلام وفي سميتها النعمان وانها أبت ان تربيته حتى جعلته حديثه من أفضل مال هولي وانما فاته اسم علي ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله

سال عائشة وأجابت ببراعتها واعقد النبي صلى الله عليه وآله وسلم على قواها حسين خطب فاستعذر من ابن أبي لكن قال القاضي عياض وهذا ايسر من اذلم تمككن شهادة والمسئلة المختلف فيها انما هي في تعدد يلهن للشهادة فتنسج من ذلك ما لاك والشافعي ومحمد بن الحسن وأجازه أبو حنيفة في المراتين والرجل لشهادتهم ما في المال واحج الطحاوي لذلك بقوله في ينب في عائشة وقوله عائشة في زينب نعصمها الله بالورع قال ومن كانت به هذه الصفة جازت شهادتها وتعتقب بان امامه أبا حنيفة لا يجيز شهادة النساء الا في مواضع مخصوصة فكيف يطلق جواز تركه من (فقام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يومه) على المنبر خطيبا (فاستعذر من عبد الله بن أبي ابن سلول فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بعد ربي) أي

من يقوم بعذري ان كافاه على فحيح فعله ولا يلومني أو من ينصرتي (من رجل بالغى أدهى أهلي فوالله ما عات على أهل الاخير او قد ذكر وارحلا) زاد الطبراني صا لدا (معات عابه الاخير او ما كان يدخل على أهلي الامعي فقام سعد بن معاذ وهو سيد الاوس واستشكل ذكر سعد هنا بان حديث الافل كانت سنة ست في غزوة المربيع كاذ كره ابن اسحق وسعد بن معاذ مات سنة أربع من الرمبة التي رميها بالخنزق وأجيب بانه اختلف في المربيع وقد حكى البخاري عن موسى بن عقبة انها كانت سنة أربع وكذلك الخندق فتكون المربيع قبلها لان ابن اسحق يرم بانها كانت في شعبان وان الخندق كانت في شوال فان كانتا في سنة استقام ذلك لكن الصحيح في النقل عن موسى بن عقبة ان المربيع سنة خمس فاني البخاري عنه من انها سنة أربع سبق قمر والراجح ان الخندق أيضا في سنة خمس خلا قال ابن اسحق فيصيح الجواب (فقال يا رسول الله انما والله أعذرت منه)

يكسر الذال (ان كان من الاوس) فبيلنا (خبرنا عنه) وانما قال ذلك لانه كان سديهم كما خبرنا عن حكمه فيهم نافذ ومن  
 اذا صلى الله عليه وآله وسلم وجب قتله (وان كان من اخواننا من الخزرج امرتنا فقه لنا فيه امره) وانما قال ذلك لما  
 كان بينهم من قبل فبقيت فيهم بعض أنفة أن يحكم بعضهم في بعض فاذا أمرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأمر امتثلوا أمره  
 (فنام سعد بن صادة) شهد العقبة وكان أحد النقباء ودعاه صلى الله عليه وآله وسلم فقال اللهم اجعل صلواتك ورحمتك على آل  
 سعد بن عبادته واهل أبوداد (وهو سيد الخزرج) بعد ان فرغ سعد بن معاذ من معاذته (وكان قبل ذلك رجلا صالحا) أى  
 كاملا في الصلاح (ولم يكن أحق له) من مقالة سعد بن معاذ (الحجة) أى أغضبه (فقال) لابن معاذ (كذبت) زاد في التفسير  
 أما والله لو كان من الاوس ما أحيت ان تضرب أعناقهم (أمر الله) بفتح العين ٢٤٥ أى وبقاء الله (لا تقتله) وفسر قوله هذا

بقوله (ولا تقتله) على ذلك (لانا  
 نعلمك منه ولم يرد سعد بن عبادته  
 الرضا بما نقل عن عبد الله بن أبي  
 ولم ترد عائشة انه ناضل عن  
 المناقبين وأما قولها قبل ذلك  
 وكان رجلا صالحا أى لم تقدم  
 منه ما يتعاقب بالوقوف مع أنفة  
 الحجة ولم تغمصه في دينه لكن  
 كان بين الحميمين مشاحنة قبل  
 الاسلام ثم زالت بالاسلام وبقي  
 بعضها يحكم الأنفة فتكلم سعد  
 ابن عبادته يحكم الأنفة ونفى أن  
 يحكم فيهم سعد بن معاذ وقد وقع  
 في بعض الروايات بيان السبب  
 الحامل لسعد بن عبادته على معاذته  
 هذه لابن معاذ في رواية ابن  
 احقى فقال سعد بن عبادته ما قلت  
 هذه المقالة الا انك عاتتني من  
 الخبز زج وفي رواية يحيى بن  
 عبد الرحمن بن حاطب عند  
 الطبراني فقال سعد بن عبادته  
 يا ابن معاذ والله ما بك نصرمة رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم وفيه قوله لا أشهد على جور ورجع ابن حبان بين الروايتين بالمثل على واقعيتين  
 احدهما عند ولادة النعمان وكانت العطية حديقة والاخرى بعد ان كبر النعمان  
 وكانت العطية عبدا قال في الفتح وهو جع لا بأس به الا انه يعكر عليه انه بعد ان ينسئ  
 بشير بن سعد مع جلالة الحكم في المسئلة حتى يعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فيه تشبهه على العطية الثانية بعد ان قال له في الاولى لا أشهد على جور ورجوز ابن  
 حبان ان يكون بشير ظن نسخ الحكم وقال غيره يحتمل ان يكون حمل الامر الاول على  
 كراهة التنزيه أو ظن انه لا يابزم من الامتناع في الحديقة الامتناع في العبد لان  
 الحديقة في الاغاب أكثر من عن العبد قال الحافظ ثم ظهر وجه آخر من الجمع بسلم من  
 هذا الخلد ولا يحتاج الى جوابه وهو ان عمرة لما امتنعت من تربيته الا أن يجب له شيا  
 يخصه به وهبه الحديقة المذكورة نظيبا لخطاها ثم بدلتها فارتجعتها لانه لم يقبضها منه  
 غيره فعاودته عمرة في ذلك فظلمها اسمة أو سنتين ثم طابت نفسه أن يجب له بدل الحديقة  
 غلاما ورضيت عمرة بذلك الا انه اخشيت ان يرتجعه أيضا فاقالت له اشهد على ذلك رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم تريد بذلك تثبيت العطية وان تأمن رجوعه فيها ويكون  
 مجيبه للاشهاد الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرة واحدة وهي الاخيرة وغاية ما فيه ان  
 بعض الرواة حفظ ما لم يحفظ غيره أو كان النعمان يقص بعض القصص تارة وبعضها  
 اخرى فسمع كل ما رواه فاقصر عليه اه ولا يخفى ما في هذا الجمع من التكلف وقد وقع  
 في رواية عند ابن حبان عن النعمان قال سألت ابي بعض الموهبة في من ماله زاد  
 مسلم والنسائي من هذا الوجه قالته توى به اسمة اى مظهرها وفي رواية لابن حبان ايضا بعد  
 حواين ويجمع بينهما بان المدة كانت سنة وشيا أكبر الكسر تارة وأغناه أخرى وفي  
 رواية له قال فأخذ يدي وأنا غلام ومسلم انطلق بي أبي يحملني الى رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ويجمع بينهما بأنه أخذ بيده فدفني معه بعض الطريق وحمله في بعضها  
 لصغر سنه قوله فقال ارجعه لفظ مسلم أردده وله أيضا والنسائي فرجع فرد عطيته ومسلم

ولكنهم اقد كانت بيننا ضغائن في الجاهلية وحين لم نحمل لنا من صدوركم فقال ابن معاذ الله أعلم بما أردت وقال في جملة  
 النفوس انما قال سعد بن عبادته لابن معاذ كذبت لأنتم له اى لتجدة لفته من سبيل لمادرتنا قبل لفته ولا تقدر على ذلك  
 اى لو امتنعنا من النصره فانت لانتستطيع ان تأخذ من بين أيدينا القوتنا قال وهذا في غاية النصره اذ انه يخبر انه في القوة  
 والتمكين بحيث لا تقدر له الاوس مع قوتهم وكثرتهم ثم هم مع ذلك تحت السمع والطاعة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فحملته  
 الحجة مثل ما حملت الاول او أكثر فلم يستطع ان يرى غيره قام في نصرته صلى الله عليه وآله وسلم وهو قادر على ان يقول لابن معاذ  
 ما قال وانما قالت عائشة ولكن احتملته الحجة لتبين شدة انصرته في القضية مع اخبارها بانه صالح لان الرجل الصالح أبدا يعرف  
 منه اليس كونه والناسوس لكن زال عنه ذلك من شدة ما تولى الى عليه من الحجة لانيه صلى الله عليه وآله وسلم اه قال



القسطلاني وهو محمد بن حسن بن ماني ظاهر اللفظ مما لا يخفى (فقام أسيد بن حضير) مصغر بن زاذني التفسير وهو ابن عم  
سعد بن معاذ أي من رهبته (فقال) لابن عبادة (كذبت لعمر الله والله لعقمتانه) أي ولو كان من الخبز إذا أمرنا رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم بذلك ويست لكم قدرة على منعنا قابل قوله لابن معاذ كذبت لا تقتله بقوله كذبت لعقمتانه (فأنك  
منافق) قال لذلك مبالغته في زجره عن القول الذي قاله أي أنك تصنع صنيع المنافقين وفسره بقوله (تجادل عن المنة اذ قد بين  
قال المازري لم يرد نفاق الكفر وإنما أراد أنه يظهر الود لا الوسام ثم ظهر منه في هذه القضية ضد ذلك فاشبهه حال المنافقين لأن  
حققته اظهاري واثقا مغرره وقال ابن أبي جرة وإنما صدر ذلك منهم لأجل قوة حال الجمة التي غطت على قلوبهم حين سمعوا  
ما قال صلى الله عليه وآله وسلم فلم يتسائل أحد منهم ٢٤٦ فقام في نصرته لأن الحال إذا ورد على القلب ملك فلا يرى غير ما هو

أسيد له فلما غلبهم حال الجمة لم  
يراعوا الالفاظ فوق من هم  
السباب والتشاجر اغيبتهم أشدة  
الزجاجهم في النصرة (فشار  
الحيمان الاوس والخزرج) أي  
تمض بعضهم الى بعض من  
الغضب (حتى هموا) زادني  
المغازي والتفسير ان يقتتلوا  
(ورسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم على المنبر فنزل فخفضهم  
حتى سكتوا وسكت) صلى الله  
عليه وآله وسلم (وبكيت يومى  
لا يرتقا) أي لا يتسكن ولا ينقطع  
(لى دمع ولا كتمل يوم) لأن  
الهم يوم يجب السهر وسيلان  
الدمع (فأصبح عندي ابواي)  
ابو بكر الصديق وام رومان أي  
جاءا الى المكان الذي هي فيه من  
بينهما (وقد بكيت لي ليلتين ويوما)  
قال الحافظ ابن حجر أي الليلة  
التي أخبرتهم فيها أم مسطح الخبر  
واليوم الذي خطب فيه صلى  
الله عليه وآله وسلم الناس والى

أبضا فرد تلك الصدقة زادني رواية لابن حبان لا تشهدني على جور ومثله لم  
وقد تقدم لابن حبان أيضا والطبراني مثل ذلك وكرو هذا اللفظ البخاري تعليقا  
في الشهادات وفي رواية لابن حبان من طريق أخرى لا تشهدني اذن فاني لا تشهد  
على جور وله في طريق أخرى أيضا فاني لا تشهد على جور وأشهد على هذا غيري وله  
وللساني من طريق أخرى فأشهد على هذا غيري ولعبد الرزق عن طاوس مرسل  
لا تشهد الاعلى الحق لا تشهد به هذه والنسائي فكره أن يشهد له وفي رواية مسلم اعدوا بين  
أولادكم في النحل كما تحبون أن يعدلوا بينكم في البر ولا تجد أسيرك ان يكونوا اليك  
في البر سواء قال بنى قال فلا تاذن ولا يذاد وان لهم عليك من الحق ان تعدل بينهم  
كذلك عليهم من الحق ان يعدلوا والنسائي الأسويث بينهم وله لابن حبان سقينهم قال  
الحافظ واختلاف الالفاظ في هذه القصة الواحدة يرجع الى معنى واحد قوله أفعلت  
هذا بولدك كاهم قال مسلم امامهم ويؤنس فقال لا كل بئذك وأما الليث وابن عديمه فقالا  
أكل ولذلك قال الحافظ ولا منافاة بينهم ما لان لفظ الزايشم الذي كور والاثان وأما  
لفظ البنين فان كانوا كور افظاهروا ان كانوا انا فاؤذوكورافعل على سبيل التغليب  
وعن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العائد في هبته كالعاثي يعود في  
قيته متفق عليه وزاد أحمد والبخاري ليس لنا مثل السوء ولا جدي رواية قال قتادة  
ولا أعلم القى إلا حراما وعن طاوس ان ابن عمر وابن عباس رفعاه الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا تمل للرجل أن يعطى العطية فيرجع فيها إلا لو الدنيا يعطى ولده  
ومثل الرجل يعطى العطية ثم يرجع فيها كمثل المكاب أكل حتى إذا شبع فاهم يرجع  
في قيته رواه الخمسة وصححه الترمذي حديث طاوس أخرجه أيضا ابن حبان والحاكم  
وصححه قوله العائد في هبته الخ استدلل بالحديث على تحريم الرجوع في الهبة لأن النبي  
حرام فالمشبه به مثله ووقع في رواية أخرى للبخاري وغيره كالمكاب يرجع في قيته وهي

تله (حتى أظن ان البكاء قال كبدى قالت فبينما هما) أي أبواها (جالسا) عندي وأنا بكي إذا سادت  
إمرأة من الانصار) لم تسم (فأذنت لها فجلست تبكي معي) فجعنا لما نزل بعائشة وتجزعنا عليها (فبينما نحن كذلك اذ دخل رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم) وفي التفسير فاصبح أبواي عندي فلم يزلنا حتى دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد صلى  
العصر ثم دخل وقد اكنتم في أبواي عن يميني وشمالى (الجلوس) صلى الله عليه وآله وسلم (ولم يجلس عندي من يوم قيل في ما قيل  
قبلها وقد مكث شهر الا بوحى اليه في شأني) أخرى وحالي (أي) لم أعلم المتكلم من غيره (فالت) عائشة (فشهد) صلى الله عليه  
وآله وسلم وفي رواية هشام بن عروة فحمد الله وأثنى عليه (ثم قال يا عائشة فانه بلغني عنك كذا وكذا) كتابة عمار ميث به من  
الافك (فان كنت بريئة فسيبرئك الله) بوحى ينزله (وان كنت الممت) بذهب أي وقع منك على خلاف العادة (فأسمعه فرى الله

لَوْ فِي الْمَسَاءِ) وفي رواية أخرى أو يمين عند الطبراني إنما أنت من نبات آدم ان كنت أخطأت فتوبي (فان العبد اذا اعترف بذنبه ثم تاب) منه الى الله (تاب الله عليه فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقالته فخلص دمه) أي انقطع لان الحزن والغضب اذا أخذ أحدهما فقد اضرط حرارة المصيبة (حتى ما أحس منه قطرة وقلت لابي أجيب عني رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قال والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقلت لأخي أجيبي عني رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فيما قال قالت والله ما أدري ما أقول لرسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم قالت) عائشة (وأنا جارية حديثة السن لا أقرأ كثيراً من القرآن فقلت اني والله لقد علمت انكم معتمدين ما يتحدث به الناس ووقفي أنفسكم وصدقتهم به ولئن قلت لكم اني بريئة والله يعلم اني بريئة لا تصدقوني بذلك ولئن اعترفت لكم بأمر ٢٤٧ والله يعلم اني بريئة لتصدقني والله ما أجد لي ولكم مثلاً الا يا يوسف)

يعقوب عليه السلام (اذ) أي حين (قال فصر جبريل) أي فامر صبر جبريل لاجزع نيمه على هذا الامر وفي مرسل حبان بن أبي جبلة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قوله فصر جبريل فقال صبر لا شكوى فيه أي الى الخالق قال صاحب المصابيح انه رأى في بعض النسخ صبر بفتح حاء معناه عليه كرواية ابن اسحق في سيرته والله المستعان على ما تصفون) أي على ما تذكرون عني مما يعلم الله برائي منه (ثم تحوت على فراشي) زاد ابن جرير ووليت وجهي نحو الجدار (وأنا أرجو أن يبرئني الله ولكن والله ما ظننت أن ينزل) الله (في شأني وحيًا) زاد في رواية يونس بن مولى (ولانا أحقر في نفسي من أن يتكلم بالقرآن في أمري) يقرأ في المساجد ويصلي به (ولكني كنت أرجو

تدل على عدم التحريم لان السكاب غير متعب بما قال في ليس حراما عليه وهكذا قوله في حديث طاوس المذكور كمثل السكاب الخ وتعقب بان ذلك لا ينافي في الزجر كقوله صلى الله عليه وآله وسلم فيمن لعب بالنردشير فكأنما غمس يده في لحم خنزير وأيضاً الرواية الدالة على التحريم غير منافية للرواية الدالة على الكراهة على تسليم دلالتها على الكراهة فقط لان الدال على التحريم قد دل على الكراهة وزيادة وقد قدمنا في باب نهى المتصدق أن يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة عن القرطبي ان التحريم هو الظاهر من سياق الحديث وقد مرنا أيضاً ان لا كثر جاول على التفسير خاصة لكون التي مما يستعذر ويؤيد القول بالتحريم قوله ليس لنا مثل السور كذلك قوله لا يحل للرجل قال في الفتح والى القول بتحريم الرجوع في الهبة بعد أن تقبض ذهب جمهور العلماء الالهية والادلولة وستأتي وذبحت الخنفة والهبة الى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة الا اذا حصل مانع من الرجوع كالهبة لذى رحم ونحو ذلك مما هو مذكور في كتب الفقه من الموانع قال الطحاوي ان قوله لا يحل لا يستلزم التحريم قال وهو كونه لا يحل الصدقة لغنى وانما معناه لا يحل لمن حيث يحل غيره من ذوى الحاجة وأراد بذلك التغليظ في الكراهة قال الطبري يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب ومن كان والداً والموهوب له ولده والهبة لم تقبض والى ردها الميراث الى الواهب انبوت الاخبار باستثناء كل ذلك وأما ما عد ذلك كالأغنى فيثبت الفقير ونحوه يصل رحمه فلا رجوع قال ومما لا رجوع فيه مطلقاً الصدقة يراد بها ثواب الآخرة قال في الفتح اتفقوا على انه لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد القبض اهـ وقد أخرج مالك عن عمر أنه قال من وهب هبة يرجعها فانه يرد على صاحبها ما لم يصب منها ورواه البيهقي عن ابن عمر مرفوعاً وصححه الحاكم قال الحافظ والخوف من رواية ابن عمر عن عمر ورواه عبد الله بن موسى مرفوعاً قيل وهو وهم قال الحافظ صححه الحاكم وابن حزم ورواه ابن حزم أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً بافظ الواهب أحق به به ما لم يصب منها وأخرجه أيضاً ابن

أن يرى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليوم رؤيا يبرئني الله فوالله ما رام) أي ما فارق صلى الله عليه وآله وسلم (بجلبته ولا خرج أحداً من أهل البيت) أي الدين كانوا اذ ذلك حضوراً (حتى أنزل عليه) زاده الله شرفاً لادبه (فأخذهم ما كان يأخذهم من البرحام) العرق من شدة ثقل الوحى (حتى انه ليخمد) أي ينزل ويقطر منه (مثل الجنان) أي اللؤلؤ (من العرق في يوم شات فإسرى) أي كشف (عن رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم وهو يضحك) سروراً (فكان أول كلمة تكلم بها ان قال لي يا عائشة احمدي الله) وللفظ الترمذي ابشري يا عائشة احمدي الله (فتدبرك الله) أي عازبه أهل الافك المذكور انزل من القرآن (فقلت لي أي قومي الى رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) لاجلي ما بشرتك به (فقلت لا والله لا أقوم اليه ولا احمداً الا الله) الذي انزل برائي وانعم علي بما لم أكن أوقعه من أن يتكلم الله في بقران يتلى وقالت ذلك ادلالاً عليهم وعقبا

ليكون هم شكوا في حالهم علمهم بحسن طرائقها وجبل احوالها وارتفاعها عما نسب اليها مما لا حجة فيه ولا شبهة (فانزل الله تعالى ان الذين جاؤا بالاقت) باذبح ما يكون من الكذب (عصبة منكم) جماعة من العشرة الى الاربعين والمراد عبد الله ابن ابي وزيد بن رفاعه وحسان بن ثابت ومسطح بن اثنائه وحجة بنت خاشم ومن ساعدتهم (الايات) في برائتهم او تعظيم شأنهم وتهمويل الوعد لمن تكلم فيها او الثناء على من ظن فيها اخيرا (فلما انزل الله) عز وجل (هذا في برائتي) رطابت الفؤوس المؤمنة وتاب الى الله تعالى من كان تكلم من المؤمنين في ذلك واقيم الحد على من اتهم عليه (قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه وكان يتفق على مسطح بن اثنائه) بضم الهمزة (لقرايته) اي لاجلها (منه) وكان ابن خال الصديق وكان مسكينا لا مال له (والله لا يفتق على مسطح شيئا ابدا بعد ما قال لعائشة) ٢٤٨ اي عنهما من الاثك (فانزل الله تعالى) يعطف الصديق عليه (ولا ياتل) اي

لا يحاف (اولوا الفضل منكم) اي من الطول والاحسان والصدقة (والسعة) في المال (الى قوله غفور رحيم) فان الجزا من جنس العمل فكيف تغفر يغفران وكما تصفح يصفح عنك (فقال ابو بكر الصديق) عند ذلك (بلى والله اني لاحب ان يغفر الله لي فرجع الى مسطح الذي كان يجرى عليه) من الفسقة (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يسأل زينب بنت جحش) ام المؤمنين (عن امرى فقال يا زينب ما عات) على عائشة (ما رايت) منها (فقات يارسول الله احى سمعي) من ان اقول سمعت ولم اسمع (وبصري) من ان اقول ابصرت ولم ابصر (والله ما علمت عليها الا خيرا قالت) اي عائشة (وهي) اي زينب (التي كانت تسامني) اي تضامني وتفاخرني بجمالها ومكانتها عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم مقابلة من

ماجه والدارقطني ورواه الحاكم من حديث الحسن عن سمرة مرفوعا بلفظ اذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس قال الحافظ وسنده ضعيف قال ابن الجوزي احدث ابن عمر واني هريرة وسمرة ضعيفة وليس منها ما يصح واخرج الطبراني في الكبير عن ابن عباس مرفوعا عن وهب حبة فهو أحق بها حتى يثاب عليها فان رجع في حبة فهو كالذي بقي موبيا كل منه فان صحت هذه الاحاديث كانت مخصصة لعدم حديث الباب فيجوز الرجوع في الهبة قبل الاثابة عليها ومفهوم حديث سمرة قديلا على جواز الرجوع في الهبة لغير ذي الرحم قوله الا والوالد فقيا يعطى ولده استدل به على ان اللاب أن يرجع فيها وهب لابنه واليه ذهب الجمهور وقال أحمد لا يحل الواهب أن يرجع في حبة مطلقا وحكاها في البحر عن أبي خنيفة والناسر والمؤيد بالله تخرجه بحاله وحكي في الفتح عن الكوفيين انه لا يجوز للاب الرجوع اذا كان الابن الموهوب له صغيرا أو كبيرا وقبضها وهذا التفصيل لا دليل عليه واحتج المالكون مطلقا بحديث ابن عباس المذكور في الباب ويرد عليهم الحديث المذكور بعدم المقتن بتخصيصه وبؤيد ما ذهب اليه الجمهور الاحاديث الاتية في الباب الذي بعده هذا المصحة بان الولد ومالك لا يسه فليس رجوعه في الحبة بقية رجوعا وعلى تقدير كونه رجوعا فربما اقتضته مصلحة التأديب وتحوذ ذلك واختلاف في الامم هل حكمها حكم الاب في الرجوع أم لا فذهب أكثر الفقهاء الى الاول كما قال صاحب الفتح واحتجوا بان لفظ الوالد يشملها وحكي في البحر عن الاحكام والمؤيد بالله وابي طالب والامام يحيى انه لا يجوز لها الرجوع اذ رجوع الاب مخالف للام فلا يقاس عليه والمالكية فرقوا بين الاب والام فقالوا الام ان ترجع اذا كان الاب حيا دون ما اذا مات وفيه رد وارجوع الاب بما اذا كان الابن الموهوب له لم يستحدث ديناً او ينكح وبذلك قال اصح والحق انه يجوز للاب الرجوع في حبة ولولده مطلقا وكذلك الام ان صح ان لفظ الوالد يشملها لغة اشرعاً لانه خاص وحديث المنع من الرجوع عام فيبني العام على الخاص قال في

السموه وهو الارتفاع (فقصمها الله) اي حفظها ومنعها (بالورع) اي بالمحافظة على دينها ان تقول المصباح بقول اهل الافك قال الصنفى رايت بخط ابن خلكان ان مسلماً ناظر نصرانياً فقال له النصراني في خلال كلامه محققاً في خطابه بقبج آفامة يا مسلم كيف كن وجه زوجة نبيكم عائشة في تخلفها عن الركب عند نبيكم معتذرة بضاياع عقدها فقال له المسلم يا نصراني كان وجهها كوجه بنت عمران اما أنت بعيسى تحمله من غير زوج فهمم اعترفت في دينك من برائهم مريم اعترفت انما له في ديننا من براه زوج نبينا فاقطع النصراني ولم يخرجوا باذ كرم القسطلاني وهذا الحديث أخرجه أيضاً المغازي والتفسير والاعيان والنذور والجهاد والتوحيد والشهادات ومسلم في التوبة والنساء والتفسير وبقيته ما فيه من المباحث والنوادر ذكرها الحافظ في الفتح في كتاب التفسير (عن أبي بكر) نفع بن الحرث الثقفي انه قال

أخى رجل على رجل) لم يسميوا ويحتمل كما قال في المقدمة والفتح ان يسمى المثنى بمجعين بن الادرع والمثنى عليه بعبدة الله تعالى الجاذين  
 كما في الادب (عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ويلك قطعت عنق صاحبك قطعت عنق صاحبك) مرتين وهو  
 استعاره من قطع العنق الذي هو القتل لا شترا كهما في الهلاك (قالها امرأته قال) صلى الله عليه وآله وسلم (من كان منكم  
 مادحا أخاه لا محالة) أي لا بد (فليقل احسب) أي أظن (فلانا والله حسبي) أي كانه فعل بعمل بعني فاعل (ولا أذكرني على الله  
 أحدا) أي لا أقطع له على عاقبته ولا على ما في ضميره لان ذلك مغيب عنا (أحسبه) أي أظنه (كذا وكذا ان كان يعلم ذلك) أي  
 يظنه (منه) فلا يقطع بتركه لانه لا يطلع على باطنه الا الله تعالى ووجه المطابقة انه صلى الله عليه وآله وسلم اعتبر تركه  
 الرجل اذا اقتصد لانه لم يعب عليه الا الاسراف والتعالى في المدح والحديث ٢٤٩ أخرجه البخاري أيضا في الادب ومسلم

المصباح الوالد الاب وجعه بالواو والنون والوالدة الام وجعه بالالف والتاء ولوالدان  
 الاب والام للتغليب اه وحديث سمرة الملقم بالفظ اذا كانت الهمة لذي رحم محرم  
 لم يرجع مخصص بحديث الباب لان الرحم على فرض شموله لابن أعم من هذا الحديث  
 مطبقا وقيل ان الرحم غلب على غير الولد فهو حقيقة عرفية لغوية فبما عداها فان صح  
 ذلك فلا تعارض

\*(باب ما جاء في أخذ الوالد من مال ولده)\*

(عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان أطيب مأكلهم من كسبكم  
 وان أولادكم من كسبكم رواه الخمسة \* وفي لفظ ولدا الرجل من أطيب كسبه فكلوا من  
 أموالهم هنيأ رواه أحمد وعنه جابر أن رجلا قال يا رسول الله اني في مال وولدا وان أبي  
 يريد ان يحتاج مالي فقال أنت ومالك لا يليك رواه ابن ماجه \* وعن عمرو بن شعيب عن  
 أبيه عن جده ان اعرابيا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ان أبي يريد ان يحتاج  
 مالي فقال أنت ومالك لوالدك ان أطيب مأكلهم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم  
 فكلوا هنيأ رواه أحمد وأبو داود وقال فيه ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال ان لي مالا وولدا وان الذي الحديث) حديث عائشة أخرجه أيضا ابن حبان في  
 صحيحه والحاكم ولفظ احمد أخرجه أيضا الحاكم وصححه ابو حاتم وابو زرعة وعله ابن  
 الاقطان بأنه عن عمارة عن عمته وتارة عن امه وكلتا هاتاهما لا يعرفان وزعم الحاكم في موضع  
 من مسنده تدرك به تدان أخرجه من طريق حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم عن الاسود عن  
 عائشة بلفظ أموالهم ليسكم اذا احتجتم اليهم أن الشيخين أخرجا باللفظ الاول الذي فيه  
 الامر بالا كل من أموال الاولاد وروهم في ذلك فانه لم يخرجاه وقال ابو داود زيادة اذا  
 احتجتم اليهم ~~مكة~~ ونقل عن ابن المبارك عن سفيان قال حدثني به حماد وروهم فيه  
 وحديث جابر قال ابن الاقطان اسناده صحيح وقال المنذرى رجاله ثقات وقال الدارقطني

في آخر الكتاب وأبو داود وابن  
 ماجه في الادب قال في الفتح وفيه  
 ان النماء على الرجل في وجهه  
 عند الحاجة لا يكره وانما يكره  
 الاطناب في ذلك واهذه النسكنة  
 ترجم البخاري عقب هذا بحديث  
 أي موسى فقال باب ما يكره من  
 الاطناب في المدح وهو انه صلى  
 الله عليه وآله وسلم سمع رجلا  
 يثنى على رجل ويظهره في مدحه  
 فقال اهلكم أو قطعتم ظهر  
 الرجل اه لان الذي يطنب لا بد  
 أن يقول مالا بعلم والذي ينبغي  
 أن يقول المادح في الممدوح ما  
 يعلم ولا يتجاوز (عن ابن عمر  
 رضي الله عنهما ان رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم عرض له يوم  
 أحد) في شوال سنة ثلاث (وهو  
 ابن اربع عشرة سنة فلم يجزني)  
 من الاجازة قال الكرماني فلم  
 يشبني في ديوان المقاتلين ولم يقدر  
 لي رزقا مثل أرزاق الاجناد وفيه  
 التثبات او يجريد (ثم عرضني يوم

٣٢ نيل خا الخلد في سنة خمس كما قال ابن الصق واكثر اهل السير) وأنا ابن خمس عشرة سنة  
 قال البيهقي انه كان في أحد دخل في أربع عشرة سنة وفي الخلد في تجاوزها فأتى الكسرى في الاولى وجبه في الثانية (فاجازني)  
 استدل بذلك على ان من استكمل خمس عشرة سنة قرية تحديدا بابتداءها من انفصال جميع الولد يكون بالغيا السن فيجوز  
 عليه احكام البالغين وان لم يحتمل فكيف بالعبادات واقامة الخلد ويزنح سهم الغنمة وغير ذلك من الاحكام وقال المالكية  
 يبلوغه ثمان عشرة روية قال أبو حنيفة اقوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم الا بالتي هي أحسن حتى يبلغ أشده فسر ابن عباس  
 بثمان عشرة سنة والجار به سبع عشرة لان نشوء الاناث وبلوغهن اترع فتنقص عن ذلك سنة وقال ابو يوسف ومحمد بخمس  
 عشرة في الغلام والجار به وهي رواية عن ابي حنيفة قال ابن فرشتاه وعليه الفتوى لان العادة جارية على ان البلوغ لا يتأخر

عن هذه المدة واجاب بعض المالكة عن قصة ابن عمر بانهم واقعة عين لا عموم لها فيصحة ان يكون ضايف أنه كان عند ذلك السن قد احسن فاجازه وقال آخر الاجازة المذكورة حكم منوط باطاقة القتال والقدرة عليه فاجازته صلى الله عليه وآله وسلم ابن عمر في الخمسة عشرة لانه رآه مطبقة للقتال في هذا السن ولما عرض له وهو ابن أربع عشرة لم يره مطبقة للقتال ففرد فليس فيه دليل على انه رأى عدم البلوغ في الاول وراه في الثاني اهـ وهذا امر دودبما أخرجه ابو عوانة وابن حبان في صحيحهما وعبد الرزاق من وجه آخر عن ابن جريج أخبرني نافع بلفظ عرضت على النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم أخذوا ثانياً ابن أربع عشرة سنة فلم يجزني ولم يرني بلغت وعرضت عليه يوم الخندق وأما ابن خمس عشرة سنة فاجازني ورأيتني بلغت قال الحافظ ابن حجر وهذه زيادة صحيحة لا يظن فيها ٢٥٠ بحالة ابن جريج وتقدمه على غيره في حديث نافع وقد صرح بالحديث فاستفي ما

يخشى من تدليسهم وقد نص ابن عمر بوله ولم يرني بلغت وابن عمر أعلم بما روى من غيره لاسيما في قصة تتعاقب به اهـ قال نافع فقد تمت على عمر بن عبد العزيز وهو خليفة فحدثه هذا الحديث فقال ان هذا السن أى خمس عشرة سنة لحديث الصغير والكبير وكتب الى عماله أن يفرضوا ان بلغ خمس عشرة سنة رزقاني ديوان الخندق وفي الحديث ان الامام يستعرض من يخرج معه للقتال قبل أن يقع الحرب فن وجدته أهلاً استصحبته والارده ووقع ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بدر وأحد وغيرهما وعند المالكة والخنفية لا توقف الاجازة للقتال على البلوغ بل للامام ان يجيز من الهديان من فيه قوة وتجدد قرب مرأته أقوى من بالغ وحديث ابن عمر حجة عليهم ولا سيما الزيادة التي ذكرت عن ابن جريج

#### \* (باب في العمري والرقبي) \*

عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال العمري ميراث لاهلهما أو قال جائزة متفق عليه \* وعن زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم من أعمري فهي لم عمره بحياة وعما له لا ترقبوا من أقرب شياً فهو وسبيل الميراث رواه أحمد وأبو داود والنسائي وفي لفظ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الرقبي جائزة رواتم النسائي وفي لفظ جعل الرقبي الذي أرقبها رواتم أحمد والنسائي وفي لفظ جعل الرقبي للوارث رواتم أحمد \* وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائزة ابن عمر رواتم النسائي \* وعن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا نعلم ولا ترقبوا من أعمري شيئاً أو أرقبه فهو له حياته وعما له رواتم أحمد والنسائي \* وعن جابر قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالعمري ان وهبت له متفق عليه وفي لفظ قال أمكم أو أعمركم ولا تفسدوها فن أعمري

وأخرجه ابن ماجه في الحدود (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم)

وآله (وسلم عرض على قوم) تنازعوا عينا ليست في يد واحد منهم ولا يمينه (اليمين فأسرعوا) أي الى اليمين (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم (ان يسمهم) أي يقرع (بينهم في اليمين أيهم يحلف) قبل الا يخرج هذا اللفظ أخرجه النسائي أيضاً عن محمد بن رافع عن عبد الرزاق وقال فيه فامر ع القريظة وقد رواتم أحمد عن عبد الرزاق شيخ البخاري فيه باللفظ اذا أكره الاثنان على اليمين أو استحبها فليس بينهما عليهما قال الخطابي وغيره الا كراهة لا يرد به حقيقة لان الانسان لا يكره على اليمين وانما المعنى اذا توجهت اليمين على اثنين وأراد الحلف سواء كانا كراهين لذلك بقلمهما أو هو معنى الاكرام أو مختارين لذلك بقلمهما وهو معنى الاستحباب وتنازعاً أي ما يندأ فلا يقدم أحدهما على الآخر بالتشهي بل بالقرعة وهو المراد بقوله ما فليس بينهما أي فليقرعها

وقيل صورة الاشتراك في اليمين ان يتنازع اثنتان عينا ليست في يد واحد منهما ولا يئمة لواحد منهما فمقرع بينهما من خرجت له القرعة حلف واستحقها ويؤيد ذلك ما روى النسائي وأبو داود من طريق أبي رافع عن أبي هريرة ان رجلا من اختصم في متاع ليس لواحد منهما ما يئمة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم استمعا على اليمين ما كانا أحبا ذلك أو كرها وأما اللفظ الذي ذكره البخاري فيجوز ان يكون عند عبد الرزاق فيه حديث آخر باللفظ المذكور يؤيده رواية أبي رافع المذكورة فانما بعناها ويجوز ان تكون قصة أخرى بان يكون القوم المذكورون مدعى عليهم بهين في أيديهم مثلا وانكروا ولا يئمة للمدعى عليهم فتوجهت ليمين عليهم فتسارعوا الى الحلف والحلف لا يقع معتبرا إلا بيمين الحلف فقطع النزاع بينهم بالقرعة فن خرجت له بدأ به في ذلك قاله الحافظ في الفتح قال الشوكاني في نيل الاوطار قال البيهقي ٢٥١ في بيان معنى الحديث ان القرعة في أيهما

يقدم عند ارادة تحليف القاضي لهما وذلك انه يحلف واحدا ثم يحلف الآخر فان لم يحلف الثاني بعد حلف الاول قضى بالعين كلها للعالف أو لوان حلف الثاني فقد استوى في اليمين فتكون العين بينهما ما كما كانت قبل ان يحلفا وهذا يشهد له رواية أبي هريرة المذكورة في الباب وقد حمل ابن الاثير في جامع الاصول الحديث على الاقتراع في المقسوم بعد القسمة وهو بعيد ويرده رواية فليست ما عليها اي على اليمين ووجهه انه اذا تساوى الخصمان فترجح أحدهما بدون مرجح لا بسوغ فلم يبق الا المصير الى ما فيه التسوية بين الخصمين وهو القرعة وهذا نوع من التسوية المأمور بها بين الخصوم اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من كان حالفا فليحلف بالله) اي باسم الله

فهى للذي أمر حيا وميتا وبعقبه رواه أحمد ومسلم\* وفي رواية قال العمري جائزة لاهلها والرقبي جائزة لاهلها رواه الخمسة وفي رواية من أمر رجلا عمري له ولعقبه فقد قطع قوله حقه فيها وهي ان أمر وعقبه رواه أحمد ومسلم والنسائي وابن ماجه\* وفي رواية قال أعيان رجل أمر عمري له ولعقبه فانما الذي يعطاه لا ترجع الى الذي اعطاه لانه أعطى عطاء وقعت فيه المواريث رواه أبو داود والنسائي والترمذي وصححه\* وفي لفظ عن جابر انما العمري اتى اجازها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاما اذا قال هي لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها رواه أحمد ومسلم وأبو داود وفي رواية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالعمري أن يهب الرجل للرجل ولعقبه الهبة ويستثنى ان حدث بك حدث واهب لك فهى الى والى عقبى انما ان أعطيما ولعقبه رواه النسائي\* وعن جابر أيضا ان رجلا من الانصار أعطى أمه حديقة من نخيل حيا تم فماتت فجاء اخوته فقالوا نحن فيه شرع سواء قال فابي فاختصموا الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقسما بينهم ميراثا رواه أحمد) حديث زيد بن ثابت أخرجه أيضا ابن ماجه وابن حبان وحديث ابن عباس قال الحافظ في الفتح اسناده صحيح وحديث ابن عمر هو من طريق ابن جريج عن عطاء عن حبيب بن أبي ثابت عنه وقد اختلف في سماع حبيب من ابن عمر فصرح به النسائي ورجال اسناده ثقات وحديث جابر الآخر أخرجه أبو داود وسكت عنه هو والمذري وقال ابن رسلان في شرح السنن ما لفظه هذا الحديث رواه أحمد ورجال رجال الصحيح اه ويشهد لصحته احاديث الباب المصرة بان المعمر والمزبى يكون أولى بالعين في حياته وورثته من بعده وفي الباب عن سمرة عند أحمد وأبي داود والترمذي وهو من سماع الحسن عنه وفيه مقال كما تقدم قوله العمري بضم العين المهملة وسكون الميم مع القصر قال في الفتح وحكى ضم الميم مع ضم أوله وحكى فتح أوله مع السكون وهي مأخوذة من العمر وهو الحياة سميت بذلك لانهم كانوا في الجاهلية يعطى الرجل الرجل

او صفة من صفاته (او ليصمت) اي ليسكت يقال صمت يصمت صمتا وصمتا تاسكت واصمت مثله والمعنى فلا يحلف اصلا وفيه ان الحلف بالخلف لا سبق لسان مكر وممنوع كالنبي والكعبة وجبرئيل والصدابة وفي الصحيحين ان الله ينهاكم ان تحلفوا بآبائكم وعند النسائي وصححه ابن حبان لا تحلفوا بآبائكم ولا بامهاتكم ولا تحلفوا الا بالله قال الامام وقول الشافعي أخشى ان يكون الحلف بغير الله معصية محمولة على المباغة في التنفير من ذلك فلو حلف به لم ينه عنه دعينا كما صرح به في الروضة فان اعتقد في الخلف بغير الله ما يعتقده في الله كفر أما اذا سبق لسانه اليه بلا قصد فلا كراهة بل هو لغو عين وعليه يحمل حديث الصحيحين في قصة الاعرابي الذي قال لا ازيد على هذا ولا أنقص اقله واية ان صدق او هو على حذف مضاف اي ورب ابيه او هو قبل النهي وضعف لانه يحتاج الى التارخ فان قلت قد أقسم الله تعالى ببعض مخلوقاته كالليل والشمس وغيرهما



اجيب بان الله تعالى له ان يتسم عنا من حيث لو قاته تبيع ا على شرفها

\* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) \* (ما جاء في الإصلاح بين الناس)

اجيب بان الله تعالى له ان يقسم بما شاء من محب لو فاته بيمينه على امره  
 \* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح) \* (ما جاء في الاصلاح بين الناس)  
 يحصل به ذلك وهو انواع فله ما يكون بين المتداعيين وتارة يكون على اقرار وتارة على اقرار والاول يكون على عين كدار او حصة  
 منها وعلى منفعة في دار ويكون الصلح ايضا بين الزوجين عند الشقاق وفي الجراح كالعقود على مال وبين الشبهة الباغية والعدالة  
 و صلح المسلم مع الكافر \* (عن ام كلثوم) بضم الكاف (بنت عقبة) بن ابي معيط اخت عثمان بن عفان لاسمه (رضي الله عنها  
 قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس بالكذب الذي يصلح بين الناس) من الاصلاح (فمن خير)  
 قال ثبت الحديث بالتحقيق اتفق اذ بلغته على وجه ٢٥٢ الاصلاح وطالب الخير فاذا بلغته على وجه الافساد والنميمة قلت

متممة بالتشديد كذا قال أبو عبيدة  
وإن فتيمة والجه وروى قال الحارثي  
هي شديدة وأكثر المحسنين  
يختلفها وهذا لا يجوز وروى  
الله صلى الله عليه وآله وسلم  
لا يلحن ومن خفف لزمه أن يقول  
خير يعني بالرفع قال ابن الأثير  
وهذا ليس بشئ فإن خيرا ينتصب  
ببني كما ينتصب بقال (أو يقول  
خير) شك من الراوي وليس  
المراد بقى ذات الكذب بل اني  
اعني فالكذب كذب سواء كان  
للاصلاح أو لغيره وقد يرخص في  
بعض الاوقات في الفساد القليل  
الذي يؤمل فيه الإصلاح الكثير  
وعند مسلم والنسائي من رواية  
يعقوب عن ابراهيم بن سعد عن  
أبيه في آخر الحديث ولم أجمعه  
يرخص في شئ عما يقول الناس  
انه كذب الا في ثلاث يعني الحرب  
والاصلاح بين الناس وحديث  
الرجل امرأته لكن هذه الزيادة  
مدرجة كما يشهده مسلم من طريق  
يونس عن الزهري بنحو قوم  
الكذب في هذه الثلاثة وقاس

الدار ويقول له أعزتك أياها أي أجمته لك مدة عمرك وحياتك فقبيل لها عمرى لذلك  
والرقبي بوزن العمرى مأخوذة من المراقبة لأن كلامهم ما يرقب إلا ثم متى يموت ترجع  
إليه وكذا ورثته يقومون مقامه وهذا أصله الغصة قال في الفتح ذهب الجمهور إلى أن  
العمرى إذا وقعت كانت ملكاً للأخ ولا ترجع إلى الأول إلا إذا صرح بأشترط ذلك  
وإلى أنها صحيحة جائزة وحكي الطبري عن بعض الناس والمأوردى عن داود وطائفة  
وصاحب البحر عن قوم من الفقهاء أنهم أغبر مشروعة ثم اختلف القائلون بصحتها إلى  
ما يتوجه القليل فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كسائر الهبات حتى لو كان للمعمر عبداً  
فأعتقه الموهوب له نفذ بخلاف الواهب وقيل يتوجه إلى المنفعة دون الرقبة وهو قول  
مالك والشافعي في القديم وهل يسلب النسخ أمسك العارية أو الوقف روايتان عند  
المالك والكفة وعند الحنفية القليل في العمرى يتوجه إلى الرقبة وفي الرقبي إلى المنفعة  
وعندهم أنما باطل وقد حصل من مجموع الروايات ثلاثاً أحوال الأول أن يقول أعزتكها  
ويطابق فهذا تصريح بانها الموهوب له وحكمها حكم المؤبد لا ترجع إلى الواهب وبذلك  
قالت الهاديوية والحنفية والناصر ومالك لأن المطلقه عندهم حكمها حكم المؤبد وهو  
أحد قولي الشافعي والجمهور ورده قول آخر أنه يكون عارية ترجع بعد الموت إلى المالك  
وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأن الماطقة للمعمر ولورثته من بعده كما في  
أحاديث الباب الحال الثاني أن يقول هي لك ماعشت فإذا مت رجعت إلى فهدية عارية  
مؤقتة ترجع إلى المعير عند موت المعمر وبه قال أكثر العلماء ورجحه جماعة من  
الشافعية والأصح عند أكثرهم لا ترجع إلى الواهب واحتجوا بأنه شرط فاسد في ما في  
واحتجوا بحديث جابر الأخير فإن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم على الأنصاري  
الذي أعطى أمه الحديقة حياتها أن لا ترجع إليه بل تكون لورثتها أو يؤيدها الحديث  
الرواية التي قبله أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في العمرى مع الاستئذان بانها الموهوب  
أعطيا ويعارض ذلك ما في حديث جابر أيضاً المذكور في الباب بلنظ فاما إذا قلنا هي

الكذب في هذه الثلاثة وفاس  
بعضهم عليهم أجمعين وقالوا ان الكذب مذموم فبما فيه مضره أو ما ليس فيه مصلحة ومنعه بعضهم مطلقا  
وساوا المذكور هنا على التورية كأن يقول للظالم دعوتك أمس يعني اللهم اغفر للمسلمين وبعد أمر أنه بعظمه شيء  
ان قدر الله وان يظهر من نفسه قوة في الحرب وبالأول جرم الخطياني وبالثاني جرم الاصيلي قال المهاب وانما أطلقوا  
عليه وآلوه وسلم للمصلح بين الناس أن يقول ما علم من الخير بين الفريقين وبسكت عما سمع من الشر بينهم لانه يخبر بالش  
خلاف ما هو عليه قال في المسابيح وليس في تبويب البخاري ما يقتضي جواز الكذب في الاصلاح وذلك انه قال ليس  
الذي يصلح بين الناس وسلب الكاذب عن الاصلاح لا يستلزم كون ما يقوله كذبا لجواز ان يكون صدقا بطريق التص  
أو التعريض وكذا الواقع في الحديث فانه ليس فيه الكذاب الذي يصلح بين الناس واتقوا على ان المراءاة الكذب

المرأة والرجل اثنتاه وفيه لا ينسقط حقا عليه أو عليها أو أخذ ما ليس لها أو كذا في الحرب في غير التامين وعلى جواز الكذب عند الاضطراب كماله وقد ظالم قتل رجل هو محتجب عنده فله ان ينفي كونه عنده ويحلف على ذلك ولا ياتم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه ان اهل قباء) بالصرف وفي أول كتاب الصلح ان ناسا من بني عمرو بن عوف (اقتتلوا حتى تراموا بالجارحة فاخبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك فقال) لبعض اصحابه وسمى منهم ابي بن كعب وسهل بن ابي بيضاء كما في الطب براني (اذهبوا فانصلح بينهم) وفي الحديث خروج الامام باحسابه للاصلاح بين الناس عند شدة تنازعهم (عن البراء بن عازب رضى الله عنهم ما قال اعقر النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذي القعدة فابى اهل مكة ان يدعوه) اى امتنعوا وان يتركوه (يدخل مكة حتى قاضاهم) من القضاء وهو احكام الارض وامضاؤه ٢٥٣ (على ان يقيمهم اثلاثة ايام) فقط (فلما كتبوا الكتاب)

بخط علي بن ابي طالب رضى الله عنه (كتبوا هذا ما قاضى عليه محمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (فقالوا) اى المشركون (لانه قريب) اى بالرسالة (فلو تعلم أنك رسول الله ما منعناك) من دخول مكة (لكن انت محمد بن عبد الله قال انار رسول الله وأنا محمد بن عبد الله ثم قال لعلى اخ رسول الله قال) على (لا والله لا احمولك أبدا) لعلمه بالقرائن ان الامر ليس للايجاب (فاخذ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الكتاب فكتب) اسناد الكتابة اليه صلى الله عليه وآله وسلم على سبيل الجواز لانه الاخر به اوقيل كتب وهو لا يحمول بل اطلقت يده بالكتابة ولا ينافى هذا كونه أميا لا يحسن الكتابة لانه ما حرك يده بحريك من يحسن الكتابة انما سحر كما يخاف المكتوب صوابا من غير قصد فهو معجزة ودفع بان ذلك مناقض لمعجزة أخرى وهو كونه أميا لا يكتب

لأن ما عشت فانما ترجع الى صاحبها وليكنه قال معمر كان الزهري يفتي به ولم يذكر التعليم وبين من طريق ابن ابي ذئب عن الزهري ان التعليم من قول ابي سلمة قال الحافظ وقد أوضحت في كتاب المدرج والحاصل ان الروايات المطلقة في أحاديث الباب تدل على ان العمري والرقبي تكون للعمري والمقبول ولعمري سواء كانت مقيدة بعمدة العمر أو مطلقة أو مؤيدة ويؤيد ذلك الروايات المتقدمة في داليل من قال ان المقيدة بعمدة الحيات لها حكم المؤيدة وهذه الرواية القاضية بالفرق بين التقييد بعمدة الحياة وبين الاطلاق والنأي به مع اوله لا دراج فلا تنقض التقييد المطلقات ولا المعارضة ما يخالفها الجلال الثالث أن يقول هي لنا ولعمري من بعده أو يأتى بلفظ يشعر بالتأييد فهذه حكمها حكم الهبة عند الجمهور وروى عن مالك انه يكون حكمها حكمكم الوقف اذا انقضض للعمري وعقبه رجعت الى الواهب وأحاديث الباب القاضية بانها ملك للموهوب له ولعمري ترد عليه قوله فهي للعمري بضم الميم الاولى وفتح الثانية اسم مفعول من أعمر قوله محمدا وعماته بفتح الميمين أى مدد حياهه وبعده قوله لا تعمروا الخ قال القرطبي لا يصح حمل هذا النهي على التحريم لصحة الاحاديث المصرحة بالجواز وقيل ان النهي يتوجه الى اللفظ الجاهلي لان الجاهلية كانت تستعملها كما تقدم وقيل النهي يتوجه الى الحكم ولا ينافى الصحة وفيه نظر لان معنى النهي حقيقة التحريم المستلزم للفساد المارادف للبطلان الا أن يحمل على الكراهة بقية قوله صلى الله عليه وآله وسلم العمري جائزة قوله فن أعمر بضم الهمزة وكذا قوله وأرقبه قوله ولعمري بكسر القاف وسكونه التخفيف والمراد ورثته الذين يأتون بعده قوله حقيقة هي البسمتان يكون عليه الحائط فعمله بمعنى مفعولة لان الحائط أحد قبحه اى أحاط ثم توسعوا حتى أطلقوا الحديث على البسمتان وان كان بغير حائط بقوله شرع بفتح الشين المججمة والراءى سواء ذكر معنى ذلك في القاموس

\* (باب ما جاء في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها) \*

وفي ذلك الخام الجاحد وقيام الحجة والمجوزات يستحيل ان يدفع بعضها بغير اعضاء وقيل لما اخذ القلم أوحى الله اليه فيكتب وقيل لما مات حتى كتب (هذا) إشارة الى ما في الذهن (ما قاضى) عليه (محمد بن عبد الله لا يدخل مكة سلاح الا في القرب وأن لا يخرج من اهلها ياخذ) اى من الرجال (ان اراد ان يتبعه وان لا يمنع احدا من اصحابه اراد ان يقيم بها) اى بمكة (فلما دخلها) اى مكة في العام القابل (ومضى الاجل) وهو الايام الثلاثة اى قرب انقضائها كقوله تعالى فاذا بلغن أجلهن قال انكر ما نرى ولا بد من هذا التأويل لئلا يلزم عدم الوفاء بالشرط (انواعها) رضى الله عنه (فقالوا قل لصاحبك) اى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (اخرج عننا فقد مضى الاجل) زاد البهيقي فحدثه بذلك على فقال نعم (فخرج النبي صلى الله عليه وآله وسلم فبعتهن سم ابنة حنزة) اسمها عارة او امانة (يا عم يا عم) مرتين اى تقول له صلى الله عليه وآله وسلم يا عم لانه عمها من الرضاعة (فتناولها على)

ابن ابي طالب (فاخذ يداه وقال لفاطمة عليها السلام دونك) اى اخذى (ابنة عمك حملتها) وفي رواية عنه - لما كنتم من مرسل الحسن فقال على الفاطمة وهى فى هودجها مسكها عندك (فاختم صم فيها) اى بعد ان قد سوا المدينة بكافى حديث على عند احمد والمالك (على وزيد) هو ابن حارثة (وجعفر) اخوه على فى ايمهم تكون عنده (فقال على انا احق بهم وهى ابنة عمى) زادنى حديث على عند ابي داود انه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهى احق بهم (وقال جعفر ابنة عمى وخالتها) اى اسمها يفت تيمس (تحنى) زوجتى (وقال زيد ابنة اخى) لانه صلى الله عليه وآله وسلم اخى بين زيد وابيه اخوة (فقتضى بهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله (وسلم نكحها) زوجة جعفر وفى حديث ابن عباس عنده ابن سعد فى شرف المصطفى - من تضعيف فقال جعفر ارادى بهم افترج جانب جعفر باجتماع قرابة الرجل والمرأة ٢٥٤ (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (اطالة بمنزلة الام) فى الحضانة لانها

تقرب منها فى المنزلة والشدة والاهتمام الى ما يصلىح الولد ولم يتدخل فى حضانتها كونها متزوجة من لم يدخل فى الحضانة بالصوبة وهو ابن العم واستتبط منه ان الطالة مقدمة فى الحضانة على العملة لان صفة بنت عم - هذا المطلب كانت موجودة حيث ذواذ قدمت على العملة مع كونهم اقرب العصبية من النساء فهى مقدمة على غيرها وفيه تقدم اقارب الام على اقارب الاب وغير ذلك (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (العمى انت منى واتمك) اى فى النسب والسابقة والحبة وغيرها وقال بلغة واشبهت خافى وخافى) وهى منقبة جميلة بلغة (وقال زيد) انت اخوانا فى الايمان (ومولانا) من جهة انه اعتقه فطيب صلى الله عليه وآله وسلم فلو بهم بنوع من التبريف على ما يلىق بالحال وان كان قضى بلغة - فمرفق بين وجهه ذلك وهذا الحديث أخرجه

(عن عائشة رضى الله عنها) قالت قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من طعام زوجها غير مقدسة - كانهما اجرها بما انفقت وزوجها اجره بما كسب وللخازن مثل ذلك لا ينقص بعضهم من اجر بعض شيارواه الجماعة \* وعن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذا انفقت المرأة من كسب زوجها عن غير امره فله نصف اجره متفق عليه \* ورواه ابو داود وروى ابي بصير عن ابي هريرة وقوفاً فى المرأة تصدق من بيت زوجها قال لا الامن قوتها والاجر بينهما وما ولا يحل لها ان تصدق من مال زوجها الا باذنه \* وعن اسماء بنت ابي بكر انها قالت يا رسول الله ليس لى شئ الا ما دخل على الزبير فهل على جناح أن ارضخ مما يدخل على فقال ارضخى ما اسست طقت ولا توى فيومى الله عليكم متفق عليه \* وفى لفظ عنه انها سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان الزبير رجل شديد ويأتينى المسكين فأتصدق عليه من بيته بغير اذنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ارضخى ولا توى فيومى الله عليكم (اثر ابي هريرة الموقوف عليه سكت عنه ابو داود والمندري واسناده لا بأس به ومحمد بن سوار قد وثقه ابن حبان وقال بغرب وفى الباب عن ابي امامة عند الترمذى وحسنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تنفق المرأة من بيت زوجها الا باذنه فبلى يا رسول الله ولا الطعام قال ذلك أفضل اموالنا قوله اذا انفقت المرأة الخ قال ابن العربي اختلف السلف فيما اذا تصدقت المرأة من بيت زوجها ائتمهم من اجاز له لكن فى الشئ اليسير الذى لا يؤبه له ولا يظهر به التقصان ومنهم من حله على ما اذا اذن الزوج ولو بطريق الاجال وهو اختيار البخارى واما التقييد بغير افساد فمتفق عليه ومنهم من قال المراد بنفقة المرأة والعبد والخازن النفقة على عيال صاحب المال فى مصالحه وايس ذلك بأن يتفقوا على الغراء بغير اذن ومنهم من فرق بين المرأة والخادم فقال المرأة لها حق فى مال الزوج والنظر

الترمذى أيضا (عن ابي بكر رضى الله عنه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على المنبر والحسن بن فى على الى جنبه وهو يقبل على الناس مرة وعلمه اخرى ويقول ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين) ترجم البخارى الباب بقوله باب قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم للحسن بن على ان ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين وقوله تعالى فاصحوا بينهم ما قال فى الفتح لم يظهر لى مطابقة الحديث لهذا القدر من الترجمة الا ان كان يريد انه صلى الله عليه وآله وسلم كان حريصا على امتثال امر الله تعالى وقد أمر بالاصلاح وأخبر صلى الله عليه وآله وسلم ان الصلح بين الفئتين المختلفتين سيقع على يد الحسن وأخرج المواقف أيضا فى الفئتين وفى علامات النبوة وفضل الحسن وابو داود فى السنة والترمذى فى المناقب والنسائى فيه وفى الصلاة واليوم والليلة (عن عائشة رضى الله

عنهم قالت سمع النبي صلى الله عليه وآله (وسلم صوت خصوم) انضم انما جمع خصم (بالباب عالية أصواتهم) قال في الفتح ولم أقف على تسمية واحد منهم (وإذا أحدهما) أحد الخصمين (بموضوع الآخر) يطالب منه أن يضع من دينه شيئا (ويسترفقه في شيء) يطالب منه أن يرفق به في الاستيفاء والمطالبة (وهو يقول والله لا أفعل) ما آلت منه من الخطيئة (نخرج علمها) أي على المتخاصمين (رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم فقال أين المتألى على الله) أي الخائف المبالغ في التمين (لا يفعله المعروف فقال أنا بارسول الله) المتألى (وله) أي لخصمي (أي ذلك أحب) من وضع المال والرفق واستبدت من الحديث فوأن لا تخفى على المتأمل وفيه ثلاثة من التابعين وكل رجاله مدنيون وأخرجهم مسلم في الشريعة قاله القسطلاني واستدل به على جواز إضارة الإمام لأحد الخصمين أو ألهما جازيا بالصلح وفيه خلاف فالجهر واستحبوا للعالم ٢٥٥ أن يشير بالصلح وإن اتجه الحق لأحد الخصمين ومنع من ذلك بعضهم وهو عن

المالكية وزعم ابن التين أنه ليس في حديث الباب ما ترجم به وإنما فيه الخوض على ترك بعض الحق وتعقب بأن الإشارة بذلك بمعنى الصلح على أن البخاري ما جزم بذلك فكيف يعترض عليه وفي هذا الحديث الخوض على الرفق بالغريم والاحسان إليه بالوضع عنه والزجر عن الخلف على ترك فعل الخير قال الداودي إنما كره ذلك أن يكون حلف على ترك أمر عسى أن يكون قد قدر الله وقوعه وعن المهذب نحوه وتعقب به ابن التين بأنه لو كان كذلك لكره الخلف أن حلف أن يفعل خيرا وليس كذلك بل الذي يظهر أنه كره قطع نفسه عن فعل الخير قال ويشكل على هذا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا أعزبني الذي قال لا أزيد على هذا ولا أنقص قد أفلح أن صدق ولم ينكر عليه حلفه على ترك الزيادة وهي من

في يدهم الخازنها أن تصدق بخلاف الخادم فليس له أنصرف في متاع مولاه فيشترط الأذن فيه قال الحافظ وهو متعقب بأن المرأة أن استوفت حقها فتصدق منه فقد تخصصت به وإن تصدقت من غير حقها رجعت المسئلة قوله وللخازن في رواية للبخاري من حديث أبي موسى التميمي بكون الخازن من المال فخرج الكافر لكونه لائنة له وبكونه أمينا فخرج الخائن لأنه مأزور وتكون نفسه بذلك طيبة لما لا تقدم النية فيفقد الاجروهي فيود لا بد منها أقول مثل ذلك ظاهره يقتضي تساويهم في الاجر ويحتمل أن يكون المراد بالمثل حصول الاجر في الجملة وإن كان اجر الكاسب أوفر لكن قوله في حديث أبي هريرة أنه نصف اجره يشعر بالتساوي قوله لا ينقص بعضهم الخ المراد عدم المساهمة والمزاومة في الاجر ويحتمل أن يراد ما أضافه بعضهم بعضا قوله عن غير أمره مظاهر هذه الرواية أنه يجوز لاهل رأه أن تنفق من بيت زوجها بغير إذنه ويكون لها أول نصف أجره على اختلاف السجنتين كما سيأتي وكذلك ظاهر رواية أحمد المذكرة في حديث أسماء ولكن ليس فيما تعرض لأقدار الاجر ويمكن أن يقال يحتمل المطلق على المقيسد ولا يعارض ذلك قول أبي هريرة المذكرة في الباب لأن أقوال الصحابة ليست بمنجزة ولا سيما إذا عارضت المرفوع وإنما يعارضه حديث أبي امامة الذي ذكرناه فان ظاهره منهي المرأة عن الاتفاق من مال الزوج إلا باذن والتهى حقيقة في التحريم والمحرم لا يستحق فاعله عليه نوابا ويمكن أن يقال إن النهي لا ينكر اهتداه فقط والقرينة الصارفة إلى ذلك حديث أبي هريرة وحديث أسماء وكراهة التنزيه لا تنافي الجواز ولا تستلزم عدم استحقاق النواب قال في الفتح والاولى أن يحتمل بمعنى حديث أبي هريرة على ما إذا أنفقت من الذي يخصها إذا تصدقت به بغير استئذانه فإنه يصدق كونه من كسبه فيه وجب عليه وكونه بغير أمره ويحتمل أن يكون إذن لها بطريق الاجمال يمكن اتبني ما كان بطريق التقصيل قال ولا بد من الحمل على أحد هذين المعنيين والاشيئت كان من ماله بغير إذنه لا اجالا ولا تقصيدا فهي مأزورة بذلك لا مأجورة وقد ورد فيه حديث ابن عمر عند الطيالسي وغيره اه قوله أنه نصف

فعل الخير ويمكن الفرق بانه في قصة الاعرابي كان في مقام الدعاء إلى الاسلام والاستمالة إلى الدخول فيه فكان يحصر على ترك تحريمهم على ما فيه نوع مشقة مهمما يمكن بخلاف من تمكن في الاسلام فيحضه على الازدياد من نوافل الخير وفيه سرعة فهم الصلابة لمراد الشارع وطواعيتهم لما يشيرونهم على فعل الخير وفيه الصلح عما يجري بين المتخاصمين من اللغظ ورفع الصوت عند الحاكم وفيه جواز سؤال المدين الخطيئة من صاحب الدين خلافاً لكرهه من المالكية واعتل بما فيه من تحصيل المؤنة وقال القرطبي لعل من اطلق كراهيته أراد أنه خلاف الاولى وفيه هبة الجهول كذا قال ابن التين وفيه نظر لما قدمناه من رواية ابن حبان والله أعلم وهو ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وهو على كماله عالم وشيخي كالمطهرة للصلاة وعادي

كنصب المسلم أصعود السطح ولغوى وهو المخصص كافي اكرم بني ان جاءوا الى الجاثين منهم فينعذم الاكرام المأمورية  
 ناعداً المجيء ويوجد وجوده اذا امتثل الامر قاله الجلال المحلى والمراد بالشروط هنا ما يصح منها مما لا يصح (عن عقبه بن  
 عامر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) الحق الشرط أن توفوا به ما استحلتم به الفروج (معناه  
 عند الجهر ورأى الشرط وجعله بعضهم على الوجوب قال أبو عبد الله الابي وهو الاظهر لانه على الاول يلزم أن لا يجب  
 شرط مطلقاً لانه اذا كان الشرط الذي تستباح به الفروج ليس بواجب فغيره آخرى ومعلوم ان لنا في البياعات وغيرها  
 شروطاً لازمة لان لفظ الشرط هنا عام ٢٥٦ وانما كان النكاح كذلك لان امره أحوط وبابه أضيق والمراد بشرط لا تنافي

اجره **كذا في رواية البخاري وفي رواية اخرى** فلها نصف اجره وعلى النسخة الاولى  
 يكون للرجل الذي تصدق امرأته من كسبه بغير اذنه نصف اجره على تقدير وقوع  
 الاذن منه لها وعلى النسخة الثانية يكون للمرأة المتصدقة بغير اذن زوجها نصف  
 اجرها على تقدير اذنه لها قال في الفتح أو المعنى بالنصف ان اجره وأجرها اذا جمعا كان  
 لها النصف من ذلك فكل من اجرها كامل وهما اثنان فكانت نصفان قوله ان ارضخ  
 بالصاد والهاء المعجمتين قال في القاموس رضى له اعطاء عطاء غير كثير قوله ولا نوعي  
 في نوعي الله عليك بالنصيب اكونه جواب النهي والمعنى لا تجعلى في الوعاء وبجلى بالنفقة  
 فبخاري بمنزلة ذلك (وعن سعد قال لما بايع النبي صلى الله عليه وآله وسلم النساء قالت  
 امرأة جليلية كأنهن نساء مضر يا نبي الله انا كل على آباءنا وأبائنا قال أبو داود وأرى  
 فيه وازواجهنا فيحل لنا من اموالهم قال الربط تأكله وتمدينه رواه أبو داود وقال  
 الربط المنزلة والبلى والربط وعن جابر قال شهدت العيد مع رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فبدأ بالصلوة قبل الخطبة بالاذان ولا اقامة ثم قام متوكئاً على بلال فامر  
 بمقوى الله وحث على طاعته ووعظ الناس وذكرهم ثم مضى حتى أتى النساء  
 فوعظهن وذكرهن وقال تصدقن فان أكثر كن حطب جهنم فقامت امرأة من  
 سبطه النساء سفعاء الخبيذين فقالت لما رسول الله قال لانك تنكرن الشبابة  
 وتكفرن العشي قالت فجعلن تصدقن من حلين يلقين في قوب بلال من اقراطهن  
 وخواتمهن متفق عليه) حديث سعد بن عبد الله عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه عن أبيه  
 اسناده رجال الصحيح الامجد بن سوار وقد وثقه ابن حبان وقال يعرب قوله قال  
 الربط بفتح الراء يكون الطاء المهمله والربط المذكر آخر اضم الراء وقع  
 الطاء قال في القاموس الربط ضد النابس ثم قال وبضمة وبضمة بين الرمي الاخضر  
 من البقلة والشجر قال وغيره رطب رطب وارطب النخل حان أو ارطبه وفي

عقد النكاح بل تكون من  
 مقاصده كاشتراط العشرة  
 بالمعروف وأن لا يقصر في شيء  
 من حقوقها اما شرط بخلاف  
 مقتضاه كشرط أن لا يتسرى  
 عليها ولا يسانفها فلا يجب الوفاء  
 به بل يلغو الشرط ويقبح النكاح  
 بهر المثل فهو عام مخصوص لانه  
 يخرج منه الشرط الفاسد  
 وقال أحمد لا يجب الوفاء بالشرط  
 مطلقاً الحديث الباب قاله النووي  
 في شرح مسلم لكن رأيت في  
 فتاوى المرداوي من الحنابلة  
 تفصيلاً في ذلك وقد أخرج  
 هذا الحديث أبو داود والترمذي  
 وابن ماجه في النكاح والنسائي  
 فيه وفي الشرط (عن ابني  
 هريرة وزيد بن خالد) الجهني  
 (رضي الله عنهما) انهم ما قالوا  
 ان رجلاً من الاعراب لم يسم  
 (أنى رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم) فقال يا رسول الله  
 أشهدك الله أى سألتك الله  
 أى بالله ومعنى السؤال هنا

القسام كانه قال أقسمت عليك بالله أو ذكرك الله (الاقصيت) أى ما اطالب منك الاقضاء (الى بكتاب الله) الحديث  
 أى يحكم الله أو المراد به ما كان من القرآن متلوفاً فقصت تلاوته وبقى حكمه وهو الشيخ والشيخة اذا زنيا فار جوهما البتة  
 نكالا من الله (فقال الخصم الآخر وهو أفتقه منه) أى يحسن مخاطبته وأديه أو أفتقه منه في هذه القصة لوصفها على وجهها  
 (ثم فاقض بيننا بكتاب الله وائذن لي) فى ان أقول وهذا الاستدلال من حسن الادب في مخاطبة الكبير (فقال رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم قل قال ان ابني كان عسيقاً) أى أجبر القاتل هو الخصم الثاني كما هو ظاهر السياق ويجزم الكرماني بانه  
 الاول والاول أولى (على هذا فرنى) ابته (بامر الله) أى بامرأة الرجل (والى أخبرت ان على ابني الرجيم) اكونه كان بكراً  
 واعترف (فاقتديت) ابني (منه بانه شاة) من الغنم (ووليدة) جارية (فسألت أهل العلم) أى الصحابة الذين كانوا يفتون



في العصر النبوي وهم الخلفاء الاربعة واي بن كعب ومعاذ بن جبل وزيد بن ثابت الانصاريون وزاد ابن سعد عبد الرحمن بن عوف (فاخبروني أن ما على ابني جلد مائة وتغريب عام) من البلد الذي وقع فيه ذلك (وان على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده لا قضين بينهما كتاب الله) أي بحكمه أو بما كان قرأ ناقيل نسخ لفظه (الوليدة والغنم رد) أي مجرد (عليك) أطلق المصدر على المفعول مثل نسج اليمن أي يجب ردهما عليك (وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام) لانه كان بكر او اعترف هو بلزنا لان اقرار الاب عليه لا يقبل نعم ان كان هذا من باب الفتوى فيكون المعنى ان كان ابنك زني وهو بكر فده ذلك (اغديا انيس) مبغرا (الى امرأة هذا فان اعترفت) ٢٥٧ بالزنا وشهد عليه الثمان (فارجعها) لانها

الحديث دليل على أنه يجوز للمرأة أن تأكل من مال ابنها وأبيها وزوجها بغير إذنهم  
وتهادى ولكن ذلك مختص بالأمور المأكولة التي لا تدخر فلا يجوز لها أن تهادى بالثياب  
والدراهم والدنانير والحبوب وغير ذلك وقوله أنا كل بكسر الهمزة وتشديد النون  
وكل بفتح الكاف وتشديد اللام خبران أي نحن عيال عليهم ليس لنا من الأموال ما نتفقع  
به قوله فقامت امرأة قال الحافظ لم أقف على تسمية هذه المرأة إلا أنه يختلج في خاطري  
أنها أسماء بنت يزيد بن السكن التي تعرف بخطيبة النساء فأنه روت أصل هذه القصة  
في حديث أخرجه البيهقي والطبراني وغيرهم ما بالفظ خرج رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم إلى النساء وأنا معه فقال يا معشر النساء اتكنن أكثركن حطب جهنم فناديت  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكنت عليه جريئة ولم يارسول الله قال صلى الله عليه  
وآله وسلم لا تكن تكثرن اللعن وتكفرن العشرة فلا يبعد أن تكون هي التي أجابته فان  
القصة واحدة بقوله من سطة النساء أي من خيارهن والسفة عاء التي في خدمها غيرة  
وسواد والعشيرة المراتبة ههنا الزوج والخديبة فيه فوائدها منها ما ذكره المصنف ههنا  
لأجله وهو جواز صدقة المرأة من مالها من غير توقف على إذن زوجها أو على مقداره معين  
من مالها كالثالث وزوجه الدلالة من القصة ترك الاستئصال عن ذلك كما قال القرطبي ولا  
يقال في هذا أن أزواجهن كانوا حضور الان ذلك لم ينقل ولو نقل فليس فيه تسليم  
أزواجهن إلهن ذلك فان من ثبت له حق فلا يصل بقاءه حتى يصرح بإسقاطه ولم ينقل أن  
القوم جبرحو بذلك وسيأتي الخلاف في ذلك قريبا ومنها أن الصدقة من دوافع العذاب  
لأنه أمرهن بالصدقة ثم علل بأنهن أكثر أهل النار لما يقع منهن من كفران النعم وغير ذلك  
ومنها بادل النصيحة والاعلاظ لمن احتج إلى ذلك في حقه ومنها جواز طلب الصدقة  
من الأغنياء للحملة الجاهل ولو كان الطالب غير محتاج ومنها إباحة وعظ النساء وتعليمهن  
أحكام الإسلام وتذكيرهن بما يجب عليهن وحثهن على الصدقة وتخصيصهن بذلك في  
محاسن منفرد ومحل ذلك كله إذا أمنت الفتنة والمفسدة (وعن عبد الله بن عمرو بن النبی

٣٣ قيل خا له بالرجوع ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فافتديت منه الخ لان ابن هذا كان عليه جلد مائة وتغريب عام وعلى المرافة الرجم فجعلوا في الحد الفداء بمائة شاة وواحدة كانهم ما وقعوا شرط السقوط الحد عنهم ما فلا يحل هذا في الحدود كذا قالوا وفيه تعسف لا ينبغي لان الذي وقع انما هو صلح وهذا الحد يذكروا البخاري في مواضع مختصرا ومطولا في الصلح والاحكام ونحوه بين والو كالتوا والاعتصام وخير الواحد وهذا من تمام فقهه رحمه الله تعالى وبلغه رتبة الاجتهاد الكامل واخرجه بقيمة الجماعة أيضا (عن ابن عمر رضي الله عنهم ما قال لما فدع) بالفاء والعين المحركين وضبطه المكرماني كالصغاني بالغين ونسب ديد الدال من الفساد وهو كسر الشيء المجهوف (أهل خير عبد الله بن عمر قام) أبوه (عمر رضي الله عنه خطيبا فقال ان رسول الله صلى الله عليه) والله (وسلم) كان عامل يهود خيبر على أموالهم أي التي كانت لهم قبل الله



أن يفهم الله على المسكين (قال) لهم (نترككم ما أفركم الله) أي ما قدر الله أن تترككم فإذا شئنا فخرجناكم منهم اثنين أن الله قد أخرجكم (وان عبد الله بن عمر خرج إلى ماله هناك فعدي عليه) أي ظلم على ماله (من الليل) والقوة من فوقيت (فقدعت يده ورجلاه) قال في القاموس الفدح مخرجه من اليد والرجل حتى يذهب الكتاب والقدم إلى انسيه أو هو المني على ظاهر القدم أو ارتفاع الخصى القدم حتى لو طوى الأفعى عصقورا ما أذاه أو عوج في المفصل كأنه ما قد زالت عن موضعها أو كثر ما يكون في الارساع خاكة أو زبيخ بين القدم وبين عظم الساق ومنه حديث ابن عمر إنهم وود خير دفعوه من بيت فقدعت قدمه (وليس لنا ذلك عدو ٢٥٨ غيرهم عدونا وهم متنا) أي الذين نتمهمهم (وقد رأيت أجلاهم)

صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يجوز لامرأة عطية إلا بإذن زوجها رواه أحمد والنسائي وأبو داود وفيه نظر لا يجوز للمرأة أمر في ماله إذا ملك زوجها عصمته رواه النسائي (الترمذي) الحديث سكت عنه أبو داود والمنذري وقد أخرجه البيهقي والحاكم في المستدرک وفي إسناده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وحديثه من قسم الحسن وقد صح له الترمذي أحاديث ومن دون عمرو بن شعيب هم رجال الصحيح عنه أبي داود وفي الباب عن خيرة امرأة كعب بن مالك عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحوه قوله أمر أي عطية من العطايا ولعله عدل عن العطية إلى الأمر لما بين لفظ المرأة والأمر من الجنس الذي هو نوع من أنواع السلافة وقد استدل بهذا الحديث على أنه لا يجوز للمرأة أن تعطى عطية من ماله بأغير إذن زوجها ولو كانت رشيدة وقد اختلف في ذلك فقال الأئمة لا يجوز لها ذلك مطلقا في الثلث ولا فيما دونه إلا في الشيء التافه وقال طائفة ومالك أنه يجوز لها أن تعطى ماله بأغير إذنه في الثلث لا فيما فوقه فلا يجوز إلا بإذنه وذهب الجمهور إلى أنه يجوز لها مطلقا من غير إذن من الزوج إذا لم تكن سفية فإن كانت سفية لم يجوز قال في الفتح وأدلة الجمهور من الكتاب والسنة كثيرة انتهى وقد استدل البخاري في صحيحه على جواز ذلك بأحاديث ذكرها في باب هبة المرأة لأغير زوجها من كتاب الهبة ومن جملة أدلة الجمهور حديث جابر المذکور قبل هذا وأوجزوا حديث الباب على ما إذا كانت سفية غير رشيدة وجعل مالك أدلة الجمهور على الشيء اليسير وجعل حقه الثلث فسادونه ومن جملة أدلة الجمهور الأحاديث المتقدمة في أول الباب القاضية بأنه يجوز لها التصديق من مال زوجها بأغير إذنه وإذا جاز لها ذلك في ماله بأغير إذنه فالأولى الجواز في ماله أو الأولى أن يقال يتعين الأخذ بعصم حديث عبد الله بن عمر وما ورد من الواقعات المخالفة له تكون مقصورة على موارد لها أو خصصة مثل من وقعت له من هذا العموم وما مجرد الاحتمالات فليست بماتة تقوم به الحجة

\* (باب ما جاء في تبرع العبد) \*

أخرجه من من أوطانهم (فلما أجمع عمر على ذلك) أي عزم عليه (أنه أحد بني أبي الحقيق) بضم الطاء رؤساء اليهود (فقال يا أمير المؤمنين أخرجنا وقد أقرنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وعاملنا على الأموال بشرط ذلك) أي أقرارنا في أوطاننا (لنأفقال) له (عمر أظننت إلى نسيت قول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف بك إذا أخرجت من خير تعدو) أي تجري (بك قلوبك ليلة بعد ليلة) يفتح القاف وضم الهمزة والصاد بينهما ما أو سا كثة هي الناقة الصابرة على السير أو الأني أو الطويلة القوائم وأشار صلى الله عليه وآله وسلم إلى آخر أجهم من خير فهو من اعلام النبوة (فقال) أحد بني الحقيق (كانت هذه هزيلة من أبي القاسم) بضم الهاء وفتح الزاي ثم غير هزيلة ضد الخلد أي لم تكن حقيقة وكذب

عدو الله (قال) عمر (كذبت يا عدو الله فاجلاهم عروا عظامهم) بعد أن أجلاهم قيمة ما كان لهم من الثمر لا وبلا (عن عروضا من أقطاب وحبال وغير ذلك) جمع قتب وهو كافى الجبل وإنما تزلع عروا عظامهم بالقصاص لأنه قد عر ولا وهو أنهم لم يعرف عبد الله من فدعه فاشكل الأمر وفي الفتح قال المهلب في القصة دليل على أن العبد أودع المظالمية بالمظانية كما طالب عمر اليهود بقدع أيديه ورج ذلك بأن قال ليس لنا عدو غيرهم فعلى المظالمية بشاهد العداوة وفيه أن أفعال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأقواله محمولة على الحقيقة حتى يقوم دليل الجواز وهذا لا يقتضي حصر السبب في أجلاهم إياهم حال الحفاظ ابن حجر وقد وقع في شبهة أن آخر أحدهما ما رواه الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال ما زال عمر حتى وجد التثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لا يجتمع مع يمزيرة العرب دينان فقال من كان له من أهل الكتاب عهد فليأت به

أؤذنه له والأفاني مجاليكم فاجلاهم أخرجه ابن أبي شيبة وغيره وثانيه مارواه عمر بن شبة في أخبار المدينة من طريق عثمان بن محمد  
 الأختبسي قال لما كثر العيال أي المذموم في أيدي المساكين وقروا على العمل في الأرض اجلاهم عمر ويحتمل أن يكون كل من  
 هذه الأشياء جزءا في أخرجههم والاجلاء الأخراج عن المال والوطن على وجه الأزعاج والكراهة (عن المسورين  
 مخزومة ومروان) بن الحارث وقد سمعنا من جماعة من الصحابة شهدوا هذه القصة كعمر وعثمان وعلي والمغيرة وأما سلمة وسهل بن  
 حنيفة وغيرهم (قالا خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) من المدينة زمن الحديبية يوم الاثنين لهلال ذي القعدة  
 سنة ست من الهجرة في بضعة مائة فلما أتى ذا الحليفة قلد الهدى وأشعره ٢٥٩ وأحرم منها بعمرة وبعث بسر بن سفيان

عينا الخبر قريش (حق) إذا كانوا  
 ببعض الطريق اختصر البخاري  
 صدر هذا الحديث الطويل مع  
 أنه لم يبق فيه بطوله إلا في هذا  
 الموضع وبقيته عنده في المغازي  
 كذا في الفتح وذكر المحدثون  
 فراجعوه (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ان خالد بن الوليد  
 بالغيم) بوزن عظيم بالغين  
 المجهمة وفي المشرق مصر قال  
 ابن حبيب موضع قريب من مكة  
 بين رابغ والخفصة (في خيبر)  
 اقريش) وكانوا بكاء عبد بن سعد  
 مائتي فارس فيهم عكرمة بن أبي  
 جهل حال كونهم (طليعة) وهي  
 مقدمة الجيش (نخذه وأذات البين)  
 وهي بين ظهري الخضر في طريق  
 نجرجه على ثنية المراكم الميم  
 مهبط الحديبية من أسفل مكة  
 قال ابن هشام فسلك الجيش ذلك  
 الطريق فلما رأته خيل قريش قترت  
 الجيش قد خالفوا عن طريقهم  
 ركضوا راجعين إلى قريش وهو

(عن عمر بن مولى أبي لهزم قال كنت معك كفايت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أتصدق  
 من مال مولاي بنى قال نعم والاجر ينسكجوا به وسلم وعنه قال أمرني مولاي ان أقدر  
 لما جئنا من مسكين فاطعمته منه فضررتي فأنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 فذكرت لذلك فدعاه فقال لم ضرتي فقال يعطى طعامي من غير أن أمره فقال الاجر  
 ينسكجوا به وسلم والنسائي وعن سلمان قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم بطعام وأنا لم أملك فقلت هذه صدقة فأمر أصحابه فأكلوا ولم يأكل ثم أتيت به  
 بطعام فقلت هذه هدية أهديتها لك كرمك ثم قال رأيتك لا تأكل كل الصدقة فأمر  
 أصحابه فأكلوا وكل معهم رواه أحمد وعن سلمان قال كنت استأذنت مولاي في ذلك  
 فطيب لي فاحتطبت خطبا فبعته فاشتريت ذلك الطعام رواه أحمد حديث سلمان  
 الأول في استناده ابن أبي حنيفة وبقية رجاله رجال الصحيح وحديث سلمان الثاني في استناده  
 أبو مرة صاحب بن معاوية قال في مجمع الزوائد لم أجدهم ترجمه انتهي ويشهد له صحة  
 معناه ما في صحيح البخاري من حديث عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم إذا أتى بطعام يسأل أهديه أم صدقة فإن قيل صدقة قال لأصحابه كأولان قيل هدية  
 ضرب بيده فكل معهم والاحاديث في هذا الباب كثيرة قوله قال نعم والاجر ينسكجوا به  
 دليل على أنه يجوز للعبد أن يتصدق من مال مولاه وأنه يكون نسيباً للمولى في الاجر  
 وقد يوجب البخاري في صحيحه لذلك فقال باب من أمر خادمه بالصدقة ولم يتناول بنفسه  
 وقال أبو موسى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو أحد المتصدقين ثم أورد حديث  
 عائشة قالت قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا انفتحت المرأة من طعام بيتها غير  
 منقصة كان لها أجرها بما انفتحت ولزوجها أجرهما كسب والخازن مملوك ذلك لا ينقص  
 بعضهم أجر بعض قال ابن رشيدينه يعني البخاري بالترجيح على أن هذا الحديث مفسر  
 أي بالان كالأمن الخازن والمرأة أمين ليس له أن يتصرف إلا بأذن المالك نصاً أو

معنى قوله (فوالله ما شعر بهم خالد حتى إذا هم بقترة الجيش) أي عبارة الاسود (فانطلق) خالد (يركض) بضرب برجله دابته  
 استعجالاً للسيرة (نذيرا) متذكرا (لقريش) أي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (وسار النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وآله وسلم حتى إذا  
 كان بالثنية أي ثنية المراكم (التي يهبط عليهم) أي على قريش (من مراكبهم) صلى الله عليه وآله وسلم (راحاتهم فقال الناس  
 حل حل) بفتح الحاء وسكون الهمزة نبح للراحلة إذا اجلها على السير وقال الخطابي ان قلت حل واحدة فيه السكون وان أعدتها  
 فوزت الأولى وسكنت الثانية وحكى السكون فيهما واما التنوين كتنظيره في فتح فحسب يقال حللت فلانا إذا أزعجته عن موضعه  
 (فالحل) أي تمادت في البركة وعدم القيام فلم تبح من مكانها وهو من الإلاحاح (فقالوا خللات القصور خللات القصور) مرتين  
 أي حركت وتزعجت والخلل الدليل كالجران الخيل وقال ابن قتيبة لا يكون الخلل إلا للوقوف خاصة وقال ابن فارس لا يقال



وتعقب الله تعالى قال في هذا القصة اندخا في المسجد الحرام ان شاء الله آمنين مع تحقق وقوع ذلك تعليمًا وارشادًا فالاولى  
الجل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون التكليف مكية اذ لا مانع ان  
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعبدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعة  
قولى راجعا وفي رواية ابن اميحق فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ما ننزل عليه (حتى نزل باقضى الحديثية)  
واكثرها من الحرم (على حمد) قال في القاموس الممدوح ترك وككتاب الماء القليل لامادة له أو ما يبقى في الجلاء أو ما يظهر في الشتاء  
ويذهب في الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تاكيد لدفع توهم ان ٢٦١ زيادة عن يقول ان الند الماء الكثير

صلى على رءوس الشهداء والترمذي وقال حديث حسن وفيه جواز انتفاع الواقف بوقته العام) حديث عثمان أخرجه البخاري أيضا عليه قوله الأمن ثلاثة أشياء فيه دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع باثبات قال العلماء بمعنى الحديث إن عمل الميت ينقطع بعونه وينقطع تجدد الثواب له إلا في هذه الأسماء الثلاثة لكونه كلهم إماما فإن الولد من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالنصف والتعليم وكذلك الصدقة الجارية وهي الوقف ونحوه الإرشاد إلى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذي يبقى بعد موت صاحبه والتزوج الذي هو سبب حدوث الأولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى ما ورد مورده في باب وصول ثواب القراءة إليه فذكرنا في كتاب الجمع أن قوله أرضا بخير هي المسماة بنخ كما في رواية للبخاري وأحمد وغيره يفتح المثلثة والميم وقبل يسكن الميم وبعد هاتين محجمة قوله أنفس منه النفيس الجديد قال الداودي سمى نفيسا لأنه يأخذ بالنفس وقوله ونصدقت بها أي بمنفعتهما وفي رواية للبخاري خمس أصلها وسبل ثم تناوئ أخرى له تصديق بمروءة بس أصله قوله ولا يورث زاد الدارقطني خميس ماذا تمت السموات والأرض وفي رواية لليحيى تصديق بمروءة وحبس أصله لا يباع ولا يورث قال الحافظ وهذه أظواهر أن الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية الروايات فإن الشرط فيها ظاهر أنه من كلام عمر وفي البخاري بانظر فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولا يورث ولكن ينبغي عمر، وفي البخاري أيضا في المزراعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر تصدق بأصله لا يباع ولا يوهب ولكن ينبغي عمر فتصدق به فهو لها صريح أن الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولا منافاة لأنه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد أن أمره النبي صلى الله عليه وآله وسلم به فن الرواية من رفعة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر لوقوعه معه امتثال الأمر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذوي القربى قال في النسخ يحتمل أن يكون هم من ذكر في الخمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قريبي الواقف

كانته) بكثير الكفا جعبته التي قيم النبل (ثم أمرهم أن يجعلوه) أي في إمامهم (فيه) أي في إمامهم وروى ابن سعد عن  
 طارق بن أبي هريرة أن حدثني أربعة عشر رجلا من الصحابة أن الذي نزل البئر ناجية بن الأعمم وقيل هو ناجية بن جندب وقيل  
 البراء بن عازب وقيل عبد بن خالد بن كعب عن الواقدي ووقع في الاستيعاب خالد بن عبد الله قاله في المقدمة وقال في الفتح ويمكن  
 الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحفر وغيره (فوالله ما زال يجيش) أي يقو زور دفع (لهم بالري) بكسر الراء (حتى صدروا عنه)  
 أي رجعوا وراءه ورواه عبد بن حماد عن ابن سعد حتى اعترفوا بأنهم جالسوا على شفير البئر (فبينما هم كذلك إذ جاء بديل  
 ابن ورقاء الخزاعي) الصحابي المشهور (في نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخزائن بن أمية فبأنه قاله الواقدي  
 وخارجه بن كرز بن زيد بن أمية كما في رواية عروة (وكانوا) أي بديل والنفر الذين معه (عينة نصح رسول الله صلى الله عليه

العمل خلافه لكن اجمع والقصوا عنهم لما قلته صلى الله عليه وآله وسلم وقيل كان طرف اذنه ماسطوعا فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم ما خلاص الله وما خلاص الله وما خلاص الله) أي ما خلت (وما خلاص الله وما خلاص الله) أي ليس الخلاص لها بهادة كما حسبتم قال ابن بطال في هذا جواز الاستئذان عن طلائع المشركين ومنافذاتهم الجليش طلبا لغرضهم وجواز السيرة وحده للعاجلة وجواز التشكيك عن طريق سهلة الى الوعدة لمصلحة وجواز الحكم على النبي بما عرف من عادته وان جاز ان يطارأ عليه غيره واذ وقع من شخص خفية ولا يعهد منه مثله الا ينسب اليه او يرد على من نسب اليه او معذرة من نسب اليه يمان لا يعرف صورة حاله لان خلاص القصص املوا لا خارق العادة ذلك كان ما ظننه العصابة صحاحولم ٢٦٠ بعادهم سم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك لعذرهم في ظنهم وفيه جواز

التصرف في ملك الغير بالمصلحة  
بغير اذنه الصريح اذا كان سبق  
منه ما يدل على الرضا بذلك لانهم  
لما قالوا احل حل فزبروها بغير  
اذن لم يعاقبهم عليه ذكره  
في الفتح (ولكن حبسها) اي  
القصاص (حارس القيد) عن  
مكنه أي دخولها لانهم لو دخلوا  
مكنه على ثلاث الهيمة وهذا حكم  
قريب عن ذلك لوقع بينهم ما ينضى  
الى سفل الدماء ونهب الاموال  
التي سبق في العلم القديم انه  
يدخل في الاسلام منهم جماعات  
ويخرج من أهلهم سم ناس  
يساون ويجهلون وكان يمكنه  
في الحديث جمع كثير مؤمنون  
من المستضعفين من الرجال  
والنساء والولدان فلو طرقت  
العصابة مكة لما آمن أن يصاب  
منهم ناس بغير عهده كما أشار  
اليه تعالى في قوله ولولا رجال  
مؤمنون الآية وفي هذه القصة  
جواز التشبيه من الجهة العامة

عرفا بالاولا وثمة سبلا انتهى ولكن الرواية الاخرى من الحديث مشهورة بان يكتب  
للعبد أجر الصدقة وان كان بغير اذن سيده لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حكم بان  
الاجر ينتمى ما بعد ان قال له سيد العبد انه يعطى طعامه من غير امره قوله ان اقدر له  
بقية الهمة وسكون القاف وكسر الدال المهمة أي اجعله في القدر والقدير والقادر  
ما يطبخ في القدر ويطاق أيضا على القصة قال في القاموس قدر الرزق قسمه وقال أيضا  
قدرته اقدره قدارة هيات ووقت وآتي العلم المذكور هو بالمد بزنة فاعلى من الاباء وقد  
قدمنا في هذا الشرح التنبية على ذلك وانما أعدناه هذه التكملة التباسه

(كتاب الوقت)

(عن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عمله الا من  
تلاوة شيئا صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له رواه الجماعة الا البخاري  
وابن ماجه \* وعن ابن عمر ان عروا صاب أرضا من أرض خيبر فقال يا رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم أصبت أو صابا بخير لم أصب ما لا قط أنقص عندي منه فأتا آخرنى فقال  
ان شئت حبست أصلها وقد صدقت بها صدق بها عني على ان لا تباع ولا توهب ولا تورث  
في الفقراء وذوى القربى والرقاب والضيقات وابن السبيل لا جناح على من وليه أن  
ياكل منها بالمعروف وبطعم غير مقل وفي لفظ غير متأكل مالارواه الجماعة وفي حديث  
عمر بن دينار قال في صدقة عمر ليس على الولي جناح ان ياكل ويؤكل صدقة غيره متأكل  
قال وكان ابن عمر هو يلى صدقة عمرو يلى ناس من أهل مكة كان ينزل عليهم أخرجه  
البخاري وفيه من الفقه ان من وقف شيئا على صنف من الناس وولد منهم دخل فيه \* وعن  
عثمان ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قدم المدينة وليس بها ما يستعذب غير بربرومة  
فقال من يشتري بربرومة فيجعل فيها دلو مع دلاء المساكين بخير له منها في الجنة فاشترى منها

وان اختلفت الجهة الخاصة لان أصحاب القيد كانوا على باطل محض وأصحاب هذه المأقة كانوا على حق محض  
ولكن جاء التشبيه من جهة ارادة الله منع الحرم طلقا أما من أهل الباطل فواضح وأما من أهل الحق فلامع في الذي تقدم ذكره  
وفيه ضرب المثل واعتبار من بقي عن مضى (ثم قال والذي نفسي بيده) فيه تأكيد القول باليمين ليكون ادعى الى القبول قال  
في الفتح وقد حفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الخلف في أكثر من موضع طاعة الحافظ ابن القيم رحمه الله تعالى  
في الهدى (لايسألني) أي قريش (خطبة) بضم المهملة أي خصلة (يعلمون فيها حرمان الله) يكونون بسببها عن القتال  
في الحرم تعظيما له (الأعطيتهم اياها) أي اجبتهم اليها وان كان في ذلك تحمل مشقة قال السهيلي لم يقع في شيء من طرق الحديث  
انه قال ان شاء الله تعالى مع أنه ما مودعهم سأل كل حاله والجواب انه كان أمرا واجبا حتميا فلا يحتاج فيه الى الاستفتاء كذا قال



وتعقب انه تعالى قال في هذه القصة اندخا المسجد الحرام ان شاء الله آمين مع تحقق وقوع ذلك تعليميا وارشادا فالاولى  
الجل على أن الاستثناء سقط من الراوى أو كانت القصة قبل نزول الامر بذلك ولا يعارضه كون الكهف مكية اذ لا مانع ان  
يتأخر نزول بعض السورة (ثم زجرها) أى النافذة (فوثبت) أى قامت (فعبدل) صلى الله عليه وآله وسلم (عنهم) وفي رواية سعد  
قولى راجعا وفي رواية ابن ابي عمير فقال للناس انزلوا قالوا يا رسول الله ما بالواذى من ما تنزل عليه (حتى نزل باقصى الحديدية)  
واكثرها من الحرم (على محمد) قال في القاموس المدو بحركه وكتاب الماء القليل لاماد قلة وما يبق في الجلد أو ما يظهر في الشتاء  
ويذهب في الصيف انتهى وقوله (قليل الماء) قيل تاكيد لدفع توهم ان ٢٦١ زيادة عن يقول ان القدر الماء الكثير  
وعورض بأنه انما يتوجه ان  
لوثبت في اللغة ان الماء

الكثير واعترض في المصاحح  
قوله تاكيد بأنه لواقصه على  
قليل امكن اتمامه اضافته الى  
الماء في كل ذلك لان لا تقول  
هذا ماء قليل الماء ثم قال  
الداودي التمهيد وقال غيره  
خبره فيه امامان صحيح فلا اشكال  
(يتبرضه) أى يأخذه (الناس  
تبرضا) من باب التبرك أى  
قليل لا قلة لا قال صاحب العين  
التبرض جمع الماء بالكفين (فلم  
يلبث) بضم اوله وشكون اللام  
من الالباب وقال ابن التين يفتح  
اللام وكسر الموحدة المثقلة أى  
لم يتركوه يلبث أى يقسم  
(الناس حتى نزحوا) لم يبقوا  
منه شيئا يقال نزحت البئر على  
صغيرة واحدة في التعبدى  
والأزوم (وشكى) مبنيا للمفعول  
(أى رسول الله صلى عليه وآله  
وسلم العطش فانتزع شهما من

صلى على رواه النساى والترمذى وقال حديث حسن وقيل جواز انتفاع الواقف  
بوقته العام) حديث عثمان أخرجه البخارى أيضا تعليقا لقوله الامن الثلاثة أشياء فيه  
دليل على أن ثواب هذه الثلاثة لا ينقطع باوت قال العلماء معنى الحديث ان عمل الميت  
ينقطع بغيره وينقطع تجدد الثواب له الا في هذه الاشياء الثلاثة لكونه كالسهم فان الوالد  
من كسبه وكذا ما يخلفه من العلم كالنصف والتعليم وكذا الصدقة الجارية وهى  
الوقف وفيه الارشاد الى فضيلة الصدقة الجارية والعلم الذى يبقى بعد موت صاحبه  
والزوج الذى هو سبب حدوث الاولاد وهذا الحديث قد قدمنا الكلام عليه وعلى  
ما ورد مودعه في باب وصول ثواب القرائة الى الميت الى الموتى من كتاب الجمل ان قوله ارغما  
بضمير هى المسماة بنسخ كفى رواية للبخارى وأحمد وغيره يفتح المثانة والميم وقيل بسكون  
الميم وبفتحها عن مجاهدة قوله أنفس منه النفيس الجيد قال الداودي سقى نفيسا لانه  
ياخذ بالنفس قوله فاصدقت بها أى بمنفعته وفى رواية للبخارى خمس أصلها وسبيل  
ثم تناو فى أخرى له تصديق بتمره وسبب أصله قوله ولا يورث زاد اذا رقتى خميس  
مادامت السموات والارض وفى رواية للبيهق تصديق بتمره وسبب أصله لا يباع ولا يورث  
قال الحافظ وهذا ظاهر ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم بخلاف بقية  
الروايات فان الشرط فيها ظاهر انه من كلام عمر وفى البخارى بالنظر فقال النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم تصديق بأصله لا يباع ولا يورث ولا يورث ولكن ينفق بتمره وفى البخارى  
أيضا فى المزارعة قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمرك تصديق بأصله لا يباع ولا يورث  
ولكن ينفق بتمره فتصدق به فهو لما صرح ان الشرط من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وسلم ولا منافاة لانه يمكن الجمع بأن عمر شرط ذلك الشرط بعد ان أمره النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم بفق الرواة من رفعه الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومنهم من وقفه على عمر  
لوقوعه منه امتنا لا لا امر الواقع منه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وذوى القربى قال  
فى الفتح يحتمل أن يكون هم من ذكر فى الخمس ويحتمل أن يكون المراد بهم قري الواقف

كأنهم بكسر الكاف جمعته القى فيه النبيل (ثم أمرهم أن يجعلوه) ان البهيم (فيه) أى فى ائمه وروى ابن سعد من  
مار بن ابى عمرو ان حدثنى أربعة عشر رجلا من الصحابة ان الذى نزل البئر ناجية بن الاشم وقيل هو ناجية بن جذاب وقيل  
البرامى عازب وقيل عبد بن خالد حكاه عن اواقدى ووقع فى الاستيعاب خالد بن عبادة قاله فى المقدمة وقال فى الفتح ويمكن  
الجمع بأنهم تعاونوا على ذلك بالحرق وغيره (فوالله ما زال يجيش) أى يثور ويرتفع (لهم بالرى) بكسر الراء (حتى صدر راعنه)  
أى رجعو ارواء بعد ورودهم عما شاولوا ابن سعد حتى اغتزو ابا انيهم جلوسا على شفير البئر (فميفناهم كذا) اذ جاء بديل  
ابن ورقاء الخزاعى) الصحابي المشهور (فى نفر من قومه من خزاعة) منهم عمرو بن سالم وخراش بن أمية فميفناهم كذا اذ جاء بديل  
وخارجة بن كرز ويزيد بن أمية كفى رواية عروة (وكانوا) أى بديل والنفر الذين معه (عبيدة نصحه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم



وآله (وسلم) أي موضع قبره وامانة فشبها الصدر الذي هو مستودع السر بالعيبه التي هي مستودع خير الغياب وكانت خراعة (من أهل تمامه) بكسر القوفيه مكه وما حوالها لا يخفى مساهم ولا مشركهم عنه شيئا كان بمكة وكان الأصل في موالاة خراعة الذي صلى الله عليه وآله وسلم ان بنى هاشم في الجاهلية كانوا اتخافوا مع خراعة فاستقروا على ذلك في الاسلام وفيه جواز الاستنصاح من بعض المعاصدين وأهل الذمة اذا دلت القرائن على نصحهم وشهدت التجربة بإيثارهم أهل الاسلام على غيرهم ولو كانوا من أهل دينهم ويستقدم منه جواز استنصاح بعض ملوك العدو واستظهارا على غيرهم ولا بد من موالاة الكفار ولا من موادة أعداء الله بل من ٢٦٢ قبيل استخداهم وتقليل شوكتهم وجمعهم وان كان بعضهم ببعض ولا يلزم من

بوم - هذا جزم القرطبي قوله والتصنيف هو من نزل بقوم يريد القرطبي قوله ان يأكل منها بالمعروف قبل المعروف هنا وما ذكر في ولي اليتيم وقد تقدم الكلام على ذلك في باب ما يحسد لولي اليتيم من كتاب التقياس قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمر الواقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل لاستفح ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى كذا في الفتح قوله غير متمول أي غير متخذ منها اما لا أي ملكا قال الحافظ والمراد أنه لا يملك شيئا من رقبها قوله غير متمول أي غير متخذ منها اما لا أي ملكا همزة وهو اتخاذ أصل المال حتى كأنه عنده قديم وأوله كل شيء أصله قوله قال في صدقة عمر أي في روايته لها عن ابن عمر كما جزم بذلك المزي في الاطراف ورواه الاسماعيلي من طريق ابن أبي عمير عن سفيان عن عمرو بن دينار عن ابن عمر قوله وكان ابن عمر هو مرصول الاسناد كما في رواية الاسماعيلي قوله لناس بين الاسماعيلي انهم آل عبد الله ابن خالد بن أسيد بن أبي العاص وانما كان ابن عمر يمدى منه أخذنا بالشرط المذكور وهو ويؤكل صدقة له ويحتمل أن يكون انما أعطاهم من نصيبه الذي جعل له ان يأكل منه بالمعروف فـ كان يؤخره ليمد له لاصحابه منه قال في الفتح وحديث عمر هذا أصل في مشروعية الوقف وقد روى أحمد عن ابن عمر قال أول صدقة أي موقوفة كانت في الاسلام صدقة عمر وروى عمر بن شبة عن عمرو بن سعد بن معاذ قال سألتنا عن أول حبس في الاسلام فقال المهاجرون صدقة عمر وقال الانصار صدقة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده الواقدي وفي معازي الواقدي ان أول صدقة موقوفة كانت في الاسلام أراضى بخير يرق بالمجعة مصغرا التي أوصى بها الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فوفاها وقد ذهب الى جواز الوقف ولزومه جمهور العلماء قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمقدمين من أهل العلم خلافا في جواز وقف الارضين وجاء عن شريح انه أنكر الحبس وقال أبو حنيفة لا يلزم وخالفه جميع أصحابه الا زفر

ذلك جواز الاستمانة بالمشركين على الاطلاق (فقال) بديل (ان تركت) كعب بن اؤي وعاصم بن اؤي نزلا اعداد مياه الحديبية (جمع عبد بالكسر والتشديد وهو الماء الذي لا انقطاع لماذنه كالعين والبئر وفيه أنه كان بالحديبية مياه كثيرة وان قربشا سبعة و الى النزول عليهم ولذا عطش المسلمون حين نزلا على النمد المذكور (ومعهم العوذ) بضم العين وسكون الواو جمع عاذ أي النوق الحديبية التي التناح ذات اللين (المطافيل) الامهات التي معها اطفالها ومراذه انهم خرجوا معهم بذوات الابلان من الابل ليتزودوا بالبانهم ولا يرجعوا حتى ينعوه وقال ابن قتيبة يريد النساء الصبيان وليكنه استعار ذلك يعني انهم خرجوا معهم بنسائهم وأولادهم لارادة طول المقام وليكون أدعى الى عدم الفرار ويحتمل ارادة المعنى

الاعم وعنه ابن سعد معهم العوذ المطافيل والنساء والصبيان (وهم مقاتلون وصادون) أي مانعون (عن البيت) وقد الحرام (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان لم ينحى لقتال أحد ولو كان كجئة معمرين وان قرر شاقدين كنتم الحرب) أي أبلغت فيهم حتى أضعفت قوتهم وهزأتهم أو أضعفت أموالهم (واضرت بهم فان شاؤا ماددتهم) أي جعلت بيني وبينهم (مدنة) معينة أترك قتالهم فيها (ويجئوا بي وبين الناس) أي من كثر العرب وغيرهم (فان اظهرفان شاؤا أن يدخلوا فيما دخل فيه الناس) من طاعني (فعلوا والا) أي وان لم اظهر (فقد جوا) أي استراحوا من جهاد القتال ولان عاتذ من وجه آخر عن الزهرى فان ظهر الناس على ذلك الذي يبعون فصرح بما حذفه من القسم الاول والتردد في قوله فان اظهرفان ليس شكا في وعده الله انه سينصره ويظهره بل على طريق التنازل وفرض الامر على ما زعم الخصم (وان هم ابوا) أي امتنعوا (فوالذي

نفسى بيده لا قاتلهم على أمرى هذا حتى تنقروا الفتى) والسالفة صفحة العنق وكفى بذلك عن القتل لان القتل تنقروا  
مقدمة عنه قال الداودي اى تنفصل رقبتي اى حتى أموت أو ابقى منفردا فى قبري (ولمعة من الله أمره) اى ليعضيه فى نصرة  
دينه وحسن الاتيان بهذا الجزم بعد ذلك التردد للتبينة على أنه لم يورده الا على سبيل القرض قال ابن المنير لعله صلى الله عليه  
وآله وسلم به بالادنى على الاعلى اى ان لى من القوة بالله والحول به ما يقتضى انى أقاتل عن دينه لو انقردت فكيف لا قاتل  
عن دينه مع وجود المسابن وكثرتهم ونفاذ بصائرهم فى نصر دين الله تعالى وهو معص امره وفى هذا الفصل الذنب على صلة  
الرحم والابقاء على من كان من اهلها وبذل النصيحة للقرابة وما كان عليه النبي صلى الله عليه وآله وسلم من القوة والثبات  
فى تنفيذ حكم الله وتبليغ امره (فقال بديل سأبلغهم ما تقول ٢٦٣ قال فانطلق) بديل (حتى أتى قريشا قال انادنا

جئناكم من هذا الرجل) يعنى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
(وسمعهنا يقول قولا فان شئتم  
ان نعرضه عليكم فعلمنا ان قال  
سفهاؤهم) معنى الوافدى منهم  
عكرمة بن ابى جهل والحكم بن  
ابى العاص (لا حاجة لنا ان نخبرنا  
عنه بشئ) وقال ذوالرأى منهم  
هات) بكسر التاء أى أعطى  
(ما سمعته يقول قال سمعته يقول  
كذا وكذا اخذتهم بما قال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم)  
زاد ابن اسحق فى روايته فقال  
لهم بديل انكم تجلون على محمد  
انه لم يأت لقتال انما جاء معتمرا  
فاتهموه اى بديلا لانهم كانوا  
يعرفون ميده الى النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم فقالوا ان كان  
كاي يقول فلا يدخلها علينا عنوة  
(فقام عروة بن مسعود) بن  
صهيب الثقفى أسلم ورجع الى  
قومه ودعاهم الى الاسلام فقتلوه  
(فقال أى قوم أستم بالوالد) أى

وقد حكى الطحاوى عن أبى يوسف أنه قال لو باخ أباحمقة لقال به واحتج الطحاوى لابي  
حنيفة بأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حبس أصلها لا يستلزم التأيد بل يحتمل أن  
يكون أراد مدة اختياره قال فى القتح ولا يخفى ضعف هذا التأويل ولا يفهم من قوله  
وقفت وحسب الا التأيد حتى يصرح بالشروط عند من يذهب اليه وكأنه لم يقف على  
الرواية التى فيها حبس ما دامت السموات والارض قال القرطبي راداً لوقف مخالف  
للإجماع فلا يلتفت اليه انتهى ومما يؤيد هذا ما ذهب اليه الجمهور حديث أما خالفه فقد  
حبس ادراعه وأعتقه فى سبيل الله وهو متفق عليه وقد تقدم فى الزكاة ومن ذلك  
حديث أبى هريرة المذكور فى أول الباب فان قوله صدقة جارية يشعر بأن الوقف يلزم  
ولا يجوز نقضه ولو جاز النقص لمكان الوقف صدقة منقطعة وقد وصفه فى الحديث بعدم  
الانقطاع ومن ذلك قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يباع ولا يوهب ولا يورث كما تقدم فان  
هذا منه صلى الله عليه وآله وسلم بيان لما هيته التحبيس التى أمر بها غير ذلك يستلزم لزوم  
الوقف وعدم جواز نقضه والا لما كان تحبيسا والمفروض أنه تحبيس ومن ذلك حديث  
أبى قتادة عند النسائي وابن ماجه وابن جرير وغيرهم ما ينفقه الرجل بعلمه ثلاث  
ولده صالح يدعو له وصدقة تجرى بيلغه أجرة ما علم يعمل به من بعده والجري يستلزم عدم  
جواز النقص من الغير ومن ذلك وقف أبى طلحة الآتى وقول رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم له أرى ان تجعلها فى الأقربين وما روى من حديث أنس عند الجماعة ان  
حسان باع نسيبه منه فمخ كون فعله ليس بحجة قدر روى انه أنكرك عليه ومن ذلك وقف  
بجاعة من الصحابة منهم على وأبو بكر والزبير وسعيد وعروة بن العاص وحكيم بن حزام  
وأنس وزيد بن ثابت روى ذلك كله البيهقى ومنه أيضا وقف عثمان لبرثرومة كفى حديث  
الباب واحتج لابي حنيفة ومن معه بما أخرجه البيهقى فى الشعب من حديث ابن عباس  
ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لما نزلت آية الفرائض لا حبس بعد سورة النساء  
ويجاب عنه بأن فى استناد ابن الهيعة ولا يحتج بمثله ويجب ان أيضا بان المراد بالحبس

مثل الاب فى الشفقة لولده) قالوا بلى قال أو است بالوالد) مثل الابن فى النصيح لوالده) قالوا بلى قال فهل تهمنى (أى تنسبوننى  
الى الهمة) قالوا لا) تهمنى (قال أستم تعلمون أنى استغفرت أهل عكاظ) أى دعوتهم للقتال نصرة لكم) قالوا بل هو اعلى) امتنعوا  
وعجزوا (جئناكم باهلى وولدى ومن أطاعنى قالوا بلى قال فان هذا) يعنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد عرض لكم خطة  
رشد) أى خصلته خير وصلاص وانصاف (اقبلوها ودعوني) اتركوني (أتمه) أى اجبى اليه (قالوا الله) أمر من أتى يأتى (فأناه)  
صلى الله عليه وآله وسلم عروة (بفعل يكلم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم) عروة (فأنا من  
قوله بديل) السابق وأخبره انه لم يأت يديس بما كان زادا بن اسحق (فقال عروة عند ذلك) أى عند قوله لا قاتلهم (اى محمد  
أرايت) أخبرنى (ان اسما صاب أمر قومك) أى اسما اكنتم بالكلية (هل سمعت بأحد من العرب اجتماع) اهلك (أهله قاتل)

بالكلمة (وان تكن الاخرى) أى الدولة تقوم فلا يخفى ما يفتعلون بكلمة الكرماني وتبعه العيني بخواب الشرط محذوف  
 وقوله زعمه الادب مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حيث لم يصرح الا بشئ غاليته وقال فى الصايح التقدير وان تكن  
 الاخرى لم ينفك أصحابك وأما قول الزركشى التقدير ان كانت الدولة لا عدو وكان الظاهر لهم عليه ك وعلى أصحابك فقال فى  
 الصايح هذا التقدير غير مستقيم لما يلزم عليه من اتحاد الشرط والجزء لان الاخرى هى انتصار العدو وظهورهم قبول  
 التقدير الى أنه ان انتصر أعداؤه وظفروا كانت الدولة لهم وظفروا (فانى والله لأرى وجوها) أى أعيان الناس (وانى لأرى  
 اشوا من الناس) أى الخسلاطين قاتل شق و يروى اوباشا أى من السفلة فالتانى اخض من الاول (خليفة) أى حقيقة (ان  
 يقرروا بدعوى) يتركوك لان العادة جرت ٢٦٤ ان الجيوش الجامعة لا يؤمن عليها الا فرادى بخلاف من كان من قبيلة واحدة

المذكور توقف المسال عن وارثه وعدم اطلاقه الى يده وقد أشار الى مثل ذلك فى النهاية  
 وقال فى البحر أراد حبس الجاهلية للثابتة والوصيلة والحام سلمة فليس فى آية الميراث  
 منع الوقف لافتراقهما انتهى وأيضاً لو فرض أن المراد بحديث ابن عباس الحبس  
 الشامل للوقف لكونه مكره فى سباق النقي لكان مخصصاً بالحاديث المذكور فى الباب  
 واجتنب لهم أيضاً على عدم لزوم حكم الوقف بما رواه الطحاوى وابن عبد البر عن الزهرى  
 ان عمر قال لولا انى ذكرت صدقة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لردتها وهو يشعر  
 بأن الوقف لا يمنع الرجوع عنه وان الذى يمنع عمر من الرجوع كونه ذكراً للنبى صلى الله  
 عليه وآله وسلم فذكره أن يفارقه على أمر ثم يجاوزه الى غيره ويحجب عنه بأنه لا يخفى فى  
 أقوال الصحابة وافعالهم الا اذا وقع الاجماع منهم ولم يقع ههنا أيضاً هذا الاثر منقطع  
 لان الزهرى لم يدرك عمر فالحق ان الوقف من القربات التى لا يجوز نقضها بعد دفعها  
 لا للواقف ولا لغيره وقد حكى فى البحر عن محمد وابن أبى ليلى ان الوقف لا ينقض الا بعد  
 القبض والا فلا وأقف الرجوع لانه صدقة ومن شرطها القبض ويحجب عنه بعد القبض  
 فله عذر الرجوع وإساقه بالصدقة الحاقه مع الفارق قوله من يشتري بئر رومة يضم الراى  
 وسكون الواو وفى رواية لليعقوبى فى الصحابة من طريق بشر بن بشير الاسلمى عن أبيه انها  
 كانت لرجل من بني عفار عمن يقال لها رومة وكان يبيع منها القرية بعد فقال له النبى  
 صلى الله عليه وآله وسلم تبعتها يعنى فى الجنة فقال يا رسول الله ليس لى ولا لعمالي غيرها  
 فبلغ ذلك عثمان فاشترها بجمعة من ثلثين ألف درهم ثم أتى النبى صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال أتحمل لى ما جمعت له قال نعم قال قد جعلت للمسلمين وللنساء من طريق الاحنف  
 عن عثمان قال اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لى وزاد أيضاً فى رواية من هذه الطريق  
 ان عثمان قال ذلك وهو محصور وصدقه جماعة منهم على بن أبى طالب عليه السلام  
 وطلحة والزبير وسعد بن أبى وقاص قوله فيجعل قيم ادلوه مع دلاء المسلمين فيه دليل على أنه  
 يجوز لا وقف أن يجعل لنفسه نصيباً من الوقف ويؤيده جعل عمر لى وقته ان يأكل

قائمهم بأنفقون القرارى العادة  
 وماعلم عروة ان مودة الاسلام  
 ابلغ من مودة القرابة كما قيل  
 القوم اخوان صدق بينهم سبب  
 من المودة لم يعدل به نسب  
 (فقال له ابو بكر رضى الله عنه)  
 وكان خاف رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فاعدا (امحص)  
 أمر من مصص مصص من باب  
 علم يعلم (نظر اللات) قطعة تبقى  
 بعد الختان فى فرج المرأة وقال  
 الداودى البظر فرج المرأة قال  
 السفاسفى والذى عند اهل اللغة  
 انه ما ينقص من فرج المرأة  
 يقطع عند خنثائها وقال فى  
 القاموس البظر ما بين اسكى المرأة  
 الجع بطور كما ينظر والبظر بانون  
 كتنفذ والمطاراة وفتح وأمة  
 بظر امطوياته والامم البظر محركة  
 واللات اسم احد الاصنام التى  
 كانت قريش وثقف يعبدونها  
 وقد كانت عادة العرب الشتم بذلك  
 تقول ليصصر بظرامه فاستعار

ذلك أبو بكر رضى الله عنه فى اللات لعظيمهم باخاف قصص المبالغة فى سب عروة بقاها من كان يعبد مقام امه ووجهه على  
 ذلك ما أغضبه به من نسبته الى القراء قال فى الفتح وفيه جواز النطق بما يشع من الانفاط لارادة زجر من يداهمه ما يتحقق  
 به ذلك وقال ابن المنير فى قول ابى بكر تخسيس لعدو ولولتهم وتعرض لآراءهم من قولهم ان اللات بنت الله تعالى الله عن ذلك  
 علواً كبيراً بانهم لو كانت بنتاً كان لها ما يكون للآث (نحن نفر عنه ونذعه) استقهام انكارى (فقال) أى عروة (من ذا) أى  
 المتكلم (قالوا ابو بكر قال) عروة (أما الذى نفسى يده لولايد) أى نعمة ومنه (كانت لك عندي لم أجرك) أى كافئك (بها)  
 (لأجبتك) وبين الزهرى ان هذه اليد أن عروة كان يحمل بنية فاعانه ابو بكر بعون حسن وعند الواقدي عشرة قلائص (قال  
 وجعل) عروة (يكلم النبى صلى الله عليه وآله وسلم) فكما تكلم كلمة أخذ بحبيته (الشريعة على عادة العرب من تناول الرجل

ثانية من يكلمه لاسيما عند الملاحظة قال في الفتح وفي الغياب انما يصنع ذلك النظيم بالنظيم لكن كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يغضى لعروة عن ذلك اسمها له ونالها (والمغيرة بن شعبة قائم على رأس النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعه السيف) قصد الحراسة (وعليه) أي على المغيرة (المغفر) ليستخفي من عروة (فكلمه) أي عروة بيده إلى حمية النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم ضرب يده) اجلالا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم وتعظيما (بجعل السيف) وهو ما يكون أسفل القراب من فضة أو غيرها. (وقال له أخريدك عن حمية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) زاد عروة بن الزبير فانه لا ينبغي لمشارك أن يمسسه (فرفع عروة رأسه فقال من هذا) الذي يضرب يدي (قالوا المغيرة بن شعبة) وعروة ابن اسحق فتبسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لعروة من هذا يا محمد قال هذا ابن أخيك المغيرة بن شعبة ٢٦٥ قال في الفتح وكذا أخرجه ابن أبي شيبة من

منه بالمعروف وظاهر عدم الفرق بين أن يكون هو الناظر أو غيره قال في الفتح ويستنبط منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأجند في الأرجح عنه وقال به ابن شعبان من المالكية وجهه ورهم على المنع إلا إذا استغنى لنفسه شيئا يسيرا بحيث لا يهتم أنه قصده حرمان وراثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصنف فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جواز ضيقه واستدل ببقصة عمر هذه وبقصة ركب البذنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفية وجعل عتقها مصادقها ووجه الاستدلال به أنه أخرجهما عن ملكه باعتق وردها إليه بالشرط اهـ وقد حكى في الصريح والناصر أنه لا يصح الوقف على النفس قالوا لا نه تعالىك فلا يصح أن يتملكه نفسه من نفسه كالبيع والهبة ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم سبل الثمرة وتبيل الثمرة بملكه لا الغير قال في الفتح ونعقب بأن امتناع ذلك لا غير مستحيل ومنعه بملكه لنفسه انما هو لعدم التأثثة والتأثثة في الوقف حاصله لأن استحقاقه أيام ملكه غير استحقاقه أيام وقفه اهـ ويؤيد صحة الوقف على النفس حديث الرجل الذي قال للنبي صلى الله عليه وآله وسلم عندي دينار فقال تصدق به على نفسك أخرجه أبو داود والنسائي وأيضا المقصود من الوقف تخصيص القرية وهي حاصله بالصرف إلى النفس

\*(باب وقف المشاع والممَّنوعول)\*

عن ابن عمر قال قال عمر للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ان المائة السهم التي لي بخيبر لم  
أصيب ما لاقط أعجب الي منها قد أردت ان أتصدق بها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
أحسب أصلها أو سلم بعل غنمها رواه النسائي وابن ماجه \* وعن أبي هريرة قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم من أحببني فرسائي سبيل الله أيماناً واحتساباً فأنشبهه  
ورثته ويولفه في ميزانه يوم القيامة حسنة ثات رواه أحمد والبخاري \* وعن ابن عباس قال

٣٤ نيل خا رسول الله لتخمس أول يرى رأيته فنها (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أما الإسلام فاقبل (أي أقبله) (وأما المال فاستمنه في شيء) أي لا تعرض له لكونه أخذه غدرالأن أموال المشركين وإن كانت مغنومة عند القهر فلا يحل أخذها عند الأمن فإذا كان الإنسان مصاحباً لهم فقد آمن كل واحد منهم مصاحباً ففسدك الدماء وأخذ الأموال عند ذلك غدر والغدر بالكفر وغيرهم محظور وانما تحل أموالهم بالحاربة والمغالبة وله صلى الله عليه وآله وسلم ترك المال في يده لا مكان أن يسلم قومه فريداهم أموالهم ويستفاد من القصة أن الحرب إذا تلف مال الحرب لم يكن عليه ضمانه وهو أحد الوجهين لاشافعية (ثم إن عروة جعل يرمق) أي يلحظ (أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعينيه) بالقيمة (قال في الله ما تخمس رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فخامة) ما يصعد من الصدر إلى القيم (الأوقعت في كف رجل منهنم فذلك بها) أي

بالخامة وجهه وجلده) تبرك بفضلانه وزاد ابن اسحق ولا يسقط من شعره شيء الا أخذته (واذا أمرهم ابعدوا أمره) أي  
أمرعو الى فعله (واذا اتوا كادوا يقتلون على وضوئه) يفتحوا وفضل الماء الذي توشأ به أو على ما يجتمع من القطرات وما  
يسيل من الماء الذي بأشرا أعضائه الشريفة عند الوضوء (واذا اتاكم خذوا أصواتهم عنده وما يجدون) من الاحداد (اليه  
النظر) أي ما ياملونه ولا يدعون النظر اليه (تعظيمه) قال في الفتح فيه طهارة الخامة والشعر المنصل والتبرك بفضلات  
الصالحين الطاهرة ولعل الصحابة فهم اؤا ذلك بحضرة عروة وبالنحو في ذلك إشارة منهم الى الرد على ما خشيته من فرارهم فكأنهم  
قالوا باسان الحال من يجب امامه هذه المحبة ويعظمه هذا التعظيم كيف يظن به انه يفر عنه ويسلمه لعدوه بل هو أشد اعتباطا  
به وبدينه ونصره من القبائل التي يراى ٢٦٦ بعضهم باعضا بغير الرحمة ويستفاد منه جواز التوصل الى المقصود بكل طريق

أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحج فقات امرأته لزوجها الحبيبي مع رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما عندي ما أحبك عليه قالت احبني على جلات فلان قال ذلك  
حبيبي في سبيل الله فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فسأله فقال اما انك لو أجبتهما  
علمه كان في سبيل الله واه أبو داود ه وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال  
في حق خالد قدا حبتى ادراعه واعماه في سبيل الله) حديث ابن عمر أخرجه أيضا  
الشافعي ورجال اسفاده ثقات وهو متفق عليه من حديث أبي هريرة كما تقدم وله طرق عند  
الشيخين وحديث ابن عباس أخرجه أيضا ابن خزيمة في صحيحه وأخرجه أيضا البخاري  
والناس في مختصر اوسمكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال اسفاده ثقات وقد تقدم  
نحوه من حديث أم معقل الاسدي في باب الصرف في سبيل الله وابن السبيل من كتاب  
الزكاة وحديث تحببى خالد لادراعه واعماه قد تقدم أيضا في باب ما جاء في تجميل الزكاة  
من كتاب الزكاة قوله ان المسألة السهم الخ اسئلة دل المصنف بهذا الحديث على صحة وقف  
المشاع وقد حكى صحة ذلك في البحر عن الهادي والقاسم والناصر والشافعي وأبي يوسف  
ومالك واحتج لهم بان عرو وقف ما قسمه بينهم بخير ولم تكن مقسومة وحكى في البحر أيضا عن  
الامام يحيى ومحمد انه لا يصح وقف المشاع لان من شرطه التعمين وحكى أيضا عن المؤيد  
بالله انه يصح فيما قسمته ما ياد لا في غيره لتأديته الى منح القسمة أو بيع الوقف وعن أبي  
طالب يصح فيما قسمته افران كالارض المستوية والافلا وأوضح ما احتج به من منع من  
وقف المشاع ان كل جزء من المشترك محكوم عليه بالمال كية للتبريكين فليزم مع وقف  
أحد الشرى يدين أن يحكم عليه بحكمين مختلفين متضادين مثل صحة البيع بالنسبة الى  
كونه مملوكا وعدم الصحة بالنسبة الى كونه موقوفا فيصنف كل جزء الصحة وعدمها  
ويتصف بذلك الجملة وأجاب صاحب المنار عن هذا بأنه نظير العتق المشاع وقد صح ذلك  
هناك كحديث السمة الاعبد كما صح هنا اذا صح من جهة الشارع بطل هذا الاستدلال  
وقد استدلل البخاري على صحة وقف المشاع بحديث أنس في قصة بناء المسجد وان النبي

سأخ (فرجع عروة الى أصحابه  
فقال أي قوم والله لقد وفدت  
على الملوكة ووفدت على قيصر)  
غير منصرف للجمعة وهو لقب  
لكل من ملك الروم هو من  
الخاص بعد العام (وكسرى)  
بكسر الكاف وتفتح اسم لكل  
من ملك الفرس (والنجاشي)  
يفتح النون ويخفيف الجيم لقب  
من ملك الحبشة وخص الثلاثة  
بالذكر لانهم كانوا أعظم ملوك  
ذلك الزمان (والله ان) بكسر  
الهمزة نافية اي ما رأيت ملكا  
قط يعظمه أصحابه ما يعظم  
أصحاب محمد صلى الله عليه وآله  
(وسلم محمدا والله ان تخم نخامة  
الا وقعت في كف رجل منهم  
فذلكم او وجهه وجلده واذا  
أمرهم ابعدوا أمره واذا اتوا  
كادوا يقتلون على وضوئه واذا  
تدكم خذوا أصواتهم عنده  
وما يجدون اليه النظر تعظيمه  
وانه قد عرض عليكم خطبة رشدا  
فأقبلوها) قال في الفتح وفي مرسل

على بن زيد عند ابن أبي شيبة قال عروة أي قوم قد رأيت الملوكة وما رأيت مثل محمد وما هو بعلك ولكن رأيت الهدي صلى  
معكوا فاما أراكم الانصبيكم فاعرعة فانصرف هو ومن اتبعه الى الطائف وفي قصة عروة هذه من الفوائد ما يدل على جودة عقلا  
وتفطنه وما كان عليه الصحابة من المبالغة في تعظيم النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتوقيره ومراعاة أمورهم وردع من جفا عليه  
بقول أو فعل والتبرك بأمره (فقال رجل من بني كنانة) هو الحسين مصغرا ابن علقمة سيد الاحابيش كما ذكره الزبير بن بكار  
(دعوني آتية فقالوا آتية) فأتى (فلما أشرف على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم) هذا فلان وهو من قوم يعظمون البدن) بضم الباء جمع بدنه وهي من الابل والبقرة (فأقبلوها) أي أتبروها (له فقبضت له  
واستقبله الناس يلبون) بالعمرة زاد ابن اسحق فلما رأى الهدي يسيل عليه من عرض الوادي بقلائده قد حبس عن محله رجع



ولم يصل الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لكن في مغازي غرودة عند الحاء كم فصاح الحليس وقال هلا بكت قريش ورب  
 السمكة ان القوم انما اتوا عارفا قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجل يا اخا بنى كفاة فعلمهم بذلك فيجتمعون ان يكون خاطبهم  
 على بعد (فما رأى) الكافي (ذلك) المذكور من البدن واستقبال الناس له بالتلبية (قال) متججبا (سيهان الله ما ينبغي لهؤلاء  
 أن يصدوا) أي عنه و (عن البيت فلما رجع الى أصحابه قال) لهم (رأيت البدن قد قلت) أي علق في عنقه شيء لم يعلم انه اهدى  
 (واشعرت) أي طعن في سنامه بحيث سال دمه الميكون علامة لاهدى أيضا (فما أرى ان يصدوا عن البيت) زاد ابن اسحق  
 وغضب وقال يا معشر قريش ما على هذا عاقدنا كم يصد عن بيت الله من جاء معظمه الله فقالوا كف عنا يا حليس حتى نأخذ  
 لانفسنا ما نرضى وفي هذه القصة جواز الخدعة في الحرب واطهار ارادة ٢٦٧ الشيء المقصود وغيره وفيه ان كثير من  
 المشركين كانوا يعظمون حرمت  
 الاحرام والحرم وينكرون على  
 من يصد عن ذلك عسكاهم بيقايا  
 دين ابراهيم عليه السلام (فقام  
 رجل منهم يقال له مكرز بن  
 حفص) بن الاخيف من بني  
 عامر بن لؤي (فقال دعوني آتية  
 فقالوا اتية فلما أشرف عليهم  
 اى على النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم وأصحابه (قال النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم هذا مكرز وهو  
 رجل فاجر) اى غادر لانه كان  
 مشهورا بالعدو ولم يصد منه في  
 قصة المدينة فجوز ظاهره وذكر  
 الواقدي انه اراد ان يبيت المسلمين  
 بالمدينة فخرج في خمسين رجلا  
 فاخذ محمد بن مسلمة وهو على  
 الحرس فاقامتهم منهم مكرز فكانه  
 صلى الله عليه وآله وسلم اشار الى  
 ذلك (فجعل) اى مكرز (يكلم  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فيمنها هو) اى مكرز (يكلمه)  
 صلى الله عليه وآله وسلم (اذ جاء

صلى الله عليه وآله وسلم قال ثامنوني خائنكم فقالوا لا تطاب ثم نه الا الى الله عز وجل  
 وهذا ظاهر في جواز وقف المشاع ولو كان غير جائزا لانكر عليهم النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قواهم هذا وبينهم السلام وحكى ابن المنير عن مالك انه لا يجوز وقف المشاع اذا  
 كان الواقف واحدا لانه يدخل الضرر على شريكه قوله من احتبس فرسا الخ فيه دليل  
 على انه يجوز وقف الحيوان واليه ذهب العترة والشافعي والجمهور وقال أبو حنيفة  
 لا يصح لعدم دوامه وقال محمد لا يصح في الخيل فقط اذ هي معروضة للثلب وحديث  
 الباب يرد عليهم ما يؤيد الصحة حديث عمر بن الخطاب المتقدم في باب من سعى المتصدق ان  
 يشتري ما تصدق به من كتاب الزكاة فان فيه ان عمره - على قرص في سبيل الله واطلع  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وقرره ونهاه عن شرائه برخص وقد ترجم عليه  
 البخاري في كتاب الوقف باب وقف الدواب والكراع والعروض والصامت ومن ادلة  
 الصحة حديث ابن عباس المذكور وحديث يحيى بن عمار بن خالد يدل على جواز وقف المتقولات  
 وقد تقدم الكلام عليه

\*(باب من وقف أو تصدق على اقربائه أو وصى لهم من يدخل فيه)\*

(عن أنس ان أباطلحة قال يا رسول الله ان الله يقول لن تمألوا البر حتى تمفقوا مما تحبون  
 وان أحب أموالى الى بيريحوا وانهم صدقة لله أرجو برها وذخرها عند الله فضعها يا رسول  
 الله حيث أراك الله فقال يخرج ذلك مال رايح مرتين وقد سمعت أرى ان يجعلها في  
 الاقربين فقال أبو طلحة افعل يا رسول الله ففهمها أبو طلحة في آقاربه وبني عمه متفق  
 عليه \* وفي رواية تنازل هذه الآية ان تمألوا البر قال أبو طلحة يا رسول الله أرى  
 ربنا يا ذا المن أموالنا فشهدك انى جعات أرضي بريح الله فقال اجعلها في قرابتك قال  
 فجعلها في حبان بن ثابت وأبي بن كعب رواه أحمد ومسلم والبخاري معناه وقال فيه  
 جعلها الفقراء فقر ابنك قال محمد بن عبد الله الانصاري أبو طلحة زيد بن سهل بن الاسود بن

سهيل بن عمرو) مصغرا (قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم القديسهل لكم من امركم) وعند ابن ابي شيبة من حديث  
 سلمة بن الأكوع قال بعثت قريش بسهيل بن عمرو وحو يط بن عبد العزيز الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليصلحوا  
 فلما رأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم سهيلا قال سهيل لكم من امركم وهذا من باب التخاذل وكان صلى الله عليه وآله  
 وسلم وجبه فقال الحسن واني عن التبعيضية في قوله من امركم ايذا بان السهولة الواقعة في هذه القصة ليست عظيمة  
 قبل واهله صلى الله عليه وآله وسلم اخذ ذلك من التصغير الواقع في سهيل فان تصغيره يقتضى كونه ايس عظيميا (فقال) سهيل  
 (هات اكتب بيننا وبينكم كتابا) وفي رواية ابن اسحق فلما انتمى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرى بينهم القول حتى وقع  
 بينهم الصلح على أن توضع الحرب بينهم عشرين شهرا وأن يأمن الناس بعضهم بعضا وأن يرجع عنهم عامهم هذا قال في الفتح وهذا



التقدير الذي ذكره ابن ابي عمير انه مدة الصلح هو المئتين سنة وبه جزم ابن سعد واخرجه الحاكم من حديث علي بن فضال واما ما وقع في  
كامل ابن عدي ومستدرک الحاكم والاوسط للطبرانی من حديث ابن عمر ان مدة الصلح كانت أربع سنين فاسناده ضعيف  
منكر مخالف للمصحح وقد اختلف العلماء في المدة التي تجوز المهادنة فيها مع المشركين فقليل لا يتجاوز عشرين سنة على ما في هذا  
الحديث وهو قول الشافعي والجمهور وقيل تجوز الزيادة والاول هو الرابع (فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم السكاب)  
هو علي بن ابي طالب (فقال له) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم اكتب بسم الله الرحمن الرحيم قال سيميل اما الرحمن فوائده  
ما دري ما هو واكتب باسمك اللهم كما كنت تكتب) وكان صلى الله عليه وآله وسلم يكتب كذلك في بدء الاسلام كما كانوا  
يكتبون في الجاهلية فلما نزلت آية اقل ٢٦٨ كتب بسم الله الرحمن الرحيم فادركتهم حجة الجاهلية (فقال المساكون والله

حرام بن عمرو بن زيد مناة بن عدي بن عمرو بن مالك بن النجار وحسان بن ثابت بن المذخر  
ابن حرام يتبعان الى حرام وهو الاب الثالث وأبي بن كعب بن قيس بن عتيك بن زيد بن  
معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو ويجمع حسانا واباطمة وأبيا وبين أبي وأبي  
طلحة ستة آباء وعن أبي هريرة قال لما نزلت هذه الآية وأندرعش يترك الأقربين دعا  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قريشا فاجتمعوا فعم وخض فقال يا بني كعب بن لؤي  
انفذوا أنفسكم من النار يا بني مرة بن كعب انفذوا أنفسكم من النار يا بني عبد شمس  
انفذوا أنفسكم من النار يا بني عبد مناف انفذوا أنفسكم من النار يا بني هاشم انفذوا  
انفسكم من النار يا بني عبد المطلب انفذوا أنفسكم من النار يا فاطمة انفذى نفسك  
من النار فاني لأمل ان لكم من الله شيئا غير ان لكم رجاسا بالهاية الاها متفق عليه  
واقطع اسلم قوله بغيرها بفتح الموحدة وسكون التحتية وفتح الراء وبالهمزة والمد وجاء في  
من ضبطه أوجه كثيرة وجهها ابن الاثير في النهاية فقال ويروى بفتح الباء وكسرها وبفتح  
الراء وضمة هاء وبالمد والقصر فهذه ثمان لغات وفي رواية حماد بن سلمة يربحها بفتح أوله وكسر  
الراء وتقديعها على التحتية وهي عند مسلم وريح هذه صاحب الفائق وقال هي وزن  
فعلة من البراح وهي الارض الظاهرة المنة كشنة وعند أبي داود وباربعها وهي بالفتح  
الموحدة والباء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء  
الارض المقدسة قال الباجي أفتحها بفتح الباء الموحدة وسكون الباء وفتح الراء  
مقصورا وكذا جرهم به الصغاني وقال الباجي أيضا أدركت أهل العلم ومنهم أبو ذر  
يفتحون الراء في كل حال قال الصوري وكذا الباء الموحدة قوله يخرج كلاهما بفتح  
الموحدة وسكون المجهمة وقد ينون مع التثنية أو التثنية بالكسر وبالرفع لغات قال  
في الفتح وإذا كررت فالأختياران تنون الأولى وتسكن الثانية وقد يسكن جميعا  
قال الشاعر يخرج نواله ولله ولود ومعناها تفخيم الامر والاعجاب بقوله راجع شدا

لَا تَكْتُمُهَا إِلَّا بِاسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ  
الرَّحِيمِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَلِهِ (وَسَلَّمَ) أَهْلِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ  
(اَكْتُبْ بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ نَمُوقَال) صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَلِهِ وَسَلَّمَ اَكْتُبْ  
(هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدٌ رَسُولُ  
اللَّهِ فَقَالَ سَهْمِيلُ وَاللَّهِ لَوْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّكَ  
رَسُولُ اللَّهِ مَا صَدَّقْنَاكَ عَنْ الْبَيْتِ  
وَلَا قَاتَلْنَاكَ وَلَكِنْ اَكْتُبْ مُحَمَّدُ  
ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَأَلِهِ (وَسَلَّمَ) وَاللَّهِ لَأُرْسِلَنَّ  
اللَّهُ وَأَنْ كَذَّبُونِي اَكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ قَالَ الزُّهْرِيُّ وَذَلِكَ أَيْ  
أَجَابَنِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَلِهِ وَسَلَّمَ  
لِسُؤَالِ سَهْمِيلٍ حَيْثُ قَالَ اَكْتُبْ  
بِاسْمِكَ اللَّهُمَّ وَ اَكْتُبْ مُحَمَّدُ بْنُ  
عَبْدِ اللَّهِ (لِقَوْلِهِ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَأَلِهِ وَسَلَّمَ (لَا يَسْأَلُونِي خُطْبَةً  
يُعْظَمُونَ فِيهَا حُرْمَاتُ اللَّهِ إِلَّا  
أَعْطَيْتُهُمْ إِيَّاهَا فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَلِهِ (وَسَلَّمَ) عَلَى أَنْ تَخْلُوا  
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ الْبَيْتِ) الْعَتِيقُ (فَقَطُوفُ  
يَهْ فَقَالَ سَهْمِيلُ وَاللَّهِ لَا تَخْلِي بَيْنَكَ  
وَبَيْنَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ) (فَصَدَّقْتُ)

وبين البيت الحرام (سنة) **باب** في رواية أبي هريرة أنك دخلت عينا عوفة (ولكن ذلك) القهني  
العرب أنا أخذنا من غطه) بضم الضاء أي قهر أو ذواية أنك دخلت عينا عوفة (ولكن ذلك) القهني  
أي التحلّة (من العام المقبل فسكتب) على ذلك (فقال سهل) وعلى أنه لا يأتيتك من أجل وان كان على دينك (الأردنية البنا)  
وفي رواية أخرى نعم الرجال والنساء فدخلن في هذا الصلح ثم نسخ ذلك الحكم فيهن أولم يدخلن إلا بطريق العموم فخصصن  
(قال المسلمون) قال في الفتح وقال ذلك يشبهه أن يكون عمر وعن قال أيضا السعيد بن حضير وسعد بن عباد كما قاله الواقدي  
وسهل بن حنيف (سبحان الله كيف يرد إلى المشركين وقد جاء مسلما فيمنعناهم) كذلك أذن دخل أبو جندل بن سهيل بن عمرو  
واسمه العاص وكان حبس حين أسلم وعذب فخرج من السجن وتكب الطويق وركب الجبال حتى هبط على المسلمين حال  
كونه (يسق) أي يمشي (في قيوده) مشى المقييد المثل (وقد خرج من أسفل مكة حتى رمى بنفسه بين أظهر المسلمين فقال) يوم

(مهمل) هذا يحمده أول ما أقاضك عليه ان تردده الى فقال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) انما نقض الكتاب بعد (اي لم نقرغ من كتابته) (قال) مهمل (فوالله اذ لم أصابك على نبي ابدأ قال النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) فاجزه (اي امض) (لي) فعلى فيه فلا رده اليك (قال) مهمل (ما أنا بعينه لك قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى فافعل قال) مهمل (ما أنا فاعل قال مكرف) بكسرا الميم وسكون الكاف وفتح الراء ابن حفص وكان ممن أقبل مع مهمل بن عمرو في القساس الصلح (بلى قد أجزأك قال أبو جندل أي معشر المسابن أردت الى المشركين وقد جئت) حال كوني (مسابا الاثرون ما قد لقيت وكان قد عذب عذابا شديدا في الله) زاد ابن اسحق فقال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) يا أبا جندل اصبر واحتسب فاننا لانغدر وان الله جاعل لك فرجا ومخرجا قال الخطابي تأول العلماء ما وقع في قصة أبي جندل على وجهين أحدهما ان الله ٢٦٩ قد أباح العقوبة للمسلم اذا خاف الهلاك

ورخص له أن يتكلم بالكفر مع اضمحار الايمان ان لم تمكنه التورية فلم يكن رده اليهم اسلاما لابي جندل الى الهلاك مع وجود السبيل الى الخلاص من الموت بالعقبة الثانية انما نردده الى أبيه والغالب ان أباه لا يبلغ به الهلاك وان عذبه أو سجنه فله مندوحة بالعقبة أيضا وامامنا يخاف عليه من الفتنة فان ذلك امتحان من الله يبتلي به خير عباده من المؤمنين واختلاف العلماء هل يجوز الصلح مع المشركين على ان يرد اليهم من جاء مسلما من عندهم الى بلاد المسابن أم لا فقول نعم على ما دللت عليه قصة أبي جندل وأبي بصير وقيل لا وان الذي وقع في القصة منسوخ وان ناسخه حديث أنا يرى من مسلم يقيم بين مشركين وهو قول الحنفية وعند الشافعية تفصيل بين العاقل وبين الجنون والصبي فلا يردان وقال بعض الشافعية ضابط

اللعني هل هو بالعتمانية أو بالوحدة ورواه البخاري عنه بالثبت قوله في الاقربين اختلف العلماء في الاقارب فقال أبو حنيفة القرابة كل ذي رحم محرم من قبل الاب أو الام ولكن يبدأ بقرابة الاب قبل الام وقال أبو يوسف ومحمد من جمعهم أب من ذمة الهجرة من قبل أب أو أم من غير تفصيل زاد زفر ويقدم من قرب وهو رواية عن أبي حنيفة وأول من يدفع له ثلاثة وعند محمد اثنان وعند أبي يوسف واحد ولا يصرف للاغنياء عندهم الا ان شرط ذلك وقالت الشافعية القريب من اجتمع في النسب سواء قرب أم بعد مسابا كان أو كافرا غنيا أو فقيرا ذكر أو أنثى وارثا أو غير وارث محرما أو غير محرم واختلفوا في الاصول والفروع على وجهين وقالوا ان وجد جمع محصورون أكثر من ثلاثة استوعبوا وقيل يقتصر على ثلاثة وان كانوا غير محصورين فمقل الطعاوى الاتفاق على البطالان قال الحافظ وفيه نظر لان عند الشافعية وجهها بالجواز ويصرف منهم الثلاثة ولا يجب التسوية وقال أحمد في القرابة كالشافعي الا انه أخرج الكافرو في رواية عنه القرابة كل من جمعه والموصى الاب الرابع الى ما هو أسفل منه وقال مالك يحتصم بالعصبة سواء كان يرثه أو لا ويبدأ بفقراهم حتى يغنوا ثم يعطى الاغنياء هكذا في الفتح وحكى في الجرح مالك ان ذلك يحتصم بالوارث وعند الهادوية ان القرابة والاقارب لمن ولده جدا أبوي الواقف واحتجوا بان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جعل منهم ذوى القربى لبقى هاشم وهاشم جدا أبيه عبد الله وهذا ظاهر في جد الاب وأما جد الام فلا بل هو يدل على خلاف المدعى من هذه الحثية اذ لم يصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى من ينسب الى جد أمه وأجاب صاحب شرح الانبار ان خروج من ينسب الى جد الام هنا مخصص من عموم الآية والعموم يصح تخصيصه فلا يلزم اذا خص ههنا ان يخرجوا حيث لم يخص وقد استدلل أيضا على خروج من ينسب الى جد الام بانهم ليسوا بقرابة لان القرابة العشيرة والعصبة وليس من كان من قبل الام بعصبة ولا عشيرة وان كانوا أرحاما وأصهارا ولهذا قال في البحر وقربا بى وأقاربى أو ذوا وأرحامى

جواز الرد أن يكون المسلم بحيث لا يجب عليه الهجرة من دار الحرب والله أعلم (فقال عمر بن الخطاب) رضى الله عنه (فايت نبي الله صلى الله عليه وآله) (وسلم) فقالت له (أأنت نبي الله حقا قال) صلى الله عليه وآله (وسلم) (بلى قالت ألسنا على الحق وعدونا على الباطل قال) بلى قلت فلم تعطى الدنيا (أي الخالة الدنيا الزديعة الخبيثة في ديننا اذ) أي حينئذ (قال انى رسول الله ولست أعصيه وهو ناصرى) فيه تشبيه له على ان التماحصل عنده من القلق وأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يفعل ذلك الا لما اطاعه الله عليه من حبس الناقصة وأنه لم يفعل ذلك الا بحس من الله قال عمر (قالت) له صلى الله عليه وآله وسلم (أو ليس كنت تحب ثنائنا من اثنائ البيت فنطوف به) وعند الواقدي انه صلى الله عليه وآله وسلم كان رأى في منامه قبل ان يعمرانه دخل هو وأصحابه البيت فمارأوا تأخير ذلك شق عليهم (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (بلى فاخبرتك انانا تيه

(العام) هذا (قال) ع (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به قال) ع (فانيت ابا بكر فقلت يا ابا بكر اليس هذا بنى الله حقاً قال بلى  
 قلت السناء على الحق وعدونا على الباطل قال بلى قلت فلم تعطى) انحصار (الدينه) انحصار (في ديننا اذا) أى حينئذ (قال) أبو  
 بكر رضى الله عنه مخاطباً للعمر (أبى الرجل انه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وليس بعصى ربه وهو ناصره فاستمسك  
 بغرزه وهو لا يدل بمنزلة الركب لا فرس أى فتمسك بأمره ولا تخالفه كما يتمسك المرء بركب الفارس فلا يفارقه (قواله انه على  
 الحق) قال ع (قلت اليس كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يحدثنا اناساً فى البيت ومطوف به قال) أبو بكر (بلى أفأخبرك انك  
 تأنس به العام) هذا قال ع (قلت لا قال فانك آتية ومطوف به) وفي ذلك دلالة على فضيلة أبى بكر ووفور علمه وقوة إيمانه  
 لكونه اجاب بما اجاب به الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ٢٧٠

ان ولده جدياً به ما تاملوا الصرفة صلى الله عليه وآله وسلم منهم ذوى القربى فى الهاشمين  
 والمطلبين وعلى اعطاء المطلبين بعدم القرقة لا القرب وهو الظاهر كما وقع منه صلى الله  
 عليه وآله وسلم التصريح بذلك لما سأل به بعض بنى عبد شمس عن تخصيص المطلبين  
 بالاعطاء ذنوبهم فقال انهم لم يفارقوني فى جاهلية ولا اسلام ولو كان الصرف اليهم للقرباه  
 فقط لكان حكمهم وحكم بنى عبد شمس واحداً لانهم متحدون فى القرب اليه صلى الله  
 عليه وآله وسلم قوله أفعل بضم اللام على انه قول أبى طلحة قوله نفسه أبى طلحة فيه  
 تعيين أحد الاحتمالين فى لفظ أفعل فانه أحتمل أن يكون فاعله أبى طلحة كما تقدم واحتمل  
 أن يكون ضميعة أخرى واتى هذا الاحتمال الثانى بهذه الرواية وذكر ابن عبد البر ان  
 اسم عبد القاضى رواء عن القهني عن مالك فتنازل فى رواية فقهها رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فى أقاربه وبنى عمه أى فى أقارب أبى طلحة وبنى عمه قال ابن عبد البر  
 إضافة القسم الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان شأته فى لسان العرب على معنى  
 انه لا حصر به لكان أكثر الروايات لم يقولوا ذلك والعواب رواية من قال فقهها أبى طلحة  
 قوله فى أقاربه وبنى عمه فى الرواية الثانية فجعلها فى حسان بن ثابت وأبى بن كعب وقد  
 تمسك به من قال أقل من يعطى من الأقارب اذ لم يكونوا منحصرين اثنين وفيه نظر لانه  
 وقع فى رواية للبخارى فجعلها أبى طلحة فى ذوى رحمة وكان منهم حسان وأبى بن كعب  
 فدل ذلك على انه اعطى غيرهما مع ما وفى مرسل أبى بكر بن حزم فردده على أقاربه أبى بن  
 كعب وحسان بن ثابت وأخيه وابن أخيه شداد بن اوس ونسط بن جابر فقاموا به فباع  
 حسان حصته من معاوية بمائة ألف درهم قوله ابن حرام بالمائة مائة قوله ابن زيد بمائة  
 هو بالاضافة قوله وبين أبى وأبى طلحة ستة آباء قال فى الفخ هو ملبس مشكل وشرع  
 الدمياطى فى بيانه ويغنى عن ذلك ما وقع فى رواية المسقى حيث قال عقب ذلك وأبى بن  
 كعب هو ابن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار فعمرو بن مالك  
 يجمع حساناً وأبى طلحة وأبى

صلى الله عليه وآله وسلم غير أبى  
 بكر الصديق وذلك لجلالة قدره  
 وتبعية ما عنده وفى جواب أبى  
 بكر لعمر بنظير ما أجابه النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم سواء دلالة على  
 انه أتم الصداقة واعرفهم  
 بأحوال الرسول وأعلمهم بأمر  
 الدين وأشدهم موافقة لامر الله  
 تعالى وقد وقع التصريح فى هذا  
 الحديث بان المسلمين استمكروا  
 العمل المذكور وكانوا على رأى  
 عمر فى ذلك وظهور من هذا الفصل  
 ان الصديق لم يكن فى ذلك موافقاً  
 لهم بل كان قلبه على قلب رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم سواء  
 فى الهجرة ان ابن الدغنة وصف  
 أبا بكر بنظير ما وصفت به خديجة  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم سواء من كونه يصل الرحم  
 ويحتمل الكل ويعين على  
 نواب الحق وغير ذلك فلما كانت  
 صفاتهم متشابهة من الابتداء  
 استقر ذلك الى الانتهاء وأخرج

البزار من حديث عمر نفسه مختصراً قال عمر اتهموا الراى على الدين فمقدراً أتى أروا رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم برأى وما هاتون عن الحق (قال ع) رضى الله عنه (فعلمت لذلك) التوقف فى الامتنال ابتداء  
 (احتمالاً) ما لحقه أى من الذهاب والجمي موالى السؤال والجواب ولم يكن ذلك شكاً من عمر بل طلب الكشف ما خفى عليه وحتم على  
 اذلال الكفار لما عرف من قوته فى هجرة الدين وعنه ابن اسحق فكان عمر يقول ما زلت أتصدق وأصوم وأصلى وأعشق من  
 الذى صنعت يومئذ مخافة كلالى الذى تكلمت به وعند الواقدي من حديث ابن عباس قال عمر رضى الله عنه لقد اعتقت  
 بسبب ذلك رقاباً وصمت دهر الطديت وقد قال السهيلي هذا الشك هو ما لا يستمر صاحبه عليه وانما هو من باب الوسوسة كذا  
 قال والذي يظهر انه توقف منه ليقف على الحكمة فى التقية وتكشف عنه الشبهة ونظيره قصيدته فى الصلاة على عبد الله بن

اي وان كان في الاولى لم يطابق اجتهاده الحكم بخلاف الثانية وهي هذه القصة وانما عمل الاعمال لهذه والاف جميع ما صدر  
عنه كان معذورا فيه بل هو فيه ما جاور لانه مجتهد فيه (قال فاسا فرغ من قضية الكتاب) واشهد على الصلح رجلا من المسلمين  
منهم ابو بكر وعمر وعلي ورجلا من المشركين منهم مكرز بن حفص (قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا يصح ما قوما  
فانفجروا) الهدي (ثم احلقوا) رؤسكم (قال فوالله ما قام منهم رجل) رجاء نزول الوحي بابطال الصلح المذكور لئلا يهزم  
قضاء نسكهم ولا اعتقادهم ان الامر المطلق لا يقتضي القصور ولا حتم ان يكون الامر بذلك للنسب ويحتمل ان يكون بينهم  
صورة الحال فاستغرقوا في الفكر لما لحقهم من الدل عند انفسهم مع ظهور قوتهم واقتدارهم في اعتقادهم على بلوغ غرضهم  
وقضاء نسكهم بالقهر والغلبة ويحتمل مجموع هذه الامور لجموعهم ٢٧١ وليس فيه حجة لمن اثبت ان الامر للقصور ولان  
قاه ولان قال ان الامر للوجوب

ولا للنسب لما يطرق القصة من  
الاحتمال (حتى قال) صلى الله  
عليه وآله وسلم (ذلك ثلاث  
مرات فلما لم يقيم منهم أحد دخل  
على أم سلمة فذكرها ما مات من  
الناس) من كونهم لم يبقوا وفي  
رواية ابن اسحق فقال لها الا تترين  
الى الناس اني امرهم بالامر فلا  
يفعلونه وفي رواية أبي الميج فاشهد  
ذلك عليه فدخل على أم سلمة فقال  
هالك المسلمون امرتهم ان يحلقوا  
ويخسروا فلم يفعلوا قال بخلاف الله  
عنهم يؤمّد بام سلمة (فقاتلت ام  
سلمة يا بني الله أنتجب ذلك) وعند  
ابن اسحق فالت أم سلمة يا رسول  
الله لانهم فاتهم قد دخلهم امر  
عظيم مما اذخات على نفسك من  
المشقة في امر الصلح ورجوعهم  
بغير فتح ويحتمل انما فهمت  
من العناية انه احتمل عندهم  
ان يكون النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم امرهم بالخلى

في انفة عاده الموقوف عليه واستدل به الجمهور على ان من أوصى أن يفرق ثلث  
ماله حيث أرى الله الوصى انما تصح وصيته ويفرقه الوصى في سيدل الخير ولا يبا كل منه  
شيئا ولا يعطى منه وارثا للميت وخالف في ذلك أبو ثور وفيه جواز التصديق من الحي في  
غير مرض الموت باكثر من ثلث ماله لانه صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفسل أباطحة عن  
قدر ما تصدق به وقال اسعد بن أبي وقاص في مرضه الثلث كثير وفيه تقديم الاقرب من  
الافارب على غيرهم وفيه جواز اضافة حب المال الى الرجل القاضل العالم ولا نقص  
عليه في ذلك وقد أخبر الله تعالى عن الانسان انه يحب الخير لشد يد والحبير هذا المال  
اتفاقا كما قال صاحب الفتح وفيه التسك بالعموم لان أباطحة فهم من قوله تعالى ان  
تناولوا البر حتى تنفقوا مما يحبون تناولوا ذلك لجميع افرادهم فلم يبق حتى يرد عليه البيان  
عن شيء بعينه بل يادى الى اتفاق ما يحبه فاقروا النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وفيه  
جواز زولي المتصدق لقسم صدقته وفيه جواز اخذ الغنى من صدقة التطوع اذا  
حصات له بغير مسئلة واستدل به على مشروعية الحبس والوقف قال الحافظ ولا حجة فيه  
لا حتم ان تكون صدقة أبي طلحة صدقة عليك قال وهو ظاهري سيقا الماحشون عن  
الحق يعني في رواية البخاري وفيه انه لا يجب الاستيعاب لان بني حرام الذي اجتمع فيه  
أبو طلحة وحسان كانوا بالمدينة كثيرا قوله فم وخص أي جاء بالعام أو لا فنادى بني كعب  
ثم خص بعض البطون فنادى بني مرة بن كعب وهم بطن من بني كعب ثم كذلك وفيه  
دليل على ان جميع من ناداهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يطلق عليهم لفظ  
الاقربين لا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعل ذلك محتملا لقوله تعالى وأتذر شعيرتك  
الاقربين واستدل به أيضا على دخول النساء في الافارب لعموم اللفظ ولذكره صلى الله  
عليه وآله وسلم فاطمة وفي رواية للبخاري من حديث أبي هريرة هذا أيضا انه صلى الله  
عليه وآله وسلم ذكر عمة صفية واستدل به أيضا على دخول الفروع وعلى عدم  
التخصيص بين يرث ولا بين كان مسما قال في الفتح ويحتمل أن يكون لفظ الاقربين صدقة

اخذ بالارخصة في حقهم وانه هو يستقر على الاجرام اخذ بالارعية في حق نفسه فاسارت عليه أن يتجمل لينفي عنهم هذا  
الاحتمال فقالت (اخرج ثم لا تكلم أحد منهم كلمة حتى تكبر بذلك وتدعو حالقك فيحلقك) وعرف النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم صواب ما أشارت به (فخرج فلم يكلم أحد منهم حتى فعل ذلك فخر بدنه) وكانوا سبعين بدنه فيما اجل لاني جهل في رأسه برة  
من فضة اميظ به المشركين وكان خنمه في غزوة بدر (ودعا حالقه) هو خراش بن أمية بن الفضل الخزاعي الكعبي (فخافه فلما  
رأوا) العناية (ذلك) بادروا الى فعل ما امرهم به اذ لم يبق ذلك غاية في نظر (فاموا ففجروا) وفيه فضل المشورة وان الفعل اذ  
انضم للقول كان ابلغ من القول المجرد وليس فيه ان الفعل مطاوعا بلغ من القول وجواز مشاوره المرأة المناضلة وفضل أم  
سلمة ونور عقلا حتى قال امام الحرمين لانعلم امرأه أشارت برأي فاصابت الأم سلة كذا قال وقد استدل بعضهم عليه

بقيت شيعت عليه السلام في أمر موتي وما أتبعه هذا الاستدلال والكلام في أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم لأنفسه  
 الدنيا والآخرين بلقيس ملكة سببا فقد أصابت في رأيها في ترك القتال مع سليمان عليه السلام وتظهر هذا ما وقع لهم في غزوة  
 الفتح من أمرهم بالفتح في رمضان فلما استقر وأعلى الامتناع تناول القدح فشرب فلما أروى شربوا (وجعل بعضهم يحاق  
 بعضها حتى كاد بعضهم يقاتل بعضهم) أي زدحاما قال الزهري ثم انصرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأنزل حتى إذا كان بين  
 مكة والمدينة نزلت سورة الفتح فذكر الحديث في تفسيره إلى أن قال فأتى في الإسلام فتح قبله كان أعظم من فتح الحديبية  
 إنما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت الهدنة ووضعت الحرب أوزارها وأمن الناس كلهم بعضهم بعضا والتقوا  
 وتفاوضوا في الحديث والمنازعة ولم يكمل ٢٧٢ أحدا بالاسلام بعقل شيئا في تلك المدة إلا دخل فيه ولقد دخل في تلك السنين

مثل من كان في الاسلام قبل  
 ذلك أو أكثر يعني من مناديد  
 قريش ومما ظهر من مصلحة  
 الصلح المذكور غير ما ذكره  
 الزهري انه كان مقدمة بين يدي  
 الفتح الأعظم الذي دخل الناس  
 عقبة في دين الله أفواجا وكانت  
 الهدنة مقتضا لذلك ولما كانت  
 قصة الحديبية مقدمة للفتح  
 سميت فتحا فان الفتح في اللغة فتح  
 المغلق والصلح كان مغلقا حتى  
 فتحه الله وكان من أسباب فتحه  
 صد المسايين عن البيت فكان في  
 الصورة الظاهرة ضيما للمسلمين  
 وفي الصورة الباطنة عزاء لهم فان  
 الناس لأجل الأمن الذي وقع  
 بينهم اختلط بعضهم ببعض من  
 غير تكبر واسمع المسلمون المشركين  
 القرآن ونظروهم على الاسلام  
 بجهرة آمنين وكانوا قبل ذلك  
 لا يكلمون عندهم بذلك الاخفية  
 وظهر من كان يخفى اسلامه فذل  
 المشركون من حيث أرادوا

لازمة للعشيرة والمراد بعشيرة قومه وهم قريش وقد روى ابن مردويه من حديث عدي  
 ابن حاتم أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذكر قريشا فقال وإنذر عشيرتكم الأقربين يعني  
 قومه وعلى هذا فيكون قد أمر بالنداء قومه فلا يخاص بالاقرب منهم دون الأبعد فلا  
 حجة فيه في مسئلة الوقت لأن صورتها ما إذا وقف على قرابته أو على أقرب الناس إليه  
 مثلا والآية تعلق بالنداء العشيرة وقال ابن المنير لعله كان هناك قريش منهم به أصلي  
 الله عليه وآله وسلم تعميم الانذار ولذلك عهم اه ويجعل أن يكون أو لا يخص اتباعا  
 اظاهر القرابة ثم عمم الماعذ من الدليل على التعميم لكونه أرسل إلى الناس كافة  
 قوله سابلها لئلا ياكسر الباء قال في القاموس بل رحمه بلا وبلا بالاكسر وصلها  
 وكقطام اعظم لصله الرحم اه

\*(باب ان الوقف على الواديدخل فيه ولد الواديا القرينة لا بالاطلاق)\*

(عن أنس قال بلغ صفة ان حفصة قالت بنت يهودي فبكت فدخل عليها النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم وهي تبكي فقامت قالت لي حفصة انت ابنة يهودي فقال  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم انك لابنة نبي وان عمك لنبي وانك لنتي فيم تقتخر  
 عليك ثم قال اتني الله يا حفصة رواه أحمد والترمذي وصححه وعن أبي بكر  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم سعد المنبر فقال ان ابني هذا سيد يصلح الله على يديه بين  
 فثنين عظيمتين من المسايين يعني الحسن بن علي رواه أحمد والبخاري والترمذي  
 وفي حديث عن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لعلني واما أنت  
 يا علي فختي وأبو وليد رواه أحمد \* وعن اسامة بن زيد ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم قال وحسن وحسين علي وركبه هذان ابناي وإني لأبني اللهم اني أحب ما أحبهما  
 وأحب من يحبهما رواه الترمذي وقال حديث حسن غريب وقال البراء عن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم انا النبي لا كذب أنا ابن عبد المطلب وهو في حديث متفق  
 عليه \* وعن زيد بن أرقم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول اللهم اغفر

العزة وقهر وامن حيث أرادوا الغلبة (ثم جاءه) صلى الله عليه وآله وسلم (نسوة مؤمنات) بعد  
 ذلك في اثنا عشرة صلح وكانت أم كلثوم بنت عقبة من خروج ويقال انها كانت تحت عمرو بن العاص (فأنزل الله تعالى يا أيها  
 الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتننوهن) فاختبروهن بما يغلب على ظنكم موافقة قلوبهن (حتى يبلغ بعضهم  
 الكوافر) بما تسمي به الكافرات من عقيد ونسب بجع عصية والمراد مني المؤمنتين عن المقام على نكاح المشركات وبقيته  
 الآية الله أعلم بما يسميهم فان علموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار أي إلى أزواجهن الكفرة لقوله لاهن حمل لهم  
 ولاهم يحملون لهن وأزهم ما أتقوا أي مادفوا اليهن من المهور وهذه الآية على رواية لا يأتيك أحد وان كان على دينك  
 الإردنية تكون شخصية للسنة وهذا من أحسن أمثلة ذلك وعلى طريقة بعض السلف نابغة من قبيل نسخ السنة بالكتاب



اما على رواية لاياتك من ارجل فلا اشكال فيه (فطلق عمر) رضي الله عنه (يومئذ امر اثنين) قرية بنت أبي أمية وابنة جبرول  
 المنزلي (كانت في النمر) وقد كان ذلك جائزا في ابتداء الاسلام (فتزوج احدهما) وهي قرية (معاوية بن أبي سفيان  
 والاخرى صنوان بن أمية) وفي رواية وتزوج الاخرى أبو جهل (ثم رجع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى المدينة فخافه أبو  
 بصير) بنفق الباء (رجل من قريش) هو عتبة أو عبيد مضر أو هو وهوم ابن أسيد بنفخ الهمة على الصحاح بن جارية المفقفي  
 حليف بني زهرة (وهو مسلم فارسلوا) أي قريش (في طلبه رجلين) هما خنيس مضر ابن جابر وأزهر بن عبد عوف الزهري الى  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فقالوا له همد الذي جعلنا) يوم الحديبية أن نردنا من جاهلنا وان كان على دينك  
 وسألوه أن يرد اليهم ابابصير كما وقع في الصلح (فدفعه) صلى الله عليه وآله وسلم ٢٧٣ (الى لرجلين) وفاقا بالهمد (فخرج به حتى

بافا. الحليفة فنزلوا بها كانوا من  
 قمر لهم فقال أبو بصير لاحد  
 الرجلين) وهو خنيس بن جابر  
 كما عند ابن سعد وابن اسحق  
 للعاصري (والله اني لارى سيفك  
 هذا فان فلان جدي فافسته الاخر)  
 أي أخرج السيف صاحبه من  
 غمده (فقال أجل) نعم (والله انه  
 لي جدي فاجد جريته ثم جريته  
 فقال أبو بصير اني أنظر اليه  
 فامكنه منه ففصر به) أبو بصير  
 (حتى برد) أي مات (وفرا الاخر)  
 وعند ابن اسحق وخرج المولى  
 يشتد أي هرب وهو مولى خنيس  
 واسمه كوتر (حتى أتى المدينة  
 فدخل المسجد بعد وفقال رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 حين رآه لقد رأيته هذا عرا)  
 بالضم أي خوفا (فلا انتهى الى  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم)  
 قال قتيل (مبني الامة عول وفي  
 لفظ قتيل أي أبو بصير (والله  
 صاحبي واني لمقتول) أي ان لم

للانصار ولا بنو الانصار ولا بنو ابناء الانصار رواه أحمد والبخاري وفي لفظ اغفر ولا انصار  
 ولذا روى الانصار ولذا روى ذرارهم رواه الترمذي وصححه) حديث أنس أخرجه أيضا  
 النسائي وحديث اسامة بن زيد الا قول قد ورد في معنى المفصود منه أحاديث منها عن عمر  
 ابن الخطاب رفعه عنه الطبراني بلفظ كل ولد أم فان عصبتم لا يهيم ما خلا ولد فاطمة  
 فاني أنا أبوهم وعصبتم وعن ابن عباس عند الخطيب بنحوه وعن جابر عند الطبراني في  
 الكبير بنحوه أيضا قال البخاري في رسالته الموسومة بالاسعاف بالجواب على مسألة  
 الانصاف بعد أن ساق حديث جابر بلفظ ان الله جعل ذرية كل نبي في صلبه وان الله  
 جعل ذريته في صلب علي بن أبي طالب ما نظره وقد كنت سئلت عن هذا الحديث  
 وبسطت الكلام عليه ويثبت انه صالح للحجة وبالله التوفيق اه وفي الميزان في حرف  
 العين منه في ترجمة عبد الرحمن بن محمد الحاسب ما لفظه لا يدري من ذا وخبره مكذب  
 وروى الخطيب من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد عن أبيه عن خزيمة بن حازم  
 حدثني المنصور يعني الدوانيقي حدثني أبي عن أبيه عن جده قال كنت انا وأبي  
 العباس عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذ دخل على فقال النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم لله أشد حبا لهذا مني ان الله جعل ذرية كل نبي من صلبه وجعل ذريته في صلب علي  
 اه وذكر في الميزان أيضا في ترجمة عثمان بن أبي شيبة أحاديث عنه من جات أحاديث لكل  
 بني أب عصبه يتقون اليه الاولاد فاطمة انا عصبتم ثم حكى عن العقبلي بعد أن ساق هذا  
 الحديث وغيره انه قال قال عبد الله بن أحمد بن حنبل أفكر أبي هذه الاحاديث أنه كرها جدا  
 وقال هذه موضوعة مع أحاديث من هذا النحو قال الذهبي بعد ذلك قات عثمان بن أبي  
 شيبة لا يحتاج الى متابع ولا ينكر له أن ينفرد بأحاديث اسعة ما روى وقد يغلط وقد اعتمد  
 الشيخان في صحيحهما اه وحديث اسامة الاخر أخرجه الترمذي أيضا من حديث  
 البراء بدون قوله هذا ان اباي ولفظه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبصر حسنا وحسينا  
 فقال اللهم اني أحبهما فاحبهما وأخرجه أيضا الشيخان من حديثه بلفظ أيت رسول الله

٢٥ نيل حا تردوه عن (خاء أبو بصير فقال يا بني الله قد والله أوفى الله ذمتك) فليس عليك منهم عتاب فيها صنعت أنا  
 وعن الزهري فقال أبو بصير يا رسول الله عرفت اني ان قدمت عليهم فقتوني عن ديني فعلت ما فعلت وليس بيني وبينهم عهد ولا  
 عقد اه وفيه ان للمسلم الذي يجي من دار الحرب في زمن الهدنة قتل من جاء في طلب رده اذا شرط لهم ذلك لان النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم لم ينكر على ابي بصير قتله العاصي ولا أمر فيه بقود ولا دية والله أعلم (قد رددتني اليهم ثم أنجاني الله منهم  
 قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويل له) كلمة ذم لقولها العرب في المدح ولا يقصدون معنى ما فيها من الذم لان الويل  
 الهالك فهي كقولهم لامة الويل وقيل كلمة تعجب وهي من أسماء الافعال (معر حرب) أي موقد نار الحرب (لو كان له أحد)  
 ينصره لاسار الحرب لا نار الفتنة وأفسد الصلح وفيه إشارة الى ما لا يرد الى المشركين ورهن الى من بالغه ذلك من



المسلمين أن يلحقوا به قال جمهور العلماء من الشافعية وغيرهم يجوز التعريض بذلك لا التصريح كافي القصة والله أعلم (قلم  
سميع) أبو بصير (ذلك عرف أنه صلى الله عليه وآله وسلم) (ميرده اليهم فخرج حتى أتى سيف البحر) بكسر السين أي ساحله في  
موضع يسمى اليوم بصير العين على طريق أهل مكة إذا قصدوا الشام قال الحافظ وهو يحاذي المدينة إلى جهة الساحل  
وهو قريب من بلاد بني سليم (قال ويثقات) أي يتخلص (منهم) أي أبو جندل بن مهابل (أي من أبيه وأهله من مكة وفي رواية  
انقلت في سبعين راكبا مسلمين (فلحق بأبي بصير) سيف البحر (فجعل لا يخرج من قريش رجل قد علم إلا لحق بأبي بصير حتى  
اجتمعت منهم عصابة جماعة لا واحد لها من لفظها وهي قاطن على الأربعين فسادوا في السكن عند ابن اسحق انهم بلغوا نحو ما من  
سبعين بل حزم به عرو في المغازي وزاد ٢٧٤ وكرهوا أن يقدّموا المدينة في مدة الهدنة خشية أن يعادوا إلى المشركين

وصلى الواقدي منهم الوليد بن  
الوليد بن المغيرة (فوالله ما يسعون  
بعير) أي بخبر فاقلة (خرجت)  
من مكة (لقريش إلى الشام إلا  
اعترضوا لها) وقوا لها في  
طريقها بالعرض وذلك كناية  
عن منعهم لها من المسير  
(فقتلوه وأخذوا أموالهم  
فأرسلت قريش) أبا سفيان بن  
حرب (إلى النبي صلى الله عليه  
وآله (وسلم تناسده بالله والرحم)  
تقول له سألته بالله وبحق القرابة  
(لما أرسل) إلى أبي بصير واجتباة  
بالامتناع عن إيذاء قريش (فن  
أتاه) منهم مسلما (فهو آمن) من  
الرد إلى قريش (فأرسل النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم إليهم)  
فقدموا عليه فعلم الذين كانوا  
أشاروا بأن لا يسلم أباجندل إلى  
إيه أن طاعة رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم خير مما كرهوه  
(فأنزل الله تعالى وهو الذي كف  
أيديهم عنكم) أي أيدي كفار

صلى الله عليه وآله وسلم والحسين على عاتقه يقول اللهم اني أجبه فأجبه قوله ذلك لابنة  
نبي الله صلى الله عليه وآله وسلم ذرية هرون وعمها موسى وبوقريظة من ذرية هرون فسمى  
رسول صلى الله عليه وآله وسلم هرون أباها وبينها وبينه آباءة معدون وكذلك جعل  
الحسين ابنه وهو ابن ابنته وكذلك الحسين كافي سائر الأحاديث ووصف نفسه بأنه ابن  
عبد المطلب وهو جده وجعل لا بناء لأنصاروا بينهم حكم الانصار وذلك كله يدل على أن  
حكم أولاد الأولاد حكم الأولاد فمن وقف على أولاده دخل في ذلك أولاد الأولاد  
ماتوا لمواو كذلك أولاد البنات وفي ذلك خلاف وما يؤيد القول بدخول أولاد البنات  
ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي عن أبي موسى الأشعري قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم ولا حديث المذكورة في  
الباب فوأنه خارجة من مقصود المصنف من ذكره في هذا الباب والتعرض لذلك  
يستدعي بسط أطول فلا تفتقر على بيان المطلوب منها هنا

### • (باب ما يصنع بفاضل مال الكعبة) •

(عن أبي وائل قال جلست إلى شعبة في هذا المسجد فقال جلس إلى عمر في مجلسك هذا  
نقال لقد هممت أن لا ادع فيها صفرأ ولا يضاء الا قسمتها بين المسلمين قلت ما أنت بقاعل  
قال لم قلت لم يفعل صاحب الفضل قال هم المارآن يقتدي بهم ما رواه أحمد والبخاري وعن  
عائشة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لولا أن قومك حديثه وعهد  
بجاهلية أو قال بكفر لا نفقت كنز الكعبة في سبيل الله ولجعت باهم بالارض ولا دخلت  
فيها من الجبر رواه مسلم) قوله جلست إلى شعبة هو ابن عثمان بن طلحة بن عبد العزيز بن  
عثمان بن عبد الله بن عبد الدار بن قصي العبدي الحنفي بفنح المهمل والهمزة والجيم ثم متوحدة  
نسبة إلى حجابة الكعبة قوله فيها أي في الكعبة والمراد بالصفراء الذهب والفضة  
قال القرطبي غلط من ظن أن المراد بذلك حلية الكعبة وانما أراد الكنز الذي بها وهو

مكة (وأيدىكم عنهم) أي بطن مكة من بعد أن أظهركم عليهم (حتى بلغ الحمية حمية الجاهلية) أي التي  
تمنع الأذعان للحق (وكانت سميتهم أنهم لم يقرؤا الله بنى الله ولم يقرؤا بيسم الله الرحمن الرحيم وحالوا بينهم وبين البيت) وظاهر  
قوله فأنزل الله وهو الذي كف أيديهم أنهم سألوا في شأن أبي بصير وفيه نظروا المشهور أنهم أنزلت بسبب القوم الذين أرادوا من  
قريش أن يأخذوا المسلمين غرة فظفروا بهم ففعل عنهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت رواه مسلم وغيره وفي هذا الحديث  
فوائد كثيرة ذكرها في الفتح منها أن ذل الخليفة مقات أهل المدينة للعاج والمعتمر وأن تقايد الهدى وسوقه سنة لهم أقرضا كان  
أوسنة وإنه الأشعر سنة لا مثله وأن الخلق أفضل من التقهير وإنه نسك في حق المعتمر خصوصا كان أو غير مخصوص وإن المحصور  
يضره عليه حيث أحضر ولو لم يصل إلى الحرم ومقاتل من صده عن البيت وإن الأولى في حقه تركها لما قاله إذا وجد إلى التمام

طريقا ومناهجها وازسبى ذوارى الكفار اذا انشردوا عن المقالة ولو كان قبل الفتح وفيه الاستئذان عن طلائع المشركين  
ومناجاتهم - م بالجيش اطاب غرتهم - م وجوز ان التفتك ب عن الطريق المتصل الى الطريق الوعر لدفع المفسدة وتحصيل المصلحة  
واستعجاب قديم الطلائع والعيون بين يدي الجيش والاختذ بالحزم في امر العدو واثلا لئلا واغرة المسلمين رجوا ان الخدع في  
الحرب والتعريض بذلك من النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان كان من خصائصه انه منى عن خائفة الاعين وفيه أيضا فضل  
الاستشارة لاستخراج وجه الرأي واستطابة قلوب الاتباع وجوز ان بعض المسامحة في امر الدين واحتمال الضيم فيه ما لم يكن  
قادحا في امره اذا نعين ذلك طريقا للسلافة في الحال والصالح في المال سواء كان ذلك في حال ضعف المسلمين او قوتهم وان  
النابع لا يلبق به الاعتراض على المتبوع بمجرد ما يظهروا في الحال بل عليه ٢٧٥ التسليم لان المتبوع أعرف بمآل الامور

غالبه ابكثرة النجربة ولا سيما مع  
من هو مؤيد بالوحي وفيه جواز  
الاعتدال على خبر الكافر اذا  
قامت القرينة على صدقه قاله  
الخطابي مستدلابان الخ زاعى  
الذى بعثه النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم عينه اليه بخبر قرين  
كان حينئذ كافرا قال وانما  
اختاره لذلك مع كفره ليكون  
أمسك له فى الدخول فيهم  
والاختلاط بهم والاطلاع على  
امرارهم قال ويستفاد من ذلك  
جواز قول الطبيب الكافر قلت  
ويحتمل أن يكون الخ زاعى  
المذكور كان أسلم ولم يشتهر  
اسلامه حينئذ فليس فيما قاله  
دليل على ما ذاعه والله أعلم  
﴿عن أبي هريرة رضى الله عنه  
ان رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم قال ان الله تامة  
وتسعين اسماء﴾ مشهورة وليس  
فيه نفي غيرها وقد نقل ابن العربي  
ان الله ألف اسم قال وهـ ذاق لـ

ما كان به - دى اليها فمد خرم ما يزيد عن الحاجة - وأما الحلى فحبة عليها كاقناديل فلا يجوز صرفها في غيرها - وقال ابن الجوزي كانوا في الجاهلية يهدون الى الكعبة المال تعظيما لها فيجبة مع فيها قوله - هـ - المرآن ننية مره بفتح الميم ويجوز وضعها او الرما كنة على كل حال بعد هاهمزة أى الرجلان قوله يقتدى بهما في رواية للجباري اقتدى بهما قال ابن بطال أراد عز ذلك - لكثرة انفاقه في منافع المسلمين ثم لما ذكر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتعرض له امسك وانما ترك ذلك لان ما جعل في الكعبة وسبلها يجرى مجرى الاوقاف فلا يجوز تغييره عن وجهه وفي ذلك تعظيم للاسلام وترهيب للعدو وقال في الفتح اما التعديل الاول فليس بظاهر من الحديث بل يحتمل أن يكون تركه صلى الله عليه وآله وسلم لذلك رعاية لذوالب قريش كما ترك بناء الكعبة على قواعد ابراهيم ثم أيد هذا الاحتمال بحديث عائشة الذي ذكر في الباب ثم قال فهذا هو التعديل المعتد اهـ والمصير الى هـ اذا احتمل لا بد منه لنصه صلى الله عليه وآله وسلم عليه فلا ينافى الى الاحتمالات المخالفة له وعلى هـ اذ افانته جاز كما جاز لابن الزبير بناء البيت على قواعد ابراهيم لزوال السبب الذي لاجله ترك بناءه صلى الله عليه وآله وسلم واستدل التقي السبكي بحديث أبي وائل هذا على جواز تحلية الكعبة بالذهب والفضة وتعليق قناديلها فيها وفي مسجد المدينة فقل هـ - هذا الحديث عمدة في مال الكعبة وهو ما يهدى اليها او يندراها قال وما قول الشافعي لا يجوز تحلية الكعبة بالذهب والفضة ولا تعاقب قناديلها فيها ثم حكى وجهين في ذلك أحدهم الجوزي تعظيما كما في المحقق والاخر المنع اذ لم يقل أحد من السلف به فهذا ممكن لان الكعبة من التعظيم ما ليس ببقية الما - اجد بدليل تجوزسترها بالحرير والدياج وفي جواز - قرا - ما جد بذلك خلاف ثم عمك للجواز ما وقع في أيام الوليد بن عبد الملك من تذهيبه سقف المسجد النبوي قال ولم ينكر ذلك عمر بن عبد العزيز ولا أزاله في خلافته ثم استدلل الجوزي بان تحريم استعمال الذهب والفضة انما هو فيما يتعاق بالواواني المعدة لاد كل والشرب ونحوهما قال وايسر في تحمية المساجد بالقناديل الذهب

فيم اولو كان البحر مدادا لسميت به البحري لانه قد اجمع اسماء بحري ولو جسدنا بسبعة اجبحر مثل مداد وفي الحديث اسالك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو انزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو أسمعك به في علم الغيب عندك وانما اخص هذه شهرتم او لما كانت معرفة اسماء الله تعالى وصفاته توقيفية انما تعلم من طريق الوحي والسنة ولم يكن لنا أن نتصرف فيما لم يمتد اليه مبلغ علمنا ومنتهى عقولنا وقد منعنا عن اطلاق ما لم يرد به التوقيف في ذلك وان جوزنا العقل وحكمه به القياس كان الخطا في ذلك غير حين والخطا في غير معذور والنقصان عنه كالزيادة فيه غير مرضي وكان الاحتمال في رسم الخط واقعا باشتباه تسعة وتسعين في زلة الكاتب وهفوة القلم بسبعة وسبعين أو تسعة وسبعين فينبأ الاختلاف في المجموع عن المطور أ كره حسمه لامادة وإرشاد الى الاحتياط بقوله (مائة) يدل من قصوده دفع احتمال الخطا في الرسم باشتباه المبدل

منه بسبعة وسبعين وثلاثين اذ على ما ورد (الواحد) في الاستغناء المارة الى ان الوتر افضل من الشنع وان الله وتر يحب الوتر  
 والمراد بالاسم هنا اللفظ ولا خلاف في ورود الاسم بهذا المعنى انما النزاع في انه هل يطلق ويراد به المسمى عنه ولا يلزم من تعدد  
 الاسماء تعدد المسمى وكل واحد من الانفاظ المطابقة على الله تعالى يدل على ذاته باعتبار صفة حقيقة أو غير حقيقة قيمة وذلك  
 يستدعي التعدد في الاعتبار والصفات دون الذات ولا استحالة في ذلك وفيه كما قاله الخطابي دليل على أن اشهر اسمائه  
 تعالى الله لاضافة هذه الاسماء اليه وقد روى انه الاسم الاعظم قال ابن مالك وليكون الله اسم علم وليس بصفة قبل في كل اسم  
 من اسمائه تعالى رواه اسم من اسماء الله وهو من قول الطبري على ما رواه الذوي الى الله ينسب كل اسم له فيقال الكريم  
 من اسماء الله ولا يقال من اسماء ٢٧٦ الكريم الله (من أحصاها) أي حفظها كما فسره البخاري والاكثرون ويؤيده

شئ من ذلك ويجاب عنه بان حديث أبي وائل لا يصلح للاستدلال به على جواز تحلية  
 لكعبة وتعليق القناديل من الذهب والفضة كما زعم لانه ان أراد أن النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم اطلع على ذلك وقرره فقد عرفت الحامل له صلى الله عليه وآله وسلم على  
 ذلك وان اراد وقوع الاجماع من الصحابة أو من بعدهم عليهم منوع وان اراد غير ذلك  
 فما هو وما القياس على سنة الكعبة بالحرير والديباخ فقد تدعى بان يجوز ذلك فام  
 الاجماع عليه واما التحلية بالذهب والفضة في نقل عن فعل من بعدهم به كما قال في الفتح  
 وفعل الوليد وترك عمر بن عبد العزيز لاجبة فيهما نعم القول بالتحريم يحتاج الى دليل  
 ولا سيما مع ما تقدم من اختصاص تحريم استعمال آية الذهب والفضة بالكل  
 والشرب ولكن لاقل من الكراهة فان وضع الاموال التي ينتفع بها أهل الحاجات في  
 الموضع التي لا ينتفع فيها آجلا ولا عاجلا لما لا يثبت في كراهته

\*(كتاب الوصايا)\*

\*(باب الحث على الوصية والنهي عن الخيف فيها وفضيلة التخيير حال الحياة)\*

(عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ما حق امرئ مسلم يبيت ليلتين وله  
 شئ يريد أن يوصي فيسه الا ووصيته مكنوبة عند رأسه رواه الجماعة واحتج به من يعمل  
 بالخط اذا عرف) قوله كتاب الوصايا قال في الفتح الوصايا جمع وصية كالمهاديات وتطلق على  
 فعل الموصى وعلى ما يوصى به من مال او غيره من عهد وشهوة فتكون بمعنى المصدر وهو  
 الايصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وحى في الشرع عهد خاص مضاف الى ما بعد  
 الموت قال الازهرى الوصية من وصيت الشئ بالتحقيق أصبه اذا وصيته وسميت وصية  
 لان الميت يصل بها اما كان في حياته بعد حياته ويقال وصية بالتشديد وصية بالتخفيف  
 بغير همز وتطلق شرعا أيضا على ما يقع به الزجر عن المنهيات والحث على المأمورات قوله  
 ما حق ما نافية بمعنى ليس والتحريم ما بعد الاوروى الشافعي عن شفيان بن عمار ما حق امرئ  
 يؤمن بالوصية الحديث أي يؤمن بانها حق كما حكاه ابن عبد البر عن ابن عيينة ورواه ابن

ما في الدعوات واللفظه لا يحفظها  
 أحد عن ظهر قلبه الا (دخل  
 الجنة) أو المعنى ضبطها احصاها  
 او تعداد الواح حتى يتوفى الا  
 يقتصر على بعضها بل ينشئ على  
 الله ويدعوهم جميعها أو من عقلها  
 واحاط بها جميعا أو حفظها أو علمها  
 واما ما رز كرا الجزاء بلفظ الماضي  
 تحقيقة الوقوع او بمعنى الاطاعة  
 أي اطاق القيام بحقه والعدل  
 بقرضها وذلك بان يعتبر معانيها  
 فيطالب بنفسه بما تضمنه من  
 صفات الربوبية واحكام العبودية  
 فيتحقق بها وقال الطبري انما  
 كذا الاعداد دفعا لتجاوز  
 واحتمال الزيادة والنقصان وقد  
 ارشدنا الله تعالى بقوله والله  
 الاسماء الحسنى فادعوه بها  
 وذروا الذين يلحدون في اسمائه  
 الى عظم الخطب في الاختصاص بان  
 لا يتجاوز المسموع والاعداد  
 المذكورة وأن لا يلحد منها الى  
 الباطل اه ثم ان مفهوم الاسم

قد يكون نفس الذات والحقيقة وقد يكون مأخوذا باعتبار الاجزاء وقد يكون مأخوذا باعتبار الصفات والافعال  
 والسلوب والاضافات ولاختلاف في تكثر اسماء الله تعالى بهذا الاعتبار وامتناع ما يكون باعتبار الجزئية تنزهه تعالى عن التركيب  
 وقد دل الدعاء المشهور وعنه صلى الله عليه وآله وسلم على أن الله تعالى تسعة أسماء لم يعلمها أحد من خلقه واستأثر بها في علم الغيب  
 عنده وورد في الكتاب والسنة أسماء خارجة عن التسعة والتسعين كالسكافى والدائم الصادق وذو المعارج وذو الفضل والغالب  
 الى غير ذلك والجواب ان التخصيص على العدد لا ينافي الزيادة بل لغرض آخر كزيادة القضية مثلا وقيل ان لهذه زيادة قرب  
 واشتغال بالمهمات ويحتمل أن يكون الاسم الاعظم خارجا عن هذه الجمل وتكون زيادة شرف تسعة وتسعين وجلالته بالاضافة  
 الى ما عداه وان يكون داخلها بالاعرفه بعينه النبي اولى ومنهم ان الاسماء مكنوسة في تسعة وتسعين والرواية المشتهرة على

نفسه لا غير مذكورة في الصحيح ولا غاية عن الاضطراب والتغيير وقد ذكر كثير من المحدثين ان في اسنادها ضعفنا قاله  
 في شرح المقاصد كذا في القسطاني لمذاو كان البخاري اورد هذا الحديث يستدل به على ان الكلام انما يتبع آخره فاذا  
 كان فيه استثناء او شرط على به واخذ ذلك من قوله مائة الا واحد او في الاستثناء مسلم فلو قال في البيع بعثت من هذه الصبرة  
 مائة صاع الا صاعا واحدا وعمل به وكذا في المائة التسعة وتسعين صاعا وكذا في الاقرار ولا يؤخذ ببول كلامه ويبنى آخره لكن في  
 استنباط ذلك من هذا الحديث نظر لان قوله مائة الا واحد انما ذكرنا كيد الماتة قدم في بيت تنقده فالتدسية مائة حتى  
 يستنبط منه هذا الحكم صلح هذه المقصود بقوله تسعة وتسعين صاعا واما الشرط فليست مودة الحديث قاله الولي بن  
 العراقي وهذا الحديث اخرجه البخاري ايضا في التوحيد والترمذي ٣٧٧ في الدعوات والنسائي في الزهوت وابن ماجه  
 في الدعاء وابن خزيمة وأبو عوانة

عبد البر والطحاوي بلانظ لا يحل لامرئ مسلم له مال وقال الشافعي معنى الحديث ما الحزم  
 والاحتياط للمسلم الآن تكون وصيته مكتوبة عنده وكذا قال الخطابي قوله مسلم قال  
 في الفتح بهذا الوصف يخرج يخرج الغالب فلا منه وهم له اود كر للتبج لتقع المباداة الى  
 الامتثال لما يشعر به من نفي الاسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملد وحكي  
 ابن المنذر فيه الاجماع قوله بيت صدقة مسلم لم يكره به الطيبي قوله ايتمن في روايته  
 للبيهقي وأبي عوانة له أولياتين مسلم والنسائي ثلاث ليال قال السانظ وكأن ذكر  
 الليلتين والثلاث لرفع الحرج لتركهم اشغال المرأة التي يحتاج الى ذكرها ففسح له هذا  
 التقدير ليقدر كرم ما يحتاج اليه واختلاف الروايات فيه دال على انه للتقرير لا للتحديد  
 والمعنى لا يفتى عليه زمان وان كان قليلا لا او وصيته مكتوبة وفيه اشارة الى اغتفار  
 الزمن اليسير وكان الثلاث غاية التأخير ولذلك قال ابن عمر لم آت لي له منذ سمعت رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ذلك الا ووصيتي عندي قال الطيبي في تحفه يصح الليلتين  
 والثلاث بالذكر تسامح في ارادة المبلغ الغنة أي لا ينبغي أن يبيت زمنا ما وقد سماه في  
 الليلتين والثلاث فلا ينبغي له أن يتجاوز ذلك قال العلماء لا يندب أن يكتب جميع الاشياء  
 المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء به عن قرب وقد استدل به هذا الحديث  
 مع قوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت الآية على وجوب الوصية وبه قال  
 جماعة من السلف منهم عطاء والزهرى وأبو مجلز وطلمة بن مصرف في آخرين وحكاها  
 البيهقي عن الشافعي في القديم وبه قال اصحق وداود وابوعوانة الاسفرايني وابن جرير  
 قال في الفتح وآخرون وذهب الجمهور الى انه مندوب وليس بواجبة ونسب ابن عبد البر  
 القول بعدم الوجوب الى الاجماع وهي مجازفة لما عرفت واجاب الجمهور عن الآية  
 بانهم امنسوخة بكافي البخاري عن ابن عباس قال كان المال الاول وكانت الوصية نالوا الذين  
 ففسخ الله من ذلك ما أحب فجعل لكل واحد من الابوين السدس وأجاب القائلون  
 بالوجوب بان الذي نسخ الوصية للوالدين والاقارب الذين يرثون وامان لا يرث فليس في

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعلم في ثمن الرويات ذكر الاسماء الا في هذا الحديث اه وسرد الاسماء بن زيادة ونقصان وقال  
 التتوي في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تنبيهه والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج  
 في هذا الحديث وانهم جميعهم واهم القرآن وان الاسماء الحسنى ليست منحصر في التسعة والتسعين بل دليل قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عند أحدكم فوعا أسالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفه اذا كرى من شرح عدة الحصن الحصين  
 ولا يخفى ان هذا الحديث قد صحه امامان وحسنه امام غزالي بان بعض أهل العلم يجمعهم من القبر آن غير سديد ويجرد بلوغ  
 واحدا منه وقع له ذلك لا ينتقض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بثله واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء  
 الحسنى أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينافي كون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احكامه وحفظه وهذا ظاهره مكتوب

غير وجه عن أبي هريرة ولا يعلم في ثمن الرويات ذكر الاسماء الا في هذا الحديث اه وسرد الاسماء بن زيادة ونقصان وقال  
 التتوي في الاذكار انه حديث حسن وقال ابن كثير في تنبيهه والذي عول عليه جماعة من الحفاظ ان سرد الاسماء مدرج  
 في هذا الحديث وانهم جميعهم واهم القرآن وان الاسماء الحسنى ليست منحصر في التسعة والتسعين بل دليل قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم عند أحدكم فوعا أسالك بكل اسم هو لك الخ كما تقدم قال الشوكاني في تحفه اذا كرى من شرح عدة الحصن الحصين  
 ولا يخفى ان هذا الحديث قد صحه امامان وحسنه امام غزالي بان بعض أهل العلم يجمعهم من القبر آن غير سديد ويجرد بلوغ  
 واحدا منه وقع له ذلك لا ينتقض لمعارضة الرواية ولا تدفع الاحاديث بثله واما الحديث الذي ذكره عن أحمد فغايبه ان الاسماء  
 الحسنى أكثر من هذا المقدار وذلك لا ينافي كون هذا المقدار هو الذي ورد الترغيب في احكامه وحفظه وهذا ظاهره مكتوب

لا ينبغي ومع هذا فقد أخرج سرد الاسماء بهذا العدد الذي ذكره الترمذي وابن مردويه وأبو يعقوب من حديث ابن عباس  
 وابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يزد الله على ما كان عليه من العلم إلا ما كان عليه من العلم  
 ما كان في أحاديث مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً وبالغ بعضهم في تكذيبها كما تقدم عن ابن العربي وأما من ما ورد في  
 أحاديث الحديث الذي ذكره المصنف رحمه الله أنه يعني حديث الترمذي (كتاب الوصايا) بسم الله الرحمن الرحيم  
 الوصايا جامع وصية كليله الجامع هدية ونطق على فعل الموصي وعلى ما يوصي به من مال أو غيره من عهد وشهود فتكون بمعنى المصداق  
 وهو الإيصاء وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم وهي لغة الاتصال من وصي الشيء بكذا أو لماله به لأن الموصي وصل خير دنياه بخير  
 عتقاه وهي في الشرع تبرع بحق ٢٧٨ مضاف إلى ما بهد الموت وقد يصحبه التبرع قال الأزهري الوصية من وصيت الشيء

الآية ولا في نفسه - ير ابن عباس ما يقتضي النسخ في حقه وأجاب من قال بعدم الوجوب  
 من الحديث بأن قوله ما حق الخ العزم والاحتياط لأنه قد يفجؤه الموت وهو على غير وصية  
 وقيل الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما ثبت به الحكم وهو أعم من أن يكون  
 واجباً أو مندوباً وقد يطلق على المباح قل لا قاله القرطبي وأيضاً فهو يوصي الأمر إلى  
 إرادة الموصي يدل على عدم الوجوب ولكنه يقي الإشكال في الرواية المتقدمة باللفظ  
 لا يحصل لأمرئ مسلم وقد قيل أنه يحتمل أن راويه إذا كرهها بالمعنى وأراد بغير الملزوم  
 الجواز بالمعنى الأعم الذي يدخل تحته الواجب والمندوب والمباح وقد اختلف القائلون  
 بالوجوب فقال أكثرهم يجب الوصية في الجملة وقال طاووس وقتادة وجابر بن زيد  
 في آخرين يجب للقربة الذين لا يرون خاصة وقال أبو نؤير وجوب الوصية في الآية  
 والحديث يختص بن علي - له حق شرعي يخشى أن يضيع على صاحبه أن لم يوص به  
 كالودعة والدين وشهود ما قال ويدل على ذلك تقييده بقوله له شيء يريد أن يوصي فيسه  
 قال في الفتح وحاصله يرجع إلى قول الجمهور أن الوصية غير واجبة بعينها وإنما الواجب  
 بعينها الخروج من الحق والواجبة للغير سواء كان بتخيير أو وصية ومحل وجوب  
 الوصية أغماها إذا كان عاجزاً عن تمييزه ولم يعلم بذلك غيره من مثبت الحق بشهادته فاما  
 إذا كان قادراً أو علم به غيره فلا وجوب قال وعرف من مجموع ما ذكرنا أن الوصية قد  
 تكون واجبة وقد تكون مندوبة فهن رجاها كثرة لأجر ومكرهه في عكسه ومباحة  
 فهن استوى الأمران فيه ومحرمه فيما إذا كان فيما أشعر كما ثبت عن ابن عباس  
 الاضرار في الوصية من الكافر رواه سعيد بن منصور وموقوفاً بالنادي صحيح ورواه النسائي  
 مرفوعاً ورجالهم وثقات وقد استدل من قال بعدم وجوب الوصية بما ثبت في البخاري  
 وغيره عن عائشة أنها انكرت أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أوصى وقالت  
 متى أوصى وقد مات بين يدي ومخبري وكذلك ما ثبت أيضاً في البخاري عن ابن أبي أوفى  
 أنه قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص وأخرج أحمد وابن ماجه قال الحافظ

بالخفيف أصبه إذا وصيته  
 وصيت وصية لأن الميت يصل  
 به إما كان في حياته بما بعد عتاقه  
 ويقال وصية بالتشديد ووصية  
 بالتخفيف بغير همز وتطلق شرعاً  
 أيضاً على ما يفتح به الزجر عن  
 المنهيات والحث على المأمورات  
 وقال القسطلاني ليس بتسدير  
 ولا تعليق عتق وإن التخيير ما  
 حكم في حساب ما من الثابت  
 كالنزع المخير في مرض الموت  
 أو الملق به (عن عبد الله بن  
 عمر رضي الله عنهم ما أن رسول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 قال ما) أي ليس (حق امرئ)  
 رجل (مسلم) أودى ولمسلم عن  
 أيوب بن نافع ما حق امرئ  
 يؤمن بالوصية قال ابن عبد البر  
 فسر ابن عيينة أي يؤمن بانها  
 حق قال في الفتح والوصف بالمسلم  
 خرج مخرج الغالب فلا مفهوم  
 له أؤذ كر لا يميح أي الذي يقتل  
 أمر الله ويحبب نواحيه أغماها

المسلم فقيه أشعر بنى الإسلام عن تارك ذلك ووصية الكافر جائزة في الجملة وحكى ابن المنذر فيه الإجماع وقد بحث  
 فيه السبكي من جهة أن الوصية شرعت لزيادة في العمل الصالح والكافر لا عمل له بعد الموت وأجاب بانهم نظروا إلى أن الوصية  
 كالأعتاق وذو يضح من الذي والحري والله أعلم (له شيء يوصي فيه) ولفظ فافع له شيء يريد أن يوصي فيه أخرجه مسلم ولفظ أحمد  
 حق على كل مسلم أن لا يثبت لمتين وله ما يوصي فيه الحديث وانتظ الشافعي ما حق امرئ يؤمن بالوصية ولفظ أبي عوانة لا ينبغي  
 لمسلم أن يثبت لمتين ولفظ الطبراني والأصمعي ما حق امرئ مسلم له مال يريد أن يوصي فيه ولفظ ابن عبد البر لا يحل لأمرئ  
 مسلم له مال وأخرجه الطحاوي أيضاً قال ابن عبد البر قوله له مال يوصي فيه أولى عندى من قول من روى له شيء لأن الشيء يطلق  
 على التليل والكثير بخلاف المال قال الحافظ ابن حجر وهو دعوى لا دليل عليها أو على نسائها أو رواية شيء أشمل لأنهم انعم ما ينزل

وبالاي يقول كالحقمة انت والله أعلم (يبيت) أي أن يبيت وجزم الطيبي بأن يبيت صفة للمسلم ومعه مول الفحل محذوف أي آمناءو  
 ذا كروا قال ابن النين أي موعوكا والاول أولى لان استصحاب الوصية لا يختص بالراض نعم قال العلماء لا يشدب أن يكتب جميع  
 الاشياء المحقرة ولا ما جرت العادة بالخروج منه والوفاء له عن قرب والله أعلم (ليلمين) وعند البيهقي ليله أو ليلتين واسلم والنسائي  
 ثلاث ليلال وذ كركذلك لدفع المارج لتزامم اشغال المرة التي يحتاج الى ذكرها فقصحه هذه القدر لانه ذكر ما يحتاج اليه  
 واختلاف الروايات فيه دال على انه لا يقترب لالتصديق والمعنى لا يعطى عليه زمان وان كان قليلا (الاروصية) أي ما حقه  
 الاملييت ووصيته (مكتوبة عنه) مشهور وبها فان الغالب انما يكتب العدول قال تعالى شهدا فيكم اذ حضر أحدكم  
 الموت حين الوصية اثنان ذوا عدل منكم ولان أكثر الناس لا يحسن ٢٧٩ الكتابة فلا دلالة فيه على اعتقاد الخط قال

الشافعي معنى الحديث ما الحزم  
 والاحتياط للمسلم الا أن تكون  
 وصيته مكتوبة عنه واستدل  
 بهذا الحديث مع ظاهر الآية  
 على وجوب الوصية وبه قال  
 الزهري وأبو حنيفة وعطاء وطهمة  
 ابن مصرف في آخرين وحكام  
 البيهقي عن الشافعي في القديم  
 وبه قال اصحق ودارد واختاره  
 أبو عوانة الاسعرايني وابن جرير  
 وآخرون ونسب ابن عباد البر  
 القول بعدم الوجوب الى  
 الاجماع سوى من يذو استدلال  
 له من حيث المعنى بأنه لو لم يوص  
 لنفسه جميع ماله بين ورثته  
 بالاجماع فلو كانت الوصية  
 واجبة لخرج من ماله هم  
 ينوب عن الوصية وأجابوا عن  
 الآية بأنهم منسوخة كما قال ابن  
 عباس وأجاب من قال بالوجوب  
 بأن الذي نسخ الوصية للوالدين  
 والاقارب الذين يرون وامام  
 لا يرب فليس في الآية ولا في

بسند قوي عن ابن عباس في انه حديث فيه أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبابكر ان  
 يصلي بالناس قال في آخره مات رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يوص قالوا لو كانت  
 الوصية واجبة لمساكره ارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأجيب بان المراد بنفي الوصية  
 منه صلى الله عليه وآله وسلم نفي الوصية بالخلافة لا مطلقا بل في أنه قد ثبت عنه صلى الله  
 عليه وآله وسلم الوصية بعدة أمور كما مره صلى الله عليه وآله وسلم في مرضه لما نشأ بانفاق  
 الذهبية كما ثبت من حديثه عند أحمد وابن سعد وابن خزيمة وفي المغازي لابن اسحق عن  
 عبيد الله بن عبد الله بن عتبة قال لم يوص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عند موته الا  
 بثلاث لكل من الدارين والرهاويين والاشعريين ببجادمات وسق من خبير وان لا يترك  
 في جزيرة العرب دينان وأن ينفذت اسامة وفي صحيح مسلم عن ابن عباس وأوصى  
 بثلاث ان يجيزوا الوفد بنحو ما كنت أجيزهم الحديث وأخرج أحمد والنسائي وابن سعد  
 عن أنس كانت غاية وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين حضره الموت الصلاة  
 وما ملكت ايمانكم وله شاهد من حديث علي عند أبي داود وابن ماجه ومن حديث أم  
 سلمة عند النسائي بسند جيد والاحاديث في هذا الباب كثيرة اوردها صاحب الفتح في  
 كتاب الوصايا شاطرا صاحبها وقد جئت في ذلك رسالة مستقلة واستدلوا ايضا على توجيه  
 اني من نفي الوصية مطلقا الى الخلافة بما في البخاري عن عمر قال مات رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم ولم يستخلف وبما أخرجه أحمد والبيهقي عن علي انه لما ظهر يوم الجمل قال  
 يا أيها الناس ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يعهد الياني هذه الامارة شيئا  
 الحديث قال القرطبي كانت الشيعة قد وضعوا الاحاديث في أن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم أوصى بالخلافة اعل فردد ذلك جماعة من الصحابة وكذا من بعدهم فن ذلك ما استدلت  
 به عائشة يعني الحديث المتقدم ومن ذلك ان عليا لم يدع ذلك لنفسه ولا بعدا أن ولي الخلافة  
 ولا ذكره لاحد من الصحابة يوم السقيفة وهو لا يثبت تصون عليا من حيث قصدوا تعظيمه  
 لانهم نسبوه مع شجاعة العظمى وصلا بته الى المداينة والتقييد والاعراض عن طلب

تفسير ابن عباس مائة قضى الفسخ في حقه والكلام في هذا يطول ثم اختلف القائلون بالوجوب في الجملة وعن طاوس وقادة  
 والحسن وجابر بن زيد يجب للقراءة الذين لا يرون خاصة قالوا فان أوصى الغير قرابة لم تنفذ ويرد الثلث كله الى قرابته هذا قول  
 طاوس وقال الحسن وجابر بن زيد ثلثا الثلث وقال قادة ثلث الثلث وأقوى ما ردد على هؤلاء ما حجه به الشافعي من حديث  
 عمران بن حصين في قصة الذي أعتق عند موته ستة أعبد لم يكن له مال غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فجزأهم  
 ستة أجزا فاعتق اثنين وأرق أربعة فجعل عتقة في المرض وصية لمو كانت الوصية تبطل الغير القرابة لم تبطل في هؤلاء وهو  
 ان ستة دلال قوي قال في الفتح ان الوصية قد تكون واجبة وقد تكون مندوبة فيمن رجاها كثيرا لا جرم كرهه في عكسه  
 ومباحة فيمن اتهم في مكرهه فيهما اذا كان فيها اضرار كما ثبت عن ابن عباس ان الوصية بالاضرار من البكائر



رواه محمد بن منصور موقوفاً بالسناد الصحيح ورواه انسائي مروفاً ورواه رجاله ثقات واستدل بقوله مكتوبة عندده على جواز  
الاعتقاد على الكتابة والخط ولولم يقتن ذلك بالشهادة وخص أحمد ومحمد بن نصر من الشافعية ذلك بالوصية للثبوت الخبر فيها  
دون غيرها من الاحكام وأجاب الجوهري بأن الكتابة ذكرتها في المصنف من ضبط المصنف وذهب قالوا ومعنى قوله مكتوبة عندده بشرطها  
قال القرطبي ذكر الكتابة مبالغة في زيادة التوثيق والافالوصية المصنف وذهب ائمة في علمهم بالولم تكن مكتوبة واستدل به أيضاً  
على أن الوصية تنفذ وان كانت عند صاحبها ولم يجهلها غيره وكذلك لو جملها عند غيره وارثها قال انقسطا على قدر اجمع  
على الامر به لكن مذهب الاربعة انها مندوبة لا واجبة ولادلة في حديث الباب ان قال بالوجوب نعم يجب الوصية على من  
عليه حق لله كزكازج أو حرق لا دعي ٢٨٠ بلاشهر وديخلاف ما اذا كان به شهود فلا يجب وهذا الحديث رواه مسلم وأبو

داود والترمذي والانسائي وابن  
ماجه اه وفي الحديث منقبة  
لابن عمر رابادته لا تمتل قول  
الشارع وموافقته عليه وفيه  
النسب الى التائب الموت  
والاحبة ترك قبل الموت لان  
الانسان لا يدري متى يفجوه  
الموت لانه ما من من يفرض الا  
وقدمات فيه جمع جم فكل واحد  
بعينه جائز أن يموت في السال  
فينبغي أن يكون متأهلاً لذلك  
فيكتب وصيته ويجمع فيها  
ما يحصل له من الاجر ويحيط عنه  
الوزر من حقوق الله وحقوق  
عباده واستدل بقوله له شيء  
اوله مال على صحة الوصية بالمنافع  
وهو قول الجمهور ومنه ابن أبي  
إيلي وابن شبرمة وداود والائمة  
واخاره ابن عبد البر وفي الحديث  
الخاص على الوصية ومطلقة  
يتناول الصحيح لكن السلف  
خصوصاً بالاراض وانما لم يعمد  
به في الخبر لما راد العادة به وفي

قوله مكتوبة أعم من أن تكون بخطه أو بغير خطه وبسته ناد منه ان الاشياء المهمة ينبغي أن تصب بالكتابة لانها وقفا  
أضبط من الضبط بالحفظ لانيحوز غالباً والله أعلم (عن ٤٠٠ من الحديث) بن أبي ذر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
عليه وآله (وسلم) وهو كل ما كان من قبل المرأة مثل الاب والاخ (انجي بويرية بنت الحرث) أم المؤمنين رضى الله عنها (قول  
ما تترك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنده مائة درهم اولاد دينارا ولا عبد ولا أمة) في الرق فيه دلالة على أن من ذكر  
من رقيق النبي صلى الله عليه وآله وسلم في جميع الاخبار كان امامات أو أعتقه واستدل به على عتق أم الولد بناء على أن مارية  
والدة ابراهيم ابن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عاشت بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وما على قول من قال انها ماتت في حياته  
صلى الله عليه وآله وسلم فلا حجة (ولاشيأ) من عفاف العام على الطاهر وفي انظر ولاشأفة في الفتح الاول أصح وزاد مسلم

وأبو داود والنسائي والبيهقي (الابغلة البيضاء وسلاحه) الذي أعمده للعرب كالسيدوف (وأرضها جعلها صدقة) قال ابن التين فيما نقله العيني هي فذل وأتى بغيره وإنما صدقهم في صحته وأخبر بالحكم عند وفاته وأما ما عاتبه رضي الله عنها بقولها في حديثها الذي رواه مسلم وغيره المذكور ولا أوصى بشيء وقال الكرماني الضمير في جعلها راجع إلى الثلاث أي البغلة والسلاح والارض لا إلى الارض فقط وطابقة الحديث لترجمة من حيث ان فيه التصديق بما ذكر وحكمه حكم الوقف وهو في معنى الوصية ابقاها بعد الموت قاله العيني وهذا الحديث أخرجه البخاري أيضا في الخس والجهاد والمغازي والنسائي في الاحكام (عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه ما نزل) السائل طمعه بن مصرف الماي من بني يام من همدان (هل كان النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم أوصى فقال لا) ٢٨١ أي لم يوص وصية خاصة قالني ليس

للمعوم لأنه أثبت بعد ذلك أنه  
أوصى بكتاب الله والميراث  
يوصى بما يتعلق بالمال (فيقول له)  
أي لابن أبي أوفى والقائل طلحة  
المذكور رأى لما فهم منه عموم  
النبي (كيف كتب على الناس  
الوصية) في قوله تعالى كتب  
عليكم إذا حضر أحدكم الموت  
لا تية (أو أمروا بالوصية) الشك  
من الراوى (قال) في الجواب  
(أوصى بكتاب الله) أى بالتمسك  
به والله مل بعمقه ضاه ولعله أشار  
إلى قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
تركت فيكم ما إن تمسكتم به إن  
تفضلوا كتاب الله واقصروا على  
الوصية بكتاب الله ليكونه أعظم  
وأهم ولأن فيه تبيان كل شئ أما  
بطريق النص وأما بطريق  
الاستنباط فإن اتبعوا ما في  
الكتاب عملوا بكل ما أمرهم النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم به أقوله  
تعالى وما أنا كم الرسول فخذوه  
وما أنا كم عنه فأنهروا وأما ما

وقعا في قلبه لما يأمله من البقاء فيحذر معه الفقر قال ابن بطال وغيره لما كان الشح غالبا  
في الصحة فالسماح فيه بالصدقة أصدق في النية وأعظم للأجر بخلاف من يتبس من الحيازة  
ورأى مصير المال لغيره قوله وتأمل بضم الميم أى تطمع قوله ولا تهمل بالاسكان على أنه  
نهي وبالرفع على أنه نهي ويجوز النصب قوله حتى إذا بلغت الحلقوم أى قاربت بلوغه إذ  
لو بلغت حقيقة لم يصح شيء من تصرفاته والحلقوم مجرى النفس قاله أبو عبيدة قوله قلت  
لفلان كذا الخ قال في الفتح الظاهر أن هذا المذكور على سبيل المثال وقال الخطابي فلان  
الاول والثاني الموصى له وفلان الاخيرا الوارث لانه ان شاء ابط له وان شاء اجازته وقال  
غيره يحتمل أن يكون المراد بالجميع من يوصى له وانما ادخل كان في الثالث اشارة الى تقدير  
التقدير بهذا وقال الكرماني يحتمل أن يكون الاول للوارث والثاني الموروث والثالث  
الموصى له قال الحافظ ويحتمل أن يكون بعضهم اوصية وبعضهم اقرار او الحديث يدل على  
أن تمييز وفاء الدين والتصدق في حال الصحة أفضل منه حال المرض لانه في حال الصحة  
يصعب عليه اخراج المال غالبا لما يخوفه الشيطان ويزين له من امكان طول العمر  
والحاجة الى المال كما قال تعالى الشيطان يعدكم الفقر ويأمركم بالفحشاء وفي معنى  
الحديث قوله تعالى وأتقوا عمار زناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت الآية وفي  
معناه أيضا ما أخرجه الترمذي بإسناد حسن وصححه ابن حبان عن أبي الدرداء مرفوعا  
قال مثل الذي يعتي ويتصدق عند موته مثل الذي يمى اذا شبع وأخرج أبو داود  
وصححه ابن حبان من حديث أبي سعيد مرفوعا لا يتصدق الرجل في حياته وصححه  
بدرهم خير له من أن يتصدق عند موته بمائة وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم قال ان الرجل لم يعمل أو المرأة بطاعة الله ستين سنة ثم يحضرهما الموت  
فيضالان في الوصية فيجب لهما النار ثم قرأ أبو هريرة من بعد وصية يوصى بها أو دين غير  
مضار وصية من الله الى قوله وذلك الفوز العظيم رواه أبو داود والترمذي ولا حمد وابن  
ماجه معناه وقال فيه سبعين سنة الحديث حسنه الترمذي وفي اسناده شهر بن

٣٦ نيل خا صح في مسلم وغيره أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى عند موته بثلاثة لا ينفقن بجزيرة العرب دينار وفي لفظ آخر أخرجوا اليهود من جزيرة العرب وقوله أجبني والوفد بما كنت أجبهم به ولم يذكر الراوي الثلاثة وغير ذلك فالظاهر أن ابن أبي أوفى لم يردنفة قال النووي لعل ابن أبي أوفى أراد لم يوص بثلاث ماله لأنه لم يترك بعده مالا أو مالا في الأرض فقد سلمه في حياته وأما السلاح والبغلة ونحو ذلك فقد أخبر بانهم لا تورث عنه بل جميع ما يخلقه صدقة فلم يبق بعد ذلك ما يوصى به من الجهة المالية وأما الوصايا بغير ذلك فلم يردنفيها اه قال في الفتح والاولى أنه أراد بالنفي الوصية بالخلافة أو بالمال وساغ إطلاق النفي أما في الاول فبقرينة الحال وأما في الثاني فلأنه المتبادر عرفا وقد صرح عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص مع أنه رضى الله عنه هو الذي روى أنه صلى الله عليه وآله وسلم أوصى بثلاث والجمع

بأنهما على ما تقدم ومطابقة الحديث للترجمة في قوله فكيف كتب على الزمان الخ والحديث أخرجه البخاري في المغازي وقضائل القرآن وسلم في الوصايا وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه رحمهم الله (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رجل) لم يسم (للنبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) يا رسول الله أي الصدقة أفضل قال أفضلها (أن تصدق وأنت صحيح حريص) وفي رواية وأنت صحيح يدل حريص كما ذكرها في باب الزكاة (نأمل الغني) تطمع فيه (وتتخشى الفقر ولا تهمل حتى إذا بلغت الروح أي قاربت (الحلقوم) مجرى النفس عند الغرغرة (قلت لفلان كذا ولفلان كذا) ضربين كتابة عن الموصي له والموصى به فيهما (وقد كان لفلان) أي وقد صار ما أوصى به ٢٨٤ للوارث فيبطله إن شاء إذا زاد على الثلث أو أوصى به لوارث آخر ويحتمل أن يراد

حوشب وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة ووثقه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ولفظ  
أحمد وابن ماجه الذي أشار إليه المصنف ان الرجل ليعمل بعمل أهل الخير سبعين سنة  
فاذا أوصى حافى وصيته فيضم له بشرا عمله فيدخل النار وان الرجل ليعمل بعمل أهل  
الشور سبعين سنة فيعدل في وصيته فيدخل الجنة وفيه وعيد شديد وزجر بليغ وتهديد  
لان مجرد المضاربة في الوصية اذا كانت من موجبات النار بعد العباداة الطويلة في  
السنتين المتعددة فلا شأن لهم من أشد الذنوب التي لا يقع في مضيقها الا من سبقت له  
الشقاوة وقرائة أبي هريرة لا يهملها في الحديث وتقويته لان الله سبحانه قد قيد  
ما شرعه من الوصية بعدم الضرر فتكون الوصية المشقة على الضرر مخالفة لما شرعه  
الله تعالى وما كان كذلك فهو معصية وقد تقدم قريبا عن ابن عباس عن فروق وعروق  
باسناد صحيح ان وصية الضرر من البكار وذلك مما يؤيد معنى الحديث فاما حق وصية  
الضرر بالابطال من غير فرق بين الثلث ومادونه وما فوقه وقد جمعت في ذلك رسالة  
مشقة على فوائد لا يستغنى عنها

• (باب ما جاء في كراهة مجاوزة الثلث والإبصار للوارث) •

(عن ابن عباس قال لو ان الناس يتبعوا من التمث الى الربيع فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال التمث والتمث كثير متفق عليه وعن سعد بن ابى وقاص انه قال جاءنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعودنى من وجع اشد دى فقلت يا رسول الله انى قبلعنى من الوجع ما ترى واذا زوال ولا يرئى الا ابنتى افا نصدق بمثل ما قال لا قلت فابن سطر يا رسول الله قال لا قلت فالتمث قال التمث والتمث كثير او كثير انك ان تدرى ريتك اغتيا تخبر من ان تدعهم عالىة كقون الناس زواة الجماعة وفى رواية كثرهم جاءنى يعودنى فى حجة الوداع وفى اقط عادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من مرضى فقال اوصت قلت نعم قال بكم قلت بما لكه فى سبيل الله قال فما تركت

بالثلاثة من بوصى له وانما أدخل  
كان في الآخر اشارة الى تقدير  
القدر به ذلك قال الحافظ ويحتمل  
أن يكون بعضها اوصية وبعضها  
اقرار او في الحديث ان الصدق  
في الصفة ثم في الحياة أفضل من  
صدقة مريض او بعد الموت وفي  
الترمذي باسناد حسن وصححه ابن  
حبان عن ابي الدرداء مرفوعا  
مثل الذي يعتي ويتصدق عند  
موته مثل الذي لم يصدق  
وأخرج ابوداود وصححه ابن  
حبان من حديث ابي سعيد  
مرفوعا لان يتصدق الرجل في  
حياته وصحته يذرهم خبره من أن  
يتصدق عند موته بيانة وعن  
بعض السلف انه قال في بعض  
أهل الترفه يعصون الله في  
أمر الله مرتين يخلون به أربعين  
في أيديهم يعني في الحياة ويسرعون  
فيها اذا خرجت عن أيديهم يعني  
بعد الموت فان الشيطان ربما  
زين لهم الحيف في الوصية  
(وعنه) أي عن ابي هريرة

(رضي الله عنه قال قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أنزل الله عز وجل وأنذر عشيرتكم  
 (الاقربين) اى الاقرب فالاقرب منهم فان الاشهاد بثأهم أهم (قال يا معشر قريش او كلمة نحوها اشتروا أنفسكم) من الله  
 بان تخلصوها من العذاب باسلامكم (لا أغنى) لا أدفع (عنكم من الله شيئا يابى عبد مناف لا أغنى عنكم من الله شيئا يا عباس  
 ابن عبد المطلب لا أغنى عنك من الله شيئا) ويا صفيية عمة رسول الله لا أغنى عنك من الله شيئا ويا فاطمة بنت محمد صلى الله عليه  
 وآله (وسلم) ما شئت من مالي لا أغنى عنك من الله شيئا) وفيه دلالة على دخول النساء في الاثاب وكذا الفروع وعلى  
 عدم التخصيص بن يث ولا بن كان مسلما قاله في الفتح ولكن مذهب الشافعية كالحنفية انه لا يدخل في الوصية للأقارب  
 الابوان والاوادي يدخل الاجداد لان الوالد والاولاد لا يعرفان بالقرب في العرف بل القريب من يقتضى بواسطة فتدخل

الاحقاد والايضا ادوقيل لا يدخل أحد من الاصول والقروغ وقيل يدخل الجميع وبه قطع المتولي قال ابن المنبر لعله كان هناك قرية فهمهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم تعميم الانذار ولذلك فهم اهـ ويحتمل ان يكون أولاً مخصصاً لتأبع الظاهر القروغ ثم لم يأت بعد من الدليل على التعميم اكونه أرسل الى الناس كافة وفي الحديث فوائد كثيرة لا تحصى (عن ابن عمر رضي الله عنهما ان أباه) عمر بن الخطاب رضي الله عنه (تصدق بماله) أي بارض له فهو من اطلاق العام على الخاص (على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) أي زعمه (وكان يقال له) أي لامال المذكور (نفخ) بفتح الميم وسكون الميم وحكى المندري فتح الميم أرض تلقاه المدينة كانت لعمر (وكان بخلافه قال عمر بارسل الله اني استفتت مالا وهو عندي نفيس) أي جيد (فأردت ان أتصدق به فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم تصدق بأصله) ٢٨٣ بالجزم على الاصل (لا يساع ولا يوجب ولا يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به القامك المحض (ولكن يتفق ثمره فتصدق به عرفه صدقة ذلك)

لذلك قلت هم اغنياء قال أو ص باهتر فما زال يقول وأقول حتى قال أو ص بالثالث والثالث كثير أو كبير ورواه النسائي وأحمد بن حنبل في صحيحه قال قال الله تعالى ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم الفقراء والمساكين وابن السبييل وهو دليل على نسخ وجوب الوصية للأقربين وعن أبي الدرداء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجمعها لكم زيادة في أعمالكم روى الدارقطني حديث أبي الدرداء أخرجه أيضاً أحمد وأخرج به أيضاً البيهقي وابن ماجه والبخاري حديث أبي هريرة باللفظ ان الله تصدق عليكم عند موتكم بثلاث أموالكم زيادة لكم في أعمالكم قال الحافظ واسناده ضعيف وأخرجه أيضاً الدارقطني والبيهقي من حديث أبي امامة باللفظ ان الله تصدق عليكم بثلاث أموالكم عند وفاتكم زيادة في حسناتكم ليجمع لكم زكاة في أموالكم وفي أسناده اسمعيل بن عياش وشيخه عتبة بن جريد وهما ضعيفان ورواه العقيلي في الضعفاء عن أبي بكر الصديق وفي أسناده حقه ابن عمر بن ميمون وهو متروك وعن خالد بن عبد الله السلمي عن عبد الله بن أبي عاصم وابن السكن وابن قانع وأبي نعيم والطبراني وهو مختلف في صحبته روى عنه ابنه الحرث وهو مجهول وقد ذكر الحافظ في التلخيص حديث أبي الدرداء ولم يتكلم عليه قوله غصوا بعقبتين أي نتصروا ولولتني فلا تحتاج الى جواب أو نمرطية والجواب محذوف ووقع القصص بالجواب في رواية ابن أبي عمري في مسنده عن سفيان باللفظ كان أحب الي وأخرجه الأصبهاني من طريقه ومن طريق أحمد بن عبد الله عن سفيان وأخرجه من طريق العباس بن الوليد عن سفيان باللفظ كان أحب الي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قوله الى الربيع زاد أحمد في الوصية وكذلك هذه الزيادة لم يسمع في قوله فان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو كالتعليل لما اختاره من المقصود عن الثالث وكأنه أخذ ذلك من وصفه صلى الله عليه وآله وسلم هو بالموحدة أو المثلثة والمراد أنه كثير بالنسبة الى رواية مسلم كثير أو كبير بالشك هل هو بالموحدة أو المثلثة والمراد أنه كثير بالنسبة الى

يورث) هذا حكم الوقف ويخرج به القامك المحض (ولكن يتفق ثمره فتصدق به عرفه صدقة ذلك) المذكور ولا يورث غيره ذلك (في سبيل الله) الغزاة الذين لا رزق لهم في الفتي (وفي الرقاب) أي وفي الصبر في فكها (والمساكين) الذين لا يملكون ما يقع موقعاً من كذا يهتم (والضعيف) الذي ينزل بالقوم للقبري (وابن السبييل) المسافر وجميع هؤلاء الاصناف هم المذكورون في آية الزكاة (ولذي القربى) الشامل لجهة الأب والام والبراديههم قربي الواقف وبهم الجزم القرطبي (ولا جناح) أي انهم (على من وابيه) ولي الصدقة عليه (ان يأكل منه بالمعروف) بقدر حاجة العامل قال القرطبي جرت العادة بان العامل يأكل من ثمره الوقف حتى لو اشترط الواقف ان العامل لا يأكل منه لاستقيم ذلك منه والمراد بالمعروف القدر الذي

جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد ان يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى (أو يؤكل صديقه) أي بطعم حبيب (غير متولى به) أي بالمال الذي تصدق به عمر وهو الارض قاله السكرماني ومطابقة الحديث من جهة ان المقصود جواز أخذ الاجرة من مال اليتيم لقول عمر ولا جناح الخ ومذهب الشافعية أن يأخذ اقل الامر من اجرة وثقلته ولا يجب رد على الصحيح وقال سعيد بن جبير اذا أكل ثم أيسر قضى وعن ابن عباس ان كان ذهاباً أو فضة لم يجز له ان يأخذ منه شيئاً الا على سبيل القرض وان كان غير ذلك جاز بقدر الحاجة قال في الفتح غير مقول به المعنى غير متخذ من ماله الا على سبيل القرض والمراد انه لا يتكلم شيئاً من رقبته او قال ابن سيرين غير متأكل ماله والمأكل المتخذ والنائل المتخذ أصل المال حتى كانه عنده قديم وأثله كل شيء أصله واشترط في النائل بقوى ما ذهب اليه من قال المراد من قوله يأكل بالمعروف حقيقة الا كل لا لاخذ من مال الوقف بقدر

العمالة قاله القزطبي وزاد غيره عن ابن عون في آخر هذا الحديث وأوصى به إجماع إلى حقة أم المؤمنين ثم إلى الأكار  
من آل عمر وشيوخه عند القزطبي وفي رواية عند أحمد بن حنبل أنه قال في خبره كان أول شرط أن النظر فيه لذوي الرأي  
من أهله ثم عينة لطفة وقد بين عمر بن شبة عن أبي غسان المديني قال هذه نسخة صدقة عمر أخذتها من كتابه الذي عند آل عمر  
نسختهم أحرفا هذا كتاب عبد الله عمر أمير المؤمنين في منع الله إلى حقة ما عاشت تنفق عمر حيث أراها الله فان توفيت فإلى  
ذوي الرأي من أهلها والمائة وسق الذي أطعمه النبي صلى الله عليه وآله وسلم فانهم مع منع على سننه الذي أمرت به وإن شاء  
ولي منع أن يشتري من عمر رقعة ما يعملون فيه فعل وكتب مع عقب وشهد عبد الله بن الأرقم وكذا أخرج أبو داود وفي روايته  
شيوخه وأحد حديث عمر هذا أصل في مشروعية ٢٨٤ الوقف وأول صدقة موقوفة كانت في الإسلام صدقة عمر قاله المهاجرون

وقال الانصاف صدقة رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
الواقدي أي أراضى بخبر يربى  
قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة  
والمتقدمين من أهل العلم خلافا  
في جواز وقف الأرضين وجاء  
عن شريح أنه أنكر الطمس  
ومنه من تأوله وقال أبو حنيفة  
لا يلزم وخالفه جميع أصحابه  
الأزهر وبلغ أبو يوسف حديث  
عمر هذا فقال لا يسع أحد خلافه  
ولو بلغ بأحنية فقال به فرجع  
عن بيع الوقف حتى صار كانه  
لا خلاف فيه بين أحداه قال  
القزطبي رد الوقف بخلاف  
الإجماع فلا يلتفت إليه وأشار  
الشافعي إلى أن الوقف من  
خصائص أهل الإسلام أي رفق  
الأراضي والعقار قال ولا يعرف  
أن ذلك في الجاهلية وحقيقة  
الوقف شرعا ورد بصيغة تقطع  
تصرف الواقف في رقبة الموقوف  
الذي يدوم الاتقاع به وثبت

مادونه وفيه دليل على جواز الوصية بالثلث وعلى أن الأول أن ينقص عنه ولا يزيد  
عليه قال الخافظ وهو ما يتدبره النظم ويحتمل أن يكون إيمان أن التصديق بالثلث هو  
الأكمل أي كبير أجره ويحتمل أن يكون معناه كثير غير قليل قال الشافعي وهذا أولى  
معانيه يعني أن السكينة أمر نسبي وعلى الأول عقول ابن عباس كما تقدم والمعروف من  
مذهب الشافعي استحباب النقص عن الثلث وفي شرح مسلم للنووي أن كان الورثة  
فقراء استحب أن ينقص منه وإن كانوا أغنياء فلا وقد استدل بذلك على أنها لا تجوز  
الوصية بأزيد من الثلث قال في الفتح واستقر الإجماع على منع الوصية بأزيد من الثلث  
لكن اختلف فيمن ليس له وارث خاص فذهب الجمهور إلى منعه من الزيادة على الثلث  
وجوز له الزيادة الحقة وأصحق وشريك وأحمد في رواية وهو قول علي وابن مسعود  
وأحمد بن أبي حنيفة مطابقة في الآية فقيدها السنة أن له وارث قبيح من لا وارث له  
على الإطلاق وحكاها في البحر عن العشرة قوله قال الثلث كثير وكبير يعني  
بالمثلثة أو الموحدة وهو شك من الراوي قال الخافظ والمحفوظ في أكثر الروايات بالمثلثة  
قال الثلث بالنصب على الأغراء أو بفعل مضمير نحو عين الثلث وبالرفع على أنه خبر  
مبتدأ محذوف أو مبتدأ خبره محذوف قوله أنك أن تذر يفتح أن على التعليل وبكسرها  
على الشرطية قال النووي هو أصححان وقال القزطبي لا معنى في الشرط ههنا لأنه  
يصير لأجوابه ويصح خبر لا رفع له وقال ابن الجوزي معناه من رواة الحديث  
بالكسر وأنكره ابن الخشاب وقال لا يجوز الكسر لأنه لا جواب له لما لو انظر خبره عن  
الفاو وغيرها مما اشترط في الجواب وتعب بأنه لا مانع من تقديرها كما قال ابن مالك قوله  
ورثك قال ابن المنذر إنما عبره صلى الله عليه وآله وسلم بلفظ الورثة ولم يقل بفتحك مع أنه لم  
يكن له يومئذ إلا ابنة واحدة ليكون الوارث حينئذ لم يتحقق لأن سعدا إنما قال ذلك بناء  
على موته في ذلك المرض وبقيت أمه حتى ترثه وكان من الجائز أن يموت هي قبله فاجابه  
صلى الله عليه وآله وسلم بكلام كل مطابق لكل حاله وهو قوله ورثك ولم يخص بنتا من

غيرها  
صرف منفعته في جهة خير وفي الحديث جواز إسناد الوصية والنظر على الوقف للمرأة ونقدتها على من هو من  
أقربهم من الرجال وفيه إسناد النظر إلى من لم يسم إذا وصف بصيغة معينة تميزه وإن الواقف على النظر على وقفه إذا لم يسمه  
لغيره قال الشافعي لم يزل العدد الكثير من الصحابة ممن بعدهم يولون أو قاهم نقل ذلك الكواف عن الكواف لا يختلفون فيه  
وفي الحديث فضيلة الصدقة الجارية وصحة شروط الواقف وأتباعه فيها وأنه لا يشترط تعيين المصروف فقط وفيه أن الوقف  
لا يكون الأفعاله أصل يدوم الاتقاع به فلا يصح وقف الطعام وشيوخه على يدوم الاتقاع به وفيه أنه لا يكفي في الوقف لفظ  
الصدقة وإنما قال تصدقت بكذا أو جعلته صدقة حتى يضيف إليها شيئا آخر لتردد الصدقة بين أن تكون غلبك الرقبة أو وقف  
المنفعة فإذا أضاف إليها ما بين أحد المحتملين صح بخلاف ما لو قال وقف أو حبست فإنه صريح في ذلك على الرابع وعمل من



أجاز لاكتفاء بقوله تصدقت بكذا بما وقع في حديث الباب من قوله فتصدق بهما عمرو ولا حاجة في ذلك لأنه أضاف إليهما الاتباع ولا توجب كما تقدم وفيه جواز الوقف على الاعتداء لأن ذوى القربى والضيف لم يقدروا بالحاجة وهو الأصح عند الشافعية وفيه أن الوقف أن يشترط لنفسه جواز من ربح الموقوف لأن عمر شرط أن لمن ولّى وقفه أن يأكل بالمعروف ولم يستثن أن كان هو الناظر أو غيره فدل على صحة الشرط وإذا جاز في المهرم الذي تعينه العادة كان فيما لا تعينه أجوز ويستتبع منه صحة الوقف على النفس وهو قول ابن أبي ليلى وأبي يوسف وأحمد في الأراج عمنه وقال به من المالكية ابن شعبان وجهه ورهه على المنع إلا إذا استثنى لنفسه شياً يبرأ بحيث لا يهتم أنه قصد حرمان ورثته ومن الشافعية ابن سريج وطائفة وصفه فيه محمد بن عبد الله الأنصاري شيخ البخاري جراً ضحاً واستدل له بقصة عمر هذه وبقصة ٢٨٥ رآك البدنة وبحديث أنس في أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق صفية

وجعل عتقها صداقها ووجه الاستدلال أنه أخرجها عن ما مكه بالعق ووردها إليه بالشرط وبقية فوات حديث الباب مذكورة في الفتح (عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اجتنبوا السبع الموبقات) أي المهلكات (قالوا يا رسول الله وما هن قال) أحسنها (الشرك بالله) بأن يتخذ معه الهو وبغيره (و) الثاني (السحر) وهو لغة صرف الشيء عن وجهه (و) الثالث (قتل النفس التي حرم الله) قتلها (الإبطاء) الرابع (أكل الربا) وهو لغة الزيادة (و) الخامس (الكل مال اليتيم) الذي مات أبوه وهو دون البلوغ (و) السادس (التولي يوم الزحف) أي الفرار عن القتال يوم ازدحام الطائفتين (و) السابع (قذف المحصنات) الذي

غيرها وقال الفقيه كهي شارح العمدة إنما عزى صلى الله عليه وآله وسلم بالورثة لأنه أطلع على أن سعداً وسبيحاً ويحصل له أولاد غير البنات المذكورة فأنه ولد له بذلك أربعة بنين أم وهم عاصم ومصعب ومحمد وعمر وزاد بعضهم إبراهيم ويحيى واسحق وزاد ابن سعد عبد الله وعبد الرحمن وعمر وعمران وصالحا وعثمان واسحق الأصغر وعمر الأصغر وغيرهم وأولاد غير ابنته وهم أولاد أخيه عتبة بن أبي وقاص منهم هاشم بن عتبة وقد كان موجوداً إذ قال فقوله عالة أي فقراء وهو جمع عائل وهو الفقير والفعل منه عال يعمل إذا افتقر فقوله يكفون الناس أي يسألونهم بما كفهم يقال تكفف الناس واستكف إذا بسط كفهم للسؤال أو سأل ما يكف عنه الجوع أو سأل كفافاً من طهام قال ابن عبد البر وفي هذا الحديث تقييد مطلق القرآن بالسنة لأنه سبحانه قال من بعد وصية يوصي بها أو دين فاطلق وقيدت السنة الوصية بالثالث قال في الفتح وفيه أن خطاب الشارع للأولاد من كان بصفته من المكافين لأطباق العلماء على الاحتجاج بحديث سعد هذا وإن كان الخطاب إنما وقع له بصيغة الأفراد وافتداء بعد من قال إن ذلك يقتض بسعد ومن كان في مثل حاله من يخلف وارثاً ضعیفاً أو كان ما يخلفه قليلاً وفي حديث أبي الدرداء وما ورد في معناه دليل على أن الأذن لما بالنصر في ثلث أموالنا في أو آخر أعمالنا من الإطاف الإلهية بنا والتكثير لعمالنا الصالحة وهو من الأدلة الدالة على اشتراط القرابة في الوصية (وعن عمرو بن خارجة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم خطب على ناقته وأنتجت جرائها وهي تقصع بجرتها وإن اغمامها يسيل بين كنفتي فصعته يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا أبا داود وصححه الترمذي وعن أبي أمامة قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث رواه الخمسة إلا النسائي وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تجوز وصية لوارث إلا أن يشاء

أحد من الله تعالى وحفظهن من الزنا (المؤمنات) استتره عن قذف الكافرات (القافلات) عما نسب إليهن من الزنا والتقصيص على عدد لا ينفى أزيد منه في غير هذا الحديث كالزنا بجماعة الجار وعقوق الوالدين واليمين الغموس وغير ذلك وقد تصدى إتيان الفقيه الشافعي بن حجر المكي في الزواج عن اقتراف الكفار وغيره في غيره وهذا الحديث رواه كلهم مديون وأخرجه أيضاً في الطب والمخاريز ومسلم في الإيمان وأبو داود في الوصايا والنسائي فيه وفي التفسير (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تقسم وريثي ديناراً ولا درهماً بالتزم على النهي وبالرفع على الظاهر وسماهم وورثه نجاناً والنفقة قال إنما معاشر الأنبياء لا نورث وقال الحافظ سماهم وورثه نعمة ما رآهم كذلك بالقوة لكن منهم الدليل الشرعي من الميراث وهو قوله لا نورث مات تركه صدقة (مات ترك بعد نفقة نسائي) احتج له ابن حزيمة



فيما قاله الخطابي بانهم في معاني المعتدات لانهم لا يجوز ان يكون أبداً الخريت اهن النفقة وتركت عبورهن لهن يسكنها  
(ومؤنة عاملي فهو صدقة) وهو القيم على الارض أو الخليفة بعده صلى الله عليه وآله وسلم فيه دليل على مشروعية أبوة  
العامل على الوقف والمحدث أخرجه أيضاً في القرائن ومسلم في المغازي وأبو داود في الخراج (عن عثمان رضي الله عنه  
انه قال حين حوضر) أي لما حوضره أهل مصر في داره لاجل تولية عبد الله بن سعد بن أبي سريح واجتمع الناس فاشرف عليهم  
وقال (أنشدكم الله) وزاد النسائي من رواية الاحنف الذي لا اله الا هو وزاد الترمذي والنسائي من رواية ثمامة بن حرب عن  
عثمان والاسلام (ولا أنشد الا أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم) (وسلم السمع تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
قال من حفر رومة فله الجنة فحفرها) ٢٨٦ قال ابن بطال هذا وهم من بعض رواته والمشهور انه اشترها الا انه حفرها كما في

الورثة وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
لا وصية لوارث الا ان يجيز الورثة رواهما الدارقطني حديث عمرو بن خارجة أخرجه  
أيضا الدارقطني والبيهقي وحديث أبي أمامة حسنه الترمذي والمناظر وفي اسناده  
نعميل بن عباس وقد قوى حديثه اذ اروي عن الشاميين جماعة من الاثني عشر منهم أحمد  
والبخاري وهذا من روايته عن الشاميين لانه رواه عن شرحبيل بن مسلم وهو شامي  
ثقة وصرح في روايته بالحديث وحديث ابن عباس حسنه في التلخيص وقال في  
الفتح رجاله ثقات كنهه مع لول فقد قيل ان عطاء الذي رواه عن ابن عباس هو  
انظر اساني وهو لم يسمع من ابن عباس وأخرج نحوه البخاري من طريق عطاء بن أبي  
رباع عن ابن عباس موقوفا قال الحافظ الا انه في نفسه رواه عن ابن عباس كان من الحكم  
قبل نزول القرآن فيكون في حكم المرفوع وأخرجه أيضاً أبو داود في المراسيل عن  
مرسل عطاء انظر اساني ووصله يونس بن راشد عن عطاء عن عكرمة عن ابن عباس قال  
الحافظ والمعروف المرسل وحديث عمرو بن شعيب قال في التلخيص اسناده واه وفي  
لباب عن أنس عن ابن ماجة وعن جابر عند الدارقطني وصوب ارساله وعن علي عنه  
أيضا واسناده ضعيف وهو عند ابن أبي شيبة وعن مجاهد مرسل عند الشافعي قال في  
الفتح ولا يخلو اسناده كل منهما من مقال امكن مجموعها يقتضي ان الحديث أصلاً بل  
جئنا الشافعي في الام الى ان هذا المتن متواتر فقال وجدنا أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم  
من أهل العلم بالمغازي من قريش وغيرهم لا يحتلفون في ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم قال عام الفتح لا وصية لوارث وبأثره عن حفظه وفقه عن لقوه من أهل العلم  
في كان نقل كافة عن كافة فهو أقوى من نقل واحد وقد نزع الفخر الرازي في كون  
هذا الحديث مقواتراً قال وعلى تقدير تسليم ذلك فالمشهور ومن مذهب الشافعي ان  
القرآن لا ينسخ بالسنة قال الحافظ لكن الحجة في هذا اجماع العلماء على مقتضاه كما  
صرح به الشافعي وغيره قال والمراد بعدم صحة وصية الوارث عدم لزوم لان الاكثر  
على انهم موقوف على اجازة الورثة وقيل انهم الانصاح الوصية لوارث أصلاً وهو الظاهر

الترمذي بالنظر هل تعلمون ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم قدم المدينة وليس بها ماء  
يسبغ عذب غير بئر رومة فقال  
من يشترى بئر رومة يجعل دلوه  
مع دلاء المسلمين يجزيه من ماء  
الجنة فاشترى منها من صلب مالي  
الحديث وعند النسائي انه  
اشترها بعشرين ألفاً ويخمس  
وعشرين ألفاً امكن روى  
البخاري الحديث في العصابة  
بلفظ وكانت لرجل من بني غفار  
عين يقال لها رومة واذا كانت  
عيناً فيجوز ان يكون عثمان  
حفر فيها بئراً وكانت العين تجري  
الى بئر فوسعه عثمان وطواها  
فنسب حفرها اليه قاله في  
الفتح (السنة تعلمون انه) صلى  
الله عليه وآله وسلم (قال من  
يجهز جيش العسيرة) يضم العين  
وهي غزوة تبوك (فله الجنة  
نفعهم فصدقه بها قال) الضمير  
للعصابة وقد استدل البخاري

بهذا الحديث على جواز اشتراط الواقف لنفسه من وقفه وهو مقيد بما اذا كانت المنفعة عامة كالصلاة لان  
في بقعة جعلها لمسجد والشرب من بئر وقفها وكذا كآب وقفه على المسلمين للقراءة فيه ونحوها وقد راجع الطبع في اوكيزان لشرب  
ونحو ذلك والفرق بين العامة والخاصة ان العامة عادت الى ما كانت عليه من الاباحة بخلاف الخاصة وهذا الحديث له طرق  
والانما وفي الباب أحاديث ذكرها في الفتح وفيها ما نقب ظاهراً لعماد رضي الله عنه وجوار فتحدث الرجل عن عناية عند الاحتياج  
الى ذلك لدفع مضرة أو تحصيل منفعة وانما يذكر ذلك عند المفاخرة والمكاشرة والتعجب ووقف أنس داراً بالمدينة فكان اذا قدم  
المدينة من ابراهيم العجيز لاهوا وصدق الزبير بن العوام بدورهم وقال للمردودة الماطقة من بنائه ان تسكن غير مضرة ولا مضرة بها  
فان استغنت بزوج فليس اياها حق في السكنى وجعل ابن عمر نصيبه من دار أبيه التي تصدق بها وقال لا تباع ولا توهب سكنى

لذوي الحاجة من آل عبد الله بكارهم وصغارهم **ع** عن ابن عباس رضي الله عنهما قال خرج رجل من قحسهم (هو بن زيل  
بالموحدة المضمومة وفتح الزاي مصغرا عند ابن ما كولا ولا بن منه بديل بن أبي مارية بالذال المهملة بدل الزاي وليس هو بديل  
ابن ورفاعة خراحي وهذا سمي وفي رواية ابن جريح انه كان مسالما مع قحس الداري) الصحابي المشهور وكان نصرانيا وكان  
ذلك قبل ان يسلم (وعدي بن بقاء) وكان نصرانيا قال الذهبي لم يبلغنا السلامه من المدينة للنجارة الى أرض الشام (فمات)  
بن زيل (السمي بارض ليس به اسم) وكان لما شئت ودجعه أوصى الى تميم وعدى وأمرهم ان يدفعوا متاعه اذا رجعا الى  
أهلهم (فلما قدموا عليهم) بتر كتمه فقد واداجاما) أي ابناء قالة في الفتح وتعبه العيني فقال هذا تنفسير الخاص بالعام وهو لا يجوز  
لان الاناء أعم من الجلام والجلام هو الكاس اه والذي ذكره البغوي وغيره ٢٨٧ من المفسرين انه اناء من فضة مفضوش

بالذهب فيه ثلثمائة مثقال وكذا  
في رواية عن عكرمة اناء من فضة  
مفضوش بذهب (من فضة مخوصا  
من ذهب) أي فيه خطوط طوال  
كالخوص كأننا أخذاه من متاعه  
وفي رواية ابن جريح عن عكرمة  
ان السهمي مرض فكتب  
وصيته بيده ثم دس في متاعه ثم  
أوصى اليهم ما في امات فضا متاعه  
ثم قدم على أهله فدفعوا اليهم ما  
أراد ففتح أهله متاعه فوجدوا  
الوصية وقد واداشياء فضا لؤلؤهما  
عنهما فوجدوا فرعوهما الى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم فنزلت  
هذه الآية الى قوله لمن الا ثمنين  
(فأخلفهما رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم) ثم وجد الجلام  
بمكة فقالوا أي الذين وجد الجلام  
معهم (ابتعناه من تميم وعدى  
فقام رجلان) عمرو بن العاص  
والمطلب بن أبي وداعة (من  
أولياءه) أي من أولياء بن زيل  
السمي (فخلفا النبي اذ تهاحقا

لان النبي أما أن يتوجه الى ذاتي والمراد الوصية شرعية وأما الى ما هو أقرب الى  
الذات وهو أهله ولا يصح أن يتوجه ههنا الى الكمال الذي هو أبعد الجازين وحديث  
ابن عباس المذكور وان دل على صحة الوصية لبعض الورثة مع رضا البعض الآخر  
فهو لا يدل على ان النبي غيبت موجه الى الصحة بل هو متوجه اليها واذا رضى الوارث  
كانت صحيحة كما هو شأن بناء العام على الخاص وهكذا حديث عمرو بن شعيب وحكي  
صاحب البحر عن الهادي والناصر وأبي طالب وأبي العباس انه تجاوز الوصية للوارث  
واستدلوا بقوله تعالى كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان تتركوا خيرا الوصية  
لوالدين والاقربين قالوا ونسخ الوجوب لا يستلزم نسخ الجواز وأجاب الجمهور عن ذلك  
بان الجواز أيضا منسوخ كما صرح بذلك حديث ابن عباس المذكور في الباب وقد  
اختلف في تعيين ناسخ آية الوصية لوالدين والاقربين فقبيل آية الفرائض وقبيل  
الإحاديث المذكورة في الباب وقبيل دل الاجماع على ذلك وان لم يتعين دليلا هكذا في  
الفتح وقد قيل ان الآية مخصوصة لان الاقربين أهم من أن يكونوا وارثين أم لان كانت  
الوصية واجبة لجميعهم وخص منها الوارث بآية الفرائض وبأحاديث الباب وبقي حق  
من لا يرث من الاقربين من الوصية على حاله قالة طاوس وغيره قوله وأن تحت جرائمها  
بكسر الجيم قال في القاموس جران البعير بالكسر مقدم عنقه من مذبحه الى منخره  
قوله وهي تقصع بجريتها الجزية بكسر الجيم وقسديد الراي قال في القاموس الجزية  
بالكسر هيئة الجرو وما يفيض به البعير فيا كاه ثانية وقد اجترأوا جروا للقمية يتعل بها  
البعير الى وقت عنقه والقصع البلع قال في القاموس قصع كمنع ابتلع جرع الماء  
والناقة يجريتم ارضهم الى جوفها او مضغها أو هو بعد الدسع وقبل المضغ او هو انقلا بها  
فاها او شدة المضغ اه قوله وان اغامها بضم اللام بعدها غين مججمة وبعدها الف ميم  
هو اللعاب قال في القاموس لغم الجمل كمنع رمي بالهابة لزيدة قال والملاعغم مأحول القم  
قوله الا ان يشاء الورثة في ذلك رد على المزي ودادود والسبكي حيث قالوا انها لا تصح

من شهادتهم) يعني عيضا أحق من عيتمها (وان الجلام اصحابهم قال وفيهم نزلت هذه الآية نياهم الذين آمنوا ثم اداة بينكم)  
اذا حضر أحدكم الموت زاده أبو ذر واستدل بهذا الحديث لجواز رد الأيمن على المدعي فيحلف ويستحق واستدل به ابن سريج  
الشافعي للعلم بالشاهد واليمين وتكلف في انتزاعه وهو متعقب كما ذكر في الفتح واستدل به على جواز شهادة الكنان  
بناء على ان المراد بالغير الكفار والمعنى منكم أي من أهل دينكم أو آخران من غيركم أي من غير أهل دينكم وبذلك  
قال أبو حنيفة ومن تبعه وتعقب بوجوه منها ان الدليل دل على ان شهادة الكافر على المسلم غير مقبولة فثبت شهادة الكافر  
على الكافر على حالها وخص جماعة القبول باهل الكتاب وبالوصية وبثقة المسلم حينئذ منهم ابن عباس وأبو موسى الأشعري  
وسعيد بن المسيب وشريح وابن سيرين والأوزاعي والثوري وأبو عبيد وأحمد وهو لا يأخذوا بظاهر الآية وقوي ذلك

عندهم حديث الباب فان سيقاه طابن لظاهر الآية وقيل المراد بالغير العشرة وهو قول الحسن وفيه نظر وذهب جماعة من  
 الأئمة إلى أن هذه الآية منسوخة وإن نأخذوا بقوله تعالى عن ترضون من الشهاد أو احتجوا بالاجماع على رد شهادة الفاسق  
 والكافر شر من الفاسق والجواب أن النسخ لا يثبت بالاحتمال وإن اجمع بين الدلائل أولى من الغامض دعهما وإن سورة  
 المائدة من آخر ما نزل من القرآن حتى صح عن جمع من السلف أن سورة المائدة محكمة وعن ابن عباس أن الآية نزلت فبين  
 مات مسافر أو ليس عنده أحد من المسلمين فإن اتهم ما استخلفا أخرجه الطبري بإسناد رجليه ثقات وأنكر أحمد على من قال أن  
 هذه الآية منسوخة وضح عن أبي موسى الأشعري أنه على بذلك بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم فروي أبو داود بإسناد رجليه  
 ثقات عن الشعبي قال حضرت رجلا ٢٨٨ من المسلمين الوفاة بدقوا فلم يجدوا أحد من المسلمين فاشهدوا رجائين من أهل الكتاب

الوصية بما زاد على الثلاث ولو أجاز الورثة واحتجوا بالاحاديث الأئمة في الباب الذي  
 بعدهم هذا ولكن في هذا الحديث وحديث عمرو بن شعيب المذكور بعده زيادة يتعين  
 القول به قال الحافظ إن صحت هذه الزيادة ففي حجة واضحة واحتجوا من جهة المعنى  
 بأن المنع إنما كان في الأصل لحق الورثة فإذا أجازوه لم يتنعوا واختلقوا بعد ذلك في وقت  
 الإجازة بلجوه وروى على أنهم إن أجازوا في حياة الموصي كان لهم الرجوع متى شاءوا وإن  
 أجازوا بعد نفذ وفصل المالكية في الحياة بين مرض الموت وغيره فالحق وأمر من  
 الموت بما بعده واستثنى بعضهم ما إذا كان الهبة في عائلة الموصي وخشى من امتناعه  
 انقطاع معرفته عنه لو عاش فإن أمثل هذا الرجوع وقال الزهري وروى عنه ليس لهم  
 الرجوع طاقا وانفقوا على اعتبار كون الموصي له وارث يوم الموت حتى لو أوصى  
 لأخيه الوارث حيث لا يكون للموصي ابن ثم ولده ابن قبل موته صحت الوصية للأخ  
 المذكور ولو أوصى لأخيه ولده ابن قبل موت الموصي ففي وصية لو ارث

\*(باب في أن تبرعات المريض من الثلاث)\*

(عن أبي زيد الأنصاري أن رجلا أعتق ستة أعبد عنه بموته ليس له مال غيرهم فأقرع بينهم  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأعتق اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأبو داود عنه  
 وقال فيه لو شهد به قبل أن يدفن لم يدفن في مقابر المسلمين \* وعن عمران بن حصين أن رجلا  
 أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم فجرأهم الثلاثة ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا رواه  
 الجماعة إلا البخاري \* وفي لفظ أن رجلا أعتق عند موته ستة رجال له فخاف رتبته من  
 الأعراب فأخبر وارسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما صنع قال أو فعل ذلك لو علمنا أن  
 شاء الله ما ضلنا عليه فأقرع بينهم فأعتق منهم اثنين وأرق أربعة رواه أحمد وأصح  
 بعد مومه من سوى ابن متقدم العطايا وما أخرها لأنه لم يسهل فصل هل أعتقه هم بكامة

فقدما الكوفة بتركه ووصيته  
 فأخبر الأشعري فقال هذا يمكن  
 بعد الذي كان في عهد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم فأسلمة هما  
 بعد العصر ما حانا ولا كذبا ولا  
 إنما ولا بدلا وأمضى شهادتهما  
 رجحه الفقر الرازي وسبقه  
 الطبري لذلك بأن قوله تعالى  
 يأثمها الذين آمنوا خطاب  
 للمؤمنين فلما قال أو آخران من  
 غيركم صرح أنه أراد غير الخطابين  
 فتعين أنهم ما من غير المؤمنين  
 وأيضاً فجواز شهادة المسلم  
 ليس مشروطا بالسفر وإن أبا  
 موسى حكم بذلك فلم يتركه أحد  
 من الصحابة فكان حجة وذهب  
 الكرايسي ثم الطبري وآخرون  
 إلى أن المراد بالشهادة في الآية  
 اليمين قال وقد سمي الله اليمين  
 شهادة في آية اللعان وأيدوا  
 ذلك بالاجماع على أن الشاهد  
 لا يلزمه أن يقول أشهد بالله وإن  
 الشاهد لا يمين عليه أنه شهيد

بالق وهو متعقب كما بينه في الفقه قال الشوكاني في تفسيره قوله تعالى أو آخران من غيركم أي من  
 الأجانب وقيل إن الضمير في منكم للمسلمين وفي من غيركم للكفار وهو الأنسب بسباق الآية وبه قال أبو موسى الأشعري  
 وابن عباس وغيرهما فيكون في الآية دليل على جواز شهادة أهل الذمة على المسلمين في السفر في خصوص الوصايا كما يفيد  
 النظم القرآني وبشهادة سبب النزول فإذا لم يكن مع الموصي من يشهد على وصيته من المسلمين فليشهد رجلان من أهل  
 الكفر فإذا أقدموا ديا الشهادة على وصيته حلقا بعد الصلاة أنهم ما كذبوا ولا بدلا وإن ما شهد به حق فيحكم حينئذ بشهادتهما  
 فإن غير بعد ذلك على أنهم ما كذبوا أو حلف رجلان من أولياء الموصي وغرم الشاهدان الكفار أن ما ظهروا عليه من خيانة  
 أو نحوها هذا معنى الآية عند من تفسرهم ذكره في قال سفيان بن عيينة بن يعمر وسعيد بن جبيرة وأبو مجلز والنخعي

وشريح وعبيدة السلماني وابن سيرين ومجاهد وقتادة والسدي والثوري وأبو عبيد وأبو جندب وحبل وذو الهذيل إلى الأول أعني  
نفسه يرضيهم منكم بالقرابة أو العشيرة أو قسمة من غيركم بالانجاب الزهري والحسين وعكرمة وذهب مالك والشافعي وأبو  
حنيفة وغيرهم من الفقهاء إلى أن الآية منسوخة واحتجوا بقوله من ترضون من الشهداء وقوله وأشهدوا وذوي عدل منكم  
والكفار ليسوا براضين ولا عدول وخالفهم الجمهور وقالوا الآية محكمة وهو الحق لعدم وجود دليل صحيح يدل على النسخ  
وأما قوله تعالى من ترضون من الشهداء وقوله وأشهدوا وذوي عدل منكم فهو ما عاين في الأشخاص والأزمان والأحوال  
وهذه الآية خاصة بمحالة الضرب في الأرض وبالوصية وبمحالة عدم وجود الشهداء والمسلمين ولا تعارض بين خاص وعام اهـ  
(بسم الله الرحمن الرحيم فضل الجهاد والسيرة) \* بكمرا الحليم أصله ٢٨٩ لغة المشقة يقال جهدت جهادا باغت

المشقة وشريح عابد الجهاد في  
قتال الكفار فأنصرة الاسلام  
واعلاء كلمة الله ويطلق أيضا  
على مجاهدة النفس والشيطان  
والفساق وأما مجاهدة النفس  
فعلى تعلم أمور الدين ثم على  
العمل ثم على تعليمهما وأما  
مجاهدة الشيطان فعلى دفع  
ما يأتى به من الشهوات وما يزينه  
من الشهوات وأما مجاهدة  
الكفار فتقع باليد والمال  
واللسان والقلب وأما الفساق  
فباليد ثم اللسان ثم القلب  
واختلف في جهاد الكفار هل  
كان أو لا فرض عين أو كفائية  
والسيرة سيرة وهي الطريقة  
وأطلق ذلك على أبواب الجهاد  
لأنه سائلة من أحوال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم في غزواته  
(عن أبي هريرة رضي الله عنه  
قال جاء رجل) قال في الفتح لم  
أقف على اسمه (إلى رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم فقال

أو بكلمات) حديث أبي زيد أخرجه أيضا النسائي وكتب عنه أبو داود والمذنب ذرى  
ورجل استأذنه رجل الصحيح قوله أعنت ستة أعبد عنه وروى قال القرطبي ظاهره أنه نجز  
عنتهم في مرضه قوله فافزع بينهم هذا نص في اعتبار القرعة شرعا وهو حجة لما لا  
والشافعي وأحمد والجمهور على أن حنيفة حيث يقول القرعة من القمار وحكمكم  
الجاهلية ويعتق من كل واحد من العبيد ثلثه ويسعى في بقيقه ولا يفرع بينهم وبمثل  
ذلك قات الهادي وقوله فاعتق اثنين وارق أربعة في هذا أيضا حجة على أبي حنيفة  
ومن معيه حيث يقولون يعتقون جميعا قال ابن عبد البر في هذا القول ضرر وب من  
الخطا والاضطراب قال ابن رسلان وفيه ضرر كثير لأن الورثة لا يحصل لهم شيء  
في الحال أصلا وقد لا يحصل من السعاية شيء أو يحصل في الشهر خمسة دراهم أو أقل  
وفيه ضرر على العبيد لأنهم السعاية من غير أخية لهم قوله لو شهدته قبل أن يدفن  
الخلفه ذاتفسير القول الشديد الذي أجبه في الرواية الأخرى وفيه تعليل شديد ودم  
متبايع وذلك لأن الله سبحانه لم يأذن للمريض بالتصرف إلا في الثلث فإذا تصرف في أكثر  
منه كان مخالفا لحكم الله تعالى وشايبا من وهب غير ماله قيل في خبر أنهم بتشديد الزاى  
وتحقيقها الغتان مشهورتان أي قسمهم وظاهره أنه اعتبر عدد أشخاصهم دون قيمتهم  
وأنما قبل ذلك اتساؤهم في القيمة والعدد قال ابن رسلان فلو اختلفت قيمتهم لم يكن بد  
من تعدد باهم بالقيمة مخافة أن يكون ثلثهم في العدد أكثر من ثلث الميت في القيمة قوله  
رجله يفتح الرء وكوز الجيم جمع رجل قوله ما صلينا عليه هذا أيضا من تفسير القول  
الشديد المهم في الرواية المقدمة والحديثان يدلان على أن تصرفات المريض اختلفت  
من الثلث ولو كانت مخيرة في الحال ولم تضاف إلى بعد الموت وقد قدمنا حكاية الإجماع  
على المنع من الوصية بأزيد من الثلث إن كان له وارث والتجيز حال المرض المخوف  
حكمه حكم الوصية واختلفوا هل يعتبر ثلث التركة حال الوصية أو حال الموت وهما  
وجهان للشفعية أحدهما الثاني وبه قال أبو حنيفة وأحمد والهادوية وهو قول علي رضي

٢٧ نيل (داني) بفتح اللام (على عمل يعدل الجهاد) أي يساويه ويمثله (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (لا جد له)  
لا جد العمل الذي يعدل الجهاد وفيه أن الجهاد في سبيل الله أفضل الأعمال (قال) صلى الله عليه وآله وسلم مستأثرا (هل  
تستطيع إذا خرج المجاهد أن تدخل مسجدك لذة قوم ولا تفر وتقوم ولا تنظر قال) الرجل (ومن يستطيع ذلك) قال أبو  
هريرة أن فرس المجاهد ليست في طوله فيكتب له حسنة وهذا الحديث أخرجه النسائي في الجهاد أيضا وهذه فضيلة ظاهرة  
للمجاهد في سبيل الله تقتضي أن لا يعدل الجهاد بشيء من الأعمال قال عياض اشتمل حديث الباب على تعظيم أمر الجهاد لأن  
الصيام وغيره مما ذكر من فضائل الأعمال قد عدلها كلها الجهاد حتى صار جميع حالات المجاهد وتصرفاته الواجبة معادلة لاجر  
المواظب على الصلاة وغيره وهذا قال صلى الله عليه وآله وسلم لا تستطيع ذلك وفيه أن الفضائل لا تدرك بالقياس وانما هي

احسان من اقدمان شاء واستدل به على أن الجهاد أفضل الاعمال بما نقله قال ابن دقيق العبد القياس يقتضي أن يكون الجهاد  
افضل الاعمال التي هي وسائط لان الجهاد وسيلة الى اعلان الدين ونشره وإخلال الكفر ودخضه فقتضيه بحسب فضيلة ذلك  
١٥ قال في الفتح يمكن يشكل على ذلك ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وأحمد وصححه البخاري من حديث أبي الدرداء عن رسول الله  
أنه لكم بخير اعمالكم وان كانا معا عند مليككم وارفعوا في درجاتكم وخير لكم من ائتفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا  
عدوكم ثم تنصروا العناقهم - ثم يوضح بوا اعتناقكم قالوا بلى قال ذكر الله فانه ظاهر في أن الذكر تجرده افضل من اتباع ما يفتح  
للعجاء ضد افضل من الاتفاق مع ما في الجهاد او اخذتة من النفع المتعدي **ف** عن أبي سعيد رضي الله عنه قال قيل يا رسول الله  
اي الناس افضل قال في الفتح لم أؤت ٢٩٠ على اسم السائل وقد ورد ان ابازرسأل عن نحو ذلك ولما حكم اي الناس اكل

الله عنه وجماعته من التابعين وقال بالاول مالك وأكثروا من ائمة القضاة والحنفي وعمر بن عبد العزيز وقد كانوا بان الوصية عقد والعقود تعتبر باولها وبيانها لو نذر ان يتصدق بثلث ماله اعتبر ذلك حال النذر اتفاقا وأجيب بان الوصية ليست عقدا من كل وجه، ولذلك لا يعتبر فيها الفورية ولا القبول وبالنزق بين النذر والوصية بانها يصح الرجوع فيها والنذر يلزم ومرة هذا الخلاف يظهر فيما لو حدث له مال بعد الوصية واختلاف أيضا هل يجب الثالث من جميع المال او يتقيد بماله الموصى دون ما خفي عليه أو يتجدد له ولم يعلمه وبالاول قال الجمهور وبالثاني قال مالك وبوجه الجمهور انه لا يشترط أن يستقر ضرره مقدار المال حال الوصية اتفاقا ولو كان عالما بحسنه فلو كان العلم من شرط ما جاز ذلك

• (باب وصية السرى اذا اسلم ورتبه هل يجب تنقيتها) •

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن بعده ان العاص بن وائل أوصى أن يعق عنه مائة رقبة فاعتق ابنه هشت مائة رقبة فاراد به عمرو أن يعق عنه اثنين الباقيتين قال يا رسول الله ان أبي أوصى يعق مائة رقبة وان هشت مائة اعتق عنه خمسة مائة رقبة وبقيت خمسة مائة رقبة فأعق عنه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان مسلما فأعتقه عنه أو تصدقتم عنه أو حججتم عنه بلغه ذلك رواه أبو داود) الحديث سكت عنه أبو داود وأشار المنذري الى الاختلاف في حديث عمرو بن شعيب وقد قدمنا غير مرة أن حديثه عن أبيه عن بعده من قسم الحسن وقد هجم له الترمذي بهذا الاسناد عدة احاديث والحديث يدل على ان السكار اذا اوصى بقرية من القرب لم يلحقه ذلك لان الكثرة مانع وهكذا الابلية مائة ماله قرابته المساوون من القرب كالمساوية والحق والعق من غير وصية منه ولا فرق بين أن يكون القاعل لذلك ولدا أو غيره وليس في هذا الحديث ما يدل على عدم صحة وصية السكار اذ لا لازمة بين عدم قبول ما اوصى به من القرب وعدم صحة الوصية مطلقا نعم فيه دلائل انه لا يجب على قريب السكار من المسلمين تنفيذ وصيته بالقرب قال في البصر مسئلة ولا تصح يعق الوصية من كافر في معصية كالملاح لاهل الحرب وبناء السبع في خطاه

ايماناً و كائن المراد بالمؤمن من  
 قام بها تعين عليه القيام به ثم  
 حصل هذه النصيحة وليس المراد  
 من اقتصر على الجهاد واحد  
 الواجبات العينية وحينئذ  
 فيظهر فضل الجهاد لما فيه من  
 بذل نفسه وماله لله تبارك وتعالى  
 ولما فيه من النفع المتعدي واذا  
 كان المؤمن المعتزل تلوذ في  
 النصيحة لان الذي يحاط الناس  
 لا يسلم من ارتكاب الاثم فقد  
 لا يفي هذا بهذا وهو متبدو وقوع  
 التفتن فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله (وسلم مؤمن) اي  
 افضل الناس مؤمن (يجاهد في  
 سبيل الله بنفسه وماله) لما فيه  
 من بذلهم مع النفع المتعدي  
 وعند الناس ان من خير الناس  
 رجلاً عمل في سبيل الله على ظهر  
 فرسه عن التبعة ضحية وذات يقوى  
 قول من قال ان قوله مؤمن يجاهد  
 المقدر بقوله افضل الناس مؤمن  
 يجاهد على مخصوص وتقدمه

من أفضل الناس لان العلماء الذين جلاوا الناس على الشرائع والسنن وقادوهم الى الخير افضل وكذا الصديقون المسكينون  
(قالوا نعم) بل المؤمن الجاهد في الفضل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (مؤمن) اي غريب مؤمن (في شعب من الشعاب)  
بكسر الشين وسكون الدين في الاول وفخه في الثاني آخره موحدة هو ما انقرج بين الجبلين وليس بقيد بل على سبيل المثال  
قال ابن عسك البراء ما وردت الاحاديث يذكر الشعب والجبل لان الغالب على الشعب انما هو من الناس فلذا مثل به العزلة  
والانفراد فكل مكان يبعد عن الناس فهو داخل في هذا المعنى زاد القسطلاني كتاب اجداد البيوت والمسلم رجل معتزل (يتق)  
الله ويعد الناس من شره) والمسلم يعبد ربه وفي حديث ابن عباس معتزل في شعب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويعتزل شرور الناس  
وللقمزي وحسنه والحاكم وصححه عن أبي هريرة ان رجلا من شعب فيه عين غريبة فاجابه فقال لو اعمتت ثم استأذن النبي



صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تفعل فان مقام اجدكم في سبيل الله افضل من صلواته في بيته سبعين عاما وفي الحديث فضل الانفراد والعزلة لما فيها من السلامة من الغيبة والافقار ونحوه ما امتازل الناس امره فقال الوجه ورحل ذلك عند وقوع الدين ويؤيد ذلك حديث بحجة بن عبد الله عن ابي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان يكون خير الناس فيه منزلة من اخذ به ثمان فوسه في سبيل الله يطالب الموت في مظلانه ورجل في شعب من هذه الما ب يقيم الصلاة ويؤتي الزكاة ويدع الناس الامن خير رواه مسلم وابن حبان وروى البيهقي في الزهد عن ابي هريرة مرفوعا يأتي على الناس زمان لا يسلم لذي دين دينه الامن هرب بيته من شاق الى شاق ومن هجر الى هجر فاذا كان ذلك لم تزل المعيشة الا بسخط الله فذا كان ذلك كذلك كان هلاك الرجل على يد زوجته وولده فان لم يكن له زوجة ولا ولد كان هلاكه على يداويه فان لم يكن له ٢٩١ ابوان كان هلاكه على يد قرابته او الجيران قالوا كيف ذلك يا رسول الله قال

يعيرونه بضيق المعيشة فعند ذلك يورد نفسه الموارد التي يهلك فيها نفسه اما عند عدم الفتنة فذهب الوجه وان اذ ختم لا تفضل الحديث الترمذي المؤمن الذي يخاطب الناس ويصبر على اذاهم اعظم أجرا من الذي لا يخاطب الناس ولا يصبر على اذاهم وحديث الباب أخرجه البخاري ايضا في الرقاق ومسلم وابوداود في الجهاد وابن ماجه في الفتن (عن ابي هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله

عليه وآله وسلم يقول مثل الجهاد في سبيل الله والله اعلم عن مجاهد في سبيله) اي الله اعلم بعقديته ان كانت خاصة لاعلاء كلمته فذلك الجهاد في سبيله وان كان في نيته حب المال والدينا واكتساب الذر فذلك ما شر له مع سبيل الله الدنيا قال في الفتح فيه اشارة الى اعتبار الاخلاص (كمثل الصائم) ثم اراه

المسلمين وتصحب بالاماح اذا لامانع اء

• (باب الاصابة بما يدخله للمباينة من خلافه وعاقبة وما كمة في ذنب وغيره) •

(عن ابن عمر قال حضرت ابي حنيفة أصيب فاشوا عليه وقالوا جرح الله خير اذ قال راغب رهب قالوا اختلف فقال أختلف حل أمركم حيا وميتا لوددت ان ظني منها الكفاف لا على ولا لي فان اختلفت فقد اختلفت من هو خير مني يعني اياكم وان اترككم فقد ترككم من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال عبد الله فعرفت انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يغيره متفق عليه وعن عائشة ان عبد بن زهرة روى عن ابن أبي وقاص اختصما لي النبي صلى الله عليه وآله وسلم في ابن أمة زمة فقال عبد الله اوصاني اخي اذا قدمت أن أنظر ابن أمة زمة فاقبضه فانه اخي وقال ابن زمة اخي وابن أمة أبي ولد علي فراش أبي فرأى النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يشبه ابينا بعقبة فقل هو لك يا عبد بن زمة لولد للفراش واحتجني منه يا ودة رواه البخاري وعن الثوري بن زيد النخعي ان امه اوصت أن يعق عنهما رقبة مؤمنة فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال عندي جارية سوداء فقال انت بها فادعها بها فجات فقل لها من ربك قالت الله قال من أنا قالت أنت رسول الله قال أعتقها فانها مؤمنة رواه أحمد والنسائي حديث الشري يدرواه النسائي من طريق موسى بن سعيد وهو صدوق لا بأس به وبقيته رجاله ثقات وقد أخرجه أيضا ابوداود وابن حبان قوله فقد اختلف من هو خير مني استدل بهذا المصنف على جواز الوصية بالخلافة وقد ذهبت الاشعرية والمعتزلة الى أن طريقهما اعمد والاختيار في جميع الأزمان وذهبت المعتزلة الى أن طريقها الدعوة وللإسلام في هذا محل آخر قوله انه حين ذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في تركه وألوسلم غير مستخلف يعني انه سنية قد يدبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ترك

(القائم) ليله زاد مع ما كانت بايات الله لا ينتر من صيام ولا صلاة وزاد النسائي من هذا الوجه الماشع الرا كع الساجد ومثله بالصائم لان الصائم معك لنفسه عن الاكل والشرب والذات وكذلك الجهاد معك لنفسه على محاربة العدو وحابس نفسه على من يقا له وكان الصائم القائم الذي لا يتفر ساعة من العبادة مستمرا لاجر كذلك الجهاد لا يضيع ساعة من ساعته غير أجر قال تعالى ذلك بانهم لم يصيهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة الى قوله الا كتب لهم به على صالح ان الله لا يضيع أجر المحسنين (وتوكل الله) اي تكفل على وجه الفضل منه (للمجاهد في سبيله بان يتوفاه أن يدخله الجنة) في الحال ساعة موته بغير حساب ولا عذاب كما ورد ان ارواح الشهداء تشرح في الجنة وبهذا التقرير يندفع ايراد من قال ظاهرا الحديث التسوية بين الشهيد والراجع بالمالان حصول الاجر يستلزم دخول الجنة ومحصل الجواب ان المراد بدخول الجنة دخول خاص (أو يرجعه) الى ما كنه



(سالم مع أجر) وحده (أو غنمية) خالصة مع أجر وحذف الأجر من الثاني لعدمه إلا يحتلوا الجهاد عنه فالحصية مانعة الخلو  
 لامانة الجمع أوله قصه بالنسبة إلى الأجر الذي بدون الغنمية إذا القوا وعدت تقتضي أنه عند عدم الغنمة أفضل منه وأتم أجر عند  
 وجودها قال في الفتح فالحديث صريح في أني الحرمان وليس صريحاً في أني الجمع رقيب أو مع في الواو وبه يترجم ابن عبد البر  
 والترمذي ورجحها الزوربشتي والتقدير بأجر وغنمية وقد وقع ذلك في رواية مسلم بالواو في بعض رواياته ورواه الترمذي ورجحها  
 عن يحيى بن يحيى بصيغة أو وكذا مالك في الموطأ ولم يختلف عليه إلا في رواية يحيى بن بكير عنه فبالواو ليكن في رواية ابن بكير عن  
 مالك مقال وكذا وقع عند النسائي وأبي داود بسناد صحيح فإن كانت هذه الروايات محفوظة تعين القول بأن أو في هذا الحديث  
 بمعنى الواو كما هو مذهب شافعي الكوفة ٢٩٢ ليكن فيه اشكال صحيح كما قال ابن دقيق العبد من حيث أنه إذا كان المعنى

الاستخلاف ويندع الاقتداء بأبي بكر وإن كان الكل عنده جائزاً ولكن الاقتداء بمول  
 الله صلى الله عليه وآله وسلم في الترتل أولى من الاقتداء بأبي بكر في الفعل قوله وعن عائشة  
 أن عبد بن زمعة الخ سباني الكلام على هذا الحديث في باب أن الولد للفراش إن شاء الله  
 لأن الله - نف رحمه الله - يذكركم هذا لك وهو الموضع الذي يليق به واتخاذ كرمه هنا  
 للاستدلال به على جواز الإيصاء بالنيابة في دعوى النسب والمحكمة ووجه ذلك أن النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم لم يترك على سعد بن أبي وقاص دعواه بوصاية أخيه في ذلك ولو  
 كانت النيابة بالوصية في مثله غير جائزة لاستكره عليه قول: وعن الشريد بن زويد الخ  
 استدل به المصنف على جواز النيابة في العتق بالوصية ووجهه أنه أخبر النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم بملك الوصية ولم يبرأ له أو مثل ذلك لا يجوز ولو كان غير جائز لنبه لما قرر  
 من عدم جواز تأخر البيان عن وقت الحاجة قوله فقال لها من ربك الخ قد أكتفى النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم بعرفة الله والرسول في كون تلك الرقبة مؤمنة وقد ثبت مثل ذلك  
 في عدة أحاديث منها حديث معاوية بن الحكم السلمي عنده مسلم وغيره ومنها عن رجل من  
 الأنصار عند أجدد ومنه عن أبي هريرة عن عبد الله بن داود وعن ساطع عند أبي أحمد الغسال  
 في كتاب السنة وعن ابن عباس عند الطبراني وغير ذلك

\* (باب وصية من لا يعيش مثله) \*

(عن عمرو بن ميمون قال رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه قبيل أن يصاب بأيام بالمدنية  
 وقف على حذيفة بن اليمان وعثمان بن حنيف قال كيف فعلتما أن تصافيا أن تكونا قد حلقا  
 الأرض ما لا تطيق قال لا إله إلا الله امرأته له مطيعة ومافيهما كثير فضل قال انظر أن تكونا  
 حلقما الأرض ما لا تطيق قال لا إله إلا الله فقال عمر إن سألني الله لأدع عن أراجل أهل العراق  
 لا يخرجني الرجل به حتى أبدأ قال ففأنت عليه رابعة حتى أصيب قال اني لقائم ما بيني  
 وبينه إلا عبد الله بن عباس غداة أصيب وكان إذا مر بين الصفيين قال استأذنا حتى إذا لم ير

يقتضي اجتماع الأمرين كان  
 ذلك داخل في الضمان فيقتضي  
 أنه لا بد من حصول الأمرين  
 لهذا الجهاد وقد لا يتفق له ذلك  
 فافتر منه الذي ادعى أن أو بمعنى  
 الواو وقع في نظيره لأنه يلزم على  
 ظاهرهما أن من رجع بغنمية رجع  
 بغير أجر كما يلزم على أنهم أجمعون  
 الواو أن كل غازي يجب مع لهيبين  
 الأجر والغنمة معاً وأجاب في  
 المصابيح بأنه انما يراد بالاشكال  
 إذا كان القائل بتمام التقسيم قد  
 فسر المراد بمأذ كرمه هو من قوله  
 قل أجران فأنته الغنمية إلى آخره  
 وأما ما سكت عن هذا التفسير  
 فلا يعبه الاشكال إذ يحتمل أن  
 يكون التقدير أو يرجعه سالماً  
 مع أجر وحده أو غنمية وأجر كما  
 هو والتقسيم بهذا الاعتبار صحيح  
 والاشكال شاقط مع أنه لو سلم أن  
 القائل بتمام التقسيم صريح بأن  
 المراد فله الأجران فأنته الغنمية  
 وإن حصلت فلا لم يرد الاشكال

المذكور عليه لا يقال أن يكون تكبير الأجر له عظيم ويراد به الأجر الكامل فلا يلزم أن تمامه مطلق الأجر عنه أه  
 وقد روى مسلم من حديث عمرو بن العاص مر فوعا ما مر غزاة تغزو في سبيل الله فيصيدون الغنمية لا يتجولوا ثلثي أجرهم وثلثي  
 لهم الثلث فإن لم يصيدوا غنمية تم لهم أجرهم وهذا صريح بقا بعض الأجر مع حصول الغنمية فتكون الغنمية في مقابلة أجر  
 من ثواب الغزو وفي التعبير بثلاثي الأجر حكمة لطيفة وذلك أن الله تعالى أعده للعجايب ثلاث كرامات دينيون ثواب وأخروية  
 فالدينون إن السالمة والغنمية والأخروية بدخول الجنة فإذا رجع سالماً غنائماً فقد حصل له ثلثاً ما أعده الله له وفي له عند الله  
 الثلث وإن رجع بغير غنمية عوضه الله عن ذلك ثواباً في مقابلة ما فاته وإيسر المراد ظاهر حديث الباب أنه إذا غنم لا يحصل له أجر  
 أه وفيه ان الفضائل لا تدر له دائماً بالقياس وفيه استكمال التمثيل في الأحكام وإن الأعمال الصالحة لا تستلزم ثواب

لا ياتوا انما تحصل بالنية الخاصة اجالا وتفصيلا وهذا الحديث أخرجه النسائي في المجاهد ايضا (وعنه) أي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم من آمن بالله ورسوله وأقام الصلاة وصام رمضان) قال ابن بطال لم يذكر الزكاة والحج واعلم سقط من أحد روايته وقد ثبت الحج في الترمذي من حديث معاذ بن جبل وقال فيه ولا أدري إذ كر الزكاة أم لا وايضا فان الحديث لم يذكر ايمان الاركان فكان الاقتصار على ما ذكر ان كان محفوظا لانه هو المتكرر غالبا واما الزكاة فلا تجب الا على من له مال بشرطه والحج لا يجب الا على التراتي (كان حقا على الله) بطريق الفضل والكرم لا بطريق الوجوب فانه سبحانه وتعالى لا يجب عليه شيء (أن يدخله الجنة جاهد في سبيل الله أو جلس في أرضه التي ولد فيها) وفي نسخة في بيته الذي ولد فيه وفيه تأييد لمن حرم الجهاد وأنه ليس محروما من الاجر ٢٩٣ بل له من الايمان والتزام القرائن ما يوصله

الى الجنة وان قصر عن درجة المجاهدين فانه في الفتح (فقالوا يا رسول الله) في الترمذي ان الذي خاطبه بذلك هو معاذ بن جبل أو أبو الدرداء كما عند الطبراني وأصله في النسائي لكن قال فيه فقلنا (ا فلا نبشركم بالناس) بذلك (قال ان في الجنة مائة درجة أعدها الله تعالى للمجاهدين في سبيل الله مابين الدرجتين كما بين السماء والأرض) قال الطبراني في شرح المشكاة هذا الجواب من الاسلوب الحكيم أي بشرهم بدخول الجنة بما ذكر من الاعمال يعني الايمان والصوم والصلاة ولا تكتف بذلك بل زد على تلك البشارة بشارة أخرى وهي الفوز بدرجات الشهاد افضل لان الله ولا تنفع بذلك ايضا بل بشرهم بالفرود من الذي هو أعلى وتعبه في الفتح فقال لو لم يرد الحديث الا كما وقع هنا لكان ما قال متعبا لكن ورد في الحديث زيادة دللت

فمن خلال تقدم وكبر ورمافا سورة يوسف أو النحل أو نحو ذلك في الركعة الاولى حتى يجتمع الناس فها هو الآن كبر فسمعه يقول قتلى أو كفى الكلب حين طعمه فطار العلي بسكين ذات طرفين لا يمر على أحد فيمنع ولا شمالا الا طعمه حتى طعن ثلاثة عشر رجلا مات منهم خمسة فلما رأى ذلك رجل من المسلمين طرح عليه برنسا فالتظن العلي انه ما خوذ فخر نفسه وتناول عمر يد عبد الرحمن بن عوف فقدمه فبنى عمر وقد رأى الذي أرى وأما نواحي المسجد فانهم لا يدرون غير انهم قد فقدوا وصوت عمر وهم يقولون سبحان الله سبحان الله صلى بهم عبد الرحمن صلاة خفيفة فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلى في كل ساعة ثم جاء فقال علام الغيوة فقال الصنع قال نعم قال فانه الله لقد احسرت به معروفا الحمد لله الذي لم يجعل منيقي سيد رجل يدعى الاسلام قد كنت أنت وأبولك شيخان أن تكثرا الملوح بالدينة وكان العباس أ كثرهم رقيقة فافعل ان شئت بعثت أي ان شئت قبلنا قال كذبت بعد ما تبكموا بل انكم وصتوا بواقبة نكمه وججو ايجكم فاحتمل الى بيته فانطلقنا معه وكان الناس لم تصبهم مصيبة قبل يومئذ فاقول يقول أخاف عايه فاني بنيت فشر به فخرج من خوفه ثم أتى بابن فشر به فخرج من بوحه فها هو انه ميت قد دخلنا عليه وجاء الناس يقولون عليه وجاء رجل شاب فقتل أبشر يا أمير المؤمنين بشري الله لك من مصيبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقدم في الاسلام ما قد عاتت تمولت فعدت ثم شهادة فقال وددت ذلك كذا فاعلى ولا لى فاما أدرا اذا اراده يمس الأرض فقال ودوا على الغلام قال يا ابن أخي ارفع ثوبك فانه ابى لنوبك واتق لربك يا عبد الله بن عمر انظر ما على من الدين فحسبوه فوجدوه ستة وعشرين ألفا ونحوه قال ان وفي له مال آل عمر فادهم من أموالهم والأفلس في بني عدي بن كعب فان لم تف أموالهم فسل في قريش ولا تعدهم الى غيرهم فأدعنى هذا المال انطلق الى عائشة أم المؤمنين فقل يقرأ عليكم عمر الاسلام

على أن قوله ان في الجنة مائة درجة لعلل لثلاث البشارة المذكورة فعند الترمذي من رواية معاذ قلت يا رسول الله ألا خير الناس قال ذراله اس يعملوا ان في الجنة مائة درجة فظهور ان اراد لا تبشر الناس بما ذكرته من دخول الجنة ان آمن وعمل الاعمال المفروضة عليه فيقفوا عند ذلك ولا يتجاوزوه الى ما هو افضل منه من الدرجات التي تحصل بالجهاد وهذه هي النكته في قوله اعدها الله للمجاهدين وتعبه المعنى بان قوله لا يمكن وردت في الحديث زيادة الخ غير مسلم لان الزيادة المذكورة في حديث معاذ وكلام الطبراني وغيره في حديث أبي هريرة وكل واحد من الحديثين مستقل بذاته والراى مختلف فكيف يكون ما في حديث معاذ تعللا لما في حديث أبي هريرة على أن حديث معاذ لا يعادل حديث أبي هريرة ولا يدايه فان عطاء بن يسار لم يدركه معاذ اذ قال القسطلاني وهذا الذي قاله العيني ليس مانعا مما ذكره الحافظ ابن حجر فالجواب بين بعضه بعضا وان ما يثبت

طريقه واختلاف خارجيه ورواه على ما لا يخفى قال في الفتح واذا تقرر هذا كان فيه تعقب أيضا على قول بعض شراح المصايب  
 سوى النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجهاد في سبيل الله وبين عدمه وهو الجالس في الأرض التي ولد المرفي بأروجه التعقب  
 ان التسوية ليست على عمومها وانما هي في أصل دخول الجنة لا في تفاوت الدرجات كما قررته والله اعلم وليس في هذا السياق  
 ما ينبغي ان يكون في الجنة درجات أخرى أعدت لغير المجاهدين دون درجات المجاهدين اهـ قلت المراد بالبعض الطيبي وتبعه  
 الكرماني (فاذا سلم الله فالله الفردوس فانه اوسط الجنة) أي أفضلها (وأعلى الجنة) يعني أرفعها وقال ابن حبان المراد  
 بالاطراف الجنة وبالأعلى القوية وقال الحافظ المراد بالاطراف الاوسط هنا الاعدل والافضل أقوله تعالى وكذلك جعلناكم أمة وسطا  
 فعلى هذا فاعطاف الأعلى عليه لا تأكيد ٩٤ وقال الطيبي المراد بأحداهم الملوأ الحسنى وبالأخر الملوأ المعنوى اهـ قال يحيى

ولا تقتل أمير المؤمنين قال ليست اليوم بمؤمسين أمير وقتل يستأذن عمر بن الخطاب ان  
 يدفن مع صاحبيه فسلم واستأذن ثم دخل عليهم ان وجدوا قاعدة حتى فقال يقرأ عمر بن  
 الخطاب عليكم السلام وبستان أن يدفن مع صاحبيه فقالت كنت أريد ان أرى  
 ولا وترته به اليوم على نفسي فلما أقل قبل هذا دعا عبد الله بن عمر قريبا قال ارفعوا  
 خاسنهم رجل اليه فقال ما لديك قال الذي تحب يا أمير المؤمنين أذنت قال الحمد لله ما كان  
 شيء أهم الي من ذلك فاذا قبضت فاحملوني ثم سلم فقال يستأذن عمر بن الخطاب فان أذنت  
 لي فادخلوني وان ردوني فرددوني الى مقابر المسلمين وجاءت أم المؤمنين حفصة والنساء  
 تسير يتبعها فلما رأيناها فنادوا فويلت عليه فبكت عنده ساعة واستأذنت الرجال فويلت  
 داخلهم فسمعنا بكاء ما من الداخل فنادوا اوص يا أمير المؤمنين استخلف فقال ما أحد  
 أحق بهذا الامر من هؤلاء النفر او الرهط الذين توفي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 عنهم وهو عنهم راض فسمى عليا وعثمان والزبير طلحة وسعدا وعبد الرحمن وقال  
 بشهدكم عبد الله بن عمر وابس لمن الامر شيء كهيشة التميزية له فان اصابته الامرة  
 سعدا فهو ذلك والا فليسته من به أيكم ما أقر فاني لم أعزله من عجز لا خيانة وقال اوصي  
 لخليفة من بعدي بالماجرين الاولين ان يعرف لهم حقهم ويحفظ لهم حرمهم وأوصيه  
 بالانصار خير الذين تبوءوا الدار والايمان من قبلهم ان يقبل من محبتهم وأن يعنى عن  
 مسيئتهم وأوصيه بأهل الامصار خيرا فهم ردة الاسلام وحياة المال وعيظ العدو وال لا  
 يؤخذ منهم الا فضلهم عن رضاهم وأوصيه بالاعراب خيرا فانهم أصل العرب وعادة  
 الاسلام أن يؤخذ من جواني أموالهم ويرد في بقراتهم وأوصيه بدمه الله وذمة رسوله  
 أن توفي لهم به فهدم وان يقتل من دراهم ولا يكلفوا الاطاعتهم فلما قبض خرج باباه  
 فانطلقا غشي فسلم عبد الله بن عمر فقال يستأذن عمر بن الخطاب قالت ادخلوه فأدخل

ابن صالح شيخ البخاري (أراه)  
 بضم الهمزة أي أظنه (قال وفوقه)  
 عرش الرحمن) بفتح القاف قبل  
 وقبده الاصلي بضمها ولم يصححه  
 ابن قرقول بل قال انه وهم عليه  
 قال في المصايب ووجهه ان فوق  
 من الظروف الملازمة للظرفية  
 فلا تتبع عمل غير منه صوبه أصلا  
 والضمير المضاف اليه فوق ظاهر  
 التركيب عوده الى الفردوس  
 وقال السفاقي راجع الى الجنة  
 كلها قال في المصايب والتسديد  
 حينئذ باعتبار كون الجنة مكانا  
 والاختصاص الظاهر على ذلك أن  
 يقال فوقها (ومنه) أي من  
 الفردوس (تفجر انهار الجنة)  
 الاربعة المذكورة في قوله تعالى فيها  
 أنهار من ماء غير آسن وأنهار من  
 لبن لم يتغير طعمه وأنهار من مخمر  
 نقي وأنهار من عسل مصفى  
 قال في الفتح وهم من زعم ان  
 الضمير لعرش فقد وقع في حديث  
 عبادة بن الصامت عند الترمذي

والفردوس أعلاه درجة ومنها أي من الدرجة التي فيها الفردوس تفجر أنهار الجنة الاربعة ومن فوقها يكون  
 عرش الرحمن اهـ والرحمن على العرش استوى كما نطق بذلك القرآن وافصح به آيات الفرقان ودلت عليه أحاديث سيد  
 الانس والجان وذهب اليه العدد الكثير والجم الغفير من السلف الصالحين وعصايتهم من الائمة المجتهدين الاعميان والله يقول  
 الحق وهو مدي السبيل والفردوس هو البستان الذي يجتمع كل شيء وقيل هو الذي فيه العنب وقيل هو بارومية وقيل بالنبطية  
 وقيل بالسريانية وبجرم أبو الحسن الزجاج وقيل الفردوس من تنزه أهل الجنة وفي الترمذي هو ربوة الجنة وهذا الحديث أخرجه  
 أيضا في التوحيد والترمذي وفيه فضل ظاهر للمجاهدين وفيه عظم الجنة وعظم الفردوس منها وفيه إشارة الى أن درجة المجاهد  
 قد يتفاوت بها المجاهد المبالغة الخاصة أو بما أوزنه من الاعمال الصالحة لانه صلى الله عليه وآله وسلم أمر الجميع بالعبادة بالفردوس بعد

ان اعلمهم انه اعتد للمجاهدين وقيل فيه جواز الدعاء بالاحتضار للداعي لما ذكرته الاول اولى والله اعلم (عن انس بن مالك رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال للعدوة) بفتح الغين المرة الواحدة من الغد وهو الخروج في أى وقت كان من اول النهار الى انتصافه والام للتأخير وقال في الفتح للقسم (في سبيل الله) أى كائنه نفسه (أو روحه) بفتح الراء المرة الواحدة من الرواح وهو الخروج في أى وقت كان من زوال الشمس الى غروبها واول التقسيم أى طريقة واحدة في الجهاد من اول النهار وآخره (خير من الدنيا وما فيها) قال ابن دقيق العيد يحتمل وجهين احدهما ان يكون من باب تنزيل المغيب منزلة المحسوس فتعريفه في النفس ليكون الدنيا محسوسة في النفس مستعظمة في الطباع فذلك وقعت المقاضاة لهم بها والا فأن المعلوم ان جميع ما في الدنيا لا يساوى ذرة مما في الجنة والثاني ان المراد ٢٩٥ ان هذا التدرج من الثواب خير من الثواب الذي يحصل لمن لو حصلت له الدنيا كلها انفقها في طاعة الله

تعالى قال في الفتح وبؤيد هذا المذنب ما رواه ابن المبارك في كتاب الجهاد من مرسل الحسن قال بعث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جيشا فيهم عبد الله بن رواحة فتأخر ليشهد الصلاة مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فنهال النبي صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسى بيده لو انفق مافي الارض ما أدركت فضل غدوتهم والحاصل ان المباداة تسهل امر الدنيا وتضيق امر الجهاد وان من حصل له من الجنة قدر سوط يصير كأنه حصل له أعظم من جميع ما في الدنيا فكيف بمن حصل له منها على الدرجات والنسكة في ذلك ان سبب التأخير عن الجهاد الميل الى سبب من اسباب الدنيا فبها هذا المتأخران هذا القدر اليسير من الجنة أفضل من جميع ما في

فوضع هذا الاسم صاحبه فلما فرغ من دفنه اجتمع هؤلاء الرهط فقال عبد الرحمن اجعلوا امركم لي ثلاثة منكم فقال الزبير وجعلت امرى الى على فقال طلحة قد جعلت امرى الى عثمان وقال سعد قد جعلت امرى الى عبد الرحمن بن عوف فقال عبد الرحمن بن عوف يكابر من هذا الامر فقبله اليه والله عليه والاسلام لينظرون أنفسهم في نفسه فأسكت الشيخان فقال عبد الرحمن أفقبله لونه الى والله على ان لا ألو عن أفضلكم قال نعم فاخذ بيد أحدهم فقال لثمن قرابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقدم في الاسلام ما قد علمت فافقه عليه لثمن قرابة عثمان لثمنه من وتطيعين ثم خلا بالآخر فقال له مثل ذلك فلما أخذ الميثاق قال ارفع يدك يا عثمان فبايعه وبايعه على رسول الله أهل الدار فبايعهم ورواه البخاري وقد نسبته من رأى الودعي والوكيل أن يوكلا قوله عن عمرو بن ميمون هو الودعي وهذا الحديث باطله رواه عن عمرو بن ميمون جماعة قوله قبل أن يصاب بأيام أي أربعة كما بين فيما بهد قوله بالمدينة أي بعد ان صدر من الحج قوله أن تكونا تحتها الارض ما لا تطيق الارض المذمومة التي ساهى ارض السواد وكان عمر بعثهما بضربان عليهما الخراج وعلى أهلهما الجزية كما بين ذلك ابو عبيد في كتاب الاموال من رواية عمرو بن ميمون المذكور والمراد بقوله انظر الى في العمل اوهو كناية عن الحذر لانه يستلزم النظر قوله فالاحكامها امرأه له مطيعة في رواية ابن أبي شيبه عن محمد بن فضيل عن حمزة بن عبد الله الاسناد فقال حذيفة لو شئت لاضعفت ارضي اى جعلت خراجها ضعفين وقال عثمان بن حنيف لقد ضاع امرأه له مطيعة وفي رواية له ان عمر قال لعثمان بن حنيف اني لقاتم اى في الهمة تنتظر صلاة الصبح قوله قتلنى أو كفى الكلاب حين طعنه في رواية اخرى فعرض له ابو لؤلؤ غلام المغيرة بن شعبه فتباحى عمر غير بعيد ثم طعنه ثلاث طعنات فرأيت عمر قائلا يا محمد كذا يقول دونكم الكلاب فقد قتلتني

الدنيا وهذا الحديث من هذا الوجه من افراد البخاري (عن ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) انه (قال لقاب قوس) أى ما بين الوتر والقوس أو قدر وطولها اى ما بين السهم والمقبض أو قدر ذراع أو ذراع بقاس به فكان المعنى بيان فضل قدر الذراع من الجنة (في الجنة) أى ما صغر في الجنة من المواضع كلها باسائمتهم وأرضها فاخبر أن قصر الزمان وصغير المكان في الجنة خير من طويل الزمان وكبير المكان في الدنيا تراه بعد أو تصغيرها وترغبنا في الجهاد فينبغي أن يعقب صاحب الغدوة والروحة بغدونه وروحته أكثر مما يعقبه ان لو حصلت له الدنيا بخذا فبها نعمها بغير حساب عليه مع ان هذا لا يتصور (خير من نطاع عليه الشمس وتغرب) وهو المراد بقوله في الذي قبله خير من الدنيا وما فيها ولا تدخل الجنة مع الدنيا تحت أفضل الا كما يقال العسل أحلى من الخل والغدوة أو الروحة في سبيل الله ونواهم اخبر من نعم الدنيا كلها لو ملكها وتصوير

بوعنه بما كاه الانه زائل ونعيم الاخرة باق (وقال) صلى الله عليه وآله وسلم (الغزوة أو روحه في سبيل الله خير مما تطلع عليه الشمس وتغرب) وفي حديث سهل بن سعد الساعدي عند البخاري من فروع الروح والغزوة في سبيل الله افضل من الدنيا وما فيها وهو معنى تطلع عليه الشمس وتغرب وقد يقال ان بينهما تفاوتا فان حديث وما فيها يشتمل ما تحت طياتها مما اودعه الله تعالى فيها من الكبر والوزن وما هو حديث ما طلعت عليه الشمس وغربت يشتمل ما تطلع وتغرب عليه من بعض السموات لانهم في الرابعة أو السابعة على الخلاف وللمسكلمين قولان في حقيقة الدنيا أحدهما انهم اما على الارض من الهوا والهوا والجن والثاني انها كل المخلوقات من الجواهر والاعراض ان وجوده قبيح لادار الاخرة والحاصل من أحاديث هذا الباب ان المراد تسهيل أمر الدنيا وتعظيم أمر الآخرة وان من حصل له من الجنة قدر سوطا يصير كأنه حصل له أعظم من يجمع مافي الدنيا فكيف عن حصل له منها أعلى الدرجات

**\* (الخور العين وصفتهن) \***

الخور بضم الخاء وسكون الواو وتجوزل قال في القاموس أن يستدين بياض العين وسواد سوادها وتسمى تدبير جسدتها وتقرق بقفونهم او يبيض بها حواشيها أو شدة بياضها وسوادها في شدة بياض الجلد أو اسوداد العين كإمامه بل الأطباء ولا يكون في بني آدم بل يبيضاها ولها العين بكسر العين يجمع عينها وقال البخاري الخور يحار فيها الطرف أي يصير فيها البصر لحسنها أشد من سواد العين شدة بياض العين (عن) أس بن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لو أن امرأة من أهل الجنة اطلعت بشديد الطاء المقتوحة وفتح اللام (إلى أهل الارض لا تضاعت ما بينهما) أي بين السماء والارض (ولسلاية

وتسم ابى لؤلؤة فيروز وروى ابن سعد بانه نادى صبيح الى الزهري قال كان عمر لا يذن لسبي قد اجتمعت في دخول المدينة حتى كتب المغيرة بن عتبة وهو على الكوفة يذكر له علاما عنده من عاوية ستاذنه أن يدخله المدينة وقول ان عندهما أعمالا لا تنفع الناس انه حداد نقاش فجار فاذن له فضرب عليه المغيرة كل شهر مائة قشكا الى عمر شدة الخراج فقال له عمر ما نراي بك كثير في جنب ما نعمل فانصرف ساعطا فلبث عمر الى غربة العبد فقال له المحدث انك تقول لو اشاء لصنعت رحا تطحن بالريح فالتفت اليه عابا فقال لا صنعتن لانه يهتد الناس به فاقتبل عمر على من معه فقال توعدني العبد فلبث ليالى ثم استقل على خبيرة ذي رأسين فهاهنا وسطه فكمعن في زاوية من زوايا المسجد في الغلس حتى خرج عمر يوقظ الناس الصلاة الصلاة وكان عمر يفعل ذلك فلما دنا منه عمر وثب عليه فطعنه ثلاث طعنة واحدة تحت السرقة قد خرقت الصفاق وهي التي قتلتها قوله حتى طعن ثلاثة عشر رجلا في رواية ابن اميئث عشرة رجلا معه وهو ثالث عشر وزاد ابن اميئث من رواية ابراهيم التيمي عن عمرو بن ميمون وعلى بن ازار اسفر قد رآه وعلى بن اسفر فلما طعن قال وكان امر الله قد رآه قد دورا قوله مات منهم تسعة أي وعاش الباقيون قال الحافظ وقفت من اسمائهم على كليب بن البكر الليثي قوله فلما رأى ذلك رجل من المسابين طرح عليه برنسا وقع في ذيل الاستيعاب لابن قتيون من طريق سعيد بن يحيى الاموي قال حدثنا ابى حنيفة من سمع حصين بن عبد الرحمن في هذه القصة قال فلما رأى ذلك رجل من المهاجرين يقال له خطاب التميمي اليه يروى في ذلك الحديث وروى ابن سعد بانه نادى ضعيف منقطع قال فاحذروا بالولوة رط من قريش منهم عبد الله بن عوف وهاشم بن عتبة الزهريان ورجل من بني تميم وطرح عليه عبد الله بن عوف خيصة كانت عليه قال الحافظ فان ثبت هذا حمل على أن الكل اشتروا في ذلك قوله فقدمه أي للصلاة بالانما من قوله فصل فيهم عبد الرحمن صلاة خفيفة في رواية ابن اميئث بانه سورتين في القرآن أنا أعطيه بالكوكثر واذا جاء نصر الله والفتح زاد في رواية ابن شهاب ثم غلب على عمر الترفي فغشى عليه فاحتمله في رط حتى أدخله بيته فلم ير له في غيبته

ريحا) وعن ابن عباس فيما ذكره ابن المقفع في نوحه خلقت الخور من أصابع رجلها الى ركبتيها من الزعفران ومن ركبتيها الى نديها من المسك الاذفر ومن نديها الى عنقها من العنبر الاشهب ومن عنقها من الكافور الابيض (ولمضيتها) أي تجارها (على رأسها خير من الدنيا وما فيها) وعند الطبراني من حديث أنس من فروع النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن جابر بن اوان بعض بناتهم ابد الغلب ضوء الشمس والقمر ولوان طاق من شعرها بدت لآلئ ما بين المشرق والمغرب من طيب ريحها الحديث قال المذهب أوردا البخاري هذا الحديث ليعين المعنى الذي من أجله تبقى الشهادة أن يرتفع الى الدنيا لقتل مرة أخرى في سبيل الله في كونه يرى من الكرامة بالشهادة فوق ما في نفسه اذ كل واحد يعطى من الخور العين



لواطلعت على الدنيا لاضاها كلها اه وعند ابن ماجه عن أبي هريرة قال ذكر الشهيد عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال لا تحب الارض من دم الشهيد حتى ينذر من وجته من الحور العين يمدك واحدة منها - واحدة خيرة من الدنيا وما فيها ولا جنة والطيراني من حديث عبادة بن الصامت مر فوعا للشهيد عند الله سبع خصال - فذكر الحديث وفيه ويزوج اثنتين وسبعين زوجة من الحور العين قال في الفتح استاده حسن وأخرجه الترمذي من حديث المقدم بن معديكرب وصححه (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال بعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أقواما من بني سليم إلى بني عامر في سبعين) وهم المشهورون بالقراء لأنهم كانوا أكثر قراة من غيرهم - وسليم مصغر وقد وهم الدماطي هذه الرواية بان بن سليم مبعوث اليهم والمبعوث هم القراء وهم من الانصار وقال في الفتح قلت التحقيق ان المبعوث اليهم ٢٩٧ بنو عامر وامابنوسليم فقدروا بالقراء المذكورين والوهم في هذا السياق

من حفص بن عمر - شيخ البخاري (فلما قدموا) بئر معونة (قال لهم خالي) حرام بن ملحان (ان قد تمكم) أي إلى بني سليم (فان آمنوا فوني حتى ابلغهم) بتشديد اللام المكسورة (عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) انه يدعوهم إلى الايمان (والا) أي وان لم يؤمنوا (كنتم مني قريبا) تقدم (اليوم) فامتنوه (فيمن لا يحدوهم) أي يحدوهم (عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي أشاروا (إلى رجل منهم) هو عامر بن الطفيل (قطعه بريح فانهذه) في جنبه - حتى خرج من الشق الآخر (فتال) أي حرام المطعون (الله أكبر فزت) بالشهادة (ورب الكعبة ثم مالوا على بقية أصحابه) أي أصحاب حرام (فقتلوه) ثم الا رجال أعرج) وهو كعب بن زيد الانصاري من بني أمية كما عند الاسماعيلي وفي لفظ يديون ألف

حتى استفر فتنظر في وجوهنا فقال أصل الناس فقلت نعم قال لا اسلام ان ترك الصلاة ثم نوضا وصلى وفي رواية ابن سعد من طريق ابن عمر قال فتوضأ وصلى الصبح فقرأ في الاولى والعصر وفي الثانية قل يا أيها الكافرون قال وتساند إلى وجر حده يذهب دما إلى لاضع اصبحي الوسطى فانسد الفتق قوله فلما انصرفوا قال يا ابن عباس انظر من قتلني في رواية ابن اسحق فقال عمر يا عبد الله بن عباس أخرج فنادى الناس اعن ملامنكم كان هذا فقالوا ما عاذ الله ما علمنا ولا اطعننا رزاد مبارك بن فعالة فظن عمر ان له ذنبا إلى الناس لا يعلم فدعا ابن عباس وكان يحبه ويدينه فقال احب أن تعلم عن ملامن الناس كان هذا فخرج لا يمر بلامن الناس الا وهم يبكون فمكثا عانا فقدوا ابكارا ولادهم قال ابن عباس قرأت البشر في وجهه قوله الصنع بفتح المهملة والنون وفي رواية ابن فضيل عن حصين عند ابن أبي شيبة وابن سعد الصناع بخفيف النون قال أهل اللغة رجل صنع اليد واللسان واخر أفة صناع وسكى أبو يزيد الصناع والصنع يقعان معا على الرجل والمرأة قوله لم يجعل ميتي بكسر الميم وسكون التثنية بعد هاء مثناة فوقية أي قتلني وفي رواية الكشميني منبقي بفتح الميم وكسر النون وتشديد التثنية قوله رجل يدعى الاسلام في رواية ابن شهاب فقال الحمد لله الذي لم يجعل قاتلي يحاجني عند الله اسجدة سجدها له قط وفي رواية مبارك بن فضال يحاجني يقول لا اله الا الله وفي حديث جابر قال عمر لا تعجلوا على الذي قتلني فقبل انه قد قتل نفسه فاسترجع عمر فقبل لانه أبو لؤلؤة فقال الله أكبر قوله قد كنت أنت وأولك تحبان أن نكسر الملوحة بالمدينة في رواية ابن سعد فقال عمر هذا من عمل أصحابك كنت أريد أن لا يدخلها علي من السبي فغلبتوني وروى عمر بن شعبة من طريق ابن سيرين قال بلغني ان العباس قال لعمر لما قال لا تدخلوا علينا من السبي الا الوضيف ان عمل أهل المدينة شديد لابتقيق الابل الملوحة قوله ان شئت فعلت الخ قال ابن السكيت انما قال له ذلك لعلمه بان عمر لا يأمره بقتلهم قوله كذبت الخ هو على ما ألف من شدة عمر في الدين لانه فهم من ابن عباس ان مراده ان شئت قتلناهم فاجابه

٣٨ نيل على اللغة الربيعة قاله لكرمانى (ضع الجبل فاجبر جبريل عليه السلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم قد لقوا ربهم فرضى عنهم وأرضاهم فكانت قرا) أي في جملة القرآن (أن بلغوا قومنا أن قد اقمنا ربا فرضى عنا وأرضانا ثم نسخ) انظروا (بعد) من التلاوة وهما تبيين وهو هل يجوز بعد نسخ التلاوة الآية ان يسمي الحديث ويقرأها الجنب قال الامدي تردد فيه الاصواب والاشبهة المنع من ذلك وكلام السهميلي يقتضي خلاف ذلك فانه قال ان هذا المذكور ليس عليه رونق الاعجاز ويقال انه لم ينزل بهذا النظم ولكن بنظم مجز كمنظ القرآن فان قيل انه خبر فلا يفسخ قلنا لم يفسخ منه الخبر وانما نسخ منه الحكم فان حكم القرآن يبق في الصلاة وان لا يسمي الا طاهرا وان يكتب بين الدفين وان يكون تعلمه فرض كتابه وكل ما نسخ رقت منه هذه الاحكام وان بقي محققا فهو منصوص فان تعين حكمها جاز ان يبق ذلك الحكم



لمعمولاه انتهى وزاد ابن جرير عن أنس وأتزل الله ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون  
(فدعا عليهم) صلى الله عليه وآله وسلم (أربعين صباحا) في القنوت (على رعل) بكسر الراء يطن من بني سليم (وذ كوان) بفتح  
المال وسكون الكاف (وبني لحيان) بكسر اللام (وبني عصية) بضم العين (الذين عصوا الله ورسوله) صلى الله عليه وآله  
وسلم وفي آخر الجهاد أنه دعا على أحياء من بني سليم حيث قتلوا القرآن قال في الفتح وهو أصرح في المقصود وفي الحديث فصل  
من يتكذب في سبيل الله (عن جندب بن سفيان رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله (و لم كان في بعض المشاهد)  
أى أمكنة الشهادة قيل كان في غزوة أحد (وقد دميت أصبعه) بفتح الدال أى برحت أصبعه فقطهر منه الدم (فقال) مخاطبا  
لما توجهت لها على سبيل الاستعارة ٢٩٨ أو حقيقة على سبيل المجزئة تسلية لها (هل أنت إلا أصبع دميت) أى ما أوت

بأصبع موصوفة بشئ الأبا ن  
دميت فتبستى فانك ما تبست  
بشئ من الإسلام أو القامع إلا  
ذلك دميت ولم يكن ذلك هدرا  
(و) لكنه (في سبيل الله) ورضاه  
(مألقيت) وهذا مما اتفق به  
المحدثون في الطعن فقالوا هذا  
شعر نطق به والقرآن ينطق عنه  
أن يكون شاعرا والجواب أنه  
رجز والرجز ليس بشعر على  
مذهب الأخفش وانما يقال  
لما حبه فلان الراجح لا الشاعر  
إذا الشعر لا يكون الايتانا ما مضى  
على أحد أنواع العروض  
المشهورة وبأن الشعر لا يدق به  
من قصد ذلك فإلى ما يمكن مصدره  
عن نية له وروية فيه وانما هو  
اتفاق كلام يقع موزونا ليس  
منه فالنفي صفة الشاعر لا غير  
وهذا الحديث أخرجه البخاري  
أيضا في الأدب ومسلم في المغازي  
والترمذي في التفسير والنسائي  
في البوم والبيهقي واستدل به على

بذلك وأهل الجواز يقولون كذبت في موضع أخطأت وأهل ابن عباس انما أراد قتل من لم  
يسلم منهم قوله فأني بنيت نفسي به زادني حديث أبي رافع لينظر ما قدر جرحه قوله فخرج  
من جرحه هذرواية الكشميهني وهي الدواب ورواية غيره يخرج من جوفه وفي  
رواية أبي رافع فخرج النيد فلم يدركه ذهوام دم وفي رواية أخرى أنه أيضا فقال لا بأس عليك  
يا أمير المؤمنين فقال ان يكن القتل بأسا فقد قتلت والمراد بالنيدة المذكوكة وغرنا نيدون  
في ماء أى نفعت فيه كانوا يصنعون ذلك لاستعذاب الماء وسأني الكلام عليه قوله  
وجاء رجل شاب في رواية للبخاري في الجنائز ورج عليه شاب من الانصار وفي انكار عمر  
على الشاب المذكور استر سال ازاره مع ما هو فيه من مكابدة الموت أعظم دليل  
على صلابته في الدين ومراعاته لمصالح المساكين قوله وقدم بفتح القاف وكسرهما فالأول  
بمعنى الفضل والثاني بمعنى السبق قوله ثم شهد اذما رفع عطفه على ما قد علمت لانه مبتدأ  
وخبره ذلك المتقدم ويجوز عطفه على محبة فيكون مجرورا ويجوز النصب على أنه  
مفعول مطلق مخذوف وفي رواية أخرى ثم شهد اذما بعد هذا كله قوله لا على ولا لى أى سواء  
بسواء قوله فأني لنوبك النون ثم القاف لا كثر وبالموحدة بدل النون للكشميهني قوله  
فجبهه فوجدوه ستة وعشرين ألفا ونحوه في حديث جابر ثم قال يا عبد الله أقدمت عليك  
بحق الله وحق عمر اذا مت فدفنتني أن لا تغلى رأسك حتى تبيع من رابع آل عمر بثلاثة  
ألفا تضعها في بيت مال المسلمين فمأله عبد الرحمن بن عوف فقال انفقتم في حج جمعتم  
وفي نوب كنت تنوبني وعرف بهم اذ جهة دين عمر ووقع في اخبار المدينة لمحمد بن الحسن  
ابن زبالة ان دين عمر كان ستة وعشرين ألفا وبجرم عياض قال الحافظ والاول هو المعتمد  
قوله فان وفي له مال آل عمر كانه يريد نفسه وماله يقع في كلامهم كثيرا ويحتمل ان يريد  
رحمته قوله والافضل في بنى عدي بن كعب هو البطن الذى هو منهم وقرين قبيلته قوله  
لا بعدد هم يسكون العين أى لا تجاوزهم وقد أنكرنا فاعضولى ابن عمر ان يكون على عمر  
دين فروى عمر بن شبة في كتاب المدينة بآساناد صحيح ان نافع قال من أين يكون على عمر دين

فضل من يتكذب في سبيل الله تعالى ورضاه (عن أبي هريرة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) وقد  
قال (والذى نفسى بيده) الكريمة (لا يكلم) بضم الباء أى لا يجرح (أحد) مسلم (في سبيل الله) أى في الجهاد ويشعل من  
جرح في ذات الله وكل ما دفع المرفه بحق فأصيب فهو مجاهد كقتال البغاة وقطاع الطرق واقامة الامر بالمعروف والنهي  
عن المنكر ولفظ مسلم كل كام يكلمه المسلم (والله أعلم بين يكلم) بجرح (في سبيله) معناه واقفه أعلم بعظيم شأنه قال في الفتح جملة  
معتزة قصد بها التنبه على شرطية الاخلاص في نيل هذا الثواب انتهى ويجوز أن يكون تسمية المصانة عن الرياء والسمعة  
(الاجاب يوم القيامة وجرجه يذهب) أى يجرى (دما) وفي رواية ذكرها البخاري في كتاب الطهارة تكون يوم القيامة  
كهيفة اذا طعنت تنفجر دما (اللون لون الدم والريح ريح المسك) أى كريه المسك اذ ليس هو مسكا حقة بخرافه بخلاف اللون

لون الدم فلا حاجة فيه التقدير ذلك لانه دم حقيقة فليس له من أحكام الدنيا والصفات فيها الا اللون فقط وفي رواية والعرف  
وهي الراحة ولا يحتاج السنن وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم من حديث معاذ بن جبل من خرج جرحا في سبيل الله أو  
نكبا نكبة فانه اتى يوم القيامة كغازما كانت لونه الزعفران ويرجعه المسك وعرف بهذه الزيادات ان الصفة المذكورة  
لا تختص بالثابت بل هي حاصلة لكل من جرح ويحتمل أن يكون المراد بهذا الجرح هو ما عوت صاحبه بسببه قبل اندماله  
لما يندمل في الدنيا فان أثر الجراحة وسيلان الدم يزول ولا يبقى ذلك أن يكون له فضل في الجنة لكن الظاهر ان الذي يجي  
يوم القيامة جرحه يشعب دما من فارق الدنيا وجرحه كذلك ويؤيده ما وقع عند ابن حبان في حديث معاذ المذكور وعليه  
طابع الشاهد وقوله كغازما كانت لا يبقى قوله كهيثم الان المراد ٢٩٩ انه لا تنقص شيئا بطول العهد قال العلماء

الحكمة في بعثه كذلك أن يكون  
معها شاهد فضيلة يذله نفسه  
في طاعة الله تعالى كذا في الفتح  
وقال النووي قالوا وهذا الفضل  
وان كان ظاهرا أنه في قتال  
الكفار فدخل فيه من جرح في  
سبيل الله في قتال البغاة وقطاع  
الطريق والاهل والنهي ونحو  
ذلك وكذا قال ابن عبيد البر  
واستشهد على ذلك بقوله صلى الله  
عليه وآله وسلم من قتل دون ماله  
فهو شهيد لكن قال الولي بن  
العراق قد يتوقف في دخول  
المقاتل دون ماله في هذا الفضل  
لاشارة النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم الى اعتبار الاخلاص في  
ذلك بقوله والله أعلم بمن يكلم في  
سبيله والمقاتل دون ماله لا يقصد  
بذلك وجه الله وانما يقصد حصول  
ماله وحفظه فهو يفعل ذلك  
بداعية الطبع لا بداعية التمرع  
ولا يلزم من كونه شهيدا أن يكون  
دمه يوم القيامة كريح المسك

وقد باع رجل من ورثته ميراثه بمائة ألف اه قال في الفتح وهذا لا ينبغي ان يكون عند  
موته عليه دين فقد يكون الشخص كثير المال ولا يستلزم في الدين عنه فعل نافعا أنكر  
أن يكون دينه لم يقض قوله فاني است اليوم للمؤمنين أميرا قال ابن النين نعم قال ذلك  
عند ما يقن بالوات أشار بذلك الى عائشة حتى لا يتحايه لكونه أميرا للمؤمنين وأشار ابن  
النين أيضا الى أنه أراد أن تعلم أن سؤلها بطريق الطلب لا بطريق الامر قوله ولا وثرة  
استدل بذلك على أنها كانت غلام البيت وفيه نظر بل الواقع أنها كانت غلام منمنمة  
بالسكنى فيه والاسكان ولا يورث عنها وحكمكم أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
كل غمسات لانهم لا يتزوجن بعده صلى الله عليه وآله وسلم قوله ارفعه في أى من  
الارض كأنه كان مضطجعا فامرهم أن يقدوه قوله فاستد رجل اليه قال الحافظ في  
الفتح لم أقف على اسمه ويحتمل انه ابن عباس قوله فان أذنت لي فأدخلوني ذكر ابن سعد  
عن معن بن عيسى عن مالك ان عمر كان يخشى ان تكون أذنت في حياته جرحا منه وان  
ترجع عن ذلك بعد موته فأراد أن لا يكرهها على ذلك قوله فويلت عليه أى دخلت على  
عمر في رواية الكشمي في بكيت وفي رواية غير مكثت وذكر ابن سعد باسناد صحيح عن  
المقدام بن معد يكرب انه قال يا صاحب رسول الله يا صاحب رسول الله يا أمير المؤمنين  
فقال عمر لا صبر لي على ما سمع أخرج عليك بما لي من الحق عليك ان تنديني بعد مجلسك  
هذا فاما ما عياله فان امامكهما قوله فويلت داخلهم أى مدخلا كان في الدار قوله  
أوص يا أمير المؤمنين استخاف في البخاري في كتاب الاحكام منه ان الذي قال ذلك هو  
عبد الله بن عمر قوله من هؤلاء النفر أو الرهط شك من الراوى قوله فسمي عليا الخ  
قد استشكل اقصاره على هؤلاء السبعة من العشرة المبشرين بالجنة وأجيب بأنه أحدهم  
وكذلك أبو بكر ومنهم أبو عبيدة وقد مات قبله واما سعيد بن زيد فلما كان ابن عم عمر  
لم يسمه فيهم مباغية في التبري من الامر وصرح المدائني باسائه ان عمر عد سعيد بن زيد  
فمن توفي النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو عنهم راض الا انه استثناء من اهل الشورى

واي يدل بدل نفسه فيه الله حتى يستحق هذا الفضل قال في الفتح واستدل بهذا الحديث على ان الشهيد يدفن بدماته وثيابه ولا  
يزال عنه الدم بغسل ولا غير ايحي يوم القيامة كما وصف النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه نظر لانه لا يلزم من غسل الدم في  
الدنيا ان لا يبعث كذلك ويعني عن الاستدلال بترك غسل الشهيد في هذا الحديث قوله في شهد أخذوا ملوهم بدماهم انتهى  
وهذا الحديث او رده البخاري في باب ما يقع من الخجاسات في السم والسم من كتاب الطهارة (عن أنس بن مالك رضي الله عنه  
قال غاب عني أنس بن النضر رضي الله عنه عن قتال بدر فقال يا رسول الله غبت عن أول قتال فانت المشركين) لان غزوة بدر  
هي أول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكانت في السنة الثانية من الهجرة (لكن الله انهم دني) اي أحضرتني  
(قتال المشركين اي من الله ما صنع) ولمسلم ليراني الله وفي رواية ما أجد ما أخذ من الجحش الهزل وزاد ثابت وهاب أن يقول

شبه ما أي شئ أن يلتزم شيا يعجز عنه فاهم وعرف من السياق أن مراده أنه يبالغ في القتال وعدم القرار (فما كان يوم أحد) وأطلق اليوم وأراد لوقعة فهو واحد وأوجاز قوله الكريماني (وانكشف المساون) وفي رواية الاسماعيلي وأنهم زعم الناس وهو معنى انكشف (قال) أنس بن النضر (اللهم اني أعتد ذلك مما صنع هؤلاء يعني أصحابي) المسكين من القرار (وأبداً اليك مما صنع هؤلاء يعني المشركين) من القتال فاعتذر عنه الأولياء وتبرأ من الاعداء مع أنه لم يرض الأمرين جميعاً (ثم تقدم) نحو المشركين (فاستقبله) أي استقبل أنس بن النضر (سعد بن معاذ) بضم الميم وزاد في مسند الطيالسي عن أنس منهم زعم (فقال يا سعد بن معاذ) أريد (الجنة) أي مطولبي (ورب النضر) أي والده ويحتمل أن يريد أباه فإنه كان له ابن يسمى النضر وكان أذن له صغيراً وفي رواية والله ٣٠٠ وفي أخرى والذي نفسي بيده والظاهر أنه قال ههنا أو البقية بالعني (أي أجد

أربعة منه وقال لأربلي في أموركم فأرغب فيم الأحمد من اهلي. قوله يشهدكم عبد الله ابن عمر الخ في رواية للطبري فقال له رجل استخلف عبد الله بن عمر قال والله ما أردت الله بهذه وأخرج نحوه ابن سعد بأسناد صحيح من مرسل الخبي ولفظه فقال عمر فأنك الله والله ما أردت الله بهذا استخلف من لم يحسن أن يطلق امرأته قوله كهيئة التعزية له أي لابن عمر لأنه لما أخرجهم من أهل الشورى في الخلافة أراد جبر خاطرهم بأن جعل من أهل المشاورة وزعم الكرماني أن هذا من كلام الراوي لأن كلام عمر قوله الامرة بكسر الهمزة وللشعبي في الامارة زاد المدائني وما ظن ان يلي هذا الأمر الأعلى أو عثمان فان ولي عثمان فرجل فيه أمين وان ولي علي فستخلف عليه الناس قوله بالمهاجرين لا وبنهم من صلي للقبليتين وقيل من شبيعة الرضوان قوله الذين تبوءوا أي سكنوا المدينة قبل الهجرة وادعى بعضهم ان الايمان المذكور ههنا من أسماء المدينة وهو بعيد قال الحافظ والراجح انه ضمن تبوءوا ههنا ما معنى لزموا أو عاملوا به محمد بن قيس وعندهما أو ان الايمان لشدة ثبوته في قلوبهم كأنه احاط بهم فحكاهم نزله قوله فهم ردة الاسلام أي عون الاسلام الذي يدفع عنه ويغبط أعدوا أي يغبطون العدو به ثم ردهم وقوله الافضلهم أي الاما فضل عنهم قوله من حوائش اموالهم أي مالهم يختار والمراد بدمه الله أهل الذمة والمراد بالقتال من ورائهم أي اذا قصدتهم عدو قوله فانطلقنا في رواية الكشي في فائدة لنا أي رجعنا قوله فوضع هذا لك مع صاحبيه قد اختلف في صفة القبور الثلاثة الميكرمة فلا كثر على أن قبر أبي بكر ورأى قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر ورأى قبر أبي بكر وقيل ان قبره صلى الله عليه وآله وسلم تقدم الى القبلة وقبر أبي بكر حذاء منكبهم وقبر عمر حذاء منكب أبي بكر وقيل قبر أبي بكر عند رجلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقبر عمر عند رجلى أبي بكر وقيل غير ذلك قوله اجعلوا امركم الى ثلاثة منكم أي في الاختيار لثقل الاختلاف كذا قال ابن النضر وصرح ابن المدائني في روايته بخلاف ذلك قوله والله عليه والاسلام بالرفع فيه ما

رجعها) أي رجع الجنة (من دون أحد) وفي رواية ثابت فآل حاريج الجنة أجد هادون أحد قال ابن بطال وغيره يجوز أن يكون على الحقيقة وأنه وجد رجع الجنة حقيقة أو وجد رجع طيبة ذكره طه بن الطيب رجع الجنة ويجوز أن يكون أراد الله استعصر الجنة التي أعدت للشهيد فنصور أنها في ذلك الوضع الذي يقابل فيه فيكون المعنى اني لأعلم ان الجنة تكسب في هذا الموضع فاشتاق لها وقوله واما قالها اما تجبها واما تشوقا فكانه لما ارتاح لها واشتاق اليها صارت له قوة من استنبطها حقيقة (قال سعد بن معاذ) فما استطعت يا رسول الله ما صنع من اقدامه ولا ضيقه في المشركين من القتل مع أني شعاع كامل القوة ولا ما وقع له من الصبر بحيث وجد في جسده ما يزيد على الثمانين من ضربة وطعنة ورمية كما (قال أنس) بن

مالك (فوجدناه) أي بابن النضر (أيضا) قال في الفتح لم يرد في من الروايات بيان هذا البضع وتقدم أنه ما بين والخبر الثلاث والتسع) عثمان بن ضربة بالسيف أو طعنة بريح أو رمية بسهم) قال القيني كلمة أو في الموضعين للتوبيخ وفي الفتح انما للتقسيم أو بمعنى الواو وتفصيل كل واحد من المذكورات غير معين وفي رواية قال أنس فوجدنا من القتل (ووجدناه قد قتل وقد مثل به المشركون) من المثلة أي قطعوا أعضاءه من أنف واذن وغيرهما (فما عرف أحد أخته بيناته) بأصبعه أو بطرف أصبعه زاد المدائني وكان حسن البنان قالت عمة الربيع بنت النضر أخته فاعرفت أخي الايمانه والبنان الاصابع وفي رواية أو شامة والاول أكثر (قال أنس) بن مالك (كأني أظن) شك من الراوي وهما بمعنى واحد ولا جد كذا قول وعنده أيضا فكانوا يقولون (ان هذه الآية نزلت فيه وفي أشباهه من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه

الى آخر الآية وقال ان أخته) أي أخت أنس بن النضر وهي عمه أنس بن مالك (وهي تسمى الربيع) بضم الراء وفتح الباء وتشديد الهمزة (كسرت ثنية امرأة) زاد في الصلح فطلبوا الارش وطلبوا العفو فأبوا أن يقولوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم (فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقصاص فقال أنس) هو ابن النضر المستشهد يوم أحد (يارسول الله والذى بعثك بالحق لا تكسر شيعتها) قاله فوقعوا ورجاع من فضله تعالى ان يرضى خصمها المعفو عنهم البتة غير ضارة (فرضوا بالارش) عوضا عن القصاص (وتركوا القصاص فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ان من عباد الله من لو أقسم على الله لأبره في قسمه وهو ضار الحنف وفي قصة أنس بن النضر جواز بذل النفس في الجهاد وفضل الوفا بالعهد ولو شق على النفس حتى يصل الى أهلا كهوا وان طلب الشهادة في الجهاد لا يقتضيه النهي عن الالتقاء الى التهلكة ٣٠١ وفيه فضيلة ظاهرة لأنس بن النضر

والخبر محذوف أي عليه رقيب أو نحو ذلك قوله أفضلهم في نفسه أي في معية مقدمه زاد المدائني في رواية فقال عثمان أنا أول من رضى وقال على أعطى موثقا المنور ثن الحق ولا يخصن ذارحم فقال نعم قوله فأسكت بضم الهمزة وكسر الكاف كأنه سكتا أسكتهم ما ويجوز فتح الهمزة والكاف وهو بمعنى سكت والمراد بالشيخين علي وعثمان قوله فاخذ بيد أحدهما هو علي والمراد بالآخر في قوله ثم خلا بالآخر هو عثمان كما يدل على ذلك سياق الكلام قوله والقدم بكسر القاف وفصحها كما تقدم زاد المدائني ان عبد الرحمن قال اعلى أرايت لو صرف هذا الامر عنك فلم تحضر من كنت ترى أحق بهم من هؤلاء الرهط قال عثمان ثم قال لعثمان كذلك فقال علي وزاد أيضا ان سعدا اشار على عبد الرحمن بعثمان وانه دار لك اللبالي كلها على العصاية ومن وافى المدينة من اشرف الناس لا يخلو برجل منهم الامر بعثمان وفي هذا الاثر دليل على أنه يجوز جعل امر الخلافة شورى بين جماعة من أهل الفضل والعلم والصالح كما يجوز الاستخلاف وعقد أهل الحل والعقد قال النووي وغيره واجمعوا على انعقاد الخلافة بالاستخلاف وعلى انعقادها بعقد أهل الحل والعقد لا نسان حيث لا يكون هناك استخلاف غيره وعلى جواز جعل الخلافة شورى بين عددهم محصور أو غيره واجمعوا على أنه يجب نصب خليفة وعلى ان وجوبه بالشرع لا بالعقل وخالف بعضهم كالاصم وبعض الخوارج فقالوا لا يجب نصب خليفة وخالف بعض المعتزلة فقالوا لا يجب بالعقل لا بالشرع وهم باطلان والكلام مريض غير هذا

\*(باب ان ولي الميت يقضى دينه اذا علم صحته)\*

(عن سعد الاطول ان اخاه مان وترك ثلثمائة درهم وترك عيالا قال فاردت ان انفقها على عياله فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان خالك محتبس بدينه فاقض عنه فقال بارسول الله قد اديت عنه الاديان من ادعتها امرأة وايس الهمزة قال فاعطها فانما تحفة رواء أحمد وابن ماجه) الحديث اسناده في سنن ابن ماجه هكذا حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة قال حدثنا عبد الله بن سامة قال اخبرني عبد الملك ابو جعفر

بهذا فامضى شهادته وجملة ما يشهدان وقال لا نعد (وهو قوله) تعالى (من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه) واستشكل كونه اثبتا في المصحف بقول واحد أو اثنين اذ شرط كونه قرأا التواتر والحوادث انه كان متواترا عندهم ولذا قال كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقرأها وقد روى ان هر قال أشهدك سمعت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكذا عن أبي بن كعب وهلال بن أسامة فهو لا جماعة وهذا الحديث أخرجه أيضا في التفسير وفي فضائل القرآن والترمذي والنسائي في التفسير (عن البراء بن عازب) رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل) قال في الفتح لم أقف على اسمه ووقع عند مسلم انه من الانصار ثم من بني النبيت ولولا ذلك لا يمكن تفسيره بغيره وبني ثابت بن وقش وهو المعروف بأصيرم بن عبد الاشهل فان بني عبد الاشهل بطن من الانصار من الاوس وهم غير بني النبيت ويمكن أن يحذف على ان

له في بني النبيت نسبة فانهم اخوة بني عبد الانهل يجمعهم الانتساب الى الالوس (مقنع بالحديد) وهو كناية عن تغطية وجهه بالهاتم الحرب) فقال يارب الله اقاتل واسلم قال اسلم ثم قاتل فاسلم ثم قاتل فقتل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على قتيلا وأجر) أجرا (كثيرا) وفي الحديث ان الاجر الكثير قد يحصل بالعمل اليسير فضلا عن الله واحدا نورا خرج ابن ابي عمير في المغازي بابا بباد صحيح عن أبي هريرة رضى الله عنه انه كان يقول أخبروني عن رجل دخل الجنة يصل صلاة ثم يقول هو عمرو ابن ثابت (ع) أنس بن مالك رضى الله عنه ان أم الربيع قت البراء وهذا وهم والصواب المعروف أن الربيع قت النظر ابن خضرم عمة أنس بن مالك وقال ابن الاثير في جامعها انه الذي وقع في كتب النسب والمغازي رأسماء الصحابة قال في الفتح ولبس هذا بقادح في صحة الحديث ٢٠٣ ولا في ضبط روايته (وهي أم حارثة بن سراقمة) الانصاري (أنت النبي صلى الله عليه وآله)

عن أبي نضرة عن سعد الاطول فذكر وعبد الملك هو ابو جعفر ولا يعرف اسم أبيه وقيل انه ابن أبي نضرة وقد وثقه ابن حبان ومن عدا من رجال الاستناد فهم رجال الصحيح وأخرجه أيضا ابن سعد وعبد بن حميد وابن طاعة والبارودي والطبراني في الكبير والضياع في المختارة وهو في مسند أحمد بن حنبل الاستناد قال حدثنا عطاء فذكره وفيه دليل على تقديم نخرج الدين على ما يحتاج اليه من نفقة أو ولد الميت ونحوها ولا اعلم في ذلك خلافا وهكذا يقدم الدين على الوصية قال في الفتح ولم يختلف العلماء في ان الدين يقدم على الوصية الا في صورة واحدة وهي مال أو وصى الشخص بالفدية لا وصدة الوارث وحكم به ثم ادعى آخر أن له في ذمة الميت دينيا يستغرق وجوده وصدة الوارث ففي وجهه للاشاعة انها تقدم الوصية على الدين في هذه الصورة الخاصة واما تقديم الوصية على الدين في قوله تعالى من بعد وصية يوصي بها او دين فقد قيل في ذلك ان الآية ليس فيها صيغة ترتب بل المراد ان الوارث انما تقع بعد قضاء الدين وانقاذ الوصية وافي باو زيادة وهي كقولنا جالس زيد او عراى الى الخجاسة كل واحد منهما الاجتماع أو افتراقا وانما قدمت لعنى اقتضى الاهتمام بتقديمها واختلاف في تعيين ذلك المعنى وما حصل ما ذكره أهل العلم من مقتضيات التقديم ستة أمور أحدها الخفة والثقل كربيعة ومضر فمضر أشرف من ربيعة لكن لفظ ربيعة لما كان أخف قدم في الذكر وهذا يرجع الى اللفظ ثانيها بحسب الزمان كعاد وعود ثالثها بحسب الطبع كنبات ورباع رابعها بحسب الرتبة كالصلاة والزكاة لأن الصلاة جنس البدن والزكاة حق المال فالبدن مقدم على المال خامسها تقديم السبب على المسبب كقوله تعالى عز بن حكيم وقال بعض السلف عز فلما عز حكم سادسها بالشرف والفضل كقوله تعالى من التيمم والصديقين وإذا تقررت ذلك فقد ذكر المصنف ان تقديم الوصية في الذكر على الدين لأن الوصية انما تقع على سبيل البر والصلة بخلاف الدين فانه انما يقع غالبا بعد الميت بوع فقر بطوقفت البدانة بالوصية لكونها افضل وقال غيره قدمت الوصية لانها شئ يؤخذ بغير عرض

والله (وسلم) فقالت يا بني الله الا تحدثني عن حارثة وكان قتل يوم وقعة (بدر) اصابه سهم من غرب لا يعرف راضيه أو لا يعرف من أين أتى أو جاء على غير قصد من راضيه وحكى الهروي عن أبي زيد ان جاء من حيث لا يعرف فهو بالتشوين والامكان وان عرف راضيه لكن أصاب من لم يقصد فهو بالاضافة وفتح الراء وأنكر ابن قتيبة السكون ونسبه لقول العامة وجوز الفتح واصله مهمم أغرب (فان كان في البسة صبرت) قال ابن المنبر انما شكك فيه لان العدو لم يقتله قصدا وكأنها فهمت ان الشهيد هو الذي يقتل قصدا لانه الاغاب فزلت الكلام على الغالب حتى بين لها الرسول العموم (وان كان غير ذلك اجتمعت عليه في البكاء) نقل في الفتح وتبعه العيني عن الخطابي ما نصه أقرها النبي صلى الله عليه وآله وسلم على هذا

فيؤخذ منه الجواز ثم تعقبا بأن ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان تحرجه كان في غزوة أحد وهذه والدين فيؤخذ منه الجواز ثم تعقبا بأن ذلك كان قبل تحريم النوح فلا دلالة فيه فان تحرجه كان في غزوة أحد وهذه والدين القصة كانت عقب غزوة بدر وفي هذا نظر لا يخفى فان لم تقبل اجتمعت عليه في النوح ولا يلزم من الاجتهاد في البكاء الروح وليس فيما نقله عن الخطابي ما يفهم ذلك بل قوله أقرها على هذا الاشارة الى البكاء المذكور في الحديث ولا ريب ان البكاء على الميت قبل الدفن وبعده جائز اتفاقا فالتبأمل (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا أم حارثة انما جنان) أي درجات والضمير مهمم بنفسه بما بعده كقوله هي العرب تقول ما تشاء أو الضمير للشأن وجنان مبتدأ أو التشكيك فيه للتعظيم والمراد بذلك التعظيم والتعظيم (في الجنة وان ابتلك أصاب الفردوس الاعلى) فرجعت وهي تفصلك وبة قول يخبر لك يا حارثة (ع) عن أبي موسى رضى الله عنه قال جبريل) هو لاحق بن جبريل اباهي كما عند أبي موسى المدني في الصحابة (الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال الرجل

بقاتل للمغمم والرجل يقاتل الذكر) بين الناس وليشتهر بالشجاعة (والرجل يقاتل ليري مكانه) أي حربه في الشجاعة وفي رواية ويقال لرياء وفي أخرى ويقال حبة وفي أخرى غضب. فحصل أن أسباب القتال خمسة طلب المغمم وأظهر الشجاعة والرياء والحمية والغضب وكل منها يتناول المدح والذم فلهذا لم يحصل الجواب بالاثبات ولا بالنفي (فن في سبيل الله قال صلى الله عليه وآله وسلم) من قاتل لتكون كلمة الله هي كلمة التوحيد (هي العلي فلهو) المقاتل (في سبيل الله) عز وجل لا طالب الغنية والشهرة ولا مظهر الشجاعة ولا الحمية ولا الغضب فلو أضاف إلى الأول غيره أدخل بذلك نعم لو حصل ضمننا لأصلا ومقصود الأيحل وبذلك صرح الطبري قال إذا كان أصل الباعث هو الأول لا يضر ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور لكن روى أبو داود والنسائي من حديث أبي امامة بإسناد جديد قال جاء رجل ٣٠٣ فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا

يلتص الأجر والذكر ماله قال لا شيء له فاعاذه ولأنا كل ذلك يقول لا شيء له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله تعالى لا يقبل من العمل إلا ما كان له خالصا وبني به وجهه ويمكن أن يحمل هذا على من قصد الأجر من معالي أحد واحد فلا يحالف المرجح والافتصير المراد بـ خمسة أن يقصد الشئين معا ويقصد أحدهما صرفا أو يقصد أحدهما ويحصل الآخر ضمنا فالخبر أن يقصد غير الأعلام فقد يحصل الأعلام ضمنا وقد لا يحصل وتدخل تحته

مرتين وهذا ما دل عليه حديث أبي موسى ودونه أن يقصدهما معا فهو محذور أيضا على ما دل عليه حديث أبي امامة والمطالع أن يقصد الأعلام صرفا وقد يحصل غير الأعلام وقد لا يحصل ففيه مرتبتان أيضا قال ابن أبي بكرة ذهب الحقون إلى أنه إذا

والدين يؤخذ بهوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان إذا وهما فلتة للتفرط بخلاف الدين فإن الوارث مطمئن بأخراجه فقد تمت الوصية لذلك وأيضا فهي حظ فقير ومكين غالبا والدين حظ غريم بطلبة بقوة وله مقال كما صرح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال إن صاحب الدين مقالا وأيضا فالوصية يشتهر الموصي من قبل نفسه فقد تمت تحريضا على العمل به بخلاف الدين قال الزين بن المنذر تقدم الوصية في الذكر على الدين لا يقتضى تقديمها في المعنى لأنها ما عاقد ذكر في سياق البعدي يمكن الميراث يلي الوصية ولا يلي الدين في اللفظ بل هو بعد بعده فيلزم أن الدين يقدم في الاداء باعتبار القابلية فيقدم الدين على الوصية وباعتبار البعدي فتنقدم الوصية على الدين اه وقد أخرج أحمد والترمذي وغيرهما من طريق الحرث الأعور عن علي عليه السلام أنه ورثه وأنه قال قضى محمدان الدين قبل الوصية وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين والحديث وإن كان أسناده ضعيفا لكنه مع ضد الاتفاق الذي ساق قال الترمذي إن العمل عليه عند أهل العلم قوله قد أدبت عنه قيمة دليل على أنه يجوز الوصية أن يستقل بنفسه في قضاء ديون الميت لأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر عليه ذلك قال في البحر من ثلثه والوصية استيفاء ديون الميت وإيقاؤها لاجتماع ثبوتها عنه اه قوله فانها محقة له صلى الله عليه وآله وسلم حكم بعمامه أبو موسى

### \* (كتاب النرائض) \*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا النرائض وعلموا فانها نصف العلم وهو ينسي وهو أول نبي ينزع من امتي رواه ابن ماجه والدارقطني \* وعن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال العلم ثلاثة وما سوى ذلك فضل آبه محكمة أو سنة فائده أو فريضة عماد رواه أبو داود وابن ماجه \* وعن الأحوص عن ابن مسعود قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم تعلموا القرآن وعلموا الناس

كان الباعث الأول قصد اعلام كلمة الله لم يضره ما أضاف إليه انتهى ويدل على أن دخول غير الأعلام ضمنه لا يقدح إذا كان الأعلام هو الباعث الأصلي ما رواه أبو داود بإسناد حسن عن عبد الله بن حوالة قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أقدامنا لنغتم فرجعنا ولم نغتم شيئا فقال اللهم لا تكلمهم إلى الحديث وفي إجابة النبي صلى الله عليه وآله وسلم عباد كرفاية البلاغة والايجاز وهو من جوامع كلمة صلى الله عليه وآله وسلم لأنه لو أجابه بان جميع ما ذكره ليس في سبيل الله أحق أن يكون ما عدا ذلك كما في سبيل الله وليس كذلك فعُدل إلى اللفظ جامع غداً به عن الجواب عن ماهية القتال إلى حال المقاتل فتضمن الجواب وزيادة ويحتمل أن يكون الضمير في قوله فهو راجع إلى القتال الذي في ضمن قاتل أي فقتله قتال في سبيل الله واشتمل طلب اعلام كلمة الله على طلب رضاه وطلب ثوابه وطالب دحض أعدائه وكراهة ملازمة والحاصل عماد ذكران القتال منشؤه



القوة العقلية والقوة الغضبية والقوة الشهوانية ولا يكون في سبيل الله الا الاول وقال ابن بطال انما عدل النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن لفظ جواب السائل لان الغضب والحجة قد يكونان لله تعالى فعذر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك الى انقضاء جامع فافاد رفع الالباس وزيادة الافهام وفيه بيان ان الاعمال انما تحسب بالنية الصالحة وان الفضل الذي ورد في المجاهد يختص بمن ذكر وفيه جواز السؤال عن العلة وقتقديم العلم على العمل وذم الحرص على الدنيا وعلى القتال لحظ النفس في غير الطاعة فانه في فتح الباري (عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما رجع يوم الخندق) الذي حقره الصحابة لما تحزبت عليهم الاجراب بالمدينة سنة أربع أو سنة خمس (ووضع السلاح واغتسل) فيه جواز الغسل بعد الحرب والغبار وهو موضع الترجمة ٣٠٤ وعند البخاري عن عبد الرحمن بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

وتعالموا الفرائض وعلموها فاني امرؤ متبوض والعلم مرفوع ويوشك ان يختلف اثنان في الفريضة والمسئلة فلا يجحد ان احدا يخبرهما اذ كره احمد بن حنبل في رواية ابنه عبد الله وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم أر حرم أمي بأمي أبو بكر وأشد هاني دين الله عمرو وأصدقه احياء عثمان واعلمها بالحلل والحرام معاذ بن جبل واقروها الكتاب الله عز وجل أبي واعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل امة امين وامين هذه الامة أبو عبيدة بن الجراح رواه احمد وابن ماجه والترمذي والنسائي حديث أبي هريرة أخرجه أيضا الحالك ومدا له على حفص بن عمر بن أبي العطاء وهو متروك وحديث عبد الله بن عمرو في اسناده عبد الرحمن بن زياد بن أنعم الا فريقي وقد تكلم فيه غير واحد وفيه أيضا عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي افرقية وقد غمز البخاري وابن أبي حاتم وحديث ابن مسعود أخرجه أيضا النسائي والحالك والدارقطني من رواية عوف عن سليمان بن جابر عنه وفيه انقطاع بين عوف وسليمان ورواه النضر ابن شميل وشريك وغيرهما متصلا وأخرجه أيضا الطبراني في الاوسط وفي اسناده محمد بن عتبة السدي وثقه ابن حبان وضعفه أبو حاتم وفيه أيضا سعيد بن أبي بن كعب وقد ذكره ابن حبان في الثقات وأخرجه أيضا أبو يعلى والبخاري وفي اسناده ما من لا يعرف وأخرج نحوه الطبراني في الاوسط عن أبي بكر والترمذي عن أبي هريرة وحديث أنس صححه الترمذي والحالك وابن حبان وقد أعل بالارسال وسمعنا على قلابه من أنس صحيح الا انه قبل لم يسمع منه هذا وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على أبي قلابه في العالي ورجح هو والبيهقي والمنطبي في المدرج ان الموصول منه ذكر أبي عبيدة والباقي مرسل ورجح ابن المواق وغيره رواية الموصول وله طريق أخرى عن أنس أخرجهما الترمذي وفي الباب عن جابر عند الطبراني في الصغير باسناد ضعيف وعن أبي سعيد عند العقيلي في الضعفاء وعن ابن عمر عند ابن عدي وفي اسناده كوثر وهو متروك قوله الفرائض جمع فريضة

قال ما غيرت قدما عبد في سبيل الله فتمه النار قال في الفتح تفسر صلى الله عليه وآله وسلم ان العمل الصالح ان النار لا تمس من عمل بذلك قال والمراد بسبيل الله جميع طاعاته انتهى قاله ابن بطال وهو كما قال الا ان المتبادر عند الاطلاق من انقطع بسبيل الله الجهاد وقد أورد البخاري هذا الحديث في فضل المشي الى الجمعة استمع الا لا تظ في عجمه واقضه هناك حرمه الله على النار قال ابن المنبر دل الحديث على ان من اغتبرت قدمه في سبيل الله حرمه الله على النار سواء مباشر القتال أم لا انتهى وفيه ان الوطء يتضمن المشي المؤثر لتغيير القدم ولا سيما في ذلك الزمان (فاناه جبريل) عليه السلام والحال انه قد عصب رأسه الغبار اي ركب على رأسه الغبار وعلق به كالعصابة تخط بالراس (فقال) له (وضعت السلاح فوالله

ما وضعت فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأمين) وفي المغازي عن هشام والله ما وضعناه فانخرج كذا نرى اليهم قال قال أين (قال ههنا وأما الى بني قريظة) قبيلة من اليهود (فالت عائشة فنخرج اليهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) (يضع الله عز وجل اي يقبل بالرضا) (الى رجلين) أي مسلم وكافر وعند النسائي ان الله يحب من رجلين قال المنطبي الضحك الذي يعترى البشر عندما يستفتحهم الفرح أو الطرب غير جائز على الله تعالى وانما هذا مثل ضرب لهذا الصنيع الذي يحل محل الاعجاب عند البشر فاذا رأوه أصبحكم ومعهما الاخبار عن رضا الله تعالى فعل أحدهما وقبول الآخر ومجيازتهما على منعهما بالجنة مع اختلاف جالهما قال وقد تأول البخاري الضحك في موضع آخر على معنى الترجمة وهو قريب وتأويله على

معنى الرضا أقرب فان الضمك يدل على الرضا والقبول قال والكروم موصوفون عند ما يبأ لهم الصائل بالبشر وحسن اللقاء  
 فيكون المعنى في قوله يضحك الله أى يجزل العطاء قال وقيل ان الملائكة تشهده له بحسن الخاتمة وقيل ان الانبياء تشهده له بحسن  
 الاتباع لهم وقيل انه شاهد المكتوب من دار الدنيا والآخرة وقيل لانه مشهود له بالامان من النار وقيل لان عليه علامة  
 شاهدة لانه قد نجح وقد يكون معنى ذلك وان يعجب الله ملائكته ويضحكهم من منيعهم او هذا يخرج على الجواز ومثله في الكلام  
 كثير وقال ابن الجوزي كان أكثر الناس يمتنعون من تأويل مثل هذا ويمرونه كما جاء وينبغي أن يراعى في مثل هذا الأمر اراعاة  
 انه لا ثبوت لصفات الله تعالى صفات الخلق ومعنى الاضراء عدم العلم بالمراد منه مع اعتداده بالتنزيه قال في الفتح قلت ويدل  
 على ان المراد بالضحك الاقبال بالرضا قد رويته بالي تقول ضحك فلان الى ٣٠٥ فلان اذا توجه اليه طلق الوجه مظهره  
 للرضا عنه (يقول أحدهما  
 الآخر يدخل الجنة) زاد  
 مسلم قالوا كيف يا رسول الله  
 قال (يقاقل هذا) أى المسلم  
 (في سبيل الله) عز وجل (فيقتل)  
 أى فيقتله الكافر زاد مسلم  
 فيلج الجنة قال ابن عبد البر  
 معنى هذا الحديث عند أهل العلم  
 ان القاتل الاول كان كافرا قال  
 في الفتح قلت وهو الذى استنبطه  
 البخارى في ترجمته ولكن لا مانع  
 من أن يكون مسلما العموم قوله  
 (ثم يثوب الله على القاتل) فلو قتل  
 مسلما عدا بالاشبه ثم تاب  
 القاتل واستشهد في سبيل الله  
 فظاهر الحديث انه يدخل الجنة  
 وانما يمنع دخول مثل هذا من  
 يذهب الى ان قاتل المسلم عدا  
 لا تقتل له ثوبة ويؤيد الاول انه  
 وقع في رواية همام ثم يثوب  
 الله على الاستخفاف به الى الاسلام  
 ثم يجاهد في سبيل الله فيستشهد  
 واصرح من ذلك ما أخرجه أحمد

كذلك اني جمع حقيقة وهي مأخوذة من الفرض وهو القطع يقال فرضت لقول كذا أى  
 قطعت له شيئا من المال وقيل هي من فرض القوس وهو الحز الذي في طرفه حيث يوضع  
 الوتر لمثبت فيه ويلزمه ولا يزل كذا قال الخطابي وقيل الثاني خاص بقراءت الله تعالى  
 وهي ما ألزم به عباده لمناسبة لزوم لما كان الوتر يلزم محله قوله فانه نصف العلم قال ابن  
 الصلاح لفظ النصف ههنا عبارة عن القسم الواحد وان لم يتساويا وقال ابن عيينة انما  
 قيل له نصف العلم لانه ينقل به الناس كلهم وفيه الترغيب في تعلم القرائن وتعليمها  
 والتجريض على حفظها لانها لما كانت تنسى وكانت أول ما ينزع من العلم كان الاعتناء  
 بحفظها اهم ومعرفتها ذلك اقوم قوله وما سوى ذلك فضل فيه دليل على ان العلم النافع  
 الذى ينبغي تعلمه وتعليمه هو الثلاثة المذكورة وما عداها فضل لا تنس اليه حاجة قوله  
 فلا يجد ان احدا يخبرهما فيه الترغيب في طلب العلم خصوصاً علم القرائن لما سلف من  
 انه ينسى وأول ما ينزع قوله وعن أنس الخ فيه دليل على فضيلة كل واحد من الصحابة  
 المذكورين وان زيد بن ثابت اعلمهم القرائن فيكون الرجوع اليه عند الاختلاف  
 فيها أولى من الرجوع الى غيره ويكون قوله فيه اقدم على أقوال سائر الصحابة وهذا  
 اعتمد الشافعي في القرائن

#### باب البداءة بنزوى الفروض واعطاء العصابة ما بقى

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الحقوا القرائن باهلها فابقي  
 فهو لاولى رجل ذكر متفق عليه) قوله الحقوا القرائن باهلها القرائن الانبياء  
 المقدرة وأهلها المستحقون له بالانصاف قوله فابقي أى ما فضل بعد اعطاء بنزوى الفروض  
 المقدرة وفروضهم وقوله لاولى أفعل تفصيل من الولي معنى القرب أى لا قرب رجل  
 من الميت قال الخطابي المعنى اقرب رجل من العصابة وقال ابن بطلال المراد ان الرجال من  
 العصابة بعد اهل الفروض اذا كان فيهم من هو اقرب الى الميت استحق دون من هو بعد  
 فان استووا اشتركوا وقال ابن التين المراد به العلم مع العمه وابن الاخ مع بنت الاخ

٤٩ قيل عن أبي هريرة بلنظ قيل كيف يا رسول الله قال يكون أحدهما كافرا فيقتل الآخر ثم يسلم  
 فيغزو فيقتل ويستشهد قال ابن عبد البر يستفاد من هذا الحديث ان كل من قتل في سبيل الله فهو في الجنة انتهى ومطابقة  
 الحديث للترجمة على ما سبق فظاهره (وعنه) أى عن أبي هريرة (رضي الله عنه) قال أنبت رسول الله صلى الله عليه وآله (وآله وسلم)  
 وهو بن حنيفة (سنة سبع) (بعد ما فتحوها فقلت يا رسول الله أستمهم) من غنائم خيبر (فقال بعض بني سعيد بن العاص) هو  
 ابان بن سعيد بكسر العين (لأنهم لم يبارسوا الله فقال أبو هريرة هذا) أى ابان بن سعيد (قاتل ابن فوقل) بن زينة جعفر وأمه  
 النعمان بن مالك بن نعلبة بن أصرم بوزن أحمد الاونى الانصارى وقولن لقب نعلبة أو لقب أصرم وعند البغوى في الصحابة  
 ان النعمان بن فوقل قال يوم أسد أقسمت عليك يا رب أن لا تغيب الشمس حتى أطأ بعرجتي في الجنة فاستشهد بذلك اليوم فقال

النبي صلى الله عليه وآله وسلم راين في الجنة وما به عرج (فقال ابن سعيد بن العاص) أبان (واضحاً) اسم فعل بمعنى أوجب وروا  
مثل وأما رغبنا للتوكيد وإن لم يرد فاصله وأجبي وفيه شاهد على استعماله رافى عنادى غير مندوب كاهور اى المبرود اختار  
ابن مالك نصب رغبنا وروى في نظره وأجبه (لور) قال الكل الكمال الذي يرى في كتابه حياة الحيوان دويبة أصغر من المستور طلاء اللون  
لا ذنب لها أى طويل يحلأ كلها والناس يسعون ما غنم بنى اسرائيل ويرجعون انهم ما سحت (نذلى) أى انحدر (عليه امن  
قدوم ضان) اسم جبل في أرض دوس قوم أبى هريرة وقيل هورأص الجبل لانه في الغالب من رعى الغنم قال الخطابي أراد أبان  
تحتير أبى هريرة وأنه ليس في قدر من يشرب عطا ولا منع وأنه قائل القدر على القتال (ينعى) أى يعيب (على قتل رجل مسلم  
أكرمه الله) عز وجل بالشهادة (على يدى ولم يهني) ٣٠٦ بأن لم يرد موقى كافراً (على يديه) فادخل النار وقد عاش أبان حتى

وابن العم مع بنت النعم فان الذكور يرون دون الاناث وخرج من ذلك الاصح مع الاخت  
لابن أولاد فاسم يستتر كون بنص قوله تعالى وإن كانوا اخوة رجالاً ونساءً فلذلك كر  
مثل حظ الاتيين وكذلك الاخوة لام فاسم يستتر كونهم والاخوات لام لقوله تعالى  
فلكل واحد منهما السدس فان كانوا أكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث قوله رجل ذكر  
هكذا في جميع الروايات ووقع عند صاحب النهاية والغزالي وغيرهما من أهل الفقه  
فلاولى عصبه ذكر واعتبر ذلك ابن الجوزي والمنذرى بأن لفظة العصبه ليست  
محمولة وقال ابن الصلاح فيها بعد عن الصحة من حيث اللغة فثبت لأعن الرواية لان  
العصبه في اللغة اسم الجمع لا الواحد وتعتب ذلك الحافظ فتألى ان العصبه اسم جنس  
يقع على الواحد فثأ كثر ووصف الرجل بأنه ذكر زباد في البيان وقال ابن التين انه للتوكيد  
وتعقبه القرطبي بأن العرب تفتبر حصول فائدة في التاكيد ولا فائدة له أو يؤيد ذلك  
ما سرح به أئمة المعاني من أن التاكيد لا بد لسن فائدة وهي اما دفع توهم التجوز أو انه هو  
أو عدم الشمول وقيل ان الرجل قد يطلق على مجرد العفة والقوة في الامر فيصطاح الى  
ذكر ذكر وقيل قديراً برجل معنى الشخص فيع الذكر والانثى وقال ابن العربي فائدة  
هي ان الاحاطة بالميراث جميعه انما تكون للذكر لا للانثى وأما البنت المفردة فأنها  
للامال جميعه بسبعين الفرض والرد وقيل اجتزأ به عن الجنى وقيل انه قد يطلق الرجل على  
الانثى تغليباً كما في حديث من وجد متاعه عند رجل وحديث أيمار رجل ترك ما لا وقال  
المسلم ان ذكر كرسفة لقوله أولى لاقوله رجل وأطال الكلام في تقوية ذلك وتضعيف  
ماعداه وتبعه الكرماني وقيل غير ذلك والحديث يدل على ان الباقي بعد استيفاء أهل  
الفروض المقدرة ففروضهم يكون لأقرب العصبات من الرجل ولا يشاركه من هو أبعد  
منه وقد حكى النووي الاجماع على ذلك وقد استدل به ابن عباس ومن وافقه على ان  
الميت اذا ترك بنتاً واختاً وأخاً يكون للبنت النصف والباقي للأخ ولانثى الاخت (وعن  
جابر قال جاءت امرأة عبد بن الربيع الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بابنتها من

ناب واسلم قبل خبير وبعد الخديجة  
قال عنبسة أو من دورته فلا أدري  
أهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
والله وسلم لأبى هريرة لم يدهم  
ورواه أبو داود وقال لم يقسم له  
وقال أبان ذلك الكلام بحضرة  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
وأقره عليه وهو موافق لما تضمنته  
الترجمة وهي السكافى يقتل المسلم  
ثم يسلم أى القاتل فيسدد أى  
يعيش على سداد أى استقامة  
في الدين وكأنه بانه بذلك على أن  
الشهادة ذكرت للتنبيه على  
وجوه التسديد وإن كل تسديد  
كذلك وإن كانت الشهادة أفضل  
لكن دخول الجنة لا يختص  
بالشهيد قال في الفتح ويظهر لي  
أن البخاري أشار في الترجمة  
الى ما أخرجه أحمد والنسائي  
والحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً  
لا يجتمعان في النار مسلم قتل  
كافراً ثم يسلم المسلم لم وقارب  
الحديث واحتج به من قال ان

من حضره فراغ الواقعة لو كان خرج مد ذاً انه لا يشارك من حضرها وهذا قول الجمهور وعند الكوفيين  
وأجاب عنهم الخطابي بأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان أرسل الى مسجد قبل ان يشرع في تجهيزه الى خيبر فذلك لم يقسم له  
وأما من أراد الخروج مع الجيش فعاقبه عاتق ثم لحقهم فانه يقسم له كما أسهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمه وبناته وغيره  
من لم يحضر الواقعة لكن كانوا ممن أراد الخروج معهم فعاقبهم عن ذلك عواتق شرعية انتهى وقال ابن عباس لا تقبل ثوبه  
مسلم قتل مسلماً بعد الأخذ بظاهر قوله تعالى ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم خالداً فيها و غضب الله عليه ولعنه وأعد له  
عذاباً عظيماً وفي رواية النسائي وأحمد وابن ماجه عن سالم بن أبي الجهم عنه انه قال ان الآية تنزل في آخر ما نزل ولم ينسخها شيء  
حتى قبض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد روى أحمد والنسائي عن معاذ بن جبل عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

يقول كل ذنب عصى الله ان يغفره الا الرجل يموت كافر او الرجل يقتل مؤمنا متعمدا لكن ورد عن ابن عباس خلاف ذلك  
 فالظاهر انه أراد بقوله الاول التشديد والتغليظ وعليه جمهور السلف وجميع أهل السنة وصحوا بقوله القائل كغيره  
 وقالوا المراد بان لا يولد المكث الطويل فان الدلائل متظاهرة على أن عصاة المؤمنين لا يديوم عذابهم (عن أنس) بن مالك  
 (رضي الله عنه) قال كان أبو طلحة (زيد بن سهل) لا يصوم على عهد النبي صلى الله عليه وآله (وسلم من أجل) التقوى  
 على (الغزو فلما قبض النبي صلى الله عليه وآله) وكثرا لاسلام واشتدت وطأة أهله على عدوهم ورأى أن يأخذ بمظه  
 من الصوم (لم أره مطلقا الا يوم فطرا واضحا) أي فكان لا يصومهم او المراد بيوم الاضحية ما تشرع فيه الاضحية قد دخل  
 أيام التشريق وفي هذه القصة اشعار بان أبا طلحة لم يكن يلزم الغزو بعد ٣٠٧ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما ترك

الظوع بالصوم لأجل الغزو  
 خشية أن يضعفه عن القتال  
 مع أنه في آخر عمره رجع الى الغزو  
 فقد روى ابن سعد والحاكم  
 وغيرهم ما من طريق حماد بن سارة  
 عن ثابت عن أنس ان أبا طلحة لم ي  
 قرأ القرآن واخذنا فاقوا فقال  
 استغفرنا الله شيئا وشيئا  
 جهزوني فقال له بنوه نحن نغزو  
 عنك فأبى فجاءه زوه فغزا في  
 البحر ومات فدفنوه بعد تسعة  
 أيام ولم يتغير قال المهاج  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 المهاج بالصائم لا يفطر فلذلك  
 قدمه أبو طلحة على الصوم وفيه  
 أنه كان لا يرى بأسا بصيام الدهر  
 ووقع عنه الحاكم عن أنس ان  
 أبا طلحة أهام بعد رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم أربعين  
 سنة لا يفطر الا يوم فطر أو  
 اضحى قال الحافظ وعلي الحاكم  
 فيه ما خدان أحدهما ان أصله  
 في البخاري فلا يستدل ثانيهما

سعد فقات يارسول الله هاتان ابنتا سعد بن الربيع قتل أبوهما معك في أحد شهيدا وان  
 عهما أخذنا له ما لم يدعهما مالا ولا يتكحان الا بمال فقال يقضى الله في ذلك فنزلت آية  
 ان يرثا فارسا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الى عهما فقال اعط ابنتي سعدا الثلثين  
 وامهما الثلث وما بقي فهو لك رواه النسائي الحديث حسنه الترمذي وأخرجه  
 أيضا الحاكم وفي اسناده عبد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب الهاشمي ولا يعرف الا من  
 حديثه كما قال الترمذي وقد اختلف الاثني فيه قال الترمذي هو صدوق سمعت محمدا  
 يقول كان أحد واسحق والحميدى يحجون بمحدثه وروى هذا الحديث أبو داود باللفظ  
 فقالت يارسول الله هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد قال أبو داود أخطأ فيه  
 بشروهما بنتا سعد بن الربيع وثابت بن قيس قتل يوم اليمامة قوله ولا يتكحان الا بمال  
 يعني ان الأزواج لا يرغمون في نسكاهن الا اذا كان معهن مال وكان ذلك معروفا  
 في العرب قوله فنزلت آية الميراث أي قوله تعالى يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ  
 الأنثيين فان كن نساف فوق اثنتي الآيات الحديث فيه دليل على أن البنين الثمانية واليه  
 ذهب أكثر وقال ابن عباس بل للثلاث فصاعد القوله تعالى فوق اثنتين وحديث الباب  
 نص في محمل النزاع ويؤيده ان الله سبحانه جعل للاختين الثنتين والبنات اقرب الى  
 الميت منهما (وعن زيد بن ثابت انه سئل عن زوج وأخت لابوين فاعطى الزوج النصف  
 والاخت النصف وقال حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قدى بذلك رواه أحمد  
 وعن أبي هريرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ما من مؤمن الا أناولى به في الدنيا  
 والاخرة واقرباؤه انبيائهم انبي اولى بالمؤمنين من انفسهم فاعياهم مؤمن مات وترك مالا  
 فليرثه عصبته من كانوا ومن ترك ديناً أو ضياءاً فليأتني فانما مولاة متفق عليه الحديث  
 الاول في اسناده ابو بكر بن ابي حريم وقد اختلف وبقية رجاله رجال الصحيح وفيه دليل  
 على ان الزوج يستحق النصف والاخت النصف من مال الميت الذي لم يترك غيرهما وذلك

ان الزيادة في مقدار حياته بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم غلط فانه لم يبق بعده سوى ثلاث وأربع وعشرين سنة فاعلمها  
 كانت أربعة وعشرين فتعبرت انتهى (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) قال الطاعون  
 شهادة لكل مسلم) وزاد أحمد بن حنبل في حديث أبي عبيد ورجوعه الى الكافر وعند الطبراني في الكبير باسناد لا بأس به  
 من حديث عتبة بن عبد مر فوعا تأتى الشهداء والمؤمنون بالطاعون فيقول أصحاب الطاعون نحن شهداء فيه قال انظروا  
 فان كان جراحهم كجراح الشهداء تسيل دما كريح المسك فهم شهداء فيجحدونهم كذلك وعند البخاري في حديث أبي هريرة ان  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال الشهداء خمسة المطعون أي الذي يموت بالطاعون وهو غدة كغدة البعير يخرج في الاط  
 والمراف والمبطون أي المريض بالبطن والفرق أي الذي مات بالفرق في البحر والنهر وغيرهما وصاحب الهدم أي الذي يموت

نحته والشهيد أي الذي قتل في سبيل الله وزاد ما برز عبيك في حديثه الحر يق وصاحب ذات الجنب والمرأة توفت بجميع أي التي توفت حاملا لجامعة ولها في بطنها أو هي البكر أو هي النفساء ولا جد والسلف في السنن وصححه الترمذي من حديث سعيد ابن زيد مر فوعا من قتل دون ماله فهو شهيد وقال في الدين والدّم والأهل مثل ذلك وللنساء من حديث سويد بن مقرن مر فوعا من قتل دون مظالمه فهو شهيد وعند الدارقطني وصححه من حديث ابن عمر مرفوعا في حديث أبي هريرة عند ابن حبان المرابط والمطهراني من حديث ابن عباس المديغ والذي يترسه السبع ولا يداود في حديث أم حرام المائدي البحر الذي يصيبه التي له أبو شهيد ومن قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر فان مات من ٣٠٨ يومه مات شهيدا قال الترمذي حديث حسن غريب وعند أبي نعيم عن ابن عمر

صرح به في القرآن الكريم أما الزوج فقال الله تعالى وإلحكم أنه ف مات ترك أزواجاكم الآية وأما الاخت فقال الله تعالى إن امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت فله نصف ما ترك قوله فليدنه نصيبه في لفظ البخاري فلو ترجمته في رواية مسلم فهو ولورثته وفي لفظ له في الغصبة قوله ومن ترك ديناً أو ضياعاً أو ضياعاً بفتح الحجة بعد حاجته ثمانية قال الخطابي هو وصفي أن خلفه الميت بالنظر المصدري ترك ذوى ضياع أي لا شيء لهم قوله فليدنه في لفظ آخر فعلى وإلى وقد اختلف هل كان رسول الله يقضى دين المدينين من مال المصالح أو من خالص مال نفسه وقد تقدم في كتاب الحوالة حديث جابر يلقظ فلما فتح الله على رسوله وفي لفظ فلما فتح الله عليه الفتوح وفي ذلك أشعر بأنه كان يقضى من مال المصالح واختلافوا هل كان القضاء واجباً عليه صلى الله عليه وآله وسلم أم لا وقد تقدم بقية الكلام على الحديث في كتاب الحوالة

• (باب سقوط ولد الأب بالاختوة من الأبوين) •

(عن علي رضي الله عنه قال إنكم تقرؤون هذه الآية من بعد وصية يوصي بها أو دين وإن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بالدين قبل الوصية وإن أعيان بني الأم يتوارثون دون بني العلات الرجل يرث أخاه لبيته وأمه دون أخيه لبيته رواه أحمد والترمذي وابن ماجه والبخاري منه تعليقا قضى بالدين قبل الوصية) الحديث أخرجه أيضاً الحاكم وفي إسناده الحارث الأعور وهو ضعيف وقد قال الترمذي أنه لا يعرفه إلا من حديثه لكن العمل عليه وكان عالماً بالانقراض وقد قال النسائي لا بأس به قوله قضى بالدين قبل الوصية قد تقدم الكلام على هذا في آخر كتاب الوصايا قوله وإن أعيان بني الأم الأعيان من الاختوة هم الاختوة من أم وأم قال في القاموس في مادة عين وواحد الأعيان للاختوة من أم وأم وهذه الاختوة تسمى المعاينة انتهى قوله دون بني العلات هم أولاد الأمهات المتفرقة من أب واحد قال في القاموس والعلّة الضرّة

من صلى الصلحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك الزور كتب له أجر شهيد وعن أبي ذر وأبي هريرة إذا جاء الموت طالب العلم وهو على حاله مات شهيداً رواه ابن عسبة البر في كتاب العلم وعند الخطيب في تاريخه في ترجمة محمد بن داود الأصماني من حديث ابن عباس مر فوعا من عشق وكنتم ثقات فهو شهيد ورواه السراج في مصادر الشاف من عشق فظفر فوف ومات مات شهيداً وفيه ما ضعف شديد بل لم يصح كما بينه الحافظ ابن القيم رحمه الله والمراد بشهادة هؤلاء كلهم غير الماتة قول في سبيل الله أن يكون لهم في الآخرة ثواب الشهداء فضلاً منه سبحانه وتعالى وقد قسم العلماء الشهداء ثلاثة أقسام شهيد في الدنيا والآخرة وهو المقتول في حرب الكفار وشهيد في الآخرة دون أحكام الدنيا وهم المذكورون

هنا وشهيد في الدنيا دون الآخرة وهو من غل في الغيبة أو قتل مدبر أو الشهيد فعيل من الشهود بمعنى وبشر منفعول لأن الملائكة تحضره وبشره بالقور والكرامة أو بمعنى فاعل لأنه يأتي ربه ويحضر عنده كما قال تعالى والشهداء هم الذين آمنوا وأمن الشهادة فانه بين صدقه في الإيمان والاخلاص في الطاعة يبدل النفس في سبيل الله أو يكون تلو الرسل في الشهادة على الأمام يوم القيامة ومن مات بالاعان أو بوجع البطن أو نحوها ما عمار يلحق بمن قتل في سبيل الله لما ذكرته آياه في بعض ما ينال من الكرامة بسبب ما كابد من الشدة في جولة الأحكام والفضائل وحديث الباب أخرجه البخاري أيضاً في الطب ومسلم في الجهاد وذكر في الفتح في وجه تسمية الشهيد شهيداً ووجهه عديدة ثم قال يحتمل أن يكون البخاري أراد التنبه على أن الشهادة لا تنحصر في القتل بل لها أسباب أخرى وثاناً الأسباب اختلافت الأسانيد في عددها وفي بعضها خمسة وفي بعضها سبعة



والذي وافق شرط البخاري الخمسة فنبه بالترجمة بقوله باب الشهادة سبع سوى القتل على أن العدد الوارد ليس على معنى  
التجديد قال والذي بظهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعلم بالأقل ثم علم زيادة على ذلك فذكره في وقت آخر ولم يقصد المحصر في شيء  
من ذلك وقد اجتمع انما من الطرق الجديدة أكثر من عشرين خصلة ومجموع ما تقدم أربع عشرة خصلة وفي حديث أبي مالك  
الاشعري مر فوعا من وقته فمرسه أو بهيمة أو غنم أو مائة أو مائة على فراشه على أي وصف شاء الله فهو شهيد ولا طبراني من حديث  
ابن عباس مر فوعا الميموت على فراشه في سبيل الله فهو شهيد وقال ذلك أيضا في المبطون واللدنيغ والغريق والنريق والذي  
يفترسه السبع والخار عن ذابته وصاحب الهدم وذات الجنب ولا في داود من حديث أم حرام المائدة في البحر الذي يصيبه  
النبي البحر شهيد ووردت أحاديث في طلب الشهادة بنية صادقة ان يكتب ٣٠٩ شهيد او عند الطبراني من حديث ابن

سعود باسناد صحيح ان من  
يتردى من رؤس الجبال وتأكاه  
السباع ويغرق في البحر  
لشهيد عند الله ووردت أحاديث  
أخرى في أمور أخرى لم اعرج  
عليها الضعفها قال ابن النيز هذه  
كلها ميمات فيها شدة تفضل الله  
على أمة محمد بان جعلها جميعا  
لأنهم هم وزيادة في أجورهم  
يلغهم هم بها مراتب الشهداء  
قلت والذي يظهر أن المذكورين  
ليسوا في المرتبة سواء ويدل  
عليه ما روى احمد وابن حبان  
في صحيحه من حديث جابر  
والدارمي وأحمد والطحاوي من  
حديث عبد الله بن حنبل وابن  
ماجه من حديث عمر بن عبد الله  
ان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم سئل أي الجهاد أفضل قال  
من عقبر جواده وجرى دمه  
وروى الحسن بن علي الحلواني  
في كتاب المعرفة باسناد  
حسن من حديث علي بن أبي

وبنو العلات برأهات شقي من رجل انتهى ويقال للاخوة لام فقط أخفاف بالحا  
المجعة والماء العسبة وبعد الففاء والحديث يدل على انه تقدم الاخوة لاب وأم على  
الاخوة لاب ولا أعلم في ذلك خلافا

### باب الاخوات مع البنات عسبة

(عن هزيل بن شرحبيل قال سئل ابو موسى عن ابنة وابنة ابن واخت فقال الابنة  
النصف والاخت النصف واثبت ابن مسعود فسئل ابن مسعود وأخبر بقول أبي موسى  
فقال لقد ضللت اذا وما أنا من المهتدين أقضى فيما اجنا قضى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
للبنات النصف ولابنة الابن السدس تكمله الثامن وما في قللاخت رواد الجماعة لا  
مسما واللساق وزاد احمد والبخاري فاثبت أبو موسى فأخبرناه بقول ابن مسعود فقال  
لا تسألوني ما دام هذا الخبر فيكم وعن الاسود أن معاذ بن جبل ورث اختا وابنة جعل  
لكل واحدة منهما ما للنصف وهو ابان ونبي الله صلى الله عليه وآله وسلم يومئذ رواد أبو  
داود والبخاري بعدهما) قوله هزيل قال النورى هو بالزاي اجماعا انتهى ووقع في كلام كثير  
من القتها هزيل بالذال المجعة قال الحافظ وهو تصرف قوله سئل ابو موسى هذا لفظ  
البخاري ولفظ غيره جاء رجل الى أبي موسى الاشعري وسلمان بن ربيعة فسألهما عن ابنة  
وابنة ابن واخت لاب وأم فقال الابنة النصف والاخت لاب وأم النصف ولم يورثا ابنة  
الابن شيئا وبقيت الحديث كافة البخاري وفيه دليل على ان الاخت مع البنت عسبة  
تأخذ الباقي بعد فرضها ان لم يكن معها ابنة ابن كافي حديث معاذ وتأخذ الباقي بعد  
فرضها وفرض بنت الابن كافي حديث هزيل وهو هذا مجمع عليه وقد رجع أبو موسى الى  
ما رواه ابن مسعود وكانت هذه الواقعة في أيام عثمان لان ابا موسى كان وقت السؤال  
اميرا على الكوفة وسلمان بن ربيعة فاضيا بها وامارة ابي موسى على الكوفة كانت في  
ولاية عثمان قال ابن بطال يؤخذ من هذه القضية ان للعالم ان يجهت اذا ظن ان لاضر

طالب قال كل مومة يموت بها المسلم فهو شهيد غير أن الشهادة تتفاضل واذا قرر ذلك فيكون اطلاق الشهيد على غير  
المتقول في سبيل الله حجة رافضة من يجيز استعمال اللفظ في حقيقة ومجازه والمباح يحجب بأه من عموم المجاز فقد يطلق  
الشهيد على من قتل في حرب الكفار لكن لا يكون له ذلك في حكم الآخرة اراض بغيره كالانهزام وفساد النية والله  
المستعان انتهى (عن زيد بن ثابت رضي الله عنه قال ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم املى على لابسوى القاعدون  
من المؤمنين والمجاهدون في سبيل الله قال فجاءه ابن أم مكتوم وهو يلعلى اعلى) ويلى ويلى اعلى واعلى الباء منقلبة عن  
احمدى اللامين (فقال يا رسول الله لو استطيع الجهاد لجاهدت) أى لو استطعت وعبر بالصارع اشارة الى الاستمرار  
واستحضار الصورة الحال (وكان رجلا أعشى) وهذا تفسير قوله في الرواية الأخرى وشكاه رادته (فانزل الله تعالى على رسوله



صلى الله عليه وآله وسلم ونقذه على نخذي فثقلت على) بخدمة الشريعة من نقل الوحي (حتى خفت أن ترخص) بضم المثناة  
 الفوقية وبعد الراء المفعولة ضد معجمة منقلبه أي ندد (نخذي ثم مرى) أي كشف عنه فانزل الله عز وجل غير أولي الضرر  
 وفي رواية خارجة بن زيد عن داود بن أبي داود قال زيد بن ثابت قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي الخندق) في  
 الباب من أفراد البخاري ومسلم عن أنس رضي الله عنه قال خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (أي الخندق) في  
 شوال سنة خمس من الهجرة فآذ المهاجرون والأنصار يحمونهم (في غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يبعثون ذلك)  
 الحفر (لهم فلما رأى) صلى الله عليه وآله وسلم (ما بهم) أي الأهل المتلبس بهم (من النصب) أي التعب (والجوع) قال  
 صلى الله عليه وآله وسلم محرزاهم على علمهم ٣١٠ الذي هو سبب الجهاد (اللهم ان العيش) المعبر والباقي المسمر (عيش

في المسئلة ولا يترك الجواب الى ان يبحث عن ذلك وان الخطة عند التنازع هي السنة  
 فيجب الرجوع اليها قال ولا خلاف بين النقلة في ما رواه ابن مسعود قال ابن عبد البر لم  
 يخالف في ذلك الا ابو موسى وسلمان بن زبيرة الباهلي وقد رجح ابو موسى عن ذلك ولعل  
 سلمان ابضا رجح عن ذلك كابي موسى انتهى وقد اختلف في صحة سلمان المذكور قوله  
 لقد ضللت اذا أي اذا وقعت مني المتابعة لهما وترت لما وردت به السنة قوله هذا الخبر  
 بفتح المهملة وبكسر هاء أيضا وسكون الموحدة ورجح الجوهرى الكسر لانه ممل وانما  
 سعى حبر التجسير الكلام وتحسينه قاله ابو عبيد الهروي وقيل معنى باسم الحبر الذي  
 يكتب به قال في الفتح وهو بالفتح في رواية جميع الحديث وذكروا ابو الهيثم الكسري قال  
 الراغب يسمى العالم حبرا لما يبق من أثر علوه قوله وروى الله يومئذ حتى فيه إشارة  
 الى أن معاذ الأبقضي يمثل هذا القضاء في حياته صلى الله عليه وآله وسلم لا ليدل على معرفته ولو  
 لم يكن لديه دليل لم يعمل بالقضية

• (باب ما جاء في ميراث الجدة والجد) •

(عن قبيصة بن ذؤيب قال جاءت الجدة الى أبي بكر فسأته ميراثها فقال مالك في كتاب الله  
 نى وما علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم شيئا فارجعي حتى أسأل الناس  
 فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اعطاها  
 السدس فقال هل معك غير ذلك فقام محمد بن مساة الانصارى فقال مثل ما قال المغيرة بن  
 شعبة فنقذه لهما أبو بكر قال ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر فسأته ميراثها فقال مالك  
 في كتاب الله شئ ولكن هو ذلك السدس فان اجتمعتم فهو بينكم كما ويكاملت به فهو لهما  
 رواه الجماعة الا النسائي وصححه الترمذى وعن عباد بن ابي صامت ان النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم قضى للجدتين من الميراث بالسدس بينهما ما رواه عبد الله بن أحمد في المسند  
 وعن بريدة بن الحنفى صلى الله عليه وآله وسلم جعل البيرة السدس اذا لم يكن دونها

الآخره) لا يعيش الدنيا (فاغتر  
 للأنصار والمهاجرة) وهذا من  
 قول ابن رواحة تمثل به النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 الداودي وانما قال ابن رواحة  
 لا هم بغير ألف ولا م فأنى به بعض  
 الرواة على المعنى وانما يتزن  
 هكذا وتعبه في المصايح فقال  
 هذا توهم للرواة عن غير داع  
 اليه فلا يمتنع أن يكون ابن  
 رواحة قال الله هم على جهة  
 التحزيم وهو الزيادة على أول  
 البيت حرفا فصاعدا الى أربعة  
 وكذا على أول النصف الثاني  
 حرفا وأثنى على الصحيح هذا  
 أمر لا نزاع فيه بين العرويين  
 ولم يقل أحد منهم بامتناعه  
 وان لم يستحسنوه ولا قال أحدان  
 الخرم يفتى الغام ما هو فيه حتى  
 انه لا يعد شعرا نعم الزيادة لا بعدد  
 بها في الوزن ويكون ابتداء  
 النظم ما بعده ما فكذا ما نحن فيه  
 انتهى وقال ابن طال ليس هو

من قوله صلى الله عليه وآله وسلم ولو كان لم يكن به شاعرا وانما يسمى به من قصد صنعته وعلم السبب والوعد وجميع رواه  
 معاينة من الزحف والحرم والقبض ونحو ذلك انتهى وفيه نظر لان شعراء العرب لم يكونوا يعاونون ما ذكره من ذلك (فقالوا)  
 الأنصار والمهاجرة حال كونهم (جميعين له) صلى الله عليه وآله وسلم (نحن الذين يابغوا محمدا على الجهاد ما بقينا ابدا) وانزع  
 الترجمة من هذا الحديث من جهة ان في مناشرة صلى الله عليه وآله وسلم الحفر بنفسه تحريض للمسلمين على العمل ليتأسوا في ذلك  
 (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه في رواية) أخرى (أنهم) أي المهاجرين والأنصار في غزوة الأحزاب (كانوا) يحفرون  
 الخندق حول المدينة وينقلون التراب على متونهم (وقولون نحن الذين يابغوا محمدا على الاسلام ما بقينا ابدا) ولا يذو  
 من الجوى والسفلى على الجهاد ويتزن البيت بهذه الرواية وقال الزركشى هو العرب وتعبه الدمامى بان كونه غير مؤثر

لا بعد خطا فلم لا يجوز ان يكون هذا الكلام نكرا مسجعا وان وقع بعضه مؤثرا ناجحيا اذا روى احد في الحديث  
 في الوزن حكم بخطئه (وهو) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (بجميعهم) ويقول اللهم انه لا خير) مستقر (الاخير) الآخر فبارك  
 في الانصار والمهاجرة) وكان نارة يجميعهم ونارة يجميعونه (عن البراء) بن عازب (رضي الله عنه قال رأيت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يوم الاحزاب) سمى به لاجتماع القبائل واتفاقهم على محاربه صلى الله عليه وآله وسلم وهو يوم الخندق (ينقل  
 التراب) من الخندق (وقد وارى) أي ستر (التراب) باضبطه وهو يقول لولا انت ما هتدينا) قال الزركشي هكذا روى لولا  
 وصوابه في الوزن لا هم او الله لولا انت ما هتدينا قال في المصابيح وهذا عجيب فان النبي صلى الله عليه وآله وسلم هو المقبل هذا  
 الكلام والوزن لا يجري على لسانه الشريف غالبا (ولا تصدقنا ولا صليبا ٣١١) فانزل السكينة) أي الوفاء (علينا وثبت  
 الاقدام ان لا نقينا) الكفارة (ان

رواه أبو داود • وعن عبد الرحمن بن يزيد قال اعطى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 ثلاث جديات السدس من ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام رواه الدارقطني هكذا  
 مرسل • وعن القاسم بن محمد قال جاءت الجديتان الى أبي بكر الصديق فاراد أن يجعل  
 السدس لتي من قبل الام فقال له رجل من الانصار اما انك تترك التي لوماتت وهو حى كان  
 اياها يربط لجعل السدس بينهما ما رواه مالك في الموطأ • حديث قبيصة أخرجه أيضا ابن  
 حبان والحاكم قال الحافظ واسناده صحيح الثقة رجاله الا أن صورته مرسل فان قبيصة  
 لا يضح سماعة من الصديق ولا يمكن شهوده القصة قاله ابن عبد البر وقد اختلف في مولده  
 والصحيح أنه ولد عام الفتح فيه • وشهوده القصة وقد آله عبد الله بن حزم  
 بالانقطاع وقال الدارقطني في العمل بعد ان ذكر الاختلاف فيه على الزهري يشبهه أن  
 يكون الصواب قول مالك ومن تابعه وحديث عمادة بن الصامت أخرجه أيضا أبو  
 القاسم بن منبه في مستخرجه والطبراني في الكبير باسناد مضعف لان اسحق بن عيسى  
 لم يسمع من عمادة وحديث يزيد أخرجه أيضا النسائي وفي اسناده عبيد الله العتيبي وهو  
 مختلف فيه وصححه ابن السكن وابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدي وحديث  
 عبد الرحمن بن يزيد هو مرسل كما ذكره المصنف ورواه أبو داود في المراسيل بسند آخر  
 عن ابراهيم التيمي ورواه الدارقطني والبيهقي من مرسل الحسن ايضا وأخرج نحوه  
 الدارقطني من طريق أبي الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه انه كان يورث ثلاث  
 جديات اذا استخوين ثنتين من قبل الاب وواحدة من قبل الام ورواه البيهقي من طريق  
 عن زيد بن ثابت وروى الدارقطني من حديث قتادة عن عبيد بن المسيب عن زيد بن ثابت  
 حديث عبد الرحمن المذكور وحديث القاسم بن محمد رواه مالك عن عيسى بن سويد عن  
 القاسم وهو منقطع لان القاسم لم يدرك جده ابا بكر ورواه الدارقطني من طريق ابن  
 عينة وفي الباب عن معقل بن يسار عن ابي القاسم بن منبه وقد ذكر القاسم بن

الالى) هو من الالفاظ الموصولات  
 لان اسماء الانصار جمع للمذكر  
 (قد بغوا علينا) من البغي وهو الظلم  
 وهذا ايضا غير مترن في وزن زيادتهم  
 فيصير ان الالى هم قد بغوا علينا  
 (اذا ارادوا فتنه أدينا) من الآيات  
 (عن أنس) بن مالك (رضي الله  
 عنه ان النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم كان في غزاة) هي غزوة  
 تبوك كما في رواية زهير (فقال ان  
 اخواني بالمدينة خلفنا) يسكون  
 الادم أي ورائنا (ماسا) مكانا عاما  
 طاريفا في الجبل (ولا واديا الا  
 وهم معنانيه) أي في ثوابه ولا بن  
 حبان وابي عوانة من حديث جابر  
 الاشركوكم في الاجر يدل قوله الا  
 وهم معكم ولا يسمعون الا وهم  
 معكم فيه بالنسبة لابي داود عن  
 قتادة لقد تركتم بالمدينة اقواما  
 ما يبرتم من مسير ولا انفقتم من  
 نفقة ولا قطعتم واديا الا وهم  
 معكم فيه قالوا يا رسول الله وكيف

يكونون معنا وهم بالمدينة قال (حبسهم العذر) هو أعظم من المرض فيشمل عدم القدرة على السفر وغيره وفي مسلم من حديث  
 جابر حبسهم المرض وهو محمول على الغالب قال في الفتح والعذر الموصوف الطارئ على المكلف المناسب للتسهيل عليه ولم  
 يذكر الجواب وقد دبره له أجز الغازی اذا صدقت نيته قال المهلب يشهد لهذا الحديث قوله تعالى لا يستوي القاعدون  
 الآية فانه فاضل بين المجاهدين والقاعدین ثم استثنى أولى الضرر من القاعدین فكانه الختتم بالقاضين وفيه أن المرسل بلغ نيته  
 أجز الامام ل اذا منعه العذر عن العمل (عن ابي سعيد) رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 من صام يوما في سبيل الله) قال ابن الجوزي اذا اطلق ذكر سبيل الله فالمراد به الجهاد وقال القرطبي سبيل الله طاعة الله فالمراد  
 من صام قاصدا وجهه الله قال الحافظ ابن حجر قلت ويحتمل ما هو أعظم من ذلك ثم وجدته في فوائد ابي الطاهر الذهلي من طريق

بحمد الله بن عبد العزيز اللبني عن المقبري عن أبي هريرة بلفظ ما من صراط رابط في سبيل الله فيه صوم يوم قاتل الله الخديث  
 قال ابن دقيق العرف الاكثر استعماله في الجهاد فان سئل عليه كانت الفضيلة لاجتماع العبادتين قال ويحتمل أن يراد  
 بسبيل الله طاعته كيف كانت والاول اقرب ولا يعارض ذلك أن القطر في الجهاد أولى لان الصيام يصف عن الله لان الفضل  
 المذكور محمول على من لم يمتش ضعفا ولا سيما من اعتاده فقد اراد ذلك من الامور السببية فمن لم يضعفه الصوم عن الجهاد فالصوم  
 في حقه افضل لاجتماع بين الفضيلتين (بعد الله) من التبعية (وجهه) أي ذاته كلها (غير الداربعين خريفا) أي سنة وعند  
 أبي يعلى من حديث معاذ بن أنس بعد من الثار مائة عام سير المضر الجواد وعند الطبراني في الصغير والوسط باسناد حسن  
 عن أبي الدرداء جعل الله بينه وبين ٣١٢ الفارخند فأكابن السماء والارض وفي كامل ابن عدي عن أنس تباعدت منه

جهنم خمسمائة عام قيل ظاهرها  
 التعارض واجيب بالاعتماد على  
 رواية سبعين للامام عليا  
 فخاف الصحيح أولى أو ان الله أعلم  
 بنيه صلى الله عليه وآله وسلم  
 بالادنى ثم عابده على التدوير  
 أو ان ذلك بحسب اختلاف  
 أحوال الصائمين في كمال الصوم  
 ونقصانه قال في الفتح الخريف  
 زمان معلوم من السنة والمراية هنا  
 العام وتنخصيصه الخريف بالذكر  
 دون بقية الفصول الصيف  
 والشتاء والربيع لان الخريف  
 أذكى الفصول لكونه يتجنى فيه  
 النمار ونفس الفاكهة ان  
 الخريف يتجمع فيه الحرارة  
 والبرودة والرطوبة واليبوسة  
 دون غيره ورد بان الربيع  
 كذلك قال القسطلي ورد ذكر  
 السبعين لارادة التذكير كثيرا  
 انتهى ويؤيده أن النسائي أخرج  
 الحديث المذكور عن عقبة بن  
 عامر والطبراني عن عمرو بن

ان الجدة التي جاءت الى الصديق أم الام وان التي جاءت الى عزام الاب وفي رواية ابن  
 ماجه ما يدل له والاحاديث المذكورة في الباب تدل على أن فرض الجدة الواحدة السادسة  
 وكذلك فرض الجنتين والثلاث وقد نقل محمد بن نصر من اصحاب الشافعي اتفاق  
 الصحابة والتابعين على ذلك حتى ذلك عنه البيهقي قال في البصر مسئلة فرضهن يعني  
 الجدات السادسة وان كثرن اذا استوين وتستوي أم الام وام الاب لافضل بينهما  
 فان اختلفن سقط الابد بالاقرب ولا يسقطهن الا الامهات والاب يسقط الجدات من  
 جهة وام الام من الطرفين وكل جدة ادرجت بابن امين وام ابن زبني ساقطة مثال  
 الاول أم أبي الام فينبها وبين الميت أب ومثال الثاني أم أبي ام الاب انتهى ولا سهل  
 الفرائض في الجدات كلام طويل ومساائل متعددة فمن أحب الوقوف على تحقيق ذلك  
 فليرجع الى كتب الفن (وعن عمر ابن حصين ان رجلا أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 فقال ان ابن ابني مات فخالي من ميراثه قال لك السادسة فلما ادر دعاه قال لك السادسة آخر فلما  
 ادر دعاه فقال ان السادسة الاخر طعمة رواه أحمد وابوداود والترمذي وصححه وعن  
 الحسن ان عمر سأل عن فرض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الجدة فقام معقل بن  
 يسار المزني فقال قضى فيما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ماذا قال السادسة قال  
 مع من قال لا أدري قال لا دريت خاتفي اذن رواه أحمد) حديث عمران بن حصين  
 هو من رواية الحسن البصري عنه وقد قال علي بن المديني وابو حاتم الرازي وغيرهما انه  
 لم يسمع منه وحديث معقل بن يسار أخرجه أيضا ابوداود والنسائي وابن ماجه ولكنه  
 منقطع لان الحسن البصري لم يدرك السماع من عرفاته وفي سنة احدى وعشرين  
 وقتل عمر في سنة ثلاث وعشرين وقيل سنة أربع وعشرين وذكر أبو حاتم الرازي أنه لم  
 يصح للحسن سماع من معقل بن يسار وقد أخرج البخاري ومسلم في صحيحهما حديث  
 الحسن عن معقل وسدث عمران يدل على أن الجدة يستحق ما فرض رسول الله صلى الله

عليه نسبة وابو يعلى عن معاذ بن أنس فقالوا اجتمعوا في روايتهم مائة عام في (عن زيد بن خالد) ابو عبد الرحمن الجوهري (رضي  
 بالله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال من جهز غازيا في سبيل الله) بغير بأن هيأ له اسباب سفر من ماله أو من مال  
 الغازي (فقد غزا) قال ابن حبان أي فله مثل أجر الغازي وان لم يغز حقيقة ثم أخرجه من وجه آخر عن يسير بن سعيد بلفظ  
 كتب له مثل أجره غير انه لا ينقص من أجره شيء وابن حبان من حديث عمر بن الخطاب بلفظ من جهز غازيا حتى يستقل  
 كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع فأقادت فأتيت احدهم ان الوعد المذكور مررت على تمام التجهيز وهو المراد بقوله  
 حتى يستقل ثانيا ما انه يستوي معه في الاجر الى ان تنقضي تلك الغزوة (ومن خلف غازيا في سبيل الله بغير) في أهله ومن تركه  
 بان تاب عنه في مراعاتهم وقضاء ما آجرهم زمان غيبته (فقد غزا) أي شاركه في الاجر من غير ان يفتهن من أجره فني لان فراغ

الغازي له واشتهر بمشبه قيامه بأمر عباده فكأنه مسبب عن فعله وفي الطبراني الأوسط رجال الصحيح من فروع ابن جهمز غازي في سبيل الله فله مثل أجره ومن خلف غازي في أهله بخير واتفق على أهله فله مثل أجره وفي حديث عمر بن الخطاب في صحيح ابن حبان من فروع ابن جهمز غازي في سبيل الله يوم القيامة الحديث قال ابن أبي جهمز ظاهر اللفظ يفيد أن له أجر غازي لأنه صلى الله عليه وآله وسلم جعل كل فعل مستعمل بنفسه غير مرتب بغيره قال في الفتح وأما ما أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث بعثا وقال يخرج من كل رجلين رجل والأجر بينهما وفي رواية له ثم قال للقاعد أيكم خلف الخارج في أهله وماله بخير كان له مثل نصف أجر الخارج فنفية إشارة إلى أن الغازي إذا جهز نفسه أو قام بكفة الله من بخلفه كان له الأجر من اثنين قال القرطبي لفظة نصف يشبه أن تكون مقعمة أي ٣١٤ من زيادة من بعض الرواة وقد احتج بهم سامن ذهب إلى أن المراد بالأحاديث

عليه وآله وسلم قال قتادة لا تدري مع أي شيء ورثته قال واقل ما يرثه الجد السادس قبل وصورة هذه المسئلة أنه ترك الميث بثنين وهذا السائل فليمتن الثامان والباقي ثلث دفع صلى الله عليه وآله وسلم منه إلى الجد سدس بالقرض لمكونه جدا ولم يدفع إليه السدس الآخر الذي يستحقه بالتعصيب المثل لا يظن أن فرضه الثلث وتركه حق ولي أي ذهب فدعاهم وقال لك سدس آخر ثم أخبرهم أن هذا السدس طعمة أي زائدة على السهم المقرض وما زاد على المقرض فليس بالازم كالفرض وقد اختلف الصحابة في الجد اختلافا طويلا ففي البخاري تعليقه يروى عن علي وعمر وزيد بن ثابت وابن مسعود في الجد قضايا مختلفة وقد ذكر البيهقي في ذلك آثارا كثيرة وروى الخطابي في الغريب بإسناد صحيح عن محمد بن سيرين قال سألت عبيدة عن الجد فقال ما يصنع بالجد قد حفظت فيه عن عمر مائة قضية يخالف بعضها بعضا ثم أنكر الخطابي هذا إنكارا شديدا وسبقه إلى ذلك ابن قتيبة قال الحفاظ هو محمول على المبالغة كما سبى ذلك البزار وجعله ابن عباس كالأب كما رواه البيهقي عنه وعن غيره وروى أيضا من طريق الشعبي قال كان من رأى أبي بكر وعمر أن الجد أولى من الآخر وكان عمر يكره الكلام فيه وروى البيهقي أيضا عن علي أنه شبه الجد بالبحر والنهر الكبير والأب بالخليج الأخوة منه والميت وأخوته كالساقيتين المعتدين من الخليج والساقية إلى الساقية أقرب منها إلى البحر ألا ترى إذا سدت أحدهما أخذت الأخرى ماءها ولم يرجع إلى البحر وشبهه يزيد بن ثابت الأنصاري بساق الشجرة وأصلها والأب كغصن منها والأخوة كغصنين يفرعان من ذلك الغصن وأحد الغصنين إلى الآخر أقرب منه إلى أصل الشجرة ألا ترى أنه إذا قطع أحدهما انقص الآخر ما كان يمتص المقطوع ولا يرجع إلى الساق هكذا رواه البيهقي ورواه الحاكم بغير هذا السياق وأخرجه ابن حزم في الأحكام من طريق أسهم بن القاضي عن أسهم بن أبي أويس عن أبي الزناد عن أبيه عن خارجة بن زيد بن ثابت عن أبيه فذكر قصة زيد بن ثابت قال في البحر مسئلة علي وابن مسعود وزيد بن ثابت والأكثر ولا يستطع الأخوة الجد بل يقاتلهم بخلاف الأب

التي وردت بمنزلة ثواب الفعل حصول الأجر له بغير تضعيف وإن التضعيف يختص بمن بأشهر العمل قال القرطبي ولا حاجة له في هذا الحديث لوجهين أحدهما أنه لا يمتد أول محل النزاع لأن المطلوب إنما هو أن الدال على الخلية مثلا هل له أجر مثل أجر فاعله مع التضعيف أو بغير تضعيف وحديث الباب إنما يقتضي المشاركة والمشاركة فافتقر ثانياً إلى أنهما أحق بالكون لفظة منه فزائدة قلت ولا حاجة لدعوى زيادتها بعد ثبوتها في الصحيح والذي يظهر في توجيهها أنها أطلقت بالنسبة إلى مجموع الثواب الحاصل للغازي والخالف له بغيره فإن الثواب إذا انقسم بينهما انصفتين كان لكل منهما مثل مال الآخر فلا تعارض بين الحديثين وأما من وعد بمنزل ثواب العمل وإن لم يعمله إذا كانت له فيه دلالة أو مشاركة أو

٤٠ نيل خاتمة صاحبة فليس على أطرافه في عدم التضعيف لكل أحد وصرف الظاهر يحتاج إلى مستند وكان المستند للقائل أن العامل يباشر المشقة بنفسه بخلاف الدال ونحوه لكن من يجوز الغازي بماله مثلاً وكذا من يخلفه فين يتربل بعد يباشر من المشقة أيضاً فإن الغازي لا يتأق منه الغزو لا بعد أن يكفي ذلك العمل وكأنه يباشر معه الغزو بخلاف من اقتصر على النية مثلاً اهـ (عن أنس) بن مالك (رضي الله عنه) قال إن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يكن يدخل بيتاً أي يكثر دخوله (بالمدينة غير بيت أم سليم) مهله أو اسمها ربيعة أو الغنم صاهي أم أنس (لا على أزواجه) أمهات المؤمنين رضي الله عنهن (فقل له) لم يخص أم سليم بكثرة الدخول إليها ولم يسم القائل (فقال إنى أرحمها أقتل أخوها) حرام بن ملهان يوم أبرم عونه (معي) أي في عسكرى أو على امرئ وفي طاعتى لأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يشهد بمرمونه وعقل القرطبي فقال قتل

أخوها عليه في بعض مرويه وأعطاه في يوم أحد قال في الفتح ولم يصب في ظنه والله أعلم وتعليل الكرماني دخوله صلى الله عليه وآله وسلم عليه بابها كانت خاتمة من الرضاة أو النسب وان المحرمية بسبب لجواز الدخول لا يحتاج إليه لأن من خصائصه صلى الله عليه وآله وسلم جواز الخلوة بالاجنية لثبوت عصمته وقد ظهرت مطابقة الحديث للترجمة من حيث أنه صلى الله عليه وآله وسلم خلف أخاه في أهل بيته بعد وفاته وحسن العهد من الإيمان وكفى بجبر الخاطر والتدخيل في الأسرار من سيد الخلق صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه مسلم في الفضائل (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه) أنه أتى يوم اليمامة أي الواقعة التي كانت بين المسلمين وبين بني حنيفة أصحاب مدياة في ربيع الأول سنة اثنتي عشرة في خلافة أبي بكر واليمامة بتخفيف الميم مدينة من البين على مرحلتين ٣١٤ من الطائف سميت بأمرأة زرقاء كانت تبصر الرأكب من مسيرة ثلاثة أيام

وان اختلوا في كيفية المقامه أبو بكر وعائشة وابن الزبير ومعاذ والحسن البصري وبشر بن غياث بل يسقط الاخوة كالأب اذ سماه الله ابا فقال له أيكم ابراهيم لنا قوله تعالى في الاخ وهو يرثها اذ لم يكن لها ولد وهذا عام لا يخرج منه الا ما خصه دليل ولو لا الإجماع لما سقط مع الأب لهذه الآية واذا الاخوة كالبنين يدل تعصيمهم اخواتهم فوجب أن لا يسقطوا مع الجد وامانسمية الجد بالجد لا يلزمنا قال فرع اختلاف في كيفية المقامه فقال علي وابن أبي ليلى والحسن بن زياد والامامية بقاهاهم مالم تنقصه المقامه عن السدس فان نقصته رد الى السدس وعن علي أنه يقاسم الى التسع روثه الامامية قلنا رواية ثمانية اذ راويها زيد بن علي عن أبيه عن جده وقال ابن مسعود وزيد بن علي والشافعي وأبو يوسف ومحمد والناصري ومالك بن يقاسمهم الى الثلث فان نقصته المقامه عنه رد اليه ثم استدل بهم بحديث عمران بن حصين المذكور وقال الناصري ان الجد يقاسم الاخوة أبدا وقد روى ابن حزم عن قوم من السلف ان الاخوة يسقطون الجد وقد قبل ان المثل الذي ذكره علي والمثل الذي ذكره ابن مسعود يستلزمان أن يكون الاخوة أولى من الأب ولا قائل به ولا يخفى من إيمانها النص على ميراثه في القرآن وتعصيه لاخته وأجيب عن الأولى بان الجدة له فيها الابن الأب وهو مخصص على ميراثه في القرآن ورد بان ذلك مجاز لاحقة حقيقة وأجيب بان الأصل في الاطلاق الحقيقة وايضا الجدة ميراثها انه يرث مع الاولاد ومنه انه يسقط الاخوة لام اتفاقا

(باب ما جاء في ذوى الارحام والمولى من أسئل ومن أسلم على يدي رجل وغير ذلك) \*  
عن المقدم بن معديكرب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ترك ما لا فائدة له وأما وارث من لا وارث له اعقل عنه وارث والخال وارث من لا وارث له يعقل عنه ويرثه رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه \* وعن أبي امامة بن سهل ان رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث الا خال فكتب في ذلك أبو عبيدة بن الجراح الى عمر فكتب عمر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الله ورسوله مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له رواه أحمد

(الى ثابت بن قيس) هو ابن شماس الخزرجي خطيب الانصار (وقد حسم) أي كشف (عن غديه) واستدل به على ان الفخذ ليس بهورة (وهو يتخط) يستعمل المخطوط في يده (فقال) أي أنس الثابت (ياعم) دعاه بذلك لانه كان أسن منه ولانه من قبيلة الخزرج (ما يجيبك) أي ما يؤخر لك (أن لا تجي) وفي رواية الانصاري فقلت يا عم الا ترى ما ياتي الناس زاد ابن مسعود عن ابن عون عند الامام علي الا تجي وكذلك أخرجه حليفة في تاريخه عن معاذ (قال) في جوابه بلى (الا أن يا ابن أخي) أجي (وجعل يتخط يعنى من المخطوط) بفتح الحاء كذا في الأصل قال في الفتح وكان قائلها اراد دفع من يتوهم انها من الخنظة (ثم جاء) زاد الطبراني وقد تخط وشرأ كقائه (جلس فذكر) أنس (في الحديث انكشافا) أي نوع انهم زام (من الناس)

وعند الطبراني في غمامته حتى جلس في الصف والناس يشكشكون (فقال هكذا عن وجوهنا) أي في صورنا وابن (حتى تضارب القوم ما هكذا كفاة فعل مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بل كان الصف لا يعرف عن موضعه (ثم ساء عودهم أقرانكم) من القرار من عدوكم حتى طمعو فافيكهم وزاد ابن أبي زائدة فتقدم فقاتل حتى قتل والاقران جمع قرن بكسر القاف وهو الذي يعادل الاخر في الشدة وأراد ثابت بقوله هذا ان يجزئهم من أي عودتم نظراكم في القوة من عدوكم القرار منهم حتى طمعو فافيكهم ولفظ الطبراني ان ثابت بن قيس بن شماس جاء يوم اليمامة وقد تخط وأمس ثوبين أبيضين تكفن فيهما وقد أمرهم فقال اللهم إلى أبرأ إليك مما جاء به هؤلاء وأعذر إليك مما صنع هؤلاء ثم قال يا بني عودتم أقرانكم اليوم خلوا بيننا وبينهم ساعة فقاتل حتى قتل وكان درعه قد سيرقت فزأر رجل فيما يرى الناس فقال انهم في قدر تحت اكلع فكان كذا



كذا فاصاب بوجع جوارحه وانفذوا وصاياهم وعند الحاكم انه اوصى بعنق بعض رقيقه وسمى الواقدى من اوصى بعنقه  
وهم سعد وسالم واقادان الراى فى المنام هو بلال قال المهلب وغيره فيه جواز استعمال النفس فى الجهاد وترك الاخذ بالرخصة  
والتمسك بالموث بالخنط والتكفين وفيه قوة ثابت بن قيس وصحة يقيمه ونيته وفيه التداوى الى الحرب والتخريض عليها وتوبخ  
من يقر وفيه الاشارة الى ما كان الصحابة عليه فى عهد النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الشجاعة والقباط فى الحرب (عن جابر)  
ابن عبد الله الانصارى (رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بغير القوم) بنى قرية (يوم  
الاحزاب) لما اشتد الامر وذلك ان الاحزاب من قريش وغيرهم لما جاؤا الى المدينة وحضر النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الخطيب بلخ المسلمين ان بنى قرية من اليهود نقضوا العهد الذى كان ٢١٥ بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على حرب  
المسلمين (قال الزبير) بن العوام

وابن ماجه ولا ترمذى منه المرفوع وقال حديث حسن) حديث المقدم أخرجه أيضا  
الانساقى والحاكم وابن حبان وصححه أبو زرعة الرازى وعله البيهقى بالاضطراب  
ونقل عن يحيى بن معين انه كان يقول ليس فيه حديث قوى وحديث عمر ذكره فى  
التلخيص ولم يتكلم عليه وقد حسنه الترمذى كما ذكره المصنف ورواه عن بندار عن أبي  
احمد الزبيرى عن سفيان عن عبد الرحمن بن الحارث عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة  
عن أبي امامة بن ممل بن حنيفة قال كتب عمر بن الخطاب فذكره فى الباب عن عائشة  
عند الترمذى والانساقى والدارقطنى من رواية طاوس عنها قالت قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم ان الخال وارث من لا وارث له قال الترمذى حسن غريب وأعله انساقى  
بالاضطراب وورج الدارقطنى والبيهقى وقفه قال الترمذى وقد أرسله بعضهم ولم يذكروا فيه  
عائشة وقال البزار أحسن اسناد فيه حديث أبي امامة بن ممل وأخرجه عبد الرزاق عن  
رجل من أهل المدينة والعقيلي وابن عساكر عن أبي الدرداء وابن الجار عن أبي هريرة  
كاهما مرفوعة وقد استدل بحديثى الباب وما فى معناها ما على ان الخال من جلة الورثة  
قال الترمذى واختلف أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى ثبوت بعضهم الخال والخالة  
والعمة والى هذا الحديث ذهب أكثر أهل العلم فى توريث ذوى الارحام وأما زيد بن ثابت  
فلم يورثهم وجعل الميراث فى بيت المال اه وقد حكى صاحب الجرح والعدل فى توريث ذوى  
الارحام عن علي وابن مسعود وأبي الدرداء والشعبي ومسروق ومحمد بن الحنفية والخضعي  
والتوري والحسن بن صالح وأبي نعيم ويحيى بن آدم والقاسم بن سلام والغتر وأبي حنيفة  
واحق والحسن بن زياد قالوا اذا لم يكن معهم أحد من العصبة وذوى السهام والى ذلك  
ذهب فقهاء العراق والكوفة والعمرة وغيرهم وحكى فى الجرح أيضا عن زيد بن ثابت  
والزهري ومكحول والقاسم بن ابراهيم والامام يحيى ومالك والشافعى انه لا ميراث لهم  
وبه قال فقهاء الجواز اخرج الاولون بالاحاديث المتقدمة وبحديث عائشة الا فى وبعموم  
قوله تعالى وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض وقوله تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان

المسلمين (قال الزبير) بن العوام  
القرشى أحد العشرة (أنا) آتيت  
بغيرهم (ثم قال من يأتى بغير  
القوم قال الزبير أنا) مرتين  
وعند انساقى من رواية وهب  
ابن كيسان انه سمع جابرا  
يقول لما اشتد الامر يوم بنى  
قرية قال رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم من يأتى بغيرهم  
فلم يذهب أحد فذهب الزبير فقام  
بغيرهم ثم اشتد الامر أيضا فقال  
صلى الله عليه وآله وسلم من  
يأتى بغيرهم فلم يذهب أحد  
فذهب الزبير وفيه ان الزبير توجه  
اليهم ثلاث مرات (فقال النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم ان  
اسكن نبي حواريا) بفتح الحاء  
وتشديد الاء اى خاصة من الصحابة  
وقال الترمذى الناصر ومنه  
الحواريون أصحاب عيسى بن  
مريم عليهم السلام أى خلاصه  
وانصاره (وحوارى الزبير)  
اضافه الى باب المتكلم وقد

استشكل ذكر الزبير هنا فقال ابن الملقن فى التوضيح المشهور كما قاله فتح الدين اليعمرى ان الذى توجه لى بغير القوم حديثه  
ابن الهيثم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى وهذا الخبر مردود فان القصة التى ذهب لكشفها غير القصة التى ذهب حديثه  
لكشفها فقصة الزبير كانت لكشف خبر بنى قرية هل نقضوا العهد الذى كان بينهم وبين المسلمين ووافقوا قريشا على محاربة  
المسلمين وقصة حديثه كانت لما اشتد المطر على المسلمين بالخذق وبمالات عايم الطوائف ثم وقع بين الاحزاب الاختلاف  
وحذرت كل طائفة من الاخرى وأرسل الله عليهم الرمح واشتد البرد تلك الليلة فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من يأتى بغير  
قريش فأتى به حديثه بعد تكراره طلب ذلك وحديث الباب أخرجه البخارى أيضا فى المغازى ومسلم فى القضايل والترمذى  
فى المناقب والانساقى فيه وفى السير وابن ماجه فى السنة واستدل به هنا على فضل الطائفة اسم جندى يشمل الواحد فأكثروا



من يبعث الى العدو وليطلع على أحوالهم وفيه جوارز استعمل التجهيز في الجهاد وفيه منقبة للزبير وقوة قلبه وصحة يقينه  
 وفيه جوارز سفر الرجل وحده وان التمسى عن السفر وحده انما هو حيث لا تدعو الحاجة الى ذلك واستدل به المالكية على أن  
 طاعة للصوم الحار بين تفتل وان كان لم يشتر قتلا ولا سلبا وفي اخذه من هذا الحديث تكلف (عن عروة) بن الجعد وابن  
 أبي الجعد (البارقي رضي الله عنه) نسبة الى بارة جبل باليمن أو قبيلة من ذى رعين (ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الخليل  
 معقود في نواصيه الخير الى يوم القيامة) لفظ عام والمراد به الخصوص أى الخليل الغازية في سبيل الله لقوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 في الحديث الآخر الخليل لثلاثة والمراد جنس الخليل أى انهم ايصدد أن يكون فيها الخير فاما من ارتبطها العمل غير صالح فصول  
 الوزير طريان ذلك الامر العارض ومعنى ٣١٦ معقود ملازم لها كأنه معقود فيها والخير هو (الاجر) أى الثواب فى الآخرة

(والغنى) أى الغنيمة فى الدنيا  
 وهو استعارة ممكنة لان الخير  
 ليس بشئ محسوس حتى يعقد  
 عليه المناصية لكنه شبه لظهوره  
 وملازمته بشئ محسوس معقود  
 يحل على مكان مرتفع فاسب  
 الخير الى لازم المشبه به وذكر  
 المناصية تجريد للاستعارة  
 والحاصل أهم بدخلون المعقول  
 فى جنس المحسوس ويحكمون  
 عليه بما يحكم به على المحسوس  
 مبالغة فى المازم والمراد بالمناصية  
 هذا الشعر المسترسل من مقدم  
 الفرس وقد يكتفى بالمناصية عن  
 جميع ذات الفرس قال الولي بن  
 العرافى ويمكن انه شيريد ذكر  
 المناصية الى ان الخير انما هو فى  
 مقدمها لا اقدام به على العدو  
 دون مؤخرها المناصية من الإشارة  
 الى الادبار وفى هذا الحديث كما  
 قاله التائى عياض مع وجيز  
 لفظه من البلاغة والعدو به مالا  
 مزبد عليه فى الحسن مع الجناس

والاقربون وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ولفظ الرجال والنساء والاقربون  
 بشملهم والدليل على مدعى التخصيص وأجاب الآخر عن ذلك فقالوا وعمومات الكتاب  
 محمولة وبعضها منسوخ والا حادىث فيها ما تقدم من المقال ويجب ان ذلك بان دعوى  
 الاحتمال ان كانت لاجل العموم فليس ذلك مما يقدح فى الدليل والاستلزام ابطال  
 الاستدلال بكل دليل عام وهو باطل وان كانت لا مر آخر فاهو وأما الاعتذار عن أحاديث  
 الباب بما فيها من المقال فقد عرفت من صحة ما من الاعتقاد من حسنهم اولاشك فى اقتراض  
 مجموعها للاستدلال ان لم يمتض الافراد ومن جملة ما استدلو به على ابطال ميراث ذوى  
 الارحام حديث ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سألت الله عز وجل عن ميراث العمة  
 والخالة فساوتى ان لاميراث لهما أخرجه أبو داود فى المراسيل والدارقطنى من طريق  
 الدراوردي عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسل وأخرجه النسائى من مرسل زيد بن  
 أسلم ويجب ان المرسل لا تقوم به الحجة قالوا واصله الحاكم فى المستدرک من حديث أبي سعيد  
 والطبرانى ويجب ان اسناد الحاكم ضعيف واسناد الطبرانى فيه محمد بن الحرث الخزرجى  
 قالوا واصله أيضا الطبرانى من حديث أبي هريرة ويجب ان به ضعفه بسعد بن النسج  
 الباهلى قالوا واصله الحاكم أيضا من حديث ابن عمر وصححه ويجب ان فى اسناد عبد الله  
 ابن جعفر المدينى وهو ضعيف قالوا وروى له الحاكم شاهدان من حديث شريك بن عبد الله  
 ابن أنس عن الحرث بن عبد مرفوعا ويجب ان فى اسناده سليمان بن داود الشاذكونى  
 وهو متروك قالوا أخرجه الدارقطنى من وجه آخر عن شريك ويجب ان به مرسل وكل هذه  
 الطرق لا تقوم به حجة وعلى فرض صلاحيتها لا خضاج فهى واردة فى الحالة والعمدة  
 فغايته انه لاميراث لهما وذلك لا يستلزم ابطال ميراث ذوى الارحام على انه قد قيل ان  
 المراد بقوله لاميراث لهما أى مقدر ومما يؤيد ثبوت ميراث ذوى الارحام ما سأتى فى باب  
 ميراث ابن الملاعة من جعله صلى الله عليه وآله وسلم ميراثه لورثته من بعدهم وأهم أرحامه  
 لا غير ومن المؤيد ان لميراث ذوى الارحام ما أخرجه أبو داود من حديث أبي موسى انه

الذى بين الخليل والخير وقال ابن عبد البر فيه تفضيل الخليل على سائر الدواب لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وآله وسلم فى صلى  
 غيرهما مثل هذا القول وروى النسائى عن أنس رضى الله عنه لم يكن شئ أحب الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد النساء  
 من الخليل وفى طبقات ابن سعد عن عريب المدينى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن قوله تعالى الذين يتفقون أمواهم  
 بالليل والنهار سر او علانية فاهم أجروهم عند ربهم الآية من ههنا قال هم أصحاب الخليل ثم قال ان المتفق على الخليل بكامل طبعه  
 بالصدقة لا يقبضهم ارا والها ورواها كذا فى المسك يوم القيامة وروى ان الشرس أشد الدواب عدوا وفى طبعه الخليل فى مشبه  
 والسرور بنفسه والهمة لصاحبه وروى عن عمر الى تسعين سنة وذكر بقاء الخير فى نواصي الخليل الى يوم القيامة وتسميه بالاجر والغنى  
 والمغنى المقترن بالاجر انما يكون من الخليل بالجهاد ولم يقدح ذلك بما اذا كان الامام عدلا فدل على انه لا فرق فى حصول هذا الفضل

[illegible]

الشوم على غير ظاهره ويحتمل أن يكون في غير الخيل التي ارتبطت بالجهاد وان الخيل التي أعذت له هي الخصوصة بالخيل والبركة او يقال الخيل والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة فانه فسر الخيل بالاجر والمغنم ولا يمنع ذلك أن يكون ذلك الفسر من مما يتشام به قال الخطابي وفيه اشارة الى أن المال

الذي يكتسب بالتخاذه الخليل من  
خير وجوه الاموال واطيبها  
والعرب تسمى المال خيرا كما في  
قوله تعالى ان ترك خيرا <sup>في</sup> (عن  
انس بن مالك رضى الله عنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم البركة في نواصي  
الخليل) أى تنزل فيها ولم يقل في  
هذه الحديث الى يوم القيامة  
وقد يرد ادب البركة هذا الزيادة  
يكون من نسلها او اكتسب عليها  
والمعاني والاجرو هذه الحديث  
أخرجه أيضا في علامات النبوة

صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن اخت القوم منهم وأخرجه النسائي من حديث أنس بلفظ من أنفسهم قال المذري في مختصر السنن وقد أخرج البخاري ومسلم والنسائي والترمذي قوله صلى الله عليه وآله وسلم ابن اخت القوم منهم مختصر او مطولا ومن الاجوبة المتعسفة قول ابن العربي أن المراد بالخال السلطان وأما ما يقال من أن قوله صلى الله عليه وآله وسلم الخال وارث من لا وارث يدل على أنه غير وارث فيجاب عنه بأن المراد من لا وارث له سواء ونظير هذا التركيب كثير في كلام العرب على أن محل النزاع هو اثبات الميراث له وقد أثبت له صلى الله عليه وآله وسلم وهو المطلوب (وعن ابن عباس أن رجلا مات على عهد رسول

الله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يترك وارثا الا عبدا هو اعمقه فاعطاه ميراثه وعن قبيصة  
عن نعيم انه ارى قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما السنة في الرجل من أهل

الشرك ليسم على يد رجل من المسلمين قتال هو أولى الناس بحبائه ومماته وهو مرسل قبضة  
لم ياق قمتا الدارى وعن عائشة ان مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم نحر من عذق فخله

فَاتَّيْتُ بِهِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ هَلْ لَكَ مِنْ نَسِيبٍ أَوْ رَحِمٍ قَالُوا لَا قَالَ اعْطُوا  
مِثْرَانِ بَعْضُ أَهْلِ قَرْيَتِهِ رَوَاهُ الْخَمْسَةُ إِلَّا الْإِسْقَانِي \* وَعَنْ بَرِيدَةَ قَالَتْ تَوَفَّى رَجُلٌ مِنَ الْأَزْدِ

فلم يدع وارثا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ادفعوه الى أكبر خزاعة رواه أحمد وأبو داود عن ابن عباس أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخى بين أصحابه وكانوا

يتوارثون بذلك - حتى نزات وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله فواروا  
بالنسب رواه الدارقطني - حديث ابن عباس الاول حسنة الترمذي وهو من رواية

عوضه عن ابن عباس قال البخاري عوضه مولى ابن عباس الهاشمي روى عنه  
ابن دينار ولم يصح وقال أبو حاتم ليس بالمشهور وقال النسائي عوضه ليس بالمشهور ولا  
في الرجال روى عنه غيره وقال أبو داود في الرجال في نسخة واحدة وثقة قال الترمذي

لا نعرفه الا من حديث عبد الله بن موهب ويقال ابن موهب عن نعيم الداري وقد أدخل

فرساقى سميل الله) بنيسة جهاد العدو ولا تقصد الزينة والترفيه والتفاخر (إيماناً بالله) أى (وتقصد بقاؤه عنده) الذى وعده من المواب على ذلك وقومه إشارة الى المعاد كما أن فى لفظ

أَيُّ مَا يَشْبَعُ بِهِ (وَرِيه) بِكَسْرِ الرَّاءِ أَيُّ مَا يَرِيهِ مِنَ الْمَاءِ (وَرُوْهُ وَبُوْلُهُ) ثَوَابٌ (فِي مِيزَانِهِ) بِوَاوٍ  
حَدِيثٌ عَمِ الدَّارِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرُفُوْعَانِ ارْتَبَطَ فَرَسَانِي سَبِيلَ اللَّهِ ثُمَّ عَالَجَ عَاقِبَتَهُ

وغيره في هذا الحديث جواز وقف الخيل للمدافعة عن المسلمين ويستتبع منه جواز  
المنقولات من باب أولى ورويه يزيد ثواب ذلك لان الارواح بعينها توزن وفيه ان المرء



أو كان شهوسا (والمراة) اذا كانت غير ولد أو غير حائض أو سائلة (والدار) ذات الجوار السوء أو النجاسة أو البعوضة من المسجد لا تسمع الاذان وقد يكون الشؤم في غيره هذه الثلاثة فالصنف فيها كما قال ابن العربي بالنسبة الى العادة لا بالنسبة الى الخلق وقيل الخطابي العين والشؤم علامتان اما يصيب الانسان من الخير والشر ولا يكون شي من ذلك الا بقضاء الله تعالى وهذه الاشياء الثلاثة تطرف جعات مواع لا قضية ليس لها بانة سم او طباعتها فعل ولا تأثير في شي الا انها لما كانت أعم الاشياء اتى بقية الانسان وكان في غالب احواله لا يستغنى عن دار يسكنها وزوجة بعشرها وفرن مرتبطة ولا يخلو عن عارض مكره في زمانه أضيف العين والشؤم اليها إضافة مكان وهذه اصادران عن مشيئة الله عز وجل اه وقد روى الحديث مالك وسفيان وسائر الرواة بدون انما وافقت المارق كما على ٣١٩ الاقتصار على الثلاثة المذكورة نعم زادت

أم سلمة في حديثها المروى في ابن ماجه السيف وسلم من طريق يونس عن ابن شهاب لا عدوى ولا طيرة وانما الشؤم في ثلاثة المرأة والفارس والدار وظاهره ان الشؤم والطيرة في هذه الثلاثة وعند ابى داود من حديث سعد بن مالك مرفوعا لاهامة ولا عدوى ولا طيرة وان تكون الطيرة في شي فني الدار والفارس والمرأة قال الخطابي وكثيرون هو في معنى الاستثناء من الطيرة أي الطيرة منهى عنها الا في هذه الثلاثة وقال الطيبي في شرح المشكاة يحتمل أن يكون معنى الاستثناء على حتمية فتنة وتكون هذه الثلاثة خارجة عن حكم المستثنى منه أي الشؤم ليس في شي من الاشياء الا في هذه الثلاثة قال ويحتمل أن ينزل على قوله صلى الله عليه وآله وسلم لو كان شي سابق القدر سبقه العين والمعنى ان لو

المورث بالمواخاة ذكره الاسيوطي في أسباب النزول ومعناه في الدر المنثور قوله فاعطاه ميراثه قبل ان ذلك من باب الصرف لامن باب التورث قوله هو أولى الناس بميراثه وعما فيه دليل على ان من أسلم على يد رجل من المسلمين ومات ولا وارث له غيره كان له ميراثه وقال الناصر والشافعي ومالك والاوزاعي لا ارث له بل يصرف الميراث الى بيت المال دونه وقالت الحنفية والشافعية وزيد بن علي واصلق انه يرث الا ان الحنفية والمؤيد بالله يشترطون في ارثه المخالفة قوله هل لمن نسب أو رحم فيه دليل على تورث ذوى الارحام وقد تقدم الكلام على ذلك قوله أعطوا ميراثه بعض أهل قريته فيه دليل على جواز صرف ميراث من لا وارث له معلوم الى واحد من أهل بلده وظاهر قوله ادفعوه الى أكبر خزاعة ان ذلك من باب التورث لان الرجل اذا كان يجتمع هو وقبيلته في جده معلوم ولم يعلم له وارث منهم على اتعيين فأصبحهم سنا أقربهم اليه نسبا لان كبار السن مظنة اهل الذرية قوله وكانوا يتوارثون بذلك قال في البصر اربابا لا ية ان العصبات وذوى السهام أولى بالميراث من الخلفاء والمدعين قال أبو عبيد بن ناسخ ميراثهما وقوله تعالى الا أن توفى ما لاوليائكم معروفائى الى خلفائكم وقال جابر بن زيد ومقاتل بن محمد وعطاء بن ابي قريظة هم المشركون فجازوا الوصية لهم لا لاية قال المهدي وهو ظاهر البطلان لقوله تعالى لا تخذوا عدوى وعدوكم اولياء فكيف سماهم أولياء المؤمنين اه

\*(باب ميراث ابن الملاعة والزانية منهم ما وميراثهم ما منه وانقطاعه من الاب)\*

في حديث الملاعة عيسى الذي يرويه سهل بن سعد قال وكانت حاملا وكان ابنها ينسب الى امه فجرت السنة انه يرثها وترث منه ما فرض الله لها أخرجه وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا مساعاة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحقته بعصيته ومن ادعى ولدا من غير رشدة فلا يرث ولا يورث رواه احمد وأبو داود وعن عمرو ابن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال أيعارجل عاهر بحرة

فرض شي له قوة وتأثير عظيم يسوق القدر لكان عينوا العبد لا تسبق فكيف بغيره وعليه كلام التناضى عياض حيث قال وجهه تعقيب قوله ولا طيرة فيه هذه النمر بطة يدل على أن الشؤم أيضا منقضي عنها والمعنى ان الشؤم لو كان له وجود في شي لكان في هذه الاشياء فانها أقبل الاشياء لم يكن لا وجود له فيها فلا وجود له أصلا اه قال الطيبي فعلى هذه الشؤم في الاحاديث المستشهد بها محمول على الكراهة التي سبها ما في الاشياء من مخالفة الشرع أو الطبع كاقبل شؤم الدار ضيقها وسوء جيرانها وشؤم المرأة عدم ولادتها وسلاطتها سائها ونحوه اه وشؤم الفرس أن لا يغزى عليه فاذا شؤم فيها عدم موافقتها للشرع أو طبعها يؤيده ما ذكر في شرح السنة كانه يقول ان كان لاحدكم دار يكره سكناها أو امرأة يكره صحبتها أو فرس لا يحبه فلا يذيقها بان يقتل عن الدار أو يطلق المرأة ويسبيع الفرس حتى يزول عنه ما يبغده في نفسه من الكراهة كما قال صلى الله عليه

وآله وسلم في جواب من قال يا رسول الله انا كذا في دار كثيرة فيها عددنا واما والنا فتقول لنا الى اخرى فقل فيها ذلك ذروها ذهبي  
رواه أبو داود وصححه الحاكم فاهرم بالتحول عنها لانهم لم كانوا في اعلى استنقال واستنجال فاهرم صلى الله عليه وآله وسلم  
بالاستنقال عنها الزول عنهم ما يجردون من الكراهة لانهم اسبب في ذلك وقيل يعمل الشوم خنا على معنى قوله الموافقة وسوء  
الطباع كافي حديث سعد بن أبي وقاص عن اجد من فوجا من سعادة المرأة الصالحة والمسكن الصالح والمركب الهني  
ربن شقاوة المرأة المرأة السوء والمسكن السوء والمركب السوء وقد جاء عن عائشة رضي الله عنها انها انكرت على أبي هريرة  
تحدثه بذلك فعند أبي داود الطيالسي في مسنده عن مكحول قال قيل لعائشة ان أبا هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه  
وآله وسلم الشوم في ثلاثة فقال لم يحفظ ٣٤٠ انه دخل وهو يقول قاتل الله ايم وديقولون الشوم في ثلاثة فسمع آخر

الحديث ولم يسمع اوله لكنه  
منقطع لان مكحول لم يسمعه مع من  
عائشة ثم روى اجد وابن خزيمة  
وصححه الحاكم من طريق قتادة  
عن أبي حسان ان رجلا من  
بنى عامر دخلا على عائشة فقالا  
ان اباهريرة قال ان رسول الله  
صلى الله عليه وآله وسلم قال  
الطيرة في الفرس والمرأة والدار  
فغضبت غضبا شديدا وقالت  
فما قاله وانما قال ان اهل الجاهلية  
كانوا يطهرون من ذلك فانبرت  
انه صلى الله عليه وآله وسلم انما  
قال ذلك حكاية عن اهل الجاهلية  
فقط لكن لامعنى لانكار ذلك  
على أبي هريرة مع موافقة من  
ذكر من الصحابة في ذلك وهذا  
الحديث أخرجه النسائي في  
عشرة النساء قال في الفقه مشي  
ابن قتيبة على ظاهر هذا  
الحديث ويلزم على قوله من  
نشاء بشئ منها نزل به ما يكره

وقال القرطبي لا يظن به أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقه بناء على ان ذلك يضر وينفع بذاته فان ذلك  
خطا وانما عني ان هذه الاشياء هي أكثر ما يطهر به الناس فن وقع في نفسه منها شيء ابيح له أن يتركه ويستبدل به غيره وقال ابن  
العربي معناه ان كان خلق الله الشوم في شيء فبما جرى من بعض العادة فانما يخلقه في هذه الاشياء وقال المازري تحمل هذه  
الرواية ان يكن الشوم حقا فلهذه الثلاثة أحق به بمعنى ان النفوس يقع فيها التساوم بهذه أكثر مما يقع بغيرها واما ما أخرجه  
الترمذي من حديث حكيم بن معاوية قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا شوم وقد يكون اليمن في المرأة  
والدار والفرس ففي اسناده ضعف مع مخالفة ما لا حديث الصحة وروى أبو داود في الطب عن ابن القاسم عن مالك انه سئل  
عنه فقال لكم من دارسكم اناس فلهذا قال المازري ثم له مالك على ظاهره والمعنى ان قدر الله ربنا في ما يكره من سدسكني

أو أمة قال ولد ولدنا لا يرث ولا يرث رواه الترمذي وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده  
عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه جعل ميراث ابن الملاءنة لأمه ولورثتها من بعد هارواه  
أبو داود) حديث ابن عباس في اسناده رجل مجهول في سنن أبي داود وأخرج أبو داود  
أيضا من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى  
ان كل مستطلق ولدنا لاهل أمه من كفو امرأة أو أمة وذلك فيما استطلق في أول الاسلام  
وفي اسناده محمد بن راشد المكحولي الشامي وفيه من قال ووثقه اجد وابن معين والنسائي  
وقال دحيم يذكر بالقدر وحديث عمرو بن شعيب الاول في اسناده أبو محمد عيسى بن  
موسى القرشي البغدادي قال البيهقي ليس بشيهور وحديث عمرو بن شعيب الثاني في اسناده  
ابن لهيعة وفيه مقال معروف قال الترمذي وروى في اسناده هذا الحديث عن الزهري عن  
سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يخو وروى  
مالك عن الزهري عن أبي سلمة وسعيد بن المسيب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مرسل  
وفي الباب عن وانله بن الاسقع عند أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال المرأة تحوز ثلاثة موارث عتمة لها ولقيطها وولدها الذي  
لاعت عنه قال الترمذي حسن غريب لا نعرفه الا من حديث محمد بن حرب اه وفي اسناده  
عمر بن ربيعة التلمذي قال البخاري فيه نظر وسئل عنه ابو حاتم الرازي فقال صالح الحديث  
قبيل تقوم به الحجة فقال لا ولكن صالح وقال الخطابي هذا الحديث غير ثابت عند اهل  
النقل وقال البيهقي لم يثبت البخاري ولا مسلم هذا الحديث لجهالة بهن رواه اه وقد  
صححه الحاكم واحاديث الباب يدل على انه لا يرث ابن الملاءنة من الملاءنة له ولا من  
قرباته شيئا وكذلك لا يرثون منه وكذلك ولد الزنا وهو مجمع على ذلك ويكون ميراثه لأمه  
ولقرباتها كما يدل على ذلك حديث عمرو بن شعيب المذكور وتكون عتمة عتمة أمه وقد  
روى نحو ذلك عن علي وابن عباس فيكون للاهم من موارثها عتمة اعلى الترتيب وهذا حديث  
لم يكن غير الام وقرباتها من ابن المعبت او زوجة فان كان له ابن او زوجة اعطى كل واحد



الدار فيه صير ذلك كاسبب فيمتساح في اضافة الشيء اليه ان ساعا وقال ابن العربي ولم يرد مالك اضافة الشؤم الى الدار وانما هو عبارة عن جرى العادة فيها فاشار الى انه ينبغي للمرء الخروج عنها ما به انه لا عمق اده عن الزعلق بالباطل وقيل معنى الحديث ان هذه الاشياء يطول تعذيب القلب بها مع كراهة أمرها لازمتها بالسكنى والعجبة ولولم يعتقد الانسان الشؤم فيها فاشار الحديث الى الاصر برفاقه الزول التعذيب قال الحافظ ابن حجر وما اشار اليه ابن العربي في تأويل كلام مالك أولى وهو نظير الاصر بالقرار من المجذوم مع صحة انى العدوى والمراد بذلك حسم المادة وسد الذريعة لئلا يوافق شئ من ذلك القدر فيه اعتقد من وقع له ان ذلك من العدوى او من الطيرة فيقع في اعتقاد ما من شئ عن اعتقاده فاشير الى اجتناب مثل ذلك والطريق من وقع له ذلك في الدار مثلا لأن يبادر الى التحول منها لانه متى استقر فيها ربحا ساجد له ذلك على اعتقاد صحة الطيرة وتشاؤم وقال المهلب ما حصل له ان الخطاب بقوله الشؤم في ثلاثة من التزم التطير ولم يتطع صرفه عن نفسه فقال لهم اغايبة ذلك في هذه الاشياء التي تلازم في غالب الاحوال فاذا كانت كذلك فاتركوها عنكم ولا تعذبوا انفسكم بهم او يدل على ذلك تصدير الحديث بنى الطيرة وهذا تخصيص ببعض أنواع الاجتناس المذكورة دون بعض ٣٢١ وقال ابن عبد البر هذا يكون لقوم

دون قوم وذلك كما به بقدر الله وعند البخارى عن سهل بن سعد الساعدي أيضا بالفظ ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ان كان في نبي فني المرأة والفرس والمسكن اهـ وأخرجه أيضا في النكاح والطب ومسلم في الطب وابن ماجه في النكاح وفيه اخبار بانه ليس فيه شؤم واذا لم يكن في هذه الاشياء الثلاثة فلا يكون في شئ واتفقت النسخ على اسقاط قوله الشؤم وكذا هو في المواطنم زاد في آخره يعنى الشؤم وكذا رواه مسلم ورواه الدارقطني عن مالك بالفظ ان كان الشؤم في نبي فني المرأة الخ (وعنه) أى عن

ما يستحقه كفى سائر الموارد قول له لامساعة في الاسلام المساعة الزنا وكان الاصمعي يجعلها في الامم دون الحران لانهم كن يسمعون او الذين فيكم بن اضر ائب كانت عليهم يقال ساءت الامة اذا خربت وساءها فلان اذا خرب بها كذا في النهاية

### \*(باب ميراث الحمل)\*

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا استهل المولود ورث رواء أبوداود وعن سعيد بن المسيب عن جابر بن عبد الله والمسور بن مخرمة قال اقضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث الصبي حتى يستهل ذكره أحد من جنس بل في روايه ابنه عبد الله) حديث أبي هريرة في اسناده محمد بن اسحق وفيه مقال معروف وقد روى عن ابن حبان صحيح الحديث وحديث جابر أخرجه أيضا الترمذى والنسائى وابن ماجه والبيهقى بالفظ اذا استهل سقط صلى الله عليه وآله وسلم وفي اسناده اسمعيل بن مسلم وهو ضعيف قال الترمذى وروى مرفوعا والموقوف أصبح وبه جزم النسائى وقال الدارقطنى في العمال لا يصح رفعه قوله اذا استهل قال ابن الاثير استهل المولود اذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وان لم يستهل بل وجدت منه اماراة تدل على حيائه وقد تقدم الكلام على الاستهلال في كتاب الجنائز والحديثان يدلان على أن المولود اذا وقع منه الاستهلال أو ما يقوم مقامه ثم مات ورثه قرابته وورث هو منهم وذلك مما لا خلاف فيه وقد اختلف

٤١ نيل خا عبد الله بن عمر (رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جعل للفرس سهمين واصلحهما سهمان) أى غير سهمين الفرس فيه صير للفرس ثلاثة أسهم ولا يزداد الفرس على ثلاثة وان حضر باكثر من فرس كما لا ينقص عنها وقال أبو حنيفة رحمه الله لا يسهم للفرس الا سهم واحد وافرسه سهم وقال أكره ان أفضل بهيمة على مسلم وهذه تعدل عقليقة فاسدة الاعتبار بمقابله نص الشارع المختار واحتجوا في ذلك بظاهر ما رواه الدارقطنى من طريق أحد بن منصور الرامدى عن أبي بكر بن أبي شيبة عن أبي اسامة وابن عمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر بالفظ اسهم للفرس سهمين والجواب ان المعنى اسهم للفرس بسبب فرسه سهمين غير سهمه المختص به فلا حاجة فيه واحتجوا به أيضا بما رواه أبوداود من حديث مجمع بن جارية في حديث طويل في قصة خيبر قال فاعطى للفرس سهمين وللراجل سهمان وفي اسناده ضعف ولو ثبت يحمل على ما تقدم لانه يحتمل الامر بين الجمع بين الروايتين اولى ولا سيما والاسانيد الاولية ثابتة ومعرواتها زيادة علم واصرح من ذلك ما أخرجه أبوداود من حديث أبي عمرة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين ولكل انسان سهمان ~~سهما~~ كان للفرس ثلاثة أسهم وللناسانى من حديث الزبير ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب له أربعة أسهم سهمين لفرسه وسهما له واقربته قال محمد بن سكينون ان فرد أبو حنيفة بذلك دون فقهاء الامصار ونقل عنه انه قال اكره ان أفضل بهيمة وهي شبيهة بضعيفة لان السهم



في الحقيقة كاية الرجل. قلت لم يثبت الخبر لكانت الشهية قوية لان المراد المفاضلة بين الراسل والقارض فلو لا القرض  
ما ازداد القارض سهمين عن الراسل فمن جعل للقرس سهمين فقد سوى بين القرض وبين الرجل وقد تعقب هذا ايضا لان  
الاصل عدم المساواة بين البهية والانسان فلما خرج هذا عن الاصل بالمساواة لتسكن المفاضلة كذلك وقد فضل الحنفية  
الداية على الانسان في بعض الاحكام فقالوا وقتل كلب صيد قيمته اكثر من عشرة آلاف اداها فان قتل عبدا مسلما يؤد فيه  
الاون عشرة آلاف درهم والحق ان الاعتماد في ذلك على الظاهر ولم ينشرد أبو حنيفة عما قال بل جاء عن عمرو على وأبي موسى  
لكن الثابت عن عمرو على كالجهور واستدل الجمهور من حيث المعنى بأن القرس يحتاج الى مؤنة تلدهم وعائدها وبأنه  
يحصل لهم من الغنائم في الحرب ما لا يخطئ واستدل به على أن المشرقة اذا حضر الواقعة وقاتل مع المسلمين يسهم له وبه قال بعض  
التابعين كالشعبي ولا يخفى فيه اذ لم يرد هنا صيغة هجوم واستدل الجمهور بجديت لم تحل الغنائم لاحد قبلنا وفي الحديث حص  
على اكتساب الخيل واتخاذها للفر ولما فيمن البركة واعلاء كلمة الله واعظام الشوكه كما قال تعالى ومن رباط الخيل ترهبون  
به عدو الله وعدوكم واختلف فيمن خرج ٣٢٢ الى الفرو ومعه فرس فقاتل قبل حضور القتال فقال مالك يستحق سهم

الفرس وقال الشافعي والباقون  
لا يسهم له الا اذا حضر القتال  
فلومات القرس في الحرب استحق  
صاحبه وان مات صاحبه استقر  
استحقاقه وهو للورثة وعن  
الاوزاعي فيمن وصل الى موضع  
القتال فباع فرسه يسهم له لكن  
يستحق البائع فيما غنوا قبل  
العقد والمشتري فيما بعده وما  
اشتبهه قسم وقال غيره يوقف حتى  
يصلها ومن أبي حنيفة من دخل  
أرض العدو ورجلا لا يقسم  
له الا سهم رجل ولو اشترى فرسا  
وقاتل عليه واختلف في غزاة  
البحر اذا كان معهم خيل فقال  
الاوزاعي والشافعي يسهم لهم

في الامر الذي تعلم به حياة المولود فاحصل القرائض قالوا بالاصح وأما الحركة وهو قول  
الكرخي وروى عن علي وثور والشافعي وروى عن ابن عباس وجابر بن عبد الله وشرع  
والنخعي ومالك وأهل المدينة انه لا يرث ما لم يستمل صارخا وفي شرح الابانة الاستملال  
عند الهادي والقرينة الحركة أو الصوت وعند الناصر ومالك ورواية عن أبي حنيفة  
وأبي طالب الصوت فقط ويكفي عند الهادي سنة بغير عدلة بالاستملال وعند مالك  
وانه ادى لابدين عدلتين وعند الشافعي أربع

\*(باب الميراث بالولاء)\*

(صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال الولاء ان اعتق وللبخاري في رواية الولاء ان  
اعطى الورق وولى النعمة وعن قتادة عن علي بنت جزيان مولاها مات وترك ابنته  
فورث النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وورث بعلي النصف وكان ابن علي  
رواه أحمد \* وعن جابر بن زيد عن ابن عباس ان مولى لجزيرة فولى وترك ابنته وابنة جزي  
فاعطى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ابنته النصف وابنة جزي النصف رواه الدارقطني  
واصح أحدهما هذا الخبر في رواية أبي طالب وذهب اليه وكذلك روى عن ابراهيم النخعي  
ويحيى بن آدم واصحق بن راهويه ان المولى كان لجزيرة وقد روى انه كان لبنت جزي فروى

وهذا الحديث يذكركه الاصوليون في مسائل القياس في مسئلة الايمان أي اذا اقترن الحكم بوصف لولاء ان ذلك الوصف  
للتعليل لم يقع الاقتران فلما جاز في سابق أحاده صلى الله عليه وآله وسلم اعطى للفرس سهمين وللراجل سهم واحد على اقتران الحكم  
(عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما نه قال له رجل) من قبس (أفررت) وفي رواية أوليتم (عن رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم يوم) وقمة (حنين) وكانت لست خات من شوال سنة ثمان (قال) أي نحن فررنا (لكن رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم لم يفر) ومعلوم من حال الانبياء وبيننا صلى الله عليه وآله وسلم عدم التمرار لشرط اقدامهم وشجاعتهم وثقتهم بوعده الله في  
رغبته في الشهادة ولم يثبت عن احد منهم انه فرو من قال ذلك في النبي صلى الله عليه وآله وسلم قتل ولم يستتب عند مالك (ان  
هوازن) هي قبيلة كبيرة من العرب ينسبون الى هوازن بن منصور (كانوا قوم عارما) جمع رام (واقاما القينا هم حملنا عليهم  
فانهم مروا فاقبل المسلمون على الغنائم واستقبلونا) أي هوازن (بالسهم) فاما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر (أي  
فاما نحن فقد فررنا) اما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فلم يفر وبين شعبة ان فرار من فر لم يكن على نية الاستمرار في الفرار  
وانما انكشفوا من وقع السهام والتمرار المتوعد عليه هو ان يتولى عدم العود واما من تخير الى فنة اركان فرار الكثرة عديد  
العدو بان كان ضدهم أو أكثر أو نرى العود اذا أمكنه فليس داخل في الوعيد (فلقد رأيت) صلى الله عليه وآله وسلم (وانه اعلى

بغلقه البيضاء) التي أهداهما وقوة الجذامى (وان أبا قبيان) بن الحرث بن عبد المطلب (أخذ

الترجمة حيث قال من قادمة غيره في الحرب (والنبي صلى الله عليه وآله وسلم) لم يقول أنا النبي لا كذب) أى أنا

لا يكذب فاست بكاذب فيما أقول حتى انهم زعموا ناسقين ان الذى وعدنى الله به من انه صرح فلا يجوز على الفرار وقوله

لا كذب بسكون الباء وحكى ابن التين عن بعض أهل العلم فتحها يضجحه عن الوزن قال في المصايح وهذا تغيير للرواية الثابتة

بمجرد خيال يقوم في النفس وقد سبق ما يندفع ككون هذا شعرا فلا حاجة الى اخراج الكلام عما هو عليه في الرواية (أنا ابن

عبد المطلب) انتسب الى جده لشهرة عبد المطلب بين الناس لما رزق من نباهة الذكر وطول العمر بخلاف عبد الله أبيه فإنه

مات شابا وأولاده اشتهر انه يخرج من ذرية عبد المطلب من يدعو الى الله ويهدى الله الخلق به وانه خاتم الانبياء فانسب اليه

ليتم ذلك من كان يعرفه وفيه جواز انتساب الرجل الى جده كما جاز بن حنبل وغيره وهو نوع من انواع علوم الحديث كما بينه

ابن الصلاح وغيره من أهل الحديث في كتب أصول الحديث (عن أنس رضى الله عنه قال كان للنبي صلى الله عليه وآله

(وسلم) ناقه يقال لها العضاء لا تسبق) أولاد كذا تسبق (لخاء اعرابي) ٣٢٣ قال في الفتح لم أقف على اسم هذا الاعرابي

بعد المتبوع الشديد (على قعود) بعد المتبوع الشديد (على قعود)

بفتح القاف وهو ما استحق الركوب من الابل وأقل ذلك أن

يكون ابن ستمين الى أن تدخل السادسة فيسمى جلا ولا يقال الا

لذكر (فسبقها فشق ذلك على المسلمين حتى عرفه) أى عرف

صلى الله عليه وآله وسلم كونه شافعا عليهم (فقال حق على الله أن لا يرفع شي من الدنيا الا وضعه)

ومطابقة الترجمة من حيث ان ذكر الناقه يشمل القصواء

وغغيرها واستدل به على جواز اتخاذ الابل للركوب والمساقة

عليها وفيه التزهيد في الدنيا للاشارة الى ان كل شيء منها لا يرتفع

الا تضع وفيه حسن خلق النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه (عن عمر رضى الله عنه انه قسم مر وطا) أى كسبة من صوف

أو خر كان يوترز بها (بين نساء من نساء المدينة فبقي) منها (مرط جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال

في الفتح لم أقف على اسمه (يا أمير المؤمنين أعط) بهمزة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) التي عندك

يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم فيسبون اليه

(نقال عمر أم سليط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأم سليط) هي كذا كره ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من

بنى مازن تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس من بني عدي بن النجار فولدت سليطا وفاطمة فسكنيت بأمر سليط لذا فهي

(من نساء الانصار عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال عمر فانها كانت تنار) بفتح التاء أى تحمل (لنا القرب

يوم أحد) وشهدت أيضا خبير وحينا وفيه حمل النساء القرب الى الناس في الغزو وجواز ذلك (عن الربيع بنت معوذ رضى

الله عنها قالت كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم فسقى القوم) أى الصحابة (ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى) منهم (الى

المدينة) قال السفة اقصى كانوا يوم أحد يجهلون الرجلين والملائكة من الشهداء على دابة وتردهم النساء الى موضع قبورهم

وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الاجنبى للضرورة قال ابن بطال ويختص ذلك بذوات الهارم ثم بالمجالات ممن

محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن الحكم عن عبد الله بن شداد عن بنت حمزة وهي أخت  
ابن شداد لامه قالت مات مولاي وتركت ابنته فقسم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
ماله بيني وبين ابنته فجعل لي النصف ولها النصف رواه ابن ماجه وابن أبي ليلى فيه ضعف  
فان صح هذا لم يقدح في الرواية الاولى فان من المحتمل تعدد الواقعة ومن المحتمل انه  
أضاف مولى الوالد الى الولد بناء على القول بانتهقاله اليه أو تور ينهيه) الحديث الذي أشار  
اليه المصنف بقوله صح عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد تقدم في باب من اشترى عبدا  
بشرط ان يهتقه من كتاب البيوع وقد تقدم أيضا في باب من شرط الولاء أو شرط فاسدا  
من كتاب البيوع أيضا وسأني أيضا في باب المكاتب وحديث قتادة ذكره الحافظ في  
التلخيص وسكت عنه وقال في مجمع الزوائد رجال أحمد ثقات الا قتادة لم يسمع من  
سلي بن حمزة قال وأخرجه الطبراني باسناد رجال بعضهم رجال الصحيح وحديث جابر بن  
زيد ذكره أيضا في التلخيص وسكت عنه وحديث محمد بن عبد الرحمن رواه النسائي من  
حديث ابنة حمزة أيضا وفي اسناده ابن أبي ليلى المذكور وهو القاضي وهو ضعيف  
كما قال المصنف واصل الحديث النسائي بالارسال وصحح هو والدارقطني الطريق المرسلة  
وأخرجه أيضا الحاكم وهو صحيح بان اسمها امامة وهو يخالف ما في حديث أحمد المذكور  
في الباب من التصريح بان اسمها اسلى وفي مصنف ابن أبي شيبة انها فاطمة قال البيهقي

صلى الله عليه وآله وسلم وتواضعه وعظمته في صدور أصحابه (عن عمر رضى الله عنه انه قسم مر وطا) أى كسبة من صوف  
أو خر كان يوترز بها (بين نساء من نساء المدينة فبقي) منها (مرط جيد) بكسر الميم وسكون الراء (فقال له بعض من عنده) قال  
في الفتح لم أقف على اسمه (يا أمير المؤمنين أعط) بهمزة قطع مفتوحة (هذا ابنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) التي عندك  
يريدون) زوجته (أم كلثوم بنت علي) وكانت أصغر بنات فاطمة الزهراء وأولاد بناته صلى الله عليه وآله وسلم فيسبون اليه  
(نقال عمر أم سليط) بفتح السين وكسر اللام (أحق به وأم سليط) هي كذا كره ابن سعد أم قيس بنت عبيد بن زياد بن ثعلبة من  
بنى مازن تزوجها أبو سليط بن أبي حارثة عمرو بن قيس من بني عدي بن النجار فولدت سليطا وفاطمة فسكنيت بأمر سليط لذا فهي  
(من نساء الانصار عن أبيه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال عمر فانها كانت تنار) بفتح التاء أى تحمل (لنا القرب  
يوم أحد) وشهدت أيضا خبير وحينا وفيه حمل النساء القرب الى الناس في الغزو وجواز ذلك (عن الربيع بنت معوذ رضى  
الله عنها قالت كنا نغزو مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم فسقى القوم) أى الصحابة (ونخدمهم ونرد القتلى والجرحى) منهم (الى  
المدينة) قال السفة اقصى كانوا يوم أحد يجهلون الرجلين والملائكة من الشهداء على دابة وتردهم النساء الى موضع قبورهم  
وفيه جواز معالجة المرأة الأجنبية للرجل الاجنبى للضرورة قال ابن بطال ويختص ذلك بذوات الهارم ثم بالمجالات ممن

ولان موضع الجرح لا يلتزم بالسهل بل يقشع منه الجلد فان دعت الضرورة لغير المجالات فليكن بغية مباشرة ولا مس ويدل على ذلك اتفاقهم على ان المرأة اذا ماتت ولم توجد اهر آذغسلها ان الرجل لا يغسلها باليس بل يغسلها من ورائها في قول بعضهم كالزهري وفي قول الاكثر تيمم وقال الاذري تدفن كما هي قال ابن المنير الفرق بين حال المداواة وتغسيل الميت ان الغسل عبادة والمداواة ضرورة والضرورات تنبيح المحظورات (عن عائشة رضي الله عنها قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يهرس) بفتح السين المهملة وكسر الهاء (فلما قدم المدينة) بعد زمان السهر (قال ليت رجلا من أصحابي صالحا يحرسني الليلة) وعند مسلم من طريق الليث عن يحيى بن سعيد مبرور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقدمه المدينة ليلة فقال ليت رجلا صالحا لي وظاهره ان السهر والقول معا كما بعد قدمه المدينة بخلاف رواية الباب فان ظاهره ان السهر كان قبل القدم والقول بعده وهو محمول على التقديم والتأخير أي سمعت عائشة تقول لما قدم مبرور قال ليت وبؤيده رواية النسائي كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أول ما قدم المدينة مبرور وليس المراد بقدمه المدينة أول قدمه اليها من الهجرة لان عائشة اذا لم تكن عنده ٣٢٤ (اذ سمعنا صوت سلاح فقال صلى الله عليه وآله وسلم من هذا فقال أنا بعد

اتفق الرواة على ان ابنة حنيفة هي المعتقة وقال ان قول ابراهيم النخعي انه مولى حنيفة غلط والاولى الجمع بين الروايتين بمثل ما ذكره المصنف رحمه الله وحديث ابنة حنيفة عليه فرض انما هي المعتقة دليل على ان المولى الاسفل اذ مات وترك احمدا من ذوى سهمه ومعتقه كان لذوى السهام من قرابته مقدرا ميراثهم المقروض والباقي للمعتق ولا فرق بين ان يكون ذكرا أو أنثى ويؤيد ذلك عموم قوله صلى الله عليه وآله وسلم المولى لمن اعتق والمولى لمن أعطى الورق وولى النعمة وقد وقع الخلاف فيما ترك ذوى ارحامه ومعتقه فروى عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وابن عباس وزيد بن علي والناس ان مولى المعتق لا يرث الا بعد ذوى ارحام الميت وذهب غيرهم الى أنه يقدم على ذوى ارحام الميت وياخذ الباقي بعد ذوى السهام ويستقط مع العصبات والرواية المذكورة عن قتادة تدل على أن المعتق اذ مات وترك ذوى سهمه وعصبته مولاة كان لذوى السهام فرضهم والباقي لعصبة المولى ورواية ابن عباس المذكورة تدل على أن المعتق اذ مات وترك ذوى سهمه وذوى سهمه مولاة كان لذوى سهمه نصيبهم والباقي لذوى سهمه مولاة والذي جزم به جماعة من أهل الفرائض ان ذوى سهمه الميت يسقطون ذوى سهمه المعتق ويدل على ذلك ما أخرجه ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ميراث المولى لا ميراث المولى الا ميراث المولى من النساء من المولى

ابن أبي وقاص جئت لآحرسك) وفي رواية مسلم المذكورة فقال وقع في نفسي خوف على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جئت آحرسه فدعا له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ونام النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد البخاري في التمهيد من طريق سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد بن حنتي سمعنا غطيطة وفي الترمذي عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يحرس حتى نزلت هذه الآية والله يعصمك من الناس اسناده حسن لكنه اختلف في وصلة وارثه وهو يقتضي انه لم يحرس بعد ذلك

بناء على سبق نزول الآية امكن ورد في عدة أخبار انه حرس في بدر واخذ الخندق ورجوعه من خيبر وفي وادي الاولاد الفري وعرة القضية وفي حنين فكان الآية نزلت مترامية عن وقعة حنين ويؤيده ما في المعجم الصغير للطبراني عن أبي سعيد كان العباس فيمن يحرس النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاما نزلت هذه الآية ترك العباس انما لا زمه بعد فتح مكة فيحمل على انه انزلت بعد حنين وحديث حرسة ليلة حنين أخرجه أبو داود والنسائي وقد تتبع بعضهم أمهات من حرسة صلى الله عليه وآله وسلم بجمع منهم سعد بن معاذ ومحمد بن مسلمة والزبير وأبو أيوب وذكوان بن عبد رقيس والدرع السلي وابن الأدرع اربعة محجبن ويقال سامة وعباد بن بشر والعباس وأبا يعانة وفي الباب أحاديث كحديث عثمان بن عفان من فوجا حرس ليلة في سبيل الله خير من ألف ليلة ويقام ليلاها ويصام نه ارها رواه الحاكم وصححه ابن ماجه وحديث أنس من فوجا عتد رابن ماجه أيضا حرس ليلة في سبيل الله أفضل من صيام رجل وقيامه في أهله ألف سنة السنة ثمانمائة يوم اليوم كالف سنة لكن قال المنذري ويشبهه أن يكون موضوعا وحديث ابن عمر من فوجا لا أنبئكم ليلة أفضل من ليلة القدر حارس حرس في أرض خوف الله أن لا يرجع الى أهله أخرجه الحاكم وقال على شرط البخاري وبالجملة فيه فضل الحراسة والحفظ في الغزو في سبيل الله قال في الفقه وفي الحديث الاخذ بالمذرو والاحتراس من العدو وان على الناس ان يحرسوا سلطانهم خشية القتل وفيه الثناء على من تبرع

بالخير ونسبته صالحا وانما عانى النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك مع قوة توكله للاستئذان به في ذلك وقد ظاهر بين درعين مع انه كان اذا اشتد الباس كان امام الكل وايضا فاتوكل لا ينافي دعاوى الاسباب لان التوكل عمل القلب وهي عمل البدن وقد قال ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي وقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقلها وتوكل وقال ابن بطال نسخ ذلك كإدلال عليه حديث عائشة وقال القرطبي ليس في الآية ما ينافي الحراسة كما ان اعلام الله تعالى بنصر دينه واطهاره ما يمنع الامر بالقتال واعداد العدد وعلى هذا فالمراد بالعصمة من الفتنة والاضلال أو ازهاق الروح والله أعلم ﴿عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال تعس﴾ أي انكسب على وجهه أو بعد أو هلك أو شقي (عبد الديار وعبد الدرهم وعبد الخميصة ان أعطى رضى وان لم يعط سحق نفس وانكس) أي عاوده المرض كما بدأه أو انقلب على رأسه وهو دواعي عليه بالخبيثة لان من انكس فقد خاب وخسر (واذا شك) أصابته شوكة (فلا تفسد) أي فلا خرجت شوكته بالمنقاش يقال نقشت النول اذا استخرجته (طوبى) اسم الجنة أو لشجرة فيها (لعبد آخذ) يد الهزيمة اسم فاعل من الاخذ فيمنع من السبي للدينار والدرهم (بعثان فرسه) أي جملها في الجهاد (في سبيل الله أشعث ٢٢٥ رأسه مغبرة قدماه ان كان في الحراسة)

أي حراسة العدو وخوف من هجومه (كان في الحراسة) وهي مقدمة الجيش وهو موضع الترجمة (وان كان في الساقة) مؤخر الجيش (كان في الساقة) وفي اتحاد الشرط والجزاء دلالة على نخامة الجزاء وكاله أي فهو أمر عظيم فهو نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم من كانت هجرته الى الله ورسوله فهو هجرة الى الله الى الله ورسوله فهو هجرة الى الله ورسوله وقال ابن الجوزي المعنى انه حامل الذكر لا يقصر بالسمو فأى موضع اتفاق له كان فيه فمن لزم هذه الطريقة كان حريبا ان استأذن لم يؤذن له وان شفع) عند الناس (لم يشفع) أي لم تقبل

الاولا من اعتقن أو أعمقه من أعمق وأخرج البيهقي عن علي وعمر وزيد بن ثابت انهم كانوا لا يورثون النساء من الولاء الا من اعتقن

\*(باب النسي عن بيع الولاء وهبته وما جاء في السائبة)\*

(عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نسي عن بيع الولاء وهبته روى الجماعة) وعن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من والى قوما بغير إذن مواليه فعليه ائمة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة ضرفا ولا عدلا متفق عليه وليس لمسلم فيه بغير إذن مواليه لكن له منه بهذه الزيادة من حديث أبي هريرة وعن هزبل بن شرحبيل قال جاء رجل الى عبد الله فقال اني اعتقت عبدا الى وجعته سائبة فأتى وترك ما لا ولم يدع وارثا فقال عبد الله ان اهل الاسلام لا يسيبون وانما كان اهل الجاهلية يسيبون وانت ولي نعمته وللميراثه وان تأملت وتحررت في شيء ففطن تقبله وشجعه في بيت المال روى البرقاني على شرط الصحيح وللبخاري منه ان اهل الاسلام لا يسيبون وان اهل الجاهلية كانوا يسيبون) في الباب عن عبد الله بن عمر عن الخاكيم وابن حبان وصححه والبيهقي واعله قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الولاء لجمعة كجمعة النسب لا يباع ولا يوهب قوله نسي عن بيع الولاء وعن هبته فيه دليل على أنه

شفاعته فيه ترك حب الرياسة والشهرة وفضل الخمول والتواضع وهذا الحديث أخرجه أيضا في الرقاق وابن ماجه في الزهد قال في الفتح وردت في فضل الحراسة عدة أحاديث ليست على شرط البخاري منها حديث سهل بن معاذ عن أبيه مرفوعا من حرس وراء المسابين مقطوعا لم ير النار بعينه الا تحلة القسم أخرجه أحمد وحديث ربيعة بن ربيعة مرفوعا حرم النار على عين يهرت في سبيل الله أخرجه النسائي وشيخو للترمذي عن ابن عباس والطبراني من حديث معاوية بن حيدة ولا يبيع من حديث أنس واسنادها حسن وللحاكم عن أبي هريرة نحوه ﴿عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال خرجت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى خيبر﴾ أي الى غزوته سنة ست أو سبع حال كوني (أخدمه فلما قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم) حال كونه (راجعا) الى المدينة (وبدا) أي ظهر (له أحد) الجبل المعروف (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (هذا) مشير الى أحد (جبل يعجبنا) حقيقة (وشجبه) فاجزا عن يجب الا أن يحب ولا مانع من وقوع مثل ذلك بان يحاق الله المحبة لبعض الجمادات وقيل هو على الجازا والمراد يجب أحد حب أهل المدينة وسكانه الله كقوله تعالى واسئل القرية قال الشاعر وما حب الديار شغفت قلبي ولكن حب من سكن الديار والاول أولى ويؤيده خنن الاسطوابة على مفارقة صلى الله عليه وآله وسلم وهذا الحديث أخرجه أيضا في أحاديث الانبياء ومسلم في المناسك والترمذي في المناقب واسئل به على فضل الخدمة في الغزو وسواء كانت من

صغيرا كبيرا وعكسه أو مع المساواة وأحاديث الباب يؤخذ منها حكم هذه الأقسام (وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه قال  
 كلف النبي صلى الله عليه وآله وسلم) زاد مسلم من وجه آخر عن عاصم في سفرنا الصائم ومنا المفطر قال فبنا من لا في يوم صار  
 (أكثرنا ظلاما من يستظل) من الشمس (بكسائه) زاد مسلم ومنا من تبقى الشمس يده (فأما الذين صاموا فلم يعملوا شيئا) أجزهم  
 (وأما الذين افطروا فبعثوا الركب) بكسر الراء لا بل التي يسار عليها واحد هار أحله ولا واحد لها من لفظها أي آثارها إلى  
 الماء للسقي وغيره (وامتنوا وعالجوا) أي خدموا الصائمين وتناولوا السقي والعاف وفي رواية مسلم فضرروا الآية أي البيوت  
 التي يسكنها العرب في الصحراء كالخباء والقبة وسقوا الركب (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ذهب المفطرون اليوم بالاجر  
 الوافر وهو أجر ما فعلوه من خدمة الصائمين بضرب الآية والسقي وغير ذلك ما حصل منهم من النفع المتعدي ومثل أجر  
 الصوم لعمادتهم اشتغالهم واشغال الصوام فلذلك قال بالاجر كله لوجود الصفات المقضية لتحصيل الاجر منهم وأما الصائمون  
 فحصل لهم أجر صومهم القاهر عليهم ولم يحصل لهم من الاجر ما حصل للمفطرين من ذلك ولم تظهر لي المطابقة بين الترجمة  
 والحديث نعم يحتمل أن تكون ممازجه ٣٢٦ مسلم حيث قال في سفره الشامل لسفر الغزو وغيره مع قوله فبعثوا الركب

وامتنوا وعالجوا المقسرا بالخدمة  
 قال في الفتح وهذا الحديث من  
 الاحاديث التي أوردتها المصنف  
 أيضا في غير مظنته لكونه لم يذكره  
 في الصيام وأقصر على إيرادها هنا  
 والله أعلم قال ابن أبي شعبة فيه  
 إن أجر الخدمة في الغزو أعظم  
 وانضل من أجر الصيام قلت  
 وليس ذلك على العموم وفيه الخوض  
 على المعاونة في الجهاد وعلى أن  
 الفطر في السفر أولى من الصيام  
 وإن الصيام في السفر جائز خلافا  
 لمن قال لا ينفعه وليس في الحديث  
 بيان كونه إذ ذلك كان صوم  
 فرض أو تطوع (عن سهل بن  
 سعد الساعدي رضي الله عنه

لا يصح بيع الولاء ولا هبته لأنه أمر معنوي كالنسيب فلا يتأق انتقاله قال ابن بطال أجمع  
 العلماء على أنه لا يجوز تزويج النسيب وحكم الولاء حكمه حديث الولاء خمسة كعبية  
 النسب وحكي في البصر عن مالك أنه يجوز بيع الولاء وقال ابن بطال وغيره جاء عن عثمان  
 جواز بيع الولاء وكذا عن عسرة وجاء عن ميمونة جواز هبته قال الحافظ قد أنكر ذلك  
 ابن مسعود وفي زمن عثمان فانخرج عبد الرزاق عنه أنه كان يقول أبيع أحدكم نسبه  
 ومن طريق علي بن الولاء شعبة من النسب ومن طريق جابر أنه أنكر بيع الولاء وهبته  
 ومن طريق ابن عمرو بن عباس أنهما كانا ينكران ذلك وسنده صحيح ويغني عن ذلك كله  
 حديث ابن عمر المذكور في الكتاب وحديثه الثاني الذي ذكرناه فإنه حديث صحيح  
 وقد جمع أبو نعيم طرقه فرواه عن ثعلبة بن جحيم عن رجل من أصحاب عبد الله بن دينار عنه  
 ورواه أبو جعفر الطبري في تهذيبه والطبراني في الكبير وأبو نعيم أيضا من حديث  
 عبد الله بن أبي أوفى فلا وجه لما قاله البيهقي من أنه يروى بإسناد كاهن ضعيفه قوله صرفا  
 ولا عدلا المصنف الثوبة وقيل التافه والعدل القديرة وقيل الفريضة والحديث  
 يدل على أنه يحرم على المولى أن يوالي غير مولاه لأن الله لم يفسد ذلك من الأدلة  
 القاضية بأنه من الذنوب الشديدة قوله وجعلته سائبة قال في القاموس السائبة الموهلة  
 والعبد يعتق على أن لا ولادة انتهى وقد كان أهل الجاهلية يفعلون ذلك ثم هدمه الإسلام

باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال رباط أي ثواب رباط وهو من اقبة العدو في الثغور المتأخرة للإدخام  
 بجراسته من بهمن المسلمين وهو في الأصل الإقامة على الجهاد وقيل الرباط بالكسر مصدر رباط ووجه المفاعلة في هذا أن كلاً  
 من الكفار والمسلمين رباطوا أنفسهم على حماية طرف بلادهم من عدوهم وقيل رباط بمعنى لازم وقيل هو اسم المار بطريق الشيء  
 أي يشد فيه كأنه رباط نفسه عما يشغله عن ذلك وأنه رباط نفسه التي يقاتل عليها أو قول ابن حبيب المالكي ليس من سكن  
 الرباط بأهله وماله وولده من رباط بل من رباط عن أهله وماله وولده فاصد الرباط تعبه في الفتح فقال في إطلاقه نظر فقد يكون  
 وطنه وينوي بالإقامة فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف سكنى الثغور (يوم في سبيل الله خير من) النعيم الكائن  
 في الدنيا وما عليها) كله لملكه انسان وتتم به لانه نعيم زائل بخلاف نعيم الآخرة فإنه باق وعبر بعلمه أدون نعيم الدنيا من  
 الاستعلاء وهو أعظم من الظرفية واقوى وفيه دليل على أن الرباط يصدق بيوم واحد وكثير ما يضاف السبيل إلى الله والمراد به  
 كل عمل خالص يتقرب به إلى الله تعالى كإداء القراض والنوافل لكنه غالب إطلاقه على الجهاد حتى صار حقيقة شرعية  
 فيه في مواضع (وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها) عبر بالسوط دون سائر ما يقاتل به لانه الذي يسوق به  
 الفرس للرحض فهو أرق آلات الجهاد ومع كونه تافها في الدنيا فجعل في الجنة أو ثواب العمل به (والروحة) بفتح الراء المرة الواحدة







فقال المعنى كثر وكثرتنا مل وأغنى أمرهم الرضى عند القرب لأنهم إذا رموهم على بعد قد لا يصل إليهم ويذهب في غير منفعة  
 وإلى ذلك الإشارة بقوله في رواية أبي داود واستبقوا أنفسكم وليس المراد الدنيا الذي لا يليق به إلا المطاعنة بالرمح والمصاربة  
 بالسيف كما لا يخفى وفي الحديث الخبر يص على الرضى بالهم وقد قال تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة وفي حديث عقبة  
 ابن عامر رضي الله عنه قال قالها لانا (عن عمر رضي الله عنه قال كانت أموال بني النضير) بطن من اليهود  
 (عما أفاء الله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي أعاده الله بمعنى صيره له فإنه كان حقيقة إيان يكون له لأنه تعالى خلق الناس  
 لعبادته وخلق ما خلق لهم ليتوسلوا به إلى طاعته وهو جدير بأن يكون للمطاعين منهم من بني النضير (عالم يوجب المسلمون عليه)  
 بكسر الجيم ما لم يعملوا في تحصيله (بجمل ولا ركاب) أي أبل والمعنى أنهم لم يقاتلوا الأعداء في المأزق والمأولة بل حصل  
 ذلك بمنزل عليهم من الرعب الذي أتى الله في قلوبهم من هيبته رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (فكانت) أموال بني النضير  
 أي معظمها بسبب ذلك (لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة) فالأمر فيها موقوف له يرضعها حيث شاء فلا تقسم  
 قسمة الغنائم التي قوتل عليها (وكان) ٣٢٨ صلى الله عليه وآله وسلم (بنتنق) منها (على أدلة نفقة سنته ثم يجعل ما بقي) منها (في

فرغهم إلى عبد الملك فقال هذا من القضاء الذي ما كنت أراه قال فقضى لما يكاتب عمر  
 ابن الخطاب فحن فيه إلى الساعة وأثر عمر وعثمان وعلي وزيد وابن مسعود أخرجه أيضا  
 عبد الرزاق والبيهقي وسعيد بن منصور قوله رباب بكسر الراء المهملة وبعد هايا مثناة  
 تخنية وبعد الألف باء واحدة وذكره صاحب القاموس في مادة المهمة وز قوله عمرو ابن  
 هي قرية بين الرملة وبين القدس قوله أنهم قالوا الولاء للكبر الخ أراد أحمد بن حنبل  
 أن مذهب الجمهور يقتضي أن ولاعتقاء أم وأتل بنت معمرب يكون لاختوم أدون بينهما  
 كما هو مذهب الجمهور ذكر معنى ذلك في نهاية المجتهد وحديث عمرو فله يقتضي تقسيم  
 البنين ثم رده إلى الاختوة بعدهم وهو مذهب شريح وجماعة وبجهم ظاهر خبر عمران  
 البنين عصبتها ولما كان عمرو بن العاص ليس بعصبة لها رد الولاء إلى اختوم الأنهم  
 عصبتها وفي ذلك دلالة على أن الولاء لا يورث والألكان عمرو أحق به منهم قال في البحر  
 مسئلة إلا كثر ولا يورث يعني الولاء بل تختص العصبات بالخبر العترة والقرى بان ولا  
 يعصب فيه ذكران فيختص به ذكورا وولاد المعلق وأخوته إذ قد ثبت أن الأعمام  
 لا يعصبون لضعفهم والولاء ضعف فلم يقع فيه تعصيب بحال شريح وطاوس بل يورث  
 ويعصبون لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لكعبة النعب قلت لخصص بالقياس وقوله  
 صلى الله عليه وآله وسلم لا يورث انتهى ومن أده بالقياس بالقياس على عدم تعصيب

السلاح) الشامل للجن وغيره  
 من آلات الحرب وبه تحصل  
 المطابقة بين الحديث والترجمة  
 حيث قال باب ذكر الجن ومن  
 يتهم بنصر صاحب (والكرام)  
 بضم الكاف الخليل حال كونه  
 (عدة) بضم العين استعددا  
 (في سبيل الله) عز وجل وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم في المغازي  
 وأبو داود في الخراج والترمذي  
 في الجهاد والنسائي في عشرة  
 السام (عن علي رضي الله عنه  
 قال ما رأيت النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم يفتي رجلا بعدده  
 ابن أبي وقاص وأمه مالك بن  
 وهيب أحد عشرة المباشرة

(معناه يقول) أي يوم أحد (أرم فذلك أبي وأمي) قال ابن الزملكاني الحق أن كلمة التندية نقلت بالعرف عن  
 وضعها وصارت علامة على الرضا فكانه قال أرم مرضي أعنيك وزعم المهلب أن هذا إنما خص به سعد وعور بن بان في  
 الصحيحين أنه صلى الله عليه وآله وسلم ندى الزبير وجعل له بين أبيه يوم الخندق لاسكن ظاهر هذا وحديث الباب التعارض وجع  
 بينهم ما يحتمل أن يكون على رضى الله عنه لم يطلع على ذلك أو مراده ذلك بقيد يوم أحد وعزوة الأحراب المفدى فيها الزبير  
 كانت سنة أربع أو خمس وأحد المندى فيها بعد كانت سنة ثلاث اتفاقا فوقع ذلك الزبير كان بعد سعد بالأخلاف كما لا يخفى  
 وهذا الحديث أخرجه في المغازي ومسلم في الفضائل والترمذي في المناقب وابن ماجه في السير (عن أبي امامة) صدى بن  
 عمران الباهلي الصامي (رضي الله عنه يقول لقد فتح الفتوح قوم) من الصحابة (ما كانت حلبة سيوفهم الذهب ولا الفضة  
 إنما كانت حايهم العلابي) بفتح العين جمع علماء بكسر العين عصب في عقب البعير يستقي ثم يشد به أسفل جفن السيف وأعله  
 ويجعل في موضع الحلبة منه وفسره الأوزاعي بالجلود التي لا تستبدوغة وقال الداودي هي ضرب من الرصاص ولذا قرن  
 بالآلة وخطاه في الفتح ولعله يقول القرآن أنه غير معروف وأجيب بأن كونه غير معروف عند القرائ لا يستلزم تحطئة القائل به  
 لا سيما وقد قال الجمهور هو الرصاص أو جفن منه لاسكن قال في المصابيح أن قرآنه بالآلة لا يثبت به أن يكون مانعا من نفسه

بالرصاص لامة تضيا ووقع عند ابن ماجه الحديث أبي امامة بذلك سبب وهو دخلنا على أبي امامة فرأى في سبب وفناش بأمن  
 حلية فضة فغضب وقال لقد فتح قوم الفتح فذكره (ولأنك) الرصاص وهو واحد لاجع له (والحديد) ولا يلزم من كون  
 حلية سيوفهم ما ذكر عدم جواز غيره فيجوز للرجل تحلية السيف وغيره من آلات الحرب بالفضة كالسيف والرجح والطارف  
 السهام والدرع والمنطقة - قال الرازي خف يلبس الساق ليس له قدم بل يكون ما بين الركبة والكعبين وكذا الخف لانه يغطي  
 الكفار وقد كان الصحابة رضي الله عنهم غنية عن ذلك لشدة ثوبهم في أنفسهم وقوتهم في إيمانهم ولا يجوز تحلية شيء مما ذكر  
 بالذهب قطعا ويحرم على النساء تحلية آلات الحرب بالفضة والذهب جميعا لانه في استعظامه لهن ذلك تشبيه بالرجال وليس لهن  
 التشبيه بالرجال كذا قاله الجمهور وفيما أحكامه في الروضة صوبه وهذا الحديث أخرجه ابن ماجه في الجهاد (عن ابن عباس  
 رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أي يوم غزوة بدر (وهو في قبة) كالخيمة من بيوت العرب (اللهم اني  
 أنشدك) أي أسألك (عهديك) أي بالنصر لرسلك (ووعديك) بأحدى الطائفتين وهزم حزب الشيطان (اللهم ان شئت) هلاك  
 المؤمنين (لم تعبد اليوم) وهذا تسليم لاهل الله فيما يشاء ان يفعله ٣٢٩ وفيه رد على المعتزلة اقلان بان الشمر غير مراد  
 لله تعالى وانما قال ذلك لانه علم

انه خاتم النبيين فالوطول ومن معه  
 حينئذ لم يبعث احدا من يدعو  
 الى الايمان وفيه ان نفوس  
 البشر لا يرتفع الخوف عنها  
 والاشفاق بجلالة واحدة لانه  
 صلى الله عليه وآله وسلم كان وعد  
 النصر وهو الوعد الذي نشده  
 ولذا قال تعالى عن موسى عليه  
 السلام حين ألقى الصخرة حبا لهم  
 وعصمهم فاخبر الله تعالى بعد أن  
 أعلمه انه ناصرهم وانه معهم ما يسمع  
 ويرى فأوحى في نفسه خيفة  
 موسى (فاخذ أبو بكر) الصديق  
 رضي الله عنه (بيده) صلى الله  
 عليه وآله وسلم (فقال حسبك

الاهام لاخوانهم ومعنى كون الولاء لا كبر انما الاتجري فيه قواعد الميراث وانما يختص  
 بارثه الكبر من أولاد المعتق أو غيرهم فاذا خلف رجل ولدين وقد كان اعتق عبدا فمات  
 احدهما الولدين وخلف ولدا ثم مات المعتق اختص بولائه ابن المعتق دون ابنه وكذلك  
 لو اعتق رجل عبدا ثم مات وترك اخوين ثم مات احدهما وترك ابنا ثم مات المعتق فخيراه  
 لاختى المعتق دون ابن أخيه ووجه الاستدلال بما روى عن هؤلاء الصحابة أنهم لم  
 لا يخالفون التوريت الا توقيفا

#### باب ميراث المعتق (بعضه) \*

(عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال الميراث للمعتق بقدر ما أدى ويقام  
 عليه الحد بقدر ما اعتق منه ويورث بقدر ما اعتق منه رواه النسائي وكذلك أبو داود  
 والترمذي وقال حديث حسن واظفهما اذا اصاب الميراث كتاب حد او ميراثا ورث  
 بحسب ما اعتق منه والدارقطني مثلهما وزاد اقيم عليه الحد بحسب ما اعتق منه وقال  
 أحمد في رواية محمد بن الحكم اذا كان العبد نصفه حرا ونصفه عبدا ورث بقدر الحرية  
 كذلك روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الحديث رجال اسناده وثقات كما قال الحافظ  
 في الفتح لكنه اختلف في ارساله ووجهه وقد اختلف في حكم الميراث اذا ادى بعض مال

٤٢ نيل خا يا رسول الله ائني يكفيناك مناشدتك (وقد اختلف على ربك) أي داومت على الدعاء أو باغت وأطلت فيه  
 (وهو في الدرر) وهي موضع الترجمة (نفخ) صلى الله عليه وآله وسلم لما علم انه استجيب له لما وجد أبو بكر في نفسه من القوة  
 والامانة (وهو يقول سيهزم الجمع) أي سيفرق شملهم (ويولون الدبر) أي الادبار واقراده لارادة الجنس أولان كل واحد يولي  
 دبره وعند ابن أبي حاتم عن عكرمة لما نزلت هذه الآية قال عمر أي جمع يهزم أي جمع يغلب فلما كان يوم بدر رأيت رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم يذب في الدرر وهو يقول سيهزم الجمع ويولون الدبر فعرفت تأويلها يومئذ (بل الساعة موعدهم) أي موعد  
 عذابهم الاصل وما يحيق بهم في الدنيا من طلائعهم (والساعة أدهى) أشد والداية امر قطيع لا يهتدي لدوائه (وامر) مذاقا  
 من عذاب الدنيا (وفي رواية وذلك يوم بدر) والحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير والنسائي في التفسير (عن أنس رضي  
 الله عنه قال رخص النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعبد الرحمن بن عوف) الزهري القرشي (والزبير) بن العوام (في) البس (قيص  
 من حريم من) أجل (حكمة كانت بينهما) قال النووي كغيره والحكمة في ليس الحرير للحكمة ما فيه من البرودة وتعقب باب الحرير حاد  
 فانه وب فيه انه خلاصة فيه تدفع ما تنشأ عنه الحكمة كالقميل وسلم رخص لهما في القميص الحرير في السفر من حكمة كانت  
 بينهما او وجع كان بينهما أخرجه مسلم في اللباس وكذا أبو داود وابن ماجه والنسائي في الزينة وفيه جواز لبس الحرير في الحرب

وفي نسخة الحرب بالبحيم والاولى اولى بابوا الجهاد على ما لا يخفى وجعل الطبري جوارزه في الغزو مستنبطاً من جوارز العكة  
فقال ذات الرخصة في لاسه لبس الحكة أي ان من قصده لباسه دفع ما هو أعظم من أذى الحكة كدفع سلاح العدو  
ونحوه فان ذلك يجوز وقد تبع الترمذي البخاري فقال باب ما يفي لبس الحر في الحرب ثم المنهم وزعن القائلين بالجواز  
انه لا يختص بالسفر وعن بعض الشافعية يختص وقال القرطبي الحديث بحجة على من منع الا أن يذهب الخصم وصية بالزبير  
وعبد الرحمن ولا تصح تلك الدعوى قلت قد جنح الى ذلك عمرو بن لحي بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن عيسى بن  
ان عمر رأى على خالد بن الوليد قصيص حر فقال ما هذا فذكر له ان قصيص عبد الرحمن فقال وان مثل عبد الرحمن أو مثل  
ما عبد الرحمن ثم أمر من حضر فزقوه رجاله ثقات الا ان فيه انقطاعاً وقد اختلف السلف في لباسه ففتح مالكاً وابو حنيفة مطلقاً  
ولعل الحديث لم يبلغهما او قال الشافعي وأبو يوسف بالجواز للضرورة وعن ابن الماجشون انه يستحب في الحرب والاصلافة  
وقال المهلب لباسه في الحرب لارهاب العدو وهو مثل الرخصة في الاختيار في الحرب ٥١ وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم لا يبي  
دجاجة وهو يتجترق مشيته انهم المشية ٣٣٠ يعضها الى هذا الموطن قال القسطلاني وكالحكة فيه اذا كرا الحر والبرد

ودفع القمل وسوا ذلك في الحضر  
والسفر وقيل يجوز في السفر  
دون الحضر لو ردد الرخصة فيه  
والمقيم فيمكنه المداواة (وعنه)  
اي عن أنس رضي الله عنه (في  
رواية انهما) اي عبد الرحمن بن  
عوف والزبير (شكوا الى النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم يعني  
القمل) وكان الحكة نشأت عن  
أثر القمل فنسبت العلة الى  
السبب او العلة باحد الرجلين  
(فارخص) بجزء مفتوحة فراه  
ساكنة (لها في) ايس (الحرير)  
قال انس (فرايته عليه) في  
غزاة (عن أم حرام) بنت ملحان  
(رضي الله عنها) انها سمعت  
رسول الله صلى الله عليه وآله

الكتابة تذهب أبو طالب والمؤيد بالله الى انه اذا سلم شيأ من مال المكتبة صار له درهم حكم  
الحربة فيما يتبعه من الاحكام حيا وميتا كالوصية والميراث والحد والارض وفيما  
لا يتبعه من كالة ودود الرجم والوطء بالمال له حكم العبد وقال أبو حنيفة والشافعي انه  
لا يثبت له شيء من احكام الاحرار بل حكمه حكم العبد حتى يستكمل الحرية وحكامه  
الحافظ في الفتن عن الجمهور وحكى في البحر عن عمرو بن عباس وزيد بن ثابت وعائشة  
وأوسمة والحسن البصري وسعيد بن المسيب والزهري والثوري والعترة وأبي حنيفة  
والشافعي ومالك ان المكتاب لا يعتق حتى يوفى ولو سلم الاكثر واحتجوا بما أخرجه  
ابوداود والنسائي والطحاوي وصححه من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعاً  
المكتاب قن ما بقي عليه درهم ورواه النسائي وابن حبان من وجه آخر من حديثه بلفظ  
ومن كان مكاتباً على مائة درهم ففرضاها الاوقية فهو عبد وزوي عن علي ان المكتاب  
ذا الذي الشارعتق ويطلب بالباقي وروى عنه أيضاً انه يعتق منه بقدر ما ادنى وعن  
ابن مسعود ولو كانت على مائتين وقيمتها مائة فادى المائة عتق وعن عطاء اذا ادى ثلاثة  
أرباع كتابه عتق وعن شريح اذا ادى ثلثا عتق وما بقي اداه في الحرية وحديث الباب  
يدل على ما قاله المؤيد بالله وأبو طالب وبؤيده ما أخرجه النسائي عن عكرمة عن النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكتاب بحصة ما ادى دينه حر وما بقي دينه عبد قال

(وسلم يقول أول جيش من أمي يغزون البحر) هو جيش معاوية (قد وجبوا) لا ينقصهم المغفرة والرحمة بأعمالهم البهيقي  
الصالحية) قالت قالت يارسول الله انا فيهم قال انت فيهم ثم قال النبي صلى الله عليه وآله (وسلم أول جيش من أمي يغزون  
مدينة قيسر) ملك الروم يعني القسطنطينية (مغفورا لهم) قالت أم حرام (فقلت أنا فيهم يارسول الله قال لا) فركبت البحر  
زم معاوية لمباغز اقبس من عثمان وعمر بن قيسار جعت قريت دابة اتركها فوقعت فاندقت عنقه فاعانت وكان أرل من عزا  
مدينة قيسر يزيد معاوية ومعاوية جماعة من سادات الصحابة كابن عمر وابن عباس وابن الزبير وأبي أيوب الانصاري وتوفي بها  
سنة اثنتين وخمسين من الهجرة واستدل به المهلب على ثبوت خلافة يزيد وأنه من أهل الجنة لدخوله في عموم قوله مغفورا لهم  
وأجيب بان هذا جار على طريق الجنة ابنى أئمة ولا يلزم من دخوله في ذلك العموم أن لا يخرج بدليل خاص اذا خلافا ان قوله  
صلى الله عليه وآله وسلم مغفورا لهم مشروط بكونه من أهل المغفرة حتى لو ارتد واحد من غزاه بعد ذلك لم يدخل في ذلك العموم  
اتفاقاً قاله ابن المنير وقد أطلق بعضهم فيما تله سعد الدين التقي ان الله عز وجل على يزيد لما انه كسر حين أمر بقتل الحسين واتفقوا  
على جوارز الله عز وجل على من قتله أو امر به أو اجازته أو رضى به والحق ان رضا يزيد على الحسين واستبشاره بذلك وإمانته أهل بيت النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم مما لو اترمه الله وان كان تفاصيلها آحادا فبعض لا يتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى انصاره

واعوانه اه ومن يجمع يستدل بالله صلى الله عليه وآله وسلم بنبي عن لعن الصالحين ومن كان من أهل القبيلة وابعدل بهذا الحديث على فضل قتال الروم قال في الفتح واختلف في الروم فالأكثر منهم من ولد عيص بن ابي نجران واهم جداهم فيما قيل روماني وقيل هو ابن لي طاب بن يونس بن يافث بن نوح (عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال) مخاطبا للمعاصرين قالوا ما نرى غيرهم من أمتهم (نقاتلون اليهود) لان هذا لما يكون اذ انزل عيسى عليه السلام فان المسلمين يكونون معه واليهود مع الدجال (حتى يمتحن) أي يختنق (احدهم وراء الجوز فيقول) أي الجوز حقيقة (يا عبد الله هذا يهودي ورائي فاقله وفي رواية لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا اليهود) الذين يكونون مع الدجال عند نزول عيسى عليه السلام (وذكر باقي الحديث) وهو حتى يقول الجوز وراءه اليهودي يا مسلم هذا يهودي ورائي فاقله وفيه إشارة إلى بقا عدي من المسلمين إلى أن ينزل عيسى عليه السلام فانه الذي يقاتل الدجال ويسد أصل اليهود الذين معه (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) لا تقوم الساعة حتى تقاتلوا الترك هم كما قال ابن عبد البر وليا فاهم اجناس كثيرة أصحاب مدن وحصون ومنهم قوم في رؤس الجبال والبراري ليس لهم عمل سوى الصيد ٢٣١ ويا كون الرخم والغربان وليس لهم دين

ومنهم من يتدين بدين الجوس وهم الاكثرون ومنهم من يتود وفيهم سحره وحكي في الفتح عن الخطاب انه قال وهم بنو قنطوراء امة كانت لابراهيم وقال كراع هم الديلم وتعقب بانهم جنس من الترك وكذلك الغز وقال وهب ابن منبه هم بنو عمة يا جوج وما جوج لما بنى ذو القرنين السد كان بعض يا جوج وما جوج غائبين فتركوا اليدخلوا مع قومهم فسموا الترك وقيل انهم من نسل قبيص وقيل من ولد افرديون بن سام بن نوح وقيل ابن يافث اصله وقيل ابن كرمي بن يافث (صغار الاعين جمر الوجوه) بان كان الميم

البيهقي قال ابو عيسى فيما بلغني عنه ما أت البخاري عن هذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن علي قال البيهقي فاختلف عن عكرمة فيه وروى عنه مسلا ورواه حماد بن زيد واسماعيل بن ابراهيم عن أيوب عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مسلا وجعله اسماعيل من قول عكرمة وروى موقوفان على أخرجه البيهقي من طرق مرفوعة وفي المسئلة مذهب آخر وهو ان المسكاتب يعق بنفس الكتابة ويرجح هذا المذهب بان حكم الكتابة حكم البيع لان المسكاتب اشترى نفسه من السيدور يجمع مذهب الجمهور بانه أحوط لان ملك السيد لا يزول الا بعد تسليم ما قدرضى به من المال واذ لم يمكن الجمع بين الحديثين المذكورين فالحديث الذي تمسك به الجمهور ارجح من حديث الباب وسأني حديث عمرو بن شعيب في باب المسكاتب من كتاب العقق (باب امتناع الارث باختلاف الدين وسلكهم من أسلم على ميراث قبل أن يقسم) \*

(عن ائمة بن زيد عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم روى الجماعة الا مسنونا وفي رواية قال يا رسول الله أنزل غدا في دارك بمكة قال وهل تركنا عقيل من ربا ع اودور وكان عقيل ورث ابا طالب هو وطالب ولم يرث جعفر ولا علي شيئا لانهم ما كانوا مسلمين وكان عقيل وطالب كافرا بن أخرجاه \* وعن عبد الله بن عمرو ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يورث أهل ملتين شيئا روى أحمد

أي يرض الوجوه مشبهة بجمرة قلعة البرد على اجسامهم (ذاف الانوف) جمع اذاف أي فطس الانوف قصارها مع انبطاح وقيل غلط في الاربعة وقيل لتمام من وكل متقارب (كأن وجوههم المحجان) أي التروس (المطرقة) أي التي يطرق بعضهم على بعض كالنعل المطرقة الخخوفة اذ طرق بعضهم فوق بعض ولا يذرا المطرقة بتشديد الراء أي التي البست الاطرقة من الجلود وهي الاعشمية تقول طارقت بيننا عيناين أي جعلت احدهما على الاخرى (ولا تقوم الساعة حتى تقاتلوا قوماتهم الشهر) ولمسلم يابسون الشعر وعيشون في الشعر قال محمد بن عبد الله بن علي ان اصحاب بابك كان نعالهم الشعر وبابك جوحدين مقفوحين وآخره كاف يقال له الخرمي بضم المعجمة وتشديد الراء المقتوحة وكان من طائفة من الزنادقة استباحوا المحرمات وقامت اهرم قنمة كبيرة في ايام المأمون غلبوا على كثير من بلاد الحجاز كطهرستان والري الى ان قتل بابك المذكور في ايام المعتصم وكان خروجه في سنة احدى ومائتين أو قبلها وقتله في سبعة ائنتين وعشرين كذا في الفتح استدل به البخاري على قتال المسلمين مع الترك الذي هو من اشراط الساعة وعند البيهقي ان أمي يسوقها قوم عراض الوجوه كأن وجوههم الخخف ثلاث مرات حتى يطقوهم يحجز رقة العرب قالوا يا بني الله من هم قال الترك والذي نفسي بيده ان ترابن خيولهم الى سوارى مساجد المسلمين (عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد الأسدي (رضي الله عنهم ما قال دعا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم الاحزاب

على المنبر كمن فقال اللهم) أي بالته (منزل الكتاب) القرآن يا (مربع الحساب) قال الكرمانى اما ان يراد به مربع حسابى وقته واما انه مربع فى الحساب (المهم احزم الاحزب) أي اكسرههم ويندفعهم (اللهم اهزمهم ووزنهم) فلا يشبهوا عند الزمان بل نيلش عدوهم وترعد اقدامهم ومطابقة هذا الحديث للترجمة ظاهرة وانما اخص الدعاء عليهم بالهزيمة والزلزلة دون أن يدعو عليهم بالهلاك لان الهزيمة فيها سلامة ندمهم وقد يكون ذلك رجاء أن يتوبوا من الشرك ويدخلوا فى الاسلام والاعلاله الماسق لهم من ثبوت هذا المفصل الصحيح وهذا الحديث أخرجه أيضا فى المغازى والتوحيد والدعوات ومسلم فى المغازى والترمذى وابن ماجه فى الجهاد والنسائى فى السير (عن عائشة رضى الله عنها) قالت دخل اليه وعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فة الواسم عليهم فنهضت فقال مالك) أي أى نبي حصل اليه حتى انه تم فاجابت به واها (قلت ولم تسمع ما قالوا قال لم تسمع ما قلت وعليك) أي السام فرددت عليهم ما قالوا فان ما قلت يستجاب لي وما قالوا يريد عليهم قال الخطابي رواية للمحدثين وعليك بالزواو وكان ابن عبيدة يرويه بخلافها وهو الصواب قال الزركشى وفيه نظر اذا المعنى ونحن ندعو عليكم بسلامة دعوتهم به عليه على انا اذا فسرنا السام بالموت فـ ٣٣٤ اشكال لانه لا يخلو فيه اه والحديث أخرجه أيضا فى الادب

والدعوات (عن ابى هريرة رضى الله عنه) قال قدم طفيل بن عمرو الدوسي وأصحابه على النبي صلى الله عليه وآله وهو يجيبهم وكان أصحابه ثمانين أو تسعين وهم الذين قدموا معه وهم أهل بيت من دوس وكان قدم قبلها بجكة واسلم وصدق (فقالوا يا رسول الله ان دوسا عصت وأبت) أين تسمع كلام طفيل حين دعاهم الى الاسلام (فادع الله عليها) أي بالله لاله (فقبل هلك بيت دوس قال اللهم اهد دوسا الى الاسلام) واثبت بهم) مسلم وهذا من كمال خلقه العظيم ورحمته ورأفته بامته جزاه

وأبو داود وابن ماجه وللترمذى مثله من حديث جابر \* وعن جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او امته واما الدارقطني ورواه من طريق آخر موقوفا على جابر وقال موقوف وهو محفوظ \* وعن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كل قسم قسم في الجاهلية فهو على ما قسم وكل قسم ادركه الاسلام فانه على ما قسم الاسلام رواه أبو داود وابن ماجه) حديث اسامة بن زيد هو باللفظ الاول في مسلم لا كما زعم المصنف قال الحافظ واعرب ابن تيمية في المنتقى فارعى ان مسالما يخرج به وكذا ابن الاثير فى الجامع ادعى ان النسائي لم يخرج به اه وحديث عبد الله بن عمرو أخرجه أيضا الدارقطني وابن السكن وسند ابى داود وفيه الى عمرو ابن شعيب صحيح وحديث جابر الاول اسـ تغربه الترمذى وفي اسناده ابن ابى ليلى وافظه لا يتوارث اهل ملتين وحديث ابن عباس سكت عنه أبو داود والمنذرى وأخرجه أيضا أبو يعلى والضميمة فى المختارة وفى الباب عن ابن عمر عند ابن حبان - بنحو حديث عمرو بن شعيب وعن ابى هريرة عند البرزبلاظ لا ترث ملتان من ملته وفيه عمرو بن راشد تغربه وهو ابن الحديث واحاديث الباب تدل على انه لا يرث المسلم من الكافر ولا الكافر من المسلم قال فى البحر اجماعا واختلافا في ميراث المرتد فقبل يكون للمسلمين قال فى البحر قبل اجماعا اذ هي كونه الاكثر ولا يرث المسلم من الذي معه اذ معاوية والناسير والامامية بل يرث الما

الله عما أفضى ما جرى فيما عن أمته وصلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم واما دعاؤه على بعضهم فذلك حيث لا يرجو ويخشى ضررهم وشوكهم (عن سهل بن سعد رضى الله عنه انه سمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول يوم خيبر) فى أول سنة سبع (لأعطين الراية) أي العلم (رجلا يفتح الله على يديه) زاد ابن اسحق عن عمرو بن الاكوع فى رواية ليس بقزار (فقاموا) أي الصحابة الحاضرون (يرجون لذلك أيام يعطى) أي راجين لإعطاء الراية له حتى يفتح الله على يديه (فقدوا وكلمهم) أي كل واحد منهم (يرجوان يعطى فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (ابن على) أي مالى لا اراه حاضر او كأنه صلى الله عليه وآله وسلم استبعد غيبته عن حضرته فى مثل هذا الموطن لاسيما وقد قال لأعطين الراية الخ وحضر الناس كلهم طمعا أن يفوزوا بذلك الوعد (فقبل) على سبيل الاعتذار عن غيبته (يشتمكى عينيه) من الرمد (فامر) صلى الله عليه وآله وسلم باحضاره (فدعى له) مبنيا للمفعول (فبصق فى عينيه فبرأ مكانه حتى كأنه لم يكن به شيء) من الرمد (فقال) على يا رسول الله (نقاتلهم حتى يكونوا) مسلمين (مثلنا فقال) صلى الله عليه وآله وسلم له (على رسلك) بكسر الراء أي انه قد فيه وكن على الهينة (حتى تنزل بساحتهم ثم ادعهم الى الاسلام) أي قبل القتال وهذا موضع الترجمة (وأخبرهم بما يجب عليهم فوالله لأن يمدى بك رجلا واحدا خير لك من حمر النعم) بضم الحاء وسكون الميم والنعم بفتح النون أي حمر الابل وهي أحسن ما يعجزها أي خير لك من أن تكون لك فتة صدق بها

وهذا الحديث أخرجه أيضا في فضل علي ومسلم في الفضائل (عن كعب بن مالك رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم يخرج) في يوم من الأيام (إذا خرج في سعة اليوم الخميس) فإن أكثر وجهه في السقر فيه وقد وهبهم من زعم أن هذا الحديث معاني وفي رواية عنه وكان أحب أن يخرج أي في السقر جهاد أو غيره يوم الخميس (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم في بعث) أي جيش أميره حمزة بن عمرو الأسدي (فقال لنا إن أقيم فلانا وفلان الرجلين من قريش سمماهما) صلى الله عليه وآله وسلم (فخرقوهما بالنار) هما هبار بن الأسود ونافع بن عبد عمر وكما عند ابن بشكو وال من طريق ابن لهيعة عن بكير أو هبار وخالد بن عبد قيس كافي سيرة ابن هشام ومسنن البزار أو هبار ونافع بن قيس ابن أبيق التهمري وهو والد عقبة كما حرمه البلاذري وهو الذي نخس بن نيف بنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعيرها وكانت حاملا فالقت ما في بطنها وكان هو وهبار معه فلذا أمر صلى الله عليه وآله وسلم بإحراقهما (قال) أبو هريرة (تم أتيناه) صلى الله عليه وآله وسلم (نودعه) وهذا وضع الترجمة وهي التوديع عند السفر (حين أروا الخروج) للسفر ففهم توديع المسافر للمقيم فتوديع المقيم للمسافر بطريق الأولى وهو أكثر الوقوع (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (إني كنت أضره لكم أن تحرقوا فلانا وفلانا فلانا بالنار وإن النار لا يعذب بها إلا الله) عز وجل خبر

لا توارث بين أهل ملتين قالوا قال صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام به ولو لا يهلى قلنا نقول بموجبه والارث ممنوع بما روينا قال صلى الله عليه وآله وسلم نزلهم ولا يورثونا قلنا لعله أراد المرادين جمعاً بين الأخبار ثم قال مسلمة الهادي وأبو يوسف ومحمد ويرث المرث ورثته المسلمون الشافعي لأبل إبيت المال أبو حنيفة ما كسبه قبل الردة فلورثته المسلمين وبعد هالبيت المال لناقل على عليه السلام المستورد الهجلى حين ارتد وجعل ميراثه لورثته المسلمين ولم يقصد قالوا لا يرث المسلم الكافر قلنا مخصوص بعمل على قالوا غنم أموال أهل الردة قلنا كان لهم منعة نصاروا حريين اه كلام الجبر وقوله صلى الله عليه وآله وسلم الإسلام به لو هو حديث أخرجه أبو داود والحاكم وصححه وأما قوله نزل أهل الكتاب ولا يورثونا فليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما زعم في الجبر بل هو من قول معاوية كما روى ذلك ابن أبي شيبة وقد قال يقول معاوية ومن معه عبد الله بن مغفل ومسرور وسعيد بن المسيب وأبراهيم النخعي ولكنه اجتمع مصادم لعدم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا يرث المسلم الكافر وما في معناه ومصادم أيضاً النص حديث جابر المذكور في الباب ولتقريره صلى الله عليه وآله وسلم ما قبله عقيل والخاص ان أحاديث الباب قاضية بأنه لا يرث المسلم من الكافر من غير فرق بين أن يكون حريباً أو ذمياً أو مرتداً فلا يقبل التخصيص بالإبدال وظاهر قوله لا يورث أهل ملتين أنه لا يرث أهل مله كفرية

بمعنى النهي وظاهره التحريم (فان اخذتوها فاقولوهما) قاله بعد أمره بإحراقهما ففهم التسخير قبل العمل أو قبل الفكن من العمل به ولا حجة في قصصة العربيين حيث سئل صلى الله عليه وآله وسلم أعينهم بالحديد المحمى لأنها كانت قصاصاً أو منسوخة كذا قاله ابن المنير وفيه كراهة قتل مثل البرغوث بالنار (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال السمع) لاولى الأمر بأجابه أقوالهم (والطاعة) لاواهم

(حق) واجب وهو شامل لأمر المسلمين في عهد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء والقضاة (مال يوم) أحدكم (بالمعصية) لله تعالى (فأذا امر) أحدكم (بمعصية فلاسمع) لهم (ولاطاعة) إذ لاطاعة للمخلوق في معصية الخالق وانما الطاعة في المعروف والمرادنى الحقيقة الشرعية لا الوجودية وهذا الحديث أصل من أصول الدين وقاعدة من قواعد الشرع المبين وتحتة فروع كثيرة تنبئة جداً وفيه دليل على رد التقليد وحل البسط في قوله كتاب الأحكام (عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول نحن الآن في الدنيا) (السابقون) في الآخرة وهذا طرف من حديث طويل سبق في الجمعة ومطابقته لما ترجم له هنا غير بيانه لكن قال ابن المنير ان معنى يقاتل من ورائه أى من أمامه فاطلق الراء على الأمام لأنهم وإن تقدموا في الصورة فهم أتباعه في الحقيقة والنبي صلى الله عليه وآله وسلم تقدم غيره عليه بصورة الزمان لكن المتقدم عليه مأخوذ عنه مده ان يؤمن به وينصره كما أحاد أمته ولذلك ينزل عيسى بن مريم عليه السلام مأمو ما فهم في الصورة أمامه وفي الحقيقة خلفه فتأسيب ذلك قوله يقاتل من ورائه وهذا كما ترجمه في غاية من التكلف والظاهر انه إنما ذكره جريا على عادته أن يذكر الشئ كما سمعه بجهة لتضمنه موضع الدلالة المطلوبة منه وان لم يكن باقيه مقصودا (ويقول) صلى الله عليه وآله وسلم (من أطاعنى) فيما أمرت به (فقد أطاع الله) لأنه في الحقيقة مبعث والأمر هو الله عز وجل (ومن



عصاني فقد عصي الله ومن ربيع الامير) امير السرية والاحرام طائفة يا حرونه (فقد اطاعني ومن يعص الامير فقد عصاني) قبل وسبب قوله ذلك ان قريشاً من ياهم من العرب لا يعترفون الامارة ولا يطيعون غير رؤسائهم فاعلمهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامير احق واجب (وانما الامام) انما هو فوق الامم (جنة) بضم الجيم وتشديد النون اي ستره وقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويحمي بيضة الاسلام (يقائل) يضم اوله مبنياً لا فعل معه الكفار والنجاة (من ورائه) اي امامه فعبر بالوراثة كقوله تعالى وكان وراءهم ملك اي امامهم فالمراد بالمقاتلة لا دفع عن الامام سواء كان ذلك من خلفه حقيقة او قدمه فان لم يقاتل من ورائه واني عليه مرجع الناس وسط القوى على الضعيف وخضعت الحدود والبر ارض (ويبقى به) مبنياً لا فعل فلما يعقد من قاتل عنه انه ينجي ان يعقد انه احق به لانه فتنه وبه قويت همته وفيه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا بعد من التناقض وان توهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضي ان يتقدم وكونه ذاق من امامه يقتضي ان يتأخر فجمع بينهما باعتبارين وجهتين (فان امر) رعيته (بقوى الله وعده) فيهم (فان له بذلك) الامر والعدل (الجران قال بغيره) اي امر ٣٣٤ اؤمكم بغيرتوى الله وعده فان عليه منه) وزرا كما ثبتت هذه في بعض طرق

الحديث وحذف الدلالة مقابلة السابق عليه ومن للتبعيض فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المراد ان الوبال الحاصل منه عليه لا على الامور وحكي صاحب الفتح انه وقع في رواية ابي زيد المروزي فان عليه منة بضم الميم وتشديد النون بعدها ما تانيث قال وهو تصحيف بل لا ينبغي وبالاولي جزم ابو ذر (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال رجعتنا من العام المقبل) الذي بعد صلح الحديبية اليها (فما اجتمع منا اثنان على الشجرة التي نابعنا تحتها) اي ما وافق منا وجلان على هذه الشجرة انما هي

من اهل مكة كقوله اخرى وبه قال الاوزاعي ومالك وأحمد والهادوية وحده الجوهري على ان المراد تأخري الماتين الاسلام وبالاخرى الكبر ولا يصح في ذلك وفي ميراث المرتد اقوال اخرى غير ما سلف والنظام وما ذكرنا

\*(باب ان القاتل لا يرث وادنية المقتول لجميع ورثته من زوجة وغيرها)\*

(عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيئاً رواه ابو داود \* وعن عمرو قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه مالك في الموطأ واحمد وابن ماجه \* وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال الدية للعاقلة لا ترث المراثة من دية زوجها حتى آتت به انصحاباً من سفهاء الكلابي ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كذب الى ان اورث امرأته اشيم الضبابي من دية زوجته رواه احمد وابوداود والترمذي وصححه ورواه مالك من رواية ابن شهاب عن عمرو وزاد قال ابن شهاب وكان قتله اشيم خطأ \* وعن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث بين ورثة القاتل على فرايضهم رواه الحنفية الا الترمذي \* وعن حمزة بن دعوص قال آتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انا وعمرى فقاتل يارسول الله عنده ذرية ابي قريه يعطونهم او كان قتل في الجاهلية فقال اعطهم دية

التي وقعت المباشرة تحتها بل خفي مكانها واشتبهت عليهم ان لا يحصل لهم القتل لما وقع تحتها من الميراث فوقيت ما ائمه آمن من تعظيم الجاهل اها حتى ربما ينضو بهم الى اعتقائهم انهم انضروا وتذبح فكان في اخذناهم باخرة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رجسة من الله فقبل له) القائل جويرية (على اي شيء يابعهم على الموت قال لا يابعهم على الصبر) اي على القربات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذلك الى الموت ام لا (عن عبيد الله بن زيد رضي الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء وتشديد الراء اي زمن وقعة الحرة وهي حرة زهرة او واقم بالمدينة في زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وستين وسبعمائة ان عبيد الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة وفدوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فخلعوه وابعاهوا عبيد الله بن الزبير رضي الله عنهم ما فارسل يزيد بن مسلم بن عتبة فاوقع اهل المدينة وقعة عظيمة فقتل من وجوه الناس ألفاً وسبعمائة من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان (أنا آت فقال له ان ابن حنظلة) هو عبيد الله بن أبي عامر الذي يعرف ابو بهيسيل الملائكة وكان اميراً على الانصار (يبيع الناس على الموت فقال) عبيد الله بن زيد (لا يبيع على هذا) احداً بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم ان يقتله بنفسه بخلاف غيره وهل يجوز لاحد ان يستهدف عن أحد اقصه وقايمه أو يكون ذلك من القاء البد الى التهلكة ترد دفعه ابن المنير قال لا خلاف انه

لا يؤثر أحد أحدنا سله لو كان في شخصه ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قاله في المصاييح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي  
وكذا مسلم (عن سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالحديبية تحت  
الشجرة (ثم عدت إلى ظل الشجرة) اليهود (فما خلف الناس قال) صلى الله عليه وآله وسلم (يا ابن الأكوع لا تبائع قال  
فأت قد بايعت يا رسول الله قال و) بايع (أيضا) مرة أخرى (فبايعته الثانية) وانما بايعه مرة ثانية لأنه كان شجاعا يذا الانفسه  
فأكد عليه به العقد احتياطا حتى يكون بذله لنفسه عن رضاهما كدوقه رمل على ان إعادة لفظ النكاح وغيره ليس فعضا  
للعقد الاول خلافا لبعض الشافعية قاله ابن المنذر (فقل له) القائل يريد بن أبي عبيد بن جراح (يا مسلم وهي كنية سلمة) على أي شيء  
كنتم تبايعون يومئذ قال (كتابايع) (على الموت) أي على ان لا نقر ولو متنا وفي هذا الحديث الثلاثي الحديث والعنفنة  
وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والترمذي والنسائي في السيرة (عن مجاشع) بن مسعود السلمي قتل يوم الجمل (رضي الله  
عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) جراح بن مسعود (فقلت) يا رسول الله (بايعنا على الهجرة  
فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لاهاها) ٣٣٥ الذين هاجروا قبل الفتح فلا هجرة بعدهم ولكن  
جهادونية (فقلت) يا رسول الله  
(علام) بحذف الألف وابقاء

أيه فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الإبل روى البخاري في تاريخه  
حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وأبو الدارقطني وقوام ابن عبد البر  
وحديث عمرو أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والميموني وهو منقطع قال الميموني ورواه  
محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال  
الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه  
والدارقطني من وجه آخر عن عمار أيضا وفي الباب عن ابن عباس عند الدارقطني بالفظ  
لا يثبت القائل شيئا وفي أسناده كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضا حديث آخر  
عند الميموني بالفظ من قتل قتيلة لآلته وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده  
او ولده وفي أسناده عمرو بن بريق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بالفظ  
القاتل لا يثبت وفي أسناده اسحق بن عبد الله بن أبي فروة تركه أحد وغيره وأخرجه النسائي  
في السنن الكبرى وقال اسحق متروك وعن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الانشجي عند الطبراني  
في قصة واد قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعقها ولا ترثها وعن عدي  
الجذامي نحوه أخرجه الخطابي وحديث عبيد بن المسيب أخرجه أيضا النسائي وقال  
الترمذي حسن صحيح زاد أبو داود بسند قوله من دية زوجها فرجع عمرو في رواية وكان  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسماعه على الاعراب وحديث عمرو بن شعيب هو حديث

سنة مأثورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالاختلاف (عن عبد الله) بن مسعود (رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل)  
قال في الفتح لم أقف على اسمه (فما لي عن أمر ما دريت ما أرد عليه فقال أرايت رجلا وديا) أي قويا من أودى الرجل  
قوى وقيل مؤديا كامل الاداة أي السلاح ومنه عليه أدانة الحرب وأداة كل شيء آتاه وما يحتاج اليه وقال النضر المؤدي  
القادر على الشئ وقيل المتبني للمعد لذلك أدانته والمعنى أخبرني فقيه آخر ان اطلاق الرؤية واداءه الاخبار واطلاق  
الاستفهام واداءه الامر كأنه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (شظا) من النشاط وهو الذي يمشط أهله (يخرج) أي  
الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه التقات والافكان يقول مع أمر أهله وافق رجلا وضبط الحافظ ابن حجر يخرج  
بالنون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد به رجلا أحسنأ وهو محسن ذوف الصفة أي رجلا منا وفيه حسنة التقات  
(فمعز عينا) الأمير أي يشد عينا (في أشياء لا تخصها) أي لا تظلمها وهو مطابق لمفهومه البخاري فترجم به أولاد نري اطاعة  
هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فاذا شك في نفسه شيء الخ كما سياتي  
قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقيفه ان الاسام اذا عين طائفة للجهاد أو غيرهم من  
المهمات تعينوا وصار ذلك فرض عين عليهم فلو استفتي أحدهم وادعى انه كانه عا لاطاعة له بالتبني أي أشكك في حقيقته

عصافى نقب دعى الله ومن يطع الامير امير السرية او الامراء طائفة يا امرونا به (انقاد اطاعى ومن يعص الامير فقد عصافى) قيل وبسبب قوله ذلك ان قريش ارم من بينهم من العرب لا يعرفون الله ودعوا ليطيعون غير رؤسائهم قبايلهم فاعادهم صلى الله عليه وآله وسلم ان طاعة الامير امحق واجب (وانما الامام) اقامتهم حقوق الامام (جنة) بضم الجيم ونشد زيد النون اى مسترة وقاية يمنع العدو من اذى المسلمين ويسمى بيضة الاسلام (يقايل) بضم اوله مبيالة فعول معه الكفار والغاة (من ورائه) اى امامه فغير بالرواء عنه كقوله تعالى وكان وراءهم ملك اى امامهم قالوا اذا المقاتلة تدفع عن الامام سواء كان ذلك من شانه حقيقة او قدماه فان لم يقايل من ورائه ونى عليه مرجأ امرنا من وسطا القوي على الضعيف وهدمت الحدود والفرانض (ويبقى به) مبيالة فعول فلا يعتد من قائل عنه انه جاهل بل ينبغي ان يعتد الله احق به لانه فتمته وبه قربت خدمته وقبه اشارة الى صحة تعدد الجهات وان لا يعد من التناقض وان يؤهم فيه ذلك لان كونه جنة يقتضى ان يتقدم وكونه يقايل من امامه يقتضى ان يتأخر فجمع بينهما باعتبارين وجه تميز (فان امر) رعيته (بتقوى الله وعدل) فجمع (فان له بذلك) الامر والعدل (الجران قال بغيره) اى امر ٢٣٤ اؤحكم بغير تقوى الله وعدله فان عليه منه (وروا كائنت هذه فى بعض طرق

الحديث وحذفت دلالة مقابلة السابق عليه ومن للتبعيض فيكون المراد ان بعض الوزراء عليه او المراد ان الوبال الحاصل منه عليه لاعلى الامور ونحكي صاحب الفتح انه وقع فى رواية ابى زيد المروزي فان عاييه من بضم الميم ونشد النون بعد هاشا تانيث قال وجر تصديق بالارب وبالأولى جزم أبوذر (عن ابن عررضى الله عنهم ما قال رجعتان العام المقبل) الذى بعد صلح المدينة اليها (فما اجتمع مئائتان على الشجرة التى بايعت تحتها) اى ما وافق منا رجلا ن على هذه الشجرة أتمها

من أهل مكة كقرية أخرى وبه قال الاوزاعى ومالك وأحمد والهادوية وسند الجوزور على ان المراد احدى المائتين الاسلام وبالأخرى الكثر ولا يثنى بعد ذلك فى ميراث المروزي اقوال أخر غير ماسلف والظاهر ما ذكرناه

باب ان القاتل لا يرث وان دية المقتول لجميع رقبته من زوجة وغيرها

(عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا يرث القاتل شيأ رواه أبو داود وروى عن عمر قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ليس لقاتل ميراث رواه مالك فى الموطأ ورواه ابن ماجه وعن سعيد بن المسيب ان عمر قال الدية للعاقل لا لقاتل المرأفة من دية زوجها حتى أخسره أصحابه من دية ان الكلابى ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب الى ان اورث امرأته أم شيم الضبابى من دية زوجها رواه أحمد وأبو داود والنسائى وصححه ورواه مالك من رواية ابن ميمون عن عمر ورواه قال ابن شهاب وكان قتلهم أم شيم خطاه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى ان العقل ميراث من ورثة المقتول على فراقتهم رواه الخمسة لا الترمذى وعن حمزة بن دعوى عن قال أئبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم انارعى ذقات يارسول الله عند حمة دية أى فخره يعظمها وكان قتل فى الجاهلية فقال اعطيه دية

التي وقعت المباشرة تحتها بل خفي مكانها واشتبهت عليهم ليريد صلحها افتتار لما وقع تحتها من الخير فلا بقيت اما اية أمن من تعظيم الجاهل اى احق رجا يرضى بهم الى اعتقادهم انضروا ومنع فكان فى اخذائهم راحة والى ذلك اشار ابن عمر بقوله (كانت رجة من الله فقبل له) القائل جويرية (على اى شى يابهمهم على الموت قال لا يابهمهم على الصبر) اى على الثبات وعدم الفرار سواء انضى بهم ذل إلى الموت ام لا (عن عبيد الله بن زيد رضى الله عنه قال لما كان زمن الحرة) بفتح الحاء ونشد زيد الراى اى زمن وقعة الحرة وهى حرة زهرة او واقم بالمدينة فى زمن يزيد بن معاوية سنة ثلاث وسبعمائة ان عبيد الله بن حنظلة وغيره من اهل المدينة وفدوا الى يزيد بن معاوية فقرأوا منه ما لا يصلح فرجعوا الى المدينة فخلعوه وبياعه واعمد الله بن الزبير رضى الله عنهم فإرسل يزيد بن مسلم بن عتبة فوقع به اهل المدينة وقعة عظيمة قتل من وجوه الناس ألقاوا وسبع مائة من اخلاط الناس عشرة آلاف سوى النساء والصبيان (أناذات فقال له ان ابن حنظلة) هو عبيد الله بن أبى عامر الذى يعرف ابوه بغسيل الملائكة وكان أميراً على الانصار (يا بايع الناس على الموت فقال) عبيد الله بن زيد (لا يابيع على هذا أحد) مذكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والفرق انه صلى الله عليه وآله وسلم يستحق على كل مسلم أن يفديه بنفسه بخلاف غيره وحل يجوز لأحد ان يستمدف عن أحد لصد وقايته أو يكور ذلك من اقامة البدل الى التلذذ ترد دية ابن المنبر قال لا خلاف انه

لا يؤثر أحد أحدًا بنسبه لو كان في شخصه ومع أحدهما قوت نفسه خاصة قاله في المصابيح وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن سالم بن الأكوع رضي الله عنه قال بايعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بيعة الرضوان بالخديبية تحت الشجرة (ثم عدت إلى ظل الشجرة) المهود (فلما خف الناس قال صلى الله عليه وآله وسلم) يا ابن الأكوع الاتباع قال قالت قد بايعت يا رسول الله قال و) بايع (أيضا) مره أخرى (غبايعته الثمانية) وإنما بايعه مرة ثانية لأنه كان شجاعا يذال لنفسه فأكد عليه العقد احتياطا حتى يكون بذله لنفسه عن رضامته كد وفيه دليل على أن إعادة النظر في المصباح وغيره ليس فسخا للعقد الأول خلافا لبعض الشافعية قاله ابن المنير (فدليله) القائل يزيد بن أبي عبيد بن أبي مسلم وهي كنية سالم (على أي شيء كنتم يا يعقوب بن ميمون) قال كتابايع (على الموت) أي على أن لا نفر ولومتنا وفي هذا الحديث الثلاثي الحديث والعقود والعقبة وأخرجه البخاري أيضا في المغازي والترمذي والنسائي في السيرة (عن مجاشع) بن مسعود السلي قتل يوم الجمل (رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم) بعد الفتح (أنا وأخي) مجالد بن مسعود (فقلت) يا رسول الله يا نبي الله يا نبي الله فقلت) صلى الله عليه وآله وسلم (مضت الهجرة) أي حكمها (لاهاها) ٣٣٥ الذين هاجروا قبل الفتح ولا هجرة بعده ولكن جهادونية (فقلت) يا رسول الله

(علام) بحذف الألف وبقاء الفتحه دليله الإعلام كفتح للفرق بين الاسمة فهام والخبر أي على أي شيء (تبايعنا قال) صلى الله عليه وآله وسلم (أبايعكم) على الاسلام والجهاد) إذا احتج إليه وقد كان قبل من بايع قبل الفتح لزمه الجهاد أبدا ما عاش إلا اعتذر ومن أسلم بعده فله أن يجاهد وله التخليف عنه بنية صالحة إلا أن احتج كنزول عدو فيلزم كل أحد وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والجهاد ومسلم في المغازي وفي هذه الاخبار دلالة على أن البيعة أقسام وهي

أبيه فقلت هل لامي فيها حق قال نعم وكانت دية مائة من الابل روى البخاري في تاريخه حديث عمرو بن شعيب أخرجه أيضا النسائي وأعله والدارقطني وقوام بن عبد البر وحديث عمرو أخرجه أيضا الشافعي وعبد الرزاق والبيهقي وهو منقطع قال البيهقي ورواه محمد بن راشد عن سليمان بن موسى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا قال الحافظ وكذا أخرجه النسائي من وجه آخر عن عمرو وقال انه خطأ وأخرجه ابن ماجه والدارقطني من وجه آخر عن عمرو أيضا وفي الباب عن ابن عباس عن عبد الدارقطني بالفظ لا يث القاتل شيئا وفي اسناد كثير بن مسلم وهو ضعيف وعن ابن عباس أيضا حديث آخر عند البيهقي بالفظ من قتل قتيله لافانه لا يرثه وان لم يكن له وارث غيره وفي لفظ وان كان والده او ولده وفي اسناد عمرو بن برق وهو ضعيف وعن أبي هريرة عند الترمذي وابن ماجه بالفظ القاتل لا يرث وفي اسناد اسحق بن عبد الله بن أبي فروة ترك أحد وغيره وأخرجه النسائي في السنن الكبرى وقال اسحق متروك وعن عمرو بن شعيب بن أبي كثير الأشجعي عند الطبراني في قصة وانه قتل امرأته خطأ فقال صلى الله عليه وآله وسلم اعاقها ولا ترثها وعن عدي الجذافي نحوه أخرجه الخطابي وحديث محمد بن المسيب أخرجه أيضا النسائي وقال الترمذي حسن صحيح زاد او دأود بهد قوله من دية زوجها فرجع عمرو في رواية وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم أسمة عماله على الاعراب وحديث عمرو بن شعيب هو حديث

سنة أنورة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالخلاف (عن عبد الله بن مسعود) رضي الله عنه قال لقد أتاني اليوم رجل قال في الفتح لم أقف على اسمه (فأنتي عن أمه ما دريت ما أرد عليه فقال أريت رجلا وديا) أي قويا من أودى الرجل قوى وقيل مؤديا كامل الاداء أي السلاح ومنه عليه أداء الحرب وأداة كل شيء آتته وما يحتاج إليه وقال النضر المؤدي القادر على الضر وقيل المعنى المعاد لذلك أدائه والمعنى أخبرني فقيهه أنه ان اطلاق الرؤية واردة الاخبار واطلاق الاسمة فهام واردة الأمر كانه قال أخبرني عن أمر هذا الرجل (نسيطا) من النشاط وهو الذي يفسط لعمه (يخرج) أي الرجل (مع امرأته في المغازي) فيه التفات والافسكان يقول مع أمر أنه ليوافق رجلا وضبط الحافظ ابن حجر فخرج بالزبون قال وكذا في الرواية ثم قال أو المراد بقوله رجلا أحدنا أو هو محذوف الصفة أي رجلا منا وفيه حينئذ التفات (فيمنع من علينا) الأمير أي يشد علينا (في أشياء لا نخصها) أي لانظمةها وهو طابق لما فهمه البخاري فترجم به أولا ندرى طاعة هي أم معصية أوجب على هذا الرجل طاعة الأمير أم لا وهذا موافق لقول ابن مسعود فاذا شئت في نفسه فشيء الخ كما سيأتي قال ابن مسعود (فقلت له) أي الرجل (والله ما أدري ما أقول لك) سبب توقفه ان الامام اذا عين طائفة للجهاد وألغى غيره من المهمات تعينو وادرك ذلك فرض عين عليهم فلما تفتي أمدهم وادعى انه كافه مالا طاقه به بالتشيعي أشكك القضا حينئذ

لانا ان قلنا بوجوب طاعة الامام عارضه فساد الزمان وان قلنا بجواز الامتناع فقد يفتى ذلك الى الفتنة فالصواب  
التوقف لكن الظاهر ان ابن مسعود قد انوقف افتاءه بوجوب الطاعة بشرط أن يكون المأمور به موافقا للثقة وى يعلم  
ذلك من قوله (الا انا كأمع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعسى ان لا يعزم علينا في أمر الامرة) اذ لو اصبحت الاستقنا لما  
أوجبه الرسول (حتى نفعله) غاية لقوله لا يعزم أولعزم الذي يتعلق به المستثنى وهو صرة (وان أخذكم ان يزال بغير ما انى الله  
عز وجل (واذا شك في نفسه شئ) مما تردد فيه انه جائز أم لا وهو من باب القلب اى شك نفسه في شئ اوضح من شك معنى اصق  
(سال) الشاك (وجلا) عالما (فشفاه منه) بان ازال مرض ترددده عنه ناجاه له بالحق فلا يقدم المرة على ما يشك فيه حتى يسأل  
عنه من عنده علم (واوشك) أى كاد (أن لا تجدره) في الدنيا لاهاب الصحابة رضى الله عنهم ثقة قدوا من يفتى بالحق ويشقى  
القلوب عن الشبهة والشكوك (والذى لا اله الا هو ما أذكر ما غبر) اى بقى ارضى قال ابن الجوزى هو بالاضى هنا شبيه  
(من الدنيا الا كالغيب) الماء الممتنع في الموضع المطعم قال القزاز هو الغدير يكون في ظل فيعبر دماؤه ويروق وقيل هو  
ما يحتقره السبل في الارض المنخفضة ٢٣٦ فيصير مثل الاخذ وفيقي الماء فيمضيه فيخرج فيصير صافيا باردا رقيقا  
هو نقرة في صغيرة بقى فيها الماء

طويل ساقه أبو داود بطوله في باب ديات الاعضاء وفي استناده محمد بن راشد الدمشقي  
المكحول وقد اخذنا فيه فتكم قيمة غيره واحد وثلاثة غيره واحد وسبعين قرة بن دعوص  
يشتم له حديث الضحالك المذكور حديث عمرو بن شعيب قول لا يرث القاتل شيئا  
استدل به من قال بان القاتل لا يرث سواء كان القاتل عمدا أو خطأ واليه ذهب الشافعي  
وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر أهل العلم قالوا لا يرث من المال ولا من الدية وقال مالك  
والنخعي والهادوية ان قاتل الخطا يرث من المال دون الدية ولا يخفى أن التخصيص  
لا يقبل الابدال وحديث عمرو بن شعيب عن أنى كثير الاشجعي أص في محل النزاع فان النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم قال له ولا ترثها وكذلك حديث عبدى الجذامي الذى أشرفنا اليه  
واقطعه في سنن البيهقي ان عبديا كانت له امرأتان اقمتهما فرمى احدهما فماتت فلما قدم  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انما فذكر ذلك فقال له اقمها ولا ترثها وأخرج البيهقي  
أيضا ان رجلا رمى بجمرة فاصاب امرأته فماتت من ذلك فاراد نصيبه من ميراثها فقال له  
أخوته لاحق لك فارتفعوا الى على رضى الله عنه فقال له سكت من ميراثها الجور وغيره  
الدية ولم يعطه من ميراثها وأخرج أيضا عن جابر بن زيد أنه قال أجمار رجل قتل رجلا أو  
امرأة عمدا أو خطأ فلا ميراث له منهم ما واما امرأة قتلت رجلا أو امرأة عمدا أو خطأ فلا  
ميراث لها منهم ما وقال قضى بذلك عمرو بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين

كذلك (شرب صفوه وبنى كدره)  
شبه ما مضى من الدنيا ما شرب  
من صفوه وما بقى منها ما بقى من  
كدره قال في الفتح واذا كان هذا  
في زمان ابن مسعود وقدمات  
هو قبل مقتل عثمان رضى الله  
عنه ووجود ذلك الفتى العظيمة  
ثم اذا يكون اعتقاده فيما جاء  
بعد ذلك ثم بعد ذلك ولم جوا  
وفي هذا الحديث انهم كانوا  
يعتقدون وجوب طاعة الامام  
(عن عبد الله بن أبى أوفى رضى  
الله عنهم ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم في بعض أيامه)  
اى غزواته (الى اتي فيها) العدو  
أو الحرب واللفظ يحتملها

(انتظر حتى مالت الشمس) اى زالت (ثم قام في الناس) خطيبا (قال أيها الناس لا تتخذوا لقاء العدو) لان  
المر لا يعلم ما يؤول اليه الامر ويؤيده قوله (وسلوا الله العاقبة) اى من هذه المذورات المتضمنة لقاء العدو ثم أمرنا  
بالصبر عند وقوع الحقيقة فقال (فاذا القيمة هم فاصبروا) فان التصبر مع الصبر (واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيوف) أى  
السبب الموصول الى الجنة عند الضرب بالسيف في سبيل الله وهو من الجواز البامع لان ظل اشئ ما كان ملازما له وكان  
قواب الجهاد الجنة كان ظلال السيوف المشهورة في الجهاد تحت الجنة أى ملازمها استحقاق ذلك ومنه الجنة تحت اقدام  
الامهات أو هو كناية عن الحظ على مقاربة العدو واستعمال السيوف والاجتماع حين الزحف حتى تصير السيوف نطل  
المقاتلين قال ابن الجوزى اذا تدانى الخصمان صار كل منهما تحت ظل صاحبه لمصره على رفعه علمه ولا يكون ذلك الا عند  
التحام القتال (ثم قال اللهم منزل الكتاب) اى القرآن الموعود فيه بالنصر على الكفار قال تعالى فأتاهم بعد ذلك الله لينصرهم  
ويجزهم وينصرهم عليهم والمراد الجنس فيشمل سائر الكتب المنزلة على الانبياء فيكون المراد هذه الطلب للنصر كصرة هذا  
الكتاب بخذلان من يكفر به ويجهده (الى آخره) وقد تقدم باقى الدعاء وهو ويجرى السحاب وهازم الاحزاب اهزمهم  
وانصرنا عليهم وقد وقع هذا السجع اتفاقا من غير قصد وترجم البخاري لهذا الحديث بقوله كان النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم اذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس ٨١ لان رياح البصر تهب حارة فتغالب اى يمكن من القتال بتبريد



خدمة السلاح وزيادة النشاط لان الزوال وقت هبوب الصبا التي اختص صلى الله عليه وآله وسلم بالنصير بها والمطابقة واضحة في قوله حتى مات الشمس (عن يعلى بن أمية رضي الله عنه قال استأجرت أجيرا لم يسم وفي رواية أبي داود اذن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الغزو وأنا شيخ ليس لي خادم فالتفت أجيرا يكتفي وأجرى له مسمين فوجدت رجلا فلما دنا الرجل أناني فقال ما أدري ما المسمان فسميت شيئا كان المسمين ولم يكن فسميت له ثلاثة دنانير (فقال) الاجير (رجلا) هو يعلى بن أمية نفسه (فرض احدهما الآخر) في مسلم ان العاض هو يعلى بن أمية (فانزع) المعضوض (يد من فيه) اي من في العاض (ونزع ثنيته) واحدة الشنايم من الاسنان (فاني) العاض الذي نزع ثنيته (الذي صلى الله عليه وآله وسلم فاهرها) اي أسقطها (فقال ايدفع يده اليك فقتضها) من القضم وهو الاكل باطراف الاسنان يقال قضمت الدابة بالكسر تقضم بالفخ (كما يقضم الفحل) بالحاء المهملة والغرض منه قوله فاستأجرت أجيرا وفيه جواز اخذ الاجير في الغزو قال الحسن وابن سيرين يقيم للاجير من المغنم وخصه الشافعية بالاجير لغير الجهاد كما ساء الدواب وحفظ الامتعة ونحوهما مع القتال لانه شهد الواقعة وتبين بقتاله انه لم يقصد بخروجه محض غير الجهاد بخلاف ما اذا لم ٣٣٧ يقاتل ويحمل ذلك في أجير وردت الاجارة على عينه فان وردت على ذمته اعطى وان لم يقاتل سواء تعلقت بدمه معينة ام لا اما الاجير للجهاد فان كان ذمنا فله الاجرة دون المسم والرضخ اذ لم يحضر مجاهدا لا عراضه عنه بالاجارة او مسما فلا اجرة له بطلان اجارته لانه يحضروا الصف يتعين عليه وهل يستحق المسم فيه وجهان

أحد هما نعم اشهد والواقعة والثاني لا وبه قطع المغوى سواء قاتل ام لا اذ لم يحضر مجاهدا لغيره عراضه عنه بالاجارة وكلام الرافعي يقتضي تركه وقال المالكية والحنفية اذا استؤجر لانه يقاتل لا يسهم له وقال الاكثر له سهمه وقال احمد لو استأجر الامام

وقد ساق البيهقي في الباب آثار عن عرو ابن عباس وغيرهما تفيد كلها انه لا ميراث للقاتل مطلقا قوله أشيم بفتح الهزة وسكون الشين المججمة وفتح الياء المتناة من تحت قولهم من دية زوجها فيه دليل على ان الزوجة ترث من دية زوجها كما ترث من ماله وكذلك يدل على ذلك حديث عرو بن شعيب المذكور لعوم قوله فيه بين ورثة القتل والزوجة من جملتهم وكذلك قوله في حديث قرط المذكور هل لامي فيه احق قال نعم

\*(باب في ان الانبياء لا يورثون)\*

(عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة \* وعن عرو انه قال لعثمان وعبد الرحمن بن عوف والزبير وسعد وعلي والعباس انشدكم الله الذي باذنه تقوم السما والارض تعلمون ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال لا نورث ما تركناه صدقة قالوا نعم \* وعن عائشة ان اذ راج النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين توفي اردن ان يبعث عثمان الى أبي بكر يسأله ميراثهن فقالت عائشة اليس قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا نورث ما تركناه صدقة \* وعن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تقسم ورثتي دينار ما تركت بعد صدقة نسائي وموثة عاملي فهو صدقة متفق عليهم وفي لفظ لا يحد لا يقسم ورثتي دينار ولا درهم \* وعن

٤٣٠ نيل خا قوم على الغزو لم يسهم لهم سوى الاجرة واخذ عطية بن قيس الكلاعي الحصى الممشق المتوفى سنة عشر ومائة فرس اعلى النصف مما يخص غيره من الكراع وقت القسمة فبلغ سهم الفرس اربعة مائة دينار فاخذ ما تم واعطى صاحبه النصف ما تمين وقد وافقه على ذلك الازاعي واحمد خلافا للثلاثة والحاصل ان للاجير للغزو حالين اما ان يكون استؤجر لخدمة او استؤجر لقتال فالاول قال الازاعي واحمد واسحق لا يسهم له وقال الاكثر يسهم له الحديث سلمه كنت أجير الطائفة اشوي فرسه اخرجه مسلم وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان يقاتل كذا في الفتح وغيره واسه تليط البخاري من هذا الحديث جواز استئجار الحرفي للجهاد وقد خاطب الله تعالى المؤمنين بقوله الكريم واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة الاية فدخل الاجير في هذا الخطاب (عن العباس) ابن عبد المطاب (رضي الله عنه انه قال للزبير) بن العوام رضي الله عنه (هنا) أي بالجنون (أمره) النبي صلى الله عليه وآله وسلم ان تركز الارية) وقامه قال نعم وفيه ان الزاية لا تركز الا باذن الامام لانها علامة عليه وعلى مكانه فلا ينبغي أن يتصرف فيها الا باذنه وأمره والواء الارية وهي العلم أيضا وهي غير هاهي ثوب يجعل في طرف الرمح ويحلى كهيئة تصفقه الرياح والغلم يقدأ وهو دونهما وهو العلم الضخم وعلى التفرقة قوم كالتريدي ويؤيده حديث ابن عباس المروي عنده وعند



أحمد كانت راية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سوداء ولواؤه أبيض ومنه عند الطبراني عن يزيد وعنه ابن عدي عن أبي هريرة زادهم كتب فيه لا اله الا الله محمد رسول الله وهو ظاهر في التغير والذي صرح به غير واحد من أهل اللغة ترافه سماه لعل التفرقة بينهم معروفة وقد كانت الراية يسكنها رئيس الجيش ثم صارت تحمل على رأسه وأما العلم فعلامته لعل الأمير يدور معه حيث داروا وكان اسم رايته صلى الله عليه وآله وسلم العقاب وقال أبو بكر بن العربي اللواؤه الراية فاللواؤه ما يعقد في طرف الرمح ويلوى عليه والراية ما يعقد فيه ويترك حتى يصفقه الرياح وقيل اللواؤه دون الراية وقيل اللواؤه العلم النخبهم والراية يتولاها صاحب الحرب وجنح الترمذي الى التفرقة فترجم الالوية وأورد فيه حديث جابر ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم دخل مكة ولواؤه أبيض ثم ترجم بالرايات وأورد حديث البراء بن ربيعة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانت سوداء مربعة من غيره وروى أبو داود كانت رايته صلى الله عليه وآله وسلم صفراء ويجمع بينهم ما باخلاف الاوقات وروى أبو يعلى عن أنس رفعه ان الله عز وجل أكرم أمي بالالوية وسنده ضعيف ولا يابى الشيخ من حديث ابن عباس كان مكتوبا على رايته لا اله الا الله محمد رسول الله وسنده واه ٣٣٨ (عن أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم)

أبي هريرة ان فاطمة رضي الله عنها قالت لابي بكر من يرثك اذا مت قال ولدي وأهلي قالت فما لنا لا نرث النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال سمعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان النبي لا يورث ولكن اعول من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعول وانفق على من كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ينفق رواه أحمد والترمذي وصححه قوله لا يورث بالنون وهو الذي توارده عليه أهل الحديث في القديم والحديث كإقال الحفاظ في الفتح ومات كافي موضع الرفع بالابتداء وصدقة خبره وقد زعم بعض الرافضة ان لا يورث بالياء اختتامه وصدقة بالنصب على الحال ومات كافي في محل رفع على النيابة والتقدير لا يورث الذي تركه حال كونه صدقة وهذا خلاف ما جاءت به الرواية ونقله الحفاظ وما ذلك يا ولدي تحريقت من أهل تلك النحلة ويوضح بطلانه ما في حديث أبي هريرة المذكور في الباب بلفظ فهو صدقة وقوله لا تقسم ورثتي دينار وقوله ان النبي لا يورث وما يتأدى على بطلانه أيضا ان أبا بكر احتج به بهذا الكلام على فاطمة رضي الله عنها ما فيها القصة منه من الذي خلقه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من الاراضي وهم ما من أفصح الفصحاء واعلمهم بدلولات الانفاط فالو كان اللفظ كما تقرؤه الروافض لم يكن فيما احتج به أبو بكر حجة ولا كان حيوية مقلبا لسؤالها قوله أنشدكم الله أي اسألكم رافعا نشدني أي صوتي وقد قدمنا الكلام على هذا التركيب

(وسلم قال بعثت بجوامع الكلم) من إضافة الصفة الى الموصوف وهي الكلمة الموجهة لفظا المتسعة معنى وهذا شامل للقرآن والسنة فقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يتكلم بالعلماني السكتيرة في الانفاط القليلة (وانصرت) على الاعداء (بالرعب) أي الخوف زاد في رواية في التيميم مسيرة مشهور ولطبراني من حديث السائب بن يزيد شهرا امامي وشهرا خلفي ولانفا في بيته وبين حديث جابر على ما لا يتخفى ووقع في الطبراني أيضا من حديث أبي أمامة شهرا أو شهرين قال في الفتح وظهر لي ان الحكمة في الاقتصار على الشهر انه لم يكن

فيه وبين الممالك الكبار التي حوله أكثر من ذلك كاشام والعراق واليمن ومصر وليس بين المدينة النبوية واللواحدة منهم الا شهر فنادونه وليس المراد بالخصوصية مجرد حصول الرعب بل هو وما ينشأ عنه من الظفر بالعدو (فبينما اناناهم أوتيت مفاتيح خزائن الارض) لخزائن كسرى وقبصر وشيوخها أو مغادران الارض التي منها الذهب والفضة وقال في الفتح المراد بهم ما يفتح لاهته من بعدهم من الفتوح (فوضعت في يدي) كناية عن وعده له بما ذكر انه يعطيه أمته وكذا وقع فتح لاهته مما لك كثيرة ففتحوا أموالها واستباحوا خزائنها ملوكها وقد حمل بعضهم ذلك على ظاهره فقال هي خزائن أجنام أرزاق العالم ليخرج لهم بهد رمما يطلبونه لذواتهم فكل ما ظهر من رزق العالم فان الاسم الالهي لا يعطيه الا عن محمد صلى الله عليه وآله وسلم الذي بيده المفاتيح كما اختص تعالى بمفاتيح الغيب فلا يعلمها الا هو وأعطي هذا السيد المكرم منزلة الاختصاص باعطائه مفاتيح الخزائن اه ما في القسط الانى وعنده ان الأول أظهر وأرجح والثاني أبعد وقد ذكر للسيوطي في تاريخ الخلفاء ما فتح من الممالك والبلاد في مشارق الارض ومغاربها على أيدي ملوك الاسلام على التدريج وما حصل لهم من الخزائن والاموال وما بلغ اليه ملكهم (قال أبو هريرة) رضي الله عنه (وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم تتنقلونها) أي تستخرجون منها أي الاموال من مواضعها يشبه اني انه صلى الله عليه وآله وسلم

وسلم ذهب ولم يزل منها شياً وهذا يؤيد اتنا ويل الأول ويترجمه (عن أسماء بنت أبي بكر رضي الله عنهما قالت صنعت  
سفرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بضم السين وسكون الفاء طعام يتخذ المسافر وأكثرت ما يحمل في جلد مستدير فنقل  
اسم الطعام إلى الجلد وصحى به كما سميت المائدة راوية (في بيت أبي بكر) رضي الله عنه (حين أراد أن يهاجر) من مكة (إلى  
المدينة قالت) أسماء (فلم تجد سفرته ولا لسقامه) ظرف المأمن من الجلد (ما تربطها به) وهذا موضع الترجمة لأنه يدل على  
حمل الزاد لاجل السفر وأنه ليس منافقاً للتوكل لكنه استشكى كل أسكنه لم يكن سفره عزو وأجيب بالقياس عليه (فقلت لابي  
بكر والله ما أجبت شيئاً أربط به الانطاق) بكسر النون ما تشد به المرأة وسطها البرقع به توجب أمن الأرض عند المهنة أو أزار  
فيه تكة أو توجب تلبسه المرأة ثم تشد وسطها بجمل ثم ترسل الأعلى على الأسفل (قال) لها أبو بكر (فشقيه بأثنين فاربطيه)  
وللاصلي فاربطي (بواحد السقام وبالآخر السفر ففعلت فلذلك سميت) أي أسماء (ذات النطاقين) وقيل لأنها كانت تجعل  
نطاقاً على نطق أو كان لها نطاقان تلبس أحدهما وتحمّل في الآخر الزاد والمخفوظ الأول (عن أسماء بنت زيد رضي الله  
عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ركب على حمار على كاف) ٣٣٩ بكسر الهمزة ويقال وكاف بالواو وهو ما

يشد على الحمار كالسرج للقرص  
(عليه) أي على الكاف (قطعة)  
دثار خجل (وأردف اسماء) بن  
زيد (وزاده) وفيه جوار لردف  
على الحمار وهذا الحديث أخرجه  
المؤلف أيضاً في اللباس وفي  
التفسير والادب والاستئذان  
والطب ومسلم في المغازي والنسائي  
في الطب (عن عبد الله بن عمر  
رضي الله عنهما أن رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم أقبل يوم  
الفتح) في رمضان سنة ثمان من  
الهجرة (من أعلى مكة على راحلته)  
حال كونه (مردفاً اسماء بن زيد)  
خادمه وهذا موضع الترجمة  
ويحق الارتداد على الراحلة

ومعناه قوله وموئنة عاملي اختلاف في المراتبه فقل هو الخليفة بعده قال الحافظ وهذا  
هو المعتمد وقيل يريد بذلك العامل على الخيل وبه جزم الطبري وابن بطال وأبعد من قال  
المراد بهما له حافز قبره وقال ابن دحية في الخصائص المراد بهما له خادمه وقيل العامل  
على الصدقة وقيل العامل فيها كلاجهرونيته بقوله دينار بالادنى على الأعلى وظاهر  
الحديث المذكور في الباب أن الأنبياء لا يورثون وأن جميع ما تركوه من الأموال  
صدقة ولا يعارض ذلك قوله تعالى وورث سليمان داود فإن المراد بالورثة المذكورة وراثه  
العلم لا المال كما صرح بذلك جماعة من أئمة التفسير وقد استشكل ما وقع في الباب عن عمر  
أنه قال لعثمان وعبد الرحمن والزبير وسعد وعلي والعباس أن تعلمون إن رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم قال لا يورث ما تركه صدقة فقالوا نعم ووجه الاستشكال أن أصل القصة  
صرح في أن العباس وعبد الله بن عباس وعلي بن أبي طالب قال لا يورث فإن كانا سمعا  
من النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يطلبانه من أبي بكر وإن كانا سمعا من أبي  
بكر أو في زمنه بحيث أفاد عندهما العلم بذلك فكيف يطلبانه بعد ذلك من عمر وأجيب  
بجمل ذلك على أنهما اعتقدا أن عموم لا يورث مخصوص ببعض ما يخلفه دون بعض ولذلك  
نسب عمر إلى علي وعباس أنهما كانا يهتقدان ظلم من خلفهما كما وقع في صحيح البخاري  
وغیره وأما ما خصصتهما بعد ذلك عند عمر فقال اسمعيل القاضي فيمارواه الدارقطني

بالارتداد على الحمار نعم هو عليه أقوى في القواضح (ومعه بلال) مؤذنه (ومعه عثمان بن طلحة) بن أبي طلحة بن عبد العزى  
لكنه (من الخبة) أي حبيبة الكعبة وسدتها الذين يديهم مفتاحها (حتى أتاه) صلى الله عليه وآله وسلم راحلته (في  
المسجد) الحرام (فأمره أن يأتي بمفتاح البيت) العتيق فأتى به من عند أمه سافة بضم السين المهملة (ففتح) صلى الله  
عليه وآله وسلم به الكعبة (ودخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وباقي الحديث قد تقدم) مع نرحه في محله فراجع  
(وعنه) أي عن ابن عمر رضي الله عنهما إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدو  
خوفاً من الاستهانة به قال القسطلاني فأنهى عن السفر بالقرآن إنما المراد به السفر بالمحفظ خشية أن يناله العدو ولا السفر  
بالقرآن نفسه لأن القرآن المنزل لا يمكن السفر به فدل على أن المراد به المحفظ المكتوب فيه القرآن اهـ وقد سافر النبي  
صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه في أرض العدو وهم يعلمون القرآن واستبدل به على منع بيع المحفظ من الكافر لوجود  
العلة وهي التمكن من الاستهانة به ولا خلاف في تحریم ذلك وإنما وقع الخلاف هل يصح لو وقع ويومر بازالملك أم لا  
وكذا كتب فقه فيها آثار السلف بل قال السبكي الأحسن أن يقال كتب علم وأن خات عن الآثار تعظيماً للعلم الشري  
قال ولله الشيخ تاج الدين وقوله تعظيماً للعلم الشري يفيد جواز بيع الكافر كتب علوم غير شرعية ويطغى المنع من بيع

فما عان منها بالشرع ككتب النحوى واللغة اه وأما كتابه صلى الله عليه وآله وسلم علم الى حرقل فالجوع منه وبينه بان المراد  
 بالنهى جيل المجموع أو المتخير والمكتوب لهرقل انما هو في ضمن كلام آخر غير القرآن قال ابن عبد البر أجمع الفقهاء على ان  
 لا يسافر بالمصحف في السرايا والعسكر اله غير الخوف عليه واختلفوا في الكبر المأمون عليه فنع مالك مطلقا وفصل أبو  
 حنيفة وأدار الشافعي الكراهة مع الخوف وجودا وعدما وقال بعضهم كمال الكبة قال في الفتح واستدل به أيضا على منع  
 تعليم الكافر القرآن فنع مالك مطلقا وأجاز الحنفية مطلقا وعن الشافعي قولان وفصل بعض المالكية بين القليل لاجل  
 فصلحة قيام الحجة عليهم فجازروا بين الكثير فنعهم ويؤيده قصة هرقل حيث كتب اليه صلى الله عليه وآله وسلم ببعض الآيات  
 وقد نقل النورى الاتفاق على جواز الكتابة اليهم عند ذلك (عن أبي موسى) رضى الله عنه قال كالمع رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم فكان إذا أشرقتا أى اطاعتنا على وادلهنا وكبرنا قد ارتفعت أصواتنا بحاله فعليه عليه (فقال النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم يا أيها الناس اربعوا) بكسر الهمزة وفتح الموحدة أى ارفعوا الأصوات وتظروا الواهبكموا عن الجهر وقفوا عنه  
 (على أنفسكم) أى اعطفوا اعلموا بالرفق بها ٣٤٠ والكف عن الشدة فانكم لا تدعون أصم ولا غائبا انا معكم انه مسمع) في

من طريقه لم يكن في الميراث انما تنازعا في ولاية الصدقة وفي صرفها كيف تصرف  
 كذا قال ابن كثر في رواية النسائي وعمر بن شبة من طريق أبي الجحترى ما يدل على انه ما  
 أراد ان يقسم بينهم ما على سبيل الميراث ولفظه في آخره ثم جئت في الآن بخته بان يقول  
 هذا اريد نصيبي من ابن اخي وبقول شاذ اريد نصيبي من امرأتى والله لا اقضى بينكما الا  
 بذلك أى الامانة قدم من تسلمها الهما على سبيل الولاية وكذا وقع عند النسائي من طريق  
 عكرمة بن خالد عن مالك بن أنس نحوه وفي السنن لأبي داود وغيره وأراد ان يجر بقسمها  
 بينهم ما ينفره كل منهم ما ينظر ما يولد فاستمع عمر من ذلك وأراد ان لا يقض عليهم اسم  
 القسمة ولذلك اقسام على ذلك وعلى هذا اقتصر أثر شرح الحديث واستحسنوه وفيه  
 من النظر ما تقدم واجب من ذلك جزم ابن الجوزى ثم الشيخ محي الدين بن عليا وعيا سالم  
 يطلبنا من عمر الا ذلك مع ان السابق في صحيح البخارى صريح في انه ما جاز أمرتين في طلب  
 شيء واحد لكن الذا لابن الجوزى والنورى انه ما شرحا للفظ الوارد في مسلم دون الافظ  
 الوارد في البخارى وأما ما ثبت في الصحيح من قول عمر جئتني يا عباس تسألني نصيبك من  
 ابن أخيك فاستمع بذلك لبيان قسمة الميراث كيف يقسم بينهم لو كان هناك ميراث لانه  
 أراد الغض منهم ما بهذا الكلام رزاد الامام محي عن ابن شهاب عنه عمر بن شبة ما انفظه  
 فضحا أمركما والالم يرجع والله اليكم قولاه ولكن أعول من كان رسول الله صلى الله عليه

مقبالة أصم (قريب) في مقابلة  
 غائبا زاد في غير رواية أبي ذر  
 تارك اسمه وتعالى جده قال  
 الطبري وفيه كراهة رفع الصوت  
 بالدعاء والذكر وبه قال عامة  
 السلف من الصحابة والتابعين  
 وموضع الترجمة من معنى  
 الحديث لان حاصل المعنى فيه  
 انه صلى الله عليه وآله وسلم كره  
 رفع الصوت بالدعاء كروالدعاء قال  
 في الفتح وتصرف البخارى  
 يقتضى ان ذلك خاص بالتكبير  
 عند القتال واما رفع الصوت في  
 غيره فقد تقدم في كتاب الصلاة  
 من حديث ابن عباس ان رفع  
 الصوت بالذكر كان على  
 العهد النبوى اذا انصرفوا

من المكتوبة ٥٢ (عن جابر بن عبد الله الانصاري رضى الله عنه ما قال كذا اذا صعدنا) أى اذا

طاعتنا موضعا ليا كجبل اوتل (كبرنا) استشعارا لكبرياه الله تعالى عندهما يقع البصر على الامكنة العالمة لان الارتفاع  
 محبوب للنفس انما فيه من استشهاده أكبر من كل شيء (واذا نزلنا) الى مكان منخفض كواد (سبحنا) أى استنباطا من قصة  
 يونس ونسيجه في بطن الحوت لتنجو من بطن الاودية كما نجى يونس بالنسيج من بطن الحوت وقيل فاستجابة التسبيح في الاماكن  
 المنخفضة من جهة ان التسبيح هو التنزيه فماسب تنزيه الله عز وجل عن صفات الانخفاض كما ناسب تكبيره عند الاماكن  
 المرتفعة ولا يلزم من كون جهتي العلو والسفل محالين على الله أن لا يوصف بالعلو ولا وصفه بالعلو من جهة المعنى والاستحسان  
 كون ذلك من جهة الحسن ولذلك ورد في صفاته العالى والعلى والمتعالى ولم يرد ذلك وان كان قد أحاط بكل شيء علما جمل وعز  
 كذا في الفتح وعبار ابن المنبر قال لو ان كان معنوا بالا جسماء لا فقد وصف به ولم يؤذن في وصفه بالانخفاض البتة ولا لاسم  
 مشتق من ذلك وقد ورد ينزل ربنا الى سماء الدنيا ولما بالمعنى استكنه لم يشق له منه اسم المتزل بخلاف اسمه المتعالى اه  
 ونحوه في المصابيح والمعاني متقاربة بل متحدة (عن أبي موسى) الاشعري (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم اذا مضى العبد المؤمن وكان يعمل عملا قبل مرضه ومعه منه المرض ونبيته لولا المانع مداومته عليه (أوسافر)

سفر طاعة ومنعه السقر عما كان يعمل من الطاعات وثبته المداومة (كتب له مثل ما كان يعمل) حال كونه (مقيما صحيا)  
 فهو ما حال ان مترادفان أو مترادفان وفيه الالتفات والنشر الغير المرتب لان مقيما يقابل أو سافرا وصحيا يقابل اذا مرض وجعل  
 ابن بطال الحكم المذکور على النوافل لا الفرائض فلا تسقط بالسفر والمرض ونعقبه ابن المنبر بأنه مجرد وساعبال تدخل فيه  
 الفرائض التي شأنه ان يعمل بها وهو صحيح اذا عجز عن جعلتها أو بعضها بالمرض كتب له أجر ما عجز عنه فعلا لانه قام به عزم أن  
 لو كان صحيحا حتى صلاة الجالس في الفرض برضه يكتب له أجر صلاة القائم اه وهذا ذكره في المصايب من غير عزوسا كما  
 عليه ونعقبه صاحب الفتح فقال وليس اعتراضه بجيد لانهم لم يتواردوا على محل واحد واستدل به على ان المريض والمسافر اذا  
 تكلف العمل كان أفضل من عمله وهو صحيح مقيم وفي هذه الاحاديث تعقب على من زعم ان الاعتذار المرخصة لتترك الجماعة  
 تسقط الكراهة أو الاثم خاصة من غير أن تكون محصاة له لانه لا يثبت له بذلك عزم الفروع في شرح المذهب وبالأول يحرم الزواني  
 في التخصيص ويشهد ما قال حديث أبي هريرة رفعه من توفى فاحسن الوضوء ثم خرج الى المسجد فوجد الناس قد صلوا  
 اعطاه الله مثل أجر من صلى وحضر لا ينقص ذلك من أجره شيئا أخرجه ٣٤١ أبو داود والسنائي والحاكم واسناده قوي قال

السبكي الكبير في الحلبيات من  
 كانت عاداته ان يصلي جماعة فتعذر  
 فانه كتب له ثواب الجماعة ومن  
 لم يكن له عادة لكن أراد الجماعة  
 فتمه لذكر يكتب له ثواب قصده  
 لا ثواب الجماعة لانه وان كان  
 قصده بالجماعة لكنه مقصد مجرد  
 فلو كان يتنزل منزلة من صلى  
 جماعة كان دون من جمع والاول  
 ستة فافعل ويدل الاول حديث  
 الباب وللتاني ان أجر الفاعل  
 يضاعف وأجر القصد لا يضاعف  
 بدليل من هم بحسنة كتبت له  
 حسنة واحدة قال ويمكن ان  
 يقال ان الذي صلى منفردا ولو  
 كتب له أجر صلاة الجماعة لكونه

وآله وسلم يقول الخ فيه دليل على انه يتوجه على الخليفة القائم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان يقول من كان الرسول صوات الله عليه وآله وسلم يعوله وينفق على من كان الرسول ينفق عليه

(كتاب العتق)

(باب الخت عليه)

(عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق رقبة مسلمة أعتق الله بكل  
 عضو منه عضوا من النار حتى يرجه بفرجه متفق عليه وعن سالم بن أبي الجهم عن أبي  
 امامة وغيره من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يعني عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال أيما امرئ مسلم أعتق امرأ مسلمة كان فكاه من النار يجزي كل عضو منه عضوا  
 منه وأيما امرئ مسلم أعتق امرأتين مسلمتين كانتا فكاه من النار يجزي كل عضو منهما  
 عضوا منه رواه الترمذي وصححه ولا جدوا في داود معناه من رواية كعب بن مرة أو مرة  
 ابن كعب السلمي وزاد فيه وأيما امرأة مسلمة أعتقت امرأ مسلمة كانت فكاه من  
 النار يجزي بكل عضو من أعضائها عضوا من أعضائها حديث كعب بن مرة أخرجه  
 أيضا النسائي وابن ماجه واسناده صحيح وفي الباب عن عمر بن عيسى عن أبي داود

اعادها فيكتب له ثواب صلاة منفردا بالاصالة وثواب مجمع بالفضل اه ملخصا اه (عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى  
 الله عليه وآله وسلم انه قال لو يعلم الناس ما في الوحدة ما أعلم ما ساررا كب) وكذا ما في الاول يخرج مخرج الغالب (بليل  
 وحده) وفيه كراهة السير وحده من غير رفيق معه ويؤخذ من حديث جابر بن جواز السفر منفردا بالضرورة والمصلحة التي لا تنظم  
 الا بالانفراد وكار سال الجاسوس والطبيعة والكراهة لما عد ذلك ويحتمل أن تكون حالة الجواز مقيدة بالحاجة عند الامن  
 وحالة المنع مقيدة بالخوف حيث لا ضرورة وقد وقع في كتب المغازي بحث كل من حذيفة ونعيم بن مسعود وعبد الله بن أنيس  
 وخوات بن جبير وعمرو بن أمية وسالم بن عمرو بسبب في عدة واضع وبعضها في الصحيح (عن عبد الله بن عمرو بن العاص  
 رضي الله عنهما قال قال جابر بن عبد الله صلى الله عليه وآله وسلم) هو جاهمة بن العباس بن مرداس كما عند النسائي وأحمد  
 او معاوية بن جاهمة كما عند البيهقي (يسبناذنه في الجهاد فقال) له صلى الله عليه وآله وسلم (احي والد الله قال نعم) حيان قال  
 فقيم ما جاهدت أي في الوادين حتى يهلا مشا كما وهذا المش ظاهرا مرادا لان ظاهر الجهاد ايصال الضرر للغير وانما المراد  
 القدر المشترك من كافة الجهاد وهو بذل المال ونهب البدن فيقول المعنى اينل مالك وانهب بدنك في رضا والديك وخدمتهما  
 والمطابقة بين الحديث والترجمة مستنبطة من قوله فقيم ما جاهدت لان امر الجاهمة فيه ما يقتضي رضاها عليه ومن رضاها

الأذن له عند الاستئذان وفي حديثه أني سمعت عن أبي داود قال رجع فاستأذنتهم ما كان آذنا لك فجاهدوا ولا فبرها وصححه ابن  
 حبان والبيهقي وعلي حرمته الجهاد إذا ما أؤاخذ بها بشرط إسلامها ولأن برهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين  
 الجهاد فلا إذن وهل يلحق الجسد والجدة به - ما في ذلك الأصح نعم لشمول طاب البر والأصح أيضا أن لا فرق بين الحر والرق في  
 ذلك لشمول طلب البر فلو كان الراد رقما فاذن له - سئل لم يعتبر إذن أبو يه ولهما الرجوع في الأذن إلا أن حضم الصف وكذا  
 لو شرط أن لا يقاتل حضم الصف فلا اثر للشرط واستدل به على تحريم السفر بغير إذن لأن الجهاد إذا منع منه مع فضيلته  
 فالسفر المباح أولى نعم إن كان سفره لتعلم فرض عين حيث يتعين السفر بغيره فلا يمنع وإن كان فرض كفاية فقيمته خلاف  
 وفي الحديث فضل بر الوالدين وتكريم حقهما وكثرة الثواب على برهما - (عن أبي بشير) قيل أئمة قيس إلا كبار بن حريز  
 بهم ملات بين الأخيرتين مشافة تحمية ما كنه وأوله مضموم مصغر المأزق عاش إلى بعد الستين وشهد الحرة وجرح بها ومات من  
 ذلك وليس له في هذا الكتاب سند غير هذا (الانصاري رضى الله عنه أنه كان مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض أسفاره) قال  
 في الفتح لم اتفق على تعيينها (والناس في مميتهم ٣٤٢ فارسل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسولا) هو زيد بن حارثة روله

والترمذي وعن أبي موسى عندهما أخذوا النباقي وعن عتبة بن عاصم عندهما أخذوا النباقي وعن وائل  
 عندهما أخذوا النباقي وعن مالك بن الحارث عندهما أخذوا النباقي وعن مالك بن الحارث عندهما أخذوا النباقي وعن مالك بن الحارث  
 وسكون الفوقية وهو زوال الملك وثبوت الحرية قال في الفتح يقال عتق بعتق عتق بعتق عتق بعتق عتق بعتق عتق بعتق  
 أوله ويفتح وعتقا وعتاقه قال الأزهرى هو مشتق من قولهم عتق الفرس إذا سبى  
 وعتق الفرس إذا طار لأن الرقيق يختص بالعتق ويذهب حيث شاء قوله مسألة هذا مقيد  
 لباقي الروايات المطلقة فلا يستحق الثواب المذكور إلا من أعتق رقبة مسلمة ووقع في  
 حديث عمر بن عيسى من أعتق رقبة مؤمنة وهو أخص من قيد الإسلام ولا خلاف أن  
 معتق الرقبة الكافرة مثاب على العتق وإن كنهه ليس ككتاب الرقبة المؤمنة قوله حتى  
 فرجه به بفرجه استشكله ابن العربي فقال الفرج لا يتعلق به ذنب يوجب النسيان إلا الرنا  
 فان جعل على ما يتعاطاه من الصغار كما لا نأخذ به بشكل عتقه من النار بالعتق والأفان  
 كبيرة لا تكفر إلا بالتوبة قال فيجتمعا أن يكون المراد أن العتق يبرح عند الموازاة بحيث  
 يكون هو بجملة الحسانات المعتق ترجيحاً يوازي سيئة الرنا اه قال الحافظ ولا اختصاص  
 لذلك بالفرج بل يأتي في غيره من الأعضاء كاليدين في القصب مثلاً قوله أيما امرئ مسلم فيه  
 دليل على أن هذا الأجر مختص بمن كان من المعتقين مسلماً فلا يأخذ الكافر في عتقه إلا إذا  
 انتهى أمره إلى الإسلام فسيأتي قوله فكذلك بفتح الفاء وكسر هاء الغنة أي كانتا خلاصه

المرث بن أبي أسامة في مسنده  
 (لا تمس في رقبة بغير قلادة من  
 وتر) بالمتنازاة التوقية لأبالموحدة  
 (أو) قال (قلادة الاقطعت) كذا  
 بلفظ أولها شك أوله تنويغ وقيل  
 في حكمة النهي خوف اختناق  
 الدابة عند شد الركض وبه قال  
 محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة  
 وكلام أبي عيسى يبرجه أولاهم  
 كانوا يعلقون بها الأجر من حكام  
 الخطاي وفي حديث أبي داود  
 والنسائي عن أم حبيبة مرفوعا  
 لا تعصب الملائكة رقبة فيها  
 يرس أو أنهم سم كانوا يقدونهم  
 أو تار القسي خوف العين فامروا  
 بقطعها إعلاماً بأن الأوتار ترد  
 من أمر الله شيئاً وهذا الأخير قاله

بالحق قال ابن عبد البر وابن الجوزي قال ابن عبد البر إذا اعتقد الذي قلدها ثم ارتد العين فقد ظن  
 أنها ارتد القدر وذلك لا يجوز إعتقاده وأما المطابقة فمن جهة أن الجرس لا يعاقب في أعناق الإبل إلا بقلادة وهي التروخوه  
 فذكر المؤلف الجرس الذي يتعلق بالقلادة فإذا ورد النهي عن تعليق القلادة في أعناق الإبل دخل فيه النهي عن الجرس  
 ضرورة والأصل في النهي عن الجرس الحديث المذكور ولا تعصب الملائكة ترفقة فيها جرس فافهم وأجرس معروف بفتح الجيم  
 والراء وحكى عياض أسكان الراء التحقيق الذي بالفتح اسم الآلة وبأسكان اسم الصوت وعنده مسلم عن أبي هريرة رفعه  
 الجرس من مار الشيطان وهو دال على أن الكراهة في نفسه أصوته لأن فيه شبهة بصوت الناقوس وشكله قال النووي وغيره  
 الجهور على أن النهي للكراهة واتمها كراهة تنزيه وقيل للتحريم وقيل يمنع منه قبل الحاجة ويجوز إذا وقعت الحاجة وعن  
 مالك فخص الكراهة من القلادة بالوتر ويجوز بغيرها إذا لم يقصد دفع العين وهذا كما في تعليق البهائم وغيرها ما ليس فيه  
 قرآن ونحوه فاما ما فيه ذكر الله فلا نهى عنه فإنه انما يجزى للتبرئة والتعود باسمائهم وذكره وكذلك لا نهى عما يتعلق لأجل  
 الزينة ما يبلغ الخيل لا السرف ورواه هذا الحديث ثلاثة مديون وثلاثة أنصار يوزن وفيه تابعيان والتحديث والاختبار  
 والعقنة وأخرجه مسلم في البياض وأبو داود وفي الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه سمع النبي صلى

الله عليه وآله وسلم يقول لا يخلون رجل بامرأة ولا تسافرن امرأة سويا ولو قصيرا (الا ومعهما محرم) بنسب أو غيره أو زوج لها الثامن على نفسه اولى يستترطوا في المحرم والزواج كونهم حائضتين وهو في الزوج واضح وأما في المحرم فسيب به كافي المؤامرات ان الوازع الطبيعي أقوى من الشرعي وكالحرم عبدا هذا الامين والاستثناء من الجليتين كما هو مذهب الشافعي لانس الجليتين الأخيرة فكيف منقطع لانه متى كان معها محرم لم يبق خلوة فالنكاح لا يقع عند رجل مع امرأة الا ومعهما محرم والاول لالهال أي لا يخلون في حال الا في مثل هذا الحال والحديث بخصوص بالزوج فانه لو كان معها زوج بها كان كالخمر بل أولى بالجواز (فقام رجل) لم يعرف اسمه (فقال يا رسول الله اكتبني في غزوة كذا وكذا) أي اثبت اسمي في جملة من يخرج فيها من قولهم اكتبني الرجل اذ كذب نفسه في ديوان السلطان ولم تعين الغزوة (وسخرجت امرأتني) حال كونها (حاجة) ولم يعرف اسم المرأة (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (اذهب فليج مع امرأتك) فقدم الهم كان الغزوية يوم فيه تغديره مقامه بخلاف الحج معها وايس لها محرم غيره قال في القح وبسنة فقدمه ان الحج في حق من له افضل من الجهاد لانه اجتمع له مع حج التطوع في حقه من خصه ميل الفرض لامرأته فيمكن اجتماع ذلك له افضل من مجرد الجهاد الذي ٣٤٣ يحصل المقصود منه بغيره وفيه مشروعية كتابة

قوله يجوز في بعض المياد فتح الزاي غير مهمه موزو أحاديث الباب فيما دل على ان العتق  
من القرب الموجهة للسلامة من النار وان عتق الذ كرا أفضل من عتق الانثى وقد ذهب  
البعض الى تفصيل عتق الانثى على الذكرو استدلل على ذلك بان عتقها يستلزم حرية ولداها  
سواها تزوجها سرأ وعبد وجرد هذا المناسبة لا يصلح امارضة ما وقع النصريح به في  
الاحاديث من فكاك المعتق امارجل أو امرأتين وأيضا عتق الانثى ربعا أنفى في القاب  
الى ضمياها العدم قدرتها على التكسب بخلاف الذكرو قال في الفتح وفي قوله أعتق الله  
بكل عضو وامنه اشارة الى انه ينبغي ان لا يكون في الرقبة نقصه ان التحصيل الاستيعاب  
وأشار الخطابي الى انه يغتفر البعض المجبور بنفقة كالتخصي مثلا واستنكره النووي  
وغيره وقال لا يشك ان في عتق التخصي وكل ناقص فضيلة ايكن السكامل أولى (وعن ابى ذر  
قال قال يا رسول الله أى الاعمال أفضل قال الايمان بالله والجهاد في سبيل الله قال قلت  
أى الرقاب أفضل قال انفسهم اعند أهلها أو أكثرها عتقا وعن ميمونة بنت الحارث انها  
أعتقت وليداتها ولم تستأذن النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلما كان يومها الذى يدور عليها  
فيه قالت اشعرت يا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انى أعتقت وليدتي قال أو فعت  
قالت نعم قال اما انك لو اعطيتم اأخوالك مكان اعظم لاجر لمتفق عليها وفي الثاني

في أعناقهم - ثم حتى يدخلوا في الاسلام ولفظ أبي داود عن محمد بن زياد بلفظ يقادون الى الجنة بالاسل و قد تقدم توجيهه المحجب في حق الله عز وجل في أوائل الجهاد وان معناه الرضا ونحو ذلك قال ابن الجوزي معناه انه - ثم اسروا وقيدها فاعرفوا وصحة الاسلام دخلا أو طوعا فدخلوا الجنة فكان الاكرام على الاسر والتقييده هو السبب الاول فكأنه اطلق على الاكرام التسلسل ولما كان هو السبب في دخول الجنة أقام السبب مقام المسبب وحله جماعة على الجواز قال المهلب المعنى يدخلون في الاسلام مكرهين وسعى الاسلام بالجنة لانه سعيهم اوقال الكرماني وتبعه الرضاوى لعلمهم المسلمون الذين هم اسارى في أيدي الكفار فيؤتون أو يقتلون على هذه الهيئة فيخبرون علمها ويدخلون الجنة كذلك اه وقال الطيبي يحتمل أن يكون المراد بالهالسة الجذب الذي يجذب الحق من خالص عبادته من الضلالة الى الهدى ومن الهبوط الى مهاوى الطبيعة الى الخروج الى الدرجات العلى لكن الحديث في تفسير آل عمران يدل على الحقيقة كما تقدم ونحوه ما أخرج الطبراني من طريق أبي الطفيل رفعه رأيت ناسا من امتي يساقون الى الجنة في السلاسل كرها قلنا يا رسول الله من هم قال قوم من العجم تسبيهم المهاجرون فيدخلونهم الاسلام مكرهين وأما إبراهيم الحربي فتعجه على حقيقة التهمة - و قال المعنى يقادون الى الاسلام مكرهين ويكون ذلك بسبب دخولهم الجنة وليس المراد انهم سلسلوا وقال غيره يحتمل أن يكون المراد بالمسلمين المأسورين عنده أهل الكفر يعوونون



على ذلك أو يشتلون فيحشرون كذلك وغير عن الحشر بدخول الجنة للموت دخولهم فيه عقبه قات ولا ضرورة تدعو الى القول  
 بالجزاء في الحقيقة وقد فسر المفسر صلى الله عليه وآله وسلم بما تقدم فالصبر اليه معية عين ولا قول لاحد عند قوله صلى الله عليه  
 وآله وسلم والله اعلم (عن الصعب بن جثامة رضى الله عنه قال قال حريش النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالابواء) بفتح الهمزة  
 واسكان الموحدة بعد وا من عمل الفرع من المدينة بينه وبين الجنة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلا وسبعين بذلك لبؤى  
 السبول بها (أبو ذؤان) بفتح الواو بعد الموحدة وقتل سيدا أهله وبعد الالف ثون قرية بجامعة بينهم وبين الابواء ثمانية أميال  
 وهي أيضا من عمل الفرع والشئ من الراوى (وسئل) قال في الفتح لم أقف على اسم السائل ثم وجدت في صحيح ابن حبان من طريق  
 محمد بن عمرو عن الزهري بسنده عن الصعب قال سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن أولاد المشركين أنقتلهم معهم قال  
 نعم فظهر ان الراوى هو السائل (عن أهل الدار) أى المنزل الحريين وانظروا مسلم سئل عن الذراري قال عياض الاول هو  
 الصواب ووجه النووي الثاني وهو واضح (يبيتون) مبنية اللفظة على أى يغار عليهم لئلا يبيت ليعرف رجل من امرأة (من  
 المشركين) بيان لاهل الدار أى المنزل ٤٤٤ (فيصاب من نسبائهم وذرايعهم قال) صلى الله عليه وآله وسلم يهيبه الهم أى النساء

والذراري (منهم) أى من أهل الدار من المشركين فى الحكم فى ذلك الحالة وليس المراد اباحة قتلهم بطريق القصاص اليهم بل اذالم يمكن الوصول الى الاتباء الا بوطء البرية فاذا اصابوا الاخذة لاطمئ بهم جاز قتلهم والذلا تقصده الاطفال والنساء بالقتل مع القدرة على ترك ذلك جمعا بين الاحاديث المصرحة بالنهي عن قتلهم ومما هنا قال الصعب بن جثامة (وسمعه) صلى الله عليه وآله وسلم يقول لاحي الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم) ومن يقوم مقامه من خلفائه وهذا حديث مستقل ذكره البخارى فيما سبق فى كتاب

دليل على جواز تبرع المرأة بوزن زوجها وان صله الرحم أفضل من العتق وعن حكيم ابن حزام قال قلت يا رسول الله أرأيت أمورا كنت اتحنت بها فى الجاهلية من صدقة وعتاق وصلة رحم هل لى فيها من اجر قال اسات على ما سلف للثمن خير متفق عليه وقد احتج به على ان الحربي ينفذ عتقه ومتى نفذ قله ولاؤه بالخبر قوله الايمان بالله والجهاد قال النووي ذكر فى هذا الحديث الجهاد به الايمان ولم يذكر الحج وذكر العتق وفى حديث ابن مسعود بالصلاة ثم البر ثم الجهاد وفى حديث آخر ذكر الصلاة من البر واللسان قال العلماء اختلاف الاجوبة فى ذلك باختلاف الاحوال واحتياج المخطئين وذكر ما لا يعمله السائل والسمعون وترك ما علموا فى الفتح ويمكن ان يقال ان لفظه من مرادة كما يقال فلان عقل الناس والمراد من اعلمهم ومنه حديث خيركم خيركم لاهله ومن المعايير انه لا يصير بذلك خيرا للناس اه قوله أنفذهم عند أهلها أى اغتباطهم بها أشد فان عتق مثل ذلك ما يقع غالب الا خلاصا وهو كقوله تعالى ان تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون قوله وأكثرها تخاف رواية البخارى أعلاها ثمانا بالعشرين المسملة وهى رواية النسائي أيضا ولا تكتمى فى الغيبين المجمة وكذا النسائي قال ابن قرقول معناه ما تبارب وزوايه مسلم كما هنا قال النووي لله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واخذة اموال كان مع شخص ألف درهم مثله لا فأراد أن يشتري به رقبة يعتقها فوجد رقبة بنفسه

الشرب ووجه دخوله هنا كونه محتمل ذلك كذلك وفى الحديث دليل على جواز العمل بالهام حتى يرد الخالص ورقبتين لان الحماية تمسكوا بالعمومات الدالة على قتل أهل الشرب ثم نهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل النساء والصبيان والذراري والاطفال وخص ذلك العموم ويحتمل ان يستدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب الى وقت الحاجة ويستنبط منه الرد على من يتخلى عن النساء وغيرهن من اصناف الاموال زهد الانهم وان كان قد يحصل منهم الضرر فى الدين لم يكن يتوقف تجنبهم على حصول ذلك الضرر فى حصول اجتناب والافادة تناول من ذلك بقدر الحاجة (عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه ما ان امرأة) لم تسمع (وجدت فى بعض مجازى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) هى غزوة الفتح كما فى المجموع الاوسط لطبرانى (مقتولة فأنكر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) قال مالك والاوزاعى لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى لو نترس أهل الحرب بين أو تحصنوا ويحصن أو سفيمة متوجهوا معهن النساء والصبيان لم يجز رميهم ولا تحريقهم وقد أخرج ابن حبان فى حديث الصعب زيادة فى آخره ثم نهى عنهم يوم حنين وفى رواية قال ما كانت هذه تقاأل ونهى فذكر الحديث وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى الطائف فقال ألم الله عن قتل النساء من صاحبها فقال يا رسول الله اردقمت فأرادت ان تصير عني فقتلتني فقتلتها فأمرهم ان توأرى

وهو قول الشافعي والكوفيين وقالوا اذا قاتلت المرأة جازقتها او قال لين حبيب الان باشرت القتل أو قصدت اليه وكذلك  
 الصبي المراهق واتفق الجميع كما قتل ابن بطل على منع القصص الى قتل النساء والولدان اما النساء فضايعنهن واما الولدان  
 فلقصروهن عن فعل المكفر ولما في استبقائهم جميعا من الانتفاع بهم اما بالرق واما بالفساد فيمن يجوز ان يقادى به وحكي  
 الحارثي قول الجواز قتل النساء الصبيان على ظاهر حديث الصعب وزعم انه ناسخ لاحاديث النسي وهو غريب (عن ابن  
 عباس رضي الله عنهما ما بلغه ان عليا رضي الله عنه حرقت قومًا بالنار) هم السبئية اتباع عبد الله بن سبا كانوا يزعمون ان عليا  
 ربهم وعند ابن أبي شيبة كانوا قومًا يعبدون الاصنام (نقال لو كذبت انما لم أحرقتهم لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال  
 لا تعذبوا بعباد الله) وهذا اصرح في النسي (ولما قتلهم كما قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من بدل دينه) الحق وهو دين  
 الاسلام (فاقتلوه) وفي شرح السنة فبلغ ذلك عليا فقال صدق ابن عباس وانما حرقتهم على بالرأي والاجتهاد وكان لم يقف على  
 النص في ذلك قبل بخور ذلك للتشديد بالكفار والمبالغة في الشكاية والنكال قال في الفتح واختلاف السلف في التحريق فكره  
 ذلك عمر وابن عباس وغيرهما مطلقا سواء كان ذلك بسبب كفر أو في حال ٣٤٥ مائة أو كان قصاصا واجازته على وخالد بن  
 الوليد وغيرهما وقال المهلب

ليس هذا النسي على التحريم  
 بل على سبيل التواضع ويدل  
 على جواز التحريق فعل الصحابة  
 وقد سئل علي رضي الله عنه وآله  
 وسلم عمن العربيين بالحد يد الممحي  
 وحرقت أبو بكر والاذن بالنار  
 بحضرة الصحابة وحرقت خالد ناسا  
 من أهل الردة وأكثروا المدينة  
 يجوزون تحريق الحصون  
 والمراكب على أهلها وبه قال  
 الثوري والاوزاعي وقال ابن  
 المنذر وغيره لا حجة فيما ذكر للجواز  
 لان قصة العرينيين كانت قصاصا  
 أو منسوخة وتجوز العصا  
 معارض بمنع صحابي آخر وقصة

ورقبتين من ضواطين فالرقتان أفضل قال وهذا بخلاف الاضحية فان الواحدة السميعة  
 فيها أفضل لان المطلوب هنا قتل الرقبة وهناك طيب اللحم قال الحافظ والذي يظهر ان  
 ذلك يختلف باختلاف الاشخاص فرب شخص واحد اذا عتق انتفع باعتق اضعاف ما  
 يحصل من النفع اعتق أكثر عددا منه ورب يحتاج الى كثرة اللحم لتفرقة على المحاييج  
 الذين يتفقون به أكثر مما ينتفع به هو بطيب اللحم فاضا بطان مهما كان أكثر نفعا  
 كان أفضل سواء قل أو أكثر واحتج بمالك في ان عتق الرقبة الكافرة اذا كانت أعلى  
 ثمانين المسألة أفضل وخالفه أصمغ وغيره وقالوا المراد بقوله أعلى ثمانين المسلمين وقد  
 تقدم تقييده بذلك قوله أشعرت بفتح الشين المعجمة والعين المهملة وهو من الشعور  
 قوله وفي الثاني دليل على جواز تبرع المرأة الخ قد قدمنا الكلام على ذلك في باب ما جاء  
 في تصرف المرأة في مالها ومال زوجها من كتاب الهبة قوله أسلمت على ما سلف لك من  
 خير فيه دليل على ان ما فعله الكافر حال كفره من القرب يكتب له اذا أسلم فيكون هذا  
 الحديث مخصوصا بالحديث الاسلام يجب ما قبله وقد تقدم في أوائل كتاب الصلاة وجب  
 ذنوب الكافر بالاسلام ايضا مشروط بان يحسن في الاسلام لما اخرجه مسلم في صحيحه من  
 حديث عبد الله بن مسعود قال قلنا يا رسول الله أنؤخذ بما عملنا في الجاهلية قال  
 من أحسن في الاسلام لم يؤخذ بما عمل في الجاهلية ومن أساء في الاسلام أخذ بالاول

٤٤ نيل خا الحصون وغيرهما مقدمة بالضرورة الى ذلك اذا تعين طر يقال لاظفر بالعدو ومنهم من قيد بان لا يكون معهم  
 أسا ولا صبيان وأما حديث الباب فظاهر النسي فيه التحريم وهو نسخ لامره المتقدم سواء كان بوحى اليه أو باجتهاد منه وهو  
 محمول على من قصد الى ذلك في شخص بعينه وقد اختلف في مذهب مالك في أصل المسئلة في المدخن وفي القصاص بالنار وفي  
 الحديث جواز الحكم بالنسي اجتهاد اثم الرجوع عنه واستحباب ذكر الدليل عند الحكم لرفع الالباس والاستتابة في الحدود  
 ونحوها وان طول الزمان لا يرفع العقوبة عن استحقاقها وفيه كراهة مثل قتل البرغوث بالنار وفيه نسخ السنة بالسنة وهو اتفاق  
 وفيه جواز نسخ الحكم قبل العمل به أو قبل التمكن من العمل به وهو اتفاق الا عن بعض المعتزلة فيما حكاه أبو بكر بن العربي  
 وهذه المسئلة غير المسئلة المشهورة في الاصول في وجوب العمل بالناسخ قبل العمل به وقد اتفقوا على انهم ان تمكنوا من العلم  
 به ثبت حكمه في حقهم اتفاقا فان لم يتمكنوا فالجهور على انه لا يثبت وقد يثبت بالنسخة كالمو كان ناعما والكنه معدور وفي رواية  
 الحمدي ان عليا أقرق المرتدين يعني الزنادقة وقال عمار لم يحرقهم ولكن حفرهم حفرًا وحرقت بعضهم الى بعض ثم دخن عليهم  
 فقال عمرو بن دينار الشاعر  
 لترم بي المنة يا حيت شامت \* اذا لم ترم بي في الحفرتين  
 اذا ما أجهروا خطبا وناارا \* هنالك الموت نقد غير دين

وعند البخاري عن عكرمة قال أني على بن ناذقة فارقهم ولا محمدان عليهما في يوم من حوالة الزنادقة معهم كتب فاهم بنار  
 فاجبت ثم أخرجهم وكتبهم وروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الرحمن بن عبيد عن أبيه قال كان اناس يعبدون الاصنام في  
 السرى ياخذون العطايا فيهم على فوضههم في السجن واستشار الناس فقالوا اقتلهم فقال بل اصنع بهم كما صنع ياينا ابراهيم  
 ففارقهم بالنار وهذا الحديث أخرجه أيضا في استنباه المرتدين وأبو داود وابن ماجه في الحدود وكذا الترمذي والنسائي في  
 المحاربة (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول قرصت) أي لدغت (قله نبيامن  
 الانبياء) هو عزيز وعنده الترمذي الحكيم انه موسى (فاهم بقرية النمل) موضع اجتماعهن (فارقن) أي القرية لحواز  
 التعذيب بالنار وراحق النمل قصاصا وهو غريم مكلف في شرعه واستدل به على جواز حرق الحيوان المؤذى لان شرع من قبلنا  
 شرع لنا اذا لم يأت في شرعنا ما يرفع عنه ورد فيه النهي عن التعذيب بالنار الا في القصاص بشرطه وكذا لا يجوز عندنا قتل النمل  
 الحديث ابن عباس في السنين ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن قتل النملة والنحلة (فاوحى الله اليه) الى ذلك النبي (أن  
 قرصته تلك النملة احرقته) من الامم ٢٤٦ (تسبح الله) تعالى في بدء الخلق فهلائه واحدة وهي التي آذنت بخلاف غير هائل

والآخر وحديث حكيم المذكور يدل على انه يصح العتق من الكافر في حال كفره  
 ويثاب عليه اذا أسلم بعد ذلك وكذلك الصدقة وصله الرحم  
 \* (باب من أعتق عبدا ونسب عليه خدمة) \*  
 (عن سفينة أبي عبد الرحمن قال اعطيتني أم سلمة وشرطت على أن أخدم النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم ماعاش رواه أحمد وابن ماجه \* وفي لفظ كنت مملوكا لم سلمة فقالت  
 أعتقك وأشرت على أن أخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم ماعشت فقالت لولم  
 تشتطي على ما فارق رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ماعشت فاعطيتني واشترطت  
 على (رواه أبو داود) الحديث أخرجه أيضا النسائي وقال لا باس باسناده وأخرجه أيضا  
 الحاكم وفي اسناده سعيد بن جهان أبو حفص الاسدي وثقه يحيى بن معين وأبو داود  
 السجستاني وقال أبو حاتم الرازي شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به وقد استدل به هذا  
 الحديث على صحة العتق المعلق على شرط قال ابن رشد ولم يمتنعوا ان العبد اذا أعتقه  
 سيده على أن يخدمه سبعين سنة لا يمتنع الا بخدمته قال ابن رسلان وقد اختلفوا في  
 هذا فـ كان ابن سيرين يثبت الشرط في مثل هذا وسئل عنه أحمد فقال يشترى هذه  
 الخدمة من صاحبه الذي اشترط له قبل له يشترى بالدينار ثم قال ثم اهـ وقال الخطابي  
 هذا وعد بعهده باسم الشرط ولا يلزم الوفاء به وأكثر الفقهاء لا يعصمون ايقاع الشرط

يصدر منها اجنبية وفيه اشارة الى  
 انه لو أحرق التي قرصته لما عوتب  
 وقيل لم يقع عليه العتب في أصل  
 القتل ولا في الاحرار بل في الزيادة  
 على النملة الواحدة وهو يدل  
 لجوازه في شرعه وتعتب بأنه لو  
 كان كذلك لم يعاتب أصلا وراثسا  
 أو أنه من باب حسنات الابرار  
 سيئات المقرير وهذا الحديث  
 أخرجه مسلم في الحيوان وأبو داود  
 في الادب والنسائي في الصيد وابن  
 ماجه (عن جرير) بن عبد الله  
 الاجسي (رضي الله عنه قال  
 قال لي رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم (الترجيح) طلب  
 يتضمن الامر باراحة قلبه

المقدس (من ذي الخصلة) بفتحات هو الاسم لانه لم يكن شيء أعجب اقلبه صلى الله عليه وآله وسلم من بقاء ما يشترطه  
 من دون الله وخص جري ابلد لانهم كانت في بلاد قومه وكان هو من اشرافهم (وكان) ذو الخصلة (بيننا) اصم (في خنم) كجوف  
 قبيلة شامية يتسجون الى خنم بن اثار بن اراس أو اسم البيت الخصلة واسم الصنم ذو الخصلة وضعفه الزنجشري بان ذولا نضاف  
 الا الى أسماء الاجناس (يسمى) أي ذو الخصلة (كعبة اليمانية) لانه بارض اليمن فضاهاها الكعبة البيت الحرام من اضافة  
 الموصوف الى الصفة وجوز الزكوفون وهو عند البصر بين بتقدير كعبة الجهة اليمانية (قال) جرير (فانطلقت) أي قبل  
 وفاته صلى الله عليه وآله وسلم بشهرين (في خمسين ومائة فارس من اجس) قبيلة من العرب وهم اخوة بجيلة زهظ جرير  
 يتنسبون الى اجس بن العوث بن اثمار وبجيلة امرأة تنسب اليها القبيلة المشهورة (وكانوا اصحاب خيل) أي يشتون عليها  
 لقوله (قال) وكنت لا أثبت على الخيل (فضرب) صلى الله عليه وآله وسلم (في صدرى) لان فيه القلب (حتى رأيت أثر أصابعه)  
 الشريفة (في صدرى وقال اللهم ثبته) على الخيل (واجعله هاديا) غيره حال كونه (مهديا) في نفسه (فانطلق) جرير (اليها) أي  
 الى ذي الخصلة (فكسرها) أي هدم بناءها (وخرقها) بازرقى النار فيها من الخشب (ثم بعث) جرير (الى رسول الله صلى  
 الله عليه وآله وسلم) حال كونه (بجيرة) بتكسيرها وخرقها (فقال رسول جرير) هو أبو اوطاة حين بن ربيعة رسول الله

صلى الله عليه وآله وسلم (والذى بعثك بالحق ماجئتك حتى تركتم اكلهم اجمل اجوف) بالهمزة والجيم والفاء أى صارت كالبعير  
 انحلل الجوف (أو) قال (أجرب) بالراء والموحدة كناية عن نزع زينة أو اذهاب بهجته أو قال الخطاى مثل الجمل المظلي بالفتح طران  
 من جربه اشارة الى ما حصل له من سوء الاحراق (قال فيبارك) صلى الله عليه وآله وسلم (في خيل أجس ورجالها) أى دعاها  
 بالبركة (خمس مرات) مبالغته واقتصر على الترتلانه مطلوب قال في الفتح ذهب الجهور الى جواز التحريق والتخريب في بلاد  
 العدو وكرهه الاوزاعى والليث وأبو ثور واحتجوا بوضعية أبي بكر عليه وشه ان لا تفعلوا شيئا من ذلك وأجاب الطبري بان النهي  
 محمول على القصة - لذلك يخلاف ما اذا اصابوا ذلك في خلال القتال كما وقع في نصب المختصين على الطائف وهو نحو ما أوجب به في  
 النهي عن قتل النساء والصبيان وهذا قال أكثر أهل العلم ونحو ذلك القتل بالغريق وقال غيره انما نهى أبو بكر جبروشه عن  
 ذلك لانه علم ان تلك البه لا تستفتح فاراد بقاءها على المسلمين والله أعلم (عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال هلك) أى مات (كسرى) بكسر الكاف وقد فتى معرب خسرواى واسع الملك وهو اسم لكل من ملأ القرس (ثم لا يكون  
 كسرى بعده) بالعراق (وقبصر) بغير صرف للجحمة والعلمية (لهما سكن ٣٤٧) ثم لا يكون قبصر بعده) بالشام قال الشافعى

وسبب الحديث ان قريشا كانت  
 تأتى الشام والعراق كثيرا للتجارة  
 في الجاهلية فلما أسلموا خافوا  
 انقطاع سفريهم اليهما فنهضوا  
 بالاسلام فقال صلى الله عليه وآله  
 وسلم لا كسرى ولا قبصر بعدهما  
 بهذين القليين ولا ضرر عليكم  
 فلم يكن قبصر بعده بالشام ولا  
 كسرى بالعراق ولا يكون  
 (واقسمين كنوزهما) أى مالهما  
 المدفون وكل ما يجتمع ويدخر (في  
 سبيل الله) عز وجل وهذا  
 الحديث أخرجه مسلم (وعنه)  
 أى عن أبي هريرة (رضى الله عنه  
 قال سمى النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم الحرب خدعة) في

بعد العتق لانه شرط لا يلاقي ملكا ومنافع الحر لا يملك كها غيرة الا في اجارة أو مافى  
 معناها قال في الجرم سنة ومن قال اخذ من أولادى في ضيعتهم عشرين سنة فإذ مضت  
 فانت حر عتق باستكمال ذلك اجماعا لحصول الشرط والوقت قال قلت ولو خدمهم في غير  
 تلك الضيعة اذ القصد الخدمة لا مكانهم وكذلك لو فرق المسلمين عليهم لم يضر قال الامام  
 يحيى والسنة مدفيه قبل الوفاء كل تصرف اجماعا قال في الحر في دعوى الاجماع نظر قال  
 الامام يحيى وتكرمه الخدمة اجماعا اذ قد وهبها السيد لهم قال الهادى ويعتق بضى المدة  
 وان لم يخدم اذ علق بضمها حيث قال فاذا مضت قال واذا مات الاولاد قبل الخدمة  
 ومضى المسلمين بطل العتق ابطال شرطه وقيل ان كان لهم أولاد عتق بخدمة منهم اذ  
 بعضهم اللفظ لا غيرهم من الورثة

\*(باب ما جاء فيمن ملك ذارحم محررم)\*

(عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا يجوزى ولد عن والده الا ان  
 يجدهموا كافيتريه في عتقه رواه الجماعة الا البخارى \* وعن الحسن عن سمرة ان النبي  
 صلى الله عليه وآله وسلم قال من ملك ذارحم محررم فهو حر رواه الخمسة الا النسائي \* وفي  
 لفظ لا جد فهو عتيق ولا يداود عن عمر بن الخطاب موقوفا مثل حديث سمرة وروى  
 ابن ابي رجا الامن الانصار استأذوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يقلوا يا رسول الله

غزوة الخندق لم يابعت نعيم بن مسعود بخندل بين قريش وغطفان واليهود قاله الواقدي وتكون بالتورية وبالكمين وبخلاف  
 الوعد ونحو ذلك قاله ابن العربي وذلك من المستغنى الجائر الخصوص من المحرم وقال النووي اتفاقا على جواز خداع الكفار  
 في الحرب كيفية أمكن الآن يكون فيه نقض عهد أو امان فلا يجوز قال في الفتح وفي الحديث الاشارة الى استعمال الرأى  
 في الحرب بل الاحتياج اليه أكد من الشجاعة واهذا وقع الاختصاص على ما يشير اليه هذا الحديث وهو كقوله الحج عرفة وقد  
 قال ابن المنير معنى الحرب خدعة أى الحرب الجيدة لصاحبها السكاملة في مقصودها انما هى الخدعة لا المواجهة وذلك لخطر  
 المواجهة وحصول الظفر مع الخدعة بغير خطر وهذا الحديث أخرجه مسلم في المغازى وابوداود والترمذى في الجهاد والنسائي  
 في السير (عن البراء بن عازب رضى الله عنه ما قال جعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الرجال جمع راجل على خلاف  
 القيام وهم الذين لا خيل معهم (يوم أحد) وكثروا حرسين رجلا عبد الله بن جبير) بضم الجيم وفتح الموحدة الانصارى استشهد يوم  
 أحد (فقال) لهم صلى الله عليه وآله وسلم (ان رأيتونا نخططنا الظير) أى ان رأيتونا قد زاننا من مكاتبنا وابتنا من زمين او ان قتلنا  
 وأكلت الطير لم نمان (فلا تبرحوا مكانكم هذا حتى ارسل اليكم) وعند ابن اسحق قال انضخوا الخيل عننا بالنبل لا ياتونا من  
 خلفنا (وان رأيتونا هزمتنا القوم واوطأناهم) أى مشينا عليهم وهم قتل على الارض (فلا تبرحوا) أى فلا تروا مكانكم

(حتى ارسل اليكم) وعند ائمتنا والماكم والطبراني من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم افاهمهم في موضع ثم قال اجواظهم وانا فان رأيتمونا فقتل فلا تنصرونا وان رأيتمونا فقتلوا فلا تشركونا (فهزمواهم) أي هزم المساون الكفار (قال) أي البراء (فانا والله رأيت النساء) المشركات (يشددن) أي يسرن عن المشي أو يشددن على الكفار يقال شد عليه في الحرب أي جمل واللقابى يستدن أي يشين في سنفد الجبل يردن ان يصعدنه حال كونهن (قدبت) أي ظهرت (خسلاهن واسوقهن) جمع ساقا ليعينن ذلك على الهرب (رافعات ثيابهن) وهي ابن ابي بصير النساء المذكورات وهن هن ذنبت عتبة خرجت مع أبي سفيان وأم حكيم بنت الحرث بن هشام خرجت مع زوجها عكرمة بن أبي جهل وفاطمة بنت الوليد بن المغيرة مع زوجها الحرث بن هشام وبرزة بنت مسعود النخعية مع صفوان بن أمية وهي أم ابن صفوان وربطة بنت شيبة السهمية مع زوجها عمرو بن العاص وهي أم ابنه عبد الله وسلافة بنت سعد مع زوجها طلحة بن أبي طلحة الطخفي وخناس بنت مالك أم مصعب ابن عمير وعرة بنت علقمة وعند غيره كان النساء اللاتي خرجن مع المشركين يوم أحد خمس عشرة امرأة وانما خرجت قریش بنسائهم الاجل الثبات (فقال ٣٤٨ أصحاب عبد الله بن جبير) وهم الرجال (الغنية أي قوم الغنية ظهور) أي غاب

اثنت لنا فلم تترك لابن أخنعة عبا من فداه فقال لا تدعوا منه درهما رواه البخاري وهو يدل على انه اذا كان في الغنية ذورحم لبعض الغاين ولم يعين لم يعتق عليه لان العباس ذورحم محرم من النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومن على رضى الله عنه) حديث برة قال أبو داود والترمذي لم يروا الا حاد بن سلمة عن قتادة عن الحسن ورواه شعبة عن قتادة عن الحسن من سلا وشعبة أحفظ من حاد ولكن الرفع من الثقة زيادة لولاماني مسمع الحسن بن برة من المقاتل وقال علي بن المديني هو حديث منكر وقال البخاري لا يصح وأثره أخرجه أيضا النسائي وهو من رواية قتادة عنه ولم يسمع منه فان مولده بعد موت عمر بن الخطاب وثلاثين سنة وفي الباب عن ابن عمر وهو عا عند النسائي والترمذي وابن ماجه والماكم قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من ملك ذارحم محرم فهو حرو هو من رواية ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار عنه قال النسائي حديث منكر ولا نعلم أحدا رواه عن سفيان غير ضمرة وقال الترمذي لم يتابع ضمرة بن ربيعة على هذا الحديث وهو خطأ عند أهل الحديث وقال البيهقي انه وهم فاختش وقال الطبراني وهم فيه ضمرة والحقوظ بهذا الاسناد حديث النهي عن بيع الولاء وعن هبته وقد رد الماكم هذا وقال انه روى من طريق ضمرة الحديثين بالاسناد الواحد بضمرة وهذا وثقه يحيى بن معين وغيره ولم يخرج له الشيخان وقد صحح حديثه هذا ابن

(أصحابكم) المؤمنون الكفار (فما تظنون فقال عبد الله بن جبير أنسيت ما قال لكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قالوا والله لئانئ الناس فلنصيب من الغنية فلما أتوهم صرفت وجوههم) أي قلبت وجوههم الى الموضوع الذي جاؤا منه (فأقبلوا منهم زمين) عقوبة ليعصيانهم قوله صلى الله عليه وآله وسلم لا تبرحوا (فذلوا) حين (يدعوه) الرسول في اخرهم (في جاعتهم المتاخرة الى عباد الله انارسل الله من بكر فله الجنة) فلم يبق مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم غير اثني

عشر رجلا منهم أبو بكر وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وحرم وأبو عبيدة بن الجراح وحباب بن المذثر وسعد بن معاذ وسعد بن حضير (فأصابوا من أي طائفة من المسلمين) سبعين منهم حمزة بن عبد المطلب ومصعب بن عمير (وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه أصابوا من المشركين يوم بدر أربعين واثثة سبعين أسير أو سبعين قتيل أو قتال أبو سفيان) حضر بن حرب (أفي القوم محمد ثلاث مرات فقامهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يجيبوه ثم قال أفي القوم ابن أبي خافة) أبو بكر الصديق (ثلاث مرات ثم قال أفي القوم ابن الخطاب) عمر (ثلاث مرات) وغيره صلى الله عليه وآله وسلم عن أجابه أبي سفيان تصاوانا عن الخوض فيما لا فائدة فيه وعن خصام مثله وكان ابن قتيلة قال لهم قتله (ثم رجع) أبو سفيان (الى أصحابه فقال اما هؤلاء فقد قتلوا فناما لعمركم نفسه فقال كذبت والله يا عباد الله ان الذين عددت لاجلهم كلهم) وانما أجابه بعد النهي بحياة اللظ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه قتل وان باصحابه الوهن فليس فيه عصيان له في الحقيقة (وقد بقي لنا ما يسوءك) يعني يوم الفتح (قال) أي أبو سفيان (يوم يوم بدر) أي هذا اليوم في مقابل يوم بدر (والحرب سجال) أي دول مرهاته ولا موهه فاهولاه (انكم ستجدون في القوم مثله) أي انهم يجدوا الوفاء وبقر واطونهم وكان خيرة رضى الله عنه عن مثله (لم آصبرها) يعني انه لما صبر على قبيح لا يجلب إبقاء له نفعا (ولم تسؤني) أي لم اكرها وان كان وقوعها

بغير امرى وعند ابن اسحق والله ما سخطت وما نيت وما امرت وانما لم تسوء لانهم كانوا اعداء له وقد كانوا افتلوا ابنه يوم بدر  
(ثم اخذ يرتجز) بقوله (اعل هبل اعل هبل) اسم صنم كان في الكعبة اى علا حزنك يا هبل (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
الاجيبوا له) اى لابي سفيان (قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله اعلى وأجل قال) ابوسفيان (ان لنا العزى) صنم كان لهم  
(ولا عزى لكم) فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم (الاجيبوا له قالوا يا رسول الله ما تقول قال قولوا الله مولانا ولا مولى  
لكم) اى الله ناصرنا وهذا الحديث أخرجه أيضا في المغازي والتفسير وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير والنفسير  
والغرض منه هذا ان الهزيمة وقعت بسبب مخالفة الرماة اقوال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفيه كراهة التمازج والخاصم  
واتجادل والاختلاف في المقاتلة في أحوال الحرب بان يذهب كل واحد منهم الى رأى ويبان عقوبة من عصى امامه بالهزيمة  
وقال الله تعالى ولا تنازعوا فتة شلوا وتذهب ربحكم قال قتادة ربح الحرب (عن سلمة بن الاكوع) سنان بن عبد الله (رضى  
الله عنه قال خرجت من المدينة ذاهبا نحو الغابة) وهى على بر يد من المدينة فى طريق الشام (حتى اذا كنت بغيمة الغابة) وهى  
كاعقة فى الجبل (لقيني غلام لعبد الرحمن بن عوف) لم يسم الغلام ويحمل ٣٤٩ انه رباح الذى كان يخدم النبي صلى الله

حرم وعبد الحق وابن القطن قوله لا يجزى بفتح أوله اى لا يكافئه بماله من الحقوق  
عليه الابان يشتره نية عقده وظاهره انه لا يعتق بمجرد الشراء بل لابد من العتق وبه  
قالت الظاهرية وخالفهم غيرهم فقالوا انه يعتق بنفس الشراء قوله ذارحم بفتح الراء  
وكسر الحاء وأمه له موضع تكون بن الوليد ثم استعمل للقرابة فيقع على كل من بينك  
ويشبه نسب يوجب تحريم النكاح قوله محرم بفتح الميم وسكون الحاء المهملة وفتح الراء  
الخفيفة ويقال محرم بضم الميم وفتح الحاء وتشد يد الراء المفتوحة والمحرم من لا يحل  
نكاحه من الاقارب كالاب والاخ والعم ومن فى معناهم قال ابن الاثير الذى ذهب اليه  
أكثر أهل العلم من الصحابة والتابعين واليه ذهب أبو حنيفة وأصحابه وأحمدان من ملأ  
ذارحم محرم عتق عليه مذكرا كان أو أنثى وذهب الشافعى وغيره من الأئمة والصحابة  
والتابعين الى انه يعتق عليه الاولاد والاولاد والامهات ولا يعتق عليه غيرهم من قرابته  
وذهب مالك الى انه يعتق عليه الولد والوالد والاخت ولا يعتق غيرهم قال البيهقى وافتقرا  
أبو حنيفة فى بنى الاعمام انهم لا يعتقون بحق المالك واستدل الشافعى ومن وافقه بان غير  
الوالدين والاولاد قرابة لا تعلق به ارداد الشهادة ولا تجب به النفقة مع اختلاف الدين  
فأشبه قرابة ابن العم وبأنه لا يعصمه فلا يعتق عليه بالقرابة كابن العم وبأنه لو استحق  
العتق عليه بالقرابة لمنع من يبعه اذا اشتراه وهو مكاتب كالوالد والولد ولا يخفى ان

عليه وآله وسلم (قلت) له (ويحك  
ما بك قال أخذت) بضم الهمزة  
آخره شدة فوقية ساكنة مبنيا  
للمفعول (افاح النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم) واحدها قوح  
وهى الحلوب وكانت عشرين  
لقة تترعى بالغابة وكان فيهم  
عبيته بن حصن الفزارى (قلت  
من أخذها قال غطفان وفزارة)  
قبيلتان من العرب فيها أبو ذر  
(فصرخت ثلاث صرخات  
اسمعت ما بين لائقيها) أى لائقى  
المدينة واللاية الحرة (يا صبا حاه  
يا صبا حاه) مرتين بفتح الصاد  
هو منادى مستغاث والالف  
للاستغاثة والهاء الساكنة وكانت

نادى الناس استغاثة بهم فى وقت الصباح وقال ابن المنير انهم اللدنية وربما سقطت فى الوصل وقد ثبتت فى الرواية فيوقف عليها  
بالسكون وقال القرطبي معناه الاعلام به هذا الامر المهم الذى دهمهم فى الصباح وهى كلمة يقولها المستغيث وكانت عادتهم  
يغيرون فى وقت الصباح فسكانه قال تأهبوا مادهمكم صبا حاه قال ابن المنير ان الدعوة ليست من دعوى الجاهلية المنهى عنها  
لانها استغاثة على الكفار (ثم اندفعت) أى اسرعت فى السير وكان ماشيا على رجله (حتى لقاهم وقد أخذوها فجعلت أريمهم)  
بالنيل (وأقول انا بن الاكوع واليوم يوم الرضع) بضم الراء وتشديد الصاد المتجعة أى يوم هلاك اللثام من قولهم ائيم راضع  
وهو الذى رضع اللثوم من ثدى أمه وكل من نسب الى أوم فانه يوصف بالمص والراضع وفى المثل الأم من راضع وأصله ان رجلا  
من العمالة طرقه ضيف الى الفص ضرع شانه لا يسمع الضيف صوت الحليب فكثر حتى صار كل ائيم راضعا سواء فعل ذلك  
أول مرة له وقيل المعنى اليوم يعرف من رضع كريمة فأنجبته أو لثيمة فأنجبته أو اليوم يعرف من أرضعته الحرب من صغره وتدرّب  
بها من غيره (فاستندت منهم) أى استخلصت الافاح من غطفان وفزارة (قبل أن يشربوا) أى المساء (فأقبلت بها) حال كونى  
(اسوقها فلقينى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان قد خرج اليهم غداة الاربعاء فى الحديدة متعففا فى خمسةائة وقيل سبعة مائة  
بعد ان جاء الصريح ونودي يا خيل الله اركبي وبعده لله قد ادبني عمر بن الخطاب وقال له امض حتى تطهرك الخيل ويأعلى اثر لحيك فقلت



نا رسول الله ان القوم) يعنى غطفان وفزارة (عظماي) بكسر العين (وانى أبعثهم - ثم أن يشربوا) أى كراهة شربهم (سقيم)  
 بكسر السين وسكون القاف أى حظهم من الشرب (فأبعث فى أثرهم) بكسر الهمزة وسكون المثلثة وعنه ابن سعد فلو  
 بعثنى فى ما تمرد رجل استمقت ما يدينهم - من السيرج وأخذت بأعناق القوم (فقال يا ابن الاكوع ملكك) أى قدوت عليهم  
 فاستعبدتهم وهم فى الاصل اجار (فأصبح) أى فارق وأحسن العتق ولا تأخذ بالشدة (ان القوم) غطفان وفزارة (يقرون)  
 أى يضائفون (فى قومهم) يعنى انهم وصلوا الى غطفان وهم يضيفونهم ويساعدونهم فلا فائدة فى البعث فى الاثر لانهم لحقوا  
 بأصحابهم وزاد ابن سعد فجاء رجل من غطفان فقال متروا على فلان الغطفاني فخرأله - جزورا فلما أخذوا يكشطون جلد ها  
 رأوا غيرته فتركوها وخرجوا هرايا الحديث وفيه معجزة حيث أخبر صلى الله عليه وآله وسلم بذلك وكان كما قاله وفى بعض أصول  
 البخارى يقررون يضم الراء مع فتح أرله أى ارقى بهم فانهم يضيفون الاضاف فقرأ صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لهم رجاء توهم  
 وانابهم وهذا الحديث الثانى عشر من ثلاثين البخارى وأخرجه أيضا المغازى وكذا مسلم وأخرجه النساق فى اليوم  
 والليله (عن أبى موسى) الأشعرى ٣٥٠ (رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيكوا العاقى)

نصب مثل هذه الاقضية فى مقابلة حديث سيرة وحديث ابن عمر مما لا ينفك اليه  
 منصف والاعتماد ذراعتهم ما يضاف - ما من المقال المنة قدم ساقط لانهم ساء ما يضاف - ما من  
 فبصالحان للاحتجاج وحكى فى الفتح عن داود الظاهري انه لا يعتق أحد على أحد قوله  
 لابن اختنا بالمنة من فوق والمراد انهم أخوال أبيه عبد المطلب فان أم العباس هى  
 تنبذ بالذنون والقومية مصغرا يفت جنان بالجريم والذنون وليست من الانصار وانما  
 أرادوا بذلك ان أم عبد المطلب منهم لانها سلمى بنت عمرو بن أحيمة بهم لبنين مصغرا وهى  
 من بنى النجار ومثله ما وقع فى حديث الهجرة انه صلى الله عليه وآله وسلم نزل على أخواله  
 بنى النجار وأخوه الحقيقية انما هم بنو زهرة وبنو النجار هم أخوال جده عبد المطلب  
 وقد استدلل بحديث أنس هذا من قال انه لا يعتق ذوالرحم على رحبه وقد ترجم عليه  
 البخارى فقال باب اذا أمر أخوال الرجل او عمة هل يفادى قال فى الفتح قيل انه أشار به هذه  
 الترجمة الى تضعيف ما ورد فى ابن مالك ذراحم محرم

\*(باب ان من مثل بعد عتق عليه)\*

(عن ابن جرير عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو أن زبائعا بأبى روح  
 وجد غلاما له مع جارية له فجاءه فأنه وجبه فأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال من  
 فذل هذا ابن قال زبائع فدعا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ما جئت على هذا فقال

بالعين المهملة وبعد الافنون  
 على وزن القاضى (يعنى الاسير)  
 أى من المسلمين من بيت المال  
 (وأطعموا الجائع) آدميا أو  
 غيره (وعودوا المريض) وهذه  
 الأخيرة سنة مؤكدة والاوليان  
 فرض كفاية كفاية عليه كآفة  
 العلماء وفيه وجوب فكك الاسير  
 من ايدي العدو بمال أو بغير مال  
 (عن أبى جحيفة) وهب بن  
 عبد الله السواقى (رضى الله عنه)  
 انه (قال قلت لعل) رضى الله  
 عنه (هل عتقكم) أهل البيت  
 النبوى (شئ من الوحي) خصكم  
 به النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 دور غيركم كما تزعّم الشيعة الا

فانى كتاب الله قال) على (لا الذى انى الحبسة) أى شقة فى الارض حتى يثبت ثم انجرت فكان منها حب كثير (ويزا) كان  
 النعمة) أى خلقها (ما اعلمه) عندهنا (الافهم ما يعطيه الله رجلا فى القرآن) فيه جو زاستخراج العالم من القرآن به فهمه ما لم  
 يكن منقولاً عن المفسرين اذا وافق أصول الشريعة وهذا فيه تأييد لقول امام دار الهجرة مالك رحمه الله ليس العلم بكثرة  
 الرواية وانما هو نور وفهم يضعه الله فى قلب من يشاء (وما فى هذه الصحيفة) وهى الورقة المكتوبة وكانت معلقة بقبضة سيده  
 وعند الناس فى فخرج كتابا من قراب سيفه قال أبو جحيفة (قلت) لعل رضى الله عنه (وما) أى أى شئ (فى هذه الصحيفة قال)  
 فيها (العقل) أى حكم العقل وهو الدينة أى أحكامها ومقاديرها واصفائها واسماها (وفكك الاسير) وهو ما يحصل به خلاصه  
 (وان لا يقتل مسلم بكافر) أى وحكم تحريم قتل المسلم بالكافر وهذا من ذهب الجمهور وخلاف الحنفية مستدلين بانه صلى الله عليه وآله  
 وسلم قتل مسلما بعد رواه الدارقطنى لكنه حديث ضعيف لا يحتاج به وهذا الحديث سبق فى كتاب العلم (عن أنس بن مالك رضى  
 الله عنه ان رجلا من الانصار) لم يسموا (استأذنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالوا يا رسول الله اتذن فلنترك لابن اختنا  
 عباس) بن عبد المطلب وليسوا بأخواله بل أخوال أبيه لان أمه سلمى بنت عمرو ومن بنى النجار وليست تنبذ أم عباس انصارية  
 اتضاها وقالوا ابن اختنا نسكون المنة عليهم فى اطلاقه بخلاف ما لو قالوا اتذن لنا فلنترك لعمك (فداه) أى المال الذى يستنقذه

نفسه من الامر (فقال لاتدعون مني) أي لاتتركون من فديته (ذرهما) وانما لم يبيهم صلى الله عليه وآله وسلم الى الترك لئلا يكون في الدين نوع محاباة وكان العباس ذامال فاستوفيت منه الفدية وصرفت الى الغنائين وعند ابن اسحق انه صلى الله عليه وآله وسلم قال يا عباس ادفن نفسك وابني أخيك عقیل بن أبي طالب ونوفل بن الحارث وحليفك عتبة بن عمرو وعند موسى بن عتبة ان فداهم كان أربعين اوقية ذهباً (عن سالم بن الاكوع رضى الله عنه قال أتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عین من المشركين) أي جاسوس وخوص صاحب السر وسمى عین الان جلی عليه بعينه أو أشد اهتقاه بالرؤية واستغراقه قیما كانه جميع بدنه صار عینا قال في الفتح لم أقف على اسمه (وهو في سفر) وعند مسلم ان ذلک كان في غزوة هوازن (جلس عند أصحابه يتحدث ثم انقلب) أي انصرف (فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطبموه وقتلوه فقتله) سالم بن الاكوع (فقتله) بتشديد الباء أي اعطاه (سلبه) نافلة زائدة على ما يستحقه بالغنية وهو الشئ المسلوب تسمى به لانه يسلب عن المقتول والمراد به ثياب القتل والخلف وآلات الحرب والبرج واللباس والسوار والمنطقة والخناتم والقصة معه ونحو ذلك مما هو بسيط في الفقه وهذا السلب الذي اعطيه سلمة من مقتوله جل اجر عليه رحله وسلاحه كما وقع مبينا ٣٥١ في مسلم وفي الحديث قتل الجاسوس الحربی

الكافر باذناق وأما المعاهد والذي فقال مالك يفتقض عهده بذلك وعند الشافعية خلاف اما لو شرط عليه ذلك في عهده فيمنع فتنقض اتفاقا وقد استدل به على جواز تأخير البيان عن وقت الخطاب لان قوله تعالى انما غنمتم من شئ عام في كل غنمة فبين صلى الله عليه وآله وسلم بعد ذلك بمن طويل ان السلب للقاتل سواء قتلنا ذلك بقول الامام ام لا قال القرطبي فيه ان للامام ان ينفذ بجميع ما أخذته السرية من الغنمة لمن يراه منهم - وهذا الحديث أخرجه أبو داود في الجهاد والنسائي في السير (عن ابن عباس رضى الله عنهما

كان من أمره كذا وكذا فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر فقال يا رسول الله فولى من أنا فقال مولى الله ورسوله فاوصى به المسايين فلما قبض جاء الى أبي بكر فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال نعم فنجري عليك النفقة وعلى عيالک فاجر اهل عليه حتى قبض فلما استخاف عمر جاءه فقال وصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال نعم أين تريد قال مصر قال فسكتب عمر الى صاحب مصر أن يعطيه أرضا يا كاهاروا أحد وفي رواية أبي حمزة الصديقي حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم صار خا فقال له مالك قال سيدي رأي أقبل جارية له فحبب هذا كبري فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بالرجل فطلب فلم يقدّر عليه فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اذهب فانت حر رواه أبو داود وابن ماجه وزاد قال علي من نصرتي يا رسول الله قال تقول رأيك ان استرقني مولاي فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على كل مؤمن أو مسلم وروى ان رجلا أعتد أمة له في مقل جارق فخرجها فاعتقها عمر وأرجعه ضربا حكا أحمد في رواية ابن منصور قال وكذلك أقول) حديث عمرو بن شعيب سكت عنه أبو داود وقال المنذري في اسناده عمرو بن شعيب وقد تقدم اختلاف الأئمة في حديثه وفي اسناده

انه قال يوم الخميس وما يوم الخميس) أي أي يوم هو نجب منه لما وقع فيه من وجعه صلى الله عليه وآله وسلم قال الكرماني الغرض منه تفخيم أمره في الشدة والمكروه وهو امتناع الكتاب فيما يعقده ابن عباس (نم بكى حتى خضب) أي رطب وبلى (دمعه) الحصباء فقال استبد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وجهه) الذي توفي فيه (يوم الخميس فقال اتنوني بكتاب) أي بأدوات كتاب كالتقلم والدواة أو أراد بالكتاب ما من شأنه أن يكتب فيه نحو السكاغد والسكتف (أكتب لكم) بالجزم جوابا لا امر وبالرفع على الاستئناف وهو من باب الجواز أي أمر ان يكتب لكم (كتابا ان تضلوا بعدهم أبدأ فتنازعوا) في باب كتابة العلم قال عمران النبي صلى الله عليه وآله وسلم غايه الوجع وعندنا كتاب الله حسبنا فاختلنا وأكثرا للفظ (ولا ينبغي عند نبي) من الانبياء (تنازع) في كتاب العلم قال أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم قوموا عني ولا ينبغي عندى التنازع ففيه التصريح بأنه من قوله صلى الله عليه وآله وسلم لامن قول ابن عباس والظاهر ان هذا الكتاب الذي اراد انما هو في النص على خلافة أبي بكر لئلا يكتهم لما تنازعوا واشتد مرضه صلى الله عليه وآله وسلم عدل عن ذلك مع ولا على ما أصله من استخلافه في الصلاة وعند مسلم عن عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم قال ادعني لي أبأبكر وأخلك اكتب كتابا فاني أخاف ان يمضي مني ويقول قائل أنا أولى ويأبى الله والمؤمنون إلا أبأبكر وعند ابن ابراهيم حديثها ما لا يشهد بوجهه صلى الله عليه وآله وسلم قال اتنوني بدواة وكتب أو

فروا من اكتب لابي بكر كتابا لا يختلف الناس عليه ثم قال معاذ الله ان يختلف الناس على أبي بكر فهو ذانص صريح فيما ذكرناه والله صلى الله عليه وآله وسلم إنما ترك كتابه معولا على انه لا يقع الا كذلك وهذا ينطل قول من قال انه كتاب بزيادة احكام وتعليم وخشى عرجز الناس عن ذلك (فقالوا هجر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) بلفظ الماضي وقد ظن ابن بطال انه باعنى اختلط وابن التين انه باعنى هذى وهذا غير لائق بقدره الرفيع اذ لا يقال ان كلامه غير مضبوط في حالته من الحالات بل كل ما يتكلم به حتى صحيح لاخلاف فيه ولا غلط سواء كان في صحة أو مرض أو نوم أو يقظة أو رضاء أو غضب ويحتمل ان يكون المراد ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هجركم من الهجر الذي هو ضد الوصل لما قد ورد عليه من الواردات الالهية ولذا قال في الرفيق الاعلى وقال النووي وان صح بدون الهمة فهو لما أصابه من الحيرة والدهشة لعظم ما شاهد من هذه الحالة الدالة على وفاته وعظم المصيبة اجرى الهجر مجرى شدة الوجع قال السكرتاني فهو ويجازلان الهذيان الذي للمريض مستلزم لشدته ووجهه فاطلق الملتزم واراد الا لازم وفي رواية الهجر بهمزة الاستفهام الاتكاري اى هذى انكارا على من قال لا تكتبوا اى لا تكتبوا ما كره من هذى في كلامه ٣٥٢ أو على من ظنه بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم في ذلك الوقت لشدته المرض

عليه (قال) صلى الله عليه وآله وسلم (دعوني) اى اتركوني (فالذى اتافيه) من المراقبة والتأهب للقائه الله تعالى والتفكير في ذلك (خير مما تدعوني اليه) من الكتابة وشحوها (وأوصى عند موته بثلاث) فقال (اخرجوا المشركين من جزيرة العرب) وعند أحمد من حديث عائشة آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن قال لا يترك بجزيرة العرب دينان وعنده أيضا من حديث أبي عبيدة قال آخر ما تكلم به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخرجه وداهل الخيلاء واهل نجران من جزيرة

الحجاج بن أرقطه وهو ثقة لكنه مدلس وبقية رجال أحمد ثقات وأخرجه أيضا الطبراني وأثر أخرجه مالك في الموطأ بلفظ ان وليدة أتت عمر وقد ضرب بها سيمدها بن أرفاصها بها فافعة فها عليه وأخرجه أيضا الحاكم في المستدرک وفي الباب عن ابن عمر عنده وسلم وأبي داود قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول من اطعم مملوكه أو ضربه فكفارة أن يعتقه وعن سويد بن مقرن عنده وسلم وأبي داود والترمذي قال كاتبي مقرن على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ليس لنا الاخادمة واحدة فلفظها أحدا قبل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اعقوها وفي رواية انه قيل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم انه لا خادم لبني مقرن غيرها قال فليست بخدموها فاذا استغفروا عنها فليخلوا سيبلها وعن سيرة بن جندب وأبي هريرة ذكره ابن الاثير في الجامع ويضاهما وكلاهما بلفظ من مثل بعدهم عتق عليه وعن أبي مسعود والبدرى عنده وسلم وغيره وفيه كنت أضرب غلاما بالسوط فسمعت صوتا من خلفي الى أن قال فاذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ان الله أقدر عليك منك على هذا الغلام وفيه قالت يا رسول الله هو حر لوجه الله فقال لو لم تفعل للفحتك النار وأمسكتك النار والاحاديث تدل على ان المذلة من أسباب العتق وقد اختلف هل يقع العتق بمجرد اتمام لا شكي في الجهر عن على والهادي والمؤيد بالله والقر يقرين انه لا يعتق بمجرد ابل يومر السيد

العرب وعن عمر رضي الله عنه انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لا يخرج من اليهود والنصارى من جزيرة العرب حتى لا ادع في الامصار واه احمد ومسلم والترمذي وصححه وفي البخاري عن ابن عمر أن عمر أجلى اليه ودوا النصارى من أرض الخيلاء ذكرهم وخبير الى أن قال اجلاهم عمر الى تيماء وأريحاء قال الاصمعي جزيرة العرب ما بين اقصى عدن ابين الى ريف العراق طولاً ومن جدة وما والاها الى أطراف الشام عرضاً وسُميت جزيرة لاحتاطة البحار بها يعني بحر الهند وبحر فارس والحبشة واضيفت الى العرب لانها كانت بأيديهم قبل الاسلام وبها أوطانهم ومبدا لهم قال في القاموس وجزيرة العرب ما أحاط بها البحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات وما بين عدن الى أطراف الشام طولاً ومن جدة الى ريف العراق عرضاً اه وقال النووي في شرح مسلم قال ابو عبيدة هي ما بين حقرابي موسى الى اقصى اليمن في الطول وأما في العرض فباين رمل برن الى منقطع السماوة وقوله حقرابي موسى هو بفتح الحاء المهملة وفتح الفاء ايضا قالوا وسُميت جزيرة لاحتاطة البحار بها امن نواحيها وانقطاعها عن المياه العظيمة واصل الجزر في اللغة القطع واضيفت الى العرب لانها الارض التي كانت بأيديهم قبل الاسلام وديارهم التي هي أوطانهم واطوان أسلافهم وحكي الهروي عن مالك ان جزيرة العرب هي المدينة والصحيح المعروف عن مالك انه امكة والمدينة والبصرة واليمن اه وظاهر حديث ابن عباس انه يجب اخراج كل مشرك من جزيرة العرب سواء كان يهوديا ونهريانا ومجوسيا ويؤيد هذا ما في حديث عائشة المذكور بلفظ لا يترك بجزيرة العرب دينان وكذلك حديث عمر

وأبي عبيد بن الجراح لتصريحه ما باخراجه اليهود والنصارى قال في نيل الاوطار وبهذا يعرف ان ما وقع في بعض الفاظ الحديث من الاقتصار على الامر باخراج اليهود لا يشافي الامر العام لما تقر في الاصول ان التخصيص على بعض افراد العام لا يكون مخصوصا للعام المصرح به في لفظ آخر وما نحن فيه من ذلك وظاهر الحديث انه يجب اخراج المشركين من كل مكان داخل في جزيرة العرب وحكي الحفاظ في الفتح في كتاب الجهاد عن الجمهور ان الذي يمنع منه المشركون من جزيرة العرب هو الحجاز خاصة قال وهو مكة والمدينة واليمامة وما والاها لا فمساوى ذلك مما يطلق عليه اسم جزيرة العرب لا اتفاق الجميع على ان اليمن لا يمنعون منها مع انهم اجمعوا على ان جزيرة العرب قال وعن الحنفية يجوز مطلقا الا المسجد الحرام وعن مالك يجوز دخولهم الحرم للتجارة وقال الشافعي لا يدخلون الحرم اصلا الا باذن الامام لمصلحة المسلمين اه قال ابن عبد البر في الاستذكار ما نقله قال الشافعي جزيرة العرب التي اخرج عمر اليهود والنصارى منها مكة والمدينة واليمامة ومخاليفها فاما اليمن فليس من جزيرة العرب اه وفي القسطلاني وكذا لا يمنع من الإقامة في اليمن لانه ليس من جزيرة العرب لان عمر اهل اهل الذمة من الحجاز واقرهم قيعا عدا من اليمن ولم يخرجهم هو ولا أحد من الخلفاء ٣٥٣ وانما اخرج اهل نجران من جزيرة

العرب وليس من الحجاز انقضت منهم العهد بأخذهم الربا المنروط عليهم تركه اه ولم يتفرغ أبو بكر رضي الله عنه لذلك فاجلأهم عمر رضي الله عنه وقيل انهم كانوا أربعين الفا وقد استبدل بهذا الحديث الشافعي وغيره من العلماء على منع إقامة الكافر ذميا كان او حريبا بمكة والمدينة واليمامة وقراهن وما تحتل ذلك من المطرق فلا يقر في شيء منها بجزيرة ولا غيرها الشرفها قال النووي وأخذ به هذا الحديث مالك والشافعي وغيرهما من العلماء فأوجبوا اخراج الكفار من جزيرة العرب وقالوا لا يجوز تمكثهم من سكاتها ولكن قال

باعتق فان تعدد فالحاكم وقال مالك والليث وداود والاوزاعي بل يعتق بمجردهما وحكي في البحر أيضا عن الاكثر ان من مثل بعد غيرة لم يعتق وعن الاوزاعي انه يعتق ويضمن القيمة لأم مالك قال النووي في شرح مسلم عند الكلام على حديث سويد بن مقرن المتيقن ان اجمع العلماء ان ذلك المعتق ليس واجبا وانما هو مندوب رجاء الكفارة وازالة اثم اللطم وذكروا انهم على عدم الوجوب اذنه صلى الله عليه وآله وسلم اهلهم بان يستقدموها ورد بان اذنه صلى الله عليه وآله وسلم اهلهم باستخدامها لا يدل على عدم الوجوب بل الامر قد افاد الوجوب والاذن بالاستخدام دل على كونه وجوبا متراخيا الى وقت الاستغناء عنها ولذا امرهم عند الاستغناء بالتخليتها ونقل النووي أيضا عن القاضي عياض انه اجمع العلماء على انه لا يجب اعتاق بشي مما يفسده المولى من مثل هذا الامر الخفيف بعنى اللطم المذكور في حديث سويد بن مقرن قال واختلفوا فيما كثر من ذلك وشنع من ضرب مبرح لغير موجب أو تحريق بنا وأقطع عضوا أو فاده أو نحو ذلك فذهب مالك والاوزاعي والليث الى عتق العبد بذلك ويكون ولاؤه له وبما فيه السلطان على فعله وقال سائر العلماء لا يعتق عليه اه وبهذا يتبين ان الاجماع الذي أطلقه النووي مقيد بمثل ما ذكره القاضي عياض واعلم أن ظاهر حديث ابن عمر الذي ذكرناه يقتضي ان اللطم والضرب يقتضيان العتق من غير فرق بين القليل والكثير والمشروع وغيره ولم يقل بذلك أحد من العلماء وقد دلت الأدلة على انه يجوز

٤٥ نيل خا الشافعي خص هذا الحكم ببعض جزيرة العرب وهو الحجاز وهو عند مكة والمدينة واليمامة واعمالها دون اليمن وغيره مما هو من جزيرة العرب بدليل آخر مشهور في كتبه وكتب أصحابه قال بعضهم وانما قلنا بجواز تقريرهم في غير الحجاز لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لما قال اخبروهم من جزيرة العرب ثم قال اخبروهم من الحجاز عرفنا ان مقصودهم بجزيرة العرب الحجاز فقط ولا يخص للعجاز عن سائر البلاد الا برعاية ان المصلحة في اخراجهم منه اقوى فوجب مراعاة المصلحة اذا كانت في تقريرهم اقوى منها في اخراجهم اه قال الشوكاني في نيل الاوطار وقد اُجيب عن هذا الاستدلال باجوبة منها ان حمل جزيرة العرب على الحجاز وان صح مجازا من اطلاق اسم الكل على البعض فهو معارض بالقلب وهو ان يقال المراد بالحجاز جزيرة العرب اما لا تتجاوزها البحار كالحجاز بالحرار واما مجازا من اطلاق اسم الجزء على الكل فتراجع احد المجازين من مقتضى دليل ولا دليل الا ما ادعاه من فهم أحد المجازين ومنها ان في خبر جزيرة العرب زيادة لم تغير حكم الخبر والزيادة كذلك مقبولة ومنها ان استنباط كون علة التقرير في غير الحجاز هي المصلحة فرع ثبوت الحكم اعني التقرير بما علم من ان المستنبطه انما تؤخذ من حكم الاصل بعد ثبوته والدليل لم يدل الا على نفي التقرير لا ثبوته لحديث

المسلم والكافر لا يترامى ناراهما وحديث لا يترك لجزيرة العرب دينان ونحوه - ما هذا الاستنباط واقع في مقابلة النص المصرح فيه بأن العدا كراهة اجتماع دينين فلو فرضنا أنه لم يقع النص الأعلى إخراجهم من الجواز لكان المتعين الحاق بقية جزيرة العرب به هذه العدا فكيف والنص المصرح بمصرح بالخراج من جزيرة العرب وأيضا هذا الحديث الذي فيه الأمر بالخراج من الجواز فيه الأمر بإخراج أهل نجران كما تقدم وليس نجران من الجواز فلو كان لفظ الجواز مخصصا للفظ جزيرة العرب على أفرادها ودالأعلى أن المراد بجزيرة العرب الجواز فقط لكان في ذلك إهمال لبعض الحديث وأعمال لبعض وهو باطل وأيضا غاية ما في حديث أبي عبيدة الذي صرح فيه باللفظ أهل الجازمة وهو معارضة للمنطوق ما في حديث ابن عباس المصرح فيه باللفظ جزيرة العرب والمفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق فكيف يرجح عليه فإن قلت فهل يخص لفظ جزيرة العرب المنزل منزلة العام لماله من الإجماع باللفظ الجازمة من جواز التخصيص بالمفهوم قلت هذا المفهوم من مقاهيم الأقب وهو غير معمول به عند المحققين من أئمة الأصول حتى قيل إنه يقل به إلا الدقاق وقد تقررت في دخول أهل الأصول أن ما كان من هذا القبيل يجعل ٣٥٤ من قبيل التخصيص على بعض الأفراد لا من قبيل التخصيص إلا عند أبي

للسيد أن يضرب عبده التأديب ولكن لا يجاوز به عشرة أسواط ومن ذلك حديث إذا ضرب أحدكم خادما فليجنب الوجه فأفاد أنه يباح ضربه في غيره ومن ذلك الأذن لسد الأمة بمحذاتها فلا بد من تنقيح مطلق الضرب الوارد في حديث ابن عمر هذا بما ورد من الضرب المأذون به فيكون الموجب للعق هو ما عداه

• (باب من أعتق شركا له في عبد) •

(عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من أعتق شركا له في عبد وكان له مال يبلغ عن العبد قوم العبد عليه قيمة عدل فاعطى شركاء حصصهم وعتق عليه العبد والا فقد عتق عليه ما عتق رواه الجماعة والدارقطني وزاد ورق مابق وفي رواية متفق عليها من أعتق عبدا بينه وبين آخر قوم عليه في ماله قيمة عدل لاوكس ولا شطط ثم عتق عليه في ماله أن كان موسرا وفي رواية من أعتق عبدا بين اثنين فإن كان موسرا قوم عليه ثم يعتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في مملوك وجب عليه أن يعتق كما أن كان له مال قدر ثمنه يقام قيمة عدل ويعطى شركاء حصصهم ويختل سبيل المعتق رواه البخاري وفي رواية من أعتق نصيبا له في مملوك أو شركا له في عبد وكان له من المال ما يبلغ قيمة بقية العبد فهو عتق رواه أحمد والبخاري وفي رواية من أعتق شركا له في عبد عتق مابق في ماله إذا كان له مال يبلغ عن العبد رواه مسلم وأبو داود وعن ابن عمر أنه

نور اه وقال في السيل الجراد الأحاديث الثابتة في الصحيحين وغيرهما عن جماعة من الصحابة قد تضمنت الأمر للامة بالخراج اليهود من جزيرة العرب فلا وجه لمنعهم من سكنى غيرها والراهم أن يسكنوا في خططهم فانهم قد صاروا يتساييم الجزية والتزام الصغار اهل ذمة ووجب على المسلمين رعايتهم وحفظ دماهم وأموالهم وتركهم يسكنون حيث أرادوا في غير جزيرة العرب ولا يشاق الأمر بإخراجهم من جزيرة العرب ما ورد في حديث آخر من الأمر بإخراجهم من الجواز كما أخرجه أحمد من حديث أبي عبيدة

باللفظ أخرجه أبو داود أهل الجواز وأهل نجران من جزيرة العرب فان ذلك من التخصيص على بعض أفراد العام وقد كان تقر في الأصول أنه لا يصلح التخصيص وهو الحق وغاية ما فيه الدلالة على تأكيد الأمر في ذلك التخصيص بالنص عليه وحده ومثل هذا لا يوجب إهمال دلالة الدليل على ما عداه انتهى (واجتزوا الوفاء بنحو ما كنت أجيزهم) قال ابن المنير والذي بقي من هذا الرسم ضيافات الرسل واقطاعات الاعزاب ورسومهم في اوقات وممنه أكرام أهل الجواز إذا وفدوا وقال ابن عبيدة كما عتد الاسما عيلى هنا والبخاري في الجزية وسليمان الاحول كما في مسند الحمدي وأبو عبد بن جبير كما عند النووي في شرح مسلم (ونصبت الثالثة) هي أنفاذ جيش أسامة وكان المساون اخذوا في ذلك على أبي بكر فاعلمهم أن النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته أو هي قوله لا تتخذوا قبوري وثنا قال الشوكاني في نيل الاوطار وفي الموطأ ما يشير الى ذلك وقال في المقدمة ووقع في صحيح ابن حبان ما يرشد الى أنهم الوصية بالارحام (عن ابن عمر رضي الله عنهما قال قال قام النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الناس) خطيبا (فألقى على الله بجاهوا - له ثم ذكر الدجال فقال اني قد كرهتكم وما من نبي الا قد اندر قوم له لقد اندر نوح قومه) خص نوحا بالذكرا لانه ابو البشر الثاني اوانه أول مشرع (ولكن سأقول لكم فيه قول لم يلقه في لقومته تعلمون انه أعور

وان الله ليس باعور) أورد هذا الحديث في باب كَيْفَ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ وَكَرْفِي هَذَا الْحَدِيثُ ثَلَاثَ قَصَصٍ  
 اقْتَصَرْنَا فِي الشَّهَادَاتِ عَلَى الثَّانِيَةِ وَفِي الْفَتَنِ عَلَى الثَّلَاثَةِ وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي أَهْلِ بَنِي صَبَا ذَاخِلًا كَثِيرًا وَقَدْ قَالَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ لَهُ أَنَّهُ هَدَانِي رَسُولُ اللَّهِ وَهُوَ غُلَامٌ يَحْتَلِمُ نَاهِيْدِلَ عَلَى الْمَدْعَى وَيَدِلُّ عَلَى صَحْفَةِ  
 الْإِسْلَامِ الصَّبِيِّ فَإِنَّهُ لَوْ أَقْبَلَ قَبْلَ لَأَنَّهُ فَائِدَةُ الْعَرْضِ ﴿عَنْ حَذِيْقَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
 أَكْتُبُوا لِي مِنْ تَلْفَظٍ بِالْإِسْلَامِ مِنَ النَّاسِ فَكُتِبَ لَهُ أَلْفَاوْخُ سَمَاءَةَ رَجُلٍ وَأَهْلُهُ كَانَ عَمْدًا وَخُوجُهُمْ إِلَى أَحَدٍ أَوْ عِنْدَ حَقِيرٍ خَالِدٌ  
 وَبِهِ جُزْمُ السِّفَا قَسَى أَوْ بِالْحَدِيْقَةِ لِأَنَّهُ اخْتَلَفَ فِي عِدَدِهِمْ هَلْ كَانُوا أَلْفًا وَخَمْسَمِائَةً أَوْ أَلْفًا أَوْ رُبْعًا مِائَةً وَفِيهِ مَشْرُوعَةٌ كِتَابِيَّةٌ  
 الْأَمَامِ لِلنَّاسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ إِلَى الدَّفْعِ عَنِ الْمَسَائِنِ (فَقُلْنَا خُتَافٌ) أَيُّ هَلْ خُتَافٌ (وَحُنَّ أَلْفٌ وَخَمْسَمِائَةً) وَعِنْدَ مُسْلِمٍ فَقَالَ أَنْكُمْ  
 لَا تَدْرُونَ لَعَلَّ أَنْ تَبْلُغُوا (فَلَقَدْ رَأَيْنَا) بَضْمُ الْقَاءِ لَمْ تَكَلِّمْ أَيْ لَقَدْ رَأَيْتُمْ أَنْفُسَنَا (إِبْتِئْنَا) مَبْنِيَّةٌ لِلْمَقْعُولِ بِعَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ يَصِلُ وَحْدَهُ وَهُوَ خُتَافٌ) أَيْ مَعَ كَثَرَةِ الْمَسَائِنِ وَأَهْلُهُ أَشَارَ إِلَى مَا وَقَعَ فِي خِلَافَةِ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ  
 عَنْهُ مِنْ وَلايَةِ بَعْضِ أَهْلِ الْكُوفَةِ كَالْوَلِيدِ بْنِ عَقْبَةَ حَيْثُ كَانَ يُؤَخِّرُ الصَّلَاةَ ٢٥٥ أَوْ لَا يَقِيْمُهَا عَلَى وَجْهِهَا فَكَانَ بَعْضُ

الورعين يصلي وحده مبرأ من يصلي  
 معه خشية الفتنة وفي ذلك علم  
 من أعلام النبوة من الأخبار  
 بالشئ قبل وقوعه وقد وقع أشد  
 من ذلك بعد حذيفة في زمن الخجاج  
 وغيره وفي الحديث مشرورة  
 كاتبة دواوين الجيوش وقدينين  
 ذلك عند الاحتياج التي تميز من  
 يصلح للمقاتلة ممن لا يصلح ﴿عَنْ  
 أَبِي طَلْحَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ  
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ  
 إِذَا ظَهَرَ عَلَى قَوْمٍ أَقَامَ بِالْعَرِيسَةِ  
 الَّتِي لَهُمْ وَهِيَ بَفَيْحِ الْمُهَلِّينَ  
 وَسَمَّيْنَهُنَّ الرَّاغِبِينَ مَالِ الْبَقْعَةِ  
 الْوَاسِعَةِ الَّتِي لَا يَسْمَعُونَ مِنْ دَارِ  
 وَغَيْرِهَا (ثَلَاثَ لَيَالٍ) لِأَنَّ الثَّلَاثَ  
 أَكْثَرُ مَا يَسْتَرْجِحُ الْمَسَافِرُ فِيهَا

كَانَ يَفْتِي فِي الْعِبَادَةِ وَالْأَمَةِ يَكُونُ بَعْضُهُمْ كَافِرًا بِمَعْنَى أَحَدِهِمْ نَصِيْبُهُ مِنْهُ يَقُولُ قَدْ وَجِبَ  
 عَلَيْهِ عَقْبَةُ إِذَا كَانَ الَّذِي أَغْتَنَى مِنَ الْمَالِ مَا يَلِغُ يَقُومُ مِنْ مَالِهِ قِيَمَةُ الْعَدْلِ وَيُدْفَعُ إِلَى  
 الشَّرْكَاءِ أَنْصَابُهُمْ وَيُحْلَى سَبِيلُ الْمُعْتَقِ بِخَيْرِ ذَلِكَ ابْنُ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
 رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَعَنْ أَبِي الْمَلِجِ عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ قَوْمِنَا أَغْتَنَى شَقِيصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ فَرَفَعَ  
 ذَلِكَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ لِيَجْعَلَ خِلَاصَهُ عَلَيْهِ فِي مَالِهِ وَقَالَ إِيْسَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ  
 شَرِيكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَفِي أَقْطَعٍ هُوَ شَرِكَاكَ لَيْسَ لِلَّهِ شَرِيكَ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَلا بِي دَاوُدُ عَنْهُ \* وَعَنْ  
 أَبِي عَمِيلٍ بِنِ أُمِيَّةَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ كَانَ لَهُمْ غُلَامٌ يَقَالُ لَهُ طَهْرَانُ أَوْ ذُو كَوَانٍ فَاعْتَقَى  
 جَدُّهُ نَصْفَهُ فَجَاءَ الْعَبْدُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ  
 وَآلِهِ وَسَلَّمَ تَعْتَقُ فِي عَمَلِكَ وَتُرَقِّقُ فِي رَقِّكَ قَالَ فَكَانَ يَخْدُمُ سَبِيْعَهُ حَتَّى مَاتَ رَوَاهُ أَحْمَدُ \* وَعَنْ  
 أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ مَنْ أَغْتَنَى شَقِيصًا لَهُ مِنْ مَمْلُوكِهِ فَعَلِمَهُ  
 خِلَاصَهُ فِي مَالِهِ قَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ يَقُومُ بِمَمْلُوكٍ قِيَمَةَ عَدْلِ نَحْمُ اسْتَسْمَى فِي نَصِيْبِ الَّذِي لَمْ  
 يَغْتَنِقْ غَيْرُهُ مَشْفُوقٌ عَلَيْهِ رَوَاهُ الْجَمَاعَةُ (الْإِنْسَانِي) حَدِيثُ أَبِي الْمَلِجِ أَخْرَجَهُ أَيْضًا  
 الْإِنْسَانِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ وَقَالَ الْإِنْسَانِيُّ أَرْسَلَهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ وَسَاقَهُ عَنْهُ هَرَسْلَا وَقَالَ  
 هُشَامُ وَسَعِيدُ أَثْبَتَ مِنْ هُمَامٍ فِي قِتَادَةٍ وَحَدِيثُهُمَا أَوَّلِيُّ الصَّوَابِ وَأَبُو الْمَلِجِ اسْمُهُ عَامِرُ  
 وَيُقَالُ عَمْرُ وَيُقَالُ زَيْدٌ وَهُوَ ثَوْبَةٌ مَحْتَجٌّ بِجَدِّهِ فِي الصَّحْبِيِّينَ وَأَبُو إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَمْرِو بْنِ بَصْرِي

قَالَ الْمُهَاجِرُ حِكْمَةُ الْإِقَامَةِ لِأَوَاجَةِ الظَّهْرِ وَالْإِنْفُسِ قَالَ الْخَافِظُ وَلَا يَخْفَى أَنْ يَحْمِلَهُ إِذَا كَانَ فِي أَمْنٍ مِنْ طَارِقٍ وَالْإِقْتَصَارُ عَلَى  
 ثَلَاثٍ يُؤْخَذُ مِنْهُ إِنْ الْأَرْبَعَةَ إِقَامَةً وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ إِنْ كَانَ يَقِيْمُ الظَّهْرَ تَأْثِيرَ الْغَلْبَةِ وَتَنْفِيْذَ الْأَحْكَامِ وَقَوْلُهُ الْمَبَالَاةُ فَكَأَنَّهُ  
 يَقُولُ لِحَنْ مَقْبُورٍ فَإِنْ كَانَتْ لَكُمْ قُوَّةٌ فَهَلِّمُوا الْإِنْسَانَ ابْنَ الْمُنْبَرِ وَأَعْلَ الْمُقْصُودُ بِالْإِقَامَةِ تَبْدِيلُ السِّيَاقَاتِ وَادْهَابُهَا بِالْحَسَنَاتِ  
 وَظَهَارُ عِزِّ الْإِسْلَامِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ كُلِّهَا يَضِيْقُهَا بِمَا يَوْقَعُ فِيهَا مِنَ الْعِبَادَاتِ وَالْأَذْكَارِ لِلَّهِ تَعَالَى وَظَاهَرُ شَأْنِ الْمَسَائِنِ  
 وَإِذَا نَامَتِ الْبَقَاعُ وَجَدَتْهَا \* تَشَقَّى كَمَا تَشَقَّى الْأَنَامُ وَتَسْعَدُ

ثَلَاثُ أَلْفٍ الصَّافِيَةُ ثَلَاثٌ ﴿عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ ذَهَبَ فَرَسٌ لَهُ فَأَخَذَهُ الْعَدُوُّ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ (فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ  
 الْمَسَاوِينُ فَرَدَّ عَلَيْهِ) الْقُرْسُ (فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَابْنُ) أَيُّ هَرَبَ (عَمْدُهُ) أَيُّ ابْنِ عَمْرِو يَوْمَ الْيَزْمُولَةِ  
 كَمَا عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَاقِ (فَلَحِقَ بِالرُّومِ فَظَهَرَ عَلَيْهِمُ الْمَسَاوِينُ فَرَدَّهُ) أَيُّ الْعَبْدُ (عَلَيْهِ) عَلَى ابْنِ عَمْرِو (خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ) بَعْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
 عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ (فِي زَمَنِ أَبِي بَكْرٍ وَالصَّحَابَةِ مَتَوَافِرُونَ مِنْ غَيْرِهِمْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ وَفِيهِ دَلِيلٌ لِلشَّافِعِيَّةِ وَجَمَاعَةٍ عَلَى أَنَّ أَهْلَ الْحَرْبِ  
 لَا يَمْلِكُونَ بِالْغَلْبَةِ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْمَسَائِنِ وَأَصْحَابِهِ أَخَذَهُ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَبَعْدَهَا وَعِنْدَ مَالِكٍ وَأَحْمَدُ وَآخَرُونَ أَنَّ وَجْدَهُ مَالِكُ



قبل القسعة فهو أحق به وأن وجهه بعد هذا فلا يأخذه إلا بالقيمة زواه الدار قطني من حديث ابن عباس مرفوعا لكن أسناده ضعيف جدا وبذلك قال أبو حنيفة إلا في الآتي فقال مالك أحق به مطاوع (عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهم أقال قلت) يوم الخندق (يا رسول الله ذب عنا بمهية لنا) بضم الموحدة وفتح الهاء وسكون التحتية مضغرة بمهية بأسكان الهاء ولد الضأن الذكر والأنثى (وطخت صاعا من شعير) أي امرأته أو امرئها أن تطحن (فتعال انت ونقر) أي ومعدك نقر (فصاح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فقال يا أهل الخندق إن جابر قد صنع سورا (بضم السين واسكان الواو من غير همز أي طعنا مدعا لبه الناس وهو بالفارسية قاله الطبري والاسماعيلي وقيل بالحشية والاول أولى (مضى هلا بكم) أي فأقبلوا أو أسرعوا أهلا بكم أيتم أهلكم وهذا موضع الترجمة وهي التكلم باللغة الفارسية والرطانة هي التكلم بلسان العجم وبديل له قوله تعالى واختلاف ألسنتكم أي لغاتكم أو اجناس نطقكم واشكالها خلف جبل وعلايين هذه الأشياء حتى لا تسكاد تسمع منطقين متفقين في همس واحد ولا جهارة واحدة ولا رخاوة ولا فصاحة ولا لكمة ولا نظم ولا سلوب ولا غير ذلك من صفات النطق وأحواله وقال تعالى وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ٣٥٦ وفيه إشارة إلى أن نبينا محمدا صلى الله عليه وآله وسلم كان عارفا بجميع اللسان

واما أيضا (قالت) ام خالد (فذهبت العيب بخاتم النبوة) الذي بين كنفه صلى الله عليه وآله وسلم (فترى) اى نهرى (أبى قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعها) اى اتركها (ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبى واخلى) من ابلت الثوب اذا جعلته عتيقا واخلى ايضا من باب الافعال وهو عتده ايضا وازان يكونان من الثلاثى وليس فى قوله اخلى بعد ابل عطف الشئ على نفسه لان فى المعطوف تأكيد وتقوية ليس فى المعطوف عليه كقوله كلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون أو معنى اخلى خرق ثيابك وارتفعها وروى اخلى بالقائه قال ابن الاثير معنى العوض والبدل اى اكدسى خلفه بعد بلائه بقال خاف الله واخلف أى جعل الله من يخلفه عليك بعد ذهابه وتخذه (ثم أبى واخلى ثم أبى واخلى) ثلاثا قال ابن المبارك فبقيت أم خالد حتى دكن اى الثوب اى اسود لونته من كثرة ما لبس من الدكنة وهى غبرة كدرة وهذا الحديث أخرجه أيضا فى اللباس والادب وأخرجه أبو داود فى اللباس (عن أبى هريرة رضى الله عنه قال قام فينا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكر الغلول) مطلق الخيانة أوفى النفي خاصة قال فى المشارق كل خيانة غلول لكنه صار فى عرف الشرع الخيانة فى المغنم وزاد فى النهاية قبل القصة انتهى فان كان الغلول مطلقا الخيانة فهو أعم من السرقة ٢٥٧ وان كان من المغنم خاصة فبينه

وبينها عموم وخصوص من وجه ونقل النووى الاجماع على انه من البكار قال تعالى ومن يغال يات بما غل يوم القيامة وهذا وعيد شديد وتهديد أكد قال ابن قتيبة سمى بذلك لان أخذه يغسله فى متاعه أى يخفيه فيه (فعظمه وعظم أمره قال لا ألقين أحدكم) من اللقاع بالفاء من اللقاع وهو الوجدان وهو باللفظ النفي المؤكد بالنون والمراد به النهى وهو مثل قولهم لا أرى لك ههنا وهو عما أقيم فيه المسبب مقام السبب والاصل لا تمكن ههنا فاراك وتقديره فى الحديث لا يغل أحدكم فالقيه اى أجده (يوم القيامة على رقبته

عبد الرحمن بن مهدي أحاديث همام عن قتادة أصح من حديث غيره لانه كتبه املاء قال أبو بكر النيسابورى ما أحسن ما رواه همام وضبطه فصل قول قتادة وقال ابن عبد البر الذين لم يذكر والسعاية أثبت عن ذكرها وقال أبو محمد الاصبلي وأبو الحسن بن القصار وغيرهما من أسقط السعاية أولى عن ذكرها وقال البيهقي قد اجتمع ههنا شعبة مع فضل حفظه وعلمه بما سمع من قتادة وما لم يسمع وهشام مع فضل حفظه وهشام مع صحة كتابه وزيادة معرفته بما ليس من الحديث على خلاف سعيد بن أبى عروبة ومن تابعه فى ادراج السعاية فى الحديث وذكر أبو بكر الخطيب ان أباعبد الرحمن بن يزيد المقرئ قال رواه همام وزاد فيه ذكر الاستسعاء وجعله من قول قتادة وميز من كلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن العربى اتفقوا على ان ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وانما هو من قول قتادة وقد ضعف أحد رواة سعيد بن أبى عروبة ولكنه قد تابع سعيد اذ لى ذكر الاستسعاء جماعة كاذ كذا فى البخارى فمنهم من يرى بن حازم ومنهم من يجاج بن ججاج عن قتادة ومنهم أحد بن حفص أحد شيوخ البخارى عن أبيه عن ابراهيم ابن طهمان عن ججاج وفيها ذكر السعاية ورواه عن قتادة أيضا ججاج بن ارطاة كما رواه الطحاوى ورواه أيضا عن قتادة أبان كفى سنى أبى داود ورواه أيضا موسى بن خلف عن قتادة كذا فى ذلك الخطيب ورواه أيضا شعبة عن قتادة كفى صحيح مسلم والنسائى وقد ربح رواية سعيد للسعاية ورفعها جماعة منهم ابن دقيق العيد قالوا لان سعيد بن أبى عروبة

شاذ لها ثغراء) بثلاثة مضمومة فغين مبهمة مخففة فالف مدودة صوت الشاة وقول ابن المنير وما أظن أهل السياسة فهموا تجريس السارق وعلمته على رقبته ونحو هذا الامن هذا الحديث تعقبه فى المصايح بأنه لا يلزم من وقوع ذلك فى الدار الاسيرة جواز فعله فى الدنيا التباين الدارين وعدم استواء المنزلتين (على رقبته فرس له جمجمة) بفتح الحاء من المهنتين بينهما هم ساكنة و بعد الميم الاخيرة فميم أخرى مفتوحة صوت الفرس اذا طاب علاقه وهو دون الصهيل (يقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملك لك شيئا) من المغفرة ولا بن عسا كرا أملك لك من الله شيئا (قد أبلغتك) حكم الله فلا عذر لك بعد البلاغ وهذا غاية فى الزجر والافه وصلى الله عليه وآله وسلم صاحب الشفاعة فى المذنبين (وعلى رقبته بعير لرغاء) بضم الراء وتحقير الغين المجمة محمد ود صوت البعير (يقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملك لك شيئا قد أبلغتك) حكم الله (وعلى رقبته صامت) اى ذهب أوفضة وقيل مالا روح فيه من أصناف المسال (فيقول يا رسول الله اغثنى فأقول) له (لا أملك لك شيئا قد أبلغتك) حكم الله (أو على رقبته رفاع) جمع رقعة (تحقق) بكسر الفاء أى تتحقق وتضطرب اذا حركته الرياح أو تلعق يقال اخفق الرجل بثوبه اذا لمع وقال الجسدي وثبته الزر كشي وغيره أراد ما عليه من الحقوق المصمتة وبه فى الرفاع وتعقبه ابن الجوزي

بأن الحديث سبق له ذكر الغلول الحمى فعمله على الشياطين والنسب وزاد مسلم نفس له أصبح فكانه أراد بالنفس ما يغله من  
 الرقيق من امرأة أو صبي (فيقول يا رسول الله اغنني فاقول) له (لا إله إلا الله شيا قد ابغتن) وحكمة الحل المذكور فضيحة  
 الحامل على رؤس الأشهاد في ذلك الموقف العظيم وقال بعضهم هذا الحديث بقسر قوله تعالى ومن يغفل يات بما غل يوم  
 القيامة أي يات به سائلا على رقبته قال المهاب هذا الحديث وعبدان انقذه الله عليه من أهل المعاصي ولا يقال ان بعض  
 ما يسرق من النقد أخف من البعير مثلاً والبعير أرخص غنائه كيف يعاقب الأخف بخباية بالنقل وعكسه لأن الجواب  
 ان المراد بالهوية بذلك فضيحة الحامل على رؤس الأشهاد في ذلك الموقف العظيم لا بالنقل والخفة قال ابن المنير اجمعوا على ان  
 على الغال ان يعيد ما غل قبل القسمة وأما بعد ذلك قال النووي والأوزاعي والليث ومالك يرفع إلى الامام خمسة ويتصدق  
 بالباقي وكان الشافعي لا يرى بذلك ويقول ان كان ملكه فليس عليه ان يتصدق به وان لم يكن عليه فليس له الصدقة في مال غيره  
 قال والواجب أن يدفعه إلى الامام كالأموال الضائعة (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنه) قال كان على ثقل  
 رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) ٣٥٨ أي على عياله وما يثقل بخلاف الامعة (رجل يقال له كركرة) بكسر الكافين

في هذه الرواية بينهما راسدا كنة  
 والراء الاخرى مفتوحة وقال  
 عياض هو بفتحهما وبكسرهما  
 وقال النووي انما اختلف في  
 مكانه الاولى واما الثانية  
 فكسورة اتفاقا انتهى والذي  
 رأته في النسخ كاصله كسرهما  
 في الطريق الاولى وفتحهما في  
 الثانية والله أعلم وكان اسود  
 يسند دابة رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم في القتال وفي  
 شرف المصطفى انه كان نوبيا  
 اهـ داله هوذة بن علي الحنفي  
 صاحب العجامة (ثبت فقال  
 رسول الله صلى الله عليه وآله  
 (وسلم هو في النار) على معصيته  
 ان لم يعرف الله عنه (فذهبوا

اعرف بحديث قتادة لكثرة ملازمة له وكثرة اخذه عنه وان كان همام وحشام اخف ظمنا  
 لكنه لم يناف ماروياء وانما اقتصر من الحديث على بعضه وليس المجلس متعدد حتى  
 يتوقف في زيادة سعيد وله هذا الصحيح صاحبنا الصحيحين كون الجميع مرفوعا قال في الفتح  
 واما ما على به حديث سعيد من كونه اختلاط أو تفرد به فردا لانه في الصحيحين وغيرهما  
 من روايته من سمع منه قبل الاختلاط كيزيد بن زريع ووافقه عليه أربعة وآخرون معهم  
 لانطيل بذلك كرههم وهمام هو الذي انفرد به فضيل وهو الذي خالف الجميع في القدر المتفق  
 على رفعه فانه جعله واقعة عين وهم جعلوه حكما عاما فدل على انه لم يضبطه كما ينبغي والمجيب  
 عن طعن في رفع الاستسعاء بكون همام جده من قول قتادة ولم يطعن في ما يدل على ترك  
 الاستسعاء وهو قوله في حديث ابن عمر والافق دعق منه ما عتق بكون أيوب جعله من  
 قول نافع وميزة كما صنع همام سواء فلم يجهلوه مسدرا كما جاءوا حديث همام مدر جامع  
 كون يحيى بن سعيد وفاق أيوب في ذلك وهمام لم يوافقهم أحد وقد جزم بكون حديث  
 نافع مدر جامع بن وضاح وآخرون والذي يظهر ان الحديثين صحيحان مرفوعان وفاقا  
 اصحابي الصحيح قال ابن المواق والانه ما ف ان لا يؤهم الجماعة بقول واحد مع احتمال أن  
 يكون سمع قتادة يفتي به فليس بين تحديده به مرة وقتيها أخرى منافاة ويؤيده ان البيهقي  
 أخرجه عن قتادة انه أفتى به ومجاهد يرفع في حديث ابن عمر أعنى قوله والافق دعق  
 عليه ما عتق ان الذي رفعه مالك وهو أحفظ لحديث نافع من أيوب وقد تابعه سعيد الله

ينظرون اليه فوجدوا عبادة قد غلها) من المقيم وهذا موضع الترجمة وفيه ان الغلول في حكم الكفر منه ابن  
 لان العبادة قتل بالنسبة الى غيره من الامعة والقدسين (عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال النبي صلى الله عليه وآله  
 (وسلم يوم فتح مكة لا هجرة) أي بعد الفتح (ولا تكن جهادونية واذا استغفرتم فانه روا) أي طلب منكم الخروج الى الغزو فخرجوا  
 قال في الفتح أي لا هجرة بعد فتح مكة أو اراد ما هو أعم من ذلك اشارة الى ان حكم غير مكة في ذلك حكمها فلا تجب الهجرة من  
 بلد قد فتحه المسلمون اما قبل فتح البلد من به من المسلمين أحد ثلاثة الاول قادر على الهجرة منها الا يمكنه اظهار دينه بها ولا أداء  
 واجباته فالهجرة منها واجبة الثاني قادر لكونه يمكنه اظهار دينه وأداء واجباته فيمنعته لتكثير المسلمين ومعاونتهم وجهاد  
 الكفار والامن من غدرهم والراحة من روية المنكر منهم الثالث عاجز بعد زمن أسير أو مرض أو غيره فتجوز له الإقامة فان  
 حل على نفسه وسكف الخروج منها انتهى وفي حديث عائشة عند البخاري انقطعت الهجرة أي من مكة منذ فتح الله على  
 فيه صلى الله عليه وآله وسلم مكة انتهى لان المؤمنين كانوا يفرون بدينهم الى الله وإلى رسوله خوفا أن يقتلوا في دينهم وأما بعد  
 فتحها فقد أظهر الله الاسلام والمؤمن بعدد ربه حيث شاء وليسكن جهادونية وهذا الحديث زنده في هذا الموضع لزيادة الفائدة

عن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما انه قال لابن جعفر (انك كراذ) أي حين (تلقين رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم أنا وانت وابن عباس قال نعم) اذ كذلك (فحملنا) أي أنا وابن عباس (وذكرنا) وعندنا وسلم وأخذنا عبد الله بن جعفر قال ذلك لابن الزبير قال ابن الملقن والظاهر انه انقلب على الراوي كما تبين عليه ابن الجوزي في جامع المسانيد وفي الحديث جواز استقبال الغزاة عند رجوعهم من غزوهم (عن السائب بن زيد رضي الله عنه قال ذهبنا لتلقي رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم مع الصبيان الى ثنية الوداع) أي لما قدم من تبوك كما عند الترمذي وحديث الباب أخرجه أيضا في المغازي وأبو داود والترمذي في الجهاد وقيه استقبال الغزاة عند القدوم (عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال كنا مع النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم مقله) أي من جمعه (من عسفان) بضم العين موضع على مسحتين من مكة المكرمة (ورسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم على راحلته) أي ناقته (وقد أورد في صفية بنت حيي فعمرت ناقته فصرعا) أي فوقها (جميعا) قال الحافظ الدمياطي ذكر عسفان مع قصة صفية وهم وانما هو عند مقله من خيبر لان غزوة عسفان الى بني لحيان كانت في سنة ست وغزوة خيبر كانت في سنة سبع ووردت في صفية مع النبي ٣٥٩ صلى الله عليه وآله وسلم ووقوعهما

كان فيها (فاقترح) أي رعى نفسه (أبو طلحة) زيد بن سهل الانصاري عن بغيره (فقال يا رسول الله جعلني الله فداك قال عليه السلام المرأة) أي الزمها (فقل) أبو طلحة (نوباعلي وجهه) حتى لا ينظر الى صفية (وأنا ما ألقاها) أي الخيمصة التي ألقاها على وجهه المسماة بالثوب (عليها) أي على صفية فسترها عن الاعين (وأصلح) أي ما هم كهما فربكاوا كتنفنا رسول الله صلى الله عليه وآله (وسلم) أي أحطنا به (فلما أشرقت) أي اطلعتنا (على المدينة قال) نحن (أيون) راجعون الى الله (تأتون) اليه (عابدون لرئيسنا) عابدون (وسقط من هذه

ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمرو بن الخطاب كما قال البيهقي ولا شك ان الرفع زيادة معتبرة لا يلحق اهمالها كما تقرر في الاصول وعلم الاصطلاح وما ذهب اليه بعض أهل الحديث من الاعلال لطريق الرفع بالوقف في طريق أخرى لا ينبغي التعويل عليه وليس له مستند ولا سيما بعد الاجماع على قبول الزيادة التي لم تقع منافية مع تعدد محال السماع فالواجب قبول الزيادة المذكورتين في حديث ابن عمر وحديث أبي هريرة وظاهرهما التعارض والجمع ممكن لا كما قال الاسماعيلي وقد جمع البيهقي بين الحديثين بان معناه ان المعسر اذا اعتق حصته لم يسر العتق في حصته شريك بل تبقى حصته شريكه على حالها وهي الرق ثم يستسهي العبد في عتق بقية فيحصل عن الجزء الذي لشريك سيده ويدفعه اليه ويعتق وجهه لونه في ذلك كالكاتب وهو الذي جزم به البخاري قال الحافظ والذي يظهر انه في ذلك باختصار لقوله غير مشقوق عليه فلو كان ذلك على سبيل الزوم بان يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهي لا تلزم في الكتابة بذلك عند الجمهور لانهم اوجبوا هذه مثلها قال البيهقي لا يبقى بين الحديثين بعد هذا الجمع معارضة أصلا قال الحافظ وهو كما قال الا انه يلزم منه ان يبقى الرق في حصته الشريك اذا لم يحتر العبد الاستسعا فيه مارضه حديث أبي الملقن الذي ذكره المصنف قال ويمكن حله على ما اذا كان المعتق غنيا أو على ما اذا كان جميعه له فاعتق بعضه واستدل على ذلك بحديث ابن التلب الذي تقدم ثم قال وهو محمول على المعسر والالتعاضوا بجمع بعضهم

الرواية قوله ساجدون) فإبريل يقول ذلك حتى دخل المدينة) شكر الله تعالى وتعلينا لامته وفيه ذكر الغزاة اذا رجع من الغزو (عن كعب رضي الله عنه) في حديثه الطويل في قصة تخلفه عن غزوة تبوك (ابن النبي صلى الله عليه وآله) (وسلم) كان اذا قدم من سفر ضحى دخل المسجد فصلى ركعتين قبل ان يجلس) تبركا أو لما يند في الحضر واستنبط منه لا ابتداء بالمسجد قبل بيته وجلسه للناس عند قدمه ليسلوا عليه والحديث أخرجه مسلم في الصلاة وأبو داود في الجهاد والنسائي في السير وفيه الصلاة اذا قدم الغزاة أو المسافر من غزو أو سفر (عن عمرو بن الخطاب رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله) (وسلم لا نورث) وفي حديث الزبير عند النسائي انما عاشر الانبياء لا نورث (مات كاصدقة) وصدقة بالرفع خبر المبتدأ الذي هو مات كوا الكلام بجملة ان الاولى فعلية والثانية اسمية قال في الفتح ويؤيده وزوده في بعض طرق الصحيح مات كاه وهو صدقة وخرقه الامامة فقالوا لا نورث بالامامة بل النون وصدقة بالنصب على الحال ومات كاه فعل ماض لم يسم فاعله فجعلوا الكلام جملة واحدة ويكون المعنى ان ما يترك صدقة لا نورث وهذا خبر يفي بخروج الكلام عن غلط الاختصاص الذي دل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الطرق نحن من انبياء لا نورث ويهود والكلام بما عرفت قوله الى امر لا يختص به الانبياء لان احاد الامامة

اذا وقروا الامر اليهم اوجبه لوجه صدقة انتطع حق الورثة عنهم افهذه امن تمام لهم او تباعها لهم وقد اورد به بعض اكابر الامامية  
 على القاضي شاذان صاحب القماني أبي الطيب فقال شاذان وكان ضعيف العربية قوي بالعلم الخلاف لا اعرف نصب صدقة  
 من رفعها ولا احتاج الى علمه فانه لا خفاء بي ولا بك ان فاطمة وعليان من افصح العرب لا تبلغ انت ولا أمثالك الى ذلك منهم سمانلو  
 كانت لهم حاجة فيما غنطه لا يديها حينئذ لا بي بكر فسكت لم يخرجوا باوانعما فعل الامامية ذلك لما يلزمهم على رواية الجمهور  
 من فساد مذهبيهم لانهم يقولون بانه صلى الله عليه وآله وسلم يورث كايورث غيره من عموم المسلمين اعموم الآية الكريمة وذهب  
 النخاس الى انه يصح النصب على المال وانكره القاضي لما يمد مذهب الامامية لكن قد روى ابن مالك ما تركاه صدقة فحذف  
 الخبر وفي المال كالعوض منه ونظيره قراءة بعضهم ونحن عصبة كذا في القسطاني ونقل هذا الكلام من الفتح عنه لا يلقظه  
 مع زيادة قال في الفتح وهذا واضح لمن انصف (وكان) أي النبي صلى الله عليه وآله وسلم (ينفق من المال الذي آفاه الله عليه) أي  
 من بقى النصير وشيخه وقد كانت هذه خالصة لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لاحق لاحد فيها غيره فكان ينفق منها (على أهله  
 نفقة سنتهم) ويصرف الباقي في مصالح ٣٦٠ المسلمين كما يشير اليه قوله (ثم يأخذ ما بقى فيجعله يجعل مال الله) في السلاح

بطريق أخرى فقال أبو عبد الملك المراد بالاستسعاء ان العبد يستقر في حصة الذي لم يعق  
رقية فيسعى في خدمته بقدر ماله فيه من الرق قال ومعنى قوله غير مشقوق عليه أى من  
جهة سيده المد كور فلا يكلفه من الخدمة فوق حصة الرق ويؤيد هذا حديث اسمعيل  
ابن أمية الذي ذكره المصنف ولكنه يرد عليه ما وقع في رواية النسائي وأبي داود بل حفظ  
واستسعى في قيمته لصاحبه واحتج من أبطل السعاية بحديث الرجل الذي اعتق ستة  
عمايل عند موته فزأهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثة أجراء ثم أقرع بينهم  
فاعتق اثنين وارق أربعة وقد تقدم في باب تبرعات المريض من كآب الوصايا ووجه الدلالة  
منه ان الاستسعاء لو كان مشروعا والخبر من كل واحد منهم عتق ثلثه واستسعى في بقية قيمته  
لورثة الميت وأجاب من أثبت السعاية بأنهم اوافقه عين فيجتمه أن تكون قبل مشروعية  
السعاية ويحتمل أن تكون السعاية مشروعة في غير هذه الصورة وقد أخرج عبد الرزاق  
باسناد رجاله ثقات ان رجلا من بني عذرة اعتق مملوكا له عند موته وليس له مال غيره فاعتق  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلثه وأمره ان يسعى في الثلثين واحتجوا أيضا بأخرجه  
النسائي عن ابن عمر عن حديث وقبه وليس على العبدئى وأجيب بان ذلك مختص  
بصورة اليسار لقوله في هذا الحديث وله وفاء بالسعاية انما هي في صورة الاعسار وقد  
ذهب الى الاخذ بالسعاية اذا كان المعتق معسرا بالوجهة ومصابها والاوزاعي  
والثوري واسحق واحمد في رواية واليه ذهب الهادي وآخرون ثم اختلفوا فقال

والكرام ومصالح أهل الاسلام  
وهذا مذهب الجاه وروحوال  
الشافعى يقسم الى خمسة أقسام  
قسم لاهلى الله عليه وآله وسلم  
وقسم لاهلى القربى من بنى  
هاتم وبنى المطلب وقسم ليهامى  
النفراء وقسم للمساكين وابن  
السبيل وتأول قول عمر هذا بانه  
يريد الأشخاص الاربعة والى  
ما أخذ من الكفار على سبيل  
الغلبة بلا قتال ولا يخاف أى  
اسراع خيل أو ركاب أو نحوهما  
من جزيرة أو ما هرير أو عنه ظوف  
أو غيره أو وصوله عليه بالقتال  
وفى ذالرجوعه من الكفار  
الى المسلمين والغنمة ما أخذ من  
الكفار يقال أو يخاف ولوعده

انهم زامهم وما أخذ من دراهم اختلاسا وسرقا أو لقطه ولم تحل الغنمة الا لما وقد كانت في أول الاسلام له صلى الله  
عليه وآله وسلم خاصة يصنع فيها ما يشاء وعليه يحمل اعطاه صلى الله عليه وآله وسلم من لم يشهد بدرا ثم نسخ بعد ذلك نعمته  
كالنبي والآية واعاوا انما غنمتم من شيء فان لله خمسة وتمت بذلك لانها افضل وفائدة محضة والمنه ورتغاب التي والغنمة وقيل  
يقع اسم كل منها على الاخر اذا افردتان جمع بينهما افترضا كالفقير والمسكين وقيل اسم التي يقع على الغنمة دون العكس  
وقد كان صلى الله عليه وآله وسلم يخمس التي خمسة أخماس لا ية ما آفاه الله على رسوله ويقسم خمسة على خمسة أسهم كما تقدم  
وأما الاربعة الاخماس فهي للمرتزقة وهم المرصدون للجهاد يتبعين الامام وكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في حمانه مضمومة  
الى خمس الخمس بخمسة ما كان له من التي احد وعشرون سهما منهم منها لله صالح كما هو والمراد انه كان يجوز له ان يأخذ ذلك  
لكنه لم يأخذه وانما كان يأخذ خمس الخمس وأما الغنمة فلخمس سهم احكم التي فيخمس خمسة أسهم والآية وأربعة أخماس الغنائم  
قال الحافظ اختلف العلماء في مصرف التي فقال مالك التي والغنمة سواء ويجعلان في بيت المال ويعطى الامام فأرب رسول  
الله صلى الله عليه وآله وسلم بحسب اجتهاده وفرق الجمهور بين خمس الغنمة وبين التي فقالوا الخمس موضوع فيما عدا الله فيه



من الاصناف المذهب في آية الخمس من سورة الانفال لا يتعدى به الى غيرهم واما التي فيها الذي يرجع القار في مصرفه الى رأى  
 الامام بحسب المصلحة وانفرد الشافعي كما قال ابن المنذر وغيره بان التي يتخمس وان اربعة اجناسه للنبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وله خمس خمس كما في الغنمة وأربعة أخماس الخمس لمستحق نظيرهما من الغنمة اه واستدل الشافعية بآية ما افاء الله على رسوله  
 الآية قالوا وهي وان لم يكن فيها تخمس فانه مذكور في آية الغنمة فحمل المطلق على المقيّد اه وقال الجمهور مصرف التي  
 كله الى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصرفه بحسب المصلحة لقول عمر هذه خالصه لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
 وآله وسلم وهذا لا يعارضه حديث عائشة انه صلى الله عليه وآله وسلم توفى ودرعه مرهونة على شعير لانه يجمع بينهما بانه كان  
 يدخر لاهله قوت سنة ثم في طول السنة يحتاج ان يطرقة الى اخراج شئ منه فيخرجه فيحتاج الى تعويض ما أخذ منها فلذلك  
 استدان (ثم قال ان حضر من الصحابة انشدكم بالله الذي اذنه تقوم السماوات) ٣٦١ فوق رؤوسكم بغير عمد (والارض) على

الماء تحت اقدامكم (هل تعاملون  
 ذلك قالوا نعم وكان في المجلس  
 علي وعباس وعثمان) بن عفان  
 (وعبد الرحمن بن عوف والزبير)  
 ابن العوام (وسعد بن أبي وقاص)  
 رضى الله عنهم (وذكر حديث  
 علي وعباس ومنازعتهم) فيما افاء  
 الله على رسوله صلى الله عليه وآله  
 وسلم من بنى النصير (وابس الاتيان  
 به من شرطنا) في هذا التجريد  
 والغرض من هذا الحديث هنا  
 قوله صلى الله عليه وآله وسلم  
 لانورث ما تركا صدقة وعظام  
 الكلام على هذا الحديث وشرحه  
 مذكور في فتح الباري والسيد  
 العلامة محمد بن ابي يعقوب الامير  
 الهادي رحمه الله رسالة العنسية قلنا  
 في ذلك بما ارفعه الالتباس عن  
 تنازع الوصي والعباس جاء فيها  
 بتحقيق نفيس جدا فراجعوه وهذه  
 القصة من مراني الاقدام بين

الاكثر يعتق جميعه في الحال ويستسعى العبد في تحصيل قيمة نصيب الشريك وزاد ابن  
 ابي ليلى فقال ثم يرجع العبد على المعتق الاول بما دفعه الى الشريك وقال ابو حنيفة وحده  
 يخبر بين السعاية وبين عتق نصيبه وهذا يدل على انه لا يعتق عنه ابتداء الا ان نصيب  
 الاول فقط وعن عطاء يخبر الشريك بين ذلك وبين ابقائه حصته في الرق وخالف الجميع زفر  
 فقال يعتق كله وتقوم حصته الشريك لا فتؤخذ ان كان المعتق موسرا وتبقى في ذمته ان  
 كان معسرا وقد حكى في البحر عن الفريقين من الحنفية والشافعية مثل قول زفر  
 فيمنظر في حصته ذلك وحكى ايضا عن الشافعي انه يبقى نصيب شريك المعسر رقيقا وعن  
 الناصر انه يسبي العبد مطلقا وعن أبي حنيفة يسبي عن المعسر ولا يرجع عليه والموسر  
 يخبر شريكه بين تضمينه أو السعاية أو عتاق نصيبه كما مر وعن عثمان البتي انه لا شيء على  
 المعتق الا ان تكون جارية تزداد لوطه فيضعن ما دخل على شريكه فيمن الضرر وعن  
 ابن شبرمة ان القيمة في بيت المال وعن محمد بن اسحق ان هذا الحكم للعبيد دون الاما قوله  
 قيمة عدل يفتح العين أى لا زيادة فيه ولا نقص قوله لا وكس يفتح الواو وسكون الكاف  
 بعد هاءين به حمله أى لا نقص والشطط بشين معجمة ثم طاء مهملة مكسورة وهو الجور  
 بالزيادة على القيمة من قواه هم شططي فلان اذا شق عليه كوظا لك حقه قوله أو شر كاله في  
 مملوك الشريك بكسر الشين المعجمة وسكون الراء الحصة والنصيب قال ابن دقيق العيد هو  
 في الاصل مصدق قوله شقصا بكسر الشين المعجمة وسكون القاف وفي الرواية الثانية  
 شقصا بفتح الشين وكسر القاف والشقص والشقص مثل النصف والنصيف وهو  
 القليل من كل شئ وقيل هو النصيب قليلا كان أو كثيرا

\*(باب التدبير)\*

(عن جابر ان رجلا اعتق غلاما له عن دبر فاحتاج فاخذ النبي صلى الله عليه وآله وسلم

٤٦ نيل خا اهل السنة والرافضة والامر بين ليس مافية مازعة الشيعة من المخالفة والعصبية من الشيعيين  
 الكريمين رضى الله عنهم (عن أنس رضى الله عنه انه أخرج الى الصحابة ثعلبين جرداوين) ثنية جردا مؤنث الاجرد أى خلقين  
 بحيث لم يبق عليهما شعر (اهما اقبالان) بكسر القاف ثنية قبائل وهو زمام النعل وهو السير الذي يكون بين الاصبعين (فحدث  
 انه انما انزل النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وأخرج هذا الحديث ايضا في اللباس (عن عائشة رضى الله عنها انها أخرجت  
 كساء من صوف (ملبدا) مر قعا (وقالت في هذا نزاع روح النبي صلى الله عليه وآله وسلم) وكان لبسه صلى الله عليه وآله وسلم  
 له تواضعا وانما قاله عن قصده اذ كان يلبس ما وجد والحديث أخرجه أيضا في اللباس وكذا مسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه  
 (وفي رواية انها أخرجت ازارا غليظا ملبيا يصنع باليمن وكذا ما من هذه التي يدعونها) أى يسهونها (الملبدة) بضم الميم وفتح اللام  
 والموحدة المشددة (عن أنس رضى الله عنه ان قدح النبي صلى الله عليه وآله وسلم اذ بكسر فالتخذه مكان السعير) أى الصنع



والشئ (سلسلة من فضة) وفاعل اتخذ أنس أو النبي صلى الله عليه وآله وسلم والثاني أرجح وهذا الحديث أخرجه أيضا في  
 الشريعة (عن جابر بن عبد الله الأنصاري رضي الله عنهما قال ولد رجل منا) اسمه أنس بن فضة (غلام فسخاه القاسم فقالت  
 الأنصار لا تكنك أبا القاسم) أي لا تذكر ملك ولا تفرع منك بذلك (فأبى) الأنصاري (النبي صلى الله عليه وآله  
 وسلم) فقال يا رسول الله ولدي غلام فسميته القاسم فقالت الأنصار لا تكنك أبا القاسم واتعمك عينا فقال النبي صلى الله عليه  
 وآله وسلم أحسنت الأنصار وما باسمي ولا تكنوا بكنيتي فأسمأ أنا قاسم) أعلم كل واحد ما يليق به واستشكك بادان الحضر  
 وله صفات أخرى كالرسول والمبشر والنذير والجواب إن الحضر إنما هو بالنسبة إلى اعتقاد السامع وهذا روي في مقام كان  
 السامع معتقدا كونه معطيا فلا ينبغي إلا ما اعتقده السامع لا كل صفة من الصفات وحده فإذ ان اعتقده معط لا قاسم فيكون  
 من باب قصر القاب أي ما أنا إلا قاسم ٣٦٢ أي لا معط وإن اعتقده قاسم ومعط أيضا فيكون من قصر الأفراد أي لا شركة

في الوصفين بل أنا قاسم فقط  
 ويؤيده حديث معاوية عند  
 البخاري والله المعطى وأنا القاسم  
 (عن أبي هريرة رضي الله عنه  
 أن رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم قال ما أعطاكم ولا آمنكم)  
 وإنما الله المعطى في الحقيقة وهو  
 المانع (أنا قاسم) أضغ حيث  
 أمرت (لا برأي من قسمته له  
 قاسم لا فذلك بقدر الله له ومن  
 قسمته له كثير فبقدر الله أيضا  
 (عن خولة الأنصارية رضي  
 الله عنها) بنت قيس بن فهد زوج  
 حمزة بن عبد المطاب أزوج حمزة  
 هي خولة بنت ثائر أو ثائر لقب  
 لقيس بن فهد وبه حمزة ابن المديني  
 (قالت سمعت النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم يقول أن رجلا  
 يتخوضون) من الخوض وهو  
 المني في الماء يتحرى بكم ثم  
 استعمل في التصرف في الشيء

فقال من يشتره مني فاشتره نعيم بن عبد الله بكدا وكذا فدفعه إليه متفق عليه وفي لفظ  
 قال أعتق رجلا من الأنصار غلاما له عن دبر وكان محتاجا وكان عليه دين فباعه رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم بثمانمائة درهم فاعطاه فقال اقض دينك وانفق على عيالك  
 روى النسائي وعنه محمد بن قيس بن الأحنف عن أبيه عن جده أنه أعتق غلاما له عن دبر  
 وكاتبه فادى بعضا وبقي بعض ومات مولاه قالوا ابن مسعود فقال ما أخذته فهو له وما  
 بقي فلا شيء لكم روى البخاري في تاريخه حديث جابر أخرجه أيضا الأربعة وابن  
 حبان والبيهقي من طرق كثيرة بالناظر متنوعة وفي الباب عن ابن عمر مرفوعا وموقفا  
 عنه البيهقي باللفظ المذكور من الثابت ورواه الشافعي والحفاظ بقوله على ابن عمر ورواه  
 الدارقطني مرفوعا باللفظ المذكور لا يباع ولا يرهى وهو حر من الثالث وفي إسناد عبيد بن  
 حسان وهو منكر الحديث وقال الدارقطني في العمل الأصح وقفه وقال العقيلي لا يعرف  
 إلا بعل بن زطيمان وهو منكر الحديث وقال أبو زرعة الموقوف أصح وقال ابن القطان  
 المرفوع ضعيف وقال البيهقي الصحيح موقوف وقدرى بنحوه عن علي موقوف عليه وعن  
 أبي قلابه مرسلان رجلا أعتق عبد الله عن دبر رحمه الله النبي صلى الله عليه وآله وسلم من  
 الثالث وروى الشافعي والحاكم عن عائشة أنها باعت مديرة سحرتم أقوله أن رجلا في مسلم  
 أنه أبو محمد كور الأنصاري والغلام اسمه يعقوب ولفظ أبي داود أن رجلا ياله أبو  
 محمد كور أعتق غلاما يقال له يعقوب اه وهو يعقوب القمطي كما في رواية مسلم وابن أبي  
 شيبة قوله عن دبر بضم الدال والموحدة وهو العتق في دبر الحماة كان يقول السيد بعده  
 أنت حر بعد موتى أو أذمت فانت حر وهي السيد مدبر بصيغة اسم الفاعل لا تدبر امر  
 دنياه باستخدامه ذلك المدبر واسترقاقه ودبر امر آخره باعتاقه وتحصيل أجر العتق قوله  
 فاشتره نعيم بن عبد الله في رواية للبخاري نعيم بن الخصام بالنون والحاء المهملة المشدد

أي يتصرفون (في مال الله) الذي جعله صالح للمسلمين (بغير) قسمة (حق) بل بالباطل والظفر أن كان أعم من أن وهو  
 يكون بالقسمة أو بغيرها لكن تخصيصه بالقسمة لفهم منه الترجمة صريحا كما قاله الكرماني قال في الفتح ولا يحتاج إلى قيد  
 الاعتذار لأن قوله بغير حق يدخل في عموم الصورة المذكورة فيصح الاحتجاج به على شرطية القسمة في أموال النبي من الغنيمة  
 بحكم العدل واتباع ما ورد في الكتاب والسنة وكان المصنف أراد بإبراده تحويره من يخالف ذلك ويستفاد من هذه الأحاديث  
 أن بين الأسم والمسمى به مناسبة لا يمكن لا يلزم أطراف ذلك وإن من أخذ من الغنائم شيئا بغير قسم الإمام كان عاصيا (فلهم النار يوم  
 القيامة) فيه ردع الولاة أن يتصرفوا في بيت مال المسلمين بغير حق ويمنعوه أهله ولفظ الترمذي عن خولة قالت سمعت رسول الله  
 صلى الله عليه وآله وسلم يقول أن هذا المال خضر حلو فتن أصاب به حق بورك له فيه ورب متخوض فيما شئت نفسه من مال  
 إله ورسوله ليس له يوم القيامة إلا النار قال الترمذي حسن صحيح وأثبت خضرة على ناويل الغنيمة بدل قوله في مال الله ومحمّل

لما هو أعم من ذلك ومعناها مستمرة أو النفوس قبل إلى ذلك وفي قوله مال الله إشارة إلى أنه لا ينبغي التخصيص في مال الله ورسوله  
والنصف فيه بمجرد التشهي وقوله إلا النار حكم مترتب على الوصف المناسب وهو الخوض في مال الله فنيته إشعار الغلبة  
عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غزائي من الأنبياء أي أو أدان يغزو وعند الحاكم  
عن كعب الأحبار هذا النبي هو يوشع بن نون وكان الله قد نبأ بعد موسى وأمر بقتال الجبارين وعند أحمد منه من حديث  
أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الشمس لم تحبس لبشر إلا يوشع بن نون ليه إلى سار إلى بيت المقدس قال  
في الفتح والحصر محمول على ماضى الأنبياء قبل نبينا صلى الله عليه وآله وسلم فلم تحبس الشمس إلا يوشع وأمس فيه نبي الله  
تحبس بعد ذلك لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وروى الطحاوي والطبراني في الكبير الحاكم والبيهقي في الدلائل عن أسماء بنت  
عيسى أنه صلى الله عليه وآله وسلم دعا لما نام على ركبته على ففاته صلاة ٣٦٣ العصر فردت الشمس حتى صلى على ثم غربت

وهذا البغ في المعجزة وقد  
اخطأ ابن الجوزي بإبراه في  
الموضوعات وقال شيخ الإسلام  
ابن تيمية رحمه الله في كتاب الرد  
على الرافضى والله أعلم وأما  
ما حكى عباس أن الشمس ردت  
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم  
الحداد لما شغلوا عن صلاة  
العصر حتى غربت الشمس  
فردها الله عليه حتى صلى العصر  
كذا قال وعزاه للطحاوي وأبى  
رأيت في مشكل الآثار للطحاوي  
ما قد رمت ذكره من حديث  
أسماء فان ثبت ما قال فهذه قصة  
ثالثة وجاء أنها حبست موسى  
لما جلى تابوت يوسف وأسلمان  
بن داود ذكره الذهبي ثم أبى  
عن ابن عباس قال قال لي علي  
ما بلغ من قول الله تعالى حكاية  
عن سليمان عليه السلام رواها  
علي فقلت قال لي كعب كانت

وهو لقب والدعيم وقيل أنه لقب لعيم وظاهر الرواية خلاف ذلك والحديث يدل على  
جواز بيع المديون مطلقا من غير تقييد بالانساق والضرورة واليه ذهب الشافعي وأهل  
الحديث ونسبوا البيهقي في المعركة عن أكثر النحاة وسكنى النووي عن الجمهور أنه لا يجوز  
بيع المديون مطلقا الحديث يرد عليهم وروى عن الحنفية والمالكية أنه لا يجوز بيع  
المديون تديرا مطلقا لا المديون تديرا مقيدا فخوان يقول أن من مرفى هذا أن لا يرد  
فأنه يجوز بيعه لأنه كالوصية فيجوز الرجوع فيه كما يجوز الرجوع فيها وقال أحمد يمنع  
بيع المديون المديون وقال الليث يجوز بيعه إن شرط على المشتري عتقه وقال ابن سيرين  
لا يجوز بيعه إلا من نفسه وقال مالك وأصحابه لا يجوز بيعه إلا إذا كان على السيد دين  
فيما له قال النووي وهذا الحديث مرفى وظاهره في الرد عليهم لأن النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم إنما يبيع لمن يملكه على نفسه ولعله لم يقف على رواية النسائي التي ذكرها  
المصنف نعم لا وجه أقصر جواز البيع على حاجته قضاء الدين بل يجوز البيع لها وغيرها  
من الحاجات والرواية المذكورة قد تضمنت أن الرجل المذكور كان محتاجا لبيع ما  
عليه من الدين ومن نفقة أولاده وقد ذهب إلى جواز البيع لمطلق الحاجة عطاء والهادي  
والقاسم والمؤيد بالله وبوطالب كما حكى ذلك عنهم في البحر وأيه مال ابن دقيق العيد فقال  
من منع البيع مطلقا كان الحديث حجة عليه لأن المنع الكلي يتناقضه الجواز الجزئي ومن  
أجاز في بعض الصور فلا يقول قامت بالحديث في الصورة التي ورد فيها فلا يلزمه القول  
به في غير ذلك من الصور وأجاب من أجاز مطلقا بأن قوله في الحديث وكان محتاجا لا مدخل  
له في الحكم وإنما ذكر البيان السبب في المبادأة ببيع المدين لئلا يبيع جواز البيع ولا يخفى أن  
في الحديث إيماء إلى مقتضى جواز البيع بقوله فاحتاج وبقوله اقض دينك وانفق على  
عبالك لا يقال الأصل جواز البيع والمنع منه يحتاج إلى دليل ولا يصلح لذلك حديث الباب

أربعة عشر فرساعرضها فغابت الشمس قبل أن يصلي العصر فأمر بردها فضرب سوقها وأغلقها بالأسقف فقتلها فسلمه الله  
مأبدا أربعة عشر يوما لأنه ظلم الخليل بقتلها فقال علي كذب كعب وإنما أراد سليمان جهاد عدوه فقتلها على عرض الخليل حتى  
غابت الشمس فقال للملائكة الموكنين بالشمس باذن الله لهم ردوها على فردوها عليه حتى صلى العصر في وقتها وان أنبياء الله  
تعالى لا يظلمون ولا يأمرون بالظلم قال الحافظ وأورد هذا الأثر جماعة من كتبه عليه جازمين بقوله قال ابن عباس قالت لعل  
وهذا لا يثبت عن ابن عباس ولا عن غيره والثابت عند جمهور أهل العلم بالآفة يبرئ من الصحابة ومن بعدهم أن الضمير لمؤث في  
قوله ردوها الخيل والله أعلم اه (فقال لقومه) بنى إسرائيل (لا تتبعني) بالجزم على النهى وبالرفع على النفي (رجل لك بضع  
امرأة) أو عقد نكاح (وهو يريد أن يني بها) أي يدخل عليها أو ترفى إليه (ولما بين بها) أي والحال أنه لا يدخل عليها لتعلق قلبه  
فالبها في شغل عما هو عليه من الطاعة وبيعها ضعف فعل جوارحه بخلاف ذلك بعد الدخول (ولا يتبعني) (أحد بني يثوثا)

بالجمع (ولم يرفع سقوفها ولا احد) وفي لفظ ولا آخر (استمرى غمها) أي حوامل (أو خائفات) بفتح الخاء وكسر اللام بعدها فاف  
 محقة جمع خلفه وهي الحامل من النوق وقد تطلق على غير النوق (وهو) أي والحال انه (يُنظر ولادها) والمراد أن لا تعلق  
 قلوبهم بالنجاز ما تركوه معوقا (فغزا) يوشع بن نون من بني اسرائيل عن لم يتصف بثلث الصفات (فدنا من القوية) هي أريحا  
 (صلاة العصر أو قريمان ذلك) وعند الخاء عن كعب وقت عصر يوم الجمعة فكادت الشمس أن تغرب ويدخل الليل وعند  
 ابن اسحق فتوجه بيني اسرائيل الى اريحا فاحاط بهم هامة أشهر فلما كان السابع نفخوا في القرون فسقط سور المدينة فدخلوها  
 وقتلوا الجبارين وكان القتال يوم الجمعة فبقيت منهم بقية وكادت الشمس تغرب وتدخل ليلة السبت تخاف يوشع عليه السلام  
 أن يعجزوا لأنه لا يحل لهم قتالهم فيه ٣٦٤ (فقال للشمس انك مأمورة) أمر تسخير بالغروب (وأنا مأمور) أمر تسخير

لأن غاية ان البيع فيه وقع للعاجلة ولا دليل على اعتبارها في غيره بل يحذر ذلك الاصل  
 كاف في الجواز لانا نقول قد عارض ذلك الاصل ايقاع العتق المعاق فصار الدليل بعده  
 على مدعي الجواز ولم يرد الدليل الا في صورة الحاجة فيبقى ما عداها على أصل المنع وأما  
 ما ذهب اليه الهادوية من جواز بيع المدبر لانساق كما يجوز للضرورة فليس على ذلك  
 دليل الا ما تقدم عن عائشة من بيعها للمدبرة التي صهرتها وهو مع كونه أخص من  
 الدعوى لا يصلح للاحتجاج به المأثور غير مرة من ان قول الصحابي وفعله ليس بحجة واعلم  
 انه اذا تفقت طرق هذا الحديث على ان البيع وقع في حياة السيد الاما أخرجه  
 الترمذي باللفظ ان رجلا من الانصار در غلامه غنات وكذلك رواه الأئمة أحمد واسحق  
 وابن المديني والحميدي وابن أبي شيبة عن ابن عيينة ووجه البيهقي الرواية المذكورة بان  
 أصلها ان رجلا من الانصار أعترف بملوكه ان حدث به حدث غنات فدعا به النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فباعه من نعيم كذلك رواه مطر الوراق عن عمر وقال البيهقي فقوله غنات  
 من بقية الشرط أي غنات من ذلك الحدث وليس اخبارا عن ان المدبر مات فخذف من  
 رواية ابن عيينة قوله ان حدث به حدث فوق الغلط بسبب ذلك اه وقد استدل  
 بحديث الباب وما في معناه على مشروعية التدبير وذلك لما لا خلاف فيه وانما الخلاف  
 هل ينقذ من رأس المال أو من الثلث فذهب القرطبيان من الشافعية والحنفية ومالك  
 والعترة وهو مروي عن علي وعمرانه ينقذ من الثلث واستدلوا بما تقدم من قوله صلى الله  
 عليه وآله وسلم وهو حر من الثلث وذهب ابن مسعود والحسن البصري وابن المسيب  
 والفضلي وداود ومسروق الى انه ينقذ من رأس المال قياسا على الهبة وسائر الاشياء التي  
 يخرجها الانسان من ماله في حال حياته واعتذر روع الحديث الذي احتج به الاولون بما  
 فيه من المقال المتقدم ولكنه مع مقتضى القياس على الوصية ولا شك انه بالوصية اشبه منه  
 بالهبة لما بينه وبين الوصية من المشابهة التامة قوله ما أخذ فهو له وما بقي فلا شيء لكم

بالصلاة أو القتال قبل غروبك  
 ونحاط به من الشمس يحتمل أن  
 يكون حقيقة وان الله تعالى  
 خالق فيها تغييرا وادراكا ويدل  
 لذلك مجردها تحت العرش  
 واستئذانها من حيث تطامع  
 ويحتمل أن يكون ذلك على شئيل  
 استحضاره في النفس لما تقرر  
 انه لا يمكن تحوّلها عن عاداتها الا  
 بمجرى العادة ومن ثم قال (اللهم  
 احبسهم اعابنا) حتى نفرغ من  
 قتالهم قال الحافظ وبيد  
 الاحتمال الثاني ان في رواية  
 سديد بن المسيب قال اللهم انها  
 مأمورة وانى مأمور فاحبسها على  
 حتى تفضى بيني وبينهم (فحبست)  
 أي ردت على اذراجها ما ودفعت  
 أو بطئت حركتها أي حبسها الله  
 عز وجل وكل ذلك محتمل والثالث  
 أرجح عند ابن بطال وغيره وكان  
 ذلك في رابع عشرين من حزيران

وحديثه ليكون النصارى غاية الطول (حتى فتح الله عليه فجمع) يوشع (الغنائم) وعند الناس ابن حبان وكانوا يستدل  
 اذا غنموا غنمة بعث الله عليهم النار فاما كلها (بخاف يعني النار اكلها فم قطعها) أي لم تذوق طعمها وهو على طريق المبالغة اذ  
 كان الاصل ان يقال فلم تأكلها وكان الجبي علامة القبول وعدم الغلول (فقال) يوشع عليه السلام (ان فيكم غلولا) أي سرقة  
 من الغنمة (فليبايعني من كل قبيلة رجل) فبايعوه (فلزقت يدرجل بيده فقال) يوشع (فيكم الغلول فليبايعني قبيلتك) فبايعته  
 (فلزقت يدرجلين او ثلاثة بيده فقال فيكم الغلول فبايعوا برأس منسل رأس بقرة من الذهب فوضعوا البخاف النار فاكلها)  
 قال ابن المنبر يجعل الله علامة الغلول الزايد الغال وألهم ذلك يوشع فدعاهم للمبايعة حتى تقوم له العلامة المذكورة قال  
 في الفتح وفيه تبيينه على انه ايدعيا الحق بطلب أن يتخلص منه وانما يدينه حتى أن يضرب عليها ويحبس صاحبها حتى يؤدي الحق  
 الى الامام وهو من جنس شهادة البعد على صاحب يوم القيامة اه قال في القسط لاني وكذلك يوفق الله تعالى خواص هذه

الامنة من العلماء بل هذا الالاسـة دلال فـة تـروى في الحكايات المستندة عن الثقات انه كان بالمدينة محمـة يغسل فيه النساء وانه  
 جى اليها امرأة فبيضاها تغسل اذ وقت عايها امرأة فقالت انك زانية وضربت يدها على عجرة المرأة الميتة فالوقت يدها فحاولت  
 وحاول النساء نزع يدها فلم يمكن ذلك فرفعت الى والى المدينة فاستشار الفقهاء فقال قائل تقطع يدها وقال آخر تقطع بضعة من  
 الميتة لان حرمة الحى اكـد فـال والى الى ابرم امرأ حتى أو امرأ بعبـد الله فبعث الى مالك رحمه الله فقال لا تقطع من هذه ولا من  
 هذه ما أرى هذه الامرأة تطلب حقها من الحد فخذوا هذه القاذفة فضر بها تسعة وسبعين سوطا ويدها ملصقة فلما ضربها  
 تكلم له الثمانين انجحت يدها فاما أن يكون مالك رحمه الله اطلع على هذا الحديث فاستعمله بنور الفوق في مكانه واما أن  
 يكون وفق فوافق واستنيط من هذا الحديث ان احكام الانبياء قد تكون بحسب الامر الباطن كما في هذه القصة وقد تكون  
 بحسب الامر الظاهر كما في حديث انكم تختصمون الى الحديث (ثم أحـل ٣٦٥ الله لنا الغنائم) خصوصية انا وكان ابتداء

ذلك من غزوة بدر وفي رواية  
 التـساقى فقال رسول الله صلى الله  
 عليه وآله وسلم عند ذلك ان الله  
 أطعمنا الغنائم رحمة رحمتها  
 وتحفة تحفته فنه عنا (راى)  
 سبحانه وتعالى (ضعفنا وبهزنا  
 فأحلها لنا) رحمة بنا الشرف نبينا  
 صلى الله عليه وآله وسلم ولم يحلها  
 لغيرنا الا ليكون قسا لهم لاجل  
 الغنية لقصورهم في الاخلاص  
 بخلاف هذه الامة المحمدية  
 فان الاخلاص فيهم غالب اجعلنا  
 الله من الخاصين بمفه وكرمه وفي  
 التعبير باننا تعظيم حيث أدخل  
 صلى الله عليه وآله وسلم نفسه  
 الكريمة معنا وفي قوله راى  
 عجزنا إشارة الى أن الفضيلة عند  
 الله تعالى هي اظهار الضعف  
 والعجز بين يديه تعالى قال في الفتح  
 فيه اختصاص هذه الامة بحل  
 الغنية وكان ابتداء ذلك من

استدله القاضي زيد والهادي على ان السكابة لا يطل بها التدبير ويعتق العبد عندهم  
 بالاسبق منهم او قال المنصور بالله لا تصح السكابة بعد التدبير لانها يسع فلا تصح الا حيث  
 يصح البيع ورد بان ذلك تعجيل للعتق مشروط

### \*(باب المكاتب)\*

(عن عائشة ان بريرة جاءت تستعينني كتابتها ولم تكن قضت من كتابتها شيئا فقالت اها  
 عائشة رجعي الى اهلك فان احبوا ان اقضى عنك كتابتك ويكون ولاؤك لى فعات  
 فذكرت بريرة ذلك لاهلها فانوا قالوا ان سمعت ان تحتسب عايك فلتفعل ويكون لنا  
 ولاؤك فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال اها رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم ابنتي فاعتني فانما الولاء ان أعتق ثم قام فقال ما بال اناس يشترطون شروطا ليست  
 في كتاب الله تعالى من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وان شرطه مائة مرة شرط  
 الله أحق وأوثق منه فق عليه وفي رواية قالت جاءت بريرة فقالت انى كاتب أهلى على تسع  
 أواق في كل عام أوقية الحديث متفق عليه) قوله باب المكاتب بفتح الفوقانية من تقع له  
 الكتابة وبكسر هـ من تقع منه والكتابة بكسر الكاف وفتحها قال الراغب اشتقاقها من  
 كتب بمعنى أوجب ومنه قوله تعالى كتب عليكم الصيام أو بمعنى ججع وضم ومنه كتب  
 الخط قال الحافظ وعلى الاول تكون مأخوذة من معنى الالتزام وعلى الثانى تكون  
 مأخوذة من الخط لوجوده عند عقد ما غالباً قال الرويانى الكتابة اسلامية ولم تكن تعرف  
 في الجاهلية وقال ابن التين كانت السكابة متعارفة قبل الاسلام فأقرها النبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم وقال ابن خزيمة وقد كانوا يكتبون في الجاهلية بالمدينة قوله ان بريرة قد  
 تقدم ضبط هذا الاسم وبيان اشتقاقه في باب من اشترى عبدا بشرط ان يعتقه من كتاب

غزوة بدر وفيه انزل قوله تعالى فكوا مما غنمتم حلالا طيبا فأحل الله لهم الغنية وقد ثبت ذلك في الصحيح من حديث ابن عباس  
 واول غنية كانت غنية السرية التي خرج فيها عبد الله بن جهمش وذلك قبل بدر بشهرين ويمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وآله  
 وسلم أخر غنية تلك السرية حتى رجع من بدر وقسمها مع غنائم أهل بدر قال المهاب في هذا الحديث ان فقن الدنيا تدعو النفس  
 الى الهوى ومحبة البقاء لان من ملك بضعة امرأة ولم يدخل بها او دخل وكان على قرب من ذلك فإن قلبه ممتع بالرجوع اليها  
 ويجد الشيطان السبيل الى شغل قلبه عما هو عليه من الطاعة وكذلك غير المرأة من أحوال الدنيا هو كما قال لكن يعكر على  
 الحاقه ما بعد الدخول وان لم يطل بما قبله ويدل على التعميم في الامور الدينية ما وقع في رواية ابن المسيب من الزيادة أو له حاجة  
 في الرجوع وفيه ان الامور الملهمة لا تنبغي أن تنفوس الا حازم فارغ البال لها لان من له تعارق ربحا ضعف عزيمته وقلت  
 رغبته في الطاعة والقلب اذا تقرق ضعف فعل الجوارح واذا اجتمع قوى وفيه ان من مضى كلوا يغزون ويأخذون أموال

اعذائهم واسلامهم لكن لا يتصرفون فيها بل بحجة وعنوان علامة قبول غزوهم ذلك أن تنزل النار من السماء فتأكلها وعلامة  
عدم قبوله أن لا تنزل ومن أسباب عدم القبول أن يقع نعيمهم الغلول وقد من الله على هذه الامة ورحمها الشرف بينهم انما حل لهم  
الغنية وسرعة عليهم الغلول وطوى عنهم فضيحة أمر عدم القبول فلهذا الحمد على نعمه تترى وفيه معاقبة الجماعة بفعل سفاهتهم  
وامتدله ابن بطال على جواز احراق أموال المنكرين وتوقيع بذلك كافي تلك الشرعية وقد نسخ بجل الغنائم لهذه الامة  
وأوجب الله لا يستحق عليه ذلك ولكنه استنبط من احراق الغنية ما كل النارجوا زاحراق اموال الكفار اذا لم يوجد السبيل الى  
أخذها غنمة وهو ظاهر لان هذا الله لم يرد التصريح بنسخه فهو مشقة على ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يردنا منه واستدل  
به أيضا على ان قتال آخرائهم أفضل من أوله وفيه نظر لان ذلك في هذه القصة انما وقع اتفاقا نعم في قصة النعمان بن مقرن مع  
المغيرة بن شعبة في قتال الفرس التصريح ٣٦٦ باستحباب القتال حين تنزل الشمس وتهب الرياح فالاستدلال به يغني عن

هذا (عن ابن عمر رضي الله  
عنه) ما ان رسول الله صلى الله  
عليه وآله (وسلم) بعث سرية فيها  
عبد الله بن عمر رضي الله عنه  
قال ابن عبد البر ان ذلك الجيش  
كان أربعة آلاف (قبل ينجذ) أي  
جهنم (أفغوا البلا كثيرا) وزاد  
مسلم غنما (في كانت مهماتهم)  
وفي لفظهم ما هم جمعهم أي  
نصيب كل واحد (ثني عشر بعيرا  
أو واحد عشر بعيرا) بالثمن من  
الراوى (ونزلوا) أي اعطى كل  
واحد منهم مائة زيادة على سهمهم  
المستحق له والنقل زيادة زارها  
الغزاة على نصيبه من الغنية  
ومنه قول الصلوات وهو ما عدا  
الفرس (بعير بعيرا) وعند أبي  
داود النصفين كان من الأمير  
والقسم من النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم وعند مسلم ان ذلك  
صدر من أمير الجيش وان النبي

البيع وتقدم أيضا طرف من شرح هذا الحديث في باب ان من شرط الولاة أو من شرط شرط  
فاسد من كتاب البيع أيضا قوله فان أحبوا الخ ظاهره ان عائشة طلبت أن يكون الولاة  
أهل اذابت جميع مال الكتابة ولم يقع ذلك اذ لو وقع لكان للوم على عائشة بطلبها ولا من  
اعتقه غيرها وقد رواه أبو اسامة بلانظير بل الاشكال فقال ان أعداءه هم عمدة واحدة  
واعنفك ويكون ولاؤك لي فقلت وكذلك رواه وهيب عن هشام فعرف بذلك انهم أرادوا  
ان تشتريهم اشراهم صحيح ثم تعقدها اذا العتق فرع ثبوت المالك ويؤيده قول النبي صلى الله  
عليه وآله وسلم ابتاعى فاعتهى والمراد بالاهل هنا في قول عائشة ارجعي الى اهلك السادة  
والاهل في الاصل الاول وفي الشرع من نلزم نفقة قوله ان شئت ان تحتسب هو من  
الحسبة بكسر الحاء الملهمة له أي تحتسب الجوع عند الله ولا يكون له ولا مولا قوله قد كرت  
ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في رواية للبخاري فسمع بذلك النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم نسأله وفي أخرى له فسمع بذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم أو بلغه قوله  
ابتاعى فاعتهى هو كقوله في حديث ابن عمر لا يمنع ذلك قوله على تسع اواذ في رواية  
معلقة للبخاري خمس اواض فجمعت عليها في خمس سنين ولكن المنه ورؤية النسخ وقد  
جزم الامام اعلى بان رواية الخبي غلط ويمكن الجمع بأن انتسح أصل والخبر كانت بقيت  
عليها اوجم هذا جزم القرطبي والمحجب الطبري ويعكر عليه ما في تلك الرواية بل لفظ ولم تكن  
قضت من كتابنا شيئا وأجيب بأن كانت حصلت الاربع الاواق قبل ان تستعين ثم جاءتها  
وقد بقي عليها الخمس وقال القرطبي يجيب بان الخمس هي التي كانت استحققت عليها بحصول  
نجمها من جملة التسع الاواق المذكورة ويؤيده ما وقع في رواية للبخاري ذكره في  
أبواب المساجد بل لفظ فقال أهلها ان شئت اعطيت ما يبق وقد قدمنا بقية الكلام على هذا  
الحديث في ذلك الباب من كتاب البيع فليرجع اليه وله فوائد أخر خارجة عن المقصود

صلى الله عليه وآله وسلم كان مقررا لذلك ويجوز له لانه قال فيه ولم يغزوه النبي صلى الله عليه وآله وسلم وتقريره بمنزلة فعله قال  
واختلف هل النفل يكون من أصل الغنية أو من أربعة أنجاسها أو من خمس الخمس والاصح عندنا انما هي من خمس الخمس  
وحكاية النووي عن مالك وأبي حنيفة وأطال الحفاظ في الفتح في بيان مسائل النفل واختلاف العلماء فيها فراجع (عن جابر  
رضي الله عنه قال بينما رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقيم غنمة بالبحرانة) وهذه القصة كانت غنمة هوانزة (القال  
له رجل) هو ذو الخويصرة التميمي (اعدل فقال له شقيت) بفتح الشين والتاء (ان لم أعدل) أي ضللت أنت أيها التابع اذا كنت  
لا عدل لا يكون لك تابعا وقد باين لا يعدل اوجبت فتمت في نيلك هذا القول لانه لا يصدر عن مؤمن لكن لا يلائمه حينئذ قوله  
ان لم أعدل الا أن يقدوله جواب يمدح وفي رواية قال القصة شقيت بحدف فافقتال ولفظه وزيادة فقد وضع ما شقيت بمقتضى  
ظاهر ولا يحد وفيه والشرط لا يستلزم الوقوع لانه ليس ممن لا يعدل حتى يحصل له الشقاء بل هو عادل فلا يشق حاكمه الله تعالى يكره

عن ابن عمر رضي الله عنهما ان عمر اصاب جارية (من سبي حنين فوضعهما في بعض بيوت مكة ثم نزل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على سبي حنين) اى اطلقهم (فجاءوا يسعون في السكك فقال عمر يا عبد الله انظر ما هذا) اى فظروا سأل عن سبب سعيهم في السكك (فقال من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على السبي) اى اطلق وعنده الاسماعيلي قلت ما هذا قالوا السبي اسماوا فارسلهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قال) عمر لابنه اذهب فارسل الجارية (ين) ويستفاد منه العمل بخبر الواحد اذ اراد البخاري بهذا الحديث انه كاره صلى الله عليه وآله وسلم ان يتصرف في الغنمية بما يراه مصلحا فنفى من رأس الغنمية وقارة من الخمس واستدل على الاول بانه كان يمين على الاسارى من رأس الغنمية فدل على انه كان له ان ينقل قال ابن بطلان للإمام أن يمين على الاسارى بغير فداء خلا فإني منع ذلك واستدل به على ان الغنائم لا يستقر ملك الغنائم عليها الا بعد القسمة وبه قال المالكية والحنفية وقال الشافعي على كون بنفوس الغنمية وللزيرية ٣٦٧ احتجاجات أخرى واجوبة تتعاقب بهذه

المسئلة لم اطل بها غنا لانها لا تؤخذ من حديث الباب لا تقيما ولا اثباتا (عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال يئأأ يا وفت في الصفي يوم) وقصة (بدر) فنظرت عن عيني ونماني فاذا ابنة غلامين من الانصار حديثا سنانا (والغلامان معاذ بن عمرو ومعاذ ابن عفراء) كافي الحديث (تقريب أن أكون بين أضلاع) بفتح الهمزة وسكون الضاد المتجمعة وبعد اللام المفتوحة عن مهملة اى اشد وأقوى (منهما) أى من الغلامين لان الكهل أصغر في الحروب وفي رواية أصلح بصاد وحام مهملة (نعم مني أحدهما) اى الغلامين (فقال يا عم هل تعرف أبا جهل) هو عمرو بن هشام فرعون هذه الامة (قلت) نعم ما حاجتك اليه يا ابن أخي قال أخبرني انه يسب رسول الله

قال ابن بطلان اكثر الناس من يتخربح الوجوه في حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة ووجه وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين اكثر افيهما من استنباط الفوائد (وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال ايا عبد كوتب بمائة أو قيمة فادها الا عشرة أوقيات فهو رقيق رواه الجماعة الا النسائي وفي لفظ المسكاتب عبد ما بقي عليه من مكاتبته درهم رواه أبو داود \* وعن أم سلمة ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا كان لاحد اكن مكاتب وكان عنده ما يؤدى فلتحتجب منه زوايا الجماعة الا النسائي وصححه الترمذي ويحمل الامر بالاحتجاب على النسيب \* وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بحصة ما أدى دية الحر فمابقي دية العبد رواه الجماعة الا ابن ماجه \* وعن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال يؤدى المكاتب بقدر ما أدى رواه أحمد) حديث عمرو بن شعيب باللفظ الاول أخرجه أيضا الحاكم وصححه وقال الترمذي غريب قال الشافعي لم اجد أحدا روى هذا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم الا عمر اولم أر من رضى من أهل العلم بثبته وعلى هذا فتبنا المنتهين وأخرجه باللفظ الثاني أيضا النسائي والحاكم وابن حبان وحسن الحفاظ اسنادا وفي بلوغ المرام وهو من روايته اسمعيل بن عياش وفيه مقال وقال النسائي هو حديث منكر وهو عندى خطأ اه وفي اسناده أيضا عطاء الخراساني عن عمرو بن شعيب ولم يسمع عنه كما قال ابن عزم وحديث أم سلمة قال الشافعي لم أر أحدا ممن رضى من أهل العلم بثبته واحدا من هذين الحديثين قال البيهقي أراد هذا وحديث عمرو بن شعيب يعنى الذي قبله اه وهو من رواية الزهري عن نهمان مرلى أم سلمة عنها قال قد مرح معمر بن سفيان الزهري من نهمان وقد أخرجه ابن خزيمة عن نهمان من طريق أخرى وحديث ابن عباس

صلى الله عليه وآله وسلم والذي نفسي بيده اني رأيت له لا يفارق سوادى سواده) أى شخصى شخصه (حتى يموت الا جعل منا) اى الاقرب أجلا (فتمجبت لذلك فقهزنى الاخر فقال لي من انما انشبه) اى لم ألبث (ان نظرت الى أبي جهل يجول) بالجيم (في الناس) وفي مسلم يزول أى يضطرب في الواضع لا يستقر على حال (قلت الا ان هذا صاحبك الذى سألتني) عنه (فابتدراه بسبيهم) أى سبقتهم سرعين (فضرباه) أيهما (حتى قتلاه ثم انصر فالى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فاضرباه (بقتله) (فقال أياك قتلت قال كل واحد منهما) انما قتله فقال هل سمعتم ما سميتم (كالا) لم تسمعوهما (فتنظر) صلى الله عليه وآله وسلم (في السبيتين) ليرى ما بلغ الدم من سبيهم او مقة دار عمت دخولهما في جسد المقتول ليحكم بالسلب لمن كان أبلغ ولو سبهما لما تبين المراد بذلك (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم (كلا كما قتله سلبه) اى سلب أبي جهل (اعاذ بن عمرو بن الجوح) لانه هو الذى اغتخه (وكنا) اى الغلامان (معاذ بن عفراء) وهى امه واميم امه الحوث بن رفاعه (ومعاذ بن عمرو بن الجوح) وانما قال



كلاهما قتله وان كان احدهما هو الذي اغتنه تطيبه القلب الا ستر وقال المالكية انما اعطاه لاحدهما لان الامام مخير في السلب  
بقول فيه ما يشاء وقال الطحاوي لو كان يجب لقتال لكان السلب مستحقا بالقتل ولكان جعله له يتم بما لا يشترط اكيه ما في قتله  
الماخص به احدهما دل على انه لا يستحق بالقتل وانما يستحق بتعيين الامام اهـ وجوابه انه انما احكم به لانه هو الذي اغتنه  
وحديث الحديث أخرجه أيضا في المغازي وكذا مسلم (عن أنس رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اني  
اعطى قريشا ثمانية اعمى اطلب افعهم لانهم حديث عهد بجاهلية) اي قريب عهد بكفرهم من أسلم ويزينه ضيقة او كان  
يتوقع باعطاء اسلام نظرائه وغيرهم ممن تظهر له المصلحة في اعطائه من الخمس وتقومه كالتخراج والتي من الجزية قال سمعيل  
القاضي في اعطاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم للموافقة من الخمس دلالة على أن الخمس الى الامام بفعل فيه ما يرى من المصلحة  
(وعنه) أي عن أنس (رضي الله عنه ٣٦٨ قال ان ناسا من الانصار قالوا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين اذاه الله

سكت عنه أبو داود والمندري وهو عند التساقى منه وهو من رجال اسناده عنه أبي  
داود وثقات وحديث علي عليه السلام أخرجه ايضا أبو داود لانه قال في السنن بعد  
اخر اوجه الحديث ابن عباس ما لفظه ورواه يعني حديث ابن عباس وهيب عن أيوب عن  
عكرمة عن علي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعله اسمعيل بن عتبة من قول عكرمة  
وأخرجه البيهقي من طريق قوله في مورقني أي تجري عليه أسحكام الرق وفيه دليل على  
جواز بيع المكاتب لانه رقيق مملوك لا يجوز بيعه وهبته والوصية به وهو القديم  
من مذهب الشافعي وبه قال أحمد وابن المذوق قال بيعت بريرة بعلم النبي صلى الله عليه  
وآله وسلم وهي مكاتب ولم ينكر ذلك ففيه آيتين بيان ان بيعه جائز طال ولا علم خبره اعرضه  
قال ولا اعلم دليله الا على عجزها وقال الشافعي في الجديد ومالك وأصحاب الرأي انه لا يجوز  
بيعه وبه قالت العترة قالوا لانه قد خرج عن ملكه بدليل تحريم الوطو والاستخدام وناول  
الشافعي حديث بريرة على انها كانت قد عجزت وكان بيعها فسخا لكاتبته او هذا التاويل  
يحتاج الى دليل قوله فاحتجب منه ظاهر الامر الوجوب اذا كان مع المكاتب من المال  
ما يفي بماله من مال الكتابة لانه قد صار حرا وان لم يكن قد سلمه الى مولاه وقيل انه محمول  
على التذنب قال الشافعي يجوز ان يكون أحر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم سلمة  
بالاحتجاب من مكانه اذا كان عنده ما يؤدى لتعظيم أزواج النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم فيكون ذلك تحتها من ثم قال ومع هذا فاحتجاب المرأة عن يجوز له ان يراها واسع  
وقد أحر النبي صلى الله عليه وآله وسلم سودا ان تحتجب من رجل قضى انه اخوها وذلك  
بشبه ان يكون الاحتياط وان الاحتجاب عن لئلا يراها ما باح اهـ والقرينة لقضية  
بجمل هذا الامر على التذنب حديث عمرو بن شبيب المذكور فانه يقتضي أن يحكم المكاتب  
قبيل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد والعبد يجوز له النظر الى سيده كاهو مذهب

علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أمواله هو ان ما افاء  
فطافق اي اخذ (يعطى رجلا  
من قريش المائة من الابل)  
بنا لله هم وهم فيما ذكره ابن  
الحق أبو سنين وابنه معاوية  
وحكيم بن حزام والحارث بن الحارث  
ابن كادق والحارث بن هشام وسهل  
ابن غمر وحويط بن عبد العزيز  
والعلاء بن حارثة الثقفي وعيينة  
ابن حصين وصفوان بن أمية  
والاقرع بن حابس ومالك بن  
عوف النضري (فقالوا ليعقر الله  
لرسول الله صلى الله عليه وآله  
وسلم يعطى قريشا ويدهنا  
وسميونا نقط من دماهم قال  
أنس تحدث رسول الله صلى الله  
عليه وآله وسلم بقا التهم) أي  
أخبر وعنده ابن اسحق ان الذي  
احبر النبي صلى الله عليه وآله  
وسلم بقا التهم سعد بن عباد

(فارس الى الانصار فجعلهم في قبة من آدم) جلدتم دباعة (ولم يدع معهم احدا غيرهم فلما اجتمعوا اياهم أكثر  
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال لهم) ما كان حديث بلغني عنكم قال له فقهاؤهم) اي اصحاب الفهم منهم (ما ذرو  
رأينا) أي اصحاب رأينا الذين مرجع أمورنا اليهم (فلم يقولوا شيئا) من ذلك (وقد تقدم الحديث بطوله) وهو اما اناس منا  
حديثنا اننا لم يدروا الصواب فقالوا ليعقر الله رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يعطى قريشا ويدهنا  
وسميونا نقط من دماهم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اني اعطى رجلا حديث عهد بهم بكفر اما ترضون أن يذهب  
الناس بالاموال وترجعوا الى رجالكم جمع رجل ما يسكنه الشخص او ما يستحب من المتاع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
فوالله ما تلبون به وهو رسول الله خير مما تلبون به من المال قالوا بلى يا رسول الله قد رضينا فقال لهم انكم سترون بعدي  
أثر قد يدعى أي استغلال الامر بالاموال وهو ما نكسب منها فاصبروا حتى تلاقوا الله يوم القيامة ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم

على الحوض فتقفز وابلثواب الجزيل على الصبر قال أنس فلم نصبر وهذا الحديث أخرجه أيضا في غزوة حنين من أربعة أوجه (عن جبير بن مطعم رضى الله عنه أنه ينهاه مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومعه الناس مقبلا من حنين عاقت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الأعراب يسألونه أن يعطيهم من الغنمية (حتى اضطروه) أى الجحوش (الى سمرة) شجرة لها نور أصفر (نخطفت رداه) أى الشجرة على سبيل المجاز أو الأعراب (فوقف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) فقال أعطوني رداي فلو كان عدد هذه العضاء شجر عظيم له شوك (نعما) ابلا أو البقر (لعمري) بينكم ثم لا تجدوني بخيلا ولا كذوبا ولا جبانا) فيه ذم الخصال المذكورة وهى البخل والكذب والجبن وأن امام المسلمين لا يضلح ان يكون فيه خصلة منها وفيه ما كان فى النبي صلى الله عليه وآله وسلم من الحلم وحسن الخلق وسعة الجود والصبر على جفأة الأعراب وفيه جواز وصف المرأة بنفسه بالخصال الحميدة عند الحاجة كخوف ظن أهل الجهل به خلاف ذلك ولا يكون ذلك من الفخر المذموم وفيه رضا السائل للعقب بالوعد اذا تحقق من الواعد التحيز وفيه ان الامام مخير في قسم الغنمية ان شاء قبل فراغ الحرب وان شاء بعده (عن أنس بن مالك رضى الله عنه قال كنت أمشي مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعليه برد) نوع من الثياب معروف (بجراي) نسبة الى

نجران بادية باليمن (غلبت الحاشية فادر كاهراي) من أهل البادية لم يسم (بجذبه جذبة شديدة حتى نظرت الى صفعة عاتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أى ناحية عاتقه الشريف وهو ما بين المنكب والعنق (قد اثرت به حاشية الرداء) وفي رواية هما حتى انشق البرد وذهبت حاشيته في عنقه (من شدة جذبه ثم قال صرلى) وفي رواية أعطنى (من مال الله الذى عندك فالتفت اليه) صلى الله عليه وآله وسلم (فضحك ثم أمر له بعطاء) وفيه مزيد حله وصبره على الأدنى في النفس

أكثر الساف لقوله تعالى أو ما ملكت أيمانكم وذهب جماعة من أهل العلم منهم الهاديون الى انه لا يجوز للعبد النظر الى سيده ومن مقتضياتهم لذلك ما روى عن سعيد ابن المسيب أنه قال لا تغرنكم آية النور فالمراد به الاماء قال في البحر وخصه بالذكور اتوهم بخلافه من الجرائر في قوله تعالى أو نسائهم اه وقد عرفت حديث عمرو بن شعيب بجهور أهل العلم من الصحابة وغيرهم فقالوا احكم المكاتب قبل تسليم جميع مال الكتابة حكم العبد في جميع الاحكام من الارث والارش والدية والحسد وغير ذلك وعنه من قال بأنه يعتق من المكاتب بقدر ما أدى من مال الكتابة وتتبع بعض الاحكام التي يمكن تبعها في حقه بحديث ابن عباس وحديث على المذكورين وقد قدمنا في باب ميراث المعتق بعضه من كتاب القرائن أقوالا في المكاتب الذي قد أدى بعض مال كاتبه قوله يودي المكاتب بضم أوله وفتح الدال المهملة متبعا للعجول أى يودي الخاني عليه من دية أو أرشه لما كان منه حرا بحسب دية الحر وأرشه ولما كان منه عبدا بحسب دية العبد وأرشه (وعن موسى بن أنس ابن سيرين سأل أنس بن مالك المكاتبة وكان كثير المال فابى فانطلق الى عمر فقال كاتبه فابى فضر به عمر بالدرة وتلاعز فكاتبوه ثم ان عامتهم فيهم خيرا أخرجه البخاري وعن أبي سعيد المقبري قال اشترتني امرأة من بني ليث بسوق ذي المجاز بسبع مائة درهم ثم قدمت فكاتبته على أربعين

٤٧ نيل ح والمال والتجاوز عن يدي الفقه على الاسلام (عن عبيد الله بن مسعود رضى الله عنه قال لما كان يوم حنين أشر) أى خصص (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) أناسا في القسمة (بالزيادة) فاعطى بيان القسمة المذكورة (الاقرع بن حابس) المهاشي أحد المؤلفة فلو بهم (مائة من الابل واعطى عينة) بن حصن الفزاري (مثل ذلك) أى مائة (واعطى أناسا) آخرين (من اشراف العرب فآثرهم يومئذ في القسمة) على غيرهم (قال رجل) هو معتب بن قيس المناقي فيما ذكره الواقدي (والله ان هذه القسمة ما عدل فيها) بضم العين وكسر الدال (وما ازيد بها) أى جهته القسمة (وجه الله فقلت والله لا خبرن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) فاقبته فاجبرته فقال من يعدل اذ لم يعدل الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقل انه عاقبه فيحتمل كما قاله المازري انه لم يفهم منه الطعن في النبوة وانما نسبته لترك العدل في القسمة فاعلم بعاقبه لانه لم يثبت عليه ذلك وانما نقل عنه واحد وبشهادة واحد لا يراق الدم (رحم الله موسى) النبي صلى الله عليه وآله وسلم (قد أودى بأكثر من هذا) الذي أوديت (قصير) وهذا الحديث أخرجه أيضا في المعازي ومع لم في الزكاة (عن ابن عمر رضى الله عنهما قال كذا نصيب في مغازينا العبل والعنب) زاد أبو نعيم والفواكه وفي لفظ الغسل والسمن (فأنا كاه ولا نرقعه) الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم اول انصحه له للاذخار قال في الفتح وهي مسئلة خلاف والجمهور

لاظهارهم (عن عمر بن الخطاب  
رضي الله عنه انه كتب الى اهل  
البصرة قبل موته) أي موت عمر  
(بسنة) سنة اثنتين وعشرين  
(فرقوا بين كل ذي محرم) بينهما  
فدرجة (من الجحوس) والمراد كما  
قال الخطابي ان ينعوا من اظهار  
للمسلمين والاشارة به في محالهم  
التي يجتمعون فيها لاسم الا كما  
يشترط على النصاري ان لا يظهروا  
مسلميههم ولا يتشعروا عقائدهم  
(ولم يكن عمر) رضي الله عنه  
(أخذ الجزية من الجحوس حتى  
شهد عبيد الرحمن بن عوف ان  
رسول الله صلى الله عليه وآله  
(وسلم أخذها من مجوس شمر)  
قال الجوهري اسم بلاد سذكر

معروف بفتح الهاء والجسيم وقال الزباجي ذكره ويوثق وفي الترمذي بخامنا كتاب عمر انظر مجوس من سعيد  
 قبلك فغدهم الجزية فان عبد الرحمن بن عوف أخبرني فذكره وفي الموطأ باسناد رواه ثقات الا انه منقطع عن جعفر بن محمد  
 عن أبيه ان عمر قال لا أدري ما أصنع بالجوس فقال عبد الرحمن بن عوف أنهم لم يسمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول  
 سنوهم سنة أهل الكتاب قال ابن عبد البر أي في الجزية فقط واستدل بقوله سنة أهل الكتاب على انهم ليسوا أهل كتاب  
 نعم روى الشافعي وعبد الرزاق وغيرهما باسناد حسن عن علي كان الجوس أهل كتاب يقرؤنه وعلم يدرسونه فشرّب أميرهم الخمر  
 فوقع على أخيه فلما أصبح دعا أهل الطمع فاعطاهم وقال ان آدم كان يمشي اولاد بنيانه فاطاءوه وقتل من خالفه فامسرى  
 على كتابهم وعلى ما في قلوبهم منه فلم يبق عندهم منه شيء وحديث الباب أخرجه ابوداود أيضا في الخراج والترمذي في السير  
 وكذا النسائي قال في الفتح وفي الحديث قبول خبر الواحد وان الصحابي الجليل قد يغيب عنه علم ما طلع عليه غيره من أقوال  
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأحكامه وانه لا ننقص عليه من ذلك وفيه التمسك بالمفهوم لان عمر فهم من قوله أهل الكتاب  
 اختصاصهم بذلك حتى حدث عبد الرحمن بن عوف بالحق الجوس بهم فرجع اليه قال وفرق الحنفية فقالوا يؤخذ من مجوس  
 الجهم دون مجوس العرب وحكى الطحاوي عنهم تقييل الجزية من أهل الكتاب ومن جميع كتابي الجهم ولا يقيس من مشركي

العرب الاسلام أو السيف وعن مالك تقبل من جميع الكفار الا من ارتد به قال الا وراحي وفقهاه الشام وحكي ابن القاسم عنه لا تقبل من قريش وحكي ابن عبد البر الاتفاق على قبولها من المجوس لكن حكي ابن التين عن عبد الملك انه لا تقبل الا من اليهود والنصارى فقط ونقل أيضا الاتفاق على انه لا يحل نسكاح نسائهم ولا كل ذبايحهم لكن حكي غيره عن أبي ثور حل ذلك قال ابن قدامة وهذا خلاف اجماع ما تقدمه قلت وفيه نظر فقد حكي ابن عبد البر عن سعيد بن المسيب انه لم يكن يرى بذبيحة المجوس بأسا اذا امره المسلم بذبحها وروى ابن أبي شيبة عنه وعن عطاء وطاوس وعمر بن دينار انهم لم يكونوا يرون بأسا بالتعمرى بالمجوسية وقال الشافعي تقبل من أهل الكتاب عربا كانوا أو عجماء ويلحق بهم المجوس في ذلك واحتج بالآية فان مفهومها انه لا تقبل من غير أهل الكتاب وقد أخذها النبي صلى الله عليه وآله وسلم من المجوس فدل على الحاقهم بهم وانقصر عليه وقال أبو عبيد بن ربيعة الجزية على اليهود والنصارى بالكتاب وعلى المجوس بالسنة واحتج غيرهم بقوله في حديث بريدة وغيره فاذا قيمت عدولك من المنركين فادعهم الى الاسلام فان أجابوا أو الف الجزية واحتجوا أيضا بان أخذها من المجوس يدل على ترك مفهوم الآية فلما اتفق تخصيص أهل الكتاب بذلك دل على ان ٢٧١ لا مفهوم لقوله من أهل الكتاب وأجيب بأن المجوس كان لهم كتاب ثم رفع وروى الشافعي وغيره في ذلك حديثنا عن علي كما تقدم وتعب بقوله تعالى انما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا وأجيب بان المراد مما اطاع عليه القائلون وهم قريش لانهم لم يشتهر عندهم من جميع الطوائف من له كتاب الا اليهود والنصارى وليس في ذلك نفي بقيمة الكتب المنزلة كالزبور وصحف ابراهيم وغير ذلك اه وتعام الكلام على أحكام الجزية في رسالة افادة الامة باحكام أهل الذمة للسيد الامام العلامة محمد ابن اسماعيل الامير رحمه الله وقد ذكرنا خلاصتها في تفسيرنا فتح

سعيد الاصطخرى ان القرينة الصارفة للامر المذکور آخر الآية أعني قوله تعالى ان علمت فيهم خيرا فانه وكل الاجتهاد في ذلك الى المولى ومقتضاه انه اذا رأى عدمه لم يجبر عليه فدل على انه غير واجب وقال غيره المكاتب عقد غرة فكان الاصل ان لا تجوز فلما وقع الاذن فيها كان أمرا بعد منع والأمور بعد المنع للإباحة ولا يرد على هذا كونها مستحبة لان استحبابها ثبت بآلة أخرى قال القرطبي لما ثبت ان رقية العبد وكسبه ملك لسيده دل على ان الامر بالمكاتبه غير واجب لان قوله خذ كسبي واعتقه في بصير بمنزلة اعتقه بلا شيء وذلك غير واجب اتفاقا وأجاب عن الآية في الجريان القياس على المماوضات صرفها عن الظاهر كالتخصيص ورد بان القياس المذکور فاسد الاعتبار لانه في مقابلة النص ويجيب بان المراد بالقياس المذکور هو الاصل المعلوم من الاصول المقررة وهو صالح للصرف لا القياس الذي هو الحاق أصل بفرع حتى يرد بما ذكر واستدل بفعل عمر المذکور في قصة أبي سعيد المقبري من لم يشترط التخييم في الكتابة وهم أبو حنيفة ومالك والناسب والمؤيد بالله وذهب الشافعي والهادي وأبو العباس وأبو طالب الى اشتراط التأجيل والتخييم واستدلوا على ذلك بان الكتابة مشتملة من الضم وهو ضم بعض النجوم الى بعض وأقل ما يحصل به الضم نجمان واحتجوا أيضا بما رواه ابن أبي شيبة عن علي بلفظ اذا تابعت على المكاتب نجمان فلم يرد نجومه رد الى الرق ولا ينجى

البيان في مقاصد القرآن فراجعته بتجدهم فغدا عن غيره ان شاء الله تعالى (عن عمرو بن عوف الانصاري) عنه ابن ابي حنيفة وابن سعيد عن محمد بن ابراهيم بن المهاجر بن وهو موافق لقوله هبنا (وهو حليف ابني عامر بن لؤي) لانه يشعر بكونه ميكا ويعمل ان يكون اصله من الاوس والخزرج ثم نزل مكة وحالف بعض أهلها فهدا الاعتبار يكون انصار يامها جريا (وكان قد شهد بدر ارضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعث أبا عبيدة بن الجراح) هو عامر بن عبد الله بن الجراح أمين هذه الامة (الى البحرين) البلاد المشبه وزياب العراق وهي بين البصرة وهجر (يا بني مجزيتا) اي بجزية أهلها وكان أكثر أهلها اذ ذاك المجوس وفيه تقوية للحديث الذي قبله ومن ثم ترجم عليه الناس في أخذ الجزية من المجوس (وكان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو صالح أهل البحرين) في سنة الوفود سنة تسع من الهجرة (وأمر عليهم العلاء بن الحضرمي) الصحابي المشهور (فقدم أبو عبيدة بن الجراح) (بمال من البحرين) وكان فيما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه عن حميد بن هلال مائة ألف وهو أول خراج قدم به عليه (فسمعت الانصار بقدم أبي عبيدة فوافقت) من الموافقة وفي رواية فوافقت من الموافقة (صلاة الصبح مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) يؤخذ منه انهم كانوا يجتمعون في كل الصلوات الا امر بطراؤا كانوا يصلون في مساجدهم أو كان لكل قبيلة مسجد يجتمعون فيه فلاجل ذلك عرف النبي صلى الله عليه وآله وسلم انهم اجتمعوا الامر

فولدت القرينة على تعيين ذلك الامر وهو احتياجهم الى المال التوسعة عليهم فابوا الا ان يكون لله اجر من مثل ذلك ويحتمل  
 ان يكون وعدهم بان يعطيهم منه اذا حضر وقد وعد جابر بعد هذا ان يعطيه من مال الحرين فوفى له أبو بكر (فما صلي بهم  
 القبر انصرف فتمرضوا له فقبضهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين رآهم وقال انظروا انتم قد سمعتم ان ابا عبيدة قد جاء  
 بشئ قالوا اجل) أي نعم (يا رسول الله قال فابشروا واملوا) من التأميل وقال الزكشي الامل الرجاء يقال املته فهو مامل  
 قال الدماميني مقتضاه ان تكون واملا واجه - مزنة وصل وميم مضومة اه - وضبطها الصغاني بالوجهين (ما يسركم) فقيهه  
 البشري من الامام لاتباعه وتوسيع املهم (فوالله لا الفقرا خشي عليكم ولكن اخشي عليكم ان تبسطوا عليكم الدنيا كما بسطت  
 على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها وتم لمساكم كما أهلككم) فیه ان المنافسة في الدنيا قد تخرج الى الهلاك في الدين  
 وفيه مشروعية أخذ الجزية قال العلماء والحق في وضعها ان اذل الذي يلحقهم يحملهم على الدخول في الاسلام مع ما  
 في مخالطة المسلمين من الاطلاع على مجالس ٢٧٢ الاسلام واختلف في سنة مشروعية في سنة ثمان وقبل في سنة تسع

وقول الله عز وجل قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين آوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية

ان مثل هذا لا يتم للاحتياج به على الاشتراط اما اولاً فلا نية قول صاحبنا واما ثانياً  
 فليس فيه ما يشعر بان ذلك على جهة الحتم والتأجيل في الاصل انما جعل لاجل الرق  
 بالعبد لا بالسبي فاذا قدر العبد على التجبيل ونسليم المال دفعة فكيف يمنع من ذلك  
 والحاصل ان التجبيل جائز بالاتفاق كما حكى ذلك في الفتح واما كونه شرطاً أو واجباً فلا  
 مستند له

(باب ما جاء في أم الولد) \*

(عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من ولئى أمته فولدت له فهي  
 معتقة عن دبر منه رواء أحمد وابن ماجه وفي لفظ أبي عاصم امرأة ولدت من سيدها فهي  
 معتقة عن دبر منه أو قال من بعده ورواه أحمد \* وعن ابن عباس قال ذكرت أم ابراهيم  
 عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أعتقها ولدها ورواه ابن ماجه والدارقطني  
 الحديث الاول أخرجه أيضاً الحاكم والبيهقي وله طرق وفي اسناده الحسين بن عبد الله  
 الهاشمي وهو ضعيف جداً وقد رجع جماعة وقفه على عمر وفي رواية للدارقطني والبيهقي  
 من حديث ابن عباس أيضاً أم الولد سرة وان كان سقطاً واسناده ضعيف قال الحافظ  
 والصحیح انه من قول ابن عمر والحديث الثاني في اسناده أيضاً حسين بن عبد الله الهاشمي  
 وهو ضعيف جداً كما تقدم قال البيهقي وروى عن ابن عباس من قوله قال وله علة ورواه

بوضع الجزية على أهل السواد ثمانية وأربعين واربعة وعشرين واثنى عشر وهذا على حساب  
 الدينار باثنى عشر وعن مالك لا يزاد على الاربعين وينقص منها عن لا يطبق وهذا يحتمل أن يكون جعله على حساب الدينار  
 بعشرة والقدر الذي لا بد منه دينار وفيه حديث مسروق عن معاذ ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم حين بعثه الى اليمن قال  
 خذ من كل عالم ديناراً أخرجه أصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم واختلف السلف في أخذه عن الصبي فالجهوري لا على  
 مفهوم حديث معاذ وكذا أبو خذ من شيخ فان ولامن زمن ولامن امرأة ولا يمنون ولا عاجز عن الكسب ولا أجبر ولا من أصحاب  
 الصوامع والديارات في قول والاصح عند الشافعية الوجوب على من ذكر آخر اه وفي هذا الحديث ان طالب العطاء من  
 الامام لا غرض فيه وفيه من اعلام النبوة اخباره صلى الله عليه وآله وسلم بما يفتح عليهم ووقع عند مسلم في حديث عبد الله بن  
 عمرو بن العاص مرفوعاً يتنافسون ثم يخاصدون ثم يتدابرون ثم يقبضون أو نحو ذلك وفيه إشارة الى ان كل خصلة من  
 المذكورات مسببة عن التي قبلها (عن عمرو بن عبد الله بن عتبة انه بعث الناس في افناء الامصار) أي في مجموع البلاد الكبار  
 والافناء بالافاء والنون ممدود جامع فتوبسرها القاموس بكون النون ويقال فلان من افناء الناس اذا لم تعين قبيلته والمصر  
 المدينة العظيمة (يقاتلون المشركين) فلما كانوا بالقادسية آتاهم في الجيش الذي أرسلهم به بدرج الى قتال المسلمين فوقع بينهم

قَالَ عَظِيمٌ لَمْ يَبْعُدْهُ مِثْلُهُ مُسَبِّحُ الْحَرَمِ سَنَةً أَرْبَعَ عَشْرَةَ وَابِلِي فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ جَاعَةٌ مِنَ الشَّجْعَانِ كَطَلِيحَةِ الْأَسَدِيِّ وَعَمْرُ بْنُ  
مَعْدِيكَرِبٍ وَضُرَّارُ بْنُ الْخَطَّابِ وَأَرْسَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ رِيحًا شَدِيدَةً أُرْمَتْ خِيَامُ الْفَرَسِ مِنْ أَمَّا كُنْهُ أَوْ هَرَبَ رُسُومَهُ  
مَدِينَةَ الْمَلِكِ وَهِيَ الْمَدَائِنُ الَّتِي فِيهَا إِيَّوَانُ كَسْرَى وَكَانَ الْهَرَمُزُ أَنْ وَاسِعَهُ رُسُومُهُ مِنْ جِلَّةِ الْهَارِ بَيْنَ وَوَقَعَتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْلِمِينَ  
وَقَعَتْ ثُمَّ وَقَعَ الصَّلْحُ بَيْنَهُمْ ثُمَّ نَفَضَهُ جَمْعُ أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ الْجَلِيشَ وَخَاصَرُوهُ فَسَأَلَ الْإِمَامُ إِلَى أَنْ يَحْمِلَ إِلَى عَمْرِو بْنِ رَبِيعٍ  
عَنْهُ فَوَجَّهَهُ أَبُو مُوسَى مَعَ أَنَسٍ إِلَيْهِ (فَأَسْلَمَ الْهَرَمُزُ) طَائِعًا وَأَصَارَ عَمْرٍو يَتَرَبَّعُهُ وَيَسْتَشِيرُهُ ثُمَّ اتَّفَقَ أَنْ عُبَيْدَ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ  
بَاهٍ وَطَائِفًا أُولُوهُ عَلَى قَتْلِ عَمْرِو بْنِ فَعَدَا عَلَى الْهَرَمُزِ أَنْ يَفْعَلَهُ بَعْدَ قَتْلِ عَمْرِو (فَقَالَ) لَهُ (أَنْتَ مُسْتَشِيرُكَ فِي مَغَازِي هَذِهِ) أَيْ فَارَاسَ  
وَاصِبَهُمْ وَأَذَرَ بِجَانِ كَعْنَدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ أَيْ بَابِهِ مَا يَتَذَلُّ أَنْ الْهَرَمُزُ كَانَ أَعْلَمَ بِشَأْنِهِمْ مِنْ غَيْرِهِ (قَالَ) الْهَرَمُزُ أَنْ (نَعَمْ مِثْلُهَا)  
أَيْ الْأَرْضَ الَّتِي دَلَّ عَلَيْهَا السِّيَاقُ (وَمِثْلُ مَنْ فِيهَا مِنْ الثَّمَانِ مِنْ عَدُوِّ الْمُسْلِمِينَ ٣٧٣ مِثْلُ طَرْلَةِ رَأْسٍ وَلَهُ جَنَاحَانِ وَلَهُ رِجْلَانِ  
فَإِنْ كَسَرَ) مَبْقِيَا الْمَفْعُولِ (أَحَدُ

مَسْرُوقٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ خَصِيفٍ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو قَالَ فَعَدَا الْحَدِيثُ  
إِلَى عَمْرِو وَلَهُ طَرَقٌ أُخْرَى رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ أَبِي عَمْرٍو عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ أَنَّ  
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ لَامُ إِبْرَاهِيمَ أَعْتَقَكَ وَلَدَكَ وَهُوَ مَعْضَلٌ وَقَالَ ابْنُ  
حَرَمٍ صَحَّ هَذَا بِسَنَدٍ وَهُوَ ثِقَاتٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ثُمَّ ذَكَرَهُ مِنْ طَرِيقٍ قَاسِمُ بْنُ أَصْبَغٍ عَنْ مُحَمَّدِ  
ابْنِ مَصْعَبٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو عَنْ عَبْدِ الْكَرِيمِ الْجَزْرِيِّ عَنْ عِكْرَمَةَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ  
وَتَعْقِبُهُ ابْنُ الْقَطَّانِ بِأَنَّهُ قَوْلُهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَصْعَبٍ خَطَأً وَأَنَّهُمَا دُونَ مُحَمَّدٍ وَهُوَ ابْنُ وَضَّاحٍ  
عَنْ مَصْعَبٍ وَهُوَ ابْنُ سَعِيدٍ الْمَصِصِيُّ وَفِيهِ ضَعْفٌ وَالْحَدِيثُ يَثْبُتُ لِأَنَّهُ عَلَى أَنَّ الْأَمَةَ تَصِيرُ  
حُرًّا إِذَا وَلَدَتْ مِنْ سَيِّدَتِهَا وَسَيَّاتِي الْكَلَامِ عَلَى ذَلِكَ قَوْلِي وَأَوَّلُ الْخِلَافِ فِيهِ وَأَمَّا الْوَلَدُ هِيَ  
الْأَمَةُ الَّتِي عَاقَبَتْ مِنْ سَيِّدَتِهَا بِجَمْعٍ وَلَوْ ضَعْفُهُ مَخْتَلَفًا وَادْعَاهُ (وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ جَاءَ  
رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا نَصِيبُ سَيِّئًا فَتُحِبُّ الْأَعْيَانُ فَيَكَيْفَ تَرَى فِي الْعَزْلِ  
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَنْتُمْ كُمْ أَنْتُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ لَكُمْ لَا عَلَيْكُمْ أَنْ لَا تَفْعَلُوا إِذَا كُمْ  
فَأَمَّا الِيسْتِ تَسْمِيَةُ كَتَبَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ تَخْرُجَ الْاَوْهَى خَارِجَةً رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ خَالِي  
الْحَدِيثُ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ الْعَزْلِ عَنِ الْأَمَةِ وَسَيِّئًا كَرَامُ الْمَصْنُفِ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ هَذَا فِي  
بَابِ مَا جَاءَ فِي الْعَزْلِ مِنْ كِتَابِ الْوَايَةِ وَالْبِنَاءِ وَيَأْتِي شَرْحُهُ أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى هَذَا كَانَتْ  
الْمَوْضِعُ الْأَلِيقُ بِهِ وَفِي مَطْلَقِ الْعَزْلِ خِلَافٌ طَوِيلٌ وَكَذَلِكَ فِي خُصُوصِ الْعَزْلِ عَنِ الْحُرَّةِ

مَوْلَا النَّبَلَاءِ كَانَتْ تَهَادِيهِ وَتَهَادِيهِ وَلَمْ يَبْقَ فِي الْحَدِيثِ وَالرِّجَالِ أَكْثَرًا بِأَسَانِي الْعِلْمِ بِهِ فَرَجُلٌ قِيَصِرَ الْفَرْجُ مِثْلًا لَا تَصَالُهَا  
بِهِ وَكَسْرَى الْهِنْدُ مِثْلًا قَالَهُ الْكُرْمَانِيُّ (فَرَا الْمُسْلِمِينَ فَلْيَنْفِرُوا إِلَى كَسْرَى) قَالَهُ الرَّأْسُ وَبِقِطْعَةٍ يُسَيِّلُ الْجَنَاحَانِ (فَنَفَسَ دَبَّ عَمْرٍو  
جَاعَةٌ مِنَ النَّاسِ وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمُ النَّعْمَانُ بْنُ مَقْرَنٍ) الْمَزْنِيُّ الْعَصَابِيُّ أَمِيرًا (حَتَّى إِذَا كَانُوا بِأَرْضِ الْعَدُوِّ) وَهِيَ خُثَا وَنَدَوْا  
قَدْ خَرَجَ مَعَهُمْ فَيَمَارُوا ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ الزَّيْدُ وَحَدِيثُهُ وَابْنُ عَمْرِو الْأَشْعَثُ وَعَمْرُ بْنُ مَعْدِيكَرِبٍ (وَخَرَجَ عَلَيْهِمْ غَامِلُ كَسْرَى)  
بِسَدَارٍ كَعْنَدِ الطَّبَرِيِّ وَعَنْ عَبْدِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَابْنِ جُنَادٍ قَالَ الْخَانِظَرُ لَعَلَّ أَحَدَهُمَا الْقَبِيحَ (فِي أَرْبَعِينَ الْقَا) مِنْ أَهْلِ فَارَاسَ  
وَكُرْمَانَ وَمِنْ غَيْرِهِمَا كُنْهُ وَنَدَوْا بِأَنَّهُ مِائَةُ أَلْفٍ وَعَشْرَةُ أَلْفٍ (فَقَامَ تَرْجَانُ) لَمْ يَسْمَعْ (فَقَالَ أَيْكَلُهُمْ رَجُلٌ مِنْكُمْ)  
بِالْجَزْمِ عَلَى الْأَمْرِ (فَقَالَ الْمَغْبِرَةُ) (بَنُ شَيْبَةَ الْعَصَابِيُّ) (سَلَّ عَمَّا شُتَّ قَالَ) أَيْ التَّرْجِيحُ (مَا أَنْتُمْ) بِصِغَةِ مَنْ لَا يَسْقِلُ  
أَحْقَارًا (قَالَ) أَيْ الْمَغْبِرَةُ (فَخَنَ أَنَا مِنْ الْعَرَبِ كَأَنِّي شَقَاءٌ شَدِيدٌ وَبِلَاءٌ شَدِيدٌ نَعَصُ) قَالَ فِي الْمَصْبَاحِ بَضْمُ الْيَمِّ مِنْ بَابِ قَتْلِ  
وَمِنْ بَابِ تَعْبِ لُغَةٍ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَيْهَا هـ (الْجَلْدُ وَالزَّوْيُ مِنَ الْجُوعِ وَفِيهِ الْوَبْرُ وَالشَّعْرُ وَنَعْبِدُ الشَّجَرُ وَالْجَزْرُ فَيُنَادِي  
فَخَنَ كَذَلِكَ أَذْبَعَتْ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَرَبُّ الْأَرْضِينَ تَعَالَى ذِكْرُهُ وَجَاءَتْ عَظَمَتُهُ الْيَمَانِيَّةُ مِنْ أَنْفُسِنَا نَعْرِفُ أَبَاهُ وَامَهَ) زَادَ فِي  
رَوَايَةِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ فِي شَرَفِ مَعَاوِظِهَا خُصْبًا وَاصْدَقْنَا حَدِيثَنَا (فَأَمَّا نَانِيَةُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) أَنْ تَقَاتِلَكُمْ



لستى تعبدوا الله وحده او تؤدوا الجزية) وهذا موضع الترجمة وفيه دلالة على جواز اخذها من الجوس لانهم كانوا اجوسا  
 (واخبرنا ابينا صلى الله عليه وآله وسلم عن رسالة الربنا انه من قتل منا) اى فى الجهاد (صار الى الجنة فى نعيم لم ير مثله) اى  
 الجنة (قط ومن بقى منها لآل رقابكم) بالاسم وفيه كما قاله الكرماني فصاحة المغيرة من حيث ان كلامه مبين لاجلواهم فيما  
 يتعاقب ديناهم من المطعوم والملبوس وبدينهم من العبادة وما ملتهم من الاعداء من طلب التوحيد والجزية واعادهم فى  
 الاخرة الى كونهم فى الجنة وفى الدنيا الى كونهم ملوكا كآل رقاب وفى رواية ابن ابي شبة فقال انكم معشر العرب اصابتكم  
 بدوع وجهه وبعثتم فان شتم من ناكم بكسر الميم من الميرة اى اعطيناكم الميرة اى الزاد ورجعتم وفى رواية الطبري انكم  
 معشر العرب اطول الناس جوعا وبعث الناس من كل خير وما منعنى ان آمر هؤلاء الاساورة ان يقتطعوا لكم بالنشاب الا  
 تجيب الجنة لكم قال نعم مدت الله عز وجل واشتد عليه ثم قات ما خاطأت شيئا من صفقتا كذلك كما حتى بعث الله عز وجل اليها  
 رسوله (نقال النعمان) بن مقرن للمغيرة بن شعبة لما انكر عليه تأخير القتال وذلك ان المغيرة كان قصدا للاشتغال بالقتال  
 اول النهار بعد الفراغ من المكالمات مع الترجان ٣٧٤ (ربما شهدك الله) اى احضرك (مثلا) اى مثل هذه الشدة والوقعة

أو الامه أو أم الولد وسأى هذا لك مبسوطا بعونة الله ولعل مراد المصنف من رحمه الله  
 بايراد الحديث الاستدلال بقوله فنجب الامهات على منع بيع أمهات الاولاد وهو محتمل  
 (وعن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن بيع أمهات الاولاد وقال لا  
 يبيعن ولا يوهبن ولا يورثن يستمتع بهن السيد مادام حيا واذا ماتت فهي حرة ورواه الدارقطني  
 ورواه مالكا فى الموطا والدارقطني من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر من قوله وهو اصح  
 ه وعن أبي الزبير عن جابر انه سمعه يقول كنا نبيع سنرا بينا أمهات اولادنا والنبي صلى الله  
 عليه وآله وسلم فىنا حتى لا نرى بذلك بأسا رواه أحمد وابن ماجه وعن عطاء عن جابر قال  
 بعنا أمهات الاولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبى بكر فلما كان عمر  
 نهانا فانهم يفتنوا رواه أبو داود قال بعض العلماء انما وجه هذا أن يكون ذلك مما حرم نهى  
 عنه ولم يظهر النهى لمن باعها ولا علم أبو بكر بن باع فى زمانه لقصر مدته واشتغالها بهم  
 أمور الدين ثم ظهر ذلك زمن عمر فظهر النهى والمنع وهذا مثل حديث جابر أيضا فى  
 المتعة قال كنا نستمع بالقبة من القروا الدقيق الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم وأبى بكر حتى نهانا عنه عمر فى شأن عمرو بن حريث رواه مسلم وانما وجهه ما

(مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم) واتتظر بالقتال الى  
 الهبوب (فلم يندمك) على التانى  
 والصبر (ولم يخرزك) بالظلمة المجهمة  
 يغيرون قال الحافظ وهو واجه  
 لوفاء ما قبله وهو نظير ما تقدم  
 فى وفد عبد القيس غير خزايا ولا  
 نداحى (ولكنى شهدت القتال  
 مع رسول الله صلى الله عليه  
 وآله وسلم) وضبطت (كان اذا  
 لم يقاتل فى اول النهار اتتظر)  
 بالقتال (حتى تم الارواح)  
 بجمع ربح وأصله روح بالواو  
 بدليل الجمع الذى غاب حاله ان  
 يريد الشئ الى أصله فقامت واو  
 المفرد يا اسكون واو انكسار

فأقبلها وحكى ابن جنى فى جمعه ارياح (وتحضر الصلوات) بعد زوال الشمس كما عند ابن ابي  
 شيبة وزاد فى رواية الطبري ويطلب القتال وعند ابن ابي شيبة أيضا وينزل النصر وزاد معان زيا بن جبير فقال النعمان  
 اللهم انى اسألك ان تقر عيسى اليوم بفتح يكون فيه عز الاسلام وذل الكفر والشهادة الى ثم قال انى هازر اللواتي قيسروا  
 للقتال وفى رواية فليقتل الرجل حاجته ويتوضأ ثم هازر الثانية فتأهبوا وفى رواية فليقتل الرجل الى نفسه ويرم من  
 سلاحه ثم هازر الثالثة فاحلوا ولا يلوي احد على احد ولو قتل فان قتل فعلى الناس حذيفة قال حمل وجعل الناس فوالله  
 ما علمت ان احدا يومئذ يرد ان يرجع الى اهله حتى يقتل او يظفر فئمة والنايم انهزموا فجعل الواحد يقع على الآخر فبقتل  
 سبعة وجعل الحسك الذى جعلوه خلفهم يعقرهم وفى رواية ابن ابي شيبة وقع ذو الجناحين عن بغلة ثم باقشق بطنه ففخ الله  
 على المسكين وفى رواية الطبري فجعل النعمان يتقدم بالواء فلما تحق الفتح جاءت نسيابة فى خاضعة قصر عته فسهما أخوه معقل  
 ثوبا واسدا وأخذ اللواء ورجع الناس فبايعوا حذيفة فكتب بالفتح الى عمر مع رجل من المسلمين ومما سيف فى الفتوح  
 طريق بن منهم وعند ابن ابي شيبة من طريق على بن زيد بن جندعان عن أبي عثمان انه دى انه ذهب بالبشارة الى عمر فيمكن أن  
 يكونا واقفا وذكر الطبري ان ذلك كان سنة تسع عشرة وقيل سنة احدى وعشرين وفى الحديث منقبة للنعمان ومعرفة المغيرة

بالحرب وقوة نفسه ونعمته وفصاحته وبلاغته وفيه فضل المشورة وان الكبر لا تنقص عليه في مشاورة من هو دونه وان  
المفضل قد يكون أميراً على الفضل لان الزبير بن العوام كان في جيش عليه فيه النعمان بن مقرن والزبير أفضل منه اتفاقاً  
ومثله تأمير عمرو بن العاص على جيش فيه أبو بكر وعمر وفيه ضرب المثل وجودة تصور الهرمزان ولذلك استشاره عمرو وتشييعه  
الغائب المحسوس بحضور محسوس من اتقريبه الى الفهم وفيه البداة بقتال الهم فالاهم وبيان ما كان العرب عليه في  
الجاهلية من القهر وشظف العيش والارسال الى الامام للبشارة وفضل القتال بعد زوال الشمس على ما قبله ولا يعارضه الله  
صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير صبا حالان هذا عند المصافاة وذلك عند الغارة وبالله التوفيق (عن ابي حميد الساعدي  
رضي الله عنه قال غزونا مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم تبولة وأهدى ملكاً ابلة) هو ابن العلماء كما في مسلم واسمه يوحنا بن  
روبة والعلماء اسم أمه وأبلة مدينة على ساحل البحر آخر الحجاز وأول النمام (لنبي صلى الله عليه وآله وسلم بقله يضاه) هي  
لدل (وكساه) اي كسا النبي صلى الله عليه وآله وسلم ملكاً ابلة (بردا وكتب له بجرهم) اي يبدلتهم وعند ابن اسحق لما انتهى  
النبي صلى الله عليه وآله وسلم الى تبولة أي يوحنا بن روبية صاحب ابلة فصالحه ٣٧٥ وأعطاه الجزية وكتب له رسول الله صلى  
الله عليه وآله وسلم كتاباً بها

عندهم باسم الله الرحمن الرحيم  
هذه أمانة من الله ونعمته  
رسول الله ليختمه بن روبية وأهل  
ابلة قال ابن بطال وقد أجمع  
العلماء على ان الامام اذا صالح  
ملك القرية يدخل في ذلك  
الصلح بقيتهم واختلاف في عكس  
ذلك وهو ما اذا استأمن لطائفة  
معينة هل يدخل هو فيهم فذهب  
الاكثر الى انه لا بد من تعيينه لفظاً  
وقد قال أصبغ وسحنون لا يحتاج  
الى ذلك بل يكفي بالقرينة لانه  
لا يأخذ الا ما نلفه به الا وهو  
بصد ادخال نفسه وهذا الحديث  
أخرجه ايضا في كتاب الزكاة في باب

سبق لامتناع القسح بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعن الخطاب بن صالح عن  
أمه قالت حدثتني سلامة بنت معقل قالت كنت للعباب بن عمرو ولي من غلام فقات  
لي امرأته الا ان تباعين في دينه فأتيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت ذلك  
له فقال من صاحب تركه العباب بن عمرو قالوا أخوه أبو اليسر كعب بن عمرو فدعا  
فقال لا تبيعوها واعتقوها فاذا سمعتم بريق قد جاء في فائتوني اعوضكم ففعلوا  
فاخذتموها فبها بينهم بعد وفاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال قوم أم الولد لم لو  
ولا ذلك لم يعوضكم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقال بعضهم هي حرة قد  
أعتقها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ففي كان الاختلاف رواه أحمد في مسنده قال  
الخطابي وابس اسناده بذلك حديث ابن عمر أخرجه ايضا البيهقي صر فوعا وموقفا  
وقال الصحيح وقفه على عمرو وكذا قال عبد الحق وقال صاحب الامام المعروف فيه  
الوقف والذي رفعه ثقة قيل ولا يصح مسنده وحديث جابر الاول أخرجه ايضا الشافعي  
والبيهقي وحديثه الثاني أخرجه ايضا ابن حبان والحاكم وحديث سلامة بنت معقل  
أخرجه ايضا ابو داود وفي اسناده محمد بن اسحق بن يسار وفيه مقال وذكر البيهقي انه  
أحسن شيء روي في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا بعد ان ذكر

حرص القر (عن عبد الله بن عمرو) بن العاص (رضي الله عنهم ما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال من قتل معاهداً)  
ذمياً في رواية بنعير حق (لم يرج) اي لم يشم (رائحة الجنة) أول ما يجدها سائر المؤمنين الذين لم يقتلوا الكفار (وان رجحها  
يوجد من مسيرة أربعين عاماً) وعند الترمذي من حديث أبي هريرة سمعته عن عيينة بن خزيمة في الموطأ خمسة مائة وجمع بينهما ابن بطال  
بان الاربعين أقصى اشد العمر وفيه ايز يدل على الانسان ويقينه ويندم على سالف ذنوبه فهذا يجدر رجحها على مسيرة أربعين  
عاماً وأما السبعون فقد المعتزل وفيه التحصيل الخشية والندم لاقترب الاجل فيجدر رجح الجنة من مسيرة سبعين عاماً والخمسمائة  
فهو زمن الفترة فيكون من جاء في آخر الفترة واهتدى باتباع النبي الذي كان قبل الفترة ولم يضره طولها فيجدر رجح الجنة على  
خمس مائة عام كذا قال ولا يخفى ما فيه من البعد والتسكف وهذا الحديث أخرجه ايضا في الدييات وكذا ابن ماجه (عن ابي  
هريرة رضي الله عنه قال لما قسحت خيبر اهديت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلمة) اهدت له زينة بنت الحارث اليهودية (فيها  
سم فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم اجمعوا الي من كان ههنا من ههنا من ههنا فقال لهم اني سألتكم عن شيء فقولوا لي انتم  
صادق عنه فقالوا نعم فقال لهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم (وسلم من ابوكم قالوا فلان فقال) عليه الصلاة والسلام (كذبتم بل ابوكم  
فلان) قال في المقدمة ما أدري من عني بذلك (قالوا صدقت قال فهل انتم صادق عن شيء ان سألت عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم

وان كذبنا عرفته في أيما فقال لهم من أهل النار قالوا ان يكون فيه يسير ان تخلفوا فيه ان قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم انفسوا فيها) زجرهم بالطرد والابعاد ودعاء عليهم بذلك ويقال لطرط الكلب اخسأ) والله لا تخلفكم فيها أبدا) لا يقال عصاة المؤمنين يدخلون النار لانهم لا يخرجون منها بخلاف عصاة المسلمين فلا يصورهم في الخلافة) ثم قال هل أنتم صادقي عن شيء ان سألتكم عنه فقالوا نعم يا أبا القاسم قال هل جعلتم في هذه الشاة سميا قالوا نعم قال فما جعلكم على ذلك قالوا أردنا ان كنت كاذبا نستريح وان كنت نبيا لم يضرك) وفي مسلم انهم قالوا لا تقتلها قال لا وعن جابر قال فلم يعاقبوا وقال الزهري أسأت فتة كلها وقال البيهقي يحتمل أن يكون تركها أولان لما مات بشر بن البراء من الأكلة قتلها وبذلك أجاب السهيلي وزاد انه تركها لانه كان لا يثق لنفسه ثم قتلها يبشر قصاصا وهذا الحديث أخرجه في المغازي والطب أيضا والنسائي في التفسير ومطابقا للحديث للترجمة واضحة وهي اذا غدر المشركون بالمسلمين هل يعني عنهم) (عن سهل بن أبي حنيفة رضي الله عنه قال انطلق عبد الله بن سهل) الحارثي) (ومحيصة بن مسعود بن زيد) الانصاري وقيل الصواب ابن كعب بن زيد) (الى خيبر) في أصحاب اهل ما يجتارون تمرا) وهي يومئذ صلح قنقرا) ٣٧٦ أي ابن سهل ومحيصة) (فالى محبيصة الى عبد الله بن سهل) فوجدته في عين قد

كسرت عذقه وطرح فيها) وهو يتشظى) اي يضطرب) (في دمه) حال كونه قتيلا قد فنه ثم قدم المدينة فانطلق عبد الرحمن بن سهل) أخو عبد الله بن سهل) (ومحيصة) (و) أخوه) (حوبيصة ابنا مسعود الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم) ليخبروه بذلك) فذهب عبد الرحمن يتكلم فقال صلى الله عليه وآله وسلم) (كبر كبر) بالجزم على الامر وكرهه للمبالغة أي قدم الاسن يتكلم) (وهو) أي عبد الرحمن) (أحدث القوم) سنا) (فسكت فتكلم) أي محبيصة وهو بيعة بقبضة قتل عبد الله) (فقال) صلى الله عليه وآله وسلم) (أتخافون) اطلق الخطاب

أحاديث في اسانيد هذا مقال وفي الباب عن أبي سعيد الخدري بنحو حديث جابر الاخر واسناده ضعيف قال البيهقي وليس في شيء من الطرق ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم اطلع على ذلك يعني بيع امهات الاولاد واقرهم عليه وقال الخافض انه روى ابن أبي شيبه في مصنفه من طريق أبي سلمة عن جابر ما يدل على ذلك يعني الاطلاع والتقرير قوله قال بعض العلماء قد روى بنحو هذا الكلام عن الخطابي فقال يحتمل ان يكون بيع امهات الاولاد كان مباحا ثم نهى عنه صلى الله عليه وآله وسلم في آخر حياته ولم يشتر ذلك فلما بلغ عمر بن الخطاب قوله ومن هذا حديث جابر سماني الكلام عليه في النكاح ان شاء الله تعالى قوله عن الخطابي بن صالح هو المدني مولى الانصار معذود في النقعات توفي سنة ثلاث واربعين ومائة وسلاحة بتخفيف اللام وهي امرأة من قيس عيلان والخطاب بضم الحاء الملهمة وتخفيف الباء الموحدة وابو اليسر بفتح الهمزة والسبعين الملهمة اسمه كعب يعني في اهل المدينة وهو صحابي انصاري يدري عني وقد استدل بحديثي ابن عباس المذكورين في الباب وحديث ابن عمر القائلون بانه لا يجوز بيع امهات الاولاد وهم الجمهور وقد حكى ابن قدامة اجماع الصحابة على ذلك ولا يقدح في صحة هذه الحكاية ما روى عن علي وابن عباس وابن الزبير من الجواز لانه قد روى عنهم الرجوع عن المخالفة كما حكى ذلك ابن رسلان في شرح السنن واخرج عبد الرزاق

لثلاثة تعرض اليه من بعدهم وهو هو وأخوه لانه كان معلوما عندهم ان الذين يختص بالوارث وانما امر ان يتكلم الا كبر لانه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى لانه لاحق لابن العم فيها بل المراد بسماع صورة الواقعة وكيف فيها ويحتمل أن يكون عبد الرحمن وكل الاكبر أو امره بتوكيله فيها) (وتستحقون قاتلتكم أو صاحبكم) قال النووي المعنى يثبت حقيقة لكم على من حلفتم عليه وذلك الحق أعظم من أن يكون قصاصا أو دية قالوا وكيف تخلف ولم تشهد) قتله) (ولم تر) من قتله) (قال قتيبة) أي تبرأ اليكم) (يهود) من دعواكم) (بخمسين) أي عينا) (فقالوا كيف نأخذ بيمان قوم كذا) قال الخطابي بدأ صلى الله عليه وآله وسلم بالمدينين في اليمين فلما نكروا ردوا على المديعي عليه السلام فلم يرضوا بيمينهم (فعقله) أي أدى دية) (النبي صلى الله عليه وآله وسلم) من عهده) (من خالص ماله أو من بيت المال لانه عاقلة المسلمين وولى أمرهم وفيه ان حكم القسامة يخالف سائر الدعاوى من جهة ان اليمين على المديعي وانما الخمسون عينا والوث هذا هو العداوة الظاهرة بين المسلمين واليهود وهذا الحديث أخرجه أيضا في الصلح والادب والديات والاحكام ومسلم في الحسد وراوداود والترمذي وابن ماجه في الديات والنسائي في القضاء والقسامة والغرض منه هنا قوله انطلق الى خيبر وهي يومئذ صلح وقنقرا الترجمة المودعة والمصالحة مع المشركين بالمال وغيره وأصل المسئلة اختلف فيه قال الوايد بن مسهر سالت الاوزاعي عن

موادعة أهل الاسلام أهل الحرب على مال يؤذيه اليهم فقال لا يصح ذلك الا عن ضرورة كسغل المسلمين عن حربهم قال ولا بأس ان يصالحهم على غير شئ يؤذيه اليهم كما وقع في الحديبية وقال الشافعي اذا ضعف المسلمون عن قتال المشركين جازت لهم مهادنتهم على غير شئ لان القتل للمسلمين شهادة وان الاسلام أعز من ان يعطى المشركين على ان يكفوا عنه الإني حالة مخافة اصطلام المسلمين كثرة العدو ولان ذلك من معاني الضرورات وكذلك اذا أسر رجل مسلم فلم يطلق الابدية جازو البحث في مسئلة القدامة له موضع آخر في كتاب الدييات (عن عائشة رضي الله عنها ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم جرح) والذي جرحه ليبدن الاعصم اليهودي في مشط ومشاطة ودسها في بئر ذروان (حتى كان) صلى الله عليه وآله وسلم (يخيل اليه انه صنع شيا ولم يصنعه) ومطابقة الحديث للترجمة من حيث انه عقاب عن اليهودي الذي صهره وقال في الفتح اشار بالترجمة الى ما وقع في بقية القصة اي وهي قوله يا عائشة اعانت الله أفقاني فيما استفتيته فيه أفاني رجلان ففعد أحدهما عند رأسي والاخر عند رجلي فقال الذي عند رأسي لا تخش ما بال الرجل قال مطلوب قال ومن طبعه قال ليبدن الاعصم قال وفيه قال في مشط ومشافة قال وأين قال في جف طاعة ذكرت رعوقة في بئر ذروان قالت عائشة ٣٧٧ فاني النبي صلى الله عليه وآله وسلم البئر حتى

استخرجته فقال هذه البئر التي أريتم قال فاستخرج فقات أفلا أي تنشرت فقال اما والله قد شقاني وأنا أكره ان اثير على أحد من الناس شرا اه قال ابن بطال لا يقتل ساحر أهل العهد ولكن بعاقب الا ان قتل بسحره فيقتل أو احداث حد ثامن وخذبه وهو قول الجهم وروى قال مالك اذا أدخل مسجده من راع على مسلم نقص عهده بذلك وقال أيضا فيقتل الساحر ولا يستتاب وبه قال أحمد وجماعة وهو عندهم كالزندق (عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة تبوك وهو في قبة من ادم)

عن علي بن ياسر نادى صبيح انه رجع عن رأيه الا تخش الى قول الجهم وروى الصحابة واخرج ايضا عن معمر بن ايوب عن ابن سيرين عن عبيدة السلماني قال سمعت عليا يقول اجتمع رأيي ورأي عمر في امهات الاولاد ان لا يعين ثم رأيت بعد ان يعين قال عبيدة نقلت له قرأك ورأي عمر في الجماعة احب الى من رأيك وحده في القرعة وهذا الاسناد معدود في أصح الاسانيد ورواه البيهقي من طريق ايوب واخرج نحوه ابن ابى شيبة وروى ابن قدامة في السكافي ان عليا لم يرجع رجوعا عن عبيدة قال عبيدة ونزع يدي اقصوا كما كنتم تقتضون فاني اكره الخلاف وهذا واضح في انه لم يرجع عن اجتماعه وانما أذن لهم ان يقتضوا باجتماعهم الموافق لرأي من تقدم قال ابن قدامة أيضا وقد روى صالح عن أحمد انه قال اكره بيعه من وقد باع علي بن ابى طالب قال ابو الخطاب فظاهر هذا انه يصح مع الكراهة وروى البيهقي من طرق منها عن الثوري عن عبد الله بن دينار قال جاز رجلان الى ابن عمر فقال من أين أقبلتما قال من قبل ابن الزبير فاحل لنا الشياء كانت تحرم علينا قال ما احل لكم قال احل لنا بيع امهات الاولاد قال اتعرفان ابا حفص عرفانه نهى ان تباع او تورث يستمتع به اما كان حيا فاذا مات نهى حرة ومن القائلين يجوز البيع الناصر والباقر والصادق والامامية وبشر المريسي ومحمد بن المطهر وولده والمزني وداود الظاهري وقتادة ولكنه انما يجوز عند الباقر والصادق والامامية بشرط ان

٤٨ نيل خا جلد مدبوغ (فقال اعد دستا) من العلامات (بين يدي الساعة) لقيامها وأظهور أشرطها المقتربة منها (موق ثم فتح بيت المقدس ثم ونا) انضم اليهم وسكون الواو الموت أو الكثير الوقوع والمراد به الطاعون (ياخذ) أي الموتان (فيكم كعصا الغنم) يضم القاف بعدها عين مهملة فالف فها دمه لة داف ياخذ الدواب فيسيل من أنوفها شئ ففقت بخاة ويقال ان هذه الآية ظهرت في طاعون عوام في خلافة عمر ومات منه سبعون ألفا في ثلاثة أيام وكان ذلك بعد فتح بيت المقدس (ثم استناضة المال) أي كثرته ووقع ذلك في خلافة عثمان رضي الله عنه عند فتح تلك الفتوح العظيمة المذكورة في كتب التواريخ والسير (حتى يعطى الرجل مائة دينار فيظل ساخطا) استنة نال الا ذلك المبلغ وتحته الى (ثم فتمة لا يبقى بيت من العرب الا دخلته) أولها قتل عثمان (ثم هذنة) يضم الهاء وسكون الدال اي صلي على ترك القتال بعد النصر فيه (تسكون بينكم وبين بني الاصحفر) وهم الروم (فمخذرون) بكسر الدال المهملة (فما تونكم تحت عثمان غاية) يقين معجزة وتحته أي راية قال الجواليقي لان غاية المتبع اذا وقفت واذامست تبعها (تحت كل غاية اثنا عشر ألفا) فحالة ذلك تسعة مائة ألف وستون ألف رجل وعند بعضهم فيما حكاه ابن الجوزي غاية بوحدة بدل التحته وهي الابعة ونسبه كثرة الرماح بالاجمة وفي حديث ذي شخير عند أبي داود في شوهذا الحديث راية بدل غاية وفي أوله ستة صلحون الروم صلحوا أمنا ثم تغزون أنتم وهم

فمنصرون ثم تزلون من جانه رفع رجل من أهل الصليب فيقول غاب الصليب فغضب رجل من المسايين فمقوم اليه فله دفع فعند ذلك تغدر الروم ويتبعون الملعمة فيأتون فذكر وعند ابن ماجه من روعا من حديث أبي هريرة اذا وقعت الملاحم بعث الله بعثا من الموالي يؤيد الله بهم الدين وله من حديث معاذ بن جبل من روعا الملعمة الكبرى وفتح القسطنطينية وخروج الدجال في سبعة أشهر وله من حديث عبد الله بن سيرر رفعه بن الملعمة وفتح المدينة ست سنين ويخرج الدجال في السابعة واستناده أصح من استناده حديث معاذ ورواه حديث الباب كاهم شاميون الشيخ المؤلف فكنى قال الملهب فيه ان الغدر من اشراط الساعة وفيه اثني عشر من علامات النبوة قد ظهر أكثرها قال ابن المنير أم اقصة الروم ولم تجمع الى الآن ولا بلغنا منهم غزو ابي البر في هذا المعنى وفيه من الامور التي لم تقع بعد اذ قالت نعم لم تقع الى الآن ولكن الا تاروا احوال الملوك اليوم تدل على انها ستقع عن قريب فقد عزلوا في شهر جمادى الاولى من هذه السنة وحى سنة ثلاث وتسعين وماقتين وآف الهجرية على صاحبها الصلاة والخيمة سلطان القسطنطينية المسمى بعبد العزيز خان ويقال انه قتل نفسه بعد العزل وأقيم مقامه السلطان مراد خان الخامس ابن أخيه عبد المجيد خان واقتال ٣٧٨ يجرى في هذا الزمان بينه وبين أهل الصرب والجبل الاسود وذهبت الفتنة

بأنهم اقرب انصرام هذه المائة ويكون بيعها في حياة سيدها فان مات وانها منه ولدا بقا عتقت عندهم وقد قيل ان هذا يجمع عليه وقد روى في جامع آل محمد عن القاسم بن ابراهيم ان من أدرك من أهلهم لم يكنوا يثبتون رواية يسح امهات الاولاد وقد ادعى بعض المتأخرين الاجماع على تحريم يسح أم الوالد مطلقا وهو مجاز فظاهرة وادعى بعض أهل العلم ان تحريم بيعهن قطعي وهو فاسد لان القطع بالتحريم ان كان لاجل الادلة القاضية بالتحريم ففيها ما عرفت من المقال السالف وان كان لاجل الاجماع المذموم فمفسد ما عرفت وكيف يصح الاحتجاج بمثل ذلك والخلاف ما زال منذ أيام الصحابة الى الآن وقد تمسك القائلون بالجواز بحديث جابر المذكورين وحديث سلامة وقد عرفت ان حديث جابر ليس فيه ما ما يدل على اطلاق النبي صلى الله عليه وآله وسلم على البيع وتقريره كما تقدم عن البيهقي وأيضا قوله فلا ترى بذلك بأسا الرواية في نفسه بالنون التي الجماعة ولو كانت بالياء الشخصية لكان فيه دلالة على التقرير واما حديث سلامة فلا لانه على عدم الجواز أظهر لان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن البيع وامرهم بالاعتاق وتعويضهم عنهم اليس فيه دليل على انه كان يجوز بيعه الاحتمال انه عوضهم لما رأى من احتياجهم وهذه المسئلة طويلة الذيل وقد أفردنا ابن كثير بمسئلة قل وحكى عن الشافعي فيها اربعة اقوال رذكر ان جملته ما فيها من الاقوال للعامة الثمانية ولا شك ان الحكم بعنق

بأنهم اقرب انصرام هذه المائة وبقي منها سبع سنين ثم تبدئ بالمائة الرابعة عشرة والله أعلم بما يقع على رأسه وما يقول الامر اليه وأظن ان زمان ظهور المهدي الموعود المنتظر الذي دلت عليه الاحاديث النبوية وما عليه قد اقترب وقد حققنا هذا المقام في كتابنا حجج الكرامة في آثار القمامة عجل الله فرجه عليه وبالجملة فقد قال في فتح الباري بعد ما نقل عن ابن المنبر في هذا الحديث إشارة وتذكرة وذلك انه دل على ان العاقبة للمؤمنين مع كثرة الجبش وفيه إشارة الى ان عدد جموش المسلمين سيكون أضعاف ما هو عليه ووقع في

رواية للحاكم عن عوف بن مالان في هذا الحديث أنه قال لما دعى طاعون عوام ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دال الى اعدده ستا بين يدي الساعة فقد وقع منهن ثلاث يعني موتة صلى الله عليه وآله وسلم وفتح بيت المقدس والطاعون وبقي ثلاث فقال له معاذ ان لها أهلا ووقع في القتل لتعيم بن حماد ان هذه القصة تكون في زمن المهدي على يدمك من آل هرقل اه ولعل الغثين التي ترى الآن في الدنيا مقدمات تلك القصة والله أعلم بالصواب واليه المرجع والمآب (عن أبي هريرة رضي الله عنه قال كيف بكم اذا لم يحببوا) من الجباية أي لم تأخذوا من الجزية والخراج (دينارا ولا درهما فبقل له وكيف ترى ذلك كأنه اياها بركة قال اي والذي نفس أبي هريرة بيده عن قول الصادق المصدوق) الذي لم يقل له الا لصادق يعني ان جبريل مثلا لم يخبره الا بالصدق (قالوا نعم ذلك قال فتنك ذمة الله وذمة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم) أي يتناول ما لا يحل من الجور والظلم (فبشهد الله عز وجل قلوب أهل الذمة فيمضون ما في أيديهم) من الجزية وفي هذا الحديث النوصلة باهل الذمة لما في الجزية التي تؤخذ منهم من تقع المسايين وفيه التحذير من ظالمهم وانه متى وقع ذلك نقضوا العهد فلم يجتنب المسايون منهم شيئا فتضيق أحوالهم وفيه علم من أعلام النبوة والخاصة ان فيه الانذار من سوء العاقبة وان المسلمين يمنعون حقوقهم في آخر الامر قال في الفتح وكذلك وقع اه أي منذ أيام كثيرة وكيف بهذا اليوم والغدر بعد العهد حرام

سواء كان في حق المسلم أو الذي قال تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون عهدهم في كل مرة وهم لا يتقون واللاية وان نزلت فيهم وقرينة لكن الاعتبار بعموم اللفظ لا بخصوص السبب والله المستعان وعليه التسلل (عن عبد الله بن مسعود) (وانس) بن مالك (رضي الله عنهم) عن النبي صلى الله عليه وآله (وسلم) قال لكل غادر لواء (يوم القيامة) قال (أحدهما) أي أحد الراويين (ينصب) أي اللواء (وقال الآخر) يرى يوم القيامة يعرف به (وسلم) عن شعبة يقال هذه غدرة فلان وله من حديث أبي سعيد رقع له بقدر غدرة وله من حديثه من وجه آخر عند اسمه قال ابن المنبر كانه عومل بضد قصده لان عادة اللواء يكون على الرأس فنصب عند أسفل زيادة في فضيعة لان الاعين غالباً تمتد الى الاولوية فيكون ذلك سبباً لامتدادها التي بدأت له ذلك اليوم فيزداد بها فضيحة وعن ابن عمر عند البخاري في هذا الباب رفعه بلفظ لكل غادر لواء ينصب لغدرته زاد ابو ذر يوم القيامة أي لاجل غدرة في الدنيا أو بقدرها وفي لفظ بغدرته أي بسببها والمراد شهرته في القيامة بصفة الغدر لئلا يهمل الموقف وفيه غلط فتحريم الغدر لاسيما من صاحب الولاية العامة لان غدرة يتعدى ضرره الى كثير ولا نه غير مضطر الى الغدر لغدرته على الوفاء وقال عياض المنير وراى هذا الحديث ٣٧٩ ورد في ذم الامام اذا غدر في عهد مولى رعيته

اولمقاته او الامانة التي يتقلدها والتمز القيام بها افتى خان فيها او ترك الرفق فقد غدر وقيل المراد نهى الرعية عن الغدر بالامام فلا يخرج عليه ولا يتركه على ذلك من العصية لما يترتب على ذلك من الفتنة قال والصحيح الاول قال الحافظ ولا أدري ما المانع من جهل الخبر على أهم من ذلك والذي فهمه ابن عمر راوى الحديث هو هذا والله أعلم وهذا الحديث الاخير أخرجه أيضاً في الفتن ومسلم في المغازي قال القرطبي هذا خطاب منه للعرب بنحو ما كانت تفعل فانهم كانوا يرفعون للوفاء راية يضاء وللغدر راية سوداء ليوموا الغادر فيه ذم وفاقضى الحديث وقوع مثل ذلك للغادر ليشهر بصفته في القيامة فيذمه أهل الموقف وأهل الوفاء فلم يرد فيه شيء ولا يبعد أن يقع كذلك وقد ثبت لواء الحمد لنبينا صلى الله عليه وآله وسلم وفي الحديث ان الناس يدعون يوم القيامة بأبائهم لقوله في رواية ابن عمر في الفتن هذه غدرة فلان بن فلان قال ابن دقيق العيد وان ثبت انهم يدعون بأبائهم فقد يقال يخص هذا من العموم وتسلك به قوم في ترك الجهاد مع ولادة الحرب الذين يغدرون كما حكاه ابى جريحه الله تعالى وهذا آخر كتاب الجهاد فجزت كتابه على يد مؤلفه الفقير المحتاج الى رحمة ربه الباري أبي الطيب صديق بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري كان الله له في الدنيا والآخرة وحباه فيه ما به نعمه والآخرة الفاخرة في غرة شهر الله تعالى شعبان سنة ثلاث وتسعين ومائتين وألف ميلادة به وبال المحبة صانها الله وأهلها عن كل وصعة ورزية وبتمامه تم النصف الاول من كتابه هذا الشرح المسمى بعون الباري بحمل أدلة البخاري وهذا التنصيف من تجزئة هذا العهد الضعيف عتاه الله عنه ما جناه واستعمله فيما يحب ويرضاه ويتلوه كتاب بدء الخلق أعانه الله تعالى على تكميل الباقي من النصف الآخر وجعله خالصاً لوجهه الكريم ونفع به جيل بعد جيل بمنه وكرمه آمين ولا أحد أصدق من الله سبحانه ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث والقبيل وأخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين الى يوم البعث والدين

ام الولد مستلزم لعدم جواز بيعها فلو صححت الاحاديث القاضية بانها تصير حرة بالولادة اكانت دليل على عدم جواز البيع ولكن فيها ما ساقف والاحوط اجتناب البيع لان اقل احواله ان يكون من الامور المشتبهة والمؤمنون وقافون عندها كما اخبرنا بذلك الصادق المصدق صلى الله عليه وسلم والله أعلم

تم الجزء الخامس ويليه الجزء السادس أوله كتاب النكاح

